



893.7H21

S

Columbia University
in the City of New York
Library



Special Fund

1898

Given anonymously

الجزء الاول
الفاضل المرقق سيدي أبي
عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل

﴿الجزء الاول﴾

من شرح المحقق الجليل
الفاضل المرقق سيدي أبي
عبد الله محمد الخرشى على المختصر الجليل
للامام أبي الضياء سيدي خليل
رحمه الله تعالى
آمين

﴿وبها مشه حاشية نادرة زمانه وفريد عصره وأوانه العلامة الشيخ﴾
﴿على العدوى نغم الله الجميع برحمته وأسكنهم بفضله فسيح جنته﴾

الطبعة الاولى
(بالمطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر المحمية)
(سنة ١٣٠٧ هجرية)

1308

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿

الحمد لله الكريم الوهاب **باب في مناقب الشيخ الميرزا محمد باقر** والصلوة والسلام على سيدنا محمد سيد الاحباب وعلى آله والاصحاب **باب** وبعد فيقول
الفقيه الى الله تعالى **علي بن ابي طالب** الصفي **باب في مناقب الميرزا محمد باقر** المالكى لما من الله المولى الكريم عطا اية الشرح الصغير للعلامة الامام والقوة
الهمام شيخ المالكية شريفا وغيره **باب في مناقب الميرزا محمد باقر** المالكى بمجموعه **باب** من الميردين كهف السالكين سيدى ابي عبد الله محمد بن عبد
الله بن على الحرشى **باب في مناقب الميرزا محمد باقر** المالكى **باب** في مناقب الميرزا محمد باقر المالكى **باب** في مناقب الميرزا محمد باقر المالكى **باب** في مناقب الميرزا محمد باقر المالكى
الاطلبة وطلبة طابته كان اماما في العلوم والمعارف متواضعا عفيفا لا يكاد جلسه يمل من مجالسته انتهت اليه الرياسة في مصر حتى انه لم يبق في مصر او اخر عمره
الناس عند قضاويه وكان متقشف في مأكله وملبسه ومفرشه وكان لا يصلى الصبح صيفا وشتاء الا بالجامع الازهر وكان خلقه واسعا اذا
تجادل عنده الطلبة يشغل هو بالذكر حتى يفرغ جدالهم وكان يقضى بعض مصالحه بيده من السوق ويحملها ويتعاطى مصالح
بيته في منزله ايضا وكان كثير الادب والحياء كريم النفس جميل المعاشرة حاول الكلام وكان كثير الشفاعات عند الامراء وغيرهم وكانوا
يهابونه ويحبلونه ويقبلون شفاعته وكان مهيب المنظر عليه خفر العلماء العاملين والاولياء والصالحين وكان دائم الطهارة كثير
الصمت زاهدا ورعا كثيرا الصيام طويل القيام وكان له نهج عظيم في الليل وكان نهاره كله في طاعة اما في علم او قراءة او ورد
يقول من عاشره ماض بطنه عليه قط ساعة هوفيا غافل عن مصالح دنياه واخرته وكان يتعمم بشدة بيضاء صوف اذا دخل منزله وله سبعة
آلف حبة وكانت ثيابا قصيرة على السنة المحمدية وكان كثير الذكر لله تعالى لا يكاد يغفل عن قول لا اله الا الله في حال درسه وفي حال عمله
وكان لا يسمع منه قط منذ اكرة أحد بسوءه وكان النور يحقق على وجهه يدرك كل المؤمنين وكانت الامراء والاكابر يعتقدونه اعتقادا تاما
وكان اذا ركب حماره وجرى في السوق يقتل الناس عليه لاجل التبرك به وتقبيل يده ومن لا يصل الى يده يتمسح (٣) بدابته او ينظر الشيخ



على ما وقع منه في حقه بل هو كثير احتمال الاذى بطيبة نفس وكان يغير من كتبه ومن خزانة الوقف الكتب يقول
الغريبة العزيزة للطالب بحيث لا يفتش بعد ذلك عنها كأنها ما كان من جميع الفنون فضاغ له بذلك جلة من الكتب وكان يعطى من
الكتاب بالكتابة من غير عدد أوراق وكان يأتيه الطالب براءة فيها اسم كتاب يطلبه فيخرجه من الخزانة فيعطى له منه من غير معرفة
اسمه واسم أبيه أو بلده فيقيد بعد ما يتوجه من عنده أخذ من الكتاب الفلاني الرجل الطويل أو القصير أو خيمته كبيرة أو صغيرة أو
أيض أو أسود أو نحو ذلك وكان منه في ذلك العجب العجيب ايثار الوجهه تعالى وكان لا يأنف في درسه وخارجه من مبتدئ ولا بليد ألقى
فيه عمره مع تشبه الخواج العامة والارملة وكان اذا أتى اليه طفل يشكو اليه توجه معه الى مطلوبه فيقضى حاجته لازم القراءة سيما
بعد شيخه البرهان اللقاني وأبي الضياء على الاجهوري كان يقرأ من صلاة الامام الحنفى في مجلسه بدرسة الابتغاوية الى الضحى
الكبيرة قراءة تحقيق وتدقيق ثم يقوم يصلى الضحى ويتوجه الى بيته ورجع ماشى بعد لسفاعة في أمر الناس أو يصلح بين الناس ثم
يرجع الى المسجد يصلى الظهر بجالسه بالابتغاوية ثم يأتي الى الدرس بجوار المنبر بالمقصورة فيقرأ درسه من مختصر خليل ثم يتوجه الى
مجلسه المذكور أو الى بيته وكان يقسم من خليل نصفين نصف يقرؤه في مجلسه بالابتغاوية ونصف يقرؤه بعد الظهر عند المنبر وكان
يمازح الطلبة في درسه ويقول لهم أنتم جهلاء ولا يعقلها الا العالمون ويقول لهم انما أقول لكم ذلك لاجل ان تبدلوا همكم بطلب العلم
ومطالعة ما كان في درسه اذا قرأ شعره الصغير بحضرة الطلبة يقول لهم هذا شرح نفيس ما أحسنه لازمته ما ينوف عن عشرين سنة
في درسه بالمقصورة وخارج الدرس فيما أظن ان كاتب الشمال كتب عليه شيئاً وان وقع انه عرض لاحد على وجه التفسير فذلك من باب
النصح اللازمة لا لخط نفسه وقد كان الامام البخارى يترح الرواة كثير او يقول أرجو من فضل الله ان لا يطالبني يوم القيامة بغيبة في
أحد انتمى وذلك انه قصد بالتجريح نصرة الدين لا الشني بذلك لنفسه كاذره العارف بالله سيدى عبد الوهاب الشعراني وكان عالماً

بالنحو والتصريف فرضيا حساسيا محققا لهاله الامامة المطلقة في ذلك جامعاً لاسرائيل الفنون وبالجملة فهو آخر الائمة المتصرفين التصرف
 التام بصير المحرورة و آخر ائمة المالكية وكان له في منزله خلوة يتعبد فيها وكان يقرأ بعد الظهر عقب درس المختصر اذا اتسع الوقت درساً
 في النحو أو التوحيد أو الفرائض أو الحساب وكان يأتيه الهدايا والندور من أقصى المغرب وبلاد التكرور وجميع البلاد فلم يمس منها
 شيئاً بل كان أقاربه ومعارفه يتصرفون فيها ولولم يكن من الكرامات الاقبال الناس عليه من سائر الاقطار وعلى كتابة مؤلفاته
 ومطالعها المكان في ذلك كفاية أخذ العلوم عن عدة من العلماء الاعلام منهم العلامة خاتمة الفقهاء أبو الارشاد علي الاجهوري والعلامة
 خاتمة المحدثين الشيخ ابراهيم اللقاني والفقهاء الشيخ يوسف الفيشي والمحقق الشيخ عبد المعطي البصير والعلامة الشيخ حسين النماوي
 والشيخ العلامة المحقق يس الشامي ووالده الشيخ عبد الله الخرشى تخرج به جماعة حتى وصل ملازمه المجدون عليه نحو مائة منهم
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد اللقاني والشيخ الفاضل سيدى محمد الزرقاني والشيخ الفقيه علي اللقاني والشيخ العمدة شمس الدين
 اللقاني وأخوه الشيخ داود اللقاني والشيخ الفقيه محمد النفراوى وأخوه الشيخ أحمد والشيخ أحمد الشبراخيتي والشيخ أحمد الفيومي
 والشيخ ابراهيم الفيومي والشيخ أحمد الشمرى والشيخ عبد الباقي القليلنى والشيخ عبيد والشيخ العلامة علي المجدولى وغاب علماء
 العصر من المذاهب الاربع في حال قراءته بعد ختم المختصر في شرح البخارى للعلامة القسطلاني * مات في صبيحة يوم الاحد سابع
 عشرى شهر ذى الحجة ختام سنة واحد ومائة وألف ودفن مع والده بقرب مدفن الشيخ العارف بالله تعالى محمد البنوفرى بوسط تربة
 المجاورين وقبره مشهور وما رأيت في عمرى كله أكثر خلقاً من جنازته الا جنازة الشيخ سلطان المراحى والشيخ محمد البالى هذا ما انتهى
 جمعه من المناقب في أواخر شهر صفر الخير سنة مائة واثنين وألف من الهجرة النبوية جمعه الشيخ محمد الجبالى المغربى رحمه الله تعالى
 وظهر ببركته كلمات تتعلق بفهم ذلك الشرح أحببت ان أجمعها النفسى ولمن هو قاصر مثلى معتمداً على فضل مولانا الكريم لقصر باعى
 وقلة اطلاعى فياذا (٣) الجود والانعام والفضل والاكرام جدد علمنا برحمتك ومن علمنا باسعادك لان هذه صفاتك فأقول
 وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم انى حيث قلت قال لـ فهو اشارة الى مقاله في شرحه الكبير وحيث
 قلت عجب فهو اشارة لشيخ الشيوخ على الاجهوري وحيث قلت محشى نت فهو اشارة للشيخ مصطفى
 المغربى الجزايرى (قوله يقول محمد الخرشى) كذا بخطه بجاء وراوشين بدون ألف فتكون نسبة
 على غير قياس لان بلده يقال لها أبو خراش من البحيرة قريبة من أعمال مصر وعرف نفسه لانه من
 الامور المهمة لما في ذلك من الاقبال على التأليف والانتفاع به وفي عدمه جهالة توجب خلاف

يقول العبد الفقير محمد
 الخرشى المالكي الحمد لله
 المحيط بخفيات الغيوب المطمع
 على سرائر القلوب المختص

ذلك وما وقع من بعض المؤلفين من عدم التعريف فاما للتدراك على بعض تلامذتهم أو لاستمرار نسبة التأليف لهم فان كانت اشارة
 في ذلك الاسم كثير من أهل تلك القرية قلت نعم الا ان المشهور بذلك اغما هو الشيخ رحمه الله (قوله الحمد لله) يجوز ان يكون مقول القول
 الحمد لله الى آخر الشرح ولا يضر كون بعضه مقولاً لغيره لانه قائله أيضاً أى حاكيه ويجوز ان يكون مقوله الحمد لله الى آخر الخطبة
 والخطب سهل (قوله المحيط) يتعين ان تكون ال تعريفية لا موصولة اذ الخلاف كفى المطول في آل الاخله على اسم الفاعل والمفعول
 هل هي موصولة أو حرف تعريف اغما هو اريد به التجدد والحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى
 الماضي وأما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقاً ولا يخفى انه ليس المراد
 هنا الحدوث وذلك لان المراد بالاحاطة يتعلق علمه بالغيوب الخفية وهو تخييزى قديم فليس بجاذب فاذا علمت ذلك فنقول شبهه بغيره
 بذلك بالاحاطة بالشئ التى هي الاستدارة به بجامع ان متعلق كل صار تحت القبضة واستعير اسم المشبهة به للمشبهة واشتق من الاحاطة
 محيط بمعنى متعلق علمه فهو استعارة تبعية وظهر من ذلك ان الصفة جرت على غير من هي له وقرب ذلك ان صفة المولى لا يقال لها غير
 كما يقال لها دين وهذا ما يفيد ظاهر قوله تعالى احاط بكل شئ علماً وقيل ان الاحاطة والعلم مترادفان فعليه يكون معنى قوله المحيط
 أى العالم فالصفة جرت على من هي له (قوله بخفيات الغيوب) من اضافته ما كان صفة أى بالغيوب الخفيات أى المستترات عننا معشر
 الانس أو معشر الثقلين أو معشر المخلوقات جمع خفية أو خفى أى ذات خفية أو شئ خفى والمراد ذات الشئ أى نفسه كان ذاتاً أو وصفاً
 والغيوب جمع غيب بمعنى ما غاب فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل أى استتر فتكون الخفيات وصفامؤ كذا ويجوز ان يراد بقوله الخفيات
 ما استند خفاؤه فيكون وصفاً مخصوصاً (قوله المطمع) أى المشرف هذا معناه الاصلى ولكن المراد لازمه لان الاشراف على الشئ يستلزم
 العلم به فهو مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم أى العالم بما في القلوب من السرائر فهو وصف جار على من هو له خلاف الاول
 كما تبين (قوله على سرائر) جمع سريرة أو سر ما كتمه الانسان من أمر ما واصله الى ما بعده على معنى فى أو الام الاختصاصية (قوله
 القلوب) جمع قلب وهو لغة مشترك بين كوكب معروف والخالص واللب ومنه قلب التخله ومصدر قلبت الشئ رددته على بدئه أو قلبته
 على وجهه وقلب الرجل عن الشئ صرفته عنه ويطلق على المضغة لسرعة الخواطر اليها وترددها فيها كما قيل

وما يسمى الانسان الانسية * ولا القلب الا انه يتقلب وهو من ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على شدة الحفظ من معاصي القلوب شاهده ان في الجسد مضغة الخ (قوله بارادته) الباء داخلة على المقصور عليه أى كل محبوب وموهور منه أى وغيرهما لان ارادته متعلقة بكل ممكن مختص بارادته لا يخرج عنها الى ارادة العبد لا المقصور والاجاء مذهب الاعتزال من انه تعالى لا يريد غير الحيور من الشرائر والقبائح وأشار المشرح رضي الله عنه ونفعنا به الى ان ما أصابك من حسنة فالملطوب منك أن تلاحظ ان هذا انما هو فضل الله تعالى ولا تنسبه الى نفسك بخلاف السبئية فلا تضعها للمولى بل ضعها لنفسك وان كانت في الحقيقة من الله قال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك ويجوز أن يراد بارادته رحمة فيكون إشارة لقوله عز وجل يختص برحمته من يشاء أى المختص برحمته أى انعامه المحبوب بسلامة العاقبة كل شخص محبوب وموهور له فهو من باب الحذف والايصال أى على اللغة الفصحى وأما على غيرها من قولك وهبت زيدا أو بافلا حذف في موهور وعلى هذا الاحتمال فتكون داخلة على المقصور (قوله المتعالى) أى المستزعة (قوله بجلال) أى بسبب عظمتهم صديقه ثم يجوز ان تكون الاضافة حقيقية وان تكون من اضافة ما كان صفة وقوله صديقه أى رفعتة أو كونه يقصد في الخواج وقوله عن مشابهة متعلق بقوله المتعالى كانت المشابهة في الذات أو الصفة أو الافعال وقوله كل مرئوب يجوز أن يكون فاعلا لقوله مشابهة والمفعول محذوف أى المستزعة عن مشابهة كل مرئوب له وان يكون مفعولا أى المستزعة عن كونه يشابه كل مرئوب والاول أولى لموافقة قوله تعالى ليس كمثل شئ ومعنى مرئوب مملوك كفى القاموس أى مخلوق (قوله بارئ النسم) معناه المثنى من العدم قاله في الجلالين والنسم جمع نسمة وهى الانسان كفى القاموس وفى المصباح النسيم نفس الريح والنسمة مثله ثم شبه بها النفس بالسكون والجمع نسم مثل قصبة وقصب والله بارئ النسم أى خالق النفوس انتهى وعليه فالنسم (ع) لا يختص بالانسان بل شامل لجميع الحيوان (قوله وخالق الامم) بين خالق وبارئ الترادف وتضمن في التعبير دفعا للثقل الحاصل من تكرار اللفظ بعينه أن لو عبر ببارئ فيهما أو بخلق والامم جمع أمة تطلق على كل نوع من الحيوان وعلى أهل كل عصر وكل يصح ولها اطلاقات أخر الا ان المناسب للمقام ما قلنا (قوله ومجرى القلم) أى مصير القلم جارية في اللوح من غير محسوس وقد انقطع ان قلنا بان ما في اللوح لا يقبل التغيير وان قلنا انه يقبل التغيير والتبديل وهو المعتمد فلم ينقطع وقوله في القدم ليس المراد به عدم الاولية والازمان الجريان قديم وليس كذلك بل هو حادث بل المراد بالقدم ما تقدم فيما لا يزال بغاية البعد (قوله بما هو أعلم) أى بما هو عالم به أزل فافعل ليس على بابه وهو متعلق بمجرى وقوله بقدرته متعلق بمجرى كالأولى الا انها السببية فهى بمنزلة القلم للكاتب والله المثل الأعلى والأولى للاملابسة فلا يلزم تعلق حرف جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله على موافقة ٢) إشارة لما قرر في أصول الدين من أن تأثير القدرة

بارادته كل محبوب وموهور المتعالى بجلال صديقه عن مشابهة كل مرئوب بارئ النسم وخالق الامم ومجرى القلم في القدم بما هو أعلم بقدرته على وفق مشيئته أعطى ومنع وخفض ورفع وضرر ونفع فلا مشارك له في انعامه وألوهيته ولا معاند له في أحكامه وربوبيته ولا منازع له في ابراماته وأفضيته وألزم عباده المؤمنين

فرع تأثير الارادة ثم المراد بقوله بمشيئته أى مشيئة الاجراء فيعهم في متعلق العلم فيشمل الواحد والمستحيل والممكن بالوفاء غير انه يخرج منه ما يتعلق بالاطلاع على كنه ذاته وصفاته فانه ليس مكتوباً في اللوح (قوله أعطى الخ) جملة استثنائية أشار بها الى استقلال الله بالتصرف في كل شئ أو انها تفرع في المعنى على قوله ومجرى القلم الخ أى أجرى القلم فأعطى ومنع وخفض ورفع ولا يخفى ما فيه من الحسنات البدعية وهو الطباق وهو الجمع بين معنيين متضادين أى حصل منه الاعطاء والمنع أو أعطى قوما ومنع آخرين وكذا يقال فيما بعد ثم يجوز أن يراد بما أعطى وما منعه خصوص الايمان وان يراد مطلق معطى (قوله وخفض ورفع) أى خفض قوما ورفع آخرين أو وقع منه خفض ورفع أى بالايمان والكفر أو مطلقاً لا يخفى ان استعمال خفض ورفع في ذلك مجاز كما افاده الاساس لانهم حقيقة فيما كان محسوساً (قوله فلا مشارك الخ) تفرع على ما تقدم وقوله في انعامه الاولى في الانعام اذ عبارته لا تنفى الا ان يكون منهم آخر مشاركالوا لا عز وجل في الانعام المضاف له ولا تنفى أن يكون منهم آخر مشاركالوا لانى مطلق الانعام مع أن المقصود نفي المشاركة سواء كان في الانعام المضاف اليه أو لا قد بر وكذا نقول في قوله وألوهيته ولا يقال ان أل نائبة عن الضمير لاننا نقول ليس ذلك متفقاً عليه والانعام من آثار الألوهية والمناسب تأخيرها عنها الا انه قد مره للسجع (قوله وألوهيته) أى كونه لها أى معبوداً بحق (قوله ولا معاند) أى معارض في المصباح المعاند المعارض بالخلاف بالوفاء والمعارض غير الشريك فهو عطف مغاير (قوله في أحكامه) الخمسة أو أفضيته (قوله وربوبيته) أى كونه رباً أى مالكا للعالم (قوله ولا منازع له) مرادف لقوله ولا معاند (قوله في ابراماته) جمع ابرام أى تحتيمه أى حكمه وقوله وأفضيته جمع قضاء وهو ارادة الله المتعلقة أزل لا تغير او هو عطف تفسير أو يراد بالابرامات تعلقاتها التنجيزية أزل فيكون من عطف الكل على الجزئى (قوله والزم عباده المؤمنين) عطف على قوله أعطى أو مستأنفة أى بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وقوله المؤمنين خصهم بذلك لسكونهم المستفيعين بذلك والا فالكفار كذلك لانهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣ قوله على موافقة الذى في نسخ الشارح التى بأيدينا على وفق)

(قوله بالوفاء بالعقود) جمع عقد وهو العهد الموثق شبه بعقد الحبل وتلك العقود ما عقد هاء على عباده أى ألزمها إياهم فعلا أو تركا فظهر أن العقود مصدر أريد به اسم المفعول وقوله وأمرهم فى كتابه إشارة إلى ما أمرهم به فى كتابه العزيز وقوله على لسان نبيه إشارة إلى ما أمرهم به فى سنة نبيه قال عز وجل أن هو الاوحى يوحى (قوله الموائيق) جمع موثق كجلس كفى القاموس والميثاق العهد ذكره فيه أيضا فعليه يكون قوله والعهد تفسيره وقال النسي فى تفسيره والميثاق العهد المحكم فعليه يكون من عطف العام على الخاص أى أمرهم بحفظ ما عهده اليهم أى ما أمرهم به أى القيام به فظهر أيضا أنه من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول فتدبر فى نبيه بحجة قوله وأمرهم الخ مساوية معنى لقوله والزم عباده الخ (قوله ومدح نفسه) قال تعالى أن لا يتخلف الميعاد أى الوعد (قوله وكثيرا من خواصه) قد قال فى حق اسمعيل أنه كان صادق الوعد (قوله بالوعد) كذا فى نسخة الشارح (قوله بضد ذلك) أى بالمعنى فى ذلك وهو عدم الوفاء بالمشار إليه الوفاء بالوعد (قوله ابليس) من أبليس أى فى القرآن فاذا هم مبلسون وابليس أعجمى ولهذا لا ينصرف للجمجمة والعلمية وقيل عربى مشتق من الابلاس وهو اليأس ورقبانه لو كان عربيا لانصرف قال عز وجل فى حق ابليس ففسق عن أمر ربه فان الفسوق عن أمر الرب عدم الوفاء بالعهد (قوله ومن وافقه) فقال تعالى الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه الخ (قوله من ذوى الخ) من بيانته أى من أصحاب البعد عن رحمة الله وأتى بذوى دون أصحاب تكبرا وقوله والطرده لا يخفى أن الطرد هو الابعاد وهو وصف المولى لا وصف ابليس الخ ويحاجب بانه مصدر المبنى للمفعول فيكون وصفا لابليس ومن وافقه فيكون من عطف المرادف غير المتخبر بأن المقابلة انما تتم لو كان المراد من العهد الوعد الا ان يقال ان العهد متضمن للوعد (قوله واستخلص العلماء) آل للعهد أى العلماء المعهودين الذين هم جملة الشريعة المطهرة والسنة والتأيدان للتأكيد أى وخلص العلماء خلاصا تاما (قوله بعنايته) أى اهتمامه أى رحمته أى تخليصا مصورا برحمته أى انعامه وادارته (قوله وجعل لطفه) أى لطفه الجميل أى رفق الله بهم فهو صفة فعل (قوله من غياهب) متعلق باستخلص وهو جمع غيب وهو الظلمة الشديدة كما ذكره (٥) بعض الحواشى للعقائد وضافته لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه به بجامع التحير فى كل ويجوز أن تكون الاضافة حقيقية

بالوفاء بالعقود وأمرهم فى كتابه وعلى لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بحفظ الموائيق والعهد ومدح نفسه وكثيرا من خواصه بالوفاء بالوعد ووصف بضد ذلك ابليس ومن وافقه من ذوى البعد والطرده واستخلص العلماء بعنايته وجعل لطفه من غياهب الجهالات وجعلهم أماناء على خلقه يقومون بحفظ شريعته حتى يؤدوا الخلق تلك الامانات فهم مصابيح الارض وخلفاء الانبياء يستغفر لهم كل شئ

أى بالغياب من الجهالات فيكون استعارة الغياهب لما عظم من الجهالات وهذا الإشارة لملاح العلم وقد ورد ليس من من لم تعظم بالعلم أى يعتقد ان الله عظمه لا انه يظهر الفخر والكبر على العباد فانه حرام (قوله الجهالات) جمع جهالة أى الجهل وأراد به ما يشمل البسيط والمركب (قوله وجعلهم) أى العلماء (قوله أماناء على خلقه) أى المكلفين وغيرهم لان الصبيان مكلفون بالمندوبات على الاصح (قوله بحفظ شريعته) أى أحكامه وحفظها العمل بها وتبليغها وقوله حتى الخ غاية لقوله يقومون بحفظ شريعته فاذا أدوا وسقط عنهم القيام بها تبليغا (قوله الخلق) أظهر فى محل الاضمار نكتته شدة الاعتناء بتلك التادية حيث لم يقعها على ضميرهم بل عليهم (قوله تلك الامانات) أظهر فى محل الاضمار أيضا ذى الشريعة المأمور بالقيام بحفظها ونكتته كمال العناية بها وأتى باسم الإشارة البعيدة تنويعا بظهور شأنها تنزىلا بعد درجتها ورفعتها منزلة بعد المسافة ولم يقل حتى يؤدوا الخلق تلك الشريعة اما قصد التفتين أولا نلما فانه التصريح بانها أمانة وهو مقصود صرح به هنا ولم يقل تلك الامانة كالآية إشارة الى حث العلماء على الحفظ لكونها فى الحقيقة أمانات فكل حكم أمانة ثم لا يخفى أن قوله أماناء على خلقه يفيد ان الخلق هم نفس الامانة وقوله يقومون بحفظ شريعته الخ يفيد ان الامانة نفس الشريعة لا الخلق فى العبارة تناف ويمكن الجواب بجعل كل من الشريعة والخلق أمانة أما الشريعة فظاهرة وأما الخلق فن حيث كون العلماء مأمورين بتعليمهم لان الامر بتعليمهم أمر بحفظهم مما يرد عليهم فى العذاب الا انهم فهم أمانة بذلك الاعتبار فأشار أولا الى احدى الامانتين وهم الخلق وأشار ثانيا الى الامانة الثانية وهى الشريعة (قوله فهم الخ) يفريغ على ما تقدم من قوله وجعلهم أماناء الخ (قوله مصابيح) جمع مصباح وهو السراج أى فهم كالمصابيح فى الارض بجامع الاهتداء فهو تشبيه بليغ بخلاف الاداة ويجوز ان تكون استعارة تصريحية للهداية وكأنه قال فهم الهداة فى الارض ولم يقل فهم كالشمع مع انه أقوى لانه ليس موجودا عند كل أحد فالمصباح نوره عام للفقير والغنى وكذا العلماء ولم يقل كالشمس أو القمر مع عموم نورهما لان نور العلماء يتيسر الاقباس منه بسهولة وكل وقت كالسراج بخلاف نور الشمس والقمر (قوله وخلفاء الانبياء) المراد الرسل أو انه مر على الترادف ثم أل للاستعراق بناء على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا نسخ وهو مذهب مالان أو للجنس على مذهب الشافعى لان مذهبه شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرره وهذا الخلاف انما هو باعتبار الاحكام الفرعية لا الاصلية فالاعم متفقه فيها وهذا كله بناء على ان المراد بالعلماء علماء هذه الامة أو المالوا أريد ما هو أعم فلا اشكال (قوله يستغفر لهم) أى يطلب المغفرة لهم أى ان الله يغفر لهم ذنوبهم ولو مما كان حسنة للابرار كما قيل حسنات الابراسيات المقر بين (قوله كل شئ)

أى ممن كان ذاروح كاندل عليه الغاية ويجوز ان يراد ما يشمل الجادات ولا مانع ان الله عز وجل يخلق فيها ادرا كاقستغفر لهم على ان ذلك من جملة التسبيح التزاما وقد قال وان من شئ الا يسبح بحمده بناء على ان المراد التسبيح بلسان المقال وهو المعتمد وقد قال ابن العربي سر الحياة سار عندنا في جميع الموجودات (قوله حتى الحيتان) جمع حوت والمراد مطلق السمك ثم ان حتى عاطفة على قوله كل شئ وعطف بهذا ذلك مع دخوله في كل شئ دفعا لتوهم انها خارجة من العموم اكونها مستترة بالما فلم تكن على ظاهرا الارض كبقية الحيوانات وخلاصته انه ربما يتوهم ان المستغفر لهم هو ما شاركهم في الظهور فوق الارض فاذا بذلك دفعه (قوله ويحبهم أهل السماء) أى وأهل الارض كافي الحديث أى أهل كل سماء وأهل كل أرض ومن لازم ذلك استغفارهم لهم وقد قال العلماء ما جاء في فضل العلماء فاغما ذلك في العلماء العاملين فان قلت اذا كان كذلك فما الموجب لاقتصار الشارح على ما ذكر قلت لشدة محبتهم وعظمها اذ هم مصفون من الكدورات البشرية الموجبة لكرهاتهم ساعة ما أولان محبة أهل الارض فرع عن محبة أهل السماء وذلك لان الله اذا أحب عبدا أمر أهل السماء بمحبته فاذا أحببه أهل السماء أحببه أهل الارض ثم لا يخفى ان آل في السماء والارض للاستغراق وان المراد بعض أهل الارض لا كلهم لما هو معلوم من بغض أعداء الدين للعلماء العاملين أو ان المحبة من كوزة في قلوبهم وبغض الحاصل منهم كالتسكيف لهم ثم من لازم المحبة الدعاء بالغفران وغيره فهو المقصود الاصل (قوله وأشهد) أى أعترف وأذعن اذ لا يعتد بها الا اذا كانت عن صميم القلب وأتى بذلك لحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبدن الجرماء (قوله أن لا اله الا الخ) أى لا معبود بحق موجود وأن مخففة من الثقبلة لا مفسرة واسمها ضمير الشأن محذوف وجلة لا اله الا الله خبرها ووحده حال اختلاف في صاحبها هل هو الله أو الضمير في الخبر وعلى الاول فهي حال مؤكدة وعلى الثاني فهي مؤسسة (قوله وحده) حال من الله أى متوحد في الذات والصفات وهي حال مؤسسة على ما تقدم وقوله لا شريك له أى في الافعال وقوله ولا ضل له أى لا مضاد له أى لا منازع له أى يريد أن يحل محله أى يقوم مقامه ولا يريد المشاركة وقوله شهادة مفعول مطلق مبين للتنوع لقوله أشهد وقوله أستفتح أى أطلب الفتح بمدد أى بمعاونه من الخير والبركة (قوله أبواب الجنان) الثمانية هي باب الصلاة وباب الزكاة وباب الصيام وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وباب الرايين أى عن الله في أحكامه والباب الايمن الذي يدخل فيه من (٦) لاحساب عليه من حاشية مسلم للسيوطي ولم يذكر باب الحج ولعله لكونه لا يكون الا لما كان مبرورا وذلك نادر قد بر

حتى الحيتان في البحر ويحبهم أهل السماء وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا ضل له شهادة أستفتح بمدد أبواب الجنان وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله وخليفه قطب دائرة الانبياء

فان قلت قد علمنا من ذلك أصحاب تلك الابواب وانهم أناس مخصوصون لا كل من نطق بالشهادتين على الوجه الذي لاحظته الشارح رحمه الله قلت المعنى انها تفتح له اكرامه ولكن لا يشاء ولا يدخل الامن الباب الذي هو من أدله كما قالوا في قوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية اذا قال آخر الوضوء أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وبعضهم ذكر أن لها أبوابا ثمانية عشر ولا تنافي لان الثمانية هي الكبيرة المشهورة ومن داخل كل باب صغار دونها كما أفاده بعضهم ثم ان تعبيره بالجنان يفيد انها أكثر من واحدة وهو الاصح وقيل واحدة وعلى الاول فهي سبع وهو الاصح وقيل أربع وعلى الاول فهي سبع متجورة أو سطها وأفضلهما الفردوس وهو أعلاها والمرسلين وفوقها عرش الرحمن أى هو سقفها ولهذا كان مسكن الانبياء ومنها تنفجر أنهار الجنة كما جاء في الحديث وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة النعيم وجنة عدن ودار السلام ودار الخلد وعبرة أخرى والجنان على ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما سبع جنة الفردوس وجنة عدن وجنة النعيم ودار الخلد وجنة المأوى ودار السلام وعبدون وفي كل واحدة منها مراتب ودرجات متفاوتة على حسب تفاوت الاعمال والعمال ثم نقول ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاحاد لكن الظاهر ان لكل جنة الابواب الثمانية (قوله سيدنا الخ) السيد هو الكامل المحتاج اليه وقيل العزيز الشريف (قوله عبده ورسوله) قدم العبد لما قيل ان العبودية أشرف الصفات وهي الرضا بما يفعل الرب وامتنان لما في الحديث ولكن قولوا عبيد الله ورسوله ولانه أحب الاسماء الى الله ومن ثم وصفه به في أشرف المقامات فذكره في انزال القرآن عليه مما نزلنا على عبيدنا وفي مقام الدعوة اليه وانه لما قام عبد الله يدعو وفي مقام الاسراء والوحى أسرى بعبده فأوحى الى عبده ما أوحى فلو كان له وصف أشرف من ذلك لذكره به في المقامات العلية وقال ورسوله دون نبه لان الرسول أخص ولان رسالة النبي أفضل من نبوته (قوله وخليفه) من الخلة بالفتح وهي الحاجة أى انه شديد الاقتدار الى مولاه فلم ينظر الى من سواه وقصر حاجته على مولاه أو من الخلة بالضم وهي صفاء المودة فالمعنى والذي يحب مولاه محبة خالصة صافية لا يخاطبها شئ من الاغيار محبة لم توجد في من سواه ولم تطرق ساحة أحد من عداة (قوله قطب دائرة الانبياء الخ) الدائرة هي الخط المحيط الذي في وسطه نقطة تسمى قطبها بحيث ان كل خط خرج من تلك النقطة واتصل بتلك الدائرة يكون مساويا لمعاداه من الخطوط ولا خفاء انه لا وجود للدائرة ولا استقامة لها الا بتلك النقطة المتوسطة توسطها حقيقيا كما قلنا فان تكون الدائرة مستعارة لجامعة ولفظ قطب مستعار لاصل ثم وصف به النبي صلى الله عليه وسلم على حد ما قيل في زيد أسد على طرفه سعد الدين ثم يكون اضافة دائرة لما

بعدها للبيان فيكون المعنى أصل الجماعة الذين هم الانبياء والمرسلون فيكمل الوجود لدائرة الابدال النقطة لا وجود للجماعة المبينين بالانبياء والمرسلين الا بالنبي صلى الله عليه وسلم فاولا وجوده ما وجدوا وما خلق الابدال من اجله هذا هو المراد بالاصالة اوانه من قبيل التشبيه بالمبلغ أى كالتقطب للدائرة بالنسبة للانبياء والمرسلين والمترسلين عطف خاص على عام (قوله وطراز عصابة) الطراز علم الثوب ثم يجوز ان يكون تجوز بطراز عن مزين لانه يلزم من وجود الطراز في الثوب التزين فيكون مجازا في سلا علفته المزوم ثم اريد به مزين مجوزا من اطلاق المصدر واردة اسم الفاعل فهو مجاز على مجاز ثم بعد ذلك وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون شبه عصابة أى جماعة أهل الله بثوب فيمكان زينة الثوب بطرازه كذلك زينة أهل الله المقربين بالنبي صلى الله عليه وسلم وان شئت قلت انه تشبيه بالمبلغ أى ان النبي صلى الله عليه وسلم كالطراز بالنسبة لعصابة أهل الله المقربين وازافة عصابة لما بعده للبيان فتدبر والمقربين اما وصف كاشف أو مخصص بناء على ان راداهل الله ما يشمل الارار والمقربين (قوله صلى الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى (قوله وصحبه) جمع صاحب أو اسم جمع له قولان وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله وشيعته) أتباعه وأنصاره ويقع على الواحد والاثنيين والجمع والمذكر والمؤنث كافي القاموس (قوله وخبره) جماعته فيكون عين شيعته على ما قلنا (قوله دائمين) أى ان الله يصلي عليه صلاة دائمة ويسلم عليه كذلك أى بعظمته تعظيما دائما بحجبه تحية دائمة (قوله متلازمين) أى لا ينفك أحدهما عن الآخر وقوله الى يوم الدين أى يوم الجزاء لانه اليوم الذي يجزى الناس فيه على أعمالهم ثم ذلك كناية عن الدوام لاحقيقة لان المطلوب تعظيمه ولو في القيامة أو الجنة (قوله فان الاشتغال) الجواب محذوف أى فاقول الخ لان جواب الشرط لا يكون الا مستقبلا (قوله بالعلم) أى العلم الشرعي وآلاته (قوله من أفضل الطاعات) أى الطاعة المستدوية بل هو أفضل الطاعات لتعدى نفعه وهو أفضل من النفع القاصر خلا الاوقات التي تطلب فيها الرواتب كما يدل عليه كلام بعض أئمة المذهب حيث قال ينبغي لطالب العلم أن يديم على الرواتب والطاعة هي امتثال الامر عرف المطاع أولا كالنظر المؤدى لمعرفته والقربة هي ما توقف على معرفة المتقرب اليه وان لم يتوقف على نية كالعق والعبادة ما توقف على معرفة المعبود والنسبة (قوله وأولى) معطوف على أفضل (قوله نفائس الاوقات) أى الاوقات النفيسة أى المرغوب فيها باعتبار كونها ظروفا لطاعة الله تعالى أو ما يعين عليها فان هو وصف كاشف (٧) وفي الكلام استعارة بالكناية شبه الاوقات بما ينفق من ذهب وفضة واستعار اسم

والمرسلين وطراز عصابة أهل الله المقربين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وشيعته وخبره صلاة وسلاما دائمين متلازمين الى يوم الدين (أما بعد) فان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما انفقت فيه نفائس الاوقات خصوصاً علم الفقه العذب الزلال المتكفل ببيان الحرام من الحلال وقد كان مذهب الامام مالك أهلا وحقيقا بذلك وكان أعظم ما صنف فيه من المختصرات وأغنى عن كثير من المطولات مختصر مولانا أبي الضياء خليل بن اسحق رحمه الله

الحقيقة وربما يظهر ذلك من الانفاق والانفاق ترشيح للتشبيه (قوله علم الفقه) أى أخص علم الفقه خصوصاً وازافة علم الى الفقه للبيان لا يبيانه لان شرط البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه تكافؤا حديد (قوله العذب) العذب والزلال مترادفان على ما في المصباح والمختار وعلى ما في القاموس فالزلال أخص من حيث انه العذب البارد الصافي السهل السلس ثم يجوز ان يكون من قبيل التشبيه بالمبلغ أى كالماء العذب الزلال أو تجوز به عن المتشوفة اليه النفس لعلاقه للزوم في الجملة لان الماء العذب يلزمه التشوف فتأمل ان كنت ذائلا (قوله المتكفل) أى المشتمل فشبه اشتماله على بيان الحلال والحرام بتكفل انسان لانسان في مال واستعير اسم المشبه به الى المشبه واشتق من التكفل متكفل بمعنى المشتمل اوانه مجاز عقلي (قوله ببيان) أى تبين الحلال وأراد به ما لم ينه عنه نهى تحريم فيشتمل ما عدا الحرام من الاحكام (قوله وقد كان) جملة حالية وقد لتقرر بيب الماضي من الحال أو مستأنفة وقد للتحقيق (قوله وحقيقا) مرادف لما قبله أى مستحقا للوصف بذلك فلا يكون قصده اذن تمييز مذهبه بزيه لم توجد فيما سواه كما تقول فلان أهل للتدريس فلا ينافي ان غيره ممن اتصف بصفته كذلك ويجوز ان يكون مراده ذلك لما تقرر من انه لم تضرب أكباد الابل لاحد مثل ما ضربت له فكثير علمه في الاقطار وبث في جميع الامصار وهو في الحلال والحرام فكان بهذا الاعتبار أهلا وحقيقا بذلك أولا علم من كون مذهبه سد الذرائع (قوله أعظم الخ) خبر مقدم وقوله مختصر اسمها مؤخر هذا هو الظاهر وأن أعظم اسمها وقوله مختصر خبر بادعاء ان هذا الاعظم أمر مقرر في النفوس مستحضر فيها والمحكوم به هل هو هذا المختصر أو غيره فافاد انه المختصر (قوله وأغنى) معطوف على كان أى وأخبر بأن مختصر مولانا أبي الضياء أعظم ما صنف فيه من المختصرات ومن للبيان مشوبة بتبعض وأخبر بأنه أغنى عن كثير من المطولات (قوله كثير من المطولات) فيه اشارة الى انه لم يغن عن الكل وهو كذلك لفوات كثير من المسائل المحتاج اليها الموجودة في بعض الكتب المطولة فلم يكن هذا المختصر مغنيا عنها أو اراد بالمطول المطنب وهو ما كانت الزيادة فيه لفائدة لا ما كانت الزيادة فيه غير معينة لغير فائدة كقوله * وأنى قولها كذباً وميناً* (قوله مولانا) المولى الناصر كذا في كتب اللغة وأراد به معنى السيد أى الكامل المحتاج اليه اوانه ناصر نا أي ناصر مذهبا أو ديننا (قوله رحمه الله) جملة معترضة قصد بها الدعاء

(قوله فكم) تعليل لقوله أعظم وهي خبرية للتكثير أي لانه كشف عن معضلات كشفها كثيرا (قوله معضلات) قال بس معضلات بفتح الضاد وكسر هاء من قولهم أحر معضل لا يمتد لوجه اه والفتح بمعنى الكسر وفي القاموس فيما رأته من نسخة يظن بها الجملة بضبط القلم بكسرة تحت الضاد (قوله وأبرد الغليل الخ) الغليل العطش أو شدته أو حرارة الجوف كذا في القاموس فاذا علمت ذلك فيكون في العبارة استعارة تصريحية شبه الخبز والقلق الذي يقوم بالإنسان حين لا يدرك ما يريد من مسائل العلم بالغليل بأي معنى كان والجامع ظاهر واستعار اسم المشبه به للمشبه وقوله أبرد أي صيره باردا وهو ترشيح أو مستعار لزال تأمل (قوله وقد وضعت) شروع في الاعتماد عن الاشتغال بهذا الشرح مع وجود الشرح الكبير (قوله يحل ألفاظه) أراد به بيان ما يتعلق بالأعراب وبفهم المعنى المراد من اللفظ لا خصوص الاول واسناد الحل للشرح مجاز عقلي لانه حقيقة في اسناده للشخص وابقاع الحل على الألفاظ مجاز عقلي أيضا لانه حقيقة في ابقاعه على عقد الحل أو شبه الألفاظ بحمل معقد على سبيل الاستعارة بالكناية ويحل قرينه (قوله تقييده) جمع تقييد بمعنى مقيداته فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مجاز (قوله وفوائد) جمع فائدة وهي لغة ما حصلته من علم أو مال أو غيرهما وعرفا لمصلحة تد المتربة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته والمراد هنا المعنى اللغوي (قوله على المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من لم يصل الى تصوير المسئلة والمتوسط من وصل اليه دون استنباط المسائل والمنتهى من وصل لتصوير المسئلة وقد رعى الاستنباط وقوله وغير الممارسين من عطف لللازم أي وغير المعالجين أي الذين كثرت مطالعتهم وقراءتهم (٨) في الفن (قوله أدركتني رحمة الضعاف) أي لحقتني وفي

فكم كشف عن معضلات وأبرد الغليل وقد وضعت عليه شرحا يحل ألفاظه ويحتوي على تقييده وفوائده يصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين ثم أدركتني رحمة الضعاف فثنى عنان القلم اليهم حب الاسعاف حين طلب مني جماعة من الاخوان وجملة من الخلال شرحا آخر لا يكون قاصرا عن افادة القاصرين خاليا عن الاطناب وعميا يصعب فهمه من الإيجاز عن المبتدئين ليعم نفعه العباد ويتعاطاه الحضري والباد فأجبتهم

العبارة استعارة بالكناية حيث شبه رقيقته على الضعاف في العلم بفارس مثلا طلب انسانا لا مرما فأسرع اليه وطقه اشارة الى سرعة هذه الرقة فاذن تكون ثم لجرد الترتيب والضعاف جمع ضعيف أي في العلم (قوله فثنى الخ) ثني الشيء رده بعضه على بعض أي ترجيع بعضه على بعض فأطلقه هنا على مطابق الترجيع فقد أدركتني التجريد (قوله عنان القلم) العنان هو ما تقاد

به الدابة فقد شبه القلم بدابة ذات عنان على طريق الاستعارة بالكناية وثابت العنان تحييل أو اياه من اضافة المشبه به الى للمشبه أي القلم الشبيه بالعنان في مطلق التصرف في كل قدبر (قوله اليهم) أي الى ما يناسب حالهم مثل هذا الشرح وقوله حب الاسعاف فاعل مجاز عقلي أو استعارة بالكناية والاسعاف تليخ المقصود أي انه بعد ان كان موجه عنان القلم لغيرهم أي لغير مرادهم رجع حب الاسعاف عنان القلم اليهم أي الى مرادهم وقوله حين ظرف لقوله أدركتني لان خير بأن مفاد العبارة حينئذ انه حين اطلب شرح في تأليف هذا الشرح فينكد عليه قوله بعد فاجبتهم الخ كما هو ظاهر للمتاأمل ويحاج بأن ذلك الشئ لما كان كالحق الوقوع حين الطلب لان مثله لا يحجب سائله نزل منزلة الواقع بالفعل على حسد قوله تعالى أتى أمر الله الآية (قوله طلب مني) لم يقل التمس لتحداثا بنعمة المولى في انصار أهلا لا يطلب منه ذلك والاخوان جمع أخ غلب في الاصحاب دون اخوة النسب بخلاف اخوة فهو غالب فيمن كان من النسب والحاصل ان كلا من اخوان واخوة جمع أخ الا ان اخوان غلب في الاصحاب واخوة غلب في النسب (قوله وجملة) مرادف لجماعة وغايرد فعلا ثقل الحاصل من تكرار اللفظ (قوله الخلال) بضم الخاء جمع خليل ومصدوق الاخوان مصدر وق الخلال فهم موصوفون بأنهم خلان واخوان أو أراد بالخلال بمعنى أخص من الاخوان وهو من اشتدت محبتهم وان لم يصلوا الى مرتبة الخللة التي هي صفاء المودة (قوله لا يكون قاصرا) وصف ثان لشرح (قوله القاصرين) أي الذين هم عبارة عن المبتدئين أي بخلافه عن الاطناب وعميا يصعب فهمه من الإيجاز فقوله خاليا وصف ثالث كالعلة للوصف الثاني أو حال من اسم يكون كذلك (قوله الاطناب) الايمان بالكلام الكثير لفائدة وأما ان لم يكن لفائدة فهو طويل ان لم يتعين كقوله * وألقي قولها كذبا ومينا * والا كان حشوا كقوله * وأعلم علم اليوم والامس قبله * فقبله حشوا لانه متعين للزيادة بخلاف من فانه معطوف في منزلة المعطوف عليه فلم يتعين للزيادة ثم لا يخفى ان الاطناب من صفة المؤلف لا من صفة الشرح فليؤزل الاطناب باسم المفعول أي الكلام المطنّب وكذا يقال في قوله من الإيجاز ومن في قوله من الإيجاز للتبويض لا بيان نسبة والا لا يقتضي أن الإيجاز جميع افراده يصعب فهمه وليس كذلك أو ان من للتعليل أي الإيجاز المحل (قوله على المبتدئين) أي الذين هم القاصرون (قوله ليعم نفعه العباد) تعليل لطلب الشرح على الوصف المذكور لان عموم نفعه بالخلو عن الامر من معا (قوله العباد) أي المبتدئ وغيره بخلاف الكبير فانه قاصر على المنتهى ثم نفعه المبتدئ ظاهر والمنتهى ومثله المتوسط بالمذاكرة مع الاخوان وتذكرا ما قد يغفل عنه (قوله الحضري) خلاف البادي وأراد بالحضري ما يشبه القروي (قوله فأجبتهم الخ) أي بإبقاء اشارة الى أنه أجابهم فورا

(قوله واقفا) حال من التمام في أوجب وقوله باقدار أي بكونه قدرني أي يعطيني قدرة أي لا واقفا بعلي وفهمي (قوله الكريم المالك) لما كان الاقدار المذكور نعمة وهي لا تكون الا من كريم مالك لا من خلافه بمن عدم فيه الوصفان أو أحدهما خصهما بالذكر (قوله وهما أنا أشعر الخ) فيه شدوذ حيث أدخل هاء التنبيه وليس الخبر اسم إشارة (قوله راقبا) حال وهو اسم فاعل معموله ص وش أي راقبا علامة الشرح مختصرة من لفظ الشارح وص مختصرة من لفظ المصنف وانظروا قراءته بالمسمى لا بالاسم وفعل ذلك شفقة على فقراء الكتبة في غن المداد الاجر (قوله فأقول) مقول القول اقتض و يحتمل ان معموله ص الخ أي فأقول المصنف قال بسم الله الرحمن الرحيم فالمصنف مبتدأ وخبره محذوف وقوله ومن الله أي والحال أي استمد من الله أي لا أطلب المدد الا من الله وهو الفهم الصائب (قوله على حصول المأمول) أي لاجل حصول المأمول أو انه ضمن استمد معنى اقوى (قوله بالسملة) هي في الاصل مصدر بسملة اذا قال بسم الله الا انها صارت حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم (قوله اقتداء) أي لاجل الاقتداء بالكتاب العزيز من حيث انه ابتدى بها وان لم تكن منه على مذهبنها والكتاب هو حقيقة عرفية في الالفاظ المخصوصة وهو في الاصل مصدر كتب (قوله العزيز) أي العديم المثال فيكون من أسماء التبرية أو القوى الغالب لانه يغلب كل من يريد معارضته فهو من صفات الجلال (قوله والآثار النبوية) جمع آثار والآثر يطلق على المروى سواء كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابي كما هو المذهب المختار كذا قال النووي فقوله النبوية نسبة للنبي صلى الله عليه وسلم مخصصة بآثاره وآثار النبوية أي وآثار النبوة على حد علمتها بنسبها ما باردا * أي وسبقها اذا لا آثار النبوية يناسبها العمل لا الاقتداء وقوله والاجماع أي وعملا بمقتضى اجماعهم الفعلي (قوله الافتتاح) راجع لقوله اقتداء الخ وقوله ولقوله الخ راجع لقوله والآثار والجمع باعتبار أن آثارا وقطع وأجذم أو أراد جنس الآثار المتحقق في واحد وكان الاولى أن يزيد ما يرجع للاجماع فيقول ولا جماع الامة على الايمان بها (قوله ذي بال الخ) أي حال يسميه شمرعا وقلب تشبيها بذي قلب على سبيل الاستعارة المكنية أعني ذكر المشبه وهو هنا الامر وشئ من لوازم المشبه به وهو هنا القلب أو على أن هذا الامر لشرفه كأنه ملك قلب صاحبه لا شغاله به فنسب اليه وقال ذي ولم يقل (٩) كل أمر صاحب بال الخ مع انه بمعنى لان الوصف بذي يبلغ من الوصف بصاحب فان ذي نضاف للتابع فتكون هي المتبوعة وصاحب يضاف الى المتبوع فيكون تابعا تقول أبو هريرة

الى ذلك واقفا باقدار الكريم المالك وهما أنا أشعر في المراد راقبا للشرح (ش) وللاصل (ص) فأقول ومن الله أعتمد على حصول المأمول (ص) بسم الله الرحمن الرحيم (ش) افتتح كتابه بالسملة اقتداء بالكتاب العزيز والآثار النبوية والاجماع لافتتاح الكتاب بها وقوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم كما في رواية فهو أثر أو أقطع أو أجذم أي ناقص قليل البركة والبلاء للاستعانة

(٢ - خرشي أول) يكون المراد باسم من أسماء الله فيكون كرواية ذكر الله وأورد على هذا الاحتمال ان الشكرة اذا أضيفت الى معرفة تم فيكون المعنى كل أمر لا يبدأ فيه بجميع أسماء الله وهذا عسر جدا وأوجب بأن معنى قولهم الشكرة اذا أضيفت الى معرفة تم أنها تصلح للعموم اذا دل عليه قرينة والقرينة ههنا قائمة على عدم ذلك اذ العسر مشتق عن هذه الامة وقضية كلامه انها ثلاث روايات في بسم الله الرحمن الرحيم زيادة الباء والرحمن والرحيم والفاء والضمير وليس كذلك اما الرواية الاولى التي هي رواية أثير فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أثر فهي ببناء على الحكاية وكذا رواية بعضهم ونسبه للخطيب وأما الرواية الثانية فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم أقطع بدون الفاء والضمير هكذا في رواية الرازي بضم الراء وأما الرواية الثالثة فهي كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم والابتداء على ما كان من ذوات الذنب ولا ذنب له والقطع من قطعت يده أو أحدهما والاجذم لغة من به الداء المعروف وقيل من قطعت أصابع كفيه وجعله صاحب المصباح مساويا لقطع وأما القاموس فقد فسره بمن به الداء المعروف ومن قطعت يده أطلق كل منها في الحديث على ما قلت بركته كما قال الشارح أوفقدت كما قال آخر تشبيها له بما فقد ذنبه الذي تكمل به خلقته أو بمن فقد يديه اللتين يعتمد عليهما في البطش ومحاولة التحصيل أو بمن فقد أصابعه التي يتوصل بها الى ما يروم تحصيله وحينئذ فهو امان من قبيل التشبيه بالمبلغ أو الاستعارة التصريحية لناقص وقيل البركة على حد ما قيل في زيد أسد فقوله الشارح أي ناقص وقيل البركة امانا المستعار له على الوجه الثاني واما حاصل المعنى على الوجه الاول وبعضهم جعله استعارة بالكناية فتقول شبه الذي لا يبدأ فيه بالسملة بالناقص الخلقه تشبيها مضمرا في النفس وأطلق اسم المشبه به على المشبه فتكون استعارة بالكناية ويرد عليه ان فيه جمعا بين الطرفين الا أن يلاحظ خصوص الصفة التي هي البر أو بناء على ان مدلول الوصف الصفة لا الذات مع النصفة (قوله وقيل البركة) عطف تفسير على قوله ناقص أي المراد بنقصانه قوة بركته وان كمل حسنا (قوله والباء للاستعانة) أي فليست الباء للتعدي ولا للمصاحبة أي الباء

في كلام المصنف ثم نقول ان الافضل جعلها للمصاحبة على وجه التبرك لان بقاء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم فجعلها للاستعانة فيما نحن فيه يشعر بان اسم الله آلة غيره وهو خلاف الادب على ان مرجعها الاولى (قوله متعلقة بمحذوف) اعلم انه اذا جعلت الباء للاستعانة ومثلها المصاحبة تكون متعلقة بمحذوف تقديره أولف مستعينا باسم الله ثم اختلف هل الحال هو المحذوف وهو التحقيق أو المجرور وهو المشهور فعلى الاول محل الجار والمجرور نصب بالحال المحذوف لا بالفعل المحذوف وعلى الثاني محل نصب من حيث المفعولية بالحال المحذوف ومن حيث الحالية بالفعل المحذوف اذا تقرر هذا تعلم ان قول الشارح متعلقة بمحذوف تقديره أولف لا يظهر الا باعتبار التعلق باعتبار الحالية لا المفعولية على القول المشهور (قوله ونحوه) أى كاصنف (قوله من أفتتح ونحوه) أى كابتدئ (قوله لا يهاهم قصر التبرك) أى ان التعبير بافتتح ونحوه يوهم أى يقع في الوهم أى الذهن على سبيل الرجحان قصر التبرك لا الطرف المرجوح فلا يرد ما يقال انه راجح من التعبير بافتتح لا مرجوح (قوله والله علم على الذات) أى علم شخص لا جنس وضعه مسماه تعالى على ذاته أو الغلبة التقديرية لا الحقيقية واعلم انه قبل دخول آل يطلق على المعبود مطلقاً وأما بعد دخولها عليه فهو علم بالغلبة على الذات العلمية لكنه قبل الحذف والادغام غلبته الحقيقية وبعدها غلبته تقديرية والفرق بينهما ان الغلبة الحقيقية اللفظ فيها أطلق بالفعل على غير ما غلب فيه من افراده والتقديرية اللفظ فيها يصلح اطلاقه على غير ما غلب فيه من افراده (قوله الواجب الوجود) أى التي اقتضت ذاته وجوده * فان قلت هذا يقتضى ان الذات غير الوجود وهو خلاف ما عليه الاشعري من ان وجود الشيء عينه * أجاب ابن السبكي في منع الموانع بأن المراد بذاته المتصورة في الذهن أى بالآيات الدالة عليها وبوجوده ذاته الخارجية أى التي في الواقع أى ان ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصورهما في الحكم بكونها خارجية وهذا أيضاً لما يقال اذا كانت الذات سبباً للوجود لم تقدمها عليه والفرض انها عينه هذا ما كتبه بعضهم على الناصر (وأقول) الاقرب ان معنى قوله الواجب الوجود الذي لا يقبل وجوده الانتفاء فتدبر (قوله فيعم الصفات أيضاً) أى كما علم الذات ثم أقول قضيته ان قوله الواجب الوجود من تمام الموضوع وهو رأى شيخ الاسلام وهو ضعيف بل الحق انه يعين (١٠) للموضوع له والاورد ان الذات الواجب الوجود كلى فلا يكون الموضوع له

معيناً فلا يفيد لاله الا الله التوحيد وهو خلاف ما أجمعوا عليه ويمكن الجواب بأن عمومه للصفات باعتبار أخذها تعيناً لمدلوله لا باعتبار كونها جزءاً منه وأل في الصفات

متعلقة بمحذوف تقديره أولف ونحوه وهو يعم جميع أجزاء التأليف فيكون أولى من أفتتح ونحوه لا يهاهم قصر التبرك على الافتتاح فقط والله علم على الذات الواجب الوجود فيعم الصفات أيضاً والرحن المنعم بجلال النعم كية أو كيفية والرحيم المنعم بدقائقها كذلك وقدم الاول وهو الله دلالة على الذات ثم الثاني لاختصاصه به ولانه أبلغ من الثالث فقدم عليه ليكون له كالتممة

للجنس فيصدق بالواحدة اذا ما أخذ تعيناً ليس جميع الصفات بل صفة واحدة وهي وجوب الوجود الا ان يريد ولو والرديف بالاستلزام كما هو الظاهر فيصدق بها كلها اذ وجوب الوجود له في الواقع يستلزم جميع الصفات لان وجوب الوجود لا يكون الا لله والاله لا يكون الا بصفاته المقررة في الاصول والظاهر ان مراد من يقول مدلوله الذات والصفات جميع الصفات معان ومعنوية وسلوب وافعال (قوله فيعم) من عموم اللفظ لمدلوله (قوله المنعم الخ) فيه اشارة الى ان الرحن صفة فعل وان فسر يريد الانعام يكون صفة ذات (قوله كية) أى كثرة افراد مدلوله التضمني وعظمته في نفسه ولذلك ورد كفى ابن عبد الحق رحن الدنيا والآخرة ورحيمهما فرحن مدلوله التضمني الرحمة العظيمة كية وكيفية كالانعام بألف دينار وباعتبار الكمية باعتبار الانعام بألف جديد من حيث كونها ألفاً وأما من حيث كونه جديداً لا ديناراً يكون حقيراً كيفية فيكون الانعام به باعتبار كونه مدلول الرحيم التضمني فلوا نعم بدينار واحد فالانعام به من حيث الكيفية وهي الدينارية مدلول الرحن التضمني ومن حيث الكمية وهي كونه واحداً فقط مدلول الرحيم التضمني فلوا نعم بجديد واحد فلا شئ ولا ريب ان الجديد الواحد حقير كية وكيفية فالانعام به مدلول الرحيم التضمني ثم لا يخفى ان العظم في الدنيا والآخرة ظاهر وأما ضده من الحقارة فهو ظاهر في الدنيا ولا يظهر في الآخرة لانها كلها اجسام والجواب ان الحقارة تكون ولو نسبية فما أعطى في الجنة لواحد من آحاد الناس ولو عظم هو حقير بالنسبة لما أعطى للاولياء (قوله أو كيفية) أو مانعة خلوت تجوز الجمع كالانعام بألف دينار (قوله بدقائقها) الضمير عائذ على المقيد وهو النعم بدون قيدها (قوله دلالة على الذات) التي هي الموصوفة بالرحمة والذات مقدمة تعقلاً على الصفات ولا يخفى ان هذا يفيد ان المدلول للفظ الجلالة الذات فقط الذي هو القول المعتمد فينا في ظاهر ما تقدم له (قوله ثم الثاني) ثم لمجرد الترتيب وقس عليه نظائره (قوله لاختصاصه به) الباء داخلة على المقصور عليه أى ان رحن مختص بالله عز وجل لا يتجاوز الى غيره ولا يرد قول جماعة مسيلة له رحن اليمامة وقولهم سموت بالمجد يا ابن الاكرمين أباً * وانت غيث الورى لا زلت رجائنا لان ذلك من نعمتهم في كفرهم على أن المختص بالله على التحقيق اغما هو المعرف دون المنكر الواقع في كلامهم (قوله ولانه أبلغ من الثالث) أى ان الثاني لكونه أبلغ من الثالث من المبالغة قدم على الثالث وانما كان الرحن أبلغ لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى

غالباً كافي قطع وقطع بتشديد أحدهما وتخفيف الآخر فان القطع المدلول عليه بالمشدود أريد من القطع المدلول عليه بالخفف لزيادة حروف المشدود بتشديده على حروف الخفف وقلنا غالباً لا ينتقص بحذر وحاذر الى آخر ما قالوا لكن قوله بعد تقديم الثاني على الثالث ليكون الثالث كالتممة والرديف يفيدان العلة غير الالغية فاذن يكون في العبارة مضاربة بالمناسب أن يقول وأني بالرحيم ليكون كالتممة والرديف أي التابع كعطشان نطشان فهو أي الرحيم ليس بتممة ولا تابع بل كالتممة وكالتابع وإنما لم يكن تممة ورديقاً لانه لفظ مفيد معني آخر وما كان تممة أو رديفاً ليس كذلك وإنما أتى بهذه العلة تنبيهاً على أن السكك منه وان عنايته شملت الخلائق كلهم وخلاصته انه انما لم يكن تممة ورديفاً للمعجزة والاستقلالية وكان كالتممة والتابع لان المقصود بيان ان السكك منه ولا يأتي ذلك الا بذكره لاختصاص النعمة العظيمة كما يتوهم ولم يعكسه بأن يقدم الرحيم على الرحمن لان الجليل هو الذي يكون متبوعاً وغيره تابعاً (قوله لرحمة ربه) تنازعه الفقير والمضطرب وأعمل الثاني اذ لو أعمل الاول وأضرب في الثاني لكان يقول المضطرب لرحمة ربه واللام معني الى ولا يجوز أن تكون للتعليل لفساد المعنى لان الرحمة علة للغي للفقير لان رحمته صفة جلال لا يصدر عنها الفقر وآثر اللام على الى للاختصار لان الاضرار والفقر يتعديان بالي أي غاية فقره واضطراره الى أن يلوذ برحمة ربه أي ارادته انعامه أو انعامه ربه والرب في الاصل مصدر بمعنى التربة وهي تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً الى الحد الذي أرواه المرابي ثم أطلق على المالك الحقيقي الذي هو الله عز وجل فافهم (قوله اتبع البسملة) فان قلت من الظاهر ان المؤلف قصد ابتداء كتابه بكل من البسملة والحمدلة فوسط الحكاية بينهما وهلا قد هما على البسملة أيضاً قلت لعله قصد التبرك بالبسملة في الحكاية أيضاً قاله في ك (قوله بالتعريف لنفسه) أي بالاعلام بنفسه فاللام معني الباء (قوله ليعلم ذلك) أي نفسه (قوله فانه من الامور المهمة) تعليل لقوله اتبع مع علمته التي هي قوله ليعلم الخ وإنما كان من الامور المهمة لانه اذا لم يعلم اسم صاحب الكتاب صار مجهولاً لا يوثق بما فيه وأما اذا علم اسم صاحب الكتاب فيثيق من يطالع عليه بما فيه لعلمه صاحبه وديانته وعلمه وحرمة والاتيان بمن يشير الى أن هناك أموراً مهمة غير ذلك (١١) وهو كذلك لانه سياتي أن ثلاثة واجبة وأربعة جائزة وعلمه وان كان جائزاً فانه وان كانت جائزة لم تكن

والرديف (ص) يقول الفقير المضطرب لرحمة ربه (ش) اتبع البسملة بالتعريف لنفسه ليعلم ذلك من يقف على كتابه فانه من الامور المهمة التي ينبغي تقديمها ووجهه يقول مستأنفة وأصله يقول نقلت ضمة عينه الى فائه والفقير فعيل صيغة مبالغة أو صفة مشبهة كرفع من فقر ككرم بالضم من الفقر أي الحاجة أي المحتاج كثير أو الدائم الحاجة لرحمة ربه والمضطرب اسم مفعول من اضطرب بضم الطاء بالبناء للمفعول وهذا اللفظ مما يتحد فيه اسم الفاعل واسم المفعول في

بالحالية تحصل البركة فتدبر قال في ك ومقول يقول اما جلة الحمد وما يتعلق بها أو جلة الحمد مع بقية النظمه أو بعضها أو جميع الكتاب ولا يضرب على هذا كون بعض الحكم ماضياً وبعضه آتياً لان التعبير بالمضارع بالظلاله ماضى لاستحضار الصورة الجمعية انتهى (قوله نقلت الخ) أي فسكنت العين كما سكنت في الماضي بأن صارت ألفاً وحينئذ فعلية النقل المشاركة بين الماضي والمضارع لانها لما سكنت في الماضي سكنت في المضارع لكن في الماضي بعد قلبها ألفاً وفي المضارع مع بقائها من غير قلب وقيل استقلت الضمة على الواو فقلت الى الساكن قبلها وهو غير مستقيم لان الضمة على الواو وكذا على الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ما قبلها وأما عند التسكين فلا استئصال ولذلك أعرب دلو وظي بالحركات الظاهرة كذا قيل وقد يقال انما ظهرت في الاسم لخفته وأما الفعل فتقيل والثقيل لا يتحمل ما فيه ثقل فلذلك نقلت الضمة لاجل الثقل ك (وأنما كان الفعل ثقيلاً لتركب مدلوله من الحداث والزمان والنسبة) (قوله كرفع) ناظر للثاني وهو جعله صفة مشبهة فالاولى حينئذ أن يأتي بنظير لصيغة المبالغة حينئذ (قوله من فقر) أي مأخوذ من فقر (قوله بالضم) متعلق بفقر وكون كرم بالضم ظاهر واحتاج لذلك اشارة الى ما ذكره ابن مالك من قوله وأخذها من لازم وانظر هذا مع قول صاحب المصباح الفقير فعيل بمعنى فاعل يقال فقر فقر من باب تعب اذا قل ماله قال ابن السراج ولم يقولوا فقر بالضم استغنوا عنه بالفقر انتهى (قوله أي الحاجة) تفسير للفقر والحاجة بمعنى الاحتياج لانه المصدر لا ما يحتاج اليه من أمتعة الدنيا أي لامن الفقر بمعنى استسكى فقارة ظهره وفقارة انظر والخزرة الجمع فقار بجذف الهاء مثل سحابة وسحاب (قوله أي المحتاج كثيراً) أي احتياجاً كثيراً فكثيراً صفة للمفعول مطلق وقوله أو الدائم الحاجة أي الدائم الاحتياج في كل زمن وكل مكان ولا يخفى أن دأماً الحاجة أبلغ من المحتاج كثيراً لانه لا يلزم من الاحتياج كثيراً دأماً الاحتياج ويلزم من دوام الاحتياج الكثير لان الكثير مفعول بالتسكين الا أن التألم أكثر في كثرة الاحتياج لان دأماً الاحتياج قرن عليه فيقول تألمه (قوله من اضطرب) أي مأخوذ منه وحينئذ فقوله بضم الطاء بالبناء للمفعول في محله ودائرة الاخذ أوسع وكذا ان قدر مشتق وأجرى كلامه على مذهب الكوفيين من ان أصل المشتقات الفعل وأما ان أجرى على مذهب البصريين من ان أصلها المصدر وقد في الكلام مضاف أي من مصدر اضطرب فلا يحتاج لقوله بالبناء للمفعول لان المصدر مشتق منه المبني للفاعل والمفعول معاً وإنما كان بالبناء للمفعول على الاول لان المضطرب اسم مفعول لا يبنى غالباً الا من

فعل مبني للمفعول ويجوز بناؤه للفاعل ذكره التلمساني كذا كره شرح الناصر (قوله من الضرورة) أي مشتق من المصدر المجرد
 لا من المصدر المزيد الذي هو الاضطراب وظاهر من هذا التقرير ان مضطر بالطاء مأخوذ من اضطرب بالطاء ومضتر بالياء مأخوذ من
 الضرورة فتأمل (قوله فأصله مضطر) مفرع على قوله ووزنه مفتعل وأشار إلى أن فيه ميمًا وتاء من حروف الزيادة التي يجمعها قولك
 سألتونيها (قوله وتاء الافتعال) أي المزيدة (قوله تبدل طاء) انما قلبت طاء لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف واختير الطاء لقربها
 من التاء فخرج (قوله حروف الاطباق) انما سميت بذلك لانطباق طائفة من اللسان بها على الحنك الاعلى عند النطق بها والمناسب
 التعبير بأحرف أي جمع قلب لانها أربعة وهو من ثلاثة عشر وجمع الكثرة لما فوقها إلى ما لانها به عند النحويين وأجيب بأنه يستعمل
 أحد هجاء في الآخر مجازاً وبأن السعد صرح بما يفيد اشتراك الجميع من ثلاثة إلى عشرة واختصاص جمع الكثرة بما لانها به (قوله
 وهي الضاد) نحو مضطر (قوله والصاد) نحو مضطر ويحوز فيه البيان والادغام بقاب الثاني للدول دون عكسه لان به يزول صغير
 الصاد (قوله والطاء) المهمة نحو اطبل فقلب التاء طاء ويجب الادغام حينئذ لاجتماع المثلثين نحو المطلب بضم الميم وتشديد الطاء
 وفتح اللام (قوله والظاء) نحو اطلم فيحوز فيه ثلاثة أوجه البيان والادغام اما الاول في الثاني أو عكسه وقدرى بالوجه الثلاثة قول
 الشاعر هو الجواد الذي يعطيكم نائله * عفوا ويظلم احياناً فيظلم (قوله لزوال استطالة الضاد) أي استطالتها في القم لخالوتها
 حتى اتصلت بمخرج اللام ولذا أدغمت اللام فيها نحو ولا الضالين واستطالتها عبارة عن امتداد هذا الحرف في مخرجه عند النطق
 به وهو اللسان فيسئل من أوله إلى آخره ٣ وقيل من أوله إلى ما قبل آخره على خلاف عندهم (قوله ومعناه المجلأ) أي الشديد الحاجة
 المجهود الذي لا يرى لنفسه شيئاً من الحول والقوة (١٢) ولا يرى شيئاً يعتمد عليه كالغريق في البحر والضال في القفر لا يرى لآرائه

الامواه (قوله اسم مفعول) فهو
 بضم الميم وسكون اللام وفتح الجيم
 (قوله وهو أخص من الفقير) أي
 أقل افراداً كتب بعضهم مانصه
 فيه انه لم يشترط أحدان النعت
 يجب أن يكون أخص من المنعوت
 أي يكون ما يطلق عليه لفظ
 النعت أقل افراداً مما يطلق عليه
 لفظ المنعوت نعم اذا كانا معرفتين

اللفظ دون التقدير لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الادغام ووزنه مفتعل من الضرورة
 فأصله مضتر وتاء الافتعال تبدل طاء بعد أحد حروف الاطباق وهي الضاد والصاد والطاء
 والظاء ولا يجوز ادغام الضاد في الطاء لزوال استطالة الضاد بالادغام ومعناه المجلأ اسم مفعول
 وهو أخص من الفقير فيكون نعتاً له ويوجد في بعض النسخ يقول العبد الفقير والعبد يقال على
 أضرب أربعة الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه الثاني عبد بالاجداد وذلك
 ليس الا لله واية قصده بقوله ان كل من في السموات والارض إلى آتى الرحمن عبداً الثالث عبد
 بالعبودية وهو المقصود بقوله واذا كرم عبدنا أيوب ومنه سبحانه الذي أسرى بعبد له الرابع
 عبد الدنيا وأعراضها وهو المعتكف على خدمتها واية قصده النبي صلى الله عليه وسلم بقوله تعس

يجب أن يكون الثاني دون الاول في التعريف أو مساوياً له فيه ولذلك أشار ابن الحاجب بقوله والموصوف أخص عبد
 أو مساو والمعنى بقوله النعت دون المنعوت أو مساو له أي كقولك جاءني الرجل العاقل وهذا مثال للمساوي ومثال الدون أكرمت
 هذا الرجل ومثال الاخص الغير الجائز جاءني الرجل هذا هذا حاصل ما قيل (وأقول) معنى كلامه أن مفهوم المضطر أخص من مفهوم
 الفقير ولا شك ان مفهوم النعت أخص من مفهوم المنعوت ولو خصوصاً وجهياً فصح قوله فيكون نعتاً له قدبر (قوله ويوجد في بعض
 النسخ) على هذه النسخة يجوز لنا وجهان وهو أن يكون المضطر نعتاً لغيره أو أن يكون نعتاً للفقير كما قاله السمين من ان الشيء اذا نعت
 بنعت وأتى بعده بنعت أخص جاز أن يكون نعتاً للاول أو الثاني وعلى النسخة التي ليس فيها ذلك يتعين أن تكون نعتاً للفقير وفي
 التعبير بيوجد الخ اشارة إلى قلة هذه النسخة (قوله والعبد يقال على أضرب أربعة) أي يحمل على أنواع أربعة أو على جزئياتها زادت في
 القاموس خامسا وهو الانسان ذكرا كان أو أنثى (قوله عبد بحكم الشرع) أي رقيقته سببها حكم الشرع بها أي حكم الشارع (قوله عبد
 بالاجداد) أي رقيقته ومملوكيته ثبتت له بسبب ايجاده أي اخراجه من العدم إلى الوجود (قوله عبد بالعبودية) أي رقيقته للمولى أو
 مملوكيته له ليس سببها الاجداد بل سببها اظهار تذلل له وذلك يكون في الله وغيره (قوله واذا كرم عبدنا أيوب) أي واذا كرمنا مملوكنا بسبب
 عبوديته لنا لا أن المقام مقام مدح لا بسبب ايجاده لوجودها في الكافر وكذا يقال فيما بعد (قوله عبد الدنيا) لم يصف فيما تقدم بخلاف
 هذا فأضاف ووجه ذلك ان ما جعل سبباً في العبودية لا يوصف بالمالكية اذ المال في الاجداد والعبودية لله تعالى والمالك في الرق السيد
 بخلاف الدنيا فان من اشتغل بها عن طاعة مولاه تنصف الدنيا بأنها مالكية له فلذلك اضافها لها وفيه ان ذلك ممكن في عبد العبودية
 ويفرق بينهما بما يقصد التفسير عن الدنيا وأعراضها والدنيا والدينار والدرهم في هذا المقام وان كان لها اطلاق على غير ذلك فقلل انها كل
 المخلوقات وقيل غير ذلك (قوله وأعراضها) أي ما يعرض بها من التساهي بسببها (قوله المعتكف) أي المواظب على خدمتها لا يخفى
 ان خدمتها ترجع إلى التلاهي فاذن لا يفضل ان يقتصر الشارح على الدنيا فيقول الرابع عبد الدنيا ولا يزيد وأعراضها (قوله تعس)
 ٣ (قول المحشي وقيل من اوله الخ) في بعض النسخ بدل هذا القول وقيل من وسطه إلى ما قبل آخره فليجرد

بفتح العين وكسر هاء معناه هلك وسقط كما نقل عن البرماوى (قوله اظهار التذلل) أى اظهار أى جزئى من جزئيات التذلل أو اظهار الحفيضة فى أى جزئى من جزئياتها فاستحقها اذن الشيخ والوالد ونحوهما وفى التعبير باظهار اشارة الى أن التذلل قلبى ويحتمل أن المراد تحصيل التذلل (قوله أبلغ منها) أى أبلغ من جميع أفرادها ما عداها فالعبادة أخص وخلاصته أن العبادة الفرد الا على من العبودية (قوله لانها غاية التذلل) أى أعلى أفراد التذلل ولا يخفى أن هذا الا على لاحظ واحد أو عينا كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله الافضال) أى غاية الاحسان أى النوع الا على من أنواع الاحسان ليس الا للمولى تبارك وتعالى والظاهر أن يراد بالنوع الا على منه ما لا يتعلق به قدرة العبد (قوله ولعل الخ) الترجي بالنسبة لاحدهما معينا وأما أحدهما لا بعينه فهو متعين ثم أقول لا يخفى أن ارادة عبد العبودية تنكسر على قوله المنكسر خاطره لقلة العمل والتقوى فلا تظهر ارادته تأمل وانظروا ههنا ارادة عبد الدنيا تواضعا يجعل نفسه غير قائمة بشكر مولاهن بل لا يهابها بالذنب وخطوطها كما هو شأن الاكابر لانهم يرون أنفسهم مقصرة مستحقة لأن يفعل بها كل مكروه (قوله خاطره) فاعل بالمنكسر وسوغ ذلك وقوعه صلة لا لم ينجح لمسوغ فقد برو قوله أى المتألم قلبه اسناد التألم للقلب مجاز عقلى (قوله فانه أطلق الانكسار الخ) فيه دليل على انه كما تجرى الاستعارة فى المصدر قبل جريها فى المشتقات كذلك المجاز المرسل الجارى فى المشتقات وبذلك صرح علماء المعاني فلذلك عدل عن المنكسر الواقع فى المتن الى المصدر أى الانكسار اشارة لذلك (قوله على التألم المتسبب عنه) أى فى الجملة وانما قلنا فى الجملة لان هذا التألم القائم به ليس سببه الانكسار الذى هو تفرق أجزاء ما كان صلبا كالجزر والتألم هو الوجع الناشئ عن الضرب أو الجرح مثلا (قوله وهو الهاجس الخ) فيه نظره فانه فوق الهاجس ولعله أطلقه عليه مجازا للمجاورة واعلم أن ما يقع فى النفس من آت * الاول الهاجس وهو ما يلقي فى القلب ولا يدوم ترده عليه ولا يؤاخذ به اجزاء لانه ليس من فعل العبد وانما هو وارد لا يستطيع دفعه * الثانى الخاطر وهو جريانه فى القلب ودوام ترده عليه وهو من فروع أيضا * والثالث حديث النفس وهو ترده هل يفعل أولا وهو من فروع أيضا لقوله صلى الله (١٣) عليه وسلم ان الله تجاوز عن أمته ما حدثت به

أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل * الرابع الهيم وهو ترجيح الفعل أو الترتل وهذا يفترق فيه الحسنة والسيدة فيؤاخذ به فى الحسنات دون السيئات * الخامسة العزم وهو قوة القصد والجزم به بحيث يصم

عبد الدينار فالعبودية اظهار التذلل والعبادة أبلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستحقها الا من له غاية الافضال وهو الله سبحانه وتعالى ولعل المؤلف أراد بالعباد المعنى الثانى أو الثالث (ص) المنكسر خاطره (ش) أى المتألم قلبه فكل منهما مجاز مرسل فانه أطلق الانكسار وهو التفرق على التألم المتسبب عنه والباطر وهو الهاجس على القلب الذى هو محمله فالعلاقة السببية والمسببية والحالية والمحلية أى فالعلاقة غير المشابهة فلذلك كان كل منهما من المجاز المرسل ثم

القلب فيه على الفعل وبؤاخذ به فى الحسنات والسيئات وهل اذا عمل يكون عليه وزر ان وزر العمل ووزر العزم قطعاً أو يجزى القولان الاتيات فى حديث النفس والهيم والظاهر الاول وان كان بعبد آخر * (قوائد) * الاولى هل يتنزل العزم على المعصية منزلة المعصية فى الكبر والصغر والحقارة والعظم فالعزم على الزنا مثلاً ثم ان الزانى لا يتنزل بل العزم عليها مطلق ذنب وسيئة أخرى وليس هذا الذنب كفعلا المعزم عليه هكذا تردد الباقلانى وجرم غيره بانه غير فعل المعزم عليه وانما هو مطلق سيئة وهو ظاهر (أقول) وظاهر هذا انه صغيرة * (الثانية) * قوله فى الحديث ما لم تتكلم به أو تعمل أى فان تكلمت به أو عملت بما حدثت به النفس فى المعصية لم يتجاوز عنه وهل يكتب عليه وزر ان وزر حديث النفس ووزر التكلم أو العمل وربما يشهد له ظاهر الحديث أو انما يكتب عليه وزر واحد وهو وزر الكلام أو العمل فقط قولان والثانى هو اظاهر * (الثالثة) * قولنا ان الهيم بالسيدة لا يكتب عليه أى ما لم يتكلم بتلك السيئة أو يعمل فان تكلم بها أو عمل تكتب عليه بالاولى من المرتبة الثالثة ويجزى فى ذلك القولان * (الرابعة) * قولنا فى المرتبة الرابعة أيضا ان الهيم لا يكتب عليه سيئة أى ثم يظهر ان تركها خوف الناس أو عدم شهوة لم تكتب له حسنة وان تركها خوفاً من الله كتبت له حسنة وما قلناه من ان الهيم لا يكتب عليه ظاهره ولو فى الحرم وقوله تعالى ومن يرد فيه بالحادي يراد بالارادة العزم المصمم أولا ولا يحتمل على فعل الظلم بالفعل وما قلناه من انه هل يتنزل العزم على المعصية الخ وأما العزم على الحسنة فهو كفعلا لكن هل يساوى حينئذ العزم عليها الهيم بها الوارد فى خبر ومن هم بها فلم يعملها كتبت له حسنة كاملة * وفى الواعظ الفتح ان معنى قوله كاملة غير ناقصة أى فى عظم القدر لا التضعيف الى العشر فلم يظهر من ذلك فرق بين العزم على الحسنة والهيم بها نعم ان ثبت ان العزم عليها يكتب عشرًا افترق مع الهيم ويسئل حينئذ ما الفرق بين العزم عليها وبين فعلها الذى فيه عشر حسنات والحاصل ان العزم على الحسنة وان كتب حسنة واحدة ساوى الهيم على الحسنة وان كتب عشرًا ساوى فعلها وانظر ما هو الصريح فى ذلك نقلاً (قوله فالعلاقة الخ) اختلف فقيل العلاقة ما ذكره الشارح وقيل السببية وقيل المسببية والراجح ان العلاقة فيما نحن فيه السببية ونصف المنقول عنه (قوله والحالية والمحلية) فيه ما تقدم والراجح ان العلاقة فى ذلك الحالية

(قوله لقلة العمل) أي الصالح والقربة عليه المنسك من خاطره لان انكسار الخاطر لا يكون الا بفوات العمل الصالح لان فوات مطلق العمل أو ان الالف واللام فيه للكمال والعمل الكامل هو العمل الصالح والعمل أخص من الفعل لان الفعل ينسب للبر اتم كما ينسب لذوى العقول وأما العمل فلا يقال الا فيما كان عن فكر وروية (قوله والتقوى) من تقيت والاصل وقياد قابت الواو تا كما في تراث ثم الباء واو افصار تقوى وهو غير منصرف لان ألفه لثابت (قوله قلة الكلام الخ) مناسب للمعنى الاصطلاحي لان قلة الكلام قد تكون من متعلقات الامر وأيضا يلزم من قلة الكلام في الجملة امتثال الامر كما هو معلوم وعند أهل المعارف مفهوم (قوله والخز) كذا في نسخة شيخنا عبد الله المغربي وفي نت وفي بعض النسخ الخ والخز الخ والمناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة وذلك لقوله في لا فكان المتقي جعل امتثال أمر الله والاجتناب عما نهى الله حاجزا بينه وبين العذاب (قوله امتثال أمر الله واجتناب نواهيه) أي امتثال أوامر الله قال نت ومن الأوامر الاخلاص والصبر والرضا والزهد والفناعة والتوكل وشكر المنعم والنصيحة ومحبة أهل العلم وتعلم ما لا بد منه من أمور الدين ومن النواهي الحقد والحسد والبغى والغضب لغير الله والعش والخديعة والمكر والكبر والعجب * اعلم ان للمتنقي كقَالَ ناصر الدين اللقاني ثلاث مراتب الاولى التقوى عن العذاب المخلد بالتبري عن الشرك وعليه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصغار عند قوم وهو المتعارف باسم التقوى في الشرع وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا وانقوا والثالثة أن يتزهد عما يشغل سره عن الحق ويتبتل اليه بشراشره أي نفسه وجسمه وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الخ والتقوى في المسئتين أن يريد بها المعنى الثاني فالعمل مغايرها مفهوم ما يلزمها وجودا أن يريد بها المعنى الثالث فهو يغايرها مفهوم ما ينفك عنها وجودا أي يو جد بدونها انتهى فاذا علمت هذا كله فنقول قد أراد المصنف بالتقوى المعنى الثاني أو الثالث ولا تصح ارادة المعنى الاول وقول الشارح امتثال الامر ان قصر على أمر الوجوب والنهي على نهى التحريم فهو اشارة للمعنى الثاني وان عمم في الامر (١٤) والنهي حتى يشمل نهى التحريم ونهى الكراهة ونهى خلاف الاولى فيكون اشارة لها بالمعنى الثالث (قوله

علل الانكسار بقوله (ص) لقلة العمل والتقوى (ش) وهي لغة قلة الكلام والخز بين الشئيين واصطلاحا امتثال أمر الله واجتناب نواهيه واغاذ كذلك رحمه الله تعالى نواضا منه والافعله وتقواه ودينه مشهور وكان من أهل الكشف كشخه وهضم النفس شأن أهل العلم والدين قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى ويقال من رضى بدون قدره رفعه الله فوق قدره (ص) خليل بن اسحق (ش) خليل فاعيل من الخلقة وهي صفاء المودة ثم سمي به المؤلف رحمه الله ثم يجوز هنا ان يكون مستعملا في معناه العلمى وهو الظاهر

فواهيه) جمع نهى بمعنى منهياته (قوله نواضا الخ) أي فسلك مسلك هضم النفس وكسر هالا مسلك التحدث بالنعمة وللعلماء في ذلك طريقان فمنهم من سلك المسلك الاول ومنهم من سلك المسلك الثاني

وكل المسالكين حسن والا اول مسلك الصوفية والثاني مسلك الفقهاء والاصوليين والمحدثين قاله يوسف الفيشي والقصد (قوله والافعله) أي وان لم نقل الخ فلا يصح لان عمله وتقواه وقوله دينه أي عبادته (قوله وكان من أهل الكشف الخ) فقد مر بشواء بين يديه خروف شواء فناداه وأمره بطرحه للكلاب ودفع مبلغا فكان قدر ثمنه وقال لا تعد فسل الشواء عن ذلك فقال اشتريته بخمسة دراهم فات من الليل وليس عندي شيء فشويته ميتا لا يبعه فكاشفى وقد بت على يديه وكان جنديا بلبس زى الغزاة متشفين ولما أراد الكفار أخذ اسكندرية فبعث السلطان اليها جند الدفعهم فكان رحمه الله من جملتهم (قوله كشخه) أي الذى هو الشيخ عبد الله المنوفى ومكاشفاته ظاهرة كثيرة منها مكاشفته عليه حين اشغل في صغره بسيرة البطال وفحوا فكاشفه فقال له من أعظم الآفات السهر في الخرافات (قوله فلا تزكوا أنفسكم) أي تزكية غير تزكية تحدث بالنعمة فيكون اشارة لطريق الاولى طريق الصوفية ويجوز أن يراد فلا تزكوا أنفسكم تزكية غير لا تزكية تحدث بالنعمة فيكون اشارة للطريق الثانية (قوله ويقال من رضى بدون قدره) أي قولاً أو فعلاً فما نحن فيه من قبيل القول وأما فعلا فكان لا يجلس في الصدر والحال أنه من أهله أي رضى بمرتبة دون المرتبة التي يقتضيها قدره وقوله رفعه الله فوق قدره أي رفعه الله مرتبة فوق المرتبة التي يقتضيها قدره وحاصل ما أشار له القرطبي ان التواضع ان كان لله أو لرسوله أو للشيخ أو والوالد أو للسلطان أو الحاكم فواجب واسائر الناس مندوب ما لم يكن لاجل دينهم أو ظلمهم فغرام الخوف (قوله خليل) بدل من الفقير أو المضطر أو عطف بيان عليه لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت المنكرة اذا تقدم عليها انصب على الحال كقوله تعالى ولم يكن له كفوا أحد (قوله خليل فاعيل) أي على وزن فاعيل (قوله من الخلقة الخ) أي بضم الخاء وأما بفتحها فمعنى الحاجة وقد تقدم بيانه (قوله المودة) أي المحبة الصافية أي الخلصة من مشاركة الاغبار (قوله ثم سمي به المؤلف) أي انه في الاصل صفة مشبهة ثم سمي المؤلف به هذا بحسب الواقع وبعد فيجوز في المقام أمر ان الخ (قوله ثم يجوز) خلاصته انه يجوز باقائه على علمته ويجوز ان يقصد تنكبه (قوله في معناه العلمى

أى فى معناه المنسوب للعالم من حيث كونه مدلولاً له فهو من نسبة المدلول للدال (قوله بالاشتراك) اللفظى لان خلبلا مشتركا اشتراكا لفظيا (قوله امانعت لخليل الخ) لا يخفى ان النعت يكون بالمشتق وشبهه كما أشار له ابن مالك بقوله * وانعت بمشتق كصعب وذرب * الخ ولا يخفى ان ابن ليس واحدا من المشتق ولا من شبهه كما يعلم من شرح الاشعوى وأيضا ان كونه بيا باقتضى الجود والنعتية تقتضى الاشتقاق وبينهما تنافى فعمله نعتا بناء على ملاحظة تأويله بمنسوب وان خالف ما تقدم وجعله بيا بناء على عدم تأويله ومن المعلوم ان ما صح ان يكون بيا نايص ان يكون بدلا كما هو معلوم فلا يعترض ويقال الاولى أن يزيد أو بدل (قوله ومن خليل) لا يقال كان الاولى ان يقول وابن من خليل لا نأقول لا يلزم هذا الا لو أريد تعيينه بكونه ابن من وليس كذلك بل القصد تمييزه بأى شئ كان والتمييز يجوز ان لا يتعين ان يكون السؤال عن ذلك الجزئى (قوله أوحال لازمة) لا يخفى انه لا يظهر ان يكون حالا لازمة لانه حيث كان لفظ خليل مشتركا اشتراكا لفظيا فلا يكون بقوة اسحق لازمة له كما هو ظاهر (قوله ويجوز ان يكون منكرا) أى علم قصد تنكيره بحيث صار المراد به بعد التنكير ذاتا مسماة بخليل أى مسمى كل واحد من مصدر وقامته بخليل فهو تنكير طارلا أصلى لان الاصل انما هى للصلة لا العلمية ولا التنكير (قوله وعليه فابن خبر) أى لا يصح ان يكون نعتا ولا عطف بيان لكونه يشترط موافقة المنعوت للنعت والمبين للبيان فى التعريف والتنكير وخليل حيث ذكره وابن اسحق معرفة ثم نقول انه اعترض على هذا الاحتمال بان المصنف قصد به تعريف نفسه كما تقدم وهو ينافى التنكير ثم قال ولا يقال الوصف يحصل به التعيين لا نأقول ما لا يجوز تقدم مرعاه على ما يجوز انتهى والنظر صحة كل وان كان الاول أولى لان الوصف لا بد منه فى التمييز سواء جعل علما أو اسما منكرا أى قصد تنكيره لانه اذا جعل علما حصل فيه الاشتراك (قوله تخصيصه وتعيينه) اعلم ان التعيين (١٥) والتخصيص مترادفان لغة فقد قال الجوهرى

والقصد بما بعده ازالة ما عرض له من الابهام بالاشتراك وقوله ابن امانعت لخليل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف أى هو ابن اسحق والجملة اما استئناف جواب سؤال مقدر كأنه قيل ومن خليل أوحال لازمة ويجوز ان يكون منكرا أى شخص مسمى بخليل وعليه فابن خبر مبتدأ محذوف أى هو ابن اسحق والجملة نعت لخليل والقصد به اختصاصه وتعيينه (ص) ابن يعقوب المالكي (ش) ابن الجرنعت لا اسحق ويوجد فى بعض النسخ ابن اسحق بن موسى * فان قلت وعلى كل فان هذه الكنية لا تميزه لا اشتراكها بينه وبين بعض الناس * قلت هذا الالباس مما لا يضر هنا لانه ليس المقصود نسبته الى أبيه بل مجرد تمييزه بهذه الكنية وقد غلبت هذه الكنية عليه دون غيره ودون نسبته الى غير جده كآبيه وذكر ابن حجر فى الدرر الكامنة انه يكنى بأبى محمد ويلقب بضياء الدين انتهى وكان والده حنفيا يلزم أبا عبد الله بن الحاج والشيخ عبد الله المنوفى فشغل ولده مالا كما فى قوله المالكي ليس نعتا للمضاف اليه لان اسحق والده كان حنفى المذهب

على الثانية تنبيه * ليست هذه كنية وقول بعضهم ما صدر بابن أو بنت فهو مخصوص باعلام الاجناس كابن عرس أو بنت عرس (قوله لا تميزه) أى ان تلك التى هى ابن يعقوب أو ابن موسى (قوله هذا الالباس) المناسب لهذا الاشتراك وان صح ان يراد بالالباس المترتب على الاشتراك (قوله لانه ليس المقصود الخ) أى ليس المقصود نسبته الى أبيه فى تخصيص التمييز أى ليس العلة فى التمييز نسبته الى أبيه أى أبيه الاعلى والاولى الى جده وقوله بل مجرد أى بل المقصود تمييزه مجردا عن كون العلة فيه النسبة الى جده لانه قد غلبت أى القصد التمييز والعلة فيه الغلبة لا النسبة المذكورة ثم ان هذا كله لا باقى الا لوقال خليل بن يعقوب (قوله وقد غلبت) أى لانه قد غلبت وان كان معها الاشتراك (قوله دون غيره) محترز قوله عليه وقوله ودون نسبته محترز قوله هذه الكنية أى ان الذى غلب عليه انما هو ابن يعقوب دون ابن اسحق (قوله كآبيه) تمثيل لقوله غير جده ولعل الاحسن فى الجواب ان قلت وعلى كل فان تلك النسبة التى هى ابن اسحق بن يعقوب أو ابن موسى لا تميز لوجود الاشتراك فلهذا الاشتراك لا يضر هنا لان تلك النسبة قد غلبت عليه دون غيره بحيث اذا أطلق خليل بن اسحق بن يعقوب لا ينصرف الالهذا الامام نفعنا الله به (قوله ابن حجر) أى الحافظ الذى هو العسقلانى لا الهيمى (قوله فى الدرر الكامنة) أى فى أبناء المائة الثامنة انه يسمى محمد ويلقب بضياء الدين كذا فى خط المصنف ان اسمه محمد وتلقبه بضياء الدين على ما قال ابن حجر وفى نسخة يكنى بأبى محمد ويلقب بضياء الدين ولكن بعد ان عرفت نسخته فلا ينبغي ان يسمى بخليل فقط لانه المنقول عن أهل مذهبه وهم أعلم باسمه من غيرهم (قوله فشغل ولده مالا) أى ملازمته محبة هؤلاء العلماء العاملين (قوله كان حنفى المذهب) وذكر المصنف أن والده كان من الاولياء الاختيار وذكركه مكاشفات وذكركه عن نفسه انه فى صغره قرأ سيرة البطل ثم شرع فى غيرها من الحكايات ولم يطلع عليه أحد من الطلبة فقال له الشيخ عبد الله يا خليل من أعظم الاوقات السهر فى

الخرافات قال فعلمت ان الشيخ علم بحالي وانتهيت من ذلك الحين وذكر ابن غازي انه كان مشغولاً بما يعنيه حتى انه أقام بمصر عشرين سنة لم ير النبل وانه جاء لمنزل بعض شيوخه فوجد الكنيث مفتوحاً ولم يجد الشيخ فقيل له انه شوشه هذا الكنيث فذهب ليأتي بمن ينقيه فقال الشيخ خليل أنا أولى بتنقيته فشمع ونزل فجاء الشيخ فوجده على تلك الحال والناس قد حلقوا عليه تعجباً من فعله فقال من هذا قالوا اخيل فاستعظم ذلك ودعاه عن قريحته صادقة فقال بركة ذلك ووضع الله البركة في عمره (قوله رحمه الله) لم يقل رضى الله لان خليل اسم ظاهر من قبيل الغيبة فتناسب ضمير الغائب (قوله له) أى لنفسه (قوله في مكارم) في بمعنى من مقدمة من تأخير والتقدير عملاً بالذي يلزم أى بشئ يلزم أى يتأكد من الدعاء والثناء للمؤلف حالة كون ذلك معدوداً من مكارم الاخلاق أى محاسن الاخلاق وهو من اضافة الصفة للموصوف أى الاخلاق المحاسن أى الحسنه (قوله من الثناء والدعاء) لا يخفى انه دعاء فقط لا ثناء ويجب ان يأنه وان كان دعاء صريحاً فهو ثناء ضمناً (قوله للمؤلف) المقام للاضمار ونسبته الاظهار التحدث بالنعمة من حيث كونه موصوفاً بالتأليف (قوله لا عترافه) أى الداعي له أى للمؤلف بالفضل أى بالاحسان من تأليفه ذلك المختصر الذى هو نعمة ومنه لم تساوها منه ثم لا يخفى ان هذا يفيد ان جملة رحمه الله من وضع بعض الطلبة لانها من كلامه رحمه الله وهو بعيد ويمكن أن يقال انها من كلامه رحمه الله وقصد بذلك الاشارة الى أن القارئ اذا جاء لتلك الجملة يلاحظ انشاء الدعاء له (قوله لحديث المسئول بها) أى الذى تدل عليه الفعلية لاثبوتها ودوامه الذى تدل عليه الاسمية والامر في ذلك ظاهر فلا حاجة الى الاطالة بالبيان والمسئول هو الرحمة (قوله تفاؤلاً بالاجابة) أى رقباً للاجابة أى فكان الرحمة حصلت بالفعل وصار يتخير بها (قوله وخص الرحمة لانها تجمع كل خير) جواب عما يقال هلا قال غفر الله له وحاصل الجواب انه لو قال مثلاً غفر الله له اسكان قاصر على سؤال محو الذنب فلا يشمل طاب نعم أخرى من نعم الآخرة أى والرحمة بمعنى الانعام تشمل محو الذنب وغيره فان قلت ان (١٦) الانعام حقيقة في تعلق القدرة بشئ منعم به يثبت له وجوده في الخارج فلا يشمل سؤال العفو فلا يظهر قوله تجمع قلت نعم الان الرحمة تعورفت فيما يشمل محو الذنب فالشمول باعتبار العرف (قوله سبع وستين) بسين وباء كما هو بخطه رحمه الله خلافاً لما يوجد في بعض النسخ من انه بالثناء فانه ليس موجوداً في خط الشارح وكذا هو موجود في نكت في صغيره

(ص) رحمه الله (ش) هي جملة خبرية قصدها الدعاء له عملاً بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثناء والدعاء للمؤلف لا عترافه له بالفضل وأتى بها فعلية لحديث المسئول بها وأتى بها خبرية تفاؤلاً بالاجابة وان كان أصل الدعاء بلفظ الامر كما غفر لنا وخص الرحمة لانها تجمع كل خير مات رحمه الله في ثالث عشر ربيع الاول سنة سبع وستين وسبع مائة وذكر بعض ان بعض الطلبة رأى المؤلف بعد وفاته وأخبره ان الله غفر له ولمن صلى عليه (ص) الحمد لله (ش) لما افتتح بالبسملة افتتحاً حقيقياً افتتح بالحمدلة افتتحاً اضافياً وهو ما تقدم على الشروع في المقصود بالذات جمعاً بين حمدى البسملة والحمدلة والحمدلة هو الثناء باللسان

وكبيره بتقديم السين وبعدها باء موحدة وقال ابن حجر في الدرر الكامنة سنة تسع بتقديم التاء على السين ونحوه على للشيخ تقي الدين القاسى والشيخ أحمد زروق وبعضهم عزاء ذلك لت ولعله وقع في نسخته كذلك وفي ابن غازي سنة ست وسبعين ونحوه لابن مرزوق فالتاخذنى بذلك القاضى الفقيه ناصر الدين الاسحاق المصرى وهو من أصحاب المصنف ومن حفاظ هذا المختصر كما أشار لذلك محشى نت (قوله ولمن صلى عليه) أى غفر لمن صلى عليه الذنوب الماضية فقط وبعدها معرضون لاصابتها أو والمستقبله على تقدير وقوعها وفضل الله واسع أو الماضية فقط ويحفظون بعد وقوعها والمراد صلى على جنازته (قوله حقيقياً) نسبة للحقيقة أى حقيقة الافتتاح فهو من نسبة الشئ الى نفسه مبالغة أو ان تلك النسبة ليست مرادة والمراد من هذا اللفظ ما هو معلوم من ان المراد به الابتداء الذى لم يسبقه شئ (قوله وهو ما تقدم الخ) فيه اشارة الى ان الابتداء الاضافى أعم أى ان الافتتاح الاضافى هو الافتتاح المتقدم على الافتتاح فى المقصود فبان بذلك ظهور كلام الشارح من ان فيه تقديم افتتاح على افتتاح (قوله بالذات) أى قصده جاء له من ذاته لا من غيره بخلاف البسملة والحمدلة فانها وان كانتا مقصودتين الا ان القصديتين لم تحصل لهما من نفسها بل من غيرهما وهو المقصود بالذات (قوله جمعاً الخ) علة لقوله لما افتتح بالبسملة الخ (قوله بين حديثي) أى بين العمل بحديثي البسملة والحمدلة قد تقدم فى الشارح حديث البسملة ووردي الحمدلة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجندم رواه أبوداود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره لحاصل ما في ذلك أنه قد تقدم الحديث المتعلق بالابتداء بالبسملة ووردي الحمدلة كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجندم رواه أبوداود فجاء التعارض فدفع الشارح التعارض بان جعل حديث البسملة على الابتداء الحقيقى والحمدلة على الابتداء الاضافى ولم يعكس لموافقة القرآن العزيز ولقوة حديث البسملة على حديث الحمدلة وهناك أجوبة لا حاجة للاطالة بذكرها (قوله لغة) أى فى لغة العرب أى حال كونه معدوداً فى الالفاظ الموضوعات المستعملة للعرب وهو حال من الحمدلانه فى الحقيقة مضاف اليه والتقدير وتفسير الحمدلانه كونه الحمدلغة فلا يرد ما يقال انه حال من المبتدأ وهو قول ضعيف (قوله باللسان) بمعنى آله النطق ولو غير المعهودة فيشمل

الثناء المنطوق به بغيرها خرقا للعادة وخرج به الشاء بغيره كالجود النفسى وحسد الجادان لم يكن لفظيا خرقا للعادة فليس حسا للغة حقيقة بل مجازا وان كان ثناء حقيقة بناء على ان الشاء الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو بغير اللسان وهو الراجح المفهوم من كلام الجوهرى وغيره ذكره ابن عبد الحق فلا يكون قيد اللسان مستدركا (قوله على الجميل الاختيارى) أى لاجل الفعل الجميل الاختيارى تعليل للثناء وهذا الفعل الموصوف بما ذكره هو المحمود عليه وأما المحمود به فانه لا يشترط فيه الاختيار وقد دل عليه في التعريف بلفظ الشاء فانه كما تقدم الاتيان بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة التى مصدرها المحمود به واذا كان المحمود عليه يشترط فيه أن يكون اختياريا يكون الحمد مختصا بالفعل المختار بخلاف المدح فانه يعم الاختيارى وغيره قاله فى ك والمعاد بالجميل الامر الحسن أعم من أن يكون حسنا فى حد ذاته وهو ظاهر أو بحسب اعتقاد المحمود كقولك للذى تصفه بصفة دينية لكنها احسنه فى اعتقادك أو اعتقاد مخاطبك أنت كناس وأورد على قيد الاختيارى أنه يلزم عليه عدم صحة حمد الله سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة لان تلك الصفات المقدسة ليست بأفعال ولا يوصف بثبوتها بالاختيار وأجيب بأنها لما كانت مبدءا لأفعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الأفعال فالمحمود عليه فعل اختياري فى المسأل انتهى خلاصته أن المراد ما كان اختياريا بنفسه أو بأثره * (تنبيه) *

الحمد يتوقف على أمور خمسة فهى أركان له محمودة ومحمود عليه وحامد ومحمود وصيغة فالمحمود به هو المعنى الذى دل عليه الصيغة كقولك زيد عالم فالصيغة هى هذا اللفظ ومدلولها وهو ثبوت العلم لزيد هو المحمود به وأما المحمود عليه فهو ما كان الوصف بالجميل فى مقابله ثم انهم قد يختلفان بالذات كمن أعطاك شيئا فكان باعثا لك على وصفك له بالعلم أو بالحلم وقد يختلفان بالاعتبار بأن يكون الشئ الواحد محمودا به ومحمودا عليه لكن باعتبارين مختلفين وذلك بأن يكون الباعث على الوصف بصفة اتصافه بتلك الصفة كمن رأته يفعل فعلا جيلا وصار ذلك باعثا لان ظهوره فقول هو صلى أو أنعم فهذه الصفة من حيث انها باعثة على اظهارك اتصافه بها ومحمود عليها ومن حيث أنك وصفتها بها وأظهرت انهما من صفاته (١٧) محمودها وأما الحامد فهو الوصف الذى يتحقق منه الوصف وأما المحمود فهو بالفعل

على الجميل الاختيارى على جهة التعظيم سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا واصطلاحا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمها سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان أو قولا

المختار ما حقيقة أو حكما ليدخل حمد الله على صفاته وأما الصيغة فهى اللفظ الذى يدل على المحمود به كما تقدم (قوله على جهة التعظيم) أى حالة كونه مصاحبا لجهة التعظيم لا للتعظيم فلا يشترط بل المشترط جهته وهى عدم منافاة القلب والجوارح للسان والحاصل ان الموافقة لا تشترط بل المشترط عدم المناقاة لهما ثم نقول أخرج به الوصف بالجميل تهكم كخوض ذق أنك أنت العزيز الكريم وهو مستدرك لانه ليس ثناء بالجميل بل وصف للمتهم به بما ليس متصفا به حقيقة بل مجازا اما باعتبار ما كان فى الدنيا أو باعتبار ضد حال المتهم به فيها (٣ - خرشى أول) لان كونه فى النار ينفي عنه العزة والكرام ولم يقل مع التعظيم بل قال على جهة اشارة الى انه لا يشترط موافقة القلب والجوارح للسان بل المشترط عدم منافاته للسان كما هو ظاهر وما أفاده الشارح من كونه يحتاج الى قوله على جهة التعظيم فقد رد دناه كما هو مبين فيما كتبناه على ابن عبد الحق فليراجع (قوله سواء كان فى مقابلة نعمة) أى انعام أم لا هو بمعنى قوله سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل الاول جمع فضيلة وهى المزية الفاصدة على من صدرت عنه والثانية جمع فاضلة وهى المزية المتعدية كالانعام وفى العبارة حذف همزة التسوية وهى بمعنى ان الشرطية وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف وهو الامر ان الجملة جواب الشرط والتقدير ان كان فى مقابلة نعمة أو لا فالامر ان سواء قال فى ك وتخصيص الفضائل بالتي لا تعدى والفواضل بالتي تعدى ليس بحسب أصل اللغة لان أصل اللغة لا يفرق بينهما فلفظ التخصيص اصطلاح لبعض العلماء أو لغوى لكن لا بحسب أصل اللغة انتهى وخلاصته ان هذا التعميم تنويع فى الجميل الاختيارى ولو قال وسواء كان هذا الجميل نعمة أم لا لكان أوضح * (تنبيه) * قد استشكل ما ذكرناه ان أريد تعدى ذوات المملكات فليس شئ من المملكات تتعدى ذاته وان أريد تعدى أثرها فالعلم والقدرة تتعدى أثرهما للغير والتحقيق فى الجواب أن المراد تعدى الاثر ولكن المزية المتعدية ما يتوقف تحققها على تعدى الاثر مثال كونه فى مقابلة نعمة أن تحمده على اكرامه للغير الحامد أو غيره ومثال الثانى أن تحمده على حسن خطه مثلا (قوله ينبئ عن تعظيم) أى يشعر فى حد ذاته بحيث لو اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب فى تحقق هذا المعنى فى الشكر الجنائى ولا ينقدح فيه الجهل بالمنبي كما لا ينقدح فى دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم الاستعمال فاندفع ما يقال لا يصح أن يكون اعتقاد الجنان من أقسام الشكر لعدم الانباء فيه اذ لا معنى لانيائه بالنسبة الى المعتقد أو ما غيره فلا يطلع ولو اطلع بقول أو فعل فذلك المطلع به هو الشكر لانه المنبئ لا الاعتقاد كذا قيل وفى ك وقوله فذلك المطلع الخ ممنوع بل هناك شكر ان أحدهما منبئ عن الآخر وكل منهما فعل ينبئ عن التعظيم (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله فعل أى هذا الفعل الموصوف بما ذكره سبب كونه منعمها وهذا أحسن من الذى قررنا سابقا من أنه يجوز تعلقه بينبئ وتعلقه بتعظيم مرأى فيه غيره (قوله سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالجنان) بأن يعتقد اتصافه بصفة الكمال والمراد من الاعتقاد التصديق جازما أو رجحانا تابعا أو لا وقيل

المراد الجزم وقوله بالجنان تا كيد لان الاعتقاد لا يكون الابه كقوله نظرت بصري وقوله أو قولا باللسان اما أن يجعل كالأول لكون المتبادر القول اللساني أو مخصص بناء على عمومته للقول اللساني والنفساني وأراد بالفعل مقابل الأفعال فيصدق بالكيف الذي التصديق من افراده (قوله أو عملا وخدمة بالاركان) أي بهذا الجنس المتحقق في واحد ومعناه أن يتعب نفسه في طاعته وانقياده قال في ل و عطف الخدمة على العمل في التعريف اشارة الى أن العمل انما يكون شكرا اذا كان على جهة الخدمة دون الاجرة كذا قيل وفيه نظرا في التعريف ما يدل على انه في مقابلة الاجرة لا يقال بسبب كونه منعما انتهى (وأقول) انما قال وخدمة اشارة الى أن ذلك العمل انما يكون حقا حقيقة اذا كان على وجه الذل والمسكنة التي هي صفة الخديم وأما ما لم يكن بتلك الصفة فلا يقال له حقا حقيقة (قوله أي الأفعال الظاهرة) لا يستقيم الا بتقدير مضاف أي آلات الأفعال الظاهرة فين الحمد للغوى والحمد الاصطلاحي العموم والخصوص الوجهي مجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة نعام وينفرد الحمد للغوى في ثناء بلسان لافي مقابلة نعام كأن يقع في مقابلة قراءته قراءة جيدة (قوله والمدح) أي المدح لغة الثناء باللسان على الجميل سواء كان اختياريا أم لا على جهة التعظيم وعرفا فعل من المنادح ينبئ عن تعظيم الممدوح يدل على اختصاص الممدوح عنده عن غيره ولو كان اختصاصا نسبيا ينبوع من الفضائل أو الفواضل سواء كان ذلك الفعل الدال على ما ذكر باللسان أم بالجنان أم بالاركان (قوله والشكر) الشكر لغة هو الحمد اصطلاحا فهمما مترادفان اذ لم تقيد النعمة في الشكر بإصالتها الى الشاكر والافينهما العموم والخصوص المطلق وعرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه الى ما خلق لاجله (قوله وكذلك) حاصله ان ال تحتمل أن تكون للاستغراق كما عليه الجمهور فيكون مفادها بالمطابقة أن كل فرد من افراده مختص في الحقيقة به أي مقصور عليه لا فرد منه في الحقيقة لغيره وان كان له في الظاهر اذما من محمود عليه الا وهو منه بوسط أو بغيره وأن تكون للجنس كما عليه الزمخشري فيكون مفادها كذلك بالالتزام لان مفادها بالمطابقة جنس الحمد مختص بالله وما ذكر لازم له اذ يلزم من اختصاص جنس الحمد بالله (١٨) اختصاص كل فرد من أفراد به واللم يكن الجنس مختصا به لتحقيقه في الفرد

المفروض ثبوته له هذا خلف وحكي عن الشيخ أبي العباس المرسى رحمه الله انه قال قلت لابن النحاس الغوى ما تقول في الانف واللام في الحمد لله أجنبية هي أم عهدية فقال ياسيدي قالوا انها جنسية

باللسان أو عملا وخدمة بالاركان أي الأفعال الظاهرة والمدح والشكر مذكوران في الشرح الكبير مع فوائد نفيسة وكذلك هل الاداة في الحمد للاستغراق أو للجنس أو للعهد أقوال مبسوطة في الاصل أيضا وذكر مع الحمد الاسم الكريم الجامع لمعاني الاسماء والصفات اذ يضاف اليه غيره ولا يضاف الى غيره فيقال الرحمن مثلا اسم الله ولا يقال الله اسم الرحمن اشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لذاته وصفاته (ص) حمد اذ هو في ما تزايد من النعم (ش) جدا

فقلت له الذي أقول انها عهدية وذلك ان الله تعالى لما علم بحر خلقه عن كنه حده حمد نفسه بنفسه في الازل نيابة عن خلقه منصوب قبل أن يحمده ثم أمرهم أن يحمده بذلك الحمد فقال ياسيدي أشهدك انها عهدية وهذا معنى حسن (قوله الاسم الكريم) أي النفس العزيز كما يفيد المصباح (قوله الجامع لمعاني الاسماء والصفات) لا يخفى ان ما عدا الاسم الكريم كله صفات أي ألقاظ دالة على ذات وصفة كالوهاب الفتاح العليم فليس فيها اسم دال على الذات فقط كما هو ظاهر لفظه فلا يخلص الابأن يجعل العطف للتفسير تنبيهها على انه ليس المراد بالاسماء ما دل على مجرد الذات بل المراد بها ما دل على الذات والصفة وتلك الجمعية من جمعية الدال للمدلول أي دلالة عليه ثم اذن يكون ظاهرا في المرور على طريقه شيخ الاسلام ان المدلول للفظه الجلالة الذات مع الصفة (قوله اذ يضاف اليه غيره) أي اذ ينسب الى معناه غيره وهو علة لقوله الجامع الخ وقوله ولا يضاف الى غيره أي ولا ينسب الى معنى غيره (قوله فيقال الرحمن مثلا اسم الله) أي اسم مدلول الله فان قلت مدلول الله الذات وجميع الصفات والرحمن انما مدلوله الذات والرحمة فلا يظهر اذن كون الرحمن اسم الذات وجميع الصفات ويمكن أن يجاب بان معنى الاسمية له أنه مما يطلق على ذلك باعتبار تحقق مدلوله فيه من تحقق الجز في الكل (قوله ولا يقال الله اسم الرحمن) أي ولا يقال الله اسم الذات مع الرحمة لان مدلوله أي الله وهو الذات مع كل الصفات ليس متحققا في مدلول الرحمن بخلاف مدلول الرحمن فهو متحقق في مدلول الله هذا ما ظهر للفقير ولم يره ثم أقول ويمكن جريان هذا على التحقيق المتقدم بتكلف وقد تقدم الاشارة اليه قد بر (قوله اشارة) تعليل لقوله وذكر الخ (قوله لذاته وصفاته) أي لذاته وكل صفاته ذاتية وفعليه ولوقال الحمد للعلم أو الخالق مثلا لكان حمد ذاته وبعض صفاته لذاته وكل صفاته وخصاله انه حيث قال الحمد لله فهو حمد على الذات وجميع الصفات لكون لفظه الجلالة دالة على ذلك كله بخلاف نحو العالم والقادر مثلا ويجوز أن يراد بالصفات الذاتية ويكون في العبارة حذف والتقدير الحمد لذاته وصفاته الذاتية كما يستحقه لصفاته الفعلية ثم قوله اشارة الخ ظاهر في كون الذات وجميع الصفات محمودا عليه ولا يتم ذلك الا اذا كانت اللام في لله للتعليل وتقدرهم مختصا أو مملوكا أو مستحقا بنافيه لان مفاده ان الذات وكل الصفات محمودة اذا كانت للاختصاص أو الاستحقاق أو الملك من حيث كونه محمودا أو حامدا اذا كانت للاختصاص مثلا من حيث كونه حامدا (قوله من النعم)

بيان لما أي يوافي النعم التي من شأنها الزيادة وعدم الوقوف على حد فلا حاجة إلى الاطالة بما قبل هنا (قوله فصله عنه باجنبي) أي وان كان مرفوعاً بالمبتدأ على الصحيح لان الحمد جهتين جهة ابتدائية وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر كان عاملاً بها ولزم فصل معموله أي وهو حمد باعتبار جهة وهي جهة المصدرية بعموله أي وهو الخبر باعتبار جهة الخبر وهي الابتدائية تنزيلاً لتغاير الجهتين منزلة تغاير الذاتين فتأمل كما أشار إلى ذلك الناصر المتقاني لكن ظاهر كلامهم ان الذي يضر الفصل بالاجنبي المحض الذي لا يكون معمولاً للمصدر أصلاً ويؤيد ذلك ان الفصل بما أضيف إليه المصدر لا يضر مع انه معمول من حيث عمل الجرفيه باعتبار جهة اضافته لا باعتبار جهة مصدرية فليست أملاً وقد يقال لو سلمنا ان اختلاف جهة العمل بمنزلة اختلاف الذات فالقابل بانه منصوب بالحمد المذكور لم يبال بذلك الفصل لانه لما كان الخبر ظرفاً لضعف الفصل به على أنه يمكن أن يقال ان المبتدأ طاب هذا الخبر من الجهة التي طلب بها حمد بحسب المعنى لانه في المعنى مفعول الحمد انتهى لـ * (تنبيه) * مراده بالخبر هو لفظة لله بناء على ان الجار والمجرور هو الخبر (قوله ويأتي عليها) تفسير لقوله في ومعنى الايمان انه لا يكون فرد من النعم الا وفي مقابلة له حمد فلا تخرج نعمة عن كونها في مقابلتها حمد (قوله لا تخصي) أي لا تنتهي يدل عليه التعليل وكذا يقال فيما بعد (قوله أحاد هذا الحمد) فيه انه حمد جزئي صادر من المصنف فكيف تكون له افراد ويجاب بان هذا على المبالغة وقوله لان ما لا ينتهي أي ما لا يقف عند حد لا يفي به الامثلة أي حمد لا يقف عند حد وليس المراد ان النعم المجمود عليها الموجودة في الخارج لانها في نفسها الان ما دخل في الوجود من الحوادث فهو متمناه الا انك خبر بان الحمد لا يكون الا على ما دخل في الوجود الا ان يكون ذلك كناية عن كثرة النعم الموجودة (١٩) جدا حتى صارت كأنها لا نهاية لها وأنه لا حظ ان

هذه النعم غير الموجودة لما كانت في قوة الموجود لقوة الزجاء في الله لا حظ أن الحمد واقع في مقابلتها أيضا (قوله فكأنه قال حمد الانهاية له) فديقال ان المعنى وأصغرك بالجميل وصفا لانهاية له ولا يخفى ما فيه لان وصفه منقضى ومنعدم فاين عدم النهاية والجواب أن يقال عدم النهاية

منصوب بفعل مقدر أي أحمد الله حمد الابال الحمد المذكور لفصله عنه بالخبر وهو أجنبي كما هو مبين في الشرح الكبير والمعنى أحمد الله حمد ابنه بما تزايد من نعم الله ويأتي عليها ولما كانت النعم لا تخصي لزم من ذلك أن أحاد هذا الحمد لا تخصي اذ ما لا ينتهي لا يفي به الامثلة وفي قولنا يفي به مسامحة لاهامه الانقضاء وانما المراد عدمه فكأنه قال حمد الانهاية له وجاء يوافي بصيغة المفاعلة لا لفادة المبالغة بما في الصيغة من المغالاة وما يغالب به يؤتى به على أقوى ما يمكن ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات عند قوله تعالى يخادعون الله فالتهم ان تزايدها كأنها أبدا تغالب الحمد والحمد الذي يغالبها كأنه يريد أن لا يفوته شيء منها انتهى ولما كانت النعم جمع نعمة والنعم تطلق على الانعام الذي هو اتصال المنعم به الى المنعم عليه وهو هنا فعل من أفعال الله وعلى الشيء المنعم به نبه الخطاب بقوله بمعنى انعام أو بمعنى منعم به على جواز ارادة كل منهما وهي

تخييل لا تحقيق (قوله وجاء يوافي) كذا في نسخة الشارح فاذا يكون قوله يوافي فاعل جاء (قوله بصيغة المفاعلة) لان يوافي مأخوذ من الموافاة أي جاء يوافي حال كونه مرفوعاً بتباط بصيغة المفاعلة وهي حال مؤكدة فان قلت يلزم عليه ارتباط الشيء بنفسه قلت يلاحظ ان المرتبط بالمادة والمرتبطة به الهيئة (قوله لا فادة المبالغة) أي المبالغة في الوفاء وقوله بما في الصيغة أي بسبب ما في الصيغة يوافي من المبالغة وقوله وما يغالب به أي فيه أي وما يقع المغالبة فيه يؤتى به على أقوى ما يمكن مثلاً تقصد أن تغالب انسا في الكرم فانك تحب أن تأتي بكرم على أقوى ما يمكن وقوله ذكره الزمخشري في بعض الاحتمالات لم يذكروا في واحد من الاحتمالات التي ذكرها الا أن يقال ان المعنى ذكره في عقب بعض الاحتمالات (قوله لتزايدها) أي لاجل تزايدها (قوله تغالب الحمد) أي تريد أن تغالب الحمد أي تفوق عليه بأن يوجد من النعم ما يزيد على الحمد (قوله والحمد الذي يغالبها) الاولى أن يقول والحمد لقوته ومغالبته لها هو أن لا يوجد نعمة الا ويكون مقابلها الحمد لا ان المراد وأن الحمد يزيد على النعم (قوله كأنه يريد الخ) هو معنى مغالبته لها (قوله تطلق على الانعام) رأيت لبعض ان اطلاقه على الانعام اصطلاح فاذا فهم حقيقة في المنعم به ومجاز في الانعام وان صار اصطلاحاً فيه (قوله اتصال المنعم به) الاتصال يرجع لتعلق القدرة بالمنعم به (قوله وهو هنا) وأما غير ما هنا فهو فعل من أفعال العبد أي صورة والا فالأفعال كلها لله (قوله وهي الخ) هي مبتدأ أو قوله كل خبر وقوله حقيقة حال من هي وقوله بالمعنى الثاني الباء بمعنى في والتقدير وهي في حال كونها حقيقة في المعنى الثاني كل ملايم وأما في المعنى الاول فهو مجاز ويحتمل أن المعنى وهي في حالة كونها بالمعنى الثاني حالة كون المعنى الثاني معنى حقيقة أي ما حقه أن يكون نعمة في نفس الامر كل ملايم حمد وأما اذا كان مجازاً يفهم مطلق ملايم وان لم تحمد عاقبته والمجازي ما ليس كذلك

(قوله ملايم) كتب بعض الشيوخ أي شيء قيل إليه النفس وقضية قراءته بفتح الياء إلا أن يقال هذا تفسير باللازم لأنه إذا كان ملايما للنفس أي مناسباً لها يلزمه أن قيل إليه فلا ينافي قراءته بكسر الياء * (تنبيهه) * هذا ضابط لا تعريف أو أنه تعريف وقد مضاف أي حقيقة كل (قوله تحمد عاقبته) أي تحب نهايته وليس المراد حقيقة الحمد لا بالمعنى اللغوي ولا بالمعنى الاصطلاحي والمراد ما يعقبه أي ما يأتي وراءه من السعادة الأبدية والنعم السرمدية التي هي عاقبة المسلم وإن سبقها عذاب فاذن كل ما وصل للمؤمن فهو نعمة لوجود ذلك فيه وإن ترتب على ذلك عذاب في جهنم ولا يقال لها استدراج وقوله ومن ثم أي ومن أجل أنها كل ملايم الخ قالوا ليس القصد التبري وإنما كان لا نعمة لله على كافر لأن ما يعقبه نعمة أي ما يأتي بعد انقضاء العذاب المخلد (فإن قلت) هذا يفيد أن الزنا نعمة بمقتضى هذا التفسير مع أنه لا يصح أصلاً (قلت) يراد بالملايم ملايم لم يقع النهي عن ذاته شرعاً فخرج الزنا والواط مثلاً (قوله لا نعمة لله) أي لا انعام لله (قوله على كافر) أي أي كافر كان والقصد العموم وهذا ظاهر اللفظ أي من حيث اقتصاره على الكافر والظاهر أن ما وصل من النعم أن كان سبباً في المعصية فهو استدراج وإن من مسلم وإن لم يكن سبباً فيها فهو أن كان من مسلم فليس استدراجاً وأما من كافر فهو وإن لم يكن سبباً في المعصية ظاهر فهو سبب فيها باطناً من حيث أنه سبب في بقائه الموجب لاستمرار كفره (قوله وإنما ملاذه) بفتح الميم وخفة اللزوم وشدة المعجزة جمع ملاذه بفتح الميم وهي موضع اللذة ذكره المناوي في شرح الجامع (قوله استدراج) أي ذو استدراج والاستدراج تحديد الله النعم على العبد مع استرساله على المعاصي (قوله حيث الخ) أي لأنه يلزمه مع علمه باصراره على الكفر أي استمراره ظاهر هذا أنه حيث كان يلزمه مع اصراره على الإيمان أنه يقال لذلك نعمة بالعين وإن ترتب على ذلك عذاب كما قدمنا وهو بعيد وهذا الظاهر هو الموجب لتفسيرنا للعاقبة بما تقدم وأما أن فسرت العاقبة بما يترتب عليه فيقتضي أن ما وصل للمؤمن من النعم المترتب عليها العقاب لا يقال له نعمة بالعين (٢٠) بل يقال له نعمة بالقاف والحاصل أن المفاد من كلام الشارح آخران المراد

بالمعنى الثاني حقيقة كل ملايم تحمد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وإنما ملاذه استدراج أي ما ألذه الله به من متاع الدنيا استدراج من الله حيث يلزمه مع علمه باصراره على الكفر إلى الموت فهي نعمة يراد بها عذابه وقالت المعتزلة أنها نعمة حقيقة يترتب عليها الشكر والنعم الواصلة إليه نعم في صورة نعم فسميها الأشاعة نعماً نظراً إلى حقيقة ما والمعتزلة سميتها نعماً نظراً إلى صورتها والمعنى الأول أولى كما أشار إليه التفتازاني بقوله في المطول أن الحمد على الانعام أمكن من الحمد على النعمة انتهى وذلك لأن الحمد على الانعام بالواسطة وعلى النعمة بمعنى المنعم به بواسطة أنه أثر الانعام والنعمة بالفتح التمتع والضم السرور وبالكسر المنفعة (ص) والشكر له على ما أولانا من الفضل والكرم (ش) أثنى على الله بما خلقه عليه من

بالعاقبة ما يأتي بعد وإن لم يكن مسبباً عنه وقد علمت ما يرد عليه (قوله فهي نعمة) بالعين أي صورة يراد بها عذابه أي من حيث تجددتها وقتاً فوقتاً إلى انقضاء مدة الحياة ثم في ذلك شيئاً وذلك لأن عذاب الكافر انما هو على الكفر وترك الواجبات وفعل المحرمات لا على تناولها المباحات

(قوله وقالت المعتزلة أنها نعمة حقيقة الخ) اذن تعلم أن أهل السنة لا يقولون بطلب الشكر عليها الكمال وهو بعيد غاية البعد ثم بعد كتبني هذا رأيت أن القاضي أبابكر موافق للمعتزلة وصوبه الامام الرازي لقوله تعالى يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي الخ (قوله يترتب عليها الشكر) قال ابن السبكي وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة (قوله والنعم الخ) شروع في جعل الخلاف لفظياً كما قال بعض المحققين والخلاف لفظي إذ لا خلاف في وصول نعم إليه وإنما النزاع في أنها إذا حصل عقبها ذلك الضرر الأبدى هل تسمى في العرف نعمة أم لا فهو نزاع في مجرد التسمية وهو بعيد كما ذكره بعضهم ولعل وجه البعدان قضية كلام المعتزلة أنها نعمة حقيقة لا صورة فقط وقضية كلام أهل السنة أنها ليست نعمة حقيقة فلا يكون الخلاف لفظياً واختلاف أيضاً هل هو منعم عليه في الآخرة أو لا فذهب إلى الأول المعتزلة إذا ما من عذاب إلا وفي قدرة الله تعالى ما هو أشد منه لكن لا يقال أنه في نعمة وذهب غيرهم إلى الثاني (قوله نعم) أي من حيث أنها سبب في بقائه وهو كافر (قوله نظر إلى حقيقة ما) أي حالتها الثابتة في نفس الأمر من كونها تؤدي إلى الحياة مع الكفر (قوله والمعنى الأول أولى) وهو كون نعمة بمعنى انعام (قوله أمكن) أي أثبت (قوله أنه أثر) أي بواسطة هي أنه أثر الانعام (قوله التمتع) أي الترفه تقول تنعم زيد إذا صار ذارفاً هي كائن يأكل المأكلة كل النفيسة ويشرب المشارب النفيسة ويلبس الملابس النفيسة الرفيعة اللينة (قوله وبالضم السرور) وهو الفرح الذي يقوم بالقلب عند وجود سببه يظهر أثره على الوجه ومثله الحزن والغم يكون في القلب ويظهر أثرهما على الوجه (قوله المنفعة) أي النعمة بمعنى المنعم به لا بمعنى المن على الغير فإنه مذموم إلا من الله والرسول والشيخ والوالد (قوله على ما أولانا) أي أعطانا (قوله أثنى على الله) أي فالمراد بالشكر هنا الثناء على الله بما يليق به من صفات الكمال فاذن يكون قوله والشكر له جملة خبرية لفظاً نشأ من معنى أي وأشكره أي وأثنى الشكر له أي الثناء بما يليق به من الصفات (قوله بما خلقه) أي بسبب ما خلقه عليه قال في المصباح الخلعة ما يعطيه الإنسان غيره من ثياب منحة انتهى

فإن شبه الكمال البشري بمجمله بجميع الرغبات على طريقة الاستعارة بالكيفية وإثبات الخلق تخييل (قوله البشري) أي المنسوب للبشر من حيث كونه لا نقابهم وقوله من الكمال بيان لما مشوب بتبعض أي من أفراد الكمال البشري (قوله وأعطاه) عطف على خلقه عطف تفسير وضمير منه للكمال البشري (قوله على ما يليق به) كذا في نسخة الشارح أي حالة كونه ما أعطاه آتيا على الوجه الذي يليق به وهو حال مؤكدة (قوله من ذكره) أي أني على الله بسبب جعله ذكره ولم يجعله أنثى وحينئذ فيلاحظ المخلوع عليه ذاتا مجردة عن وصف الذكورية والأنثوية (قوله ونحوه) كحكمة السمع (قوله وعلى ما أعطاه) معطوف على بما خلقه وعلى بمعنى الباء أي وأنثى على الله بسبب ما أعطاه من الصفات (قوله التي يلام عليها) الأفضل الذي يلام عليه والشارح لاحظ المعنى وهو كون الصفات (قوله وتوابعه) أي من المعارف والعلوم والطاعات وإن كانت الغاية تنفيد تقدير الأول إلا أن يكون أراد العلماء العاملين فتفيد تقديرهما معا (قوله وناهيك الخ) الباء زائدة أي ويكفي ذلك من جهة كونه كمال إحسان والمشار له ما تقدم من الفضل والكرام أي إحسانا كاملا (قوله وإلى الأول أشار بالفضل الخ) حاصله أن المراد بالفضل ما تفضل به من الصفات الجسدية والكرام ما تفضل به من الصفات الروحانية ويصح العكس كافي لـ ويكون تقدير المصنف والشكر له على الذي أولاها ومن بيان لما والعائد محذوف ويصح جعل ما مصدرية والفضل والكرام باقيا على مصدرين هما والتقدير والشكر له على ما أولاها من كذا وكذا وتكون الباء للتصوير (٣) والمصدر مضاف للمفعول (قوله فالفضل كمال الذات) أراد بها ما يشمل الأوصاف الذاتية أي التي شأنها أن تقوم بكل ذات ولا يقال إن صحة البدن وصحة السمع مثلا من الصفات الكاملة (قوله قصد) الأولى اسقاط قصد لأن الإرادة نفس القصد والجواب أن يؤول قصد بمعنى مقصود والاضافة للبيان (قوله من الحمد) أي من أفراد الحمد أي قصدها على طريق الاجمال ولذلك فرع على ذلك بقوله فكانه يقول الخ (قوله هو كما أنثى الخ) يحتمل أن يكون تأكيد للضمير في عليه (٢١) فهو راجع لله تعالى كضمير عليه فقوله كما أنثى على نفسه صفة لثناء أي لأحصى

الكمال البشري وأعطاه منه على ما يليق به من ذكره وسلامة أعضاء وصحة بدن ونحوه وعلى ما أعطاه من الصفات التي يحمدها عليها وجنبه ضدها التي يلام عليها من الإيعان وتوابعه إلى أن وصله درجات العلماء وناهيك بذلك كمال إحسان وإلى الأول أشار بالفضل وإلى الثاني أشار بالكرام فالفضل كمال الذات والكرام كمال الصفات ويدل على إرادته قصد ما لا يتناهى من الحمد إردافه بجملي (ص) لأحصى ثناء عليه هو كما أنثى على نفسه (ش) فكانه يقول وإن أشرت في جدى إلى أنه لا نهاية له فإن ذلك على سبيل الجملة وليس في قدرتي أن أعد أحاديث يستحقه عز وجل من الثناء على التفصيل بل ولا أنواعه وكيف ذلك على سبيل الجملة يمكن عدم الانهائية له

الله الذي أنثى على نفسه أو الله مثن على نفسه ويصح رجوعه للثناء وهو مبتدأ أخبره كما يضاف أي الثناء الذي يستحقه مثل الثناء الذي أنناه على نفسه أو مثل ثنائه على نفسه في كونه قطعيا تفصيليا غير متناه ومعنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشف والصحاح فلا يكون إطلاقها عليه تعالى من قوله تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي محتاجا إلى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقريرية في تلك الآية غير ظاهر ولا يحتاج إليه أفاده الشنواني على عميرة (قوله إلى أنه لا نهاية له) أي المفهوم من قوله فيما سبق حمدا يوافي ما تريد من النعم (قوله فإن ذلك) أي فإن الحمد كائن على سبيل الاجمال فقد أظهر في موضع الاضمار والاصل وإن أشرت في جدى إلى أنه لا نهاية له فأنما هو على سبيل الاجمال لأنه الذي في طاقتي وأما على سبيل التفصيل فلا ونكتة الاظهار كمال العناية بذلك الحمد وقوله وليس الخ تعليل لقوله فإن ذلك الخ (قوله أن أعد الخ) فيه إشارة إلى أن الإحصاء معناه العد وأن المعنى على سبيل العموم مع أن اللفظ من قبيل عموم السلب فاللفظ لا يطابق المراد بل يضاده وإنما كانت أحاديث يستحقه عز وجل من الثناء على التفصيل لا يمكن عدها لكونها واقعة في مقابلة النعم وهي لا تعد أي لا يمكن عدها بتمامها بشهادة قوله عز وجل وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله بل ولا أنواعه) أي وليس في قدرتي أن أعد ما يستحقه عز وجل وعز من أنواع الثناء لا يكون أنواع النعم لا تحصى فانواع الثناء الواقعة في مقابلتها لا تحصى وخلاصته أن يراد بأنواع النعم النعم الكلية كالسمع والبصر والكلام وغير ذلك وكلية نعمة البصر والسمع والشم باعتبار كثرة المتعلقات وكلية نعمة الكلام باعتبار كثرة خزيئاته وعلى ذلك ففسر والحاصل أن نوعية الحمد بنوعية النعمة التي تتعلق بها الحمد فالحمد الواقع على نعمة البصر على الاجمال نوع من الحمد والواقع في مقابلة ادراك زيد مثلا فرد من ذلك النوع (قوله وكيف) داخل على يمكن وهي مقدمة من تأخير والتقدير وذلك الحمد الذي أخبر عنه بأنه على سبيل الجملة كيف يمكن عدم الانهائية لأنواعه فقوله أنواعه غير محمول عن المضاف إليه والاستقحام للإسكار ولكن المعنى كيف يمكن عدم أنواعه لا هو كما هو مدلول اللفظ أو أنه تمييز عما أضيف إليه أي كيف يمكن عدم (٣) في نسخة وتكون من معنى باء التصوير وهي ظاهرة

أنواع ما لا نهاية له أي كيف يمكن عد أنواعه فقد أظهر في محل الأضمار ومعنى لانها به أي لأنواعه والمعنى كيف يمكن عد أنواع ذلك الحمد الذي لانها به أي لأنواعه (قوله لعدم علمهم بالحقيقة) أي بأنواع حقيقة الحمد فضلا عن آحاده وقوله ولا يعلم الواو للتعلم اذ لا يعلم أنواع نعمه الا هو فضلا عن الآحاد وحيد فلا يعلم أنواع الحمد المقابلة لأنواع النعمة الا هو فضلا عن الآحاد وبما قررناه يندفع ما يورد من أن الكلام في الحمد لا في الآحاد (قوله وهو الذي الخ) فيه أن الكلام في العدل لا في الايمان والتفريع لا يناسب حينئذ فالمناسب أن يفسر الاحصاء بالقدرة على الايمان بحمد على وجه يليق بجماله الا قدس مماثل الحمد الذي حمد به نفسه وحينئذ صرح أن يكون من عموم السلب فيطبق المراد اللفظ (قوله من المحامد) بيان لما والمعنى فهو الذي يقدر أن يثنى على نفسه بأي حمد من المحامد التي يستحقها فتدبر (قوله وجد المؤلف الخ) اندفع بذلك ما قد يورد على المتن من أن الحمد على النعم شكر فقوله والشكر له من عطف الشيء على مثله وحاصل الجواب أنه ليس كذلك وانهم ما نوعان من الشكر أحدهما وهو الذي عبر عنه بالحمد أعم من الثاني الذي عبر عنه بالشكر لان حمد الله تعالى على ما تريد من نعمه عليه وعلى غيره في الذات والصفات بخلاف الشكر فانه واقع في مقابلة ما وصل له من النعم فقط لان ظاهر الضمير في أولا نال معظم نفسه (قوله في مقابلة قول البراذي) بالذال المعجمة والذال المهمل فله فهو نظيره من حيث حمده على العام والخاص من النعم وان اختلفنا من حيث ان ما ذكره المؤلف تدل وما ذكره البراذي ترق الا أن قوله ومما للمؤلف الخ ينافي ذلك وقد يقال لا منافاة بان يقال وجد المؤلف العام أي ظاهرا فلا ينافي أنه يحتمل أن يخصص في الاول ويعمم في الثاني بأن يجعل الضمير للمصنف وغيره من اخوانه المسلمين * بقي شيء آخر وهو ان معنى التعميم في الاول هو أن يقال الحمد لله على ما تريد من النعم الواصلة الى وغيري والتخصيص في الثاني بأن يقال والشكر له على ما وصل لي وحدي من الفضل والكرام وان كان ثابتا لغيري كما هو ثابت لنفسي الا أنه لم يقع شكرى الا على النعمة الواصلة الى ولا يخفى أنه مخالف للتعميم والتخصيص في كلام البراذي لان التخصيص في كلامه معناه النعم الواصلة الى بالخصوص لم يشاركني (٢٢) أحد فيها ولو نسيبته والتعميم فيه معناه النعم التي لم تخص بي بل يشاركني الغير فيها فهو

نظيره في مطلق الخصوص والعموم وان اختلفنا من وجه آخر (قوله في جميع الاحوال) تنازعه اللطف والاعانة وأعمل الثاني وحذف معمول الاول أي فيه وهو ضمير الاحوال وجاره جميعا الا أن الاعانة تتعدى بعلى مثل وأعانة عليه قوم آخرون وقد يقال ان في معنى على وهو من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة والحق أن تعدى الاعانة

أنواعا فضلا عن آحاد بل ولا في قدرة جميع الخلق لعدم علمهم بالحقيقة على التفصيل ولا يعلم آلاءه الا هو وهو الذي يقدر أن يثنى على نفسه بما يستحقه من المحامد وجد المؤلف العام وشكره الخاص في مقابلة قول البراذي على ما خص وعم من نعمه وهذا ترق ومما للمؤلف محتمل له وللتدلي (ص) ونسأله اللطف والاعانة في جميع الاحوال (ش) انما أسند المؤلف الفعل من لا أحصى الى ضمير الواحد ومن ونسأله بواو الاستئناس الى ضمير الجماعة لان الاول فيه الاعتراف بالجزر وانما يشبهه الانسان لنفسه وأيضا هو مقام استغراق ونفي للكثرة والثاني دعاء والمطلوب في الدعاء مشاركة المسلمين فانه مظنة الاجابة كما قال الرازي ان الدعاء مهمما كان أعم كان الى الاجابة أقرب أي نطلب منه أن يعيننا والمسلمين كلهم في جميع الاوقات واللطف

بعلى انما هو المستعان عليه وهو محذوف هنا تقديره على الاحوال الواقعة فيها اما الى المستعان فيه من زمان التوفيق أو مكان فاتعدى لها بفي على الاصل تأمل من خط الشيخ رحمه الله (قوله بواو الاستئناس) هذا بناء على أن جملة الحمد خبرية فلا يصح العطف لما يلزم عليه من عطف الانشاء على الخبر وأما لو جعل جملة الحمد دلالة انشائية فتكون الواو عاطفة جملة انشائية على جملة كذلك (فان قلت) هلا عبر بالماضي الابلغ في وقوع السؤال (قلت) خشية اظهار صورة اليأس وقصد الى تشديد الاحاح في المسئلة كما هو المطلوب فيها (قوله وانما يشبهه الانسان لنفسه) أي وان كان ثابتا لغيري نفس الامر أي وانما يليق أن يشبهه الانسان لنفسه أي وأما قوله ونسأله الخ ليس فيه اعتراف بالجزر فلذا أتى بالنون (قوله مقام استغراق) أي لفرد انشاء أي أنه لا قدرة له على واحد من الشناآت وانت خير بأن هذا لا يظهر لانه ان نظره من حيث الجزر جمع للاول وان نظره من غير ذلك فلا معنى له وقوله ونفي للكثرة أي ونفي لكل فرد من الافراد الكثيرة أي نفي لللا طاقة على كل فرد من أفراد الحمد الكثيرة أي فرد يليق بجلاله لانه لا يقدر عليه الا هو وهو من عطف المرادف خذ لا فاما يفهم من ظاهر العبارة من التنافي حيث ان قوله مقام استغراق يفيد أنه من عموم السلب وقوله ونفي للكثرة يفيد أنه من سلب العموم (قوله والثاني دعاء) فيه أن كون الدعاء مهما كان أعم كان الى الاجابة أقرب بمعناه بحسب عموم المدعولة لا بحسب الداعي ومفاد كلام الشارح أنه بحسب الداعي بأن يكون الداعي جماعة اجتماعا على ذلك (قوله ان يعيننا والمسلمين) لا يخفى أن هذا عموم في المدعولة لا في الداعي الذي أشار له بقوله ونسأله الخ أي يعيننا والمسلمين كلهم على مهما تناو على ذلك فليست النون في يعيننا للجماعة بل للمعظم نفسه وهو غير مناسب لمقام الدعاء (قوله واللطف التوفيق والعصمة) أي والرفق في الامور دينوية أو أخروية أي غير التوفيق والعصمة ولا بد من هذا الحق قوله قلت اللطف أعم والافلاحة لان العصمة هي عين التوفيق والعصمة من صفات

الرب قال صاحب الجوهره * وعصمة البارئ لكل حتما * (فان قلت) العصمة خاصة بالانبياء والملائكة (قلت) تلك العصمة الواجبة
 لا الجائزة والمقصود بالدعاء هنا الثاني (فان قلت) قضية تفسير اللطف بما ذكر أن يكون طالبا للتوفيق والعصمة في حال حلوله في قبره لان
 قول وحال الخ معطوف على قوله في جميع الاحوال (قلت) لا نسلم ذلك لانه يلاحظ التوزيع في الاحوال بحسب الحال المناسب
 فالتوفيق والعصمة باعتبار حالة الدنيا والرفق فيما هم غير التوفيق والعصمة في الحالتين الدنيا والاخرى وخلاصته أن اللطف الذي
 ظرفه الدنيا التوفيق والعصمة والرفق فيما هم واللطف الذي ظرفه حال حلول الانسان الرفق فيما هم كسؤال الملكين ونحوه (قوله
 قصد بالتصريح به) أي باللطف أي بسؤاله بقوله ونسأله (قوله الذين أوجبه) أي أوجبوا اللطف (قوله واجبا عقليا) أي أدرك وجوبه
 العقل لا الشرع لان المراد ان العقل هو الموجب (قوله كما لا يستل الموت) التشبيه في مطاق عدم السؤال وذلك لان الموت واجب
 عادي وشرعي لا عقليا (قوله بمعنى) أي والالفاظ الثلاثة مترتبة بمعنى واحد من ارتباط الدال بالمندلول أو تلك الحقائق الثلاثة المجردة
 مترتبة بمعنى واحد من ارتباط المحل بالمفصل تأمل (قوله والمراد الاشراف) أي الاطلاع لا يخفى أن الاشراف من صفات العبد
 فيقدر مضاف أي والاقدار على الاشراف الذي هو من صفات المولى فاذن يكون قوله والاقدار بمعنى خالق القدرة تفسيره وقوله والظهور
 أي الاقدار على الظهور أي الاظهار وخلصته أن قوله والاقدار الخ مفسر لكل من اللفظين ولذلك قال أي نسأله الاقدار (قوله والاحوال)
 لا يخفى أن هذا ينافي قوله أولا في جميع الاوقات اذ قضيةه أن يراد بالاحوال الاوقات لا ما عليه الشخص من المتصلات والاضافيات
 الخ وهما حلان الاول للناصر والثاني بقيد حل الخطاب لانه عرف الحال بما يكون الانسان عليه في الوقت الذي هو فيه انتهى فاذا
 علمت ذلك فنقول ان ما أشار اليه الناصر تفسير باللازم لان الوقت لازم للحال اذ لا يصدر حال الا في وقت وما ذكره الخطاب نفسه
 بالحقيقة والباعث للناصر على مقال ان مدخول في يكون ظرفا (٢٣) (فان قلت) وهل يصح ما أشار اليه الخطاب هنا من ابقاء

التوفيق والعصمة فان قلت هلا سأل التوفيق قلت اللطف أعم وقصد
 بالتصريح به الرد على المعتزلة الذين أوجبهوا عليه تعالى اذ لو كان واجبا
 عقليا لم يستل كما لا يستل الموت والاعانة والمعونة والعون بمعنى واحد
 والمراد الاشراف والظهور على الامر والاقدار عليه أي نسأله الاقدار
 على الذي نطلبه والاحوال جمع حال ويقال حاله وهي صفات الشئ التي
 يكون عليها من المتصلات والاضافيات كالزمان والمكان وغيرهما وأل
 في اللطف والاعانة للحقيقة وفي الاحوال للعموم المضاف وفي الانسان للعهد
 أو الجنس والاعانة من عطف الخاص على العام لانها من اللطف (ص) وحال

اللفظ على حقيقته (قلت) يصح بتقدير مضاف أي
 في وقت كل حالة أو بتزليل الاحوال منزلة الاوقات (قوله
 وهي صفات الشئ) تفسيره للاحوال أو انه تفسير لحالة
 باعتبار ارادة الجنس أي جنس صفة الشئ (قوله من
 المتصلات) أي من الاوصاف المتصلة بالانسان أي
 الصفات التي لها قيام بعباعتها بنفسها لا باعتبار أمر
 آخر كالعفة والمرض وقوله والاضافيات أي الاوصاف
 النسبية أي التي لا استقرار لها في الشخص بذاتها بل
 باعتبار شئ آخر (قوله كالزمان والمكان) أي كالأستقرار

في الزمان الخ لان وصف الشخص هو الاستقرار في ذلك لان نفس الزمان والمكان وغيرهما هو الجهة (قوله للحقيقة) أي في ضمن
 جميع أفرادها اذ السؤال واقع عليها أو بقدر مضاف أي لأفراد الحقيقة فهي لا تستغرق تلك الافراد (قوله وفي الاحوال للعموم
 المضاف) أي للعموم المستفاد من المضاف فاذن يكون قوله جميع تأكيد المعنى أي بهادفع المايقع في الوهم ان أل للجنس الذي
 قد يتحقق ولو في واحد ويجوز أن يكون المصنف لاحظ أن أل للجنس فالانبيان بجميع محتاج اليه لان العموم لا يستفاد الا منه
 وظهر مما تقرر أن جعل أل في اللطف للحقيقة وفي الاحوال للعموم تفنن ويجوز أن يراد بقوله المضاف أي المنسوب للاحوال لان
 العموم وصف الاحوال (قوله وفي الانسان للعهد أو الجنس) والمعهود هو وغيره من اخوانه المسلمين فهو بهذا النوعي لا شخصي الذي هو
 خصوص ذات المؤلف فلا يظهر القول بأنها للعهد أو الجنس والخاص أنه ان جعل الضير في ونسأله لامة تكلم وحده كانت أل في
 الانسان للعهد والمعهود واحد مشخص وهو نفسه وان جعل النون له وغيره من اخوانه المسلمين تكون أل أيضا للعهد والمعهود هو
 وغيره من اخوانه المسلمين فيكون عهدا نوعيا فلم يظهر جعلها للجنس نفعا الله به وعلى كل فقوله وحال حلول الانسان من الاظهار في
 موضع الاضمار أو يقال انه يراد بالعهد ما ذكره من العهد النوعي والشخصي بناء على ان النون للمتكلم ومعه غيره عند جعل العهد
 نوعيا أو المتكلم وحده عند جعلها للعهد هو شخصي ويكون اظهارا في موضع الاضمار كما قلنا وقوله أو للجنس على تقدير جعل النون
 للمتكلم وحده والدعاء عام للداعي وغيره من اخوانه المسلمين فلا يكون قوله الانسان من الاظهار في موضع الاضمار ويكون هو الداعي
 وحده لكل انسان بأن ياطف به الرب في حال حلوله في قبره (قوله لانها من اللطف) ظاهر ان خصصت الاعانة بمعاودة التوفيق والعصمة
 من الرفق فيما هم أماعلى نفسه السابقة من أن المراد بها الظهور على الامر والاقدار عليه وظاهره دنيوياً وآخر ويا فلا يظهر
 العموم بل بينهما مساو (قوله وحال) يصح جره عطفاً على جميع الاحوال ونصبه عطفاً على محل في جميع الاحوال أي في محل

نصب على الطرية لأعانة (قوله حاول) فان قلت الافضل وحال مكث الانسان في رسمه للقصور والجواب أن اللطف في حالة الحلول لطف فيها وفي غيرها أو أراد بالحلول المكث (قوله في رسمه) الرمس في الأصل مصدر رسمت الريح الأرض بالتراب اذا سترتها بالتراب ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وهو المراد هنا انتهى وانما سمى القبر به لانه يرسم فيه الميت أى يغيب فيه كذا في (ل) وتأمل (قوله وفي حال الخ) يأتي على الوجهين المتعلقين بحال (قوله اللاتق به جل جلاله) وذلك لان التوفيق للطاعة هو الذي يليق بالله لا بغيره (قوله من التوفيق الخ) هذا يفيد أن قوله نسأل الله أى من حيث كون متعلق السؤال قوله جميع الاحوال الخ لخصوص قوله وحال (قوله والعصمة الخ) لازم للذي قبله (قوله والاحتفاف بالنعم) معطوف على التوفيق فالتوفيق للطاعة والعصمة في خصوص الدنيا وقوله والاحتفاف في الدنيا والآخره وهو من أفراد الفرق وقوله والرفق به الخ شامل لما قبله وزيادة وقوله في جميع الخ متعلق بقوله والرفق الخ (قوله في الحيا والممات) يدل من جميع أحواله وكأنه يقول والرفق به في وقت حياته ووقت موته اللذين هما جميع الاحوال بناء على أن المراد بالاحوال الاوقات أو ان المعنى في جميع الاحوال الكائنة في حال الحياة والموت (قوله من عطف الخاص) أى الذي هو حال الحلول أى وقت الحلول (قوله اشارة الخ) جواب عما يقال ذكر الخاص بعد العام لا بدله من نكتته (قوله في تلك الحال) أى في ذلك الوقت أى وقت الحلول (قوله أشد منها) أى الحاجة أى أشد من نفسها اليه أى للطف في غيرها أى غير تلك الحال ولو حذف اليه كان أحسن لان الحاجة قد أضيفت للضمير اذا رجع اليها يعود على الحاجة الموصوفة بكونها مضافة فلا يظهر حينئذ كره اليه فتدبر (قوله أى الكائنة في حال الحياة) (٣٤) ظاهره أن المراد بالاحوال الاوصاف القائمة بالشخص لان نفس الوقت وهو الحل

الحلول الانسان في رسمه (ش) أى ونسأله اللطف والاعانة في جميع الاحوال وفي حال حلول الانسان في قبره فسأل من الله اللطف اللاتق به جل جلاله من التوفيق للطاعة والعصمة من المعصية والاحتفاف بالنعم والرفق به في جميع أحواله في الحيا والممات فيكون قوله وحال الخ من عطف الخاص على العام اشارة الى ان الحاجة الى اللطف في تلك الحال أشد منها اليه في غيرها أو يريد بجميع الاحوال لخصوص أى الكائنة في حال الحياة فيكون من عطف خاص على خاص اشارة الى حاجة الانسان الى لطف مولاه وافتقاره اليه في الحياة والممات ولذا عبر بالانسان المخلوق ضعيفا ومن ضعف (ص) والصلاة والسلام على محمد (ش) لما أثنى على الله سبحانه وشكره على نعمه أداء لبعض ما يجب له تعالى اجالا وكان صلى الله عليه وسلم هو الواسطة بين الله وبين العباد وجميع النعم الواصلة اليهم التي أعظمها الهداية للإسلام انما هي ببركته وعلى يديه اتبع ذلك بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم وامثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وعملا

الثاني مع أن المناسب لقوله وحال حلول الانسان الخ الحل الاول وهو ان المراد بالاحوال الاوقات وذلك أن المراد بحال الحلول وقت الحلول (قوله فيكون من عطف خاص على خاص) القصد فيكون من عطف المغاير ولا يطلب فيه نكتة ولو عبر بقوله من عطف المغاير لكان أحسن (قوله اشارة) علة لقوله فيكون من عطف خاص على خاص أى فأتى بالمتمعاطين اشارة (قوله حاجة الانسان) أى احتياج

الانسان (قوله وافتقاره) عطف تفسير (قوله في الحياة والممات) أى في وقت الحياة والموت (قوله ولذا الخ) أى بقوله ولا احتياجه وافتقاره (قوله المخلوق ضعيفا) أى لا يصبر عن النساء والشهوات (قوله من ضعف) أى من ماء مهين (قوله والصلاة الخ) اما بالنصب عطف على اللطف أو بالرفع على الاستئناف أو عطف على جملة الحمد والشكر ان كانتا انشائيين أى لا انشاء انشاء وأمان كانتا خبريتين أى الاخبار بأنه يستحق انشاء وذلك الاخبار ثناء فلا لان جملة الصلاة انشاء لا خبر لان الاخبار بالدعاء ليس بدعاء ولا يصح عطف الانشاء على الخبر (قوله لما أثنى) أى لما جدد الله وشكره (قوله أداء لبعض ما يجب) أى لاجل قصده أداء ما يجب له كلامه يفيد أن الحمد والشكر واجبان وهو ظاهر فقد قال الشيخ السنوسي حكم الحمد والوجوب مرة في العمر كالحج وكلتي الشهادة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم نفسه الخطاب والظاهر مساواة الشكر للحمد في الوجوب أى كقول القائل الشكر لله فاذا علمت ذلك فيبعد كل البعد أن المصنف لم يأت بالحمد والشكر الواجب حتى ألف هذا التأليف والجواب أن مراده بقوله يجب أى يتأكد (قوله اجالا) أى حالة كون ذلك البعض اجالا وهو الحمد على كل نعمة لان نصيبه لانه ليس في الوسع (قوله وكان) أى والحال (قوله هو) ضمير فصل (قوله وجميع النعم) الواو للتعليل (قوله الهداية) أى الاهتداء لا خلق الاهتداء (قوله الواصلة اليهم) أى الى العباد أى المؤمنين هذا ظاهره ولكن في الواقع أن النعمة الواصلة للكفار بواسطة صلى الله عليه وسلم (قوله وعلى يديه) عطف مغاير لانه لا يلزم من كونها ببركته أن تكون على يديه ولا لاجل كونها على يديه قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو القاسم على العباد تحف مولاه (قوله أداء لبعض ما يجب له صلى الله عليه وسلم الخ) المراد بالوجوب التأكد لا الوجوب الحقيقي لانها تجب في العمر مرة ويبعد أن المصنف أخرها لزم التأليف فله في ل (قوله صلوا عليه وسلموا الخ) انما كد السلام دون الصلاة اما لان مصدر صلى وهو التصليية مهجور لا استعماله في الاحرار واما لان الصلاة لما أضيفت لله ولما لم تكن استغنت عن التأكد بخلاف السلام

(قوله لا يذكر الله فيه) أي انتفى فيه ذكر الله المبين بشيئين (قوله فيبدأ) عطف على يذكر من عطف مفصل على مجمل لان ذكر الله مجمل من حيث انه يصدق بالبداة وبغيرها ومن حيث شموله للضمي وغيره وقوله به أي بذكر الله لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الصريح بدليل العطف في العبارة استخدام (قوله محقق من كل بركة) نفسير لقوله أقطع وحاصله أنه اذا انتفى ذكر الله المبين بالذكر الصريح والضمي فهو لا بركة فيه وان وجد فيه أحدهما ففيه البركة لكنها ليست كاملة ويحتمل أن المعنى محقق البركة الكاملة (قوله بالحديث الضعيف) أي اذا لم يستدضعفه (قوله في فضائل الأعمال) أي لافي الأحكام لان العمل في الأحكام اما بالصحيح أو بالحسن (قوله من الخبر) أي من افراد الخبر (قوله أي أسأل الله أن يصلي الخ) أقول لا يخفى أنه اذا كان المراد صلاة الله وسلامه يكون المعنى عند جعلها انشائية أشئ صلاة الله وسلامه وهذا لا يصح لانه ليس في القدرة قلت الجواب أن المراد بالانشاء الطلب أي أطلب صلاة الله لان المراد به أستحدث (قوله أي يرحم) أي ينعم والاولى أن يقول أي ينعم انعاما مقرونا بتعظيم أو يقول أي يعظمه (قوله أي يؤمن الخ) حاصله أن السلام اما أن يفسر بالامان أو التحية أو ابقاء الذكرو قوله أو يبقى من الابقاء (قوله خالد الذكر) لفظة خالد في المعنى حال مؤسسه والتقدير أو يبقى الذكر الجليل في حالة كونه خالدا (قوله في الجنان) متعلق بالذكر ثم أقول اعلم أن ظرف الانعام الاخرة بجميع أزمانها في البرزخ والقيامة والجنسة وظرف الامان فيما عدا الجنة فيشمل الموقف وذلك لان الانبياء يلحقهم الخوف كما ذكره العلماء فيما كان من حسنات الابراسيئات المقرين وذلك لوجود أهوال تنسى المغفرة فلا يقال ير ذلك قوله تعالى يغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وظرف التحية الاخرة بجميع أزمانها وقد ذكر ظرف الذكرو هو قوله (٢٥) في الجنان على أن القيامة ظرف ذكره أيضا (قوله

بنبيه) أي لنبيه أو حالة كونه متملقا بنبيه (قوله الدعاء) أي الذي هو صلواته (قوله أو غيره) أي غير البقاء من معاني السلام أي المتقدمة (قوله وفي الثاني دعاء بهما) لا يخفى أن الدعاء بهما أي بالصلاة والسلام هو عين الطلب المذكور (قوله فهو دعاء) مسلم وقوله الا أنه في الاول طلب الخ لا يخفى أنه في كل طالب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وان جعل السلام اسماء من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد * ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبيها عليه الصلاة والسلام سماء به جده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقيس له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد اوليس من أسماء آبائك

بقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلاة على فهو أقطع محقق من كل بركة وسنده ضعيف وان رواه جماعة لكن اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ثم يحتمل ان المؤلف يريد وصلاة الله وسلامه أي والصلاة والسلام من الله على محمد وهو من الخبر المراد به الانشاء أي أسأل الله أن يصلي عليه أي يرحم ويسلم أي يؤمن أو يحيي أو يبقي خالد الذكر الجليل في الجنان بنبيه محمد فيكون طلب له صلاة الله وسلامه ويحتمل أن يريد صلواته هو وسلامه أي أشئ الدعاء للمجد بالرحمة والبقاء أو غيره من معاني السلام والفرق بين الاحتمالين أنه طالب في الاول صلاة وسلاما وفي الثاني دعاء بهما وعلى كل فهو دعاء من المؤلف للنبي صلى الله عليه وسلم الا أنه في الاول طلب أن يتولى الله الصلاة على النبي وفي الثاني صلى هو بنفسه والفرق بينهما كالفرق بين الصلاتين في قوله عليه السلام من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وان جعل السلام اسماء من أسماء الله تعالى كان على حذف مضاف أي والرحمة وحفظ الله على محمد * ومحمد اسم علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبيها عليه الصلاة والسلام سماء به جده عبد المطلب لسابع ولادته لموت أبيه بالهام من الله فقيس له لم سميت ابنك أي ابن ابنك محمد اوليس من أسماء آبائك

(٤ - خرشي اول) أي من حيث ان قوله من صلى على صلاة إشارة لصلاة العبد كالا احتمال الثاني وقوله صلى الله إشارة لصلاة الرب كالا احتمال الاول (قوله وان جعل السلام) أي هما (قوله وحفظ الله) يرجع للامان الذي هو أحد المعاني المتقدمة (قوله اسم) لا كنية ولا لقب وقوله علم أي لا تنكرة ولا اسم جنس (قوله منقول) أي لاهم تجمل (قوله المضعف) أي المضعف العين بأن نقل المجرى الى باب التفعيل لا المضعف الذي لم تسلم حروفه الاصول من التضعيف كس وظل فالتضعيف هنا بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي وفي عبارة أخرى منقول لاهم تجمل والعلم المنقول هو الذي سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها والمرجى هو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلية في غيرها وقوله المضعف صفة لموصوف محدوف أي الفعل المضعف والمراد التضعيف اللغوي وهو التذكير أي المكرر عينه وهو جده بالتشديد (قوله سمي به نبينا) أيهم المسمى لمافيته من الخلاف ولما كان الراجح أنه عبد المطلب أفصح عنه بقوله سماء به جده وقوله لسابع أي في سابع ولادته ولعله أخر التسمية لسابع ليكونه أراد العنقه فالحقيقة شريعة قديمة (قوله لموت أبيه) جواب عما يقال التسمية من حق الاب دون الجد (قوله بالهام) هو القاء معنى في الروع بطريق الفيض بحيث يطمئن له القلب (قوله أي ابن ابنك) كذا في نسخة الشارح رحمه الله وفيه إشارة الى أن استعمال ابن في ابن الابن مجاز أي لغوي أو ان في العبارة حذف مضاف وخلاصته أن الابن حقيقة في ولد الصلب (قوله وليس من أسماء آبائك) وليس في نسخة الشارح كغيرها من النسخ زيادة قومك مع أنه موجود في غيره من الشراح والظاهر أنه أراد بقومه قرشا ولعل الغلب التسمية بأسماء الآباء دون القوم وان كانت التسمية بكل ولعله أراد بالآباء أي ابراهيم فقط

(قوله فقال رجوت) وحصل له ذلك الرجاء من رؤيا رآها وهو أن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف بالشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور واهل المشرق والمغرب يتعلمون بها فعبثت بمولود يتبعه أهلها ويحمده أهل السماء والأرض فإذا علمت هذا كله فنقول قوله بالهام لا يخفى أن الباء للسببية فيفهم أن العلة في التسمية الإلهام وقوله بعد فقال رجوت يفيد أن العلة الرجاء ويمكن أن يقال أن علة التسمية ابتداء الرجاء وعلة المجموع من التسمية وعلتها الإلهام فالمناسب تقديم الرجاء على الإلهام فتدبر (قوله رجاءه) أي مرجوه (قوله وهو أبلغ الخ) جواب عما يقال هذه العلة موجودة في محمود فبأوجه الترجيح (قوله للمضاعفة) أي لتكرر برعين الفعل وإن كان الاسمان متساويين في عدد الحروف (قوله فهو أجل من جد الخ) أي إذا علمت ما قلناه فنفيدك فائدة وهو أنه أجل من جد وأفضل من جد وأفضل وأجل بمعنى فقد تفنن إلا أن التفريع الأول انما هو بالنظر للالزام أي لانه يلزم من كثرة محمديته أن يقع منه كثرة الحمد فيكون أجل الحامدين (قوله وهو أجد الخ) أي لانه أجد الخ وهذه في الحقيقة تصريح بعلة المفعول أولاً وإذا علمت ذلك كله فأجد من حيث اضافته الى الحامدين بمعنى أكثر حامدية وباعتبار اضافته الى المحمدين بمعنى أكثر محمودية وكأنه يقول وهو أكثر الناس حامدية وأكثرهم محمودية وانظرا هذان ذلك باعتبار يوم القيامة الذي هو مجمع الخلائق بدليل تعقيبه بقوله ومعه لواء الحمد فيحمده الامم كلها ثم ان الاول وهو أجد الحامدين حقيقة والمعطوف بحجاز (قوله ومعه لواء الحمد) أي يوم القيامة قيل ان ذلك كناية عن كثرة الحمد لله تعالى ولكن ذكر عن ابن مسعود رضي الله عنه أن عبد الله بن سلام سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفة لواء الحمد فقال طوله ألف سنة وسماؤه سنة من ياقوته جراء وقضيبه من فضة يضاء وزجه من زمردة خضره له ثلاث ذوائب وذوابة بالشرق (٢٦) وذوابة بالمغرب وذوابة وسط الدنيا مكتوب عليه ثلاثة أسطر

الاول بسم الله الرحمن الرحيم والثاني الحمد لله رب العالمين والثالث لا اله الا الله محمد رسول الله طول كل سطر مسيرة ألف عام قال صدقت يا محمد ذكره الشهاب في شرح الشفاء (قوله ويبعثه ربه مقام محمودا) أي يبعثه فيقيم مقام محمودا وأضمن يبعثه يقيمه والمقام المحمود هو مقام الشفاعة (قوله يحمد فيه) أي بسببه (قوله الاولون) أي من مضى من الامم وقوله والآخرين وهم أمته من قرن الصحابة الى آخر القرون (قوله ويفخ عليه) أي يوم القيامة (قوله بمحامد) جمع حمد أي بثنا آت (قوله لم يفخ بها

فقال رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه وهو أبلغ من محمود للمضاعفة فهو أجل من جد بفتح الحاء وأفضل من جد بضمها وهو أجد الحامدين والمحمودين ومعه لواء الحمد ويبعثه ربه مقام محمودا يحمد فيه الاولون والآخرين ويفخ عليه بمحامد لم يفخ بها على أحد وأتمه الحامدون يحمدون الله على السراء والضراء (ص) سيد العرب والعجم المبعوث لسائر الامم (ش) لما اشتمل صلى الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة التي لم ينلها غيره وصف بسيادة العرب والعجم والسيد قيل الحليم وقيل التقى وقيل الفقيه العالم والاول أولى لقول ابن عطية من فسر الحلم بالسودد أحرز أكثر معناه والعرب بفتحين أوضم وسكون جيل من الناس

على أحد) لاني هذا الموقف ولا في حالة الدنيا ودخلت نفسه باعتبار حالة الدنيا (قوله وأتمه الخ) شروع وهم في بيان فضل أمته بعد ان بين فضله (قوله الحامدون) أي كثيري الحمد (قوله على السراء) أي ما يسر وما يضر أي في حالتها أو باعتبار ما يترتب على الضراء من الاجر أو لان فيه رضا بما يفعل الرحمن أو باعتبار عدم وقوع ما هو أشد من ذلك الضر (قوله سيد العرب) يجوز في قوله سيد النصب على أنه مفعول لفعل محذوف أي أمدح والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجر على التبعية لما قبله (قوله العرب والعجم) في تقديم المصنف العرب في الذكر اشعار بأنهم أفضل من العجم وهو كذلك حديث ورد في ذلك (قوله لما اشتمل صلى الله عليه وسلم على المحامد الكثيرة) أي التي أشار إليها اسمه الشريف وهو محمد على ما تقدم باعتبار أن يراد من محامد جمع حمد اما بمعنى أكثر حامدية أو محمودية وأراد بالاشتمال التعلق على البناء للفعل لان كثرة حمد الناس له متعلق به (قوله وصف بسيادة العرب والعجم) أي لكونه أكلهم واحتياجهم اليه لما قيل ان السيد معناه الكامل المحتاج اليه (قوله وقيل التقى) أي بالمعنى الثاني أو الثالث من المعاني الثلاثة من التقوى وقيل هما أي الحليم التقى (قوله وقيل الفقيه العالم) كذا في نسخة من العلم أي أن السيد معناه من جمع بين الفقه والعلم وأراد هنا بالعالم من امتد بابعه في العلوم من الفقه وغيره فهو أبلغ من الوصف بالبقية فهو من باب الترتي (قوله بالسودد) بضم السين هو العز والشرف أي ويلزم من نفسه العلم بالسوددان السودد المأخوذ منه سيد معناه الحليم فيكون معنى السيد الحليم فهو دليل باعتبار اللازم (أقول) حاصله أن للعلم معنى والسودد أحرز أكثر ذلك المعنى أي أكثر معانيه أو أكثر خزيات معناه أو أجزاء معناه ولم يظهر لا السكل ولا الاكثر ولا الاقل ولعل العبارة مقبولة والاصل من فسر السودد بالعلم فقد أحرز أكثر معناه أي أعظم أسباب معناه وذلك لان الصنف والستر اللذين هما معنى الحليم أعظم أسباب السودد الذي هو العز والشرف بخلاف التقوى اذ لم يصاحبها علم أو الفقه والعلم كذلك (قوله جيل) أي طائفة

مجمع جماعة فأدب ذلك كثرة القائلين ولو عبر بجماعة لما اقتضى ذلك لتحقيقها في ثلاثة (قوله بالنسبة لمن مضى) أي بقية بالنسبة لمن
 مضى فاذن يكون المراد بالام جميع الطوائف أي الام المتقدمة وأمة هذا النبي صلى الله عليه وسلم وبقية هذه الطوائف أمة تبيينوا
 الحاصل ان مصدوق الطائفة التي هي مفرد الطوائف أمة النبي أي أي تبي الطوائف أمة الانبياء الشاملين له صلى الله عليه وسلم ثم
 نقول برآن يقال انه قد تقدم انه أرسل لجميع الانبياء والامم السابقة والانبياء نوابه في تبليغ الاحكام فكيف يصح هذا القول من
 الشارح ويحاج بان الاول باعتبار عالم الارواح وهذا باعتبار عالم الاجساد **فائدة** الام الماضية قبل أمة النبي صلى الله عليه
 وسلم سبعون أمة بأمة النبي قنامل (قوله صلى الله الخ ٣) كروا الصلاة عليه جماعة بين الجملة الاسمية المفيدة للثبات
 وبين الفعلية المفيدة للتجدد والحدوث (قوله وأصحابه) اعترض بانه جمع قلة وصحابته صلى الله عليه وسلم كثير وأجيب بانه استعمل جمع
 النقلة في جمع الكثرة مجازا وورد بان ذلك حيث لم يكن هناك جمع كثرة وصاحب له جمع كثرة صحاب وصحب كذا كره الجوهرى ويأتى
 الاعتراض أيضا على قوله وأزواجه بأنهم أكثر من عشرة وان توفي عن تسع (قوله أفضل الامم) أي الاتباع والمراد بقوله لسائر الامم
 الجماعات أي الطوائف من انس وجن أي وغيرهما على ما تقدم من الخلاف فسقط ما قيل ان في كلامه توافق الفاصلتين في اللفظ
 والمعنى وهو معيب في السجع كالايطاء في النظم وهو تكرار القافية بل في كلامه من المحسنات البديعية الجناس التام كما أفاده الخطاب
 (قوله جري على جواز) أي جري على القول بجواز الصلاة مقابل ذلك كما يفيد أصل هذه العبارة قولان قول بالمنع وقول بالكره
 وهى عبارة الشيخ سالم فنقلها الشارح بالحرف ثم بان له عدم صحتها فإذ على هامش النسخة بعد قوله تبعوا واما الاستقلال الخ وأبقى قوله
 على جواز فلم يغيرها مع انها مؤذنة بالخلاف (٢٨) مع ان الصواب كما يفيد محشى تن انه لا خلاف في جواز الصلاة على
 غير الانبياء تبعوا والخلاف انما هو

المؤلف عليه لان أمة بقية الامم أي الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها (ص) وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأمة أفضل الامم (ش) هذا عطف على محمد جري على جواز
 الصلاة على غير الانبياء تبعوا واما استقلالا فقليل خلاف الاولى وقيل يمنع وثالثها تكرهه قال
 النووى على المعروف وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا تبعاءه وأصله أول تحركت الواو بعد
 فتحة فقلت ألفا وقلت أهل قلت الهاء همزة ثم الهاء مرة ألفا والظاهر انه اسم جنس مفرد
 في اللفظ جمع في المعنى وأتى المؤلف بعلى من قوله وعلى آله جري على مذهب أهل السنة ردا
 على من يقول بكراهة الفصل بينه وبين آله بعلى وهو مذهب الرافضة والاصحاب جمع صاحب
 بمعنى الصحابي كما عند الاخفش وبه جزم الجوهرى وقال سيديويه اسم جمع لصاحب وهو من يئذ
 وبينه مواصلة وان قلت بمعنى الصحابي الذى هو أخص من مطلق الصاحب وانما لم يجعل

المؤلف عليه لان أمة بقية الامم أي الطوائف بالنسبة لمن مضى قبلها (ص) وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأمة أفضل الامم (ش) هذا عطف على محمد جري على جواز
 الصلاة على غير الانبياء تبعوا واما استقلالا فقليل خلاف الاولى وقيل يمنع وثالثها تكرهه قال
 النووى على المعروف وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا تبعاءه وأصله أول تحركت الواو بعد
 فتحة فقلت ألفا وقلت أهل قلت الهاء همزة ثم الهاء مرة ألفا والظاهر انه اسم جنس مفرد
 في اللفظ جمع في المعنى وأتى المؤلف بعلى من قوله وعلى آله جري على مذهب أهل السنة ردا
 على من يقول بكراهة الفصل بينه وبين آله بعلى وهو مذهب الرافضة والاصحاب جمع صاحب
 بمعنى الصحابي كما عند الاخفش وبه جزم الجوهرى وقال سيديويه اسم جمع لصاحب وهو من يئذ
 وبينه مواصلة وان قلت بمعنى الصحابي الذى هو أخص من مطلق الصاحب وانما لم يجعل

بينه وعلى الاتباع * (تنبيه) * أراد المصنف بالآل هنا المعنى الاول الذى هو أهله وعياله لقوله بعد
 وأمة (قوله وأصله أول) أي ماحقه أن يكون عليه وليس المراد انه كان ينطق به أولا كذا ثم غير من آل يؤل الى كذا رجع بقرابة
 أو نحوها (قوله فقلت الهاء همزة) لا يقال هاء فقلت الهاء ابتداء ألفا لان قلبها ألفا لم يحى في موضع آخر حتى يقاس عليه وأما قلبها همزة
 فشائع وقلت الهاء همزة للتوصل الى ابدالها ألفا وهى أخف **تنبيه** تظهر فائدة الخلاف في التصغير على أهيل أو أويل وكلاهما
 مسجوع (قوله اسم جنس) عبارة غيره اسم جمع لا واحد له من لفظه انتهى قلت وهو الظاهر (قوله وهو مذهب الرافضة) هم فرقة من
 الشيعة تابعوا زيد بن على ثم قالوا له تبرأ من الشيخين فأبى وقال كانا وزيري جدي فتر كوه ورفضوه فلذلك سموا رافضة ثم استعمل
 هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب وأجاز الطعن في الصحابة كما أفاده صاحب المصباح (قوله بمعنى الصحابي) أي فليس المراد معناه
 اللغوى لان الصاحب في اللغة من يئذ وبينه صحبة وان قلت (قوله كما عند الاخفش) الذى في ابن عبيد الحق ان الاخفش يقول ان
 صحب جمع صاحب **فائدة** روى أبو زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبض عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا كل منهم صحبه
 وروى عنه وسمع منه وعنه في مرآة الزمان أيضا انه عليه الصلاة والسلام قبض عن مائة ألف وستة وعشرين ألفا من روى عنه
 وسمع منه وراه فقد اختلف النقل عنه انتهى (قوله وبه جزم الجوهرى) فيه تساهل لم يقل الجوهرى ذلك بل انما قال أصحاب جمع
 صحب كفرخ وافرأخ فالأفضل أن يقول وبه جزم المخشري والجوهرى هو الامام أبو نصر اسمعيل بن حماد الجوهرى رضى الله عنه
 (قوله وقال سيديويه اسم جمع لصاحب) أي ان أصحاب اسم جمع لصاحب المنقول عن سيديويه ان أصحاب جمع صاحب فقد صرح بان
 فاعل يجمع على أفعال ومثلى بصاحب وأصحاب وارضاء المخشري والرضى
 فقول المحشى قوله صلى الله الخ ليس في نسخ الشارح التي بأيد بناد كره هذه الجملة فلعلها وجدت في بعض النسخ

(قوله لان فاعل) علة لقوله واغالم يجعل الذي هو النفي لا المنفي وقوله فاعل بدون ألف كذا يحطه كعادة المتن في الخط من تركهم الالف في مثل هذا المنصوب وقوله كما قاله الجوهرى راجع للمنفى ثم نقول قد علت ما قاله سيبويه والزنجشري ووافقه الرضى فالقول بأنه أى أصحاب جمع محب بالسكون اسم جمع أى لصاحب أو بالكسر مخفف صاحب انما انشأ من عدم تصفح كتاب سيبويه والحاصل ان الراجح ان أصحاب جمع صاحب خلافا لمن منع ذلك (قوله والعجائب عرفا) أى لا العجائب لغة فيه ان العجائب ليس له معنى لغوى ومعنى عرفى بل ماله الامعنى عرفى (قوله من اجتمع مؤمنا) أى بعد البعثة فيخرج من لقيه مؤمنا به سيبويه ولم يدرك البعثة كزيد بن عمرو بن نفيل وعده ابن منذه في العجائب ويخرج من لقيه كافرا ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر ولا بد أن يكون قبل وفاته فيخرج من لقيه بعد كاي ذؤيب بن خويلد بن خالد الهذلي لأنه أخبر عن عمر بن النبی صلى الله عليه وسلم فسافر نحوه فقبض النبي صلى الله عليه وسلم قبل وصوله المدينة بيسير وحضر الصلاة عليه ورآه مسجى وشهد دفنه ثم نقول يدخل فيه البصير والاعمى وهو كذلك ويدخل فيه المميز وغيره وهو كذلك لان المراد اجتماع بنفسه أو غيره فيدخل من خشية النبي صلى الله عليه وسلم والمراد الاجتماع العادى وهو الاجتماع بالابدان في ظاهر الملك كذا ذكره الفيشي فيخرج الانبياء المجتمعون به لیسلة الاسراء والملائكة الذين اجتمعوا به في السماء لكن يستثنى الخضر عليه الصلاة والسلام فان الظاهر انه اجتمع به في الارض كذا في ك بل رأيت في بعض الاحاديث التصريح باجتماعه به لكن لا أعرف من تنبه وحزم الجلال بعد عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام في العجائب فانه قد اجتمع به في المطاف لانه ورد أنه عليه الصلاة والسلام لما طاف وقف هنيئة فمر به شخص فسلم عليه فسل عن ذلك فقال هذا أخى عيسى انتظرت حتى سلمت عليه ونقل عن بعضهم عند الخضر والياس منهم ويدخل أيضا الملائكة الذين اجتمعوا به في الارض وخلاصة ما ذكر ان المراد بالعادى ما كان على ظهر الارض كما أفاده بعضهم وان فرض انه على خلاف العادة كالاتحاد بعيسى والخضر والياس وفي كلام آخرين ما يفيد أنه لا يعد متعارفا بما (٢٩) كان على وجه الارض مطلقا بل لا بد أن يكون على وجه العادة أيضا فيخرج

جعل صاحب لان فاعل لا يجمع على أفعال كما قاله الجوهرى والعجائب عرفا من اجتمع مؤمنا بمحمد في حياته عليه الصلاة والسلام قال بعضهم ومات على ذلك ليخرج من اجتمع به مؤمنا ثم ارتد ومات على ردة وورد بان زيادة ذلك تقتضى ان لا يتحقق العجبة لاحد في حياته لان الموت حينئذ قيد فتنفى الحقيقة بانتفائه وهو خلاف الاجماع وعدم وصف المرتد بها بعد الرد لان الردة أحبطتها بعد وجودها كالايان سواء وفي التعريف أمور مذكورة في الشرح الكبير والازواج جمع زوج أى نسائه وتندرج في ذلك سراريه والذرية النسل يقع على الذكور

يشعر واحد بالآخر أولم يروا احد منهم ما الاخر ومن اجتمع به من وراء سرير رقيق كثوب وعلم به وخاطبه أولا ومن لقيه ما راع مروره أيضا الى غير جهته من غير مكثه عند الوصول اليه وعلم به وخاطبه أولا ولوراء من كوة في جدار بينهما فهل بعد اجتماع عافيه نظره نعم ان خاطبه مع رؤيته من الكوة فينبغى ان اجتماع أو في حكمه فلا راجع ذلك ويخرج من رآه عليه الصلاة والسلام من بعد وكلامهم مصرح بانه عجائب وقد تردد فيه ابن السبكي في منع الموانع وذ كر ما حاصله انه ان لم يثبت انه عجائب فلا إشكال وان ثبت التزم صدق الاجتماع مع الرؤية من بعد فليست أمثل وشمل من اجتمع به مؤمنا من الجن ذكره الشنواني * بقى شئ آخر هل يدخل في العجائب من اجتمع به صلى الله عليه وسلم من أولاد الكفار ومات قبل ان يعتبر الكفر فيه لانه ولد على الفطرة أم لا لانه محكوم بكفره تبع الكفر آبيه وهو الظاهر ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله ثم ارتد الخ) كابن خطل فانه مات مرتدا قال قت والظاهر ان من مات على الاسلام بعد ردة ولم يجتمع به صلى الله عليه وسلم بعد الاسلام غير عجائب لماسياق من ان الردة محبطة للعمل بمجردها انتهى (قوله وهو خلاف الاجماع) أجيب عنه بان هذا التعريف لمن يسمى بعد موته عجائبا لا تعريف لمطلق العجائب مات على الايمان أولا فيجمل ان هذا البعض عرف نوعا خاصا من العجائب والجواب يكفى فيه أدنى احتمال قاله الشيخ يوسف (قوله وعدم وصف المرتد) جواب عما يقال لو كان يسمى عجائبا لوصف المرتد بها بعد الردة مع انه لا يوصف (قوله وفي التعريف أمور) قد علمتها (قوله جمع زوج) أى لقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة ويقال أيضا زوجة وذكره بعد الاحكام الشامل لهن لمزيد الاعتناء بشأن لشدة اتصالهن به صلى الله عليه وسلم (قوله وتندرج في ذلك سراريه) أى بطريق التغليب جمع سرية (قوله والذرية النسل) وضم الذال أشهر من كسرهما قيل من الذروهى صغار النمل لان الله تعالى أخرجه من ظهور أبيهم كالذروا شهدهم على أنفسهم وقيل من الذرو هو التفريق لان الله ذرهم في الارض أى فرقهم ونشرهم وقيل من ذر الله الخلق لكن تركت الهمزة تخفيفا لكثر استعمال

على وجه العادة أيضا فيخرج من ذكر من عيسى وغيره مما كان الاجتماع به غير معتاد وان كان في الارض وشمل التعريف من اجتمع به عليه الصلاة والسلام ولم يعلم انه هو عليه أفضل الصلاة والسلام ومن اجتمع به بحيث لم

أفاده المصباح ويظهر اسم جمع (قوله كل من آمن به الخ) للكل المجموعي لا الجمعي لأنه فاسد أي ولو عصاة وخلالسته أن المراد بقوله أمته أمة الإجابة وأما أمة الدعوة فهي المشار لها بقوله المبعوث اسم تراجم فلا ترد هذا لدخول الكفار فيها ولا يتناولهم الدعاء (قوله من حين بعث إلى يوم القيامة) أي إلى قرب يوم القيامة أي إلى ربيع ليلة تأتي قبل النفخة الأولى يذهب بها أرواح المؤمنين وأما أرواح الكفار فتذهب بالنفخة الأولى (قوله العام على الخاص) في الحقيقة من عطف الكل على الجزء أي من ذكر الكل بعد الجزء لأن كلام من الآل والأصحاب وغيرهما جزء من الأمة التي هي عبارة عن مجموع من آمن وقتلنا من ذكر لآن المعطوف عليه إنما هو الأول فقط الذي هو الآل (قوله الشامل) أي الآل وقوله لبعضهم أي العقب (قوله باقهم) أي باقي العقب (قوله وآل) أي من الآل (قوله بعد الأصحاب) إشارة إلى أن الأصحاب ليس المعطوف عليه (قوله من عطف الخاص) أي من ذكر الخاص بعد العام لما تقدم (قوله للتخصيص الخ) جواب عما يقال عطف الخاص على العام يحتاج لتسوية بين تلك التسوية وأما عطف العام على الخاص لا يحتاج لتسوية (قوله على إرادة دخوله) أي الخاص وقوله فيه أي العام أي خوف من توهم خروجهم من الأصحاب لأن العام لا يشمل الأفراد نصا بل ظاهرا ولكن الأحسن ما أثرنا إليه سابقا (قوله أو مناقب) معطوف على ثواب أي أكثرها مناقب جمع منقبة والمفاخر جمع مفخرة وعطف الكلمات تفسير وأمانة خلوتها بالجمع (قوله ولا يلزم من كثرة الثواب) أي لا يلزم من أكثرية الثواب أكثرية المناقب أي الحصول الحميدة كالكرم والحلم والعلم وكثرة الصلاة أو الصوم أو غير ذلك لأنه قد يتأب على انقيل الكثير فاذن لا يلزم من أكثرية المناقب أكثرية الثواب فلا يغني أحدهما عن (٣٠) الآخر ولا يخفى أن أكثرية الثواب حالة أخرى وأكثريه المناقب حالة

الآل وأمتهم كل من آمن به من حين بعث إلى يوم القيامة وهو من عطف العام على الخاص وعطف أصحابه على آله الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقهم فيبين ما معوم من وجه فعلي بن أبي طالب صحابي وآل وعلي بن الحسين آل وسلمان الفارسي بالعكس وعطف الأزواج بعد الأصحاب الشامل لهم من عطف الخاص على العام للتخصيص على إرادة دخوله فيه ووصف أمته المسذكورين بما هو شأنهم بقوله أفضل الأمم أي أكثرها ثوابا أو مناقب أي مفاخر وكلمات ولا يلزم من كثرة الثواب أكثرية المناقب (فائدة) أول الرسل آدم وأول نبي بعثه الله في الأرض ادریس وأول الرسل نوح وأول أنبياء بني إسرائيل موسى ولا تعارض بين العبارتين أما آدم أرسله الله إلى أولاده ليعلمهم ويهديهم إلى ما أمر الله به فكان أول رسول وأما نوح فهو أول رسول إلى الكفار ولما أنهى الكلام على الثلاثة الواجبة التي ورد الحث على الافتتاح بها في الآثار وهو أنهم قالوا الأمور المتقدمة على المقصود بالتأليف سبعة أشياء ثلاثة واجبة البسطة والحمد لله والصلاة وأربعة جائزة مدح الفن

دنيوية (قوله أول الرسل آدم) لا يخفى أن آدم نبي ورسول وجاء بعده شيث نبي ورسول وبعده ادریس نبي ورسول وبعده نوح كذلك فقد صرح القسطلاني في حديث الشفاعة بأن آدم نبي ومرسل وكذا شيث وادریس وهم قبل نوح فاذا علمت ذلك فقوله وأول الرسل آدم أي على الإطلاق وقوله وأول نبي بعثه الله في الأرض أي بعد شيث والتعبير بنبي في هذا ورسول في غيره تفنن وقوله في

وذكر

الأرض ليس احترازا عن غيره من آدم وشيث فانهما مبعوثان في الأرض وولادة حواء لم تكن إلا في الأرض بل صرح الكمال الهندي في كثر الأعمال أن آدم لم يجامع امرأته في الجنة حتى هبط منها الخطيئة التي أصابها بأكل الشجرة وكان كل واحد منهما على حدة ينأى أحدهما في البطحاء والآخر من ناحية أخرى حتى أتاه جبريل فأمره أن يأتي أهله وعلمه كيف يأتيها فلما أتاه جبريل قال له كيف وجدت امرأتك قال صالحة رواه ابن عساکر عن أنس انتهى وقوله وأول الرسل نوح أي بعد ادریس وأما قول الشارح ولا تعارض بين العبارتين فلم أفهمه وذلك لأنه سكت عن ادریس مع أنه نبي ورسول وقد قال فيه وأول نبي بعثه الله في الأرض ادریس وأيضا فقد ذكر المفسرون الخازن والخطيب أن ادریس أول من قاتل الكفار واطأها أنه اغتا قاتلهم لم يكونهم لم يؤمنوا به فاذن يكون هي سلا إليهم فاعل الاظهر ما قلنا أخذته من قول القسطلاني في شأن ادریس وكان ادریس أول نبي أعطى النبوة بعد آدم وشيث وفي شأن نوح وهو أول نبي بعثه الله بعد ادریس أو نوح وأول الرسل نوح أي بتخريم البنات والعمات والخالات نقله عن القرطبي وسهى نوح لكثرة نوحه على نفسه فقل لدعوتيه على قومه بالهلاك وقيل لما رجعت ربه في شأن ابنه كنعان واسمه عبيد الغفار وقيل يشكر وسهى ادریس لكثرة دراسته الحنف التي أنزلت عليه واسمه أخنوخ (قوله موسى) وأما يوسف فإنه كان من بني إسرائيل ورسولا فلم يكن رسولا إليهم بل لغيرهم كاهل السجن أي وآخر أنبياء بني إسرائيل عيسى (قوله الواجبة) أي المتأكدة لا الذي يعاقب المكلف على تركه ويتأب عليه ثواب الواجب (قوله وهو الخ) أي والحال والشأن (قوله على المقصود بالتأليف) أي على المقصود بالجمع أي على المقصود بجمعه أو المقصود من التأليف أي الالفاظ المؤلفة (قوله وأربعة جائزة) أي برحمان لا يصل لرحمان الثلاثة (قوله مدح الفن) أي ليكون باعثا على تعاطيه والاستغفال به

(قوله وذكر الباعث) أي ليفهم أن هذا الفعل الصادر منه ليس عبثاً فينتفي لوم من يحكم بأنه عبث وكان الأولى له أن يشتغل بغيره
 (قوله وتسمية الكتاب) لأن الاسم يرفع به ويعليه ويظهره فيكون داعياً للاعتناء به بخلاف ما إذا لم يسم فانه يصير مجهولاً
 (قوله وبيان كيفية الخ) لأن بيان الكيفية يسهل المراجعة بان يرجع لكل مسئلة في بابها بخلاف ما إذا ذكرت مشورة وأيضاً
 أدعى للرغبة في تعاطيه لانه كلما قطع باباً أو فصلاً تتبع نفسه للانتقال لمابعده فيؤدي الى تمام الفائدة باتمامه اذ لا يعمل حينئذ بخلاف
 ما إذا ذكرت مشورة فتدبر (قوله من تبويب الخ) التبويب جعله أبواباً والتفصيل جعله فصولاً وذلك كيفية المؤلف لا كيفية الكتاب
 فنقول المراد من التبويب كونه مبيناً بمصدر المبنى للمفعول وكذا يقال فيما بعده والواو في قوله وتفصيل بمعنى أو مانعة خلو تجوز الجمع
 الا انك خير بأن المصنف رحمه الله لم يتعرض لممدح الفن لعلم حاله واشتهاره حتى صار ذكره بمنزلة العبث ولم يتعرض لبيان كيفية من
 تبويب وتفصيل لان النظر في أوائله يفيد معرفة اصطلاحه لان الأصل ان يكون الكتاب كله على منهاج واحد ثم لك أن تقول قد علمت
 منزلة الفنون واشتهرت وقد قلت النظر في مبدأ الكتاب يحرز اصطلاحه فاذن لا حاجة لبيان الاصطلاح ولا لممدح الفن بل الأولى عدم
 الذكر لمناقبه من التطويل (قوله شرع في مقدمة الكتاب الخ) لا يخفى أنه حيث قصر الامور المتقدمة على السبعة المذكورة يكون
 أراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات والمقصود بالواسطة كمقدمة الكتاب ومقدمة العلم (قوله ما قدمت) أي ألفاظ قدمت أمام
 المقصود أي بالذات (قوله لا ارتباط له) أي للمقصود بها أي مدلولها وقوله وانتفاع بها أي بمدلولها فيه أي المقصود وهو عطف تفسير
 على ما قبله (قوله سواء توقف المقصود) أي الشرع في المقصود أو المقصود من حيث الشرع عليها أي على معانيها بأن كان معانيها
 ثلاثة مخصوصة التي هي مقدمة العلم وهي التعريف والموضوع والغاية وقوله أم لا بان كانت معانيها غير مقدمة العلم ومقدمة كتابنا
 هذا حينئذ من هذا القبيل لانه لم يتعرض لمقدمة العلم (قوله ما يتوقف) أي (٣١) معان ثلاثة مخصوصة وقوله يتوقف عليه
 أي على ما الواقعة على معان وقوله

وذكر الباعث وتسمية الكتاب وبيان كيفية من تبويب وتفصيل شرع في مقدمة الكتاب
 وهي ما قدمت امام المقصود لا ارتباط لها بها وانتفاع بها فيه سواء توقف المقصود عليها أم لا
 ومقدمة العلم هي ما يتوقف عليه الشرع في مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
 فمقدمة هذا الكتاب من قوله مشيراً بغيرها الى قوله والله أسأل فوطاً لها بذكر الباعث
 وتسمية الكتاب اللذين هما من الامور الجائزة فقال (ص) وبعد (ش) هي ظرف مكان
 مقطوع عن الاضافة لفظاً لا معنى ولذا بنى على الضم أي بعد البسملة والحمدلة والصلاة
 والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتستعمل في الخطب والكلام الفصيح

أريد بها القضية بقدر مضاف أي مطلوب مدلولها وضمير مسائله عائداً على العلم والاضافة حقيقة ان أريد من العلم الملكية أو الادراك
 فان أريد القواعد والضوابط فهي عين المسائل أي الكلية فتكون الاضافة للبيان (قوله كمعرفة حده وغايته) المعرفة تنقسم الى قسمين
 تصور وتصديق فهي في جانب الحد التصوري وفي جانب الغاية والموضوع التصديقي ولا بد من حذف مضاف أي التصديق
 بموضوعية موضوعه ولا يخفى ان موضوع علم الفقه افعال المكلفين وحده العلم بالاحكام الشرعية المكتسب من أدلتها التفصيلية
 وغايته الفوز بالسعادة الكبرى دنياً وأخرى والكاف استقصائية لان مقدمة العلم محصورة في الثلاثة (قوله الى قوله والله أسأل) باخراج
 الغاية (قوله فوطاً لها بذكر الباعث) أي فهم مدلولها بذكر الباعث ليس المراد ان يبينها يتوقف على ذكر الباعث بل المراد انه بذكر
 الباعث قبلها ليكون فهمها بعداً ثم (قوله وتسمية الكتاب) فيه انه انما بين انهم سألوه تأليف مختصر وأما كون اسمه الذي يدل عليه لفظ
 مختصر أو غيره فشيء آخر الا أن يقال لما لم يذكر له اسماً وقد وصفه بذلك الوصف والأصل ان ينطق في تمييزه بما يدل على ذلك الوصف
 وهو لفظ مختصر فيكون ذلك منه إشارة الى تسميته بذلك الاسم (قوله الجائزة) أي برحمان (قوله هي) أي بعد أي نوعها الاشخاصها
 (قوله ظرف مكان) أي باعتبار الرقم وظرف زمان باعتبار اللفظ ولا يخفى أن التحقيق ان مسميات الكتب انما هي الالفاظ فلا يظهر
 الالتفات الى كونها ظرف زمان ابتداء وجعلها ظرف مكان صحيح واحد ان اعتقده خطأ فان اعتقادك خطأه كما وقع لبعض اخواننا
 هو الخطأ فتدبر (قوله ولذا بنى على الضم) أي ان علة البناء على الضم انما هو الاضافة للمعنى وأفاد الفاعل كهي ان المعنى المذكور هو
 معنى الاضافة الذي هو معنى جرحي فحده أن يؤدي بالحرف وأما علة البناء على الضم فانما هو لاختلاف حركة البناء حركتي الاعراب
 لا الاضافة للمعنى كما هو ظاهر الشارح رحمه الله وتعيم الكلام في ذلك في حاشية ابن عبد الجلي (قوله وتستعمل في الخطب الخ) أي ندبا
 بخطبة الجمعة والعيد وغيرهما (قوله والكلام الفصيح) أي وكل كلام فصيح كان خطبة أو مكاتبات أو غيرهما فهو من عطف العام بعد
 الخاص والظاهر انه انما خص الكلام بكونه فصيحاً لكونه هو الأولى في التسليم به والا فلو فرض ان الكلام غير فصيح فظاهر انه كذلك

(قوله لقطع) أي لا فائدة قطع ما قبلها الخ وقوله قال بعض ومذهبنما مثلهم وكان لم يقف على نص صريح في المذهب واتى بهذا الكلام دليلا لقوله وتستعمل (قوله اقتداء بالمصطفى الخ) أي فقد ثبت كفاي بعض الشراح انه صلى الله عليه وسلم أتى بها في خطبه وكتبه فيستحب الاتيان بها في أوائل الخطب والكتب اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (فان قلت) ذكر الحافظ الراوى في أربعين عن أربعين صحابيا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول أما بعد في خطبته وشبهها أي كتبه والذي ورد انما هو أما بعد والمصنف قال وبعد والمناسب اتباع الوارد (والجواب) ان المصنف تابع لغيره فقيه اشارة الى انهم فهموا انها بمنزلة انتهى (قوله اختلاف) فقيـل داود عليه السلام وهل هي فصل الخطاب الذي أوتيه لانها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ أو هو اليئسة على المدعى واليمين على من أنكر خلاف وقيل أول من تكلم بها يعقوب ففي غرب مالك للدارقطني بسند ضعيف أن يعقوب عليه السلام لما جاءه ملك الموت قال من جملة كلامه أما بعد فانا أهل بيت موكل بنا البلاء وقيل أول من تكلم بها أيوب وقيل قس بن ساعدة الايادي وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن قحطان وقيل سبحانه بن وائل ونظم ذلك رضي الدين العزى فقال جرى الخلف أما بعد من كان بادئنا * بها خمسة الاقوال داود أقرب وكانت له فصل الخطاب وبعده * فقس فسبحان فكعب فيعرب (قوله وتستعمل مع اما والواو) كذا قال الخطاب قال في ل فيه نظر تبع فيه ابن أبي شريف وغيره والخبر انه لا يجمع بينهما كما قاله الكسبي على شرح عقائد النسفي انتهى ثم أقول الظاهر أن هذه الواو استثنائية (قوله لي ولهم) قدم نفسه في الدعاء الصالح لقوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي وفي حديث الترمذي كان صلى الله عليه وسلم اذا ذكر أحد اودع له باله نفسه (قوله الفاء لعطف مفصل الخ) أو ان الفاء واقعة في جواب شرط مقدر غير انه يرد أن جواب الشرط مستقبل (٣٢) وسؤال الجماعة ليس بمستقبل بالنسبة لما قبله فكيف يكون جوابا (قلت)

هو جواب على ضرب من المجاز وفي الحقيقة الجواب محذوف أقيم هذا مقامه والتقدير فاني قائل لك قد سألتني (قوله على مجمل) أي مجمل متعلقه أو مجمل باعتبار متعلقه وخلاصته ان المعطوف عليه هو اذكر والمجمل انما هو متعلقه الذي هو قوله سببها ووجه اجاله ان هذا السبب يحتمل ان يكون سؤال الجماعة أو غيره كمالان

لقطع ما قبلها عما بعدها قال بعض الشافعية يستحب الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وفي أول من نطق بها اختلاف وتستعمل مع اما والواو معا عند بعضهم ومع احداهم مادون الاخرى (ص) فقد سألتني جماعة أبا ن الله لي ولهم معالم التحقيق (ش) الفاء لعطف مفصل على مجمل مقدر وهو العامل في الطرف أي وأذكر بعد خطبتي سببها فقد سألتني جماعة الخ نحو فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما من الجنة فأخرجهما مفسرة لما أجل قبلها ولا يصح جعلها سببية لان فاء السببية هي التي يكون ما بعدها مسببا عما قبلها نحو فتأب عليه فغفر له ذلك وهي هنا على العكس لان الخطبة مسببة عن السؤال اللهم الاعلى ما زعم الفراء من أن ما بعدها قد يكون سابقا لدلالة السياق نحو أهلكها فجاءها بأسنا وأبان أي أظهر والمعلم جمع معلم مفعول من العلامة وهي الامارة على الشيء فيحتمل ان يريد به العلامة نفسها

نفسه أو رؤية منامية ثم فصل هذا الاجال أي بين المراد من هذا الجمل (قوله نحو فأزلهما الشيطان) حاصله وهو انه قرى فأزلهما قال الجلال أي اذهبهم ما ثم قال وفي قراءة فأزلهما أي نخاهما عنها أي الجنة ثم قال في قوله فأخرجهما مما كانا فيه أي من النعيم فاذا علمت ذلك تعلم ان القراءتين بمعنى وان العطف من عطف المسبب على السبب لا من عطف مفصل على مجمل فتدبر (قوله فتأب عليه) عطف على قلتا آدم الخ وقوله فغفرنا عطف على قوله ونخرنا كعنا (قوله الاعلى ما زعم الفراء) أي على ما ذهب اليه الفراء وأما غير الفراء فيقول معنى أهلكها أردنا اهلا كها (قوله لدلالة السياق) لا يخفى أن مجيء البأس هو العذاب ومعلوم أن مجيء العذاب انما يكون قبل الاهلاك والاهلاك بعد فلا سياق بعد هذا يستدل به فاعل الاولى ان يقول قد يكون سابقا لدلالة المعنى * (فائدة) * قرينة السياق أمر يؤخذ من الكلام المسوق لبیان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود أو متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق أيضا قيل واستعمال السياق بالمتأخر أكثر امداد لالة السياق بالموحدة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غير ذكره السكال بن أبي شريف (قوله أي أظهر) لا يعني فصل هنا وان كان أبان مشتركا بينهما وعليه فاعلم مفعول أول ولي ولهم مفعول ثان وقدم للاهتمام بشأنه (قوله معلم) سبب أن المعلم هو الاثر الذي يستدل به على الطريق فاذن يكون من افراد العلامة بتفسيره فاذن يكون قوله من العلامة أي مأخوذا لما شئت لعدم محتمه (قوله وهي الامارة) تفسير للعلامة (قوله فيحتمل أن يريد به العلامة نفسها) أي فردا منها وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق لقوله استدلالا على قوله وهو الظاهر قال الجوهرى فاذن يكون في العبارة استعارة بالكناية شبه التحقيق الذي هو اثبات الاحكام بأدلتها بالطريق المسلوكة تشبيها مضمرا في النفس واستعير اسم المشبهة به للمشبهة في النفس ودل عليه بذلك كشيء من ملايمات المشبهة به استعارة تخيلية ويجوز أن يستعار المعلم للدلالة التي يمتد بها شبه الادلة بالاثار الذي يستدل به على الطريق بجامع الاهداء واستعار

اسم المشبه به للمشبه استعارة تصریحیة ولا یردان هذه رتبة المجتهدا المقادير وقد قال المصنف على مذهب مالك فهو مقادير لا نأقول
الاجتهاد بذل الوسع في استنباط الاحكام من أدلتها الاثبات الاحكام بأدلتها ولو سلم ان ما ذكرنا من اجتهاد في الجملة فليس مراده ظاهرا
وانما مراده ان تحصل له مسائل الفقه على الوجه المقرر كذا أفاده محشى الناصر (قوله ويحتمل أن يريد مكانها) أى مكان العلامة
أى ذات المحل الذى ثبت فيه ما يجعل علما على الطريق فيكون معلما اسم مكان وظاهره انه معنى غير لغوى فيكون مجازا مع ان كلام
القاموس يفيد أنه يطلق لغة على كل من العلامة ومكانها ويأتى ما تقدم من الاستعارة بالكناية على هذا الاحتمال أيضا وقوله ومعالم
جمع معلم بمعنى مكان العلامة استعارة تخیيلية أى اثباته استعارة على ما هو مقرر مشهور (فان قلت) قد قدرت انه اذا أريد بالمعلم
العلامة يجوز الاستعارة بالكناية ولفظ المعلم حقيقة اثباته تخیيل أو انه استعارة للدلالة وهل اذا أريد من المعلم نفس المكان هل يصح
أن يتجوز به عن شئ أو يتعين ان يكون حقيقة اثباته تخیيل قرينه المكنية (قلت) يصح ان يستعار لمظنة الادلة أى للاماكن التى
هى مظنة لوجود الدليل فيها من الكتب المدونة فى هذا الفن أو فى الاحاديث أو من مسائل يلهمها المولى له يستنبط منها الدليل (قوله
اذا يتقنه) أى يقول ذلك اذا يتقنه (قوله وعرفه حق معرفته) عطف على يتقنه عطف نفسير يؤذن بان اليقين أخص من المعرفة
مع ان المعرفة واليقين شئ واحد ويمكن ان يريد بالمعرفة مجرد الاعتقاد الجازم المطابق وحققها أى الفرد الا على منها هو ما كان بالدليل
وهو عين اليقين فصح العطف (قوله فصار محققا له) أى متيقنا له يصح كسر القاف الاولى وفتحها الا أنك خير بأن التحقيق بتفسيره
هذا وهو اليقين لا يأتى على معنى من معنئى التحقيق المشهور بن الذين هما ذكرا المستقلة بدليلها أود كرها على الوجه الحق (قوله
فيكون فعل) أى فيكون ذكرا فعل أى استناده لفاعله لا فاعله الا تصاف بمعناه (٣٣) التضمنى الذى هو التحقيق (قوله وضع)

معمول لسأله أى تأليف المختصر
(قوله علامة الوقوع) أى علامة
الوقوف أراد بالوقوف ادراك
الحقيقة وتلك العلامة هى الدليل
(قوله على حقيقة العلم) أى على
حقيقة هى العلم الذى طلبوا الوضع
فيه وإفادة تلك الاضافة مع كونها
للبيان الاشارة الى ان المراد
الاطلاع على المسائل التى هى
ثابتة فى نفس الامر لان حقيقة

وهو الظاهر قال الجوهرى المعلم الاثر يستدل به على الطريق ويحتمل أن يريد مكانها والحق
مصدر حقق الشئ اذا يتقنه وعرفه حق معرفته فصار محققا له فيكون فعل للتصاف بمعناه
فجوز عدلته أى صيرته عدلا لطلب من الله له وسائله وضع المختصر المذكور ان يظهر لهم
علامة الوقوع على حقيقة العلم الذى طلبوا الوضع فيه أو علامات التحقيق مطلقا فيه أو فى
غيره لا يقال الاولى للمؤلف ترك بيان سؤالهم خشية الرياء لا نأقول وثق من نفسه بانه ثقاته
فان قلت هلا بادرب قبل السؤال لانه فعل خير قلت لعله ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهم
فاشغل به حتى تحقق الاحتياج اليه بسؤال الجماعة له (ص) وسلط بناوهم أنفع طريق (ش)
لما سأل الدلالة على التحقيق وكان الشئ الواحد قد يتوصل اليه ويدل عليه بطرق بعضها
أنتج من بعض وكان سلوك الانفع أنتج أى بهذه الجملة الدعائية وأنفع نصب على الظرفية

(٥ - خرشى اول) من حق اذا ثبت لا مسائل يظنها حقيقة مطابقة للواقع ويكون الذى فى الواقع خلافها (قوله
وثق من نفسه) أى جزم أو ظن ظنا قويا وقوله فان قلت الخ أى فاذا كان الامر كذلك فهلا بادر (قوله قلت الخ) حاصله اننا سلم انه خير
ولكن ظن استغناء الناس عنه وان غيره أهم فيكون أولى بالاستشغال به وقوله حتى يتحقق الاحتياج أى واذا تحقق الاحتياج فيكون
أولى من غيره وخلاصته ان المناسب للانسان أن يرتكب ما هو الاولى (قوله وسلط بناوهم) انما أتى بالضمير فى بناجعا وفيما مر فى
قوله لى ولهم مفردا تفننا فى العبارة أو لعظم المسئول هنا وانما عدى المؤلف سلك بالباء ولم يأت بما هو القياس لشكته وهى الاشارة
بان الله هو المصاحب والمعين لهم لان الباء للمصاحبة كما قاله بعض (قوله لما سأل الدلالة) أى اظهار الدلالة بمعنى الدليل أودى الدلالة
(قوله وكان شئ الواحد) هذا كلى ومن جزئياته التحقيق المقصود فى المقام (قوله ويدل عليه) عطف مرادف (قوله أنتج من بعض)
أى لان الطرق الى الحق وان كانت كلها نافعة ففيها الانفع وهو ما قرب مرامه ونيسرت أموره ويختلف ذلك باختلاف الناس فمنهم
من ينفعه العلم ومنهم من ينفعه العبادة ومنهم من ينفعه الورع ومنهم من ينفعه الزهادة ووقع ذلك فى كتاب لبعض اخوان حضه فيه
على التجرد للعبادة ثم قال وما أرى ما أنت فيه خير مما أنا فيه وكلانا ان شاء الله على خير أفاده كوالذى وقع له ذلك الامام فقد
أرسل له بعض الاخوان يحثه على التجرد للعبادة وركب العلم فارسل له كلاما من جملته وما أرى ما أنت فيه خير مما أنا فيه (قوله
وكان سلوك الانفع أنتج) الافضل ان يقول وكان سلوك الانفع أى الانفع أولى (قوله بهذه الجملة الدعائية) أى فقوله وسلط بناجعا
خبرية لفظا انشائية بمعنى والمعنى اللهم اسلك بناوهم أنفع طريق الا ان المعنى الحقيقى وهو كون المولى يذهب معهم فى الطريق
الحسية الانفع غير مراد لانه مستحيل وانما الكلام من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية وتقريرها شبه صرف الله ارادتهم للوجه
الانفع من علم أو غيره سلوككهم الطريق المستقيم على فرض تحققه وان كان مستحيلا واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من

السالك سالك بمعنى اسلك مراد به اصرف ارادتنا للوجه الانفع من علم أو غيره (قوله من اضافة الاعم الى الاخص) أى لان الانفع في حد ذاته يكونه طريقا وغير طريق وانما قلنا في حد ذاته لانه لما اضيف وأقبل التفصيل بعض ما يضاف اليه صار مصدوقه الفرد الانفع من افراد الطريق ثم ان اضافة الاعم الى الاخص ترجع للاضافة التي للبيان لا يمانية لان اليمانية هي أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه (قوله رعاية للجمع) جواب عما يقال ان اضافة الصفة الى الموصوف خلاف الاصل فأجاب بقوله رعاية للجمع أى وان تركب ذلك رعاية للجمع (قوله والنفع) مصدر نفع وحينئذ فقوله ضد الضر بنفع الضاد لانه المصدر وضد المصدر مصدر ينفعه ويطلق النفع على ما ينتفع به من الخير وهو المشار له بقوله والاسم المنفعة وضد الضر بالضم في المصباح الضر الفاقة والفقر بضم الضاد اسم وبقبحها مصدر ضره (قوله وطرائق القوم أمثالهم) اشارة الى تصارييف تلك المادة وقوله واشرافهم عطف تفسير وقوله ومنه أى ومن تلك الصيغة التي هي طرائق لا بالمعنى المتقدم الذي هو أمثالهم واشرافهم (قوله كسا طرائق) أى ذوى طرق أى مذاهب (قوله مختلفة أهواؤنا) تفسير لعدد اجمع قدة من قداذا قطع ثم لا يخفى ان قدا صفة لطرائق أى كنا ذوى مذاهب مختلفة قال بعضهم منهم من جئته ورافضة وغير ذلك وخلصته أن معنى طرائق مذاهب وقدا معناه مختلفة فلا حاجة لقول الشارح أهواؤنا لان المعنى ظاهر بدونها الا أن يقال ان الشارح لاحظ ان قدا حال من ضمير كائى كنا ذوى مذاهب في حال كوننا مختلفة أهواؤنا فقامل (قوله مختصرا) مفعول سألنى (قوله أو تأليف الخ) أى ان الموصوف اما أن تقدره كلاما أو تأليف قال لى لكنه غلب في الثاني وعلى كل لا بد من تقدير مضاف (٣٤) أى تأليف مختصر (ان قلت) ما المحوج الى تقدير هذا المضاف (قلت) لان

والاضافة الى طريق من اضافة الاعم الى الاخص أو الصفة الى الموصوف رعاية للجمع والاصل طريقا نفع والنفع ضد الضر يقال نفعه بكذا ينفعه وانتفع به والاسم المنفعة والطريق يذكر ويؤنث لغتان فصيحتان وفي الصحاح الطريق السبيل يذكر ويؤنث والجمع أطرقة وطرق وطرائق القوم أمثالهم واشرافهم ومنه قوله تعالى كسا طرائق قدا أى كنا طرقا مختلفة أهواؤنا لا يقال أنفع ليس بظرف وانما هو اسم تفضيل ليس فيه معنى الظرفية لان الظرف ماضى في باطراد من اسم زمان أو مكان لا نناقول لما اضيف أفعال الى طرف المكان فكان بعضا مما يضاف اليه فقد آل الامر الى انه ظرف (ص) مختصر على مذهب مالك ابن أنس (ش) مختصر أعت لمحدوف أى كلاما أو تأليف مختصر وهو اسم مفعول من اختصر الكلام اذا أتى بالمعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة من غير اخلال بالمعنى وعلى مذهب على حذف مضافين أى فهم أحكام أو مسائل مذهب مالك أى مذهب اليه من الاحكام

العادة ان لا يسئل الا فيما كان مقدورا للمسؤل حال السؤال والمختصر بتمامه ليس مقدورا اذ ذلك لا نعده امه والمقدور انما هو تأليفه والذي ينبغي تقدير مضاف أى غير هذا بان يقال أى الشروع في تأليف مختصر لان الشروع هو المقدور له الا ان عادته فلا ينافى ان ذلك انما يكون باقدار الله تعالى (فان قلت) هي جارية بتمام التأليف (قلت) نعم لكن كثر

تخلفها فيه كذا ذكره بعض من كتب على الناصر (قوله من اختصر الخ) يأتي هنا ما تقدم في قوله الاجتهاد به من اضطر (قوله اذا أتى بالمعاني الكثيرة) اشارة الى تعريف الاختصار وانه الانيان بالمعاني الكثيرة في الالفاظ القليلة لان الكلام كان مطولا ثم اختصره والحق ان المختصر ما قل لفظه كثر معناه أم لا والمطول ما كثر لفظه كثر معناه أم لا فلا راسطة وهي ثابتة عند الشارح ومن تبعه من أن المختصر ما قل لفظه وكثر معناه والمطول ما كثر لفظه ومعناه (قوله من غير اخلال بالمعنى) فيه اشارة الى أن هذا الاختصار لا بد أن يكون غير مخجل بفهم المعنى أى بحيث لا يفهم منه المعنى (أقول) هذا الوصف ظاهر فيما اذا كان مختصرا من كلام مطول فلا يشمل ما اذا كان اللفظ من أول الامر قليلا وتحت معان كثيرة مع انه يقال له مختصر فتدبر (قوله وعلى مذهب على حذف مضافين) لا حاجة لتقدير ذلك لان المضاف الاول وهو فهم من صفات الشخص الفاهم وليس الكتاب مشتملا عليه والاحكام التي هي المسائل نفس المذهب ويجب أن فهم مصدر المبني للمفعول وهو من اضافة الصفة للموصوف واطافة احكام الى ما بعده للبيان قصد بذلك ان الاحكام هي عين المذهب الا أنك خبير كفى لك بأن الاكثر تعدي به في فيحمل على أن يكون بمعناها نحو على حين غفلة وانما اختار على لا يهاهما الاستعلاء كان هذا المختصر لضبطه واكثره جمعه مستول ومستعمل على مذهب مالك وقوله أو مسائل تنويع في التعبير والمعنى واحد وقد تقدم أن المسئلة مطلوب خبري يبرهن عليه في ذلك العلم (قوله أى مذهب اليه من الاحكام) فيه اشارة الى ان مذهب في الاصل مصدر ميمي أريد منه المفعول وهي الاحكام التي ذهب اليها امام من الائمة ولا يصح حمله على المكان الاستعفاء لان الاحكام مذهب اليها لا فيها ووجه صحة الحمل مع التعسف ان المكان هنا ليس حقيقيا وانما هو مجازي فكانه لما ينتقل من حكم الى حكم ذاهب في الاحكام الاجتهادية أى المنسوبة الى الاجتهاد وهو بذل الوسع في استخراج الاحكام الشرعية الخ ما قالوا فان وجوب الصلاة والزكاة ونحوهما مما أجمعت عليه الامة ليس من الفقه في تنبيه ان الاول يطلق المذهب عند المتأخرين

من أئمة المذهب على ما به الفتوى من إطلاق الشيء على حزنه إلا هم كالحج عرفه لأن ذلك هو الأهم عند الفقيه المقلد في الثاني والمراد
بمذهبه ما قاله هو وأصحابه على طريقته ونسب إليه مذهباً لكونه يجري على قواعده وأصله الذي بنى عليه مذهبه وليس المراد ما ذهب
إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه (قوله الأصحبي) نعمت لما لك وإن كان يصح أن يكون وصفاً لحميل (قوله بطن) أي جماعة من
جبر أي أن تلك الجماعة سميت بذى أصبح اسم أبيها الذي هو جد أعلى للإمام رضى الله عنه خلاصته أن ذى أصبح اسم أبيها فسميت
قبيلته به (قوله وهو من العرب) هكذا في نسخة بالواو والواو وضع الفاء نفعاً على ما قبله (قوله حلفه بكسر الحاء
وسكون اللام أي محالفته أي معاقبته ومعاهدته أي معاقبته بحدوده مع قريش وذلك الجده هو مالك فقد قال في عبد الرحمن بن عثمان
ابن عبد الله التميمي ابن أخي طلحة ونحن بطريق مكة يامالك هل لك إلى ما دعا بنا إليه غيرك فأبيناه أن يكون دمناد ملكاً وهذا نفاذ
فأجبت به إلى ذلك (قوله في بني تيم الله) أي مع بني تيم الله وخلاصته أن قريشاً فرق من جملة بني تيم من حره وطأ أبي بكر الصديق رضى الله
عنه فإلهامه لم تقع مع كل قريش بل ما وقعت إلا مع بني تيم من حره احترازاً عن تيم الله بن ثعلبة والقبيلة انما هي تيم لأنهم الله لكن لما كان
تيم معناه العبد أضيف إلى الله فقل تيم الله فالخلاف أن قوله بني تيم الله بدل من قوله في قريش بدل بعض من كل والمعنى معاهدة جده
مع واحد من قريش الذي هو واحد من تيم الله (قوله عند الجمهور) أي خلافاً لابن إسحاق فإنه يقول مولى عشاقه وكلامه مردود (قوله
فهو) أي مالك من بيوت الملوكة أي لأن جده وهو ذى أصبح ملك من (٣٥) ملوك اليمن (قوله إذا جاء في النسب) لا يخفى أن ذى

الاجتهادية ونسب مالك أبو عبد الله بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحرث بن غيثان
عججه فثناة نخعية بن خثيل عججه مضمومة فثناة مفتوحة فثناة نخعية ذكره ابن ماكولا
الأصحبي بفتح الباء نسبة إلى ذى أصبح بطن من جبر وهو من العرب حلفه في قريش في بني
تيم الله فهو مولى حلف لا مولى عشاقه عند الجمهور وهو من بيوت الملوكة لأن القاعدة عند
العرب إذا جاء في النسب بذى يكون من ذلك وابن ماكولا هو الأمير أبو نصر وحملت بالامام
أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر بذى المروعة موضع
من مساجد نبول على ثمانية برد من المدينة ولا منافاة بينه وبين قول عياض في المشارق أنه
مدني الدار والمولد والمنشأ لأن دار المروعة من أعمال المدينة وكانت وفاته على الأصح يوم الأحد
لتمام اثنين وعشرين يوماً من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة وصلى عليه عبد الله بن محمد
ابن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يومئذ والياً على المدينة المشرفة ودفن
بالقيع وقبره مشهور وعليه قبّة وبجانبه قبر لنافع قال السخاوي أماناً نافع القارئ أو مولى ابن
عمر وانظر مناقب الامام وبقية الأئمة الأربعة في الشرح الكبير فإن فيه العجب العجيب
(ص) مبينا ما به الفتوى (ش) مبينا اسم فاعل أمحال من ضمير واضعه المسئول أي سألتني
وضع مختصر حال كوني مبيناً لهم فيه القول الذي فيه الفتوى من أقوال المذهب المذكور

لم يقع في النسب إذا النسبة أصحبي
فالأحسن أن يقول لأن العرب
إذا صدر والاسم بذى يكون
ذلك إشارة إلى أن المسمى ملك
والحاصل كما أفاده محشى نت أن
كلمة ذى في هذا التركيب ونحوه
من جملة العلم فهي جزء منه لا بمعنى
صاحب وهي لغة أهل اليمن
يدخلونها على أعلامهم ولا يفعلون
ذلك في كل علم لم بل أعلام ملوكهم
(قوله واس ما كولا الخ) ما كولا
بضم الكاف وسكون الواو ثم لام
ألف قال ابن خلكان لا أعرف
معناه ولا أدري سبب تسميته بالأمير
وقال بعض أنه لقب عليه (قوله

وحملت به أمه ثلاث سنين) قال بكر بن عبد الله بن بيري والله نخبته الرحم انتهى أي فصار كامل العقل سيد الرأى (قوله سنة ثلاث
وتسعين على الأشهر الخ) ومقابله ما قال ابن عبد الحكم سنة أربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين (قوله مساجد نبول) أي
موضع مسماه بمساجد ولم أر ما وجه التسمية بذلك (قوله وكانت وفاته على الأصح الخ) ومقابله من أنه لعشر مضت منه وقيل لأربع
عشرة وقيل لثلاث عشرة من رجب (قوله وصلى عليه) أي أماماً بالناس (قوله وال) بدون ياء على عادة من تقدم في فائدة الخ مما نقل
عن الإمام أنه أوصى الشافعي عند فراقه له فقال له لا تسكن الرب يذهب علمك واكتسب الدرهم لا تكن عولة على الناس واتخذ ذلك
ذاجاً ظهر الله لا تستخف بك العامة ولا تدخل على ذي سلطنة إلا وعنده من يعرفك وإذا جلست عند كبير فليكن بينك وبينه
فسيحة ثلاثاً يأتى إليه من هو أقرب منك فيدنيه ويبعدك فيحصل في نفسك شيء ونقل عن سخيون وجدت كل شيء يحتاج للجاه بمصر
حتى العلم أي فلا بد أن يكون العالم ذاجاً قال بعض الشيوخ وهو كلام صدق وقول حق (قوله العجب العجيب) بضم العين ما جاوز حد العجب (قوله
مبينا ما به الفتوى) فإن قيل ما من صيغ العموم مع أن المؤلف لم يذكر كل قول به الفتوى (قلت) المراد معظم ما به الفتوى بقرينة
الواقع وأنه اختار بما عزم عليه والأنا قد عزم على أمر ولا يتم ما عزم عليه لتسميان أو نحوه (قوله اسم فاعل) بتشديد الباء وجوز
بعض أن يكون بكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية أي يظهر (قوله حال من ضمير واضعه المسئول) لا يخفى أنه لا يصلح أن يكون حالاً
من ضمير سألتني لأن القاعدة أن الحال وصف صاحبها قيد في عاملها فيلزم أن يكون سؤالهم مقيداً بالبيان المذكور مع أنه ليس مقيداً

به بل هو من جملة المسؤل نعم المقيدين ذلك وضعه المختصر فالمناسب الاحتمال الثاني المشار له بقوله واماصفة الخ (قوله أو مرجح) أو مانعة خلق (قوله وهو الذي يفتى به) أي الذي هو المشهور أو المرجح ثم هذا ظاهر إذا كان هذا راجح فقط أو مشهور فقط فلو وجد الامر ان وكان بينهما تناف فيقدم المشهور كما في مسألة الدلك (قوله ومثهما ما هو شأن) مقابل مشهور وقوله أو مرجح مقابل راجح وكلا لا يجوز الفتوى بغير المشهور والراجح لا يجوز الحكم ولا العمل به فاذا كان في المسئلة قولان متساويان فقبل ان المفتي يخير السائل وقبل يختار له أحدهما وهو ما جرى به العمل بفائدة يجوز تقليد المذهب المخالف في بعض النوازل ويقدم على العمل بالضعيف (قوله لكن اسناد البيان الخ) هذا يدل على قراءته بكسر الباء وقال ابن الفرات يحتمل أن يكون اسم مفعول صفة مختصرة أي موضحا وعليه فيكون قوله لما به الفتوى متعلقا بقوله مختصر واللام في قوله لما بمعنى في (قوله لكونه مبينا فيه الخ) أي فهو من اسناد الشيء الى ظرفه (قوله أو ما كثر فائده) هذا هو المشهور (قوله أو قول ابن القاسم في المدونة) لم ير لغير هذا الشرح كما أفاده بعض الشيوخ ولعل الاولى رواه ابن القاسم في المدونة وحاصل ما يستفاد من عجم في باب الحجر عند قول المصنف وتصرفه الخ مع ما أفاده بعض الشيوخ ان رواية ابن القاسم في المدونة مقدمة على رواية غيره فيها ورواية غير ابن القاسم في المدونة مقدمة على قول ابن القاسم في المدونة وأولى في غيرها وقول مالك الذي رواه عنه ابن القاسم ولو في غير المدونة مقدم على قول ابن القاسم في غيرها وأما قوله فيما فهو مقدم على روايته عن الامام في غيرها (قوله بعد الاستخارة) أي (٣٦) والالهام لها والافق يستخير ويلهم الترتل (قوله لصدقه) أي قوله بعد الاستخارة

أي لان البعدية ظرف منسج بل هي حقيقة في الاتساع فاذا أريد التعقيب فيؤدى ببعد أو ان البعدية في كل شيء بحسبه والاجابة بالوضع انما تكون بعد مدة طويلة ويشهد للاول ثم اعتذر لذوى الابواب الى آخر الخطبة فانه يقتضى تأخير الخطبة (قوله والافضل له عطف تفسير) (قوله أو تركه) الاحسن أو تركها أي الاجابة (قوله بفتح الخاء وكسرها) أي وقع الباء أي طاب الاختيار أي طيب صرف الهمزة لما هو المختار عند الله والاولى (قوله على أصلها من الطلب) أي فالسئين والتا للطلب الذي هو الاصل لا التاكيد الذي هو خلاف الاصل (قوله وطلبها) مبتدأ وقوله بصلاتها الخبر والتقدير وطلبها كائن الشرح بصلاتها ودعائها (قوله وان كان الذي سأله خيرا) من تبط بقوله طلب من الله أن يختار له الاولى به والافضل الخ على أن الواو للتعليل (قوله أولى) بمعنى أفضل فقد تفتن في التعبير (قوله وقد يكون استخار في أصل الفعل) الفرق بينه وبين ما قبله أن الذي قبل تردد نظره بين التأليف وغيره من الخيرات مستخير في الاولى منها غير خائف طريق الرياء ساحتها وفي هذا تردد نظره بين التأليف وتركه غير ناظر الى جهة فعل من الخيرات خائفا بطريق الرياء ساحتها (قوله أو استخار في كيفيته) أي كونه مختصرا كما سأله أو مطولا (قوله ووقته) أي أو وقته (قوله كافي منسكه) تنظير في أن الاستخارة في أصل الفعل ليست مرادة وان اختلف الحال فيما نحن فيه مع الحجج فان الاستخارة فيما نحن فيه في الكيفية أو الوقت وفي الحجج في كونه يرافق فلانا (قوله ليست في نفس الحجج) أي في كونه يحجج أولا يحجج أصلا (قوله لا محل لها في الواجب الخ) أي وانما تكون في المنذوبات والمباحات وخلاصته ان الاستخارة في المنذوب اذا عارض فيه أمران أهم ما يبدأ به أو يقتصر عليه لا في أصله لانه مطلوب أو في أصله خوفا من عروض الرياء وأما المباح في أصله وهل يستخير في معين أو مطلق اختار بعضهم الاول لظاهر الحديث لان فيه ان كنت تعلم ان هذا الامر الخ واختار ابن عراق الثاني وقال سيدى عبد الوهاب الشعراني وهو أحسن وقد جربناه فوجدناه صحيحا (قوله تنبيهه) قوله في الواجب لا يؤخذ على إطلاقه فقد تكون في الواجب الخير كالمستحب الخير وفيما كان موسعا كالحج في هذا العام (قوله تسليم الامر لله) واحد الامور لا واحد الاوامر (قوله وخروج من التدبير) هو في حق المخلوق النظر في عواقب الامور وهو المراد هنا وأما في حق البارئ جل وعز فهو باقاع الشيء على الوجه المحكم (قوله وتكون بالحد والاصلاة الخ)

لان منها ما هو مشهور أو مرجح وهو الذي يفتى به ومنها ما هو شأن أو مرجح لا يفتى به واماصفة لمختصر لكن اسناد البيان له من الاسناد المجازي لكونه مبينا فيه والراجح ما قوى دليله وفي المشهور أقوال ما قوى دليله أو ما كثر فائده أو قول ابن القاسم في المدونة وعلى الاول يكون المشهور مراد للراجح (ص) فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة (ش) الفاء للسببية واجابته لسؤالهم اما بوضع جميع التأليف ان تأخرت الخطبة عنه أو بالشروع فيه ان تقدمت وبعد الاستخارة متعلق بأجبت وليس فيه ما يؤيد ان الاجابة بالشروع اصدقه مع الاحتمالين والمعنى انه لم يشرع في فعل ما سأله فيه حتى طلب من الله أن يختار له الاولى به والافضل له من اجابة سؤالهم أو تركه فالاستخارة طلب الخير بفتح الخاء وكسرها فاستفعل على أصلها من الطلب وطلبها بصلاتها ودعائها الواردة في الصحيحين وغيرهما وان كان الذي سأله خيرا فقد يكون غيره من الخيرات أفضل واشاره بالاشتغال أولى وأهم وقد يكون استخار في أصل الفعل خوفا مما يعرض من الرياء والعظمة أو استخار في كيفيته ووقته لافيه كافي منسكه ان الاستخارة في الحجج ليست في نفس الحجج لان الاستخارة لا محل لها في الواجب والمكروه والحرام وانما هي في أنه يشتري أو يكتري وهل يرافق فلانا وغيره انتهى وفي الاستخارة تسليم الامر لله وخروج من التدبير وتكون بالحد والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام في جميع الامور ثم يعصى لما

أى بعد الصلاة وقبل الدعاء بعده كما أفاده القسطلاني (قوله في الامور كلها) أى غير الواجب المحتم والمكروه والحرام على ما تقدم له
والحاصل على ما ذكرنا سابقاً أنها تكون في المباح والمستحب خوفاً من حصول الرياء وإذا تعارض فيه أمران أيهما يبدأ به أو يقتصر
عليه وفي الواجب الخير والمستحب الخير وفيما كان موسعاً كالخج في هذا العام ويتناول العموم العظيم والحقير (قوله كما يعلمنا
الخ) التشبيه في تحفظ حر وفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والنقص منه والدرس له والمحافظة عليه (قوله فليركع ركعتين) أى في
غير وقت الكراهة قال ابن أبي جرة الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء ان المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيرى الدنيا والآخرة
فيحتاج الى قرع باب الملك ولا شئ لذلك أنجح ولا أنجح من الصلاة ما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار اليه قالوا وحال وقوله
إذا هم اغما قال إذا هم ولم يقل عزم لانه اذا تمكّن الامر عنده وقويت فيه عزيمته و ارادته فانه يصير له اليه ميل وحسب فيخشى أن يخفى
عنه وجه الارشاد به لغلبة ميله اليه ويحتمل أن يكون المراد بالهزم العزم لان الخاطر لا يثبت فلا يستمر الا على ما يقصده التصميم
على فعله والالتواستخارة في كل خاطر لا تخاف فيما لا يعبأ به فتصيح عليه أوقاتة ذكره ابن أبي جرة وقوله فليركع جواب اذا المتضمنة
معنى الشرط ولذلك دخلت فيه الفاء (قوله من غير الفريضة) قال في شرح العباب كما في الشيخ خضر الشافعي وتقييد حصولها
بالنوافل يقتضى انها لا تحصل بالفرض وهو الموافق للخبر والقياس حصولها به وقوله في الحديث من غير الفريضة مجمل على الاكمل
شرح العباب (قوله ثم يقول اللهم انى استخرك الخ) أى بعد السلام كما في الشيخ خضر وكتب الشورى أى بعد الصلاة أو في أثناءها
في السجود أو بعد التشهد انتهى (قوله استخرك) أى أطلب منك الخير ملتبساً بعلمك ويحتمل أن تكون الباء للاستعانة أو للقسمة
وقيل الباء للسببية وهو أولى (قوله وأستقدرك) أى أطلب منك أن تجعل لى على ذلك قدرة أو المراد بالتقدير التيسير (قوله بقدرتك)
أى بسبب انك القادر الحقيق ويحتمل كونه للقسمة مع الاستعطف والتذلل كما في (٣٧) رب بما نعمت على شوبرى وقوله فانك
تقدر أى على كل شئ ممكن تعلقت
به ارادتك (قوله وتعلم) أى كل شئ
ممكن وغيره كلى وشورى شوبرى
(قوله ان كنت تعلم الخ) فيه اشكال
لانه لا يجوز تعليق علمه تعالى وأجيب
عن ذلك بأجوبة أحدها أن يقال
الشد في متعلق العلم من جهة
كونه خيراً أو شراً أو ان المتكلم
مراده تفويض الامر الى الله تعالى أو ان بمعنى اذا تعليل به فالاجوبة ثلاثة قال القليوبي معترضاً الاخير فيه نظر لان اذا
كانت بمعنى ان تكون ظرفاً معمولة لا قدر وقدره بالفاء مانع من ذلك لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا بعد أمثا مل (قوله ومعاشى)
بالشين المجعلة وفتح الميم حياتى أو ما يعاش فيه ذكره القسطلاني (قوله أو قال عاجل أمرى الخ) أى بدل قوله في دينى ومعاشى وعاقبة
أمرى كما يدل عليه نص بعض الشراح ثم يجوز أن يراد بالامر الحياة أى في حياتى العاجلة وحياتى الآجلة أى الحياة الدنيوية
والحياة الآخروية ويجوز أن يراد به أحواله الدنيوية وأحواله الآخروية واعلم أن الصواب أن يقال في عاجل أمرى الخ بزيادة
في وكذا يقال فيما بعد كما هو الواقع في الرواية ويسن الجمع بين الكلمتين احتياطاً قال ابن حجر ومنه تؤخذ قاعدة حسنة وهى ان
كل ذكر جاء في بعض ألفاظه شك من الراوى فيسن الجمع بينهما كلها ليتحقق الايمان بالوارد انتهى (قوله فاقدري) بضم الدال كما
في القسطلاني وقال الشورى فاقدري بضم الدال وكسرهما أى اجعله مقدراً لى وقيل معناه يسره لى فقوله بعد ويسره لى عطف
تفسير (قوله واصرفنى عنه) حتى لا يبقى فى قلبى بعد صرفه عني تعالى به (قوله ثم أرضى به) بقطع الهمزة وعبارة أخرى قوله ثم أرضى
به بالتعدية بالهمز في رواية ثم رضيت بالتضعيف والمعنى على كل اجعلنى راضياً به حتى لا أندم على طلبه ولا على وقوعه انتهى بتنبه
قال ابن حجر ينبغي التفطن لدقيقة يغفل عنها ولم أر من نبه عليها وهى ان الواو في المتعاطفات التى بعد خير على بابها والى بعد شربى
أولاً ان المطلوب تيسره لا بد أن يكون كل من أحواله المذكورة من الدين والدنيا والعاجل والآجل خيراً والمطلوب من صرفه
يكفى فيه أن يكون بعض أحواله المذكورة شراً وفى ابقاء الواو على حالها إيهام أنه لا يطلب صرفه الا اذا كان جميع أحواله لا بعضها
شراً وليس مراداً كما هو ظاهر وقوله أو قال شك من الراوى خضر (قوله ويسمى حاجته) أى ينطق بها بعد الدعاء أو يستحضرها بقلبه
عند الدعاء أى فليدع مسيحياً حاجته قسطلاني فيسبح ما عند قوله هذا الامر وربما يتبادر من البخارى في باب الادعية ان القائل
ويسمى هو جابر فيكون فاعلاً يقال

(قوله فاستخبر بل سبع مرات) بتكرار الصلاة والدعاء (قوله ثم انظر الى الذي سبق في قلبك) أي فيضي لما انشرح له صدره المراد انشراح خال عن هوى النفس وميله المحكوب بغرض ظاهر أو باطن يحمله ويزينه للقلب حتى يكون سبباً لميله قاله في شرح العباب ويوافقه ما قاله بعضهم من أنه ينبغي أن يفرغ قلبه من جميع الخواطر حتى لا يكون ما نال إلى أمر من الأمور فعند ذلك ما يسبق إلى قلبه يعمل عليه فان الخير فيه * (تنبيهه) * كان بعض المشايخ يستخير للغير وقال بعض الفضلاء يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكهم أن ينفع آحاه فلينفعه أن الانسان يستخير للغيره والحديث في الجامع الصغير وفي الاستدلال بما ذكره في بعض الشراح (قوله ويقرأ في الركعة الاولى) قال الشيخ خضر الشافعي واستحب بعضهم أن يزيد في الركعة الاولى قوله تعالى ور بل يخلق ما يشاء ويختار الى قوله تعالى يعلمون وفي الثانية قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الا آية انتهى (قوله ثم قال) أي ابن السني وانما أتى بتم اشارة الى حذف في كلامه كما قيد به بعض الشيوخ (قوله ولو تعذرت عليه الصلاة) أي لكونه ليس بوقت نفل أو لم يجد ما يتطهر به (قوله عدم التأخر مدة تضر بهم) والتعقيب في كل شيء بحسبه لما تقدم ان الاجابة بما يوضع التأليف أو بالشروع فيه (قوله لان المحاب السائل الخ) أي فالاجابة حقها أن تقع على السائل فابقاعها على السؤال غير ظاهر وقوله لكن اذا أجاب السؤال أي على جهة المجاز العقلي وأتى به اشارة الى أن له وجه صحة في الجملة دفعا لما يتوهم من أنه لا صحة له (قوله وقيل انما أقدم السؤال) عبر بأقدم نظرا لكونه ليس على طريق الحقيقة أي وأتى به على طريق المجاز العقلي الايقاعي (قوله مقيد بالقيود الثلاثة) وهو كونه مختصرا على (٣٨) مذهب الامام مالك مبينا والظاهر ان القيد الوسط وهو كونه على مذهب

مالك انما هو من قرينة المقام لانهم نطقوا بالسؤال فيه فتدبر (قوله انما هو بوضع المختصر) هذا على أحد الاحتمالين المتقدمين له وأما على الاحتمال الثاني فيقال في قوله مشيرا أي مقدر الاشارة فيكون حالا منتظرة لانه حين الشروع لم يكن مشيرا بالفعل (قوله كما لا يخفى) لان مسؤولهم ليس هو المشير وقد يقال بصحته على طريق الاستدلال المجازي كما في مبينا لما

أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت بأمر فاستخبر بل سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه النور ويقرأ في الركعة الاولى بقل يا أيها الكافرون بعد الفاتحة وفي الثانية بقل هو الله أحد بعد الفاتحة ثم قال ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء انتهى وانما أتى بالفاء في قوله فاجبت دون ثم للاشارة الى عدم التأخر مدة تضر بهم وقوله سؤالهم خشولان المحاب السائل لا السؤال فكان يقول فاجبتهم لكن اذا أجاب سؤالهم فقد أجابهم وقيل انما أقدم السؤال ليقيد أنه لم يضيع من سؤالهم شيئا بل أتى به مقيد بالقيود الثلاثة (ص) مشيرا بغير الممدونة (ش) هو حال من فاعل أجبت لان اجابته سؤالهم انما هو بوضع المختصر وهو حالة الوضع مشير ولا يصح ان يكون حالا من سؤالهم بمعنى مسؤولهم كما لا يخفى ومعنى كلامه أنه يقول مهما قلت وفيها ومنا واطرها وحلت وقيدت وما أشبهه من كل ضمير غائب مؤنث عائدا لغير مذكور فانه يكون اشارة للمدونة وصح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررهما في أذهان أهل المذهب المالكي حتى قال مشايخهم انها بالنسبة الى غيرها من كتب

به الفتوى (قوله ومعنى كلامه) انما عبر بمعنى الخ لانه غير متبادر من لفظ المصنف (قوله المذهب

وحلت وقيدت) أي وما أشبهه من فسمت ولا يصح أن يقال ان ذلك داخل في أول لانه اذا حلت المدونة على شيء ولم يحلها أحد على غيره لا يحكي الا ذلك فتدبر (قوله من كل ضمير غائب مؤنث الخ) أي في الاغلب لانه قد أشير لها بضمير المذكري في موضعين هما قوله في الحج وقيد ان آمن وقوله في الشركة وقيد بما اذا لم يبد وهذا كله ما لم يكن في الكلام ما يصرف الاشارة بالضمير المذكور لغير المدونة كقوله في التلبية وتوسط في علوصوته وفيها وعاودها أي التلبية وقوله في الطلاق لا محالوف لها فغيرها وغیرها فائدة في الامهات أربع المدونة والموازية والعتبية والواضحة والمدونة لسحنون والعتبية للعتبي والموازية للمجد بن المواز والواضحة لابن حبيب ويقال ان الدواوين سبعة الاربعه الاول والمختلطة والمبسوطة والمجموعة فالجموعة لابن عبدوس والمبسوطة للقاضي اسمعيل والمختلطة لابن القاسم انتهى لا ولا يخفى ما في عددها سبعة من التسامح لان المدونة هي نفس المختلطة وانما ذكرنا تلك الفائدة لوقوع تلك الالفاظ في كلامه رحمه الله (قوله وصح الخ) لاجابة ذلك لان اصطلاحه يصحح الاشارة ولو فرض انها لم تقر في أذهان أهل المذهب المالكي (قوله في أذهان) الاذهان جمع ذهن وهو قوة من شأنها ان تعدد النفس لاكتساب الآراء والفهم استعمالها والذكاء أن يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق الالامع بواسطة كثرة من اوله المقدمات المنتجة كذا قيل والظاهر ان الفهم ناشئ عن استعمال تلك القوة (قوله حتى قال مشايخهم) أي كابن رشد فيه شيء لكن جرت العادة بالمبالغة بالمدح كما قاله بعض الشيوخ فائدة اذا أطلق الكتاب فانما يريدونها الصيرورته عندهم علم بالغلبة عليها كالقرآن عنده هذه الامة وكاب سيويه عند النحويين

(قوله وبأول الخ) التأويل صرف اللفظ عن معناه المتبادر منه إلى غيره وان أردت الصحيح منه فقط زدت بدليل بصيره راجحاً
ومرادنا باللفظ في قولنا صرف اللفظ الخ الظاهر وهو ما احتمل كلا من معنيين له مثلاً بدلالة عن الآخر أحدهما أظهر عند العقل من
الآخر لكونه الموضوع له وأولغلبة العرف للاستعمال فيه كلفظ أسد في رأيت اليوم أسداً فإنه يحتمل معنيين وهما الحيوان
المفترس والرجل الشجاع لكنه ظاهر في الحيوان المفترس لأنه المتعين له ولا صارف عنه وتحتمل للرجل الشجاع لا معه بل بدله لأنه
معنى مجازي له ولا صارف له إليه ثم ان جعل على المعنى المرجوح سمى مؤولاً والظاهر هو اللفظ المستعمل في أظهر معنييه والمؤول
هو اللفظ المستعمل في المرجوح منهما (فان قلت) اذا كان معنى التأويل ماذكر فكيف يطلعه المصنف على ابقاء اللفظ
على ظاهره فالجواب ان ذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح كما ذكره ائمتنا في رحمه الله (قوله وهي التأويل) أى مادة
التأويل والافظ التأويل هيئة والمراد بالمادة كما في الحروف مع قطع النظر عن الحركات والسكنات والتقديم وصدده (قوله)
ليندرج تأويلان) بقى نفسير ان قال بعضهم هي داخلية في مادة أول من حيث المعنى (قوله في فهم المراد منها) كذا قال الناصر
قال في لُ وانما قال الناصر في فهم المراد منها لان الفهم انما يتعلق بالمعنى لا باللفظ (قوله وهذا النوع) أى هذا النوع الذي هو
اختلاف شارحيها في فهمها وقوله من الاختلاف أى هذا النوع الذي هو اختلاف شارحيها في فهمها ومن للتبعض لان الاختلاف
صادق عليه وعلى غيره بخلاف وقولان أو ان من بيانية (قوله انما هو في جهات حمل الكتاب) لا يخفى ان حمل اسم مكان أى محل
الحمل أى ما يحمل لفظ الكتاب عليه فصده وقه المعنى وازافة جهات (٣٩) الى ما بعده للبيان أى جهات هي محامل

الكتاب (قوله في آراء) جمع رأى
(قوله في الحمل) أى وليس في آراء
كأنه في الحمل من ظرقة العام في
الخاص أو يدل أو في معنى من وقوله
على حكم متعلق بالحمل وقوله فتعد
جواب النفي أى وليس الاختلاف
في آراء في الحمل على حكم من
الاحكام يعقب ذلك الاختلاف
المذكور عدها أقوالاً أى ليس
ذلك لازماً وقوله وان كان الواو
للحال وأراد بالحكم المعنى فيشمل
التفسير كما في العود (ثم أقول) وقوله

المذهب كالفاتحة في الصلاة تجزئ عن غيرها ولا يجوز غيرهما (ص) وبأول الى اختلاف
شارحيها في فهمها (ش) أى مشير في هذا المختصر أيضاً بمادة أول وهي التأويل ليندرج فيه
تأويلان وتأويلات الى اختلاف شارحي ذلك الموضوع منها وان لم يتصدوا لشرح سائرهما في فهم
المراد منها وهذا النوع من الاختلاف انما هو في جهات حمل الكتاب وليس في آراء في الحمل
على حكم من الاحكام فتعد أقوالاً وان كان قد تكون التأويلات أقوالاً في المسئلة واختلاف
شرح المدونة في فهمها على تلك الاقوال فكل فهمها على قول كقوله وهل هو العزم على الوطء
أو مع الامساك تأويلان واختلاف وقد يكون أحد التأويلات موافقاً للمشهور وفيه قدمه ثم
يعطف الثاني عليه كقوله كثير أو تؤولت أيضاً على خلافه وتؤولت أيضاً على عدم الاكل ان
قصده أو لا كما استرى ذلك بحول الله وقوته في كلامه ان شاء الله تعالى وقوله وليس في آراء في
الحمل ظاهر لان المراد أن هذا اللفظ مجرد من غير أن يكون هناك خلاف خارجي لا يقتضى
التخلف وردت على البساطى متعقب كما هو بسوط في الشرح الكبير (ص) وبالاختصار للخمى

فتعد معطوف على اختلاف بحسب المعنى لان التقدير وليس هناك اختلاف في آراء في الحمل على حكم من الاحكام فتعد أقوالاً وهذه
العبارة للبساطى واعترضها بتبما حاصله ان الشيوخ متى اختلفت عداختلافهم أقوالاً وظاهره كانت أقوالاً خارجية أو لأفرد
شارحاً عليه بأنه لا بعد أقوالاً الا اذا كانت أقوالاً خارجية ووجه كونها لا تعد أقوالاً ان الشارح لفظ الامام انما يحتاج على صحة
مراده بقول ذلك الامام وبقرائن كلامه من عود ضمير وما أشبهه وغير الشارح من أصحاب الاقوال انما يحتاج لقوله بالكتاب والسنة
أو بغير ذلك من أصول الشريعة فلم يقع بين الفريقين توارد فلا ينبغي أن تجمع أقوالهم في المسئلة وانما ينبغي أن يعد الكلام الذي
شرحوه قولاً واحداً والخلاف انما هو في تصور معناه (قوله ظاهر) أى صحيح (قوله لان المراد ان هذا اللفظ) أى لفظ تأويل (قوله)
من غير الخ) تفسير لقوله مجرد أى من غير ملاحظة أن يكون هناك خلاف خارجي (قوله لا يقتضى التخلف) أى لا يقتضى أن هناك
خلاف خارجي أى لا يقتضى وجود أقوال لماعلمت أنها ترجع لقول واحد اختلفا في تفسيره (قوله وردت الخ) تقدم بيانه (قوله)
وبالاختصار للخمى الخ) كان في المسئلة نص اختار غيره أو لانس فيها جعل كلام المؤلف شاملاً للصورتين في التعبير بالفعل مع أنه
يعبر بالاسم في الصورة الاولى كقوله في الجهاد والظاهر انه مندوب وكقوله في الجزية والظاهر آخرها حتى قال بعضهم اما أن يكون
المؤلف سكنت عن اصطلاحه في هذا الوقت أو أطلق الخلاف على ما يشمل هذه الصورة تغليبا (قلت) والظاهر انه في هذين الموضوعين
ونحوهما خالف اصطلاحه اما سهواً أو تحييفاً من الناسخ كتعبيره بالفعل فيما فيه خلاف كقوله واختار في الاخير خلاف الاكثر وغير
ذلك تحشيتي نت ثم ان اللام الداخلة على الشيوخ المذكورين في كلامه بمعنى الى داخلية في الحقيقة على مصدر محذوف متعلقة
بمشير او التقدير ومشير اعادة الاختبار الى اختبار أبي الحسن

(قوله لكن ان كان) في العبارة استخدام حيث أطلق الاختيار أو لا مراد به لفظه ثم رجع الضمير له باعتبار حقيقة النفسانية وقوله بصيغة الفاعل أي معبر عنه بصيغة الفاعل كذا قيل وأقول لا حاجة لذلك لما تقدم ان اللام الداخلة على المشايخ بمعنى الى داخلته على محذوف فيكون الضمير في كان عائداً على ذلك المحذوف وهذا ما يقتضيه حل الشارح ويصح أن نقول لكن ان كان الاختيار أي تلك المادة آتية بصيغة الفاعل الخ (قوله بصيغة الفاعل) أي الماضي اذ لم يستعمل الا ذلك (قوله لا اختياره هو) يحتمل أن يكون المصدر في الموضوعين مضافاً للفاعل فيكون هو تاً كيداً ويحتمل أن يكون مضافاً للمفعول فيكون هو فاعلاً (قوله بصيغة الاسم) أي اسم المفعول قبل خالف هذه القاعدة في قوله واختار في الاخير خلاف الاكثر فان اللخمى اختار فيها قول الاقل ومع ذلك عبر بالفعل وأجيب بأنه أراد بالاكتر السكل (قوله فذلك لا اختياره من الخلاف) أي غالباً وقد يشير به للخلاف خارج المذهب كقوله والاظهر والاصح لا جعل له لانه قول ابن المسيب واختاره ابن رشد (قوله الربعي) منسوب لربيعة (قوله ابن بنت اللخمى) فاللخمى حقيقة أعما هو جده منسوب للخمى حي باليمن (قوله لان) (٤٠) الفعل يدل على الحدوث أي بعد العدم في أصل الوضع وعلى التجدد شيئاً

فشيئاً بالقرينة إلا أن هذا لا يكون إلا من المضارع (قوله والوصف يدل على الثبوت) فيه نظر لان الذي يدل على الثبوت الجملة الاسمية والصفة المشبهة وأما اسم الفاعل والمفعول فهما الحدوث قطعاً إلا أن يريد كون المؤلف قابل الفعل بالاسم مع قطع النظر عن خصوص الوصف كما ذكره في لـ فاذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول والاسم يدل على الثبوت بدل الوصف وحاصله ان الاسمية تدل على الثبوت بأصل الوضع وعلى الدوام بالقرينة (قوله ومناسبة كل لا تخفى) وذلك لانه لما كان ما اختاره في نفسه حادثاً ناسب التعبير عنه بما يدل على ذلك ولما كان ما اختاره من الخلاف ثابتاً قبل ناسب التعبير عنه بالاسم أي فالتعبير بالاسم بالنظر

لكن ان كان بصيغة الفاعل فذلك لا اختياره هو في نفسه وان كان بصيغة الاسم فذلك لا اختياره من الخلاف (ش) أي ومشير اجماعاً الى الاختيار الى اختيار أبي الحسن علي بن محمد الربعي المعروف باللخمى بناءً مجمعاً وهو ابن بنت اللخمى لكن ان كان اختياره من عند نفسه لا من أقوال منصوصة لغيره فيشير الى ذلك بصيغة الفاعل الماضي كاختار وان كان اختياره من الأقوال المنصوصة فيشير الى ذلك بصيغة الاسم نحو المختار كذا وانما جعل الفعل لا اختيار الاشياخ في أنفسهم والاسم لا اختيارهم من الخلاف المنصوص لان الفعل يدل على الحدوث والوصف يدل على الثبوت ومناسبة كل لا تخفى واللخمى المذكور نزل صفات و تفقه بابن محرز وأبي الفضل ابن بنت خلدون وأبي الطيب وأبي اسحق التونسي والسيوري وظهر في أيامه وطارت فتاويه وكان فقيهاً فاضلاً ديناً وبقي بعد أصحابه فجاز رياسته أفر بقبية وتفقه به جماعة منهم الامام أبو عبد الله المازري وأبو الفضل النحوي والسكلاحي وله تعليقات محاذي للمدونة سماها التبصرة حسن مقيدتو في رحمة الله سنة ثمان وسبعين وأربع مائه بصفاقص وقبره بها معروف وخصه عن ذكر عمره بمادة الاختيار لانه أجروهم على ذلك (ص) وبالترجيح لابن يونس كذلك (ش) أي ومشير اجماعاً الى الترجيح ليرجع ابن يونس لكن ان كان اختياره من عند نفسه فيشير اليه بصيغة الفاعل الماضي كرج وان كان من الخلاف المنصوص فيشير اليه بصيغة الاسم وهو الارجح وهذا معنى قوله كذلك وابن يونس هو الامام أبو بكر محمد بن عبد الله بن يونس عمي صقلي كان فقيهاً اماماً عالماً فاضلاً أخذ عن أبي الحسن الحضايري وعتيق بن القرضي وابن أبي العباس وكان ملازماً للجهاد موصوفاً بالجدّة توفي في عشر ربيع وعتيق بن يونس عمي صقلي كان فقيهاً اماماً عالماً فاضلاً أخذ عن أبي الحسن الحضايري وعتيق بن القرضي وابن أبي العباس وكان ملازماً للجهاد موصوفاً بالجدّة توفي في عشر ربيع من ربيع الاول سنة إحدى وخمسين وأربع مائه وقيل في ربيع الاخير ويعبر عنه ابن عرفة بالصقلي (ص) وبالنظر لابن رشد كذلك (ش) أي ومشير اجماعاً الى الظهور الى تظهير ابن رشد

لكن

للمختار لا للاختيار لانه حادث في الموضوعين (قوله صفاقص) في نسخة بالصاد الا أن الذي

في القاموس سين آخره حاصل ما فيه أنها بفتح الصاد أولاً وضم القاف والسين آخره هي بلد بفر بقبية على البحر شرهم من الآبار (قوله وطارت فتاويه) أي وانتشرت فتاويه أو نقلت فتاويه الى البلاد فهو مجاز استعارة أو تجعله مجازاً عقلياً (قوله وبقي بعد أصحابه) أي أقرانه (قوله والسكلاحي) بالفتح وتخفيف اللام والعين المهملة نسبة الى كلاع قبيلة من حمير (قوله محاذي للمدونة) أي في التراجم والمعاني (قوله لانه أجروهم على ذلك) أي أكثرهم استعمالاً لهذه المادة هذا ما يفيد ظاهراً العبارة الا ان عبارة الخطاب تفيد ان المعنى لانه أجروهم على الاختيار وان كان بغير لفظ الاختيار وسيأتي فيحمل كلام الشارح عليها الا أنه لا يظهر حينئذ من التعبير بالاختيار الا أن يقال الشأن في ذلك التعبير عنده بمادة الاختيار (قوله لكن ان كان اختياره) الاولى ترجحه (قوله صقلي) قال في لـ وجد عندى ما نصه الصقلي بفتح الصاد والقاف وكسرهما ويجوز فتح الصاد وكسر القاف انتهى (قوله الحضايري) نسبة الى الحضير على غير قياس كذا قاله بعض الشيوخ نسبة من حيث بيعها أو عملها (قوله بالجدّة) بكسر النون معناه الشجاعة والاشدة كفي المصباح

(قوله ان كان لما ظهر له الخ) هذا التنويع لحظ فيه الصيغة الصادرة منه امامادة الظهور والترجيح أو غيرهما (قوله بأقطار الاندلس) أى نواحى الاندلس ونواحى الغرب أو بقطرين هما الاندلس والمغرب وهذا يفيد أن الاندلس اقليم آخر غير المغرب (قوله بحكمة النظر) أى الفكر وقوله وكان اليه المفزع أى الفرع (قوله بمقبرة العباس) لا أدري كيف كان هو (قوله وصلى عليه) أى كان اماما (قوله والتفجع) أى حزن الناس عليه (قوله لما ظهر له الخ) ناظر فيه كما تقدم للصيغة الصادرة منه (قوله ان كان) فيه اشارة الى أن الترجيح ليس بالآزم من كلامه (قوله لا من لفظ قال) كقول المصنف قال وهو الاشبه بالترجيح من قوله وهو الاشبه واعترض ذلك بأن المصنف لم يرد حكايه كلام المازرى (٤١) كما دعى من أنه لم يستعمل قال فى معنى رجح بل المراد ان المازرى لما جزم بذلك

أفاد ترجيحه له فقوله قال وكذا شئى وقوله قال وان قال أقرعنى بألف وأقرار يستفاد منه ترجيح ما ذكره لكونه جزم به حكما والحاصل أن كلام الشارح ظاهر باعتبار قوله قال وهو الاشبه وليس بظاهر بالنسبة لقوله قال وكذا شئى ونحوه فتدبر (قوله نزل المهدي) بلدة من أعمال تونس (قوله امام) بكسر الهمزة كما هو مضبوط بالقلم فى نسخهته (قوله أحق ما يدعونى) به) أى وهو امام أى فصار امام لقبا عليه وما يدعونى فاعل بأحق سادس الخبر أو ان ما يدعونى مبتدأ وقوله حق خبر مقدم (قوله فقال له وسع الخ) لم يحجبه المصطفى عليه السلام بل دعاه لبعثها أو أرفع ومستلزم لجوابه عرفا أى ملا الله صدرك علما حتى لا يشق عليك ما ردد من أسئلة السائلين أو زاد الله فى حسن خلقك حتى لا تسأم مما ذكر (قوله رتبة الاجتهاد) أى اجتهاد الفتوى فتدبر (قوله فكان يطبه) من باب ضرب (قوله مثل ان افقدكم) من باب ضرب

لكن ان كان لما ظهر له أو رجحه أو اختاره من نفسه فيشير لذلك بصيغة الفعل الماضى كظهر وان كان من الأقوال الخلافية فيشير له بصيغة الاسم وهو الاظهر وهذا معنى قوله كذلك وابن رشد هو الامام محمد بن أحمد بن رشد يكتفى بأبى الوليد قوطي فقيه وقته ونفقه بأقطار الاندلس والمغرب المعروف بحكمة النظر ووجود التأليف ودقة الفقه وكان اليه المفزع فى المشكلات مات ليلة الاحد حادى عشر ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة ودفن بمقبرة العباس وصلى عليه ابنه أبو القاسم وكان الثناء عليه جميلا والتفجع عليه جميلا ومولده سنة خمس مائة وأربعمائة (ص) وبالقول للمازرى كذلك (ش) أى ومشير بامادة القول لقول المازرى لكن ان كان لما ظهر له أو رجحه أو اختاره من رأيه فيشير له بصيغة الفعل الماضى كقال وان كان من أقوال المذهب فيشير له بصيغة الاسم وهو لفظ المقول وهذا معنى قوله كذلك لكن لم يتفق للمؤلف اطلاق صيغة الفعل على معنى رجح بل اغاير بينهما مجرد حكايه كلام المازرى والترجيح ان كان فانما هو مما اشتمل عليه لا من لفظ قال تأمل وأما صيغة الاسم فسلم والمازرى هو الامام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازرى يعرف بالامام أصله من مازرة بفتح الزاى وكسرها مدينة فى جزيرة صقلية نزل المهدي امام بلاد افرى بقبعة وماوراءها من المغرب ويحكى انه رأى النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أحق ما يدعونى به فقال له وسع الله صدرك للفتيا وكان آخر المشتغلين بافرى بقبعة بتحقيق العلم ورتبة الاجتهاد ودقة النظر وكان يفرع اليه فى الفتيا فى الطب كما يفرع اليه فى الفتيا فى الفقه ويحكى ان سبب اشتغاله فى الطب أنه مرض فكان يطبه يهودى فقال له اليهودى ياسيدى مثلى يطب مثلكم وأى قرية أجدها أتقرب بها فى دينى مثل ان افقدكم فحينئذ اشتغل بالطب ومن أخذ عنه بالاجازة القاضي عياض وفى سنة ست وثلاثين وخمسمائة وقد نيف سنه على الثمانين ويقولنا فيما تقدم بمادة الظهور أو الترجيح أو الاختيار بن دفع ما قيل ان التقسيم الى اسم وفعل لا يصح لمسا فاته المقسم لكونه اسما فقط وتخصيصه الشيوخ بهذه الالفاظ مجرد اصطلاح لقصد التمييز لأن من نسب اليه بعضها رجح بذلك اذ كثير ما يشير بالظهور لقول ابن رشد الاصح يعلم ذلك بتصريح مسانئهم وليعلم ان المراد متى ذكر ذلك فهو اشارة الى الترجيح لان المراد متى رجح بعضهم شيئا أشار اليه حتى يعترض بوجود ترجيحات كثيرة لهم لم يشتر اليها ولم يذكرهم المؤلف على ترتيبهم فى الوجود وأقدمهم ابن يونس الصقلي بفتح المهملة ثم اللخمى ثم ابن رشد ثم المازرى واختار عدد الاربعه

(٦ - خرمى أول) كفى المختار أى فالقاف مكسورة (قوله رجح بذلك) أى بخصوص الظهور أو الترجيح أو القول أو الاختيار تم لا يخفى أن هذا يخالف ظاهرا تقدم له فى اللخمى حيث قال لانه أجرؤهم على ذلك وعبارة الخطاب أحسن ونصه وخصهم بالتعمين لكثرة تصرفهم فى الاختيار وبد باللخمى لانه أجرؤهم على ذلك ولذلك خصه بمادة الاختيار وخص ابن يونس بالترجيح لان أكثر اجتهاده فى الميل مع بعض أقوال من سبعة وما يختار لنفسه قليل وخص ابن رشد بالظهور لاعتماده كثيرا على ظاهر الروايات فيقول بآنى على روايه كذا كذا وظاهر ما فى سماع كذا كذا وخص المازرى بالقول لانه لما قويت عارضته فى العلوم وتصرف فيها تصرف المجتهدين كان صاحب قول يعتمد عليه انتهى وبعبارة أخرى اغاذا كراهة الاربع لانه لم يقع لاحد من المتأخرين ما وقع لهم من التعب فى تحرير المذهب وتذهيبه ترتيبه (قوله بفتح المهملة) تقدم أنه يجوز ثلاثة أوجه

(قوله الذين هم الخ) صفة للخلفاء الاربعة والائمة الاربعة ولما كان ماعليه الخلفاء الاربعة هو ماعليه الائمة الاربعة عدوا كما أنهم هم فلذلك جعلوا أركاناً أربعة لا أكثر أرى فهو لا الاربعة أركان مذهب ملك فلذلك خصهم وحاصله أنه لما كان هؤلاء الاربعة بقوة تصرفهم أركان المذهب كما أن الائمة أركان الدين خصهم بالذكور (قوله لنظام الدين) أي لاستقامة الدين أي الذين هم لادين من حيث استقامته (قوله فذلك) أي قولي خلاف والمشاركة متقدم معنى فتدبر (قوله للاختلاف الخ) أي في غير من تقدم ذكرهم وفي غير من يأتي ويشير لمن تقدم بمسابق ولمن يأتي بصحح أو استحسن فلا اعتراض (قوله لفعل شرط مقدر) بخذف الشرط وهو مهم الدلالة دخول الفاء في جوابه وفعله وهو وجد لدلالة المعمول وهو حدث عليه لان المعمول لا يبدله من عامل يعمل فيه (قوله أي مهما وجد شيء) أي مهما وجد شيء في المكان يراد به العبارة التي من أجزائها خلاف كقوله وهل تكره الرابعة أوقع خلاف ويراد بالشئ معنى تلك العبارة (قوله خبره محذوف) أي غالباً إذ قد يذكره نحو وفي وجوب غسل الميت إلى أن قال خلاف (قوله ولو نصبه الخ) فإن قلت يمكن أن ينصب ويراد به لفظه والقول ينصب المفرد إذ أريد به لفظه ولا يراد به معناه الموهوم قلت يقتضي أنه يذكره منصوباً دائماً مع أنه إنما يذكره مرفوعاً (قوله كقوله اعتد به عند مالك) أدخلت الكاف وقوله وتصرفه قبل الجرح على الإجازة عند مالك لابن القاسم فإن قيل قد شهر كل من هذين القولين فالجواب أن مراده بقوله (٤٢) للاختلاف في التشهير وتساوي المشهورين في الرتبة (قوله دالة على المكان قيل كما

هنا) أي على هذا الوجه وهو إجراء الظرف مجرى كلمة الشرط (قوله وهو عجيب) أي أمر يتعجب منه حسنه (قوله وكل مكان) أي وكل عبارة ذكرت في خلالها لفظ خلاف وإلى ذلك أشار الفقيه في الحاشية حيث قال وحيث مبتدأ وان كانت من الظروف اللازمة التي لا تصرف نظر إلى المعنى المرادف لا اللفظ والمعنى المرادف كل موضع قلت فيه خلاف وقوله فذلك خبر المبتدأ والفاء تدخل في خبر المبتدأ إذا كان عاماً وهذا الإعراب يجري في قوله وحيث ذكرت قولين الخ انتهى (قوله وزعم الأخفش) أقول ويصح إرادة الزمان أيضاً والظاهر أنه أراد بالزعم مجرد القول

كان خلفاء الاربعة والائمة الذين هم لنظام الدين كقواعد البيت الاربع التي لا يتم شكله إلا بها (ص) وحيث قلت خلاف فذلك للاختلاف في التشهير (ش) حيث ظرف لفعل شرط مقدر أي مهما وجد شيء حيث قلت خلاف وخلاف مرفوع على الحكاية أذ هو في كلام المؤلف الاتي له في الأبواب مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه لا يقتضي أنه متى ذكر أقوالاً مختلفة في مسألة كقوله اعتد به عند مالك لابن القاسم كانت مختلفة في التشهير وليس كذلك كما أشار له الناصر اللقاني وكان الحامل له على تقدير الشرط دخول الفاء بعدها مع أن دخول الفاء بعد الظرف لا يدل على ذلك لجواز أن يكون لأجراء الظرف مجرى كلمة الشرط فنحو قوله تعالى واذ لم يمتدوا به فيسقولون وحيث دالة على المكان قيل كما هنا وهو عجيب التقدير وكل مكان من هذا الكتاب قلت فيه خلاف وزعم الأخفش أنها زلت للزمان انتهى وتأمل قوله ولو نصبه الخ فإن ظاهراً أن لولا هذا الاقتضاء لصح النصب مع أنه يمنع من صحته أيضاً لفظ القول الخاص بالجمال الآن يراد به الذكور ومعنى كلام المؤلف أن الشيوخ إذا اختلفوا في التشهير للأقوال وتساوى المشهورون في الرتبة فإنه يذكر القولين المشهورين والأقوال المشهورة ويأتي بعدها بلفظ خلاف إشارة إلى ذلك وسواء كان اختلافهم في تشهير الترجيح بلفظ التشهير أو بما يدل عليه كقولهم المذهب كذا أو الظاهر أو الراجح ونحو ذلك وإن لم يتساو المشهورون في الرتبة فإنه يقتصر على مشهوره أعلاهم علم ذلك من استقراء كلامه (ص) وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة (ش) أي وكل

بمثابة قوله وقال الأخفش ولم يرد به أنه كذب (قوله فإنه يقتصر على مشهوره أعلاهم) غير ظاهر إذ قد اتفق أنه لم يتساو المشهورون مكان في الرتبة ولم يقتصر على الأعلى كقوله في الذكاة وشهر أيضاً لا كتفاء بنصف الحلقوم والودجين وقوله في الظاهر وشهر أيضاً القطع بالنسيان الآن يبنى كلامه على الغالب (قوله فذلك) اسم الإشارة راجع للقولين أو الأقوال (قوله في الفرع الخ) الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي كالنية أو غير قلبي كالوضوء كما قال الناصر اللقاني وأراد بالحكم النسبة التامة وهي الوقوع واللا وقوع أعنى وقوع ثبوت المحمول الذي هو كيفية العمل للموضوع كقولك النية واجبة والحكم هو وقوع ثبوت الوجوب الذي هو كيفية النية التي هي العمل وقولنا النية في الأذان غير واجبة الحكم فيه هو انتفاء ثبوت الوجوب الذي هو كيفية عن النية فغنى تعلق الحكم الذي هو وقوع النسبة التامة أنه وقع ثبوت تلك الكيفية لذلك العمل أو لم يقع وهذا ما أفاده بعضهم ويصح أن نقول الحكم هو ثبوت الوجوب الذي هو كيفية العمل الخ وأراد بالشرعي المأخوذ من الشرع المبعوث به النبي عليه السلام والاحذ منه يشمل الأخذ من صريحه بان يصرح بالنسبة والاخذ بالاستنباط منه فإن قلت وهل تختص الكيفية بالأحكام الخمسة الوجوب والتحريم والنهي والباحة والمكره أو السبعة بزيادة المحبة والفساد أو لا قلت لا تختص بذلك لشمولها للضرب في قولك المصبي يضرب على الصلاة عند بلوغ العشر والمنع في قولك الرق مانع من الارت وغير ذلك أفاد ذلك كله في (قوله أي وكل مكان) فيه إشارة إلى ما تقدم من أن حيث في معنى مبتدأ

(قوله قولين) أي لفظ قولين أو لفظ أقوال وقوله أو هو الخ إشارة إلى ما كتبه بعضهم فقال فان قلت لم قال أو لا وحيث قلت خلاف فغير بالقول ورفع لفظ خلاف وقال ثانياً وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فغير بالذ كرو نصب قولين أو أقوالاً قلت لما كان ذكره الاقوال أعم من أن يتلفظ بها أو يقول مثلاً وهل كذا أو كذا ثالثاً كذا أو رابعاً كذا لم يصلح الرفع على الحكاية ولا القول المناسب لذلك فلو قال وحيث قلت أقوالاً خرج ما لم يتلفظ به بصيغة القول كثالثاً ورابعاً بخلاف خلاف فان حكايته بعد القول لا يخرج معنى يريد ادخاله فان قلت لا يطر ذلك الا في الاقوال لا القولين قلت بل هو جار في القولين أيضاً كقوله في باب الرهن ورجع صاحبه بقيمة أو بما أدى من غنمه نقلت عليهم ما وخلصته ان ما حل به الشارح هو عين ذلك الذي كتبه البعض بان يلاحظ التعميم في قول المصنف وحيث ذكرت قولين أي كان بهذه المادة أو غيرها والتخصيص بمادة القول في قول الشارح وكل مكان ذكرت الخ (قوله وعلم مما قررنا الخ) أي بطريق التصريح في الجمع والقياس في المثنى أي فيما كان بغير مادة القول (قوله وفي كلام الناصر اللقاني هنا نظر) لا حاجة لذكره لانه يستدعي طولاً (قوله ومثله في كلام المؤلف) هذا الاعتراض أشار له الناصر حيث قال والتعبير برحمانية وهي كونه راجعاً لظهور لانه يفيد أن المصنف يقتصر على رحمانية الراجح الذي يقابله ضعيف وعلى ما كان أرجح من غيره والتعبير برحمانية كما قال المصنف يقتضي أنه لا يقتصر الا على ما كان أرجح من غيره وأما ما كان راجعاً ومقابله ضعيف لا يقتصر عليه و يقتضي عدم التعبير بالقولين أو الاقوال حيث انتفب الرحمانية عنهما أو عنهما ولا يكون التعبير بالقولين أو الاقوال الا اذا رجع كل منهما ما وتساويا وليس كذلك وكان التعبير بأظهر المشعر بظهور تعبير المصنف مع خروج هذه الصورة عنه أعني ما اذا انفرد أحد الجانبين بالراجح وخلا الآخر نظراً إلى أن أرجح خرج بواسطة النسبة عن التفضيل وصار مصدراً الى الأعلى الحدث ويكون المعنى وحيث ذكرت قولين أو أقوالاً فذلك لكونهما لم يتعلق بواحد رحمانية أصلاً وأما لو تعلقت بكل واحد رحمانية وتساويا يعبر بخلاف فها تان صورتان وأما لو تعلقت بواحد رحمانية دون الآخر يقتصر عليه وكذلك لو تعلقت بواحد رحمانية دون الآخر وخلاصة ما في المقام أن الاسم اذا دخلت عليه ياء النسبة صار مصدراً الى الأعلى الحدث ولا فرق بين المشتق كارجح لانه أفعل (٤٣) تفضيل أو لا كزوج فقوله زوجية ومنه قول المؤلف اذا تنازع في الزوجية أي

مكان من هذا المختصر ذكرت فيه قولين أو أقوالاً أو وهل كذا وكذا ثالثاً كذا ورابعاً كذا فذلك لعدم اطلاعي في الفرع الذي ذكرت فيه ذلك على من رجع أحدهما أو أحدهما على الآخر وعلم مما قررنا انه لا فرق في القولين أو الاقوال بين التلطف بصيغة القول أم لا وفي كلام الناصر اللقاني هنا نظرو مثله في كلام المؤلف فانظرو في شرحنا الكبير (ص) واعتبر من المفاهيم مفهوم

ولم يرد ذلك منصوباً فانه لا يرجح مظهره نورعانه رحمه الله لئلا يلتبس بما رجحه غيره ولضيق هذا المختصر عن أن يجعل فيه ما يدل على ترجحه بخصوصه بخلاف التوضيح فانه يشير فيه الى مظهره * (تمه) * حكى القرافي الاجماع على تحيير المقلدين قولنا امامه اذا لم يظهر له ترجيح أحدهما أي يختار قولاً ويبقى به لانه يجمع بينهما واذا أفنى بأحد القولين في نازلة ثم حصلت نازلة أخرى مماثلة لتلك فله أن يبقى فيها بالقول الآخر مع أن النازلة مماثلة واذا قلنا يبقى بأحد القولين اشترط بعضهم أن لا يبقى الفقراء بما فيه تشديد والاعنياء بما فيه تخفيف ونقله الاجماع طريقة ونحو ما ذكر قول ابن غاري وبجمل المستفتى على معين من الاقوال المتساوية جرى العمل وقيل انه يذكره القولين أو الاقوال وهو بقلديهم أحب قال بعضهم وينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال المستفتين ومن لديه منهم معرفة فمن ليس كذلك أقول وهو الناظر عندى وقال القرافي في كتاب الاحكام للعلامة أن يحكم بأحد القولين المتساويين بعد عجزه عن الترجيح ولا يجوز العمل ولا الفتوى ولا الحكم بالضعيف * (فائدة) * قال عجم في الفتاوى في موضع واذا حكم الحاكم بالقول الضعيف ولا ينقض حكمه ما لم يشتد ضعفه كالحكم بشفعة الجار ومحل مضي حكمه بالقول الضعيف حيث لم يول على الحكم بغير الضعيف كما هو الواقع في قضاة مصر وأجاب الاجهوري في موضع آخر بقوله ليس لقاضي زماننا الحكم بالقول الضعيف ولا ينفذ حكمه به ولو علمه وقضاه فان حكم به فحكمه باطل لانه انما تولى على الحكم بما يجب العمل به والله أعلم انتهى وحاصله أنه اذا كانت قوليته انما هي على ما يجب العمل به وهو الراجح أو المشهور وحكم بالقول الضعيف فانه ينقض حكمه وان كانت قوليته انما هي على العمل بما يقتضيه رأيه فلا يجوز له الحكم بالضعيف واذا وقع ونزل فانه لا ينقض حكمه ويجوز تقليد مذهب الغير في بعض النوازل ولو بعد الوقوع وهو مقدم على العمل بالضعيف واذا لم يجد نصاً في نازلته ف يرجع لمذهب أبي حنيفة لان مسائل الخلاف التي بين مالك وأبي حنيفة اثنتان وثلاثون مسألة فقط كذا أفنى بعض المتأخرين وفيه نظر بل ظاهر كلام القرافي أنه ينتقل في تلك النازلة لمذهب الشافعي لانه تلميذ الامام وقد كان جسد عجم اذا سئل في مسألة لم يرفها نصاً يقول للسائل اذهب للشافعي يكتب لك واثنى بالسؤال أكتب لك جوابي كذلك (قوله واعتبر الخ) معنى اعتبره أنه كالشيء المصرح به فلا يصح به المصنف ويعمل به ويفتي به كالمصرح به فان قبل قد صرح به المصنف في بعض المواضع قلت ان نصيحة به في بعض المواضع لنسكتة كتشبيهه غيره به أو قبو ديد كرها (قوله من المفاهيم)

حال من مفهوم الشرط مقدم أى حال كون مفهوم الشرط بعض المفاهيم ولم تظهر نكتة التقديم ولا يقال الاختصاص لان ذلك مستفاد من قوله فقط أو ظرف لغو متعلق باعتبار قوله فى ك (قوله جمع مفهوم) أى على غير قياس اذ القياس فى وزن مفعول أن لا يجمع جمع تكسير استغناء عن تكسيره بمجمعه جمع صحيح ان كان صفة مذ كراقل كعقون فى معق والاب أن كان صفة مؤنث عاقل أو صفة مالا يعقل كما هنا فبالالف والتاء كعققات جمع معتقة وكفهومات جمع مفهوم وشذ من تكسير هذا النوع مياسير وملاعين ومكاسير أشار له ابن مرزوق (قوله ما دل عليه اللفظ) أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى مطروفاً فى محل النطق وأراد بالنطق التلفظ وأراد بجعله نفس الملفوظ فان قلت لزم من تقريرك أن الملفوظ محل الامرين المعنى والتلفظ ولا يصح ذلك قلت محلبة اللفظ للمعنى بمعنى دلالة الملفوظ على ذلك المعنى ومحلبة الملفوظ للتلفظ بمعنى التعلق بشأله أى المنطوق التأليف فى قوله تعالى فلا تقل لهما أف وهو مطروف فى أف من ظرفية المدلول فى الدال والمنطوق كما يطلق على التأليف يطلق على حرمة (قوله لا فى محل النطق) أى معنى دل عليه اللفظ حالة كون ذلك المعنى فى محل السكوت لافى محل النطق كالضرب فى ولا تقل لهما أف وهو من ظرفية المدلول فى الدال فالسكوت يقابله النطق ومحمل السكوت لفظ اضرب فى ولا تقل لهما أف وهو يقابل محل النطق الذى هو لفظ أف والحاصل أن محل النطق أف ومحمل السكوت تضرب (قوله لم يدل عليه الخ) تفسير لقوله لا فى محل النطق أى لم يدل عليه بعمل النطق وانما دل عليه بعمل السكوت (قوله أن يكون حكم المفهوم) الاولى أن يقول هو المفهوم الموافق للمنطوق فى الحكم (قوله وهو قسمان) أى ذو قسمين (قوله خوى الخطاب) خوى الكلام ما يعلم بطريق القطع ولما كان (ع) ذلك المفهوم يعلم بطريق القطع سمي بذلك ولوقال الشارح كما قلنا المكان أحسن لان

الدلالة لا يوصف بها المنطوق (قوله كتحريم الخ) الاولى كضرب اذهو المفهوم (قوله نظر للمعنى) أى الموجب للحكم وهو الايداء فى الآية المذكورة (قوله قوله تعالى) فاعل بالدال (قوله المنطوق) صفة تحريم المناسب أن يقول كضرب الوالدين فهو أولى من التأليف للمنطوق فى التحريم وخلاصته أن المنطوق يطلق على كل من التأليف وتحريمه والمفهوم يطلق على كل من الضرب وتحريمه والمناسب أن يقول أن يكون المفهوم أولى بالحكم من

الشرط فقط (ش) المفاهيم جمع مفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لافى محل النطق أى لم يدل عليه بمنطوقه وهو قسمان مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة ففهوم الموافقة أن يكون حكم المفهوم موافقا لحكم المنطوق وهو قسمان خوى الخطاب ولحن الخطاب ففوى الخطاب أن يكون المفهوم أولى بالحكم من المنطوق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظر للمعنى قوله تعالى ولا تقل لهما أف فهو أولى من تحريم التأليف للمنطوق به لان الضرب أشد منه فى الاذابة والعقوق ولحن الخطاب أن يكون المفهوم مساوياً لحكم المنطوق كتحريم احراق مال اليتيم الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً فان الاحراق مساوٍ للاكل فى اتلافه على اليتيم ومفهوم المخالفة أن يكون حكم المفهوم مخالفاً لحكم المنطوق وهو عشرة أنواع كما قاله القرأى مفهوم الصفة نحو فى الغنم السائمة الزكاة ومفهوم العلة نحو أعط السائل حاجته ومفهوم الشرط نحو من نطهر صحت صلاته ومفهوم الاستثناء نحو قام القوم الا زيدا ومفهوم الغاية نحو اتوا الصيام الى الليل ومفهوم الحصر نحو اغما الهكم الله ومفهوم الزمان نحو سافرت يوم الجمعة ومفهوم المكان نحو جلست أمام زيد ومفهوم العدد نحو فاجلدوهم ثمانين

المنطوق فالضرب أولى بالتحريم من التأليف (قوله ولحن الخطاب) لحن الكلام فى الاصل ومعناه واصطلىح على أن لحن جلد الخطاب هو أن يكون المفهوم مساوياً للمنطوق فى الحكم (قوله أن يكون المفهوم مساوياً الخ) الاولى أن يقول أن يكون المفهوم مساوياً للمنطوق فى الحكم (قوله كتحريم) الاولى كاحراق (قوله نظر للمعنى) الذى هو الاتلاف (قوله قوله تعالى) فاعل بالدال (قوله ان الذين يأكلون الخ) لا يخفى أن الذين يأكلون على ما قلنا محل النطق والمطروف فيه الاكل الذى هو المنطوق والمفهوم الاحراق وهو مطروف فى يحرقون الذى هو محل السكوت (قوله فى اتلافه على اليتيم) أى فى حرمة اتلافه على اليتيم (قوله أن يكون حكم المفهوم مخالفاً الخ) الاولى أن يقول أن يكون المفهوم مخالفاً للمنطوق فى الحكم (قوله فى الغنم السائمة الخ) أى فان مفهومه أن المعروفة والعاملة لازكاة فيهما وكان حقه أن يعمل به لكن عارضه عندنا دليل آخر دال بمنطوقه على وجوب الزكاة فيهما وهو فى الاربعين شاة شاة وهو يقدم على المفهوم فى ك نقلا ومن البين أنه يستثنى مما ذكره مفهوم الوصف الكائن بالتعريفات فانها فصول أو خواص يؤتى بها للدخال والاخراج (قوله حاجته) مفهومه اذ لم يكن محتاجا فلا تعطه (قوله من تظهر) مفهومه اذ لم يظهر لا تصح صلاته (قوله قام القوم الا زيدا) منطوقه قيام غير زيد ومفهومه نفي القيام عن زيد الا أنه مفهوم قوى (قوله نحو اتوا الصيام الى الليل) أى غاية الاتمام الليل أى دخوله ففهومه لا تمام بعد دخوله (قوله اغما الهكم الله) منطوقه اثبات الألوهية لله ومفهومه نفيها عن غيره ثم لا يخفى أن الحصر اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه فعليه يكون اضافة مفهوم للحصر من اضافة الجزء للكل فلا يكون من المفهوم وموجب بأن المعنى مفهوم اللفظ فى مقام الحصر (قوله سافرت يوم الجمعة) مفهومه نفي السفر فى خلافه (قوله ثمانين) أى لا أقل ولا أكثر

(قوله وهو تعليق الحكم) أى مفهوم اللقب أمر دل عليه تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات لان المفهوم ليس نفس التعليق والمراد باللقب عند الأصوليين ما يشمل أقسام العلم الثلاثة عند النحويين نحو أعط محمد أو أب بكر أو زين العابدين ويشمل أيضا اسم الجنس الافرادى كرجل وماء والحجى كتمر وكلم كذا ذكروا (قوله وهى) أى مفاهيم المخالفة حجة عند مالك وجاعة من العلماء وغيرهم كأبى حنيفة بنس كل المفاهيم أى مفاهيم المخالفة وان قال فى المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلامر آخر كافى انتفاء الزكاة عن المعلوفة قال الاصل عدم الزكاة وردت فى السائمة فمقتضى المعلوفة على الاصل (قوله فقال به الدقاق) أى من الشافعية وقوله وابن خوير من مداد من المالكية فى القاموس بضم الحاء وكسر الزاى وفتح الميم وسكون النون والدال امام أبى بكر المالكية الاصولى اه وفى عجب بفتح الميم وكسر ها وقد تبدل بام مكسورة وباعجام الحرف الاخير وهى الذال وأما الاولى ففهم الغتان الاعجام والاهمال اه (قوله الا أنه قائل) أى لانه لم يذكره الا فى مواضع ثلاثة (قوله لا يتأتى معه اختصار) أى لا يتأتى مع مراعاته اختصار دون عدم مراعاته أى لانه لو صرح به كان الاختصار موجودا فالاختصار موجود اعتبره أم لا (قوله وقيل فيه) أى فى مفهوم الحصر وهو قليل أيضا فلا يتأتى معه اختصار (قوله فتفق عليه) أى على حجتيه (قوله وهو معتبر عنده الخ) (٤٥) تقدم معنى الاعتبار (قوله اذ غير المميز الخ) علة لقوله معتبر عنده لكن فضيلته

ان غير المميز يجوز لولييه الردمع أنه يتعين فى حقه الرد فالاولى أن يمثل بقوله وان جنى العبد فى يده ويمكن أن يجاب بأن اللام فى قوله وللولى الخ للاختصاص فيصديق بتعين الرد فى المفهوم ويكون النظر فى كونه مفهوما بالنسبة لذلك (قوله فعلى أنه من باب النص) وعليه اختلفوا فقل نقل اللفظ للدلالة على اعم عرفا بدلا عن الدلالة على الاخص لغة فنقل لفظ أف لا ليداء وأطلق لفظ يأكلون للاتلاف فعلى لا نقل لهما أف لا تؤذهما ومعنى ان الذين يأكلون الذين يتلفون وقيل ان الدلالة على اعم فهت من القرائن وهى تعظيم الوالدين وصيانة مال البيت

جلده ومفهوم اللقب وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات نحو فى الغنم الزكاة وهى حجة عند مالك وجاعة من العلماء الا مفهوم اللقب فقال به الدقاق وابن خوير من مداد وبعض الحنابلة وانما خص مفهوم الشرط لانه أقواها اذ يقول به بعض من لا يقول بغيره الا الغاية فانه يقول به بعض من لا يقول بمفهوم الشرط الا أنه قليل لا يتأتى معه اختصار فلذلك تركه بل جعل بعضهم الغاية من المنطوق وفى رتبة الغاية مفهوم الحصر وقيل فيه انه منطوق وأما مفهوم الموافقة فتفق عليه وهو معتبر عنده كقوله فى باب الحجر وللولى رد تصرف مميز اذ غير المميز أخرى فعلى انه من باب النص أو القياس الجلى فلا اشكال وان قلنا انه من المفهومات فهو أخرى من مفهوم الشرط فكانه اعتبره فى نفس مانحن بصده فكانه يقول اذا اعتبرت مفهوم الشرط فأخرى مفهوم الموافقة وعلى قياس ما قاله ابن غازى فى مفهوم الموافقة يقال فى مفهوم الغاية والحصر انهما معتبران لانهما أعلى من مفهوم الشرط وكل من قال بالشرط قال بهما والخلاف فيهما أضعف من الخلاف فى غيرهما فكانه قال اعتبر مفهوم الشرط وما هو أعلى منه ومن يتبع كلامه يظهر له أنه يعتبر هذين المفهومين لزوماً فمفهوم الغاية كقوله والمستوتة حتى يوجع بالبحر وكقوله فى الحجر المجنون محجور عليه للافاقه وكقوله الى حفظ مال ذى الاب ومفهوم الحصر كقوله انما يجب القسم للزوجات فى المبيت لان مراده حصر القسم فى الزوجات وكقوله فى باب الحجر وانما يحكم فى الرشد وضده الخ القضاة (ص) وأشير بصحح أو استحسن الى أن شيخنا غير الذين قدمتهم صحح هذا أو استظهره (ش) لما عين الاشياخ الاربعة وما اطلع عليه فى الدلالة على مختارهم ولم يسعه ترك التنبية على ما صححه غيرهم من الاقوال أو استحسنه منها

وعلى هذا فاللفظ مجاز مرسل من اطلاق الاخص على اعم فالعلاقة بالخصوص (قوله أو القياس الجلى) القياس الجلى ما قطع فيه بنفى الفارق والعلة فى ولا نقل لهما أف لا يذاء وفى ان الذين يأكلون الاتلاف (قوله فلا اشكال) أى لان كلامنا فى المفاهيم لافى النص ولا فى القياس (قوله فى نفس الخ) لفظه نفس تأكيد (قوله بصده) الصدد بفتح تين القرب (قوله فهو أخرى الخ) أى ان قلنا بدخوله فى المفاهيم فان خصصناها بالمخالفة فلا يرد كما أفاده بعض الشراح (قوله وعلى قياس ما قاله ابن غازى) أى من كونه معتبر مفهوم الموافقة (قوله ومن يتبع الخ) وفى بعض الحواشى أنه يعتبر مفهوم الشرط لزوماً وغيره جوازاً يظهر ذلك بتأمل كلامه (قوله والمستوتة الخ) أى وتحرم المستوتة حتى يوجع بالبحر مفهومه لا حرمة بعد الاياج (قوله وكقوله فى الحجر الخ) مفهومه لا حجر على المجنون بعد الافاقه وقس (قوله للزوجات) أى لا للسرارى والاولى أن يزيد فيقول فى الزوجات وفى المبيت أى لا للسرارى ولا الكسوة والنفقة (قوله وانما يحكم فى الرشد وضده القضاة) مفهومه لا حكم فى ذلك لغير القضاة (قوله وأشير بصحح أو استحسن) أى فى حكم (قوله صحح هذا الخ) أشار بهذا الى الحكم المقدر أى بقولنا أى فى حكم (قوله أو استظهره) أى عده ظاهراً أى ظنه ظاهراً أو أنفاً ظاهراً (قوله أو استحسنه الخ) الا بيان بأو باعتبار العبارة الصادرة من هؤلاء الاشياخ والا فالعنى واحد ولا يخفى ان ما ذكر ليس نظير ما يشير اليه بالاسم فى اصطلاح الاشياخ الاربعة المتقدمه وانما قلنا ليس نظير الخ لانه يشير بتلك المساتين لما استحسنه من الاقوال أو من نفسه

(قوله أو مظاهره) الأولى أن يقول أو مظاهره عطف على ما صححه (قوله وإنما لم يسمهم الخ) كأن يقول وأشير بمادة التصحيح إلى ما صححه ابن عبد السلام مثلاً لكن أن كان بصيغة الاسم فإشارة إلى ما صححه من الأقوال وإن كان بصيغة الفعل فذلك لما كان من نفسه وهكذا فإن قلت لم يسم من تقدم دون غيره من هؤلاء قلت لما اختص هؤلاء الأربع بمنزلة الترجيح دون غيرهم خصهم بالسمية المذكورة (قوله وإن كان بغير استفعل) أي والحال أنه بغير استفعل (قوله لكنه الخ) الأولى أن يقول بدل ذلك فيوقع في اللبس لوجود الاشتراك في الجملة ففر من التثنية في المادة في الجملة لدفع ذلك اللبس (قوله تفسير المعنى الاستحسان) أي أن الاستحسان لما كان خفياً احتاج إلى تفسيره وعليه فيكون في العبارة لف ونشر مرتب (قوله إشارة إلى ما تقدم الخ) وحاصل هذا أنه إذا وقع من غيرهم استحسان أو استظهار أو تصحيح أي بهذه المادة لا بالمعنى والألا كتنفي بواحدة فإما أن يعبر بصحح أو استحسان فلا يكون قول المصنف صحح هذا أو استظهره فلما نشر أبطل كل من صحح هذا أو استظهره راجع لكل ويكون قوله صحح هذا أو استظهره على معنى أو استحسنته أو غير ذلك باعتبار ما صدر منه ومخلصه أن الصادر لا يخص بمادة والذي يعنون به لهم إنما هو إحدى الصيغتين تابعا لأي صيغة صدرت منهم لكن على هذا الوجه والذي قبله لم يظهر من التعابير به مادون غيرهما ودون الاكتفاء بواحد منهما أو بواحد من غيرهما فلذلك قال والأقرب إلى الحقيقة أي إلى ما في نفس الأمر والمقصود والموافق لما في نفس الأمر وعدل عن ذلك تحرياً للصدق وتنزهاً عن التجاسر بالجزم لما هو مغيب (قوله ٤٦) ان التصحيح أي فيعبر بصحح إذا كان في المسئلة قولاً وروح أحدهما فيكون

أو مظاهره من تلقاء نفسه أخبرنا أنه يشير إلى مختار غير الأربع بصحح أو استحسان مبني للمفعول لأنه لم يرد تعيين ذلك الفاعل ولذا قال شيخنا بالنسبة وأعمالهم مع من قدمه عند ذكره اصطلاحه لكنهم فيؤدي إلى الطول فإن قلت لم يقل أو استحسنته فيعيد اللفظة كما فعل بصحح أو يقول أو لا بصحح أو استظهرت أعمالهم قبله أولاً لأنه عين مادة الظهور لابن رشد وإن كان بغير استفعل كما تقدم لكنه فر من التثنية وأتى به ثانياً لتفسير المعنى الاستحسان وبعبارة أخرى وإنما لم يقل أو استحسنته ليطابق استحسان إشارة إلى ما تقدم من أنه لا يجب أن يشار إلى الترجيح الصادر من المرجح بمادة لفظه المخصوص والأقرب إلى الحقيقة أن التصحيح فيما صححه الشيخ من كلام غيره والاستحسان فيما يراه مع احتمال الشمول فيهما زاد دخل بعض في قوله بصحح أو استحسنته بناء على أن مراده كل لفظ دل أو اقتضى الترجيح بأي لفظ كان ما كان بلفظ القياس والاستحسان والتصويب وغيرهما كقوله والقياس رد الجميع إن رد بعضهم والاستحسان أخذ المجهز الجميع وصوب وقوفه عن الأولى حتى يشك ثانياً ودخل المؤلف في قوله شيخنا بدليل استقرار كلامه أنه يشير لاستظهار نفسه في بعض المواضع (ص) وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل أو لعدم نص المتقدمين (ش) أي وأشير بلفظ التردد

التعبر بصحح بمثابة التعبر بالاسم فيما تقدم ويعبر باستحسان إذا كان في المسئلة قول واستتج خلافه أو لم يكن قول أصلاً وظهوره شيء في المسئلة من تلقاء نفسه فيكون التعبر بالاستحسان شبيهاً بالتعبر بالفعل وإنما كان هذا أقرب لأنه أبعد من التكرار فإن قلت هلا عكس قلت وجه ما قاله كما أفاده بعض ان التصحيح يستدعي وجود صحح قابل للفاسد والاستحسان يتبادر منه صدقه باعتبار حسن سواء كان مقروراً أو منشأً فأريد الثاني للتمييز (قوله مع احتمال الشمول فيهما)

أي يحتمل أن يقال إن كلاماً من الصيغتين لكل من القسمين التعبر بصحح تارة واستحسان أي تارة بحسب ما يتفق كقولي (قوله بناء على أن مراده الخ) أي لا على أن مراده خصوص هاتين الصيغتين كما هو مفاد ما تقدم (قوله دل أو اقتضى الخ) أي دل على الترجيح أو اقتضاه لا يحتمل أنه إذا دل عليه فقد اقتضاه فهو تنويع في العبارة وإن كان المعنى واحداً (قوله بأي لفظ كان) الأولى حذف البناء (قوله والاستحسان) أي بهذه الهيئة لقوله والاستحسان الخ (قوله والتصويب) أي بهذه المادة لا بهذه الهيئة لقوله وصوب وقوفه الخ (قوله وغيرها) أي كعندى أي ودخول صححه أو استحسان أولي ثم أقول وإذا كان كذلك فلا وجه للتعبر بالمادتين بل أحدهما يكفي ويكون كناية إلا أن يقال لو اقتصر على واحدة لتوهم الاقتصار عليها ولماذا كرر الثانية أذن بتوسيع الدائرة (قوله ودخل الخ) هذا بعيد لأنه لا يعتبر ترجيح نفسه وإنما يعتبر الأربعة المنصوصة وحيث أشار لنفسه في بعض المواضع فإما ذلك نادر استطراد لا يلتفت إليه في فائدة إذا قيل لا يظهر كان فيه إشعار بأن مقابله فيه ظهوراً أيضاً لا أن الظاهر اسم تفضيل يقتضي المشاركة وزيادة المشهور يقابله الغريب وهذا بحسب الأصل والتصحيح يقابله الضعيف والأصح يشعر بحكمة مقابله لأنه اسم تفضيل كالأظهر قوة أي وأشير بلفظ إشارة إلى أن قوله وبالتردد عطف على صحح فكل من بالتردد وتردد لعدم متعلق به إلا أن أشار في مثل هذا المقام إنما يتعدى إلى قال الجوهرى أشار إليه باليد أو ما وأشار عليه بالأي انتهى لكن إلى اللانتهاء أي انتهت الإشارة إليه واللام تجبى للانتهاء أيضاً ولذا تعاقبنا في نحو إلى أجل مسمى فلذا أعداه المؤلف بها وهي أخصر في تنبيهه مفاد كلام المصنف أنه متى ذكر التردد فهو لتردد المتأخرين وليس مراده أنه كلما تردد المتأخرون في نقل أو في حكم يشير به لتردد وحيد فلا يرد عليه أنه أشار لذلك بقولان فقال وفي غيره للمتأخرين قولان (قوله بلفظ التردد) أي بالتعبر من ألبال بالاقتران بها

(قوله ومن بعده الخ) فيه اشارة الى أن من قبله متقدمون وآل في المتأخرين للجنس المتحقق ولو في واحد لانه قد يشير بالتردد لتردد واحد كما يأتي (قوله كان ينقلوا) ولو كان واحدا (قوله وابن القاسم) أي أو ابن القاسم وكذا قوله وغيرهما أي أو غيرهما (قوله أو ينقل بعضهم الخ) وجه مغايرة هذا المناقبة ان الجميع اتفقوا في النقل في الموضوعين على خلاف ما نقلوه في الموضوع الآخر في الوجه الاول وفي الثاني نقل بعض عنه خلاف ما نقله البعض الآخر (قوله بأن يكون له قولان) أي بأن يقول شيئا ثم يرجع عنه الى غيره ويعرف رجوعه عنه أولا يعرف أو يكون له قولان بشرطهما وهو اختلاف الوقت أو نحوه فينقل الناقل قولان في مكان وآخر في غيره أو يقتصر ناقل على قول وآخر على الآخر كما قاله ابن مرزوق قال بعض الشراح ومقتضاه انه يشير بالتردد للمرجوع اليه والمرجوع عنه وذكر فيها يأتي ما يفيد خلافا (قوله لتردد المتأخرين) أي جنس المتأخرين المتحقق ولو في واحد لم يكن ان كان باعتبار اثنين فكل جازم بما ظهر له من عند نفسه كأن يظهر لابن رشد الوجوب ويحزم به ويظهر لابن يونس النذب مثلا ويحزم به وان كان باعتبار واحد فيكون معناه انه متخير هل الحكم كذا أو كذا (قوله ان المعطوف بأومقدّر) أي وتقديره أو في الحكم أي لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو في الحكم لعدم نص المتقدمين أي في انشاء الحكم والاول في ابقاء الحكم فلا تنكار ولا اعتراض لان قوله أو في الحكم لا يغاير في المعنى في النقل حتى يعطف عليه اذ الاختلاف في النقل لا يعقل (٤٧) الا اذا كان اختلاف في الحكم (قوله الذي هو التحير)

لا يخفى أن هذا يناقض ما يأتي من أن التردد يستعمل في الجزم مع الاختلاف ويشير بالنظر للتحير وبعد ان علمت هذا فكل منهما غير ظاهر والمناسب أن يقال ان كان التردد مستندا لواحد فالمراد به التحير وان كان مستندا لمتعدد فالمراد به الاختلاف مع الجزم (قوله اختلاف طرفهم) أي أحوالهم (قوله في العزو) في بمعنى من أي العزو للمذهب أي لاهل المذهب المتقدمين كان يقولوا في موضع قال مالك كذا ثم يقولوا في موضع آخر قال مالك كذا خلافا للاول وهو بمعنى ترددهم في النقل (قوله وفي كذا طرق) أي نقول وقوله أو طريقان أي نقلان فيأتي على الوجهين المتقدمين الا أنه يأتي بنفسه التردد في بعض المواضع بالطرق طريقة تحسكي الاتفاق وطريقة تحسكي الخلاف كما في قوله الابكر وتردد وهو لا يأتي على واحد من الوجهين السابقين فيما يتعلق بالنقل الا أن يجاب بان المعنى لترددهم في النقل ولو باعتبار الفهم قد بر (قوله الا ان الثاني في كلامه أقل) أي قليل أو ان كلامهم ما قيل فأفعل على بابه (قوله كقوله وفي اعتبار الخ) المتبادر من عبارته حيث عدد أمثلة واقصر عليها ان السكاف استقصائية لا تدخل شيئا (قوله لانه لم يشربه الخ) وقد يقال لو قال تردد بالرفع وحكاية بالقول وقع في التطويل أو بدونه وهو مفرد ارتكب شذوذا لان حكاية المفرد شاذة الا في بعض المواضع وليس هذا منه أو هو جلة بان يقدر الخ بر المرامي في مواقفه من الكتاب أدى الى حكاية الجمل بدون القول كذا في بعض الشراح (قوله الا كذلك) أي الامر فوعا لا منصوب بأي ولفظ المصنف يفيد انه أعظم (قوله فان قيل الخ) السؤال وارد على قول المصنف بالتردد بان يقال ظاهر عبارة المصنف ان ذلك المعنى لا يشير له الابداء لتردد مع انه يشير له بغيرها وقد يقال لا يرد عليه ذلك لان المراد في متى أشمرت بتردد يكون كذلك الا ان المراد متى كان كذا أشمرت بتردد (قوله فان قيل) سؤال وارد على هذا التصويب أي قوله لو قال الخ (قوله اذا جزموا بالحكم) أي بان قال بعضهم الحكم الوجوب وبعضهم قال النذب (قوله وبالنظر اذا جمعوا الخ) أي بحسب الغالب اذ قد يشير بالنظر للاعتراض (قوله ووقفوا) عطف نفسه بر والاحسن ما أشرنا اليه من أنه يشير بالتردد للتحير فيما اذا كان لواحد وللجزم بالحكم والاختلاف فيه اذا

كقولي وفي كذا تردد أي أحد أمرين الاول تردد المتأخرين كابن أبي زيد ومن بعده في النقل عن المتقدمين كأن ينقلوا عن مالك وابن القاسم وغيرهما في مكان حكما معينا في مسألة ثم ينقلوا عنه في مكان آخر خلافاً لذلك الحكم أو ينقل بعضهم عنه حكما فيها وينقل آخرون عنه فيها خلافاً له وسبب ذلك اما اختلاف قول الامام بأن يكون له قولان واما الاختلاف في فهم كلام الامام فينسب له كل ما فهم عنه الثاني تردد المتأخرين في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين على حكم المسألة وبما قررنا يظهر ان المعطوف بأومقدّر لا قوله لعدم وأن المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله لتردد كما هو ظاهره فيهما لان العطف على مقتضى الظاهر يقتضي انه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين وان لم يحصل من المتأخرين تردد وليس كذلك لفقد معنى التردد الذي هو التحير اذ لا تحير مع جزم المتأخرين المقسدي بهم ولا سيما امثال من تقدم وتردد المتأخرين في النقل اختلاف طرقهم في العزو للمذهب فهو كقول غيره وفي كذا طرق أو طريقان ولم يعط علامة يميز بها بين الترددين الا ان الثاني في كلامه أقل كقوله وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو مطلقا تردد وفي خف غصب تردد وفي رابع تردد وفي اجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز من أسلم بخيار تردد ولو قال المؤلف بتردد بالرفع على الحكاية كقوله خلاف لكان أوجه لانه لم يشربه الا كذلك فان قيل قد يشير بالنظر موضع التردد كقوله وفي جعل المخاطب الموافق كالمخالف نظر وقوله فان شق في الاجتهاد نظرت قال بعض انه يشير بالتردد للمتأخرين اذا جزموا بالحكم واختلفوا بالنظر اذا جمعوا ووقفوا وقد وقع له

الوجهين المتقدمين الا أنه يأتي بنفسه التردد في بعض المواضع بالطرق طريقة تحسكي الاتفاق وطريقة تحسكي الخلاف كما في قوله الابكر وتردد وهو لا يأتي على واحد من الوجهين السابقين فيما يتعلق بالنقل الا أن يجاب بان المعنى لترددهم في النقل ولو باعتبار الفهم قد بر (قوله الا ان الثاني في كلامه أقل) أي قليل أو ان كلامهم ما قيل فأفعل على بابه (قوله كقوله وفي اعتبار الخ) المتبادر من عبارته حيث عدد أمثلة واقصر عليها ان السكاف استقصائية لا تدخل شيئا (قوله لانه لم يشربه الخ) وقد يقال لو قال تردد بالرفع وحكاية بالقول وقع في التطويل أو بدونه وهو مفرد ارتكب شذوذا لان حكاية المفرد شاذة الا في بعض المواضع وليس هذا منه أو هو جلة بان يقدر الخ بر المرامي في مواقفه من الكتاب أدى الى حكاية الجمل بدون القول كذا في بعض الشراح (قوله الا كذلك) أي الامر فوعا لا منصوب بأي ولفظ المصنف يفيد انه أعظم (قوله فان قيل الخ) السؤال وارد على قول المصنف بالتردد بان يقال ظاهر عبارة المصنف ان ذلك المعنى لا يشير له الابداء لتردد مع انه يشير له بغيرها وقد يقال لا يرد عليه ذلك لان المراد في متى أشمرت بتردد يكون كذلك الا ان المراد متى كان كذا أشمرت بتردد (قوله فان قيل) سؤال وارد على هذا التصويب أي قوله لو قال الخ (قوله اذا جزموا بالحكم) أي بان قال بعضهم الحكم الوجوب وبعضهم قال النذب (قوله وبالنظر اذا جمعوا الخ) أي بحسب الغالب اذ قد يشير بالنظر للاعتراض (قوله ووقفوا) عطف نفسه بر والاحسن ما أشرنا اليه من أنه يشير بالتردد للتحير فيما اذا كان لواحد وللجزم بالحكم والاختلاف فيه اذا

كان لا أكثر فان المؤلف استعمله فيهما (قوله ما يشبه النظر) وقد يقال النظر باعتبار هذا الجواب هو التوقف والتعبير بقوله يشبه متناهيه فالاولى ان يقول ما يوافق النظر في المعنى (قوله وأورد الخ) أي فالأيراد توقف (قوله وقد يقع التردد الخ) اعترض على المصنف بأنه قد يشير بالتردد لغير ما ذكر فانه يقع إشارة لكثرة الاختلاف وشدة تشعبه وإشارته كافي قوله في آخر القضية وفي تمكين الدعوى لغائب بلا وكالة تردد وفي قوله في الشهادات وان شهد ثانياً في الاكتفاء بالتركية الأولى تردد فان التردد في ذلك ليس من القسمين المذكورين وانما هو لكثرة الخلاف كاذ كره الخطاب قال بعض ويمكن الجواب بأن ما ذكر هو الغالب أو يقال ان أوفي المصنف مانعة جمع (قوله كذا يقع في بعض النسخ) أي نسخ هذا المختصر بعد قوله المتقدمين وبإلواي خلاف مذهبي الخ ونسخة الناصر ليس فيها ذلك ففيها بعد قوله أو لعدم نص المتقدمين والله أسأل الخ (قوله أو على ما عطف على معموله) فيه ان المعطوفات بالواو كلها معطوفة على الأول (قوله وحققه الاستقراء) حاصله ان المعنى الى خلاف منسوب لمذهب وهو نكرة صادقة بمذهب مالك وبغيره ولكن الاستقراء أفاد أن المراد مذهب مالك ونسخه بعض الشراح بعدم التنوين في خلاف وما بعده أي الخلاف الواقع في مذهبي ولا يريد الى خلاف مذهبي بمعنى المغاير لمذهبي (٤٨) (قوله وانما تفيد مع عطفها بالواو الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصله انه وقع الخلاف

ما يشبه النظر في المعنى في خمسة مواضع منها قوله والتوقف في الكيفية وفيها يجوز طرحها خارجة واستشاكل وأوردوا كقوله لم تصدقه وحدت واستشاكلت ونيتة الجمع واستشاكل وقد يقع التردد في كلام المؤلف بخلاف ما ذكر (ص) وبإلواي خلاف مذهبي (ش) كذا يقع في بعض النسخ أي وحيث قال الحكم كذا ولو كان كذا فإنه يشير بإتيانه بإلواي ان في مذهب مالك قولاً آخر في المسئلة مخالفاً لما نطق به فالعامل في بلواشير لانه معطوف على معموله أو على ما عطف على معموله وخلاف منون ومذهبي بآية النسبة منون أيضاً صفة خلاف ويريد بالمذهب مذهب مالك كذا كرهنا وحققه الاستقراء وفي لفظ المؤلف قائل لان ظاهر قوله وبإلوايها تفيد ما ذكر حيثما وقعت ولو صرح بجوابها بعد ما لم تقتربوا وليس كذلك وانما تفيد مع عطفها بالواو والاكتفاء عن جوابها بما تقدم فلو قال وبإلوايها جواب بعد ما وان التزم ذلك في أن يقول وبإلوايها ولا جواب بعدهما الى خلاف مذهبي لكان أظهر ولذلك قال ابن غازي يريد انه يشير بإلوايها لآغيايئة المقرونة بإلوايها النكابة المكتنفة عن جوابها بما قبلها الى خلاف منسوب لمذهب مالك وشاهد الاستقراء يقضي بحتمته وان لم يثبت في بعض النسخ ولكن لا يشير بها الا الى خلاف قوى ولا يطر ذلك في وان مع انه كثير في كلامه اهـ بخلافه والمراد بالفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجه ابن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار واختلاف في السابغ فقيس أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وقيل سالم بن عبد الله وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن والمدنيون يشار بهم الى ابن كنانة وابن المباحثون ومطرف وابن نافع وابن مسلمة ونظائرهم والمصريون يشار بهم الى ابن القاسم وأشهب وابن وهب وأصبغ بن الفرج وابن عبد الحكم

في الواو الداخلة على ان ولو الوصلية على ثلاثة أقوال كونها للحال وكونها للعطف وكونها للاعتراض كذا كره المولى سعد الدين وهذا يقتضي ان الاغيايئة موجود مع جعلها للحال ولا يسلم هذا اذا التى للمبالغة يكون ما قبلها أولى بالحكم مما بعدها والتي للحال بخلاف ذلك (قوله فلو قال) شرطية وجوابها قوله لكان أجل (قوله وان التزم ذلك في ان) أي ان فرض انه التزم الا أنه لم يلتزم بدليل آخر العبارة وهو شرط وجوابه يقول والمناسب يقبل بحذف الواو (قوله الاغيايئة) معنى الاغيايئة الدالة على غايبة الشيء نحو ان شتمتني ضربت ولو كنت الامير ومعنى واو النكابة الاغاظة والمخالفة للمودود عليه بإلواي النكاه والقهر والاغاظة ووقع في نسخة ابن الفرات وبإلواي

غالباً الى خلاف مذهبي فقيدها بغالبها وهو واضح اذ قد يشير بها للمبالغة لا للتنبيه على خلاف ما هناك (قوله وشاهد) ونظائرهم الاستقراء أي وشاهد هو الاستقراء فالإضافة للبيان (قوله وان لم يثبت في بعض النسخ) أي هذه الجملة التي هي قوله وبإلواي خلاف الخ (قوله ولا يطر ذلك في ان) أي الخلاف المذهبي في ان (قوله مع انه كثير في كلامه) والاكثر استعماله خارج المذهب (قوله فائدة) فائدتها ان ما ذكر يقع في الشروح فإراد أن يبين المراد منها ومن الفوائد أن قاعدة المؤلف وغيره غالباً ان يريدوا بالروايات أقوال مالك وبالأقوال أقوال أصحابه ومن بعدهم من المتأخرين كابن رشد ونحوه والمراد بالاتفاق اتفاق أهل المذهب وبالإجماع إجماع العلماء وإذا قالوا الجمهور عنوا بهم الآئمة الأربعة كذا في لـ وذكري مطرف انه بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء المشددة وفاء وهو أبو مصعب مطرف عبد الله بن مطرف ابن أخت الامام مالك (قوله سعيد بن المسيب) بفتح الباء كذا هو المشهور عند المحدثين ونظمهم بعض الشعراء فقال الاكل من لا يقتدى بأئمة * فقصته ضري عن الحق خارجه نخذهم عبيد الله وعروة قاسم * سعيد أبو بكر سليمان خارجه (قوله والمدنيون) أي من اتباع مالك وكذا ما يأتي (قوله وابن مسلمة) محمد لا عبد الله وان كان كل منهما مأخوذ عن مالك (قوله ابن الفرج) هكذا ابن من البنوّة وما في بعض النسخ من أبي الفرج فغير صحيح

(قوله القاضي اسمعيل) هو اسمعيل بن اسحق بن اسمعيل نفقه بآب المعدل وكان يقول أخر على الناس برجلين بالبصرة ابن المعدل يعلمني الفقه وابن المديني يعلمني الحديث روى عنه عبد الله بن الامام أحمد بن حنبل جمع القرآن وعلم القرآن والحديث وآثار العلماء والفقه والحكام والمعروفة بعلم اللسان وكان من نظراء المبرد في علم كتاب سيمويه وكان المبرد يقول لولا اشتغاله برئاسة الفقه والقضاء لذهب رياسته في النحو والادب ولي قضاء بغداد قال أبو عمرو والمدايني ولي اسمعيل القضاء اثنتين وثلاثين سنة وفي تاريخ الخطيب أقام اسمعيل على القضاء سنة وخمسين سنة فمات عزلاً الاسنتين وهو اسمعيل المبرد فوثب اليه وقبل يده وأشهدته فلما بصر نابه مقبلاً * حلالة الحبا وابتدرنا القياما فلا تنكرت قياحى له * فان الكرم يحل الكراما مولده سنة مائتين وتوفي وهو ابن اثنين وثمانين سنة رحمه الله (قوله وابن القصار) هكذا في النسخ وابن بالواو وهو غير مناسب والمناسب والقاضي أبي الحسن بن القصار كما أفاده ابن فرحون في ديباجه وغيره (قوله وابن محرز) بكسر الراء (قوله والقاضي سند) هو اسكندر اني فينبغي ان يعد مصر بابا اعتبار الاقليم فان اسكندرية من اقليم مصر كما علم من كلام المقرري في خطظه وهو سند بن عنان كنيته أبو علي سمع من شيخه أبي بكر الطرطوشي وكان من زهاد العلماء وكبراء الصالحين فقيمها فاضلا نفقه بالشيخ أبي بكر الطرطوشي وجلس لالقاء الدرس بعد الشيخ أبي بكر الطرطوشي وانتفع الناس به وألف كتابا حسنا سماه الطراز في الفقه شرح به المدونة في نحو ثلاثين سفرا وتوفي قبل اكتماله وله تأليف في الجدل وغير ذلك قال تميم بن محمد البادشي وكان من الفقهاء رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت يا رسول الله اكتب لي براءة من النار فقال امض الى الفقيه سند يكتب لك براءة فقلت له ما يفعل فقال قل له بامارة كذا وكذا قال فانتهت فحضيت الى الفقيه سند فقلت له اكتب لي براءة من النار فيبكي وقال من يكتب لي براءة من النار فقلت له الامارة فكاتب لي رقعة ولما أدركت غمها الوفاة أوصى أن تجعل الرقعة في حلقة وتدفن معه وقال الفقيه أبو القاسم بن مخلوف بن عبد الله أخبرني من (٤٩) أثبت به انه رأى الفقيه أبا علي سند بن عنان بعد موته فقلت له ما فعل الله بك فقال عرضت

ونظأرهم والعراقيون يشار بهم الى القاضي اسمعيل والقاضي أبي الحسن وابن القصار وابن الجلاب والقاضي عبد الوهاب والقاضي أبي الفرج والشيخ أبي بكر الاهرى ونظأرهم والمغاربة يشار بهم الى الشيخ ابن أبي زيد والقابسي وابن اللباد والباحي واللمخي وابن محرز وابن عبد البر وابن رشد وابن العربي والقاضي سند والحزوي وهو المغربي بن عبد الرحمن الخزومي من أكابر أصحاب مالك وروى عنه البخاري وذكره في المدارك في أول الطبقة الاولى من أصحاب مالك وابن شبون هو أبو موسى بن مناس ذكره عياض في الطبقة السادسة من المدارك وابن شعبان هو صاحب الزاهي وهو ابن القرطبي بضم القاف وسكون الراء وبعد الراء طاء مهمله مكسورة ثم ياء نسب (ص) والله أسأل أن ينفع به من كتبه أو قرأه أو حصله

علي ربي فقال لي أهلا بالنفس الطاهرة الزكية العالمة قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان فاضلا من أهل النظر توفي رحمه الله بالاسكندر به سنة احدى وأربعين وخمسائة ودفن بجبانة باب الاخصر ذكره صاحب الديباج وكان يمكن ذكر زاجهم هؤلاء كلهم لكن خففنا

(٧ - خرشي أول) من التطويل بخلافه وجدت في خطه على نسخته مانصه واذا اختلف المصريون والمدينيون قدم المصريون غالبا والمغاربة والعراقيون قدمت المغاربة كذا نقله الفيشي قال عجب تقديم المصريين على من سواهم ظاهر لانهم أعلام المذهب لان منهم ابن وهب وقد علمت جلالاته وابن القاسم وأشهب وكذا تقديم المدينيين على المغاربة اذ منهم الاخوان ويظهر تقديم المغاربة على العراقيين اذ منهم الشيوخ (قوله وذكره في المدارك) اذ ذكره عياض في المدارك وهو كتاب ذكر فيه علماء المذهب (قوله وابن شبون) هو عبد الخالق قيرواني توفي سنة احدى وتسعين وقيل سنة تسعين وثلاثمائة وهو جواب عن سؤال مقدرحاصله اننا نراهم يقولون ابن شبون ابن شعبان من هو ابن شعبان الا أنه يراد أنه لا وجه لتخصيص هذين بالذكر (قوله وابن شعبان الخ) هو محمد بن القاسم بن شعبان بن محمد بن ربيعة كان أراس فقهاء المالكية بمصر في وقته وأحفظهم لمذهب مالك مع التقنى في سائر العلوم من الخبر والتاريخ والادب الى التدين والورع وكان يلحن ولم يكن له بصيرة بالعربية مع غزارة علمه وكان واسع الرواية كثيرا الحديث ملج التأليف شيخ الفتوى حافظ البلد واليه انتهت رئاسة المالكية بمصر ووافق موته دخول بني عبيد الروافض وكان شديد الذم لهم وكان يدعو على نفسه بالموت قبل دولتهم ويقول اللهم أمتي قبل دخولهم مصر فكان ذلك وألف كتاب الزاهي الشعباني المشهور في الفقه وكتاب في أحكام القرآن وكتاب مختصر ما ليس في المختصر وغير ذلك وتوفي يوم السبت لاربعة عشرة بقيت من جادى الاولى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ودفن يوم الاحد وقد جاوز سنه ثمانين سنة (قوله وهو ابن القرطبي) كان يعرف به وتبين انه مصري لا مغربي * وينبغي انعام الفائدة بذكر ما يقع كثيرا فنقول والقر بنان أشهب وابن نافع فقرن أشهب مع ابن نافع لعدم بصره والاخوان مطرف وابن الماجشون وسمي بذلك لكثرة ما يتفقان عليه من الاحكام وملازمتهما والقاضي ابن القصار وعبد الوهاب والمجدان ابن المواز وابن سحنون واذا قيل محمد فهو ابن المواز (قوله أن ينفع به) لم يقل النفع به مع كونه أخصر لان

السؤال محادثة مع المولى والمحادثة مع المولى الكريم ينبغي فيها التطويل والنفع اصال الخير أو دفع الضرر وقوله من كتبه الخ أو وقع هذه الافعال الماضية موضع المستقبل تحقيقه قاله وتنزيله منزلة الواقع على تقدير وضع الخطبة قبله ويحتمل أن يكون وضع الخطبة أولاً واستخضره في ذهنه (قوله وابتال الى الله) أى وتصرع كما يفيد المصباح (قوله كتبه لنفسه) أى ولولم يقرأه ولم يفهم ما فيه (قوله أول غيره) أى ولو باجرة (قوله أو حصه بملك) صادق بالهبة والصدقة والشراء ولولم للتجارة والعارية فأراد بالملك ما يشمل ملك الذات وملك المنفعة (قوله أو بحفظ) لا يخفى أنه داخل في قوله أو قرأه لأن القراءة تصدق به وب مجرد قراءة بدون حفظ الآن يريد بالحفظ حفظاً حصل بمجرد النظر (قوله أو فهم) أى لمعانيه (قوله أو سعى في شئ منه) أى شئ ينتفع به احترازاً عن كتابة أو قراءة كلمة أو كلمتين مثلاً (قوله وهذا أبلغ) أى أحسن ثم يقال لا وجه لذلك لأنه يرجع لقوله قبل وهذا يتعلق بواحد الخ ويمكن توجيهه بأن الالغية من حيث كونه صريحاً في ذلك المعنى بخلاف الأول فإنه قابل لأن يخص بماء ذلك الوجه إلا أنه يلزم عليه عدم جريان الضمائر على سنن واحد (قوله سنن الائمة) أى طريق الائمة (قوله بالانتفاع الخ) أى في الدنيا والاخرى (قوله بالانتفاع) أى الثمرة المصورة بالانتفاع وكذا في قوله بالثواب (قوله والظن) مبتدأ بمعنى المظنون وقوله قبول دعوته خبر والباء في يجميل بمعنى من وإضافة جميل لما بعده من إضافة الصفة للموصوف والتقدير والمظنون من صنع الله الجميل قبول دعوته أى النبوية والاخرية وقوله فإن الله الخ أشار الى قبول النبيوة بالمشاهدة فإن قلت لا وجه للتعبير بالظن (٥٠) قلت يمكن أنه غير بالظن باعتبار المجموع نظر الثانية الاخرية (قوله الآفاق)

جمع آفاق فضمين بمعنى الناحية من الارض ومن السماء (قوله وجبل) أى فطر أى خلق (قوله وتجميل) معطوف على القبول (قوله والا فكم الخ) أى وان لم نقل ذلك من علامات القبول فالامر مشكل لا نوجدنا غيره انطوى وهو لم ينطو فان لم نقل من علامات القبول طصت الحيرة في كون كتابه لم ينطو وكتاب غيره انطوى (قوله والرجاء الخ) إشارة الى النعمة الاخرية أى والمرجو فان قلت من الثمرتان له قلت للمشتغل به لان الانتفاع اغما هو ثمرته ولا يخفى انه

أوسعى في شئ منه (ش) هذا دعاء من المؤلف رحمه الله وابتال الى الله تعالى في أن ينفع بمختصره هذا من كتبه لنفسه أول غيره أو قرأه بدرس أو مقابلة أو مطالعة أو حصه بملك أو بحفظ أو فهم أو بهما أوسعى في شئ منه يحتمل ضمير منه أن يعود على جملة المختصر لان الدعاء بما قبل هذا يتعلق به كله وهذا يتعلق ببعضه في واحد من الامور المذكورة أو في جملة ما يحتمل أن يعود الضمير على واحد من الامور المذكورة وهذا أبلغ ومن للتعبير على كل حال وسلك سنن الائمة في الدعاء بالانتفاع بتأليفهم لتحصل الثمرة عاجلاً بالانتفاع بها في الدنيا وآجلاً بالثواب الجزيل والظن يجميل صنع الله قبول دعوته فان الله نشر ذكره في الآفاق وجبل قلوب كثير من الخلق على محبته والاشتغال به وهى من علامات القبول وتجميل بشرى المؤمن والا فكم من تأليف حسن طوى ذكره ولم يشتغل به والرجاء منه تعالى أن يتم الانعام بالاحسان الاخرى انه ولى ذلك وقدم لفظ الجلالة منصوباً بأسأل لإفادة الحصر أى لا أسأل ذلك الامر الا من الله تعالى فانه القادر عليه وعلى كل شئ وفيه تبيينه على انه لم يترقب عليه منفعة من مخلوق ولا قصد بتأليفه التوسل الى القرب منه كعادة كثير من المصنفين لاجرم ان الله بلغه مراده بحسن نيته والسؤال لغة الطاب واصطلاحاً طاب الادنى من الاعلى (ص) والله بعضنا

إذا كان يترتب على تأليفه الثمرتان لغيره يكون دالاً على الخير وقد قال عليه السلام الدال على الخير كفاعله (قوله انه ولى ذلك) أى مولى ذلك أى معطى ذلك (قوله منصوباً الخ) الاولى أن يكون الله مبتدأ أخبره أسأل ليفيد التجدد في السؤال مرة بعد أخرى وقوله هم ان الجملة الاممية تدل على الثبوت ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا كان خبرها اسماً مالم كان فعلاً فانها تدل على التجدد شيئاً بعد شئ (فان قلت) يلزم على الرفع حذف العائد بخلاف النصب (قلت) حذف العائد جائز (فان قلت) فيفوت الاختصاص (قلت) صدور السؤال من الموحد قاض به كذا قيل (أقول) الفعل المضارع مقيد للتجدد والحدوث وان لم يجعل خبراً مع إفادة الحصر صريحاً فتدبر (قوله ولا قصد الخ) معطوف على ترقب عطف سبب على مسبب لان التوسل للقرب منه اغما هو تلك المنفعة ولا زائدة للتأكيده أى لم يترقب ولم يقصد (قوله كعادة كثير من المصنفين) كالمسند لما وضع المطول ومختصره على تلخيص المقطع فانه قصد به القرب من الملاك ليشتد به ذلك علمه ليؤخذ عنه وهو مندوب هكذا يحتمل عليه مقاصد العظماء على انه قد يقال هذا القرب المتوسل اليه صورة لا حقيقة (فان قلت) كيف يترك المؤلف المنسوب وهو أولى بفعله (قلت) لعل وجه التدب اذا لم يوجد باعث روحاني يحمل على تركه والاعتماد على الله تعالى والافتراض أولى ويعتمد على الله تعالى (قوله لاجرم ان الله الخ) قال في المصباح وقوله هم لاجرم قال الفراء هي في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة ثم كثرت فحوت الى معنى القسم وصارت بمعنى حقاً ولهذا التجاب باللام نحو لاجرم لا فعلن اه ومراده الثمرتان أما النبيوة فظاهرة وأما الاخرية فلان حصول النبيوة بعنوان على حصول الاخرية خصوصاً والمرجو كرم غاية الكرم (قوله بحسن نيته) أى بسبب حسن نيته (قوله والله) بالرفع ويقال فيه ما قبل في

قوله والله أسأل فهي جملة اسمية خبرية لفظا انشائية معنى ولذا تكون معطوفة على الجملة الانشائية الدعائية ولو تجردت للخبرية لم يصح العطف باتفاق عند أهل المعاني وباختلاف عند النحويين (فان قلت) لو نصب الله بأسأل هل يصح عطف والله يعصمنا على ما تقدم (قلت) يلزم عليه العطف على معمولي عامين مختلفين والعاطف واحد وهو الواو وسيبويه يمنع من ذلك (قوله في القول والعمل) قابل المؤلف القول بالعمل للعرف الشائع وقوله عليه السلام اللهم اني أعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول وعمل وان كان العمل قد يطلق على ما يتناوله كقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات (قوله ويحفظه) معطوف على يمنعه عطف تفسير اى فالمراد من العصمة الحفظ (قوله الذي هو شبيهه) صفة للعدول فهو استعارة مصرحة وتقريرها أن تقول شبيه العدول عن الحق بالزلق في الطين والوحل واستعارة اسم المشبه به للمشبه على طريق التصريح ولا ينافي ذلك قوله فهو كناية لانه أراد به فهو عبارة (قوله أو وحل) الوحل بالسكون اسم وجعه وحول مشل فليس وفلوس ويجوز فتحه ليجمع على أحوال مثل سبب وأسباب وهو الطين الرقيق كذا في المصباح فهو اذن من عطف الخاص على العام بأو فالخلص أن يراد بالطين الخين فيكون من عطف المغاير (قوله ولذا أردفه) أى لكونه دعاء بالحفظ يكون من باب التخليه بالخاء المعجمة والتخليه يطلب بعدها التخليه بالخاء المهملة أردفه بطلب التوفيق الخ الذي هو من باب التخليه لانه خلق الطاعة في العبد الا أن هذا ظاهرا مولونا ملت لوجدها تحلية متضمنة لتخليه وكذلك تجدد التوفيق تحلية متضمنة لتخليه فهو من عطف المتلازمين (قوله وأفعاله القلبية الخ) أى المشار لها بقوله والعمل (قوله والجوارحية) معطوف على القلبية (قوله غير اللسان) انما أخرج اللسان لدفع التكرار وفيه اشارة الى أن العمل يطلق على فعل اللسان كما بينا (قوله لا يخلق الله) أى فهي عدم تعلق قدرة الله بوجود ذنب في العبد فظهر ان العصمة أمر عدى لا وجودى وقوله ذنبا أى أى ذنب كان صغيرا أو كبيرا ثم ان هذا التعريف نقض بكثير من الصبيان الذين بلغوا ما نوا (٥١) قريب بلوغهم من غير أن يعصوا أى من غير إمكان المعصية وقد صدق معنى العصمة في

حقهم مع انهم ليسوا معصومين وكذلك الميت ومن منعه من المعصية مانع فالأولى ما فسرناه به بعضهم بقوله عدم خلق الله الذنب في العبد مع بقاء القدرة والاختيار الا أن يجاب بان نفي الذنب فرع عن إمكانه فهو محرز لقيصد القدرة

من الذلل ويوفقنا في القول والعمل (ش) هذا دعاء آخر بان يمنعه الله ويحفظه من العدول عن الحق الذي هو شبيهه بالزلق في طين أو وحل فهو كناية عن المخالفة ولذا أردفه بطلب التوفيق الى الاستقامة في أقواله اللسانية وأفعاله القلبية والجوارحية غير اللسان والعصمة عند أهل السنة أن لا يخلق الله في العبد ذنبا وعند الحكماء ملكة تمنع الفجور ويصح تفسيرها على طريق أهل السنة بالملكة المذكورة مع ارادة انها ملكة أى كيفية يحققها الله تعالى تمنع الفجور بطريق جرى العادة بحيث تمنع عادة وقوع الفجور معها وأصل زلت زلزل وهو الزلق في الطين أو المنطق أى يده لا زمة من النقص لان من زل فقد نقص في العرض أو المال أو الدين

والاختيار (قوله وعند الحكماء) مقابل أهل السنة وهم قوم كفار (قوله ملكة) أى كيفية راسخة في النفس (قوله تمنع الفجور) أى المعاصى عقلا أى بحيث تكون هي المؤثرة في ذلك (قوله بطريق جرى العادة) هذا هو الفارق بين أهل السنة والحكماء وسكت عن المعتزلة وقد علمت انهم عصاة والقول بالمنع العقلي يقتضى الكفر فيظهر أنهم موافقون لاهل السنة ثم اذا علمت ذلك أقول لا مانع من أن يقول تمنع عقلا والمؤثر هو الله عز وجل ولا يكون ذلك مانعا من كونه مختارا بان يقال ان المولى تعالى ان شاء أبقي الملكة المذكورة فلا تقع المعصية قطعا وان شاء أزالها فوقع المعصية وخلصته ان الاختيار في بقاء الملكة والطاعة أو ازالتهما كما قيل في الجوهر والعرض انهما متلازمان عقلا ولا يمنع اختيار المولى تعالى لانه ان شاء أوجدتهما معا وان شاء أعدمهما معا وكذا قالوا في التلازم بين النتيجة والقياس على طريقه من يقول من أهل السنة بالتلازم العقلي بينهما (قوله وأصل زلت زل الخ) أى انه اذا أسند الى الضمير يفل من الادغام أى وأصله قبل الاسناد الى الضمير زل بدون ادغام ٣ (قوله يزل) من باب ضرب كما في المصباح (قوله وهو الزلق في الطين أو المنطق) أى المنطق الخ لا يخفى ان ظاهره انه حقيقة فيها مجاز في الزلق في الفعل غير المنطقي فاذن يكون منافيا لصدر العبارة من أنه مجاز في المنطق وعبارة المصباح زل في منطقة أو فعله اه ولا يخفى عليك ان الفعل أعم فهي عبارات ثلاثة متنافسة ان كان كلام المصباح مفسرا للحقيقة ووقفت على نسخة في الأساس وقع في ظني ان فيها سقطا وعليه فتكون مؤيدة للتفسير الاول المصرح بانه حقيقة في الزلق في الطين وحده (قوله أريده لا زمة) أى فهو كناية لجواز ارادة المعنى الحقيقي (قوله في العرض) موضع المدح والذم من الانسان وأوفى ذلك مانعة خلوت تجوز الجمع (قوله أو المال) كما هو مشاهد من كون الانسان يتكلم بكلمة يترتب عليها اذهاب ماله بل يترتب ذهاب نفسه ثم لا يخفى ان النقص في العرض يترتب على الزلق في المنطق كما هو معلوم وكذا الزلق في الطين اذا تعاطى أسبابه والنقص في المال يترتب على الزلق في المنطق ظاهر وكذا في الطين من حيث تلوث ثيابه التي ينقص قيمتها الفسـل ولا بد منه أو يكون معه شيء يسقط في الطين فيتلطف واما الدين فترتب على الزلق في المنطق ظاهر وكذا في الطين اذا تعاطى أسبابه وترتب عليه فوات طاعة

(قوله أو القول أو الفعل) أي من زل في منطقته فقد نقص في قوله أو في فعله وقوله أو غير ذلك كعلمه وبيان ذلك أن التكلم بما لا ينبغي
يوجب كسلا عن الطاعات القولية والفعلية ثم لا يخفى أنه يلزم من النقص في الدين النقص في العرض وكذا يلزم من نقصه في قوله
أو فعله النقص في الدين وعليك بالتأمل في بقية أطراف الكلام فإن ما ذكرناه ينسبه على الباقي (قوله فهمي) أي العصمة
المستفادة من عصمتنا (قوله حينئذ) أي حين قلنا أريد به لازمه من النقص لأن من زل فقد الخ (قوله وفيه) أي سؤال المؤلف (قوله
لذلك) أي لسؤال العصمة المطلقة أي لم تقيد بذهب مخصوص وإنما كان ذلك لدلالة الان المؤلف من العلماء العاملين الذين يقلدون في
الاقوال والأفعال ومقابل ذلك عدم جواز سؤالها لأن العصمة إنما هي للأنبياء والملائكة والجواب أنها في حق الأنبياء والملائكة
واجبة وفي حق غيرهم جائزة وسؤال الجائر جائز والذي اختص به الأنبياء وقوعها لهم لا طلبها إلا أن الأدب سؤال الحفظ والحفظ في
حقنا العصمة وقد يكون هذا هو المراد هنا الله وبعبارة أخرى والوجه كما قال بعضهم أنه ان قصد التوفيق من جميع المعاصي والردائل في
جميع الأحوال امتنع لأنه سؤال مقام النبوة أو الحفظ من الشيطان والتحصن من أفعال السوء فهذا لا بأس به وبقي الكلام حال
الاطلاق قال بعض والمتجه الجواز لعدم تعينه للمعدور واحتماله الوجه الجائر أشار لذلك الشيخ أبو بكر (قوله متوافقه) أي جعل
أسباب الشيء محتملة وحاصله أنه تحصيل أسباب الشيء أي شيء كان ولودنيويا (قوله وأستعداد الخ) يرجع للمعنى الذي قبله لأن
تحصيل أسباب الشيء استعداد لا قدام عليه ويظهر أن يكون هذان المعنيان لغويين وإن كان في عبارة بعض الشراح أنه في اللغة
التأليف ساءل قاله بعد تفسيره بما يؤذن أنه بالمعنيين المذكورين شرعي (قوله جعل الله فعل العبد متوافقا الخ) لا يخفى أن ذلك يرجع لمن
يفسره بأنه خلق الطاعة بل ويرجع لمن فسره بخلق القدرة على الطاعة (فان قلت) القدرة على الطاعة تتحقق في كل مكلف فلا يصح
الثاني (قلت) يراد بالقدرة العرض المقارن (٥٢) للفعل وبعد فالأول أولى لأن التوفيق مابه الوفاق وهو يكون بخلق الطاعة وإن

صاحبها خلق القدرة عليها (قوله ويرضاه) عطف
على يحبه إمام مذهب السلف بمعنى المحبة والرضا
مفوض إلى علم الله تعالى وأما على مذهب الخلف
فيرجعان بمعنى واحد وهو الانعام أو إرادة الانعام
(قوله هو الأمر المقرب) وهو التوفيق المذكور
أو يقدر مضاف والتقدير هو خلق الأمر المقرب
ويراد به الطاعات وذلك لأن التوفيق صفة المولى تعالى
والأمر المقرب على هذا صفة العبد ولا يصح تفسير
الأول بالثاني (قوله السعادة الأبدية) أي المنسوبة
للأبد وهو الدهر الطويل الذي ليس بمحدود كافي

أو القول أو الفعل أو غير ذلك فهمي حينئذ عصمة مطلقة سألها المؤلف
وفيه دليل على الجواز لذلك والتوفيق جعل الأسباب متوافقة أو استعداد
الأقدام على الشيء وقيل جعل الله فعل العبد متوافقا لمحبه ويرضاه وقيل
هو الأمر المقرب إلى السعادة الأبدية والنعم السرمدية والهداية هي الدلالة
على طريق الوصول إلى المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل
وعند المعتزلة الدلالة الموصلة إلى المطلوب وضد التوفيق الخذلان وهو خلق
قدرة المعصية في العبد والمختص بالمعلم من التوفيق أربعة شدة العناية
وذكاء القرينة ومعلم ذنوبه واستواء الطبيعة أي خلوها من الميل
لغير ما يليق إليها قال بعضهم إذا جمع العالم ثلاثا تمت النعمة على المتعلم الصبر

المصباح فالعنى السعادة التي لانهاية لها وهي الحلول في الجنة (قوله والنعم السرمدية) أي
المنسوبة للسرمد وهو الدوام أي النعم الدائمة التي لا تنقضي أي النعم التي يتعم بها في الجنان وعلى هذا فالنعم غير السعادة إلا أنها أمر
لازم لها ويجوز أن يراد منها ما واحد وهو الحلول في الجنة وما يتبعه من النعم الأخرى جعلنا الله تعالى والمسلمين منهم بدون سابقة عذاب
ولا محنة ولا عتاب فانه جواد كريم ورب رحيم (قوله حصل الوصول) أي الوصول للمطلوب وقوله والاهتداء أي كونه مهديا الذي هو
المطلوب فهو مغاير لما قبله لأن الوصول للشيء غير ذلك الشيء وإن لا لزما (قوله وعند المعتزلة الدلالة الموصلة) أي فهي عند المعتزلة
أخص ثم اعلم أن كلامنا من التعريفين منقوض الأول منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من أحببت وبقوله عليه الصلاة والسلام
اللهم اهتد قومي مع أنه بين الطريق ودعاهم إلى الاهتداء والثاني منقوض بقوله تعالى وأما عود فهديناهم فاستحيوا العصى على الهدى
فالأولى تفسيرها في كل محل بما يناسبه (قوله وهو خلق قدرة المعصية) أي أو خلق المعصية لم يأت بأقوال في الخذلان على طبق ما ذكر
في التوفيق مع أنه ضده فاجرى في التوفيق من الأقوال يأتي هنا لكن على الضد ولعل اقتضاه على ذلك يؤيد ما قلناه من أن المعنيين
الأوليين في التوفيق لغويان خلاف ما توهمه عبارة الشارح من أنها شرعيان (قوله من التوفيق) أي من آثار التوفيق (قوله شدة
العناية) أي الاهتمام (قوله القرينة) أي أن القرينة أول ما يستنبط من البر ثم نقلت لأول مستنبط من العلم ثم نقلت للعقل مجازا
مرسلا من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل وقوله ومعلم ذنوبه نصيحة بان يتقن ما قرأه من العلوم ويبلغ المقصود على قدر الطاقة (قوله
من الميل) أي خلوا الطبيعة من أن تميل إلى غير ما يليق إليها ثم اعلم أن الطبيعة كافي المصباح مزاج الإنسان المركب من الخلط اه
فإن يكون اسناد الميل إليها مجازا على ذلك لأنه وصف لنفسه فلا سند إليها الحقيقي (قوله الصبر الخ) أي على الالتقاء وعلى أسئلة

الطلبة وأحوالهم التي تنفذ في التغيير وقوله والتواضع أي للعباد أو الطلبة لأن بالتواضع يقبل عليه للتعليم والاختذ عنه وبالكبر تنفر
الناس منه ومن علمه * (فائدة) * قيل التواضع الانكسار والتذلل وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقال الفضيل
يخضع الحق وينقاد له ويقبله من قاله صغيراً أو كبيراً أو شريفاً أو وضيعاً حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى (قوله وحسن الخلق) فقد نقل
عن محمد بن عجلان ما شئ أشد على الشيطان من عالم معه حلم أن تكلم بكلم يعلم وإن سكنت سكنت بكلم يقول الشيطان إن سكوتك على
أشد من كلامه اه ومن ذلك يستفاد أن الأولى للعالم أن يكون قليل الكلام جسد الأفيما يعني ومن حكم أماننا فنعنا الله به من
صدق في حديثه متع بعقله ولم يصبه ما يصيب الناس من الهرم والخرف وقال لا يصلح الرجل حتى يترك ما لا يعنيه ويستغل بما يعنيه
وإذا فعل ذلك يوشك أن يفترق له قلبه وقال كثرة الكلام تمنع العالم وتذله وتنقصه ومن عمل هذا ذهب بهاءه ولا يوجد ذلك إلا في النساء
والصبيان وكان يقول نعم الرجل فلان لو لا أنه يتكلم بكلام شهر في يوم وقال طلب الرزق في شبهة خير من الحاجة إلى الناس ولا يخفى
أن تواضع العالم لله وصبره وحسن خلقه يحصل نفع الطالب بل حسن الخلق مستلزم للصبر بل وللتواضع فهو معنى جامع (قوله العقل)
أي كمال العقل ومن لوازمه الأدب فعطف الأدب عليه من عطف اللازم على الملزوم (قوله والأدب) أي التخلق بالأخلاق الحميدة من
امتناله أمر شيخه ورؤيته إياه بعين التعظيم وعدم اعتراضه عليه بقلبه وأسانه ومن اعتقاده صلاح شيخه وإذا رأى ما يخالف ظاهر
الشيخ أوله بتأويل حسن وقد ورد عن الثقات قيراط من الأدب خير من أربعة وعشرين قيراط من العلم وأجعل أدبك دقيقاً وعلك
مخاضاً لا يخفى أن مراده بالعقل العقل الكامل فاذن بين العقل والأدب التلازم (قوله وحسن الفهم) أي والفهم الحسن الحاصل
بسهولة الواقف على الحقيقة (قوله فمن أراد الرفعة) أي دنيا وأخرى انتقال قصده إرشاد الناس عموماً ولاهل العلم خصوصاً (قوله
فليتواضع لله تعالى) في حديث النبي عليه السلام تعلموا العلم وتعلموا للعلم (٥٣) السكينة والوقار وتواضعوا لمن تعلمون منه قال المناوي
أي تتعلمون منه فخذت إحدى

والتواضع وحسن الخلق وإذا جمع المتعلم ثلاثاً تمت النعمة على العالم العقل والأدب وحسن
الفهم فمن أراد الرفعة فليتواضع لله تعالى فإن العزة لا تقع إلا بقدر النزول ألا ترى أن الماء لما نزل
إلى أصل الشجرة صعد إلى أعلاها فكان سائلاً له ما صعد بك ههنا أعنى في رأس الشجرة
وأنت قد نزلت في أصلها فكان لسان حاله يقول من تواضع لله رفعة الله (ص) ثم أعتذر لذوى
الالباب من التقصير الواقع في هذا الكتاب (ش) لما أعلم بما سأل من الحق سبحانه أعلم بما يريد
من الخلق وهو أنه أعتذر إلى ذوى الابواب أي أصحاب العقول الراجحة من التقصير الواقع منه
في هذا الكتاب ومعنى أعتذر أي أطلب منهم أن يعتذروني أي يقبلوا اعتذاري إليهم فيجوزني

الدنيا من حيث دنياهم حرام كما أفاده العلماء فاذن قوله لله لا مفهوم له لأنه مفهوم لقب أو يحجب بأنه يلزم من كونه متواضعاً لله التواضع
لهؤلاء لأن ربنا أمر بالتواضع لهم فإن لم يتواضع لهم فلا يكون متواضعاً لله فتدبر ويحتمل أن اللام في قوله لله للتعليم أي فليتواضع للعباد
ولله لأجل الله (قوله صعد) في المصباح صعد في السلم والدرجة يصعد من باب تعب صعوداً اه (قوله من تواضع لله الخ) اللام للتعليم
أو للتعبدية (قوله ثم أعتذر) إنما عطف المؤلف هذه الجملة بثم لأنه طلب من الله تعالى وتعاظم في التي قبلها فتهرب من العطف بالواو لما
توهمه من التشريك أمثالاً لما في الصحيح لا يقل أحد ما شاء الله وشاء فلان ولكن ما شاء الله ثم ما شاء فلان لما تعظمه من تراخي الثاني عن
الاول وعطف التي قبلها بالواو لأنهم من الله والتي بعد هذه كذلك لأنهم من العبيد لذوى الابواب ومن التقصير متعلقان بأعتذر والظاهر
أن اللام لأنهم من الله ومن للتعليم لـ (قوله التقصير) هو عدم بذل الوسع في تحصيل المقصود أي من خلال التقصير أو عيبه أو لواقفه فلا
بد من تقدير شيء لأن التقصير أن كان وحاشاه قائم به لا بالكتاب ثم المراد ما يظن أنه تقصير ولا فلا يجوز للشخص ارتكاب الخطأ ثم يعتذر
عنه وقوله الواقع فيه كمال هضم النفس حيث نزل ظن التقصير منزلة الواقع المحقق الوقوع فالمقصود منه المبالغة ونقل بعضهم عن الشيخ
الفقيه الفاضل ناصر الدين الأسحاق المصري وهو من أصحاب المؤلف أن هذا المختصر إنما ألخص منه في حال حياته إلى الشكاح وباقيه
وجد في تركته مفرقاً في أوراق مسودة فجمعه أصحابه وضموه إلى ما ألخص فكمّل ونفع الله به لـ (قوله أي أصحاب) فان قلت لم عدل
عن أصحاب إلى ذوى قلت إنما عدل إليه للدلالة على عظم مدخولها قال الزمخشري في قوله تعالى إن الله لذو فضل على الناس إن
ادخال ذوئيدل على عظمه فضله وكثرته ونحوه لابن الخطيب (قوله العقول الراجحة) أعلم أن صاحب القاموس فسر اللب بالعقل ويمكن
تسمية المصنف عليه ويكون الوصف بالرجحان أخذه الشارح من جعل آل في الابواب للكمال وصرح كلام المفسرين أن اللب العقل
الراجح فهو أخص من مطلق العقل فيكون الوصف بالرجحان من تمام تفسير اللب لا من جعل آل للكمال (قوله فيجوز الخ) لا يخفى أن
الذي يتفرع على الحل المذكور إنما هو الانشائية لا الخبرية المشار إليها بقوله والخبر

(قوله أى أسأل قبول العذر) فاعذر ولا اعتذار شئ واحد (قوله أى أثبت) أى أظهر لا يخفى أنه يكون اخباراً عن شئ حاصل بهذا اللفظ كما في قوله أنكم مخبراً عن تكلم حصل بهذا اللفظ (قوله وأقول) عطف تفسير (قوله والكرام أهل التقوى) أتى به دفعا لما يتوهم من أنهم الباذلون الدنيا وان كانوا عصاة (قوله أن أكرمكم عند الله اتقاكم) دليل لقوله والكرام أهل التقوى (قوله وهم) أى أهل التقوى (قوله أولو الابواب) أى أصحاب العقول الراجعة (قوله انما يتذكر أولو الابواب) أتى به اثنين لا يتبين دليله على أن أهل التقوى أو أولو الابواب لأنه أسند التذكير لأولى الابواب وطلب التقوى منهم ولا يتذكر الا المتقون ولا يحاطب بالتقوى خطاباً نافعا الا أهل التقوى فاذن يكون معنى قوله فاتقوا الله يا أولى الابواب دوموا على التقوى أو زيدوا في التقوى لما علم في أول الكتاب من أن لها امرأتين ثلاثة قد بر (قوله ولا أحد أحب إليه العذر من الله) أحد اسمها وأحب صفته والعذر فاعل باحب واليه حال من العذر وأحب بمعنى محبوبية ومن بمعنى بدل نحو أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أى بدل الآخرة فالمعنى لا أحد موصوف بان العذر أحب الاشياء اليه بدل الله أى غير الله أى بل الله هو الموصوف بان العذر أشد الاشياء حبا اليه أى محبوبية له فظهر ان من خبر لا (قوله من أجل ذلك) أى من أجل أنه لا أحد أحب وبيان ذلك ان المولى فاعل مختار مالك للخلق باجمعهم فلو عذب الخلق بدون ارسال رسل لما حققه لوم لأنه المالك الحقيقي يتصرف في ملكه كيف يشاء فبعثته الرسل للخلق ولم يعذبهم الا بالخالفه بعدها قطع العذرهم مع انه لا عذر لهم ولولم يرسل رسلا لما تقدم دليل على انه لا أحد أحب من الله لقبول العذر (قوله لانهم أهل الشفقة والرحمة) عطف الرحمة على ما قبله تفسير أى وأهل الشفقة والرحمة يعلمون ان المواهب والمزايا من الله وان مقام العبد حيث أقامه فيمتسون للثمة ولا يتبعون الهوى (قوله وانظر تعريف العقل الخ) قال امام الحرمين في الارشاد هو علوم ضرورية بما يتغير العقل من غيره اذا اتصف به وهو العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وجواز الجائزات الى آخر كلامه الطويل وأخصر من ذلك كما أشار اليه السنوسي انها معرفة الواجب والجائز والمستحيل فالواجب هو الذى لا يقبل الانتفاء والمستحيل هو الذى (٥٤) لا يقبل الثبوت والجائز هو الذى يقبل الثبوت والانتفاء وكل عاقل مر كوز في قلبه

ذلك وان عجز عن التعبير وذلك لانه يدرك من نفسه ان هناك شئاً لا يقبل الثبوت ولا شئاً ان ذلك معنى المستحيل ويدرك من نفسه ان هناك شئاً لا يقبل الانتفاء وذلك معنى الواجب ويعلم ان هناك شئاً يقبلهما وهو الجائز وقيل انه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وابتداء وجوده عند اجتماع الولد ثم لا يزال ينمو الى أن يكمل عند البلوغ قاله في القاموس فان لا ان تفسيره بذلك هو الحق قال محشى

اعتذر الانشاء أى أسأل قبول العذر وانظر أى أثبت اعتذارى وأقول لذوى الابواب وقبول العذر من المعتذرين شأن كرام الناس والكرام أهل التقوى ان أكرمكم عند الله اتقاكم وهم أولو الابواب انما يتذكر أولو الابواب فاتقوا الله يا أولى الابواب ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المندزين والمبشرين وانما خصص ذوى الابواب لانهم أهل الشفقة والرحمة وانظر تعريف العقل وما يتعلق برجع الاشارة في شرحنا الكبير (ص) وأسأل بلسان التضرع والخشوع وخطاب التذلل

تم اجتماعان بالجيم والنون بعد التاء أى حين يكون جنباً وما ذكره صاحب القاموس من ان كماله عند البلوغ والخضوع خلاف ما عليه الجمهور من ان كماله عند الاربعين ولذلك بعث الانبياء في ذلك الوقت اه (قوله ومرجع الاشارة) لا يخفى انه ذكر في شرحه الكبير كلاماً فيما يتعلق بذلك الا أنه قابل للبحث وفيه تطويل فنذكر كلاً من ما قاله وذلك لان التحقيق أن مسمى الكتب الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهى أعراض تنقضى بمجرد النطق بها فالاشارة اذن لما في الذهن تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت وقد تقرر ان اسماء الكتب على المشهور من قبيل علم الجنس مع ان ما في ذهن المصنف جزئى شخصى وقد تقرر أيضاً ان ما في الذهن يجمّل على تقدير تسليمه ومسمى الكتب الامور المفصلة فاذن يحتاج لتقدير مضافين أى مفصل نوع هذه أو نوع مفصل هذه وأما ان قلنا ان اسماء الكتب من قبيل علم الشخص فلا يحتاج لتقدير نوع وانما يحتاج لتقدير مفصل فان قلنا ما في الذهن مفصل فيحتاج لتقدير نوع فقط على جعلها من علم الجنس ولا يحتاج لتقدير أصلاً على تقدير جعلها من علم الشخص فتدبر (قوله وأسأل الخ) قضية حل الشارح ان يكون وأسأل اللهم الا أنه يجوز أن لا يعاقب بمفعول تنزيلاً له منزلة اللازم ليعم كل من يصلح منه السؤال من الناظرين في تقديم ذكرهم والاصل وأسألهم الا أنه يجوز أن لا يعاقب بمفعول تنزيلاً له منزلة اللازم ليعم كل من يصلح منه السؤال من الناظرين في كتابه ويعد أن يكون المعنى وأسأل الله أن يجعل الناظرين فيه ينظرونه بعين الكمال لان قوله فما كان الخ يقوى ارادته سؤال الناظرين في كتابه أفاده في كذا وأفاد أيضاً ان التضرع والخشوع والتذلل والخضوع الالفاظ مترادفة أو كالمترادفة (قوله بلسان التضرع الخ) فيه استعارة بالكناية حيث شبه تضرعه وخشوعه بانسان واثبات اللسان تخييل أو بقدر مضاف أى بلسان ذى التضرع والخشوع أو بقرينة التضرع والخشوع كذا يقال فيما بعد قال في كذا ولا يظهر كبير فرق لاضافة اللسان للتضرع والخشوع والخطاب للتذلل والخضوع من قرب معاني الالفاظ (قوله وخطاب التذلل) الخطاب مصدر خاطبه بالكلام مخاطبة

وخطا با وهو عند أصول الفقه الكلام الذي يقصده الافهام وقيل الذي يصلح للافهام وعليهما الخلاف في تسمية الكلام في الازل
خطا با فعلى الاول لا يسمى به اذ ليس هناك مخلوق يقصده افهامه وعلى الثاني يسمى به لاصلاحيته للافهام بتقدير الوجود لـ (قوله ان
ينظر) أي من ذكر من أولى الالباب (قوله بعين الرضا) أي بعين ذي الرضا ذي الصواب أو الراضى والمصيب أو استعارة بالكناية
بتشبيه الرضا والصواب بانسان واثبات العين تخييل أو الاضافة تأتي لا تدنى ملاسمة لان الرضا يظهر أثره في العين وكذا الصواب
والرضا ضد السخط الذي هو تصور الحق بصورة الباطل والصواب ضد الخطا وفيه ان الصواب صفة الاخر الذي يرضى به لاصفة
الناظر كالرضا ويوجب بتقدير مضاف أي واعتقاد الصواب (قوله فان أل في تلك الكلمات نائبة الخ) أي على أحد القولين وأما على
القول الآخر القائل بعدم النية فيقدر منه أي التصرع منه (قوله لا بعين السخط) الذي هو ضد الرضا فهو تصور الحق بصورة الباطل
وقوله والخطا الذي هو ضد الصواب (قوله من نقص لفظ) أي من لفظ ناقص نقصا يحيل بالمعنى وقوله كالموه أي كالمواضع الناقص
بما يثمه وأراد به ما يشمل اسقاط حرف من كلمة كميم حرم وهو ظاهرا واسقاط كلمة من جملة فأراد باللفظ ما يشمل المفرد والجملة والحاصل
انه ورد على المصنف ان النقص هو الترك والتكميل انما يكون للموجود حاصل ما يجيب به ان النقص يطلق تارة على المعنى المصدري
وهو ما ذكرنا وتارة على المحذوف وتارة على المحذوف منه وهذا الثالث هو المراد هنا واطلاق النقص لبعينه من اطلاق المصنف على
المفعول أو الفاعل أي المنقوص أو الناقص أفاد ذلك الحاصل في لـ (قوله أحكام) جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله ومساائل جمع مسألة
ان أريد منها القضية فهو من عطف الدال على المدلول وان أريد منها النسبة (٥٥) فهو من عطف المرادف فان المسئلة تطبق على

القضية وعلى نسبتها (قوله وفروع)
جمع فرع هو لغة ما بني على غيره من
حيث انه بني على غيره فخرج أدلة
الفقه من حيث ينبنى عليها الفقه
اذ هي بذلك أصول وان كانت من
حيث تنبنى على علم التوحيد وفروعها
لا أصولا واصطلاحا ما اندرج تحت
أصل كلى فالفروع هي القضايا
التي تحت القضية الكلية وقد تطبق
الفروع مجازا على افراد المفهوم
الكل كذا في لـ وخلاصته ان
الفروع هي المسائل التي بمعنى

والخضوع ان ينظر بعين الرضا والصواب فما كان من نقص كالموه ومن خطأ أصله (ش)
معنى ذلك أنه سأل ذوى الالباب بلسان نضره وخشوعه وخطاب تذلل وخضوعه فان
أل في تلك الكلمات نائبة عن الضمير أن ينظر كتابه بعين الرضا والصواب لا بعين السخط
والخطا فما وجد فيه من نقص لفظ يحيل بالمعنى المقصود كالمواضع النقص بما يثمه حتى يفهم
المعنى المراد وليس المراد ما كان من نقص أحكام ومساائل وفروع لم تذكر فان ذلك لا غاية
له ولا يقدر بشر على تكميل ذلك انتقص وما وجد من خطأ في المعاني والأحكام وفي اعراب
الالفاظ أصله فكان تامة وفاعلها ضمير عائدا على ما هو شريطة مرفوعة بالابتداء
وجوابها كالموه ومن لبيان الجنس والمبين فاعل كان ويحتمل نقصانها وخبرها من نقص ومن
للاستدعاء ومن خطأ أصله على تقدير وما كان من خطأ أصله كالأول وفي كلام بعض
الشارح ما يقتضى ان كالموه وأصله كالموه بكسر الميم واللام على انها أمران قال لانه أذن في
الامرين لذى العقل والذي قال ويجوز فتحهما على الصفة لما قبلهما انتهى وكلا الوجهين

القضايا فاعطفها على الأحكام من عطف الدال على المدلول ويطبق الفرع على الحكم فيكون من عطف المرادف ويكون مرادفا
للمسئلة بمعنى الحكم وذكر الشيخ رحمه الله تفسير التمهيد حين ذكر ما تقدم عنه فقال والتمهيد التوطئة للمقصود ليكون فهمه بعدها ثم
انتهى (قوله والأحكام) عطف تفسير باعتبار خصوص ما نحن فيه فيما يظهر وان كان في حد ذاته من عطف الخاص على العام (قوله في
اعراب الالفاظ) الاولى جعل ذلك من افراد الناقص (قوله فكان تامة الخ) تفرع على قوله فما وجد منه يعلم انها تامة (قوله والمبين
فاعل) والتقدير فأي شيء وجد في حال كونه نقصا أي لفظا ناقصا كالموه أي أذنت لهم في تكميله (قوله ومن للاستدعاء) أي وما كان ناشئا
من نقص على هذا الوجه يراد بالنقص المعنى المصدري ويراد بالناشيء منه الباقي لانه المكمّل وجعله ناشئا من النقص باعتبار تفرده
وحده دون المتروك ويجوز أن يراد به المتروك ومعنى كالموه أنوابه وهذا التوجيه لا يتم في قوله ومن خطأ إلا أن يقال انه أراد بالخطا
الاعطاء الذي هو مصدر أخطأ فإسأوا الناشئ عنه الخطا ثم أقول وانما قدر الشارح وما كان لدفع ما يرد على المصنف وذلك انه ورد
عليه ان من خطأ معطوف على من نقص والعامل فيه كاشا المحذوف وأصله معطوف على كالموه والعامل فيه ما قبله عليه العطف
على معمولي عاملين مختلفين وهو غير جائز وحاصل جواب الشارح أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات حتى يلزم ما ذكر لا يقال
هو مبني على من جوز به بشرط تقدم المجزوء لا نقول هو عنده مشروط بعدم إعادة الجار في الثاني نعم توجه على القول بالجواز مطلقا
(قوله وكلا الوجهين لا يصح) أي لان الظاهر أن ما شريطة مبتدأ والامر لا يكون جواب الشرط الا اذا قرن بالفاء وحذفها في مثله
لا يجوز الا في الشعر وليس قبل جملة كالموه ما يصلح أن يكون موصوفاً ما ولو سلم على فساد لزم بقاء الشرط من غير جواب والمبتدأ بالخير
على القول بان الخبر هو الجزء نعم يصح الامر على جعل ما موصولة مفعولة بفعل بفسره كالموه على انه من باب الاشتغال ويقدر مع ومن
خطا وما كان ويعرب كالذي قبله ولا يقال يمنع ما فيه من حذف الموصول لورود مثله فحوقولا آمنا بالذي أنزل الينا وأنزل اليكم

(قوله واصلاح) معطوف على التنبيه وقوله بالفاظهم تنازع فيه تنبيه واصلاح (قوله بالفاظهم حال الاقراء) مرتبط بكل من التنبيه واصلاح أى التنبيه على النقص والخطا بالفاظهم حال الاقراء والفتوى أى الاقتناء واصلاح ذلك بالفاظهم حال الاقراء والفتوى بما فيه أى بأن يقول هذا فيه نقص هذا فيه خطأ والصواب كذا وكذا التنبيه على النقص والخطا واصلاح بالفاظهم تنبيه على العلم ان التنبيه بحاشية على الخطا والنقص انما يكون من أهل السكال على ان انما هم أنفسهم أولى بهم وأما أهل الغباوة وخصوصاً أهل هذا الزمان فالواجب عليهم السكوت كما أفاد ذلك أهل العرفان ممن تقدم في غابر الزمان والله الملم لهم بالصواب واليه المرجع والمآب (قوله أو التنبيه) مقابل للتنبيه واصلاح بالفاظ (قوله أو بالكتابة) معطوف على بكتابة أى أو التنبيه على ذلك بالكتابة في حواشى كتابه (قوله والتغيير) عطف تفسير (قوله بالكتابة) الباء للتصوير أو أراد بالكتابة المكتوب (قوله يعنى ألفاظه) أى دال ألفاظه وهى النقوش لان الذى يكشط هو النقوش (قوله أو يراذ فيها) يستثنى منه ما فاته من المسائل مما يبض له ولم يكمله وهو قوله وان ادعت استكرها على غير لائق بالاتعلق حدث له ومن الابواب مما يبض له كذلك ولم يذكر وهو باب المقاصصة فان الاول كمله الاقفهسى والثانى ألفه بهرام (قوله وربما ظن الخ) الواو للتعليل أى لان ربما ظن الخ (قوله فن باب نواضعه) أى فن باب هو نواضعه فالاضافة (٥٦) للبيان (قوله مع ان) للتعليل أى لان ما أتى به (قوله عين السكال) أى السكامل من

لا يصح وانظر وجهه في شرحنا الكبير قال ابن حزم في شرحه وما أذن المؤلف فيه من تكميل النقص الواقع في كتابه واصلاح الخطا السكائن فحمله عندي والله أعلم انه أراد تكميله بالتنبيه على النقص والخطا واصلاح ذلك بالفاظهم حال الاقراء والفتوى بما فيه أو التنبيه على ذلك بكتابة في الشروحات لمن تصدى للوضع عليه أو بالكتابة في حواشى كتابه مع التنبيه على انه حاشية واما ان يكون اذن في اصلاح ذلك بالتبديل والتغيير بالكتابة في أصل كتابه بحيث يكشط يعنى ألفاظه ويؤتى ببسملها أو يراذ فيها أو ينقص فيها أظنه يأذن في هذا ولا أظن جوازه لان فتح هذا الباب يؤدي الى نسخ الكتاب بالكلية وربما ظن الناسخ أن الصواب معه مع كون ما في نفس الامر بخلافه وما قاله هذا السيد العظيم فن باب نواضعه الذى رفعه الله به مع ان ما أتى به عين السكال في نواضعه وغايه المرام في جمعه وهكذا الفضلاء العارفون لا يرون لانفسهم ولا لأعمالهم حزية ولا يتكبرون الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا وما لا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن شأن من يرى لنفسه وعمله حزية ويتكبر أنه عن ويؤذى من ينفق عليه (قوله مصنف الخ) اعلم ان التأليف يستلزم الالفة بين أشخاص المسائل فضلاً عن أنواعها وأجناسها القرينية والتصنيف مرعاة بين الاصناف ويلزم منه مراعاته في الاجناس

فوعه أو هو مبالغته ثم المراد بنوعه تأليف في الفقه جامع (قوله وغاية المرام في جمعه) أى وغاية المقصود من جمعه (قوله الذين) أى وهم الذين مدحهم الله بقوله الذين ينفقون الخ أى لان شأن الذى لا يرى لعمله حزية ولا يتكبر أنه عند انفاقه لا يتبعه منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن شأن من يرى لنفسه وعمله حزية ويتكبر أنه عن ويؤذى من ينفق عليه (قوله مصنف الخ) اعلم ان التأليف يستلزم الالفة بين أشخاص المسائل فضلاً عن أنواعها وأجناسها القرينية والتصنيف مرعاة بين الاصناف ويلزم منه مراعاته في الاجناس

روى في الأشخاص أم لا فالتأليف أخص فكل مؤلف مصنف ولا عكس والتأليف أخص من التركيب ولانى بعين ما ذكر في التصنيف أو بقرب منه كذا فى ل (أقول) هذا بحسب الاصل والافنى المقام المؤلف والمصنف شئ واحد (قوله والمراد بقلنا النقي) أى بقل من قبلنا فادخل ما فى النقي سواء جعلت ما كفاة أو مصدرية (قوله أى انما اعتذرت الخ) أشار الى ان فى كلام المصنف قياساً من الشكل الأول حذف صغراه ونتيجته والشارح ذكر القياس وحذف نتيجته والتقدير انما اعتذرت لاني مصنف وكل مصنف لا يخلص من الهفوات فانا لا أخلص منها (قوله طريق الصواب) أى طريق هو الصواب (قوله وهو مراده بالهفوات) لا يخفى انه على هذا الحل يكون المعنى المراد من الهفوات مغاير للمعنى المراد من العثرات وعليه فالتعبير فى الاول بمصنف ويخلص وبالثانى بمؤلف وينجو تفنن اولوا اتحاد التعبير فيهما أو عكس لصح وحاصل كلام الشارح ان المصنف أراد بالهفوة العسول عن الصواب كأن يذ كر فى مسئلة حكمها الجواز مثلاً الوجوب وأراد بالعثرة الوقوع فى السقط كأن يذ كر بعض الكلمة أو بعض الجملة (وأقول) ولو عكس لصح واعلم انه ذ كر فى المحكم ان الهفوة السقطه والزلة اه فاذا علمت ما ذ كر فيجمل أن يكون ما ذ كر حقيقة فى السقوط الى الارض والدليل فى المدحض كالظن فيكون استعمال الهفوة فى خطا طريق الصواب كان فى رأى أو قول أو فعل مجازاً أو كناية ويحتمل ان يكون حقيقة فى خطا طريق الصواب فقط أو حقيقة فيهما فيكون تعبير المؤلف حقيقة والعثرات جمع عثرة وهى الزلة فيجربى فيهما من الاوجه ماجربى فى الهفوة (قوله وهو) أى خطا طريق الصواب (قوله مراده بالهفوات) فان قلت الهفوات جمع

وخطأ طريق الصواب مفرد فكيف يكون المفرد معنى الجمع قلت مراده هذه المادة أى مادة هفوة (قوله ويحتمل الخ) هذا مقابل لما تقدم من جعل الفاء في قوله فقل للتعليل مع انه مع هذا الاحتمال هى للتعليل أيضا والمعدل هو قوله ولكنى أعلم ان التصنيف مظنة ذلك فالسؤال والجواب على هذا الاحتمال محذوفان وهى للتعليل فالفرق بين ذلك الاحتمال والذى قبله تقدير السؤال والجواب في هذا دون ما قبله وهى للتعليل على كل حال (قوله والا الخ) أى وان لم تكن عالميا به فلا يصح اعتذارك لانه من أين لك ذلك (قوله واذا علمته) أى وحيث علمته كآتين بقولنا والا الخ (قوله وتطلب الخ) تفسير لتعذر (قوله بهذا التذلل) أى طلبا ملتبسا بهذا التذلل أو طلبا مصورا بهذا التذلل (قوله وبعبارة الخ) هو عين الاحتمال الاول (قوله الكسر والفتح) فيه ان الهفوة والعثرة من صفات الشخص لا المصنف بفتح النون ويحاج بان يصح أن يكون صفة للشخص والمعنى الهفوة منه ويصح أن يكون صفة للمصنف والمعنى الهفوة فيه (قوله ثم يحتمل أن تكون ما كافة لقل الخ) والمعنى لانه لا يخلص مصنف كما هو صريح عبارة الشارح (قوله خلاص مصنف) أى لانه قل خلاص مصنف والمعنى على النقيض أى لانه لا يخلص الخ اعلم ان حاصل ما قيل في هذا المقام ان قل اذا كانت للاثبات ضد كثر فلا بد لها من فاعل مع غير ما ركذا مع ما وهى موصولة اسمية أو حرفية أو موصوفة فان كانت موصولا اسميا أو موصوفة فهى الفاعل والا فالمنسب من الجملة وان كانت للنفي فلها فاعل ان لم تتصل بما وترفع الفاعل موصوفا بجملة نحو قل رجل يقول ذلك أى مارجل يقول وقول رجلان يقول لانه ورجال يقولونه والا كانت ما كافة لها عن (٥٧) طلب الفاعل في الاشهر لاجرائها مجرى حرف النفي ولا يتصل بها غير ها أى غير ما الكافة ومثله قل طال وكثر والحاصل ان هذه الافعال لا فاعل لها اذا اتصلت بها ما الكافة ومثلها الفعل المؤكد فاذا علمت ذلك ظهر أن قول الشارح ويحتمل الخ لا يظهر مع فرض ما لاحظته من أن قل للنفي وانما جعلها للنفي لتوقف بسط عذره على ذلك اذ مع قلة النجاة يطلب منه أن يكون من أهلها (قوله وقد عيا) أى وزمننا قديما أو خوافا قديما فهو اسم زمان أو صفة لمصدر محذوف (قوله سقطتة التأليف) أى سقطتة منه عبارة عن العثرة وقوله وخافوا الخ عبارة

ولانى مؤلف وكل مؤلف لا ينجو من السقوط في التحريف وهو مراده بالعترات ويحتمل أن يكون قوله فقلما جواب عن سؤال مقدر كأن قائله قال له اعتذارك من التقصير الواقع في كتابك يقتضى انك عالم به والا فمن أين لك ذلك حتى تعذر واذا علمته فاصلمه ولا تعذر وتطلب من غيرك بهذا التذلل فقال له لم أعلم به على التعيين ولكنى أعلم ان التصنيف مظنة ذلك فقلما الخ وبعبارة أخرى والفاء في قوله فقلما واقعة موقع لام للتعليل أى لانه قلما يخلص وهو تعليل لقوله أعتذر لذوى الالباب ويجوز في مصنف ومؤلف الكسر والفتح ثم يحتمل أن تكون ما كافة لقل عن الطلب للفاعل وحيث أن نكتبت متصلة بقل ويحتمل أن تكون مصدرية فيجوز فيها الاتصال والانفصال والفاعل المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها وهو يخلص مصنف أى خلاص مصنف وقد يخاف الناس سقطتة التأليف وخافوا زلة التأليف كما ذكر المؤلف حتى قيل من صنف فقد استهدف ومن ألف فقد استغنى ومعنى استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا لمن يرميه بالعب كإيرى الغرض بالنبل واستهدف أى طلب أن يقذف أى يرى وهو قريب من الاول وكان بعض الشيوخ كثير ما يقول من صنف فقد استهدف فان أحسن فقد استعطف وان أساء فقد استغنى قيل معنى استهدف ارتفع على أقرانه فان أحسن فيه فقد ميل القلوب اليه وان قصر فقد تعرض للقدف والمعنيان صحيحان

(٨ - خرشى أول) عن الهفوة ويجوز العكس كما به لم ذلك مما تقدم أنه مجاز عقلى (قوله حتى قيل) ليس مقصوده التضخيم بل مراده حكاية ما قالوه (قوله جعل نفسه هدفا) أى طلب على ان السنين والتاء للطلب أو على حقيقة ان لم يجعله كذلك (قوله أى غرضا) أى كإغرض الذى يرى بالنبل وأنا أسأل بلسان التذلل والخشوع وخطاب الاحترام والخشوع من المتصفحين لهذه الحواشى أن ينظروها بعين الرضا وانصواب فما كان من صواب حسنوه وبينوه وما كان من خطأ أرووه وغيره لانه قلما يخلص مصنف من هفوة أو ينجو مؤلف من عثرة خصوصاً عن الباحثين عن العثرات قال صلى الله عليه وسلم من طلب عثرة أخيه يهتك يهتك طلب الله عثرته في هتكه وأنشدوا لا تلتبس من عيوب الناس ماستروا فيهم تلت الله ستراعن مساويك واذكر محاسن ما فيهم اذ اذكروا ولا تعب أحد منهم بما فيك (قوله بالنبل) السهام العربية وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها بل الواحد سهم فهى مفردة اللفظ مجموعة المعنى كما ذكره في المصباح (قوله وهو قريب من الاول) يشعر بوجود المغايرة بوجود اقرب ووجه المغايرة ظاهر ووجه القرب ان من طلب القذف يلزمه ان يكون جعل نفسه هدفا ومن جعل نفسه هدفا يلزمه ان يطلب أن يقذف (قوله ما) تأكيدي للمعنى الكثرة أى كان يقول قولا كثيرا (قوله ارتفع على أقرانه) أى انه حين يظهر تأليفه ثبت له ارتفاع على أقرانه فلا ينافى زواله بعد حين يظهر تقصيره ويصير معرضا للقدف (قوله فقد ميل) أى طلب ميل القلوب اليه ان جعلت السنين والتاء للطلب أو ميل بالفعل ان جعلت ازا ثنتين وكذا يقال في قوله فقد تعرض للقدف (قوله والمعنيان صحيحان) أى كون استهدف جعل نفسه هدفا أى غرضا أو ارتفع على أقرانه هذا آخر الكلام على

الخطبة والحمد لله الكريم الوهاب وهاب العطايا ومسبب الاسباب تنوسل اليك بجاه الحبيب ان تبلغ المقاصد عن قريب فانك قريب مجيب **باب الطهارة** (قوله باب) قال ابن محمود شارح أبي داود قد استعملت هذه اللفظة زمن التابعين ذكره المناوي (قوله هو في العرف معروف) وهو الجسم المعروف المركب من خشب ومن مسامير وقوله وفي اللغة الخ فاذن الخشب المعروف لا يقال فيه لغة باب (قوله في الاجسام) أي حقيقة لغوية في داخل الاجسام الذي هو الفرجة (قوله مجاز في المعاني) مجاز استعارية بان شبه الالفاظ من حيث كونها يتوصل بها لفهم المعاني بالباب الذي هو الفرجة واستعير اسم المشبه به للمشبه والقرينة حالية وأراد بالمعنى ما قابل الذات فيصدق باللفظ فانه معنى أي ليس بذات وليس المراد بالمعنى ما قابل اللفظ وقوله مجاز أي لغة فلا ينافي انه صار حقيقة عرفية فيها وهو المشار له بقوله وفي الاصطلاح (قوله من المسائل) أراد بها القضايا المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة لما تقرر ان المدلول للترجم انما هو اللفظ لا المعنى (قوله مشتركة في حكم) كباب الوضوء والقضايا الدالة على فرائض الوضوء وسننه ومستحباته ومكروهاته مشتركة في حكم وهو كونها متعلقة بالوضوء والمراد مشترك مدلولها كما ظهر (قوله والباب في كلام المؤلف) أي لا في كل مواضع هذا ظاهره وليس كذلك بل في كل مواضع يأتي ذلك الا ان الاعتراض المزوم الابتداء بالنكرة لا يأتي في مثل قول الرسالة باب ما يجب منه الوضوء فتأمل (قوله خبره محذوف) أي في الطهارة باب (قوله خبره لمبتدأ محذوف) أي هذا باب (قوله أو منصوب بفعل محذوف) ويقال ويبيده الرسم ويجب باب بأنه على لغة ربيعة (قوله أو موقوف على حذ ما قبل الخ) أي موقوف لا معرب ولا مبني وقوله على حذ ما قبل أي على طريقة هي ما قبل الخ أي من أنها موقوفة وقبل مبني للشبهة الالهائية وهي اخلاصها ولا معمولة وأما دعوى انه مبني وكسر آخره لا لتقاء الساكنين في نحو باب الطهارة (٥٨) ففيه نظر اذ لا وجه لبنائه الا أن يراعى حاله قبل التركيب والقول بالبناء

باب

هو في العرف معروف وفي اللغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه حقيقة في الاجسام كباب الدار مجاز في المعاني كباب الطهارة وفي الاصطلاح اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم والباب في كلام المؤلف امام فروع مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف أو موقوف على حذ ما قبل في الاعداد المسرودة واعتراض الاعراب الاول بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ويجب بأن المسوغ للابتداء هنا وقوع الخبر جار ومجرور وهو اذ وقع خبرا عن نكرة وجب تقديمه عليها ليسوغ الابتداء بها فهو هنا بقدر مقدما عليها واعلم أنه قد اختلف مقاصد الفقهاء والمحدثين فيما يبتدئون به كتبهم بحسب اختلاف أغراضهم فيما قصدوا تبينه من أحكام الشريعة المتعلقة بأعمال القلوب وهي الاعتقادات المسماة باصول الدين وأعمال الجوارح الظاهرة المسماة بالفروع

حيث (قوله وقوع الخبر الخ) في عبارته تناف وذلك لانه يفيد أولان المستوع وقوع الخبر جار ومجرور وقوله وجب تقديمه الخ يفيد أن التقديم هو المسوغ والتحقيق الاول وهو ان المسوغ انما هو كون الخبر جار ومجرور والتقديم انما يرتكب لانه اذا أخره يتوهم كونه نعتا لان طلب النكرة للتعطيل طلب حديث للتخصيص (قوله فيما يبتدئون) أي مقاصدهم الكائنة في

الشيء الذي يبتدئون به كتبهم من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص أو في معنى من (قوله بحسب) أي باعتبار فابتداء والبناء للسببية متعلق باختلاف الاول (قوله أغراضهم) أي مقاصدهم وقوله فيما قصدوا الخ من ظرفية العام في الخاص مقصود ذلك الخاص كما تقدم أو في معنى من (قوله من أحكام الشريعة) من بيان لما والمبين تلك الاحكام اما باعتبار ذاتها أو أصلها أو باعتبارها كلها دون أصلها أو باعتبار بعضها فالاول كالبحار فإنه لما أراد التعرض لها وأصلها مناسب الابتداء بالاصل والثاني كابن أبي زيد فإنه لما أرادها كلها دون أصلها لم يبتدأ بالاصل وناسب الابتداء باصول الدين لان الفرعية مبنية عليه والثالث تكليل فإنه أراد الفرعية فقط فلم يناسب الابتداء بالاصل ولا باصول الدين وناسب الابتداء بما اقتضى المقام عند كل الابتداء به كما يتبين قد بدوا الاضافة للبيان أي أحكام هي الشريعة (قوله بأعمال القلوب) من تعلق المتعلق بكسر اللام بالمتعلق بفتحها وتلك الاحكام النسب التامة (قوله وهي الاعتقادات) تفسير لأفعال القلوب وقد استعمل اللفظ في حقيقته ومجاز وهو التصديق على طريقة من يجوز ذلك (قوله المسماة) أي الاعتقادات أي متعلقها وهي الاحكام بمعنى النسب التامة وخلاصته أن أصول الدين النسب التامة كنسبة قولك الله قادر الله مرید الله سمیع وغير ذلك ويصح قوله وهي أي أحكام الشريعة الاعتقادات أي المتعقادات (قوله وأعمال الجوارح) معطوف على أعمال القلوب (قوله انظاهرة) أي الجوارح الموصوفة بكونها ظاهرة احتراز عن الجارحة الباطنة التي هي القلب أو صفة للأعمال الأعمال الموصوفة بالظهور احتراز من الاعتقادات فانها وان كانت أفعالا الا انها ليست ظاهرة (قوله المسماة بالفروع) صفة لأعمال أي المسماة تلك الاعمال بالفروع أي المسمى أحكام تلك الاعمال بالفروع وخلاصته ان الفروع هي الاحكام وهي النسب التامة وهي أحكام الاعمال أي أحكام متعلقة بالاعمال فيبوت الوجوب حكم متعلق بالوضوء عملا الذي هو عمل من الاعمال

(قوله ببيان بدء الوحي) أي ابتداء الوحي أي فابتداء البخاري ببيان ابتداء الوحي لغة الاعلام في خفاء وفي اصطلاح الشرع اعلام الله تعالى انبياءه الشئ اما بكتاب أو رسالة ملك أو منام أو الهام أي تبيين الحال الواقع في ابتداء الوحي كما أشار له البخاري بقوله في أثناء الحديث فجاءه الملك فقال له اقرأ قال النبي عليه السلام ما أنا بقارئ قال فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد فنفخ الجيم ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال اقرأ فقلت ما أنا بقارئ فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق الخ الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم فرجع به رسول الله يرحف فواده فدخل على خديجة بنت خويلد إلى آخر الحديث (قوله أصول الشريعة) أي أصل الشريعة الذي هو الوحي الأول وجمع لعظمه وذلك لأن الوحي الأول أساس الأحكام الفرعية والاصولية وقوله وما بعد من كتاب الإيمان الخ أي المحتوي على الشريعة وقوله مبني عليه أي لما علمت أنه أساسها (قوله تقررت) أي ثبتت حقيقة بالوحي الأول وغيره (قوله أحكامها) أي أحكام هي الشريعة فالإضافة لليمان ويراد بالأحكام الاصولية الأحكام الاعتقادية (قوله والفرعية) هي الأحكام الفقهية والاصولية نسبة للأصول من نسبة الخاص للعام ان أريد بالأصول المنسوب اليها مطلق أصول أو من نسبة الشئ الى نفسه لقصد المبالغة ان أريد القواعد المعلومة وقوله والفرعية من نسبة الجزئيات لسكيا والفرع هو الحكم المستنبط بالاجتهاد من الدليل التفصيلي ونسبت عنان القلم عن التطويل (قوله وهو) أي بيان أحكامها الاصولية والفرعية (قوله في ابتداء رسالته) أي من أجل ابتداء رسالته بالكلام الخ أي من أجل جمعه بين الأمرين ممتدا بالكلام أي التكلم تأمل (قوله في فروع الدين) أي التي هي الأحكام الفقهية أي رأى ان الكلام أي التكلم المحتاج له انما هو في فروع الدين لان ذلك انما كان بعد أن تقررت العقائد أي اعتقدت (٥٩) وجزم بها جزما مطابقا للحق عن دليل فلا حاجة الى

فابتداء البخاري ببيان بدء الوحي لقصد بيان أصول الشريعة وما ذكره بعده من كتاب الإيمان وغيره مبني عليه وابتداء مسلم بكتاب الإيمان لان رأى ان الشريعة تقررت وانما يحتاج الى بيان أحكامها الاصولية والفرعية وهو الذي قصد الشيخ أبو محمد في ابتداء رسالته بالكلام في العقائد ومن لم يمتد ببيان العقائد من الفقهاء والمحدثين رأى ان الكلام انما هو في فروع الدين وذلك انما يكون بعد تقرير العقائد الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء ما هو وكل هؤلاء أوجلهم - م - ابتدؤا بالكلام في أول أركان الفروع التي بني الاسلام عليها وهو الصلاة المذكورة في الحديث بعد ركن الاصل الأول وهو الشهادتان تبركا بالحديث ولانها من الدين كالرأس من الجسد ثم لا يتحدثون بعد هافي الغالب الا في بقية الأركان المذكورة في الحديث الا ان مقاصدهم اختلفت هنا أيضا فمن ابتدأ بالكلام في الطهارة وهم الاكثرون رأوا انها مفتاح الصلاة التي به تدخل والكلام في الشرط مقدم على المشروط

بما هو وانما يحتاج لبيان الأحكام الفرعية وقوله الذي هو الواجب الأول أي التقدير بمعنى علمها واعتقادها بالدليل وإضافة فروع الى الدين من إضافة الجزء الى الكل لان الدين مجموع الأحكام الفرعية والاصولية (قوله على اختلاف بين العلماء) فقيل أول واجب معرفة الله قال صاحب الجوهرية وواجب بان أولا مما يجب معرفة الخ وهو المشار له بقوله الذي هو الواجب الأول على اختلاف بين العلماء ولا

يحقق ان معرفة الله يصدق عليها تقرير عقائده لان معرفته الله تضمن معرفته وجوده ومعرفة قدمه ومعرفة بقاءه وهكذا وقيل الواجب الأول النظر وقيل الجزء الأول من النظر وقيل غير ذلك (قوله أوجلهم) يحتمل أن تكون أول الشك أو الاضراب (قوله بالكلام) أي التكلم (قوله في أول أركان) أي في أحكام أول الخ (قوله الفروع) أي فالصلاة من أركان الفروع لا يحق ان الفروع هي الأحكام الفقهية وأركانها خمسة فالركن الأول بعد الشهادتين الصلاة وجعلها أركاناً للفروع من حيث ان ثباتها موقوف على اقامتها (قوله التي بني) صفة أركان الفروع من بناء الكل على معظم أجزائه أريد بالاسلام الاسلام الكامل وهو مجموع الاعمال الشاملة للخمسة وغيرها وأريد به الناقص وهو الاذعان الظاهري المبني على الاذعان الباطني (قوله وهي الصلاة) أي أول أركان الفروع الصلاة (قوله بعد ركن الاصل) الاضافة لليمان أي بعد ركن هو الاصل الأول (قوله تبركا بالخ) علة لقوله ابتدؤا الخ (قوله ولانها من الدين) أي ولانها من جهة الدين كالرأس من الجسد فكذلك لا نظام للجسد بدون الرأس بل يتلف بتلف الرأس كذا النظام للأحكام الفرعية بدون الصلاة اذضياع الصلاة تضييع الأحكام أي فتشى فلا يعمل بها ويحفظها تحفظ الأحكام أي لا تنسى فينتفع بالعمل بها أو أراد بالدين ما يتقرب به الى الله من كل طاعة (قوله ثم لا يتحدثون بعدها) أي الصلاة في الغالب الخ أي ومن غير الغالب لا يتكلم على بقية الأركان وقوله بقية الأركان أي من الزكاة والصوم (قوله هنا أيضا) أي في الموضوع الذي لم يتكلموا فيه في العقائد (قوله فمن ابتدأ بالكلام في الطهارة) أي متعلقات الطهارة وسياق تعريف الطهارة (قوله أيضا) أي كما وقع الاختلاف الأول المبين بقوله البخاري ابتداء بالخ (قوله التي) أي الصلاة به تدخل أي بالمفتاح أي يدخل فيها ولما كانت المفتاحية عبارة عن الشرطية بينها بقوله والكلام في الشرط مقدم على الكلام في المشروط

(قوله رأى ان الخطاب بالطهارة) أى بالامر المحصل لها وأراد بالطهارة التطهير غير ما أراد ابن عرفة (قوله على سبيل الوجوب) متعلق بقوله الخطاب أى الخطاب بها أى طلبها الآتى على طريق هى الوجوب من اتیان الجنس على أحد أنواعه أى فى أحد أنواعه فالوجوب أحد أنواع الطلب (قوله ثم عاد الى الكلام فى الطهارة) أى رجع الى الكلام فى الطهارة أى فى الأحكام التى لها ارتباط بالطهارة وتعلق بها وقوله ثم الذين ابتدؤا بالطهارة أى بالأحكام التى لها ارتباط بالطهارة التى هى صفة حكمية على ما بأتى (قوله ابتدؤا بالطهارة) أى الذين لم يتكلموا على العقائد وقوله أؤذ كروها بعد العقائد انتقال لما هو أعم (قوله من أنواعها) أى الطهارة أراد بانواعها ما له ارتباط بها المبين بما بأتى (قوله عمل الوضوء) أى عمل هو الوضوء (قوله لانه السابق) أى لان الناقض سابق عليه عادة ولا يخفى انه اذا كان ناقضا للوضوء فيكون قطعاً متأخراً عنه ولا يعقل أن يكون متقدماً عليه فكيف يصح التعليل بقوله لانه السابق عليه عادة ويجب بانه أراد بالناقض الموجب تأمل وقوله بذ كرميا يكون به الطهارة أى بسبب الطهارة وهو الوضوء والتيمم أو أراد بها التطهير فلا حاجة الى تقدير (قوله لانه لم يوجد الخ) تعليل لقوله بذ كرميا يكون به الطهارة (قوله لا توجد الطهارة) أى سببها من الوضوء غيره (قوله فيها) أى أسماها (قوله فيه) أى فى الماء (قوله حقاً ثبته بل سبعة) انظر المنقول عنه الذى هو الستة ما هى من السبعة ولعله ما عدا الطهورية (٦٠) لانه لم يذ كر لها مقابل وسكت عن التجسية لانها لم تستعمل فى الشرع ولو استعمل

ومن ابتدأ بالكلام فى وقوت الصلاة كفعل الامام فى الموطأ رأى ان الخطاب بالطهارة وغيرها على سبيل الوجوب انما يكون بعد دخول الوقت فقدم الكلام عليه ثم عاد الى الكلام فى الطهارة ثم الذين ابتدؤا بالطهارة أؤذ كروها بعد العقائد اختلفت آراؤهم فيما يقدمون من أنواعها فمنهم من ابتدأ بكرد عمل الوضوء كالمدينة وابن الحاجب لانه المنصوص عليه فى القرآن عند القيام الى الصلاة ومنهم من ابتدأ بكرد فاقض الوضوء كالرسالة لانه السابق عليه عادة ومنهم من ابتدأ بكرميا يكون به الطهارة وهو الماء فى الغالب لانه ما لم يوجد هو ولا بدله لا توجد الطهارة فينبغى أن يكون الكلام عليه سابقاً على الكلام فيها لانه كالاتى واستدعى الكلام فيه الكلام على الظاهر من الاشياء والتجسس منها لى يعلم ما يجس الذى به تكون الطهارة وما لا يجس وما يمنع التجسس به من التقرب بالصلاة وما فى حكمها كاطواف وما لا يمنع من ذلك وهذه طريقة المؤلف ومن سبقه الى ذلك واعلم انه قد جرت عادتهم فى هذا الباب ان يتعرضوا لبيان حقائق ستة بل سبعة وهى الطهارة والتجاسة والظاهر والتجسس والطهورية والتطهير والتجسس والترجمة المضاف اليها الباب هنا الطهارة وعليها تقتصر على بيانها وما للاختصار فنقول الطهارة بفتح الطاء وهى لغة النزاهة والنظافة من الانسان والابساخ وتستعمل مجازاً فى التنزيه عن العيوب وشرعاً قال ابن عرفة هى صفة حكمية تجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أوفيه أوله فالأولى ان من خبث والاخيرة من حدث

لغيره فى رسمها صفة حكمية تجب لموصوفها كون الملقى هو فيه نجساً (قوله وعليها تقتصر) لا يخفى ان اتمام الفائدة بذكر الباقي فنقول الطاهر هو الموصوف بصفة حكمية أو جبت له جواز استباحة الصلاة به أوفيه والتجسس بكسر الجيم هو الموصوف بصفة حكمية أو جبت له منع الصلاة به أوفيه وحد الطهورية بفتح الطاء وهى كما نقل عن ابن العربي من خواص الماء لا تعداه لساير المائعات اجزاء صفة حكمية تجب لموصوفها كونه بحيث يصير المزال به نجاسته طاهر أو ضمير به يعود على الموصوف وضمير نجاسته

يعود على آل الموصولة ونجاسته نائب الفاعل وطاهر خبر صار الموصوف بالطهورية هو الماء ويقابلها والمزال به نجاسته هو الثوب مثلاً فالطهورية بفتح الطاء وهى لغة النظافة من الانسان والابساخ وتستعمل مجازاً فى التنزيه عن العيوب وشرعاً قال ابن عرفة هى صفة حكمية تجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أوفيه أوله فالأولى ان من خبث والاخيرة من حدث

(قوله ويقابلها هذا المعنى) أي وأما لا بهذا المعنى فلا يقابلها النجاسة بان أريد من الطهارة رفع الحدث وإزالة النجاسة كما في قولهم الطهارة واجبة واستظهر الحطاب أنه حقيقة في المعنيين فالأحسن التعرض لبيان كل منهما فإن اقتصر على أحدهما فالأقتصر على المعنى الثاني أولى لأنه الواجب على المكلف والله أعلم (قوله توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة الخ) أورد على تعريف النجاسة أنه غير مانع لشمله الثوب المغصوب والدار المغصوبة لأنه يصدق على كل أن به صفة حكمية تمنع الصلاة به وفيه وأجيب بان أثر الغصب الذي هو مانع من أباحة الصلاة بالشيء المغصوب أو فيه وهو تعلق حق المالك به لا يسمى صفة في اصطلاح الفقهاء (قوله ومعنى قوله حكمية الخ) أي فقوله صفة كالجنس يتناول جميع الصفات (قوله ويقدر قيامها) عطف تفسير أي فهمي أمر اعتباري أورد على ذلك أن الأمور الاعتبارية لا تكون صفة والجواب أنه اصطلاح شرعي وبه يجاب عن جعلها علة مع أنها عديمة والعلة وجودية على أن العدم المقيد يجوز أن يكون علة والخلاف في تعليل الوجود بالعدم في العلة المستنبطة أما المنصوصة فجائز باتفاق كالعدمين (قوله وليس معنى وجوديا) أي ليست صفة وجودية يمكن رؤيتها (قوله لا معنويا) أراد به الأمر الوجودي الذي يمكن رؤيته لكن لم تجر العادة بالرؤية كالعلم والقدرة والكلام (قوله ولا حسيا) أي كالبياض والسواد مما يرى بحاسة البصر واللام في قوله لموصوفها شبه الملك والاستحقاق لا للتعليل لأنه يقتضي أن المعنى أن إيجاب استباحة لأجل الموصوف لا للموصوف والمعنى على جعلها شبه الملك والاستحقاق ظاهر أي أن الموصوف صار كالملك لأباحة الصلاة أو مستحقا لها ثم هذا ظاهر أن جعل قوله لموصوفها متعلقا بما بعده من قوله جواز استباحة الخ وأما على جعلها متعلقة بتوجب فهمي للتعدي (فإن قلت) يرد على هذا طهارة الميت فاتها وأجبت استباحة الصلاة عليه ولم توجب استباحة الصلاة له ولا به ولا فيه فكان عليه أن يزيد أو عليه ليدخل (٦١) ذلك ويجري نحوه في طهارة الذميمة لزوجها

المسلم أي لوطنها فكان عليه أن يزيد أو للتمتع به أيضا وبعد ذلك لا يشمل الوضوء للسلطين والوضوء للسلوة أيضا والجواب أن المراد توجب له الجواز بشرط توفر الشروط وانتفاء الموانع ولذا وجددت الطهارة الكبرى وحصل مانع الصغرى فلا يقال إن الكبرى ليست طهارة لعدم إيجابها لأباحة المذكرة بل هي طهارة وعدم

ويقابلها هذا المعنى النجاسة فيقال كما قال ابن عرفة أيضا هي صفة حكمية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة به أو فيه انتهى ومعنى قوله حكمية أنه يحكم بها ويقدر قيامها بجعلها وليست معنى وجوديا قائما بجعلها لا معنويا كالعلم لصاحبها ولا حسيا كالسواد والبياض وقوله به أي بعباسه فيشمل الثوب والبدن والمكان والماء وكل ما يجوز للمصلي ملاسته فاندفع أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف وقوله فيه يريد به المكان وقوله له يريد به المصلي وهو شامل طهارة المصلي من الحدث والخبث إلا أن قوله بعد والآخر من حدث يخصه به وقوله في حد النجاسة توجب منع الصلاة به وفيه اقتصر على هذين الأمرين وهما المعبر عنهما بقوله في حد الطهارة فالأوليان من خبث ولم يقل أوله كفي حد الطهارة لأنه لا يقال شرعا للحدث نجاسة ولا للمحدث نجس والضمير في به وفيه وله عائد على الموصوف من قوله توجب لموصوفها ومعنى

إيجابها المانع لا يخرجها عن كونها طهارة فطهر الذميمة وماء طهارة لولا المانع والموانع هو الموت والكفر وأما الوضوء للدخول على السلطين ونحوه فليس بطهارة شرعية والتعريف لها وفيه شيء لظاهر إطلاقهم عليه أنه طهارة شرعا وأما الأوضيه المستحبة والغسلات المسنونة والمستحبة التي يصلي بها فاتها توجب جواز الاستباحة لولا وجود مثلها إذا مثلان لا يجتمعان ولا يرد على الرسم أنه صادق على القراءة وسر العورة وأحرام الصلاة فاتها صفات توجب لموصوفها ما ذكر وليس شيء منها طهارة لأنه أجيب بان هذه أفعال لأصناف فلا يصدق عليها مبدأ الرسم أو يقال إن الصلاة بدون الأوضيه المستحبة والغسلات المستحبة أو المسنونة مكر وهي أول خلاف الأولى فلا تكون مباحة وبها تصير مباحة فصدق التعريف عليها (قوله به أي بعباسه) كذا في نسخته والمناسب بعباسه كما هو موجود في الشرح (قوله والبدن) أي بدن المصلي (قوله والماء) الذي يحمله المصلي لقوله وكل ما يجوز للمصلي ملاسته (قوله أنه لا يتناول طهارة الماء المضاف) الأحسن أن يقول فاندفع الخبث بأنه لا يشمل طهارة الجسد من الخبث وغير ذلك من كل ملابس للمصلي وقوله الماء المضاف لا خصوصية للماء ولا قيد كونه مضافا لأن الخبث وارد بكل ما يحمله المصلي كان ماء أو غيره كان الماء مضافا أم لا ويراد بقوله بعباسه أي مع الاتصال به فلا يرد أنه يستغنى عن فيه بتقدير ملاسته (قوله وهو شامل الخ) حاصله أن المصلي يقال من طهر بالنسبة لطهارته من الحدث بالوضوء ومن طهر بالنسبة لطهارته بدنه من الخبث لكن قول ابن عوفه والآخر من حدث نقص المصلي على المصلي على الحدث فلا يقال له من طهر باعتبار طهارة الخبث وإنما يقال له من طهر باعتبار الحدث (وأقول) بحمد الله أرادهم البدن وجوابه بأنه داخل في قوله به دليل على أن المراد بال شخص الروح فقط فلا يقال حينئذ أن قوله له شامل طهارة المصلي من الحدث والخبث (قوله ولا للمحدث نجس) نقول مسلم أنه لا يقال له نجس باعتبار الحدث لكن يقال له نجس باعتبار قيام النجاسة ببدنه أي من نجس (قوله والضمير الخ) حاصله أن طهارة الحدث والخبث اشتركا في أن كلا يوجب لموصوفها استباحة الصلاة

ففي الحديث توجب استباحة الصلاة لموصوفها أو في موصوفها وفي الحديث توجب الاستباحة لموصوفها فضعف به وفيه وله كل يهود على الموصوف ولما أبهم طهارة الحدث والحديث بين ذلك فقال والاوليان من خبث والاخيرة من حدث (قوله تصحيح) أي تسبب لموصوفها الجواز والمراد انها سبب في جواز الصلاة وان شئت قلت في اباحة الصلاة وليس المراد بالايجاب حقيقة لانه خلاف مذهب أهل السنة (فان قلت) هذا يخالف ما تقرر من انها شرط نقول لا يخالفه لانه سبب في اباحة الصلاة وشرط في صحتها ثم ان كلامه قاصر لانها كما تسبب جواز الصلاة تسبب جواز غيرهما من طواف ومسح ومكف وغير ذلك مما هو معلوم (وأجيب) بانه يلزم من جواز الصلاة جواز غيرها الا انه يراد به لا يكتفي بدلالة الالتزام في التعريف فقد برهن لا يخفى ان الاحتمالات أربعة لانه اما ان يسقط جواز واستباحة أو يتركها الا في الأول دون الثاني أو بالعكس أو يتركها مع ما عدا ذلك كرها مع ما بان يقول توجب لموصوفها الصلاة فلا يصح سواء أريد من الايجاب حقيقة أو التسبب فتعين تقدير شيء ثم ان ابن عرفة ذكر الامرين استباحة وجواز فاعترض بان فيه اضافة الشيء الى نفسه فاجاب الشارح بان ذلك مدفوع بجعل السنين والتاء للطلب (أقول) بحمد الله اعلم أولا ان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفيين وهو المعتمد فلا مانع من ذلك وثانيا ان جعله للطلب غير ظاهر لانه يفيد ان كل موصوف بها كان ثوبا أو مكانا أو شخصا يطلب من الله اباحه ذلك وهذا غير واقع فلا حسن ان نجعل السنين والتاء زائدين والاضافة صحيحة على مذهب الكوفيين نعم لو حذف ابن عرفة أحد اللفظين واكتفى بواحد لكان أخصر وان أردت تمام الكلام في ذلك المقام فراجع عجم ولكن فيما ذكرنا كفاية للقاصرين (قوله فان المكلف الخ) أي مثلا الممان (٦٢) الموصوف أهم من المكلف وفيه ما تقدم (قوله ان يتسور) أي يقدم (قوله المنع)

أي تحریم قربان العبادة وقوله المترتب أي المتعلق وليس المراد القائم بالاعضاء لانه صفة المولى جل وعز (فان قلت) انما هو متعلق بالشخص لا بالاعضاء (قلنا) المعنى انه متعلق بالشخص باعتبار تلك الاعضاء أو تجوز في ذلك (قوله لا يرفعه الا الماء المطلق) أخذ الحصر اما من قوله فيما يأتي لا بغيره لونا أو طمعا أو رجاء أو أولى غيره من الماء المضاف والجناد أو يقال كما قال الخطاب ان تصدير الباب بهذه

توجب تصحيح ومعنى جواز استباحة الصلاة أي تصحيح لموصوفها جواز طلب اباحة الصلاة ومعناه ان طلب اباحه الصلاة شرعا مع المانع كان ممنوعا فان المكلف لا يجوز له شرعا طلب اباحه الصلاة من غير مفتاحها وهو الطهارة لان من ايس معه مفتاح لا يجوز له ان يتسور على طلب اباحه الدخول فاذا وجد مفتاحها ثبت جواز طلب اباحه الدخول فليس في قوله جواز اضافة الشيء الى نفسه كما قيل (ص) يرفع الحدث وحكم الخبث بالمطلق (ش) يعني ان الحدث وهو المنع المترتب على أعضاء الوضوء والغسل لا يرفعه الا الماء المطلق وكذلك حكم الخبث وهو الباقي بعد زوال العين لا يزال الا بالمطلق وأما عين النجاسة فتزال بكل قلاع والحدث بقتلين لغه وجود الشيء بعد أن لم يكن وشرعا يطلق على الخارج المعناد وعلى الخروج كافي قولهم آداب الحدث وعلى الوصف الحكمي المقدري قيامه بالاعضاء قيام الاوصاف الحسية كافي قولهم يمنع الحدث كذا وعلى المنع المترتب على الثلاثة كافي قولهم هنا يرفع الحدث ويصح هنا ارادة المعنى الثالث الذي هو الوصف لانهم امثلة لزمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر ولا يصح ارادة المعنيين

الجملة وسياقها مساق المدعي فبعد الحصر وان لم يكن في الكلام اداة حصر فكانه قال انما يرفع الحدث وحكم الخبث بالماء المطلق الاولين بل وكل طهارة شرعية من غسل أو وضوء وان لم تكن واجبة فلا يصح شيء من ذلك الا بالماء المطلق أو انه أخذ من مفهوم المطلق تامل (قوله وهو الباقي الخ) ذلك الباقي أمر اعتباري وهو كون الشيء نجسا في الشرع لا بتباح ملاسته في الصلاة والغذاء فلا يرفع الا بالماء المطلق وأما موضع الاستجمار والسيف الصقيل ونحوه اذا مسح والخف والنعل اذا دل كما من أبواب الدواب وأروائها فالحل محكوم له بالنجاسة وانما عفي عنه للضرورة وخلاصته ان ذلك الحكم صفة اعتبارية قائمة بالحل وليس المراد الحكم الشرعي (قوله بكل قلاع) أي بكل شيء يقلعه أو يزيلها (قوله وجود الشيء) أي والحادث الموجود بعد العدم وهل الوجود وجه واعتبار أو حال قولان (قوله كافي قولهم آداب الحدث بمعنى الخروج) أي أو الخارج من حيث الخروج (قوله وعلى الوصف الحكمي) أي الذي حكم به الشرع أو المعنى لا حسي فهو اعتباري لا وجودي (قوله قيام) أي كقيام (قوله وعلى المنع المترتب) أي المتسبب أي تعلقه لمسا يأتي وأنت خير بان هذا المنع في الحقيقة انما هو متسبب عن الخروج وانه مقارب للوصف في الترتيب لان الترتيب سابق عليه ويحجب بانه سابق عليه نعتلا (قوله فاذا ارتفع أحدهما الخ) أي واذا ثبت أحدهما ثبت الآخر لا يقال لانسلم أنهم امثلة لزمان فاذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر فان التيميم يرفع المنع لانه تسباح به الصلاة وغيرها ولا يرفع الحدث بمعنى الوصف القائم بالاعضاء لان المشهور انه لا يرفع الحدث فلا يلزم بينهما الا ان نقول التيميم لا يرفع المنع رفعاً مطلقاً وانما هو رخصة فيرفع المنع بما يستباح به على وجه مخصوص وهو عدم الماء فلا تسباح به الا فرضة واحدة في حال عدم الماء ولو وجد الماء قبل فعل ذلك المستباح عاد المنع ولم يتسبب به شيء أفاده الخطاب وخلاصته ان معنى تلازمهما انه لا يرفع أحدهما اذا سبق الآخر اذا قبل اذا ارتفع المنع فانما هو مقيد بوقت ثم يعود بعد ذلك الوقت ولعل الاحسن ان يقال ان كلا

من الوصف والمنع برفع رفعهم لا يرفع الحدث أي رفعاً مطلقاً أي به الحدث أو المنع (قوله لا بتقدير مضاف) أي لا يصح
 الابتقدير مضاف أي حكم الحدث الذي هو الوصف أو المنع ثم نقول ولا فرق بين أن يكون كل ترتب عن حدث أو سبب أو ردة أو شك
 (قوله والمنع حكم الله) لأنه تحرير قريبان العبادة (قوله واجب الوجود) أي به دفعا لما يتوهم ان المراد بالقديم طويل الزمن فيما مضى
 (قوله فكيف يتصور الخ) استفهام انكارى (قوله ومتجدد) لا دخل له هنا وان كان صحيحاً (قوله باعتبار تعلقه) أي أنه في حد ذاته ليس
 متجدداً ومر تفاعل ما رفعه ومتجدد لا تعلقه (قوله عديمي) أي ليس له وجود في الخارج فلا ينافي انه أمر اعتباري والواو في قوله
 والتعلق للتعليل أي لانه عديمي وأما لو كان وجوداً فلا يصح رفعه لانه يلزم أن يكون قديماً على فرض ذلك لان صفة القديم الوجودية
 قديمة قد برز ثم لا يخفى ان هذا بناء على ان التعلق ليس جزءاً من مسمى الحكم وأما اذا قلنا ان التعلق جزء من مسمى الحكم فيكون
 الحكم هو كلام الله المتعلق تعلقاً تخييراً واحداً بافعال المكلفين فيكون حادثاً لان المركب من القديم والحادث حادث فلا محذور في كونه
 يتجدد ويرفع (قوله وهو الله والنبي صلى الله عليه وسلم الخ) الاحسن ان يقال ان الفاعل هو المكلف لان المراد بالفاعل في ذلك المقام
 من قام به الفعل لا من أوجده فلا يراد ما أتى اذ لو أريد الموجد لم يصح اسناد الفعل الى أحد غيره حقيقة الا انك خبر بان قوله بعد أي حكم
 الخ يؤذن بان المراد بقوله بفاعله أي بحاكمه أي بالخاكم (قوله بواسطة) أي بواسطة هي الاحكام التي أوحاها الله اليه أو بواسطة
 الإيحاء (قوله الشارع) أي الذي هو الله تعالى حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازاً (قوله أي حكم) بوجه رفع الخ لا يخفى ان هذا ليس
 تفسير اللفظ بمدلوله فهو بعيد غاية البعد والا قرب ما قلنا والحكم باعتبار (٦٣) اسناده الى الله أنزل وبالنسبة للنبي عليه السلام

الاولين اذ لا يرتفعان لا بتقدير مضاف أي حكم الحدث فيصح ارادتهما لا يقال الحدث هو المنع
 المترتب الخ والمنع هو حكم الله تعالى وحكمه قديم واجب الوجود فكيف يتصور رفع واجب
 الوجود لا نأقول الحكم مر رفعه ومتجدد باعتبار تعلقه لا باعتبار ذاته والتعلق عديمي ممكن
 الارتفاع وبني المؤلف برفع المجهول للعلم بفاعله وهو الله والنبي عليه الصلاة والسلام بواسطة
 ما أوحى الله اليه لا يقال قوله برفع الاولى فيه التعبير بالماضى لان هذا أمر ثابت مقرر عن الشارع
 أي حكم بوجه رفع الحدث وحكم الخ لا نأقول انما عبر بالمضارع للاشارة الى انه نظريه الى
 حكم الفقيه بذلك في المستقبل ولو نظر الى ما ثبت عن الشارع لعبر بالماضى أو انه عبر بالمضارع عن
 الماضى على نقيض قوله تعالى أتى أمر الله نظرا الى احضار هذا الحكم الجيب في ذهن السامع
 أي احضاره الآن لان المضارع يستحضر به الامور الغريبة بخلاف الماضى فانه لا احضار
 فيه والشئ قد يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وعبر بالجملة الفعلية ولم يعبر بالجملة الاسمية
 فيقول رافع الحدث وحكم الخ حيث الماء المطلق لانها تنفي التجدد والحدوث والمقصود هنا ذلك
 ولان نسبة الرفع الى الماء مجاز (ص) وهو ما صدق عليه اسم ماء بالقيد (ش) يعنى ان الماء المطلق
 هو الذات التي يقال لها هذا ما فيصدق عليها اسم الماء بالقيد اذ على ذلك اللفظ فما صدق

معناه (أقول) لا يخفى انه لو عبر بالماضى وأخبر به السامع فانه يتصوره في ذهنه قطعاً وهذا احضاره في ذهن السامع فقد حصل
 الاحضار بالماضى ويمكن الجواب بان مراده احضار بحيث يلاحظ انه واقع في الحال لا مطلق احضار (قوله والشئ قد يحمل على نقيضه)
 كما هنا (قوله كما يحمل على نظيره) كما هو معلوم في باب القياس كحمل الارز على البر في حرمة الرابح مع الاقتيات والادخار وكما هو معلوم
 في المجازات مثلاً استعمال السبب في السبب يكفي وروده عن العرب في جزئى ويجوز لنا ان نستعمل اسم السبب في جزئى غير ما استعملته
 العرب لما تقرران المجاز موضوع بالنوع فتدبر (قوله التجدد والحدوث) أي شيئاً بعد شئ الذي يدل عليه المضارع بالقرينة لا الوجود
 بعد العدم الذي يكون في الفعل مطلقاً ولا يتوقف على قرينه وأما الجملة الاسمية فتفيد الدوام والثبات بقرينه أيضاً لكنه ليس مراداً
 (قوله والمقصود هنا ذلك) فيه انه قد تقدم له ان الرفع قديم فقضيته أن لا يكون المعنى على التجدد والحدوث فيجيب بان هذا ناظر لما
 تقدم من قوله أو نظر الحكم الفقيه بذلك نعم هذا الكلام ظاهر على ما قلنا ان الرفع المكلف فافهم (قوله ولان نسبة الرفع الى الماء
 مجاز) أي الذي يأتي على التعبير بالجملة الاسمية وأما الفعلية فلا يأتي ذلك عليها لكن يرد أن المجاز أبغ من الحقيقة (قوله ما صدق)
 أي الذي صدق أو شئ صدق أو يقرأ ماء بالتثنية (قوله صدق) أي حمل لان الصدق في المفردات معناه الحمل وفي القضايا بمعنى التحقق
 أي ما صح أن يحمل عليه أي عرفاً كما أفاده الخطاب وفي كلام تت ما يفيد ان المراد ما صح لغة مثلاً ماء البطيخ لا يطلق عليه عرفاً ماء
 من غير قيد على ما قال الخطاب وهل يصح اطلاق ذلك عليه لغة وهو المتبادر اذا اصل اختلاف المعنى اللغوي والعرفي وأما على ما قال تت

فلا يصح إطلاق ذلك عليه لغة وصحة هذا تنوقف على ثبوت ذلك لغة كذا في ك قال عجم ثم رأيت في الفتاوى السيوطية ما يوافق ما ذكره
الخطاب ويرد ما ذكره ثم انك خير بان الحبل انما يكون على المفردات التي هي الجزئيات لا على الحقيقة التي تراد في التعريف
فاذن اما ان يقدر مضاف أي ماصدق على افراده أو يوقع ماعلى افراده لا يجعل تعريفا بل ضابطا ثم لا يخفى أن في كلامه الحكم صنفا على
المطابق وكيف يحكم على الشيء بدون تصويره والجواب ان ما هنا من قبيل تقديم الحكم على التصوير لا على التصور فافهم (قوله اسم
ماء) أي اسم هو لفظ ماء أي الذي يكتب في الاخبار عنه بمجرد إطلاق اسم الماء عليه (قوله بلا قيد) أي مع عدم ذكر القيد (قوله التي
يقال هذا ماء) كذا في نسخة نفعنا الله به أي التي يقال في شأنها هذا ماء (قوله فيصدق) أي فيحتمل (قوله فيصدق الخ) هذا يدل
على ان ما ماموصولة أو نكرة موصوفة لا ما بالمد (قوله كالجنس) لان المراد من ما ليس جنسا (قوله لان لفظه ما) أي مدلول لفظه ما
(قوله عرض) أي لا جنس أي وصف عام خارج عن الماهية وذلك لانه يوصف به تعالى وقوله عام أي لا خاص (قوله كالفصل) لم يقل
فصل لان الفصول انما تكون في الانواع المحتوية على الاجناس (قوله اذ لا يقال) أي اذ لا يحتمل (قوله أو وصف الخ) أي كقولك
هذا ماء مضاف هذا ماء نجس هذا ماء افاده الخطاب أو هذا ماء مطر أو ماء ندى أي مطر ورومندی كما افاده الشيخ أحمد الزرقاني (قوله أو
غيرهما) أي كالألف واللام التي للعهد كقوله عليه السلام اذ ارأت الماء وذلك لان عائشة قالت للنبي عليه السلام هل على المرأة
اذا هي احتلمت غسل قال عليه السلام نعم اذ ارأت الماء فعليها الغسل أو كما قال فأن في الماء اخللة على ماء مخصوص وهو المني (قوله
كقولنا ماء ورد الخ) تمثيل للاضافة (قوله ما اضافته بيانية) الراجح انها للبيان لا بيانية لان الاضافة البينانية أن يكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه نكتات (٦٤) حديد (قوله كماء السماء) أي ان السماء محل الماء والسماء كل ما علاك ومنه

قيل لسقف البيت سماء خلاصته
ان الحبل هنا هو السحاب لانه يقال
له سماء أو ان الماء نزل من السماء
ثم نزل الى السحاب فيكون السماء
الحقيقية محلا أوليا لهذا افاده
أبو السجود (قوله والبار) بمزة
ممدودة بعد اللام الساكنة على
وزن الامثال جمع بجمع قلة واذا
كثرت فهي البسائر على وزن
الفعال (قوله والعيون) جمع عين

عليه اسم ماء كالجنس لان لفظه ما عندهم عرض عام وبلا قيد كالنفسيل يخرج ماعدا المطلق
من أقسام المياه اذ لا يقال في كل منها ماء الا بزيادة قيد آخر من اضافة أو وصف أو غيرهما
كقولنا ماء ورد وماء ريحان ولا يكفي الاختصار في الاخبار عن ذواتها باسم الماء خاصة من غير
تقييد بشئ كافي المطلق ودخل في تعريف المؤلف للمطلق ما اضافته بيانية كماء المطر وما اضيف
لمحله كماء السماء والبار والعيون والبحر فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به ثم انه يستثنى
من الابار آبار عمود فلا يجوز الوضوء بمائها ولا الانتفاع به لانه ماء عذاب لا نجاسته وكما
يمنع الوضوء بمائها يمنع التيمم بارضها وهي مسيرة خمسة أميال وعلى القول بمنع الاستعمال
بالماء المذكور فان ظهر به وصلى صحت صلاته كذا ينبغي كما قاله الشيخ على الاجهوري
في شرحه ودخل في حد المطلق الماء العذب ولا خلاف فيه في المذهب ودخل فيه أيضا
جميع المياه المكروهة الا تيمية (ص) وان جمع من ندى (ش) هذا وما بعده

هي مشتركة تقع على الباصرة والذهب والشمس والمال والنقد والجاسوس وولد البقر
الوحشي وخيار الشئ ونفس الشئ والينبوع وغير ذلك والمراد هنا الينبوع (قوله والبحر) لا يخفى ان البحر هو الماء المتسع فليس ذلك
من اضافة الشئ الى محله بل هو مثل ماء المطر (قوله فقد انعقد الاجماع على جواز التطهير به) أي بالبحر انما احتاج الى ذلك لانه حكى
عن ابن عمر كراهة الوضوء به فقد انعقد الاجماع على خلافه (قوله ثم انه يستثنى) لا حاجة لهذا الاستثناء لان الكلام فيما يصح
التطهير به وما لا لا فيما يجوز دون ما يحرم وهو يصح التطهير به كما قال (قوله آبار عمود) لا خصوصية لآبار عمود بالذ كرو مثله آبار قوم
لوط وكل قوم أهلكتهم الله تعالى (قوله ولا الانتفاع) أي في عجن أو طبخ (قوله لانه ماء عذاب) أي ماء قوم وقع بهم العذاب فر بما يحصل
للمستعمل آثار من ذلك العذاب أو كراهة قيمهم وبغض الهام لان الله أبغضهم (قوله لانه نجاسته) أي فهو طهور ونعم بئر لناقة التي كانت
تردها لا يمنع فيها (قوله يمنع التيمم بارضها) هذا أحد قولين ذكره الخطاب عن أنس بن مالك عن فرحون قال عجم وذكر في فصل التيمم انه
صحح القول بجواز التيمم على تراب أرض عمود (قوله وعلى القول بمنع الاستعمال) مقابلة القول بالكراهة يعلم من عجم (قوله صحت)
كذا ينبغي وذكر ان شارح حدود ابن عرفه صرح بطلان الصلاة وكذا د ولم يعزه لمن تقدم من أهل المذهب ولكن الظاهر التحويل
عليه (قوله ولا خلاف فيه في المذهب) انما قال ذلك رداعلى ما نقله ابن حجر في فتح الباري عن ابن التين انه نقل عن ابن حبيب منع
الاستنجاء بالماء لانه مطعوم قال ح قلت تعليله بانه مطعوم يقتضى انه أراد العذب وهذا غير معروف في المذهب اه (قوله وان جمع
من ندى) أي جمع في يد المتوضئ أو المتغسل وليس المراد جمع في انا لان هذا ليس بشرط كذا في ك (فان قلت) هل يرد هذا على
تعريف الشيخ للمطلق فانه لا يصدق عليه اسم الماء الامع كونه ماء ندى (قلت) لا يرد عليه ذلك لان الندى ليس شئ انضاف الى الماء

احوال

وانما هو صفة للماء كما يقال ماء المطر أى ماء ممطور فهو من باب قولهم صلاة الاولى كذا قال بهرام أى فتكون الاضافة بيانية (قوله أحوال للمطلق) أى أنواع له أى من جملة أنواعه الا أن قوله لا يسلب معها الخ يدفعه لان المتبادر ان المراد الاوصاف (قوله أو على أكثرها) أولتردد (قوله غير ظاهر على ما لا يخفى الخ) لا يخفى ان هذا الكلام يدل على انها ليست من افراد المطلق الا انها ألحقت به فى الحكم وكيف يقال انها ليست منه مع الايمان بالغاية المفيدة أنه آمنه ويحاج بان المراد تنبيهها على بعدها من حقيقة المطلق أى بحسب الظاهر وان ألحقت بالمطلق بحسب الظاهر فى الحكم وان كانت منه حقيقة والتعريف صادق عليها (قوله عائدة على المطلق) أى وان جمع المطلق أى جمعت افراده لانها هى الموصوفة بالمجموعة والمخالطة وغير ذلك (قوله أو على الماء) فيه مسامحة لان ما قد تقدم ان المراد به اللفظ وان اضافة اسم اليها بيانية (فان قلت) قوله أو على الماء المذكور فى الحد أى فى قوله وهو ما صدق أى شئ صادق عليه الذى هو الماء (قلت) التعريف للماهيات لا لافراد والمجموع من ندى ليس الماهيات بل الافراد وأيضا التعريف لا يبالغ عليه فاذا علمت ذلك فالبالغ عليه هو قوله وهو الحد أى أى افراده وكذا قوله وحكم الخبث (قوله والببل) أى كالذى ينزل على الارض والاشجار آخر الليل وقوله وندى الارض بالالف المقصورة كما فهمته من (٦٥) نسخة من الصحاح يظن بها العجمة (قوله وبالله) عطف تفسير وهذا ما أشار له

الجوهري بالببل (قوله والظاهر الخ) أى ليس المراد من الندى فى كلام المصنف المعنى اللغوى الذى أشار له الجوهري الذى هو المطر بل المراد به ما معروف عند الناس وهو ما نزل من السماء على الارض والحدران آخر الليل وقول الشارح ان المراد منه ببل الارض الاولى الايمان بعبارة تفهيم المقصود صرح بحاجات ان يقول ان المراد منه ما يقع على الارض والشجر من الببل فى آخر الليل (قوله ولا يضر الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني وينبغي أن يكون مضر وان ذلك ليس كلمة غير بقراره لندوره اه فاعترض عليه بأن الذى ينبغى انه لا يضر لانه صار كقراره فاذا لا يضر ولو اللون أو الطعم لان التعريف بالقرار لا يضر مطلقا والفرقة بين

أحوال للمطلق لا يسلب معها ما ثبت له من رفع الحد وحكم الخبث ولما كان صدق حد المطلق عليها أو على أكثرها غير ظاهر على ما لا يخفى أتى بها فى صورة الاغناء تنبيهها على بعدها من حقيقة المطلق الذى ذكر وان ألحقت به فى الحكم ومفعول جمع وفاعل ذاب ومعناه تجميع بعد جوده واسم كان ومفعول خواط وفاعل تغير ضمائر عائدة على المطلق أو على الماء المذكور فى الحد وهو ما معنى وكذلك الهاآت فى غيره وقراره عائدة على ما ذكر فى كلامه برفع الحد وحكم الخبث بالمطلق وان جمع ذلك المطلق من ندى والندى قال الجوهري المطر والببل وندى الارض ندىاتها وبالله اه والظاهر من عرف الناس اليوم ان المراد منه ببل الارض وما يقع من ذلك على أوراق الشجر ولا يضر تغير ربح الماء من ورق الشجر حيث جمع من فوقه خلافا لابن خلة (ص) أو ذاب بعد جوده (ش) هو معطوف على جمع وكذا ما بعده فهو فى حكم الاغناء أى وان كان ذلك المطلق جامدا ثم ذاب كالبرد والجليد والتلج يذوب وهو بالذال المعجمة قال الجوهري ذاب الشئ يذوب ذوبا وذوبا بانيق مضجعد وذابا غيره وذوق به معنى واحد وكلام المؤلف شامل للملح الذائب فى غير موضعه وهو ظاهر لانه حينئذ ما بخلاف ما اذا وقع فى غيره فانه فى حالة الوقوع من جنس الطعام ولذلك ذكر المؤلف فيه الخلاف الا ترى ولم يذكر ذلك هنا ولا مفهوم لقوله ذاب أى أو ذوب به مذوب يتسخن بنار أو شمس واذا وجد داخل البرد اذا ذاب شئ مفارق فانه ينظر له بعد سيلانه فان غير أحد أو صافه سلب ظهوريته وبعد ذلك حكمه كغيره وان لم يغير أحد أو صافه كان لهو راعلى حاله (ص) أو كان سور بهيمة (ش) يعنى وكذلك بقية شراب البهيمة ظهور سواء كانت جلالة أم لا ولا يعارض هذا ما بأتى من قوله وما لا يتوق نجسا لان الكلام هنا فى الطهارة وهناك فى كونه مكروها ومن قيد هذا بما بأتى

(٩ - خرشى اول) الريح وغيره بفرقة من غير فارق (قوله كالبرد الخ) البرد بفتحين شئ ينزل من السحاب يشبهه الحصى ويقال له حب السحاب (قوله والجليد) ماسقط على الارض من الندى فيجمد قاله فى القاموس (قوله والتلج) هو ما ينزل من السماء ثم ينعقد على وجه الارض ثم يذوب بعد جوده (قوله وأذابه غيره) لفظة غير فاعل اذاب لانها فاعل وجدته مضبوطا فى نسخة يظن منها العجمة من الصحاح وكنت أو لا ترددت وخطر ببالي ذلك الضبط ثم وجدته فى الحد لله (قوله ما اذا وقع فى غيره) أى وقع ملح فى ماء أى قصد الان الخلاف الا ترى انما هو فى المطروح قصدا وسيأتى انه ضعيف والمعتمد انه لا يضر (قوله ولذلك ذكر المؤلف) والمقابل الذى يقول انه لا يضر يقول انه ليس من جنس الطعام (قوله ولا مفهوم لقوله ذاب) لا يخفى أنا نقول هذا من مصادق كلام المصنف لان قوله ذاب شامل لما اذا ذاب بنفسه أو ذوب به غيره (قوله داخل البرد) أى أو غيره من التلج والجليد (قوله أو كان سور) السور بضم السين المهملة وسكون الهيمزة وقد تسهل أفاده الخطاب (قوله وكذلك بقية الخ) أى فالمراد بالسور البقية وكذا يقال لبقية الطعام سور (قوله سواء كانت جلالة أم لا) أى وسواء كانت مأكولة اللحم أو لا (قوله ومن قيد هذا بما بأتى) أى قيده بسبب ما بأتى أو بنقيض ما بأتى أى فقال أو كان سور بهيمة ولم تكن جلالة والمقيد هو بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني بعبارة تت وظاهره كانت تأكل الارواث أو لا وليس كذلك

أه أي فهو قائل بان المصنف يقصد بان لا تأكل الارواث وانتصر محشي نت لنت بقوله ما قاله صواب لان كلام المؤلف هنا في المطلق من غير كراهة بدليل انه لم يذكر شيئا هنا مما يكره ولقوله أو كثير اخلط بنجس فلو كان كلامه هنا في المطلق ولومع كراهة ما قيد بالكثر (قوله أو فضلة) معطوف على سور وقوله طهارته ما بضم الطاء والاضافة بيانية أي فضلة هي طهارته ما لانه لا يصح العكس ولا الفتح أما الفتح فلان الطهارة بالفتح اما الصفة الحكمية المعروفة بما تقدم واما مصدر طهر بفتح الطاء والهاء وضمة هاء واكل لا يصح وأما العكس فهو ما يتطهر به من غاسول ونحوه (قوله على المشهور) أي ظهور على المشهور ومقابلته انه لا يتطهر بفضلة تطهير الحائض قال بعض ولا يبعد ان يجري ذلك في فضلة تطهير الجنب (قوله لا يصير مكرها) لانه ما يستعمل في حدث وسبأني ان محل كراهة الماء المستعمل في حدث اذا كان يسيرا (قوله ان الكلام هنا في الطهارة) الاولى الظهورية (قوله أو كثير اخلط بنجس لم يغير) أي خلافا لابن وهب في روايته عن مالك من انه غير ظهور قال الشارح ولعل ابن وهب لا يرى ذلك كثيرا والا لفتى كان كثيرا فلا خلاف في ظهوريته (قوله الزائد على آية الخ) لوقال المراد بالكثر (٦٦) ما كان أزيد من آية الغسل لكن في قال الشارح قد اختلف في حد القليل من

فيه نظر (ص) أو حائض وجنب (ش) هو معطوف على المجرور وهو بجمية أي ان فضلة شراب الحائض أو الجنب ظهور وسواء كانا مسلمين أو كافرين وسواء كانا شاربي خمر أو لا ونسخة الواو أولى لانه نص على الصورة المتهومة فأحرى سور أحدهما فلا حاجة الى جعل الواو بمعنى أو (ص) أو فضلة طهارته ما (ش) أي ان فضلة طهارة الجنب والحائض أي ما فضل منهما بعد ان تطهر فانه ظهور ولا أثر لما تساقط منهما في الاناء على المشهور وسواء نزل في الماء أو اغترفه خلافا لمن قيد ذلك بالاغتراف لا يصير مكرها والماء علمت ان الكلام هنا في الطهارة والكرهه شيء آخر (ص) أو كثير اخلط بنجس لم يغير (ش) هو معطوف على خبر كان أي وان الماء الكثير وهو الزائد على آية الوضوء والغسل اذا خلوط بشئ نجس وأولى بطاهر ولم يتغير احد أو صافه فان وقوع ذلك فيه لا يسلبه الظهورية بقوله خلوط وأحرى جوهر ففهو مضموم موافقة وكذلك مفهوم كثير الا ان المصنف لم يعتبر هذا المفهوم لانه ليس مفهوم شرط فصرح به فيما سبأني (ص) أو شئت في مغیره هل يضر (ش) أي انه اذا شئت في مغیر الماء هل حصل من جنس ما يضر وهو ما ينقل عنه غالبا كطعام أو ليس من جنس ما يضر كقراره فلا يصل بقاؤه على الظهورية ولا ينتقل الماء عن أصله حتى يتحقق ما يؤثر فيه وأما لو علم ان المغير مفارق وشئت في طهارته ونجاسته فالما طاهر غير ظهور ومفهوم قوله شئت أنه لو ظن ان مغیره مما يضر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذا الحكم انه يعمل على الظن فقوله هل يضر بدل من شئت أو عطف بيان عليه أو نفسيره بحسب المعنى قوله هل يضر أي هل هو مما يفارقه غالبا أو من قراره وليس المراد انه شئت في مغیره هل هو طاهر أو نجس فان هذا يجتنب أي والفرق بين قوله أو شئت في مغیره الخ وبين قوله فيما يأتي من قوله وشئت في حدث والجامع ان كلا منهما شئت في المانع فلا أثر له ووقوفه مع قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا الحديث

الماء فقيل لم يكن له حد بل بمقدار العادة ووقع مالك انه قال قدر آية الوضوء والغسل (قوله وكذا) مفهوم كثيرا لا يخفى ان ظاهر المصنف يفيد انه يضر الا ان قوله بعد ذلك ويسير كآية وضوء الخ يفيد انه ظهور ولا شئت ان دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم لكن عليه مؤاخذه في العدول عن اللفظ الشامل للقيل والكثر الى التقييد بلفظ الكثير لكن قد علمت جوابه (قوله الا ان المصنف الخ) جواب عما يقال ان المصنف سبأني بصرح بهذا المفهوم فلم يعتبره وحاصل الجواب ان هذا المفهوم ليس من المفاهيم المعتمدة عنده الا انه يردانه تقدم للشارح ان المصنف يعتبر مفهوم الموافقة كالشرط فهذا ينافيه فاجعل المناسب لما تقدم ان بقول وصرح بذلك

المفهوم وان كان يعتبره لما فيه من الخلاف (قوله انه لو ظن ان مغیره مما يضر لا يكون الحكم كذلك) وان واما لم يقول الظن كذا قال عجم وتبعه عقب (قوله والحكم انه يعمل على الظن) أي سواء كان كثيرا كالبركة أو قليلا كالآبار لكن الثاني محل وفاق والاول على ظاهر كلام ابن رشد واما لو علم ان التغير مما يضر فانه يضر كثيرا أو قليلا والحاصل انه اذا تغير ما البئر ونحوها فان تحقق أو ظن أن الذي غيره مما يسلب الظهورية أي والظاهرية تقر بهما من المراحض ورواها أو غير ذلك فانه يضر وان تحقق انه مما لا يسلب الظهورية أو ظن ذلك أو شئت فيه فالما طهور واما الماء الكثير فكما في الاسكندرية يظن أن تغیره مما يصب فيه من المراحض فهل هو طهور وهو ما قال الباجي انه ظاهر السماع وان كنهه مكره والاستعمال أو هو كالماء القليل فيسلب الظهورية أي والظاهر به بذلك وهو ما قاله ابن رشد والاولى كما قال ابن مريزوق ترك استعمال ما شئت في مغیره وحيث ظن المستعمل انه يضر ولم يعارضه ظن أهل المعرفة فانه يعمل بظنه قطعاً والظاهر بل الواجب العمل بظن أهل المعرفة عند التعارض كذا ذكره عجم رحمه الله (قوله بحسب المعنى) واما بحسب اللفظ فليس تفسيره لا يأتى بأى التفسيرية (أقول) يقال له تفسير على حذف أي (قوله فان هذا يجتنب) أي في العبادات ويستعمل في العادات (قوله والفرق) مبتدأ (قوله ووقفا) كذا في نسخة بالنصب فيكون الخبر محذوفا

والتمهيد يظهر لأجل الوقوف على هنا وقوله بعد ذلك وقولنا لعل قوله فلا تبرأ الخ (أقول) بحمد الله الحق ان هذا الشك في المانع فقط وذلك لان الشرط محقق الحصول وشك في الحدث الذي هو مانعه وقوله هم الشك في الشرط مؤثر معناه اذا شك هل حصله أولا بعد تبين الحدث وأما لو كان جازما بالظاهرة ثم شك في حدث لحقه أولا فهو شك في المانع ومن ينازع في ذلك فلا يخاطب فإنا هنا حينئذ لا نحض اتباع النص في النقض بالحدث مع كونه شكافي المانع الاول (قوله الشرط) أي الذي هو الوضوء (قوله رالذمة عامرة) الذمة وصف قائم بالشخص وقوله عامرة أي يتعاق الحكم بها وقوله فلا تبرأ أي منه الا يبين أي من تحصيل ذلك الحكم (قوله أو تغير بمجاوره) أي بدون ملاصقة (قوله غير ريحه فقط) بل ولو فرض تغير الطعم واللون لا يضر إلا أنه لا يمكن (قوله بحسب الصورة) أي لا بحسب الحقيقة وهو جواب عما يقال قول المصنف أو تغير بمجاوره لا يصح لقيام الدليل على امتناع انتقال الاعراض ثم ظاهر هذا انه لو تبين حصول التغير في الماء يضر على فرض حصوله وليس كذلك فالمناسب أن يحمل على وجود التغير حقيقة ولا يرد ما تقدم من ان الاعراض لا تنتقل لانا نقول كما ان اعراض يبقى بقاء أمثاله على (٦٧) ما فيه ينتقل مثله بمعنى ان الجيفة لما جاورت الماء

يخلق الله في الهواء الملاقي اسطح الماء كيفية مماثلة لكيفية الحقيقة ثم يخلق الله في الماء كيفية مثل الكيفية التي في الهواء الملاصق (قوله لان الرائحة في الحقيقة الخ) بل ولو في الماء على ما قلنا (قوله بل وان كان تغير المجاورة) أي تغير الرجح بسبب المجاورة الملاصقة وأما تغير الطعم واللون فانه يضر ويحمل على انه مازج الماء (قوله ولم يمازجه) وحينئذ فلا بد من دفع الدهن عن وجهه الماء عند الاستعمال ان كان الدهن كثيرا وان كان كالنقطة فالظاهر انه لا يحتاج للنقطة قاله ابن قدام قال بعض القليل الذي لا يحتاج للنقطة هو ما لزم الماء لا يغيره (قوله واعترض ابن عرفة على المصنف ضعيف وصار حاصلا ان التغير بالمجاورة الملاصق يضر مطلقا

وأما ما يأتي انه شك في الشرط والذمة عامرة فلا تبرأ الا يبين وقولنا مع قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ أي بقينا (ص) أو تغير بمجاوره (ش) مجاوره بالهوائنا وعلى كل فالمراد به تغير ريحه فقط بحسب الصورة رائحة كريهة كالجيفة أو طيبة كنبث مجاوره فلا يضر ذلك لان الرائحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور للماء لا فيه وهذا ان كان المجاور منفصلا غير ملاصق بل وان كان تغير المجاورة (بدهن لاصق) سطحه ولم يمازجه ولا صق فعل ماض يقال بالصاد والسين والزي فظهر ان المجاور قسمان لا يستغنى باحدهما عن الآخر وما ذكره من عدم اعتبار التغير في الملاصق أشار اليه ابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب هذه المسئلة بان ظاهر الروايات وأقوالهم ان كل تغير بحال معتبر وان لم يمازج وينقل عبدا الحق عن ابن عبيد الرحمن عن الشيخ والقاسمي ما استقى بدلودهن بزيت غير ظهوره (ص) أو برائحة قطران وعاء مسافر (ش) أي أن الماء اذا تغير برائحة القطران الباقية في الوعاء أو بالقاء جرمه في وعاء مسافر فظهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور ويجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الأرجح عند سنده فقوله أو برائحة قطران معطوف على بدهن داخل في حيز المبالغة لا على مجاوره اذ القطران من جملة المجاور والعطف يقتضي المغايرة والتقدير وان كانت المجاورة بسبب رائحة قطران وتقييد المؤلف بالمسافر خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له بل لا يضر تغير الرجح مطلقا ويضر تغير اللون والطعم مطلقا والحاصل كما قال الخطاب ان تغير رجح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاورة ويجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه أو طعمه فانه يسلب الطهورة ولا يجوز استعماله لافي الحضر ولا في السفر الا على ظاهر ما نقله ابن راشد عن بعض المتأخرين ويتقيد حينئذ بالسفر والضرورة اليه ولا يجوز مع وجود غيره والله أعلم وكلام المؤلف محله ما لم يكن

لونا وطعمه ما ورجحا (قوله وينقل عبد الحق الخ) فرق صاحب الجمع بين الدلو والدهن الواقع على سطح الماء بان كل جزء من أجزاء الماء مازجه جزء من أجزاء الدهن في الدلو لان الدهن ينشع من قعر الدلو وأجنابه بخلاف الدهن الواقع في الماء فانه يطفو على وجهه ويبقى ما تحته سالما قال الخطاب وصاحب الجمع هذا لم أقف على اسمه وقوله ينشع بالنون والغين المتجهتين أي يرفع (قوله فهو طهور يجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الأرجح) هذا الخلاف انما هو في ابقاء جرمه لافي الرائحة فقط والحاصل انهما مسئلتان الاولى لم يبق من جرم القطران في الوعاء شيء قال ح فلا شك انه من التغير بالمجاورة فلا يسلب الماء الطهورة ولا اشكال في ذلك * الثانية ما اذا حصل التغير برائحة القطران مع وجود جرمه في الوعاء قال سنده ان راعينا مطلق الاسم فانه يجوز الوضوء به وهو ماء مطلق حتى يتغير لونه وثبت له صفة الاضافة وان راعينا مجرد التغير معناه والاول عندى أرجح (قوله وان كانت المجاورة) أي وان كان تغير الرجح بسبب المجاورة (قوله فلا مفهوم له) أي بل الحاضر والمسافر سواء (قوله مطلقا) حاضر أو مسافر وكذا قوله بعدم مطلقا (قوله ولا يجوز استعماله) أي المتغير بالطعم أو اللون (قوله الا على ظاهر ما نقله ابن راشد) قال الخطاب فلو أسقطنا لفظه رائحة أمكن

أن يقال أنه أشار إلى ما ذكره ابن رشد اه لا يخفى أن هذا من الخطأ فيه نوع ميل إلى ما بين راشداً فثأمله (قوله يفيد المبالغة عليه
 ٣) أي المادفغ فوهم أو إشارة لخلاف لكن يصير فيه نوع تدافع لأن ما قبل المبالغة وهو تغير المجاورة عام الآن ينظر لما هو الغالب
 في تغير المجاورة من أنه في الرائحة فقط والباء في الرائحة للملازمة وما قبلها للشمسية ذكر هذا كله البدل (قوله مالم يكن القطران دباًغا)
 والظاهر تقييده بما إذا كان الدباًغ على قدر الحاجة لا أن كان متفاحاً وشاملاً مثل التغير برائحة القطران التغير بما يكون دباًغا كالقرظ
 ونحوه والقطران بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وكسر هماء وكسر القاف وسكون الطاء (قوله والخز بالحاء) معطوف على الطحلب
 وكذا الضريع والزعلان وقوله ما ينبت أي وهو ما ينبت وقوله حيوان أي وهو حيوان (قوله والضريع قال بعض الخ) بينه في القاموس
 فقال نبات في الماء الدائم له عروق لا تصل إلى الأرض (قوله ومنه) أي من المتولد (قوله قوامه) بفتح القاف وكسر هاء أي أجزاءه (قوله
 وعن مالك الخ) لا يخفى أن المقابلة لم تظهر لأن الظهورية لا تنافي الكراهة نعم هذا يؤيد ما تقدم عن محشي تت ان كلام المصنف في
 المطابق الخالي عن الكراهة (قوله الطرطوشي) بضم الطاء ين هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف نسبة لبلده طرطوش بالاندلس
 نشأ به وتوفي بالاسكندرية في شهر شعبان سنة (٦٨) عشرين وخمس مائة وقال الذهبي عاش أبو بكر سبعين سنة وتوفي في جمادى

الاولى (قوله بالسمك) أي الحى
 فان مات فحكه كالأطهر فيض
 تغيره (قوله أو روثه) في شرح
 عجج خلافة وأن الروث يضر
 لأنه ليس بممتولد من الماء ولا من
 أجزاء الأرض والذي أقول الظاهر
 أنه لا يضر لأنه لا لازم فكان كالقرار
 ولا يعطى حكم السمك الميت لندوره
 وفي كلام عجج آخر إشارة لذلك
 هكذا ظهر لي سابقاً ثم ظهر لي الآن
 صحة كلام عجج الأول (قوله
 احتاج إلى ذكر كور واث) أي
 كالبياض والقمر موط وقوله أو لا
 أي كالصير وقوله لأنه أمتولد
 من الماء الذي هو الصير وقوله
 أو مما لا ينفل عنه كالبياض
 والقمر موط (قوله لو تغير بطين أو جرى
 على كبريت) حاصله أن ذلك
 لا يضر سواء من الماء عليها أو صنعت
 منها أو أن فغيرته بمكثه فيها أو تسخينه كقدور الحمامات وأواني الفخار ولا تخرجها الصنعة ولا كراهة على المشهور ولو ظهر
 طعم القدور ولم يشكر أحد من مضى الوضوء من أناء الحديد مع سرعة تغيره وانما كان الكبريت وماء معه غير مضر للماء ولو نقل ومنع
 التيم به وماء معه حيث نقل لأن التيم طهارة ضعيفة تنبيه لا يدخل في القرار الجير والطفل فقد نص البرزلي في فوائده على أن الماء إذا
 تغير بالجير وصار أصفر فانه لا يضر ونص أيضاً في محل آخر على أن ماء المطر إذا تغير بالسطح بغير نجاسة لا يضر والجيس مثل الجير كانقله
 بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن الأثر الذي يظهر بطنخ الملح في الماء هو ما يحصل بوضع الملح في الماء من
 غير طين وأما طين الطحلب في الماء فيحصل منه تغير طعم الماء ولونه وهذا غير التغير الحاصل به قبل طين وطين الماء بالكبريت ونحوه
 كطينه بالمح كذا في (قوله ولو قصد) أي أن لم يكن قصداً كأن ألقته فيه الرج ومثله لو جرى بل ولو طرح قصداً (قوله من تراب
 أو ملح) حل الشارح يقتضي أنه لا خصوصية للتراب والملح بذلك بل الخلاف جار في المغرة والكبريت ونحوهما كالتراب فاذن يعتز
 على المصنف وأجيب عنه بأنه اكتفى بذلك أقرب الأشياء إلى الماء وهو التراب وأبعدها عنه وهو الملح لكونها طرفي غاية حكم ما بينهما
 كالكبريت والزرنج بالقياس عليهما

القطران دباًغا لوعاء الماء فان كان دباًغا لوعاء الماء فلا يعتبر التغير به لو نأ وطعما أو ربحا وانظر
 إذا شئت في كونه دباًغا أم لا فإظهاره أنه يجري فيه ما تقدم في قوله أو شئت في مغیره هل يضر
 (ص) أو بمتولد منه (ش) هو معطوف على مجاوره أي وان تغير ذلك المطلق بمتولد من الماء
 كالتغير بالطحلب بضم الطاء واللام وبفتح اللام أيضاً وهي الخصرة التي تعول الماء والخز
 بالحاء المعجمة والزاي ما ينبت في جوانب الجدران الملاصقة للماء قال اللخمي والضريع قال
 بعض لم أقف على معناه قال سيدي زروق والزعلان حيوان صغير متولد منه ومنه ما ينشأ
 من طول مكثه بتثليث الميم كصفراره وغلظ قوامه ودهنية تعلوه من ذاته كل ذلك لا يسبب
 الظهورية سواء غيره في حال اتصاله أو البقي فيه بعد انفصاله على المشهور في الثاني عند ابن
 بشير وعن مالك الكراهة مع وجود غيره وبعبارة أخرى أو تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو الجميع
 بمتولد منه كالطحلب ونحوه وقيد الطرطوشي الطحلب بما إذا لم يطبخ في الماء وقبله ابن غازي
 لأنه يمكن الاحتراز منه حينئذ ولا يضر تغير الماء بالسمك أو روثه احتاج إلى ذكر كور واث أم لا
 لأنه أمتولد من الماء أو مما لا ينفل عنه (ص) أو بقراره (ش) أي أن الماء إذا تغير بما
 لا ينفل عنه غالباً مما هو من قرار الأرض كالموتغير بطين أو جرى على كبريت أو زرنج أو ملح
 أو غير ذلك فانه لا يضر واحترازنا بقولنا غالباً من مثل حبل السانية كاسميائي الكلام عليه
 وظاهر قوله أو بقراره كالمح ولو طبخ به وقال الخطاب ما حاصله أنه إذا طبخ الملح في الماء فغيره فقال
 عبد الحق عن بعض شيوخه حل حكم الماء المضاف وخالفه غيره فقلت الجارى على ما تقدم عن
 الطرطوشي في الطحلب إذا طبخ في الماء هو القول الأول لأن تغير المطبوخ أقوى اه وفيه
 نظراً نظر وجهه في الشرح الكبير (ص) أو بطروح ولو قصد من تراب أو ملح (ش) يعنى أن

(٣ قول المحشي قوله يفيد المبالغة عليه ليس ذلك في نسخ الشارح التي لا بد منها)

(قوله أو مغرة) بفتح الميم (قوله ولو قصد الخ) بخلافه ان التراب أو غيره لو ألقته الرمح مثلاً فإنه لا يضره بخلاف (قوله ان المطروح قصد السلب الخ) وجهه ان الماء ينفلت عن هذا الطارئ (قوله والارحج السلب بالمخ) ظاهره أن خلاف ابن يونس انما هو في المخ فقط والارحجية راجعة للمبالغ عليه فقد قال ابن يونس بعد ان ذكر الخلاف في المخ والصواب انه لا يجوز الوضوء به لانه اذا فارق الارض صار طعاماً لا يجوز التيمم عليه فقوله لانه الخ يفيد ما قلنا من أن خلافه انما هو في المخ فقط والحاصل ان قول ابن يونس ضعيف والراجح قوله قبل أو ملح ثم يقول قوله والارحج السلب بالمخ مطلقاً أي عند من يبيح الاقوال على ظاهرها وان كان مصنوعاً عند من يجعل القول الثالث تفسيراً للقولين كذا قال اللقاني رحمه الله تعالى قال عجي كلام المصنف أي قوله والارحج الخ فيما طرح قصد اذ المطروح بغير قصد يتفق على عدم سلب الطهورية اهـ بلفظه (قوله وأحسن الخ) فيه اشارة الى ان هناك تقرير آخر وهو كذلك ذكره في شرحه الكبير فلا حاجة الى ذكره (قوله وصرح ذلك الى ثلاثة أقوال) وجهها ان الالتفات الى أصله يلحقه بالتراب والالتفات الى استعماله في الطعام يلحقه بالطعام ووجه التفصيل لان المعدني لم ينصف اليه زائد والمصنوع قد انضاف اليه زائداً فخرج عن بابها فإشار المصنف بالتردد الى اختلافهم الثاني في رد الاقوال الى القول بالتفصيل وعدم ردها قال في كـ لكن انظر كيف لا يعمد ذكر التردد هنا لاصطلاح المصنف المشار اليه بقوله وبالتردد لان المتأخرين هنالم يترددوا في النقل عن المتقدمين ولا في الحكم نفسه لعدم نص المتقدمين وانما ترددوا في بقاء أقوال المتقدمين السابقين عليهم على اطلاقها أو ردها القول (٦٩) واحد اللهم الا أن يكون مراد المؤلف في اصطلاحه

السابق بالمتقدمين والمتأخرين مطلق من تقدم على غيره ومن تأخر عن غيره وان كانوا كلهم متأخرين باصطلاح أهل المذهب أن المتقدمين من قبل ابن أبي زيد والمتأخرين من بعده ويراد أيضاً عن المتقدمين مناسب اليهم ولو بطريق الفهم أو الجمل من كلامهم اهـ من كـ وفي الشيخ عمدة الباقي الاقسام أربعة وهو مأخوذ من عجي وحاصله ان ماء أصله ماء وجد يجزئ اتفاقاً وما أصله من أراك لا يجزئ اتفاقاً والخلاف فيما صنع من أجزاء الارض

الماء لا يضره ما طرح فيه من تراب أو ملح أو مغرة وكبريت وغير ذلك ولو قصد اذ المطروح قصد السلب الخ (ص) والارحج السلب بالمخ (ش) أي والارحج عند ابن يونس سلب طهورية الماء بالمخ المطروح قصد المغيرة لا قصد اوصاف الماء واحسن ما قرر به قول المؤلف وفي الاتفاق على السلب به ان صنع تردد نقل المواضع عن ابن بشير ونصه اختلف المتأخرون في المخ هل هو كالتراب فلا ينقل حكم الماء على المشهور من المذهب أو كالطعام فيستقله أو المعدني منه كالتراب والمصنوع كالطعام ثلاثة طرق واختلف من بعدهم هل ترجع جميع هذه الطرق الى قول واحد فيكون من جعله كالتراب يرد المعدني ومن جعله كالطعام يرد المصنوع أو صرح بذلك الى ثلاث أقوال ثم ان قوله والارحج الخ طريقة للقاسي واختارها ابن يونس وهي ضعيفة والمذهب عدم السلب بما تغير من المخ المطروح ولو قصد اذ صنع أم لا (ص) لا بتغيير لو نأو طعماً أو ريحاً بما يفارقه غالباً من طاهر أو نجس (ش) هذا معطوف على بالملق أي لاجتماعه متغيراً أحد اوصافه الثلاثة بما يفارقه غالباً من طاهر كلبن وزعفران أو نجس كبول ودم فلا يرفع به حدث ولا حكم خبث وقوله غالباً أي كثير اذ لا يضر تغييره بما لا يفارقه أصلاً كالسمن

كتراب بنار وما كان من معدنه حجارة وقوله في الاول يجزئ اتفاقاً تبع فيه عجي وفيه نظر لان فيه خلافاً لأنه ضعيف رحمه الله تعالى تنبيهه لم يقل المصنف وفي الاتفاق على السلب به ان صنع وعلى عدم السلب به ان لم يصنع لان الذين يحكون اتفاق المذهب على سلب المصنوع لا يحكونه على عدم سلب المعدني أيضاً وانما يجعلونه كالتراب والتراب فيه الخلاف قال ح نعم الا ان أريد اتفاق القائلين بأن التراب لا يسلب الطهورية فيصح (قوله لا بتغيير) اسم فاعل صفة لموصوف محذوف أي ماء متغير وجاز حذف الموصوف هنا لقربة السياق عليه وقوله لو نأو منصوب على التمييز المحول عن الفاعل أو على انه خبر لسكان المحذوفة رحمه الله تعالى تنبيهه قال الشيخ عبد الباقي لا بتغيير تحقيقاً أو غلبة ظن وأمان لم يغلب الظن فلا يضر انتهى كلامه ثم أقول هذا غير مناسب بل الذي يفيد النقل أن المدار على الظن وان لم يقو ولا حاجة لحلب ما يفيد ذلك (قوله كبول ودم) هذا يقتضي قراءة قول المصنف أو نجس بفتح الجيم فهو عين النجاسة وان كسرت فهو الشيء المتنجس كما قاله النووي ويدخل عين النجاسة والحاصل انه لا يتعين الفتح من المصنف بل يجوز الامر ان كما يفيد الخطاب اتفاقاً في الموضوعين الاولين وعلى مشهور المذهب في الثالث كما قاله كـ وقوله غالباً أي بحسب كل قوم فأهل البوادي لو تغيرت آيتهم بالدهن فلا يضر انتهى كما قاله ابن راشد حيث جعل الماء المتغير من أواني الاعراب بالسمن ونحوهما لا ينفلت عنه الماء غالباً انظر ح انتهى أي فيعتقر ذلك لأهل البوادي دون غيرهم قاله شيخنا الصغير (قوله كالسمن الخ) قد يقال ان السمن الخى يفارق قليلاً والمقرب وصف كونه مقراً لا يفارق أصلاً كذا قرر شيخنا رحمه الله (أقول) ولعل الشارح قصد ان شأن السمن بوصف كونه حياً لا يفارق مستمراً الحياة بل يموت وأما المقرف فقد يفارق باعتبار زوال الماء عن موضعه أو ينقله عن موضعه

ولاداعي الى الاثبات الى كونه مقر اوصف كونه مقرا (قوله وانما يعل المؤلف الخ) قال شيخنا رحمه الله بعينه البعد اذ مثل المصنف لا يقصد هذه الامور وانما يقصد هاهنا مثل سعد الدين (قوله لما كان متصورا في الازهان) أي لكثرة الاستعمال أول كونه هو الاصل (قوله لقوة الخلاف فيه) أي ان من يقول بأن اللون لا يضر قوى فاعتنى المصنف بالرد عليه أو لا حيث قال لا يتغير لونا والذي عند الشيخ عبد الباقي انه متفق عليه وكذا في شرحه الكبير في صدر العبارة وكذا في شرح الشبرخيتي (قوله لان مشهور المذهب الخ) لا يخفى ان هذا التعليل يقتضي ان المشهور ان اللون لا يضر لان معنى كلامه انما ضعف الخلاف في الراجح لان المشهور انه يضر أي وأما اذا كان الخلاف قويا كمسئلة اللون فلا يكون المشهور انه يضر وليس كذلك (قوله في الغائه مطلقا) سواء كان تغير الريح كثيرا أو قليلا (قوله كدهن) هو كل ما يدهن به من سمن أو زيت أو ودك أو شيرج أو نحو ذلك (قوله خالط الماء) أي مزجه (قوله أو بخار مصطكى) بفتح الميم وضمها ويمد في الفتح فقط وفي حل الشارح ما يقتضي انه لا خصوصية لبخار المصطكى بل بخار العود ونحوه كذلك واهذا لو ادخل الكاف على مصطكى ليدخل غير هاهنا كان أحسن الا أن يقال ان كاف كدهن الداخلة على بخار الداخلة تقدير اعلى المضاف اليه وهو مصطكى كما هو عادة المصنف (قوله الظاهر المتبادر) أي لان شأن الدهن وبخار المصطكى أن يكون طاهرا (قوله وكذا بخار المصطكى) ضعيف بل المعتمد (٧٠) الطهارة فقط (قوله وأما كونهما مشبهين الخ) يمكن صحته بالمغايرة

الحى وبما يفارقه قليلا كقوله وأما السهل اذا مات فيه فهو من المفارق كثير افيضر المتغير به وانما يعل المؤلف لا بالمتغير لموافق المطلق لانه عطف عليه لانا نقول للاشارة الى انه يصح عطف المذكورة على المعرفة أولا للاشارة الى أن المطلق لما كان متصورا في الازهان صح أن يعرف بخلاف المتغير وانما قدم المؤلف اللون على الطعم لقوة الخلاف فيه والا كان الواجب تقديم الطعم للاتفاق عليه وأخر الراجح لضعف الخلاف فيه لان مشهور المذهب انه يضر كما صرح به ابن عرفة وغيره خلافا لابن الما جشون في الغائه مطلقا بل قال ابن ناجي انه ظاهر المدونة والرسالة ونسب ابن عرفة لسحنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا افيضر أو خفيفا فلا يضر (ص) كدهن خالط أو بخار مصطكى (ش) مثالان للظاهر المتغير المفارق غالبا هذا هو الظاهر المتبادر ويحتمل أن يكونا مثالين للمتغير المفارق غالبا سواء كان طاهرا أو نجسا فان الدهن قد يكون طاهرا وقد يكون نجسا وكذا بخار المصطكى وأما كونهما مشبهين كما ذكره بعض الشراح احتمالا ففيه نظر لانهما من جملة ما تقدمم والتشبيه يقتضي المغايرة والمعنى ان الماء اذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له فانه يسلب الطهارة اتفاقا وقول الشارح في الكبير والوسط هو المعروف من المذهب يوههم خلافا وليس مراد بل مراده الرد على اطلاق قول ابن الحاجب المتغير بالدهن طهورا ذيقناول بظاهره الملاصق والخالط وقد جعله في توضيحه على الملاصق كما تقدم فالأحسن قوله في الصغير وهذا هو المذهب وكذلك يسلب الطهارة عن الماء المتغير بخور عود أو مصطكى أو نحو ذلك ولا فرق في التغير بين البين واليسير والظاهر

بالعموم والخصوص وفي حاشية الشيخ يوسف الفيشي انه انما كان تشبيها كما قال نت لانه لا يلزم من مخالطة الدهن للماء تغيره ولو جعل تشبيها اقتضى ان مخالطة الدهن للماء لا تضر الا اذا تغير أحد أوصافه وليس كذلك الا انه سيأتى ما يفيد ضعفه (قوله اذا تغير أحد أوصافه بالدهن الممازج له) لا يخفى ان كلامه للقاتي صريح في أن مجرد الممازجة مضر وقد علمته وكلام هذا الشيخ يفيد ان مجرد الممازجة لا يؤثر ضرا الا اذا تغير الماء وأما اذا لم يتغير وأخرج ذلك الدهن فانه لا يضر وهو المعتمد ولذلك قال ح علم من كلام المصنف ان المعتبر في سلب الطهارة انما هو تغير أحد أوصاف

الماء لا بمجرد مخالطة الماء لغيره فلو وقع في الماء جلد أو ثوب وأخرج ولم يتغير الماء لم يضره وقاله في المدونة (قوله وقد جعله والخفي في توضيحه على الملاصق) أي التغير بالريح فقط (قوله فالأحسن قوله في الصغير الخ) لا يظهر لان تلك العبارة قطعا تفيد ان فيه خلافا لانه تقدم انهم يطلقون المذهب على القول المعتمد (قوله وكذلك يسلب الخ) اعلم أن المضى في التغير بالبخار أن بخار الاناء فارغة وتحبس البخار حتى تصب عليه الماء وفي نحو التمر حنة والورد أن يكون كل منهما ملاصقا للماء لا فيما اذا كانت القلة ناقصة ووضع على نحو شيئا كهافانه من التغير بالمجاورتى قال ح خصص المصنف المتغير بالدهن والخالط والمتغير بخار المصطكى بالذ كر لنكتة أما الاول فلينبه بذلك على مفهوم قوله وان يدهن لاصق وأما المتغير بخار المصطكى فلينبه على الراجح من الخلاف (قوله والظاهر الخ) الظاهر هو البين والخفي هو اليسير فيض الرىف التى يغتسل فيها النصارى والجنب يكره استعمالها حيث لم يظهر تغير ومأقوله عجب عن الخطاب من انه لا يتوضأ منها ولا يجزئ أحد الغسل فيها لانها نجسة قال ابن رشد هذا صحيح لما يغلب على الظن من حصول النجاسة الكثيرة فيه وان لم يتبين تغير أحد أوصافه من ذلك انتهى فأفاد أن غلبة الظن بوجود النجاسة الكثيرة بالماء تتضمن تغير أحد أوصافه وان لم يظهر انتهى عجب ليس بمناسب لان الخطاب ذكر بعد أن ذلك على مذهب ابن القمام وأما على قول مالك فانه طهور يكره استعماله حيث لم يظهر تغيره وقوله ان يدرك التغير فيه أي تحقها وأظنا

(قوله وحكمه كغيره) فان تغير بمشكوك في طهارته ونجاسته فهو ظاهر (قوله يصير في الكلام مسامحة) أو بحباب بان المشبه بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه ويحجب باحسن من ذلك وهو ان الوصف هو النجاسة أو الظاهرة اللتان هما الوصفان الاعتباريان وهما متحدان (قوله وهو عين النجاسة) قد تقدم ان النجاسة صفة حكمية الى آخر ما تقدم ويحجب بان النجاسة تستعمل مراد بها الوصف المذكور وتستعمل تارة مراد منها العين المعروفة ثم لا يخفى انه قد يكون المغير للماء نجسا بكسر هاء فليس كون المغير نجسا بفتحها مطلقا تأمل (قوله وصفه نجس بكسر هاء الخ) أى وأما وصف عين النجاسة فهو نجس بفتحها وأراد بالوصف الاسم (قوله كل منهما) أى النجس بالفتح والنجس بالكسر (قوله جواز التناول) أراد به الاذن في شمل الوجوب فتدبر (قوله وحينئذ فلا مسامحة) فسه شئ أما أولا فلا ن جواز التناول وعدمه خروج عما نحن فيه منه ٣ مما يصح به الظهور به وما لا يصح لانه لا يلبق الاسباب المباح وثانيه لانه لا يدفع المسامحة لان المتنجس ينتفع به في غير مسجد وأدى (قوله ويضر بين تغير) من (٧١) اضافة الصفة للموصوف واختار هذه العبارة

ليسقط لفظ تنوين بين وبين وليلى تغير (قوله بئر سانية) الاضافة للبيان المفهوم من الخطاب صريحان السانية هي السابقة التي هي غير البئر فلوال شارح أى ساقية ومثلها البئر لكان أحسن ولها اطلاقات أخر فتطلق على الغرب أى الراوية والدلو العظيم وغير ذلك وهذا الكلام انما هو في الجبل وأما آلة الاستقاء اذا كانت من أجزاء الارض فلا يضر التغير بها ولو فاحشا وسواء بقيت بحالها كأن كانت حديد أو نحاسا أو حجرا أو حرق بالنار كأنه الفخار ولا يضر تغير القرب بما يصلحها من الدباغ ولو يئنا لانه كالتغير بالمقر كذا كره الشيخ زروق عن الشيبى ولكن ذكر الخطاب على سبيل البحث انه كجبل السانية بجامع ضرورة الاستقاء (قوله انظر لم يقل المؤلف) الاولى ترك هذه لان قوله لتلوم جمع ضميره يوهم أن في عبارة المصنف ضميرا وليس تاليا وليس كذلك اذ لا ضمير

والخفي الاما يأتى بالتغير بجبل السانية فقول بعض اذا نجز الاناء وظهر أثره ظهورا يئنا فانه يسلبه مخالف لا طلاقهم فاعل مراده أن يدرك التغير فيه (ص) وحكمه كغيره (ش) هذا جواب من المؤلف لمن سأله اذ قلتم ان التغير بالمفارق يسلب الظهورية فاحكم الماء بعد سلب اهل الظاهرة أو النجاسة ليرتب عليه اباحة تناوله في غير العبادات ومنعه والمعنى ان حكم الماء أى وصفه المحكوم له به شرعا وهو الظاهرة أو النجاسة حكمه غيره فهي الظاهرة ان كان مغيره طاهرا فيستعمل في العبادات من عجن وطبخ وغسل ثياب من الوسخ أو النجاسة ان كان مغيره نجسا فلا يستعمل في عبادات ولا عادات لكنه ينتفع به في غير مسجد وأدى كما سيأتى ثم بعد حمل الحكم على الوصف كما قررنا يصير في الكلام مسامحة لان ما غيره النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وصفه نجس بكسر هاء أو متنجس فليس حكمه أى وصفه وصف مغيره لكن الفقهاء كثير ما يتسامحون باطلاق كل منه ما على الاخرور بما صح حمل الحكم في كلام المؤلف على الحكم الشرعى المنقسم الى طلب الفعل والترك أو التخيير فيه مما فالغنى حينئذ وحكمه من جواز التناول ومنعه حكمه مغيره فوجاز التناول ان كان مغيره طاهرا وممنوعه ان كان مغيره متنجسا أو نجسا وهذا أولى وحينئذ فلا مسامحة (ص) ويضر بين تغير بجبل سانية (ش) لمادل اطلاق كلامه على أن مطابق التغير يسلب الظهورية كما قررنا على المعروف السابق بنه هنا على ما يضر فيه التغير البين دون الخفي والمعنى أن التغير لا يحد أوصاف الماء بجبل أو دلو استقاء بن بئر سانية فانه يضر ان كان تغيره يئنا أى فاحشا كما في عبارة ابن رشد والمعتبر في كونه فاحشا أو غير فاحش قول أهل المعرفة وانظر لم يقل المؤلف ويضر بين تغير ماء سانية بجبله مع انه الاولى لتلوم جمع ضميره (ص) كغدير بروت ماشية (ش) أى كما يضر مطلق تغير غدير بروت المشائية وأطلق الروث على ما يعم البول والغدير واحد الغدران والغدير كصرد قطع الماء ينفادها السبيل سميت به لغديرها أهلها عند شدة حاجتهم لها فاذا تغير أحد أوصافه بروت أو بول المواشى عند دورودها فانه يسلب الظهورية كان تغيرا يئنا أم لا على المعروف من الروايتين عند اللخمى ويتم ان لم يجد غيره وان توضع أعاد أبا التشبيه

أصلا فلوقال مع انه الاولى ليفيد ان ذلك انما هو في تغير الماء بجبل سانية أى لا يجبل غير هاء فيض مطلقا يئنا أولا وقلنا يوهم لان لك أن تقول وانظر لم يقل المصنف كذا الخ أى لانه عند عدم قوله كذلك لم يكن مرجع الضمير تاليا للضمير أى والسالبة تصدق بنفى الموضوع (قوله ضميره) أى ضمير ذلك القول أى الضمير الذى فيه أى ليكون مرجع الضمير تاليا للضمير أى متصلا به ومفاده أن ضمير بجبله عائد على السانية فيكون التذكير باعتبار كونها دولا (قوله وأطلق الروث على ما يعم) اطلاقا مجازا لا يخفى أن ذلك لا قرينة عليه فالاولى أن يقول ومنه البول (قوله الغدران) بضم الغين لغديرها أى تركها قال أبو الحسن مانصة الغدير جمع غدير وهو مأخوذ من الترك لان السبيل تركها الا أن ذلك يارض قوله لغديرها أهلها فالاحسن أن يجعله تعليلا تاليا والحاصل أن غدير فعيل اما بمعنى مفعول أو فاعل (قوله على المعروف من الروايتين) والرواية الثانية قال ما يجبنى أن يتوضأ به من غير أن أحرمه ٣ (قوله المحشى) ما نحن فيه منه في نسخة اسقاط منه وهى ظاهرة

(قوله قلت أتى بها الرد على من يشترط الخ) هذا بعيد غاية البعد بل ظاهره كما أفاده الخطاب أنه لا يضر إلا المتغير البين (قوله أو بر) أي ماء بر وقوله بورق متعلق بمحذوف أي تغير (قوله بهما) لاختفاء أن ضمير بهما للورق والتبن مع أن العطف باو وتقدم عن الرضى في قوله أو فضلة طهارتهما ما يشهد له وإن كان الأصل الأفراد (قوله أو خشب أو حشيش) فلا مفهوم لقول المصنف وبر بورق شجر أو تبن (قوله طويت به) أي طويت البئر بكل من الخشب والحشيش وقوله أو سقط عطف على طويت وفي العبارة لف ونشر لان طويت راجع للخشب والحشيش وقوله أو سقط راجع لورق الشجر وقوله أو تبن معطوف على ورق (قوله الاباني) اسمه عبد الله وهو بكسر الهمزة وتشديد الباء ويقال الصواب تخفيفها قاله ابن فرحون (قوله عدم التأثير) مفعول اختار (قوله والغدر) عطف خاص على عام أو مرادف تأمل (قوله ويجاب عن المؤلف الخ) لا يخفى أن الاعتراض متوجه على ظاهر المصنف والاعتراض إنما يتوجه على الظاهر ولا شك في ظهوره (قوله لا مفهوم في كلامه للبئر) لأن الماء المتغير في الأودية والغدر تسقط ٣ من أوراق الشجر النابتة عليه أو التي جلبتها الرياح كذلك (قوله ولا لقيد كونه في بادية) لأن التي في الحاضرة كذلك كما أفاده ح ١٠ بنبيه ١٢ كان على المصنف التصدير بقول ابن رشد أنه لا يصنع يقتضي أنه مرجوح وليس كذلك لكن ترك المصنف التقييد بكون سقوط كل من التبن والورق غالبا ولا بد منه لأن المدار على تعمير الاحتراز منه ويدل عليه قول الأزهري في قواعد أنه ان كانت الشجرة لا تنقل عن السقوط فالمشهور أنه ملحق بالمطلق وإذا كان السقوط وقتا (٧٢) يصدق بما إذا تساوى أو بما إذا كان وقت السقوط أكثر وليس بمرادفانه إذا

كان وقت السقوط أكثر كان بمنزلة مستمر السقوط بل ربما يقال أنه إذا تساوى وقت السقوط ووقت عدمه فإنه يكون بمنزلة المستمر أيضا لعسر الاحتراز منه ويدل له ما يأتي في مسألة السلس من أن تساوى زمن انقطاعه وزمن اتسائه بمنزلة استمراره وينبغي أن يكون ما يتيسر تعطيلها بمنزلة ما لا يعسر الاحتراز منه اهـ (قوله وفي جعل الخ) المعتمد لا يجعل للمخالف وهو الموافق لقوله عليه السلام بعثت بالحنيفية السمحاء أي السهلة ويدل له أيضا ما جاء في غير

في التفسير لا يقيده كونه بينا فإن قلت لا وجه لذلك المؤلف لهذه المسئلة لدخولها تحت قوله لا يتغير لو نأ أو طعما أو ريحا قلت أتى بها الرد على من يشترط في تغير الغدير أن يكون بينا كما وهم فيه بعض الشراح حيث جعل التشبيه تاما تأمل (ص) أو بر بورق شجر أو تبن والظاهر في بر البادية بهما الجواز (ش) يعني أن البئر إذا تغير أحد أوصاف ماء بورق شجر أو خشب أو حشيش طويت به أو سقط من الرياح وغيرها فيها أو تبن ألقته الرياح فيها فإنه يسلب الظهورية وهو قول الاباني اللخمي وهو المعروف من المذهب واختار ابن رشد في بر البادية والبحارى تنغير بورق الشجر والتبن وكذا الحشيش الذي تطوى به الذي لم يوجد غيره تطوى به عدم التأثير قال في الطراز وهو قول أصحابنا العراقيين وأبي حنيفة والشافعي لأنه لا يمكن الاحتراز منه لكن ابن رشد لم يخص الجواز بالبئر بل جعل في حكمها الماء المتغير في الأودية والغدر ويجاب عن المؤلف بأنه لا مفهوم في كلامه للبئر ولا لقيده كونه في بادية وإنما خرج مخرج الغالب والمدار على عسر الاحتراز كما دل عليه كلام ابن رشد وابن عرفة وغيرهما (ص) وفي جعل المخاط الموافق للمخالف نظر (ش) المراد بالجمع التقدير لا التصيير ولا الاعتقاد أي أن الماء إذا خالطه أجنبي مما هو من طاهر أو نجس موافق له في أوصافه الثلاثة

حديث مما يدل على التيسير والتخفيف وعدم المشقة (قوله المراد بالجمع التقدير) أي وفي وجوب تقدير الخ وقوله أو لا التصيير أي كافي قولهم جعلت الطين ابريقا وذلك لأنه لم يجعل المخالف موافقا بحيث انقلبت صفته وقوله ولا الاعتقاد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا لأنه لم يعتقد أن المخالف موافق كالا اعتقاد المذكور في الآية ثم لا يخفى أنه حيث أريد من الجمع التقدير فتكون الكاف في قوله كالمخالف زائدة ويشير له الشارح (قوله من طاهر) أي كماء الورد وغيره المنقطع الرائحة وقوله أو نجس كالبول المنقطع الرائحة كما عند ابن رشد وعبارة عب وفي تقدير المخاط المطلق قدرا نية غسل ولو لم توضئ والمخاط قدرها أو أقل أو أكثر وهو مخالف للمطلق في حقيقةه وينقل عنه غالبا الموافق إلا أن له في أوصافه الثلاثة وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه وتحقق أو ظن أنه لو بقيت لغيرت المطلق كبول وماء راحين انقطع رائحته كل في مقره إلى أن قال واحترزت بقولي لمطلق قدرا نية غسل عما إذا كان المطلق أكثر منها فلا يضره المخاط المذكور كان قدره أو أقل أو أكثر وعما إذا كان أقل من نية غسل فيضمره المخاط المذكور مطلقا واحترزت بقولي وكان ذا صفة مخالفة زالت عنه عما إذا كان ذا صفة غير مخالفة للمطلق كما زر جون أي حطب عنب فلا تضر مخالطته للمطلق قطعا وكذا بول شخص شرب ماء ونزل بصفته لضعف مزاجه فخلط بماء مطلق مع موافقته لصفته وأما نقض الوضوء بخروجه من غير مستسكح لأمته فشيء آخر واحترزت بقولي وتحقق أو ظن الخ عما إذا تحقق أو ظن أنه لو بقيت لم تغير المطلق فإنه ظهور وكذا ان شك في تغيره لو بقيت فلا يضر خلافا لحمل الشيخ سالم تبع الخ ان هذه من محل التردد وعلم بما ذكرنا أن أقسام ٣ (قوله تسقط لعله بما يسقط)

هذه المسئلة تسعة حاصله من ضرب ثلاث حالات المطابق قدر آنية غسل ودونها أو أكثر في حالات المخالط بكسر اللام وهي كونه قدر المطلق أو أقل أو أكثر وان محل التردد في ثلاثة هي كون المطلق قدر آنية غسل سواء خالطه مثله أو أقل وكذا أكثر على البعض وبغيره ان المطابق حينئذ غير طهور قطعاً وثلاثة فيها المطلق طهور قطعاً وهي كونه أكثر من آنية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر وثلاثة فيها المطلق في الأصل غير طهور إلا أن وهي كونه أقل من آنية غسل كان المخالط قدره أو أقل أو أكثر اهـ إلا أنه بشكل عليه ما صرحوا به عند قوله كآنية وضوء من ان ما كان دون آنية الوضوء والغسل اذا حلته نجاسة ولم يغيره فهو من المطلق وجعله من محل التردد ما اذا كان المخالط دون في الصورة المذكورة هو ما يفيد ابن فرحون والافكلان ابن العربي يفيدانه مطلق من غير تردد وفي كونه ليس من محل الاتفاق ما اذا شرب الماء ونزل بصفته بل من محل التردد ونصه وأما ان لم يكن له أو صاف ذهب كآنية شربه شخص فنزل منه كما شربه وكما الزرجون بفتح الزاي وسكون الراء وضخم الجيم فانظر ما الذي يعتبره من الاوصاف هل أو صاف أي مخالف أو أوصاف بخالف معين فيعتبر في البول أو صاف بول شخص موافق لصاحبه في المزاج ولكنه صحيح وهذا هو الظاهر بل المتعين لان البول من حيث هو ذو وصف مخالف للماء وتختلفه في الفرض المذكور لعله وأما ماء الزرجون والذي ينبغي الجزم به أنه لا يضر الخ وفي كونه مانصه ثم بعد كلام طويل قال مانصه أي ابن مرزوق ثم انك اذا علمت أوصاف المخالط التي ذهبت تحقيقاً اعتبرت وكذا يعتبر ما غلب على الظن منها ويقدر الوسط ان جهلت أو شئت فيها هذا هو الذي يظهر واعلم ان الصور خمسة وأربعون وذلك أن تضرب الاحوال الخمسة وهي ما اذا ظن أو تحقق التغير على تقدير المخالفة أو شئت فيه (٧٣) أو تحقق أو ظن عدمه في التسعة

المذكورة فجعل التردد ست هي ما اذا كان قدر آنية الغسل والمخالط بأقسامه الثلاثة مضروب فيما اذا تحقق أو ظن التغير والتسعة الباقية وهي ما اذا شك أو ظن أو تحقق عدمه في أحوال المخالط في الصور المذكورة محل اتفاق في عدم السلب ومثلها الخمس عشرة فيما اذا كان الماء أكثر من آنية الغسل وهي أن تضرب الاحوال الخمسة في أحوال المخالط الثلاثة وما جعل محل التردد في الصورة المذكورة

أو شئت منها ولم يغيره لاجل الموافقة المذكورة ولو قدر مخالفاً في أوصافه أو في شيء منها غيره في جميع الاوصاف أو في بعضها فهل يقدر كالمخالف وينظر في كونه طاهراً أو نجساً الى قلة الماء وكثرته ويجرى على ما سبق وما يأتي لان الاوصاف الموجودة أعلاه هي للماء والمخالطه أولاً لا يقدر مخالفاً لان الماء باق على أوصاف خلقته وذلك مما يقتضي استعماله فيه نظراً للنظر في وجوب التقدير وعدمه ولم يبين المؤلف اصطلاحه في النظر لقلة الماء وقال بعض كان الأولى أن يقول تردد وقال بعض التردد اذا جزم المتأخرون بالحكم والنظر اذا وقفوا ولم يجزموا ثم التردد في كلام المؤلف اذا كان يحصل التغير بتقدير وجود الاوصاف التي يحصل بها المخالفة وأما اذا كان يشك في حصول التغير بتقديره فهو طهوراً اتفاقاً ولا تقدير فالتردد في غير حالة الشك كما يفيد كلام ابن عرفة في اعتراضه على ابن الحاجب وفي كلام الخطاب نظر انظره في الشرح الكبير (ص) وفي التطهير بما جعل في القم قولان (ش) يعني أن الماء اذا جعل في القم فهل يتطهر به أولاً في ذلك قولان قول ابن القاسم أنه يتطهر به خلافاً للشهاب والخلاف في ذلك خلاف في حال وصفة وهي ان الماء هل ينفك عن الريق أم لا فابن القاسم رأى انه ينفك عنه

(١٠ - خشي أول) محل اتفاق في السلب فيما اذا كان الماء أقل من آنية الغسل والتسعة الباقية محل وفاق في عدمه هذا ما تحصل (قوله أو شئت منها) المناسب اسقاطه ويقصر على قوله موافق له في أوصافه ويحجب بفرضه في ماء ورد مثلاً قليل اختلط بمطلق بحيث ذهب طعمه ولونه بتلك المخالطة وكان له رائحة ذكية ذهبت الا انها لو بقيت لغيرت ريح الماء فهذا لا ينظر فيه الا للتمتع في البعض فقط (قوله والى قلة الماء وكثرته) لا يخفى انه حيث فرض نجاسة لا داعي الى النظر لذلك نعم لا يجزى على ما تقدم من قوله وحكمه كغيره وما يأتي من قوله وينفك بمنجس (قوله والنظر اذا وقفوا الخ) ولذلك قال بعض الشراح ما حاصله ان هذا الموضع مما وقع فيه التردد بين الشخص ونفسه ولكن في عجب خلافه وحاصله انه لتردد المتأخرين في الحكم لعدم نص المتقدمين والقول بعدم سلب الطهوية لابن عبد السلام (قوله وفي كلام الخطاب نظر) لانه جعل صورة الشك محل التردد ولذا قال فجعل النظر اذا شك انتهى (قوله وفي التطهير بما) بالمد والهمز واحد المياها ويصح جعل ما موصولة أو موصوفة وجعل صلة الموصول أوصافه الشكره والاول أولى لان الثاني يحتاج الى تقدير موصوف كذا في بعض الشراح (قوله جعل) مفهوم جعل في القم انه لو بصر فيه وهو في اناء لم يضر في التهنيد يجوز الوضوء بالماء يقع فيه البصاق وشبهه أي كما الفساق وقيد ابن يونس بما اذا لم يكن حتى يتغير الماء اهـ (قوله خلاف في حال وصفة) أي مبني على حال وصفة وعطف الصفة على ما قبله تفسير ولا يخفى أن الخلاف على هذا التقرير لفظي قال في الكبير واعلم انهم هنالك يتعرضوا للتغير ولا عدمه بل اكتفوا في المضمر بتحقيق المخالط ووجه ذلك أن الماء لما كان يسيراً وبما كان المخالط أكثر لم ينظر والى التغير انتهى

(قوله أو عدمها الخ) لا يخفى أنه لا يمكن تحقق العدم عند الشيخين لأن أشهب يرى أنه لا ينفك فكيف يعقل بعد ذلك أن يتحقق عدم الانفكاك الآن بحاج بالفرض والتقدير (قوله وبعبارة أخرى الخ) صاحب هذه العبارة يرى أن الخلاف حقيقي وهو أنهما متفقان على أن الماء لا ينفك عن مخالطة الريق لكن ابن القاسم يعتبر بقاء صدق المطاق عليه وأشهب يعتبر بمخالطة في نفس الأمر كذا في بعض الشراح قال في كـ وقيد بعضهم الخلاف بما إذا لم يكن في الفم نجاسة قال بعض وهو ظاهر (قلت) لعل وجه ظهوره أنه يصير حينئذ ماء قليلًا لا نجاسة وهي تسلبه عند ابن القاسم وإن لم تغيره فيستفيق القولان على عدم التطهير به وإن بقي الخلاف بعد ذلك في طهارته ونجاسته فشيء آخر قال بعضهم وعلى أن الخلاف حقيقي وإن المخالطة حصلت قطعا تكون المسئلة عين ما قبلها ولا يصح قولهم لا نص فيها ويحاج بأن الواقع في الأولى موافق لثبوت رفعه المخالف كماء الورد المقطوع الرائحة فإن نوعه يؤثر لو كان له رائحة بخلاف هذه فإن الريق ليس له نوعان موافق ومخالف وهو جواب لطيف وفرق بعض أيضا بينهم على الخلاف في حال باحتمال المخالط هنا وفرض وقوعه هناك قال بعض وهو ظاهر على قول ابن القاسم لا على قول أشهب إذا لا احتمال عليه بل اللازم المخالط قال ولا يلزم من اختلاف الشيخين فيما لم يتحقق مخالطته اختلافهم فيما تحققت مخالطته فهما مسئلتان فلا تكرار والراجح أن الخلاف في حال انتهى وانظر كيف الجمع بين حكايتهما هنا خلاف أشهب وقولهم الماء القليل إذا خلوط بطاهر لم يغيره طهور اتفاقا وكان الجمع أن ذلك محمول على ما كان شأن المخالط أن يظهر كاللبن والعسل فلما لم يغير دل على قلته وهما موافق لصفته فلا دليل على قلته كذا قاله بعض (قوله تغيرا ظاهرا) صادق بما إذا لم يتغير أصلا وتغيرا غير ظاهرا ومفهوما لو كان ظاهرا ضره هذا ظاهر كلامه والظاهر أن المراد بالظهور يتقن (٧٤) أو ظن التغير بفائدة البصاق مستقدروا أن كان طاهرا فلا اشتد

وأشهب رأى أنه لا ينفك وأما إذا تحققت المخالطة أو عدمها فإنه يعمل على ذلك وبعبارة أخرى وفي صحة التطهير من حدث أو خبث بماء جعل في الفم وأخرج غير متغير بالريق تغيرا ظاهرا وقبل طول مكثه في الفم زمنا فيحقق أنه حصل من الريق مقدار لو كان من غير الريق لغيره فعند حصول هذين الأمرين وهما عدم التغير وعدم طول المكث قولان وقيدنا محل الخلاف بقيدين عدم التغير ظاهرا وهو ظاهر إذا لو غلبت لعابية الفم على الماء لا تنفي الخلاف وعدم طول المكث إذا لو طال مكث الماء في فيه أو حصل منه مضمضة لا تنفي الخلاف لغلبة الريق (ص) وكره ماء مستعمل في حدث (ش) لما ذكرنا من كراهية التطهير به وما يمنع ذلك كراهية المتوسطة بينهما بهذا الكلام والمعنى أن الماء اليسير إذا استعمل في رفع حدث بان تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها يكره أن يستعمل في حدث

تكثير ابن العربي في العارضة على من يبلط صفحات أوراق مصحف أو كتاب ليسهل قلبها فائلا بالله على غلبته الجهل المؤدى إلى الكفر وقال ابن الحاج لا يجوز مسح لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان أن يمنعهم من ذلك انتهى من كـ قال بعض شيوخنا وهو مجرد زجر لأنه لا يؤدي للكفر (قوله

الماء اليسير) وأما الكثير فلا يكره وكذا الوصب عليه ماء مطلق غير مستعمل فإن صب عليه مستعمل مثله حتى كثرت تنفق الكراهة على ما استظهره ابن الامام والخطاب لبثت الكراهة في كل جزء حال انفراده واستظهر ابن عبد السلام انتفاءها فلوفرقت حتى صار كل جزء يسير أهله تعود الكراهة أولا وهو الظاهر لأن الماء لا موجب لعودها انظر كـ (قوله بان تقاطر من الأعضاء) أي ثم يجمع في قصرية (قوله أو اتصل بها) شمل صورتين ما اتصل بها واستمر على اتصاله وما اتصل بها وانفصل عنها كما في قصرية غسل عضو بها وهذا الثاني يقيده بكونه يسيرا بخلاف الأول فلا يكون إلا يسيرا أي والفرض أنه دلالة في القصرية وأما لو غسسه بها ولم يدلكه إلا بعد ما أخرجه فالظاهر أنه غير مستعمل كما ظهر في ثم وجدت عجم ذكره ثم إن ما تقاطر من العضو الذي تم به الطهارة أو اتصل ماء مستعمل بالانزاع وأما ما تقاطر من العضو غير الأخير أو اتصل به فإن استعمل بعد تمام الطهارة فهو استعمال بماء مستعمل في حدث أيضا وان استعمل قبل تمام الطهارة فإن قلنا إن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده فكذلك والا فلا يكره (قوله يكره أن يستعمل الخ) حاصله أنه يكره استعماله حيث وجد غيره في كل طهارة لا تفعل إلا بالظهور سواء كان يصلي بها أولا كالوضوء لزيارة الأولياء ووضوء الجنب للنوم والحاصل أن الكراهة تقيد باليسارة ووجود مطلق وعدم صب مطلق غير مستعمل وتقام غسل العضو لا أن يستعمل في بعض العضو وأخرى للبعض الآخر وفي عجم بعد كلام طويل حاصل عظيم ونصه والحاصل أن صور استعمال الماء المستعمل ست عشرة صورة لأن استعماله أولا إما في حدث وإما في حكم خبث وإما في طهارة مسنونة أو مستحبة وإما في غسل إناء ونحوه وكل واحدة من هذه إذا استعمل ثانيا فلا بد أن يستعمل في أحداهما فاستعمل في حدث أو حكم خبث يكره استعماله في أحد هذين وصورة أربع وكذا يكره استعماله في الطهارة المسنونة والمستحبة وهاتان صورتان كما يفهمه ما رجح في تعليل الكراهة من أنه محتلف في ظهوريته ولا يكره في غسل كالإناء وهاتان صورتان أيضا والمستعمل

في الطهارة المسنونة والمستحبة بذكره استعماله في رفع الحدث وحكم الحبث وكذا في الطهارة المسنونة والمستحبة على أحد الترددين في المسائل الثلاثة لا في غير ذلك والمستعمل في غسل كالاناء لا يكره استعماله في شيء انتهى المراد منه ^{في فائدة} ~~في فائدة~~ وجد بعض شيوخنا في خارج المذهب أن ماء وضوءه عليه السلام وغسله لا يدخل في الماء المستعمل وهو كلام نفيس والظاهر أن مذهبنا كذلك اه (قوله وأثبت) على أحد القولين والقول الثاني لا يكره لان ازالة النجاسة معقولة المعنى وفي كلام صاحب الارشاد اشارة اليه لاقتضاه على ذلك الرضوخ فيفيد قوته وان كان كلامه عبثاً فيدخلفه حيث يقول بعد قوله في حدث وكذا في ازالة حكم حبث فيما يظهر خلافاً لاستظهار الشيخ أحمد الزرقاني عدم كراهته (قوله وعالت الكراهة بعلم الخ) فمن جملة ما علم به انه أدبت به عبادة ووجهه ضعفه انه يلزم مثله في التراب وان السلف لم يستعملوه ووجه ضعفه انه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود وانه ماء ذنوب ووجه ضعفه ان الذنوب معنى من المعاني هذا مافى لـ والكراهة كما فيه خاصة بالعبادات دون العادات خلاف قوله ويسير كآنية وضوء وماعطف عليه فان الكراهة عامة في العبادات والعادات اه واستظهر ح انه لا إعادة على من استعمل هذا المستعمل مع وجود غيره وقال ولا تقتضي الكراهة الاعادة في الوقت بل الاعادة في الوقت تقتضيها انتهى (قوله وان اختلف في التقدير الخ) أي فان أعملت الاول يكون التقدير بعد قوله مستعمل وان أعملت الثاني يكون قبله هذا وما قاله فيه نظر من وجهين الاول انه لو أعمل الاول يصرح بالاضمار في الثاني مع انه لم يصرح فدل على انه لم يعمل الاول الثاني (٧٥) ولا يختص بجعله من باب التنازع بل يأتي على

جعله محذوفاً من الاول دلالة الثاني عليه انه يقتضي ان الماء المستعمل لا يكره استعماله الا في الحدث لا في غيره من أوضيه أو اغتسالات مستحبة الخ مع انها عامة في الحدث وفي غيره كما تقدم له (قوله أي وفي كراهة استعمال الماء) أي في متوقف على مطلق (قوله في غير حدث) ومثل الحدث حكم الحبث (قوله والمستحبة والمسنونة) راجع للاغتسالات وأما الاوضيه فلا تكون مسنونة أبداً بل اما واجبة أو مستحبة وأما الاغتسالات فتكون

وخبث أو أوضيه أو اغتسالات مستحبة أو مسنونة مع وجود غيره وعالت الكراهة بعلم كالاختلاوعن ضعف والراجح في التعليل مراعاة الخلاف كما قال ابن الحاجب لان أصبغ قائل بعدم الطهورية وتخصيص المؤلف الكراهة بالماء يخرج التراب والفرق أن الماء لا بد أن يتعلق به شيء من البدن وقوله في حدث يحتمل أن يكون متنازعا فيه كل من كرهه ومستعمل ويحتمل فيه الخلاف من الاول لدلالة الثاني والتقدير على الاول وكرهه مستعمل فيه في حدث اذا أعملت الاول وان أعملت الثاني كان اللفظ على حاله وان اختلف في التقدير وعلى الثاني وكرهه في حدث ماء مستعمل في حدث وقوله في حدث أي في رفعه فيدخل وضوء الصبي اذا كان محدثاً (ص) وفي غيره تردد (ش) أي وفي كراهة استعمال الماء المستعمل في غير حدث كالمستعمل في الاوضيه والاغتسالات المستحبة والمسنونة ومستعمل الثانية والثالثة في الوضوء وغسل الذميمة من الحيض وضوء التبريد والغسلة الرابعة وما غسّل به ثوب طاهر سالم من النجس والوسخ وجوازه تردد للمتأخرين في النقل واعتمدنا في التعميم المذكور على ظاهر كلام الشارح في الكبير (ص) ويسير كآنية وضوء وغسل نجس لم يغير (ش) المعطوف محذوف أي وما يسير وانما لم يكن معطوفاً على مستعمل لان الماء السابق مخصوص بكونه

مسنونة كغسل الجمعة ومستحبة كغسل العيدين ويدخل في الاوضيه المستحبة وضوء التجديد وضوء الحبث للثوم وقال سنده في الاول المشهور لا يكره ويكون الثاني بالاولى وكذا ذكره في الثاني ونحوه من كل ماء لا يصلح به انه لا يكره استعماله في متوقف على طهور ومطلقاً كما غسل به اناء طاهر اه أي فليس من محل التردد وذكر ان محل التردد في غسل جمعة وعيد (قوله ومستعمل الثانية والثالثة) قد ارتضاه عجم أي ارتضى انه محل التردد وفي ح انه لا كراهة فيه وقال بعضهم الظاهر كراهته لان الجنيح حكم الطهارة الواحدة فلا فرق بين الاولى وغيرها (قوله وغسل الذميمة من الحيض) كذا في الشيخ أحمد انه من محل التردد والذي استظهره ح ان ماء غسل الذميمة النقية الجسد من الحيض يلبأها زوجها أو مالها كما يكره استعماله في متوقف على الطهارة بالتردد (قوله وضوء التبريد الخ) دخول هذا في محل التردد غير ظاهر فالمناسب مافى لـ من انه ليس من محل التردد والذي فيه وأما ماء الغسلة الرابعة وغسل التبريد وغسل الثوب السالم فلا كراهة فيه كما يفهم من كلام القرافي وسنده وفي كلام المصنف في التوضيح اشارة الى خروجه من الخلاف (أقول) فالواجب أن يعول عليه وان كان في كلام ابن راشد في شرح ابن الحاجب ما يقتضي دخول الخلاف في ذلك والخلاف كما قال المصنف فيمن سلمت أعضاؤه من النجاسة وغيرهما من الاوساخ وأما تنجسها فاء حلتها نجاسة وأما وسخها فاء حلتها أوساخ أجروه على ما سبق انتهى أي فان كانت الاوساخ من أجزاء الارض لم يضر التغير بها والا فيضرب ويقتد كلامه بما اذا وجد غيره كما قيد به ما قبله بل هذا أولى بالتقييد اه (قوله وانما لم يكن معطوفاً الخ) تبع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو غير ظاهر بل يصح عطفه على مستعمل اذ لا يقدر في المعطوف نفس المعطوف عليه وقول المتن

آنية الخ جـع اناء والصواب أن يقول كانا وضوء لاسما وهو أنخصر قال في الصحاح الاناء معروف وجمعه آنية وجـع الآنية أو ان انتهى (قوله راكد) وأما الجاري فلا يكره استعماله كالكثير وقوله مع وجود غيره وأما إذا لم يوجد غيره فلا يكره (قوله فوق القطرة) وأما هي فلا يكره استعمال قليل حلت فيه وهو ما نقله الناصر اللقاني عن البيان وتبعه عليه بعض الشراح والذي يفيد الخطاب ان الجنس القطرة وما فوقها أولى وناظرها الرجوع في قدرها للعرف وأفاد محشي تب ناقلا للنص ان القطرة تؤثر في آنية الوضوء فيصير من المختلف فيه بالكره والنجاسة ولا تؤثر (٧٦) في آنية الغسل وانما يؤثر فيه ما فوقها وذكر كلام المقدمات الخ (قوله

فالكاف دالة على عدم الحصر) هذا يحتاج لدليل خصوصاً وقد قال في ميسر آني وانما لم يكتب في هذا يؤذن بالتحديد * تنبيه * كراهة الماء القليل مقيدة بثلاثة قيود أن يجد غيره وأن لا يكون له مادة كبئر وأن لا يكون جارياً (قوله والحيكم سلب الظهورية) أي والظاهرية (قوله فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور) ومقابلها بعيد في الوقت عند ابن القاسم بنجاسته مراعاة للخلاف أفاده الخطاب (قوله ولا على مستعمل الخ) فيه ان قوله مستعمل تقديره يسير مستعمل ووجه التفرقة بين اليسير والكثير وان كان غسل الاناء تعبد على المشهور ان اليسير قد يتغير من لزوجات فم الكلب فناسب ان يقال فيه ذلك * (تنبيه) * كراهة الماء المولوغ فيه اذا وجد غيره (قوله وفتحها) مبتدأ وقوله كثرة ذلك خبر أي كثرة المولوغ بالضم ففي العبارة شبه استخدام وذلك ان المشاركة المولوغ لا بالمعنى المتقدم لانه بالمعنى المتقدم اللفظ (قوله ولحس الاناء) أي ويقال لحس الاناء اذا كان فارغاً فالحس فعل ماض (قوله وحركه فيما فيه شيء) ظاهره

مستعمل في الحدث فلا يناسب تقديره هنا أي وكره استعمال ما يسير راكد مع وجود غيره اذا خلط بنجس فوق القطرة ولم يغير شيئاً من أوصافه وحد اليسير عند مالك كآنية وضوء وآنية غسل فآنية الغسل قليلة وان استعماله في الوضوء ثم ان الجار والمجرور في قوله كآنية وضوء يصح أن يكون خبر المبتدأ محذوف كما قرره بعض الشراح ويصح أن يكون صفة ليسير وعلى كل حال فالكاف دالة على عدم الحصر فيدخل ما كان أقل من ذلك اذا قرر ذلك ظهراً ان قول بعض الشراح ومفهوم كلام المؤلف ان ما دون آنية الوضوء والغسل بنجس لم يغير متجسس غير سديد ومفهوم لم يغير انه لو غير لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم سلب الظهورية ومفهوم بنجس انه لو كان بظاهر لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا لم يغير فلا كراهة وان غيره سلب الظهورية واذا نقضاً بالماء القليل المذكور وصلى فلا إعادة عليه أصلاً على المشهور وانما لم يكتب المؤلف بآنية الوضوء عن آنية الغسل أو بالعكس لانه لو اقتصر على آنية الوضوء لتوهم ان آنية الغسل من الكثير ولو اقتصر على الكثير لتوهم ان آنية الوضوء نجسة (ص) أو ولغ فيه كلب (ش) هو معطوف على خاط المقدّر قبل قوله بنجس ليصير قيداً للسارية معتبراً به لا على يسير كما فعله بعض لانه يلزم عليه ان الكلب اذا ولغ في كثير يكره استعماله لانه قسمه لان المعطوف مغاير للمعطوف عليه وليس كذلك ولا على مستعمل لئلا يوهم كراهة الكثير أيضاً والمعنى وكره استعمال ما يسير خلط بنجس أو ولغ فيه كلب ما دون في اتخاذه أم لا بخلاف الكثير والولوغ بضم الواو وفتحها كثرة ذلك وهو للكلاب والسباع لا للآدمي ولا للطير الا للذباب والشرب للجميع فكل ولغ شرب ولا عكس ولحس الاناء اذا كان فارغاً يقال ولغ بالغ بفتح اللام فيه ما وحكي كسر هاءى الاول اذا أدخل لسانه وحركه فيما فيه شيء ويفهم منه انه اذا أدخل لسانه من غير تحريك انه لا يكره استعماله وكذا لو أدخل رأسه أو سقط من فيه لعاب في الماء وظاهر كلام المؤلف الكراهة في الماء المولوغ فيه ولو تيقنت سلامة فقه من النجاسة * قال ح فيما يأتي عند قوله وندب غسل اناء ماء الخ تنبيه فارق سور الكلب سور غيره من الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة في الامر بغسل الاناء منه سبعا وفي اراقته وكراهة الوضوء به وان علمت طهارته وأما غيره فان تيقنت طهارته فقه فلا يراق وان لم يعلم ذلك فيكره استعماله مع وجود غيره وان من توضع بسوره لا إعادة عليه في الوقت (ص) وراكد يغسل فيه (ش) أي وكره استعمال راكد أي الاغتسال فيه بجملة يغسل فيه تفسير للمضاف المقدّر قبل راكد وهو استعماله فان استعمال راكد هو الاغتسال فيه أي وكره الاغتسال في راكد ابتداءً وأخرى اذا تقدم فيه الاغتسال لاصفه راكد لانه

سواء كان ماء أو طعاماً توسع الشارح في ذلك تب وفي عبارة المولوغ في الماء وأما في الطعام فيسمى لعماً (قوله ولو تيقنت يقتضى سلامة فقه من النجاسة) اندفع بذلك سؤال وارد على المصنف صورته لم يكتب بهوم قوله وما لا يتوقى نجس من ماء وحاصله انما خص الكلب بالذكر ولو لم يكتب بهوم قوله بعد وما لا يتوقى لان سورة مخالف لسور غيره في ذلك (قوله فلا يراق) الاولى لم يكره لانه يقتضى انه عند الشك يراق مع أن الارافة خاصة بسور الكلب (قوله وان من توضع بسوره) معطوف على قوله تنبيه كما يعلم من كلام الخطاب (قوله تفسير للمضاف) فكأنه جواب سؤال مقدّر كأن قال له ما المراد باستعماله فقال المراد باستعماله هو الاغتسال فيه (قوله لاصفه راكد) على انه لو كان صفة راكد لقال المصنف وراكد اغتسل فيه بالماضى الدال على انه وقع الاغتسال فيه فيما مضى

(قوله أمان من كانت أعضاؤه نقيمة الخ) وأما لو كان يجسه اغتساله فيه فانه يجب تركه فان كان ملكه لم يجب تركه (قوله ما لم يستبجر جدا) ومثل المستبجر جدا ما له مادة وهو كثير فالمستبجر جدا والبر الكثرة الماء لا يكره الاغتسال فيه ما واما البر القليلة الماء فانه يكره الاغتسال فيها وخلاصته انه ليس المراد بالقليلة هنا كون ماؤها قد رآية الغسل بل كون ماؤها ليس فيه كثرة تصبيرة كالمستبجر وكذلك محمل كراهة القليل ما لم يضطر له فان اضطر له جاز هذا تقريره على ما بينوا ثم نقول بقي في كلام الشارح شي وهو ان ما يكتفى بقوله بأنه يكره الاغتسال مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا أي ولم يستبجر ومثل المستبجر ما له مادة وهو كثير يغسل ما به من أذى أم لا لان النهي الوارد في الاغتسال في الماء الرأكد عنده تعبدى وأما عند ابن القاسم فانه يجوز الاغتسال فيه حيث كان كثيرا مطلقا أو يسيرا وغسل ما به من الأذى غير الطاهر وكذلك ان لم يكن به ذلك والالم يجز عنده ومحل الخلاف بينهما حيث كان ما به من الأذى لا يسلب طهورة الماء والأافية ففان على انه لا يغتسل فيه فليس عند ابن القاسم حالة كراهة وظهور من ذلك التلخيص في عبارة الشارح وعدم المناسبة فقوله لان ما لكا عليه الخ قد علمت ان ما لكا يقول انه تعبدى وقوله وهذا الخ انما يأتي على كلام ابن القاسم وقوله ما لم يستبجر جدا انما يأتي على كلام مالك وعبارة التوضيح تنيد المراد ونصه حكى بعضهم الاجماع على خروجه أي المستبجر وأما معاده فاختلفا فيه فذكره مالك الاغتسال فيه مطلقا سواء كان كثيرا أو قليلا غسل ما به من الأذى أم لا وأجاز ابن القاسم اذا غسل ما به من الأذى أو كان الماء كثيرا غسل ما به من الأذى أولم يغسله قاله ابن رشد في أول سماع ابن القاسم ونقله في التوضيح قال ابن مزيق ويعلم من كلام المصنف ان الكراهة خاصة بالغسل فيه دون الوضوء فيه (٧٧) ويعطى بظاها ان تناول منه للتطهير خارجا

لا كراهة فيه انتهى وخلاصته ان

الجنب الذي يجسده من الأذى ما يسلب الطهورة بتحقيقه أو ظنا لا شك بتقدير اغتساله في الرأكد لا يجوز اغتساله فيه حيث بقي الأذى بجسده سواء كان يسلب عنه الطهورة أيضا أم لا وأما اذا كان جسده حال اغتساله في الرأكد نقيا أو كان الأذى مما لا يسلب الطهورة بتحقيقه ولا ظنا فانه يكره اغتساله فيه عند مالك مطلقا سواء كان كثيرا أم لا غسل ما به من الأذى أم لا لان

يقضى حينئذ انه لا يكره الاغتسال فيه ابتداء بل حتى يتقدم فيه الاغتسال وليس كذلك بل يكره الاغتسال فيه ابتداء لان ما لكا عليه بأنه بقدره على من يستعمله بعده اذ لا يخلو من وسخ وعرق في جسده غالباً وان لم يكن فيه نجاسة والعلة موجودة فيه ابتداء وهذا فممن لم تكن أعضاؤه نقيمة من الأوساخ والأذى أمان من كانت أعضاؤه نقيمة من ذلك فلا يكره له ان يغتسل فيه ومحل الكراهة أيضا ما لم يستبجر جدا كالبرك الكبيرة فانه لا يكره الاغتسال فيه حينئذ (ص) وسور شارب خمر وما دخل يده فيه (ش) يعنى ومما يكره مع وجود غيره سور أى بقية شرب شارب الخمر وكذلك ما دخل يده فيه اذ لم يتغير لان قصاره انه ماء قليل حلت به نجاسة ولم يتغيره بل النجاسة فيه غير محققة ومثل اليد غيرها كالرجل وهذا ما لم يتحقق طهارة اليد والافلا كراهة كما قاله صاحب البيان وغيره وذكره في التوضيح بخلاف الماء الذى ولغ فيه السكب فانه يكره استعماله ولو تحققت سلامة فيه من النجاسة كما تقدم (ص) وما لا يتوقى نجاسة من ماء لان عسر الاحتراز منه أو كان طعاما (ش) ما من قوله ما لا يتوقى الخ في موضع جر عطف على المضاف اليه وهو قوله شارب خمر أى وكره سور شارب خمر وسور ما لا يتوقى النجاسة من الماء كالطير والسباع

النهي عنده تعبدى ويجوز عند ابن القاسم حيث كان كثيرا مطلقا أو يسيرا وغسل ما به من الأذى غير الطاهر وأما اذا كان ما به من الأذى غير طاهر فانه لا يجوز اغتساله فيه لانه يتجس بذلك عند ابن القاسم فاذا تم هذا فقول المصنف ورا كذا الخ لا يصح حمله على قول ابن القاسم لانه ليس عنده حالة يكره الاغتسال فيها لان الاغتسال عنده في الرأكد اما جازاً وممتنع وانما يصح حمله على قول مالك بكره الاغتسال في الماء الرأكد سواء كان كثيرا أو يسيرا وسواء كان جسده المغتسل نقيما من الأذى أو به أذى ولكن لا يسلب طهورة الماء والمراد باليسير الذى لا يجوز الاغتسال فيه عند ابن القاسم مطلقا وما زاد على ذلك ولم يستبجر جدا ومثل المستبجر جدا بالكثير الذى يكره الاغتسال فيه عند مالك مطلقا ويجوز عند ابن القاسم مطلقا ما زاد على ذلك ولم يستبجر جدا ومثل المستبجر جدا ما له مادة وهو كثير (قوله وسور شارب خمر) أى مسلم أو كافراً كثيراً وشربه وشربه وجده غيره وكان الماء يسيراً فلا كراهة في سور شارب به مرة ونحوها ولا فممن يتحقق طهارة فيه ولا مع فقد غيره ولا اذا كان الماء كثيرا والمراد بالخمر ما يشبه النبيذ لان الخمر هو المختل من ماء العنب وما من غيره فنبه على ذلك بما نعه وسائر من يتعاطى النجاسات (قوله وهذا ما لم يتحقق طهارة اليد) أى وألفهم والظاهر ان غلبة الظن بل الظن وان لم يغلب كالتحقق (تنبيه) فان توضحاً شخص بما ذكر من السور وما دخل يده فيه مع وجود غيره اعاد الوضوء فقط لما يستقبل (قوله وما لا يتوقى نجاسة من ماء) أى ولم نعلم نجاسة فيه ولا طهارته قال في ك وما لا يتوقى نجاسة من غير الأذى حذر من التكرار (قوله أو كان طعاما) أى ما ذكر من سور شارب خمر وما دخل يده فيه وسور ما لا يتوقى نجاسة (قوله عطف على المضاف اليه) لا يخفى ان هذا يعارض قوله بعد وحذف سور من هنا فانه قوله وحذف سور من هنا يفيد ان قوله

ومالا يتوقى عطف على قوله وسؤره وظاهر لان عطف قوله وما ادخل يده فيه على سؤره بعد كونه بعد عطف على شارب نجر بحيث
يكون سؤره مطا على مالا يتوقى (قوله وحذف الخ) خلاصته ان في كلام المصنف احتياكا فاذن يكون قوله مر تبطا أى معنى
فلا ينفي قوله بعد وحذف الخ (قوله كشمس) أى مسخن بالشمس وسواء كان بوضع واضح فيها أولا وان كان اللفظ ظاهرا في الاول
فلو عبر بشمس لكان اولى (قوله والقول بالكراهة قوى) وهو المعتمد (قوله بكونه في الاواني الصفر) أى النحاس الاصفر لما يحدث
من البرص هكذا نقله ابن الامام عن ابن العربي (٧٨) الا ان القرافي قال يخرج من الاناء مثل الهباء بسبب الشمس في النحاس

والخاص فيتمتع بالاجسام فيؤثر
البرص ولا يكون ذلك في المذهب
والفضة تصفاهم فاعل ابن
العربي لا يوافق على ذلك والا فلا
وجه للاقتصار على الاواني الصفر
وخصص بعض الشافعية ذلك
بخصوص النحاس ولم يفصل بين
كونه اصفرأولا وبعبارة أخرى
وهل الكراهة شرعية وهو
ما ارتضاه الحطاب أو طيبة وبه
قال ابن فرحون لان الشمس تحدثها
تفصل من الماء زهومة تعلو الماء
فاذا لقت البدن بسخونتها خيف
أن تقبض عليه فيحبس الدم
فيحصل البرص بخلاف المسخن
بالنار فان النار تذهب الزهومة
والفرق بينهما ان الكراهة
الشرعية باب تاركها والتحقيق
ان الارشاد شرعى والفرق بين
المنذوب أنه لشواب الآخرة
والارشاد لنفع الدنيا عجم قال
ابن فرحون وانظر هل تزول
الكراهة بتبريده أم لا أو يرجع
ذلك للأطباء وفي شرح المنهج
ان برد زالت الكراهة فيه انتهى
(أقول) وحينئذ تزول الكراهة
بتبريده لا نازج للشافعية فيما
لائص فيه عندنا * (نذيه) *

اذالم يعسر الاحتراز منه فان عسر أى شق الاحتراز منه كانهرو الفأرو فوهما لم يكره كما اذا
كان سؤر شارب النجر ومدخول يده وسؤره مالا يتوقى نجسا ويمكن منه الاحتراز طعاما لم يكره
ولا راق لا ضاعة المال وهذا ما لم تر النجاسة على فيه وقت استعماله فان ريت على فيه عمل عليها
كما يأتى وقوله من ماء قيد في المسائل الثلاث وحذف من الاول لدلالة هذا عليه وحذف سؤره من
هنا لدلالة عليه وقوله لان عسر الى آخره المعطوف محذوف والمعطوف عليه سؤره المقدرا أى
لا سؤره حيوان عسر الخ فان قيل المعطوف بلا يشترط فيه ان لا يكون داخل في ما قبلها فلا يقال
جاء القوم لا زيد ومالا يتوقى نجسا شامل لما عسر الاحتراز منه ولمالم يعسر فالمعطوف داخل فيما
قبلها فالجواب ان فيما قبلها حذف والتقدير ومالا يتوقى نجسا من ماء اذالم يعسر الاحتراز منه
وحيث حذف المعطوف غير داخل ويصح عطف جملة لان عسر على الجملة المقدرة لكن على قلة لان
معطوف لاهنا جملة وهى لا تعطف الا المفردات غالبا (ص) كشمس (ش) هذا مشبه بالخروج
من الكراهة على ظاهر اللفظ وعليه جملة أكثر الشراح أى فلا يكره التطهير بالماء المشمس
عند ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم قال بعض ولم أره لغيرهم والقول بالكراهة قوى
ونقله ابن الفرات عن مالك واقتصر جماعة من أهل المذهب عليه ولذا جوز ابن الفرات في
كلام المؤلف ان يكون شبهه بالمكروهات ولا بد من تقييده حيثئذ يكونه في الاواني الصفر من
البلاد الحارة كما قاله ابن الامام ونقله عن ابن العربي وبذلك قال الشافعى (ص) وان ريت على
فيه وقت استعماله عمل عليها (ش) هذا رجوع من المؤلف لتقييد كراهة سؤر شارب النجر
ومدخول يده وسؤره مالا يتوقى نجسا ونيسر الاحتراز منه وعدم كراهة سؤره ما يعسر الاحتراز
منه أو ما كان في كل ذلك طعاما بما اذالم تعلم نجاسة ذلك العضو الحال في الماء بقوله وان ريت
على فيه الخ أى وان علمت على فم الحيوان السابق أو عضوا من أعضائه في جميع الصور وقت
استعماله في الماء أو الطعام أو قبل الاستعمال دون غيبه يمكن زوال أثره على عليه فيفرق بين
قليل الماء وكثيره وتغيره وعدمه وبين مائع الطعام وجامده وطول المكث وعدمه فقوله عمل
عليه أى عمل على مقتضاها كما تقدم وقول الشارح وكذلك الطعام عطف على الماء بقتضى
مساواتهما وليس كذلك لما استعرف من قول المؤلف وينجس كثير طعام مائع نجس قل وتفسير
الرؤيا بالعلمية لا بالبصرية يدفع الاعتراض الذى أشار اليه الحطاب بقوله ولو قال يمتنع على
فيه لكان أحسن لان النجاسة قد تيقن وان لم تر انتهى وحيث كانت علمية ففعلها الاول
الضمير المستتر النائب عن الفاعل والثاني هو قوله على فيه وقت استعماله ظرف والضمير في
قوله ريت للنجاسة المفهومة من قوله ومالا يتوقى نجسا ولا مفهوم لقوله فيه وانما خصه لانه

وضوء أو غسل مطلوب أولا أو غسل نجاسة في البدن لافي غيره كالثوب نعم يكره شربه وأكل ما طبخ فيه ان قالت الغالب
الأطباء بضرره ولا كراهة في شمس البرك والانهار لعدم امكان الصيانة وعدم تأثير الشمس فيه (قوله وان ريت) أصله رؤيت
بتقديم الهمزة على الياء ففيه قلب مكافى وضع الياء مكان الهمزة وهى مكان الياء ونقلب كسرة الهمزة للراء (قوله أو ما كان)
معطوف على سؤره (قوله طعاما) حال من فاعل كان والتقدير وعدم كراهة ما وجد في حال كونه طعاما من كل ما ذكر أى سؤر شارب
النجر وما ادخل يده فيه وسؤره مالا يتوقى نجسا (قوله عطف على الماء) أى عطف على الجملة المتعلقة بالماء التى هى قوله فيفرق بين
الخ (قوله ويندفع الاعتراض الخ) قد يقال ان الحطاب قد قال ولو قال كذا لكان أحسن فأنت تراه عبر بأحسن المفيد الى حمل الرؤية

على اليقين إلا أنه غير متبادر (قوله وانظر ما فائدة الخ) أجيب بأن فائدة إعادة هذه المسئلة أنها كالتقديم لسؤر شارب الخمر وما بعده (قوله ويكفي قبله) لان الفضلات خرجت وقت خروج الروح وأما بعد خروج الروح فلا فضلات تخرج إلا أنه يعكس على ذلك قوله ولذا لا ينظر الى طول المكث وقربه ويمكن ان يقال انه بطول المكث يقوى التغير (٧٩) بما حل من الفضلات في حال خروج الروح (قوله

والغالب وانظر ما فائدة إعادة هذه المسئلة مع امكان الاستغناء عنها بما تقدم من التفصيل في أول الباب (ص) واذا مات برى ذوق نفس سائلة برا كدوم يتغير نزع بقدرهما لا ان وقع ميتا (ش) برى صفة لموصوف محذوف يعنى ان الحيوان البرى الذى له نفس أى دم سائلة أى جارية منه ان ذبح أو بخرج اذ مات في الماء الرأكد أى غير الجارى سواء ماله مادة كالبئر أو لا كالصهر يجم والبركة إلا ان تكبر جدا ولم يتغير الماء فانه يستحب ان ينزع منه بعد اخراج الميتة ويكفي قبله ويكون النزع بقدر الماء والدابة لا يجد محدودا ولا ينظر الى طول المكث وقربه وكلما كثر النزع كان أحب اليهم وأحوط وأخرج بقوله مات ما ذاق وقع الحيوان في الماء وأخرج حيا فانه لا يضر إلا أن يكون بجسده نجاسة والماء قليل فيكون ماء يسير حاشته نجاسة وهل جسده محمول على الطهارة ولو غلب مخالطته للنجاسة وهو ظاهر كلام ابن رشد أو ما غلب مخالطته للنجاسة محمول عليها وهو قول سعيد بن غفرى في قصرية شراب وقعت فيها فارة فأخرجت حية فانه يراق وفي سماع أشهب مثله ومال اليه ابن الامام وقال الشيخ ومما قاله ابن رشد أظهر في الطعام ومما قاله غيره ظاهر في الماء فيكون مع وجود غيره اذا كان قليلا انتهى وأخرج أيضا بقوله مات ما ذاق وقع الحيوان في الماء بعد موته فانه لا يستحب النزع كما قاله المؤلف ولا يقال ان مفهوم اذا مات مفهوم شرط وهو يعتبر لزوما حينئذ قل صرح بهذا الشرط والجواب ان الشرط الذى يعتبره لزوما هو ان لا مطلق الشرط واحتراز بقوله برى من البحرى فانه اذ مات في الماء ولم يتغير منه فلا يستحب النزع واحتراز بقوله ذوق نفس سائلة من الحيوان البرى الذى ليس له نفس سائلة كالخنفساء والعقرب فانه اذ مات في الماء ولم يتغيره لا يستحب نزعها واحتراز برا كدم من الجارى فانه لا يستحب فيه النزع ومثله البرك البكار جدا واحتراز بقوله ولم يتغير مما اذا تغير أحد أوصاف الماء فانه يجب النزع سواء كانت دابة تجر أو بره نفس سائلة أم لا غير أن ما تغير بالبرى السائل النفس نجس وغيره طاهر واذا وجب نزع المتغير فما لا مادة له ينزع كله ويغسل نفس الحب بعد ذلك وماله مادة ينزع منه ما رزق التغير ان كان الماء كثيرا وجميعه ان كان قليلا قاله في التهذيب والام لكن كلامه فيما تغير بالبرى السائل النفس كما هو فرض المسئلة لنجاسته وينبغى أن ينزع في البحرى ومالا نفس له سائلة من البرى حتى يزول التغير فقط من غير تفصيل بين كثير وقليل ولا بين ماله مادة أولا ولا يغسل منه الحب لطهارته وما تقدم من استحباب النزع بقدر الماء والميتة كما قاله المؤلف لا يفيد حكما لانه حالة على مجهول والاحسن ان يقال كما يفيد عبارة الرجاى بنزع حتى يغلب على الظن ان الفضلات التى خرجت من الميتة قد زالت بحيث يكون الماء الباقي لتعافى النفس ولذا قالوا انما طلب هذا النزع لجرى العادة الالهية بانفتاح مسام الحيوان وسبيلان رطوباته عند خروج روحه ويفتح فاه طلبا للنجاسة فيدخل الماء ويخرج الرطوبات التى تعافى النفس ولذا قالوا ينقص النازح الدلو لا تنزل الدهنية من الدلو فتزول فائدة النزع ولزوال هذه العلة لم يطلب النزع في وقوعه ميتا أو حيا وأخرج كذلك وما ذكره المؤلف من استحباب النزع مع القيود المشهورة وقيل يجب النزع وعلى المشهور فهو مكروه مع وجود غيره ويعيد من صلى به في الوقت (ص) وان زال تغير النفس لا بكثرة مطلق فاستحسن الطهورية وعدمها راجح (ش) يعنى ان الماء الكثير اذا تغير بالنجاسة

ويكون النزع الخ) أى فيكثر مع قلة الماء وكبر الدابة ويقل في عكسه ويتوسط في عظمهما وفي صغرها وقلة الماء هذا معنى كلامه (قوله وقال الشيخ) كذا في نسخة الشارح وهذا في الخطاب فكانه تحرفت نسخة عن لفظ الى لفظ الشيخ (قوله ومما قاله ابن رشد ظاهر في الطعام) انظر هذا مع أن دبره لا ينفك عن النجاسة أصلا (قوله ومما قاله غيره ظاهر) أى ظاهر في غير قنواه لان الشراب من الطعام فليس المراد به الماء بل المراد به أحد الاشربة المعروفة فقصده كان شراب تفاح (قوله هو ان لا مطلق الشرط) كذا قال الشيخ أحمد الزرقانى واعتراض بأنه غير ظاهر لان المراد بالشرط في كلام المؤلف الجملة الاولى من الجملتين كما قاله الناصر وسواء كانت معلقة بان أو اذا أو غيرهما انتهى بل يقال انما صرح بمفهوم الشرط لئلا يتوهم أنه أخرى بالنزع (قوله لانه لا يفيد حكما لانه حالة على مجهول) أى علق النذب بشئ مجهول وهو النزع بقدرهما (قوله والاحسن الخ) قد يقال ان ما قاله الرجاى هو عين ما قاله المصنف ولاجل ذلك حل شب المصنف بقوله والمراد أن ينزع منه حتى يظن أن ما يخرج من الحيوان مما تعافى النفس قد زال (قوله مسام الحيوان) أى منافذ الحيوان (قوله النجاسة) أى الخلوص (قوله

وان زال تغير) الماء الكثير أو لا مادة له النفس أى المتنجس وهو ما غيره النفس بالفتح فقول الشارح يعنى ان الماء الكثير احتراز بما اذا كان الماء يسيرا فبان على التنجيس بالاخلاف قال بعض الشراح وانظر ما حشد الكثرة (قوله اذا تغير بالنجاسة) احتراز بذلك مما اذا

كان الماء طهورا وحصل له ما يسلب الطهورية بظاهر ثم زال فانه يعود طهورا (قوله ثم زال تغييره الخ) أي تحقيقا وأظنا كما في (قوله أو بقليل مطلق) ذكرت تلك الصورة لشمول المصنف لها (قوله بما يعلم بالوقوف عليه) أي فكلام ابن يونس فيما أزال عين النجاسة بالماء المضاف فانه قال اختلف في المضاف إذا زالت به عين النجاسة هل يزول حكمها أولا والصواب الثاني (قوله وهو في عهده) أي في ذمته واعترض أيضا بشموله لزواله بكثير طاهر غير مطلق مع أنه طهور وأجيب بأنه أراد بالكثرة المعكثرة بمعنى المخالطة وأراد بالمطلق لازمه وهو طاهر فكانه قال لا بمكثرة أي مخالطة طاهر بأن زال بنفسه وليس مراده بالكثرة مقابل القلة نعم اعترض على المصنف أيضا بأنه يفيد أن القول الأول هو المذهب (٨٠) لتقدمه له وأنهم ما على حد سواء وليس كذلك بل المذهب القول الثاني (قوله

احتمل الأمر) ظاهره ولو كان احتمال الزوال مظنونا ومقابله موهوما لا أن المقرر أن المظنون كالحق إلا أنك خير بان هذا انما يكون في الطعم أو اللون وأما الریح فيمكن تحقق أوطن زوال تغيير التجس كما إذا كان تغييره به ثم زال تغير تلك الرائحة زوالا محققا أو مظنونا فإنه يكون طاهرا مطلقا (قوله وفي عبارة الخ) خبر مقدم والمبتدأ محذوف مؤخر والتقدير وفي عبارة بعضهم تبين أي وتبين كأن في عبارة بعضهم حالة كونه مع لا الخ (قوله بالقاء) متعلق بطهورية الماء وقوله بقوله متعلق بقوله مع لا (قوله وقد أجيب الخ) وأجيب أيضا بأن في العبارة استخدا (قوله وهذا مع وجود غيره) أي أن يحمل الحكم على ذلك الماء بالتجسس مع وجود غيره والا يستعمل من غير كراهة وفيه أن الراجح الثاني القائل بأنه باق على التجسس ومقتضى التوضيح وجوب التيمم مع وجوده والجواب أن معنى الكلام أن الذي يقول بالتجسس يقول أنا أحكم بالنجاسة

ثم زال تغييره لا بكثرة ماء مطلق خاط به ولا بالقاء شيء فيه من تراب أو طين بل بنفسه أو ينزع بعضه أو بقليل مطلق خاط به فاختلف في ذلك الماء على قولين فمن رأى أن الحكم بالنجاسة انما هو لأجل التغيير وقد زال والحكم كيدور مع العلة وجودا وعدما حكم بطهوريته كأنجر يتخلل ومن رأى أن النجاسة لا تزول إلا بالماء المطلق وليس حاصل الحكم ببقاء النجاسة وصوب الأول بعضهم وإلى أشار بالاستحسان وضوب ابن يونس الثاني وإليه أشار بالترجيح وقد اعترض ابن غازي نسبتة هذا ابن يونس بما يعلم بالوقوف عليه وشمل قوله لا بكثرة مطلق ما زال تغييره بقليل المطلق كما أشارنا إليه وأنكر البساطي وجود الخلاف فيه وقال لو جعل المؤلف محل النزاع ما زال بنفسه لسلم من المطالبة بالثقل فيما أزال بقليل المطلق زاد في مغنيته وهو في عهده انتهى وكلام ابن الامام يقتضي ثبوت الخلاف فيه وفهم من قوله لا بكثرة مطلق أن ما زال تغييره بمكثرة ماء مطلق خاطبه طهورا بتفاق وهو كذلك قاله في التوضيح وقولنا في قول المؤلف لا بكثرة مطلق ولا بشئ ألقى فيه كما قال في الطراز لوزال تغييره بالقاء تراب أو طين فان لم يظهر فيه أحد أوصاف ما ألقى فيه وجب أن يطهروا ن ظهرا أحد أوصاف الملقى احتمل الأمر قال ابن الامام ولا يظهر النجاسة عملا بالاستحباب انتهى وفي عبارة بعضهم مع لا طهورية الماء باقائه شيء فيه حيث لم يظهر أحد أوصاف ما ألقى فيه بقوله لا نأقطع بزوال التغيير وسلامه أوصاف الماء من النجاسة وأورد على المؤلف أن الضمير في وعدمها يعود على الطهورية وهي أخص من الظاهرية فلا يلزم من نفي الطهورية نفي الظاهرية التي هي أعم مع أن هذا القائل يقول بعدم الظاهرية استحبابا للأصل وقد يقال عود الضمير على الطهورية لا يمنع من الحكم عليه بعدم الظاهرية أيضا لأن قرينة الاستحباب تنفي إرادة الظاهرية وهذا مع وجود غيره والا يستعمل من غير كراهة (ص) وقبل خبر الواحدان بين وجهها أو اتفاقا مذهبها والافعال يستحسن تركه (ش) يعني أن النجاسة تثبت بخبر الواحد البالغ عدل الرواية ذكرها كان أو أثبت حرا أو عبدا إذا بين للمخبر بالفتح وجه النجاسة كقوله تغيير ببول مثلا إذا اختلف مذهب السائل والمخبر لا احتمال أن يعتقد ما ليس بنجسا نجسا أول بين وجهها لكن اتفق المخبر والمخبر مذهب أي والمخبر بالنكسر عالما بما ينجس الماء وما لا ينجسه لزوال علة التبيين فان لم يبين وجهه النجاسة التي غيرت الماء مع اختلاف المذهب فقال الامام المازري من عند نفسه يستحب تركه لأنه صار بخبره مشتبه أي مع وجود غيره (ص) وورود الماء على النجاسة كعكسه (ش) لما قدم المؤلف أن المطلق مالم

ولا يستعمل إذا وجد غيره فان لم يوجد الا هو فاقول باستعماله هي اعادة للقول الأول فاذا علمت ما قرناه فينا يتغير كسبه بعض الشيوخ من رجوعه للقول الأول استسكاله خطأ بخلاف للثقل (قوله يعني أن النجاسة تثبت الخ) بل ومثله إذا أخبر بأنه طاهر غير طهور كما قاله بعض الشراح (قوله عدل الرواية) بأن يكون مسلما بالغاعا فلا غير فاسق واستظهر أن الجن في ذلك كسب آدم وقوله الواحد جرى على الغالب والا فلا ثبات والاكثر كذلك قاله الناصر بل ولو بلغوا عدد التواتر (وأقول) الظاهر أنه انما اقتصر على الواحد لبيان أقل ما يتحقق منه الاخبار فلا ينافي أن الاثنين والاكثر كذلك (قوله لكن اتفق المخبر والمخبر مذهبيا) أي بأن كان موافقا في الحكم في تلك المسئلة ولو كان مخالفا في المذهب كذا قاله في ل عن تقرير (قوله فقال المازري يستحب تركه) وهل يعيد الصلاة ندبا حيث نوضأ منه حينئذ أولا وظاهر كلامهم الثاني (قوله وورود الماء الخ) أي الماء القليل بعينه فان قيل ورود الماء على النجاسة

هو الاصل وعكسه هو الفرع وهو محل الخلاف بين الائمة وعبارة المؤلف تفيد عكس ذلك قلت جوابه ان الكاف داخله على المشبه
 كما هو المستفاد من كلامهم وكلام كثير من الفقهاء انتهى وفيه نظر كما قال شيخنا الصغير رحمه الله تعالى فان الكاف الداخلة على المشبه
 لا تكون الا بعد تميم الحكم كقولنا وورود الماء على النجاسة لا يضر كعكسه وهنا ليس الامر كذلك فالاعتراض باق فالجواب الاحسن
 ان هذا من باب عكس التشبيه كفي قولك الاسد كزيد مبالغة في التشبيه فيكون قصد المبالغة في الرد على المخالف في حاقه فقال في ل
 وذ كر هذه المسئلة غير ضروري لانها تستفاد مما تقدم غير انه ذكرها قصد التصريح بالرد على المخالف كالشافعي القائل بان ورود
 النجاسة على الماء نجسه حيث كان قليلا انتهى في فصل الطاهر الخ (قوله فصل تقدم معناه الخ) لم يتقدم له ذلك ولكن سبب ذلك
 انه يكون تقدم له في شرحه الكبير ما يحيل عليه ثم انه في ذلك الشرح حين اختصره منه يذكر الحالة ولا يذكر المحال عليه الا اننا
 نعم الفائدة فنقول الفصل اغة الجز بين الشئين واصطلاح اسم (٨١) لطائفة من المسائل بمعنى القضايا من مسائل الفن
 مندرجة غالباً تحت باب كما هنا

أوكاب والمناسبة ظاهرة لان
 كل فصل حاجز بين ما قبله وما بعده
 (قوله وذ كراشياء) المذكور في
 ذلك هو استعمال الذكرا المحلى ولبس
 الملبوس ولكن الذي يتصف
 بكونه مذكورا الحرمة والجواز
 لا الاستعمال ولا لبس الملبوس
 (قوله وجاز للمرأة الملبوس) أى
 لبس الملبوس (قوله أن بين الطاهر
 والمباح عموم وخصوصا مطلقا)
 أى بناء على ان المباح يستلزم
 الطهارة فالميتة بالنسبة للمضطر
 مباحة وطاهرة والسلم طاهر
 لا مباح فالاعم هو الطاهر والاختص
 هو المباح وقوله بعد ويمكن ان يكون
 بينهما عموم وخصوص الخ أى
 بناء على أن الاباحية لا تستلزم
 الطهارة فالميتة مباحة وليست
 بطاهرة وهو الحق والحاصل
 انهما يجتمعان في خور غيف وينفرد
 المباح بالميتة والطاهر بالسلم
 ولكن الاولى التعبير بقوله والحق

يتغير أحد أو صافه فاعبر أحداهما منه فليس يطلق فيكأن قائلًا قال له هل العبرة بالوصاف
 سواء وردت النجاسة على الماء أو وردت عليها أو هذا فيما ورد على النجاسة لا ان وردت هي فقال
 لافرق والمعنى انه لا فرق عندنا في التطهير بين أن يوضع الثوب المتنجس في الاناء ثم يصب عليه
 الماء وينفصل طهورا أو الماء في الاناء ثم يوضع الثوب المتنجس فيه وينفصل الماء طهورا خلافا
 للشافعي فانه يفرق في ذلك ويقول ان ورد الماء على النجاسة طهرا وان وردت النجاسة على
 الماء وكان دون قلتين نجس الماء بمجرد ملاقة النجاسة وان لم يتغير أملو كان أكثر من قلتين
 فلا ينجس بمجرد الملاقة والقلتان بالغداة رطل وبالصمغ رطل وبالصمغ رطل وبالصمغ رطل وبالصمغ رطل
 أر بعامة رطل واحد وخمسون رطلا وثلاث رطل وثلاثا أوقية لا أربعة أجناس أوقية وأما على
 ما صححه النووي فانهما أر بعامة وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل قاله في شرح الزيد
 في فصل (قوله تقدم معناه لغة واصطلاحا) وجه مناسبة هذا ما قبله هو انه لما قدم ان ما تغير
 من المياه بطاهر طاهر وما تغير بنجس متنجس احتاج الى بيان الطاهر والنجس وذ كرفيه أشياء
 لا تتصف بذلك كقوله حرم استعمال ذكرا محلى وللمرأة الملبوس مطلقا لكونها شاركت ما ذكر
 في الحرمة والجواز والمقصود من هذا الفصل بيان الاعيان الطاهرة من الاعيان النجسة
 والمقصود من باب المباح الاتي بيان الاعيان المباحة من غيرها ولا يلزم من الطهارة الاباحة
 ولا من الاباحة الطهارة فلا يدخل أحد البابين تحت الآخر ذكرا للشارح في باب المباح ان بين
 الطاهر والمباح عموم مطلقا ويمكن أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه (ص) الطاهر
 ميت ما لادمه (ش) أى ان الحيوان الذي لادم له كالعقرب والذباب والخنفساء وبنات
 وردان والجراد والدود والنمل وما في معناها وهو مراد أهل المذهب بما انفس له سائلة
 طاهروا مات حنف أنفه ومعنى حنف أنفه خروج روحه من أنفه بنفسه وانما كان
 ما ذكر طاهرا لعدم الدم منه الذي هو علة الاستقذار وقوله ما أى حيوان يرى اما
 تفسيرها بحيوان فلان الذي يقوم به الموت اغما هو الحيوان وأما تفسيرها بى فبقريته قوله
 والبحرى لكن الاولى تفسيرها بشكرة لا بموجب بليل ذكرا للصوف وما بعده منكر او المراد

(١١ - خرشي أول) بدل قوله ويمكن كما هو ظاهر (قوله كالعقرب) في كبره وفي بعض الحواشي العقرب والعقربة والعقرباء كله
 للأنثى والذكرا عقربان بضم العين والراء انتهى والخنافس جمع خنفساء بضم الخاء والمد والانثى خنفساء وفي المحكم الخنفس دويبة
 صغيرة سوداء أصغر من الجعران منتنة الرمح والانثى خنفساء وخنفساء وخنفساء وضم الفاء في الجميع لغة انتهى واقتضى كلامه ان
 الفتح أشهر وان خنفساء لا يقال الا لامؤنث انتهى (قوله وبنات وردان) دويبة تنحو الخنفساء جراء اللون وأكثر ما يكون في الحمامات
 وفي الكنف مصباح (قوله بنفسه) بفتح النون والفاء أى يتابع نفسه وحاصله ان قولهم مات حنف أنفه مات موت أى مات
 موتا منسوب الى أنفه من حيث انه خرجت روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه أو مع تتابع نفسه أى ان الذي مات على فراشه تخرج
 روحه من أنفه بسبب تتابع نفسه وأما الذي يقتل أو يخرج فتخرج من موضع قتله كذا كانوا يقتلون (قوله الذي هو علة الخ) الاولى
 ان يقول الذي هو علة النجاسة (قوله بدليل ذكرا الخ) فيه أن عطف الشكرة على المعرفة جائز وأيضا فقد عطف المعرف بالفعلة

أقرب بتفسيرها بمعرفة (قوله وتفهيم الذائبة من قوله له) لان اللام للملك (قوله وغلب على الطعام) أى كان أكثر منه (قوله وان تميز الطعام الخ) أى كان قدره أو أقل أو أكثر (قوله الخشاش) بفتح الشين المججمة وتثنية الخاء المججمة أيضا هوام الارض وصغار دوابها والحاصل انه اذا ماتت به فتارة تميز وتارة لا وفي كل امان يغلب أو يساوى أو يقل فالاقسام ستة فاذا تميز أكل الطعام دونه في الاقسام الثلاثة والا فان غلب الطعام أكل الجميع والا فلا بل يطرح كله وأمان لم يمت به فيؤكل معه في الاقسام الستة ان قوى ذكاته والا فلا فان شئت في قدره حال موته فانظروا كلة لقاعدة ان الطعام لا يطرح بالشئ ويحتمل عدمه قياسا على ما يأتي من عدم أكل ضفدع شئت فيه أرى أم بحرى وهذا الاحتمال ضعيف فلذلك قلنا فانظروا كلة وهذا كلة في غير دود وسوس الفواكه والطعام وفراخ النحل فانها تؤكل من غير ذكاة كما نص عليه ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون وغيرهم * نفيه * اعترض على المصنف بأن القاعدة ان المبتدأ اذا كان معرفا بالجنسية فانه يكون محصورا في الخبر قال عجم رحمه الله تعالى * مبتدأ بلام جنس عرفا منصرف في مخبر به وفا * وان خلا عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فمعكس ذا الاستقرار * ومن المعلوم انه بقي من أنواع الطاهر غير ما ذكر تكره الاذن والجواب انه حصر اضى أى الطاهر هذه الاشياء لا غيرها من بول وعذرة وغير ذلك الى آخر أنواع النجس (قوله كما عند ابن يونس) فائدة * نص ابن يونس (٨٢) أيضا على ان الطعام اذا وقعت فيه قلة انه يحوز كلة لقوله وكثرته

ونقل ابن عرفة عن عبد الحق عن سحنون في ثريد وقعت فيه قلة انه يؤكل ونقل البايج عنه في البرغوث ونقل في النوادر عن سحنون في القملة كذلك ولعله مبني على ان قليل النجاسة لا يضر كثير الطعام والا فيشكل على أصل المذهب انتهى ابن مروزق (قوله خلافا لصاحب التلقين) التلقين كتاب في الفقه للقاضي عبد الوهاب (قوله ولو طالت حياته ببر) أى خلافا لابن نافع (قوله لفساد المعنى) أى لا اختلال المعنى المقصود لان المقصود طهارة البحر الحى (قوله هو الطهور ماؤه) أى البحر المالح عن

بما لا دله الذاتي وميت ما ذكر طاهر لان ما فيه من الدم منقول وتفهيم الذائبة من قوله له ولم يقل فيه ثم انه لا يلزم من الحكم بطهارة من لادله أن يؤكل بغير ذكاة لقوله وافتقر نحو الجراد لها بما يموت به فاذا ماتت ما لنفسه سائلة في طعام واختلط به وغلب على الطعام لم يؤكل وان تميز الطعام منه أكل الطعام دونه اذ لا يؤكل الخشاش على الصحيح الا بذكاة كما أشار له القاضي عياض وظاهره ان الطعام اذا كان هو الغالب انه يؤكل والمراد بغلبته كونه كثيرا والخشاش قليلا وأما لو كان الطعام على النصف من الخشاش فلا يؤكل بمنزلة الغالب كما هو عند ابن يونس خلافا لصاحب التلقين والمعول عليه كلام ابن يونس (ص) والبحرى ولو طالت حياته ببر (ش) هو عطف على محمل المضاف اليها ميت ويصح رفعه عطفه على ميت لكن حذفت المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وميت البحرى ولا يصح الرفع دون تقدير لفساد المعنى والمعنى ان ميتة الحيوان البحرى طاهرة لقوله عليه السلام هو الطهور ماؤه الحل ميتته وقوله أحلت لنا ميتتان السمك والجراد وسواء مات خنفاً أنفه ووجد طافيا أو بسبب شئ فعمل به من اصطيا دمسلم أو مجوسى أو أبق في النار أو دس في طين فأت أو وجد في بطن حوت أو طين ميتا ولا فرق بين ان يكون ممالا تطول حياته ببر كالخوت أو تطول حياته كالضفدع البحرى بتثنية أوله وثالثه قاله في القاموس والسجلفاء البحرية وهى ترس الماء بضم السين

أبى هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان اترك البحر ونحمل معنا القدر من الماء فان توضعنا به عطشنا أفتوضأ بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته والظهور هنا بفتح الطاء لانه اسم للماء الذى يتطهر به والظهور بضم الطاء اسم للفعل هذا هو المشهور وجعل بعضهم الظهور بفتح مصدره والحل بمعنى الحلال كالحرم بمعنى الحرام والميتة بفتح الميم لان المراد العين الميتة وأما الميتة بكسر الميم فهى هيئة الموت ولا معنى لها هنا الا بتسكلف وفيه أعارب من جملتها ان يكون هو مبتدأ أول والظهور مبتدأ ثانى اخبره ماؤه والجملة من هذا المبتدأ الثانى وخبره خبر الاول أو ان هو ضمير الشأن والظهور ماؤه مبتدأ وخبر ولا يمنع من هذا تقدم ذكر البحر في السؤال لانه اذا قصد الاستئناف وعدم اعادة الضمير في قوله هو على البحر صرح هذا الوجه أو يكون هو مبتدأ والظهور خبره وماؤه فاعل لانه قد اعتمد على كونه خبرا والبحر المالح كان في الاصل عذبا فترس الماء من قتل قابيل أخاه هابيل ومن ذلك الوقت تغيرت الاطعمة وحضت الفواكه وغير ذلك (قوله أحلت لنا ميتتان) ان قلت ان الجراد يحتاج لذكاة كما هو مقرر في المذهب وهذا الحديث منافي (قلت) لا منافاة لان ذكاة الجراد لم تكن كالذكاة المعهودة أطلق على المذكى منه ميتة (قوله أو طير اميتا) الا انه يغسل في هذه (قوله أو تطول حياته) أى خلافا لابن نافع القائل بانه اذا كانت تطول حياته بالبر لا يكون ميتة طاهرة (قوله والسجلفاء) في هذا الشارح وفي عب والمناسب ان يقول لسجلفاء بتقديم اللام على الحاء (قوله وهى ترس الماء) كذا في الخطاب والذى في ابن عرفة انها غير ترس الماء

(قوله والسرطان) أي البحري (قوله الاتساع) أي المتسع أو ذو الاتساع أي الواسع فتناسب قوله فتنس الخ (قوله لا يجوز وطه آدمي البحر) انما استظهر ولم يحزم بالحكمة كالخبر وغيرها لا احتمال ان يقال يجوز وطه كارق من الادي فافاد أنه ملحق بالدواب فلا يكون الملك مجوز الوطئه (قوله وما ذكي وجزؤه) ان قلنا ما وجدته فيه صورة الذكاة الشرعية من ذبح أو نحر أو عقر كان قابلا لها كالمباح والمكروه أو غير قابل لها كالحرم المنفق عليه كالخنزير أو المختلف فيه كالخار والمكلب كان الاستثناء متصلا وان قلنا ما ذكي ذكاة شرعية كان الاستثناء منقطعاً أي لكن محرم الاكل ليس بظاهر الا انك خبير بأن الاصل في الاستثناء الاتصال وازداده جزء للاستغراق أي جميع أجزائه فهو عام لكنه يخص بقوله ودم مسفوح انتهى من ك وبعبارة أخرى ويدخل في جزئه الجنين ويقتد بغير محرم الاكل وما اذا تم خلقه ونبت شعره فان كان محرمه كوجود خنزير ببطن شاة أو جنين لم يتم خلقه أو لم ينبت شعره لم يكن طاهراً ويمكن الاستغناء عن هذا التقييد برجوع الاستثناء (٨٣) لقوله وجزؤه أيضاً (قوله والجار والبغل والخليل الخ) مشى على طريقة الاكثر من انه

لا تعمل الذكاة فيما اتفق على تحريمه كخنزير أو اختلف فيه ككمار وطريقة غيرهم طهارة المختلف فيه بالذكاة لكن لا يؤكل (قوله الا ترى ان الشافعية) فيه بحث لانه يقتضي أن الشافعية يقولون بنجاسة الجملدة الحايضة للصنفاء أي الماء المر لانها هي التي جزء من الحيوان وليس كذلك اذ كلاهم انما هو في نفس المر ويقتضي أيضاً ان جرة البعير التي قالوا بنجاستها جزء من أجزائه وليس كذلك وانما هي عندهم ما يفيض به البعير من الطعام فيأكله ثانياً فقد ظهر ان كلام المرارة وجرة البعير اللتين قال الشافعية بنجاستهما ليست واحدة منهما جزء مذكى كافي شرح عب (قوله ونحن نقول الخ) أي ان الموجب لذ كالأجزاء اما أمر يقول به الشافعية وقد تبين واما

والحاء وسكون اللام وفتح اللام وسكون الحاء المهملة والسرطان بفتحين قيل وهي ترس الماء والبحر لغة الاتساع ومنه فلان بحر أي واسع العطاء والجلود وفرس بحر أي واسع الجري والظاهر انه لا يجوز وطه آدمي البحر (ص) وما ذكي وجزؤه (ش) يريد ان المذكي وأجزاءه من كبد وعظم وغيرهما طاهر (الاحرم الاكل) كالخنزير والجار والبغل والخليل فان ذكاة لا تنفع فيه وانما نص على الجزء بعد الكل لانه لا يلزم من الحكم على الكل الحكم على الجزء الا ترى ان الشافعية يقولون بنجاسة ماردة المباح وجزئه ونحن نقول ان الجمل المقتول من شعرات يحمل الاثقال ولا يلزم من الحكم عليه بحمل الاثقال الحكم على كل شعرة بذلك وكذلك كل الرجال يحملون الصخرة العظيمة فانه لا يلزم من الحكم على الكل بحمل الصخرة العظيمة الحكم على كل فرد بذلك (ص) وصوف وبر وزغب ريش وشعر ولو من خنزير ان جزئ (ش) يريد ان ذلك طاهر من سائر الحيوانات ولو أخذت بعد الموت لانه مما لا تحلها الحياة وما لا تحلها الحياة لا نجس بالموت وأيضاً فانه طاهر قبل الموت فبعده كذلك عملاً بالاستصحاب والمراد بزغب الریش ما يشبه الشعر من الاطراف ولا فرق على المذهب بين صوف المحرم وشعره وبره وبين صوف غيره وشعره وبره لكن الطهارة في ذلك مشروطة بجزئه ولو بعد التنفيس يستحب غسلها ان جزئ من ميتة كافي المدونة والرسالة ابن رشد ولا معنى له اذا علم انه لم يصحها اذى وأوجب ابن حبيب غسلها قال ابن المواز ما تنفق منها فهو غير جائز لما يتعلق به من أجزاء الميتة ثم ان قوله وصوف من غنم وبر بفتح الباء الموحدة من ابل وأرب ونحوهما وزغب ريش لطير وهو من اضافة الجزئ لكل لان الریش اسم للقصبة والزغب معا وشعر بفتح العين وسكونها من جميع الدواب معطوف على المستثنى منه والمراد بالجزئ في كلام المؤلف اعم من أن يكون مجلقاً أو بنورة ما عدا التنفيس كما يؤخذ من كلام ابن عرفة (ص) والجماد وهو جسم غير حي ومنفصل عنه (ش) الجماد لغة الارض التي لم يصبها مطر والسنة التي لا مطر فيها وعرفه المؤلف بما ذكر والمعنى ان حكم الجمادات وهي ما ليس بذي روح ولا منفصل عن

أمر نقوله معشر جماعة المالكية والشافعية يوافقونا عليه وهو ان الجمل الخ (قوله لا يلزم من الحكم على الكل) أي الكل المجعول لا الجيمي (قوله لكن لا فرق على المذهب) أي على القول المعتقد أي راداعلى من يقول ان شعرة الخنزير نجس (قوله مشروطة بجزئه) وأما ان لم تجز تكون نجسة أي بعض كل منها وهو مباشر اللحم من محل التنفيس لا جميع كل واحد منها (قوله ولا معنى له) أي اذا علم أو اذا ظن أي فيحمل التسبب على حالة الشك وقوله وأوجب ابن حبيب غسلها أي في حالة الشك فيستخلص ان في حالة الشك طريقين الوجوب والاستصحاب وهو المعتقد (قوله من غنم) المراد خصوص الضأن (قوله ونحوهما) كغنم (قوله وشعر من جميع الدواب) أي فيكون من عطف العام على الخاص بناء على كلام الصحاح وذكر صاحب القاموس ان الشعر ما ليس بصوف ولا وبر فيكون من عطف المغاير ولعل هذا امر ادخليل وقرره شيخنا رحمه الله تعالى ^{بإسناده} سئل مالك عن يبيع الشعر الذي يخلق من رؤس الناس فكروه فان كانت على بابها أفاد ذلك جواز الانتفاع انتهى (قوله والجماد) معطوف على قوله ميت ما لا دم له

(قوله وأخرج الميتة) فإن قلت قضية التعريف أن آدم بعد الموت جمد لأنه ليس حياً ولا منفصلاً عن حي وهو باطل وبجواب قوله غير حي أي جسم ليس من شأنه الحياة وليس المراد بالحي تقيض الميت حتى يكون آدم جماً أو من المعالوم أن آدم شأنه الحياة وبه تعلم أن الميت خرج بقوله غير حي فلا حاجة لإخراجه بقوله وغير منفصل كما فعل شارحنا (قوله إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة الخ) الحق أن السمن ليس بجماً وأنه منفصل بلا واسطة لأنه ينزل مما زج اللبن غاية الأمر أنه لا يتميز إلا بعد ذلك أفاده شيخنا الصغير (قوله وأجمدا كالحشيش) أي على قول المنوفي (قوله وسواء كان من العنب) ويقال له خمر وقوله أو من غيره ويقال له نبيذ (قوله مع نشأة) أي ارتفاع وشهامة (قوله والمفسد) ويرادفه المخدر (قوله كعسل البلادر) كذا في مسودة المؤلف تبعا للخطاب وهو بلفظ الدال المهملة المكسورة وقيل الأولى كحب البلادر (قوله كالسيكران) بضم السين (قوله على المنع من أكلها) أي الكثير إذا القليل صرح بعضهم بجواز أكله (قوله ولكل (٨٤) دليل الخ) فالقرا في يقول أني لم أرهم يميلون إلى القتال والنصرة بل عليهم الذلة والمسكنة

وربما عرض لهم البكاء والمنوفي يقول لا ناراً ينامن يتعاطاها يبيع أمواله لاجلها فأنولان لهم فيها طربا لما فعلوا ذلك لا نالنا نجد أحدا يبيع داره ليأكل بها سكرها وهو واضح كذا قال في التوضيح ولا حد على مستعمل المفسد والمرقد وانما فيهما التعزيز الزاجر عن الملاسة ولا يحرم منها إلا القدر المغيب للعقل قال البرزلي ومن هنا أجاز بعض أئمتنا كل يسير جوزة الطيب لتسخين الدماغ واشترط بعضهم خاطها بالادوية لا وحدها والصواب العموم كما قال الأول اه ويجوز أن يتناول من الأفيون والبنج والسيكران ما لا يصل إلى التأثير في العقل والحواس اه وحينئذ فيجوز أن ابتلى بكل الأفيون ويخاف من تركه على نفسه الموت استعمال القليل غير المؤثر في عقله أو حواسه ويسعى في تقابله وقطعه جهده ويحب عليه التوبة والنسدم على ما مضى قال

ذی روح الظهارة وأخرج الحيوان الحي بقوله غير حي وأخرج الميتة وما نوله عن الحيوان بقوله وغير منفصل عنه أي عن الحي فالمنفصل عنه كالبيض ليس بجماً وكذلك أجزاء الحي وليس المراد أن ما خرج عن الجمادية نجس والالكان الحي نجس وأدخل في حد الجماد الجامد والمائع من زيت وعسل غير فحل لا يقال الجماد يقابله المائع لأننا نقول انما يقابل المائع الجامد لا الجامد وقال ح ويدخل في حده السمن وفيه نظر إذ هو منفصل عن حي إلا أن يريد المنفصل بلا واسطة والسمن منفصل عن اللبن المنفصل عن حي تأمل (ص) إلا المسكر (ش) لما كان بعض الجمادات مفسدا ومرقد أو مسكرا على ما ستعرفه من الفرق بينهما وكان الحكم في الأولين الظهارة دون الأخير أخرجه المؤلف بما ذكره وسواء كان المسكر مائعا كالجمر أو جامدا كالحشيش وسواء كان من العنب أو من غيره على المشهور بخلافه فائدة في تنفع الفقيه بعرفها الفرق بين المسكر والمرقد والمفسد فالمسكر ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة وفرح والمفسد ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشأة وفرح كعسل البلادر والمرقد ما غيب العقل والحواس كالسيكران وينبني على الاسكار ثلاثة أحكام دون الأخيرين الحد والتجاسة وتحريم القليل إذا تقرر ذلك فلهما خرين في الحشيشة قولان هل هي من المسكرات أم من المفسدات مع اتفاقهم على المنع من أكلها فاختار القرافي أنها من المخدرات واختار الشيخ عبد الله المنوفي أنها من المسكرات ولكل دليل انظره في الشرح الكبير وبالفرق المذكور اندفع الاعتراض على قول المؤلف إلا المسكر بأنه يشتمل النبات المغيب للعقل كالبنج والسيكران واندفع بانها مفسدات أو مفسدات لا مسكرات والأرجح في الحشيشة أنها من المفسدات وقد صرح القرافي بأنه يجوز تناول ما قل منها كغيرها من المفسدات خلافا لما يفهم من ظاهر عبارة التوضيح من منع تعاطي القليل منها والكثير (ص) والحي (ش) القرطي أجمعوا على أن المؤس الحي طاهر حتى الجنين يخرج وعليه رطوبة الفرج ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج وأما الكافر فذهبناء ومذهب الجمهور أنه كالمسلم في جميع ذلك انظر الآتي وانظر حكم جنين البهيمية يخرج وعليه رطوبة الفرج كذلك أم لا وسيأتي لابن عرفة

ابن فرحون والظاهر جواز ما سبق في المرقد لقطع عضو ونحوه لأن ضرر المرقد مضمون وضرر العضو غير مضمون قال الخطاب ومقتضى ما تقدم جواز بيع هذه الأشياء من الأفيون والبنج والجوزة ونحوه ولم أرفيه انصا صريحا وانظرا أن يقال في ذلك يجوز بيعه لمن لا يستعمل منه القدر المغيب للعقل ويؤمن أن يبيعه ممن يستعمل ذلك كما يؤخذ من كلام ابن رشد (قوله كالبنج) مثال فلس فهو بفتح الباء يخط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر إذا شربه الإنسان بعدد ذوبه قاله في المصباح (قوله أجمعوا على أن المؤمن) رد هذا الإجماع بأن الأصل نجس ما اتصل به نجس رطب وعدم وجوده في كتب الإجماع ولقد استوعبه ابن القطان ولم يذكره ذكره في قول المصنف ورطوبة الفرج وهذا معنى قول الشارح وسيأتي لابن عرفة رد ما هنا (قوله ولا يدخله الخلاف الذي في رطوبة الفرج) أي فرج الآدمي والمعمد أنها نجسة (قوله في جميع ذلك) كبيرا أو جنينا في رطوبة الفرج وغيرها هذا غاية ما يفهم (قوله وانظر حكم جنين البهيمية) أي غير مباحة إلا كل

(قوله رد ما هنا) أي ما تقدم من قوله اجمعوا على ان المؤمن الحلي الخ ورد هذا الرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وعليه) أي على الرد المذكور (قوله من جهة) أي من جهة غير مباحة الاكل كما في شرحه لـ وذكر انه يدخل في الحلي الجن وان ميتته نجسة واماميته الملائكة فهي طاهرة لانهم لادم لهم لانهم اجسام نورانية (قوله نجس) أي متنجس (قوله ولعابه) خرج في بقعة أو نوم ان كان من فمه لامن معدته نجس ويعرف ذلك بان ان كان رأسه على مخدة فن الفم والافن المعدة وعلى كل حال فيعني عمالاً لزم منه وقيل يعرف بنسبته وصفوته أي الذي من المعدة (قوله لا مقر لها) أي ليس لها محل (٨٥) مخصوص (قوله تستحيل في الحلي) أي يتغير أصلها

من الماء كقول والمشروب اليها فالاستحالة صفة لاصلها (قوله وانما خروجهما) مقابل قوله لا مقر لها (قوله لكن انفاقا في هذه) وهو ما اذا كان بعد (قوله لان في المجموع خلافا) أي في البعض خلاف وهو البيض والعرق (قوله أي غالباً) ومن غير الغالب لدفع التوهم (قوله وهذا أتم) أي رجوعه للبكل وان كان الخلاف انما هو في البعض أتم من ترجيعها لما فيه الخلاف (قوله وانظر تفصيل ذلك) قد علمته وجعل بهرام المبالغة راجعة للبيض فقط ولم يرجعه للعرق قال الخطاب لعل الخلاف في البيض أقوى (قوله الا المذر) بذال مجبهة مكسورة ومثمل المذرا اذا صار اللبن دما من الحلي فهو نجس لاماء أصفر أو أبيض فالظاهر انه طاهر ولو كان اللبن بعضه دم وبعضه لبن فهو نجس أيضا (قوله وأما ما يوجب جد الخ) أي قتلك النقطة طاهرة على ما هو مقتضى عدم السفح كذا ظهر لي مع بحث الفضلاء ولم يظهر غيره كذا نقل الخطاب عن القرافي (قوله ويحتمل أن يقال بطهارته) هذا هو المتعين (قوله ولكنه) أي ما خرج منه لا يؤكل الا بكاه

رد ما هنا وعليه فالجنين المذكور من جهة أو أدى نجس وبعبارة أخرى ومن الطاهر الحلي ولو تولد من العذرة ولو كلبا وخنزيرا أو مشركا وما في باطنه مالم ينفصل وتصح صلاة حامله وقاله غير واحد (ص) ودعوه وعرقه ولعابه ومخاطه وبيضه (ش) نبيه هذا على طهارة فضلات لا مقر لها تستحيل في الحلي وانما خروجهما من البدن على سبيل الرشح والمعنى ان ما ذكر طاهر على المعروف ولو من جلالة أو كافر أو سكران حال سكره أو بعده بقرب أو بعد لكن انفاقا في هذه قال في المسدونة وعرق الدواب وما يخرج من أنوفها طاهر ولا فرق في البيض بين تصلبه أم لا من طير أو سباع أو حشرات اذ لجهما مباح اذا أمن سمها والمصنف الا أن بصدد الطاهر والنجس لا بصدد ما يؤكل وما لا يؤكل فلا ينبغي تقييده بغير بيض الحشرات كما فعل الشارح لكنه تابع في التقييد المذكور لابن راشد على ابن الحاجب وقوله (ولو أكل نجسا) راجع للجميع لان في المجموع خلافا وبعضه لا خلاف فيه وهو يشير بالوللخلاف أي غالباً وهذا أتم وانظر تفصيل ذلك في الشرح الكبير (ص) الا المذر (ش) هذا الخارج من عموم الحلي في البيض على طريق الاستثناء المتصل يعني ان البيض المذر وهو ما فسد بعد انفصاله من الحلي بعفن أو صار دما أو صار مضغعة أو فرفرا ميتا نجس ويطلق على ما اختلط صفاره ببياضه لكن هذا الاخير طاهر مالم يحصل فيه عفن وأما ما يوجب جد من نقطة دم في وسط بياض البيض فمقتضى مراعاة السفح في نجاسة الدم الطاهرة في هذه كما في الذخيرة (ص) والخارج بعد الموت (ش) أي ومن النجس الخارج بعد الموت من دم وعرق ولعاب ومخاط وبيض ومحل نجاسة هذه الامور غير البيض حيث خرجت بعد الموت من حيوان نجس به فان كان من حيوان ميتته طاهرة فلا يكون نجسا وأما البيض الخارج بعد الموت مما ميتته طاهرة فان كان لا يقتقر الى ذكاه كالتمساح والترس فكذلك وان كان يقتقر لها كالجراد فيحتمل أن يقال بنجاسته كنجس ما ذكي اذ لم يتم خلقه ولم يثبت شعره ويحتمل أن يقال بطهارته كطهارة ميتة ما خرج منه ولكنه لا يؤكل الا بكاه أشار لهذا التفصيل بعض (ص) ولبن آدمي الا الميت (ش) أي ومن الطاهر لبن آدمي حتى ذكر أوائني مسلم أو كافر مستعمل للنجاسات أم لا لاستحالة الى صلاح ولجواز الرضاع بعد الحلولين لانه لو لم يكن طاهر المنع أم الخارج بعد موته فهو نجس على المنصوص لنجاسة وعائه بناء على نجاسته بالموت (ص) ولبن غيره تابع (ش) يعني ان لبن غير الادمي تابع للحمة فان كان الحيوان مباح الاكل فلبنه طاهر ولو أكل نجاسة على المشهور وان كان محرم الاكل فلبنه نجس وان كان مكروه الاكل فلبنه مكروه شره وأما الصلاة به فخايرة كما قاله ابن دقيق العيد ولبن الجن كلبن الادمي لا كلبن البهائم لجواز مناحتهم وجواز امامتهم ونحو ذلك (ص) وبول وعذرة من مباح الا المتغذي بنجس (ش) يريد أن بول الحيوان المباح الاكل وروثه

(قوله لاستحالة الى صلاح) أي لاستحالة أصله وهو الماء كقول والمشروب الى صلاح وهو اللبن (قوله بناء على نجاسته بالموت) والمعتمد انه لا ينجس بالموت فيكون اللبن طاهرا بعد الموت (قوله وابن غيره تابع) أي للحمة في حال أخذه منه فلا حاجة الى زيادة الا الميت (قوله وأما الصلاة به فخايرة) مشي بعض الشراح على كلام الفقيه على العزيمة على كراهة الصلاة بثوب فيه شيء منه وتعاد في الوقت ورجحه بعض الشراح الا ان شيخنا الصغير قال ان كلام الفقيه غير منقول واعتمد كلام ابن دقيق العيد (قوله لا كلبن البهائم) أي التي لا تؤكل (قوله الا المتغذي بنجس) أكل أو شرب بتحقيقا كما علمه الخطاب والبساطي وأبو الحسن وكذا ما شأنه ذلك عند الاخوين

(قوله وما احتل أمره) معطوف على قوله ما شأنه أي فهو حيوان شأنه استعمال النجاسة ولكن يحتمل أمره أي كالبهيمة التي لم تعرف باستعمال النجاسة (ثم أقول) ان مقتضى ما تقدم من قولنا تحقيقا ان قوله ما احتل أمره شامل للمشك والظن غلب أم لا والظاهر ان غلبه الظن كالتحقيق كافي غير هذا الموضع وحينئذ فقول الشارح وهو غير ظاهر ظاهر وأما لو كان شأنه استعمال النجاسة كالفار ولكن احتل ان يصل اليها وان لا يصل فهو ما أشار له عجي وتبعه عجب بقوله وما شكت في وصوله فالظاهر كراهة أكله وفضلته نجسة احتياطاً (أقول) الاصل الطهارة وهذا شكت في المانع فيأتي وما يوجد من الفار في المركب فيه هذا التفصيل فان ندرت النجاسة بها انبغى طهارة ما شكت في وصوله للنجاسة (قوله وأمره للخلاف) أي مراعاة لمن يقول ان بول المباح وفضلته نجسان وان لم يأكل النجس (قوله وذلك كالموتولد الخ) نقل (٨٦) ذلك عجب عن بعض حذاق أشياخه وقد شاهد بعض الناس ذلك قال عجب بعد

طاهران الا أن يكون مما يستعمل النجاسات بالمشاهدة أكل أو شربا بقوله وروثه نجسان مدة ظن بقاء النجاسة في جوفه وقيدنا بالمشاهدة ليجز ما شأنه استعمال النجاسة ولكنه لا يصل اليه نجسه وما احتل أمره وقيل يحتمل على النجاسة تغليبا وهو غير ظاهر ولوقال المؤلف وروث أو رجميع بدل عذرة لكان أحسن لان العذرة خاصة بخارج الأذى وخروج المباح المحرم والمكروه فان بوله ما وروثه ما نجسان كما يأتي ويستحب عند مالك غسل بول المباح وعذرة الطاهرة من الثوب ونحوه اما الاستقذاره أو مراعاة الخلاف وأما ما تولد من المباح وغيره من محرم أو مكروه فهل تكون فضلاته طاهرة أو نجسة والظاهر أنه يلحق بالأم لقولهم كل ذات رحم فولدها بمنزلتها وذلك كالموتولد من العقاب والشعلب فان ذكرا العقاب تحمل منه أنثى الشعلب (ص) وفيه الا المتغير عن الطعام (ش) أي ومن الطاهر التي وهو الخارج من الطعام بعد استقذاره في المعدة ما لم يتغير عن هيئة الطعام فان تغير بجموضة أو نحوها فهو نجس وان لم يشابه أحد أوصاف العذرة والقلس كالتي على المشهور في فصل فيه بين أن يتغير ولو بجموضة فهو نجس وان لم يحصل فيه تغير فهو طاهر وعليه يحمل قول مالك في الموتار آيت ربيعة بعد المغرب يقلس في المسجد مرارا ثم لا ينصرف حتى يصلي كما قاله سند والقلس ما تنقذه المعدة أو ينفذه ريح من فيها وقد يكون معه طعام وما حكى عن ابن رشد من انه ماء حامض أي وهو طاهر مبني على ان التي لا ينجس الا بمشابهة أحد أوصاف العذرة أو بمقارنته او قد علمت ضعفه (ص) وصغراء وبلغم (ش) يعني ان الصغراء وهي ماء أصفر ملتحم يشبه الصبغ الزعفراني والبلغم وهو شيء منعقد يسقط من الرأس ويطلع من الصدر طاهران وذكرهما عقب مسألة التي عليه على طهارة غير المتغير منه وان خالطاه أو أحدهما وبعبارة أخرى ظاهر قوله وصغراء وبلغم سواء كانا من آدمي أو غيره لان المعدة عندنا طاهرة لعلة الحياة لا يقال مقتضى هذه العلة طهارة التي المتغير عن الطعام لاننا نقول انما يكون الخارج من المعدة طاهرا حيث خرج بحاله ولا ترد الصغراء لانهما كان ينسدرن خروجهما صارت بمنزلة ما بقي بحاله ولا يرد البلغم أيضا لان بعضه يكون من الرأس وبعضه من المعدة ولا اشكال في طهارة الاول وأما الثاني فلما كان يتكرر خروجه أكثر من التي حكم بطهارته للمشقة (ص) ومرة مباح (ش) أي ومن الطاهر مرة حيوان مباح واغذا كالمراة بعد قوله وبخروءه للاهتمام

والذي في حياة الحيوان للدم يرى ان العقاب جميعه انثى ويسافده طائر آخر من غير جنسه وقيل ان الثعلب يسافده انثى والمقام قابل للكلام الا ان الأولى الاختصار لما فيه من الانتصار (قوله بعد استقذاره في المعدة) فيه نظر مع قولهم ان الحيط والدرهم اذا وصل الى المعدة نجسا كذا في ك (قوله) فان تغير الخ) واذا كان التي أو القلس متغيرا وجب منه غسل القدم والاستنجاب الا ان يكون ما يذهب بالبصاق قاله الباجي ك (قوله على المشهور) مقابله ما قاله ابن رشد (قوله يقلس في المسجد) من باب ضرب (قوله وقد علمت ضعفه) ذكر الخطاب نقولا تفيد ضعفه كما قال الشارح ورده محشى نت بقوله وليس كذلك بل القلس طاهر من غير خلاف وهو الماء الحامض قال ابن يونس فيها والقلس ماء حامض قد تغير عن حال الماء ليس بنجس لو كان نجسا ما قلس وبيعة في المسجد قال ابن يونس وربما كان طعاما فان كان يسيرا

وأصابه في صلاته عمادى ولا شيء عليه وان كان كثيرا قطع وتقصض وابتدأ الصلاة ورواه ابن القاسم عن مالك فأنت ترى بشأن أنه في المدونة حكم له بالطهارة مع وصفه بالجوضة والتغير عن حال الماء الى آخر ما قال (قوله الصبغ الزعفراني) بكسر الصاد (قوله وذكرهما عقب مسألة التي) بعيد كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله لا نأقول) هذا الجواب لا فائدة له لان حاصل السؤال ان مقتضى العلة الطهارة مطلقا وان لم يخرج بحاله (قوله ولا ترد الصغراء الخ) خلاصته ان أصل الصغراء والبلغم الماء كقول والمشروب وقد تغيرا فكان الواجب الحكم بنجاستهما فقال اما الصغراء فلما كان ينسدرن خروجهما صارت بمنزلة ما بقي بحاله وأما البلغم فلما كثرت وتكررا أكثر من تكرر التي حكم بطهارته للمشقة فالحاصل ان علة الطهارة اما الاقلية أو الاكثرية من التي أي فلما اتفقت كل منهما بان فرض المساواة للتي الحكم بالنجاسة فتدبر (قوله وانما ذكر المراة الخ) هذا صريح في ان قول المصنف ومراة مباح في حيوان ذكي بالفعل وقد علمت

ان قول المصنف وصفراء في حيوان حي (قوله اذ قد قيل الخ) تقدم الكلام فيه (قوله جرة البعير) قال الازهرى على نفل المصباح الجرة بالهـ كسر أى بكسر الجيم ما تخرجه الابل من كروشها فتجتره فالجرة في الاصل المعدة ثم توسعوا فيها حتى أطلقوها على مافي المعدة (أقول) بعد ان علمت ما ذكر فالشارح لم يطلق الجرة على مافي الكرش بل أراد بها اللعنة التي تخرجها الابل وبعدها هذا كله فمقول ان النزاع ليس في ذلك الجزء الذي هو الوعاء في الجرة والمرارة (قوله مناسبة) أى حكمية لاعلة حتى يلزم اطرادها (قوله يفهم منه ان مرارة المسكروه غير طاهرة) أى مع انها طاهرة (قوله ثم ان ذكره للمرارة الخ) قرر شيخنا الصغير ان كان القصد بقوله وصفراء وبلغم ومرارة مباح من حيوان حي فنقول لافرق بين المحرم وغيره والآدمي وغيره فلا وجه للتقييد بقوله مباح وان كان المراد بقوله وصفراء وبلغم أى من حيوان حي وقوله ومرارة مباح أى من ميت مذ (٨٧) كما هو المعنى المرضي في تقريره فلا يعترض ويقال

يستغنى بقوله وصفراء عن قوله ومرارة مباح اذا علمت ذلك فقول الشارح أولا وانما ذكر المرارة ليفيد ان قوله ومرارة مباح في المذكي وحيث فلا وجه لذلك التردد (قوله فهو الصنف) أى ويخص مجال الحياة وقوله وان أراد وعاء الخ أى ويكون الكلام فيما بعد الموت قد تقدم ان الصنف هو عين قول المصنف وصفراء وهو عين ما تقدم له من انه الملتحم الذي يشبه الصبيغ الزعفراني ان الماء الاصفرا الخارج من الفم هو عين قول المصنف وصفراء وهو عين ما تقدم له من انه الملتحم الذي يشبه الصبيغ الزعفراني الذي يخرج في حال الحياة وان هذا الماء الخارج من الفم أى في حال الحياة له موضع مخصوص من البدن بعد جزأ من الحيوان و ليس كذلك (قوله يستحيل الى صلاح كاللبن) أى يستحيل أصله (قوله لم يخرج) أى فأراد بالسفوح الجريان بعد موجب الخروج وهذا معنى ليس له أصل اذ معناه

بشأن ذلك اذ قد قيل بعدم طهارتها ولا يقال على هذا الجواب كان ينبغي له أن يذكر جرة البعير أيضا لما فيه من النزاع لانا نقول هذه مناسبة وهى لا يلزم اطرادها ثم ان تعبيره بالمباح يفهم منه ان مرارة المسكروه غير طاهرة فلو قال ومرارة غير محرم كان أحسن ثم ان ذكره للمرارة لاجابة اليه لانه ان أراد بالمرارة الماء الاصفرا الخارج من الفم فهو الصنف وان أراد وعاءه فهو جزء من الحيوان وقد مضى التفصيل فيه بين المذكي والحى والميت الذى له نفس سائلة (ص) ودم لم يسفح (ش) لما كانت فضلات الحيوان كما قاله في توضيحه على قسمين مالا مقرر له كالدمع وهو محكوم له بالطهارة وقد تقدم وماله مقروء وهو قسمان مستحيل الى صلاح كاللبن والبيض ومستحيل الى فساد كالدم والعذرة والدم قسمان مسفوح وهو الجارى نجس اجماعا وسيأتى في كلام المؤلف وغير مسفوح أشار له هنا عطفه على أنواع الطاهر والمعنى ان الدم غير المسفوح وهو الذى لم يخرج بعد موجب خروجه شمر عا طاهر فخرج الدم القاتم بالحى فانه لا يوصف بشئ ودم الميتة لتجاسده جرى أم لا ومن فوائد الطهارة أنه اذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لا يؤمر بغسله وتجوز الصلاة به ومن الدم الغير المسفوح الدم الذى يخرج من قلب الشاة اذا شق (ص) ومسك وفارته (ش) لما قيل بطهارة الدم بعد دم السفوح علم منه ان المسفوح منه نجس وهو اجماع كما سبق وكان بعض أفراد منه مخالف لذلك وهو المسك نص عليه عطفه على أنواع الطاهر فقال ومسك الخ والمعنى ان من الطاهر المسك بكسر فسكون وهو دم منعقد استحالة الى صلاح وكذا فارته وهى وعاءه الذى يكون فيه من الحيوان الخصوص لانه عليه السلام تطيب بذلك ولو كان نجسا لما تطيب به وبعبارة أخرى المسك بكسر فسكون فارسي معرب وتسميه العرب المشعوم خراج يتولد من حيوان كالغزال المعروف ولا فرق بينهما ما الا ان لهذه اتيابا نحو الشبركان اتياب الفيلة ورجلاها أطول من يديهما ثم يستحيل مسكا وأما المسك بفتح فسكون فهو الجلد ومنه قوله في التهذيب في باب الصداق القنطار ملء مسك ثور ذهابا وجمعه مسوك كفلوس ومن قال في الجلد مسك بفتح الميم والسين معافوه خطأ صريح وأما الزبد فأفتى الشيخ سالم بنفعنا الله به بطهارته بعد التوقف حتى أخبره من له معرفته أنه لا يصل الى محل البول ويتوقف الشيخ زروق في جواز أكل المسك وقال لا ينبغي

في الاصل القطع أى لم يقطع محله فإسناده باعتبار ذلك مجاز ثم أراد بالجريان حقيقة أو حكما الاول ظاهر والثاني كالباقي في محل التذكية ويجوز المد والموجود في بطنها فكلها من المسفوح وغيره ما كان بالعروق فقط (قوله لا يؤمر بغسله) أى وجوبه فلا ينافى انه يؤمر بغسله استحبابا ^{بفتح} هل منع أكل الدم المسفوح تعبد وشهره الشيخ يوسف بن عمر أو معقول المعنى بانه يقسى القلب وأفضل القلوب أرقها وبه قال الجوزاى قولان (قوله ومسك وفارته) وظاهره ولو أخذ به بعد الموت وانظر ما الفرق بينه وبين اللبن والبيض الخارجين بعد الموت مع ان كلا استحالة الى صلاح وعدم استقذاره (قوله القنطار الخ) لعل المراد تفسير القنطار الذى في الآية (قوله فقد أفتى الخ) وكذا قال عجم بعد اخباره أنه كاشيخ سالم وهو خلاف قول حياة الحيوان يوجد في ابطيه وفي باطن أخذاه وباطن ذنبه وحوالى دبره فيؤخذ من هذه الاماكن بلعقة صغيرة أو بدرهم رقيق انتهى واقصر القاموس على انه وسخ يجتمع تحت ذنبها أى دابته وهى السنور

(قوله وكلام الفقهاء الخ) حاصله ان تجوزهم أكل الطعام الممسك الذي أماته الطبخ دليل على جواز أكل المسك والالمسك أكل
الطعام (قوله تحجر) أي بنفسه أو بفعل فاعل (قوله أو خلل) أي بالقاء شيء فيه كالخل والمخ والماء ونحوه (قوله فانها تظهر) ويظهر
الاناء تبعاله بخلاف ما اذا سقط وهو خمر على بدنه أو وثقه فانه نجس لا يظهره الا الغسل لوصوله اليه في حال نجاسته فلا يظهر بالتسبية
لكونه ليس مقره عادة بخلاف الاناء فانه مقره عادة قاله في ك واستظهر عب انه يظهر الشوب اذا تحجر وهو اظاهر (قوله فان ذهبت
الخ) أي فان ذهبت بالتحجير هذا ما يقتضيه (٨٨) اللفظ وذلك لان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية وقوله بعد املو كان الخ ينفيه

واعترض عج ذلك بان المسكر
بمعناه الخاص لا يكون في غير
الاشربة وان كان من الجامد
مسكر أي مغيبا للعقل فظاهر لانه
مفسدو أيضا فقد أطفئوا على
جواز بيع الطرطر وهو الخمر الجامد
ولم يذكر هذا التقييد (قوله أولا)
أي بان تحجر في أو ان أنفراد
بأوانيه الاواني الاصلية التي
تخمر فيها (قوله ولا فرق الخ) وان
كان كلام المصنف ظاهرا في الثاني
والاحسن ان يقال ان في العبارة
احتياكا وهو انه قد حذف في الاول
حجر بالبناء للمفعول لذكر نظيره في
الثاني وحذف في الثاني أو تخلل
بالبناء للفاعل لذكر نظيره في الاول
فحذف من كل نظير ما أثبت في الآخر
(قوله والنجس ما استثنى) اغراض
ذلك وان علم ليغطف عليه باقي
الاعيان النجسة ولانه لما كان
دلالة الاستثناء بطريق المفهوم
احتاج للتصريح لتلايتوهم انه
عطل المفهوم والنجس بفتح الجيم
عين النجاسة (قوله ما تقدم استثناءه
حقيقته) أراد بالاستثناء الاصطلاحى
(قوله وبعبارة أخرى) أراد
بالاستثناء هنا اللغوى وهو الاخراج
فالحاصل ان الاوجه ثلاثة

ان يتوقف في ذلك وجوازه معلوم من الدين بالضرورة وكلام الفقهاء في باب الاحرام في أكل
الطعام الممسك دليل على ذلك (ص) وزرع نجس (ش) أي ومما هو ظاهر الزرع اذا سقى
بالماء النجس وان نجس ظاهره والبقل والكرث ونحوه كالزرع ويحتمل ان يريد أن القمح
النجس اذا زرع ونبت فانه ظاهر وكذا غير القمح ويحتمل ان يريد ما هو أهم من ذلك أي وزرع
ملا بس النجاسة وتقدم ان ابن القاسم أجاز ان يعلف النخل بالغسل النجس ويسقى الماء النجس
الزرع وهو يدل على طهارة ذلك اذ لو نجس به لما أباح شيئا منه انتهى ومنه يؤخذ حكم اقدام
على سقى الزرع بالشيء النجس (ص) وخمر تحجر أو خلل (ش) يعنى ان الخمر اذا انتقلت من
المائية الى ان تحجر أو انتقلت من التخمر الى التخليل فانها تطهر لان النجاسة فيه متعلقة
بالسدة المطربة فاذا ذهبت ذهب التنجيس والتجريم والنجاسة تدور مع العلة وجودا وعدما
أملو كان الاسكار باقيا فيه بحيث لو بل وشرب أسكر فليس بظاهر وظاهره تحجر في أو انيه
أولا وهو كذلك ولا فرق بين ما تخلل بنفسه أو بفعل فاعل (ص) والنجس ما استثنى (ش)
الكلام الآن في بيان الاعيان النجسة بعد ما فرغ من الكلام على الاعيان الطاهرة والمعنى
ان الاعيان النجسة ما تقدم استثناءه حقيقة أو حكما ليدخل مفهوم ان حرت أو ما استثنى
حقيقة وأما مفهوم ان حرت فهو معلوم من اصطلاح المتقدم من قوله واعتبر من المفاهيم
مفهوم الشرط فقط وبعبارة أخرى والنجس بفتح الجيم عين النجاسة أنواع أيضا منه ما استثنى
أي أخرج فيما سبق بأداة استثناء كقوله الا محرم الا كل أو شرط كقوله ان حرت فهو ثمان ومنه
ما أشار اليه بقوله وميت غير ما ذكر وهو يرى له نفس سائلة مات حنف أنه أوبذ كاه غير شرعية
كذلكى مجوسى أو كباى لصنم أو مسلم لم يسلم عمدا أو محرم لصيد أو مهرى أو مجنون أو مسكران
أو مصيد كافر حكم هذه الميتة في هذا كله (ص) ولو قلة وآدميا (ش) يعنى ان ميتة القملة
نجسة لان لها نفسا سائلة بخلاف نحو البرغوث والبعوض والذباب ونحوها فان ميتتها طاهرة
لان دمها منقول على المشهور وأما ميتة الآدمى ولو كافر فهي طاهرة على المعتمد ومذهب
ابن القاسم وابن شعبان وابن عباد الحكم بنجاسة ميتته والى الطهارة ذهب سحنون وابن
القصار واختاره القاضي عياض وابن رشد وغيرهما من الاشياخ والى اختيار ابن رشد أشار
المؤلف بقوله (والاظهر طهارته) قال عياض لان غسله واكرامه يابى تنجيسه اذ لا معنى لغسل
الميتة التى هى بمنزلة العذرة ولصلاية عليه السلام على سهيل بن بيضاء فى المسجد ولما ثبت انه
عليه السلام قبل عثمان بن مظعون بعد الموت ولو كان نجسا لما فعل عليه السلام ذلك الى
غير ذلك وقال الخطاب ولم أر تشهير القول المصدر به عند المؤلف ولا من اقتصر عليه بل أكثر

فالاستثناء على الاولين بالمعنى الاصطلاحى وفى الاخير بالمعنى اللغوى (قوله وميت) بالتخفيف والتشديد وهما لغتان يقالان اهل
فى الميت وأما الحى ففيه التشديد لا غير وحينئذ تصح قراءته بالاضافة والتنوين (قوله حكم هذه الميتة فى هذا كله) كذا فى نسخة فحكم
مبتدا وقوله الميتة أى ثبوت كونه ميتة خبر وقوله فى هذا كله أتى به دفعا لما يتوهم من ان المشار له الاخير (قوله على المشهور الخ)
راجع لقوله فان ميتتها طاهرة أى لان المسئلة ذات خلاف ذكره ح ويصح رجوعه لقوله نجسة لقول المصنف ولو قلة وان كان
الا قرب لعبارة الشارح الاول (قوله سهيل) بالتصغير كذا فى نسخة الشارح * (فائدة) * لا يجوز أكل القملة اجبا عا قاله الدميرى فى
حياة الحيوان (قوله الى غير ذلك) وهو ما روى من صلاة الصحابة على أبى بكر وعمر فبه وقوله صلى الله عليه وسلم لا نجس واما تكم فان

المؤمن لا نجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم (قوله وان أخذ النجس الخ) فأخذها النجس من قولها بن المرأة الميتة نجس اذا لموجب للنجاسة الا الوعاء انتهى (قوله فقد أخذ عياض الخ) قال في كتاب الجنائز من المدونة أكره ان توضع الجنائز في المسجد اذا لم يكن نجسا لم يقل أكرهه ومثله في الاعتكاف (قوله لا يدخل عندى الخ) لم يطلع على المسئلة فقال عندى فهو قصور (قوله وقد قيل الخ) وعلل ذلك بعض الشراح بقوله لغسل المملكين جوفه وتطهيره ثم يشعر بوجود الخلاف في المذهب وان القول بالطهارة ضعيف مع انه لا يصح فلذا قال تم وأما ما في الشفاء من حكاية ابن سبأ بقولين عن العلماء في طهور الحدين منه صلى الله عليه وسلم فليس بصرح أنها في المذهب بل الذي يلوح من هذه العبارة أنها خارج المذهب (قوله وفي عبارة أخرى الخ) لما كانت العبارة الاولى قابضة للبحث عنها بتلك العبارة الفصيحة (قوله عام في المسلم والكافر) وقيل خاص بالمسلم وأما الكافر فيمنه نجاسة اتفاقا وحكاها ابن عرفة طريقتين وظاهرهما استواءهما قاله ابن حزم زوق لكن ما استدلل به ابن أبي زيد (٨٩) من الاثر اى وهو لا تجسوا موتاكم فان المؤمن

لا نجس حيا ولا ميتا رواه الحاكم في المستدرک کافی ح انما ينص لسلامة الميتة المسلم (قوله آدمي أو غيره) ويترب على ذلك في الآدمي بطلان صلاته (فان قلت) لم يحكم بطهارة ميتة الآدمي ورجحت ذلك وأجريت الخلاف فيما أبين منه في حال حياته وحال موته وجعلتم الخلاف على حد سواء وقلتم هذا على القول بالطهارة (قلت) لعل الفرق انه لا يلزم من الحكم بالطهارة على الكل الحكم بالطهارة على الجزء وكذا لا يلزم من تشريف الكل تشريف الجزء قاله بعض شيوخ شيوخننا (قوله وحاصل كلام الامام) هذا الحاصل ليس حاصل كلام الامام كما قال بل حاصل ذكره الخطاب فليراجع (قوله وظلف) قال في المصباح الظلف من الشاة والبقر ونحوه كالظفر من الانسان والجمع اظلاف مثل جل وأجال انتهى

أهل المذهب يحكم بها من غير ترجيح ومنهم من رجح الطهارة وان أخذ النجس النجاسة من المدونة فقد أخذ عياض منها الطهارة ابن هرون وهذا الخلاف لا يدخل عندى أجساد الانبياء بل يجب الاتفاق على طهارة أجسادهم وقد قيل بطهارة الخارج منه عليه الصلاة والسلام فكيف يجسد الكريم انتهى وفي عبارة أخرى والخلاف في غير الانبياء وأما ما هم فاجسادهم بل جميع فضلاتهم طاهرة والخلاف في طهارة ميتة الآدمي ونجاستها عام في المسلم والكافر (ص) وما أبين من حي وميت (ش) يعني ان الاجزاء المنفصلة حقيقة أو حكما بان تعاقبت يسير لحم أو جلد بحيث لا يعود لهيئته عن الحيوان النجس الميتة نجاسة سواء أخذت منه في حال الحياة أو بعد الموت آدمي أو غيره ومنه ثوب الثعبان وحاصل كلام الامام ان الخلاف فيما أبين من الآدمي في حال حياته وبعد موته كالخلاف في ميتة خدلافا لبعضهم ان ما أبين منه حيا لا يختلف في نجاسته ابن عبد السلام وليس كذلك ولما كان في لفظ ما عموم وليس مراد بل المراد به ما عدا ما سبق من الصوف وما معه ينسب بقوله (من قرن وعظم) وهو جامع عرفان ويشمل العظم السن (وظلف) بالطاء للبقرة والشاة والظبي (وعاج) وهو عظم الفيل واحده عاجة (وظفر) بالطاء للآدمي والبعير والاوز والدجاج والنعامة كذا في التوضيح والشرح وتبعهما من رأيت من الشراح في عدا الدجاج من ذى الظفر (وقصة ريش) وهى التى يكتنفها الشعر وسواء أصلها وطرفها على المشهور وأما الزغب فقد تقدم انه طاهر ان جز ونسبه المؤلف على هذه دون غيرهما من لحم وعصب وعروق وأعضاء أصلية للخلاف فيما ذكر دون غيره وهذا ينسب على ايراد ابن دقيق العيد على ابن الحاجب ثم ان الاضافة في قوله وقصة ريش من اضافة الجزء للكل وشمل قوله وما أبين من حي الخ ما تحت من الرجل بالحجر فانه من الجلد بخلاف ما نزل من الرأس عند خلقه لانه ومنعجه منعقد (ص) وجلد ولودبغ (ش) يعني ان جلد الميتة والجلد المأخوذ من الحي نجس ولو دبغ على المشهور والمعلوم من قول مالك لا يجوز بيعه ولا يصلى عليه قاله ابن رشد ولا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره ولا باطنه (ص) ورخص فيه مطلقا

(١٢ - خرشي أول) (قوله والدجاج) في عدا الدجاج من ذى الظفر نظر كذا في عب وانظر ما اذا يقال له بعد (أقول) لا مانع من عده من ذوى الظفر في ذلك الموضع وان لم يكن منه في باب الذكاة فتدبر (قوله وسواء أصلها وطرفها الخ) ومقابلته ان النجس مانع في اللحم أشار له بهرام في الوسط (قوله وبهذا) أى بقولنا انه للخلاف يندفع اعتراض ابن دقيق العيد على ابن الحاجب أى التى هى كعبارة المصنف حيث قال انه لم يتعرض لابانه الاعضاء الاصلية من الحيوان كاليد والرجل حال حياته والقياس يقتضى أن يكون حكم هذا المبدأ حكم ميتة ما أبين منه فاذا علمت ذلك فاقول كيف يجري الخلاف في العظم وهو من جملة ما ذكره ويكون مثل العصب والعروق متفقا على نجاستهما ثم بعد ذلك رأيت البدرد ذكر خلافا عن الاطباء فقال اختلف الاطباء هل العظم له احساس فتخله الحياة أولا ويدل الاول قوله تعالى قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الخ فصح ما قاله ابن دقيق العيد (قوله بخلاف ما نزل من الرأس) قال في لآلئ الترى ان من يكثر دخول الجسام من المترفهين لا ينزل منهم شئ (قوله على المشهور) مقابل المشهور خمسة أقوال من جملتها ان الدباغ مطهر لجميع ذلك ولو من خنزير قاله سحنون وابن عبد الحكم (قوله ورخص فيه) أى على سبيل الجواز وقوله فيه

على حذف مضاف أي في استعماله وقوله في يابس الخ متعلق باستعماله فلم يلزم عليه تعلق حرفي بمرتبدي اللفظ والمعنى باعمال واحد (قوله بعدد بغيه الخ) متعلق برخص وكذا أقوله في يابس وماء كذلك ولو قد مهمما على الاستثناء لكان أظهر قال في ك وفهم من قوله بعدد بغيه أنه قبله لا يجوز الانتفاع به بوجه قال في التوضيح قال ابن هرون وهو المذهب (قوله كان من مية الخ) إشارة إلى تفسير قول المصنف مطلقا (قوله ولا يطحن عليها) كذا قاله أبو محمد صالح ونقل ابن عرفة عن ابن حارث أنهم اتفقوا على أنه يطحن عليها فلا أقل من قوته فتأمل (قوله وتلبس في غير الصلاة) قال في ك وحكم هذه القراءة من السجاب ونحوه بجلد الميتة في جواز لبسه في غير الصلاة كما قال الخطاب لأن الذابح لها غير مسلم اه أقول بحمد الله وهذا التعليل لا ينتج مدعا لأن مذكي الكتابي يحمل أكله فهو طاهر فإذا كان الذابح لها كتابيا فلا ضرر (قوله خلافا لما شهروه ابن الفرس الخ) بالفاء وهو عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم من أهل غرناطة ويعرف بابن الفرس ويكنى أبا عبد الله ألف (٩٠) كتابا في أحكام القرآن جليل القدر من أحسن ما وضع في ذلك وكان نحيف الجسم كثير المعرفة وفي مثله يقول بعضهم

إذا كان الفتى ضخم المعاني

فليس يضره الجسم الخميل

تراه من الذكاء نحيف جسم

عليه من توفقه دليل

(قوله وقال البرزلي في مسائل

الصلاة) كان شيخنا يدكر أن شيخه

أبو عيسى الغبريني (قوله أنه

استعمل في غير الياسات) أي وفي

غير الماء (قوله وينبغي الخ) هذا

ظاهر إذا كان يتحلل شيء من تلك

الجلود يتعلق بالقميص الذي يغربل

عليها والأفلا وجه له (قوله الباجي)

هو سليمان بن خلف بن أسعد بن

أيوب بن واث القاضي أبو الوليد

الباجي نسبة إلى باجة مدينة

بالاندلس التي بقرب أشبيلية وقيل

هو من باجة القيروان مات سنة

أربع وسبعين وأربع مائة ومولده

سنة ثلاث وأربع مائة وقوله الابي

نسبة إلى أبة قرية من عمل تونس

بضم الهمزة (قوله ولعل الرواية

الامن خنزير بعدد بغيه في يابس وماء (ش) في كثير من النسخ رخص بالبناء للمفعول وفي بعضها للفاعل العائد على الامام يعني ان الامام رخص في استعمال جلد الميتة بعدد بغيه كان من مية مباح كالسفر أو محرم كالخمر ذكي أم لا في الياسات بان يوحى فيها العدس والفلول والحبوب ونحوها والماء لأن له قوة يدفع عن نفسه ويغربل عليها ولا يطحن عليها لأنه يؤدي إلى زوال بعض أجزائها فاختلط بالذبيق ويجلس عليها وتلبس في غير الصلاة ولا تلبس ابن يونس أي في الصلاة وأما في غيرها فجاز وهذا الترخيص في غير جلد الخنزير ما هو فلا يرخص فيه لا في ياسات ولا في ماء ولا غير ذلك لأن الذكاة لا تنفذ فيه إجماعا فكذلك الذباغ خلافا لما شهروه ابن الفرس في أحكام القرآن من أنه كغيره ومثله جلد الأدمى لكرامته وهذا يعلم من وجوب دفعه وقال البرزلي في مسائل الصلاة كان شيخنا يقول ان وجد النعال من جلد الميتة فإنه يجلس الرجل اذا توضأ عليه وفيه نظر لجواز استعماله في الماء انتهى واستظهر ح ما قاله شيخه لأن الماء يدفع عن نفسه والرجل اذا بليت ولا قاه صادق عليه انه استعمال في غير الياسات وينبغي تقييد جواز الغرلة على جلود الميتة بما اذا خلعت عن الماء وقوله ورخص الخ مية مية من قوله وينبغي تمتنع لا نجس في غير مسجد وأدى ابن عرفة روى الباجي الذباغ ما أزال الشعر والريح والدمع والرطوبة الابي في شرح مسلم لا يخفى عليه ما في اشتراط ازالة الشعر من النظر والاظهار ما أزال الريح والرطوبة وحفظه من الاستحالة كحفظ الحياة ولعل الرواية في الجلود التي الشأن فيها زوال الشعر التي يصنع منها النعال لا ما يجلس عليه وتصنع منه الافرية وانما يلزم ازالة الشعر على مذهب الشافعي القائل بان الصوف نجس وان طهارة الجلد بالذباغ لا تعدى إلى طهارة الشعر لانه تحمله الحياة فلا بد من زواله وأما عندنا فلا وقال ح الظاهر ما ذكره الابي واقصر ابن ناجي كبن عرفة على ما ذكره الباجي وقال في الطراز الظاهر لا يعتبر في الذباغ آلة فان وقع في مدبغته طهر وقال الابي وظاهر الحديث افادة ذباغ الكافر وفي مسلم حديث نص في ذلك (ص) وفيها كراهة العاج (ش) أي وقع في المدونة كراهة عظم الفيل

المذكي

الخ) قضية الجمع المذكور ان ماصنع من النعال لا بد فيه من زوال الشعر منه وأنه لا يجوز استعمال

نعال فيه شعر والظاهر عدم صحة ذلك ويمكن أن يقال ان المعنى ان العادة قد جرت بان النعال يزال منها الشعر والتقييد بحسب العادة لا لا فائدة ان ذلك شرط (قوله الافرية) قال الابي في حديث الافرية الظاهر ان الافرية من جلود تلك البكاش التي ذبحها الجحوس ومد كاهم مية وهو خلاف ما روى الباجي من أن الذباغ ازالة الشعر الأان يقال ان تلك الافرية لا شعر لها اه (قوله فان وقع في مدبغته طهر) أي طهارة لغوية (قوله كراهة عظم الفيل المذكي) لا فرق بين الناب وغيره ولذلك قال ابن مرزوق ولا معنى لاقتصار المصنف على عزو كراهة ناب الفيل للمدونة لانه وقع فيها كراهة العظم والعاج والقرن والظلف الخ ثم أقول اعترض شيخنا الصغبر رحمه الله تعالى وغيره بأنه اذا كان مذكي فلا كراهة وحيث كان كذلك فالخلص ما يحمل الكراهة على التحريم ويكون ذلك استهادا وهو قول ابن ناجي أي فأتى بذلك لتقوية ما تقدم أو يحمل الكراهة على باهما كما عزاها أبو الحسن لابن رشد وابن فرحون لبعضهم عن ابن الموارز أي فهو المعتمد قال لان عروقة وبيعته وابن شهاب أجازوا ان يتشط بأمشاطه ووجه الكراهة تعارض مقتضى التجسس وهو جزئية الميتة ومقتضى الطهارة وهو عدم الاستعداد لانه مما يتنافس في اتخاذه ونقل محشى ان المدونة وشراحتها

وشراح ابن الحاجب وغير واحد على ان الكراهة على التنزيه وعدم التعريم والمراد عاج غير المذكي وأجاز ابن وهب يسع العاج لعمومه ومثله يسع المدبوغ من ميتة عنده فان يسع قبل الدخ فيه فسحقه ولو فات في الفائدة بخ في البرزلي عن أبي زيد فيمن توضع على شاطئ بحر وفيه عظم ميتة غطاء الماء والطين أى ثم ظهر فغسل رجله وجعلها على العظم ثم نقلها الى ثيابه ان ثوبه لا يتنجس قال البرزلي ان كان العظم يابس فواضح وان كان فيه دسم ولحم فالصواب ان النجاسة تتعلق برجله الا أن يوقن ان رطوبتها قد ذهبت جلة ولم يبق الارطوبة الماء فيكون كالعظم البالي اه (أقول) ومنه يعلم ان العجين لا يتنجس بعجن المرأة وفي يدها العاج (قوله والتوقف في الكيمخت) معطوف على قوله كراهة العاج أى هل هو نجس معفو عنه أو طاهر يستثنى من جلد الميتة المدبوغ الثاني لتت والشيخ أبي الحسن ورجح في الشامل انه نجس اه عجب قال في ل ذ كرم المؤلف هذه المسئلة بعد قوله في يابس وماء حسن لان مفهوم قوله في يابس وماء يقتضى انه لا يصلح عليه فنشأ حينئذ سؤال وهو ان السيوف التي عليها الكيمخت ما حال الصلاة بها فأجاب بان ما لا يتوقف في ذلك ووجه وقفته ما قد علمت وهذا القدر كاف لجلب المؤلف لمسئلة المدونة وهو حسن (قوله فارسي معرب) أى استعماله العرب (قوله وهو جلد الحمار) اعلم انه ذكر في الكيمخت ثلاثة أقوال قال تم في الكبير ولم يبين المصنف الراجح من هذه التفاسير اه لكن قال شيخنا الصغير رحمه الله كلام عياض حسن (قوله ووجه التوقف) أى بين الطهارة والنجاسة كما يدل عليه الاخبار بقوله تعارض الخ (قوله وعمل السلف) معطوف على القياس وفي العبارة حذف والتقدير وعمل السلف المقتضى للطهارة (قوله وهو فيها) العبارة فيها قلب (قوله وقيل بالجواز) حاصل ما في ذلك ان المسئلة ذات أقوال أربعة الاول التوقف بناء على انه قول (٩١) والاربع خلافه وأنه لا يعد قولاً الثاني الجواز

في السيوف وغيرها وهو رواية على الثالث الجواز في السيوف فقط الرابع الكراهة المشار لها بقوله ورأيت تركه أحب الى فإذا علمت ذلك فالشارح هنا أشار لقولين وترك اثنين فان قلت ما هو الراجح منها قلت الكراهة التي أشار لها بقوله ورأيت تركه أحب الى (قوله وتعقب المؤلف الخ) أقول اذا تأملت تحكيم بانه لا تعقب في ذلك لان كون السرك أحب اليه لا ينافي التوقف في الطهارة والنجاسة (قوله

المذكي وماتت دم من قوله وما بين من عظم وقرن وعاج في فيل لم يبدك (ص) والتوقف في الكيمخت (ش) يعني ان الامام توقف عن الجواب في حكم الكيمخت بفتح الكاف والميم وسكون التحتية والحاء المعجمة وبعدها مشنة فوقية فارسي معرب وهو جلد الحمار ابن عطاء الله لا يكون الا من جلد الحمار وبالبغال المدبوغ عياض جلد الفرس وشبهه غير مذكي ووجه التوقف تعارض القياس المقتضى للنجاسة لاسيما من حمار ميت وعمل السلف من صلاحهم بسبيوفهم وهو فيها وظاهر كلام المؤلف ان التوقف في الكيمخت لا فرق فيه بين أن يكون في السيوف أو غيرها وقيل بالجواز في السيوف فقط وتعقب المؤلف ذكر ابن الحاجب التوقف بان ما لا يمكن استمر عليه بل قال بعده ورأيت تركه أحب الى ثم ارتكبه هنا وهذا على ما نسبته لها في توضيحه ويحتمل انه اعتمد على رواية وتركه أحب الى بأن الرائي هو ابن القاسم بل صرح بعضهم به وعليه الاختلاف اذا صلى به هل يعيد في الوقت أو لا وبعبارة أخرى وهل الكيمخت نجس معفو عنه أو طاهر بالدخ فهو كالمستثنى من قوله ولودبغ وهو ظاهر ما نقله

تم ارتكبه هنا) أى ارتكبه ذكر التوقف (قوله وهذا) أى التعقب وقوله على ما نسبته لها في توضيحه من ان القائل ورأيت تركه أحب الى مالك (قوله ويحتمل انه اعتمد) شروع في الجواب عن المصنف وحاصله ان اعتراضه على ابن الحاجب كان مبني على ان القائل ورأيت تركه أحب الى مالك ثم ظهر له بعد ان القائل ذلك انما هو ابن القاسم أى في ذلك استمر على التوقف فلا اعتراض على المصنف (قوله والرأي ٣) أى والحال أن الرائي هو ابن القاسم لا مالك وفي الخطاب ما يفيد ذلك الا أنه يخالفه قول حصر ابن يونس المدونة على ان ما لا يستحب تركه منها ولم يحرمه اه (قوله وعليه الاختلاف) أى وعلى رواية وتركه أحب الى ثم نقول الصواب عدم الاعادة لانه لا وجه للاعادة والحاصل كما أفاده بعض الشيوخ أن المعتقد الكراهة ولا اعادة كان في سيف أو غيره من نعل أو نحوه ويستحب تركه قال في التوضيح عن ابن هرون وأصله لابن يونس في الكيمخت ثلاثة أقوال الاول قوله في المدونة وتركه أحب الى فيجتهل ان من صلى به يعيد في الوقت أو لا اعادة عليه الثاني الجواز لما لك في العتبية الثالث الجواز في السيوف خاصة لابن المواز وابن حبيب قال ابن حبيب فمن صلى به في غير السيوف كثيرا أو يسيرا أعاد ابدا والله أعلم (قوله وهل الكيمخت الخ) مر ببط بقوله ورأيت تركه أحب الى وحاصله حيث كانت الصلاة صحيحة مع الكراهة فهل مع تلك الحالة نجس معفو عنه أو طاهر وليس مر ببط بقول المصنف والتوقف في الكيمخت لانه عين التوقف (قوله وهو) أى ما ذكر من انه طاهر بالدخ ظاهر ما نقله تم في وجه التوقف الذي ذكره تم في وجه التوقف هو ما تقدم للشارح من قوله ووجه التوقف (أقول) وحيث كان ما ذكره تم هو المتقدم فلا وجه لكون الطهارة ظاهرا ما ذكره تم فتأمل ثم أقول بعد وحيث كان عمل السلف ما علمت فلا يناسب مخالفتهم اذ هي خرق للاجماع فاذا انموافق للمعقول اعتماد القول بالجواز اما مطلقا أو في السيوف اقتصارا على فعلهم فتأمل حق التأمل ٣ قول المحشى قوله والرأي في نسخ الشارح التي بأيدينا بأن الرائي

(قوله ما يفيد) أي ما يفيد أنه طاهر بالذبح فهو مستثنى من قوله ولو ذبح والحاصل أن عجم اعتمد ذلك فتكون الصلاة به صحيحة (قوله) وقد ورد على التعليل الأول) وورد عليه أيضا أن الأصل معفو عن دون الدرهم منه فكان ينبغي أن يكون الفرع كذلك ولم يقلوه (قوله فيتعين التنجيس) فيه أن القذارة لا تقتضي التنجيس كالحائط ويجاب بأن الأصل اقتضاؤه التنجيس وتختلف في الحائط للتكرار وهو موجب للطهارة كما تقدم في البالغ ثم ذكر الرأى مانصه والمنى الذي تخلق منه الولد لا يحكم عليه بنجاسة ولا بطهارة لأنه لم ينفصل وكلامنا في منى سقط على ثوب فإن قالوا جنسه يخلق منه الولد قلنا لا نسلم أنه من جنسه لأنه لم ينفصل وقد يخلق منه ولا يخلق بخلاف ما انفصل ولو سلمنا أنه من جنسه لم يضر ذلك لأنه قد يكون الشيء طاهرا في نفسه ويكون متولدا من نجس كاللبن متولدا عن الدم وقيل أنه دم مادام الولد في الرحم يتغذى به (٩٣) فإذا سقط أبض فصار لبنا حتى لا يعافه الجنين اهـ (قوله على الخلاف في بوله)

ان كان بوله طاهرا يكون منيه طاهرا وان نجسا فنجسا (قوله بطهارة الودى) أي فقد سلم الاجماع في المذى وانظر لم أجمع على المذى دون الودى فقد خالف أحد فيه فينبغي أن يراجع مذهبه في ذلك (قوله) والمذى يفتح الخ) وروى إهمال الدال وانظر هل يأتي في الإهمال اللغات الثلاث أم لا ذكره بعض الشراح (قوله وذكر ابن فرحون أنه تحفيف) التحفيف أشد من الشذوذ لأن الشذوذ يفيد ثبوتاً في الجملة بخلاف التحفيف ولكن قد صححوا ثبوته إلا أنه بالدال المهملة أكثر وعليه اقتصر الجوهرى ومن ذكره بالذال المعجمة صاحب المطالع والقاضى عياض (قوله يخرج باثر البول غالباً) ومن غير الغالب قد يخرج عند حمل ثقيل وعند استسقال المعدة (قوله وظاهر كلام المؤلف الخ) لا يخفى أنه يقتضى أن غير الآدمى له مذى وودى قال في كـ وهو ظاهر كلامهم وتوقف فيه ابن الامام (قوله ما ذكر) أي من

في شرحه في وجهه التوقف في كلام أبى الحسن ما يفيد وكذا فيما ذكره ح (ص) ومنى ومذى وودى (ش) هذا معطوف على ما من قوله والنجس ما استثنى يعني أن هذه الأشياء الثلاثة نجسة فاما المنى فهو من الآدمى والمحرم الاكل نجس بلا اشكال اما لان أصله دم أو لمروره في مجرى البول ويخرج عليه طهارة منى ما بوله طاهر من الحيوانات وقد ورد على التعليل الأول أن الفضلات في باطن الحيوانات لا يحكم عليها بشئ فليس أصله نجسا فينبغي أن يقال العلة الاستقذار بشرط الانفصال وقد حصلت بشرطها فيتعين التنجيس لانتسكاهم بعد الانفصال واختلاف في منى المباح والمكروه بناء على التعليل في نجاسة منى الآدمى هل يكون من دم ولم يستعمل الى صلاح فيكون منى هذا نجسا أولا لكونه يجرى في مجرى البول وبول المباح طاهر فيكون منيه طاهرا ويختلف في منى المكروه على الخلاف في بوله وبعبارة أخرى والمشهور أن المنى نجس ولو من مباح الاكل وأما المذى والودى فقد حكم بعضهم الاجماع على نجاستهما وتعبه ابن دقيق العبد بنقل رواية عن أحمد بطهارة الودى والمذى بفتح فسكون وتخفيف التحمية وكسر المعجمة مع تثقيب التحمية وتخفيفها ماء رقيق يخرج عند الثوران للشهوة يشترك فيه الذكروالانثى ومذموم بآلة تعالوفرجه والودى بفتح الواو وسكون المهملة وتخفيف التحمية وكسر المهملة وتشديد التحمية ويقال بالذال المعجمة وهو شاذ ذكر ابن فرحون أنه تحفيف ماء أبيض خائر يخرج باثر البول غالباً وظاهر كلام المؤلف نجاسة ما ذكره ولو من مباح الاكل وظاهر كلام ابن ناجي ترجيح ذلك واستظهره الخطاب والخلاف في غير فضلات الانبياء فانها طاهرة بخلاف وغسل عائشة رضي الله تعالى عنها المنى من ثوبه عليه السلام للتشريع (ص) وقبح وصديد (ش) القيح بفتح القاف وكسر هالحن وسكون التحمية مدة بكسر الميم لا يخالطها دم من قاح يقيح والصد يد ماء الجرح الرقيق الذي يخالطه دم قبل ان تغلط المدة والمعنى ان القيح والصد يد نجسان ومثل الصديد في النجاسة ما يسيل من موضع حل البثرات وما يترشح من الجلد اذا كشط وما يسيل من نطف النار ومن نطفات الجسد في أيام الحر (ص) ورطوبة فرج (ش) أي ومن النجس رطوبة فرج غير مباح الاكل مما بوله نجس وأما من مباحه فطاهرة ان لم يتغذى بنجاسة كبوله والتقييد المذكور غير

المذى والودى (قوله وغسل عائشة) جواب عما يقال لو كان طاهرا ما غسلته عائشة وحاصل الجواب انها لم تغسله لنجاسته بل ضرورى للتشريع أى لتفيد ان غسله مشروع للأمة والأصل الوجوب فيحمل على ذلك لان أصله دم الى آخر ما تقدم والظاهر أن غسل السيدة عائشة مندوب لان ذلك واجب عليها (قوله مدة بكسر الميم) أي كانت رقيقة أو غليظة كفى شرح شب (قوله من قاح يقيح الخ) أي مأخوذ الخ قال في المصباح القيح الأبيض الخاثر الذي لا يخالطه دم وقاح الجرح قيحاً من باب باع سأل قيحه أو نهياً اهـ لا يخفى ان فيه مخالفة لما تقدم من تفسير القيح ومفاده ان القيح مشترك بين المصدر والمدة المذكورة (قوله قبل ان تغلط المدة) فاذا غلطت فلا اسم لها الامدة وهي نجسة بالطريق الاولى (قوله من موضع حل البثرات) جمع بثرة على وزن قصصة وهي خراج صغير (قوله من نطف النار) جمع نقطة على وزن كلمة فالجمع على وزن كلم كسبة ونبق وكذلك نطفات جمع نقطة على وزن كلمة وجاء على وزن رجة (قوله ورطوبة فرج) أي بلة الفرج ويترتب على ذلك تنجيس ذكر الواطئ أو ادخال أصبع أو خرقة مثلاً فتعلق به أو بها الرطوبة (قوله ان لم يتغذى بنجاسة كبوله)

أى ولم تكن ممن تحيض كابل فتجسه عقب حيضه وبعد طاهرة لما يأتى في قوله وان زال عين التجاسة بغير المطلق (قوله فأولى رطوبة فرجه) وقد يقال لا تلازم لمسافر في منى المباح مع طهارة بوله (قوله ولو من سمن) أى ويعنى عمادون الدرهم اذا انفصل عنه وهل المراد بدم السمن المسفوح الجارى أول التقطيع أو في جميع التقطيع والظاهر أن المراد ما خرج عند القطع الأول لا الثانى والثالث وهكذا قاله بعض المشيوخ (قوله وذباب) الذباب كغراب واحد الذباب بالكسر كغراب قال في المصباح ذبابة بموحدين ولا نقل ذبابة بالنون وسمى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه وعمره الغالب أربعون ليلة (قوله ولو كان من حيوان البحر) أى فمثل بمثلين خوفا من توهم اختلاف نوعى البحرى والبرى الذى ليس له نفس سائلة (قوله فى رد) أى فى وجهه رد (قوله لعدم اسوداده) تعليل لقوله بل رطوبة (قوله وليس ذلك الخ) لا حاجة لقوله بقوله فلو قال ليس ذلك بصحيح معقول قوله قال ابن الامام لمكان أحسن ويمكن أن يكون أراد بقوله قال أى حكم أى حكم ابن الامام فى الرد حكم مصورا بقوله وليس ذلك بصحيح (قوله ان سلم) (٩٣) أى لا نسلم انه من كل السمن سلم انه من كل السمن فاما ذلك لرطوبة تخالط (قوله

ضرورى لان بوله اذا كان طاهرا فأولى رطوبة فرجه (ص) ودم مسفوح ولو من سمن وذباب (ش) يعنى ان الدم المسفوح وهو الجارى نجس من سائر الحيوانات ولو كان من حيوان البحر كالسمن أو من الذباب أو القراد على المشهور وعند مالك وذهب القابسى واختاره ابن العربى الى أن الدم طاهر من السمن لانه لو كان نجسا لشرعت ذكاته ورد بمنع تعليل الذكاة بذلك لاحتمال أن تكون شرعت لازهاق الروح بسبعة قال ابن الامام فى رد من أنكر كون ما يخرج من السمن دما بل رطوبة تشبهه لعدم اسوداده بالشمس بل يبيض بخلاف سائر الدماء بقوله وليس ذلك بصحيح لان عدم اسوداده ان سلم من كل السمن لما خالطه من رطوبة لا لكونه غير دم انتهى واعلم ان الخلاف فى دم السمن انما هو اذا سال وما قبل ذلك فلا يحكم بنجاسته ولا يؤمر باخراجه فلا بأس بالقائه فى النار حيا كما قاله مالك فى سماع ابن القاسم وفى عبارة وادم المسفوح هو السائل عن مقره فى حال الحياة وبعد الموت من سائر الحيوانات وبعد التدكية من محل التدكية ولو قال وكذب ليدخل البعوض والقراد والحلم ويخوذ ذلك لكان أشمل وأما السمن الذى يعلج ويجعل بعضه على بعض بحيث لا يخرج له دم يشربه فطاهر والافجس (ص) وسوداء (ش) أى ومن النجس السوداء وهى مائع أسود كالدم العبيط وكدر أو أجمر غير قاتل أى شديد الحرارة وهذه صفة التجاسات قال فى الطراز الدم والسوداء نجسان فاذا خالط أحدهما القىء أو القلس أو عذرة ينقلب لجهة المعدة نجس انتهى والقائى بهمزة آخره كالقارئ يقال قنأ قنأ فهو قاتل والمصدر قنأ وعلى وزن ركوع هذا أصله ويجوز تخفيف همزة قال أهل اللغة وهو الذى اشتدت حرته وقال أصحابنا هو الذى اشتدت حرته حتى صار يغلب الى السواد (ص) ورماد نجس ودخانه (ش) أى ومن النجس رماد شئ نجس ودخانه والنجس بفتح الجيم عين التجاسة وكسرها المتنجس ويحتملها كلاهما هنا قال المؤلف فى التوضيح فى البيوع قال شيخنا ينبغى أن يخصص فى الخبر بالبل عندنا بمصر لعدم البلوى ومراعاة لمن يرى ان النار تطهر وان رماد النجس طاهر وللقول بطهارة بل الخيل

كالدم العبيط والواو يعنى أو وهكذا ظهر لى والله أعلم بالصواب فعلى من بالبحرير لقصر باعى وقلة اطلاعى لفقد كتب المذهب فى بلادنا بعض شراح هذا الكتاب (قوله أحدهما) مفعول مقدم والقيء أو القلس فاعل مؤخر وقوله أو عذرة معطوف على أحدهما والتقدير فاذا خالط القىء أو القلس أحدهما أو عذرة ويجوز أن يكون أحدهما فاعل والقيء أو القلس مفعول وقوله أو عذرة بالرفع معطوف على أحدهما وقوله ينقلب جلة حالية والتقدير فاذا خالط القىء أو القلس واحدا مما ذكر فى حال كونه منقلبا لجهة المعدة فان المعدة نجس والشارح نفعا الله به وقع منه ذلك فوقع فى الحيرة وعبارة الطراز مستقيمة لا شئ عليها وهى الدم والسوداء نجسان فاذا خالط القىء أو القلس أحدهما أو العذرة ينقلب لجهة المعدة نجس اه (قوله ورماد نجس) أى رماد وقيد نجس فهو بالاضافة لا بالنون لانه اذا كان نجسا لا يحكم عليه بأنه نجس لانه تحصيل الحاصل ووقيد يعنى موقود وقال عجم والمذهب طهارتهما أى الرماد والدخان (قوله ويحتملها كلاهما) وان كان كما قال تظاهرا فى الاول محتملا لثانى أيضا ويجوز أن ينظر فيه للمادة فيكون حاملا لهما (قوله ومراعاة لمن يقول ان النار تطهر) أى الذى قد اعتمد عجم (قوله وان رماد النجس طاهر) لازم لما قبله فجموعهما تعليل واحد (قوله وللقول بطهارة بل الخيل) أى

على القول باباحتها والمراد طهارة معها اباحة الاستعمال واعلم ان في الخيل أقوالا ثلاثة حكاه صاحب الجواهر الكراهة والتحريم والاباحة (قوله وللقول بكراهته منها) أي بكراهة استعماله فالمعنى وللقول بطهارته مع كراهة استعماله أي بكراهته منها على القول بأنها مكروهة وقوله ومن البغال والخير أي فقد نقل عن مالك كراهة البغال والخير وان كان المشهور التحريم (قوله على خلاف العلماء) قد علمت من التقرير المذكور انه خلاف مذهبي (قوله وتفسد) معطوف على لا بد منه (قوله وتعبه ق) أي فقال الماء خوذ من كلام التوضيح كما يفيد صدق التأمل انه لا يجب منه غسل فمخصوصا بالنظر لقوله من اعاد لمن يرى ان النار تطهر الخ فانه طاهر على تلك الاقوال ان راعيناها وأما حمله فينبغي أن ينظر فيه للضرورة وعدمها وأما قوله فيستعذر على الناس أمر معيشتهم غالباً فيؤيد ما قلنا لانه يفهم منه ان العلة المشقة وغالب الناس يتكروا كلة في اليوم الواحد أكثر من تكرار السلس الذي رفعوا به وجوب الوضوء وأبطالوا به نقضه فليتأمل بانصاف فان فساد المال (٩٤) ربما انضم الى فساد البدن في الغسل منه في بعض الأزمنة والامكنة ولا أعلم

أحدا قال فيمن اضطر الى أكل الميتة ونحوها انه يجب عليه أن يغسل فيه منها والله التوفيق وتعبه عجب أيضا بقوله قلت دعوا وان لا يجزى ذلك في عدم غسل انهم منه فممنوع وان سلم فأنما يدل هذا على ما ذكره من ان قوله لعموم البلوى على مكرمة من هذه الامور وأما ان جعل كل واحد علة فهل ذلك وجعله في الصلاة اه ولما ظهر ان المعتمد طهارة الرماد والدخان حصلت الراحة الكبرى فعليه يكون الخبر المختار بالروث نجس طاهرا ولو تعلق به شيء من الرماد ونصح الصلاة قبل غسله وبجمل شيء منه (قوله والمشهور نجاسة بوله) كذا في عبارة بهرام في وسطه فقال لا خلاف في نجاسة عذرتة مطلقا وأما بوله

وللقول بكراهته منها ومن البغال والخير قال فيخف الامر من هذا الخلاف والافتي يستعذر على الناس أمر معيشتهم غالبا والحمد لله على خلاف العلماء فانه رحمة للناس انتهى زاد س في شرحه قلت ظاهر هذا انه لا يرخص الا في الاكل الذي لا بد منه وتفسد على الناس معيشتهم بسببه لا في الحل في الصلاة ولا في عدم غسل القم منه فتأمل ذلك فانه كثير ما يستل عنه ويريد من لا تأمل له تعديدية الرخصة اليه وليس ذلك بصواب فافهم انتهى وتعبه ق بما يعلم بالوقوف عليه في الشرح الكبير (ص) وبول وعذرة من آدمي ومحرم ومكروه (ش) يعني ان البول والعذرة نجسان مما ذكره فأما بول الا دمي غير الانبياء فقد اختلف المذهب فيه والمشهور نجاسته ولا فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى أكل الطعام أم لا زالت رانحة أم لا ابن ناجي وهو كذلك على ظاهر المدونة وبه الفتوى اه وسواء كان البول كثيرا أو يسيرا متطابرا كرؤس الابروروي اغتفاره وأما بول محرم الاكل وروثه غير الا دمي فانه نجس اتفاقا وأما بول المكروه وروثه وكذا المباح الذي يصل الى النجاسة فانه نجس على المذهب وقيل مكروه من المكروه وظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وصاحب الذخيرة ان هذا القول هو المذهب لتقديمهم له وعطفهم القول بالنجاسة عليه بقبيل ووجه النجاسة من المكروه ان مقتضى القياس أن تكون الاروات والايوال نجسة من كل حيوان كما قال المخالف للاستقذار خرج المباح بدليل وهو طوافه عليه السلام على غير وتجويزه الصلاة على مريض الغنم وبق ماعده على الاصل ويدخل في المحرم حمار الوحش اذا دجن اذ لا يؤكل عند مالك وأجاز ابن القاسم قال بعض في المغني وعليهما يبنى حكم بوله انتهى ويدخل في المكروه الوطواط والفأر حيث كان يصل الى النجاسة والا كان مباحا كما يأتي في الاطعمة من أن الخلد مباح الاكل ثم ان اضافة البول للجميع صحيحة واطافة العذرة للجميع على سبيل التغليب (ص) ونجس كثير طعام

المشهور أيضا انه نجس وسواء كان صغيرا أو كبيرا الخ كما قال شارحنا هنا ويعد وجود الخلاف في الكبير مائع ثم بعد كتي هذا رأيت في كبريه جعل نجاسة بول الكبير اتفاقا والخلاف في البول الذي زالت رانحته وفي بول المريض الذي لا يستقر الماء في بطنه وينزل بصفته ولا ينوب غسل بول الصبيبة وينصح بول الغلام وقيل بطهارة بول من لم يأكل الطعام من الا دمي (قوله أكل الطعام أم لا) اختلف فيما المراد بالطعام فأخذ من الاستدكار انه المعتاد واقتصر ابن بطال على أن المراد اللبن (قوله وروى اغتفاره) أي اغتفار ما كان متطابرا كما هو صريح بعض الشراح (قوله ان هذا القول هو المذهب) ضعيف (قوله اذا دجن) أي تأنس فلو توحش بعد تأنسه فاستظهر بعض الشيوخ طهارة بوله وروثه (قوله قال بعض في المغني) للباطل المناسب أن يقول قال في المغني أي قال في كتابه المغني (قوله ويدخل في المكروه الوطواط) قيل لنجاسة غذائه وقيل لانه ليس من الطير لانه يلد ولا يبيض (قوله طعام) ومثل الطعام الماء المضاف فيمنحس ببول النجاسة فيه وان كثروا لم يغيره لانه كالمائع ولا يدفع عن نفسه وهذا اذا حلت فيه بعد ما صار مضافا كما هو ظاهر وأما لو حلت فيه نجاسة قبل الاضافة ولم يغيره ثم أضيف بطاهر كالب كالب فانه طاهر ونقل الزرقاني عن الناصر ان المضاف ليس كالطعام فاذا لاقت به نجاسة ولم يغيره لم ينحس ^{بنتبيه} شمل منطوق ونجس مسئلة ابن القاسم وهي من فرغ عشر قلال سمن في زقاق أي جمع زق وعاء من جلد ثم وجد في قلة منها فارغة فأرسله لا يدري في أي الزقاق فرغها انه يحرم أكل

الزقاق ويبيعها قاله نت وليس هذا من تنجيس الطعام بالشك لانه لما امتنع تعاق النجاسة بواحد بعينه ولو تحريا كان النجاسة تعلقت بالجميع تحقيقا (قوله بنجس) يحتمل فحج الجسيم وكسرها والاحسن النظر للمادة فيحتمل الامر بن (قوله وقت ملاقة النجاسة) عبارة أخرى وسواء كان مائعا في الاصل أو جامدا ثم اغتاع كدقيق حلت به نجاسة ثم سخن أو قمع فيه فارة ثم طعن خلا فالعلماء البيرة حيث قالوا يغربل الدقيق ويؤكل كل قال الخطاب ولا فرق بين كون النجاسة الواقعة في المائع مائعة أو يابسة ففي البرزلي عن مسائل ابن قدام إذا وقعت ريشة غير المذكي في طعام مائع طرح أي وسواء كان النجس الواقع فيه يمكن الاحتراز عنه أم لا خلافا لما أفتى به ابن عرفة من طهارة طعام طبخ وفيه روث الفأرة وأكث (قوله وان لم يتغير) وحكي المازري عدم التنجيس اذا لم يتغير وهو في غاية الشذوذ (قوله لم يتراد من الباقي الخ) زاد الخطاب قال فان تراد فهو مائع (قوله ان أمكن السريان في جميعه) دل على هذا قوله والا فحسبه (قوله بأن تكون النجاسة مائعة) لا مفهوم لقوله مائعة فقد قال الخطاب فرع لا فرق بين كون النجاسة الواقعة في الجامد مائعة أو غير مائعة في انه ينظر الى امكان السريان اه وبعبارة أخرى وسواء كان الواقع فيه مائعا أو غيره لقول البرزلي أفتى شيخنا ابن عرفة في هري زيتون وجدت فيه فارة ميتة بانه نجس كله لا يقبل التطهير اه أقول ويحمل ذلك على طول المدة بحيث يظن السريان في الجميع (قوله والطعام متخلل) أي كلبن جامد وغسل جامد احتراز بذلك عن نحو قمع وظاهره انه لا يقبل التنجيس بحال وفيه نظر لانه مخالف لما ذكر عن أبي زيد انه اذا مات في رأس مطمر خنزير ونحوه البقي وما حوله وأكل ما بقي ولو سرت (٩٥) وأقامت مدة كثيرة مما يظن انه

يسبق من صديدها لم يؤكل ويحجب بان البناء تكون بمنزلة كاف التمثيل عند بعضهم (قوله اما بان يكون مضى له زمن ينماع فيه الخ) كزمن الحرق وقوله واما بان يكون طال الزمان كزمن الشتاء (قوله وهو تفسير للمذهب الخ) أي كلام مخنون تفسير للمذهب أي لا قول مقابل ففيه ترجيح هذا على التفسير المتقدم وحاصله ان عبارة المذهب ان أمكن السريان ثم ان سخنونا ذكر أن الطعام الجامد اذا سقطت فيه نجاسة ومضى له زمن ينماع فيه أو طال الزمان طولا يعلم منه انها سرت

مائع بنجس قل (ش) لما بين الاعيان الطاهرة والنجسة ذكر ما اذا حل أحدهما في الآخر والمعنى ان الطعام الكثير المائع وقت ملاقة النجاسة له ولو جمد بعد ذلك اذا وقع فيه شيء من نجس أو نجس يمكن تحلله وان قل ولو بما يعنى عنه كدون الدرهم من الدم فانه ينجس بذلك وان لم يتغير بخلاف الماء لقوة الدفع عن نفسه فقوله بنجس أي يتحلل منه شيء تحقيقا أو ظنا لا اشكال اذا لا ينجس الطعام بالشك ومفهوم كثير الطعام وقليل النجاسة أخرى وبالحكم (ص) كجامد ان أمكن السريان والا فحسبه (ش) هذا مفهوم قوله مائع والمعنى ان الجامد وهو الذي اذا أخذ منه جزء لم يتراد من الباقي مائلا موضعه على قرب اذا وقعت فيه نجاسة تنجس ان أمكن السريان في جميعه بان تكون النجاسة مائعة والطعام متخلل وقال الشارح اما بان يكون مضى له زمن ينماع فيه كالسمن ونحوه واما بان يكون طال الزمان طولا يعلم منه انها سرت في جميعه كما قاله مخنون وهو تفسير للمذهب وان لم يكن سريان النجاسة لا تنفقاء الامر بن فيطرح من ذلك الطعام ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها فيه وقصره اه أي والباقي طاهر يباع ويؤكل لكن قال الجزولي يبين ذلك لان النفوس تقذفه اه وقوله ان أمكن السريان تحقيقا أو ظنا لا اشكال كما تقدم ولو قال ان ظن السريان بجميعه لمكان أحسن (ص) ولا يظهر زيت خواط والحلم طبخ وزيتون ملح

في جميعه فان ذلك الطعام بنجس فقال بهرام ان ما ذكره مخنون تفسير لعبارة المذهب لا أنه مقابل (قوله وان لم يكن سريان النجاسة) أي في الجميع الخ مفاده ان الاستثناء راجع للقيد المقدر وهو قوله في جميعه ومفاده ان لم يمكن السريان في شيء لا يطرح شيء وهو مفاد نت حيث قال وفهم من قوله أمكن السريان ان ما لا يمكن سريانها فيه بان أخرجت من حيثها لم ينجس منه شيء أو كان جامدا لا يمكن سريانها فيه اه وكذا في صغيرة وقرر شيخنا الصغيران قوله والا فحسبه راجع لشيء من الذي هو قوله أمكن السريان وقوله بجميعه أي والا يمكن بجميعه بل في بعضه فحسبه أولم يمكن أصلا فحسبه أي فيكون الجزء الملاق للنجاسة نجسا وما بعده يؤكل وما قرره شيخنا بعيد (قوله ما سرت فيه النجاسة فقط) أي بأن تطرح وما حوله وأما قاربها وليس المراد ما التفت عليه فقط لانها اذا طرحت وحدها لا تطرح الا بما يلتفت عليها قاله في الطراز نقله الخطاب فلوشك هل وقعت النجاسة في حال الجود أو وقعت فيه وهو مائع فان تحققنا أو ظنا انها وقعت في حال الجود أو في حال الميعان عملنا على ذلك وان شككنا فان ذلك لا يطرح (قوله لمكان أحسن) أي لانه نص في المراد (قوله والحلم طبخ) أفهم قوله طبخ ان ما يفعله النساء من انه اذا ذكيت دجاجة أو نحوها وقبل غسل مذبحة فتصلقه لاجل نزع ريشه ثم يطبخ بعد ذلك فانه يؤكل خلافا لصاحب المدخل القائل بأنه سري في جميع اجزائه النجاسة (قوله زيتون) مثله الليمون والنارنج والبصل والجزر واللفت والجبن قبل أن يتحلم والا غسل وأكل ما لم يطل بحيث يظن غوص النجاسة فيه (قوله ملح) بتخفيف اللام أي جعل فيه ملح قد سدر ما يصلحه بنجس ما وحده وما ماع ماء وقولنا بنجس اذا كان قبل طيبه وأما بعده فيغسل ويؤكل اذا لم يطل بحيث

تسمى النجاسة في جميع أجزائه وأما بشد اللام فعنه أفسده وذكر عن ابن أبي جرة في صفه تطهير الملح والمطبوخ إذا أصابته النجاسة بعد طبخه ونضجه أنه يغسل أولاً بماء حار ثم ثانياً بماء بارد ثم ثالثة بماء حار ثم رابعة بماء بارد قال الخطاط ولم أر هذه الصفة لغيره (قوله ويبيض صلق) شامل لبيض النعام لأن غلط قشره لا ينافي أن يكون له مسام يسمي منها الماء وصلق بالسبين أيضاً ولا فرق بين أن يتغير الماء المصلوق فيه النجاسة أم لا أمالانه حينئذ لمحق بالطعام وأمالانه مظنة التغير وأما ما رواه لقول ابن القاسم وقيل يغسل الماء بنجسه قليل النجاسة وإن لم يتغيره وأما لزوم غايه بعد صلقة فيغسل ويؤكل على ما تقدم (قوله يتعلق بكل واحد) أي مرتباً ارتباطاً معنوياً لا اصطلاحياً وذلك لأنه إن جعل من باب التنازع يكون الأخير هو العامل ويضم فيماعداه بناء على جواز التنازع في أكثر من ثلاثة عوامل فقد أثبت في التسهيل عن بعضهم وأما ما لم يجعل من باب التنازع بناء على ما قاله أبو حيان من نفيه في أكثر من ثلاثة عوامل يكون أمماً متعلقاً بالأخير وحذف مما عاده (٩٦) لدلالته عليه أو متعلقاً بالاول وحذف مما عاده لذلك (قوله والعامل فيها

متحد) أي في موصوفها وفيها نفسها لأن العامل في الموصوف عامل في الصفة (قوله لمازجتها الخ) هذا هو الفارق بين الادهان وغيرها لأن الادهان يحاطها الماء ثم ينفصل عنها بخلاف غيرها كاللبن يمازجها جميعها (قوله وما في معناه من جميع الادهان) أي فقول المصنف زيت قصده أي وما في معناه من جميع الادهان (قوله على المشهور) ومقابله أنه يطهر وكيفية التطهير على هذا القول أن يؤخذ ناء ويوضع فيه شيء من الزيت ويوضع عليه ماء أكثر منه ويثقب الاء من أسفله ويسده بيسده أو غيرها ثم يخض ثم يرفع فيستزل الماء ويبقى الزيت بفعل ذلك مرة بعد مرة حتى ينزل الماء صافياً اه (قوله فيغسل ما يتعلق به الخ) هذا إذا لم يتشربها وتسرى فيه والأي يؤكل ومثل الطبخ ماذا طال مكثه نياً في النجاسة حتى تشربها (قوله المفصل بين ابتداء

وبيض صلق بنجس (ش) لما بين ان الطعام يفارق الماء في أنه إذا لاقى نجاسة نجس بمجرد الملاقاة من غير اعتبار تغير تكلم على مقارنته له في عدم قبوله التطهير دون الماء فقال ولا يظهر الخ والجار والمجور وفي قوله بنجس يتعلق بكل واحد من الأفعال الأربع السابقة والعامل فيها متحد أي ولا يظهر زيت خوط بنجس ولحم طبخ بنجس وزيتون ملح بنجس ويبيض صلق بنجس والمراد بالزيت كل معصر أي ولا يظهر طعام من غير الادهان كاللبن ونحوه خلط بنجس اتفاقاً لمازجتها للنجاسة وكذا لا يظهر زيت وما في معناه من جميع الادهان خوط بنجس ابن بشير على المشهور اه وهو للباحث عن ابن القاسم وكذا لا يظهر لحم طبخ بنجس من ماء أو نجاسة وقعت فيه حال طبخه وكذا غيره من المطبوخات ابن بشير على المشهور قال وإن وقعت فيه بعد طبخه فهو بمنزلة الجامد من السمن فيغسل ما يتعلق به من المرق ويؤكل فقد علمت من هذا التقرير ان المؤلف درج في اللحم على القول الثالث المفصل بين ابتداء الطبخ وانتهائه قال بعض ويتعين حل كلام المؤلف عليه لأنه الذي يفهم من قوله طبخ وانظر الشرح الكبير وانما عدل عن خلط الى خوط ليشمل ما إذا كان بفعل فاعل أو غيره (ص) ونحو بغواص (ش) هو معطوف على زيت والمعنى ولا يظهر فخار من نجس غواص كالخمر والبول والماء المتنجس وقوله بغواص أي كثير النفوذ والدخول في أجزاء الاء تنكسر أقام في الاء مدة يغلب على الظن ان النجاسة سرت في جميع أجزائها قال بعض ولو أن يلبت في الحال وغسلت فالظاهر أنه يظهر قال في التوضيح وفهم من تقييده أي ابن الحاجب بالغواص أنه لا أثر لغيره اه وقول الشارح واحترب بالفخار من الأشياء المدهونة كالصيني وما في معناه أو التي لا تقبل ذلك كالنحاس والزجاج اه فيه نظر لأن المدهون عندنا يصير يشرب قطعاً فيدخل في الفخار اللهم إلا أن تكون مدهونة بالزفت (ص) وينتفع بمتنجس لنجس في غير مسجد وأدى (ش) لما ذكر أنواع الطاهر والنجس والمتنجس وكان الطاهر حكمه ظاهر إلا ما سنبه عليه بالحرم الاستعمال تكلم على الانتفاع وعدمه بماعداه هذا والمعنى ان الشيء المتنجس وهو ما كان طاهراً في الأصل وأصابته نجاسة كالشوب المتنجس والزيت ونحوه تقع فيه فارة أو نجاسة يجوز الانتفاع به في

الطبخ وانتهائه) فالقول الاول يقول يطهر اللحم بطبخ بماء نجس أو يقع فيه نجاسة لا فرق في ابتداء الطبخ أو انتهائه الثاني غير لا يظهر بذلك الثالث الذي مشى عليه المصنف يطهران وقعت بعد طيبه وهو الذي مشى عليه المصنف (٣) قوله ليشمل ما كان بفعل فاعل الخ) فان قيل كل منهما مبني للمفعول قلت أجيب بأن خوط من المفاعلة فعنه خاطه مخالط فشمّل ما كان بفعل فاعل وما لم يكن بفعل فاعل بخلاف خاط فعنه خاطه شخص فيفيد قصر خاطه على فعل شخص تنبيهه ما صبغ بصبغ بنجس فانه يقبل التطهير بأن يغسل حتى يزول طعمه ولو بقي لونه وريحه بدليل قوله لالون وريح عسر الخ (قوله ونحو بغواص) ولو بعد الاستعمال لأن الفخار يقبل الغوص دائماً قاله في لـ نقلاً عن اللقاني (قوله ان النجاسة سرت في جميع أجزائها) الظاهر ان ذلك ليس بشرط اذ لو سرت في البعض بحيث صار نجساً بذلك فالحكم كذلك وقوله ولو أن يلبت في الحال يظهر في المستعمل وأما الجديد فلا يقبل التطهير فتدبر (قوله وفيه نظر الخ) لا نظر لأن بهرام قال كالصيني وما في معناه والذي في معناه هو ما شابه مما لا يغوص فيه الماء

(قوله وغير أكل آدمي) فيه إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف ومثل الأكل الشرب (قوله صغير) أي فيجب على ولي الصغير والمجنون منعهما (قوله أو كافر) أي لأن الرجاء أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة (قوله ما لم يكن وقت يعرق فيه) أي والاكره لأنه يكره التضييق بالنجاسة (قوله كالبول ونحوه الخ) اختلاف العلماء في جواز التداوي بالنجس غير النجس وأما هو فلا يجوز التداوي به اتفاقاً ظاهراً أو باطناً وذكر عب وغيره من النجس أموراً يجوز استعمالها فمن ذلك قوله والاشحيم ميتة تدهن راحة أو ساقية فيجوز ولا وقود عظم ميتة على طوب أو حجارة فيجوز ولا يجعل عذرة بماء لسقي زرع فيجوز وقال شيخنا الصغير ويجوز أن يقاد الشحم النجس إذا كان يتخفظ منه (قوله دون غيره) أي دون غير أحد الأمرين من الغسل أو التنقيص ظاهره ولو كان المشتري مصلياً وسماي للشارح أنه ينقل عن الخطاب أنه يجب تبينه عند البيع (٩٧) كان الغسل بنفسه أو ينقصه أو لا كان المشتري يصلي أم لا ليس أم لا وفي تت

هناك يجوز بيعه ويجب بيانه أن كان الغسل بنفسه أو كان مشتريه مصلياً وسماي تحقيقه (قوله ولا يؤقذ بزيت الخ) أي يحرم إذا كان الدخان يدخل المسجد أي بناء على أن الدخان نجس فلعزل هذا الفرع مشهور مبني على ضعيف (قوله ولا يبنى الخ) ظاهره التحريم خصوصاً مع عطف المحرم عليه وهو المكث فيه بنجس وكذا يقال في قوله ولا يسقف (قوله ولا يصلي بلباس كافر) أي على طريق التحريم وبني يصلي للمجهول قصد التعميم فيشمل صاحبه إذا أسلم فلا يصلي فيه حتى يغسله كما رواه أشهب عن مالك (قوله غسلاً) فعلاً بمعنى مفعول (قوله ولا يثياب شارب الخمر) هذا إذا ظن نجاسة لباسه وأولى التحقق وأما مع تحقق الطهارة أو ظنها أو الشك فيها فيحمل على الطهارة بخلاف لباس الكافر فإنه محمول على النجاسة ولومع الشك (قوله وهذا بخلاف منسوج الكافر) ولا خصوصية

غير مسجد وفي غير أكل آدمي كبير أو صغير عاقل أو مجنون مسلم أو كافر وإنما قدرنا أكل آدمي إذا لم يصح نفي كل منافع الأدمي لجواز استنصاحه بالزيت وعمله صابوناً وعلفه الطعام المتنجس للدواب والغسل المتنجس للنحل وهو من منافعها ولبسه الثوب المتنجس ونومه فيه ما لم يكن وقتاً يعرق فيه قاله في المدونة وأما النجس وهو ما كان عينه نجسة كالبول ونحوه فلا يجوز الانتفاع به وهذا في غير الجلد المرخص في استعماله في الياسات والماء وشمل قول المؤلف في غير مسجد وأدمي جواز سائر وجوه الانتفاع فيستصح بالزيت في غير المسجد ويحفظ منه ويعمل صابوناً ويغسل منه الثياب بطلق ويدهن منه الحبل والجملة والنعال والدلاء ويعلف الغسل للنحل ويطعم البهائم الطعام والعجيين ما كولة اللحم أم لا ويسقي الماء للدواب والزرع والأشجار وأما البيع وإن كان داخل في قوله في غير مسجد فليس بمراد لباسية أي في البيع أن متنجس ما يقبل التطهير كالثوب يجوز بيعه مع البيان أن كان يفسده الغسل أو ينقصه دون غيره ولا يؤقذ بزيت في مسجد ولا يبنى بطوب أو طين ولا يكت فيه ثوب متنجس ولا يسقف بنجس متنجس لكن لو بنيت حيطانه بماء متنجس فإنه يابس ويصلي فيه ولا يهدم ابن رشد وهو الصحيح لا غيره وجدت فيه رواية أولم تجد ثم إن قوله في غير مسجد أي وقيد مسجد هذا إذا كان الدخان يدخل في المسجد وأما أن كان الضوء فيه والدخان خارجة جاز (ص) ولا يصلي بلباس كافر بخلاف نجسه (ش) يعني أنه لا يصلي فرض أو نفل بلباس شخص كافر ذكر أم أنثى كابي أو غيره بأشرجلده أم لا كان مما يلحقه نجاسة في العادة كالذيل أم لا كالعمامة غسلاً أو جديداً ثياباً وأخافاً ولا بثياب شارب الخمر من المسلمين وهذا بخلاف منسوج الكافر مما لم يتحقق نجاسته فإنه يصلي به لا فساداً بالغسل ولا نهم يتوقون فيه بعض التوقي أثلاً تفسد عليهم أشغالهم سواء كان مما تؤكل كل ذي حية أم لا ثم إن تعليل طهارة ما صنعوه بأنهم يتوقون فيه بعض التوقي الخ يقتضي أن ما صنعوه لنفسه وأهله محمول على النجاسة لكن في البرزلي ما يفيد طهارة ذلك أيضاً فلا فرق بين ما صنعوه لنفسه ولغيره (ص) ولا بما ينام فيه مصل آخر (ش) يعني ولا يصلي بما ينام فيه مصل آخر حتى يغسله لأن الغالب عليه النجاسة وهذه المسئلة مما قدم فيه الغالب على الأصل وفي بعض العبارات ولا بما ينام فيه أي مما أعده للنوم أي غير محتاط في طهارته فلا يرد أن الشخص الذي ينام على فراشه وله ثوب للنوم أن فراشه طاهر مع

(١٣ - خرشي أول) للنسج بل سائر الصنائع يحملون فيها على الطهارة خلافاً لابن عرفة (قوله مما لم يتحقق) ومثل التحقق الظن ^{بفائدة} قال الناصر ما يفعله الخادم والزوجة اللتان لا يصليان من الطعام محمول على الطهارة ويؤكل فهو كمنسوج الكافر (قوله لأنهم يتوقون بعض التوقي) معنى بعض التوقي أي قدر ما يوجب عدم زهد الناس فيما صنعوه (قوله مصل آخر) وأما نفسه فهو أدري بحاله أن كان محتفظاً ساغله الصلاة فيه والأفلا (قوله الغالب) أي الذي هو النجاسة على الأصل وهو الطهارة فإن أخبره صاحب الثوب بطهارته وهو مصل ثقة صلى به ابن بن وجه الطهارة أو اتفقاً مذهباً (قوله أي مما أعده للنوم) معنى المصنف على ما قرره الخطاب أنك إن وجدت ثوب مصل ينام فيه لا يسوغ لك أن تصلي به ولم يقيد بقوله أعده للنوم الخ (قوله فلا يرد الخ) قضيته أنه يلزم من كونه ينام في ثوب أن فراشه طاهر وأنه يكون محتاطاً في طهارته وليس كذلك فالظاهر أن فراشه كتب به فلا حسن أن يؤخذ المصنف على

ظاهرة كما قلنا أي إذا وجدت ما ينضم فيه مصل فلا يسوغ لك أن تصلي فيه وهو على تقدير إذا كان محتاطا في طهارته في نفس الأمر ان أخبرك بذلك فقد تقدم انه لا بد أن بين أو تتفق مذهباً وان لم يبين لك ذلك فيحمل على عدم الاحتياط لان الأصل عدم التقدير (قوله ولا بثياب غير مصل) ظاهر ولو أخبر به بطهارتها ودخل في الثياب الخف وهو ظاهر (قوله أو غالباً) خلاصته ان الرجل اذا كان لا يصلي فلا يصلي بثيابه فاحتمل انه يصلي أو لا يصلي يحمل على انه يصلي وأما النساء فاذا وجد ثوب امر أو احتل أمرها تحمل على أنها لا تصلي فلا يصلي بثوبها وأما لو علمت أنها تصلي فيصلي بثوبها وقوله وثياب الصبيان المناسب ان يؤخرها لما بعد الاستئناء وهو إشارة الى مسألة وهي هل ثوب الصبيان محمول على النجاسة أو الطهارة فمحمول على الطهارة حتى يتيقن النجاسة وقيل يحمل على النجاسة حتى يتيقن الطهارة وهو المعتمد (قوله ٩٨) ويصح رجوعه للمسائل الثلاث) ينافي ما تقدم له في حل قول المصنف

ولا يصلي بلباس كافر فالمناسب رجوعه للاخيرتين فقط كافي تت (قوله من غير حائل) قيد لا بد منه زاده ابن شاس وهو حسن ذكره في ك والمعاد حائل يغلب معه على الظن عدم وصول النجاسة لما فوفقه (قوله فرج دبر أو قبل) أصله لان هرون واعترضه صاحب الجمع بان ظاهر النقل عدم دخول الدبر لان العلة وهي عدم الاستبراء مفقودة فيه وان أراد دبر الثوب ففيه نظرائه قال بعض والظاهر دخوله لوصول البسل اليه كذا في ك (أقول) سيأتي يقول المصنف ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه فهو صريح في شمول الاستبراء للدبر (قوله وهل يقيد باتفاق المذهب) وهو الذي ينبغي * (تتمه) * الحكم في فوط الحمام انه اذا كان لا يدخله الا المسلمون الذين يتحفظون الطهارة والا فلا احتياط الغسل أي الاولي غسل الجسد والثوب الذي يلبس عليه قبل الغسل الا أن يتيقن النجاسة هذا محصل ما ذكره فافهم (قوله

انه مما ينضم فيه مصل آخر لانه لم يعد للنوم غير محتاط في طهارته (ص) ولا بثياب غير مصل الا كراسه (ش) أي ولا يصلي بثياب غير مصل قطعاً وأغالباً كالنساء وثياب الصبيان الا ان يعلم انها ممن تصلي ومحمل كونه لا يصلي بثياب غير مصل ما عدا ما مسه كراسه من عمامة أو منديل محمول على الطهارة الا أن يكون ممن يشرب الخمر فلا يصلي فيه حتى يغسله قاله اللخمي ويصح رجوع الاستئناء للمسائل الثلاث (ص) ولا بمحاذي فرج غير عالم (ش) أي ولا يصلي بكسر أو بيل ومتر محاذي مقابل من غير حائل فرج دبر أو قبل غير عالم بالاستبراء وقولنا من غير حائل قيد لا بد منه ومفهوم غير عالم جواز الصلاة بمحاذي فرج العالم بالاستبراء وهل يقيد باتفاق المذهب أو لا يقيد بذلك الا اذا أخبر بالنجاسة كما تقدم في قوله وقبل خبر الواحدان بين وجهها أرتقاء مذهباً (ص) وحرم استعمال ذكر محلي (ش) لما كان الحلي من حلة اللباس والذي يحرم لبسه منه لا يصلي فيه فأشبهه الثوب النجس وكان الماء يحتاج الى اناء غالباً شرع في الكلام على ما يسوغ اتخاذه ولبسه من حلي الذهب والفضة وأوانيهم وأواني الجوهر وما لا يسوغ من ذلك للرجال والنساء فقال وحرم استعمال ذكر محلي مكلف اتفاقاً ولا على الراجح فيحرم على الولي لباسه مسلم أو كافر على المشهور لخطابهم بفروع الشريعة والمراد بالحلي ما جعل فيه شيء من ذهب أو فضة متصل كنسج وطرأز أو منفصل كزرونيه بالحلي على أحروية الحلي نفسه كاساور وخلائل ومثل الاستعمال الاقتناء وانما خص الاستعمال بالذكور لئلا يشوبهم جواز الاحتياج اليه (ص) ولو منطقة وآلة حرب (ش) أي فيحرم تحليمة المنطقة وهي بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء نوع من الخزم التي يشدها الوسط وكذلك يحرم تحليمة آلة الحرب على المشهور سواء ما يتقى به كالترس أو يضارب به كالرمح والسكين أو يركب به كالسرج والركاب أو يستعان به على الفرس كالبحام (ص) الا المحصف (ش) هذا وما بعده مستثنى مما يحرم على الذكور استعماله وقدم المحصف لشرفه والمعنى انه يجوز استعماله محلي لجواز تحليته بالفضة وكذا بالذهب على المشهور في جلده بان يجعل ذلك على الجلد من خارج ولا يكتب ولا يجعل له الاشارة والا الحزاب ولا الاخماس لان ذلك مكروه كما قاله الجزولي فيصيح ان يعمس في كلام المؤلف بان يقال قوله الا المحصف أي فلا يحرم تحليمة خارجه ولا داخله لانه مخرج من الحرمة وما لا يحرم يعمس المباح والمكروه وأفهم

وأوانيها) فيه نظران أو اني الذهب والفضة يحرم استعمالهما واقتناءهما الذكور أنى (قوله فيحرم على الولي تخصيصه بالباسه) المذهب انه يكره للولي أن يلبسه الذهب والحرير ويجوز له الباسه الفضة وأما ان سقاه خيراً أو اطعمه خبزاً فانه آثم والفرق بينهما ان الخمر والخنزير لا يحمل عليهما بوجه بخلاف الذهب والفضة (قوله ومثل الاستعمال الاقتناء) يحمل ذلك والله أعلم على ما اذا اقتناه بقصد استعماله هو وأما اذا اقتناه بقصد العاقبة أو زوجته أو بنته أو لاشئ فلا حرمة (قوله أي فيحرم تحليمة المنطقة) بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء أي للذكور لا للمرأة (قوله يحرم تحليمة آلة الحرب) أي ولولا امرأة (قوله أو يركب به) أي فيه (قوله المحصف) بتثنية الميم يجعل ذلك على الجار من خارج قال الجزولي يعني في أعلاه انتهى أي أعلى الجلد وعبارة غير ظاهرة (قوله ولا يكتب) أي بالذهب وكذا كتابة ماذ كره بالحرة مكروه وفي البرزلى ما يفيد جواز كتابته بالذهب ومقادعج اعتماده (قوله ولا يجعل له الاشارة الخ)

أى اعشار الاحزاب واخماسها (قوله وكذلك المقلبة) فى البرزى يجوز تحلية الدواة ان كتب بها قرآن (قوله ويمتنع كتابة العلم الخ) أى بالنسبة للرجل ويتفق على جوازها للنساء وخلاصته انه يجوز على افتراشه فيكون المشهور منعه للرجال وجوازها للنساء (قوله ويمتنع أيضا تحلية الاجازة) أى ولو بالحرر فيما يظهر (قوله والسيف) قرر شيخنا الصغير بان محل ذلك اذا كان للجهاد وامالو كان لحمله فى بلاد الاسلام فانه لا يجوز (قوله والانف الخ) الاستئناء باعتبارهما متصل لان المحلى ما فيه الحلية والحلية الذهب والفضة والانف والسن فيه الذهب والفضة (قوله لئلا ينتن) من باب ضرب وتعب وكرم (قوله وربط سن) أى اذا ربط سن أى الا ان يكون المحلى ذا ربط سن وهو ما ربط به (قوله وقاسوها هى والسن على الانف) لان النص وارد فى الانف وكذا يجوز ردها بعد سقوطها لان مبيته الا دعى ظاهرة وكذا سن مذكى بدلها والاخلاف (قوله وخاتم الفضة) ان لبسه للسنة لا لمباهاة ونحوها وكان وزنه درهمين والاحرم (قوله كما يستحب باليسرى) لانه آخر الامر من فعله صلى الله عليه وسلم ولعل وجهه ان لبسه باليسرى ابعد لقصد التزين (قوله لا يفرق بين الاعسر وغيره) اغتال ذلك اسؤال ورد فى الجامع من نوازى ابن رشد (٩٩) ففيها ومنها انك سألت عن وجه كراهة مالك

التختم فى اليمنى مع ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه كان يحب التمين فى أموره كلها وهل يساغ الاعسر فى ذلك أم لا وهل بين قریش وغيرهم فى ذلك فرق فاجاب ما ذهب اليه مالك من استحباب التختم فى اليسار هو الصواب أى وفى اليمنى مكروه وفى الخطاب وفى الحديث ان وزنه درهمان فضة وفضة منه وجعله مما يلى كفه انتهى والحديث الذى ذكرته حجة له لاعلميه وذلك لان الانسان اغما يتناول باليمين على ما جاءت به السنة فهو اذا اراد التختم تناول الخاتم بيمينه فجعله فى يساره واذا اراد أن يطبع به على مال أو كتابة أو شئ تناوله بيمينه من شماله فطبع به ثم رده فى شماله ثم قال ولا فرق بين الاعسر وغيره ولا بين القرشى وغيره (قوله ولا بأس بجعله فى يمينه للحاجة الخ) أى يكون

تخصيصه المعحف بالجواز منع تحلية غيره من سائر الكتب وكذلك المقلبة والدواة وصرح به فى الجواهر ونحوه فى الطراز ويجوز كتابة القرآن فى الحرير وتحليته به ويمتنع كتابة العلم والسنة فيه ويمتنع أيضا تحلية الاجازة خلاف البرزى وشيوخه فى استحسانهم جوازها (ص) والسيف والانف وربط سن مطلقا (ش) أى وكذلك يجوز استعمال السيف المحلى بالذهب والفضة وسواء اتصلت الحلية كقبضته أو انفصلت كغمده لورود السنة بالجواز لانه أعظم آلات الحرب ومحمل الجواز فى غير سيف المرأة وأما هو فيحرم تحليته لانه بمنزلة المسكحلة ونحوها وظاهره ولو كانت تقابل وكذا يجوز اتخاذ الانف من أحد التقدين اثنتين فهو من باب التداوى وكذلك يجوز ربط سن تلخ من أحد التقدين وكذا ما يسد به محل سن سقطت قاله ابن عرفة وله اتخاذ الانف وربط السن معا والمراد بالسن الجنس الصادق بالواحد والمتعدد ومعنى قول المؤلف مطلقا أى بذهب أو فضة وهو راجع للفروع الاربعة واشعر اقصره على الانف والسن بالمنع فى غيرهما وزاد الشافعية الاغلة أيضا دون الاصبع وقاسوها هى والسن على الانف (ص) وخاتم الفضة (ش) أى ويجوز اتخاذ خاتم الفضة بل يستحب كما يستحب باليسرى لا يفرق بين الاعسر وغيره وقریش وغيرهم ولا بأس بجعله فى يمينه للحاجة يتدكرها أو يربط خيطا فى اصبعه والذى استقر عليه العمل بجعله فى الخنصر ولا يجوز تعدد الخاتم ولو كان وزن جميع المتعدد درهمين كما فى شرح هـ * (فرع) * ويجوز نقش الخواتم ونقش اصحابها واسماء الله تعالى فيها وهو قول مالك وكان نقش خاتمه صلى الله عليه وسلم محمد رسول الله فى ثلاثة أسطر محمد سطر أعلى ورسول سطر وسط الله سطر أسفل ولما كان قوله خاتم الفضة يصدق على الخالص منها والمختلط بغيرها أخرج محالط مخصوصا بقوله (لا ما بعضه ذهب) أى لا يجوز لبس خاتم بعضه ذهب (ص) ولوقل (ش) واعتمد المؤلف فى هذا على ظاهر كلام ابن بشير أو صريحه ورد بالمباغة على القائل بالكراهة ولم يحل ابن رشد غير ما واعتمده

الباعث له على جعله فى اليمنى تدكر الحاجة وهـ ليقوت استحباب الجعل فى اليسار أو يحصل والظاهر الحصول (قوله أو يربط خيطا) هذه مسألة خارجة مناسبة للمقام (قوله والذى استقر عليه العمل الخ) أى قال البدرويكى فى السبابة والوسطى لحديث على نهائى ان اتختم فى هذه وهذه وأما الى السبابة والوسطى انتهى * (تنبيه) * قال البدروى فى بعض التقايد انظر ما وجه استحباب كونه فى خنصر اليسرى انتهى ثم رأيت فى جامع الفتاوى من كتب الحنفية ولا يلبسه فى اليمنى لانه يشبهه الروافض انتهى وانظر هل يقال كذلك فى لبسه فى غير الخنصر * (فائدة) * تردد بعض الشيوخ فى قوله لا ما بعضه ذهب ولوقل هل يشمل الخاتم المطلق بالذهب أو ويجزى فيه القولان اللذان فى المغشى وارتضى غيره الشمول ويمكن الفرق بينه وبين المغشى بالنسبة الى الظاهر والباطن بان اجتماع التقدين أشد من حيث الجملة ولا كذلك نقد وغيره (قوله ونقش اسمائهم الخ) عطف تفسير (قوله واعتمد المؤلف فى هذا) أى فى قوله لا ما بعضه ذهب أى من الحرمة (قوله غيرها) أى غير الكراهة فى اليسرى وقوله واعتمده هـ فى شرحه أى اعتمد الكراهة أى لا بقيد كون محلها ولوقل بل بقيد كون محلها وقوله لا ما بعضه ذهب

(قوله وهل ولو كان) يعني ان عجب قال بعد قول المصنف لا ما بعضه ذهب الخ أي الذي ظاهره الحرمة والمعمد انه أي قول المصنف لا ما بعضه ذهب مكرره وهل ولو كان الذهب أكثر هذا كلام عجب (قوله وانا نقد) فلا يجوز فيه أكل ولا شرب ولا طهارة وان صحت اصلا (قوله وابقاء المضاف اليه على جره) أي لتقدم نظيره خلوصا من اضافة المصدر الى فاعله والى مفعوله في وقت واحد ثم انه مما يجب التنبيه له انه يعتنع رفعه من اجاة محل المعطوف عليه لئلا يلزم رفع المفعول وهذا يقيد قول ابن مالك

* ومن راعى في الاتباع المحل فحسن * عجب (قوله أو بالنصب على محلي) لكن يرد ان عطفه على محلي يكون المعنى حرم استعمال ذكر انا نقد وان لا امر أو هذا لا يحسن له والجواب اما بان يجعل قوله وان لا امر أو أي وان كان مملو كالامر أو لكن يفوته التنبيه على ما اذا كان المستعمل امر أو أو بالغة للتقيد بقوله استعمال ذكر لكن يفوته التنبيه على ما اذا كان لا امر أو أي هذا ما يتعلق بالاعراب (قوله ولو من غير استعمال) أي ولو من غير استعمال بالفعل ويحتمل ولو من غير قصد استعمال (قوله لانه ذريرة الخ) هذا يقتضي منعه ولو للعاقبة وقوله ولو للتجمل يقتضي جوازه للعاقبة والحاصل ان الاقسام أربعة لقصد الاستعمال لقصد العاقبة لقصد التجمل للقصد شيء والغاية تقتضي (١٠٠) جوازه للعاقبة أو لا لقصد شيء وما قبلها يقتضي عدمه وقال محشي نت وقع لعب

انه قال وحرم اقتناءه لاستعمال أو لغير قصد أو لتجمل وجاز للعاقبة فعلم ان أقسام اقتنائه أربعة ففصل في الاقتناء وفيه نظر اذ من منع الاقتناء منعه مطلقا ومن أجازة كذلك ما عدا اقتنائه للاستعمال فانه متفق عليه هذا ما يظهر من كلامهم وتبع عجب فان له هنا خطا أضربنا عنه صفحا وأما الاقتناء للكسر ولفساد اسير فذلك جائز مطلقا وظاهره ان القولين فيما عدا قصد الاستعمال على حد سواء ففي المواق في جواز اقتنائه للتجمل قولان كلاهما مرجح ورأيت في كلام بعض الشيوخ ان اراجح المنع (قوله وكذا يحرم الاستئجار الخ) أي في صور التبريم وأما صور الجواز فلا بأس (قوله وانلفه)

(هـ) في شرحه وهل ولو كان الذهب أكثر أو يقيد بما اذا كان تابعا في المواق ما يفيد الثاني (ص) وانا نقد (ش) بالجر عطف على ذكر ولا يضر كون الاول من اضافة المصدر الى فاعله والثاني من اضافته للمفعول أو على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره أو بالرفع على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه أو بالنصب على محلي أي ومما يحرم أيضا استعمال انا نقد وهو الذهب والفضة وانظر ما يتعلق بالاعراب المذكور في الشرح الكبير (ص) واقتنائه وان لا امر أو (ش) أي ومما يحرم ادخارا ناء الذهب أو الفضة ولو من غير استعمال لانه ذريرة اليه ولو للتجمل وكذلك يحرم الاستئجار على صياغة الا ناء من النقيدين ولا ضمان على من كسره وأتلفه اذ لم يتلف من العين شيئا على الاصح ويجوز على ما في المدونة بيعها لان عينها تملك اجماعا ولا فرق في حرمة كل من الاستعمال والاقتناء للنا ناء المذكورين الذكر والاني ولذا قال وان لا امر أو واللام بمعنى من أي ولو كان كل من الاقتناء والاستعمال حاصل الا في من امر أو (ص) وفي المغشي والمموءة والمضرب وذى الحلقة وانا الجوهر قولان (ش) أي وفي حرمة استعمال واقتناء ناء النقد المغشي برصاص ونحوه نظر الى الباطن واباحته نظر الى الظاهر قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ناء النحاس ونحوه المموءة أي المطلي باحد النقيدين نظر الى الظاهر واباحته نظر الى الباطن قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ناء النقود أو الفخار ونحوه المضرب المشعب كسره بخيوط ذهب أو فضة أو المجموع بصفحة من أحدهما وجوازه قولان وفي حرمة استعمال واقتناء ذى الحلقة بسكون اللام من ذهب أو فضة وانا الجوهر كالدر والياقوت ونحوهما والجواز قولان وفي كلام المؤلف نظر لانه أجمل في القولين

والمحصل
بمعنى كسره فهو عطف من ادق الآن عدم الضمان انما يظهر في صورة الامتناع ولذلك قال عجب فاذا اتخذ له عاقبة فلا يحرم وعليه فلا يحرم الاستئجار عليه ويلزم من كسره قيمة صياغته لا على ما قبله واذ تنازع به ومثله في اقتنائه للاستعمال أو غيره فان لم تقم قرينة بشئ فالظاهر قبول قول ربه انتهى (قوله يجوز بيعها) أي لمن يكسرها أي أو يهديها اسيرا (قوله لان عينها تملك اجماعا) كذا أطلق الساجي وغيره وبحث فيه المصنف بانه لا يلزم من ملك العين جواز البيع بالاتفاق وبحث ابن دقيق العيد بانه ان كان لا يقابل الصنعة شئ من العوض فظاهر وان كان مع المقابلة فلا يسلم هذا الحكم للساجي (قوله والمموءة) ظاهره ولو اجمع منه شئ بالعرض على النار ومذهب الشافعي انه يتفق على المنع فيما يجمع منه شئ وهو الذي يؤخذ من كلام سنده ومن كلام صاحب الاكمال وهو ان الظاهر كذا في بعض الشراح (قوله وانا الجوهر الخ) الخلاف في ذلك مبني على الخلاف في علة منع الذهب والفضة فن رأى ان العلة في ذلك لا جيل السرف كما صرح به في المدونة منع في الجوهر من باب أولى ومن رأى ان المنع لا جيل عين الذهب والفضة فن أجاز في الجوهر انتهى (قوله بخيوط ذهب أو فضة) كبيرة أو صغيرة في موضع الاستعمال أم لا الجأته لذلك حاجة أم لا قال في ك ومراجع الكبيرة والصغيرة للعرف (قوله بسكون اللام) أي على اللغة الفصيحة المشهورة وحكى الجوهرى وغيره فتح اللام أيضا وجمعها حلق وحلقات وعلى لغة الاسكان فجمعها حلق وحلق بكسر الحاء وفتحها انتهى ذكره البدر (قوله ونحوهما) أي كالزمر والزرجرد

(قوله والحاصل) لا يخفى ما في بعضه من المخالفة للحل الاول ويحاج بان الحل الاول ناظر للفظ المصنف وان كان الحال الخارج خلافه هذا غاية ما يحاج به عن المناقاة (ثم أقول) وفيه نظر بل القول الثاني في المضرب وذى الحلقة الجواز كما حل به ولا وقد تبع في تلك العبارة عجم والحاصل ان القولين في كلاهما الجواز والمنع خلافا لعجم القائل بان القولين في المضرب وذى الحلقة المنع والكراهة (قوله وكلاهما مرجح) لم يعتمد شيئاً في ذلك لان شأن المموة القلة بخلاف المغشى وكذا لم يرجح شيئاً بما يأتي بعد من الخلاف واستظهر الخطاب الاباحة في المموة والمنع بعيد وان كان قد استظهره في الاكمال وذكر ان الاصح من القولين في المضرب وذى الحلقة المنع كما صرح به ابن الحاجب وابن الفاكهاني وغيرهما انتهى واختار ابن رشد في الاخير الجواز فان كان الاولى للشارح ان ينبهه على ذلك ليمان الترجيح فيما عدا الاول (قوله وكان حقه التعبير بتردد) فيه نظر اذ لم يلتزم ذلك اذ غاية مراده بقوله وأشير بالتردد الخ انه اذا وقع تردد في كلامي فهو اشارة لتردد المتأخرين في النقل لانهم متى ترددوا في شيء وقصد ان يذكروه يشير له بالتردد اذ لم يلتزم هذا اقرره شيخنا رحمه الله (قوله وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً) أى سواء كان ذهباً أو فضة أو حراً أو غيره ويدخل فيه مسانيد الحرير خلافاً لابن الحاجب كذا قال عجم ويدخل في قوله كسري الفراء كالبساط والحصير (قوله كقفل الجيب الخ) مثل عبارة تت فانه قال وكذا ما يجري مجرى اللباس من قفل الجيب أو زربوب والمتبادر منه المغيرة بين القفل والزربوب والمعروف والزربوب القفل بضم القاف جمعه افعال (١٠١)

(قوله ولقائف الشعور) قال ح وانظروا ان المراد منه ما يلغفن فيه شعورهن لا المشط انتهى (قوله لا يتوهم الخ) ظاهر العبارة انه ليس اشارة لخلاف بل انما هو لرفع التوهم فقط وليس كذلك قال الخطاب وأشار ببول الخلاف الا ان شأن بهرام في الوسط يحكي المقابل ولم يذكر هنا قولاً مقابلاً فعله بل عبارة الشارح أحسن من عبارة الخطاب فتدبر (قوله كسري الخ) انقصد الجنس المتحقق ولو في فرد فلذلك جمع تارة وأفرد أخرى وقوله وأسرة جمع بينه وبين سري المفرد اشارة لما قلنا (قوله وأسرة) يرجع لقوله كسري فلا داعي الى ذكره (قوله لا كسري الخ) أى لان

والحاصل ان المغشى فيه قولان في الجواز والمنع والمعتمد المنع وأما المموة فالقولان فيه بالجواز والمنع وكلاهما مرجح وأما المضرب وذو الحلقة فالقولان فيهما بالمنع والكراهة وأما ناء الجواهر فالقولان فيه بالجواز والمنع لكن حقه أن يعبر في هذا الاخير بتردد لانه تردد للمتأخرين ولما فرغ من ذكر ما يحرم على الذكور وما يباح لهم وان شاركهم النساء في بعضه كافي استعمال الاواني واقتنائها شرع الا ان يذكروا ما يخص بالنساء فقال (ص) وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً (ش) والمعنى انه يجوز للمرأة اتخاذ ما هو ملبوس لها أو ما يجري مجراه كقفل الجيب وزر الشوب ولقائف الشعور من النقدين ومحلى بهم ما قل أو كثر وهو مراده بالاطلاق وانما بالغ على جواز اتخاذ النعل للنساء ومثله القميص من النقدين بقوله ولو نعل لا يتوهم حرمة ذلك وانه ليس من الملبوس واما ما ليس من جنس الملبوس كسري ومكاحل وهي ايا وأسرة جمع سري فلا يجوز للنساء اتخاذها من النقدين واليه أشار بقوله (لا كسري) وجد عندى مانعه ولا يجوز اتخاذ السري لرجال ولا النساء من ذهب أو فضة أو محلى باحدهما وكذا من حريروا ما الفراء كالبساط والحصير فيجوز باحد النقدين للنساء لصدق لفظ الملبوس عليها ولما فرغ المؤلف من الكلام على الطاهر والتجسس وكان منه ما يقبل التطهير في ازالة النجاسة عنه شرع في احكام ازالته وما تزال به وما يعنى عنه منها وما لا يعنى عنه وغير ذلك مما يتعلق بها فقال (فصل في) (ص) هل ازالة النجاسة عن ثوب مصل (ش) المراد بالشوب كل ما هو محمول للمصلى من خف وسيف وغير ذلك والمراد بالمصلى المريد للصلاة والمعنى ان العلماء اختلفوا في حكم

السري بل لا يعد ملبوساً انما هو بمثابة الارض التي يجلس عليها (قوله وكذا من حري) ظاهره ان السري اذا كان من حرير يحرم على الرجال والنساء وانظروا ان الحرمة على الرجال فقط تنبيه في دخول قوله لا كسري بقفل الصندوق والروحة وما اتخذ في جدران وسقوف وأخشاب وأعشمة لغير قرآن وفي الخطاب خلافه قال مانعه قال البرزلي وظاهر الرواية عندنا انه يكره تزويق المساجد بالذهب لانه يشغل المصلى فان كانت بحيث لا تشغله فظاهره انه جائز ورأيت ذلك في جامع القيروان وقد دمرت عليه قرون لم نسمع فيه من ينكره وهو كذلك في جامع الزيتونة غير أن بعضه بين يدي الامام فقال شيخنا الامام ان الولاء لهم الذين وضعوه وجدد في وقت امامته وسكت عنه لكونه والله أعلم مكروها انتهى وانظروا ان هذا هو المعقول عليه (فصل في) (قوله في ازالة النجاسة) قال الخطاب ينبغي اعداد ثوب للخلاء وللجماع ان قدر في بمعنى من أو من طرفية العام في الخاص لان التطهير كما يصدق على ازالة النجاسة يصدق على رفع الحدث (قوله وما تزال به) أى في قوله بظهور منفصل كذلك (قوله المريد للصلاة) ارتكب المجاز أى المجاز المرسل أو المجاز بالحذف لا من الاول انه لو أخذ بظاهره لا يقتضى ان مخاطبته بالازالة انما تكون اذا تلبس بالصلاة بالفعل وليس كذلك الثاني افادة ان لا يريد هاله حكم آخر وهو ان اراد الطهارة لطواف أو مس مسح وكانت النجاسة في يده فازالتها فرض عين وان لم يرد ذلك فهل يجب ازالته او به جزم الشيخ زروق وعليه فالتلطخ بها حرام وقيل يستحب وعليه فالتلطخ بها مكروه وهو الراجح وهذا كله في غير الخمر وأما هو فالتلطخ به حرام اتفاقاً والنكارة في سياق الاثبات قد تعم وهو المراد هنا فالمراد كل مصل تنبيه في نعمة الصلاة المنافاة بالنجاسة ممنوع

مائع من عقدها ولا تقضى لأنها لم تجب عليه فاشبهه من افتتحها محمد ناذ كره في ك* (تنبيه) * أراد بالمصلي ما يشمل الصبي والخطاب بالنسبة لولييه خطاب تكليف وبالنسبة له خطاب وضع اذ هو شرط فيخطب به الصغير لا اعتبار بشرط الصلاة فيه كالبالغ (قوله ملق على الارض) قال في ك* وتقييدنا طرف العمامة بكونه ملق على الارض يؤخذ من الاغنياء اذ لو لم يكن كذلك لم يحسن الاغنياء لان الطرف المحمول له محل وفاق وهو معطوف على مقدر تقديره كان ذلك الثوب غير طرف عمامته بل ولو كان طرف عمامته تحرك بحركته أم لا (قوله أي ولو كان الثوب طرف الخ) أي ولو كان طرف الثوب طرف عمامته وليس المراد بالثوب الحقيقة المعروفة فاطلق ثوب وأراد به لازمه وهو المحمول كذا قيل أو نقول أطلق الخاص وأراد العام قال في ك* فان قيل المؤلف متصور حكم الازالة في ذهنه فما فائدة الاستفهام يقال باعتبار الواقف على الكتاب أو جرد شخص من نفسه وخطابه انتهى (قوله ولكل بعد ذلك اسم خاص) نص الابي ان كان في الوسط فازاروان كان على المنكبين فهو رداء وان كان على الرأس فهو خمار وعمامة (قوله كداخل الانف) فاذا دمي فيه فيج الريق حتى انقطع الدم لم يظهر بذلك على الاصح (١٠٣) ولا بد من غسله واذا اخرج من أنفه دم رعا أو غيره وجب عليه غسل أنفه واذا اصاب أذنيه نجاسة وجب عليه غسل ما قدر عليه من صماخيه (قوله اذا حفظ ثوبه وفيه) أي بالغسل أو بصب الخمر في آلة أدخلها فيه بحيث ان الخمر ابتداء انصب في الخلق (قوله فان تاب الخ) خلاصته ان المدار على امكان التقاير وعدمه فان لم يمكن صحت صلاته والا فلا تاب أم لا فذكر التوبة اغماها ولا يكمل هذا المخلص ما في ك* والحاصل ان وجوب التقاير لا جيل الصلاة لا ينافي انهم لم يصرحوا بوجوب التقاير على من شرب خرا (قوله كصاحب السلس) أي فتصح صلاته ليجزئه عن رفع عذره وقوله يعطى من الزكاة أي لقضاء الدين ولا بد من التوبة في هذا والقرض انه عجز عن قضاء دينه وقوله ولانه صار عاجزا هذه العلة حاصل قوله

ازالة النجاسة غير المعفو عنها المريد الصلاة عما ذكر من محمول المصلي وما بعده فاقيل واجبة مع الذكر والقدرة وقيل سنة ويأتي فائدة الخلاف (ص) ولو طرف عمامته (ش) يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن ثوب المصلي وعن كل ما هو حامل له ولو كان طرف ذلك الثوب أو العمامة أو نحوه ملق على الارض لان المصلي بعد حامل لذلك بالعرف بخلاف المصير وبعبارة أخرى ولو كان الثوب طرف عمامته وفي كلام ابن العربي ان الثوب يطبق على ما يلبس في الوسط وعلى الرأس وعلى جميع البدن ولكل بعد ذلك اسم خاص (ص) وبدنه (ش) معطوف على ثوب يعني ان ازالة النجاسة مطلوبة عن بدن المصلي الظاهر وما هو في حكمه كداخل الانف والاذن والعين كما يحتل برارة خنزير في غسل داخل عينيه ويغسل ما قدر عليه من صماخيه بخلاف طهارة الحدث الا صغر والا كبر فان داخل ما ذكر فيهما من الباطن وأما باطن الجسد غير ما ذكر مما قره المعدة ولم يستدخل بل تولد فيه فلا حكم له الا بعد انفصاله وفيما أدخل فيها كمن شرب خرا أو نجس ارواية محمد يعيد شارب قليل الخمر لا يسكره صلاته أبدا مدة ما يرى بقاؤه في بطنه والا لغاؤه للتونسي اذا حفظ ثوبه وفيه من النجاسة وتقايه على الاول ان أمكنه فان تاب ولم يمكنه التقاير صحت صلاته كصاحب السلس ولكن استدان لفساد وتاب يعطى من الزكاة ولانه صار عاجزا والعاجز لا تبطل صلاته فان قيل أبطلناها لا دخاله ذلك على نفسه لغير علة فالجواب انه يلزم من ذلك ان من وضع على ظاهر جسده مثلاً نجاسة ثم لم يقدر على ازالته ان تكون صلاته باطلة وليس كذلك وكلام ابن عرفة يفيد ان الراجح رواية محمد وقال القرافي في الفروق انه المشهور وروا عراض ابن الشاط عليه من دود (ص) ومكانه (ش) معطوف على ثوب يعني ان النجاسة يطلب ازالته عن مكان المصلي أيضا والمعتبر منه موضع قيامه وسجوده وجالوسه وموضع كفيته ولا يضر ما كان أمامه أو على يمينه أو شماله أو بين

كصاحب السلس فلا حاجة له (قوله ولانه صار عاجزا) لا يقال هو قد أدخله على نفسه لانه صار معذورا كمن أراق ركبته وضوءه فانه يتيمم قال في ك* وهل يطلب منه الاعادة في الوقت كعاجز من غير هذا الوجه أولا والاخر هو مقتضى جعلها كنجاسة الظاهر وذكر في ك* ان كلام ابن عرفة يفيد ان من شرب الخمر لغصه أو ظنه غير او قدر على تقايره فلم يفعل وصلى أن صلاته باطلة كمن لا بس النجاسة بظاهرة غير متعمد ثم علم بها قبل دخول الصلاة وصلى بها متعمدا فان صلاته باطلة (قوله فالجواب الخ) حاصل ذلك اننا لانسلم ان الادخال علة للابطال لانه يلزم الخ (قوله واعرراض ابن الشاط عليه) أي في قوله انه لم يقف عليه * (تمة) * ظاهر ما تقدم ان الخلاف في الخمر يشرب شر به لغصه أو ظنه غير أو أكرهه وان لم يتقايه مع القدرة عليه وصلى به بطلت صلاته في هذه الثلاثة كمن لا بس النجاسة بظاهرة غير متعمد ثم علم بها قبل دخوله في الصلاة وصلى بها متعمدا وقال الناصر لا تبطل صلاته في هذه الثلاثة وكذا في أكمل المبته لضرورة وفي عجب ميل للاول ووجهه ان الضرورة زالت فلا تنعدي الصلاة (قوله موضع قيامه) يقتضى صحة صلاة المومي لسجوده بمحل به نجاسة ومن صلى بجانب من يشوبه نجاسة فان جلس عليها ولو ببعض أعضائه أو سجد بطلت صلاته والا فلا ويصدق قولنا والا فلا بسقوط بعض ثوب نجس عليه بحيث لا يعد حاملا له لانه منسوب ومحمول للابسه

(قوله وهذا غير ظاهر) لان الحصري ليس من افراد الثوب (قوله دون المعنى) وهو الشوبية وفيه أن المعنى هو الحكم وهو في المقام طلب الازالة لا الثوب التي هي الموضوع فيتعين تعلق الثوب بالمعطوف فلا يناسب ذلك الجواب (قوله قدرنا في طرف ملابس) لا تقدير أصلا بل اعتبار تكتب الاستخدام بان يقال ولو كان الثوب لا بمعنى المحمول بل بمعنى الملابس فيستلزم اذن على المعطوف الذي هو طرف حصيره (قوله فلا يضر تحركت بحركته أم لا على المذهب) مقابله التفرقة بين حركتها بحركته فتضروا لا فلا (قوله وهو كذلك على المشهور الخ) مقابله انها اذا كانت في طرفه الآخر السمي فانهما تضروا وينبغي على المعتمد المسئلة المشهورة بالهدورة وهي التي تكون النجاسة بأحد وجهيها دون الآخر فصرى على اظاهر فعلى المعتمد الذي مشى عليه الشارح ان صلاته صحيحة (قوله والطرف الآخر) لا ينبغي انه بالنسبة للسمك فالطرف الآخر ما كان ملاصقا له وأما بالنسبة للطول فلا يأتي قوله والطرف الآخر الا اذا كان جالسا على طرف الطول فيكون مصدوق قوله والطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس بين طرفي الطول بحيث يكون طول خلفه وطول امامه فلا يأتي هذا والطرف الآخر وكذا يقال في العرض لا يأتي ما قاله الا لو قدر انه جالس على طرف من طرفي العرض فيكون مصدوق الطرف الآخر بالنسبة اليه ما كان جالسا عليه وأما لو قدر انه جالس في وسط العرض بحيث يكتنفه طرف العرض فلا يقال فيه والطرف الآخر من كل جانب (قوله أو واجبة) المراد بالوجوب هنا ما يتوقف صحة العبادة عليه وهذا أحد اطلاقين للواجب فيشمل ازالة النجاسة عن ثوب مصلى النفل وعن ثياب الصبي لا مائثاب (١٠٣) على فعله ويعاقب على تركه قاله اللقاني وأقول

والاحسن فيشمل ثياب الصبي وذلك لان البالغ لو صلى النافلة بالنجاسة عامدا يائمه (قوله ان ذكره قدر) أي بوجود مطلق يزيله به أو ثوب أو مكان ينتقل اليه طاهرا ومفهوما عدم الوجوب ان لم يكن ذا كرا قادرا والحكم السنية كالقول الاول فان قلت كيف يتصور التكليف بالسنية أو غيرها مع انسيان والعجز لرفع القلم عن الاول ولا يكونه مع الثاني من التكليف ما لا يطاق وأقرب ما يقال ان العبادة لما وقع فيها خلل من النسيان والعجز

ركبته أو قد ام أصابعه ومحاذي صدره أو بطنه من ثقب أسفل فيه نجاسة وكثيرا ما يتفق ذلك بالمسجد الحرام من ريش الحمام فيتجافى عنه بصدره ويسجد ويصير بين ركبتيه ووجهه (ص) لا طرف حصيره (ش) اما بالجر عطف على ثوب واما بالنصب عطف على طرف فان قيل على هذا الثاني يكون التقدير لان كان الثوب طرف حصيره وهذا غير ظاهر فالجواب ان لا اعتنا بشرك في اللفظ دون المعنى وبعبارة أخرى ان قرأناه بالجر لا اشكال وان قرأناه بالنصب قدرنا في طرف ملابس لا ثوب لان الحصري ليس بثوب أي ولو كان ملابس المصلى طرف عمامته لان كان ملابس المصلى طرف حصيره أي فلا يضر تحركت بحركته أولا على المذهب وطرف حصيره يشمل طرفه الطولي والعرضي والسمكي وهو كذلك على المشهور والطرف الآخر أي جهة كان وقوله (سنة) خبر ازالة ذكره او لا وشهره ابن رشد وابن يونس وعبد الحق وحكي بعضهم الاتفاق عليه وقوله (أو واجبة ان ذكره قدر) معطوف على الخبر والمراد وجوب شرط بدليل ما يأتي له من قوله شرط لصلاة طهارة حدث وخبث وقييد الذكرو القدرة في الوجوب لافي السنة اذ الفائدة فيه لانه لا ينقطع عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان وانظر عمدة الخلاف والرد على الخطاب القائل بان الخلاف لفظي في شرحنا الكبير

لا يطلب تركه لعدم صحة التكليف به فينبغي أن يخفف الطلب فيه بالسنية ابتداء لئلا يندرك اصلاحها مادام في الوقت (قوله لانه لا ينقطع عن مرتبة السنية مع العجز والنسيان) لانه اذا قدر أو تركه كخطوب على وجه السنية بخطاب جديد والاعادة تطلب منه مادام الوقت أي ويعيد أبدأ مع الذكرو القدرة واذا كان الامر كذلك فإين محل الخلاف وأجاب عنه الخطاب بان الخلاف في التعبير ونصه قلت والذي يظهر لي من نصوص أهل المذهب ان هذا الخلاف انما هو خلاف في التعبير عن القول الراجح في ازالة النجاسة ولا ينبغي عليه اختلاف في المعنى تظهر فائدة ذلك ان المعتمد في المذهب أن من صلى بالنجاسة متعمدا عالما بحكمها أو جاهلا وهو قادر على ازالتها يعيد صلاته أبدأ ومن صلى بها ناسيا أو غير عالم بها أو عاجزا عن ازالتها يعيد في الوقت على قول من قال انها سنة وقول من قال انها واجبة مع الذكرو القدرة يظهر ذلك بذكر كلام ابن رشد الذي نقل عنه المؤلف تشهير القول بالسنية وذكر كلام من رافقه من الشيوخ على ترجيح القول بالسنية ثم ذكر ذلك فانظروا وهذا الجواب مخالف لاصطلاح المؤلف لانه يشير بخلاف الى اختلاف في التشهير بالاختلاف في التعبير وأجيب بان عمدة الخلاف مأخوذة من كلام البساطي وذلك لان التائيم على القول بالسنية للتلاعب والتهاون والاستخفاف بالسنية وعلى القول بالوجوب ترك الواجب فتعغيرا تعغيرا لا مربة فيه (أقول) وقولهم للتلاعب الخ فيه شيء اذ الترك عمدا لا يستلزم التلاعب والتهاون والاستخفاف وقال عجم وقول الخطاب ان الخلاف لفظي فيه بحث لان الاعادة على القول بالوجوب واجبة وعلى القول بالسنية مستحبة كما يفيد كلام الفاكهاني كذا في ك والذي في المواق انه قيد فيها لان ابن رشد المشهر السنية قيدها بما أضاف في البيان المشهور من قول ابن القاسم عن مالك ان رفع النجاسة من الثياب والابدان سنة لا فريضة فن صلى بثوب

فجس عنده ناسيا أو جاهلا بالنجاسة أو مضطرا إلى الصلاة أعاد الصلاة في الوقت وان صلى بها عالم غير مضطر أو جاهلا أعاد التركة السنة عامدا انتهى ومعنى الجهل الثاني الجهل بالحكم وانتهى محشى تحت لشارخنا لو اعترض على عب وعج فقال يبعد كونه شرطاً في سنة نفر عنهم على القول بالسنية الاعادة في الوقت مع العجز والنسيان اذ لو كان شرطاً في سنة أيضاً لاقتضى انه عند العجز والنسيان ليس سنة ولا وجه حينئذ للاعادة واطلاق القائلين بالسنية قال ابن رشد المشهور الى آخر ما تقدم عنه ثم قال وما قال الخطاب وعبد الباقي أى في كونه راجعاً لهما المستند له وقول عب لان ابن رشد المشهور للسنية قيدها بهما أيضاً كما في المواقيت فيه نظر اذ لم يقيد بهما كما علمت من كلامه وانما فصل في الاعادة فقط انتهى كلامه (قوله وهو في الظهري) واذا ضاق الوقت في أحدهما اختص الوقت بالآخر ومثل الظهري الجمعة فتعاد للصفرار فعلى القول بانها بدل من الظهري تعاد الجمعة ان أمكن والا فهل تعاد ظهراً أو لا تعاد أصلاً قولان وأما على القول بانها فرض يومها فلا تعاد ظهراً قطعا وهل تعاد الجمعة أولاً والثاني هو ظاهر كلام المصنف في شرح المدونة (فان قلت) هل العبرة بأداء الصلاة كلها (١٠٤) أو ركعة منها (قلت) يؤخذ من ابن عرفة الثاني (قوله ولان القياس) أى فلولم

يذكر ذلك لتوهم العمل بما يقتضيه القياس (قوله وفي العشاءين للفجر) ولو صلى الوتر على ما ينبغي لان الاعادة للخلل الحاصل فيهما وقد قالوا في المغرب انها تعاد وعلى هذا فافظ هل يعاد الوتر أم لا وقد قال بعض شيوخننا يعاد لان الخلل الكائن في العشاء سري اليه ذكره الشيخ أحمد (قوله بنية الفرض) وكان القياس أن تكون الاعادة للغروب بل أبداً (قوله وبان كراهة النفل ليست خاصة بالخ) أى فلو اعتبرت كراهة النفل لما أعيدنا بعد العصر (قوله بما بعد الاصفرار) أى دخوله (قوله وبأنه يلزم ان لا تعاد الصبح بعد الاسفار) أى دخوله لانه لا نافلة تفعل بعد الاسفار أى بعد دخوله وأما قبله فتفعل كالورد لنا ثم (قوله وجزم بهذا) أى بعدم الاعادة (قوله

(ص) والأعاد الظهري للصفرار (ش) أى وان صلى بالنجاسة ولم يكن ذا كراهة عند الصلاة اما بان لم يعلم بها أصلاً أو علم ونسيها أو صلى بها عاجزا عن ازالته فانه يعيد الصلاة في الوقت الضروري وهو في الظهري الى الاصفرار وفي العشاءين الى الفجر وفي الصبح الى طلوع الشمس وربما يفهم من قول المؤلف للصفرار أنه لو صلى بعد خروج الوقت ثم علم أنه لا شيء عليه وقد صرح بذلك ابن فرحون في الدرر وانما خص المؤلف الظهري بالذكر تبعاً للمدونة ولان القياس يقتضى أن يعاد الى الغروب كما أن العشاءين يعادان الى طلوع الفجر ووفق ابن يونس بينهما بأن الاعادة في الوقت انما هي على طريق الاستحباب فأشبهت التنفل فكما لا يتنفل اذا اصفرت الشمس فكذلك لا يعيد فيه ما يعاد في الوقت وكما جاز التنفل في الليل كله جازت الاعادة فيه انتهى واعترض ذلك بأن الاعادة انما هي بنية الفرض لا النفل وبان كراهة النافلة ليست خاصة بما بعد الاصفرار بل تكره النافلة من بعد صلاة العصر وبأنه يلزم أن لا يعاد الصبح بعد الاسفار وجزم بهذا القول ابن الكدوف ولم أره لغيره وتقدم أن الصبح تعاد الى طلوع الشمس ويمكن أن يجاب بأنه لا شأن لكراهة النافلة بعد الاصفرار أشد منها قبله بدليل جواز الصلاة على الجنابة وسجود التلاوة قبله وكراهتهما بعده والاعادة في الوقت وان كانت بنية الفرض الا أنها لما كانت على جهة الاستحباب أشبهت النافلة فنعت في الوقت الذي فيه الكراهة أشد ويفرق بين الظهري والصبح بأن جميع وقت الصبح قد قيل فيه انه وقت مختار للصبح وانه لا ضروري له وهو قول قوى في المذهب وقوله (خلاف) مبني على محذوف الخبر أى في ذلك خلاف في التشهير (ص) وسقوطها في صلاة مبطل (ش) يعنى ان سقوط النجاسة على المصلي ولو مأموماً مبطل لصلاته ولو نفل لا يريد ولو سقطت عنه النجاسة مكانها كفي الرواية وهذا على رواية ابن القاسم وهو المشهور وسواء أمكنه

الكدوف) بخط بعض شيوخننا فتحة على الكاف (قوله وتقدم) تعليل لبطلان الثاني والتقدير يلزم ان لا تعاد الصبح بعد الاسفار وهذا اللازم باطل لانها تعاد بعد الاسفار (قوله وبأنه لا شأن الخ) جواب عن الاعتراض الثاني (ثم أقول) مسلم ما قاله من ان الكراهة بعد الاصفرار أشد الا أنه قال فاشبهت النفل أى المؤكد كالصلاة على الجنابة وسجدة التلاوة (قوله بدليل الخ) أى والاعادة من قبيل سجدة التلاوة وصلاة الجنابة في التأكد فتفعل بعد العصر الى الاصفرار (قوله أشبهت النافلة) أى المؤكدة (قوله بأن جميع وقت الصبح قد قيل الخ) (أقول) ان الورد لا يفعل بعد الاسفار أى لكن حق كون وقت الصبح مستمرا الى طلوع الشمس ان الورد كان يفعل الى الطلوع كالأعادة الا أن يفرق بقوة الفرض (قوله ولو سقطت عنه النجاسة مكانها) قال (٣) واستشكل هذا بما اذا سقطت من مكان على بدن المصلي وسقطت من حينها كالماء وقعت على كتفه ولم تثبت على ذلك المحل فان المصلي حينئذ غير متمعد للصلاة بالنجاسة بل هو مغلوب فهو كالعاجز عن الازاء القواب بعض شيوخننا بان هذا الفرع مبنى على اشتراط الطهارة مطلقاً ونقله عن مشايخه انتهى وبحث فيه بأن الشافعية يقولون بوجوب الطهارة من النجاسة من غير شرط الذكر والقدرة وقالوا بعدم بطلان الصلاة بسقوطها على الوجه المذكور انتهى (قوله وهو المشهور) هذه العبارة عبارة الخطاب بالحرف ٣ قول المحشى قال الخ هكذا في النسخ ولا يذكر القائل فليحذر

أى ومقابل المشهور أنها لا تبطل إلا إذا استقرت وعلى ذلك مشى عب تبالعج فقال ان المسئلة مقيمة بقيد أن تستقر عليه أو يتعلق به شئ منها وأن لا تكون مما يعنى عنها وأن يجدد لوقوع ما يزيلها به أو ثوبا آخر يلبسه وأن يتسع الوقت اختياريا أو ضروريا بأن يبقى ما يسع بعد ازالتها ركعة فأكثر كما فى الذخيرة والاعتمادى ثم اذا عمدا فى الاختيارى فهل يعيدها بعد منزلة ذكرها بعد الصلاة أم لا وإذا قلنا بالاعادة فالظهور أن للصفر والعشا آنا للفجر والصبح للطلوع الخامس أن لا يكون ما فيه النجاسة ملبوسا أو محمولا لغيره والالم تبطل (قوله كذا كرها فيها) ومثل ذكرها فيها علمه بها فيها وان لم يعلمه قبل فلو قال كعلمه بها فيها الشمل المسئلةين وظاهر قوله كذا كرها فيها سواء نسيها بعد الذكرا أم لا إذ مجرد الذكرا تبطل على الأصح (قوله فلا يجوز استخلافه) أى بل الصلاة باطلة على الكل (قوله لانه صلى بالنجاسة) فيه أنه لم يصل بالنجاسة عامدا إلا أن يقال علم ما مومه كعلمه (قوله بل الجارى على المذهب انه المختار) أى لقولهم فى الرعاف اذا لم يرج انقطاع الدم قبل خروج المختار صلى على حالته ويكون عاجزا فاذا كان يشد ثوبا بالنجاسة اذا خاف خروج الوقت فأولى أن يتمدى فيها ذلك هذا ما ذكره فى شرحه الكبير (١٠٥) والاحسن أن يراد ما هو فيه اختياريا أو غيره

نزعها أو لم يمكنه وسواء نزعها أم لا (ص) كذا كرها فيها (ش) يعنى انه اذا ذكر نجاسة غير معفو عنها فى الصلاة ولو نفلها فانه تبطل ولو مأموما سواء أمكنه نزعها أو نزعها أولا ويستخلف الامام فان رآها بعض مأمومية فان كان قريبا منه أراه اياها وان بعد منه كله وعمدا على صلاته ويستخلف الامام ولو هذا الذى رآها الآن يكون رآها قبل ذلك ولم يخبره الا بعد ما صلى بعض صلته فلا يجوز استخلافه لانه صلى بالنجاسة عامدا او البطلان فى كلام المؤلف مقيمة بسبعة الوقت وهو أن يبقى منه ما يسع بعد ازالتها ركعة فأكثر قاله فى الذخيرة قال بعض ولا شأن ان المراد بالوقت هنا الضرورى وفيه نظر بل الجارى على المذهب انه المختار وانظر وجهه فى شرحنا الكبير (ص) لا قبلها (ش) يعنى ان من رأى النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ونسى عند الدخول فيها حتى فرغ فلا أثر له ويعيد فى الوقت (ص) أو كانت أسفل نعل خلعها (ش) يعنى ان النجاسة اذا كانت تحت النعل وليست متعلقة به فعلم بذلك فخلع النعل وصلى فان صلته صحيحة ولما كانت النعل شديدة الالتصاق بالرجل طلب خلعها فلم تكن كالخصير وانظر هل الخلع لا بد أن يكون فورا وهو الذى يفهم من الايمان بالقاء وانظر لو لم يخلعها من فرضه الصلاة اعماء هل تصح صلته لانه لم يفعل فعلا بعد حامله فهو كظهر خصير فيه نجاسة أولا تصح لانه حامل للنجاسة بتقدير أن لو سجد بالفعل كوجوب حصر عمامته وانظر هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا للنجاسة فى أسفل نعله كما يعطيه قول تت أو كانت النجاسة أسفل نعل فنيسها ثم ذكرها خلعها أولا ومفهوم نسيها تأمله (ص) وعسى عما يعسر (ش) لما فرغ من ذكر النجاسة المغلظة شرع فى ذكر المخففة المعفو عنها فذكر انه يعنى عما يعسر

(١٤ - خرشى اول) (قوله هل تصح الخ) مقتضى التعليل عدم الصحة (قوله بتقدير أن لو سجد) لا يناسب هذا بعد أن علمت أن النجاسة لم تكن متعلقة بالرجل (قوله كوجوب حصر عمامته) تشبيه بما يفهم من قوله أولا تصح وكأنه قال فيجب عليه خلعها كما يجب حصر عمامته (قوله هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا الخ) أقول مقتضى العلة أنه يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا * واعلم أن هذا الحل تسع فيه الشيخ أحمد الزرقانى وهو غير مرضى عندهم وحله أيضا ابن قاسم بقوله ان النجاسة اذا كانت فى أسفل النعل فخلع النعل قبل الصلاة ووقف عليها وصلى فان صلته صحيحة لانها حينئذ كالنجاسة التى بماطن الخصير قال ولا يصح حمله على ما اذا اطلع على ذلك فى أثناء الصلاة فخلعها لانه لا يصح على المشهور لبطلانها بمجرد الذكرا النعل كالثوب بدليل جوازه للمرأة ولو كان محلى كما تقدم وهذا الحل أيضا ضعيف والحجج الذى يفيد النقل انها كانت متعلقة بالنعل ثم خلع النعل مالم يحمل النعل برجله فتبطل لانه حامل للنجاسة فأفاد محشى تب انه لا فرق بين كونه ناسيا أم لا خلافا لتا المقيد بالنسيان ومفاده أنه لا يشترط فورىة الخلع فان من فرضه الصلاة اعماء تصح صلته وان لم يخلعها من حيث كونه لم يفعل فعلا بعد حامله واختلاف فيما اذا حركها ولم يحملها فحكم ابن قدامح بالبطلان وغيره بالصحة وهو المعتمد قال ابن ناجى فى الفرق بين النعل ينزعها فلا تبطل صلته والثوب تبطل ولو طرحه أن الثوب حامل له والنعل واقف عليه والنجاسة فى أسفله فهو كالو بسط على النجاسة حائلا كنيفا انتهى المراد منه وقوله فهو كالمو بسط تنظير فى الجملة * تنبيه * قال عجم وهذا واضح حيث كان عدم خلعها يوجب حملها فى الصلاة فان لم يوجبه كمن صلى على

نزعها أو لم يمكنه وسواء نزعها أم لا (ص) كذا كرها فيها (ش) يعنى انه اذا ذكر نجاسة غير معفو عنها فى الصلاة ولو نفلها فانه تبطل ولو مأموما سواء أمكنه نزعها أو نزعها أولا ويستخلف الامام فان رآها بعض مأمومية فان كان قريبا منه أراه اياها وان بعد منه كله وعمدا على صلته ويستخلف الامام ولو هذا الذى رآها الآن يكون رآها قبل ذلك ولم يخبره الا بعد ما صلى بعض صلته فلا يجوز استخلافه لانه صلى بالنجاسة عامدا او البطلان فى كلام المؤلف مقيمة بسبعة الوقت وهو أن يبقى منه ما يسع بعد ازالتها ركعة فأكثر قاله فى الذخيرة قال بعض ولا شأن ان المراد بالوقت هنا الضرورى وفيه نظر بل الجارى على المذهب انه المختار وانظر وجهه فى شرحنا الكبير (ص) لا قبلها (ش) يعنى ان من رأى النجاسة قبل الدخول فى الصلاة ونسى عند الدخول فيها حتى فرغ فلا أثر له ويعيد فى الوقت (ص) أو كانت أسفل نعل خلعها (ش) يعنى ان النجاسة اذا كانت تحت النعل وليست متعلقة به فعلم بذلك فخلع النعل وصلى فان صلته صحيحة ولما كانت النعل شديدة الالتصاق بالرجل طلب خلعها فلم تكن كالخصير وانظر هل الخلع لا بد أن يكون فورا وهو الذى يفهم من الايمان بالقاء وانظر لو لم يخلعها من فرضه الصلاة اعماء هل تصح صلته لانه لم يفعل فعلا بعد حامله فهو كظهر خصير فيه نجاسة أولا تصح لانه حامل للنجاسة بتقدير أن لو سجد بالفعل كوجوب حصر عمامته وانظر هل يتعين تصوير المسئلة بما اذا كان ناسيا للنجاسة فى أسفل نعله كما يعطيه قول تت أو كانت النجاسة أسفل نعل فنيسها ثم ذكرها خلعها أولا ومفهوم نسيها تأمله (ص) وعسى عما يعسر (ش) لما فرغ من ذكر النجاسة المغلظة شرع فى ذكر المخففة المعفو عنها فذكر انه يعنى عما يعسر

جنازة أو أعياء قائماً فإنه لا يجب عليه نزعها فليست كسئلة اللباس ولا لبطلت صلاته ان دخل الصلاة وهو عالم بها أو دخل غير عالم لان وجوب خلعها فرع تذكرها انتهى (قوله بعد حصول سببه) وهو الملازمة الناشئة عنها المشقة (قوله كالاحداث) تمثيل لما يعنى عنه بعد حصول سببه لا يخفى ان الاحداث اغما يعنى عنها مع المشقة فاذن لا حاجة لقوله بعد حصول سببه وقوله وضع هذا الكلى الذى هو قوله عما يعسر (قوله كحدث مستنكح) تسميته حدثاً مع كونه مستنكحاً مجازاً من حقيقة الخارج المعتاد فى العجوة وعلى ما ذكر فى توضيحه عن بعضهم أن بول صاحب السلس حدث وسقوط الوضوء منه للمشقة فهو حقيقة انتهى (قوله وهذا أسهل من ذاك) والحاصل انه اذا لازم كل يوم مرة فأكثر فلا يجب ولا يسن زواله وغسله وأما نقض الوضوء ففيه تفصيل سيأتى وهو ان لازم أكثر الزمان أو نصفه وأولى كله لا نقض ولا غسل (قوله ان كثر الرد) المراد بالكثرة أربع مرات فأكثر شيخنا الصغير (قوله وجع بالمقعدة وتورمها) فيه مساححة لانه ليس نفس الوجع الذى هو التآلم ولا التورم ولا الخروج بل هو نفس العرق (قوله هناك) أى الكائنة هناك أى فى المقعدة (قوله وهو خروج) فى التعبير (١٠٦) بخروج مساححة بل هو نفس العرق (قوله بالنون) أى فى باسور أى بحيث يوثق بالنون بدل الباء (قوله انفتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مساححة وان المراد العروق المنفتحة أى عروق المقعدة كما صرح به الخطاب ثم اعلم ان كلامهم يفيد أن انفتاح العروق وجريان المادة يعنى عنه مطلقاً كما ترد مل لم ينك فلا يصح ان يريده المصنف بقوله ان كثر الرد * (تنبيه) * يعلم بالتأويل المذكور أن الناسور والباسور شئ واحد وهو العروق الكائنة هناك (قوله أو جسد) فيه اشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسألة ففى ك ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كثر الرد أم لا) ولا بد ان يلزم كل يوم مرة أو أكثر فاذى ليس

الانفكاك عنه بعد حصول سببه كالاحداث ولم يقل أحداثاً لئلا يتوهم ان العفو مقصور على حصول جمع من الاحداث والمراد بالحدث الجنس ليعم سائرهما ثم وضع هذا الكلى مجزئاً بقوله (كحدث مستنكح) والمعنى ان الشخص المستنكح بحدث من الاحداث كبول ونحوه يعنى عما أصابه منه ويباح له دخول المسجد ما لم يحش تلطخه فيمنع والظاهر ان ضابط المستنكح ما فسر وه فى باب السهو وهو اتيانه فى كل يوم مرة أو أكثر لا ما يجب منه الوضوء على تفصيله الا فى لان ذاك من باب الاحداث واذ من باب الاخبار وهذا أسهل من ذاك تأمل وقوله وعنى الخ فى قوة الاستثناء من قوله عن ثوب مصل وبدنه لا ما عفى عنه وبناه للمفعول للعلم بقاعله وهو الشارع والعفو عدم المؤاخظة وقوله مستنكح بكسر الكاف لان الحدث هو القاهر للشخص والغالب عليه لا بالفتح لان الشخص ليس قاهر للحدث الا أن يقرأ بالاضافة أى كحدث شخص مستنكح (ع) وبلل باسور فى يدان كثر الرد أو ثوب (ش) أى وعنى عن نجاسة بلل باسور بالوحدة أعجمى وجع بالمقعدة وتورمها من داخل وخروج الشا ليس هناك والشا ليس لجمع ثلثى بضم الشاء المثلثة ثم همزة ساكنة وقد تخفف وهو خروج رأس العرق بالنون عرى انفتاح عروقها وجريان مادتها والعفو عن مصيب ما ذكر فى يدان كثر الرد أو فى ثوب أو جسد كثر الرد أم لا فقول بعض ثوب معطوف على يد مشارك له فى شرطه فيه نظرو سواء اضطر لردده أو لا خلافا لبعضهم وصرح بقاعل الكثرة لئلا يتوهم رجوعه للبلل المصيب اذا العبرة بكثرة الاصابة لا بكثرة المصيب اذ قد يصيب كثير فى مرة أو مرتين ولا ضرورة فى ازالته فلا عفو والباسور فرض مسألة أى وعنى عن بلل باسور أو دمل أو نحوه ومثل الثوب البدن والمكان والثوب الذى يرد به كاليده التى يرد بها (ص) وثوب مرضعة

بالتون بدل الباء (قوله انفتاح عروقها) الظاهر ان هذا فيه مساححة وان المراد العروق المنفتحة أى عروق المقعدة كما صرح به الخطاب ثم اعلم ان كلامهم يفيد أن انفتاح العروق وجريان المادة يعنى عنه مطلقاً كما ترد مل لم ينك فلا يصح ان يريده المصنف بقوله ان كثر الرد * (تنبيه) * يعلم بالتأويل المذكور أن الناسور والباسور شئ واحد وهو العروق الكائنة هناك (قوله أو جسد) فيه اشارة الى أن قول المصنف أو ثوب فرض مسألة ففى ك ومثل الثوب البدن والمكان (قوله كثر الرد أم لا) ولا بد ان يلزم كل يوم مرة أو أكثر فاذى ليس

بمشرط اغما هو الكثرة المتقدمة قرره شيخنا رحمه الله تعالى وهو قيد معتبر كما يفيد ابن مريزوق وما يأتى عند قوله وأثر دمل لم ينك حيث قيد باتصال السيلان أو عدم الانضباط أو الملازمة كل يوم ولو مرة على ما حل به بعض الشراح عند قوله وأثر دمل لم ينك (قوله والباسور فرض مسألة) لا يخفى ان الدمل ونحوه ليس مشروطاً فيه الشرط المشار له بقوله ان كثر الرد بل لا يعقل فيه ذلك فتدبر (قوله والثوب الذى يرد به) المراد بالثوب الخرقه قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى ثم اذا علمت ما ذكرناه عن شيخنا فلم أره فى شارح مما أبدينا ولكن شيخنا رحمه الله تعالى ثقة فلا يمكن ان يفسر به بذلك الا بتوثق بنقل من سمع مشايخه أو نقل اطاع عليه فلا يقوله من رأيه وفى شرح شب وعب أن المراد بالكثرة فى قول المصنف ان كثر الرد بأن يلزم كل يوم ولو مرة وفى ك والكثرة ما يحصل بها المشقة انتهى ومن المعلوم ان المشقة بالملازمة كل يوم والحاصل انه يعنى عما أصاب اليدين كثر الرد بأن يلزم كل يوم مرة وقوله أو ثوب أى أو جسد أى بأن يلزم كل يوم ولو مرة فقطهر ان الملازمة كل يوم ولو مرة سواء فى اليد أو الثوب وعبارة ابن عبيد السلام قيد الكثرة راجع لاصابة البلى باليد بخلاف ما يصيب الثوب فهو مثل ما يصيب من الدمل انتهى وقد علمت أن بعض الشراح قيد أثر الدمل بما اذا كان يشق بأن لم ينضب أو لازم كل يوم (أقول) واذا كان الحال ما ذكر فلا يظهر تخصيص الشرط باليد من حيث الاتحاد بالملازمة كل يوم فى كل على ما قاله شب وعب والاولى ما قاله شيخنا من أن الكثرة أربع مرات

(قوله وكاف) نازح الكنيف (قوله ان اضطرت) راجع لغير الام وأما الام فلا يشترط بالنسبة لها شيء (قوله ان اضطرت) المراد ان احتاجت لانه لا يشترط الاضطراب بل المدار الحاجة (قوله حال كونها أيضا تجتهد) أي في درء البول كما قال الشارح أي بأن تجعل للصغير خرقا تمنع من وصول بوله اليها أو تخفيه عنها حال البول أو تجعل له مكانا يخصه مثلا كـ وأشار الشارح الى أن قوله تجتهد حال ولذا قال في ذلك وأعرّبوا تجتهد حالا من مرضعة وقالوا تجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه أو بجزئه كما هنا وفيه نظيران معنى كونه بجزئه أن يصح حذفه ويستغنى عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وعندى لواء عرب صفقة سلم من هذا التكليف ومن اراد مجيء الحال من النكرة أشار لذلك السنهوري في شرحه (قوله في درء البول) عبارات أهل المذهب نفيها أن هذا في البول وصرح ابن الامام بعدم العفو عن الغائط قال ولم أر من تعرض له من أصحابنا (١٠٧) انتهى لكن عبارة غيره لان ثوب المريض لا يتحل

من اصابه بول أو غيره (قوله لا اتصال سبب عذرهم) الاضافة للبيان (قوله دون درهم) أي ولو كان محتاطا بمائع حيث كان دون الدرهم فلو كان دون الدرهم مخالطا لماء فصار أكثر من درهم فلا يعني عنه ومعنى دون درهم أي دون مساحه درهم يعني ولا عبرة بالكمية فقد يكون دونه في المساحة وهو قدره أو أكثر في الكمية كنقطة تخينة قاله بعض الشراح (قوله مطلقا) مصدر منصوب على المفعولية المطلقة لا على الحال لان دم نكرة ومجىء الحال من النكرة من غير مسوغ ضعيف أي أطلق مطلقا أي أطلق الحكم فيه إطلاقا دون تقييد ودون منصوب صفقة لموصوف محذوف أي وعنى عن نجس دون درهم (قوله اذا اثر معفو عنه) الراجح الاثر والعين سواء كما نص عليه ابن مرزوق (قوله من الجسد الخ) الاولى أن يقول من جسده أو خارجه اذا الدم لا يكون الا من الجسد (قوله في ثوبه

تجتهد (ش) هو معطوف على المجزور أي وعنى أيضا عن ثوب أو جسد جزاء أو كفاف يجتهد ومرضعة ولدها أو غيرها ان اضطرت أو لم يقبل غيرها حال كونها أيضا تجتهد في درء البول عنها فاذا تحفظت وأصابها من بوله شيء استحب لها غسله ان تفاحش ولا يجب فالعفو في عدم طلب النضج منها مع الشك في الاصابة وفي عدم وجوب الغسل مع التحقق كما عليه المحققون (ص) وندب لها ثوب للصلاة (ش) أي وندب للمرضع ومن ألحق بها ثوب للصلاة من غير وجوب ولم يقولوا ذلك في صاحب السلس والدمل وشبههما لا اتصال سبب عذرهم فلا يمكنهم التصون من خروج النجاسة حتى في الصلاة فلا فائدة في تجديدهم الثوب بخلافها ولم يوجبوا استعداد الثوب لانه امر يتكرر فاشبه حالها حال المستسكح ونقطة أمر ازالة النجاسة (ص) ودون درهم من دم مطلقا (ش) أي وعنى عن دون الدرهم من عين الدم اذا اثر معفو عنه ولو فوق الدرهم وسواء كان دم حيض أو نفاس أو ميتة أو خنزير من الجسد أو خارجه في ثوبه أو ثوب غيره أو بدنه في الصلاة أو خارجه أو محل العفو المذکور بالنسبة للصلاة كما هو سياق الكلام لا بالنسبة للطعام فان مادون الدرهم من الدم اذا وقع في طعام نجسه كما تقدم ومفهوما ان ما كان قدور درهم لا يعني عنه وهو كذلك وعدم العفو في الدرهم مقيده بما سأتى من قوله وأثر دمل الخ (ص) وقبح وصيد (ش) أي وعنى بمادون درهم من قبح وصيد وأما ما خرج من نفط الجسد من نار أو حر فلا شك في نجاسته كما تقدم التنبيه عليه لكنه كثر الدمل يعني عن كثيره وقليله اذا لم ينكح وتخصيصه الثلاثة بالذکر مشعر بعدم العفو عن قليل غيرها من بول أو غائط أو منى أو مذى وهو المشهور والمعروف لا مانع من مالك من اغتفار مثل رؤس الابر من البول نعم ألحق بعضهم بالمعفو ما يغلب على الظن من بول الطرقات اذا لم يقبض فلا يجب غسله من ثوب أو جسد أو خوف مثل أن تزل الرجل من النعل وهى مباولة فيصليها ما يغلب على الظن مخالطة البول له اذا لا يمكن التحرز منه ولان غبار الطريق الاصل فيه الطهارة وانما اختص العفو بالدم وماءه لان الانسان لا يتحلل عنه فالا حتراز عن يسيرها عسر دون سائر النجاسات (ص) وبول فرس لغاز بارض حرب (ش) أي وعنى عن بول فرس قليل الا كان البول أو كثيرا أصاب ثوبه أو بدنه ولا مفهوم لهذه القيود الا بول بل حيث كان السفر مما يحايض طر الى ذلك انظر شعرنا الكبير

أو ثوب غيره) ولولم يحتج له وقال ابن العربي أو ثوب غيره ان احتاج له وارضى شيخنا الصغير الاول وذلك لان الشأن الاحتياج له (قوله ومحل العفو المذکور بالنسبة للصلاة) أي ولدخول المسجد والمكث فيه لا بالنسبة للطعام لانه نجسه كما سبق (قوله وهو كذلك) المعتمد أنه يعني عن الدرهم (قوله وقبح وصيد) نص عليهم وان كان أصلهما دمالا لانهم أقدر فرما يتوهم عدم العفو فيهما (قوله أصاب ثوبه الخ) قال في لـ يصيب الثوب الذي عليه لا ثوب باليست عليه (قوله الا بول الخ) الاحسن ان يقول ولا مفهوم لهذه القيود الا بول حيث كانت الملاسة مباحة يحتاج اليها أو ارباد الاضطراب الاحتياج بل لا مفهوم لبول والحاصل انه لا مفهوم لبول ولا للسفر فضلا عن كونه مباحا أو لا بل كل من يلبس الدواب لحاجته يعني عما أصابه من فضله أو يدل له ما ذكر في النقص والكفاف لكن بشرط الاجتهاد الا أن من وجدت فيه القيود المذكورة في كلام المصنف لا يعتبر فيه الاجتهاد والاحسن ان يبقى كلام المصنف على ظاهره ويقول ولا يعتبر الاجتهاد عند وجود هذه الشروط واذا فقدت فيشترط الاجتهاد حيث كانت الملاسة للدواب محتاجا اليها

(قوله وأثر ذباب) أي عني عن أثر رجله وفيه وأمان وقع بجملة في نحو بول فانه لا يعني عما أصاب منه حيث زاد على أثر رجله وفيه وهذا واضح في الذباب الصغير وأما الذباب الكبير فوقعه على الأديمي نادر كالتل كذا قاله عجي (قوله وغسل) المراد التل الصغير الذي لا يمكن التحفظ منه بخلاف كبيره فوافقت عبارة عجي (قوله أو بول الخ) فيه إشارة إلى أنه لا مفهوم لعذرة وكان المصنف إنما نص على المتوهم لانه اذا عني عن العذرة مع امكان ظهور ما أصاب منها فغيرها مما لا يظهر أثره كالبول أو عما نجاسته مخففة كالدم والقيح أولى * (تمه) * اذا تحقق وصول أثر نجاسة بثوب أو بدن وشئ هل ذلك من ذباب أو من نحو بنات وردان فالظاهر عدم العفو كما ان الظاهر عدمه أيضا في الشك فيما أصاب من الذباب الصغير هل من فيه أو أرجله أو من وقوعه بجملة في القدر احتياطا وسم الذباب في الجناح الايسر لانه يتقي به ودواء ذلك في الايمن فليغمسه في الاناء كله كما في الحديث (قوله مسح) هذا اذا كان الاثر أكثر من درهم والا فلا يعتبر في العفو المسح ثم محل العفو مع المسح وجوبه والأعاد في الوقت مطلقا أو يقال كمن ترك الغسل (قوله لا الشرط) أي فقط شيخنا ووجدت ما يدل عليه (قوله والأعاد في الوقت) أي الضروري كما في كوالا حسن الاختيار في العصر والاختيارى وبعض الضروري في الظهر أو الاختيارى (١٠٨) والضرورى في العشاءين والفجر (قوله ليسارة الدم) أي اسهولة أمر الدم أي

لانه يعني عن قليله (قوله كئ أو بل) بكاف في نسخته وهو بمعنى اللام متعلق بالتعليل أي ان ما قالوه من أنه بعيد أبدا لا يفيد سهولة الدم اذا لو كان سهلا ما أوجبوا فيه الاعادة حين صلى قبل غسل ما عني عنه وكما يرد على التعليل يرد على نفس القول الثاني الحاكم بالاعادة في الوقت مع العمد (قوله وظاهره ولودما) اعلم أن الدم الخارج من قبل الذكرا أو من دبره أو من دبر الانثى أو من قبلها حيث لم يكن حيمضا ولا نفاسا فانه بمنزلة أثر الدم اذا لم ينل فيعني عنه وهل يعني عنه ولو خرج معه شئ من الحدث وهو الظاهر أو انما يعني عنه اذا استسكجه حينئذ نظر للحدث كذا قال في عجي فاذن قوله ولودما انما يأتي في دم الاستحاضة (ثم أقول) قد علمت أن قوله أثر دم لم ينل

(ص) وأثر ذباب من عذرة (ش) يعني ان الذباب ونحوه مما لا يمكن التحفظ منه كبعض وغسل لابنات وردان ونحوه اذا جلس على عذرة أو بول أو نحوهما ثم جلس على ثوب أو جسد فانه يعني عنه للمشقة ولا حاجة الى تقييده بموضع يكثر فيه الذباب لان المعول عليه قوله وعني عما بعسر والعفو خاص بالصلاة وأما الطعام فلا يجرى على قوله المتقدم وينحس كثير طعام مانع الى آخره (ص) وموضع حجامه مسح فاذا برئ غسل (ش) أي وعني عن أثر دم موضع حجامه أو فصادة أو قطع عرق حال كون الموضع مسح عنه الدم لما يتفمر به المحتجم من وصول الماء الى ذلك المحل الا أنه يجب رخصة في تاخير الغسل لا في سقوطه مطلقا فلهاذا قال فاذا برئ غسل أي وجوبه مع الذكرا والقدرة أو سنة على الخلاف السابق والمراد بموضع الحجامه ما بين الشرطتين لا الشرطتين (ص) والأعاد في الوقت وأول بالنسيان وبالاطلاق (ش) أي والابان صلى ولم يغسل أعاد الصلاة في الوقت واختلف الشيوخ في تأويل المدونة فتأولها أبو محمد وابن نونس بالنسيان وان العامد بعيد أبدا وتأولها أبو عمران بالاطلاق ناسيا أو عامدا ليسارة الدم ومراعاة لمن لا يأمره بغسله واستشككت الاعادة بما تقدم من أن أثر الدم يعني عنه ولوراد عن درهم مع ان الباقي هنا بعد المسح انما هو الاثر الا أن يقال ان هذا مبني على ما صدر به ابن مرزوق من ان الاثر والعين سواء ويرد على التعليل ليسارة الدم كئ أو بل أبي عمران بالاطلاق ما قالوه في صاحب السلس انه بعيد أبدا اذا صلى بعذر وال عذره قبل غسل ما عني عنه لاجله وظاهره ولودما تأمل (ص) وكطين مطر (ش) أي وعني عن طين مطرومائه وماء رش فالكاف داخل على المضاف اليه في الحقيقة كما هو عادة المؤلف حيث أدخلها على المضاف أي وعني عما ذكر يصيب الرجل أو الثوب أو الخف أو نحو ذلك لمشقة الاحتراز وهو في الغالب لا يتناول النجاسة الا أن المشقة منعت من وجوب غسله ولا فرق بين أول المطر وغيره ولا بين ما أصاب حين نزول المطر وبعد انقطاعه مادام طينا طرا في الطريق أو الثياب ولو بعد أيام من نزوله خلافا

يقيد بما اذا لازم كل يوم ولو مرة فلا وجه لقول عجي أو انما يعني عنه الخ (وأقول) أيضا ولا يرد ذلك كله لان كذا منافي الاثر لمن وما ذكره من أنه لا يعني عنه ولودما في غير الاثر والله أعلم بالصواب (قوله فالكاف داخل على المضاف اليه) لا يخفى أن المفهوم ان هذا التفريع لا يظهر الا لو قال أي وعني عن طين المطر وطين الرش ولم يقل ذلك بل قوله ومائه يفيد دخولها على المضاف وأما ماء الرش فلا يدخل الا باعتبار ادخال الكاف على المضاف بقيد اضافته الى المطر أي مثل الطين بقيد اضافته الى المطر ماء الرش وخلاصته أنه باعتبار دخولها على خصوص المضاف وحده يدخل ماء المطر وباعتبار دخولها على خصوص المضاف اليه وحده يدخل طين الرش وباعتبار دخولها على المضاف مقيدا بالاضافة دخل ماء الرش (قوله وغيره) أي آخر المطر لا يخفى أن هذا غير قوله وبعد انقطاعه فان الاصابة بعد الانقطاع بخلاف الاولى فان الاصابة في آخر النزول حصلت المغايرة في الشق الثاني منهما (قوله أو الثياب) معطوف على الطرق لا يخفى اذا جفت الطرق يجب غسل ما بالبدن من الطين وظاهر الشارح أنه لو جف من الثياب يجب الغسل وان العفو

مادام طرياق الثياب والظاهر أن المدار على كونه طرياق الطرقات فاذن لو ليس من الثوب وهو طري في الطرقات فالظاهر العفو (قوله وكذا ان جف الخ) اعلم أن هذه الصور الثلاث العفو فيها دائماً جف الطين في الطرق أولاً والتقييد بعدم الحفاف اغما هو فيما اذا ظن أو تحقق أن به نجاسة ولم يكثر المطر بحيث يغلب على الظن زوال النجاسة ولا يخفى أن في التعبير بالعفو في الثلاثة المذكورة تسامحاً فلذا كانت الواو في قوله وان اختلطت للحال وحمل الاختلاط على المتيقن والمظنون فاذا علمت ذلك فالمناسب ان يقول بدل قوله وكذا ان جف الخ مانصه وهذا كله اذا كان متحققاً وجود النجاسة أو ظناً بقاءها وأما اذا جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال النجاسة فإنه يكون طاهراً بتحقيقاً ولا يحمل للعفو حينئذ (قوله أو أصاب بعد تكرار الخ) هذه غير الأولى من الثلاث بحمل الأولى ما اذا لم يكن المحل يغلب عليه كثرة النجاسة بحيث يصير المطر ولو لم يتكرر يظن منه زوال النجاسة (قوله ولكن يجب الغسل هنا) وأما عدم وجوب الغسل مع الحفاف فانما هو عند الشك أو غلبة الظن بالطهارة (قوله ومنقطع) بكسر القاف أي من فضلات النبل أي أو المطر أي وظن وجود النجاسة أو تحققها أو الا فلا يحمل للعفو (قوله وقد يقال اغما بالغ) المناسب ان تكون الواو للحال (قوله لا ان غلبت عينها) أي بأن كانت النجاسة أكثر من الطين ولكن لم تظهر لها عين قائمة وبقيت ما قلنا التمثيل (قوله لما قيد به الشيخ الخ) قال فيها ولا بأس بطين المطر المستنقع في السكك والطرق يصيب الثوب أو الخف أو النعل أو الجسد وفيه العذرة وسائر النجاسات وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت العجاجة يخوضون ويصلون ولا يغسلونه قال الشيخ ما لم تكن النجاسة غالبه أو عيناً قائمة ابن بشير يحتمل التقييد والخلاف قال أما (١٠٩) لو كانت كذلك وافترق إلى المشي فيه لم يجب غسله كثر ثوب المرضعة انتهى (قوله

لمن حده بثلاثة أيام من نزوله وكذا ان جف وغلب على الظن طهارته أو شك أو أصاب بعد تكرار المطر على الأرض وظن زوال نجاستها ولا خلاف في ذلك كله وانما الخلاف فيما اذا غلب على الظن أو تحقق وجود النجاسة فيه واليه أشار بقوله (وان اختلطت العذرة بالمصيب) يقينا أو ظناً ولم تظهر عينها لكن يجب غسلها هنا اذا جف الطين عن الطرق كما قيل في صاحب السلس اذا برئ لان الغسل حينئذ مرة واحدة بخلاف ماء الرش ومنقطع الطرقات والعفود دائماً ولو أبطل العذرة بالنجاسة لكان أشمل وقد يقال اغما بالغ على العذرة لشدة ما يدخل غيرها من النجاسات بالأولى وأشار بقوله (لان غلبت عينها) على الطين كان يكون طين مر حاض في موضع فيختلط بطين المطر فيجب غسله لما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة وقوله الباجي وابن رشد بقوله ما لم تكن النجاسة غالبه أو عيناً قائمة وفهمه سند من كلامه أيضاً وهو أولى مما حمله عليه ابن هرون من أن معنى غالباً أي يغلب على الظن وجودها وجعل الصور أربعاً التساوي في احتمال الوجود وعليه لا يغسل على مافي المدونة ترجيح الوجود يصلي به على ما فيها لا على ما عند أبي محمد ترجيح الأصل أو الغالب تحقق الوجود ولم تظهر لا اختلاطها يصلي به على

ابن هرون وقوله من أن الخ بيان للمعنى وهذا التقرير مناسب في حدوداته لفهم الشارح والتسامح ببعضه والذي يؤخذ من الخطاب ان الضمير في فهمه عائده على ذلك القيد بهذا المعنى وقوله من كلامه الأولى أن يقول من كلامها أي المدونة وقوله أيضاً أي كابن أبي زيد يعني ان سنداً فهم ذلك القيد من كلام المدونة كما فهم ابن أبي زيد لكن باعتبار المعنى المتقدم وعلى كل حال هو أحسن من فهم كلام ابن هرون بكلام ابن أبي زيد ونسوق لك عبارة الخطاب ونصها بعد قول المصنف لا ان غلبت أي لان كانت النجاسة غالبه على الطين وهذا معنى ما قيد به الشيخ ابن أبي زيد كلام المدونة فقال يريد ما لم تكن النجاسة غالبه أو عيناً قائمة وقوله غير واحد كالباجي وابن رشد وقيد به المدونة وقال سند قوله في المدونة وان كان فيه النجاسة يريد وان كان يعلم انها لا تنفك عن النجاسات ولم يرد ان النجاسة عين قائمة فيصيبه من ذلك أو كان طين مر حاض في موضع وقد اختلط بطين المطر هذا يجب غسله ولا ضرورة في غسل مثل هذا بخلاف غسل ما يكون من الطين انتهى وهذا أولى مما حمل عليه ابن هرون كلام ابن أبي زيد ذكره عنه في التوضيح الخ ما ذكر (قوله وجعل الصور أربعاً) أي ابن هرون (قوله تساوي احتمال الوجود وعدمه) كذا في نسخة الشارح فقوله احتمال تفسير لقوله تساوي (قوله لا يغسل على مافي المدونة) أي بدون التفات لكلام ابن أبي زيد (قوله لا ما عند أبي محمد) أي بناء على فهم ابن هرون لكلام ابن أبي زيد (قوله ترجيح الأصل) وهو الطهارة هو ناظر لقوله يصلي به على ما فيها وقوله أو الغالب أي وهو النجاسة ناظر لقوله لا ما عند أبي محمد

(قوله لا على رأى أبي محمد) أى على فهم ابن هرون لكلام أبي محمد الذى هو الموضوع (قوله لها عين قائمه) هذا القسم الرابع (قوله ولا تعلم فيها خلافاو بعده وجوده) قال فى كـ لكن انظر هذا مع ان قول ابن رشد يحتمل التقييد والخلاف عقب قول الشيخ ما لم تكن النجاسة غالبة أو عيناً قائمة فيرجع لهما معا (قوله ونحن فى مندوحة عنه) أى عن فهم ابن هرون بفهم القاضى سند أى فى غنيمة عنه (قوله أبقى قولها) أى المدونة أى لم يبقدها كما قيدها ابن أبي زيد قال الشيخ سالم أشار به أى بقوله وظاهرها الى قول ابن بشير يحتمل قول أبي محمد الخلاف انتهى (قوله وهذا فيها) أى العذرة وسائر النجاسات (قوله يخوضون فى طين المطر ويصلون) قال فى كـ وخص بعضهم قولها يخوضون فى طين المطر ولا يغسلونه بالمسجد المحصب لا المفروش بالحصى لتوثيقها به الفتوى بافر بيقه (قوله وظاهرها العفو) مع غلبتها أيضاً وقوله وظاهرها ضعيف (قوله وذيل امرأه) قال فى كـ ولا عفو عن غبار النجس فى غيرهما (قوله مطال) أى ذراع ابتداء اليد وهو شبران من عند الارض وهذا اذا كانت تحتها فى الستر الى ذلك والا فلا يزيد عما يحتاج اليه فيه (قوله التى ليس من زيمالبس الخف) أى بأن كانت من نساء البدو والا فلا عفو (قوله لا بقصد الخلاء) أى أو الزينة فيحرم كالرجل ولا عفو حينئذ (قوله وعن متعلق الرجل) لا فرق بين الواحدة والاثنين (قوله نجاسة محقة جافة) مفاده ان قول المصنف نجس بفتح الجيم (قوله جافة) لا رطوبة فانه يجب غسله الا أن يكون معفو عنه كالطين (قوله حيث مرا) اسناده للرجل وللذيل مجاز والحقيقة اسناده للشخص المار (قوله حيث مرا على الارض طاهرة) (١١٠) أى يابسة كفى الرواية وعبارة ابن عرفة كالمصنف أعم منها اذا شمل

الارض وغيرها لكن لا بد من كونها طاهرة (قوله رفعت الرجل) أى من فوق النجس (قوله أو بعد طول) أى من وقوعها على النجس أى سواء رفعت الرجل من فوق النجاسة فوراً أو بعد طول وخصص الكلام بالرجل لورود الحديث بذلك (فان قلت) اذا كان الذيل يابساً والنجس كذلك فلا يتعلق به شئ منها فلا يحمل للعفو (قلت) قد يتعلق بها غبارها وهو غير معفو عنه فى غير هذين قال ابن القاسم وأما غبارها فى هذين فعفو عنه تحققت أصابته أو شئت فيها خلافاً لقول الباجي

ظاهرها لا على رأى أبي محمد وهو حسن فتحققها لها عين قائمة تغسل ولا تعلم فيها خلافاو بعده وجوده انتهى ونحن فى مندوحة عنه بفهم سند ومنهم من أبقى قولها وما زالت الطرق وهذا فيها وكانت العجاية يخوضون فى طين المطر ويصلون ولا يغسلونه على ظاهرها أى سواء غلبت النجاسة على الطين أم لا واليه أشار بقوله (وظاهرها العفو) وأشار بقوله (ولان أصاب عيناها) لقول ابن أبي زيد ما لم تكن النجاسة عين قائمة الخ (ص) وذيل امرأه مطال للستر ورجل بليت عمران بنجس يابس يطهران بما بعده (ش) أى ويعنى عن متعلق ذيل المرأة اليابس التى ليس من زيمالبس الخف والجوب المطال بقصد الاستر لا بقصد الخلاء وعن متعلق الرجل المبولة اذا أصاب كل من الذيل والرجل نجاسة محقة جافة حيث مرا على أرض طاهرة بعد رفعت الرجل بالحضرة أو بعد مهلة على تأويل ابن اللباد واقتصر عليه جماعة ويصح فى يابس ففتح الباء على انه مصدر كفى قوله تعالى طريفاً فى البحر يابساً لكن بمعنى اسم الفاعل ويصح فيه كسرهما على انه صفة مشبهة ثم ان قوله يطهران مستأنف استئنافياً وهو كالملة لما قبله كأن قال لا ي شئ يعنى عنهما فقال لانهما يطهران بما عيران عليه من طاهر بعده وليس حالاً وقوله يطهران حكماً وعفواً لا حقيقة والا فلا معنى للعفو (ص) وخف ونعل من روث دواب وبولها ان دللكا (ش) أى وعن مصاب الخف والنعل وسائر ما عشى به من أبوال الدواب

لا يعنى عما تحققت أصابة لغبار ذيل المرأة ورجل الرجل ثم العفو فى مسئلة المصنف لا يختص بأرواث الدواب وأرواثها وأبوالها كمسئلة الخف (قوله على تأويل ابن اللباد الخ) وغير ابن اللباد يقول ليس هذا الذى أراد مالك وانما أراد ان الرجل اذا رفعها بالحضرة لم يمنع من تلك النجاسة الا شئ لا قدر له انتهى أى است الطاهرة من حيث المرور على طاهر بعده انما هو من ذلك المعنى (قوله ويصح فى يابس) ويصح ان تكون فعلاً ماضياً (قوله يطهران حكماً وعفواً لا حقيقة الخ) جواب عما يقال كلام المصنف مشكلاً تصوراً وحكماً أما الاول فلانه لا يحمل للعفو حيث كان الذيل والرجل يطهران بما بعده النجس اليابس من الطاهر اليابس الثانى حكمه هنا بأنهما يطهران بطاهر يابس يحالقه ما قدمه من أن الحديث وحكم الخبث برفعان بالمطابق لا بغير لونا ولا فرق فى المرأة بين الحرية والامة انظر عيب تنبيهه فى جعل الرجل كالذيل بعد لان الرجل مبولة والذيل يابس ولم يظهر فى توجيه ذلك الا انها رخصة وتخفيف (قوله وعفو) عطف نفسه على ولا يخفى انه يلزم عليه تعليل الشئ بنفسه لا بالفضل ان المراد بالطهارة الطهارة اللغوية (قوله وخف ونعل) اجتماعاً أو انفرداً (قوله من روث الخ) ولو رطوبة فلو شئت فيها أصاب خفه أو نعله هل هو من أرواث الدواب وأبوالها أو من العذرة فالظاهر تعين الغسل احتياطاً (قوله وبولها) فى أكثر النسخ بالواو وعليها فافراد الضمير فى قوله لا غيره مع عدم العطف بأو شاذ الا ان يؤول بالمدكور وفى بعضها بأو وهى أولى (قوله ان دللكا) استشكل الواو على الدلك فى البول فانه لا يزيل عينا ولا حكماً والصواب اما العفو عنه كبول فرس الغازى واما النزع ولذا أسقطها الجلاب ومثل ذلك جفاً فهمما بحيث لم يبق شئ يخرج به المسح (قوله وسائر ما عشى الخ)

أى فلا مفهوم لقول المصنف وخف ونعل الخ (قوله وهو رجيح غير الآدمي) تفسير للروث في ذاته لان المراد بالدواب ما يشمل الكلب ونحوه لانه غير الآدمي وخلاصته ان المراد في المصنف بالدواب البغال والخيول والحير فقط (قوله كالاستجمار فيهما) أى في انه لا بد أن لا يخرج الغسل بعده شيئاً ولا يشترط زوال الريح (قوله في المسجد غير المحصر) أى فان ذلك يقدره ويفسد حصرة فيمنع المشى به ما فيه كما قاله ابن الامام وهو وظاهره قاله ح والظاهر ان الملبط كالمحصر كذا قال عجم وماسياً من امتناع مكث بنجس في مسجد في غير المعفوعة والحاصل ان العفو بالنسبة للصلاة وغيرها كدخول المسجد به ومكثه به وكذا لقائه أثر ذلك بثوبه لا يوجب له ما غيره فلا يضر هذا خلاصة ما ذكرنا ويبحث في ذلك بعد قوله لا يبقى شئ يخرج الغسل اذ لا شئ ولا ريب ان مقتضى ذلك جواز المشى بهما في المسجد ولو محصر أو ملبط لانه سياتى له ان الذي يخرج الغسل هو الحكم بل ولا يحمل للعفو حينئذ فالصواب كلام تحت خصوصاً وقد نقل الخطاب كلام سند موافق لما في تحت والخطاب ثقة في النقل ومقاله آخر ايجاب عنه بان قوله يخرج الغسل أى في ما من شأنه أن يزال بالمسح بل يقال انه اذا كان مابقى الا الحكم والعين زالت (١١١) بالمسح فلا مانع من المشى بهما في المسجد المحصر

والملبط لانه لا يتعلق بهما شئ من عين النجاسة لكونه زال * (تنبيه) * قيد بعضهم ذلك بأن يكون في موضع يكثر فيه الدواب وسكت عنه المصنف لانه قد علم ان العفو انما هو عند عسر الاحتراز منه وفيمن يحذر عن الغسل لقول الطراز ان يسهل الغسل كأن يجذ الماء عند باب المسجد فانه يغسله (قوله أن لا يبقى شئ يخرج الغسل) أى من الحكم كما قال الشارح آخر (قوله لا غيره فيخلعه الماسح) أخذ منه تقديم غسل النجاسة على الوضوء في حق من لم يجد من الماء الا ما يكفيه لاحدى الطهارتين وبه جزم ابن رشد وابن العربي وروى عن أبي عمران انه يتوضأ به ويصلي بالنجاسة (قوله وليس معه من الماء الخ) اشارة الى أن قول المصنف لا ماء معه يتوضأ به ويزيل النجاسة به

وأرواها وهو رجيح غير الآدمي لغلبيتها على الطرق ولمشقة الاحتراز منها ولان نجاستهما مختلف فيهما لكن بشرط أن يدل كهما بتراب أو خرف أو غيرهما وان كان الافضل التراب لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وطئ أحدكم بعله الاذى فان التراب له طهور رواه أبو داود وبيد ذلك كل منهما حتى لا يخرج الغسل بعده شيئاً ولا يشترط زوال الريح كالاستجمار فيهما واذا لم يكن كذلك جازت الصلاة بهما والمشى بهما في المسجد غير المحصر قال في الطراز شرط ذلك أن لا يبقى بعده شئ يخرج الغسل فقول التتائي عنه يخرج الغسل فيه نظر لان النجاسة قد تحجب فلا يخرجها المسح فيقتضى العفو حينئذ وليس كذلك لان مادام شئ من عينها باقيا لا عفو والذي يخرج الغسل هو الحكم (ص) لا غيره فيخلعه الماسح لا ماء معه ويتيمم (ش) يعنى أن غير أرواث الدواب وأبوالها اذا أصاب الخف أو النعل لا يعنى عنه ولا بد من غسله كالماء وبول الآدمي وغير الكلاب وما أشبهها واذا قلنا بعدم العفو وقد كان حكمه المسح على الخف وليس معه من الماء ما يزيل به النجاسة عن الخف ولا يمكنه جمع ماء أعضائه من غير تغيير ليزيل به النجاسة فانه يتنقل للتييم ويبطل حكم المسح في حقه ولا يكفيه ذلك لان الوضوء له بدل وغسل النجاسة لا بد لها فقله لا غيره بالجر عطف على دواب والضمير راجع لما تقدم بتأويله بالمدكور هنا أو بما ذكر من روث وبول ولا يصح رجوع الضمير للخف والنعل أى فلا يعنى عن غيرهما كالتياب والابدان لانه وان كان الحكم كذلك فانه لا يلائم قوله فيخلعه الماسح الخ وقوله الماسح أى من حكمه المسح فلا يختص بمن كان على طهارة مسح فيها فدخل من لم يتقدم له مسح لا الماسح بالفعل لانه لا يختص به والذي حكمه المسح هو من انتقضت طهارته المائية الكاملة تقدم له مسح أم لا لانه لما انتقضت طهارته صار حكمه المسح (ص) واختار الحاق رجل الفقير وفي غيره للمتأخرين قولان (ش) يعنى ان اللخمى وابن العربي أيضاً اختارا في رجل الفقير العاجز عن نعل انه يعنى عن أثر ما يصليهما من أرواث الدواب وأبوالها اذا دلت

وليس المراد لا ماء معه أصلاً والذي يظهر لى أن المصنف صادق بصورتين الاولى أن لا يكون معه ماء أصلاً الا أنه متطهر قد مسح على خفيه وأصابته نجاسة الثانية صورة الشارح بان يكون انتقض وضوءه وعنده من الماء ما لا يكفي الا الوضوء والمسح دون ازالة النجاسة ولا يمكنه جمع ماء الوضوء لازالة النجاسة والحكم فيهما واحد وهو أنه يخلع ويتيمم أما في الاولى فلان الوضوء يبطل بمجرد الخلع وأما الثانية فالامر فيها ظاهر والحاصل أن الاولى أن يجعل المصنف متحماً لصورتين * (تنبيه) * قال في ك قوله لا ماء معه أموالو كان معه ماء فان شاء غسلهما ولو أدى الى افسادهما وان شاء نزعهما وكلام المؤلف مشى على القول بان ازالة النجاسة واجبة لاعلى انها سنة وهذا من فوائد الخلاف فدعوى الخطاب انه لا ثمرة له ليس كذلك (قوله عطف على دواب) المناسب لما بعد أن يكون معطوفاً على روث دواب الخ (قوله العاجز عن نعل) أى أو خف فليس ما لا كلاً واحدهما ولا ما يشتري به ذلك أو يستأجر قال في ك عن تقرير وانظر لو قدر الفقير على ما يستأجر به حاملاً ليحمه هل يلزمه ويخرج عن كونه فقيراً أو لا ومثل الفقير غنى لا يقدر على لبس ذلك لمرض أو لفقدته واذا وجد الفقير من يسلفه هل يخرج عن كونه فقيراً أم لا وهو ظاهر اطلاق فهم وبشهاد الاول مسألة التيمم

(قوله على مار) أي شخص مازد كراؤنثي وكذا على جالس أو قائم مستيقظ أو نائم (قوله من قوم مسلمين) أو مشكوك فيهم حاصله أنه يحمل ما وقع منهم على الطهارة في حال الشك ما لم يتيقن النجاسة أي يغلب على الظن كفاً (قوله فانه يعني عن لزوم الفحص) جواب عن سؤال وهو انه اذا كان مشكوكا فيه يحمل على الطهارة فلا محل للعفو وحاصل الجواب ان العفو اغما هو عن لزوم الفحص والسؤال (فان قلت) العفو عن لزوم السؤال فرع تعقله (قلت) لما كان الشأن ان الذي ينزل من السقوف النجاسة واشبهه الحال كان من حقه وجوب السؤال لاجل أن يتبين الحال ولك جواب آخر وهو انه لما كان الشأن ان الذي ينزل من السقوف النجاسة كان من حق ذلك الاجتناب فصح حينئذ تعلق العفو به (قوله ان لم يتيقن نجاسته) أي يغلب على الظن نجاسته (قوله ان أخبر بالطهارة) لا يخفى أن الكلام فيما اذا كان نازلا من سقوف المسلمين أو المشكوك فيهم وقد قلنا يحمل على الطهارة ويعني عن لزوم السؤال فلما نسب أن يقول ان أخبر بالنجاسة أي بصدق المسلم ان أخبر بالنجاسة فيما ذكر أي وكان عدل رواية وبين وجه النجاسة أو اتفاقا مذهبا (قوله لا الكافر) فلا يحمل ما نزل منهم الا على النجاسة الا أن يتيقن الطهارة ومحل كونه يحمل ما نزل منهم على النجاسة ما لم يخبر عدل بالطهارة أي عدل رواية ولا يشترط اتفاق المذهب ولعل الفرق ان الاصل في الماء الطهارة وأما اذا أخبر بما يحمل عليه فلا يشترط اسلام ولا عدالة والحاصل ان الصور خمس وعشرون (١١٢) وذلك ان الساقط امامن قوم مسلمين تحقيقا أو ظنا أو شكاً أو من كفار تحقيقا أو ظنا

وفي كل امان تحققت الطهارة أو تحققت النجاسة أو يظن الطهارة أو النجاسة أو يشكها فان تحققت الطهارة أو ظنها فانه يحمل على الطهارة في الصور الخمس وان تحققت النجاسة أو ظنها فانه يحمل على النجاسة في الصور الخمس وان شك فانه يحمل على الطهارة في الساقط من المسلمين تحقيقا أو ظنا أو شكاً ويحمل على النجاسة في الساقط من الكفار تحقيقا أو ظنا (قوله وهو المسلم البالغ العاقل) الغير الفاسق (قوله من كل ما فيه صلابه) إشارة الى أن الصفاقة وحدها لا تكفي بل لابد من صلابه قال في المصباح شيء صقيل أملس مصمت لا يتخلل الماء أجزاءه والاولى

لا غيرهما وفي رجل غير الفقير وهو الذي يقدر على شراء خف أو نعل قولان للمتاخرين بالعفو كالفقير وعدمه وجوب الغسل (ص) وواقع على مار وان سأل صدق المسلم (ش) يعني ان ما وقع على المار من سقائف ونحوها من قوم مسلمين فانه يعني عن لزوم الفحص عنه ان لم يتيقن نجاسته برائحة أو غيرهما من الامارات فان سأل كما هو المستحب صدق المسلم ان أخبر بالطهارة عدل الرواية لا الكافر بل يحمل ما سقط منهم على النجاسة الا أن يكون عدل من المسلمين قاعدا عندهم ويخبر بالطهارة وليس المراد ما يتبادر من عبارة المؤلف انه معفو عنه مع يتيقن نجاسته فلذلك حوله عن ذلك الى ما يصح به ويدفع عنه الاعتراض فقوله صدق المسلم في معنى لا يصح الا المسلم بشرط أن يكون عدل رواية وهو المسلم البالغ العاقل (ص) وكسيف صقيل لفساده من دم مباح (ش) يعني أنه يعني عما أصاب السيف الصقيل وشبهه من كل ما فيه صلابه كالمدية والمرأة والزجاج وخرج ما لم يكن كذلك ولو كان صقيلا كالثوب والبدن والظفر اذا أصاب ما ذكر دم خاصة مباح كلقصاص والصيد للعيش والذكاة الشرعية لئلا يفسد بالغسل سواء مسحه من الدم أم لا فقوله لافساده إشارة الى أن المشهور في تعليل العفو هو الافساد بالغسل لا الانتفاؤها بالمسح اذ لم يشترط المؤلف المسح وقوله لافساده متعلق بعني ثم لو قال لفساده كفاه مع كونه أخصر ثم انه صرح بالتعليل هنا لما فيه من الخلاف وبعبارة أخرى أي لاجل رفع افساده لغسله من دم مباح لا لتحصيل افساده فاللام داخله على محذوف ومن دم مباح متعلق بمحذوف ظرف لغو واحترز المؤلف بالدم عن غيره من النجاسات لان

للشارح أن يقول وشبهه من كل ما فيه صقالة وصلابة والاولى اسقاط المرأة لان المرأة يعني عما أصابها من دم الدم غير المباح أيضا لتكرار النظر فيها المطلوب دون السيف والمدية وان فعل بهما واجب (قوله والزجاج) الاول اسقاط الزجاج قال الخطاب خرج بذلك الزجاج فانه وان شابه السيف في الصقالة والصلابة الا أنه لا يفسد بالغسل (قوله ما لم يكن كذلك) أي صلبا ولو كان صقيلا أي وذلك انما اشتراطنا زيادة على الصقالة والصلابة (قوله دم خاصة مباح) فصل بين المضاف والمضاف اليه ويمكن أن يقال ان فيه تلجعا الى أن قوله من دم اسم منون لا مضاف أي من دم مباح محله وخلاصته أن قوله من دم مباح يجوز فيه التثنية أي من دم مباح محله والاضافة أي من دم محل مباح (قوله سواء مسحه أم لا) هذا هو المعتمد وقوله بعد سمع ابن القاسم ضعيف لما فيه من افادة طلب المسح (قوله لا الانتفاها) أي النجاسة بالمسح لم يتقدم لها ذكر الا أن مقصوده ذلك قال تت وخرج بالسيف الثوب الصقيل أو الجسد فلا يعني عما يصيبهما منه على الاصح ومثار الخلاف هل العلة انتفاء النجاسة أو الافساد ونظير ثمة الخلاف في الظفر لان النجاسة تنسفي بمسحه والغسل لا يفسده فعلى الاول يكفي المسح دون الثاني (قوله لما فيه من الخلاف) تبين لك من عبادة تت وهو جواب عما يقال شأن المتن أن لا يتعرض للدلالة أي التعاليل فأجاب الشارح بأنه انما ذكره لما فيه من الخلاف (قوله متعلق بمحذوف ظرف الخ) ذلك المحذوف هو قوله يغسله (فان قيل) اذا كان المتعلق محذوفاً فيكون الجار والمجرور متمم للضمير (قلت) ذلك في المتعلق العام

كالكون لا الخاص كإهنا (تنبيه) الفرق بين السيف وموضع الجمامة أن الدم إذا ليس على السيف ونحوه تطاير بخلاف الجمامة (أقول) يصح أن يجعل قوله لافساده إلى آخره تعليلا من غير تقدير دفع والمعنى اغماغ في لوجود الفساد بالغسل من دم المباح على تقدير حصوله (قوله سمع ابن القاسم الخ) انظر هذا مع نص الخطاب نقلا عن التوضيح قال عيسى في روايته عن ابن القاسم عن مالك مسجحه من الدم أو لم يسجحه قال عيسى يريد في الجهاد وفي الصبد الذي هو عيشه (أقول) إذا علمت ذلك فالمراد بالمراد بالمباح غير المحرم فيدخل فيه المكروه المشار له في الباغية بقوله وكره للرجل قتل أبيه وورثه ومثله دم مكروه الا كل الخارج من المذكي والمراد أيضا مباح اصالة فلا يضر حرمة لعرض كقتل مرتد به وزان أحسن بغير إذن امام (فان قلت) كيف يكون سمع ابن القاسم ضعيفا فالجواب أن ذلك السماع ليس في المدونة بل في العينية (قوله الذي به) أخرجه دمل غيره فلا يعني عما أصابه منه وهو أحد قولين والاخر العفو (قلت) ويشبه هذا الخلاف خلافهم في صاحب السلس هل العفو خاص أو متعمد على غيره (قوله اذا مصل بنفسه) أي سال بنفسه ومثله ما في حكمه كما اذا انتهى الدم وكما بحيث لو تركه لا تفجر بنفسه وفجره فانه يعني عن أثره (قوله وأمان قشر حال سييلانه) أي قشر حال اجتماع تلك المادة ولولا القشر ما خرجت تلك المادة (قوله وأما اليسير فهو معفو عنه) أي كالدهرم فأقول (قوله وأما اليسير) هو مادون الدرهم (قوله ولا يضر نكوه قبل سييلانه) أي اذ نكاه قبل ان تجتمع (١٣) تلك المادة فيه ثم تجمعت وسالت من ذلك الشق فلعفو وعبرة لا ولا يضر نكوه

الدم هو الذي يعسر الاحتراز منه لغلبة وصوله اليه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح عن دم العدو وان فانه لا يعني عنه وقال المواق سمع ابن القاسم يكفي مسح دم السيف عيسى ان كان في جهاد أو صيد لعاشه ابن رشد قول عيسى نفسيرا انتهى فانظر قول من قال المراد بالمباح غير المنوع ليشمل المكروه كصيد الله ومع هذا النص (ص) وأترد دمل لم يفسد (ش) يعني أنه يعني عن أثر الدمل الذي به والجرب ونحوهما من دم وقح وصديد وماء سائل من نقط ناري صيب الثوب أو الجسد لعسر الاحتراز منه اذا مصل بنفسه وأمان قشر حال سييلانه فلا يعني عن أثره لانه أدخله على نفسه حيث كان كثيرا وأما اليسير فهو معفو عنه كفي المدونة ولا يضر نكوه قبل السييلان وكلام المؤلف فيمن به دمل واحد أو نحوه أو مالو كثرت كالجرب فانه مضطر إلى نكته أو يعني عما أصابه منه (فائدة) الدم بدل مهمل وتشديد ميمه وتخفيفه كسكر وصرر سمى بذلك نقا ولا كتسمية الملهكة مفازة والديغ سليما (ص) ونذب ان تفاحش كدم براغيث (ش) أي ونذب غسل جميع ما سبق من المعفوات من ثوب أو جسد ان تفاحش بان يستحيا منه في المجالس أو تتغير ريحه لانه صار إلى حالة لا يقبل صاحبها ولا يقرب الابتعاد كاستحباب غسل خمر البراغيث من ثوب تفاحش فيه كان في زمن هيجانها أم لا وظاهر الرسالة الوجوب لكن حملت على الاستحباب وكذلك حملت المدونة أيضا على الاستحباب وفي ذلك قولان وتفسير ثالث بالمخرج تبعاً للجزولي مخرج لدمها الذي من جوفها فحكمه حكم سائر الدماء لا يعني الا عن دون درهم منه ولا يلحق بها البق والقمل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحلل لان

الدم هو الذي يعسر الاحتراز منه لغلبة وصوله اليه بخلاف غيره من النجاسات وبالمباح عن دم العدو وان فانه لا يعني عنه وقال المواق سمع ابن القاسم يكفي مسح دم السيف عيسى ان كان في جهاد أو صيد لعاشه ابن رشد قول عيسى نفسيرا انتهى فانظر قول من قال المراد بالمباح غير المنوع ليشمل المكروه كصيد الله ومع هذا النص (ص) وأترد دمل لم يفسد (ش) يعني أنه يعني عن أثر الدمل الذي به والجرب ونحوهما من دم وقح وصديد وماء سائل من نقط ناري صيب الثوب أو الجسد لعسر الاحتراز منه اذا مصل بنفسه وأمان قشر حال سييلانه فلا يعني عن أثره لانه أدخله على نفسه حيث كان كثيرا وأما اليسير فهو معفو عنه كفي المدونة ولا يضر نكوه قبل السييلان وكلام المؤلف فيمن به دمل واحد أو نحوه أو مالو كثرت كالجرب فانه مضطر إلى نكته أو يعني عما أصابه منه (فائدة) الدم بدل مهمل وتشديد ميمه وتخفيفه كسكر وصرر سمى بذلك نقا ولا كتسمية الملهكة مفازة والديغ سليما (ص) ونذب ان تفاحش كدم براغيث (ش) أي ونذب غسل جميع ما سبق من المعفوات من ثوب أو جسد ان تفاحش بان يستحيا منه في المجالس أو تتغير ريحه لانه صار إلى حالة لا يقبل صاحبها ولا يقرب الابتعاد كاستحباب غسل خمر البراغيث من ثوب تفاحش فيه كان في زمن هيجانها أم لا وظاهر الرسالة الوجوب لكن حملت على الاستحباب وكذلك حملت المدونة أيضا على الاستحباب وفي ذلك قولان وتفسير ثالث بالمخرج تبعاً للجزولي مخرج لدمها الذي من جوفها فحكمه حكم سائر الدماء لا يعني الا عن دون درهم منه ولا يلحق بها البق والقمل على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحلل لان

(١٥ - خشي أول) بغسله الا أن يتفاحش فيؤمر ندبا كما يستحب له درؤه بخرقه ولا يجب لانه يصلي بها وعلى هذا يحمل كلام المؤلف لا طلاقه العفو الثاني أن لا يتصل بخروجه وأمكن التوقي منه بلا مشقة بأن لم يلزم كل يوم فهذا لا يعني عنه ولو وصلت بنفسها فاذا انبعت في الصلاة قطعت ان رجى كفها وغسل الا أن يكون يسيرا فليقبل وبين ابن رشد واليسير ما يقبله الراعي انتهى وان لم يرج كفها عادي (قوله ونذب ان تفاحش) ومحل النذب ما دام المعفو عنه قائما والاوجب الغسل (قوله بأن يستحيا منه في المجالس) هذا لا يأتي في دون الدرهم وفي شرح المدونة أنه يستحب غسل دون الدرهم وما في حكمه وكلام المصنف لا يشمل ذلك لانه قيد النذب بالتفاحش ودون الدرهم غير متفاحش وأجاب الشارح رحمه الله كما نقله بعض تلامذته بأنه وان لم يشمله لكن لا ينافي أنه يستحب غسله لانا نقول كلام المصنف فيما يعني عنه من غير تقييد بحد وأما الدم فان المعفو عنه مقيد بحد لا يصل للتفاحش لانه متى زاد عمادون الدرهم على كلام المصنف فانه يجب عليه غسله (قوله ولا يلحق بها البق والقمل) أي بل يستحب مطلقا تفاحش خروها أم لا وذلك لان الكثرة من البق والقمل متعذرة فلامشقة في الغسل بخلاف خمر البرغوث فانه كثير فلو حكمنا بالاستحباب مطلقا لحصلت مشقة واعلم أن شارحنا تبع السنهوري وقد اعتمد عجز كلام صاحب الحلل وما ذكره رأيت منقولا عن الشارح ونقل شيخنا عبد الله أن المعنى ان خمر البق والقمل لا يجب غسله ولا يندب بخلاف دم البراغيث فلا يجب ولا يندب

الا اذا كثرت فانه يندب انتهى والظاهر الاول (قوله الا في صلاة) لا حاجة لهذا الا لا يتوهم قطع صلاة المندوب قاله في ك (قوله معفو عنه
 او غيره) أي فالحق والنيل من أرواح الدواب وأبو الهاء بعد الدالك والخرجان والسيف الصقيل وموضع الجمامة بعد المسح بحكوم
 عليها بالنجاسة ولا يظهر شيء من ذلك الا بغسله وغسل النجاسة من باب التعمد فلذا لا تزال الا بالمطلق ولم تحتاج نية لكونها من باب التروك
 (قوله وفي عبارة الخ) حاصله أنه اذا جعل متعلقا بيطهر تكون الباء بمعنى مع والمعنى محل التجسس يطهر مع عدم النية خلافا لمن يقول
 محل التجسس لا يطهر مع عدم النية بل يطهر مع النية وقوله لان الخلاف ليس الخ أي ليس المراد أن بعضهم يقول الظهارة مع النية
 وبعضهم يقول الظهارة مع عدم النية أي وأولى مع النية بل النزاع في الاشتراط وعدمه هذا حاصله (أقول) انه يلزم منه ذلك (قوله
 لانه لا يعلم الخ) لا يخفى أنه يعلم منه عدم (١١٤) اشتراط النية غير أنه ليس فيه صريحاً في الشرطية (قوله بغسله) ولو غير

الكثرة هـ نامت عذرة وارجاع السدب مع التفاحش لجميع المعفوآت أتم فائدة ثم استثنى من
 المشبهة والمشبّه به قوله (الا في صلاة) والمعنى ان استحباب الغسل انما هو اذا اطلع على ما ذكر
 من جميع ما سبق من المعفوآت وعلى خرا البراغيث في غير الصلاة وأما اذا اطلع على ما ذكر
 فيها فانه يطلب منه التماضي وعدم الغسل (ص) ويظهر محل التجسس بالنية (ش) يعني أن محل
 التجاسة معفو عنه أو غيره بيطهر من غسله من غير احتياج الى نية فقوله بالنية متعلق بيطهر
 وفي عبارة لا يصح تعلقه بيطهر لان الخلاف ليس في طهارته بنية أو بالنية وانما الخلاف هل
 تشتط النية أو لا فيعرب حالاً من غسل مقدماً عليه وفيه شيء لانه لا يعلم منه حينئذ اشتراط
 النية ولا عدم اشتراطها عند حصولها فيقدر مضاف أي بلا اشتراط نية وحينئذ تصح الحالية
 ويعلم منه الرد على القائل بالاشتراط والباء في بالنية باء الملبسة وفي بغسله باء الالة (ص)
 بغسله ان عرف والا فجميع المشكوك فيه (ش) يعني ان محل المتجسس يطهر بغسله ان تعين
 وعرف وان اشتبه مع تحقق الاصابة فلا يطهر الا بغسل جميع المشكوك فيه من جسد أو ثوب
 أو مكان والمراد بالمثل عدم اليقين فيدخل الظن كما قاله س في شرحه بحثاً بلفظ ينبغي ولا
 فرق في غسل جميع المشكوك فيه بين ان تكون النجاسة حصلت في جهة غير متميزة منه كبذنه
 وهو متفق عليه أو جهتين متميزتين منه ككفيه واليه الإشارة بقوله (ككفيه) ولا يجتهد
 فيغسل أحدهما على المذهب (ص) بخلاف ثوبيه فيتحري (ش) يعني أنه اذا تحقق اصابة
 النجاسة لاحد ثوبيه وطهارة الآخر واشتبه الظاهر بالمتجسس فانه يتحري أي يجتهد بعلامة
 تميزه الظاهر منهما من التجسس فإدا اجتهد به الى أنه طاهر صلى به من غير غسل ولا إعادة
 عليه في وقت ولا غيره على المشهور وصححه ابن العربي وقال ابن المباحشون يصلي بعدد التجسس
 وزيادة ثوب كالأواني والفرق على المشهور بين الأواني والثياب خفة النجاسة بالاختلاف فيها
 وعدمه في اشتراط المطلق في رفع الحدث (ص) بظهور منفصل كذلك (ش) هذا متعلق
 بغسله كما أن قوله مع زوال طعمه كذلك فلو قدسه وقدم قوله لا لون ويريح عصره على قوله ولا
 يلزم عصره لكان أحسن والمعنى أن محل التجسس يطهر بغسله بالماء الطهور بشرط أن ينفصل
 الماء عن المحل طهوراً باقياً على صفته ولا يضر التغير بالأوساخ على المعتمد خلافاً للظاهر
 كلام المؤلف فلو قال المؤلف منفصل طاهر لحسن وبعبارة أخرى قوله كذلك أي طهور من

ذلك ان لم يتوقف زوال العين
 عليه (قوله ان عرف) أي جزمنا
 كما هو مفاد الشارح (قوله فيدخل
 الظن) لعلمه ما لم يقو على ما قال الشيخ
 سالم فن ظن في جهة النجاسة وتوهمها
 في أخرى فيجب عليه غسل الجميع
 على هذا ولو أعطى الظن حكم
 التحقق لما طلب بغسل الجهة
 المتوهمه وبعضهم يدخل الظن
 تحت المعرفة فاذن لا يدخل تحت
 والا لصورة فقط وأما على حل
 الشارح فيدخل تحت والاصورتان
 قال محشي نت وقد بحث في غسل
 الموهوم أي الذي ذهب اليه الشيخ
 سالم فان الوهم في الحدث لا تأثير له
 فالحث كذلك أو أولى فالحق
 ان الظن كالعالم وان الموهوم
 لا يغسل اذا لا تأثير له في الحدث كما
 يأتي عن ابن عرفة توهم جنباته
 دون شك لغو (قوله ولا يجتهد)
 فيغسل أحدهما على المذهب خلافاً
 لابن العربي في هذه قياساً لهما على
 الثوبين ومحل الخلاف في الكمين
 اذا اتسع الوقت ووجد من الماء
 ما يكفيهما فان ضاق الوقت

عن غسلهما معاً ولم يجد من الماء الا ما يكفي أحدهما فتحري أحدهما وغسله اتفاقاً ان لم يتسع الوقت
 للتحري صلى بالنجاسة ولو فصل الكمين صاراً كالأوبى اتفاقاً (قوله فانه يتحري) أي يجتهد فيصلي به الا أن وكذا الوقت آخر حيث
 لم ينس المتحري من المتجسس بغسله ولا يلزمه غسله قبل الصلاة ومحل التحري اذا اتسع الوقت للتحري والاصلي بأي واحد منهما لانه
 كما جاز ولا إعادة عليه فيما صلى به للتحري لا بوقت ولا غيره (قوله والفرق على المشهور) والفرق بين الكمين بغسله والثوبين يتحري
 ان الاصل في كل من الثوبين الظهارة بانفراده فيستند اجتهد به الى الاصل وهذا الاصل قد بطل في الثوب الواحد لتحقيق حصول النجاسة
 فيه ابن عبد السلام هكذا قالوا ولا يخفى ما فيه (أقول) ولعل الفرق ان الكمين لما اتصل بالاصاراً بمثابة الشيء الواحد ولا كذلك الثوبان
 (قوله بشرط أن ينفصل الماء عن المحل طهوراً) أي خالياً من اعراض النجاسة بدليل قوله ولا يضر التغير بالأوساخ

(قوله الازرق المتنجس) كان نجسه سابقا على الصبغ أو متأخرا عنه (قوله فلا يشترط خلوه من ذلك) ظاهره لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة وليس كذلك بل اذا كان كذلك يشترط خلوه من اعراض النجاسة لا من اعراض الزرقه ونحوها (قوله وكذلك ما صبغ الخ) اشارة لفرع آخر وهو صبغه بشئ نجس فحكمه يخالف الذي قبله من انه لا يشترط خلوه من اعراض النجاسة لانه يكون من افراد قول المصنف لالون وريح عسرا (قوله ولو كانت أجزاءه الخ) هو معنى قوله فلا يشترط خلوه ر قوله وهو مشكل راجع للثانية وقد علمت أنه لا اشكال وظهر أنهما مسئلتان حكم أحدهما يخالف لحكم الأخرى ^{في تنبيهه} مقتضى قول المصنف بظهور رأى لا بغيره مطلقا وعليه فلا يكفي المجه في تطهير الفهم وقد استظهر ذلك ابن العربي ثم ان الفرع الأول ظاهر في طروء النجاسة بعد الصبغ فلوان النجاسة طرأت على الثوب الأبيض قبل الصبغ فيظهر في ذلك اننا ان قلنا ان الماء المضاف حكمه حكم الطعام فتنجس المصبغة ويكون من افراد قوله وكذلك ما صبغ بشئ نجس فيجوز على حكمه وأما ان قلنا انه كالماء المطلق فلا تنجس المصبغة فيكون حكمه حكم قوله كالثوب الازرق المتنجس (أقول) بل وبظهر أيضا انه اذا عرض على الثوب المصبوغ نجاسة ووضع في الماء ينقلب مضافا فلا يظهر حينئذ بسبب تلك النجاسة التي في الثوب والحاصل أن ما ذكرناه أولا في معنى كلام (١١٥) الشارح الا لاجل موافقته لما في عب

والا فظاهر الشارح أن المسائل الثلاثة حكمها واحد في التنجيس ويكون قوله فلا يشترط خلوه من ذلك أى من اعراض النجاسة ويكون قوله وهو مشكل راجعا للصورتين وهو الذي ينبغي أن يصار اليه (قوله ولا يلزم عصره) جملة استثنائية أى المقسول وكذا الارض فلا يلزم عركها (قوله لالون وريح عسرا) ويصير المحل طاهرا لانجسا معفو عنه (قوله المزيل لجرمه في رأى العين) أى بالنظر لرؤية العين وانما قال في رأى العين لاجل قوله مع زوال طعمه وذلك لانه لو زال الجرم في رأى العين وفي نفس الامر للزم منه زوال الطعم فلم يشترط مع أنه قد اشترط (قوله متعلق بيطهر) قال في ل

اعراض النجاسة وهى اللون والطعم والريح وأما لو انفصل متغيرا كالثوب الازرق المتنجس يغسل فلا يشترط خلوه من ذلك وكذلك ما صبغ بشئ نجس ولو كانت أجزاءه لم تنقطع وهو مشكل على ما تقدم لوجود اعراض النجاسة (ص) ولا يلزم عصره (ش) يعنى ان محل النجس اذا غسل بالظهور وانفصل الماء عن المحل طهورا فانه لا يلزم عصره لان الفرض ان الماء انفصل طهورا والباقي في المحل كالمنفصل والمنفصل طاهر وقوله (مع زوال طعمه لالون وريح عسرا) متعلق بيطهر والمعنى أنه يظهر محل النجس بغسله المزيل لجرمه في رأى العين بشرط زوال طعمه ولو عسر ولونه وريحه المتنجس ين بقضاء شئ من ذلك دليل على بقاء النجاسة في المحل وبتصور الوصول الى معرفة محل النجاسة وان كان لا يجوز ذوقها بأن تكون في الفم أو دميت اللثة أو غاب على الظن زواله بخار له ذوق المحل استظهارا أو ان وقع وزل وأما زوال اللون والريح حيث عسر فلا يشترط في تطهير المحل زوالهما فقولهم مع زوال طعمه متعلق بيطهر وقوله لا ريج عسرا معطوف على المعنى أى يشترط زوال طعمه لالون وريح عسرا وهذا انضح العطف وسقط ما يقال من النظر المبين في شرحنا الكبير (ص) والغسالة المتغيرة نجسة (ش) الغسالة هى الماء الذى غسلت به النجاسة ولا شئ في نجاستها اذا كانت متغيرة سواء كان تغييرها بالطعم أو اللون أو الريح ولو المتعسرين وهذا نكتة اتيانها بهذه المسئلة بعد قوله منفصل كذلك المعنى عنه لكن هذه المسئلة يستغنى عنها بقوله وحكمه كغيره ولما قدم ان حكم محل الخبث يظهر بالمطابق بين أن عينه تزال بكل مائع بقوله (ولو زال عين النجاسة) عن المحل (بغير المطلق) من مضاف أو غيره تكل وبقى بالله فلا فى جافا أو جف ولا فى مبلولا (لم يتنجس

هذا هو المتعين وأجاز البساطى أن يتعلق بقوله ولا يلزم عصره وهو بعيد انتهى ولا يخفى أنه يخالف لقوله ألا كأن قوله مع زوال طعمه الخ (قوله استظهارا) أى جازله ذوق الملح لاجل أن يستظهر أى يطعم على حقيقة الحال من أنه لا بقاء لاثار النجاسة (قوله أو ان وقع وزل) أى وار تكب الحرمة زاد ق أو شئ هل زال أم لا وحينئذ يجوز أن يقدم على ذوقها وانما الحرمة مادام متيقنا بوجودها أى أو ظن وجودها فالحاصل أن قول الشارح أو غلب الخ لا مفهوم له (قوله وسقط ما يقال الخ) عبارة لـ وسقط ما يقال ان فى كلامه نظرا من وجهين أحدهما أن قوله بيطهر مع زوال طعمه لا يقتضى الحصر فى ذلك ثانياً ما ان الذى يفهم من قوله لالون وريح عسرا ان اللون والريح اذا عسر زوالهما ثم لا أنه لا يظهر بزوالهما مع أن هذا غير صحيح وغير مراد أشار اليه الشيخ أحمد الزرقانى (قوله وهذا نكتة الخ) بعيد ولا يفهم منه ذلك (قوله لكن هذه المسئلة يستغنى) مراده بالمسئلة قول المصنف والغسالة (قوله ولو زال) مشكل لان الماء المضاف المشهور انه كالطعام بنجس بملاقاة النجاسة اللهم الا أن يقال هذا مبني على أن المضاف ليس حكمه حكم الطعام وانما حكمه حكم الماء المطلق فهو مشهور مبني على ضعيف الا أنك خبير بأن ذلك الجواب لا يأتى فى غير المضاف كالحل فالمناسب لذلك الجواب الاقتصار على المضاف ثم جعله كالحل من غير المضاف لا يأتى فى كل حل اذ من الخل ما يكون مضافاً ممل (قوله من مضاف الخ) فيه اشارة الى أن المراد بغير المطلق الطاهر فاذا نزل المصنف بطاهر بدل بغير المطلق لكان أكثر وأحسن الاختصار

ظاهرة وأما الأحسية فلان غير المطلق يصدق بالنجس والمتنجس (قوله والاعراض لا تنتقل) قد يقال ينتقل مماثلها كما تقدم في قوله وان يدهن لاصق (قوله وان شئت في اصابتها الثوب الخ) ولا أثر لو هم المراد الموضع الذي شئت فيه منه فان كانت ناحية واحدة رشحها فقط وان كانت ناحيتين رشحهما معاقلة القاضى عياض والمراد بالناحيتين الظاهر والباطن (قوله أو ظن ظنا غير غالب) أما لو كان الظن غالباً فإنه يجب الغسل (قوله لا امره) لعل المناسب ولا امره تعليل ثان ويحجب بأنه تعليل لقوله فإنه يجب مع علمته التي هي قوله لانه الخ (قوله من طول مالبث) بالشاء أى أقام وهو من باب تعب وفي بعض النسخ بالسین فيكون بالبناء للامفعول (قوله من أمر الناس) أى شأن الناس أى من العجاجة والتابعين فهو دليل لما قبله (قوله اذا شئت في وصولها) أى أو ظن ظنا غير قوى (قوله كما قيل به في ترك الغسل) وذلك لان عندنا قولان ازالة النجاسة واجبة (١١٦) ولو مع انسيان أى فن صلى بالنجاسة ساهياً بعيداً أبداً (قوله تشبيهه لتكميل

الحكم) أى فالحكم هنا ثبوت الاعادة والوجوب كما يشير الى ذلك بقوله راجع للوجوب والاعادة فن حيث الاول ان الحكم الوجوب وحصل بالتشبيه بتكميل ذلك الحكم بأن ذلك أى الوجوب مع الذكر والقدرة ومن حيث قوله أعاد الخ فالحكم ثبوت الاعادة وتكميله بكونها أى الاعادة أبد مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والانسيمان (قوله في باب العبادات) المناسب حذف العبادات فان الجاهل ملحق بالعامد في العبادات وغيرها الا في مسائل مستثناة فتدبر (قوله فيكون وجوب النضج) بيان لقوله وجوب كوجوب الغسل وسكت عن الثاني وهو قوله والاعادة فتدبر فيها أى الاعادة أبد مع الذكر والقدرة وفي الوقت مع العجز والانسيمان (قوله فيكون مشهوراً) كما أن مقابله وهو الوجوب مشهور أيضاً كما قيل في ازالة النجاسة (قوله فالجواب أن يقال) أى والوجوب تعبدى (ثم أقول) هذا يفهم منه أن النضج

ملاقى محلها) على مذهب الجمهور اذ لم يبق الا الحكم وهو عرض والاعراض لا تنتقل وقال القاسمى بنجس وعليهما الولد من الدلو الجديد بالزيت واستنجى منه فيعيد الاستنجاء دون غسل ثيابه على الاول ومع غسلها على الثاني (ص) وان شئت في اصابتها الثوب وجب نضجه (ش) أى وان شئت على السواء أو ظن ظنا غير غالب في اصابة النجاسة غير نجاسة الطريق لثوب أو خف أو نعل فإنه يجب عليه النضج لقطع الوسوسة لانه اذا وجد بعد ذلك بلة أمكن أن يكون من النضج فتنطمئن نفسه لا امره عليه الصلاة والسلام بنضح الحصى الذي اسود بطول مالبث لحصول الشك فيه وقول عمر حنين شئت في ثوبه هل أصابه منى أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر ولعمري العجاجة والتابعين قال مالك في المدونة وهو من أمر الناس انتهى وقولنا غير نجاسة الطريق احترازاً عن نجاسة الطريق اذا شئت في وصولها له أو ظن وقد خفيت عينها فإنه لا شئ عليه كما نقله ابن عرفة (ص) وان ترك أعاد الصلاة كالغسل (ش) يعنى اذا قلنا بوجوب النضج فترك كدوى فإنه يعيد الصلاة كما يعيدها من ترك غسل النجاسة المحققة فان كان عامداً أو جاهلاً أعاد أبداً وان كان ناسياً أو عاجزاً أعاد في الوقت وهو في الظهرين للأصغر أو في العشاءين للفجر وفي الصبح للطلوع ولخفة النضج لم يقل فيه أحد باعادة النجاسة أبداً كما قيل به في ترك الغسل ولو ترك النضج وغسل فقال بعضهم لا أظنهم يختلفون في الاجزاء كما اختلفوا فيمن غسل رأسه أو خفيه وقوله كالغسل تشبيهه لتكميل الحكم لا لافادة حكم غفل عنه وجعل الشارح الجاهل كالسأهى فيه نظر فإنه ملحق بالعامد في باب العبادات الا في مسائل مستثناة ليس هذا منها وبعبارة أخرى قوله كالغسل راجع للوجوب والاعادة أى وجوباً كوجوب الغسل واعادة كاعادة ترك الغسل فيكون وجوب النضج مع الذكر والقدرة فان قيل لم يجر القول بالسنية هنا فيكون مشهوراً فالجواب أن يقال انما يجب لورود الامر من الشارع فيه مع أنه أسهل من ازالة النجاسة (ص) وهو رش باليد بلانية (ش) المشهور أن النضج في الثوب والجسد والارض على القول به فيه ما رش باليد مرة واحدة وان لم يغمر المحل أو بالغمر بعد غسله من البصاق والا كان مضافاً من غير احتياج الى نية فلوروش المحل مطر كفى لان التعبد فيما تقع به ازالة لا ليجب النية فكيف لا يلزم في الغسل مع أنه تعبد لقصرهم الازالة على الماء في المشهور فكذلك في النضج ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة بان حكم ازالته اغلبة

متفق على وجوبه وليس كذلك اذ في المسئلة أقوال ثلاثة وجوب النضج واستجابه

ووجوب الغسل فن يقول بالوجوب يستدل بامره عليه الصلاة والسلام بنضح الحصى الذي اسود من طول مالبث وذلك لحصول الشك فيه (قوله وهو رش باليد) لما كان نضح بمعنى رش من باب ضرب وبمعنى رشح كنضح الاناء من باب منع كذا في القاموس والاحتجاج بين المصنف المراد منهم ما بقوله وهو رش (قوله المشهور الخ) ومقابله أنه يقتصر الى نية ظهور التعبد فيه اذ هو تكبير النجاسة على ماسياً (قوله لان التعبد فيما تقع به الازالة) أى ازالة النجاسة أى وأما التعبد في تحصيل الطهارة كغسل اليدين قبل ادخالهما في الاناء فيحتاج الى نية وأيضاً هذا تعبد في غير النفس وهو لا يحتاج الى نية (قوله في المشهور) أى في القول المشهور أى على القول المشهور (قوله ولا يمنع كونه من باب ازالة النجاسة) أى فإنه قد قيل بأنه من باب ازالة النجاسة

الماء

(قوله ونيله) أي وصوله (قوله لئلا يتوهم) التوهم منصب على قوله يفتقر لها (قوله وقد تقدم جوابه) الانصاف أنه جواب بعيد لان الرش المذكور لا يلزم تعميمه للمحل بحيث يظن ان به زالت النجاسة (قوله لانه وصف) أي بقوله باليدلان المعنى رش كائن باليد وفيه أنه يقتضي أن يكون قوله بالنسبة من حقيقة النضح وليس كذلك فالاحسن أن يكون متعلقا بقوله وجب (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن نافع أنه يجب النضح وعزاه ابن عرفه لرواية ابن القاسم (قوله بل هو من باب قوله وان شئت الخ) كذا استظهر الخطاب الا قوله لان الاصل بقاؤها فلم يأت به الخطاب بل هي زيادة من عند شارحنا (أقول) قضية كون الاصل بقاءها أنه يجب الغسل ولا يكفي النضح فالاحسن اسقاطها ووجه قول الخطاب بوجوب النضح أنه لما احتمل ازالة النجاسة وعدمها وأصاب المحل رطبا صار مترددا في كونه هبل أصاب المحل نجاسة أم لا وخلاصته ان هذا التعليل انما هو ظاهري وجوب غسل المتنجس الذي شئت في ازالة نجاسته لان الاصل بقاؤها وأما الرطب الذي أصابه فإنه يجب نضجه لما تقدم (قوله أو يجب غسله) هذا هو المعتمد (قوله فينبغي عدم النضح) أي هذا بالنسبة للقول الاول وهو ان الجسد كالثوب وأما بالنسبة للمعتمد نقول (١١٧) فينبغي عدم الغسل وكذا يقال في قوله وكذا

لوشئت في نجاسة المصيب وفي الاصابة الخ (قوله واذا اشتبه طهور الخ) قيد بثلاثة قيود القيد الاول ذكره الشارح وهو أن يتسع الوقت الذي هو فيه الخ ما قال الشارح الثاني ان لا تكسر الاواني جدا والا تحرق واحدا وتوضأ به ان أمكنه التحرى واتسع الوقت له والا تبهم كالو أريقت كلها أو بقي منها دون عدد المتنجس وزيادة اناء القيد الثالث أن لا يجرد طهورا محققا غير هذه الاواني والاطر كها وتوضأ بتنبهه أطلق المؤلف الاشتباه وأراد الالتباس ففيه تجوز لان الاشتباه معه دليل والالتباس لا دليل معه (قوله بمتنجس) كما ين تغير أحدهما بتراب طاهر طرح فيه والاخر بتراب نجس وقوله أو نجس أي كالبول المقطوع الى النجاسة الموافق لوصاف الماء ولا نص فيها غير ان القاضي عبد الوهاب خرجها على الاولى ورأى أنه لا فرق (قوله صلى بعدد النجس الخ) ظاهره

الماء عليها ونيله لها والرش غير ملزم لذلك لعدم تعميمه المحل لاننا نقول كثرة نقط الماء على سطحه مظنة نيله لها ان كانت والمظن كاف وبعبارة أخرى وانما أعاد قوله بالنسبة لئلا يتوهم أن النضح أمر تعبدى مغتفر لها لظهور التعبد فيه اذ هو تكثير للنجاسة لا ازالة لها وقد تقدم جوابه وقوله بالنسبة حال من قوله رش لانه وصف (ص) لان شئت في نجاسة المصيب أو فيه ما (ش) هو معطوف على قوله وان شئت وانما لم يجب النضح في هذه الحالة على المشهور لان الاصل الطهارة وليس من هذا القليل ما اذا تحققت نجاسة المصيب وشئت في ازالته اثم أصاب المحل رطبا غيره بل هو من باب قوله وان شئت في اصابته بالثوب وجب نضجه لان الاصل بقاؤها كما مر (ص) أو فيه ما (ش) هذا هو الوجه الثالث وهو أن يشئت في الاصابة وفي نجاسة المصيب فالنضح ساقط هنا اتفاقا لان الشك كما ترى من وجهين فضعف ولو أسقط المؤلف هذا القسم لاستغنى عنه بما قبله لفهم عدم النضح في هذه الاولى لكنه ذكره تيمنا لاقسام المسئلة (ص) وهل الجسد كالثوب أو يجب غسله خلاف (ش) أي اذا شئت في اصابة النجاسة للجسد هل ينضح كالثوب وهو ظاهر المذهب عند ابن شاس والمذهب عند المازري والاصح عند ابن الحاجب أو يجب غسله وهو المذهب عند ابن رشد لان النضح على خلاف القياس فيقتصر فيه على ما ورد وهو الحصى والثوب ولو تحققت اصابة الجسد وشئت في نجاسة المصيب فينبغي عدم النضح وكذلك لو شئت في نجاسة المصيب وفي الاصابة فالخلاف في الجسد راجع لاولى للاثانية ولا للاثانية لعدم النص فيهما (ص) واذا اشتبه طهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد النجس وزيادة اناء (ش) يعني انه اذا اشتبه ماء طهور بمتنجس أو نجس كبول فانه يصلى بوضوءات بعدد النجس أو المتنجس وزيادة اناء ويبنى على الاكثر ان شئت فيه فاذا كان عدد الطهور اثنين مثلا والنجس أو المتنجس اثنان برئت ذمته بثلاث صلوات بثلاث وضوءات أو ثلاث فبأربع أو أربع فبخمسة وهكذا فبقوله زيادة اناء أي انه يتوضأ ثم يصلى باثر كل وضوء صلاة وكلامه يصدق على ما اذا جاعل الاضية ثم صلى بعد ذلك وليس بمراد فكان ينبغي الاحتراز عن ذلك بأن يقول مثلا عقب ما ذكره كل صلاة بوضوء ولو

أنه يعلم عدده فان لم يعلم ذلك فله صور الاولى أن لا يعلم عدده ولا عدده مقابله وفي هذه صلى بعدد الاية كلها الثانية أن يعلم أن أحد النوعين عدده كذا والاخر عدده كذا ولا يعلم هذان هذا وفي هذه يجب أن يحتاط ويصلى بعدد الاكثر وزيادة اناء ويمكن دخول هذه الصورة في قوله بعدد النجس الثالثة أن يكون عدد الاية عشرة مثلا ويحقق نجاسة خمسة وطهارة اثنين وشئت في ثلاثة فيصلى في هذه بعدد النجس تحقيقا أو شكوا وزيادة اناء ويمكن دخول هذه الصورة في قوله بعدد النجس أي بعدده ولو حكما فمقتضى الاحتياط الحكيم بعدم طهارة ما عدا واحد في الصورة الاولى وعدم طهارة الاكثر في الثانية وعدم طهارة ما شئت فيه في الثالثة وخلاصته أن الصور الخمسة التي ذكرها الشارح فيما اذا اشتبه طهورا بظاهرا تأتي هنا لافارق بينهما الاتعداد الصلوات هنادون الاولى (قوله بأن يقول كل صلاة بوضوء) ولا يقال هذا يصدق بجمع الاضية لانه اذا جاعل الاضية فلم يكن كل صلاة بوضوء بل بوضوءات

(قوله اذا المتنجس كالنجس) أي فقول المصنف صلى بعدد النجس قاصر لا يشمل المتنجس أي وهذا التصويب يفيد التساوي فيكون أحسن (قوله ومفهوم الخ) ويبقى النظر فيما اذا اشتبه طهور بطاهر ومتنجس أو نجس فالظاهر أنه كما اذا اشتبه طهور بنجس احتياطاً واذا اشتبه طهور بطاهر واشتبه طهور بمتنجس والظاهر أنه يتوضأ بما اذا اشتبه فيه الطهور بالطاهر بعد الطاهر وزيادة اناء ويصلي صلاة واحدة والظاهر ان تقديم ما شابه فيه الطهور بالطاهر على ما شابه فيه الطهور بالنجس واجب لان ثم من يقول بحصة الطهارة بالطاهر كافي لـ (قوله والحكم انه اذا اتحد عدد هما) أي الا اناء الذي فيه المطلق واحد وكذا الذي فيه الطاهر (قوله غسل اناء ماء) استظهر المؤلف اشتراط الدلك في الغسل لدخوله في حقيقة الغسل وفي كلام ابن العربي ما يدل على عدم الاشتراط على المذهب بل يكفي صب الماء على الا اناء لانه ليس هناك شيء يزال وقوله ويراق أي الماء المولوغ فيه وهو مرفوع ولا يصح نصبه بان مضمرة عطفاً على المصدر وهو غسل لاقتضائه ان استحباب الغسل مع الاراقة لا مع عدمها كالاستعمال وان الامر بالاراقة مشروط بالغسل وليس كذلك أي ينسب كل من (١١٨) الغسل والاراقة من غير تقييد أحدهما بالآخر وراق ولو كثر لكن

قال محشي نت تقدم تقييد قال المؤلف واذا اشتبه طهور بغير طاهر صلى بعدده وزيادة اناء لكان أحسن وأخصر اذا المتنجس كالنجس وكلام المؤلف فيما اذا اتسع الوقت والتحرى واحداً فتوضأ به ان أمكنه التحرى واتسع الوقت للتحرى والائتمار هكذا وقع في مجلس المذاكرة ثم ظهران هذا يجري فيه الخلاف في قوله وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف اذهاب من افراده وبأنى أن المعتمد من الخلاف القول بالتميم وأنه يعتد برخوف فوات الوقت الذي هو فيه قاله بعض ومفهوم قوله بمتنجس أو نجس أنه اذا اشتبه طاهر بطهور لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والحكم انه اذا اتحد عدد هما أنه يتوضأ بكل منهما ويصلي صلاة واحدة وان كثر عدد هما بحيث تريد على اثنين فاذا علم عدد الطهور من غيره فيتوضأ بعد الطاهر وزيادة اناء ويصلي صلاة واحدة وما شئت في كونه الطاهر أو الطهور فهو من جملة الطاهر وان لم يعلم عدد واحد منهما يتوضأ بالجميع وصلى صلاة واحدة وان علم ان عدد أحد النوعين خمسة وعدد الآخر أربعة مثلاً ولا يدرى ما الذي عدده خمسة ولا ما الذي عدده أربعة فإنه يتوضأ بعدد أكثرها وزيادة اناء ويصلي صلاة واحدة (ص) ونسب غسل اناء ماء ويراق لا طعام وحوض تعبد اسبعا بولوغ كلب مطلقاً لا غيره (ش) يعني أن الكلب سواء كان منهياً عن التحاذر أو مأذوناً فيه واحداً أو متعدداً اذا ولغ في اناء ماء أي شرب منه فإنه يستحب أن يراق الماء المولوغ فيه ويستحب أن يغسل الا اناء سبع مرات تعبد على المشهور لطهارة الكلب وقيل لقذارته وقيل لنجاسته فلو كان المولوغ فيه طعاماً أو حوض ماء فلا تستحب الاراقة ولا الغسل لان الغسل اغماجاء في الا اناء فبقى غيره على الاصل لان أواني الطعام مصانة في العادة بخلاف أواني الماء بتبذل أو انيسه غالباً ولا ان الولوغ مختص بالماء فقول لا طعام وحوض بالجر عطف على ماء وهما مفهوما اناء ماء على النشر المعكوس وانصب تعبد على أنه مفعول لاجله وسبعا على أنه مفعول

قال محشي نت تقدم تقييد أو ولغ فيه كلب بما اذا كان قليلاً أما الكثير فلا يكره استعماله وان كان كذلك فلا وجه لاراقته فان قيل التعبير بالفعل ظاهر في الوجوب فلم كان هنا مجمولا على الاستحباب فالجواب انه اغماجاء على ذلك لما تقدم من ان الماء اذا ولغ فيه كلب انه مكروه للموافق ان يحمل على الندب والا فافاه قاله الناصر (قوله سواء كان الخ) هذا تفسير للاطلاق بناء على أن اللام في الكلب للعموم لا للعهد فيختص بالمنهى عنه والمراد بالكلب المعروف لانه يطلق عليه لفظ كلب لغة (قوله تعبد) ومعنى التعبد كما قال في التوضيح الحكم الذي لا يظهر له حكمه بالنسبة الينامع أنا نجزم انه لا بد من حكمه وذلك لانا استقرينا

عادة الله فوجدناه جالبا للمصالح دارنا للمقاسد (قوله لطهارة الكلب) أي اغماحاً كما بنا بالتعبد لطهارته مطلق فليس تعبداً للتعبد بل للحكم بالتعبد فلا يرد ما يقال التعبد لا يعمل (قوله وقيل لقذارته) ظاهر العبارة أنه معطوف على قوله لطهارته وليس كذلك بل هو معطوف على تعبد أو خلاصته انه اختلف في سبب مطلوبية غسل الا اناء من ولوغ الكلب فقيل تعبد وقيل لقذارته وقيل لنجاسته (قوله فلا تستحب الاراقة) أي بل تحرم في الطعام وقيل يراق الماء والطعام قال في التوضيح بناء على التعليل بالنجاسة وفي المقدمات وعلى القول بأنه يغسل سبعا تعبد يجوز شربه ولا ينبغي الوضوء به اذا وجد غيره للخلاف في نجاسته وعلى انه لنجاسة لا يجوز شربه انتهى (قوله لان أواني الطعام) الاولى أن يقول ولان بالواو أي فالحديث انما ورد في اناء الماء لانه الذي يتبذل فان قيل قد ورد الامر بالغسل مطلقاً قلنا القاعدة الاصلية انه اذا ورد مطلق ومقيد في واقعة واحدة فيقيد المطلق (قوله بالجر الخ) لا ينبغي أنه يشكل في حوض فلا يصح عطفه على ما لانه ليس محترزه اعما هو محترز اناء ويحجب بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قال في التوضيح الغسل مختص بالاناء فلو ولغ في حوض لا يغسل لانه تعبد (قوله مفعول لاجله) فيه انه لم يتحد الفاعل فالاحسن أنه منصوب على نزع الخافض أي على جهة التعبد

(قوله أي ذاهرات سبع) تفسير لقوله أي ذاسبع إشارة إلى أن المراد سبع من الغسلات لأن المراد سبع من الغرفات وقد قوله أولاً أي ذاسبع إشارة إلى أنه ليس الغسل هو نفس السبع لأن السبع اسم لعدد فلا يكون نفس الفعل ولا يعد من السبعة الماء الذي ولغ فيه الكلب (قوله لا خنزير الخ) إشارة إلى تفسير غيره أي الضمير في غيره عائداً على الكلب ويصح ترجيح الضمير للولوغ (قوله عند قصد الاستعمال الخ) قال عجب المراد عند اتصال قصد الاستعمال بالاستعمال على ما يظهر من كلامهم لا عند قصد الاستعمال سواء اتصل بالاستعمال أم لا كما يتبادر من كلامه ولا عند قصد الاستعمال وقصد اتصال الغسل بالاستعمال حيث لم يتصل الغسل بالاستعمال ولا فوراً عند الولوغ ولولم ير استعماله خلاف البعض بناءً على أن الأمر للترخي الخ (قوله بلانية) لأنه تعبد في الغير كغسل الميت بخلاف ما إذا كان في النفس فيفتقر للنية (قوله بلانية) متعلق بمحذوف أي ويكفي بلانية كما أشار له الشارح بقوله ويكفي وتعلقه بنسب أو بغسل غير واضح لاقتضائه استحباب عدم النية مع أن الخلاف في الاشتراط وعدمه والظاهر من نفي الاشتراط عدم استحباب العلم قاله الشيخ أحمد (قوله لأنه لم يثبت في كل الروايات) في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فإيرقه ثم ليغسله سبع مرات وفي لفظ آخر طهوراً أهدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاً هن بالتراب وكذا روايات أخر وتعقب بأن عدم ثبوته في كلها لا يقتضي تركه لأن زيادة (١١٩) العدل مقبولة قال بهرام وفيه نظر لأن محل قبول زيادته ما لم يكن الذي لم يزد أوثق منه والذي لم يزد أوثق من كفايته

مطلق لغسل وهو صفة لمصدر محذوف والتقدير غسل سبعاً أي ذاسبع أي ذاهرات سبع وقوله بولوغ كلب لا خنزير أو سبع فلا يستحب الغسل ولو نشأ ولد من كلب وغيره فلا حوط الغسل ولا يعد تبعيته للام لقوله وكل ذات رحم فولدها بمنزلة ولولع الكلب في الأناء من غير ماء لا يستحب غسله (ص) عند قصد الاستعمال بلانية ولا ترتيب ولا يتعد بولوغ كلب أو كلاب (ش) أي أن الأمر بالغسل لا يكون إلا عند قصد استعمال ذلك الأناء على المشهور وعزاه ابن عرفة للأكثر ولرواية عبد الحق وقيل يؤمر بالغسل فوراً بولوغ ويكفي الغسل المذكور بلانية ولا ترتيب لأنه لم يثبت في كل الروايات أولاً اضطراب روايته ولا يتعد الغسل المذكور بولوغ كلب مرات في الأناء أو جماعة كلاب لأن الأسباب إذا تساوت وجباتها اكتفى بواحد كمتعدد فواقض الوضوء ولو قال بولوغ كلب فاكتر لا يستغنى عن قوله بعد ولا يتعد بولوغ كلب أو كلاب ولو أدخل يده أو غيرها من الأعضاء أو لسانه من غير تحريك أو سقط لعابه فلا يغسل ولما انتهى الكلام على وسائل الطهارة الثلاث التي هي بيان الماء الذي يحصل به الطهارة وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة وبيان حكم إزالة النجاسة وكيفية إزالتها وما يعفى عنه منها أتبع ذلك بالكلام على مقاصد الطهارة وهي الوضوء وفواقضه والغسل وفواقضه وما هو بدل عنه وما هو التيمم أو عن بعض الأعضاء وهو مسح الخف والجبهة وإنما كانت تلك الفصول الثلاثة وسائل لأن معرفة ما يتوصل إلى معرفة صحة الطهارة من الحدث والخبث وسبيلة الشيء

السيوطي عن الحافظ ابن حجر فيكون خالفه من هو أولى منه فتكون الزيادة شاذة والشاذ مردود (قوله أولاً اضطراب روايته) لأن في بعضها أحداً وببعضها أولاً هن وبعضها في آخرهن (قوله اكتفى بواحد) أي من الموجبات أو اكتفى بموجب واحد (قوله كمتعدد فواقض الوضوء) أي فإن موجبها واحد يفتح الجسيم وهو الوضوء (قوله ولا يتعد بولوغ كلب) أي بناءً على أن الألف واللام في الكلب في قوله عليه الصلاة والسلام إذا ولغ الكلب الخ للجنس

المتحقق ولو في واحد (قوله وسائل) سيأتي أن جعل هذه وسائل باعتبار معرفتها لأن معرفتها يتوصل الخ إلا أن خبر بان معرفة تلك الأشياء لا تنكفي في معرفة صحة الطهارة إلا من الخبث لا بمعرفة صحة الطهارة من الحدث لتوقفها على شيء آخر من تحصيل فرائض الوضوء والغسل على أنه لا دخل للمعفوات في صحة الطهارة من الخبث والحدث وبحاج بان المعفو في حكم الطاهر فإن قلت وكذا بيان الأشياء الطاهرة والنجسة قلت لأن معرفة الأشياء الطاهرة والنجسة تفي بأن ما يغيرها ما طاهر أو نجس فيجانب الأول في العبادات والثاني فيها وفي العادات ثم لا يخفى أن في عبارته تنافياً لأن قوله على مقاصد الطهارة وهي الوضوء يفيد أن المراد بها طهارة الحدث فقط وهذا يناقض قوله بعد لأن معرفتها الخ وقوله التي هي بيان الماء أي التي هي الماء المبين الذي يحصل به الطهارة وكذا يقال فيما بعد وقوله وكيفية إزالتها أراد بها ما أشار لها بقوله ويظهر محل النجس الخ وقوله مقاصد الطهارة المقاصد جمع مقصد أي محل يقصد منه الطهارة ويكون سبباً في حصولها إلا أن قوله وهي الوضوء ظاهر في ذلك وقوله وفواقضه بخلاف ذلك ركز قوله والغسل وفواقضه إلا أن يقال سبب فيها ما من حيث حصولها أو من حيث عدمها (قوله التي هي بيان الماء) أي الماء المبين الذي يحصل بسببه الطهارة أي بواسطة الوضوء لأن الطهارة هي الصفة الحكيمة المعرفة بما تقدم (قوله إلى معرفة صحة الطهارة) أي أو عدمها بقي شيء وهو أن حكم إزالة النجاسة وسبيلة للطهارة أي لتحصيلاً لها لا لتنجسها وبحاج يجعله من إضافة الصفة للموصوف

(قوله لتكرره) لا يخفى ان التكررا نغما هو لكونه مطلوب بالكل صلاة فلا يكون كل منهما تعليلا مستقلا وظاهرا ان كلا منهما لما لعل مستقلا ويحجب بانه في الاول نظر للتكرار من حيث كونه تكررا للمتحقق ولومع الطلب الواجب بخلاف الثاني لم ينظر لذلك بل نظر للطلب الواجب والمندوب فصل فرائض الوضوء (قوله فرائض الخ) لا يخفى ان دلالة العام كلية محكوم فيها على كل فرد مطابقة وهو فاسد هنا لانه يكون المعنى كل فرض من فرائض الوضوء غسل ما بين الاذنين وما عطف عليه ولا صحة له ويحجب بان محل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة المجموع كما هنا أو ان القاعدة أغلبية (قوله ويترتب العقاب الخ) لم يقل ويعاقب اشارة ان اللازم للفرض ترتب العقاب على تركه ويطلق الفرض على ما يتوقف صحة العبادة عليه وهو المناسب ارادته هنا لشموله وضوء الصبي والوضوء قبل الوقت (قوله ويقال فيه) أى في الامر الذى يثاب الخ (قوله فان قيل فرائض جمع كثرة العشرة ففوق) الاولى ان يقول لما فوق العشرة الى ما لانه لا يستعمل جمع الكثرة أى صيغة جمع الكثرة (قوله في القلة) أى في نفس القلة لا في صيغتها (قوله بناء الخ) وهذا الجواب على القول الصحيح من اتفاقهما في الممتدرا غا اختلافا في الانتهاء (قوله سواء قلنا بمبدء العشرة) الاولى ما فوق العشرة (قوله لان فعلا لا يجمع على فعائل) أى قياسا فلا ينافي جمعه عليه شذوذا (قوله ويفتحها الماء) وقيل بالعكس حكاه نت (قوله وحكى الضم الخ) مقابل المعروف فهو شاذ كما أفاده نت وجعله الخطاب (١٢٠) ضعيفا (قوله أو بعد كونه مستعملا في العبادات) المناسب

ان يقول أو بعد كونه مستعملا فيه أى الوضوء الذى هو بالمعنى اللغوى لان هذا متعلق باللغة ثم ظاهر الشارح ان هذه احتمالات لا أقوال (قوله وهى النظافة) أى الوضوء الخ الظاهر ان المشتق من الوضوء مطا بقا باضم والفتح لكون كل منهما سببا فيها (قوله والحسن) عطف مسبب (قوله وشرع لم يحده ابن عرفة) لاشد ان الوضوء الشرعى هو ما كان بالضم فالنقل لم يكن فى الفتح بل فى الضم فيكون المعنى اللغوى المنقول عنه للمعنى الشرعى هو الفعل ثم الظاهر ان المراد بالفعل فى اللغة تحسب مذهبنا الصب

ما يوصل اليه وبدأ من المقاصد بالوضوء لتكرره ولا نه مطلوب لكل صلاة اما وجوبه بأوندا فقال فصل فرائض الوضوء (ش) فرائض جمع فريضة وهو الامر الذى يثاب على فعله ويترتب العقاب على تركه ويقال فيه أيضا فرض ويجمع الفرض على فروض فان قيل فرائض جمع كثرة للعشرة ففوق مع ان فرائض الوضوء سبعة يقال استعمل جمع الكثرة فى القلة أو بناء على ان مبدء أجمع الكثرة من ثلاثة وأما تعبيره بفرائض الصلاة فصحيح سواء قلنا بمبدء العشرة أو بمبدء من الثلاثة وقول نت فرائض جمع فرض فيه نظر لان فعلا لا يجمع على فعائل بل هو جمع فريضة بمعنى مفروضة والوضوء بضم الواو الفعل ويفتحها الماء على المعروف فى اللغة وحكى الضم والفتح فيهما وهل هو اسم للماء المطا بق اوله بعد كونه معد للوضوء أو بعد كونه مستعملا فى العبادات مشتق من الوضوء بالممدوهى النظافة بالطاء المحجمة والحسن وشرع لم يحده ابن عرفة لرجوعه للتطهير وهو الالة التجسس وهو رفع موانع الصلاة ويقال فيه قربة فعلية ذات غسل بوجه ويد ورجل ومسح رأس واعلم ان الناس اختلفوا فى عدد فرائض الوضوء ومحصل ذلك ان منها فرضا باجماع وهى الاعضاء الاربعة وعلى مشهور المذهب وهى الوضوء والفور ولا على المذهب وهو الماء المطلق فانه شرط كما هو والترتيب والجسد الطاهر لقولهم فى باب الغسل اذا غسل مواضع الاذى بنيت الجنابة وازالة النجاسة أجزا على المشهور ولما أراد المؤلف

أوما قام مقامه مع الدلك سواء كان وضوءا شرعيا أم لا كما فى قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده (قوله لرجوعه للتطهير) أى من رجوع الخاص للعام أى وقد عرف ابن عرفة التطهير وقد يقال انه بصدد التعاريف المميزة لمعرفاتها فلا يكتفى الرجوع لما ذكر (قوله وهو رفع موانع الصلاة) كذا فى نسخة لا يخفى ان فى غيره من الشراح وموجود فى بعض النسخ وهو الالة التجسس أو رفع موانع الصلاة الا ان الطرف الثانى يعنى عن الاول ثم بعد ذلك ان هذا الرجوع من رجوع الخاص للعام فيكون تعريفا بالاعم فيكون غير مانع ويحجب بجوازه عند الاقدمين (قوله ويقال فيه قربة) لا يخفى انه لا يشمل جميع اجزاء الوضوء والفور ولا يشمل السنن فهو تعريف ناقص وعبارة غيره وينبغى ان يقال فى تعريفه طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص (قوله وهى الاعضاء الاربعة) أى غسل الاعضاء الاربعة غسل ما عدا الرأس ومسح الرأس * (فائدة) * خصت الاعضاء الاربعة بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم مشى الى الشجرة برجائه وتناول منها بيده وأكل بضمه ومس رأسه ورقها واختص الرأس بالمسح لستره غالبا فكتفى فيه بادنى طهارة (قوله ولا على المذهب) أى ولا على المعتمد (قوله وهو الماء المطلق) خلافا لابن رشد فانه عد من فرائضه الماء المطلق ورد بانه خارج الماهية وانما هو الالة بفعله به الوضوء وشرط فيه (قوله والترتيب) زاده ابن رشد أيضا ورد بانه سنة (قوله والجسد الطاهر) فان بعض أهل المذهب كما أفاده الخطاب قال بانه من فرائض الوضوء (قوله وازالة النجاسة) لا يخفى ان نية ازالة النجاسة ليست شرطا وقصده ان وجود النية لا يضر خوفا من توهم تنافيهما ووجه الدلالة انه لو كان طهارة الجسد من فرائض الوضوء

لماصحت النية مع ازالة النجاسة لان النية صادفت الجسد غير طاهر مع انهم قالوا ببحثة النية مع ازالة النجاسة (قوله المجمع عليها) أى على فعلها غسلا ومسا أى على الفعل فيها الشامل له افاضه الماء أى أو ما يقوم مقام افاضه كغمس العضو في الماء وأنه كان مغموسا ثم أراد الوضوء (قوله على المشهور) راجع لقوله أو تابعا (قوله الاذنان) أى فلا يغسلان قطعا ثم اعلم ان الصدغ كفى الصحاح ما بين العين والاذن فافوق العظم النقي منه من الرأس يمسح معها ومن العظم الناقى الى أسفل يغسل والحاصل ان بعض الصدغ من الوجه وهو من العظم الناقى فادونه وبعضه من الرأس وهو ما فوقه والجميع يصدق عليه حد الصدغ لانه بين العين والاذن الا انك بعد ان علمت ذلك يرد على المصنف انه شامل للصدغين اذ هما بين الاذنين فيكونان من المغسول مع انهما من الممسوح كما هو المعتمد وأجيب بان في العبارة حذف التقدير ما بين وتدنى الاذنين وبان كلام المؤلف في تحديد الوجه وامان بعض الاعضاء يجب غسله تارة ومسهه أخرى فشيء آخر والحاصل ان ما بين شعري الصدغين من الوجه قطعا وشعري الصدغين من الرأس قطعا وما فوق الويد من البياض كذلك ومن الويد فما تحت من الوجه فيغسل ويدخل في الوجه الجبينان وهما المحيطان بالجبهة يميناً وشمالاً (قوله لاحتمال دخول المبدأ) الاحتمال انما هو في الغاية وأما المبدأ فهو داخل قطعا (١٢١) (قوله والمتوضئ) معطوف على قوله مرید الصلاة والاولى ان يقول أو مرید

سأولك طريقة من عدلها سبعاً أبداً بالاعضاء المجمع عليها الناص عليه الكتاب والسنة من تبا لها على ترتيب الآية بادئاً بالكتاب على غسل الوجه بقوله (ص) غسل ما بين الاذنين (ش) ولم يصرح بالوجه اكتفاءً بذكر حده طولاً وعرضاً والغسل افاضه الماء على العضو مع امرار اليد بالماء مصاحباً أو تابعا على المشهور وخرج بقوله ما بين الاذنين الاذنان فهو أولى من قول بعضهم من الاذن الى الاذن لاحتمال دخول المبدأ والغاية وقوله غسل خبيراً أى ويعتبر العطف سابقاً على الاخبار فلم يلزم الاخبار بالمفرد عن الجمع وغسل ما مصدر مضاف لمفعوله حذف فاعله أى غسل مرید الصلاة أو المتوضئ ما بين الاذنين ولا يقدر المكلف لانه لا ينطبق على وضوء الصبي ثم ذكر حد الوجه طولاً فقال عاطفاً على الاذنين (و) غسل ما بين (منابت شعر الرأس المعتاد) الى منتهى الذقن في نقي الحد الى منتهى اللحية في حق من له لحية وهو مراده بقوله (والذقن وظاهر اللحية) وبعبارة أخرى أى وجب غسل ما بين الاذنين مع غسل الذقن في حق من لا لحية له وغسل ظاهراً اللحية بكسر اللام وفتحها فمين له لحية وهى ما ينبت من الشعر على ظاهراً اللحية بفتح اللام وحكى كسرهما في المفرد والتثنية وهو ذلك الحنك الاسفل والمراد بغسل ظاهرها امراراً يدعيها مع الماء وتحريكها كما في المدونة لان الشعر ينبت وبعضه عن بعض فاذا حرك يحصل استيعاب جميع ظاهره وهذا التحريك خلاف التخليل الآتى اذ هو اتصال الماء الى البشرة (ص) فيغسل الوتره وأسار يرجعته وظاهره شفته (ش) الوتره بفتح الواو والمشاء الفوقية وهى الحاجز بين ثقبى الانف والأسار يرجع اسمة وهى خطوط الجبهة والكف الواحد سرر بوزن غيب والمعنى انه يجب على المتوضئ ان يغسل الوتره

(١٦ - خرشي أول) غاية وان جعلت الانتهاء الجزء الاخير لزم عليه خروج الجزء الاخير فالوجه ان يراد بالانتهاء هنا ما لا يصق الجزء الاخير من الفراغ * (تنبيه) * وصف الشعر بقوله المعتاد ليدخل فيما يجب غسله موضع شعر الاغم وهو نبات الشعر في الوجه على غير موضعه المعتاد كالجبهة يقال رجل اغم وأغماء والعرب تدم به دلالة على البلادة والجن والخل ويخرج موضع الصلح بالصاد المهملة وهو خلو الناصية وهى مقدم الرأس من الشعر وموضع التزع وهو خلو جانب الجبينين منه ويقال له الخلع فالترعتان بفتح الزاي والعين تنبيه ترعة بفتحهما وهما بياضان على جنبي الجبينين يكتنفان الناصية ذاهبتان على جنبي اليافوخ وما بينهما الى الصدغين من الرأس (قوله وظاهر اللحية) وأما باطنها فلا يجب غسله وهو ما حاذى الصدر من أسفل اللحية وما كان من أسفلها الى جهة القفا وقال سيد زروق رأيت شيخ المالكية فور الدين السهري يغسل ما تحت الذقن فلا أدري لورع أو غيره (قوله وهو ذلك الحنك الاسفل) أى عظم الحنك الذى عليه الاسنان وهو من الانسان حيث ينبت الشعر وهو أعلى وأسفل أى الفك الأعلى وأسفل أو الحنك الأعلى وأسفل واذفة ذلك للبيان والظاهر انه انماسمى فكاً لان كل واحد من الأعلى والأسفل مفكول من صاحبه وحرد (قوله وأسار يرجعته) المراد بالجبهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدأ الرأس فيشمل الجبينين لا الجبهة الآتية في الصلاة وهى مستدير ما بين الحاجبين الى الناصية والمراد بظاهراً الشفتين ما يمد ومنهما عند انطباقهما انطباقاً طبيعياً (قوله الواحد سرر) أى فأسار

جمع الجمع وفي الصحاح جمع أسرار كأعقاب فالأسار يرجع الجمع وفي المفرد لغة أخرى وهي سرار وجمعه أسمره كزمام وأزمه قاله الفاكهاني وقال شيخنا الصغيري كون الواحد سرران كان مسه وعافظا هر لكنه يقتصر على ماورد لانه مخالف للقياس والحاصل ان الظاهر ان يقول أسار يرجع أسرار بوزن أعقاب وهو جمع سرر بوزن عنب وكذا أسار يرجع أسمره بوزن أزমে وهو جمع سرار بوزن زمام (قوله لان الماء الخ) أي ونبه عليه لان الماء (قوله وما تحت مائه) أي الذي هو الوتر (قوله وهو طرف الانف) تفسير الماران (قوله ويغسل الخ) معطوف على قوله يغسل الوتر وقوله ويغسل ما غار من ظاهر الخ أشار الى قصور عبارة المصنف (قوله ونبه على ظاهر) وكان الاولى ان يقول أيضا ونبه على أسار بر الجبهة لان الماء قد لا يدخلها (قوله شعر) أي من لحية وشارب وحاجب وعنقفة وهذب (قوله تحته) أي المكان تحته فانظر في صفة لتعيين المقصود أو حال أي حالة كونها كائنة تحته والالف واللام للجنس ويؤخذ من قوله تظهر الخ لو كان بعضه خفيفا وبعضه كثيفا لكان لكل حكمه (قوله اصال الماء للبشرة) لا اصال الماء لظاهر الشعر الذي هو تحريك الكثيفة (قوله وقيل يجب تحليل الكثيفة (١٢٣) أيضا) وهل الخلاف في كثيف المرأة كما هو في الرجل والحاصل ان

لان الماء ينحدر عنها من أعلى الانف فلا يصيبها قال في الرسالة وما تحت مائه وطرف الانف ويغسل ما غار من ظاهر أجفانه وأسار يرجعته وظاهر شفقيه وهذه المواضع وان كانت داخلة في تحديد الوجه الا ان الماء ينمو عنها فنبه عليها قال الجزولي فيلزم المتوضي ان يحفظ عليها وان ترك شيئا منها كان كمن لم يتوضأ فنبه على الوتر لان الماء ينحدر عنها من أعلى الانف فلا يصيبها ونبه على ظاهر الشفتين لئلا يتوهم انه من الباطن الذي لا يجب غسله كداخل الانف والفم (ص) بتحليل شعر تظهر ابشرة تحته (ش) الباء للمعية متعلقة بغسل والتحليل اصال الماء الى البشرة والمعنى انه يجب غسل ظاهر اللحية مع اصال الماء للبشرة ان كان الشعر خفيفا بحيث تبين البشرة أي الجلد تحته فان لم يصل الماء لقلته فلا يجزيه ويكره تحليل الشعر الكثيف على ظاهر المدونة وجزم به ابن عرفة وقيل يجب تحليل الكثيفة أيضا وهو قول مالك في رواية ابن وهب وابن نافع وبعبارة أخرى قوله تظهر البشرة تحته عند المواجهة وقول من قال عند التخاطب أو عند مجلس التخاطب يقتضي التفصيل فيما تظهر البشرة تحته وليس كذلك وخرج بقوله تظهر الخ ما ليس كذلك فلا يجب تحليل لحية الكثيفة بل يكره كفي المدونة خلافا لما رجحه ابن رشد (ص) لاجر حاربي أو خلق غائرا (ش) هذا معطوف على الوتر والمعنى انه لا يجب غسل الجرح اذ برئ غائرا وكذا لا يجب على المكلف غسل ما خلق من وجهه غائرا من أجفانه أو غيرهما فقله غائرا حال من نائب فاعل خلق فيقدر مثله لفاعل برئ فهو من باب التنازع في الحال وبعبارة أخرى لاجر حارم معطوف على ما لان محالها نصب أي أثر جرح والاولى ان يقدر له عامل أي لا يغسل جرح برئ ولا يجعل معطوفا على الوتر لانه يقتضي تقييده بقيدها وهو الوجه وليس كذلك وقوله غائرا راجع لهما وقوله وأخلق غائرا ليس معطوفا على برئ لفساد المعنى فيجعل معطوفا على جرحا والمعطوف محذوف أي محال خلق غائرا

المعتمدان المرأة كالرجل في وجوب تحليل الخفيفة دون الكثيفة وعلى وجوب تحليل الكثيفة أو نديه وان كانا ضعيفين فاختلاف في كيفية فقيل لداخل الشعر فقط وقيل بلوغ الماء للبشرة (قوله يقتضي التفصيل الخ) كان تقول ان ظهرت عند التخاطب أو مجلس التخاطب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر وجب تحليلها وان ظهرت عند غير ذلك بان لم يكن تخاطب ولا مجلس فتخاطب بل مجرد مواجهة فلا يجب تحليلها هذا امر اده وفيه شيء لانها لو فرض انها تظهر عند المواجهة بدون تخاطب ومجلسه تغسل بالاولى لانه يلزم من ظهورها في تلك الحالة ظهورها عند التخاطب أو مجلس التخاطب فالحق ان عبارة البعض المذكور صواب وانه نص على المتوهم (قوله بل يكره) غايه الامر انه يجب عليه ان

يحرك الشعر ليعم الماء ظاهره وهذا غير القول الذي في الكثيفة القائل بتحليلها داخل الشعر (قوله هذا معطوف على قوله الوتر) سيأتي رده (قوله وكذا لا يجب على المكلف) الاولى حذف المكلف لما تقدم (قوله فهو من باب التنازع في الحال) لعله على طريقة أو من حيث المعنى لا الاصطلاح لما هو مقرر من ان المهمل يعمل في ضمير المتنازع فيه فيلزم عليه وقوع الضمير حالا وهو باطل لتعريف الضمير ولزوم تنكير الحال ولعل وجه الجواز على القول به مبني على القول بان ضمير النكرة نكرة أفاده بعض الشيوخ (قوله أي أثره جرح) يقتضي قراءة جرح بفتح الجيم ولو قرئ بالضم لما احتيج لذلك (قوله والاولى ان يقدر له عامل) أي لكونه أظهر لخفاه الاولى من حيث انه عطف باعتبار المحل (قوله وليس كذلك) ولجل ذلك قال عجب انه يعلم من هذا ان من برئ منه جرح غائرا وما خلق كذلك ولم ينب في الشعر ونبت الشعر حوله وطال بحيث ستره فانه يجب مسحه حيث أمكن مسحه ولا يكفي مسح ما حوله من الشعر الا ان يشق ذلك فيترك مسحه انتهى لكن المراد انها تفهم مما هنا لانها من مشمولات كلام المصنف لقوله أي لا يغسل الخ (قوله راجع لهما) أي مرتبط بهما معاني المعنى فلا ينافي انه من باب التنازع أو من باب الحذف من أحدهما دلالة الاولى (قوله لفساد المعنى) لانه يصير المعنى أو جرحا خلق والواقع ليس كذلك اذ الجرح انما طرأ ولم يخلق ويمكن ان يقال كما قاله في ل نقلا عن الزرقاني ان قوله جرح برئ فيه حذف مضاف وضمير خلق عائده عليه أي لمحل جرح برئ أو خلق المحل من حيث هو فهو من باب عندى درهم ونصفه (قوله فيجعل معطوفا على جرح)

الاولى ان يقول فيجعل صفة لموصوف محذوف معطوف على جرح (قوله ولكن لا بد من اصال الماء اليه) فان لم يمكن سقط (قوله لا يشترط النقل اليه) فلونزل مطر على عضو يغسله لكتفي (قوله فيشترط النقل اليه) أى اذا اراد المتوضئ مسحه وأما لو اراد غسله فانه لا يجب النقل بل يجوز ان لاقي المطر أو ميزاباً ونحوهما (قوله مقتصر عليه) هذه العبارة تفيد ان المسئلة ذات خلاف وهو كذلك فقد قيل بعدم اشتراط النقل في المصح أيضاً كما هو مبين في ل (أقول) هذا القول ظاهر وأما الذى مشى عليه الشارح وهو المعتمد فلم يظهر لى وجهه (قوله مرفقيه) ولو تقدير افعال خلقت يده كالعصا (قوله أو الايدى ان قدر) أى فيكون المصنف اقتصر على يديه جرياً على الغالب (قوله تنبيه مرفق) بكسر الميم وفتح الاء وعكسه قرئ بها (قوله المتصل) صفة لاخر (قوله متسكناً على ذراع) الاولى ان يقول متسكناً عليه أى على مرفقه (قوله وبقية معصم ان قطع) أى بعضه بقية بقية (١٣٣) وانما قيد بالقطع لاجل قوله بقية لان ما خاق فيه ناقصاً لا يقال فيه ذلك ولو قال

وقوله لا جرحاً أى لا يجب غسله أى دلالة بالماء حيث لا يمكنه ذلك ولكن لا بد من اصال الماء اليه وسكت المؤلف عن نقل الماء الى العضو ولا يحلوا ما أن يكون لمغسول أو ممسوح فان كان لمغسول فلا يشترط النقل اليه الا ان يكون عدم النقل يقتضى المصح فلا بد من النقل وان كان لممسوح فيشترط النقل اليه كما نقله الباجي عن ابن القاسم كفى التوضيح وكما نقله ابن حبيب عن ابن القاسم قاله ابن عرفة مقتصر عليه عند ذكر مسح الرأس (ص) ويديه مرفقيه (ش) يعنى ان المرفضة الثانية غسل يديه أو الايدى ان قدر مع مرفقيه تنبيه مرفق آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمى بذلك لان المتسكى يرتفق به اذا أخذ برأسته رأسه متسكناً على ذراعيه ودخول المرفقين فى الغسل هو المشهور وقيل للاحتياط على قاعدة ما لا يتوصل للواجب الا به وقوله ويديه عطف على ما من قوله غسل ما بين الاذنين (ص) وبقية معصم ان قطع (ش) هذا الجرح عطف على يديه والفرض اما غسل اليدين أو غسل بقية المعصم ان سقط بعضه فلا يضر كون كلام المؤلف يدل على انه من الفرائض وأما نصبه عطفاً على الوتره فغير بين لعدم تسبب غسل بقية المعصم عن قوله غسل الى ظاهر اللحية ولا مفهوم لمعصم ولا لقطع بل كل عضو سقط بعضه تعاق الحكم ببقية غسله لا ومسحاً (ص) ككف بمنكب (ش) الكف اليد وهى مؤنثة والمنكب مجمع للعضد والمنكب والمعنى ان من خلق له كف فى منكبه ولم يخلق له عضد ولا ساعد فانه يجب غسل ذلك الكف ومفهوم قوله ككف الخ انه لو خلق له قطعة لحم بمنكبه فلا يجب غسلها ولو كشط جلد الذراع وتعلق به أو بالمرفق غسل وان جاوزه الى العضد فلا لانه لا تعد من الذراع اعتباراً بعجلها ويكون للذراع جلده أخرى (ص) بتحليل أصابعه (ش) لما كان فى اليد ما قد يغفل عنه كما فى الوجهه نبه على بعضه بهذا والماء للمعجمه كفى جميع النسخ التى رأيناها وهو متعلق بغسل أى الفرض غسل يديه مع مرفقيه مع تحليل أصابعه وكانته عند البساطى بالواو بالرفع عطف على غسل أو والنصب على المعية أى مع تحليل أصابعه يريد ومع التحفظ أيضاً على عقد الأصابع من ظاهرها بان يحثى المتوضئ أصابعه وعلى باطنها ورؤسها بان يجمع رؤس الأصابع ويحكها على الكف (ص) لاجاله خاتمه (ش) هو بالجر عطف على تحليل أى وغسل يديه مع تحليل أصابعه لاعم اجاله أى ادارة وتحريل خاتمه والاضافة فيه للعهد أى الخاتم المأذون فى اتخاذها سواء كان

ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو اتصلت والظاهر على ما قاله شيخنا انه يغسل المأذون للفرض فقط (قوله أو بالمرفق غسل) أى الجمله المذكور لانه فى المحل الواجب (قوله بتحليل أصابعه) شامل للأصابع الزائدة حس بها أم لا ويحمل كل يد بالآخرى والاولى من ظاهرها لانه أمكن لانه من باطنها تشبيل لانه انما يكره فى الصلاة وتحليل أصابع الرجلين من أسفل والتحليل فى كل غسله من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة غسله (قوله بالرفع عطف على غسل) لا يخفى انه يفيد ان تحليل أصابع اليدين فرض من فرائض الوضوء مستعمل وليس كذلك فالاحسن ان يكون منصوباً على انه مفعول معه (قوله ومع التحفظ على عقد الأصابع) أى وجوباته على ذلك شارح الوغليسية (قوله بن ظاهرها) من معنى على فيكون هى وما عطف عليها الذى هو قوله وعلى باطنها لا من قوله عقد الأصابع ولا فرق فيها بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحليل) عطف نفسه

ولم يكن لها مرفق لا تغسل ولو اتصلت والظاهر على ما قاله شيخنا انه يغسل المأذون للفرض فقط (قوله أو بالمرفق غسل) أى الجمله المذكور لانه فى المحل الواجب (قوله بتحليل أصابعه) شامل للأصابع الزائدة حس بها أم لا ويحمل كل يد بالآخرى والاولى من ظاهرها لانه أمكن لانه من باطنها تشبيل لانه انما يكره فى الصلاة وتحليل أصابع الرجلين من أسفل والتحليل فى كل غسله من الغسلات الثلاث حتى تعد المرة غسله (قوله بالرفع عطف على غسل) لا يخفى انه يفيد ان تحليل أصابع اليدين فرض من فرائض الوضوء مستعمل وليس كذلك فالاحسن ان يكون منصوباً على انه مفعول معه (قوله ومع التحفظ على عقد الأصابع) أى وجوباته على ذلك شارح الوغليسية (قوله بن ظاهرها) من معنى على فيكون هى وما عطف عليها الذى هو قوله وعلى باطنها لا من قوله عقد الأصابع ولا فرق فيها بين العقد العليا والوسطى والسفلى (قوله وتحليل) عطف نفسه

(قوله فيشمل المتعدد) أي في حق النساء وهو مصرح به في بعض النسخ قال في كـ وانظر هل مثل الخاتم الذهب في حق المرأة غيره من أساور وحدائد في العضو فلا يجب إزالة ذلك في وضوء أو غسل كان ذلك مباحا لها كالخاتم الذهب أم لا فيجب نزع ذلك وقد سئل بعض شيوخنا عن ذلك فأجاب بان الخاتم أمره أخف من هذا كما أشار له زكركن قال قـ والتنظير لا يحمل له لان ذلك مباح فهو كالخاتم وحاصله ان المأذون في اتخاذه لا يجب إزالته كان ضيقاً أو واسعاً ولكن يجب إزالته اذا نزعها وكان ضيقاً غسل ما تحته فان لم يغسله لم يجزه الا ان يتيقن وصول الماء تحته كما فاده عـ ثم لا يخفى انه يريد ان يقال كيف يجوز مع ان فيه ترك الدلك فالجواب من وجهين الاول ان ذلك مبني على ان الدلك ليس واجبا فهو مشهور مبني على ضعف اشائي ان الدلك لا يشترط فيه مباشرة اليد فذلك من باب الدلك بالخرقة انتهى في اليسر كما يأتي عن الشيخ أحمد (قوله وحينئذ فلا يكفي تحريكه) لانه قادر على ذلك المحل بيده وعلى ما تقدم من الجواب يقال يكفي تحريكه لانه بمثابة ذلك بيد علم اخرقة (قوله والضمير فيه راجع الى المعصم) لا يخفى ان ترجيع الضمير للمعصم يقضى بعطفه على قوله وبقية المعصم لا يعطفه على قوله ككف بمنكب (قوله الضمير فيه راجع للمعصم) هذا الكلام لا يأتي الا لو فرض عطف قوله ونقص غيره على اجالة خاتمه وأما (١٣٤) حيث عطفه على قوله ككف بمنكب لا يأتي هذا (قوله ونقص غيره) أي

والعضو والنقص غيره (قوله ولا يتوهم) نقول له لو صح ذلك لما تكلم على مسح الرأس ولا غيرها من غسل الرجلين لانه لا يتوهم خلاف ذلك (قوله وهو اسم جنس) أي انظ غيره (قوله فيمندرج فيه ما يجعله الرامة) أي ويندرج فيه خاتم الذهب وخاتم الفضة الذي لم يؤذن في اتخاذه وخاتم الحديد الخ كما أشار الى ذلك بقوله وغير ذلك وحاصله ان المأذون في اتخاذه أي الذي ندب اليه الشارع لا يطلب بنزعه مطلقاً ضيقاً أو واسعاً وأما ما يكره لبسه أو يباح تكاثر الحديد والفضة والنحاس والخشب فينزع ان كان ضيقاً ويكفي تحريكه ان كان واسعاً لا فرق فيه بين الرجل والمرأة وأما المحرم تكاثر الذهب والفضة اذا كان أزيد من درهمين

واسعاً أو ضيقاً في وضوء أو غسل والمراد بالخاتم الجنس فيشمل المتعدد ولعل من جوز فيه الرفع والنصب راعى نسخة البساطي من رفع تحمیل ونصبه أما لا يباح لبسه فهو داخل في قوله ونقص غيره وحينئذ فلا يكفي تحريكه وهو ظاهر لانه قادر على ذلك المحل بيده (ص) ونقص غيره (ش) هو معطوف على قوله ككف بمنكب والضمير فيه راجع الى المعصم أي ويجب غسل بقية المعصم ككف بمنكب ونقص غيره أو مبتدأ خبره محذوف أي ونقص غير المعصم كذلك أي ان بقي شيء من الفرض وجب غسله والاسقاط فنقص باصدار المهمة لكن هذا الضبط لا فائدة فيه لان العضو المنقوص أي الساقط بتمامه لا يتوهم غسله حتى يحتاج للنص على عدم غسله ولا يتوهم عدم الغسل في الساقط بعضه بل يغسل بقیته اجمالاً بالضاد المجعومة مبني للفاعل أو النائب وغيره منصوب أو مرفوع والضمير للخاتم وهو اسم جنس أضيف فيعم أي ونقص غير الخاتم من كل حائل من يد أو غيرهما فيمندرج فيه ما يجعله الرامة وغيرهم في أصابعهم من عظم ونحوه فلا بد من نزعها ان كان ضيقاً أو اجالته ان كان واسعاً يدخل الماء تحته وغير ذلك (ص) ومسح ما على الجمجمة (ش) هذا عطف على غسل أي ومن فرائض الوضوء مسح ما استقر على الجمجمة من خلد أو شعر على ان على حرف جر أو ما بعد وارتفع على الجمجمة على انها فعل ماضٍ ويطلب أن يكون مسح الرأس بماء جديدي بكره بغيره كغسله ببلل طحيته لانه ماء مستعمل في حدث فيكره استعماله في هذا ونحوه وهذا حيث وجد غيره والافلا يكره واذا جفت اليد قبل تمام المسح جدد بخلاف لو جفت في الدفلا (ص) بعظم صدغيه مع المسترخي (ش) البناء فيه للمصاحبة أي يمسح رأسه مصاحباً بعظم صدغيه مع المسترخي من الشعر عن حد الرأس من رجل أو امرأة كالدلائل على المشهور ونظر الاصله كالحكم لما خرج

مثلاً فقال عـ انه لا بد من نزعها ولو واسعاً ومفاد نقل الخطاب والشيخ سالم يكفي تحريكه اذا كان واسعاً ومبحث عن فيه عـ بان ما تحته ذلك بغير اليد مع امكانه بها وأجاب بان هذا كالدلك باليد مجعولاً عليه اخرقة (واقول) وينبغي التعويل على مفاد الخطاب لكونه النقل الذي ذكره صريحاً فيه واعلم ان ما قاله الشارح هنا ظاهر فيما قاله الخطاب وهو ينافي ما تقدم له في قوله ولا يكفي تحريكه الذي هو ظاهر في مقالة عـ (قوله ما على الجمجمة) فهو بالنصب على جعله لا فعلاً وبالجر على جعلها حرفاً والجمجمة عظم الرأس المشتغل على الدماغ وخرج بذلك ما على القفا من الشعر فلا يجب مسحه لانه تحت الجمجمة انتهى وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً كما كفي فيه بادي طهارته (قوله لانه ماء مستعمل في حدث الخ) بناء على ان الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده (قوله والا فلا يكره الخ) ومحل كراهة استعماله أو جوارحه حيث لم يتغير وكان يحصل به تعميم المسح والامنع (قوله بعظم صدغيه) أي مسح نبت عظم ومحل النبت حيث لم يكن كالنبت كما ان الصلغ في الرأس كالشعر فيها وانما قدر نبت لا قضاؤه بدونه أنه يمسح الصدغ كله وليس كذلك قاله عـ والصدغ بالصاد والسين ودال ساكنة وتضم وقال الشيخ سالم ولعل التعبير بالعظم الاعظم من الشعر ليدخل فيه البياض الذي بين الاذن وشعر الرأس من مقدم الاذن ومخاذه من خلفها قال ابن فرحون فن تركه فقد ترك جزءاً من الرأس انتهى نقله في كـ

(قوله ليس بأصل) أي في المسح (قوله ولا ينقض ضفره) حيث كان مضمفورا بنفسه ولو اشتد وفي الغسل ان اشتد نقض والا فلا وان كان مضمفورا بخيط أو خيطين فان اشتد نقض والا فلا وان كان مضمفورا بخيط أو خيطين كئلا في فافوق فلا بد من نقضه فيهما مطبقا اشتد أم لا والضعف قبل الشعر بعضه ببعض والعقص ماضفوقروا من كل جانب قاله في التنبهات أي جمع ماضفر بادخال بعضه في بعض حتى يصير كما يضفر من الخوص وبالعقاص عبر في المدونة وابن الحاجب والرسالة وهو أحسن من عبارة المصنف لانه يفهم منه عدم نقض الضفر بالاولى (قوله نقض مضمفورا) فيه اشارة الى ان المصدر وهو ضفر بمعنى اسم المفعول لان الذي يتصف بالنقض انما هو المضمفور وانما لم يجب نقضه لان موضوع المسح التخفيف وفي نقض الشعر عند كل وضوء مشقة (قوله راجع للمسح) فيه اشارة الى ان قول المصنف رجل أو امرأة فاعل مسح وانه مضاف للمفعول ويكون في المعنى متقدما ويكون فاعل ينقض ضميرا يعود على ذلك الفاعل الذي هو رجل أو امرأة وهذا بعيد بل الظاهر ان رجلا أو امرأة فاعل ينقض الا ان يقال راجع في المعنى فلا ينافي انه فاعل ينقض (قوله أو المضمفور الخ) (١٢٥) تقدم بيان المضمفور والمعقوص (قوله لم يحاطب

بالسنة بعد ذلك) وتكون
بمرتين بدأ وعودا (قوله واستظهر
الخ) الظاهر ما قاله ز ويوافقه ظاهر
تعبير الشيخ عبد الرحمن وتأويل
شارحنا بعيد في ظاهر اللفظ (قوله
وهو أشهر الاقوال) كذا قال ابن
عطاء الله واقولان ببقية الاقوال
عدم الاجزاء والكراهة فصار
حاصل الاقوال القول الاول
الاجزاء الثاني عدم الاجزاء الثالث
الكراهة الا انك خير بان الكراهة
لاتنافي الاجزاء فلا تظهر المقابلة
لانه في لفأفادان القول بالاجزاء
الذي مشى عليه المصنف يقول
بانه خلاف الاول فعمله تظهر
المقابلة باعتباره فتدبر (قوله تنبيهة
مفصل) أي محل فصل الساق
من العقب وقوله والعروق
جمع مفصل الساق من القدم
أي محل جمع فصل الساق من

عن الحرم وأصله فيه بحكم الحرم فلا يعارض بصيد طائر على فرع أصله بالحرم حيث لم يوجبوا
فيه جزاء لان ما طال من الشعر طرف الغصن لا الطائر وقيل لا يجب مسح المسترخى نظرا
الى ان شعر الرأس ليس بأصل (ص) ولا ينقض ضفره (ش) أي ولا يجب على رجل ولا امرأة
نقض مضمفورا أي شعرهما المضمفور بل ولا يستحب وقوله (رجل أو امرأة) راجع الى
المسح يعني ويستوى في ذلك أعنى مسح الجميع والصديق والمسترخى وعدم نقض الضفر
الرجل والمرأة (ص) ويدخلان يديهما تحتها في رد المسح (ش) أي ان الرجل والمرأة اذا مسح كل
الشعر المسدول أو المضمفور أو المعقوص فانهما يدخلان يديهما تحتها وجوبا في رد المسح لاجل
ما غاب عنهم ما فالادخال الذي يحصل به التعميم واجب كفي الشعر الطويل ويحاطب بالسنة
بعد ذلك حيث بقي بل من مسح الفرض فقول الشيخ عبد الرحمن ان الرد سنة سواء طال الشعر
أولا يعني بعد حصول التعميم اذ قبله لا يتأقنى الرد واستظهر الزرقاني ان الرد فيما ذكر سنة لان
ما تحت الشعر بمثابة الباطن والباطن لا يجب مسحه (ص) وغسله بمحز (ش) أي وغسل
ما على الجبهة في وضوء الحدث الا صغرا الواجب مسحه محز عن مسحه لانه مسح وزيادة
وهو أشهر الاقوال (ص) وغسل رجليه بكعبيه اثنتين بمفصل الساقين (ش) هذه هي
انفريضة الاربعة من افراض المجمع عليها وهي غسل رجليه مع الكعبين وهما المرتفعان
في مفصل الساقين تنبيهة مفصل يرفع الميم وكسر الصاد واحد مفصل الاعضاء وبالعكس
اللسان والعروق جمع مفصل الساق من القدم والعقب تحتها وانما كان المراد من
الكعبين ما ذكر لا خداهما من التكعب وهو الظهور والارتفاع ومنه الكعبة وامرأة كاعب
اذا ارتفع ثديها و اراد بعضهم ان عد غسل الرجلين في الفرائض مع جواز تركه ومسح الخف
فيذهب أن يعد الفرض أحد الأمرين لا الغسل على التعيين مدفوع بان مسح الخفين رخصة
لا واجب بل الواجب الغسل وجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والاجماع

القدم أي محل فصل الساق من القدم ولا مانع من تعدد الفاصل فالكعبان وان كانا فاصلين الساق من العقب يلزم
من ذلك فصلهما عن القدم كذلك العروق فاصل أيضا للساق من القدم (قوله و اراد) مبتدأ خبره مدفوع وأما خبر قوله ان عد قوله
فيذهبني والفاء زائدة وضمن يذهبني معنى يقتضى (قوله ثابت بالكتاب والسنة) أي ولا يكثر ثبوت يخرج عن ذلك كالأروافض في وجوب
المسح وابن جرير الطبري بالتخيير بين المسح والغسل وبه قال داود وثلاثة النصب في الآية ظاهرة فيه لانها معطوفة على الوجه والميدان
ولا ينضم الفصل بينهما ما يمسح الرأس وأما قراءة الجوفظا هرا يقتضى وجوب المسح لكن لا يمكن حملها عليه لانه لم يرد من فعله صلى الله
عليه وسلم وفعل أصحابه الا الغسل فيجاب بأنها ليست معطوفة على الرأس وانما هي مخفوضة على الجوار كاذب اليه سبويه والاختصاص
وجماعة من الفقهاء والمفسرين وخالفهم في ذلك المحققون ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لان حرف العطف
حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة ورأوا أن الحمل على ذلك حمل على شاذ يذهبني صرف القرآن عنه وقالوا ان الخفض في الآية
انما هو بالعطف على لفظ الرأس فقط بل الرجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا بين أحدهما أن المسح هنا هو الغسل كما يقال غسلت

للصلاة وبرد الغسل وخصت الرجلان من بين سائر المفسولات باسم المسح ليقصد في صب الماء عليهما أن يكونهما مظنة للأصناف
والثاني أن المراد هنا هو المسح على الخفين وقوله الثاين تفسيره لا كعبين وهو بالهـ مزول الابدال بقاء لوقوعها بعد كسرة المرتفعين من ثناء
إذا ارتفع والباء في قوله بفصل الخ للظرفية قاله في ك (قوله والقياس) يقال أي حاجة للقياس مع وجود النص وأيضاً قد تساوى غسل
الرجلين مع غسل اليدين والوجه في التنصيص على الغسل فجعل أحدهما أو كليهما أصلياً بقياس عليه تحكم ويمكن الجواب بأن غسل
اليدين والوجه لم يقع فيهما خلافاً من أحد بخلاف غسل الرجلين فقد وقع فيه خلاف الروايف اذ قد قالوا بوجوب المسح فصيح حينئذ
أن يقاس الرجلان على اليدين والوجه فتأمل (قوله وندب تحليل الخ) فلوترك التحليل لم يضر اذ وصل الماء إلى ما بين الأصابع انتهى
ك (قوله أي وندب على المشهور) ومقابله أنه يجب وقد رجع وان كان ضعيفاً (قوله وهو المسمى بالخر) أي تحليل أصابع الرجلين
يسمى بالخر وأما تحليل أصابع اليدين فيسمى بالذبح ولعل وجه ذلك أن موضع الذبح أعلى وموضع الخمر أسفل فلذلك وقعت التسمية
على ذلك وأما تحليل أصابع الرجلين في الغسل فقولان بالندب والوجوب وهو الراجح (قوله من قلم) بتحقيق اللام مع الواحد وتشديد هـ
لا كثر منه (قوله وفي حقيقته قولان) (١٢٦) ومثل اللحية في الخلاف التحذيف الذي يفعله المغاربة في العارضين والشوارب قاله

والقياس وقراءة الجرفي الآية محمولة على المسح على الخفين (ص) وندب تحليل أصابعهما
(ش) أي وندب على المشهور وتحليل أصابع الرجلين من أسفلهما بخنصره وورد في حديث آخر
بالمسحة بادنا بخنصر اليمنى خاتماً بخنصر اليسرى وهو المسمى بالخر وانما وجب تحليل أصابع
اليدين دون أصابع الرجلين لعدم اتصال ما بينهما بخلاف أصابع الرجلين فاشبه ما بينهما
الباطن لشدة الاتصال فيما بينهما (ص) ولا يعيد من قلم ظفره أو خلق رأسه وفي حقيقته قولان
(ش) يعني أن المتوضئ إذا قلم ظفره أو خلق شعر رأسه لا يعيد غسل موضع الظفر ولا مسح
بشرة الشعر على المذهب لأن الفرض قد سقط بغسله أو مسحه فلا يعود زواله كما إذا مسح
وجهه في التيمم أو غسله في الوضوء ثم قطع أنفه واختلف إذا حلق الشخص رجلاً وأمرأة لحقيقته
أو شاربته كلا أو بعضاً أو سقطت بنفسها هل يجب عليه إعادة غسل موضعها أو لا قولان
وسواء كانت اللحية خفيفة أو كثيفة كما هو ظاهر كلامهم وذلك لأن القائل بالوجوب نظر إلى
ستر الشعر للمحل وقد زال في غسل ذلك المحل ومثل من قلم ظفره في عدم إعادة من حفر على
شوكته بعد الوضوء فإنه لا يجب عليه غسل ذلك المحل على أحد قولين نقلهما شارح الوغلاسيمة
عن بعض شراح الرسالة والفرق بينهما ما وبين زوال الخلف والجبيرة أن مسح الخلف بدل فسقط
عند حضور مبدله والجبيرة مقصودة المسح فرواها زال لما قصد ولما فرغ من الفرائض
المجمع عليها أتبعه بالتحذيف فيما بدأ منها بذلك قال (والدلك) أي والفريضة الخامسة لذلك
وهو واجب لنفسه وهو المشهور وقول مالك في المدونة بناء على شرطيته في حصول مسمى
الغسل للفرق بينه وبين الانغماس لغة وقيل واجب لنفسه بل لتحقيق اتصال الماء إلى
البشرة أو بطول المكث فيه مثلاً وقيل بل ليس أو يستحب والخلاف في الوضوء والغسل سواء

زروق في شرح القرطبية وانظر
هل العنفقة كالشوارب أم لا
أشار إليه الزرقاني (قوله أظفاره)
جمع ظفر بضم الظاء المشالة والفاء
على اللغة الفصحى وفيه سكون
الفاء مع ضم الظاء وكسرها وفيه
أظفور كعصفور في تنبيه محل
عدم وجوب غسل موضع التقليم
ما لم يطل طويلاً متفاحاً بحيث
ينتهي على الأصبع فإنه إذا قبله يجب
عليه غسل ما تحته كما يؤخذ من
كلام سنده وبفهم من كلامه أنه
لا يلزمه قبله ولو طال وفي ابن عرفة
أنه يجب عليه قبله إذا طال وظاهره
وان لم ينشأ انتهى (قوله على
المذهب) وقيل يعيد (قوله واختلف
إذا حلق الشخص) والراجح من
القولين عدم إعادة (قوله وذلك
الخ) تعليل للتعميم أي الذي هو قوله

خفيفة أو كثيفة (قوله بدل) عن مسح الرأس ٣ وقوله فسقط أي مسح الرأس عند حضور أي عند

ظهور محل بدله (قوله مقصودة المسح) أي مقصود مسحها أي أن المسح انما يتعلق بها لا بالموضع وأما لو كان المسح المتعلق به الوضوء
أنه مسح الموضع فلم يحتاج للمسح عند سقوطها (قوله وقول مالك) معطوف على قوله المشهور (قوله بناء على شرطيته في حصول مسمى
الغسل) أي في قوله تعالى فأغسلوا أي فلا يسمى غسل إلا مع وجوده وهو امرار إليه على العضو والمراد بالبدن الكف ولا يسقط
أي الدلك بالنسيان ويكون الأمر مقارناً للصعب وهو الأفضل وغير مقارن قبل ذهاب الماء عن العضو على الصحيح أي قبل ذهاب
رطوبة الماء عنه اذ لا يشترط كون الماء باقياً بل يكفي في ذلك بقاء الرطوبة فقط خلافاً للقباسي في اشتراط المقارنة وهو خرج ومشقة
في تنبيهه وعلى هذا القول وهو أن الدلك واجب لنفسه فلا يكفي الانغماس أو انصب مجرد ابل لا بد من امرار إليه امراراً متوسطاً
ولم تزل الأوساخ إلا أن تكون متحسدة فتكون حائلاً كافي ك (قوله أو بطول المكث) لا يصح عطفه على به لفساده وكانه
معطوف على محذوف ونقر به في تحقيق اتصال الماء به أو بطول المكث أجزاءه (أقول) برد أن يقال إذا كان داخل في مسمى الغسل
فلا حاجة إلى عده فراضاً مستقلاً

(قوله في المجاورة) أي وهي حقيقة في المجاورة لغة (قوله والاما كن) عطف خاص على عام وأراد بها بقع الأرض كأنه يقول هذه البقعة تلي هذه البقعة ويبعدان يريدها الاما كن عند أهل الكلام من أنها الفراغات المتوهمه (قوله مجاز في الافعال) أي مجاز استعارة كأن تقول هذا الفعل يلي هذا الفعل (قوله ومنه) أي ومن الموالاة أخذت هذه الالفاظ الثلاثة الولاء تقول والي بين الامرين موالاة وولاء تابع كذا في انقاموس وفي المصباح والاه موالاة وولاء من باب قاتل تابعه (قوله والتوالي) تقول توالي قول الباء أي تتابع فتتوالى المتتابع وحاصله أن التوالي فعله لازم وأما الولاء ففعله أي لازم ومتعديا كما علت (قوله متصلا) أي حقيقة أو حكما فقوله من غير تفريق فاحش أي بدون تفريق أصلا أو مع تفريق غير متفاحش واعلم ان الشيخ سالماذ كرمنا حاصله أن التفريق ليسير لا يضر ولو عدا اتفاقا بناء على أن ما قارب الشيء يعطى حكمه وإذا لم يضر فبكره وقيل يمنع وهو ضعيف ولا يحسد هذا اليسير هنا بعد عدم الجفاف كما في حق العاجز بل بأقل من ذلك لعدم عذره ولا يخفى ما في هذا من عدم البيان ورده عجب بأن الذي يفيد كلام الشيوخ وهو المعتقد أن الطول في حق العامد كالعاجز (قوله لاقتضائها انقورية فيما بين الاعضاء) أي من التعبير بالمفاعلة المقتضى لتوالي أمور بعضها البعض (قوله من غير تعرض للفعل) الاول في كونه يوالي غيره من (١٢٧) أول الوقت أي بخلاف التعبير بقولهم من

فرائض الضوء الفوري فانه يقتضى أن يكون الضوء يفعل فورا أي من غير تراخ عما قبله أي الذي هو أول الوقت (قوله والا كان ينبغي أيضا) أي مع الطول (قوله ويمكن الخ) أقول لا يخفى ان من صور العجز على ما يأتي ما إذا ظن أن الماء يكفيه قتيبين أنه لا يكفيه أو شئ ولا يخفى ما في ذلك من التسامح إذ لا عجز حقيقة نعم من صور العجز الذي فيه التفصيل على أحد القولين ما إذا جزم بأنه يكفيه فاهريق أو اهراقه غيره أو غصبه وليس في ذلك تفريط (قوله وان عجز) بفتح الجيم أقصم من كسرها يقال عجزت بفتح الجيم أعجز بكسرها هذه لغة القرآن ويقال بعكسه ثم ان ظاهره أن العاجز يبنى بنية وليس كذلك لانه انما يبنى مع القرب

(ص) وهل الموالاة واجبة ان ذكر وقدر (ش) القربضة السادسة الموالاة وهي حقيقة لغة في المجاورة في الاجسام والاما كن مجاز في الافعال ومنه الولاء والولاء والتوالي وشرا عبارة عن الاتيان بافعال الطهارة في زمن متصل من غير تفريق فاحش ومنهم من يعبر عنها بالفور والعبارة الاولى أشد لاقتضائها انقورية فيما بين الاعضاء خاصة من غير تعرض للفعل الاول والثانية تعطى وجوب تقديم الضوء أول الوقت قاله ابن عبد السلام والمعنى انه اختلف في الموالاة بالسنية وسبأ أي وبالوجوب في المغسول والممسوح البدلي والاصلي فوضأ قبل الوقت أو بعده ان ذكر وقدر ساقطة مع العجز والنسيان كما شهره ابن ناجي في شرح المدونة ثم ان مقتضى قوله ان ذكر وقدر عدم الوجوب ان لم يكن قادرا مع ان العاجز يبنى ما لم يطل ومقتضى ذلك انها في حقها واجبة والا كان ينبغي أيضا ويمكن ان يقال انما بين وان قلنا انها غير واجبة لما عنده من التفريط بخلاف الناسي (ص) وبني بنية ان نسي مطلقا وان عجز لم يطل بجفاف أعضاء من اعتدلا (ش) يبنى ان من نسي عضوا من أعضائه أو لمسه منها فانه يبنى على وضوءه المتقدم ويغسل ذلك العضو أو اللمعة وجوبا طال أو لم يطل يريده ويعيد ما بعد ذلك العضو أو تلك اللمعة من أعضاء وضوءه مفروضة كانت أو مسنونة هذا ان ذكره بالقرب قبل جفاف أعضائه وان ذكره بعد الطول بجفاف أعضائه لم يعد ما بعد ذلك العضو ولا ما بعد تلك اللمعة واستغنى المؤلف عن هذا التفصيل بما سيذكره في الكلام من إعادة المنكس وحده ان بعد بجفاف والافعيده مع تابعه لان حكم المنكس والمنسي في الاعادة سواء عند ابن القاسم وحكم اعادة ما بعد المنسي السنية لانه لاجل حصول الترتيب وشرط البناء المذكور أن يكون بنية هذا حكم الناسي وأما العاجز عن الكمال

فالنسبة مستحبة ويمكن الجواب يجعل الواو لا يستند في وجوب الشرط محذوف تقديره يبنى والباء في بجفاف متعلقة بتقديره مالم يطل طولا مقدرا بجفاف أعضاء وكذا قوله بمن أو ان باء بجفاف للملابسة وقوله بمن للظرفية (قوله يعني ان من نسي الخ) تبس في ذلك التقرير الخطاب وفيه نظر لانه يصير فيه تكرار مع ماسيأتي ويفوته الكلام على ترك الموالاة بل صورة ترك الموالاة كن غسل وجهه بنية الضوء ثم يحصل له نسيان فيترك الغسل فيبني مطلقا وان كان عامدا أو عاجزا فيبني ما لم يطل على المعتقد (قوله فانه يبنى) أي يباح له البناء ويجوز له أن يتسدى الضوء من أوله وقرر بعض الشراح السنية ورده شيخنا الصغير بأن الحكم الاباحه فلا يسن البناء بل ولا يندب بنيةه بخلاف هل يعذر بالنسيان فانه خلاف والراجح أنه لا يعذرون من نسي ثانيا حكمه حكم العامد وهو انه اذا طال تبطل طهارته (قوله مفروضة) الاولى مفروضا أي كان ما بعد ذلك العضو مفروضا ومسئونا لا يخفى ان ذلك انما هو بحكم التمسك للوضوء والافسيما أي ان الترتيب بين الفرائض والسنة مستحب وأنه لا يعدل ذلك وحكمه اعادة ما بعد المنسي أي مرة فقط (قوله وأما العاجز) حاصل ما في الشارح أن الناسي ومثله المكروه على التفريق وانظر بماذا يكون الاكراه وانما ظاهره أنه كالاكراه على الطلاق بينان مطلقا طال أم لا ومن أعيد من الماء لا يكفيه قطعا ومثله طنفا لا يبنى طال أم لا ومثله ما من تعمد التفريق وأما العاجز فصورتان

متفق عليهم ما عنده على عدم البناء مع الطول ويبنى مع عدم الطول وهو ما إذا ظن أنه يكفيه أو شك فبين أنه لا يكفيه وثلاث صور محل خلاف فقيل يبنى مطلقا كالناسي وقبل يبنى مالم يطل أي لانه كان يمكنه التجزؤ وشارحنا رجح الثاني لأن الرابع الأول وهو البناء مطلقا وهو ظاهر ومثل الصور الثلاث ما إذا جزم بأنه يكفيه فبين خلافه فهو كالناسي ثم بعد هذا كله اعتمد عجب أن العامد كالعاجز يبنى مالم يطل والطول مقدر بالحفاف الاتي في تنبيهه كذكر بعض شيوخنا ما حاصله أن تجديد النية انما هو في الناسي فقط لا في غيره من صور البناء مطلقا وهو ظاهر (قوله فليس من صور العجز) وجعل عجب مثل ذلك ما إذا أعده ما ظن أنه لا يكفيه أو شك في الكفاية فلا يبنى مطلقا طال أم لا فان قلت ان العامد قد قلتم انه يبنى مالم يطل على المعتمد وظاهر هذا انه لا يبنى ولعل وجهه انه اذا قطع بعدم الكفاية أو ظن أو شك في الكفاية فنتية متزلة بخلاف العامد أي مع عدم التفريق فليس عنده ترزول وقد علمت ان شارحنا ذكر انه في اشكال يبنى مع عدم الطول والظاهر الاول لتزلزل النية كما قلنا والحاصل انه اذا ظن عدم الكفاية أو جزم بذلك أو شك فانه لا يبنى مطلقا وبعبارة عب مضطربة بخلافه كما قلنا ولا تظهر (قوله في الزمن المعتدل) أي والمكان المعتدل (قوله في المزاج) بكسر الميم (قوله لا كون الشخص بين الشبوبة والشيخوخة) أي ان اعتدال الاعضاء انما هو باعتبار المزاج لا كونه في السن بين الشيخوخة والشبوبة وقوله وانما ذلك أي كونه بين الخ أي كونه في هذا السن منتصفا بالحالة المتوسطة أي لا حارا ولا باردا انما هو من صور اعتدال المزاج غالبا وماذا الم معتدل المزاج بأن (١٣٨) غلبت الحرارة أو البرودة فلم يكن بتلك الحالة المذكورة وقوله غالباً يقتضى

أن تلك الحالة توجد اذا لم يعتدل المزاج ولعله نادر او على طريق الفرض نعم بقي شيء آخر وهو أعضاء الشاب المعتدلة لا تكون كأعضاء الشيخ المعتدل أو الكهل المعتدل فاعتدال كل شخص بحسبه (قوله فقيام الليل) أي في العضو الذي وقف عليه وقوله أثر الوضوء هو الطهارة (قوله فيتمصل الاخير بالغسل السابق) أراد بالآخر ما بعد الذي كان وقع بعده الترك حاصله أنه مادام الليل موجود يغتفر الفصل فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل جفاف اليدين وبعد جفاف الوجه لم يضر (قوله كترك سنة من سننها عمدا) أي وسياق أن من ترك سنة من سنن الصلاة عمدا بطل على أحد القولين عند وكذلك هنا من ترك الموالاة عمدا يبطل الوضوء على أحد القولين هذا معنى العبارة تحقيقا (قوله معنوى) أي لا نه ذكر أن الناسي لاشئ عليه على القول بالسنية وقد علمت أنه على القول بالوجوب يبنى والبناء هو عادة فعل ما بعد التفريق المخل بالموالاة وحده ان حصل التذكر بعد الحفاف وان حصل قبله فهو عادة ما بعده أيضا رايضا العامد على القول بالسنية في اعادته خلاف من غير ترجيح واما على القول بالوجوب فيعيد أبدأ حيث حصل الطول اتفاقا كما هو ظاهر كلا مهم وأيضا القائل بالوجوب يقول بأن العامد يتركه فعل الواجب واما القائل بالسنية فانما هو لتمامه بها كذا ذكره عجب وانظروا أيضا أن الاثم على القول بالوجوب أعظم من الاثم على القول بالسنية وتأمل في قوله لاشئ عليه على القول بالسنية فان ظاهره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح بل يبنى على ما فعل ولو طال (قوله وبه يعلم الخ) أي فانه قال الخلف لفظي أي انه اختلف في التعبير عن حكم الموالاة فبعضهم عبر عنه بالوجوب بالشرط الذي ذكره المؤلف وبعضهم عبر عنه بالسنية بالشرط المذكور انتهى (قوله ونية رفع الحدث) أي بالفرائض والسنن والمستحبات الا أن نية الفريضة ترفع الحدث أي منع العجة وتثبت العجة ونية غير هاتر فعه أي منع السكال أي ترفع منع السكال وتثبت السكال وهذا كله في وضوء المحدث بجميع أجزائه فرضا وغيره وضوء التجديد كذلك والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع العجة ومنع السكال فيدخل في ذلك نية الوضوء بجميع أجزائه فرضا وسنة ومنسوبا كان الوضوء فرضا أو مندوبا ولعل الاحسن

أن تلك الحالة توجد اذا لم يعتدل المزاج ولعله نادر او على طريق الفرض نعم بقي شيء آخر وهو أعضاء الشاب المعتدلة لا تكون كأعضاء الشيخ المعتدل أو الكهل المعتدل فاعتدال كل شخص بحسبه (قوله فقيام الليل) أي في العضو الذي وقف عليه وقوله أثر الوضوء هو الطهارة (قوله فيتمصل الاخير بالغسل السابق) أراد بالآخر ما بعد الذي كان وقع بعده الترك حاصله أنه مادام الليل موجود يغتفر الفصل فلو غسل وجهه ويديه وحصل فصل ثم مسح رأسه قبل جفاف اليدين وبعد جفاف الوجه لم يضر (قوله كترك سنة من سننها عمدا) أي وسياق أن من ترك سنة من سنن الصلاة عمدا بطل على أحد القولين عند وكذلك هنا من ترك الموالاة عمدا يبطل الوضوء على أحد القولين هذا معنى العبارة تحقيقا (قوله معنوى) أي لا نه ذكر أن الناسي لاشئ عليه على القول بالسنية وقد علمت أنه على القول بالوجوب يبنى والبناء هو عادة فعل ما بعد التفريق المخل بالموالاة وحده ان حصل التذكر بعد الحفاف وان حصل قبله فهو عادة ما بعده أيضا رايضا العامد على القول بالسنية في اعادته خلاف من غير ترجيح واما على القول بالوجوب فيعيد أبدأ حيث حصل الطول اتفاقا كما هو ظاهر كلا مهم وأيضا القائل بالوجوب يقول بأن العامد يتركه فعل الواجب واما القائل بالسنية فانما هو لتمامه بها كذا ذكره عجب وانظروا أيضا أن الاثم على القول بالوجوب أعظم من الاثم على القول بالسنية وتأمل في قوله لاشئ عليه على القول بالسنية فان ظاهره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح بل يبنى على ما فعل ولو طال (قوله وبه يعلم الخ) أي فانه قال الخلف لفظي أي انه اختلف في التعبير عن حكم الموالاة فبعضهم عبر عنه بالوجوب بالشرط الذي ذكره المؤلف وبعضهم عبر عنه بالسنية بالشرط المذكور انتهى (قوله ونية رفع الحدث) أي بالفرائض والسنن والمستحبات الا أن نية الفريضة ترفع الحدث أي منع العجة وتثبت العجة ونية غير هاتر فعه أي منع السكال أي ترفع منع السكال وتثبت السكال وهذا كله في وضوء المحدث بجميع أجزائه فرضا وغيره وضوء التجديد كذلك والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع العجة ومنع السكال فيدخل في ذلك نية الوضوء بجميع أجزائه فرضا وسنة ومنسوبا كان الوضوء فرضا أو مندوبا ولعل الاحسن

عند (قوله كترك سنة من سننها عمدا) أي وسياق أن من ترك سنة من سنن الصلاة عمدا بطل على أحد القولين عند وكذلك هنا من ترك الموالاة عمدا يبطل الوضوء على أحد القولين هذا معنى العبارة تحقيقا (قوله معنوى) أي لا نه ذكر أن الناسي لاشئ عليه على القول بالسنية وقد علمت أنه على القول بالوجوب يبنى والبناء هو عادة فعل ما بعد التفريق المخل بالموالاة وحده ان حصل التذكر بعد الحفاف وان حصل قبله فهو عادة ما بعده أيضا رايضا العامد على القول بالسنية في اعادته خلاف من غير ترجيح واما على القول بالوجوب فيعيد أبدأ حيث حصل الطول اتفاقا كما هو ظاهر كلا مهم وأيضا القائل بالوجوب يقول بأن العامد يتركه فعل الواجب واما القائل بالسنية فانما هو لتمامه بها كذا ذكره عجب وانظروا أيضا أن الاثم على القول بالوجوب أعظم من الاثم على القول بالسنية وتأمل في قوله لاشئ عليه على القول بالسنية فان ظاهره أنه لا يكمل الوضوء ولا يصح بل يبنى على ما فعل ولو طال (قوله وبه يعلم الخ) أي فانه قال الخلف لفظي أي انه اختلف في التعبير عن حكم الموالاة فبعضهم عبر عنه بالوجوب بالشرط الذي ذكره المؤلف وبعضهم عبر عنه بالسنية بالشرط المذكور انتهى (قوله ونية رفع الحدث) أي بالفرائض والسنن والمستحبات الا أن نية الفريضة ترفع الحدث أي منع العجة وتثبت العجة ونية غير هاتر فعه أي منع السكال أي ترفع منع السكال وتثبت السكال وهذا كله في وضوء المحدث بجميع أجزائه فرضا وغيره وضوء التجديد كذلك والحاصل أن المراد بالحدث ما يشمل منع العجة ومنع السكال فيدخل في ذلك نية الوضوء بجميع أجزائه فرضا وسنة ومنسوبا كان الوضوء فرضا أو مندوبا ولعل الاحسن

أن يراد بالمتع ما يشمل الحرمة والكره وخلاف الأولى والمراد رفع الحدث الأصغر فلو نوى الأكبر من لزومه رفع الحدث الأصغر هل يجوز له لا ندرج الجزء تحت الكل أولاً لخروجه عن سنن الشرع وفساده الأوضاع الشرعية بالقلب والتغيير فصار كالعابث من التوضيح والظاهر الثاني وحرر (قوله أو الفرض) معطوف على قوله رفع الحدث على حذف مضاف أي أداء الفرض والمراد بالفرض هنا أحد إطلاقيه وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه أي أصلها وإكمالها لا يثبت على فعله ويعاقب على تركه وحينئذ يشمل الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والنوافل ووضوء الصبي والمجدد وأما لو أراد به ما يعاقب على تركه فلا يشمل الأخير قطعاً إلا أن نعم في العقاب بحيث يشمل التأديب في الدنيا باعتبار الصبي وكذا الأولان إلا أن يراد العقاب أن لو تبس بالعبادة بدونه والظاهر أنه لو لم ينو واحداً معيناً صح ولو قبل دخول الوقت لأن كل مكلف يعلم أن صحة العبادة تتوقف على الوضوء وأما بعد دخول الوقت مع اتساعه فيصح إرادته المعنى الثاني وهو ما يعاقب على تركه من حيث أن الوجوب قد حصل بدخول الوقت وإن كان فيه اتساع أفاد ذلك عجز رجه الله تعالى (قوله أو استباحة ممنوع) أي أو نية (١٣٩) استباحة ممنوع كالأفشاء للحدث الأصغر أو صحة

عند وجهه أو الفرض أو استباحة ممنوع وإن مع تبرد (ش) هذه هي الفريضة السابعة النية وكان حقها التقسيم كما فعل غير المؤلف لكن لطول الكلام عليها ولكثرة تشعباتها أخر الكلام عليها المتفرغ من غيرها لها وهي فرض اتفاقاً وعلى المشهور قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين خفياً وفي كيفية النية ثلاثة أوجه أحدها أن ينوى رفع الحدث الثاني أن ينوى أداء الفرض أي امتثال أمر الله وتدخل السنن والنوافل بالتبعية ثالثها أن ينوى استباحة ممنوع مما لا يستباح إلا بالطهارة ومضى خلوها كجميع الثلاثة تلازمت وإن خطر ببعضها أجزأ عن جميعها ما لم يقصد عدم حصول الآخر كأن يقول أرفع الحدث لا أستبج الصلاة أو العكس فقبطل النية ويكون عدمه للتنافي ولو نوى الوضوء الذي أمر الله به ماصح ولعله لا يخرج عن نية الفرض ثم إذا نوى أحده هذه الأوجه ارتفع حدثه وإن أشركه مع نية تعليم أو تبرد لأن نيته ليست مضادة للوضوء ولا مؤثرة في نية التطهير من الحدث ولو أدخل الكاف على تبرد يشمل التدني والنظافة لكان أحسن وأغالب يؤثر في نية الوضوء لأن غسل الأعضاء للوضوء يتضمن التبرد فإذا نواه لم يكن ذلك مضاداً للوضوء ولا مؤثراً فيه كما هو ونكون النية المذكورة بائناً عند أول فرض وهو غسل وجهه إن بدأ به لا عند غسل يديه إلى المكوعين وإن استظهره في توضيحه لثلاثة نرى السنن السابقة للوجه عن نية بل على المشهور ينوى لهانية مفردة كما سيأتي (ص) أو أخرج بعض المستباح (ش) يعني أن المتوضئ إذا نوى أن يصلي بوضوءه الظهر دون العصر أو عيس به المحض دون الصلاة فإنه لا يضر ويباح له فعل المنوى وغيره إذ ليس للمكلف أن يقطع مسيات الأسباب الشرعية عنها كقوله أتزوج ولا يحل لي الوطء وأولى لو نوى شيئاً ولم يخرج غيره (ص) أو نسي حدثاً لا أخرجه (ش) يعني أن الشخص إذا أحدث حدثاً فأنوى حدثاً منها ناسياً غيره أو إذا كراهه

عند وجهه أو الفرض أو استباحة ممنوع وإن مع تبرد (ش) هذه هي الفريضة السابعة النية وكان حقها التقسيم كما فعل غير المؤلف لكن لطول الكلام عليها ولكثرة تشعباتها أخر الكلام عليها المتفرغ من غيرها لها وهي فرض اتفاقاً وعلى المشهور قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين خفياً وفي كيفية النية ثلاثة أوجه أحدها أن ينوى رفع الحدث الثاني أن ينوى أداء الفرض أي امتثال أمر الله وتدخل السنن والنوافل بالتبعية ثالثها أن ينوى استباحة ممنوع مما لا يستباح إلا بالطهارة ومضى خلوها كجميع الثلاثة تلازمت وإن خطر ببعضها أجزأ عن جميعها ما لم يقصد عدم حصول الآخر كأن يقول أرفع الحدث لا أستبج الصلاة أو العكس فقبطل النية ويكون عدمه للتنافي ولو نوى الوضوء الذي أمر الله به ماصح ولعله لا يخرج عن نية الفرض ثم إذا نوى أحده هذه الأوجه ارتفع حدثه وإن أشركه مع نية تعليم أو تبرد لأن نيته ليست مضادة للوضوء ولا مؤثرة في نية التطهير من الحدث ولو أدخل الكاف على تبرد يشمل التدني والنظافة لكان أحسن وأغالب يؤثر في نية الوضوء لأن غسل الأعضاء للوضوء يتضمن التبرد فإذا نواه لم يكن ذلك مضاداً للوضوء ولا مؤثراً فيه كما هو ونكون النية المذكورة بائناً عند أول فرض وهو غسل وجهه إن بدأ به لا عند غسل يديه إلى المكوعين وإن استظهره في توضيحه لثلاثة نرى السنن السابقة للوجه عن نية بل على المشهور ينوى لهانية مفردة كما سيأتي (ص) أو أخرج بعض المستباح (ش) يعني أن المتوضئ إذا نوى أن يصلي بوضوءه الظهر دون العصر أو عيس به المحض دون الصلاة فإنه لا يضر ويباح له فعل المنوى وغيره إذ ليس للمكلف أن يقطع مسيات الأسباب الشرعية عنها كقوله أتزوج ولا يحل لي الوطء وأولى لو نوى شيئاً ولم يخرج غيره (ص) أو نسي حدثاً لا أخرجه (ش) يعني أن الشخص إذا أحدث حدثاً فأنوى حدثاً منها ناسياً غيره أو إذا كراهه

(١٧ - خرمي أول) وقد نظرت في ذلك الخطاب على الرسالة ثم ظهر الصحة (قوله أي امتثال) أي أطاعه أمر الله لا يخفى أن هذا ليس تفسيراً بالحقيقة بل التفسير بالحقيقة أن ينوى أداء ما يتوقف صحة العبادة عليه وقوله وتدخل السنن أي سنن الوضوء وقوله والنوافل أي مستحباته ثم لا يخفى أنه على ما فسرت به تكون داخلية قصد الإلزام الله أمر بها (قوله كراخ) المناسب حذف ذكر أي متى خطرت الثلاثة وقوله تلازمت أي صار لا ينقل أحدها عن الآخر (قوله ويكون عدماً) قال في كبره عند قوله أو نسي حدثاً لا أخرجه وهذا حيث كان عامداً انتهى (قوله الذي أمر الله) وهو ما يتوقف صحة العبادة عليه (قوله ولعله لا يخرج الخ) لا يخفى أنه نفس نية الفرض بالمعنى الذي تقدم له جزماً ولعله أتى بالترجيح تحريماً للصديق (قوله ولا مؤثرة) عطف تفسير (قوله لثلاثة نرى) علة لاستظهاره (قوله بل على المشهور) وهو أنه ينوى عند غسل وجهه وعلى هذا فالوضوء يمتثل لنية واحدة وحينئذ فيقول عند شروعه نويت سنن الوضوء (قوله لا أخرجه) معطوف على محذوف أي أو نوى حدثاً ولم يخرج غيره لا أخرجه (قوله يعني أن الشخص إذا أحدث حدثاً الخ) ظاهر عبارته أنه نوى نفس الخارج وقوله الأفراد أي أفراد الخارج وقوله الماهية أي الماهية الخارجية الشاملة لجميع أفرادها مع أن هذا لا يصح فالأحسن أن يراد بالحدث في المصنف المنع أو الوصف من حيث ترتبه على الخارج الخصوص ويكون المعنى أو نوى منها أو وصفاً بترتب على خصوص البول مثلاً وقوله لا أخرجه أي بأن حصل منه بول وغائط مثلاً

وفى المنع أو الوصف المستتب على البول وأخرج المنع أو الوصف المستتب على الغائط ويمكن تصحيح عبارة الشارح بأن يقال فوى
 حدثا أى لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من الوصف أو المنع وكذا يقال فيما بعد وقوله موجب وهو واحد وهو الوضوء
 وقوله ناب موجب الخ تفسير (قوله الافراد) أى افراد الخارج لا من حيث ذاتها بل من حيث ما يترتب عليها (قوله الماهية) أى
 ماهية الخارج الكلية أى من حيث ما يترتب وهو المنع أو الوصف الكلى المترتب عليه وقول الشارح فان المراد به الماهية هذا غير
 لازم اذ يصح أن يراد به الفرض لا من حيث ذاته بل من حيث ما يترتب عليه من المنع أو الوصف الجزئيين (قوله نسي حدثا وذ كر غيره)
 يتقن حصولهما أو شئ فيهما أو يتقن حصول أحدهما وشئ في الآخر وهذا واضح ان حصل الحدثان دفعة أو ترنبا وأخرج الاول
 وأما لو أخرج الذى حصل ثانيا فوجه البطلان مع أن الإيجاب اغما هو بالاول أنه يكون موجبا بتقدير أن لو حصل أولا (قوله مطلق
 الطهارة الاعم) صفة لمطلق أى فوى هذا الكلى المتحقق في ذلك الفرد وذلك الفرد فقولوا الاعم من جملة المنوى وكانه يقول فويت
 هذا الكلى المتحقق في أى واحد من (١٣٠) طهارة الحدث أو الخبث وأما قوله أمان قصده الطهارة الخ فلم يقصد ذلك بل خطر بباله

خصوص الامر الكلى لا بغيره
 تحققه في هذا وهذا ومثله ما اذا
 قصده الامر الكلى ملاحظا
 تحققه في ضمن الفردين أو الحدث
 فاذن يكون المضمر هو ملاحظة
 الماهية على أى وجهه كان أو
 خصوص تحققتها في الخبث (قوله
 لانه ان أمكن صرف النية الخ)
 لا يخفى ان هذا التعليق جار في
 صورة الاجزاء ويحجب بأن قوله
 ان أمكن أى امكانا وقوعها كما هو
 ظاهر من التقرير بقدر (قوله
 كقراءة القرآن ظاهرا) أى بدون
 المحض نعم من فوى بغسله قراءة
 القرآن ظاهرا أجزاء ذلك عن
 جنباته لانه لا يجوز أن يقرأ الا
 بعد ارتفاع حدث الجنابة وأولى
 منه لو فوى قراءة القرآن في المحض
 (قوله كما تضمنه) أى تضمن رفع
 الحدث وقوله الى ما تجب أى الى

ولم يخرج سواء كان المنوى هو الذى حصل منه أولا أو آخر أجزاءه لان الاحداث اذا كان
 موجبا واحدا واجتمعت تدخل حكمها وناب موجب أحدها عن الآخر ثم ان المراد بالحدث
 هنا الافراد لانها هى التى توصف بالاخراج بخلافه في قوله ونبيه رفع الحدث فان المراد به الماهية
 ولذا أعاده نكرة بعد ذكره معرفة ولو قال المؤلف أو فوى حدثا غير مخرج سواء كان
 أحسن لشموله من فوى حدثا وذ كر غيره ولم يخرج به وأول كلام المؤلف وآخره متعارضان
 في هذه الصورة والمعول عليه مفهوم آخره وهو قوله لا أخرجه ولا مفهوم لقوله أو نسي بل
 لو نكره ولا يخرج به فانه لا يضمر (ص) أو فوى مطلق الطهارة (ش) يعنى أن المتوضئ اذا فوى
 بطهره مطلق الطهارة الاعم من الحدث والخبث فلا يجوز له لانه ان أمكن صرف النية
 للخبث لم يرتفع الحدث أمان قصده الطهارة لا بقيد الاعمية فالظاهر الاجزاء كما قاله صاحب
 الطراز لان قرينه فعله يدل على طهارة الحدث ولذا قال فيها من توضأ لم يكون على طهر أجزاءه
 (ص) أو استباحة ما ندبت له (ش) يعنى أن المتوضئ اذا فوى استباحة فعل ما ندبت له الطهارة
 كقراءة القرآن ظاهره والنوم وتعليم العلم فانه لا يرتفع الحدث لان الفعل الذى قصده اليه
 يصح مع بقاء الحدث فلم يتضمن القصد اليه القصد لرفع الحدث كما تضمنه القصد الى ما تجب
 الطهارة منه ولا يقال في قول المؤلف استباحة مسامحة لانها اغما تستعمل فيما كان ممنوعا منه
 بدون الطهارة وما ندبت له ليس ممنوعا منه بدونها لاننا نقول هو ممنوع منه على جهة الذنب
 (ص) أو قال ان كنت أحدثت فله (ش) أى وكذلك لا يجوز من شئ في الحدث الا صغر
 أو الاكبر ووجب عليه الطهر بنية جازمة لا تردد فيها فظهر وعلق بنية ولم يجز مهارة قال ان
 كنت أحدثت فله هذا الطهر فلا يجوز له سواء تبين حدثه أو بقى على شكه وهو قول ابن القاسم
 وهذا مبني على استحباب وضوء الشاك وأما على وجوبه وهو المذهب فيجوز لانه جازم بالنية

استباحة ما تجب الطهارة (قوله على جهة الذنب) الاولى أن يقول على جهة الكراهة (قوله ووجب عليه الطهر بنية) فهذا
 جازمه (أى على ما هو المعتمد لان المعتمد أنه يجب على الشاك الوضوء لحدث بمعنى الوصف أو المنع قام به تحقيقا فلذلك قلنا ووجب عليه
 الطهر بنية جازمة وقوله وهذا مبني أى ما تقدم من كون هذا الطهر لا يجوز له مطلقا مبني على استحباب وضوء الشاك فلم يقم به المنع
 ولا الوصف وقوله وأما على وجوبه الخ أى لما قلنا ان المنع أو الوصف يقوم بالشاك تحقيقا وأما اذا قلنا الشاك يستحب له الوضوء
 الذى هو قول ضعيف فلم يقم به المنع ولا الوصف والحاصل أن حكمنا بعدم الاجزاء لم يكن مبني على المعتمد بل مبني على قول ضعيف
 مرعى لا أنه معمول به (قوله لانه جازم بالنية) لا يسلم أنه جازم بالنية لان فرض المسئلة انه قال أى اعتقد أنه ان كان أحدث فله هذا
 الوضوء والا فلا فحكم بعدم الاجزاء للتردد الحاصل في النية واغما يجوز وضوء الشاك اذا اعتقد ان وضوءه قد بطل بالشك وانه صار
 محذورا يجب عليه الوضوء فيمنى حينئذ رفع الحدث جزما فهذا يجوز له وضوءه تبين حدثه أم لا فقول الشارح فيجوز لا يسلم وخلاصته
 انه لا يجوز ولو قلنا ان الشاك يجب عليه الوضوء فكلام المصنف أت على القولين استحباب وضوء الشاك وجوب وضوءه هذا المحض
 ما قرره الخطاب الآن عج لم يرضه فقال والحاصل أن الشاك ان قال ان كنت أحدثت فله فان كان حينئذ تسميته مستحضرا أن

الشك في الحدث نافذ كتحققه كانت نيته جازمة لا تردد فيها وان كان لفظه والاعلى التردد وأمان كان غير مستحضر ذلك فإنه يكون مترددا فيها فان قلت قد يقال انه وان كان جازما بالنية فالخلل انما جاءه من عدم وجود المعلق عليه ذلك لانه علق طهارته على حصول الحدث ولم يحصل وانما حصل الشك فيه قلت لا نسلم ذلك بل المعلق عليه حاصل قطعا لان الحدث ان كان المراد به المناقض مطلقا وهو الظاهر فالامر واضح وان كان المراد به الحدث المقابل للسبب فهو مع بعد ادراته الشك فيه كتحققه كما يفيد ما ذكره ابن غازي عن ابن رشد انتهى (أقول) أو يراد بالحدث الوصف أو المنع المترتب على الشك وهو حاصل قطعا فقد علق هذا الوضوء عليه فلا تردد في النية وان كان تعليقا ظاهريا ولا ضرر فيه والحاصل أن عبارة الشارح ظاهرة كما قلنا وما قاله عجي ومقاتله أحسن مما قاله الخطاب فلم تأمل (قوله فهو مشهور) أي قول المصنف أو أن كنت أحدثت فله مشهور مبني على ضعف وهو استحباب وضوء الشاك (قوله فالوضوء الثاني لم يصادف محلا) وفائدته انه اذا تبين أنه محدث فيبطل الوضوء وجوبا (١٣١) (قوله فهو مشهور أنه لا يجوز له) ومقابله

فهذا مشهور مبني على ضعف أو يحتمل كلام المؤلف على من قوه أن أحدثت ومعه ظن الطهارة فالوضوء الثاني لم يصادف محلا انظر ابن غازي (ص) أوجدت فبين حدثه (ش) يعني أن من اعتقد أنه على وضوء فموضا بنية التجديد ثم بين أنه محدث فالمشهور أنه لا يجوز له لكونه لم يقصد وضوءه رفع الحدث وانما قصد به الفضيلة فقوله فبين حدثه خاص بهذه وأما الاولى فلا يجوز له سواء تبين حدثه أو بقي على شكه لتردد نيته (ص) أو ترك لمعة فان غسلت بنية الفضل (ش) يعني أن من ترك لمعة من مغسول الوضوء في الغسلة الاولى فان غسلت في الغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضل فلا يجزئ لأن غير الواجب لا يجزئ عنه ولا بد من غسلها بنية الفرض فان أخر جري على الموالاة وهذا اذا أحدث نية الفضل والا فيجزي فالمراد بنية الفضل النية التي أحدثها عند فعل الفضيلة لانية الفضل المتدرجة في نية الوضوء ولا مفهوم لقوله فان غسلت ولا لقوله الفضل اذ من ترك لمعة من مسح رأسه فان غسحت بنية السنية كذلك (ص) أو فرق النية على الاعضاء والاطهر في الاخير الحقبة (ش) يعني ان المتوضئ اذا فرق النية على الاعضاء بأن خص كل عضو بنية مع قطع النظر عما بعده فإنه لا يجوز له ذلك والاطهر عند ابن رشد قول ابن القاسم في هذا الفرع الاخير الحقبة فصوره نفي النية أن يغسل وجهه بنية رفع الحدث ولا نية له في اتمام الوضوء ثم يبده وله يغسل يديه وهكذا الى آخر الوضوء وليس صورتها أنه جعل ربع نيته لوجهه وربعها ليديه وهكذا فان هذه تجزئه لان النية لا تجزأ (ص) وعزوبها بعده ورفضها مغتفر (ش) ذكر مسئلتين الاولى منها عزوب النية وهو انقطاعها والذهول عنها والضمير في قوله بعده عائد الى الوجه في قوله عند وجهه والمعنى أن الذهول عن النية بعد الاتيان بها في تحملها عند غسل الوجه مغتفر لمشقة استحبابها وان كان هو الاصل والمسئلة الثانية رفض النية وهو لغة الترك والمراد به هنا تقديم ما وجد من العبادات والنية كالعدم وذكر المؤلف أنه مغتفر أيضا بعد كمال الوضوء أو في اثناؤه اذا رجع وكلمة بنية رفع الحدث بالقرب على المشهور لان لم يكمله أو كمله بنية التبرد أو بعد طول والحج كالوضوء عكس الصلاة والصوم فان رفض النية فيها ما غير مغتفر والفرق

بنية بالحكم كذلك (قوله ولا نية له في اتمام الوضوء) أي بان نوى عدم الاتمام أولا نية له وأما لو نوى اتمام الوضوء على الفور معتقدا أنه لا يرتفع حدثه ويكمل وضوءه الا بالجميع فليس من هذا أي بل هذا من باب التأكد فلا يضر فعله وظهر من ذلك التقرير ان المراد بالنية الجنس المتحقق في متعدد * (تنبيه) * الخلاف الذي ذكره المصنف مبني على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو بانفراد أو لا يرتفع الا بتمام الطهارة فالقول بعدم الاجزاء مبني على الثاني والقول بالاجزاء مبني على الاول (قوله لان النية لا تجزأ الخ) أشار لذلك ثم استظهرها من عنده قال عجي وقد يبحث فيه بأنه من باب اخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمشقة استحبابها) قال في ك وتسمى حينئذ نية حكمية لم يحصل مضاد لها من نية الفضيلة كما تقدم فيما اذا أتى بالغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضيلة أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكما لها وقد ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع للصورتين وهما اذا كان الرفض في الاثناء أو بعد الفراغ كما أفاده الخطاب (قوله والحج كالوضوء الخ) راجع أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الاثناء لا بعد وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقا وقع الرفض في اثناهما أو بعدهما (قوله فان رفض النية فيها ما غير مغتفر) أي في اثناهما

بنية بالحكم كذلك (قوله ولا نية له في اتمام الوضوء) أي بان نوى عدم الاتمام أولا نية له وأما لو نوى اتمام الوضوء على الفور معتقدا أنه لا يرتفع حدثه ويكمل وضوءه الا بالجميع فليس من هذا أي بل هذا من باب التأكد فلا يضر فعله وظهر من ذلك التقرير ان المراد بالنية الجنس المتحقق في متعدد * (تنبيه) * الخلاف الذي ذكره المصنف مبني على أن الحدث هل يرتفع عن كل عضو بانفراد أو لا يرتفع الا بتمام الطهارة فالقول بعدم الاجزاء مبني على الثاني والقول بالاجزاء مبني على الاول (قوله لان النية لا تجزأ الخ) أشار لذلك ثم استظهرها من عنده قال عجي وقد يبحث فيه بأنه من باب اخراج الامور الشرعية عن موضوعاتها (قوله لمشقة استحبابها) قال في ك وتسمى حينئذ نية حكمية لم يحصل مضاد لها من نية الفضيلة كما تقدم فيما اذا أتى بالغسلة الثانية أو الثالثة بنية الفضيلة أو اعتقاد انقضاء الطهارة وكما لها وقد ترك بعضها فلا بد من تجديدها (قوله على المشهور) راجع للصورتين وهما اذا كان الرفض في الاثناء أو بعد الفراغ كما أفاده الخطاب (قوله والحج كالوضوء الخ) راجع أن الوضوء والغسل مستويان في رفض كل منهما في الاثناء لا بعد وأما الحج والعمرة فلا يرتفعان مطلقا وقع الرفض في اثناهما أو بعدهما (قوله فان رفض النية فيها ما غير مغتفر) أي في اثناهما

(قوله ولم يمكن الا فراغ منه) فان كان يمكن الا فراغ منه فلا تحصل السنة الا اذا غسلها ما حارجه (قوله فانه يدخل يديه) أي ويغسلهما فيه كما صرح به بعض الشراح (قوله فان أمكنه أن يتوصل) أي بأن يتخيل بفيه أو بثوب (قوله فانه يدخلها فيه) أي وهل ولو أمكنه التحيل على الماء بغمه أو كره وهو ظاهر الباسي أو مع عدم إمكان التحيل والاقدمه وهو ظاهر ابن رشد ويمكن حمل ما للباسي عليه فان قلت اذا حمل كلام الباسي على ظاهره يلزم أن يكون المامكروها اذا كان قدر آنية الغسل قلنا انما يكون مكرها مع وجود غيره ذكره عجم (قوله وظاهر قوله ثلاثا الخ) وقال عجم وظاهر كلام المصنف أنه يتوقف تحقق السنة على ثلاث غسلها وهو ظاهر كلام غيره أيضا (قوله تعيدا) مفعول لاجله استشكل بان الغسل معال لقوله عليه الصلاة والسلام فانه لا يدري أين بان يديه والتعبد هو الذي لم تعرف علمته وحملت حالة غير النوم على حالة النوم وانظر لمحاول الغسل في الحديث على السنة دون الوجوب فان ظاهر قوله لا يدري أين بان يديه يدل على أنه شك هل أصابها شيء أم لا فكان الواجب الغسل أو النضح كما قال المؤلف وهل الجسد الخ الا ان يقال سنه الغسل مراعى فيها القول بالتعبد ^{في فائدة} وظاهر كلام ابن رشد ان التعبدات الاحكام التي لاعلم لها بحال وهو قول الفقهاء وأما على قول أكثر الأصوليين فهي الاحكام التي لم يقم على ادراك عاتقها دليل لا التي لاعلم لها في نفس الامر بل كل حكم له علة في نفس الامر ارتباطها شرعا بفضلا لا عقلا ولا وجوبا (قوله مع نية الوضوء) (١٣٣) أي سنة الوضوء (قوله وأحدث) معطوف على كان المحذوفة مع اسمها بعددلو

الوضوء أو الغسل ولم يمكن الا فراغ منه فانه يدخل يديه ان كانتا ظاهرتين أو مشكوكا فيهما وان كانتا مخبئتين فان كان الماء يتنجس بدخولهما فيه فان أمكنه أن يتوصل الى الماء بغير ادخالهما فيه فعل وان كان لا يمكنه ذلك فانه يتركه ويتم كعاد الماء وان كان لا يتنجس فانه يدخلهما فيه وظاهر قوله ثلاثا ان السنة لا تحصل الا بها وليس كذلك بل السنة تحصل بالمرة الواحدة وما زاد عليها مستحب بدليل قول المؤلف وشفع غسله وتبليسه انظر أبا الحسن على الرسالة وقوله تعيدا مفعول لاجله راجع للغسل (ص) بطلاق ونية ولو نظيفتين أو أحدث في اثنيائه مفترقتين (ش) هـ ذاهما يتفرع على كون الغسل تعيدا والمعنى أن غسل البدن لا بد أن يكون بعماء مطلق مع نية الوضوء ولو كانتا نظيفتين عند مالك واختاره ابن القاسم أو أحدث في اثنيائه الوضوء فيغسلهما أيضا بطلاق ونية خلافا لا شهاب فيهما ومن شأن التعبد أيضا أن يغسلهما مفترقتين خلافا لابن القاسم (ص) ومضمضة واستنشاق (ش) يعني أن من السنن المضمضة وهي لغة التحريك وشرعا قال القاضي عياض هي ادخال الماء فاه فيخضعه ويحبه ثلاثا قال شارحه لفظ الادخال يقتضي أنه لا بد من سبب في ادخاله وان دخل من غير سبب فاعل فلا يعد مضمضة وكذلك لا بد من المص والخصضة اهـ وان عدم واحد فلم تقدر السنة في المضمضة انتهى ومن السنن الاستنشاق من التنشق وهو لغة الشم وشرعا جذب الماء الى الانف بالنفوس والشوق الدواء الذي يصب في الانف ولا بد في المضمضة والاستنشاق من النية بخلاف رد مسح الرأس والاذنين فلا يفقران اليها ونية الفرض تتضمن

على كان المحذوفة مع اسمها بعددلو فليس فيه عطف فعل على اسم ولا يشبه الفعل وهو نظيفتين (قوله فيهما) أي في مسئلة نظيفتين ومسئلة أو أحدث في اثنيائه أي فيقول اذا كانتا نظيفتين لا يغسل وكذلك اذا أحدث في اثنيائه كما أفاده نت الا أنه يبحث على قول أشهب وذلك انه لم لا يجوز ان يسن لنظيف اليد الغسل ولو كانت نظيفة كما في غسل الجمعة فانه شرع أولا للنظافة مع اننا أمر به بتظيف الجسم فانظرهما الفرق (قوله ومن شأن التعبد) أي وأما ان قلنا للنظافة فيغسلهما مجتمعتين لانه أبلغ في النظافة وصفة التفريق ان يأخذ الماء فيفرغه على يده اليمنى ويغسلها بيده اليسرى

ثم يفرق ثانيا ثم ثالثا ثم اليسرى كذلك ويغسلها باليمنى ثلاثا ^{في تنبيه} قول المصنف مفترقتين ليس من تمام السنة بل مستحب الا أن هذا الاستحباب تعبد لا معال (قوله خلافا لابن القاسم) قال المازري ويتخرج على القولين صفة غسلها فاعلى التعبد يغسل كل يد على حدة لانه صفة التعبد في غسل الاعضاء وعلى التظيف يغسلها مجتمعتين لانه أبلغ في النظافة اذا تقرر ذلك فابن القاسم يقول بان الغسل تعبد وهو نص الخطاب والمناسب أن يقول شارح خلافا لا شهاب ثم بعد ذلك وجدت ما يفيد صحة قول شارح وان ابن القاسم خالف أصله (قوله قال عياض) اعلم ان هذا التعريف لا يعرف الا انه قال قال القاضي ادخال الماء فاه واختلف العلماء في مراد ابن عرفة بالقاضي فالذي عليه الأكثر أن المراد به القاضي عبد الوهاب والذي عليه الأقل أن المراد به القاضي عياض فشارحنا ذهب لطريقه الأقل (قوله قال شارحه) أي شارح التعريف وهو الرصاع شارح تعاريف ابن عرفة وضمير فاه يعود على المتوضئ لدلالة السياق (قوله وكذلك لا بد من المص) فلما تبين لم يمكن آتيا بالسنة على الراجح من القولين وكذا لو فتح فاه حتى نزل الماء من غير مج ولا فرق في المضمضة بين أن تكون بقوة الفم أو بالأصبع لكن استحب بعضهم اذا كانت بالأصبع ان تكون اليمنى لا الشمال لانها مست الاذي وقال الخطاب بعد كلام تقدم له فيحصل من هذا أن الظاهر من كلام أهل المذهب اشتراط الخصخصة كما قال القاهناني وليس ثم ما يعارضه الاما قله النووي وليس فيه تصريح بنسبته ذلك الى مذهبا (قوله وهو الشم) تقول استنشقت الشيء اذا شمته (قوله وشرع فاجذب الماء الخ) ظاهره انه لا يشترط ادخال الماء في الانف وانه لو دخل الماء في الانف ثم جذبه ان ذلك يكفي (قوله ونية الفرض)

والاولى دليل ثم لا يخفى أن نية الفرض مباينة لنية السنة والمستحب فكيف يصح هذا ويمكن الجواب بأنه لما كانت تلك السنن أو المستحبات في خلال الفرائض صارت النية المتعلقة بالفرائض متعلقة بهما على أنه لا حاجة لذلك لأنه فسر نية الفرض بنية امتثال أمر الله وهو يشمل السنن والمستحبات (قوله باقي السنن) لم يبق من السنن بعد ذلك إلا التجديد والترتيب (قوله وان كلا من الثانية الخ) معطوف على قوله وهل تذكره الخ بناء على قول أبي الحسن (قوله يعني أنه يستحب) أفاد أن قوله وبالغ مفطري الأمرين معاتبهما بأمم والذي في المواق وابن مروزق اختصاص ذلك بالاستنشاق ومثله هذين لا يعدل عنهما فيكون ذلك هو الراجح (قوله أى إدارة الماء) أى جعل الماء دائراً في أقاصي الخلق جعل أقصى الخلق متعدداً فهو مقول بالتشكيك ثم إذا علمت ذلك فالصواب أن يقول إدارة الماء في أقاصي القم قال ابن فرحون المبالغة في المضمضة إدارة الماء في أقاصي القم وقال الشيخ زروق في شرح القرطبية يستحب للمضمض المبالغة برد الماء إلى العنقه إلا أن يكون صاعاً فيكره له ذلك خوفاً مما يصل إلى خلقه فان وقع وسبقه لزمه القضاء وان تعمد كفر اه إلا أن بقدر مضاف في عبارة الشارح (١٣٤) أى في أقاصي مجاور الخلق وهو الفم وقوله بعد فيدخل خوفه أى فيدخل مجاور

جوفه وهو خلقه (قوله والاستنشاق) الاول تأخير بعد قوله جذبته ويكون التقدير وجذبته في الاستنشاق ويكون جذبته معطوفاً على إدارة (قوله بان يتمضمض الخ) أى أو يتمضمض بغرفة ثم يستنشق باخرى وهكذا قال بعضهم لم أقف على ذكرهم للثانية والذي يظهر من كلامهم الاول وقال اللقاني كلامهم يصدق بصورتين احدهما فاضلة وأخرى مفضولة وكلاهما يوهم أنهم ما فاضلتان اه وصادق بازيد كما يعلم من شرح شب نبيه ذكر الخطاب أن الذي جزم به ابن رشد على ظاهر كلامه أنه منفق عليه أن الأفضل فعلهما بثلاث غرفات يفعلها ما بكل غرفة منها وان فعلها ما بست من الصور الجائزة (قوله وجاز الخ) المراد بالجواز خلاف الاول لاجل قوله والأفضل فان الجواز متى قبل بالأفضل فالمراد به خلاف الاول وعبارة عب غير حسنة (قوله كونهم ماضون) أى متعلق يتوالى ماضون والاولى أن يقول فعلين (قوله وبالضم اسم للمغروف) وهو المراد هنا (قوله بالسبابة) أى مستعينة على ذلك بالسبابة أو أن الباء بمعنى مع أو حذف العاطف وعبارة نت بأن ينثر الماء بنفسه واصبعه (قوله وهى طرف الانف) ويقال لها أرنبة واستحب بعضهم أن يدخل اصبعه المذكور في الانف ليزيل ما به من الخاط والوسخ (قوله ولا يخرج بريح الانف) الاول أن يقول ولو خرج بريح الانف (قوله وقيل ان ذلك مستحب) وعليه بعض الاشياخ متمسكاً بعبارته تدل على أن من ترك وضع اصبعه أى في الاستنشاق ترك مستحباً وكون الموضوع أصابع اليسرى مستحب وكذا كونه بالسبابة والابهام فيما يظهر وكذا كونه من أعلاه (قوله ومسح وجهي كل أذن) ولم يذكر مسح الصماخين مع أنه سنة اتفاقاً إلا أن الذي يفيد كلام التوضيح أن مسح الصماخين من جملة مسح الأذنين لأنه سنة مستقلة كما هو ظاهر كلام اللخمي ومن وافقه وصفه مسح الأذنين أن يجعل باطن الابهام على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين في الصماخين وهما ثقب الأذن ووسطهما ملاقياً للباطن دائرين مع الابهام من لادخركه تتبع عضونهما (قوله مسح ظاهر الخ) أى فالمراد بالوجه ما كان ظاهراً واختلف فقيل الظاهر ما يلي الرأس وهو الراجح وقيل ما يواجه ومنشأ الخلاف النظر إلى ابتداء الخلق وهي أنها كالوردة فافتحت وإلى الحال إذا اظهر الآن كان باطنها والباطن ظاهراً

فان الجواز متى قبل بالأفضل فالمراد به خلاف الاول وعبارة عب غير حسنة (قوله كونهم ماضون) أى متعلق يتوالى ماضون والاولى أن يقول فعلين (قوله وبالضم اسم للمغروف) وهو المراد هنا (قوله بالسبابة) أى مستعينة على ذلك بالسبابة أو أن الباء بمعنى مع أو حذف العاطف وعبارة نت بأن ينثر الماء بنفسه واصبعه (قوله وهى طرف الانف) ويقال لها أرنبة واستحب بعضهم أن يدخل اصبعه المذكور في الانف ليزيل ما به من الخاط والوسخ (قوله ولا يخرج بريح الانف) الاول أن يقول ولو خرج بريح الانف (قوله وقيل ان ذلك مستحب) وعليه بعض الاشياخ متمسكاً بعبارته تدل على أن من ترك وضع اصبعه أى في الاستنشاق ترك مستحباً وكون الموضوع أصابع اليسرى مستحب وكذا كونه بالسبابة والابهام فيما يظهر وكذا كونه من أعلاه (قوله ومسح وجهي كل أذن) ولم يذكر مسح الصماخين مع أنه سنة اتفاقاً إلا أن الذي يفيد كلام التوضيح أن مسح الصماخين من جملة مسح الأذنين لأنه سنة مستقلة كما هو ظاهر كلام اللخمي ومن وافقه وصفه مسح الأذنين أن يجعل باطن الابهام على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين في الصماخين وهما ثقب الأذن ووسطهما ملاقياً للباطن دائرين مع الابهام من لادخركه تتبع عضونهما (قوله مسح ظاهر الخ) أى فالمراد بالوجه ما كان ظاهراً واختلف فقيل الظاهر ما يلي الرأس وهو الراجح وقيل ما يواجه ومنشأ الخلاف النظر إلى ابتداء الخلق وهي أنها كالوردة فافتحت وإلى الحال إذا اظهر الآن كان باطنها والباطن ظاهراً

(قوله وتجدد ماؤها) أي فلا يكفي مسح رأسه لأنها أعضاء مستقلة عن الرأس ولا من الجسد كما أفاده نت (قوله ماؤها) أي ماء لها فهو على حذف الجار (قوله ورد مسح الرأس) ومحل كون الرد سنة حيث بقي يده بلل من المسح الواجب والالم بسن والظاهر أنه إذا بقي يده بلل يكفي بعض الردانه يسن بقدر البلل فقط لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم (قوله من حيث) أي من مقابل جهة البدن من بمعنى إلى قال الخطاب رد اليدين في مسح الرأس إلى المحل الذي بدأ منه (قوله القودين) تنبيه قود جانب الرأس (قوله فالممسوح ثانيا غيره أولا) هذه العلة ضعيفة لأنها تنتج وجوب الرد وقد يقال تعليمهم بهذا مع الحكم بسنية الرد يؤذن بأن المسح مبنى على التخفيف وإن الفرض انما (١٣٥) هو الأولى وإن كان الذي يمسح في الرد غير الذي يمسح في البدن

وحديثه فالأولى أن يبقى كلام الشيخ عبد الرحمن على إطلاقه فلا يؤول كما أوله عجم وتبعه الشارح (قوله) أن يرد وهذا مراد الشيخ عبد الرحمن (الظاهر أن ذلك غير مراد له) ويدل عليه قوله قبل ولم يكن الرد فضيلة الخ (قوله لأن الله) تعليل لعدم الوجوب الذي هو من لوازم السنة إلا أنه لا ينتج خصوص السنة لاحتمال الاستحباب فإن قلت بل يحتمل الجواز قلت الترتيب اللفظي لا يخلو عن حكمه وأقل ما هناك الاستحباب وقد يقال السنن في السنة فعل النبي المسند أو عليه غير أن ذلك ليس مستفاداً من العبارة (قوله) فيعيد المنكس أي الفرض المنكس هو المقدم على موضعه المشروع له عادة فيعيده مع البعد مرة على جهة السنية أي إذا كان ناسياً وأما إذا كان جاهلاً أو عامداً فسيأتي (قوله والاعم) أي وإن لم يحصل بعد بل بالقرن فيعيد المنكس ثلاثاً استثناء مع تابعه ندباً مرة مرة يسارة ذلك ولا فرق في هذه الحالة بين الناسي وغيره هكذا قرره عجم وتبعه تلامذته والذي في الشيخ سالم والطخيني يعاد المنكس مرة مرة

يتولى تثنيان لوقال وجهي أذنين (ص) وتجديد ماؤها (ش) أي ومن السنن تجديد الماء للذين فاذا مسحهما من غير تجديد أي بسنة المسح وترك الأخرى وهو التجديد (ص) ورد مسح رأسه (ش) أي ومن السنن رد مسح الرأس من حيث بدأ من المؤخر إلى المقدم أو عكسه أو من أحد القودين ويكره تكرير الماء للرد ولهدا الوضوء حتى أخذ الماء لرجليه لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة كالغسلة الثانية لأن للشعر وجهين فالممسوح ثانياً غيره أولاً غالباً ومن لا شعر له تسع لمن له انتهى وهذا الكلام يدل على أن الرد سنة حتى في المسترخي وبعبارة ورد مسح رأسه سنة ولو طال الشعر بعد تعميمه بالمسح فن طال شعره بحيث لا يعم مسحه إلا بدخال يديه تحته في رد المسح يسن في حقه إذا عم المسح أن يرد وهذا مراد الشيخ عبد الرحمن بأن الرد سنة ولو في الشعر الطويل أي بعد التعميم إذا لم يسع أحداهما من يقول بوجوب مسح جميع الرأس أن يقول أن الرد قبل التعميم سنة (ص) وترتيب فرائضه (ش) أي ومن السنن ترتيب فرائض الوضوء من غسل وجهه قبل يديه ثم مسح رأسه قبل رجليه لأن الله عدل عن حرق الترتيب إلى الواو التي لمطلق الجمع ولقول علي رضي الله عنه لا أتأبى إذا أتممت وضوئي بأي أعضائي بدأت (ص) فيعيد المنكس وحده إن بعد بجفاف والاعم تابعه (ش) وهذا مفرع على قوله وترتيب فرائضه والمعنى أن من نكس وضوءه وقد طال بعد انتهاء الوضوء بأن جفت الأعضاء فإنه يعيد المنكس وحده بدون تابعه إن كان التفريق ساهياً وإن كان عامداً أو جاهلاً فإنه يستحب له إعادة الوضوء فإن لم يحصل طول بل ذكر ذلك بحضرة الماء أعاد المنكس وما بعده ثمراً لا فعلاً فإذا بدأ بذكره ثم بوجهه ثم برأسه ثم برجليه وبعد الأمر أعاد ذراعيه فقط ليقعا بعد غسل وجهه فإن لم يعاد الأمر أعاد ذراعيه مع ما بعدهما ثمراً وهو مسح الرأس وغسل الرجلين فقوله المنكس أي الفرض المنكس لا السنة وقوله بجفاف تفسير للبعد أي أن بعد بعداً مقدراً بجفاف أعضاء من اعتدلاً أي مع اعتدال المكان كما مر ونقدم في الموالاة أن التفريق يعمد إلى الحد بالجفاف بل بدونه فينبغي هناك أي بالجفاف هنا في حق من نكس ناسياً وحكم إعادة المنكس السنية وانما صرح بقوله والاعم تابعه وإن كان مفهوم شرطاً لأنه لا يعتبر مفهوم الشرط إلا إذا كان معيناً معلوماً وهنا ليس كذلك فلذا صرح به (ص) ومن ترك فرضاً أتى به بالصلاة أو سنة فعلها ما يستقبل (ش) لما كان حكم المنسي عند

واعتمده محشئ نت (قوله يستحب له إعادة الوضوء) أي لا الصلاة وهو قول ابن اقسام في المدونة وفي المقدمات لا يعيده ولا الصلاة وقيل يعيد الوضوء والصلاة أبدأ أي ندباً في الوقت وغيره واقتصر الشارح على الأول لقبول ابن عرفة له ووجهه أن تفرقة إعادة الوضوء من غير ما يدل الأمر بالتجديد بخلاف الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلوا في يوم مرتين وإن نص ابن حجر على ضعفه (قوله وتقدم الخ) لم يتقدم وقوله بل بدونه صاحب ذلك أقول لم يعين ذلك الدون ولكن تقدم أن المعتمد أن التفريق في العامد والعاجز واحد وهو الحد بالجفاف فتدبر (قوله وهنا ليس كذلك) فيه أنه متعين لأنه لما قال وحده عند الجفاف يعلم أنه عند عدم الجفاف يعيد مع تابعه وكونه يتوهم عدم عادته أصلاً لا يصح إلا أن يقال أنه يحتمل أنه يعيد مع تابعه ومع بعض تابعه فأفاد أنه يعيد مع تابعه أي مع كل تابعه (قوله أتى به) وجوباً بنية أكمل الوضوء أن تركه ناسياً مطلقاً كما عمد أو جاهلاً أو عاجزاً لم يطل بغسلة يديه فيها فإن طال ابتداء

الوضوء كما اذا طال تذكره بعد نسيانه ونسب اتيانه بما بعده في الاحوال المتقدمة ان كان عن قرب فان بعد آتى به وحده في النسيان وبطل فيما سواه وياتى به هو في الاطلاق فيه ثلاثا بما بعده مرة مرة ان كان قد فعله أولا مرتين أو ثلاثا ولا فبما يكمل الثلاث ولا يقال اذا كان فعل ما بعده ثلاثا ففعله الا مرة يدخل في وهل تذكره الرابعة أو نزع لاننا نقول محل الخلاف حيث لا يطلب بها الاجل الترتيب وهذا طلب بها الاجل بتنبه حكم اعاده ما بعده مع القرب التذبذبة الفاكهاني (قوله غير النية) اما النية فان تركها أو شك في تركها أعاد الوضوء مطلقا (قوله أو شك غير مستسكح) قابل الشك باليقين فمدخل فيه التردد على حد سواء والظن خلافا لما في عب (قوله آتى به ثلاثا) سواء قرب أو بعد لانه لم يغسل أصلا بخلاف المنكس فانه قد فعل (قوله وفي استئنافه الوضوء في العمدة) أي اذا طال بحيث جفت الاعضاء وقوله وبناءه في السهو طال أم لا وقوله واتيانه بنية أي في السهو واما العمدة والمجزع عند البناء فلا نية لان النية الاولى منسحبة (قوله وما فعل بعده) ما مقدمه من تأخير والتقدير وفعل ما بعده واعلم انه لا بد من تقديم وتأخير وتقدير في اعادة حتى يتضح معناها والتقدير وياتى هنا ما تقدم من حكم الموالاة والتفكيك سواء بسواء من استئنافه الوضوء في العمدة الخ فقوله وفي معنى من بيان قدم على ميبنة الذي هو قوله من حكم الموالاة (قوله يقينا أو شكاً) يقيد الشك بغير المستسكح (قوله والترتيب) سنة الترتيب قدمها المصنف مع ما يتعلق (١٣٦) باعادة ما بعده فلا يدخل في كلامه هنا خلافا لابن خزيمة واياه تبع الشارح وسنة

ابن القاسم حكم المنكس على ما تقدم أتبعه به والمعنى ان من ترك فرضا من فروض الوضوء أو الغسل غير النية يقينا أو شكاً غير مستسكح مغسولا أو ممسوحا عضوا أو لمعة عمدا أو سهوا آتى به ثلاثا ان كان مغسولا وياتى بالصلاة التي كان صلاها بذلك الوضوء كمن لم يصلها وفي استئنافه الوضوء في العمدة وبناءه في السهو واتيانه بنية وما فعل بعده بالقرب ما تقدم من حكم الموالاة والتفكيك سواء بسواء ولهذا لم يتعرض المؤلف لذلك وأما من ترك سنة يقينا أو شكاً من سنن الوضوء أو الغسل ولم يعوض محلها ولا يوقع الايمان بها في مكروه وهي المضمضة والاستنشاق ومسح الاذنين والترتيب وتجديد ما تم في الوضوء ومسح صماخها في الغسل عمدا أو سهوا فانه يفعلها ان اراد الصلاة بدون الوضوء دون ما بعده ولو قرى بها ما يستقبل من الصلوات ولا يعيد ما صلى في وقت ولا بعده اتفاقا في السهو وعلى المعروف في العمدة لضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة على أمر الصلاة لكونها مقصدا وأما ما عوض عنه كغسل اليدين الى الكوعين أو وقع اعادته في مكروه كرد مسح الرأس بعد أخذ الماء لرجليه والاستنشاق اذا لا بد من سبق الاستنشاق فلا يفعل شيئا منها فهذا ما يفعل من السنن وما لا يفعل على ما لا ينشئ خلاف الطريقة ابن الحاجب القائل بالاثبات بالسنة آتى محلها بعوض أم لا ثم ليس في كلام المؤلف قرينة تجعل الترتيب على السهو بل هو عام فهو خلاف لما في المدونة لان فيها ان ترك الفرض عمدا أعاد الوضوء ويمكن ان يقال آتى به أي بالفرض وحده أو مع شيء آخر واذا تركه عمدا أو آتى بالوضوء فقد صدق انه آتى به أي بالفرض مع شيء آخر وهو بقية الاعضاء بتنبه

تجديد الماء للذين مما يوقع الايمان به في مكروه فلا ينبغي ذكرها أيضا ولكن لا يتابع في ذكرها لابن خزيمة أيضا وهو خلاف ما عند الخطاب (قوله فانه يفعلها ان اراد الصلاة) أي بذلك الوضوء ولا حاجة لقوله بعد لما يستقبل وهذا الفعل قيل سنة وقيل ندبا والظاهر الاول والظاهر ان غيرها مما يتوقف على الطهارة كالطواف ونحوه كذلك وأما لو لم يرد الصلاة بل اراد البقاء على طهارة ولو اراد قراءة القرآن طاهرا وأولى اذا اراد النقص فانه لا يطلب بالاعادة وهذا كله مع الطول بان لم يكن يحضرة الماء وأما اذا كان مع القرب أي بحضرة الماء فانه يفعلها اذا اراد البقاء على

الطهارة اراد الصلاة أم لا لان اراد النقص وما يفهم من عب من ان الطول هو تمام

الوضوء وعدمه عدم تمام الوضوء فغير ظاهر كما يعلم مما كتبناه عليه فليمتأمل وأما اذا كان ترك الترتيب فقد ذكرناه ان يعاد المنكس ولكن الظاهر انه يقيد بما اذا اراد بقاء الطهارة سواء اراد ان يفعل بها قرينة أو البقاء عليه وأما اذا اراد نقضها عقب فعله فلا يؤمر بعود ما ذكره عجم (قوله ولو قريبا) أي بان كان بحضرة الماء انتقال لها هو أعم من الموضوع لان الموضوع مع عدم القرب بقرينة قوله ان اراد الصلاة (قوله لما يستقبل من الصلوات) أي يفعلها لما يستقبل ان كان يريد الصلاة (قوله وعلى المعروف في العمدة) وقيل يعيد في العمدة في الوقت ورجح (قوله بعد أخذ الماء لرجليه) الانسب لاذنيه أي لانه يؤدي الى الرد بما جديد مع ان الرد لا يكون بما جديد ولعله انما عدل لذلك لكونه اللازم لان مسح الاذنين سنة ثم من المعلوم ان رد مسح الرأس مما عوض عنه غيره فان قلت ما هو المكروه قلت التجديد للرد وقوله لا بد من سبق الخ أي فيؤدي لتكرار الاستنشاق وهو مكروه (قوله فهو خلاف لما في المدونة) وجهه ان المدونة حكمت بانه في الفرض يعيد الوضوء والمصنف حكم بانه يعيد الفرض المتروك فقط وقوله ويمكن جواب عن ذلك الاشكال (قوله آتى به) أي بالفرض وحده كلامه في الايمان الواجب لافي الايمان المستحب فلا ينافي انه في الصور الثلاث يأتى بما بعد المتروك مع القرب والصور الثلاث هي صورة النسيان والعمدة والمجزع مع القرب (قوله واذا تركه عمدا أو آتى بالوضوء) الاولى أن

يقول وإذا أتى بالفرض مع شئ آخر فقد أتى بالوضوء * (تنبيه) * إذا غسل وجهه وقد ترك المضمضة مثلاً فإن كان ناسياً ما قبل يتمادى في فعلها بعد تمام وضوئه وقيل يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه وأما لو كان عامداً فإنه يرجع لفعلها ولا يعيد غسل الوجه (قوله مع القرب) أي بان كان بحضرة الماء كما يستفاد من ح (قوله جماعاً) مفردة جمعة وزان رطبة مأخوذة من خشب ونحوه (قوله التي يثاب على فعلها) هذا التعريف غير مانع لشموله السنة فهو تعريف بالاعم وهو جائز عند الاقدمين وأما لو عرف تعريفها مساوياً لقال وهي ما يطلبه الشارع وخفف أمره ولم يؤكده وأما السنة فهي ما أكد أمره وأعظم قدره (قوله موضع طاهر الخ) أي إبقاعه في موضع طاهر أي طاهر بالفعل وشأنه الطهارة فيخرج محل الخلاء فيكره الوضوء فيه ولو طاهراً (قوله والتقليل) (قوله الجلوس المتمكن) كذا في نسخة ووصف الجلوس بالمتمكن مجاز لان المتمكن من صفات الشخص (قوله بلا حد بسيلان) أي عن العضو وأما السيلان عليه فلا بد منه لانه لا بد من إيعاب الماء للبشرة والا كان مسحواً يسامح للموسوس زيادة على عادة أمثاله وليس الناس في التقليل سواء لاختلاف عاداتهم اذ منهم عظيم الجسم الكثير الشعر (١٣٧) اليابس البشرة ومنهم على العكس من ذلك فالذي يفي الثاني لا يكفي الاول وقوله أو تقطير عطف مغاير لان التقطير أن ينزل عن العضو قطرة قطرة وأما السيلان عنه فهو أن ينزل عن العضو كالخيط وأتى بذلك رداعلي من يقول لا بد أن يسيل الماء أو يقطر عن العضو ذكره شب (قوله ومنها ان لا يتكلم فيه) أي بعيز ذكر الله والظاهر ان الغسل كذلك (قوله وانا ان فتح) لاف مفهوم لاء مع قيد الانفتاح اذ الجرح كذلك (قوله وشفع غسله) ولا بد من تحليل في الثانية والثالثة والالم يكن آتياً بالمستحب وينوي بالثانية والثالثة الفضيلة على المشهور بعد ان ينوي بالاولى فرضه وقيل لا ينوي شيئاً معيناً ويصمم اعتقاده ان ما زاد على الواحدة المسبغة فهو فضيلة واستظهره سند وصححه القرافي وأقول وهو الظاهر (قوله دون الاثنين) أي فالتنوين في أعضاء

ولا يعيد ما بعد السنة المتر وكذا مع القرب لان الترتيب بين السنن أو بينها وبين الفرائض مستحب والزياة في المغسولات تكره وقيل تحرم وقول المؤلف فعلها أحسن من قول غيره أعادها وان أحجب بان العود ليس له ابتداءً ولا سبق لحديث الجهنمين عادوا جميعاً ولم يكونوا قبل ذلك ولم يفرغ من الكلام على السنن أتبعه بالكلام على الفضائل جمع فضيلة وهي ما في فعله أجزأ لا ثم في تركه فقال (ص) وفضائله موضع طاهر وقوله ماء بلا حد كالغسل (ش) يعني ان فضائل الوضوء أي خصاله وأحواله الفاضلة التي يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها كثيرة منها موضع طاهر فلا يوقع في موضع الخلاء أو غيره من المواضع النجسة خوف الوسوسة ومنها استقبال القبلة ومنها استشعار النية في جميعه ومنها الجلوس المتمكن ومنها الارتفاع عن الارض لألا يتأثر عليه ما ينزل على الارض ومنها قلة الماء المستعمل مع الاحكام والتعميم بلا حد بسيلان أو تقطير عن العضو لا الماء المعد للوضوء والا كان تاركاً للفضيلة اذ اتواضاً من بحر مثلاً وهذا لا يقوله أحد والغسل كالوضوء في استحباب كونه في موضع طاهر وتقليل الماء المستعمل ومنها ان لا يتكلم فيه نقله ابن عرفة عن بعض متأخري القرويين ونقله بعض الشيوخ (ص) وتبين اعضاء وانا ان فتح وبدء بمقدم رأسه وشفع غسله وتثنيته (ش) أي ومن فضائل الوضوء البدن بمين أعضائه من اليدين والرجلين والجنين في الغسل دون الاذنين والخصيتين والصدغين والفودين بفتح الفاء وسكون الواو وثنية فود جانب الرأس لاستواء ما ذكر في المنافع فلم تقدم اليمنى من ذلك على يسارها ومن الفضائل أن يكون الاء على اليمنى المتوضي ان كان مفتوحاً بحيث يتسع باذخال اليد فيه كأنشطت لفعله عليه الصلاة والسلام ولانه أمكن وأما ما كان كالابريق فيجعل على اليسار ليصب الماء بيساره على عينيه ومن الفضائل أن يبدأ المتوضي في مسح رأسه بمقدمه ولا خصوصية للرأس بهذا الحكم بل جميع أعضائه فلو بدأ بآخره أو الذقن أو المرفقين أو الكعبين وعظ وقبح عليه ان كان عالماً وعلم الجاهل ولو قال وبدء بأول أعضائه كان أشمل والمراد بالاول الاول عرفاً فأول اليدين عرفاً

(١٨ - خرشي أول) للتعظيم على حد قوله تعالى فإذا هي حية تسمى أي الاعضاء العظيمة المحتاج لها في التصرف من اليدين والرجلين لما في اليد اليمنى من الحرارة الغريزية ووفور الخلق والصلاحية للأعمال ما ليس في اليسار وذلك ان الخاتم يضيق فيها ويتسع في اليسار (قوله فود) بلا همز (قوله لاستواء ما ذكر) مفاده ان الجنين ليسا متساويين فيما ذكر أي فيحمل على الجنين اليمين ما لا يحمله على اليسار (قوله ان كان مفتوحاً) بحيث يتسع أي ان المراد بالمفتوح الواسع فكأنه قال وانا ان وسع والا فالابريق مفتوح وفي تفسير الشارح المذكور إشارة الى ان قوله ففتح المعنى على المضى لا المستقبل المشعر به ان وهذا في المعتاد أو الاضبط أما الاعسر فيضعه على يساره (قوله بمقدم رأسه) ومؤخره بفتح ثانيه وتشديد الدال والخاء هذا هو المعروف وفيه لغة أخرى مقدم ومؤخر خفف والثالث مكسور ونقله الشيخ أبو الحسن (قوله ولا خصوصية للرأس) قال في لئام خاص المصنف الرأس لانه ربما يخفى مقدمها وأولاً لاجل الخلاف في المذهب قول بانه يبدأ من مؤخر رأسه (قوله وقبح عليه) أي لم عليه (قوله والمراد الاول عرفاً) أي لا لغة (قوله فأول اليدين عرفاً) الظاهر ان أهل اللغة يوافقون على ذلك

(قوله ومن الفضائل الغسلة الثانية والثالثة) فيه اشارة الى ان المحكوم عليه بالاستحباب كل من الغسلة الثانية والثالثة لا المجموع من الاولى والثانية أو الاولى والثالثة كما يوجهه وفي بعض الشراح وشفع غسلة أى الوضوء وفهم من اضافة شفع للغسل ان تكرار الممسوح كالاذنين ليس بفضيلة وهو كذلك لان موضوع المسح التخفيف والتكرار يخرج عن موضوعه ويكره تتبع غسوات الاذنين (قوله فرضية الثانية) أى وسنية الثالثة (قوله وهل الرجلان كذلك) وهو العجيج فالواجب الاقتصار عليه ويؤخذ اعتماد الاول من قول الشارح فيه وهو المشهور وفي قوله فى الثاني وشهره بعض مشايخ ابن رشد (قوله أو المطلوب الانقاء) أى من القاذورات الغير المتجسدة وأما المتجسدة التى تمنع وصول الماء (١٣٨) للبشرة فهى مما تجب ازالتها (قوله والافذار) عطف مرادف (قوله وحكى المازرى عليه

الاجماع) قال فى ك ونقل الاجماع طريقة اه أى فلا يردان يقال ينبغي أن يكون هذا هو الرابع (قوله وهل تكره الرابعة الخ) هذا الخلاف جار فى الوضوء المجدد قبل فعل شئ بالاول مما يتوقف على الطهارة كالمصلاة الا ان يكون حصل بالمجدد تمام تلميث الاول فلا يمنع ولا كراهة (قوله ناحية السرف) الاضافة لليمان واذا حققت النظر تجد القول بالكراهة هو المعتمد وأما القول بالمنع فلا وجه له لان الوضوء وسيلة على انه يمكن جل المنع على الكراهة (قوله بعد صلاة نفل الخ) كذا فى نسخة والمناسب قبل لما سياتى فى قوله وتجديد وضوءان صلى به قال الشارح ولونا فلة (قوله بقصد التعبد) والظاهر ان عدم القصد رأسا كقصد التعبد (قوله املو قصد ازالة الاوساخ) ومثل قصد ازالة الاوساخ قصد التبريد أو التعليم (قوله وهو على الاستئثار) الظاهر ان الاستحباب هنا غير ممكن لانه لا يعقل استئثار قبل استئثار (قوله وترتيب سننه) فلو حصل منه تسكيس بين السنن أو بين السنن والفرائض لم نطلب الاعادة للترتيب

رؤس الاصابع ومن الفضائل الغسلة الثانية والثالثة على المشهور وقيل كلاهما سنة وقيل انثانية سنة والثالثة فضيلة ونقل الزاى عن أشهر فرضية الثانية (ص) وهل الرجلان كذلك أو المطلوب الانقاء (ش) يعنى انه اختلف فى الرجلين غير التقيتين هل هما كبقية الاعضاء المغسولة فى انه يستحب فيهما الشفع والتلميث بعد احكام الاولى كفى الجلاب والرسالة وهو المشهور أو المطلوب فيهما الانقاء لكونهما محل الاوساخ غالباً والافذار ولو زاد على الثلاث وشهره بعض مشايخ ابن رشد وحكى المازرى عليه الاجماع أما اذا كانتا نقيتين فكسائر الاعضاء اتفاقاً وهذا يفهم من تعبير المؤلف بالانقاء (ص) وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف (ش) يعنى انه اختلف هل تكره الغسلة الرابعة بعد الثلاث الموعبة لانها من ناحية السرف فى الماء وهو نقل ابن رشد خلاف أو تمنع وهو نقل اللخمي وغيره عن المذهب خلاف فقوله خلاف راجع لهما حذف من المسئلة الاولى لدالة هذا عليه والانصب لوعبر فى الثانية بتردد لان كل واحد من الشيوخ المذكورين نقل ما ذكره على انه المذهب ولم يحد خلافاً وشهر منه أحد القولين فتأمل وله لوقال الزيادة عوض الرابعة كما قال ابن الحاجب لكان أحسن لشموله لما زاد على الرابعة أيضاً مع انه مثله فى الاختصار وما سياتى من ان التجديد بعد صلاة ونقل به ممنوع مبنى على أحد القولين ومحل الخلاف اذا زاد على الثلاثة بقصد التعبد املو قصد ازالة الاوساخ لجاز (ص) وترتيب سننه أو مع فرائضه (ش) أى ومن الفضائل ترتيب سنن الوضوء بعضها على بعض بان يقدم غسل اليدين الى الكوعين على المضمضة وهى على الاستئثار وهو على الاستئثار وهو على مسح الاذنين ومن الفضائل ترتيب سننه مع فرائضه بان يقدم السنن الاول على الوجه والفرائض الثلاث على الاذنين فلو ذكر المضمضة والاستئثار بعد شروعه فى غسل الوجه فهو ترك الجلوس الوسط حتى يفرق الارض يديه وركبتيه ويمد يديه ويفعلهما بعد فراغه وأما ترتيب فرائض الوضوء فيما بينهما فقد مر انه سنة فقوله أو مع فرائضه عطف على مقدر حذف للعلم به أى مع أنفسها أو مع فرائضه وقول من قال لوقال المؤلف ومع فرائضه باسقاط همزة أو كان أحسن فيه نظراً لانه قد يقتضى ان ترتيب السنن فى أنفسها والترتيب بينها وبين الفرائض مستحب واحد وليس كذلك اذ كل منهما مستحب بانفراده كما هو مستفاد من العطف باو (ص) وسوال (ش) أى ومن الفضائل السوال وهو استعمال عود أو شحوخ فى الاسنان لتذهب الصفرة عنها ويستاك باليمنى ويكون قبل

عمداً أو سهواً (قوله فلو ذكر المضمضة) صريح فى الناسى وتقدم الكلام على العامد (قوله فيه نظر) الوضوء الظاهر ان كلام ذلك القائل صحيح وذلك ان التعبير باو يفيد ان المستحب أحدهما لا بعينه مع ان كلا منهما مستحب فالتصويب ظاهر وذلك ان الكلام فى مستحبات قصد بيانها معطوفاً لبعضها على بعض بالواو فقوله وترتيب سننه أى مع بعضها اشارة لصورة وعطف عليها الثانية وهى ترتيب السنن مع الفرائض بقوله أو مع فرائضه (قوله وهو استعمال عود أو شحوخ) فيه اشارة الى ان السوال يطلق ويراد به المصداق ويراد به الالة كما افاده صاحب المصباح فأراد به هنا المصداق لان التكليف انما يتعلق بالافعال وهو مأخوذ من سأل أى ذلك أو عما يسل من قولهم جاء الابل تساوك أى تمايل فى المشى من ضعفها (قوله أو شحوخه)

كقطعة جبة (قوله ويتمضض) (قوله والاراك) (يقفح الهمة الواحدة أراك) (قوله والاخضر) كأنه يقول وأفضل
السؤال الاراك أخضر أو يابس ولكن الأخضر الذي يجده طعمه أفضل للمفطر لكونه أبلغ في النقاء كما في شرح شب لا الصائم
فيكره وعند الشافعية الأولى الاراك ثم جريد النخل ثم الزيتون ثم غيره مما له ريح طيب ثم غير العيدان إلى آخر ما قالوا والظاهر أن
مذهبنا لا يخالف في ذلك (قوله وكرهه ابن حبيب الخ) (سوقهم كلام ابن حبيب يفيد أنه يعول عليه وكان مراده أنه ما تعرض لهذا الحكم
الابن حبيب فليستبع (قوله يعود مجهول) أي خوف من أن يكون من المحذر منه (قوله يورث الاكلة) بضم المهمة وسكون الكاف
داء في العضو يأكل أي تحت منه العضو (قوله عرضا في الاسنان) أي سلامة اللثة من التقطع والادماء ولأن الشيطان يستأنس
فيها طولا وكذا من لا سئل يطلب منه الاستيلاء (قوله وان باصبع) أي مع المضمضة ليكون ذلك كالدلك قال في لفظ ظاهر كلام
المؤلف سواء كانت الاصبع لينة أو خشنة وينبغي بالاصبع السبابة وفي بعض نسخ الرسالة الاصبعين ويعني بذلك السبابة والابهام
(قوله فلا يدخلها الا ناء) أي لغسلها (قوله هذا يدل) أي قوله فلا يدخلها الا ناء (١٣٩) وذلك ان النهي عن الدخول فرع عن صحة
الدخول ووقوعه وذلك انما يكون

الوضوء ويتمضض بعده والاراك أفضل وهو شجر معروف والاخضر للمفطر ويحصل بكل
عود وأفضله المتوسط بين الشدة والرخوة وكرهه ابن حبيب يعود الرمان والريحان لتحريريهما
عرق الجزام ولا يستأنس بالعود مجهول ولا بالحلقاء وقصب الشعير لأن ذلك يورث الاكلة والبرص
وينبغي أن يبدأ بالسؤال من الجانب الايمن عرضا في الاسنان وطولا في اللسان ثم المراد بقول
المؤلف وسؤال الفعل وهو الاستيلاء بدليل قوله وان باصبع أي حيث لم يجد غيرها قال الا بئ
وفي العتبية ومن لم يجد سوا كافا صبعه تجزئه وان استأنس بها فلا يدخلها الا ناء خوف اضافة
الماء وهذا يدل على انه باليمنى وكرهه بعضهم بالشمال لانها مست الاذى انتهى ولو كان المراد
به الا ناء لقال وان اصبع أي وان كانت الا ناء اصبع في كلام التتائي نظر (ص) كصلاة
بعدت منه (ش) أي كاستحبابه لصلاة بعدت من السؤال بمعنى الاستيلاء لا من الوضوء لانه
قد يكون غير سؤال (ص) وتسمية (ش) المشهور انها من الفضائل وروى الانكار والاباحة
ومن الفضائل الدعاء بعد الفراغ منه بان يقول وهو رافع رأسه الى السماء أشهد أن لا اله
الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
المتطهرين وما يقال عند فعل كل عضو فخذيت ضعيف جدا ولا يعمل به وقول الاقفهسي انه
يستحب فيه نظر (ص) وتشرع في غسل وتيمم وأكل وشرب وكافة ركوب دابة وسفينة
ودخول وضده لمنزل ومسجد ولبس وغلق باب واطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا
وتغميض ميت وطهده (ش) أي وكما تشرع التسمية ندبا في الوضوء تشرع أيضا في غسل وتيمم
وأكل وشرب ويريدو برك لنا فيمارز قمتا وان كان لبنا قال وزد نامنه ويجهر بها ليتذكر
الغافل ويعلم الجاهل وان نسيه في أوله قال في الاثناء بسم الله في أوله وآخره وان لم يتذكر حتى فرغ
قرأ سورة الاخلاص فان الشيطان يتقايأ ما أكله وتشرع وجوبا مع الذكر في ذكاة أو أوعاها

الذكر واجب بان المباح وقوع الذكر الخاص في أول العبادات الخاصة اما نفس الذكر فراجح الفعل فعل الاباحة غير محل النذب
قال بعضهم وكذا رواية الانكار لا تتوجه للذكر بل لاعتقاد رجحانه في هذا المحل الخاص (قوله اللهم اجعلني من الخ) التواب هو الذي
يذنب ثم يتوب والمتطهر من لم يذنب فيكون المعنى اللهم اجعلني من هؤلاء وهؤلاء لا تخرجني عنهما (قوله فخذيت ضعيف جدا) أي
واذا كان ضعيفا جدا فلا يعمل به لان العمل انما يكون بالضعيف اذا لم يستدضعفه (قوله وتشرع في غسل) أي في ابتداء غسل ولو
من حرام (قوله في أكل وشرب) هي سنة على الراجح في الشرب والاكل والراجح انها سنة عين في الاكل وقيل سنة كفاية وأما في الشرب
فهى عين اتفاقا وهذا هو السر في قول المصنف تشرع لانها في بعض ما ذكرناه كعند الذبح وسننه كالتسمية عند الاكل والشرب
وبعضها مستحب كالباقي (قوله ولبس) لبس ازار أو عمامة أو رداء (قوله وحده) أي الحادة في قبره أي ارقاده (قوله ويريدو برك)
الافضل ان يقول ويريد اللهم برك لنا فيمارز قمتا وزدنا خير امنه وان كان لبنا قال وزد نامنه أي ولا يقول خبر امنه ظاهره انه لاخير من
اللبن مع ان الوارد عن ابن عباس ان أفضل الاطعمة اللحم ولبه اللبن ولبه الزيت وعل السر في ذلك مع ما ورد انه يغني عن غيره
وغيره لا يغني عنه (قوله قال بسم الله في أوله) لعل الفائدة في ذلك لحوق بركته للكل فيما تقدم له في الاكل (قوله يتقايأ ما أكله) أي

خارج الاناء وفيه اشارة الى ان الشيطان باكل حقيقة (قوله وعند غلق باب) وسمها دفع وسوسة من يريد فتحه من السراق (قوله وهو الذي اقتصر عليه الشراح والمؤلف في التوضيح) وهو المذهب كما قال بعض الشراح (قوله وابعداء صلاة نافلة) أي جائزة في صلاة النافلة كما سيأتي في قوله وجازت كعتود بنقل الخ أي فالمراد بالمكروه ما يشمل الجائز (قوله ودخول وضده) أي فالدخول لا يكتفي من حيث قضاء الحاجة أمر ذو بال فطلبت (١٤٠) التسمية ومن حيث ذاته غير ذي بال فلاجل ذلك قدم الدخول باليسرى فيه قال الشيخ

الاربعة وهي النحر والذبح والعقر وما يموت به كقطع جناح لنحو جراد كما يأتي وتشريع ندب في ركوب دابة وتشريع أيضا ندب في ركوب سفينة وعند دخول وخروج لمنزل وتشريع أيضا ندب في دخول مسجد وخروج منه وعند لبس وعند النزاع وعند غلق باب وعند اطفاء مصباح وفتح الباب ووقيد المصباح كذلك كما استظهره الزرقاني وتشريع أيضا ندب في وطء مباح وأما الوطء الحرام والمكروه فتلاثة أقوال فقبل نكروه فيهما وهو الذي اقتصر عليه الشراح والمؤلف في التوضيح وقيل تحرم وقيل نكروه في المكروه وتحرم في المحرم ومن أمثلة الوطء المكروه وطء الجنب ثانيا قبل غسل فرجه ووطء المؤدى الى انتقاله الى التيمم على ما يأتي في قول المؤلف ومنع مع عدم ماء تقييل متوض وجاع مغتسل الا طول وتشريع أيضا ندب عند صعود خطيب منبرا وتغميض ميت ولحده وتشريع أيضا ندب عند تلاوة القرآن وعند النوم وابعداء صلاة نافلة وطواف ودخول وضده الحلاء وعند السواك ولا تشريع في حج وعمرة وأذان وذكرو صلاة ودعاء ونكروه في المحرم والمكروه وللقراني تحريم فيهما وأما قال وتشريع أي وتطلب شرعا ولم يقل وتندب ليشمل الواجب والمسنون والمستحب وبعضهم رجح سنية التسمية في الاكل والشرب عينا وقيل كفاية في الاكل (ص) ولا تندب اطالة الغرة (ش) المراد باطالة الغرة الزيادة في المغسول على محل الفرض أي ولا تندب الزيادة على غسل محل الفرض ولا يقال قد ثبت في حديث أبي هريرة في صفة وضوءه عليه الصلاة والسلام انه زاد في مغسول الوضوء لانا نقول هذا مما انفرد فيه أبو هريرة ولم يذكره أحد ممن وصف وضوء الرسول وغيره وما ورد في الصحيحين من انه عليه الصلاة والسلام قال من استطاع منكم ان يطيل غرته فليطيل فمحمول على انه لم يبلغ الامام أو بلغه ولكن عمل أهل المدينة على خلافه والعمل عندنا من أصول الفقه أو المراد بالغرة في الحديث ادامة الوضوء أي من استطاع منكم ان يديم وضوءه فليطيل (ص) ومسح الرقبة وترك مسح الاعضاء (ش) أي ولا يندب أيضا مسح الرقبة بالماء خالفا لابي حنيفة لعدم ورود ذلك في وضوءه عليه الصلاة والسلام ولا يندب ترك مسح الاعضاء أي تنشيقها بخرقه مثلا بل يباح خلافا للشافعية في استحبابهم ترك ذلك أو كراهتهم له (ص) وان شئت في ثالثة في كراهتها قولان (ش) أي وان شئت فريدا لاتبان بغسله في كونها ثالثة أو اربعة في كراهة الاتيان بهما ترجيح السلافة من الوقوع في المنهى عنه على تحصيل الفضيلة قال في الشامل وهو الظاهر واستحباب الاتيان بهما اعتبارا بالاصل كركعات الصلاة اذا تحقق اثنتان قولان حكاهما المازري عن الشيوخ والخلاف عام في السنن والفرائض لان كلا من الثانية والثالثة مستحبة فيهما (ص) قال كشك في صوم يوم عرفة هل هو العيد (ش) يعني ان المازري خرج قولين في هذه المسئلة من المسئلة السابقة وحينئذ فكيف داخل على المشبهة كما هو قاعدة

أحمد فتقوله عند اعادة دخول الحلاء وبعد الخروج منه (قوله ولا تشريع) في عجب ظاهره انها مكروهه في هذه الامور وهو الظاهر رأي مكروهه عند الاحرام بالحج وعند الاحرام بالعمرة وعند الاذان وعند الذكرو صلاة الفرض وعند الدعاء (قوله وصلاة) أي فرض لانها تنكروه فيها (قوله الزيادة في المغسول على محل الفرض) هذا لا يتصور الا في اليدين والرجلين اذ اليد من الاصابع للمسكب والرجل منها الى الفخذ ولا يتصور في مثل الوجه والرأس لانهما محدودان هدا مقرر ونقول لا يلزم من حدهما عدم كون الغرة تزيد على حد هما فهما وان كانا محدودين تفعل الزيادة خارجة عنهما (قوله فمحمول على انه لم يبلغ الامام) أي ولو بلغه لعمل به فيرد ان يقال كيف يرجح قول الامام على قول النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مشكل الغاية فالمناسب اسقاط هذا الجواب (قوله أو المراد بالغرة) أي باطالة الغرة فهو على حذف مضاف وحاصله ان الغرة هي الوضوء واطاها عليه ادامته على الوضوء ولم يعلم عين الحكم وفي ابن حزم روى أنه مكروه (قوله ومسح الرقبة) مكروه (قوله أو كراهتهم) أي فلم

الفقهاء

قولان والحاصل ان القول الاول يستحب ترك ذلك ولا يلزم من ذلك أن يكون فعله مكروها لجواز كونه خلاف الاولى والقول الثاني يقول بكمه المسح (قوله في كراهته) قال ابن ناجي وهو الحق (قوله قال كشك في صوم يوم عرفة) قال ق انما ذكر الصوم وان كان الشك انما هو في اليوم لانه لا فائدة في الشك في اليوم الا باعتبار الصوم فيه وعدمه وفي بعض النسخ اسقاط صوم (قوله قال كشك) هو هنا مجرد الحكاية لا للترجيح أي فيكون في المسئلة قولان الكراهة والندب والمرجح عند المازري ان صومه مندوب فيكون المرجح عنده في السابقة الندب (قوله يوم عرفة) احتمالا (قوله هل هو العيد) بدل من شك أو عطف بيان عليه

(قوله فيكره صومه) رتبة على كون صبيحتها العيد فنقول ان مقتضى كون صبيحتها العيد حرمة الصوم لا كراهته فالاحسن ان يقال انه اذا تردد في كون الغدا العيد فقبل بكره لاحتمال أن يكون الغدا العيد وقبل بعدمها لاستحباب الحال فالوجوب للكرهية احتمال كون الغدا العيد لا كونه العيد يوجب التحريم (قوله في فعلها) في العبارة حذف والتقدير في فعلها أي في ذنب فعلها وكرهية قوله بناء الخ راجع لقوله في فعلها وقوله وترجيح راجع للمحذوف أي الذي هو كراهية الفعل (قوله وخرج) بالبناء للفاعل أي خرج المازري هذا من كلام ابن عرفة **فصل آداب قاضي الحاجة** (قوله آداب الخ) جمع أدب وهو ما يستحسن التحلي به ما فعل وجوبا كقوله ووجب استنبأ باستفراغ أخبثيه وندبا كالا اعتماد على الرجل اليسرى وجوازا كقوله وجاز بمنزل وطء الخ وما ترك تحريما كقوله لافي القضاء وقوله وما معه أي وآداب ما معه من الاستنجاء وقوله وغيره وهو الاستنجاء على ما تقدم وإذا تأملت تجد الاستنجاء وما معه داخل في قضاء الحاجة لقول المصنف ندب لقاضي الخ فانه ادخل فيه الاستنجاء بيده اليسرى (قوله وهو) أي الاستنجاء ومثله الاستنجاء أو ما ذكره وقوله فلا بعد من فروع مفرع على قوله عبادة منفردة وقوله أو المكان عطف ملزوم على لازم لانه يلزم من التفرقة في المكان التفرقة في الزمان (قوله وانما المقصود منه الخ) كانه يقول فلا بعد في السنن الخ أي بحيث يكون المقصود منه رفع المنع صحة وكالا وانما المقصود منه انقاء المحل وفيه ان الاستنجاء هو نفس انقاء المحل (قوله ١٤١) لقاضي الحاجة) فيه مجاز أي لم يرد قضاء الحاجة فهو مجاز من سئل من اطلاق اهم

الفقهاء خلا فالقاعدة النجاسة ان ما بعد الكاف مشبه به والمعنى ان من سئل في صبيحة ليلة هل هو التاسع من ذي الحجة المطلوب صومه لغير الحاج فيندب ان يبيت صومه بناء على استحباب الحال أو صبيحتها العيد فيكره صومه مخافة الوقوع في المحذور قولان ونص المازري في المسئلتين عند ابن عرفة ولوش في الثانية في فعلها نقلا المازري عن الشيوخ بناء على اعتبار أصل عدم ركعات الصلاة وترجيح السلامة من ممنوع على تحصيل فضيلة وخرج عليهم ما صوم يوم الشك في كونه عاشرا اه

فصل في كراهية آداب قاضي الحاجة وما معه من الاستنجاء وغيره وهو عبادة منفردة يجوز تفرقة عن الوضوء في الزمان والمكان فلا بعد في سننه ولا في فراضه ولا في مستحباته وانما المقصود منه انقاء المحل من النجاسة خاصة لكن يستحب تقديمه على الوضوء وعن الشافعي يجب تقديمه (ص) ندب لقاضي الحاجة جلوس ومنع رخو نجس (ش) والمعنى انه يندب لمريد البول اذا كان المكان رخو اطاهر الجلوس لانه أقرب للسترو ويجوز له القيام اذا أمن الاطلاع وان كان رخو انجس منع الجلوس لثلاث نجس ثم به وتعين القيام حيث أراد البول في ذلك المحل وسيأتي الكلام على الصلب التجسس والطاهر وقولنا لمريد البول احترازا من مر يد الغائط فانه لا يجوز له القيام كفي التوضيع وغيره (ص) واعتماد على رجل واستنجاء بيده اليسرى (ش) يعني ان من الآداب ان يعتمد عند قضاء الحاجة على رجله اليسرى وان يستنجى بيده اليسرى وانما ثبتي اليسرى لاجل ذلك لانه أعون على خروج الحدث وظاهره بول أو غائط

المتعين والحاصل كافي شرح شب ان المراد بالمنع في هذا المقام الكراهية وبالتعين أو الزوم ان ندب المتأكد اه لفظه (قوله واعتماد على رجل) وهو ان يجعل معظم قوته على رجله اليسرى ويرفع عرقوبه لرجله اليمنى على صدرها والاستنجاء بمصبيه يسريين (قوله واستنجاء) المراد به ازالة النجاسة من المحل بماء أو حجر فانه يطلق عليه ما وان كان المتبادر الازالة بالماء (قوله يسريين) نعت ليدور رجل ويتعين قطعه باضمار فعل لاختلاف العامل ولا يقال نعت المتكررة اذا كان واحدا لا يقطع لانا نقول حيث لا يكون لها نعت مقدر قامت عليه قرينة كاهنا اذا التقدير بيد منه ورجل منه أو انه على القول بان نعمه لا يقطع وان اتحد (قوله لاجل ذلك) أي لاجل رجوعه للبدن والرجل وذلك لان الاعتماد على الرجل اليسرى أهون في خروج الحدث وحكمة ذلك ان المعدة في الشق الايمن فاذا اعتمد على ذلك صار المحل كالمنزلق لخروج الحدث فهي شبهه انا، الملائن الذي أقعد على جنبه للتفريغ منه بخلاف ما اذا أقعد معتدلا ومن المنسوب أيضا ان يكون الموضع المعدل للحاجة جهة اليمنى أعلى من الجهة اليسرى شيئا يسيرا لان ذلك فيه اعانة على خروج الحدث أيضا واستحب الاستنجاء باليد اليسرى تكرمة لليمنى فان فعل بها كرهه لا يقطع أو شلل كما محتاط وغسل باطن القدمين (قوله وظاهره بول أو غائط) جالس أو قائم عند اللقائي ومفاد عجم ان ذلك في البول والغائط اذا كان جالسا أو قائما بالقاء فيفرج بين فخذه ويعد هما معا وسكت عن الغائط قائما وكلام اللقائي ظاهر فيه لما تقدم من العلة

(قوله بعد الاستنجاء) أي إذا استجمر بها ابتداء ثم استنجى أو استنجى بدون استجمار سواء كان بعد بلها أم لا وأما إذا استجمر ابتداء
بجمرة ونحوه ثم استنجى فلا يطلب بذلك (قوله إلى محل خروج الأذى) أي فالضمير في محله في المصنف راجع لخروج الأذى لا لقاضي
الحاجة فيكون ظاهرا والأولى أن يقال إلى محل ما يلي فيه الأذى وذلك لأن محل خروج الأذى الدبر والمقصود ظاهر والاحسن من
ذلك كله أن يراد بمحله دفعه من الأرض والضمير عائد على قاضي الحاجة (قوله فيدعيه الخ) لا يخفى أن المقصود ظاهر وهو أن يدعيه إلى
دفعه من الأرض إلا أن هذا لا يتفرع على ما قبله لأنه إذا كان واقفا على الحفرة صدق عليه أنه ستر إلى محل ليق الأذى (قوله إذا لم يحش
عليه) وظاهره ولو في الكنيف الذي عليه باب والظاهر أن محل ذلك في غير الكنيف أو فيها إلا أن الباب لها أو ما يقوم مقامه ولم يبين
حكم الاستقبال عند القيام قال الخطاب لم أفق فيه على نص للمالكية ورأيت عن الماوردي أي من الشافعية أنه يستحب استقبال
الثوب إذا فرغ قبل انتصابه قال وهذا كله إذا لم يحش تجسس ثوبه فإن خافه رفع قدر حاجته اهـ (قوله لأنه ربما انتشر الخارج) أي
لأنه إذا لم يعد وتحرك لتحصيل المزبل ربما انتشر الخارج فلا يكفيه إلا الماء وكان في غنيته عن ذلك أي على تقدير أن لو أعد حجر أو ما
قوله أو تعدت فهي ظاهرة (قوله من ١٤٣) ثلاث الخ أي فقوله أو وتره أي أعداد المزبل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى الجامد

ففيه استخدام لاشبه استخدام
كافي عب لان شبه الاستخدام
ان تذكر الشئ بمعنى ثم تذكر الاسم
الظاهر بمعنى آخر كأن تقول
عندي عين فانفقت العين حيث
تريد بالعين الأولى الجارية وتريد
بالثانية الذهب ومحل ندب الوتر
حيث أتى بالشفع فإن أتى بالوتر
تعين فلم يأت ندب وأفاد الشارح
أنه ليس الواحد داخل في الوتر
فالاثنان أفضل من الواحد وإنما
كان الوتر أفضل لان الله وتر (قوله
والاستسهال) أي انطلاق البطن
وهو معلوم (قوله استرخاؤه قليلا)
أي ليكون أقرب لازالة النجاسة
التي في غضون المحل وذلك لان
المحل ذو غضون تنقبض عند حس
الماء على ما يتعلق به من النجاسة فإذا
استرخى تمكن من الانقاء ويكون

خلاف قول بعضهم في الغائط (ص) وبلها قبل ليق الأذى وغسلها بكتربا بعده (ش) يعني
أنه يندب بل باطن اليد اليسرى قبل ملاقة النجاسة من بول أو غائط ليسهل إزالة ما يتعلق بها
من الراتحة لأنها إذا لفت النجاسة وهي جافة تعلقت باليد وتتمكن منها ويندب أيضا
غسل اليد بعد الاستنجاء بتراب أو رمس أو نحو ذلك مما يقع الراتحة وانما قال وبلها ولم
يقبل كبن الحاجب ويغسل اليسرى لأنه لا فائدة في الغسل بل البسل كاف لحصول الغرض به
(ص) وستر إلى محله وأعداد مزبله ووتره وتقدم قبله وتفرج تخذه واسترخاؤه وتغيطه رأسه
وعدم التفاته (ش) يعني أن من الآداب أن يديم الستر إلى محل خروج الأذى فيدعيه إلى دفعه
من الأرض إذا لم يحش على ثيابه والرفع قبله ما لم يره أحد والواجب الستر ومن الآداب
أعداد المزبل من مائع أو جامد لأنه ربما انتشر الخارج فلا يحزنه إلا الماء أو تعدت إلى ثوبه
أو جسده ومن الآداب كون المزبل الجامد وتر من ثلاث إلى سبع ثم لا يطلب إلا الانقاء
ويحصل فضل الابتار بجمرة لشعب ثلاث خلافا لابن شعبان وأبي الفرج ومن الآداب
تقديم انقاء القبيل استنجاء واستجمارا على دبره خوف التلوث لو عكس إلا أن كان بوله يقطر
عند ملاقة الماء لدبره فإنه يغسله أولا ثم القبيل ومن الآداب تفرج تخذه عند البول
والاستنجاء والاستسهال لئلا يتطير عليه شيء من النجاسة لا يشعر به ومن الآداب استرخاؤه
قليلا كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلا ضد الانقباض والتكمس ومن الآداب تغيطه رأسه
ولو بكفه خوفا من علوق الراتحة بالشعر ولأنه أسرع لخروج الحدث ومن الآداب عدم
التفاته بعد قعوده وعدم نظره إلى السماء والعبث بيسده وأما قبل قعوده فيندب التفاته يمينا
وشمالا خوفا من شيء يؤذيه وانما هي عن الالتفات بعد قعوده لئلا يرى ما يؤذيه فيقوم ويقطع

ذلك عند الاستجمار والاستنجاء ولا يقال مقتضى ما ذكر من التعديل وجوب الاسترخاء لا نأقول حصول ما ذكر بوله
أمر محتمل أفاده عجم (قوله كما قاله في الرسالة ويسترخى قليلا الخ) قال عجم والظاهر أنها كالقطة في الغسل بل هذا أولى لان
الظاهر الذي يجب غسله في النجاسة في الجسد أشد من الظاهر الذي يجب غسله في الجنابة ونحوها ألا ترى أنه يجب غسل النجاسة التي
بداخل القدم وبداخل الأنف ولا يجب غسل شيء من هذا في الجنابة ونحوها (قوله تغيطه رأسه) أي حالة قضاء الحاجة وتعلقها كحال
الاستنجاء ونحوه للخطاب بل قضاء الحاجة شامل لحال الاستنجاء (قوله ولو بكفه) أي فالمراد أن لا يكون مكشوف الرأس كما يفهم من
كلام الأبي وغيره فيذكره أن يذهب للخلاء حاسرا أو أما فعل أبي بكر فاعنا كان على سبيل المبالغة بالستر حيث قال وهو يحطب أيها الناس
استحيوا من الله إذا خلوتم أي لاذهب إلى حاجتي في الخلاء متمتعة بآرائي حياء من ربي اهـ ومن المعلوم أن أبابكر كان رأسه مستورا
(قوله خوفا من علوق الراتحة بالشعر) أي فتضره (أقول) قضية ذلك أن يستر لحية أيضا مع أن المصنف قال وتغيطه رأسه (قوله
ولأنه أسرع لخروج الحدث) وذلك لأنه ان لم يغط رأسه أصابه مرض يقال له اللوى يمنع الخارج (قوله لئلا يرى ما يؤذيه) أي غير قادم
عليه يؤذيه من الآداب عدم نظرها فضلا وان لا يشتغل بغير ما هو فيه قبل من أدام النظر إلى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الوجه

(قوله غفرانك) بالنصب أى أسألك أو اغفر غفرانك والوجه في سؤال المغفرة أنه جرى منه عليه الصلاة والسلام على عادته أن كان من دأبه الاستغفار في حركاته وسكناته وتقبلاته حتى أنه ليعدل في المجلس الواحد مائة مرة وأنه لما كان خروج الاخبيين بسبب خطبة آدم ومخالفة الامر حيث جعل مكنته في الارض وما نال ذريته فيها عظه للعباد تذكرة لما تؤول اليه المعاصي فقد روى انه حين وجد من نفسه ريح الغائط قال أى رب ما هذا فقال تعالى هذاريح خطيئتك فكان يميناً صلى الله عليه وسلم يقول حين خروجه من الخلاء غفرانك التفتا نالى هذا الاصل وتذكر كبير الامته بهذه العظة وقوله أو الحمد لله الخ والاولى الجمع بين هذه الروايات (قوله سوغنيه طيباً) أى أدخله في جوف طيباً (قوله وأخرجه عن خبيثاً) الحمد لله على مجموع الامرين خروجه وكونه خبيثاً لان كلاً من عدم خروجه ومن خروجه غير خبيث حالة مضرة (قوله وأذهب عنى مشقته) أى المشقة الحاصلة بسبب مكنته (قوله قوته) أى الخاصة التي تقوم بالبدن ولا يكون الخارج من الانسان الا الثفل الذي لا منفعة فيه وقد علمت أنها روايات ثلاث فالاحسن الجمع بينها (قوله اذا دخل الخلاء) أى اذا أراد ان يدخل الخلاء بدليله الرواية الاخرى والخلاء بفتح الخاء والمد المكان الذي لا أحديه نقل لموضع قضاء الحاجة وبالقصر الرطب من الحشيش والخلاء بكسر الخاء والمد في النوق كالخرن في الخيل (قوله اللهم انى أعوذ بك من الخبيث) بضم الموحدة ويروى يسكنها كما نقله الفارابي والفارسي وغيرهما ولا يصح انكار الخطأ بل له جمع خبيث والخبائث جمع خبيثه ذكران الشياطين واناثهم وقيل الخبيث الكفر والخبائث الشياطين وقيل الخبيث (١٤٣) الشر والخبائث المعاصي وفي المدخل زيادة

الرجس النجس الشيطان الرجيم ونحوه في الارشاد وبقراء النجس بكسر النون وسكون الجيم موافقة للرجس زاد في الزاهاى بعد قوله الرجس النجس الضال المضل (قوله ويجمع مع مع التعوذ الخ) قال عجم بعد كلام فاستفيد من جعل التسمية مستحبة بانفرادها ان الاتي بها بالذكر أولاً آت مستحبة وكذا انما ياتي فيه ان الوارد انما يتعوذ في الدخول فقط وأما في الخروج فيقتصر على بسم الله ويأتى بما تقدم من نحو

قوله فينجس ثوبه (ص) وذ كرورد بعده وقبله (ش) أى ومن الآداب ان يأتى بالذكر الوارد بعد الفراغ من قضاء حاجته كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم غفرانك أو الحمد لله الذي سوغنيه طيباً وأخرجه عنى خبيثاً وفي رواية الذي رزقني لذته وأذهب عنى مشقته وأبقى في جسمي قوته ومن الآداب ان يأتى بالذكر الوارد قبله كما في الصحيحين وغيرهما من قوله عليه الصلاة والسلام اذا دخل الخلاء وفي رواية اذا أراد ان يدخل الخلاء وفي أخرى البكنيف اللهم انى أعوذ بك من الخبيث والخبائث ويجمع مع التعوذ دخوله وخروجه التسمية كما مر وحكمة تقديم هذا الذكر ما روى الترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال ستر بكسر السين أى ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل البكنيف ان يقول بسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لانه خلاء وللشيطان فيه تسلط وقدرة ليس له في الملا ولا ذاق عليه الصلاة والسلام الراكب شيطان والراكب شيطانان والثلاثة ركب ولانه موضع قد رزقه عنه ذكر الله فيعتم الشيطان عدم ذكره فامر بالاستعاذة عصمة بينه وبينه حتى يخرج وآخر المؤلف قوله وقبله ليرتب عليه قوله (ص) فان فات ففيمه ان لم يعد (ش) أى فان فات الذكر القبلي فانه يذكره في المحل ان لم يكن معد القضاء الحاجة ولم يجلس للحدث فان عد كالبكيف أو وجلس في غيره

غفرانك الخ قال ح ويبدأ بالتسمية كما صرح به في الارشاد وقال انه في حال تقدمته للرجل اليسرى وظاهر كلام ابن الحاجب انه يقدم التعوذ قبل ان يدخل رجليه ويوافق قول الذخيرة ويقول ذلك قبل دخوله الى موضع الحدث أو بعد وصوله ان كان الموضع غير معد للحدث اهـ * (تنبيهه) * قال عجم وظاهر كلام المصنف فيما سبق ان التسمية لا تنسب في دخول الخلاء ولا في الخروج منه وهو ظاهر كلام الشارح والموافق ذكر نت عند قوله السابق وتشمر في غسل ما يوافق كلام الشارح وذكر هنا انها تندب في الدخول فقط والخطاب يقول يقال عند الدخول والخروج وهو الذي مشى عليه شارحنا (قوله ستر) خبر مقدم وقوله أن يقول مبتدأ مؤخر وقوله ما بين ما زائدة (قوله ان يقول بسم الله الخ) أى والذكر (قوله الملا) أى الجماعة (قوله الراكب شيطان) أى ذو شيطان أى ذو وسوسة الشيطان لانه يوسوس له أو كالشيطان لانه ربما تحدثه نفسه بسوء وليس معه ما يجره والراكب شيطانان أى ذو شيطانين أى ذو وسوسة شيطانين لان كل واحد منهما يوسوس له شيطاناً أو كالشيطانين لانه ربما يحدث كل واحد نفسه بفعل سوء في الآخر بخلاف الثلاثة اذا أراد أحدهم أبصاحبه ربما جره انثالث فقوله ركب أى جماعة مأمونة وقال المناوي مانصه يعني ان الانفراد والذهاب في الارض على سبيل الوحدة من فعل الشيطان أى فعل يحمل عليه الشيطان وكذا الراكب وهو حوث على اجتماع الرقة في السفر ذكره ابن الاثير (قوله ففيمه ان لم يعد) أى فيذكره جواز اقاله نت وظاهر المصنف الندب وهو الظاهر وبعد كتي هذا رأيت ان الخمي صرح بالاستحباب فلا يعدل عنه ويمكن انه مراد نت بان يكون أراد بالحوال الاذن فلا ينافي انه مندوب (قوله أو وجلس في غيره) كذا قال الخطاب ونصه وأما حال الجلوس فلا لان الصمت حينئذ مشروع في حقه اهـ (أقول) ظاهره وان لم يكشف عورته

فيكون حاصله انه يقول في حالة قيامه في ذلك المحل لاني حالة جلوسه وان لم يكشف (واقول) الظاهر انه يقول مالم يكشف عورته والذي يقيد به اللخمى انه يقوله مالم يخرج منه الحدث (اقول) ظاهره ولو كشف وما قلناه كالجمع بين القولين (قوله والظاهر الاول) وهو قوله فهل هو كذلك (قوله فيجوز تعوذ) كذا في نسخة الشارح باللام ولعله أشار الى السكاف فلم يتم أو ان المعنى فيجوز التسكيم لاجل تعوذ أي تحصين أي عند الارتياح (قوله كتخدير من حرق) أو خوف تلف مال وقيد بالباطي بكونه له بال قال ت ت وهو خلاف ظاهر اطلاق المصنف وذ كر اللقاني ان المال لا يكون مهما الا اذا كان له بال لان المال اذا أطلق انصرف الى ماله بال فالقيد مأخوذ من كلامه (قوله أو أعمى) أي كتخدير أعمى (قوله وبالفضاء الخ) معطوف على مقدر عام أي ندب لقاضي الحاجة كذا وكذا بكل مكان وندب له مع ذلك بالفضاء الخ (قوله ان يستتر عن أعين الناس بكشجرة) بحيث لا ترى جنته (قوله حتى لا يسمع له صوت) فينظر فيه حاله فان خرج عن الحد بان كان له ربح قوي لمرض ونحوه فيبعد بحسابه (قوله ولا يرى له عورة) ان قلت ان ذلك واجب قلت انه أمر محتمل فالمراد يبعد بحيث يجزم بانه لا ترى عورته فلو انه جلس فيما يحتمل أن ترى عورته فلا يتعلق به حرمة الا اذا رؤيت عورته بالفعل فظهر ما قاله رحمه الله (قوله الشق مستدير الخ) هذا ليس معنى لغوي يا ذمعي الخمر لغة الاول وأما الثاني

(١٤٤)

رحمه الله (قوله الشق مستدير الخ)

فلا يذ كره وبعبارة أخرى فان أعدم منع أي كره وهذا اذا دخل بجميع بدنه فان أدخل رجلا واحدة فهل هو كذلك أو ان اعتمد عليها أم لا والظاهر الاول (ص) وسكوت الالمهم (ش) أي من الآداب السكوت عند قضاء الحاجة وما يتعلق بها من الاستنجاء والاستجمار الا لامر مهم فلا يندب السكوت حيث يندف فيجوز له تعوذ وقد يجب كتخدير من حرق أو أعمى بقع أو دابة ومن المهم طلب ما يزيل به الأذى ولذلك طلب منه اعداد المنزبل كاهن وانما يطلب السكوت وهو على قضاء الحاجة لان ذلك المحل مما يطلب ستره واخفاؤه والحادثة تقتضي عدم ذلك (ص) وبالفضاء تستر وبعد (ش) أي وندب لمن أراد قضاء الحاجة في الفضاء ان يستتر عن أعين الناس بكشجرة وان يبعد حتى لا يسمع له صوت ولا يرى له عورة وما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا أراد قضاء الحاجة بمكة يخرج نحو الميادين من مكة محمول على قصد تعظيم الحرم لا لستر (ص) واتقاء حجر وريح ومورد وطريق وظل وصلب (ش) يعني ان من الآداب لقاضي الحاجة لا بقيد القضاء اتقاء الشق مستديرا أو مستطيلا خوفا من خروج الهوام المؤذية منه أوليكونه مساكن الجن ومن الآداب اتقاء مهاب الريح ولو كانت ساكنة ومنه المراحيض التي لها منفذ يدخل الهواء فيها من موضع ويخرج من آخر مخافة من رد الريح بوله عليه وليبلى في وعاء ويفرغه أو بالقرب من المرحاض ويسيل اليه ولا حاجة الى ما وقع في بعض النسخ من زيادة شط ان فسر المورد بما يمكن الورد منه لانما اعتيد للورد وبعبارة أخرى ومن الآداب اتقاء موضع ورود الماء من الآبار والأنهار والعيون واعلم استغنى به عن الشط وهو جانب النهر وكذا لا حاجة لذكر الماء الدائم اذ هو احرى من المورد والشط ومن الآداب

فيقال له سرب قال الخطاب بحر يضم الجيم وسكون الحاء وهو الثقب المستدير ويحرق به المستطيل ويسمى السرب بفتح وقال في ك وانما اقتصر على الجحروان كان السرب كذلك بحر ياصل الغالب قال الشيخ زروق ولبعض الشافعية ينبغي ان يعد ما يبول فيه ليلا فان لم يكن فلا يبول في مراحض ونحوه حتى يضرب برجله مرتين أو ثلاثا لتنفير الهوام مخافة ان تؤذيه أو تنجسه (قوله خوفا من الخ) أي انه اختلف في علة النهي فقبل لانها مساكن الجن وقيل لانها ربما كان بعض الهوام فيشوش عليه (فان قلت) ان الشياطين يحبون النجاسات (قلت) نعم الا أنهم لا

اتقاء

يحبون التلطيخ بها فانت تحب غسل هل تحب ان تلتطيخ به (قوله اتقاء مهاب الريح)

عام في البول والغائط الرقيق قال في ك وما قاله الشارح جواب عما يقال ظاهر كلام المصنف انه اغما يطلب باتقاء الريح وانما لو كانت ساكنة لم يطلب منه اتقاء مهابها مع ان الذي في المدخل اتقاء مهابها (قوله ولا حاجة الى ما وقع الخ) ظاهر العبارة ان الشط وان لم يعتد للورد ولا جرت العادة به يجتنبه والظاهر خلافه خصوصا اذا لم يكن بقرب عمارة وبعد كتبى هذا رأيت ت قال مانصه والحق به شاطئ النهر حيث يقصده الناس اه (اقول) اذا كان يقصده الناس صار من جملة المورد (قوله ولعله استغنى به عن الشط) أي ان قلنا المراد مكان الورد (قوله اذ هو احرى من النهر) في حديث مسلم لا يبول أحدكم في الماء الدائم قال القاضي عياض هو نهى كراهة وارشاد وهو في القليل أشد لانه يفسده وقيل النهى للتحريم لان الماء قد يفسد تكرار البائين ويظن الممارنه تغيير من قراره ويلحق بالبول فيه التغوط فيه وصب النجاسة اه وقال ابن ناجي في شرح المدونة الجارية على أصل المذهب ان الكراهة على التحريم في القليل اذ قد يتغير منه فيظن انه من قراره وعزاه عياض لبعضهم وأما الكثير فعلى بابها قال بعض الشافعية ولو قيل بالتحريم لم يكن بعيدا عنه لخطاب وقوله الكراهة على بابها أي عالم بكثير جدا كالمستبحر كافي التلقين وصرحوا بجوازه في الجارية ذكره في ك

(قوله اتقاء طريق) هو أعم مما قبله لان المورد طريق النهر وطريق العين وطريق البر ولكن ذكره تبركا بالحديث وينبغي أن يكون الغائط أشد من البول وبعد ان علمت هذا فنقول ان قول عياض ينافي قول الشارح ومن الآداب الخ وينافي قول النوادي بركه ان يتغوط بقارعة الطريق قال عجي وظاهر الحديث التحريم وينبغي الرجوع اليه اذ فاعل المكروه لا يلعن وقد قال صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل والبراز استصوب النورى كسر موحدته الغائط والملاعن جمع ملعنة وهى الفعلة التى يلعن فاعلها كأنها مظنة اللعن ومحل له من باب تسمية المكان بما يقع فيه لان الناس يأثون اليها فيجدون العذرة فيلعنون فاعلها وظاهر كلام أهل المذهب عموم البول والغائط وفي الحديث تخصيصه بالغائط قال سيدى زروق ومثل الظل الشمس أيام الشتاء أى وضوحها كالقمر (قوله أى نخل ملتف) قال الخطاب كأنه لا تتفافه بحوش بعضه الى بعض (قوله خوف فعلهم بمسجدنا) أى لاحتمال وأما لو تحققت ذلك أو غاب على الظن ذلك فيجب الترتل (قوله ويكره البول في مخازن الغلة) أى التى فيها الغلة بالفعل أو بصدد الوضع فيها وقوله والاوانى النفيسة أى كالصنبي وقوله يحرم في النقدين اما لاهانه ما أعز الله أولا نه استعمال لهما وهو حرام وهذا أظهر (قوله اتقاء الموضع الصلب النجس) أى جلوسا وقياما قال ابن بشر ان كان صلبا نجسا فينبغى ان يتركه ويقصد غيره لانه ان قام خاف ان يتطير عليه وان جلس خاف ان يتلطح بنجاسة الموضع اه ثم لا يخفى انه اذا كان صلبا نجسا لا يحشى التلطح بنجاسة الموضع انما يحشى من رشاش البول (قوله وأما الطاهر فيتعين الجلوس فيه) أى يندب ندبا أكيدا قال ابن بشر لانه يأمن من التلطح بالنجاسة ان جلس ولا يأمن ان قام كما أفاده الخطاب (قوله بضم الصاد) مفاده انه ليس فيه فتح الصاد وسكون اللام وهو ما يضيفه الصالح والقاموس ولكن المحفوظ كما قال بعض الشيوخ فتح الصاد وسكون اللام (١٤٥) وبين في المصباح ان الصلب الموضع الغليظ الشديد (قوله وبكثيف الخ)

اتقاء طريق وظل يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا عياض وليس كل ظل يحرم القعود عنده لقضاء الحاجة فقد قضاها عليه الصلاة والسلام تحت حائش أى نخل ملتف ومعالم ان له ظلا ومن الآداب تجنب بيع اليهود وكنائس النصرانى خوف فعلهم ذلك بمساجدنا ويكره البول في مخازن الغلة والاوانى النفيسة ويحرم في النقدين ومن الآداب اتقاء الموضع الصلب النجس وأما الطاهر فيتعين الجلوس فيه كما مررت الاشارة له والصلب بضم الصاد وسكون اللام أو فتحهما مشددة وبفتحهما الموضع الشديد (ص) وبكثيف نحى ذكر الله تعالى وتقديم سمره دخولا وبعثا عكس مسجد والمنازل بمنا (ش) يعنى انه يستحب عند ارادة قضاء الحاجة أن ينحى أى يبعد ذكر الله الكائن معه بورقة أو درهم أو خاتم ان أمكن وظاهره ولو مستورا وقيد ذلك القرطبي بغير المستور ويأتى عند قوله رحرز بسائر ما يوافقهم ومن الآداب تقدم سمره عند الدخول للكثيف وبعثا عند الخروج تكرى ما لها

جمله الشارح على ورقة أو درهم أو خاتم فيه ذكر الله وسكت عن نفس الذكر قراءة والقرآن كتبها وقراءة بعضها وكلا وحاصل ذلك أنه يجب تحمية القرآن ويندب تحمية غيره من الذكركن طقبا ان سكت طرمة نطقه فيه بقرآن وكرامته بذكر وكتبا وجوبا فيجب تحمية كامل مصحف ولو مستورا كان ماذ كرم من القراءة والكتب

(١٩ - خرشي أول) حال نزول خبث واستبراء وبعدهما وقبلهما ومن المحرم أيضا ما اذا حدث بموضع ليس معد القضاء الحاجة فلما تم حديثه أراد القراءة وهذا ما لم تدع ضرورة من ارتباع أو خوف ضياع فيجوز ويكره الدخول في محل الخلاء بشئ فيه قرآن أو ذكر غير مستور ما لم تدع الى ذلك ضرورة كما تقدم ولو غير مستور خلافا لعلب ويجوز التعرّض لبعض قرآن مستورا لا يجميعه فيما يظهر وفي شرح شب وانظر لوجعل المصحف كالحزاهل يجوز دخوله الخلاء به بالسائر أم لا ويرجى الخطاب الكراهة باستنجااء به وفيها خاتم فيه بسم الله من أقوال ثلاثة الجواز والتكرير والتحريم والكراهة (فان قلت) سيما أنى انه يحرم الاستجمار بالمكثوب وهو يرجح القول بحرمه الاستجمار بالخاتم المكثوب (قلت) يفرق بان الامتنان في الاستنجااء بالمكثوب أشد من الامتنان بالاستنجااء به وقد علمت ان الدخول ببعض قرآن ليس كالدخول بكلمة الظاهر حمل ذلك على نحو صحيفة فيها آيات لا مثل جزء فانه يعطى حكم كله فيما يظهر * (تنبيهه) * نقل الخطاب عن ابن الجوزى ان الذكركفي حالة قضاء الحاجة والجماع لا يكره بالقلب بالاجماع (قوله وتقديم سمره) وبذلك لاهانى حق الاقطع قال بعض الشافعية ويحق بها العصا عند قطعها وعن أبي هريرة ان تقديم اليمنى يورث الفقر وقوله دخولا وخروجا منصوبان على التمييز أى يقدم دخولا يسره واما على نزع الخافض أى في الدخول والمراذ في حالة الدخول واما على المصدرية لمقدرا رأى خارج خروجا ودخل دخولا أو على الحالية مؤاين باهم الفاعل أى حالة كونه داخل خارجا واعرابه تمييزا فاسد لان الدخول والخروج ليس منسوب باليسرى واليمنى وانما هو منسوب للشخص (قوله عكس مسجد) منصوب بفعل محذوف أى يفعل ذلك عكس فعل مسجد أو مرفوع خبر مبتدأ محذوف أى وذلك عكس فعل مسجد والمنزل مبتدأ والخبر محذوف والباء بمعنى فى أى والمنزل يقدم له يمتد فى الدخول والخروج (قوله ما يوافقهم) أى ما يوافق كلام القرطبي (قوله عند الدخول للكثيف) قال الخطاب ظاهر كلام أهل المذهب ان هذا الادب خاص بالكثيف

بل صرح به البساطي وغيره وقال الدميري من الشافعية وهذا الادب لا يختص بالبنين عند الاكثر بل يقدم اليسرى اذا بلغ موضع جلوسه من الصحراء فاذا فرغ قدم اليمنى (قوله وأما المنزل فيقدم الخ) هذا ما لم يكن منزل بالمسجد فيقدم يسراه دخولا ويمنه خروجاً من اعاءة الحرمه المسجد ويظهر ان علة تقديم اليمنى في الخروج والدخول تكرمتها بتقدمها (قوله وبالأطلاق) لم يقل وأول بالساتر أيضاً إشارة لقوة هذا التأويل (قوله وبستر قولان) الستر بكسر السين ما يستتر به وبفتحها القبيل (قوله من المدائن) أفاد انه ليس المقصد بقول المصنف منزل المنزل المعروف بل ما قبل القضاء فكأنه يحرم على قول المدونة ولا يكره استقبال القبلة ولا استدبارها البول أو غائط أو جماعه الا في القلوات وأما في المدائن والقرى والمراحيض التي على السطوح فلا بأس به فليست من في كلام الشارح للتبعيض بل بيمانية أفاد ذلك محشى نت رحمه الله تعالى (قوله سواء الجئ الى ذلك) بان لا يتأتى له قضاء الحاجة فيه الا مستقبل أو مستدبر أو يعسر عليه التحول عن جهة القبلة (قوله والفضلة) فيه إشارة الى انه كان الاولى أن يقول المصنف بدل بول وفضلة لشمولها للغائط لانه يتوهم من المصنف عدم شموله لكونه أشد (١٤٦) من البول (قوله كفضاء المدن ومراحيض السطوح) بل كذلك السطوح فإن

ظاهر الخطاب جريانها في فعل ماذ كر بسطح كان فيه مر حاض أم لا (قوله وأوات المدونة) فيه إشارة الى ان قول المصنف وأول بالساتر راجع للمبالغة التي هي قوله وان لم يلجأ (قوله طلب الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن) أى المصلين قال اللخمي واختلف في تعليل الحديث فقيل ان ذلك في حق من يصلى في الصحارى من الملائكة وغيرهم لئلا ينكشف اليهم اه (أقول) قضية هذا التعليل انه يحرم قضاء الحاجة في الفضاء لاي جهة كانت لوجود ذلك فيها مع الحرمة انما هي في خصوص استقبال القبلة والاستدبار فاذن لا يظهر ذلك التعليل (قوله أو تعظيم الجهة القبلة) أقول قضيتها المنع ولو في فضاء المدن فكلام اللخمي له وجه (قوله فان اللخمي اختار الخ) انظره مع ان العلة التي ارتضاها وهي تعظيم القبلة تقتضى

ومثل الكنيف الميكان الذي كالحمام وموضع الظلم بخلاف المسجد فيقدم اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج الا أنه يضع يسراه على ظاهر نعله ليلبس اليمنى قبلها وفي الدخول يخلع يسراه قبل يمنه ويضعها على ظاهر نعله لتستمتع عناءه باللبس ثم يخلع يمنه ويقدمها في الدخول وأما المنزل فيقدم يمنه دخولا وخروجاً لا اذى ولا عبادة (ص) وجاز بمنزل وطء وبول مستقبل قبله ومستدبرها وان لم يلجأ وأول بالساتر وبالأطلاق لا في القضاء وبستر قولان تحتلها من المختار الترك (ش) يعني انه يحل في المنازل من المدائن والقرى الوطء والفضلة مستقبل قبله ومستدبر اسواء اضطر الى ذلك كمراحيض المدن التي يعسر التحول فيها أو أماكن التحول كفضاء المدن ومراحيض السطوح وأوات المدونة حال عدم الاجاء وامكان التحول بالساتر كما هو رأى أبي الحسن وحملها عبد الحق على ظاهرهما من الاطلاق قائلاً لا معنى للتقييد عندى ولا فرق بين سطح مستور وغيره ومشبه لابي عمران وأما الاستقبال والاستدبار بما ذكر من الوطء والفضلة بغير ساتر في الفضاء فخرام وحجرات الكراهة في المدونة على التحريم كما عليه ابن عرفة وهل العلة طلب الستر من الملائكة المصلين وصالحى الجن وعليه لو كان هناك ساتر لجاز لوجود الستر أو تعظيم الجهة القبلة وعليها فالمنع مطلق لوجود القبلة وهذا القولان تحتلها من المدونة والمختار منه مع عند اللخمي مع الساتر اترك حتى في فضاء المنازل تعظيم القبلة وهذا لا يفهم من كلام المؤلف اذ ما يفهم منه الا ان اختيار اللخمي مختص بفضاء الصحارى وبعبارة أخرى واعترض على قوله والمختار منهما الترك بوجهين الاول ان ظاهره ان اختيار اللخمي جار في الوطء وليس كذلك فان اللخمي اختار في الوطء الجواز مع الساتر في الفضاء وغيره الثاني ظاهره أيضاً ان اختيار اللخمي خاص بالقضاء مع الساتر وليس كذلك بل هو جار فيه وفي غيره ماعد المراحيض فانه مع الساتر يجوز اتفاقاً ومع غيره فيه طريقان وليس اللخمي فيه اختيار وتخصيص ما في الخطاب ان الصور كلها جائزة اما اتفاقاً أو على الراجح الا صورة واحدة وهي

عدم جواز ذلك أيضاً (قوله خاص بالفضاء) أى الصحراء (قوله وفي غيره) وهو فضاء المدن ورد ذلك محشى نت بان الاستقبال القولين انما هما في المدائن والقرى فقط لا في الصحراء وذكري ما يدل له فراجع به (قوله ومع غيره) فيه طريقان الاول للمازرى في المعلم يجوز ذلك اتفاقاً قال وقبلة عياض في الا كمال والثانية لعبد الحق في التهذيب انه يجوز قال وقول بعض شيوخنا لا يجوز وزعمه انه منصوص موافق لها بعبد (قوله اما اتفاقاً قطعاً) وهي صورة ما اذا كان برحاض ومعه ساتر أو لا قطعاً كالصورة الاولى من الصور الاربع (قوله أو على الراجح في صور أربع الاولى ما اذا كان برحاض ولا ساتر فالجواز ما متفق عليه حكاه المازرى في المعلم أو على الراجح كما قاله عبد الحق الثانية اذا كان بجمل به ساتر وهو غير مر حاض كالمدين والقرى أى شوارعها ودخل المنزل أو سطحه الثالثة في تلك الحالة بدون ساتر الرابعة في الفضاء مع الساتر وخلاصة ذلك ان قوله اما اتفاقاً قطعاً في صورة ما اذا كان برحاض وساتر أو لا قطعاً في صورة المراحض بدون ساتر وقوله أو على الراجح اما قطعاً في الثلاثة صور الاخيرة من الاربع أو لا قطعاً في الصورة الاولى منها ويظهر من ذلك ترجيح التعليل الاول وهو طلب الستر من الملائكة أو صالحى الجن المصلين لكن قد علمت ما يرد عليهم والله أعلم والمراد بالجواز خلاف الاول وذلك لانه

ينبغي للشخص أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها مطلقاً إلا بضرورة لما في مستند البراءة على الله عليه وسلم قال من جلس يقول قبل القبلة فذكر فحرف عنها اجلالاً لها لم يقم من محله حتى يغفر الله له ثم قال ابن ناجي لم أقف عندنا على مقدار قدر السترة وللنوى هي ثلاث ذراع وبنه وبنه ثلاثه أذرع فادونها فان زاد ما بينه وبينه على ذلك حرم قال الابي عنهم وأظهر القولين انه اذا أرخى ذيله بينه وبين القبلة كفى (قوله والمراد انه يجوز) أي خلاف الأولى كما يفيد ابن المعلي والجزولي (قوله بيت المقدس) المراد بيت المقدس الصخرة لانها التي كانت قبلة أفاده تن (قوله لان لا يعطف بها بعد النفي) لا يخفى انه بتقديره الذي قدره سابقا يعلم منه ان المعطوف عليه مقدروه للقبلة فيجوز حينئذ تقدير يحرم* (فائدة)* ذكر السنوسي في شرح عقيدة الجزائرية ان جرم الشمس وحدها قدر الارض مائة مرة وستا وستين مرة وثلاث مرة وفي طبقات الشيخ عبد الوهاب الشعراي في ترجمة مولى ابن عباس انه كان يقول سعة الشمس سعة الارض وزيادة ثلاث مرات وسعة القمر سعة الارض وما ذكره كل منهم مخالف لما ذكره التتائي هنا فانه قال والشمس كوكب ذو اشراق يعقب الاصباح وهي في السماء الرابعة تظهرها ليلى السماء الدنيا هي قدر الدنيا مائة وعشرين مرة والقمر كوكب يمتدى به في تميز الاشهر وهو في السماء الدنيا وهو (١٤٧) قدر الدنيا مائة وعشرين مرة (قوله وللخفة)

فيه نظر بل شمس أخف لسكون ميمها (قوله أو ما قام مقامه) أي من الثقبه (قوله ويجب ذلك مع سلت الخ) إشارة الى ان السلت والنسرة واجبان قال الخطاب وهو الذي يقتضيه كلام غير واحد من أهل المذهب* (تنبية)* ما ذكر من السلت والنسرة في حق الرجل وأما المرأة فانه اتضع يدها على عاتقها ويقوم لها ذلك مقام النسرة قاله الدميري وأما الخنثى المشكل فيفعل ما تفعله المرأة والرجل احتياطاً اه وهل اليد اليسرى أو اليمينى وبعبارة أخرى وفهم من قوله مع سلت ذكر ان هذا خاص بالبول وأما الغائط فيكفى أن يحس من نفسه انه لم يبق شيء فيه مما هو بصدد

الاستقبال والاستدبار في انفضاء ولا سائر فمجموعة قطعاً ولو قال وجاز في غير قضاء استقبال واستدبار بوطء وفضلة كعبه بسائر ولا منع لو في هذا واستغنى عن قوله بمنزل الى قوله الترك (ص) لا القمرين وبيت المقدس (ش) هذا عطف على مقدراً لافى الفضاء فيحرم الاستقبال والاستدبار للقبلة لا القمرين فلا يحرم والمراد انه يجوز ولا يفتى الحرمة لا يدل على نفي الكراهة وما ذكرناه من ان المقدري يحرمه ولم نجعله لا يجوز لان لا يعطف بها بعد النفي ومثل القمرين بيت المقدس لانه ليس قبلة فلا يكره استقباله ولا استدباره بوطء أو فضلة وفي قوله القمرين تغليب للشمس لان القمر مذكور وللخفة (ص) ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سلت ذكر وترخفا (ش) أي ووجب على قاضي الحاجة استبراء باستفراغ أخبثيه أي استخراج البول والغائط من المخرج المعتاد أو ما قام مقامه ويجب ذلك مع سلت ذكر أي مده وسجبه بأن يجعله بين سبابة وابهام يسراه ويمرهما من أصله الى الكهنة ونترأى جذب وهو بالتاء المثناة فوق الساكنة والراء ويكون كل من السلت والنسرة خفيفاً فلا يسلمه بقوة لانه كالضرع كلسات أعطى الندوة فيسبب عدم التنظيف ولا ينسره بقوة فيرخى المثانة أي مستقر البول يفعل ذلك ثلاثاً أو يزيد ان احتاج أو ينقص الى حصول الظن بالنقاء حسب عادته وعزاجه وما كاله وزمنه فليس أكل البطيخ كأكّل الخبز ولا الشاب كالشيخ ولا الحر كالعبد والباء في قوله باستفراغ بقاء الاستعانة كما قاله التتائي وفيه نظر بل هي بقاء التصور على ما قاله بعض المتأخرين وهو جواب عن سؤال مقدرك أن فائلاً قال له ما صورة الاستبراء فقال صورته استفراغ أخبثيه البول والغائط أو مصور باستفراغ أخبثيه أو بقاء التجريد كأنه جرد من

الخروج وليس له غسل ما بطن من المخرج بل يحرم عليه لشبهه بالواط* (فائدة)* انما وجب الاستبراء اتفاقاً لان به يحصل الخلوص من الحدث المنافي للطهارة منه التي هي شرط من غير قيد اتفاقاً وأما النجاسة فانها منافية لطهارة الخبث وفي وجوبها المقيسد بالذكر والقدرة خلاف (قوله بان يجعله بين السبابة والابهام) فقد روى ابن المنذر انه عليه الصلاة والسلام قال اذا بال أحدكم فليستزكر ثلاثاً ويجعله بين اصبعيه السبابة والابهام قال بعض الشراح أي أو غيرهما من أصابع يسراه وكأنه يشير الى أن ما في الحديث ليس متعيناً انما هو لكونه الاسهل (قوله ويمرهما) بضم الياء وكسر الميم (قوله ويكون كل الخ) يوهم أن النثر يوصف بكونه خفيفاً وغير خفيف وليس كذلك بل وصف النثر بالخفة من باب الوصف بالصفة الكاشفة فقد قال الجوهرى النثر بالمثناة الفوقية هو جذب بخفة (قوله المثانة) بضم الميم وبعدها ثمانية ثم ألف ثم فون مخففة ثم هاء (قوله يفعل ذلك الى حصول الظن الخ) فيه إشارة الى أن المقصود حصول الظن بالنقاء فاذا لا يشترط التنشف فلو مكث مدة بحيث تحقق انه لم يبق شيء يخرج به السلت ان ذلك يكفي وان لم يسلت أو ينثر (قوله على ما قال بعض المتأخرين) أي استخدمه بعض المتأخرين لانه عربي (قوله أو مصور الخ) تنويع في التعبير والمعنى واحد (قوله أو بقاء التجريد) فيه أن بقاء التجريد هي الداخلة على الجرد منه كقوله كقولك مرت بزيد أسد أي جردت من زيد أسد فانما سب أن يقول جرد من استفراغ الاخمين شيئاً وسماه الاستبراء

(قوله ولا يصح أن تكون للآلة الخ) أراد بالآلة هنا ما يكون حصول الفعل به وهو آلة له وأراد بالسبب هنا ما يكون سببا في حصول الفعل من غير أن يكون آلة (قوله كما لا يصح أن تكون للاستعانة) مفاد كلامهم أن بقاء الآلة من جملة بقاء الاستعانة (قوله ولو عذبا) أفاد به الرد على من يقول يكره الماء العذب لانه من المطعوم بل قال بعض لا يجوز الوضوء ولا الاستنجاء بالماء العذب لانه طعام كالآل تزال النجاسة بالطعام (قوله لازالتهما العين والاثر) أى الحكم فيه أنهما يزولا بالماء فلا داعى الى الجرح (قوله ان الله يحب التوابين الخ) أى من الذنوب والتواب الذى كلما أذنب جدد توبه (قوله ويحب المتطهرين) أى الذين يجمعون بين الماء والجرح على ما قاله الشارح وقيل المتطهرون من الشرع وقيل هم الذين لم يصيبوا الذنوب (قوله وقال تعالى) أى فى حق أهل قبا (قوله فان اقتصر على الجرح أجزاءه) أى مع وجود الماء، فلو عرق المحل وأصاب الثوب فلا يضر (قوله فانها تجزئ عنه) أنت باعتبار كون الجرح آلة (قوله كافى فى الاستنجاب) فيه نظر لانه يقتضى التساوى بل المراتب خمس (١٤٨) الجمع بين الماء والجرح ثم الماء والجرح ثم غيره ثم الماء ثم الجرح ثم غيره واعتقد

شيخنا ما ذكرنا من أن المراتب خمس (قوله فى منى) ثم حيث تعين الماء فى المنى كما قال المصنف فلا يجب غسل الذكركله لان غسله كله اما تعبد أو معمل بقطع أصل المذى وكلاهما منتهى فى المنى خلافا لما ذكره الشيخ بركات الخطاب عن والده من وجوب غسله كله بنية (قوله أمانى المنى والحيض) أى وأمانى بقية المسائل الآتية من البول وغيره فلا يقال فيه ما ذكر (قوله أو خرج) أى أو من خرج منه معطوف على من فرضه التيمم ولا شئ ان من خرج منه بلا لذة أو غير معنادة فرضه الوضوء (قوله ومنى صاحب السلس يكفيه الجرح) أى ان لم ينقض الوضوء والاتعين الماء، وعبارة سند أمانى صاحب السلس فان لم يوجب الوضوء فيكالبول يكفى فيه الجرح وان أوجب تعين فيه الماء كقوله الخطاب على سبيل البحث فيه نظر بل لا يحتاج لغسل أعضا حيث

الاستبراء شيئا وسماه باستفراغ الاخبثين على حد قوله تعالى لهم فيه ادار الخلد اذهى دار الخلد جرد منها ادارا ومماها بذلك ولا يصح أن تكون للآلة ولا للسببية كما لا يصح أن تكون للاستعانة لان المستعان به غير المستعان عليه والآلة غير الفعل والسبب غير المسبب وهنا استفراغ الاخبثين هو الاستبراء (ص) ونذب جمع ماء ومجرثم ماء (ش) يعنى انه ينسب للمستنجى الجمع بين الماء ولو عذبا والجرح لازالتهما العين والاثر وان أهل قبا كانوا يجمعون بينهم ما قدحهم الله بقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وقال تعالى رجال يحبون أن يتطهروا واذا أراد أن يقتصر على أحدهما فالماء أفضل من الاقتصار على الجرح فان اقتصر على الجرح أجزاءه وخالف الأفضل لقوله عليه الصلاة والسلام فانها تجزئ عنه وقال ابن حبيب لا تجزئ مع القدرة على الماء، وخصص ما ورد بالسفر وعدم ماء وقوله ونذب الخ راجع لقوله واعداد من يله ولا مفهوم للعجز وانما اقتصر عليه لكونه الاصل والاف الجمع بين الماء وكل يابس طاهر الى آخر ما باتى كافى فى الاستنجاب (ص) وتعين فى منى وحيض ونفاس (ش) يعنى أن هذه الاشياء لا يكفى فيها الا جرح بل يتعين فيها الماء أمانى المنى والحيض والنفاس فذلك فى حق من فرضه التيمم لعذر أو عدم ما يكفى غسله ومعه من الماء ما يزيل به النجاسة والاف غسل البدن كله واجب من ذلك وبعبارة أخرى وتعين الماء دون الجرح فى منى من غير صاحب السلس كمن فرضه التيمم لمرض أو عدم ما يكفى غسله أو خرج بلا لذة أو غير معنادة أو جامع فاغتسل ثم أمانى كما باتى وبصور بالاولين قوله ودم حيض ونفاس وأما صحيح وجب غسل جميع بدنه ووجد الماء الكافى فيغسل الجميع ولو مرة يرفع الحدث والخبث ومنى صاحب السلس يكفيه الجرح كالبول والحصى والدود ولو ببسلة ظاهرة وأما بغيرها فلا استنجاء كالريح ويعنى عن خفيف البسلة كآثر الاستجمار (ص) وبول امرأة (ش) يعنى ومما يتعين فيه الماء بول المرأة بكرة كانت أو ثوبا والحدثى لتعديه منهم ما يخرج الى جهة المقعدة ثم ان قوله وبول امرأة مقيد بما اذا لم يخرج على وجه السلس والا فينبغى أن يقال ان لم ينقض الوضوء فيكفى فيه الاستجمار والاتعين الماء (ص) ومنشتر عن مخرج كثيرا (ش) أى وتعين الماء فى حدث منشتر عن مخرج كثيرا من بول

لازم كل يوم نقض الوضوء أم لا وكذا يقال فى قوله الآتى والا فينبغى أن يقال ان لم ينقض الوضوء الخ (قوله ويعنى) أو
عن خفيف البسلة أى فلا يحتاج لاستجمار (قوله كآثر الاستجمار) أى يعنى عما أصاب الثوب من عرقه كما تقدم (قوله وبول امرأة الخ) ومثل بول المرأة منى الرجل اذا خرج من فرجها بعد غسلها لانه كبولها فلا يكفى فيه الاستجمار والظاهر ان مثله البول الخارج من الثقبه ان انسد المخرج لانه ينشتر فيتعين فيه الماء ولا يكفى فيه الا جرح وأقهرهم قول المصنف بول ان حكمها فى الغائط حكم الرجل وتغسل المرأة كلما ظهر من فرجها حال جلوسها والبكر مادون العذرة كالحيض ولا تدخل المرأة يد فيها بين شفرهما كفعل اللاتى لادين لهن وهو من فعل شرارهن وكذا يحرم ادخال اصبع يد برجل أو امرأة ولا يقال الحقنه مكروهة ففى الفرق لانا نقول الحقنة شأنها أن تفعل للتداوى (قوله وخصى) أراد به مقطوع الذكركم قطع أنبياه أولا (قوله ومنشتر عن مخرج كثيرا) يغسل الكل ولا يقتصر على غسل ما جاوز المعتاد لانهم قد يفتقرون اليسر منفردا وانه يجمعها هذا ظاهر كلامهم كما أفاده عجب

(قوله وهذا يغني الخ) وجه الاغناء ان من افرد المنشئ عن المخرج كثير ابول المرأة والظاهر عدم الاغناء لان ما ذكر من الحكم ثابت وجد فيه انتشارا لا ولو قلنا بالاغناء لاقتضى ان يول المرأة يكفي فيه الحجر اذا قدر فيه عدم الانتشار (قوله بالاغناء) أي بسبب الانعاط مع اللذة وقوله عند الملاعبة متعلق بالانعاط فافهم والانعاط ليس شرطاً بل المدار على خروجه بلذة معتادة وان لم يحصل معها انعاط (قوله كله) يتبادر من العبارة انه عائد على فرج المرأة وليس كذلك بل عائد على غسل الذكر لان المرأة تغسل محل الاذى فقط (قوله اما ما خرج بغيرها) فيه ما تقدم من البحث وخلاصته انه متى جاء كل يوم فلا يطلب حجر ولا ماء (قوله فهو كغسل النجاسات فلا يقتصر لها) حاصله ان القائلين بغسله كله اختلفوا فمنهم من قال بتعدد فيحتاج لنية ومنهم من قال لقطع مادة الاذى فلا يتوقف على النية هذا حاصله وفيه نظر لان غسله كله لا يقطع مادة الاذى الذي في قصبة الذكر فالمناسب ان الذي ذهب الى غسله كله ذهب الى انه تعبد كذا قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وكلام الشارح هو ما في نص الذخيرة (١٤٩) ونصها فعلى الاول أي القول الاول بوجوب غسل الذكر كله تجب النية في الغسل

لانه عبادة لتعبدية الغسل محل الاذى وقيل لا تجب لانه من باب ازالة النجاسة وتعبدية تحمله معمل بقطع أصل المذنب اه وهو مشكل كما علمت (قوله في النية قولان) أي في وجوب النية وعدم وجوبها والصحيح الوجوب فكان الاول للمصنف الاقتصاص عليه (قوله وبطلان صلاة تاركها) الزاج عدم البطلان (قوله أولا) أي لا تبطل وان كانت واجبة مرعاة لعدم وجوبها (قوله وكذا الورك) هاتان صورتان غسل بعضه بنية غسل بعضه بلا نية قولان في كل منهما على حد سواء (قوله واقصر على محل الاذى) لان العبارة ظاهرة في سلب العموم لاني عموم السلب (قوله مرعاة للعراقيين) فيه اشارة الى ان القائلين بغسله كله وجوباً اختلفوا في الصحة والبطلان لواقصر على البعض والذين قالوا بالصحة راعوا من يقول بغسل

أوغناط من ذكر أو أنثى أو خنثى وهذا يغني عن قوله وبول امرأة لكن مقصوده التخصيص على أعيان المسائل وقوله كثيرا أي انتشارا كثيرا من حد اليسير وهو ما حول المخرج وما قارب به مما لا بد منه كما قاله القاضي عبد الوهاب يعلم حد الكثير أي ومتجاوز عن مخرج تجاوزا كثيرا أي جاوز المخرج وما قرب منه مما لا بد منه بان وصل الى الاليتين مثلا (ص) ومذى يغسل ذكره كله (ش) أي ويتعبد المني أيضا في مذى بالمعجزة وهو ماء أبيض يخرج عند اللذة بالانعاط عند الملاعبة أو التذكار مع غسل ذكره كله وفرج المرأة كله عند الأكثر ويستحب اتصال الغسل بوضوءه اذا لما كان تعبد أشبه بعض أعضاء الوضوء ثم ان كلام المؤلف في المذى الخارج بلذة معتادة اما ما خرج بغيرها فينبغي أن يجري على حكم المني الخارج بلذة معتادة فان لم يوجب الوضوء كفي فيه الجبر وان أوجبه تعبد المني فيه ولما اختلف في ان استيعاب الذكر بالغسل تعبد فيقتصر لنية أو معمل بقطع مادة المذى فهو كغسل النجاسات لا يقتصر اليها أشار الى الخلاف في ذلك فقال (ص) في النية وبطلان صلاة تاركها أو تارك (ش) يعني أنه اختلف هل تجب النية في غسل الذكر من المذى أو لا تجب فيه وعلى القول بالوجوب لو تركها وغسله كله فهل يبطل الصلاة لترك واجب أولا وكذا الورك غسل ذكره كله واقصر على محل الاذى سواء غسله بنية أم لا فقيس تبطل وقيل لا تبطل مرعاة للعراقيين القائلين بالاكتفاء بغسل محل الاذى وعليه فيكمل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات قولان الاول للابن في الفروع الثلاثة ومخالفة في الاول ابن أبي زيد وفي الثاني والثالث يجبي بن عمر واغناط المذكور بالذكور وان كانت المرأة تشارك الرجل في ذلك لانه يغسل منه جميع الذكر والمرأة تغسل محل الاذى فقط ابن حبيب المرأة لها مذى وودى ومذيا بله تعول فرجها تخرج عند اللذة والظاهر افتقار غسل محل الاذى بالنسبة الى مذى المرأة لنية (ص) ولا يستجبي من ريج (ش) هونني ومعناها النهي لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منامن استنجى من ريج أي ليس على ستننا وانظر هل انتهى على سبيل الكراهة وهو الظاهر أو المنع والرج طاهر كما صرح به الباغي (ص) وجاز بما بس طاهر منق غير مؤذ ولا محترم (ش) أي وجاز الاستجمار

البعض وفي التوضيح وأجراه بعض المتأخرين على ان غسل الجميع واجب أو مستحب * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف ان القولين جاريان فمن ترك النية وفيمن غسل بعضه سواء كان الترك عمدا أو سهواً وهو ظاهر لان ذلك مبني على التعبد وقال القاني قوله كله علم منه أنه تعبد وكل ما كان تعبد في النفس لا بد فيه من نية وهنا كذلك فلا يصح تفريع قوله في النية قولان بعد قوله كله وكان ينبغي له القول بوجوب النية لانه الجارى على قوله كله اه (قوله وعليه فيكمل غسل ذكره لما يستقبل من الصلوات) وهل يعيد الصلاة في الوقت أولا إعادة عليه قولان فان لم يغسله لما يستقبل صلى أيضا ففيه قولان كافي لـ (قوله والظاهر الخ) الظاهر كما قال عجم خلافة لما تقدم انها تغسل محل الاذى فقط فليس فيه شائبة تعبد (قوله ليس على ستننا) فان قلت اذا كان الامر كذلك فما النكته في التعبير بهذا اللفظ الموهوم قلنا النكته هي التنفير عن التلبس بتلك الحالة فكأنه يلتفت الى انه ليس على السنة أصلا (قوله وجاز الاستجمار) أو ان الضمير عائد على الاستنجاء لان الاستنجاء يطلق على ازالة ما في المحل بالماء أو بالحجر فاعاد عليه الضمير باعتبار المعنى الثاني

(قوله وهى تعم) فيه أن الرخصة يقتصر فيها على ما ورد ويمكن الجواب بأن المراد رخصة في الفعل لا في المفعول به وحيث كانت رخصة في الفعل فتعم وحاصله أن أصبح يخص الاستجمار بالأحجار تمسكاً بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام أولاً لا يجداً أحداً ثم ثلاثة أحجار فقتصر الاستجمار على ما كان من جنس الأرض لأنه رخصة لا يتعمد بها ما ورد وقاس المشهور وغيرهما من كل جامد على الصفة الاتية لأن الرخصة في الفعل لا في المفعول به أى فقول الشارح وهى تعم أى الرخصة حيث كانت في الفعل لا في المفعول به فهى تعم حيثما تدبر أى وقوله الأحجار مفهومة مفهوم لقب وانما ذكر الأحجار ليكونها أكثر وجوداً (قوله ضرورة) أى تستعمل عند الضرورة أى فهى خلاف الأصل فلا يعدل عما وردت فيه وظاهر الشارح أن التيمم ليس رخصة بل عزية والمعتمدان التيمم رخصة وحيثما الذي يتحصل أن الاستجمار وإن كان رخصة إلا أنها ليست ضرورية فلذلك توسع فيه بكل شئ بخلاف التيمم فإنه وإن كان رخصة إلا أنه ضرورية فلم يتوسع فيه (قوله وجنس الأرض مطهر) أى لا غير (فان قلت) قوله صلى الله عليه وسلم الأرض في قوله جعلتلى الأرض لقب ومفهومة لا يعتبر (قلت) يحتمل (١٥٠) ذلك على ما إذا لم يكن ذلك أتى على خلاف الأصل كما هنا لكن يقال إن الاستجمار

أيضا على خلاف الأصل فتأمل (قوله لزوما) أفاد أنه قد يعتبر مفهوم غير الشرط لكن لا لزوماً (قوله من الجواز المستوي الطرفين) فيه شئ لأنه لا يتخلو ما أن يكون مراده الجمع بين الماء وغيره من الاستجمار فيكون منه دوا أو مراده الاقتصاد فيكون خلاف الأولى (قوله والعقاقير) جمع عقار بفتح العين وتشديد القاف وهو عطف مغاير أن أريد بالأدوية المركبة من تلك العقاقير ومن غيرها أو منها فقط (قوله حرمة الحروف) قال اللقاني إذا كانت مكتوبة بالعربي والأفلا حرمة لها إلا أن تكون من أسماء الله وقال عجم سواء كان يكتب بالخط العربي أو بغيره كما يفيد كلام الخطاب وقتوى الناصر اللقاني والشيخ تقي الدين ومقتضى ما ذكره الدماميني في حاشية

المفهوم من قوله ونذب جمع ماء وجرجر بما ذكر المراد باليابس هنا الجاف لا ما فيه صلابة والفرق بين الاستجمار والتيمم في اختصاصه بما هو من جنس الأرض دون غيره أن الاستجمار رخصة وهى تعم والتيمم طهارة ضرورية فلا تعم وأيضا المقصود من الاستجمار إزالة العين وهى تزال بكل جامد بخلاف التيمم فإنه طهارة وهى لا تحصل إلا بطهور وجنس الأرض مطهر لقوله عليه الصلاة والسلام جعلتلى الأرض مسجداً وطهوراً ولما لم يعتبر المؤلف مفهوم غير الشرط لزوماً نخرج مفاهيم الأوصاف من الجواز المستوي الطرفين فيصدق حكم المخرج بالحرمة والكراهة وبينه لقا ونشر امرئنا فقال (ص) لا مبتل ونجس وأملس ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذبح وفضة وجدار وروث وعظم (ش) أى لا يستجمر بالمبتل لنشره نجاسة وأخرى المانع وإن استجمر به فلا يجوز له ولا بد من غسل المحل بعد ذلك بالماء وإن صلى عامدا قبل غسله أعاد أبداً وما قيل في المبتل يقال في النجس وكذا لا يستجمر بالأمس كالزجاج الذى ليس بمحرف وأما المحرف منه ومن القصب فيدخل في المحدود وكذا لا يستجمر بالمحترم الماطع منه أو لشرفه أو لخلق الغير فالأول كالمطعوم ولو من الأدوية والعقاقير وغير الخالص من النخالة والملح والورق المشى والثاني كالمكتوب لحرمة الحروف ولو باطلا كالسحر ولو قوراة وانجيه لا مبدلة لما فيه ما من أسماء الله تعالى وأسماءه لا تبدل أغما الباطل ما فى التوراة والانجيل من تحريف وكذا لا يستجمر بذبح وفضة ويجوز للسرف وكذا لا يستجمر فى جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره ويكره بملكه لا هانة المسجد والتصرف فى ملك الغير ويكره أن يستجمر فى حائط يملكه لأنه قد ينزل المطر عليه أو يصيبه بلل فيلتصق هو وغيره بجداره بعد نزول المطر عليه فتصيبه النجاسة وخوف أن إذا به عقرب به وكذلك يكره أو يمنع الاستجمار بروث وعظم طاهرين لتعلق حق الغير لأن الأول علف دواب الجن والثاني طعامهم

الجارى اختصاص الحرمة بما فيه اسم من أسماء الله تعالى وفى كلام صاحب المدخل وابن العربي ما يفيدان أما ما فيه اسم نبي كذلك إذا علمت ذلك فقول الشارح لما فيه ما من أسماء الله يقتضى أن الحرمة أغماهى لا أسماء الله فبنا فى ذلك قوله لحرمة الحروف وخلاصته أن آخر العبارة مبدل لكلام الدماميني وهو مناف لقوله لحرمة الحروف نعم لو قال ولما فيه ما بالناسب الكلام (قوله وأسماءه لا تبدل) أى إن شأنهم لا يبدلون أسماء الله (قوله أغما الباطل ما فى التوراة والانجيل من تحريف) أى أغما يحكم عليه بالباطل ما حرقوه مما يتعلق بشأن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿فرع﴾ اختلاف علماء التمسك فى الورق الذى يجعله السفارون فى الجلود هل يجوز لأنه صيانته له أولا لأنه صار كالآلة فهو امتنان انتهى (أقول) والثانى هو الظاهر (قوله للسرف) بالسرين (قوله فى جدار المسجد أو وقف أو ملك غيره) كان من داخل أو من خارج (قوله ويكره بملكه) ظاهره من داخل أو خارج وهو ظاهر النقل وبعض الأشياخ قصره على ما إذا كان من داخل والأحرم (وأقول) ينبغى التفصيل وهو أنه إذا غلب على ظنه التصاق الناس به فيحرم والا كره فتدبر (قوله والتصرف فى ملك الغير) قال الشيخ عبد الكافي محمل الحرمة فى ملك الغير إذا كان بغير ادنه أو أباذنه فيكره فقط (قوله وكذلك يكره أو يمنع) أو لحكمة الخلاف لا للتردد أى يكره على ما رجحه الخطاب أو يمنع على ظاهر كلام ابن الحاجب (قوله لأن الأول علف دواب الجن) فيصير الروث شعير أو تبنا أو علفا (قوله والثانى طعامهم) لأنه يعادى ما فرما كان أى يعادى أعظم ما كان من اللحم ثم من

المعلوم ان الروث يكون طاهر اكروث مباح الاكل ونجسا كروث غيره وهل الذي يعاد تبنا أو غيره خصوص روث المباح أو ما هو أعم
(قوله والمراد الاول في الجميع) لا يؤخذ على إطلاقه بل المناسب التفصيل فيقال اما بالنسبة للمحترم من مطعم ومكتوب وذهب
وفضة يحرم عليه سواء أراد الاقتصار عليه أم لا ولكن اذا أنقى يجزئ وأما بالنسبة للمعد فإنه اذا آذاه اذية شديدة وخرج منه دم
يحرم عليه ولا يجزئه اذا اقتصر عليه واذا لم يؤذه فانه يجوز اذا أنقى أولم ينق واتبعه بالماء والاحرم وأما الاملس فانه اذا اقتصر عليه
يحرم ولا فيجوز وأما النجس فانه اذا كان المراد به عين النجاسة ولم يتحمل منه شيء وأنقى فانه لا يجوز استعماله وأجزأه وان تحلل منه فاذا
اقتصر عليه يزيد الحرمة والا فلا يتعلق به الا حرمة الاستعمال وأما المتنجس فانه اذا أتبعه بالماء جاز ولا يتعلق به الحرمة لا ابتداء ولا
دواما والا لحرمة من حيث الاقتصار وأما المبتل فانه اذا اقتصر عليه حرم من جهة الاقتصار والافيجوز هذا ما قرره شيخنا الصغیر
رحمه الله تعالى (قوله وانما كرر المؤلف الخ) لا تكرار كما هو ظاهر (قوله كاليد) أى الاصبغ الوسطى من اليسرى ويكره باليمنى
ويؤمر بغسل النجاسة من يده بعد ذلك لا قبله لثلاثة عشر النجاسة بالطوبى الا أن يريد اتباعها بالماء من ك (قوله كاليد) اذا أنقث
أى على الاصح أى خلافا لما فى الاكمال عن بعض شيوخه (١٥١) (قوله ودون) أى فالجمر الواحد يكفي اذا أنقى وكذا
الاثنان اذا حصل انقائه وأوجب

أبو الفرج الثلاث

* (فصل فواقض الوضوء) *
(قوله وتسمى موجبات) لانه يلزم
من كونه ناقضا أن يكون موجبا
ولا يلزم من كونه موجبا أن يكون
ناقضا (قوله بخلاف الموجب
فانه قد يسبق) أى كفى البلوغ
وكلا منافيا كان متأخرا اما كان
متقدما (قوله وكأن الخ) كأنه
يقول لا أراضى بقول التوضيح
والذى أراضى به خلافا فاقول
وكأنه لما ذكرها بعد الوضوء
ناسب أى فالعلة الموجبة لذلك
النقص ذكرها متأخرة ولولا ذلك
لكان التعبير بالموجبات أولى الخ
(قوله والا فالتعبير بالموجب أولى)
لا يسلّم أنه أولى لان الموجب وان
صدق بالمتقدم والمتأخر الا أن

أما النجس منهم ما دخل فيما ص وبعبارة أخرى لا يجوز الاستجمار بواحد من هذه المخرجات
وهو صادق بحرمته وكرهته والمراد الاول في الجميع الا الروث والعظم الطاهرين وجداد
نفسه فانه يكره الاستجمار بها وانما كرر المؤلف قوله ومحترم ليرتب عليه بيانه (ص) فان أنقث
أجزأت كاليد ودون الثلاث (ش) أى فان استجمر بمنى عنه أجزأه فيما يحصل به الانقاء كما
الوأنقى باليد ودون الثلاث من الاحجار وقولنا فيما يحصل به الانقاء احترازا من المبتل والنجس
اذهما لا يتأتى منهما الانقاء بل ينشران النجاسة وكذا الاملس ومحل عدم الاجزاء في النجس
حيث تحلل منه شيء والا أجزأ حيث أنق

* (فصل) * ذكر فيه فواقض الوضوء فقال (ص) نقض الوضوء (ش) وتسمى موجبات
الوضوء أيضا قال فى التوضيح وتعبير ابن الحاجب بالناقض أولى من تعبیر غيره بما
يجب الوضوء لان الناقض لا يكون الامتأخر عن الوضوء بخلاف الموجب فانه قد
يسبق اه وكان المؤلف لما ذكر هذه بعد الكلام على الوضوء ناسب أن يعبر عنها
بالنواقض والا فالتعبير بالموجب أولى فيما يظهر لانه يصدق على السابق وعلى المتأخر
وايضاً فالتعبير بالنقض قد يتوهم منه بطلان الطهارة السابقة واذا بطلت بطل ما فعل
بها من العبادة ولهذا قال سندا نقول ان الطهارة بطلت بالحدث ولكن انتهى حكمها
كما انتهى حكم النكاح بالموت ولهذا اذا توضحا اغمايتوضأ للحدث الثانى للحدث الاول
واعلم ان فواقض الوضوء أحداث وأسباب فأشار الى الاول بقوله (ص) بحدث وهو الخارج
المعتاد فى العفة لاحصى ودودولو بسلة (ش) تقدم ان الحدث على أربعة معان أحدها
هو المراد هنا وهو الخارج خرج به الداخِل من حقنة ومغيب حشفة لا يجابه ما هو أعم

القصد بيان ما كان متأخرا فلم تكن تلك العلة تامة (قوله قد يتوهم منه الخ) لا يخفى ان النقض قد تعورف فى الانتهاء فلا يتوهم بعده هذا
التعارف (قوله ولهذا) أى وليكونها اذا بطلت بطل ما فعل لها الخ (قوله انتهى حكمها) حكمها هو أباحة القدوم على العبادة وصحتها
(قوله حكم النكاح) أى من الاستمتاع بالزوجة ولزوم الانفاق وغير ذلك مما هو من لوازم الزوجة (قوله للحدث الاول) أى الذى فعل
بعده الطهارة التى انتقضت (قوله أحداث وأسباب) أى ولا أحداث ولا أسباب كالشك فى الحدث والردة على أنه يقال ان الشك فى
الحدث داخل فى الاحداث والشك فى السبب داخل فى الاسباب بأن يقال ان الحدث ناقض اما من حيث تحقيقه أو انشائه فيه (قوله
على أربعة معان) أى بطريق الاشتراك اللفظى (قوله خرج به الداخِل) الاولى أن يقول خرج عنه لان القاعدة ان الجنس يقال
خرج عنه لا يخرج به (قوله من حقنة) هو الدواء الذى يصب فى الدبر بالآلة المعروفة قال فى ك وانظر قولهم ان الحشفة لا تنقض
الوضوء مع أن الآلة التى تدخل فى الدبر تخرج منه وربما صح بها الاذى الا أن يقال انه خارج غير معتاد (قوله ومغيب حشفة) مصدر
غابت الحشفة أى وغيبه حشفة أى وحشفة غائبة فى الفرج أو ان مغيب بمعنى غائب والاضافة لليمان (قوله لا يجابه ما هو أعم) لا يخفى
أنه لا يصح أن يكون تعليلا لما قبله لان الحشفة خرجت بالخارج سواء أوجب ما هو أعم أو لم توجب شيأ بل هو تعليل لمحدوف والتقدير

وانما صح اخراجها من الحدث لا يجابها ما هو اعم وفيه ان يجابها ما هو اعم لا ينافي دخولها في الحدث لان الطهارة الكبرى لا تنافي
 الصغرى (قوله والفرقة) معطوف على قوله الداخل وكانه يقول خرج به مالم يس بخارج من حقنة ومغيب حشفة وهما داخلان وما
 ليس بخارج ولا داخل كالفرقة والحقن الشديدين فلا ينقضان الوضوء اذا تم معهما الاركان على ما يأتي وقد يقال أراد بالخارج
 حقيقة أو حكما كالفرقة والحقن ويحمل على ما اذا منعنا الاركان أو كان يحصل بهما مشقة بحيث يصير يضم الوركين لعدم صحة الصلاة
 حينئذ (قوله الحقن) حبس البول ويقال للدافع الغائط الخاقب (قوله من بول وودي) واعلم أن ودي المرأة يخرج أيضا بأثر البول
 الا أنه حينئذ لا حكم له نعم يكون ناقضا فيما اذا خرج بأثر سلس بول أو خرج عند حمل شيء ثقيل (قوله ورج) أي ودم حيض ونفاس
 ومنى خارج بلذة معتادة ولما خرج بالخارج المعتاد المنى بلا لذة أو غير معتادة نص عليه في باب الغسل واستثناء التمتع في دم الحيض
 والنفاس واستظهار الشارع في المنى في باب الغسل انه ليس من موجبات الوضوء مبني على أن الطهارة الكبرى تنافي الطهارة
 الصغرى وليس كذلك والماصح ادراجها فيما لان المتنافيين لا يدرج أحدهما في الآخر (قوله ولو كان عليه ما أذى) أي فالمراد
 بقول المصنف ولو ببله أي مع بلة الأذى وهو البول في محله والعذرة في محلها أي ولو كانت أكثر منهما ما ويعني عما خرج معها حيث
 كان مستسكحا بأن يحصل كل يوم مرة أو أكثر والأفلا بد من ازالته بقاء أو مجرد حيث كثر والاعني عنه أي بحسب محله لا بحسب
 اصابته للثوب والمراد بالخصى المتخلق (١٥٢) في البطن وأما ما يتعلق حصاة ونزلت كاهي فتتقض كاهي شربه ونزل بصفته ومثل

والفرقة والحقن الشديدان وأخرج بقوله المعتاد من بول وودي ورج مالم يس معتادا
 كالخصى والدرد ولو كان عليهما أذى والرج من قبل ولو قبل امرأة لانه كالجشاء خلافا
 للسافعية والهادي كما يأتي آخر باب النفاس فقوله وهو الخارج تعريف لنوع من الحدث
 وقوله الخارج لا المنع المترتب أو الصفة وينقض بالخروج أيضا ولعله اغناقتصر على
 الخارج لان الخروج صفة الخارج فني وجسد النقض بالخارج وجسد النقض بالخروج
 وشمل قوله المعتاد خروج منى الرجل من فرج المرأة اذا دخل فيه بوطئه لان خروجه في هذه
 الحالة معتاد أي غالباً وأما لو دخل فرجها بلا وطء ثم خرج فلا يكون ناقضا كما يفيد كلام
 ابن عرفة وسميائي مفهوم العجوة وهو المرض في أقسام السلس وقوله لا حصى معطوف
 على المعتاد لانه محترزه أي لان كان الخارج حصى لا على حدث لانه ليس محترزه وجرى
 عادة المؤلف بعطف بعض الاحكام على محترزاتها كقوله في باب البيوع وعدم نهى
 لا كملب صيد (ص) وبسلس فارق أكثر (ش) لما كان في مفهوم قوله في العجوة وهو السلس
 تفصيل على طريقة المغاربة وهي المشهورة من المذهب لا على طريقة العراقيين من عدم
 النقض بالسلس مطلقا واستحباب الوضوء بين المشهور بقوله وبسلس أي ونقض الوضوء

الخصى والدرد الدم والقيح ان كانا
 خالصين من أذى والانتقضا والفرق
 ان حصول الفضلة مع الخصى
 والدرد يغلب أي شأنه ذلك بخلاف
 حصولهما مع دم وقيح (قوله لنوع
 من الحدث) هذا يقتضي أن الحدث
 كالأذى تلك الامور الاربعه جزئيات
 والظاهر أنه مشترك بين الاربعه
 وكان المصنف قال نقض الوضوء
 بنوع من الحدث وهو الخ (قوله
 وينقض بالخروج الخ) لا يخفى أن
 النقض بالخارج انما هو من حيث
 خروجه لا من حيث ذاته وقوله
 فني وجسد النقض بالخارج يوهم

أنه من حيث ذاته وليس كذلك (قوله اذا دخل فيه بوطئه) وكانت اغتسلت بعده أو توشأت ونوت رفع
 الاصغر بل ولولم تنور رفع الاصغر بل غسلت أعضاء الوضوء ثم أرادت رفع الاكبر فقط أو تقتصر على ماعداء أعضاء الوضوء فينتقض
 الاصغر بالمنى الذي خرج في هذه الحالة (قوله أي غالبا) أي عند عدم الحمل ومن غير الغالب لا يخرج في تلك الحالة وهو مستبعد
 (قوله في أقسام السلس) لانه سميائي ان أقسامه أربعة وعدم النقض في ثلاثة من تلك الاربعه (قوله لانه ليس محترزه) وذلك لان
 الحدث هو المعروف والاحترازات انما تكون لاجزاء التعريف لان بها الادخال والاخراج لا للمعرف لانه ليس به ادخال ولا اخراج
 وقد يقال بل المناسب عطفه على حدث وذلك لان المراد بالحدث نوع منه وهو ما عرف بهذا التعريف ولا يخفى ان الخصى والدرد
 محترزه قطعاً فتدبر (قوله الاحكام) جمع حكم مراد به المحكوم عليه كقوله وشروط للمعقود عليه عدم نهى الخ فإنه في قوة من الشروط
 في صحة البيوع عدم نهى أي لا وجوده كنهى كلب صيد أي كنهى المتعاقب بكتاب الصيد من حيث بيعه أو نقول كنهى بيع كلب صيد
 وان شئت قلت أو المحكوم به بأن تعدد المشروط في صحة البيوع عدم نهى وكذا وكذا وظهر أن الحكم المعطوف مقدر (قوله على
 محترزاتها) أي مخالفتها تأمل (قوله وبسلس) بفتح اللام الخارج وهو المراد هنا بكسر هاء الشخص الذي قام به السلس وظاهر المصنف
 أنه ليس بحدث لعطفه عليه وهذا ليس كذلك والجواب انه عطف خاص على عام في الجملة لان السلس فيه تفصيل فان قيل المعطوف
 مقيد بالمفارقة فهو خاص دائما فالجواب ان القيد خارج عن المعطوف ونكتة العطف ذكر القيد (قوله واستحباب الوضوء) ظاهر
 العبارة في جميع الاحوال وليس كذلك والظاهر انه في غير مسئلة الدوام

(قوله وتستفاد الخ) فيه نظر لانه يستفاد منه انه لو لازم نصف الزمان ينقض وليس كذلك (قوله اذا كان به سلس مذي) لا مفهوم له ولو حذفه المصنف لكان اخصر واشمل اذ كل سلس من مذي أو ودى أو بول أو غائط أو ريج له هذا الحكم لكن يستثنى من ذلك المني الخارج على وجه السلس فلا يوجب غسلا ولو قدر على رفعه لان شرط ايجاب الغسل منه خروجه بلذة معتادة وماني تت على الرسالة خلاف المشهور والحاصل ان المذي بغیر لذة ناقض لكن لا يجب غسل جميع الذكر بنية الا اذا خرج بلذة معتادة وأما بغیرها فلا يجب ذلك ولكن يتعين الماء (قوله أو تسمى أو تداء) ويعتقر له زمن التداء وزمن شرائه سرية يتدأى بها واستبرأؤها على العادة فانه فيها بمنزلة السلس الذي لا يقدر على رفعه وكذا زمن طيب السكاح فان وجدها من تحيض كل خمس سنين مرة فانظره هل يعتقر له أيضا أو يلزم بشراء غيرها (قوله انه كلما نظر أو تذكر أو لمس أمذي) هذا غير ظاهر (١٥٣) فالمناسب جملة على ما اذا استمر به نزول المذي كل الزمن أو جلله أو نصفه وكان يقدر على رفع ذلك فينقض وضوءه فان لم يقدر على رفعه فلا ينقض وأما ما صور به فينقض وضوءه ولو لم يقدر على رفعه (قوله وأولى مع التساوى) بل آكد (قوله فلا يعارض) العبارة توهم ان للمعارض وجهان في الجملة وهو كذلك ويبان ان قوله ونذب ان لازم أكثر يقتضى انه اذا لازم النصف لا نذب مع وجود الطلب واذا انتفى النذب وقد وجد الطلب فيكون الوجوب ومرا دنا بنسب ما يشمل السنة على طريقة العراقيين فينافي مفهوم قوله ان فارق أكثر من أنه لا يجب عند التساوى وحاصل الجواب ان يقال ان مفهومه وأولى بقوله ما سبق لا واجب والواجب التنافي والاصل عدمه وانما نذب مخافة أن يخاطب ما كان من مرض ما ليس فيه من اجزاء الفضلات الناقضة (قوله ومحمل الاستحباب) في الأكثر والمتوسط (قوله يشعر بنفيه) أى نفي النسب في غسل الذكر (قوله

بسلس فارق أكثر الزمان على المشهور لان لازم جميعه أو أكثره أو نصفه على ما مشهوره ابن راشد خلاف استظهار ابن هرون بالنقض في المساوى وينبغي للمؤلف أن يقول ولا بسلس لانه مختار الصحة ويقول لازم أكثر بدل فارق أكثر وتستفاد منه الاقسام الاربعه وقوله فارق مفهومه ثلاث صور لا نقض فيها (ص) كسلس مذي قدر على رفعه (ش) تشبيه في النقص لافي التفصيل والمعنى ان الشخص اذا كان به سلس مذي وهو قادر على رفعه بتزويج أو تسمى أو تداء أو وضوءه ومفهوم قدر على رفعه انه لو لم يقدر على رفعه بما ذكر لكان كغيره من الاسلاس في التفصيل المتقدم فتجربى فيه الاقسام الاربعه والمراد بسلس المذي انه كلما نظر أو تذكر أو لمس أو باشر أمذي وليس المراد انه مستمر دائما (ص) ونذب ان لازم أكثر لان شق (ش) لمادل مفهوم الصفة وهو قوله فارق أكثر على عدم النقص فيما عداها بين ما يستحب فيه الوضوء من ذلك أى ونذب الوضوء ان لازم أكثر الزمان وأولى مع التساوى فهو مفهوم موافقة يجب العمل به فلا يعارض مفهوم الصفة السابقة ومحمل الاستحباب اذ لم يشق فان شق يبرد ونحوه فلا يشدب وكذا دام اذا لفائدة في الوضوء وتخصيص النذب بالوضوء ودون غسل الذكر من المذي يشعر بنفيه وهو قول سخنون قال لان النجاسة أخف من الحدث واستحبه في الطراز (ص) وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة أو لمطابقا تردد (ش) أى وفي قصر اعتبار الملازمة من قلة أو كثرة أو توسط على الموجود من السلس في وقت الصلاة من اليوم واليلة فقط ويلغى من طلوع الشمس الى زوالها عن الاعتبار فلا ينظر الى ما فيه وهو قول ابن جماعة ومختار ابن هرون وابن فرحون والشيخ عبد الله المنوفي قائلان ولا ينبغي ان تؤخذ هذه المسئلة على عمومها بل ينبغي أن تقيده بما اذا كان الايمان والانقطاع مختلفا غير منضبط فيقدر بذنه أهم ما أكثر فيعمل عليه ولو انضبط الايمان بول الوقت أخرها أو باخره قدمها أو اعتبار جميع نهاره وليله لمقام غير قصر على أوقات الصلوات وهو قول البرزلى ومختار ابن عبد السلام (ص) من مخرجه (ش) هذا متعلق بالخارج والضمير له وبهذا يساوى قولهم الخارج المعتاد من المخرج المعتاد للشخص ولا للموضوع لانه يقتضى انه كلما خرج من مخرجه شئ نقض وليس كذلك والضمير أخر وصفا مقدرا وانه قال من

(٢٠ - خرشى أول) واستحبه أى غسل الذكر في الطراز (قوله وفي قصر الخ) الظاهر من القولين أولهما كما عند ابن عرفة وهذا التردد لعدم نص المتقدمين وعبارة ابن عرفة وفي كون المعتبر فيه الزوم وقت الصلاة أو اليوم ولا شيخي شيوخنا ابن جماعة والبودرى والظاهر عدد صلواته وتظهر فائدة فيما اذا فرضنا ان أوقات الصلوات مائتان وستون درجة وغير وقتها مائة درجة فانه فيها وفي مائة من أوقات الصلوات فعلى الاول ينقض لمفارقة أكثر الزمان لا على الثاني لملازمته أكثر قاله عجم في كبره والاحسن ما قرره شيخنا من أن القائلين ان المعتبر أوقات الصلاة اختلافوا على فرقتين الاولى تقول ينسب ما جاء في وقت الصلاة وغيرها الى وقت الصلاة الثانية ما جاء في وقت الصلاة فقط الى أوقات الصلاة فقط وقول المصنف أو مطابقا المعنى المعتبر الا في وقت الصلاة أو غيرها ينسب الى أوقات الصلوات وغيرها (قوله على أن تؤخذ هذه المسئلة) أى على القول الاول بل وعلى الثاني (قوله وليس كذلك) أى لانه يقتضى نقضه بخروج ريج من ذكره مع أنه لا ينقض (قوله والضمير أخر الخ) لتعليل لقوله تساوى الخ

(قوله ولما أوهم الخ) أى أول الكلام (قوله فاذا كانت الخ) لا يحق انه ساكت عما اذا كانت في المعدة وجعله بعض الشراح حكما ماذا كانت فوق المعدة وهو في عهده ومفاد شارحنا ان المعدة نفس السرة وهو قول النووى قال وحكم المنفتح في السرة وما اذا احكم ما فوقها وجعل شارحنا محل الخلاف ثلاث صور وهي ماذا كانت فوق المعدة وانسد أو لم ينسد وهي فوق أو تحت وسكت عما اذا انسد أحدهما فوق المعدة أو تحت ولم ينزلوا له كما قال الشيخ سالم وجعله عجب من محل الخلاف قال محشى نت وهو في عهده والظاهر أن المعدة ما فوق السرة الى منتصف الصدر فالسرة مما تحت المعدة وتعبيرنا بالظاهر أحسن من تعبير من غير بالمتد لان المسئلة ليست مخصوصة بالمالكية لان الدميرى قال بعد كلام النووى والمعروف أنها المكان المنخفض تحت الصدر الى السرة كذا ذكره الفقهاء والاطباء واللغويون اه قال (١٥٤) الخطاب ولم أقف للمالكية في ذلك على شئ والظاهر انه لا يختلف في ذلك وعبارة عجب والمراد بالمعدة ما فوق السرة حتى منتصف الصدر والسرة مما تحتها وهذا هو المعتد والراجح من الخلاف عدم النقص الا انه محمول على ماذا انسد في بعض الاوقات لاداء ما لا ينقص نظير ما اذا خرج من الحلق بصفة من صفاته وهو انه انقطع خروجه من محل المعتاد أصلا نقض وأما لو تساوى في الخروج أو كان أحدهما أكثر فلا نقض بما خرج من الفم في ذلك وحينئذ فالتفارق بين ما فوق المعدة وما تحتها انها اذا كانت تحت المعدة وانسد المخرجان فينقص كان ذلك في بعض الاوقات أوداء ما اذا كانت فوق المعدة أو فيها فلا نقض الا اذا انسد ادا داء وقرر شيخنا انهم متى قالوا فوق المعدة فمرادهم نفس المعدة فلا تظهر التفرقة المتقدمة بتنبه ~~ب~~ المعدة بفتح الميم وكسر العين ويقال أيضا معدة بكسر الميم وسكون العين قاله في العجاج (قوله استنار الخ) اشارة الى أنه

مخرجيه المعتادين أو غير المعتادين ان انسد ولما أوهم ان خروج خارج الثقبة لا ينقص مطلقا مع ان فيه تفصيلا ذكره بقوله (ص) أو ثقبه تحت المعدة ان انسد أو لا فقولان (ش) أى وكذا ينقص الخارج من ثقبه أى خرق اذا كانت تحت المعدة وانسد المخرجان فان كانت فوق المعدة مع انسد ادا المخرجين أو لم ينسد او هي فوقها أو تحتها فقولان بالنقص وعدمه والمراد بما تحت المعدة ما تحت السرة وبما فوقها ما فوق السرة وقوله والاراجع للانسداد ولتحت المعدة أى والابان لم ينسد أو كانت فوق المعدة انسد أم لا (ص) وبسببه وهوزوال عقل وان بنوم ثقل ولو قصر لا خف ونذب ان طال (ش) لما كان ما ينقص الوضوء احدا نا وتقدم الكلام عليها وأسبابا بالتلك الاحداث مؤدية اليها وليست ناقضة بنفسها كالنوم المؤدى لخروج الريح واللمس والمس المؤدى للمذى أعقب الكلام على الاسباب والمعنى أن من الاسباب الناقضة للوضوء استنار العقل وان كان استناره بنوم ثقل ولو كان قصيرا على المشهور وعلامة النوم الثقيل سقوط شئ من يده أو انخلال حيوته أو سيلا ريقه أو بعده عن الاصوات المتصلة به لا ان خف النوم فلا ينقص لا انتقاء مظنة الحدث ولو طال لكن يندب الوضوء مع الطول ومقتضى قوله وان بنوم ثقل أن غير النوم من الجنون والاعناء والسكر لا يشترط فيه الاستنقال وهو كذلك وقوله ثقل صفة لنوم وقوله خف صفة لموصوف محذوف هو المعطوف وليس المعطوف خف أى لا بنوم خف فلا اعتراض وبعبارة أخرى حذف الموصول وأبقى صلته فلم تعطف لا المفرد أى لا ما خف أى النوم الذى خف فاندفع الاعتراض أن لا لا تعطف الا المفردات وبعبارة أخرى قوله لا خف يحتمل عطفه على ثقل وهو الظاهر لانه مقابله ويحتمل عطفه على قصر ولا يقال لا لا تعطف الجمل لاننا نقول لا لا تعطف التى لا محل لها من الاعراب أما التى لها محل من الاعراب فتعطفها خفية فاندفع الاعتراض وحقيقة النوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء اعصاب الدماغ من رطوبات الانجزة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر عن الاحساس رأسا وقيل ربح تأتى الانسان اذا شهما اذهب حواسه كما تذهب النجرة بعقل شارها وقيل انعكاس الحواس الظاهرة الى الباطنة حتى يصح أن يرى الرؤيا والسنة ما تقدم النوم من الفتور وحكمة ذكر النوم بعد السنة في الآية

ليس المراد زواله حقيقة اذ لو زال لما رجع (قوله سقوط شئ من يده) أى ولم يشعر وكذا يقال فيما بعد (قوله حيوته) لدفع أى ولم يشعر طال أم لا نقل عن مالك أن الحموة بضم الحاء والمراد احتجب يديفبان يجلس قائم لركبتين جامعاً يديه على ركبتيه مشبكاً أصابعه أو ماسكاً يديه أو مألوا احتجب بجمل أو ثوب أو ما أشبه ذلك من غير أن يمسكه بيديه فهذا حكمه حكم المستند الخ (قوله أو سيلا ريقه) أى ولم يشعر (قوله أو بعده) أى عدم سماعه (قوله صفة لموصوف محذوف) أى ويكون معطوفا على بنوم (أقول) يلزم عليه حذف النكرة الموصوفة مع عدم الشرط وهو أن يكون بعض اسم مجرور بمن كقوله مناظعن ومنا أقام (قوله فلا اعتراض) أى بان لا لا تعطف الجمل (قوله حذف الموصول) أى أو الموصوف (قوله ويحتمل عطفه على قصر) غير ظاهر لانه لا يصير المعنى ولو قصر الثقيل لان كان الثقيل خفيفا وهذا تناف (قوله ولا يقال) مر تبط بالامر من عطفه على ثقل أو عطفه على قصر كما هو ظاهر (قوله أما التى لها محل) ضعيف (قوله المشاعر) أى الحواس (قوله وقيل ربح الخ) ويصح أن يكون الموصوف بالثقل أثره وهو نفسه (قوله الى الباطنة)

ظاهرة الى الحواس الباطنة أى الى أحدها وهو الحس المشترك أو خزانته أو الى الباطن فيجبر (قوله لدفع) اللام زائدة أى دفع وهذا جواب عما يقال اذا كانت السنة لا تأخذ لأنها نقص في حقه فأولى النوم فلا حاجة لذكره وحاصل الجواب تسليم ما ذكره ولكن ذكر لتسكنه أخرى هي أنه أتى به دفعا لتوهم أن النوم يأخذ بثقله (قوله عادة) ودخل في المعتاد الامر د كما صرح به الشيخ سالم (قوله أو علم حقيقة) كأن يلمسه ليعلم هل هو جسد آدمي أو غيره أو عظم أو لحم (قوله لتشمل اللامس والملموس) الاولى قصوره على اللامس وأما الملموس فيفصل فيه ان وجد نقض والا فلا فان قصد صار لا مساقفة دبر (قوله ولو كظفر الخ) أى متصلين لا منفصلين ولو اتدوهل يجوز النظر الى شئ من محاسن المرأة في حال انفصاله أم لا والاحتياط ان لا ينظر كالأصابع فصل شعرها أو فرجها أو شئ من محاسنها بما هو عورة لها فالظاهر لا يجوز لأنهم صرحوا بأنه لا يجوز النظر لعورة الميت ولو تفرق **فائدة** لا يجوز النظر للمصوب ولا للمخوزق ونحوهما (قوله وفي بعضها بالباء) أى ولو كان ملتصقا بظفر **تنبيه** (١٥٥) لا يشترط في اللمس كونه بعضا أصليا بل ولو كان

زائدا لا احساس له حيث انضم له قصد لذة أو وجدان وهذا بخلاف مس الذكرو هذا ظاهر أفاده عجم والفرق أنه انما لم يشترط في اللمس كون العضو أصليا أو زائدا له احساس لما انضم له من قصد اللذة أو الوجدان بخلاف مس الذكرو لا يشترط فيه ذلك فلذلك كان لا بد أن يكون بعضا أصليا أو زائدا له احساس (قوله وأول بالخفيف الخ) استظهره الخطاب (قوله تجوز) فيه شئ بل حقيقة بحسب اصطلاحه ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله والانقض اتفاقا) أى مع القصد والوجدان (قوله ان قصد لذة) وأما ان قصد اللمس فان وجد نقض والا فلا (قوله أو وجدها) أى حين اللمس فان وجدها بعد كانت من الفكر الذى لا ينقض (قوله لا انتفيا) أى لان انتفيا فحذف بعض المعطوف لدلالة الأول (قوله مع قصدها) أى مع انتفاء قصدها (قوله من لامس الخ) الاولى الاقتصار على لامس واعلم

لدفع أن النوم أقوى من السنة فيأخذ تعالى الله عن ذلك (ص) ولمس يلمس صاحبه به عادة (ش) وهذا هو السبب الثاني وهو مرفوع عطفًا على زوال والمعنى أن من أسباب نواقض الوضوء اللمس وهو ملاقة جسم لا آخر لطاب معنى فيه الحرارة أو برودة أو صلابة أو رخاوة أو علم حقيقة واللمس تلاقيهما على أى وجه كان ولذا عبر به في الذكرو لم يشترط في نقض الوضوء به قصد والمراد بصاحبه من تعلق به اللمس فيشمل اللامس والملموس واحترز بقوله عادة من المحرم فلا نقض من جهتين وانما كان اللمس من الاسباب لانه قد يؤدي الى الحدث وهو خروج المذى وحينئذ نفلس المراهق غير ناقض لوضوئه ووطؤه من جملة اللمس واستحب الغسل يقتضى استحباب الوضوء من باب أولى (ص) ولو كظفر أو شعر (ش) لما كان المنصوص أنه لا فرق بين الجسم وما اتصل به قال ولو كان الملموس كظفر أو شعر رأى متصليين لا منفصلين لعدم الالتذا بهم إعادة وفي بعض النسخ باللام أى ولو كان مس اللامس نظفر وفي بعضها بالباء أو شعر أو مس من غير ملاقة جسم (ص) أو حائل وأول بالخفيف وبالاطلاق (ش) أى أو كان اللمس فوق حائل فانه ينقض وأطلقه ابن القاسم في المسدونة وروى على ان كان خفيفا وان الكثيف لا ينقض اللمس من فوقه وأول كلام ابن القاسم عند ابن رشد بالخفيف يجعل روايه على تفسيره الى وجه ابن الحاجب روايه على خلاف وأول قول ابن ابن القاسم بالاطلاق كما هو ظاهره في اطلاق التأويل عليه تجوز ويحمل التأويلين ما لم يحصل مع اللمس ضم أو قبض والانقض اتفاقا (ص) ان قصد لذة أو وجدها لا انتفيا (ش) يعنى ان الانتقض باللمس مقيدهما اذا قصد اللذة ووجدها اتفاقا أو لم يجدها على المنصوص أو وجدها فقط من غير قصد ابن رشد اتفاقا أما ان انتفت اللذة مع قصدها فلا نقض اتفاقا فقوله ان قصد أى صاحبه السابق من لامس ولمس وقوله أو وجدها أى من غير قصد وانما كان وجدان اللذة هنا ناقضا مع عدم القصد لانه هو المقصود من الطلب وكانت أولى منه بالحكم (ص) الا القبله بهم وان بكره أو استغفال للوداع أو رجعة (ش) هذا مستثنى من قوله لا انتفيا أى لا ينقض الوضوء مع انتفاء القصد واللذة اتفاقا الا القبلة على فم ولو من محرم فتعق

أن اللذة بفروج الدواب من المعتاد لا باجسادها أى غير آدمية الماء فيما يظهر بل يجرى في تقميل فها ما في تقميل فم الانسان (قوله الا القبلة بهم) أى قبله من يلمس به عادة فلا تنقض قبله صغيرة ولو قصد ووجد ولا بد أن يكون المقبل بالغا (قوله لا لوداع) المعطوف محذوف أى لا القبلة لوداع أو ان المعطوف عليه محذوف أى الا القبلة لغير لوداع لا لوداع الخ **فائدة** قال الجلال السيوطي في كتابه الوشاح مانعه وفي كتاب الانقب للسرايزي بسنده عن أحمد بن زيد قال حدثني أبي قال قلت لابراهيم النظم اذا لمس العضو والعضو لم يكن فيه من اللذة ما اذا قبل الفم الفم قال لان الفم طبق القلب والقلب مسكن الحب فاذا انطبق الطبقان سكن ما في القلب من لذة الحب (قوله على فم) فيه إشارة الى أن الباء في بهم معنى على ولا يظهر بقاؤها على باهم الامرين **فائدة** الاول أنه يلزم أن يكون وصفا كاشفا والاصل في الوصف أن يكون مخصصا **تنبيه** الثاني أنه يلزم عليه أنه لو قبله على يديه بنقض مطلقا وليس كذلك بل هو جار على الملاسة **تنبيه** لا نقض في تقميل شيخ أو ولي شاب أو شيخ وكذا تقميل ذى حبة لا يلمس به عادة بخلاف تقميل شيخ أو شيخنة فيمنع ولا يجز

الخطاب نصافي ثقبيل المرأة مثلها واستظهر النقص قال الشيخ أحمد الزرقاني وفي استثناء القبلة في الفهم دون القبلة في الفرج تنبيه
بالأخف على الأشد ويشهد له ماسيأتي من أن اللذة بفرج الصغيرة ناقض إلا أن ما تقدم عن السيوطي يفيد عدم الأشدية وسيأتي
الكلام في لذة فرج الصغيرة (قوله أي شدة) تفسير لرخصة أي بان كانت امرأته مريضة والاولى أن يقول أي شفقة بشدة فتفسيرها
بالشدة تفسير الشيء بسببه (قوله أو نحوها) أي نحو الشدة أي كشدة اشتياق لغيبته (قوله ما لم يلتذ) هذا في غنية عنه لأن الفرض
انتفاء أي القصد والوجدان أي ولا يصح أن تقول ما لم يقصد اللذة لأن الفرض أنه قاصد الوداع فلا يكون قاصد اللذة (فان قلت)
قد يقصدهما (قلت) الظاهر أن هذا لا يقع (١٥٦) عادة أو غالباً (قوله والخلاف في غير الفاسق) كذا في نسخته ومعنى كلامه أي

وهذا أي كون الناقض هو الوجدان وحده في غير الفاسق أي وأما
الفاسق فالقصد فيه وحده ناقض
وهذا يفيد أن الفاسق من سبق
منه فسق سابقاً وسياً في نفسه
ونسخة الشيخ النفراوي والخلاف
في غير الفاسق وهو تصلح موافق
لما في كبره ولفظه وعليه اقتصر
في الارشاد والخلاف في غير الفاسق
(قوله والمراد بالفاسق من مثله
الخ) لا يخفى أن هذا يفيد حيث
علق القصد بان وقع من فاسق أن
الفسق سابق على القصد وهذا
ظاهر كلام الشيخ عبد الرحمن
وعند عجب المراد بالفاسق من
يتصف بالفسق لقصدها ولذلك
قال بعض وسواء كان هذا الفاسق
سبق له الفسق أو قصد ابتداء اللذة
بمحرمه ولم يسبق له فسق قبل ذلك
لأنه صار فاسقاً حينئذ أي حين
قصده الآن ومفاده أنه إذا كان
يشرب الخمر ولم يكن مثله يلتذ
بمحرمه لا يعد فاسقاً في ذلك الباب
والمتعين كلام الشيخ عبد الرحمن
من أن الفاسق من ثبت له فسق
قبل ذلك القصد (قوله والمراد

وضوءهما لأن اللذة لا تنفصل عنها ولا يشترط في النقص بالقبلة طوع ولا علم فن قبلته
زوجته كارها انتقض وضوءه وضوءها وكذلك لو قبلها مكرهه قال في المجموعة وإذا قبلها
في الفهم مكرهه أو طائفة فليتم وضوءهما جميعاً ومحل نقض الوضوء من القبلة في الفهم أن كانت تغير
وداع أو رجة أمان كانت لقصد وداع أو رجة أي شدة أو نحوها فلا ينقض ما لم يات به وجعل
المؤلف ذلك في حيز القسم الرابع وهو قوله لا انتفاء دليل على هذا القيد (ص) ولأنه لا ينظر
كأنه أَوْلُوهُ محرم على الأصح (ش) لا يصح عطف هذا على قوله لا لوداع كإفعل الشارح
لأنه من تعلقات القبلة بالفهم وما هنا ليس من تعلقاتها فهو معمول لمقدر أي ولا ينقض الوضوء
لذة بنظر على الأصح ولو تكرروا نزعاً انعطاً كاملاً ولو كان من عادته الامداء عقبه ما لم ينكسر
عن مسدًى ولا ينتقض أيضاً بل جسده صغيرة لا تشتهى ولو قصد اللذة أو وجدها أو لذة
بمحرم على الأصح وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن الجلاب خلاف ما نص عليه
ابن رشد وعبد الوهاب والمأزري من أنه مع اللذة لا فرق بين الزوجة والأجنبية وذوات المحرم
قال بعضهم وهو المذهب والحق وعليه اقتصر في الارشاد والخلاف في غير الفاسق وبعبارة
أخرى وما مشى عليه المؤلف من عدم النقص بلذة المحرم خلاف المشهور والمشهور أنه
لا فرق مع وجود اللذة بين ذوات المحرم وغيرها ومع القصد فقط من غير الفاسق لا أثر له في
المحرم ولذا قال ابن رشد قصدتها من الفاسق في المحرم ناقض انتهى والمراد بالفاسق من مثله
يلتذ بمحرمه والمراد بالمحرم باعتبار ما عند اللاس فلو قصدت لها الظن أنها أجنبية فظهر أنها
محرم انتقض وضوءه وانما ينقل المؤلف ومحرمه بأسقاط لذة لئلا يتوهم أن الأصح راجع له
ولغيره (ص) ومطلق مس ذكره المتصل ولو خشي مشكلاً بيطن أو جنب لكف أو أصبع
وان زائد احس (ش) يعني أن من الأسباب الناقضة للوضوء مس ذكر نفسه المتصل
من غير حائل عمداً أو سهواً قصد اللذة أم لا ولو عيناً لا يأتى النساء مسه من المكهرة أو
العسيب أو خشي مشكلاً تخريجاً على من ييقن الطهارة وشك في الحدث والنقص بمس الذكر
مشروط بأن يكون بباطن كفه أو جنبه أو بباطن أو جنب أو رأس أصبع وان كان الأصبع
زائداً ان حس وتصرف كخوته وان نقص عنها فلا ينقض مسه وضوءه وان شك في الاحساس
وعدمه نقض مسه الوضوء كمن ييقن الطهارة وشك في الحدث على المشهور فقوله ومطلق
معطوف على زوال أي ينتقض الوضوء بحدث وسببه وهو زوال عقل ولمس ومطلق مس

بالمحرم باعتبار ما عند اللاس) أي اثباتاً ونفيًا فصح التمثيل وهذا انما يظهر في القصد فقط اذا كان من غير
فاسق (قوله وانما ينقل المؤلف الخ) هذا خلاف ما يفيد حله الاول من رجوع الأصح حتى للاولى وكأن فيها تقريرين فجمع
بينهما (قوله ومطلق مس ذكره) أي من غير حائل أو حائل كعدم (قوله ذكره) أي جنس ذكره فيصدق بما اذا تعدد ذكره كإني لا
(قوله كخوته) أي حس كخوته وتصرف كخوته أي تحقيقاً أو شكاً فالشك في المساواة ينتقض قال في الشامل والمختار ان ساوت
غيرها في الاحساس والتصرف ينتقض لان لم تساو ونقل عن الشيخ أبي الحسن أنه لا بد من الاحساس في الاصابع الاصلية وعليه
فراجع قوله حس للزائد وغيره (قوله وان شك في الاحساس) أي في مساواته وكذا ان شك في الاحساس والمساواة وأما لو شك
في الاحساس وجازم بأنه على فرض وجوده لا مساواة فلا ينقض

(قوله يرد عبائنه الجنسية) هذا غير ناهض فالظاهر أن هذا يرجع لما تقتضيه العادة كاللذة بفروج الدواب فتدبر (قوله وبردة) ولو من صبي فيما يظهر كما ذكره في ك (قوله على الصحيح) كذا قال ابن العربي في شرح الترمذي وكذا قال بعض الشيوخ أنها تبطل الغسل وهو قول عبد الحق وابن شعبان خلافا لابن جماعة الذي ذهب إليه عجم وخلاصة ما رأيت أن الراجح بطلان الغسل أيضا وكذا كتب شيخنا عبد الله فلا حاجة إلى الإطالة تجلب الكلام (قوله يعني أن من شئ في طريان الحدث) أراد به ما يشمل السبب وأما الشئ في الردة فلا يبطل الوضوء (قوله بأن شئ في كل وضوء) قضيت أن الشئ في الوضوء يضم للشئ في الصلاة وليس كذلك بل الشئ في الوسائل لا يضم للشئ في المقاصد فالشئ في الوضوء يضم للشئ في الغسل ولا يضم للشئ في الصلاة (قوله أو يطرأ له كل يوم) ويتصور علمه ذلك بحصول ذلك لموافق له في مزاجه واستمر عليه إلى أن مات ورد ذلك بعدم انضباط المزاج غالبا (أقول) والذي يظهر أنه متى علم أن ذلك عادة له فيعمل عليه والذي ينبغي كما في شرح عب أن يجري في الشئ هنا ما جرى في السلس فان زاد زمن اتيانه على زمن انقطاعه أو تساوى أو استنكح وان قل فلا وليس المراد بر من (١٥٧) اتيان الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته وكذا يقال في زمن انقطاعه أي فاذا أتاه يوما وانقطع يوما كان مغتفرا بمنزلة اتيان السلس نصف الزمن وإذا أتاه يوما بعد يومين فلا (قوله خاطريه) المحفوظ على الأصل من ضبط خاطريه بفتح الراء كما قال البدر فجعلوا ما وقع بفكر الإنسان أولا خاطرا أول وسما ما وقع بعد هذا الخاطر الأول خاطرا ثانيا باعتبار ما قبله والافليس المستنكح من وقع له خاطران اثنان بل هي خواطر كثيرة تقوم عنده ويجوز أن يقرأ خاطريه بكسر الراء لكنه جمعه جمع مذ كرسالم ليكون قائما بالعاقل قال تعالى اني رأيت أحدا عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين انتهى (قوله وكلام الخ) حاصله أنه يقول ان قول المصنف وبشئ في حدث يعد

ذكره ومعنى الاطلاق سواء مسه من الكبر أو العيب كان مسه له عمدا أو نسيانا واحتراز بذكره من ذكر غيره فان مسه يجري على حكم الملازمة المازري وذكر الهمية كذكر الغير ابن عرفته يرد عبائنه الجنسية واحتراز بقوله المتصل بمالومه بعد ان انفصل عنه فانه لا ينقض وضوءه ولو التذبه (ص) وبردة (ش) لما انتهى الكلام على الاحداث والاسباب تسكهم على ما ليس منهما معيد للعامل وهو شيئا هذا وما بعده فقوله وبردة معطوف على يحدث فهو ليس يحدث لان العطف يقتضي المغايرة ولا سبب لاعادة العامل أي ونقض الوضوء والغسل أيضا على الصحيح بردة اذا قوض أو اغتسل ثم اردت عادتي الاسلام قبل حصول موجبها لتقديره كافر أصليا لم يتقدم منه اسلام وكان وضوءه وغسله السابقين منه كانه حال الكافر فيعيدهما بعد الاسلام لانهما عمل حبط بالردة وذكر الاجهوري في شرحه ان المذهب أن الغسل لا يبطل بالردة (ص) وبشئ في حدث بعد طهر علم الاستنكح (ش) يعني أن من شئ في طريان الحدث له بعد علمه بطهر سابق فان وضوءه ينتقض الا أن يكون مستنكحا بان يشئ في كل وضوء أو صلاة أو يطرأ له في اليوم مرة أو أكثر فلا أثر لشكه الطاري بعد علم الطهر ولا يبنى على أول خاطريه على ما اختاره ابن عبد السلام لان من هذه صفة لا ينضبط له الخاطر الاول من غيره والوجود يشهد لذلك وان كان ابن عرفه اقتصصر على بناءه على ذلك وكلام المؤلف فيمن حصل له الشئ في طرأ الحدث قبل الدخول في الصلاة بخلاف من شئ في طرأ الحدث في الصلاة أو بعده فلا يخرج منها ولا يعيدها الا يمين لان شئ طرأ بعدتيقن سلامة العبادة وقوله وبشئ أي وأولى لو ترجح احتمال الحدث وهو الظن ومع رجحان بقاء الطهارة لا يجب الوضوء بل يستحب وأما عكس فرض المسئلة وهو الشئ في الطهر بعد حدث علم كمن اعتقد حدث نفسه ثم شئ في رفعه أو اعتقد عدم غسل عضو ثم شئ في غسله فلا يغترق

ناقضا اذا كان قبل الدخول وأما اذا كان في الاثناء أو بعد الفراغ فلا يعد ناقضا لانه شئ طرأ بعد سلامة العبادة فلا يخرج منها اذا كان فيها أي وهو على صلاة صحيحة ولو استمر على شكه ولا يعيدها اذا كان بعدها لما تقدم ويوافق الطرف الثاني قول المصنف فيما يأتي وأعاد من آخر فومه لكن الكلام في الطرف الاول وهو ما اذا كان في الاثناء ينافي قول المصنف فيما يأتي ولو شئ في صلاته الا انه قول ضعيف وما يأتي هو المعتمد ويعلم هذا القول الضعيف من محشى تب وهناك قول ثالث ببطلان الصلاة ولا يتبادى حكاها الشارح فيما يأتي فاذا علمت ذلك فهذا الحل من الشارح يوجب المنافاة لما يأتي في قوله ولو شئ الخ فالمناسب أن يحمل قوله هنا وبشئ على ما اذا كان قبل الدخول أو في الاثناء لا بعد الفراغ لقول المصنف وأعاد من آخر فومه ويكون حاصله أنه اذا حصل الشئ قبل الدخول أو في الاثناء فالوضوء ينتقض الا انما أوجبنا عليه التبادى في الثانية لترجح جانب العبادة بالدخول فيها ويدل على أن النقص موجودانه لو استمر على شكه يطالب بالاعادة ولذلك الخطاب جل المتن على ما عدا بعد الفراغ الشامل لقبول الدخول وفي الاثناء هذا هو التحقيق وقوله فلا يخرج منها راجع لقوله في الصلاة وقوله ولا يعيدها راجع لقوله أو بعدها وقوله لانه شئ طرأ بعد الخ ظاهر باعتبار الثانية وكذا باعتبار الاولى ويراد بسلامة العبادة اما كلها بالنظر للثانية أو اولها بالنظر للاولى والحاصل أنه متى شئ بعد الفراغ فلا يطالب

بالاعادة الاذاتيقن الحدث لان بقى على شكه أو تيقن الطهارة (قوله ويلغى شكه) تفسير لقوله يطالب باليقين وقوله يغسله أى
ويغسل المستروك اما العضو أو كل أعضاء الوضوء فانطبق على الصورتين المشار لهما بقوله ثم شك في رفعه أو اعتقد (قوله ويشك في
سابقهما) المراد به التردد على حد سواء أو مطلق التردد على ما يفهم من كلام المواق كذا ادعى عب الا أن شيخنا قال بل ظاهر في
الاول وهو التحقيق فينبغي ان يقتصر عليه فن ظن تأخر الطهارة عن الحدث وتوهم تأخر الحدث عنها فهو على طهارته على الاحتمال
الاول دون الثاني ومن ظن تأخر الحدث عن الطهارة وتوهم تأخر الطهارة عنه فان طهارته تنتقض على الاحتمالين ثم بقيد هذا بغير
المستنكح خذف المصنف الا المستنكح من هذا الدلالة الاول هذا ما ارتضاه عب وارتضى محشى نت خلافه وهو عدم التقييد
بقوله الا المستنكح قائلا وتأخير المصنف قوله وبشكل عن قوله الا المستنكح دليل على عدم تقييده بهذا القيد مستدلا على ذلك
بكلام عبد الحق قال في نكته ان لم يتقدم له يقين قبل هذا الشكل فلا بد أن يتوضأ كان مستنكحا أم لا وان تيقن الوضوء ثم طرأ له
الشك فان كان مستنكحا فلا شئ عليه (قوله منها مس الدبر) وكذا ثقبه عند انسداد المخرجين وجوب النقص بالخارج منها (قوله
أصل الفخذ) الاضافة لليسان وعبارة نت من أعلى الفخذ (١٥٨) (قوله الشرج) بفتح الشين والراء والجيم تشبها بشرح

السفرة وهو مجتمعها والجمع اشراج
مثل سبب وأسباب كما أفاده في
المصباح والشرح حلقه الدبر
(قوله مالم يلتذ) ولو كانت عادته
عدم اللذة (قوله أو يقصد اللذة)
كذا في شب ولكن الذى ارتضاه
بعض الاشياخ وهو المفهوم من
عج ان القصد لا يضر هنا والمضر
انما هو وجود اللذة بل قال بعض
ولو التذق لا يضر وهو ظاهر الخطاب
فقد قال ولا يجس فرج صغيرة وكذا
فرج صغير خلافا للشافعى انتهى
ولم يقيد بشئ وهو ظاهر لان الفرض
فرج صغيرة لا يشتمل والقاعدة
أن الملموس لا بد أن يكون مما يلتذ
به عادة وتبين ان التقييد بعدم
الاتذاج لبد عج وان ظاهر كلام
المصنف وجهرام والقرا في عدم

فيه مستنكح من غيره بل يطالب باليقين ويلغى شكه اتفاقا يغسله اتفاقا قاله التونسي
وعبد الحق وغيره (ص) وبشكل في سابقهما (ش) أى ونقض الوضوء بالشك في السابق من
الظهر والحدث مع تيقنهما وسواء كان الظهر والحدث المشكوك في السابق منهما محققين
أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه فهذه أربع صور (ص) لا يجس دبر أو
انثيين أو فرج صغيرة وقى (ش) لما فرغ من النواقض اتبعها بما ليس منها على المذهب فقال
عاطفا على مجتهد لا يجس الخ والمعنى ان هذه الاشياء لا تنقض الوضوء منها مس الدبر ومنها
مس الرفع يضم الراء وسكون الفاء والغين المعجمة وهو أعلى أصل الفخذ بما يلي الجوف وقيل
العصب الذى بين الشرج والذكر ومنها مس الانثيين ولا يجس أليتيه أو العانة ولو التذق في
الجميع ومنها مس فرج صغيرة أو صغير مالم يلتذ أو يقصد اللذة وأما غير الفرج ولو التذق فلا
ينقض لان هذا لا يلتذ صاحبه عادة ومنها خروج في وقلس خلافا لابي حنيفة (ص) وأكل
جزور وذبح وحجامة وقهقهة بصلاة ومس امرأة فرجها وأولت أيضا بعدم اللطاف (ش)
أى ومما لا ينقض الوضوء أكل لحم جزور أى ابل خلافا لاجمده ومنها ذبح ومس وثن وقلع سن
أو ضرب سن وان شاد شعر خلافا لقوم ومنها حجامة من حاجم ومحتجم وفصادة وخروج دم ومنها
قهقهة بصلاة خلافا لابي حنيفة وبغيرها اتفاقا ومنها مس امرأة فرجها أى قبلها قبضت
عليه أولا لطف أم لا وعليه ثورات المدونة لان فرجها ليس بذكر فيتناولها الحديث وروى
عن مالك أن عليها الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام من أفضى يده الى فرجه فليمتوضأ
وروى عنه التفرقة بين أن تطف فيجب الوضوء أولا فلا يجب والالطاف أن تدخل يديها بين

النقض ولو كان بلذة كذا قال البدر (أقول) والذي ينبغي التعويل عليه عدم التقييد وتسمية الفرج بالكس
ليس عربيا في الاصح (قوله ولو التذ) ولو لفهم ولو كانت عادته اللذة (قوله مس وثن) هو الصم (قوله وان شاد شعر) أى شعر مخصوص
لامطلق شعر وقوله خلافا لقوم أى خارج المذهب (قوله وبغيرها اتفاقا) الاولى وبغيرها اجماعا لان الاتفاق اتفاق المذهب والاجماع
اجماع الامة (قوله فيتناول) بالنصب لانه مر تب على المنفى (قوله الحديث) الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره لا من
أفضى يده الى فرجه فليمتوضأ لان هذا يشملها والمشهور يقول ان المراد بالفرج الذكر بدليل الرواية الثانية (قوله ان تدخل يديها الخ)
كذا قال بهرام في كسيرة بالثنية وفي المواق يدها بالافراد وفى نت وسأل مالك الكأى ابن أبى أويس فقال ان تدخل الاصبع بين
الشفرين ولفظ بهرام روى عن مالك التفرقة بين ان تطف فيجب الوضوء والا فلا وسأل ابن أبى أويس مالك عن اللطاف فقال أن
تدخل يديها انتهى اذا علمت ذلك فاعلم ان ابن أبى أويس الناقل عن مالك تفسير اللطاف بما ذكر نقل عنه انها ان لطف ومثله ما اذا
قبضت يدها عليه ينتقض (أقول) وحيث كان الامر كذلك فلا يحسن رواية الاصبع وذلك لانه اذا كان يقول بالنقض فى الاصبع
فأولى اليد واليدان والحاصل ان ذكر الاصبع فى رواية النقص أولى وذلك لانه اذا كان الوضوء ينتقض بادخل اصبع فأولى اليد واليدان
وذكر يديها فى رواية عدم النقص أولى وذلك لانه اذا كان لا ينتقض بادخل اليدين فأولى الاصبع ولا ترجح لرواية يدها بوجه فتدبر

(قوله واختلف المتأخرون) خلاصته أن الروايات ثلاثة ظاهر المدونة والروايات الأخيرة في بعضها يبق الروايات على ظاهرها وهو التأويل الأول الذي يبقى المدونة على إطلاقها وهو المعتمد وبعضهم يؤول المدونة بعدم اللطاف وترجع الروايات الثلاثة لقول واحد وهو الذي أشار له المصنف بقوله وأما أيضاً وهو ضعيف (قوله غسل فم) الغسل وضع الماء مع التسديك والمضمضة مجرد وضع الماء في الفم ويخصضه وإن لم يدلك فقول المصنف ونذب غسل فم أي ظاهر الفم لا داخله وإليه أشار الشارح بقوله غسل يد وفم أي من خارج وذكر هذه المسئلة هنا لما كان محلها عند إرادة الطهارة ناسب ذكرها هنا (قوله نحو لم) ومثله اللبن (قوله ومس ابط) معطوف على فم أي يستحب غسل اليد من مس ابط ونفقته كما هو صريح الخطاب (قوله كيبض) أي كراخحة يبيض (قوله ومضمضة) تقدم أنها وضع الماء في الفم وإن لم تبدلك (قوله من نحو لبن) ودخل تحته اللحم وخلاصته أن ما كان من خارج المطلوب الغسل وما كان داخلًا للمضمضة تكفي (قوله وقد تغضض) كالدليل على ما قبله (قوله ١٥٩) (السويق) شيء يعمل من الحنطة والشعير وهو

شفرها واختلف المتأخرون في إبقاء هذه الروايات على ظاهرها أو جعل التفصيل تفسيراً للقولين وإن من قال بالنقض فمجهول على ما إذا الطفت ومن قال بعدمه فمجهول على ما إذا لم تلطف والمذهب عدم النقض مطلقاً (ص) ونذب غسل فم من لحم ولبن (ش) أي ونذب لكل أحد ويتأكد لم يد الصلوة غسل يد وفم من غير نحو لحم ومس ابط ونفقته وغسل ثوب من روائح مستكرهه كيبض ومضمضة من نحو لبن مطلقاً وقيدته يوسف بن عمر بالحليب وقد تضمن النبي صلى الله عليه وسلم من السويق وهو أيسر من اللحم واللبن ومسح عمر يده بباطن قدمه فيما لا دسم له ولا ودك كالتمر والشئ الخاف الذي يذهب به أدنى المسح والغمر بفتح الغين والميم الودك ما فيه دسومة وإن سكنت الميم فتح الغين الماء الكثير ومع ضمها الرجل البليد ومع كسرهما الحقد قاله المؤلف في شرح المدونة (ص) وتجديد وضوء أن صلى به (ش) أي ونذب لموضي تجديد وضوء لصلوة فريضة أن صلى به أولاً ونافلة أو طاف أو فعل به فعلاً يشتمل إلى الطهارة وبعبارة أخرى أن صلى به حقيقة أو حكماً كالطواف لا كس المحض فلا بد أن يفعل به عبادة يطاق عليها في الشروع لصلوة ومفهوم أن صلى به أنه أن لم يصل به لا يجده وهو كذلك وهل يكره أو يمنع خلاف إلا أن يكون تواتراً أولاً واحدة واحدة أو اثنتين اثنتين أي فله أن يجدد بحيث يكمل الثلاث وما زاد على ذلك فهل يكره أو يمنع خلاف وانظر لتوحيهم هل يمنع من إعادته قبل أن يفعل به ما نواه قياساً على الوضوء أولاً لأن السرف منه أوفيه وانظر ما الذي ينويه بهذا الوضوء المجدد والذي يفهم من عدم الاعتماد بالمجدد إذا تبين حديثه أنه ينوي به الفضيلة (ص) ولو شئت في صلاته ثم بان الطهر لم يعد (ش) يعني أن من دخل الصلاة بيقين ثم شئت فيها هل أحدث بعد وضوئه المحقق أم لا وتعادى فيها وبعد خروجه عنها أوفيه بان له الطهر لم يعدها عند مالك وابن القاسم أن لم يكن نواها نافلة قال مالك لبقاء الطهارة في نفس الأمر خلافاً للشبه وسخنون فقوله ولو شئت في صلاته أي هل أحدث بعد وضوئه المحقق أم لا وأما لو شئت في وضوئه فإنه يقطع ويستخلف أن كان اماماً وكلام المؤلف لا يدل على أنه مطلوب بالتعادى مع أنه المراد كما يفهم من كلام ابن رشد في التفرقة بين من شئت في الصلاة ومن

معلوم (قوله فيما لا دسم له) أي شيء لا دسم له وقوله ولا ودك أي في شيء ليس ودك وعطفه على ما قبله من عطف الموصوف على الصفة لأن الدسومة صفة الودك وفي بعض الشراح ما يدل على أنه من عطف المرادف والحاصل أنه لا يندب غسل فم ولا يد بما لا دسم فيه ولا ودك كالتمر والشئ الخاف إلا أن عمر الخ (قوله أن صلى به) أي أن كان صلى به في الماضي (قوله لصلوة فريضة) أي ومثلها النافلة خلافاً للشارح (قوله لا مس محض) وخلاصته أنه متى فعل به فعلاً يتوقف على طهارة ولو مس محض يندب له التجديد إذا أراد الصلاة فقط وضوءاً ونفلاً وهذا هو المعتمد والمعول عليه لأنه قول الأكثر خلاف ما في العبارة الثانية (قوله فله أن يجدد الخ) فيه أن هذا التجديد يؤدي إلى إعادة مسح الرأس بماء جديد وهو مكروه وأجيب بأنه يمكن أنه أراد بالجواز عدم المنع أي أنه لا يجري فيه

القول بالمنع وإن كان يكره من تلك الحيثية وقد أجاب ابن المنبر عن ذلك بأن إعادة مسح الرأس مرة واحدة للترتيب كالموسى عضواً ثم ذكره فغسله وما بعده للترتيب (قوله منه أوفيه) تنويع والمعنى واحد (قوله لم يعد) وأما أن لم يتبين له الطهر فإنه يعيد وجوباً وصالاً المأمومين صحيحة لكونه لم يصل بهم متعمداً للحدث (قوله ييقين) المراد به اعتقاد الطهارة جزماً أو ظناً (قوله ثم شئت فيها) أي تردد على حد سواء أو ظن الحدث (قوله هل أحدث بعد وضوئه) أي في الصلاة أو قبل الدخول فيها (قوله بعد وضوئه المحقق) أي بالمعنى الذي قلناه (قوله بان له الطهر) أي بان جزم بالوضوء أو ترجع عنده الوضوء (قوله لبقاء الطهارة في نفس الأمر) أي لم يعدها لكونه طاهراً في نفس الأمر (قوله خلافاً للشبه وسخنون) أي القائلين بان الصلاة تبطل كما أفاده نت (قوله في وضوئه) أي هل تواتراً أم لا (قوله مع أنه المراد) أي مطلوب بالتعادى وجوباً (قوله في التفرقة الخ) فقد قال ابن رشد في بيانه ليس هذا بخلاف لما في المدونة من أيض بالوضوء وشئت في الحدث انتقض وضوءه لأن الشئ طرأ عليه في هذه بعد دخوله في الصلاة فوجب أن لا ينصرف عنها إلا بيقين

خبر ان الشيطان يفسو بين ألبتي أحدكم اذا كان يصلي فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يحذر بحامسئلة المدونة طرأ عليه الشك في طهارته قبل الدخول في الصلاة فوجب أن لا يدخل فيها الا بطهارة متيقنة وهو فرق بين (أقول) اذا علمت ذلك فالمناسب أن يقول في التفرق بين المصنف والمدونة انتهى (أقول) بحمد الله الاولى أن يقول ان النقض حاصل ولو بعد الدخول ولكن انما أمرناه بالاستمرار لترجح جانب العبادة بدخولها متيقن الطهارة ومقتضى فرق ابن رشد المذكور أنه كان لا تجب عليه الاعادة ولو استمر على الشك لانه لم ينتقض كما هو قضية حمل المدونة على ما قبل الدخول مع انه اذا استمر على الشك تجب عليه الوضوء والصلاة وما يجب الوضوء الانتقضه فتأمل ذلك فإني نأخذ ان شاء الله بيننا (قوله الظن) أي ظن الحدث وأما لو ظن الطهارة بعد شكه المستوي فقد بان له الطهر (قوله والمراد الخ) لا يخفى شموله لصورة وهم الحدث مع أنه لا نقض فيها (قوله اختلاف أحكامها) أي أوصافها (قوله لا يجوز الخ) كذا في ك أي لا يجوز ما ذكر (قوله والمراد الخ) المناسب أن يحمل الحدث هنا على الوصف لان المنع هو التحريم فيقول المعنى ومنع المنع ولا صحة له الا على المجاز العقلي (قوله وخصت الحدث الخ) (١٦٠) يقال اذا كان التناقض خاص لهذه العلة فالعدول عن قوله الى التعميم

شك خارجها ثم المراد بالشك هنا ما يشمل الظن ولو قويا فغن ظن النقض في صلاته فان حكمه حكم من تردد فيه على السواء فالمراد بالشك ما قابل الجزم (ص) ومنع حدث صلاة وطوافا (ش) يعني أن الطواف ولو قفلا والصلاة كلها على اختلاف أحكامها من فرض وسنة ونفل وسجود القرآن لا يجوز الا بوضوء وأن الحدث مانع من ذلك والمراد بالحدث هنا وفيما تقدم في قوله يرفع الحدث المنع المترتب على الاعضاء سواء كان ناشئاً عن حدث أو سبب أو غيرهما وسواء كان الحدث أصغراً أو كبيراً وخصت الحدث بالأصغر لثلاثين كروم مع قوله وتمنع الجنابة موانع الاصغر ومن هذا يعلم أن قول الزرقاني واقتصر المؤلف على الحدث لكونه الاصل والا فغيره كذلك ليس على ما ينبغي (ص) ومس محض (ش) أي ومنع الحدث مس محض مكتوب بالعربي غير منسوخ لفظه الآية الشيخ والشيخ والمراد المحسن والمحسنة (قوله وآية الرضاع) عشر رضعات يجز من فسخ بحمس معلومات (وأقول) وخمس معلومات منسوخة عندنا أيضاً فذكرها هنا لا يناسب والحاصل أن آية الرضاع منسوخة لفظاً وحكماً عندنا (قوله وأما ما نسخ حكمه فقط) كآية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم (قوله وطلده حكمه) هذا ظاهر قبل الانفصال فلما انفصل الجلد منه

هل يجوز مسه حينئذ أولاً نظر الما قبل الانفصال والظاهر الاول وحرر (قوله وأخرى طرف المكتوب) لا الخالي عن كتابة (فائدة) ذكرها التتائي في الشرح الصغير البصاق طاهر ولكنه مستقدر ولذا اشبهت بكبير ابن العربي على ما طخ صفحات أوراق المحض به وكذا كل كتاب ليسهل قلبه قائلنا ان الله على غلبه الجهل المؤدى للكفر وقال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مس لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منعهم من ذلك (قوله والكشف) عبارة نت الكشف المكتوب به أي التمام والحرور انتهى وهذا معنى مرادنا في الفهوى الاصل العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا خف كتبوا عليه كاذ كره السيموطى في الاتقان (قوله الا آية في الكتاب) أي المكتوب رسالة وهذه مسئلة وقوله والبسلة وشياً الخ مسئلة أخرى والبسلة ليست من القرآن عندنا فإما المس المحدث عنه باعتبار ما فيها من القرآن (قوله وما يتعلق على الصبي الخ) هذا هو الا في قول المصنف وحرز بسائر (قوله يبيع مسه) أي بدون وضوء (قوله وان بعلاقة) ان لم تجعل حرزاً ولا جاز على أحد قولين والاخر المنع ويؤيده تعميل الجواز بأنه خرج عن هيئة المحض وصرف لجهة أخرى فان هذه العلة لا تنتهض في الكمال وظاهر الخطاب استواء القولين (قوله وهي المتسكة) وقال السواداني المراد بالسادة العبدان التي يجعل عليها المحض وهذا أصح (قوله الا بامعة قصدت وحدها) والدليل على أن المصنف أراد ذلك أنه مستثنى من عموم الاحوال

لا هل يجوز مسه حينئذ أولاً نظر الما قبل الانفصال والظاهر الاول وحرر (قوله وأخرى طرف المكتوب) لا الخالي عن كتابة (فائدة) ذكرها التتائي في الشرح الصغير البصاق طاهر ولكنه مستقدر ولذا اشبهت بكبير ابن العربي على ما طخ صفحات أوراق المحض به وكذا كل كتاب ليسهل قلبه قائلنا ان الله على غلبه الجهل المؤدى للكفر وقال ابن الحاج في المدخل لا يجوز مس لوح القرآن أو بعضه بالبصاق ويتعين على معلم الصبيان منعهم من ذلك (قوله والكشف) عبارة نت الكشف المكتوب به أي التمام والحرور انتهى وهذا معنى مرادنا في الفهوى الاصل العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا خف كتبوا عليه كاذ كره السيموطى في الاتقان (قوله الا آية في الكتاب) أي المكتوب رسالة وهذه مسئلة وقوله والبسلة وشياً الخ مسئلة أخرى والبسلة ليست من القرآن عندنا فإما المس المحدث عنه باعتبار ما فيها من القرآن (قوله وما يتعلق على الصبي الخ) هذا هو الا في قول المصنف وحرز بسائر (قوله يبيع مسه) أي بدون وضوء (قوله وان بعلاقة) ان لم تجعل حرزاً ولا جاز على أحد قولين والاخر المنع ويؤيده تعميل الجواز بأنه خرج عن هيئة المحض وصرف لجهة أخرى فان هذه العلة لا تنتهض في الكمال وظاهر الخطاب استواء القولين (قوله وهي المتسكة) وقال السواداني المراد بالسادة العبدان التي يجعل عليها المحض وهذا أصح (قوله الا بامعة قصدت وحدها) والدليل على أن المصنف أراد ذلك أنه مستثنى من عموم الاحوال

(قوله أمالوقصد الخ) المراد بقصده فقط أن يكون جل الامتعة لاجل جملة فقط ولولا جملة ما حملها (قوله على المرتضى) ومقابلها ما لابن الحاجب من الجواز حيث قصد امعا جعل محل المنع اذا كان هذا هو المقصود (قوله هذا مخرج من أصل المسئلة) لا يخفى أن هذا يقتضى قراءته بالنصب والرسم عنه فالاحسن أنه معطوف على محصف (قوله ان لم يقصد الا سي) المعتمد ولو قصد الا سي وهذا الشرط متعلق بالمبالغة التي هي قوله ولو كتفسير ابن عطية (قوله ولوح الخ) المراد جنس اللوح بالنسبة للمعلم والواحد بالنسبة للمتعلم ومثل المتعلم المعلم (قوله وان حائضا) قال في ك وتخصيص الحائض بالذكر يخرج الجنب وهو ظاهر لان رفع حذته بيده ولا يشق كالوضوء وقال عجم أى ولو كان حائضا وجنبا كما هو ظاهر اطلاقهم انتهى (أقول) والظاهر كلام المشرح في ك وقال أيضا في ك ومثل المتعلم المحتاج الى الكشف عن آية توقف فيها (قوله وما يتعلق به) كمال الذهاب به الى وضعه في محله (قوله وان بلغ) وان حائضا (قوله ما قابل السكامل) لما كان يتوهم منه انه يشمل ولو تسعة اعشاره مثلا وهذا لا يجوز فأدرك ان المراد جزؤه بال عرفا كأن يكون خمسة اجزاء مثلا والحاصل انه لو لم يقل ما قابل السكامل لتوهم ان المراد به أحد أجزائه ثلاثين وليس مراد افعال ما قابل السكامل ولما كان يتوهم شموله لتسعة اعشاره مثلا قال لكن جزؤه بال في العرف فلا يشمل ما اذا (١٦١) كان تسعة اعشاره هذا المختص كلام

الشيخ ابراهيم اللقاني وهذا كله مراعاة لقول المصنف جزء والا فالمتعمد انه يجوز مس السكامل (قوله ثم ان المتعمد الخ) وأفاد ابن مرزوق ان المعلم كالمتعلم في جواز مس السكامل على ما رواه ابن القاسم عن مالك (قوله لان ابن بشير) أى فأقل مراتبه أن يكون هو الرابع (قوله أو كافر الخ) نقله عجم واعترضه بقوله وفيه نظر اذ ليس في النص جواز تعليقه على الكافر بل على الهمزة والجنب والحائض وهو واضح لان تعليقه على الكافر يؤدي الى امتنانه لاسيما اذا كان من القرآن وهذا واضح اذا كان الحرز فيه شيء من القرآن وغيره وأما اذا كان مافيه من القرآن فقط فانه يجوز اذا كان مافيه من القرآن يجوز للجنب

لا المحصف أمالوقصد المحصف فقط بالجل أو مع الامتعة فيمنع جملة حينئذ على المرتضى (ص) لادرهم وتفسير (ش) هذا مخرج من أصل المسئلة أى ومنع حدث كذا وكذا لادرهم ونحوه مكتوب فيه أسماء الله فيجوز مسه ولو لكافر وكذا يجوز للمحدث مس التفسير ولو كتفسير ابن عطية ان لم يقصد الا سي كما قاله ابن عرفة انه ظاهر الروايات (ص) ولوح للمعلم ومتعلم وان حائضا (ش) أى ولا يمنع مس لوح للمعلم يصلحه ومتعلم صبي أو رجل على غير وضوء وان امرأة حائضا من معلم ومتعلم والمراد بالمعلم من يريد اصلاح اللوح كان جالساً للتعليم أم لا وقوله للمعلم ومتعلم أى حال التعلم أو التعليم وما يتعلق بذلك كما هو ظاهر كلام ابن حبيب (ص) وجزءه للمعلم وان بلغ (ش) أى وجاز مس جزءه لمعلم صبي بل ولو بلغ والمراد بالجزء ما قابل السكامل لكن جزؤه بال ثم ان المتعمد ان للمتعلم مس السكامل لان ابن بشير حكى الاتفاق على جواز مس السكامل (ص) وحرز بسائر وان لحائض (ش) يعنى ان الحرز يجوز تعليقه على الشخص ولو بالغامسما أو كافر احيها أو مريضاً حاملاً أو حائضاً أو نفساً أو جنيناً وكذا على الهمزة لعين حصلت لها أو لحظف حصولها بشرط أن يكون الحرز بسائر يكتف به وبقيه من أن يصل اليه أذى قال السنهوري ولا ينبغي من غير سائر

فصل لما انتهى الكلام على الطهارة الصغرى أتبعه بالكلام على موجبات الكبرى أى أسبابها التي توجبها واجباتها أى فرائضها وسننها ومنذوباتها وما يتعلق بها وهي الغسل بالضم للفعل وبالفتح للماء على الأشهر والكسر لما يغتسل به من اشئنان ونحوه ولم يعرفه ابن عرفة وعرفه بعضهم بقوله اتصال الماء بجميع الجسد بنية استباحة الصلاة مع ذلك وعرف ابن عرفة موجب الغسل بقوله خروج المني بلذة ومغيب حشفة غير خشي أو مثلها من مقطوعها

(٢١ - خرشي أول) قراءته للتعوذ كذا قال بعض المعاصرين وفيه نظر بل يجوز أكثر من ذلك انتهى (قوله ولا ينبغي) أى لا يجوز (قوله الطهارة الصغرى) أراد بالطهارة الصغرى ما تنشأ عنه وهو الوضوء لما تقدم ان الطهارة صفة حكمية وكذا قوله على موجبات الكبرى أى ما تنشأ عنه الكبرى أو بناء على ان الطهارة تطلق ويراد بها التطهير (قوله على الأشهر) مقابل الأشهر ولان العكس والفتح فيهما (قوله اشئنان) بضم الهمزة والكسر لغة (قوله ولم يعرفه ابن عرفة) أى شرعاً وأما تعريفه لغة فهو سيلان الماء على الشيء مطلقاً كذا أفاده بعض الشراح (قوله اتصال الخ) هذا يقتضى انه لا بد من معاناة في الوصول فيقتضى انه لو كان جالساً ونزل عليه مطر كثير وتلك لا يكفي وليس كذلك ولعله نظر للغالب أو انه أراد بالاتصال الوصول الا انه مجاز يحتاج لقريبته وقوله مع ذلك يفيد انه واجب لنفسه للاتصال وهو المعتمد (قوله بنية استباحة الصلاة) أى مثلاً لا يباح ان ينوى فرض الغسل (قوله وعرف ابن عرفة موجب الغسل) قصوره لانه لا يشمل الحيض والنفاس (قوله خروج المني الخ) فالمرأة لا بد من برزخه الى خارج فربها والمراد به وصوله الى محل ما تغسله عند الاستنجاء وهو ما يبدو منها عند الجلوس لقضاء الحاجة قاله الخطاب (قوله بلذة أى بسبب لذة أى معاناة) (قوله ومغيب) أى وغيبوبة (قوله أو مثلها) معطوف على حشفة

(قوله في دبر) بالتشوين أي دبر كان (قوله ولو الخ) ولو كان الدبر أو القبل من بهيمة ماتت أي هذا إذا لم يكن من بهيمة بل ولو كان من بهيمة هذا إذا كانت حية بل ولو ماتت وقوله غير خنثى سيما في أن المعتمد وجوب الغسل بدخول الذكرك في فرج الخنثى (قوله على من هي الخ) متعلق بمحذوف وتقديره وهو موجب أي المغيب موجب ولا يصح أن يكون خبرا عن مغيب لانه بصير تصديقا والتعريف تصور ويظهر من ذلك أنه خارج عن التعريف أو نسلم أنه منه ولكن نقول تصديق لم يقصد لذاته بل قصد منه التصور (قوله على من هي الخ) أي على إنسان الحشفة منه (قوله أو غابت فيه) معطوف على هي منه (قوله ولو مكرها) أي ولو كان ما ذكر من الذي هي منه أو غابت فيه مكرها أو ذاهبا عقله (قوله من اغابتها) أي الحشفة لا بقيد كونها حشفة الخنثى لقوله أو فيه تأمل (قوله جميع ظاهرها الخ) واستغنى المصنف عن هذا المضاف بإضافة ظاهرها إلى الاسم المحلى بالالف واللام لأن المضاف إلى الاسم المحلى بالالف واللام بقيد العموم فشمّل أصابع الرجلين على الأرجح كأصابع اليدين فيجب عليه تحليل ذلك كله ولم يأخذ العموم من أل في الجسد لأن الأصل أن أل للجنس لا الاستغراق ومعنى العهد غير مراد (١٦٢) وليس من الظاهر داخل الفهم والاف والعين وأما في باب إزالة النجاسة فنه وأما

التكامل بش التي في الدبر فاهما من الظاهر هنا فيجب على المغتسل أن يستترخي (قوله انفضاله) أي انفضاله عن محله وان ربط بقصة الذكرا أو تعمير بكعصى وأمان وصل للقصبة ولم يخرج بالامانع له من الخروج بان انقطع بنفسه فلا جنابة قاله الخطاب (قوله بلدة معتادة) ويدل على ذلك قول المصنف لا بالبلدة أو غير معتادة (قوله لان عاداته الخ) وكونها تحمل أولا فحمل شئ آخر (قوله لا بآلة الآلة) ظاهر (قوله ولا بآلة الملابس الخ) المصاحبة بقيد الاقتران بأن يكون خروج المني مقارنا للغسل بخلاف الملابس فهي أعم من المصاحبة لتحقيقها ولو بعد الغسل (قوله لفساد المعنى) لان المني ليس آلة ولا مصاحبا للغسل ولا ملبسا (قوله ومآله سنند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم)

في دبر أو قبل غير خنثى ولو من بهيمة ماتت على من هي منه أو غابت فيه ولو مكرها أو ذاهبا عقله انتهى قوله غير خنثى قيد في القبل لا في الدبر فلا يراعى فيه ذلك ثم إن استثناء ابن عرفة للخنثى المشكل خلاف ما قاله المازري وابن العربي من أن تخريجهما حشفته وفرجه على الشك في الحدث فيجب الغسل من اغابتها منه أو فيه حيث نزل على المشهور (ص) يجب غسل ظاهر الجسد بمعنى (ش) أي يجب غسل جميع ظاهرها الجسد بسبب خروج أي انفصال مني بلادة معتادة ولو لم تقارنه على ماسيأتي من رجل أو امرأة وقيل يجب على المرأة الغسل بالاحساس وليس كالرجل لان عادته ينعكس إلى داخل الرحم ليتخلق منه الولد فكأنه سند وهو ظاهر وبعبارة أخرى الباء للسببية لا بآلة ولا بآلة المصاحبة ولا بآلة الملابس لفساد المعنى ومآله سنند خلاف ظاهر المذهب وخلاف ظاهر أقوالهم أي بسبب خروج مني والمراد بخروجه انفصاله عن مقره إلى المحل الذي يعد بوضوئه إليه خارجا وذلك بانفضاله عن ذكر الرجل وباحساس المرأة بانفضاله إلى داخل ومحل الخلاف في مني المرأة إذا التذت في البقطة أمان التذت في النوم فلا غسل عليها حتى يبرز بالخلاف وعليه يحمل قوله عليه الصلاة والسلام إنما المني من الماء ثم ينبغي للمؤمن أن يأتي بقوله الآتي وللمني تدفق رائحة طلع أو يحين هنالك تكون العلامة والية لصاحبها إلا أنه أراد أن يذكر الموجبات على حدة من غير فصل ثم يتخلص منها إلى غيرها (ص) وان بنوم (ش) يعني أنه يجب غسل جميع ظاهرها الجسد بسبب خروج مني بلادة معتادة ولو كان خروجه في حالة النوم فإن حصلت اللذة في النوم وخروج المني معها فلا خلاف في وجوب الغسل وسواء في ذلك الرجل والمرأة وان حصلت اللذة في النوم ثم استيقظ فلم يجد بالآلة فلا غسل عليه فان خرج المني بعد ذلك ففي وجوب الغسل قولان المشهور الوجوب فان وجد المني ولم يذكر أنه احتلم ففي وجوب الغسل قولان كما نقلهما

أي فان ظاهر أقوالهم أن المراد بخروج المني بوزنه إلى خارج الفرج ولا يكفي في وجوب الغسل الاحساس فان قلت كيف ابن هذا مع قوله سابقا وهو ظاهر أي كلام سنند ظاهر نقول معناه ظاهر في نفسه فلا ينافي أنه خلاف ظاهر المذهب أي ظاهر من حيث علمه إلا أنه يلزم عليه أن القول المشهور لا وجه له حيث كان يسلم على سنند والظاهر أنه لا يسلم على سنند فقوله وهو ظاهر لا وجه له (قوله والمراد بخروجه الخ) هذا أت على كلام سنند وقد علمت ضعفه لكن سيما في قوله لا ينبغي وصل للفرج أنها إذا حملت وجب عليها الغسل لأنها لا تحمل الا وقد انفصل منها عن محله وحينئذ فاما أن يقال هذا على قول سنند ومن وافقه فهو مشهور مبني على ضعف أو أن هذا في حكم ما خرج لتخلق الولد منه أو أن هذا لما كان يحتمل أن يظهر في الخارج لولا الحمل فوجب الغسل لان الشك في وجوب الغسل كتحقيقه (قوله إنما الماء الخ) أي إنما الغسل بالماء من أجل الماء أي المني (قوله فان وجد المني ولم يذكر أنه احتلم) فحينئذ من رأى أنه خرج منه مني في نوم بلدغة عقرب أو حدث بطرب وزل المني فانه يجب لانه لا يشترط في النوم وجود لذة معتادة انتهى والحاصل أنه ان رأى في نومه أنه لدغ أو حدث بطرب أو ضرب فامني فانه يجب عليه الغسل خلافا للخطاب والتناهي وكذلك ان رأى منيًا ولم يتذكر شيئا رآه يجب عليه وأمان لدغ وهو نائم أو ضرب فلم ينتبه من نومه وإنما أشعر بذلك كالحلم وخروج منيه من ذلك فانه لا شيء عليه لان خروج المني من الضربة والدغة (قوله ففي وجوب الغسل قولان) المعتمد منهما الوجوب

(قوله عند خروج المني) المناسب الاطلاق (قوله باللذة) بل ساسا فلا يجب منه غسل وظاهره ولو قدر على رفعه بتزوج أو تسريح أو بصوم لا يشق وهو ظاهر ابن عرفة وغير واحد ونقل الشيخ أحمد عن تشرح الرسالة انه اذا قدر على رفعه وجب الغسل على المشهور وأما الوضوء ففيه التفصيل المتقدم (أقول) من حفظ حجة فالظاهر المسير الى ما قاله تشرح (قوله الصفة المقدرة) التي هي بلذة معتادة والموصوف هو المني (قوله كمن حلت لجرب الخ) ومثل ذلك لو هزته دابة فأمنى فانه لا غسل عليه ويقدم هذا الدابة عما اذا لم يحس بمبادئ اللذة ويستديم والا فيجب الغسل قال الشيخ سالم وينبغي أن يقاس عليه من نزل في ماء حاراً وحل لجرب فان أحس بها واستدام فيجب الغسل عليه ولم يسلم له عجب قياسه (قوله أفلا أقل) أي (١٦٣) أين تنفي الاقل من التأثير في الكبرى وهو التأثير في الصغرى أي لا ينفي قطهران

ابن راشد في شرح ابن الحاجب ونقل القرافي الاجماع على وجوب الغسل فيه نظر مع هذا وانما بالغ المؤلف على حالة النوم لدفع ميتهم من ان النائم لما كان غير مكلف لا يجب عليه الغسل في تلك الحالة في خروج المني فيها (ص) أو بعد ذهاب لذة الاجماع ولم يغتسل (ش) معطوف على بنوم أي يجب الغسل بخروج مني وان كان خروجه غير مقارن للذة بل حصل بعد ذهابها لكن ان كانت اللذة ناشئة عن غير جماع بل بلا علة فيجب الغسل عند خروج المني سواء اغتسل قبل خروجه أم لا لان غسله لم يصادف محملا وان كانت اللذة ناشئة عن جماع بان أعاب الحشفة ولم ينزل ثم أنزل فانه يجب عليه الغسل ما لم يكن اغتسل قبل الانزال والا فلا لوجود موجب الغسل فقول المؤلف ولم يغتسل لا مفهوم له بل يجب عليه الغسل عند خروج المني ولو اغتسل أولا قبل الخروج ومفهوم بالا جماع انه لو حصلت اللذة بجماع فيجب عليه الغسل عند خروج المني ما لم يكن أولا اغتسل (ص) لا باللذة أو غير معتادة ويتوضأ (ش) هذا عطف على الصفة المقدرة بعد قوله بمني أي يجب الغسل بسبب خروج مني بلذة معتادة لان خرج باللذة كمن لدغته عقرب فأمنى أو بلذة غير معتادة كمن حل لجرب أو نزل في ماء حار فأمنى فانه لا يجب عليه الغسل على المشهور خلافا للحنون واذا لم يجب الغسل لخروج هذا المني يتوضأ لان لذلك الخارج تأثيرا في الكبرى فلا أقل من الصغرى فائدة في اللدغة من العقرب بالذال المهملة والغين المعجمة وعكسه من النار والمجمتين والمهملةتين متروك (ص) كمن جامع فاغتسل ثم أمنى (ش) مشبه في عدم وجوب الغسل ووجوب الوضوء والمعنى ان من أعاب حشفته فاغتسل لحصول سببه ثم أمنى فلا غسل عليه لان الجنابة لا يتكرر غسلها ولكن يتوضأ ومثل الرجل المرأة في انه اذا خرج من فرجها ماء الرجل بعد الغسل يجب عليها الوضوء وعبارة المؤلف تشملها (ص) ولا يعيد الصلاة (ش) يعني لو صلى الملتذ بالاجماع أو به بعد غسله وقبل خروج منيه كله أو بعضه بال أول ثم خرج أو بقيته وقلنا يغتسل الاول ويتوضأ الثاني فقط لا يعيد الصلاة السابقة واحدا منهما (ص) وبمغيب حشفة بالغ (ش) الموجب الثاني للغسل بمغيب الحشفة وهو معطوف على قوله بمني أي ويجب الغسل بسبب مغيب حشفة بالغ على الفاعل والمفعول عياض الحشفة بفتح الشين الكمرة وهي رأس الذكرو وكذلك يجب على المرأة الغسل بذكر البهيمة وبعبارة أخرى ويجب الغسل على المكلف من فاعل أو مفعول بمغيب جميع حشفة انسي حتى بالغ بغير حائل كثيف لا صغير ولو راهق ولا على موطوءه الا ان ينزل لبعضها ولو التشتين ولو بلقافة كثيفة ولا ان رأت انسية

كله بصفة الحشفة فهل لابد من تغيبها كلها أو يراعى قدرها من المعتاد وهو الظاهر (قوله بالغ) الظاهر انه لا يعتبر بالبلوغ في دخول ذكر بهيمة كما مر في فرج امرأة ولا فرق بين أن يكون بانتشار أم لا طائعا أو مكرها عامدا أم لا وشمل أيضا الوجوب على المفعول البالغ فاذا أخذت المرأة البالغة ذكرنا ثم بالغ وأدخلته في فرجها وجب عليها وعليه الغسل (قوله الكمرة) بفتح الميم (قوله بمغيب جميع) لا بعرضها ولو التشتين والمبالغة على التشتين تقتضي انه اذا غيب أكثر يجب وليس كذلك (قوله انسي) التقييده لما يأتي من ان المرأة اذا رأت بقطة جنيا يطؤها لا يجب عليها الغسل (قوله ولو بلقافة كثيفة) أي فيجب مع الخفيفة والظاهر انها ما حصل معها اللذة وليست الجلدة التي على الحشفة بمثابة الخرقه الكثيفة فيجب معها الغسل لانه يحصل بها لذة عظيمة بخلاف الخرقه (قوله ولا ان رأت) قال في ك وهو مشكل لانه انما يأتي على مذهب الفلاسفة القائلين بعدم حقيقةهم وانما هم تحيلات لا على مذهب

أهل الاسلام من ان لهم حقيقة لانهم أجسام نارية لها قوة التشكل ولا على مذهب مالك في باب النكاح من جواز نكاح الجن لكن النص لا يغسل عليها والذي ارتضاه عجم موافقا للبدران الرجل والمرأة يجب عليهما الغسل وهو التحقيق وأما لو كان زوجة للانسي فالغسل من غير توقف ولا خلاف وحاصل ما فيه ان المسئلة لم يكن فيها نص من المتقدمين الا ان بعض الحنفية صرح بانه لا يغسل عليها فاستظهره ابن ناجي وزاد الخطاب بان الظاهر ان الرجل كذلك واعترض البدر على ابن ناجي بان قواعدنا لا توافق مذهب الحنفية لان عندنا الشك في الحدث يوجب الغسل فلا نسواى الحنفية وارتضى ان الظاهر وجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وقوله في كذا يمكن النص لا يغسل عليها أى نص ابن ناجي الذي قاله استظهره الا انه نص قديم (قوله فلا يجب عليه الغسل) زاد في كذا ونفي الوجوب لا ينافي ان السدب (قوله وان من بهيمة) أى وان كان الفرج المغيب فيه من بهيمة مطبقة (قوله في فرج) متعلق بمغيب ولو لم يكن مشكلا حيث غيب حشفته في فرج غيره وأما في فرج نفسه فلا يغسل عليه لانه كبرج مالم ينزل (قوله من قبل) أى بشرط الاطاقة وكذا الدبر فان لم تكن اطاقة فلا يغسل مالم ينزل (قوله أو دبر) معطوف على قبل ولودبر نفسه ويعزر ولا حد (قوله أو في بهيمة الخ) الاولى أن يقول كطبق المصنف وان من بهيمة (قوله لعدم التكليف) فان قلت هو غير مكلف حين غسله أو لا قلت لانه تعبد (قوله وأما المغيب) فاذا كان بهيمة لوجب الغسل على (١٦٤) موطوءته وأما لو كان ميتا أى بان أدخلت امرأته ذكربت في فرجها فلا يجب

عليها غسل الا أن ينزل وخلاصته ان المصنف كلامه في المغيب فيه (قوله ويستثنى منه الجنى) هذا على ما تقدم له وأما على كلام البدر وعجم فلا استثناء ولك أن تجعل قوله وان مباغته في حشفة وفي فرج بالنسبة للبهيمة وقوله ميت مباغته في فرج ويكون قول الشارح أو ما استعملته المرأة إشارة له الا انه ينافي قوله آخر ايجمل كلامه على المغيب فيه (قوله ونوب لمراهق) أى أو ما مور بالصلة وطى كبيرة بالغة أو امرأه أو ما مور بالصلة أو وطئه غيره (قوله كصغيرة) تؤمر بالصلة كما قاله الشارح وقال في كذا وجد عندى مانصه قوله

من جنى ما تراه من انسى من الوطء واللذة والظاهر ان الرجل كذلك ثم ان حشفة البالغ توجب الغسل ولو من خنى مشكلا وقوله في فرج ولو من خنى كما تقدم عن المازري وابن العربي (ص) لا مراهق (ش) أى فلا يجب عليه الغسل ولا على موطوءته كامر (ص) أو قدرها (ش) أى وكذا يجب الغسل بمغيب قدرا الحشفة من مقطوعها أو ممن لم يخلق له حشفة أو ممن خلقت له ولم تقطع ونفى ذكره وأدخل منه قدرها وهل يعتبر فيما إذا أدخل بعضه مثنيها طولها لو انفرد أو طولها مثنيها واستظهر الاول (ص) في فرج وان من بهيمة وميت (ش) يعنى ان مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها أو ما استعملته المرأة من ذكر بهيمة في فرج من قبل ولو لم يكن مشكلا أو دبر أو في بهيمة أو ميت يوجب الغسل ولا يعاد غسل الميتة لعدم التكليف فقوله في فرج الخ هو المغيب فيه وأما المغيب فن بهيمة لا من ميت فيجمل كلامه على المغيب فيه وأما المغيب ففيه تفصيل وقوله في فرج متعلق بمغيب نفيها وانبا أو يستثنى منه الجنى (ص) ونوب لمراهق كصغيرة وطئها بالغ (ش) اللام للتعليل وهو على حذف مضاف أى لاجل وطئه مراهق فيشمل الفاعل والمفعول لان الوطء لا يكون الا بين اثنين وبعبارة أخرى ونوب الغسل لكل من الفاعل والمفعول بها لاجل وطئه مراهق ككذب لصغيرة تؤمر بالصلة وطئها بالغ على الاصح لاشبه وابن مكنون قالوا وان صلت بغير غسل أعادت وعن مكنون تعيد بالقرب والصور أربع بالغان بالغ وصغيرة صغيرة وكبيرة صغيرة وشمل الاولين قوله وبمغيب حشفة بالغ وأفاد

الثالث

كصغيرة أى مطبقة فيجب على البالغ ويستحب لها ان كانت تطيق والافلاشى على البالغ ولكن يجب

عليه ما شأنها عند الزواج فلو ظهر بن وطئها المراهق جل فتؤمر بالغسل من يوم الوطء وتعيد الصلاة فيما بينها وبين الله لاجب احب الظاهر لاحتمال حملها من غيره انتهى (قوله وطئها بالغ) على الاصح وهو قول أشهب ومقابل الاصح لا يغسل عليها لانها إنما أمرت بالوضوء ليسمره بخلاف الغسل (قوله أعادت) ظاهره أيد او لكن يحمل على ما قاله مكنون في الاعادة بالقرب كما يستفاد من نقل الخطاب (قوله وعن مكنون تعيد بالقرب) ظاهره ولو خرج الوقت أى مالم تطل كالايوم كافي محشى نت (قوله والصور أربع الخ) قال الخطاب الصور العقلية أربع الاول أن يكونا بالغين فلا اشكال في وجوب الغسل الثاني عكسه أن يكونا غير بالغين ولا فرق بين الصغير والمراهق على المشهور قال ابن بشير لا يغسل وقد يؤمر ان به على جهة السدب الثالث أن يكون الوطئ غير بالغ فلا يغسل عليها الا أن تنزل الرابع أن تكون الموطوءة غير بالغة وهى ممن تؤمر بالصلة قال ابن شاس لا يغسل عليها لانها إنما أمرت بالوضوء ليسمره بخلاف الغسل وقال أشهب عليها اه أى وهو الرابع لا يخفى ان كلام الخطاب في القسم الثالث يخالف كلام شارحنا حيث قال لاجل وطئه مراهق فيشمل الفاعل والمفعول واعتمد عجم كلام الخطاب وهو الحق وعليه فيفرق بين الصغيرة المأمورة بالصلة يندب لها الغسل من وطئه البالغ دون الكبيرة من وطئه المراهق لعلة طلب تمرين الصغيرة على الغسل لانها زوجة أو أمة هكذا يفهم من أطراف عجم (قوله وبمغيب حشفة بالغ) فانه شامل لما اذا غيب حشفة بالغ في بالغة أو في صغيرة مع ان الثانية هى عين قول المصنف كصغيرة وطئها

بالغ الا انك خبير بان الحكم بالنسبة للبالغ يفهم مما تقدم وبالنسبة للموطوء انما يفهم من قوله كصغيرة (قوله ابن بشير يؤمر ان به على جهة النذب) قال اللقاني كلام ابن بشير غير منقول والحاصل على ما يفهمه عجم ان الصغيرة الذي يؤمر بالصلاة هي اهقأ أم لا اذا وطئ من اهقه أو بالغة أو صغيرة تؤمر بالصلاة فينذب له ولا يندب لها خلافا لقول شارحنا لاجل من اهقه وقوله في آخر العبارة فلا غسل على مقتضى المذهب أى على الاثنين معافلا ينافي انه يندب له لالهاقا للتضعيف المتعلق بكلام ابن بشير بالنسبة للصغيرة فقط (قوله لا يندب وصل للفرج) أى من وطئ خارج الفرج مالم تنزل أو تحمّل وتعيد الصلاة من يوم وصوله لانها لا تحمّل الا بعد انفصال منسبها وأما لو جلست على منى وجلس في حمام مثلاً فشر به فرجها غفمت فإنه لا يجب عليها الغسل لانها المدة غير معتمدة (قوله وبغيره) معطوف على محذوف والتقدير واستحسن القول بوجوب الغسل بنفسه بدم وبغيره أى فالرحمان متعلق بوجوب الغسل مطابقاً (قوله وعليه اقتصر النحوي) ضعيف بل يجب الغسل (١٦٥) (قوله لم يجزها) أى اذا قلنا بعدم وجوب الغسل عند

خروج الولد جافاً فيكون ماشياً على القول بان الموجب الانقطاع ذكره في ل (قوله وان النفس) الواو بمعنى أو وحاصله ان الغسل واجب مطلقاً ويراد بالنفس اما الدم وتعطى الصورة النادرة حكم غالبها أو ان المراد بالنفس تنفس الرحم بالولد (قوله لكن يستحب عند انقطاعه) وندب اتصاله بالصلاة ان حمل على انقطاع يعود بعده (قوله فيمتق الخ) ويمكن أن يقدر هنا مضاف والتقدير وبانقطاع حيض ونفاس فحينئذ يكون ماشياً على القول بان الموجب الانقطاع (قوله والصواب في تعليل نذب الخ) هذا ظاهر على جعل اللام بمعنى عند وأما على جعل اللام للتعليل فيكون ما ذكره تعليلاً للعلية ولعل مقابل الصواب ما أشار إليه بت بقوله لانه دم خارج من القبل والغسل لا يزيد اها الاخيراً (قوله ويجب غسل كافر) ولم يقل وغسل كافر عطفاً على قوله غسل ظاهر الجسد خوفاً من توهم عطفه على نائب فاعل نذب لكونه أقرب

الثالث بقوله لا مراهق ومن قيد البالغ يفهم الرابع وهو لو وطئها صغيرة مثلاً فلا غسل على مقتضى المذهب ابن بشير يؤمر ان به على جهة النذب (ص) لا يندب وصل للفرج ولو التذت (ش) يعنى انه لا يجب الغسل ولا الوضوء يعنى وصل للفرج المرأة ولو التذت الا أن تنزل فيجب عليها حينئذ الغسل وأما لم يوجب الوضوء لانه ليس يحدث ولا سبب ولا غيرهما بما ينقضه (ص) وبحيض ونفاس بدم واستحسن وبغيره لا باستحاضة وندب لا نقطاعه (ش) الموجب الثالث والرابع الحيض والنفاس وهما معطوفان على معنى ومراهق ان الحيض وهو دم خرج من قبل معتمد حله والنفاس وأراد به تنفس الرحم بالولد فلذا قيد بقوله بدم معه أو قبله لاجله أو بعده من موجبات الغسل ولو أراد به الدم لم يحتاج الى التقييد بما ذكره فلو خرج الولد جافاً لم يجب الغسل وعليه اقتصر النحوي قال لان اغتسالها بالدم لا للولد ولو اغتسلت لخروج الولد لا للدم لم يجزها وروى عن مالك الوجوب واستظهرها ابن عبد السلام والمؤلف في التوضيح ولذا قال هنا واستحسن عند ابن عبد السلام والمؤلف من روايتين عن مالك بالوجوب والنذب وحكماهما ابن بشير قولين وجوب الغسل في حال خروج الولد بالدم أصلاً بناء على اعطاء الصورة النادرة حكم غالبها وان النفس تنفس الرحم وقد وجد وعلى القول بعدم الغسل هل ينتقض الوضوء أم لا قولان كما هو وليس من موجبات الغسل دم الاستحاضة خلافاً لظاهر الرسالة لكن يستحب عند انقطاعه وبما قررنا علم ان الحيض والنفاس من موجبات الغسل وأما انقطاع دمها فما فهو شرط في صحتها كما يأتي في باب الحيض فيمتق كلامه هنا مع ماسياً أى وقوله لا باستحاضة مفهوم حيض صريح به لانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط واللام في لا نقطاعه للتعليل أو بمعنى عند والصواب في تعليل نذب الغسل عند انقطاع دم الاستحاضة أن يقال الاحتمال أن يكون خالط الاستحاضة حيض وهى لا تشعر (ص) ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكره وصرح قبلها وقد أجمع على الاسلام لا الاسلام الاجتز (ش) يعنى ان الشخص الكافر ذكر كان أو أنثى اذا أسلم وتلفظ بالشهادتين وجب عليه الغسل اذا تقدم له سبب يقتضى وجوب الغسل من جماع أو ازال أو حيض أو نفاس للمرأة فان لم يتقدم له شئ من ذلك لم يجب عليه الغسل على المشهور أى ويستحب فقوله بما ذكره أى بسبب حصول ما ذكره سابقاً من الموجبات فلو عزم على الاسلام ولم يتلفظ بالشهادتين واغتسل من موجب تقدم

مذكور ولا ينافيه قوله بما ذكره لانه قد قيل فيه بالاستحباب في هذه الحالة مع انه ضعيف (قوله بما ذكره) أى بسبب ما ذكره (قوله وصح قبلها) أى الشهادة بمعنى الشهادتين لانها اصارت علماً عليها (قوله لا الاسلام) معطوف على الضمير في صح أى لا يصح الاسلام قبل النطق بالشهادتين الاجتز (قوله على المشهور) مقابله يجب وان لم يتقدم سبب (قوله فلو عزم) تفسير لقول المصنف أجمع المفاد من النقول المذكورة في ذلك الموضع ان المراد انه صدق بقلبه لانه عازم على النطق بالشهادتين لانه عازم على التصديق وناوله بل مصدق بالفعل خلافاً لما يستفاد من عبارة عجم ان المراد العزم على التصديق ولم يكن حاصله بالفعل أى فلو عزم على النطق بالشهادتين فقوله بالشهادتين اظهر في موضع الاضمار

(قوله سواء نفى الجنابة) أى نفى رفع الجنابة (قوله أو نفى به الاسلام) لانه نفى أن يكون وكأنه يقول نفى الاسلام الكامل أى نفى أن يكون على طهارة أى زاهة من كل قدر كنت فيه كان قدر كفر أو جنابة وقوله وهو يستلزم أى ما ذكر من نية الخ يستلزم نية ارتفاع الوصف وهو الجنابة المانع من قربان الصلاة أى من استلزام الكل لحزئه لان الوصف قدر من الاقدار (قوله واعتقاد الاسلام) أى واعتقاده وعزمه على انه ينطق بالشهادتين الا انه لم ينطق (قوله القربة به) أى التقرب به أى بذلك الغسل المنوى والا فالقربة بنفس الغسل (قوله ولو نفى التنظيم وزوال الاوساخ) مع نية الاسلام (قوله فانه نظرا الخ) المراد بالبعض الحطاب ونصه الثانى قال اللخمي لو اغتسل للاسلام ولم ينو جنابة وانما يعتقد التنظيم وزوال الاوساخ لم يحزه عن غسل الجنابة اه وانظره مع قول ابن رشد فى سماع موسى بن معاوية اذا اغتسل نفى الجنابة فان لم ينو الجنابة ونفى به الاسلام أجزأه لانه أراد اظهار من كل ما كان فيه اه والحاصل ان كلام ابن رشد فى السماع يقتضى الاجزاء حيث نفى الاسلام بغسله ولو نفى معه التنظيم والحاصل انه نفى الاسلام والتنظيف (قوله وأما الاسلام فلا يحكم له بعزمه عليه) فى العبارة استخدام فقوله وأما الاسلام بمعنى الوصف القائم به المقتضى لدخول الجنة وهو الانقياد الظاهرى والباطى فلا يحكم له به بمجرد عزمه على الاسلام لابل المعنى المتقدم بل بمعنى النطق بالشهادتين (قوله ويصدق) فى دعواه الخوف (١٦٦) وقوله وغيره أى جماعة المسلمين وجدت قرينه تصدق دعواه الخوف أم لا وقوله وعند

له أجزأه الغسل سواء نفى به الجنابة أو الاسلام لانه نفى أن يكون على طهر من كل ما كان منه وهو يستلزم رفع المانع واعتقاد الاسلام يصح القربة به وتيممه للاسلام كغسله ومقتضى كلام بعضهم الاجزاء ولو نفى التنظيم وزوال الاوساخ فانه نظرى فى قول اللخمي بعدم الاجزاء فى ذلك بكلام ابن رشد وأما الاسلام فلا يحكم له به بعزمه عليه دون تلفظ الا أن يكون عاجزا عن النطق بالشهادتين لخوف أو خرس فيصح اسلامه ويصدق عند المفتى وغيره ان ادعاه بعذر زوال عذره وعند القاضى ان قامت بذلك قرينه لا يقال هو متمكن من حركة لسانه بالشهادتين عند الخوف فلا يصح جعله عذرا لانا نقول جعل الخوف من العذر مبنى على من يرى ان حركة اللسان من غير اسماع لا تنفع أو يقال كلام المؤلف فى الاسلام الذى يترتب عليه اجراء الاحكام الظاهرة وهو لا يكون الا باسماع الغير وكلام المؤلف فى قوله عما ذكره واقتصاره على ما ذكر من موجبات الغسل يقتضى ان الردة لا تبطل وهو المعتمد كما ذكره الحطاب فى فصل الوضوء (ص) وان شئت أمضى أم منى اغتسل (ش) أى وان شئت أحد رجل أو امرأة فى التقاء الختانين أو خروج المنى اغتسل ما لم يستسكح أو فى شئ رآه فى ثوبه أم منى مثلا أم منى ولم يشك فى ثالث فان لم يكن ينام فيه أو ينام فيه هو وغيره ممن يحتمل فلا غسل عليه لكن يستحب فى الثانية فان كان ينام فيه دون غيره اغتسل وجوبا واستغنى به عن الوضوء على المشهور ويجزى بنية فلو نفى ان كان أجنب فله لم يحزه لعدم جزمها قاله اللخمي

القاضى ان قامت بذلك قرينه للقاضى أو الشهود الذين يشهدون انه كان خائفا بان يدعى اربا من أبيه المسلم الذى مات قبل تلفظه وخلاصة ذلك انه يجوز للقاضى أو الشهود الاعتماد على القرائن ويحكم بآثره هذا حاصله (قوله لانا نقول الخ) هذا الجواب مبنى على انه لا يكون ناجيا عند الله بمجرد التصديق القلبى بل ولا بالنطق مع انه لم يسمعه الغير وهذا كله ضعيف والمعتمد انه يكون ناجيا عند الله بمجرد التصديق القلبى وأما النطق فهو شرط فى اجراء الاحكام الدينيوية فالمناسب الجواب الثانى وهو ان المراد بالاسلام جريان الاحكام

الظاهرة فالمعنى حينئذ فلا يصح الاسلام أى اجراء الاحكام الظاهرة لانه لم يجز عن النطق فجزى وسواء عليه الاحكام الظاهرة وخلاصته على ذلك الجواب ان غسله وقع فى حال ايمانه الذى يجنيه عند الله لافى حال اسلامه المقتضى لاجراء الاحكام الدينيوية عليه وأما على التقرير الاول فوقع فى حال كفره لانه لم ينطق والنطق عليه لا بد منه فى صحة الاسلام الا ان هذا القول وهو انه لا بد فى صحة الاسلام المنجى من نطق واسماع الغير لم يره فى كتب البكلام فالظاهر من النقل ان كلام المصنف يقرر بالوجه الاول وهو ان التصديق القلبى لا يكفي فى الخلاص عند الله ولا بد من النطق بالشهادتين اللجزم (وأقول) ويحمل الجزم على خصوص الخرس لاجل ان يدفع البحث المذكور (قوله كما ذكره الحطاب) لا يخفى ان الحطاب ذكر القولين الا انه صدر به ذكر القول بان الردة لا تبطل الغسل وتصديره وان كان قد يتبادر منه أو رجحته الا انه محتمل (قوله وان شئت) أى ان من وجد فى ثوبه الذى ينام فيه وحده بلا وشك فى كونه منيا أو منيا أى تردد على حد سواء فانه يجب عليه الغسل وأولى لوزج جانب كونه منيا وأما لوزج كونه منيا فانه يغسل ذكره بنية وكذا يجب على كل من شخصين لبسائو با ونام كل منهما فيه ولم يحتمل لبس غيرهما لذلك الثوب فانه يجب على كل منهما الغسل (قوله فى التقاء الختانين) هذه صورة خارجة عن المصنف حكمها حكم مسألة المصنف وكذا قوله وأخروج الخ (قوله ولكن يستحب فى الثانية) أى لكل من الشخصين ان احتمل ان غيره يلبسه والاوجب على كل كما قدمنا (قوله على المشهور) متعلق بالظرفين قوله اغتسل وجوبا وقوله واستغنى ومقابل الاول قوله وعن ابن زياد ولم يذ كر مقابل الثانى

(قوله وسواء ذكر احتلاماً) أي اغتسل وجوباً وسواء ذكر أني بذلك دفعاً لما يتوهم أن ما ذكر إذا كان ذكراً احتلاماً (قوله سواء كان ينزعه) أي في مدة اللبس السابقة أم لا وقوله وقيل بالفرق أي بين أن يستمر لا يسافر بعيد من أول نومة وبين أن ينزعه فن آخر نومة وإذا تأملت في ذلك تجد الصواب أن يقال وبين أن ينزعه فن آخر لبسة لا من آخر نومة في تلك اللبسة فتدبر (قوله على ما تقدم) أي من آخر نومة مطلقاً أي كان ينزعه أيام لبسة أولاً (قوله والصوم من أول صامت فيه) قال الشيخ سالم قلت والفرق هو أن يقال إن كانت فيما قبل حائضاً فالصلاة ساقطة عنها والافتقار لصحتها والصوم في ذمة الحائض فضاءه اهـ (أقول) إذا علمت ما قاله الشيخ سالم من قوله إذا كانت فيما قبل حائضاً فالصلاة ساقطة هذا الغايتم إذا كان ما قبل قدر أيام عاداتها وأرأت ما يتحقق أن يكون فيها وأما إذا كان أزيد من عاداتها وأرأت ما قايلاً لا يمكن أن يستغرق فلا وجه لقوله فالصلاة ساقطة عنها وقوله والصوم من أول يوم صامت فيه ظاهره أيام عاداتها وغير عاداتها فلو اطلعت على ذلك أثناء الشهر مثلاً وكانت عاداتها خمسة أيام فان مفاده أنها تعيد خمسة عشر يوماً مع أن مقتضى كون ذلك عاداتها أن تعيد خمسة أيام لكن هذا الغايتم إذا كان هذا الدم الذي رأيته يخرج منه يستغرق أيام عاداتها وأما إذا كان نقطة وانقطعت مكانها كما هو فرض المسئلة فلا وجه لإعادة ما عد ذلك اليوم الذي نزلت فيه نقطة الدم لأنها صائغة والمناسب ما تقضى اليوم واحد حيث كانت تبيت كل ليلة ويحجب بحمل كلام الشيخ على ما ذنوت نية واحدة أي فيكون صومها في يوم الحيض باطلاً لوجود الحيض وفيما بعد باطلاً لفقد النية (قوله وقال ابن حبيب نعيم صوم يوم واحد) أي لأن الدم انقطع مكانه ولو دام لم يحجب وصارت كالجنب وقيل هو أقيس واعترض على ابن حبيب بأن الحيض (١٦٧) يقطع التتابع ورفع النية فقد صامت بالنية فوجب

وسواء ذكر احتلاماً أم لا وعن ابن زياد لا يلزمه الا الوضوء مع غسل الذكروا خرج بالشك التجوز المرجوح فلا غسل ولو اغتسل له ثم تبين جنباً به لم يجزه ولو شك في ثالث بان لم يدرك مذى أم ماء أم مني فلا شيء عليه ولو تردد بين أمرين ليس أحدهما منياً كما لو شك أم مذى أم ماء مثلاً فإنه يجب عليه غسل ذكره بنية (ص) وأعاد من آخر نومة (ش) أي وأعاد من الصلاة الواجبة ماضية في الثوب من آخر نومة نامها فيه ان صلى بعد تلك النومة شيئاً سواء كان ينزعه أم لا وقيل من أول نومة فيها وقيل بالفرق وشكها في وقت حيض رأيته في ثوبها كشكها في الجنابة فتغتسل وتعيد الصلاة على ما تقدم والصوم من أول يوم صامت فيه وقال ابن حبيب تعيد صوم يوم واحد وانظر شرحنا الكبير (ص) كتحققه (ش) الضمير عائدي على المنى الأقرب مذكور والتشبيه في الإعادة من آخر نومة وسواء كان طرياً أو يابساً على المشهور والغسل هنا اتفاقاً * ولما فرغ من ذكر موجباته شرع في واجباته فقال (ص) وواجبه نية وموالة كالوضوء (ش) أي وواجب الغسل أربع اثنان متفق عليهما أحدهما تعميم الجسد وتقدم هذا أول الباب في قوله يجب غسل ظاهر الجسد وبقي له تمة تأتي وثانيها نية وخرج فيها الخلاف من

مدة لبسه وفيما إذا نزعت عنها أنها تعيد صلاتها مدة آخر لبسة شمول ذلك لأيام عادة حيضها وفيه نظر إذ لا يلزمها صلاة ما فيه حيضها وقد ذكر صاحب الذخيرة أنها لا تعيد صلاة أيام عاداتها (فان قلت) لعل وجه إعادتها صلاة أيام عاداتها في الحيض كما هو ظاهر كلام ابن عرفة احتمال أن الدم جاء دفعة واحدة وانقطع (قلت) خفيئاً يقال لم يزعمها قضاء صوم أيام عاداتها وقد يجب بان احتياطاً في البابين * وهما أمور الأول محل قضاء صوم أيام عاداتها من الحيض دون غيرها حيث كانت تبيت الصوم كل ليلة ونحو ذلك مما يحصل به صوم غير أيام عاداتها بنية صحيحة فان لم تصمها كذلك وجب عليها قضاء ما صامته لبطان النية بانقطاع التتابع بالحيض * الثاني أنما كانت هذه تعيد الصلاة من يوم لبسه حيث لم تنزعه ومن وجد منياً في ثوبه الذي لا ينزعه بعيد من آخر نومة لأن الحيض ربما يحصل مما لا تشعر به بخلاف المنى * الثالث محل قضاء صوم أيام عاداتها إذا كان الدم يمكن حصوله في أيام عاداتها وأما أن كان يسير بحيث لا يحصل إلا في يوم واحد فانها تقضى يوماً واحداً وكذا يقال في سقوط صلاة أيام عاداتها اهـ كلام عجي وقد يقال إن قوله حيث تبيت ليس بالآزم التبييت لأن النية منه حكمة حكما وقوله وكذا يقال الخ لا يظهر لا احتمال أن يقع ذلك في جزء من يوم بحيث لا يسقط عنها شيء أبداً كما هو ظاهر فتدبر حتى التدبر (قوله وسواء كان طرياً أو يابساً على المشهور) ومقابل المشهور أنه أن كان يابساً فن أول نومة (قوله والغسل هنا اتفاقاً) ويجزى عن الوضوء اتفاقاً خفيئاً كان الأولى للمؤلف أن يسقطه لأنه إذا وجب الغسل ووجب عليه إعادة الصلاة مع الشك في تحقق أولى وقد يقال إنما أتى بهذه لتأنيدهم أنه مع تحقق تعيد الصلاة من أول نومة (قوله وبقي له تمة تأتي) هي قوله وتخليل شعره فأفاده بعض الشراح (قوله وخرج فيها الخ) أي أنه تقدم أن النية في الوضوء فيها خلاف وبعض العلماء أجاز الخلاف المذكور في الغسل أي أن يكون

في النية في الغسل الخلاف كالخلاف الذي في النية في الوضوء (قوله وافرغ الخ) أي انه لا يصح هذا التخرج بل نقول ان الغسل يجب فيه النية اتفاقا بخلاف الوضوء لظهور التعبد هنادون الوضوء (قوله لكن رجوعه للاول باعتبار الصفة) فقط أي لو جوب النية قطعاً لانه متفق عليه (قوله عند أول واجب) ولو مسحوا كمن فرضه مسح رأسه لعله وقوله وكون المنوى الخ ويجري أيضاً في تقدمها يسير خلاف (قوله أو ما يغسل له الخ) معطوف على قوله الجنابة والتقدير رفع ما يغسل لاجله كل الجسد كالحدث الا كبر (قوله كل موانعها) أي الممنوعات من ممس المحض ونحوه (قوله من سنة ورجوب) بيان للحكم وقوله والبناء الخ راجع للصفة (قوله أو فوى الجنابة والجمعة) ولا يضر تقدم نية هذه الامور أي من الجمعة والعبد وكل غسل غير واجب على نية الجنابة وانظر لم عدل عن صحا الى حصل الا ان يقال ان الصحة لا تستلزم الثواب بخلاف ما قال وأما عدوله عن بطلان الى انتفيا لمقابله بمحصله كره في ك وقال اللقاني أي حصل ثوابهما ويخص هذا التقرير بقوله أو فوى الجنابة والجمعة (١٦٨) الخ فتأمل ومثل نية الجنابة في هذا الحيض والنفاس يخرج نية به يخرج من ذلك صحة نية فضل يوم عاشوراء

الوضوء وافرغ بظهور التعبد هنا لتعلق الغسل بجميع البدن والنظافة هناك لتعلقه باعضاء الاوساخ والمختلف فيهما أحدهما الموالاة والثاني الدلك الاتي وقوله كالوضوء يرجع للنية وللموالاة لكن رجوعه للاول باعتبار الصفة من كونها عند أول واجب وكون المنوى رفع الجنابة أو ما يغسل له كل الجسد وجوباً أو ندباً واستباحة كل موانعها أو بعضها ولا يضر اخراج بعض المستباح أو نسيان بعض الاحداث ويضر اخرجه ويجري في تقدمها وتأخرها ماض عنه ولا يكفي مطلق الطهارة الى غير ذلك مما مر فيه وللتأني باعتبار الصفة والحكم من سنة ورجوب مع الذكر والقدرة والبناء مع النسيان مطبقاً أو العجز بشرط عدم الطول فوجه الشبه فيهما مختلف (ص) وان فوت الحيض والجنابة أو أحدهما ناسية للآخر أو فوى الجنابة والجمعة أو نية عن الجمعة حصل (ش) يعني ان المرأة الخائض الجنب تقدم الحيض أو تأخر اذا فوتها عند غسلها حصل معها بلا اشكال أو فوت أحدهما اما الحيض ناسية للآخر أو الجنابة ناسية للآخر حصل أيضاً في الاولى على المنصوص لابن القاسم لكثرة موانع ما فوت والقاعدة جعل ما قبل تبعه الاكثر وفي الثانية على مذهب المدونة خلافاً للحنون ولا مفهوم لقوله ناسية بل الذكر لا يضر الا يضر الا اخرج على ماض أو فوى الشخص الجنابة والجمعة وخطأهما في نية واحدة حصل لان معنى الطهارة على التداخل أو فوى الواجب منهما وقصد نيابته عن الجمعة حصل وان فوى الجمعة ونسي الجنابة أو ذكرها لم ينوها لكن قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة انتفيا أي ما فواه وما نسيه والنائب والمنوب والى هذا أشار بقوله (وان نسي الجنابة أو قصد نيابة عنها انتفيا) ولا مفهوم للجمعة بل كل غسل غير واجب (ص) وتحليل شعرو وضغت مضفوره لا نقضه (ش) يعني انه يجب غسل ظاهر الجسد بسبب خروج منى مع تحليل شعرو وضغت مضفوره حيث كان مضفورا أي ضمه وجمعه ونحوه ولا يكلف مر يد الغسل رجلاً أو امرأة بنقض الشعر المضفور حيث كان من خوايدخل الماء وسطه والا فلا بد من حله وتقدم ان التحليل يصل الماء الى البشرة بخلاف التحليل فانه جسسه على ظاهر الشعرو ونكره ليشمل شعر الرأس وغيرها من حاجب وهذب وابط وعانة كثيف أو خفيف

مثلاً مع نية صومه قضاء ومال اليه ابن عرفة كما في ابن مرزوق ويقوم من ذلك ان من كبر تكبيرة واحدة ناريها الاحرام والركوع فانه يجزئه وان سلم تسليمية واحدة ناريه ذلك الفرض والرد فانه يجزئه قاله ابن رشد (قوله تقدم الحيض أو تأخر) مفاد عبارته ان المانع من حصول المرأة فان حصل منها أحدهما فقط وفوت من الآخر نسياناً فهل يجزئ غسلها وهو الموافق لما تقدم في الوضوء وربما شمله قوله وواجبه نية أم لا قاله عجم وأما عمداً فتلاعية فلا يجزئ قطعاً كذا ينبغي وما ذكره المصنف هنا غير ضروري الذي كرمه قوله كالوضوء فهو ايضاح (قوله لكثرة موانع ما فوت) لان الحيض يمنع من الصوم والوط بخلاف الجنابة فان قلت الجنابة تمنع من القراءة بخلاف الحيض قلت لما كان رفع

الجنابة ممكناً فمكنه القراءة كأن الجنابة لم تكن مانعة (قوله وخطأهما في نية واحدة) أي بان قال في قلبه على نويت الجنابة والجمعة واقتصر على هذه لكونها محل الخلاف والافالحكم كذلك لو أفرد كلا نية ولا خلاف فيه (قوله أو قصد الجنابة منهما) أي الكائنات من الامرين اللذين هما الجنابة والجمعة (قوله أو قصد نيابته عن الجمعة) أي جعل نية الغسل خاصة بالجنابة وعلق بالجمعة نية أخرى وهي نية الجنابة عنها (قوله والنائب والمنوب) عين ما قبله لكن اختلف باعتبار الوصف العنواني (قوله ولا مفهوم للجمعة) والظاهر ان نية الغسل المسنون والمندوب معاً أو نيابة مسنون عن مندوب يحصلان انظر الشرح (قوله مع تحليل شعرو) فيه اشارة الى ان الواو بمعنى مع فهي الواو المعية لا الواو العطف لئلا يتوهم ان تحليل الشعر ليس من غسل ظاهر الجسد وليس كذلك (قوله وجمعه) عطف نفسه (قوله حيث كان من خوا) حاصله انه اذا كان بخيوط كثيرة ثلاثة فما فوق ينقض مطبقاً فوى الشدأ لا وأما اذا كان بنفسه أو بخرط أو خيطين فان لم يقوا الشدأ فلا ينقض ولا ينقض

(قوله على الأشهر) أي ان تحليل ما ذكره واجب على الأشهر ومقابل ذلك قولان النذب والاباحة كما يعلم من التوضيح (قوله ما لم يشق) مقدم من تأخير واصل العبارة وأخرى الشقوق وما غار من البدن فيعمه بالماء ويدلكه ما لم يشق فيفعل المتيسر من تعميم بدون ذلك ان أمكن التعميم (قوله فلا يلزمه تحريكه كالوضوء) ولو فرض ان الماء لم ينزل تحته (قوله بل يكفي الخ) أفاد بذلك ان قوله ولو بعد مباغته في مقدور التقدير يكفي ولو بعد صب الماء واحتاج لذلك لان ظاهر المصنف غير مستقيم وذلك لان معناه ذلك واجب هذا اذا كان مقدار الماء بل ولو بعد الصب خلافه لما ينزل انما يقول انه بعد الصب ليس بواجب ونفي الوجوب يجامع الاجزاء مع ان المردود عليه بلوقال بعدم الاجزاء (قوله وانفصاله) عطف بنفسير عبارة تت أحسن ونصه ولو بعد صب الماء وانفصاله عند ابن أبي زيد فالمعية عنده غير مشترطة اهـ ويدلك على ذلك ما ذكره من انه يكفي الدلك ولو بعد ان انغمس في الحوض وخرج منه والحاصل ان مفاد شارحنا انه اذا انغمس في الحوض ثم خرج منه فصار الماء منفصلا عن الجسد الا انه مبتدل فانه لا يكفي مع انه يكفي كما يفيدته عبارة تت وما ذكره (قوله ولا يكفي غلبة الظن) هذا نقله الخطاب (١٦٩) عن سيدي أحمد زروق وانظره فانه اذا كان

يكفي غلبة الظن من وصول الماء الذي هو فرض اجماعاً فأولى الدلك الذي وقع فيه الخلاف بالاستحباب والسنة فالظاهر أن غلبة الظن تكفي وقوله بل اليقين أراد به الاعتقاد الجازم لا العلم الذي هو الجزم المطابق للواقع عن دليل الذي هو المعرفة (قوله الا المستنكح) أي ان المستنكح يكفي فيه غلبة الظن لا يخفى أن المستنكح متخير فشأنه التردد على السواء فالظاهر أن المستنكح لا يعمل على شبهة ولو كان على حد سواء خلاف ما يستفاد من قوله الا المستنكح فانه يفيد أنه يعمل على شبهة المذكور ويطالب بالتدليل والحاصل أن الظاهر أنه يكفي في التدليل غلبة الظن لما قلنا وانه اذا كان مستنكحاً لا يعمل على التردد على السواء بل يبلغه (قوله

على الأشهر وأخرى الشقوق وما غار من البدن ما لم يشق فيعمه بالماء ويدلكه وأما الخاتم فلا يلزمه تحريكه كالوضوء كما نص عليه ابن المواز خلافاً لابن رشد (ص) وذلك ولو بعد الماء (ش) هذا معطوف على نية يعني انه يجب على من أراد أن يغتسل شيء مما هو أن يدلك جسده ولا يشترط مقدار الماء بل يكفي ولو بعد صب الماء عند ابن أبي زيد قبل سيلانه وانفصاله عن البدن خلافاً للقاضي في اشتراطه المعية وفيه حرج وهو واجب لنفسه ويعيد تاركه أبدأ ولو تحقق وصول الماء الى البشرة لطول مكث وهو داخل في مفهوم الغسل فيغني عنه وذكره لدفع توهم عدم وجوبه كما رواه مروان الظاهري ولا بد من تحقيق الدلك ولا يكفي فيه غلبة الظن بل اليقين الا المستنكح وانما لم يأت بالمباغته المشار اليها بقوله ولو بعد الماء في الوضوء لان الغالب فيه المصاحبة (ص) أو بخرقه أو استنابة (ش) هذا معطوف على الظرف أي ولو كان الدلك بخرقه أو استنابة فانه واجب والمعنى أن الدلك اذا أمكن باليد أو بالخرقة أو بالاستنابة فانه يتعين ولا يسقط وبهذا التقرير ظهر أنه ليس في كلام المؤلف ما يستفاد منه التخيير بين هذه الاشياء بل هو ساكت عن ذلك والحكم فيما اذا استناب مع القدرة باليد عدم الاجزاء على المشهور ولا تجزى الاستنابة مع القدرة بالخرقة ويكفي الدلك بالخرقة مع القدرة على الدلك باليد على الصحيح وتنظير الزرقاني في ذلك فيه نظر ومعنى الدلك بالخرقة أن يجعل شيئاً بين يديه ويدلك به كفوطة يجعل طرفها بيده اليمنى والآخر بيده اليسرى ويدلك بوسطها وأما لو جعل شيئاً بيده وذلك به ككيس يدخله في يده ويدلك به فان الدلك حينئذ انما هو باليد (ص) وان تعذر سقط (ش) أي وان تعذر الدلك بكل وجه سقط ويكثر صب الماء عليه وليس من التعذر امكانه بجأط يملكه المغتسل حيث لم يتضرر بالدلك ما لم يكن حائط حمام فان كانت بغير ملكه أو ملكه ويتضرر بدلكه به أو حائط حمام ولم يمكنه دلكه بغيره فهو من التعذر (ص)

(٢٢ - خشي اول) ولو كان الدلك بخرقه أي هذا اذا كان الدلك بيد بل ولو كان الدلك بخرقه (قوله على المشهور) ومقابله لا يجوز ابتداء ويجزى (قوله على الصحيح) واعتمده شيخنا الصغير ومقابله لا يجوز وقد نقله بهرام عن سحنون واعتمده عب ورد شيخنا المذكور ذلك الاعتماد (قوله وتنظير ز في ذلك قصور) ونصه وانظر ما الحكم اذا كان قادراً على الدلك باليد وذلك بالخرقة هل يكفي ذلك أم لا (قوله فان الدلك انما هو باليد) وقيدته عجب بما اذا كان خفيفاً (أقول) لا حاجة لذلك القيد بل ولو كسيفاً لان المعاناة على كل حال باليد قد تدبر (قوله فان كانت بغير ملكه) أي ان يتضرر بدلكه به لا ان لم يتضرر لما ذكره من انه ليس للشخص منع غيره من نفعه بما لا يضر كالاستغلال بجداره واستصباح أو انتفاع بنور مصباحه كذا في عب وفيه نظر بل لا يجوز مطلقاً كما قررره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى وذلك لانه مظنة الضرر بخشيته ما ذكره المصنف من وجوب الدلك بالخرقة والاستنابة عند تعذره باليد وهو ما ذهب اليه سحنون واستظهره في التوضيح وأشار الشارح الى ضعف استظهاره بقوله قيل وهو الظاهر والذي ذهب اليه ابن حبيب انه لا يجب قال ابن رشد هو الصواب مراعاة للخلاف والاشبهه بيسر الدين وذكر ابن القصار ما يدل على ضعف كلام سحنون حيث قال يسقط كما يسقط فرض القراءة عن الآخرس ولا نعلم ينقل عن الحماية اتخاذ خرقة ونحوها فلو كان واجبا لشارع من فعلهم اهـ

(قوله وسننه) أى الغسل ولو مندوباً (قوله غسل يديه أولاً) قال فى كـ وانظر هل يطلب بتخليل يديه فى غسلهما أولاً اهـ (أقول) الظاهر انه يطلب وقوله وصماخ أذنيه من فروع عطفاً على غسل بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أى مسح صماخ أذنيه والقريضة على هذا المحذوف أن هذا الثقب لا يمكن غسله فهو من الباطن هنالكانه لا معطوف على يديه والحاصل ان السنه فى الغسل مسح الصماخ فقط من غير مسح الظاهر والباطن بخلاف الوضوء وانما لم يسن مسح الظاهر والباطن كالوضوء لانهما يغسلان هناك دون الوضوء اهـ (قوله قبل ادخالهما فى الاناء) أى ان المراد بالاوليه قبل الادخال فى الاناء على ما تقدم فى فرائض الوضوء من التفصيل (قوله وهذا مصب السنية الخ) هذا يفيد انه ينوى رفع حدث الجنابة عند غسل يديه أولاً بحيث يقع غسلهما فريضاً وليس كذلك بل النية بعد نظير ما تقدم فى باب الوضوء من أن نية الوضوء بعد فعل السنن وان نية السنه سابقه على نية الفرض قال محشى نت لطباق أهل المذهب على ان غسل اليدين قبل ادخالهما فى الاناء سنة من سنن الغسل ولو كان كما قال أى نت من ان مصب السنه على الاوليه لكانه لو اتقدم غسلهما سنة وذكر النص بعد ذلك (قوله مسح صماخ الاذنين) المراد به جميع الثقب الذى فى مقعر الاذنين وهو ما يدخل فيه طرف الاصبع هذا هو الذى يسن مسحه لا غسله ولا صب الماء فيه لما فى ذلك من الضرر وأما ما يمسح رأس الاصبع خارجاً عن الثقب المذكور فمن الظاهر الذى يجب غسله قاله سند (قوله مرة مرة) أى يتمضمض مرة ويستنشق مرة (قوله وهو سنة مستقلة) أى والحال انه سنة مستقلة (قوله لا يستلزام الاستنشاق له) غير مناسب لان الاستنشاق لا يستلزم الاستنثار الا أن يقال أراد الاستلزام عادة أى ان العادة جرت بأن من يستنشق يستنثر وعلى فرض تسليم الاستلزام له نقول يفيد أن الملزوم واللازم سنة واحدة مع ان المقصود ان كل واحد سنة على حدة (قوله أو ان الخ) أى (١٧٠) أو يقال انما سكنت عن الاستنثار والحال انه سنة مستقلة لان المؤلف

وسننه غسل يديه أولاً وصماخ أذنيه ومضمضة واستنشاق (ش) أى وسنن الغسل أربع غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء وهذا مصب السنية وأما الغسل فى نفسه فواجب والثانية مسح صماخ الاذنين وهو الثقب الداخلى بالصدر والسين والثالثة والرابعة المضمضة والاستنشاق مرة مرة كما باتى وسكت عن الاستنثار وهو سنة مستقلة كما مر فى الوضوء لا يستلزام الاستنشاق له أو ان المؤلف اطلق الاستنشاق على ما يشتمل السنن كما هو مذهب بعض الشيوخ وان لم يمسح عليه فى الوضوء وقوله أولاً أى قبل ازالة الاذى وعلى هذا فالابتداء هنا حقيقى وفى قوله ونبد بدء بازالة الاذى اضافى وهكذا حل السنه وروى فى كلام غيره ما يدل عليه وحينئذ يفيد أن يغسل يديه ثم يزيل الاذى ثم يتوضأ بنية الجنابة وضوءاً كاملاً مرة مرة وبهذا التقرير يظهر أن اليدين يغسلان أولاً وثانياً وان المضمضة والاستنشاق

أطلق الخ نقول له أيضاً وهذا الاطلاق يفيد أن المجموع سنة واحدة مع أن المدعى أن كل واحد سنة مستقلة (قوله أولاً) أى قبل ازالة الاذى هذا حل آخر مغاير للعزل الاول المصدربه والتحقيق الاول وهو أن المراد بالاوليه قبل الادخال فى الاناء وان كان قابلاً للبحث من حيثية كونه ادعى ان غسلهما واجب

انما

المفيد تقدم النية عند غسلهما (قوله وعلى هذا) أى على ان المراد بالاوليه قبل ازالة الاذى

وهذا جواب عما يقال قولك معنى أولاً قبل ازالة الاذى يعارض ماسياً أى من انه يندب البدء بازالة الاذى وحاصل الجواب ان المراد بالاوليه هنا اوليه حقيقية وماسياً أى اوليه اضافيه فلا تعارض (قوله وفى كلام غيره ما يدل عليه) أى ما يدل على ان المراد بالاوليه قبل ازالة الاذى وقد تقدم أن التحقيق خلافه لانه مخالف للحديث فى الصحيحين وغيرهما عن ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت أدبى لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل يده فى الاناء الخ ومخالف لما تقدم فى الوضوء من ان المراد بالاوليه قبل الادخال فى الاناء على التفصيل المتقدم أى والحكم واحد فى الموضعين وكوننا نقول معناه أى قبل ازالة الاذى أى وقبل الادخال فى الاناء بعيد من اللفظ ليس فيه ما يدل عليه (قوله ثم يتوضأ بنية الجنابة) أى ثم يأخذ فى مقدمات الوضوء أى ما يقدم على الوضوء من غسل الذكر بنية الجنابة ثم يتوضأ فى الحقيقة بنية الجنابة سابقة على ذلك الوضوء لكن هذا فى وضوءه لواقصر عليه اجحت الصلاة وأما على تقدير أنه لم ينو على ذكره وشرع فى اعضاء الوضوء وغسلها بنية الجنابة بل أو بنية رفع الاصغر واقتصر عليها فالغسل صحيح لكنه لا يصلى به لرجوعه ثانياً للغسل ذكره فينتقض وضوءه نعم ان مسه بجائل كفيف يصلى به (قوله وبهذا التقدير) أى وهو قولنا وضوءاً كاملاً مرة (قوله يغسلان أولاً) أى ثلاثاً وثانياً أى مرة لقوله وضوءاً كاملاً مرة بل ويفيد أنه يمسح رأسه وأذنيه فقد قال فى كـ فى القولة الثانية ثم ان مصب السند التكميل غسلها ومسحها تكراراً أى لا يمسح رأسه وأذنيه وان كان يغسلهما بعد ذلك ويقدم الرجلين على المشهور وعلى تأخيرهما فى ترك مسح الرأس روايتان وجه القول بالترك انه لا فائدة للمسح لانه يغسل حينئذ وجهه مقابله ان الافضل تقديم اعضاء الوضوء وخرجت الرجلان بدليل فبقى ما عداهما على الاصل وقيد بعضهم بالخلاف فى الرجلين بالغسل الواجب وأما غسل الجمعة مثلاً فقدمها ما قطعها

لان الوضوء واجب والغسل تابع مندوب فيكون فاصلا لا محلا بالفور وقطع بذلك يوسف بن عمرو قال الشيخ زروق فيه بحث اه ولعل وجه البحث ان هذا فصل خفيف لا اخلال فيه بالموالاة الواجبة وقال عجم واعلم ان السنة في الغسل مسح صماخ الاذنين وفي الوضوء مسح ظاهرهما وباطنهما ووضوء الجنابة وما فيه فهل السنة مسح صماخ الاذنين الذي هو سنة الغسل لو بدأ به أو السنة فيه مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما ووضوء الجنابة وما فيه هو ظاهر قول المؤلف ثم اعضاء وضوئه كاملة مرة وقد قدمنا الإشارة لذلك وعليه فاذا توضأ وأتى بسنن الوضوء اندرج فيها سنن الغسل اه المراد منه نقلنا ذلك لاجل ان نقف على ما قيل في ذلك الموضع الصعب ثم نرجع لقول الشارح يغسلان أولا وثانيا ما رده محشى نت بقوله وظاهر كلام الأئمة المتقدم انه لا يعيد غسل اليدين في وضوء الجنابة لجعلهم السنة غسلهما قبل ادخالهما الا ناء فلا معنى لاعادته بعد حصول السنة ويحمل قوله في الحديث ثم توضأ وضوء الصلاة على غير غسل اليدين لتقدمه ولا ينعض غسلهما مس فرجه وعلى هذا يحمل قول الجلاب وصفة غسل الجنابة أن يبدأ بغسل يديه ثم يزيل الاذى ان كان عليه ثم يتوضأ وضوءه كاملا وقول ابن الحاجب تبعنا ابن شاس والا كمل أن يغسل يديه ثم يزيل الاذى عنه ثم يغسل ذكراه ثم يتوضأ وقال الزرقاني وقوله وسننه غسل يديه أولا أى قبل ازالة الاذى ويغسل يديه ثانيا للوضوء ولا مساعد له الا ما يؤخذ من قولهم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة) ولا يعيد فعلهما بعد (قوله والا كمل الخ) تحتها صفة كاملة لا أكمل يبدأ بغسل يديه للكوعين ثلاثا ويزيل الاذى ويغسل الذكركر ثم يتمضمض ويستنشق ويمسح الصماخين ويصب الماء على رأسه ثلاثا وهكذا واما الصفة الناقصة فكثيرة (قوله أن يغسل يديه) أى ثلاثا (قوله ثم يغسل ذكراه) أى بنية رفع الجنابة (قوله فيتوقف تحققها على كون الغسل بطلق ونية) أى بنية غسل اليدين المحكوم (١٧١) عليه بانه سنة لا يحنى ان هذا ما يؤيد ما قلناه

انما يفعلان في هذا الوضوء خاصة قال ابن الحاجب والا كمل أن يغسل يديه أولا ثم يزيل الاذى عنه ثم يغسل ذكراه ثم يتوضأ اه وحاصل ما يفيد كلام الشارح هنا وفي شامله وكذا ابن مرزوق ان سنة غسل اليدين كسنة غسلهما في الوضوء فيتوقف تحققها على كون الغسل بطلق ونية وكونه ثلاثا وكونه أولا كما هو في الوضوء واعلم ان جعل كل من المضمضة والاستنشاق ومسح صماخ الاذنين من سنن الغسل انما هو حيث لم يفعل قبل الوضوء المستحب فان فعله قبله كانت هذه الاشياء من سنن الوضوء لا الغسل كما يفيد كلام الزرقاني (ص) وندب بدء بازالة الاذى ثم اعضاء وضوئه كاملة مرة وأعلاه وميامنه وتبليث رأسه وقلة الماء بالاحد (ش) هذا شروع في مندوبات الغسل وهى كثيرة على ما ذكره غيره منها البداءة قبل هذه السنن يغسل يديه قبل ادخالهما الا ناء ثم بازالة الاذى عن محل هو فيه ليقع الغسل على اعضاء طاهرة

من ان قوله سابقا وهذا مذهب السنة الخ غير مناسب (قوله وكونه ثلاثا) ولا يعارض سنة التبليث هنا قوله من توضيحه ليس شئ في الغسل يندب فيه التكرار غير الرأس اه أى لانه في المندوب كما هو صريحه والتبليث هنا من تمام السنة اه (قوله كانت هذه الاشياء الخ) لا يحنى ان من جملة تلك الاشياء مسح الصماخ فيفيد

انه لا يمسح اذنيه بل يقتصر على مسح الصماخ وقد تقدم تردد عجم في ذلك وجزم الشارح بمسح الاذنين وقد يقال لا يحنى ان هذا الوضوء قطعة من الغسل فهو صورة وضوء فكونها من سنن الوضوء لا ينافى كونها من سنن الغسل باعتبار الحقيقة فتدبر وبعد كتبى هذا رأيت شارح التلخيص قال مانعه وقوله ثم يتوضأ وضوءه هذا ايضا انما هو بعض غسل الجنابة فهو واجب والفضيلة انما هى في البداءة بهذه الاعضاء لشرفها اه (قوله بدء بازالة الاذى) أى النجاسة عن جسده فرجه أو غيره ان لم يغير الماء والاوجب البدء به والا كان الغسل باطلا كذا فى عب ويبحث فيه بعدم تسليم الوجوب بل يقال يطلب بصب الماء ثانيا وثالثا واربعا حتى لا يتغير الماء (قوله ثم اعضاء وضوئه) بالجر عطف على ازالة الاذى فى الكلام حذف أى ندب بدء بازالة الاذى ثم يغسل اعضاء وضوئه وقد رخص تغلبه على المسح لان محله أكثر وقد تعد طهارة فلا تغليب * (تنبيه) * لا يحنى ان ظاهر تقرير الشارح وغيره ان هذا وضوء صورة لانه لم يكن بنية الا صغر (قوله مرة مرة) مفعول مطلق مبين للعدد أى وعمر مرة وقوله وأعلاه هو بالجر عطف على ازالة أى يندب البدء بذلك قاله فيما كتبه على نسخة لى (قوله على ما ذكره غيره) أى بناء على ما ذكره غير المصنف أى فالمصنف لم يستغرق المندوبات (قوله منها) أى المندوبات التي لم يذكرها الخ ولا يحنى انه يندب فيه التسمية ولم يذكرها هنا والظاهر انه يأتى هنا ما تقدم في الوضوء من الموضع الطاهر وغيره مما يمكن جريانه هنا ولعل الشارح أشار بالكثير لذلك (قوله هذه السنن) أى المشار لها بقوله سابقا وسننه غسل يديه أولا الخ وفي العبارة حذف مضاف أى قبل بقية السنن لان غسل اليدين سنة أى ان البدء بغسل اليدين قبل الادخال فى الا ناء مندوب وحاصله ان غسل اليدين فى حد ذاته سنة وأما تقديمه على المضمضة والاستنشاق فمندوب فلو أخذ الماء أولا بفيه فتمضمض ثم غسل يديه قبل ادخالهما فى الا ناء صدق عليه انه أتى بسنة الا انه أدخل بمندوب وهو البداءة فلا اعتراض عليها (قوله هو) أى الاذى فيه

(قوله ليأمن الخ) هذه العلة ظاهرة فيما إذا كان ذلك المحل فرجاً لا غيره فلا تنطبق العلة على الأمرين أي وأما لو لم يغسله بنية الجنابة وتوضاً لا احتياج إلى أن يغسل ذكره فينقض وضوءه الآن هذا ظاهر إذا بشد ذكره بيده بدون حائل والأفلا نقض (قوله على مذهب المدونة) ومقابلته عدم الأجزاء كما ذكره الخطاب (قوله ثم بعد إزالة الأذى الخ) الأولى أن يقول ثم بعد غسل ذلك المحل فرجاً أو غيره يأتي بالسنة المتقدمة التي هي غسل اليدين مرة على ما قال والمضغضة والاستنشاق (قوله بنية رفع الجنابة) لا حاجة لذلك بعد فرض أنه نوى الجنابة عند غسل ذكره فيحمل كلامه هذا على ما إذا لم ينو الجنابة عند غسل ذكره لكن يأتي على ما تقدم من التفصيل (قوله أعلاه بميامنه وميامره) أي يقدم أعلاه الملبس بميامنه وميامره أي الأعلى الذي في الميامن والميامر يقدم على الأسفل فيه ما يعني أن أعلى الشق الأيمن يقدم على أسفل الأيمن وأعلى الشق الأيسر يقدم على أسفل الأيسر (قوله وفي أعلاه بجانب المغتسل) لا للمغتسل حاصله أن الضمير في أعلاه بجانب المغتسل وفي ميامنه للمغتسل ففاده أنه يقدم شقه الأيمن بتمامه على الأيسر بتمامه ثم يليه على ما قاله بعض الشراح الظهر ثم بعده البطن والصدر اه والظاهر أن يقول وما بعده الصدر ثم البطن فالصدر مقدم على البطن ولورجع الضمير للمغتسل وقدر مضاف أي جانبه لكان (١٧٣) أحسن ليكون الضمائر على وتيرة واحدة وصرح شب بان الأعلى ينتهي إلى

ثم يغسل ذلك المحل فرجاً أو غيره بنية غسل الجنابة ليأمن من نقض الوضوء بمس ذكره بعد ذلك وان لم ينو رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانياً ليعم جسده وكثير من الناس لا يتفطن لذلك فينوي بعد غسل فرجه ثم لا يحسنه حفظاً للوضوء فيؤدي لبطلان الغسل لعرق غسل الفرج عن نية قاله المؤلف في شرحه على المدونة اللخمي وان نوى رفع الجنابة في حين إزالة النجاسة عنه وغسل غسل واحد أجزأه على مذهب المدونة ثم بعد إزالة الأذى يأتي بالسنة المتقدمة ويستحب أن يكمل المرور على أعضاء وضوءه مرة بنية رفع الجنابة عنها ولو نوى رفع الأصغر أجزأه ولو ذكر اللد كبر ما لم يخرج بنية الجنابة عليها غير متعين كاليومهم كلام التتائي ومنها تقديم أعلاه بميامنه وميامره وتقدم ميامنه من أعلاه وأسفله على ميامره منهما والضمير في ميامنه للمغتسل وفي أعلاه بجانب المغتسل ومنها تثليث غسل رأسه بأن يعمها بكل واحدة ومنها قلة الماء بلا حد بصاح خلافاً لابن شعبان ويعتقر السرف للموسوس ما لا يعتقر لغيره لا بتلائه ويكفيه غلبه الظن بخلاف غيره وليس هذا أنكر أرا مع قوله في باب الوضوء وقلة ماء بلا حد كالغسل لأنه انما ذكره هناك ليشبه به وهذا باب (ص) كغسل فرج جنب لعوده لجماع (ش) هذا تشبيه في الاستحباب يعني أن الشخص إذا أراد أن يعود إلى وطء زوجته أو أمته فإنه يستحب له أن يغسل فرجه وهو المراد بالوضوء في قوله عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ وفي الغسل فوائد تقوية العضو وتمام اللذة وإزالة النجاسة وكذلك يستحب للأنثى غسل فرجها كذا كرفقوله كغسل فرج جنب أي ذكر أو أنثى (ص) ووضوءه لنوم لا تيمم (ش) أي ومن المستحب وضوء الجنب ولو أنثى للنوم

الركبتين ولورجع الضمير في أعلاه للمغتسل كالضمير في ميامنه لا فاد أن الأعلى أيسر وأيمن يقدم على الأسفل أيمن وأيسر وحينئذ فيغسل أولاً الشق الأيمن إلى الركبتين على ما قرره شيخنا رحمه الله تعالى ثم ينتقل للشق الأيسر إلى الركبة ثم ينتقل للشق الأيمن فيغسل من الركبة للأسفل ثم ينتقل للشق الأيسر فيغسل من الركبة إلى الركبة فيغسل من الركبة للرجل والتقير الثاني من ترجيع الضمير للشخص رجحه شيخنا الصغير قال رحمه الله تعالى وعليه فيغسل الأيمن بطناً وظهراً إلى الركبتين ثم ينتقل إلى الأيسر كذلك ثم يغسل من الركبة اليمنى للأسفل ثم من الركبة اليسرى للأسفل اه (قوله بان يعمها بكل واحدة) هذا ظاهر

كلامهم وبه الفتوى فتكون الثانية والثالثة مستحباً واحداً ومقابل ذلك أن تكون غرقتان لشق الرأس والثالثة ولونها راء أعلاه فعلى الأول معنى المصنف غسله ثلاثاً وعلى الثاني جعلها اثلاثاً (قوله قلة ماء) أي تقليل ماء أي لا نه لا تكليف الإفعال (قوله خلافاً لابن شعبان) يقول لا يكفي أقل من صاع (قوله ما لا يعتقر لغيره) أي سرفاً لا يعتقر لغيره وهي حال بحسب المعنى أي حالة كون السرف سرفاً لا يعتقر لغيره وأراد به المستنكح وقوله ويكفيه أي الموسوس غلبه الظن هذا عين ما تقدم في المستنكح ولذلك قلنا أراد به المستنكح وقوله بخلاف غيره أي فلا بد من الاعتقاد الجازم تقدم ما فيه (قوله ليشبه به الخ) هذا كلام غير مناسب لأنه لا وجه ليكون الغسل مشبهاً بالوضوء مشبه لأنه لم يتقدم للغسل ذكر (فان قلت) حاله معلوم من غير هذا الكتاب (قلت) وحال الوضوء معلوم من غير هذا الكتاب بل المناسب أن يقال أتى بالغسل فيما تقدم لغرض أنه كالوضوء ثم أراد أن يذكره في باب لكونه الباب المفهوم منه ذلك المعنى (قوله وتمام اللذة) ثمرة تقوية العضو وظاهره الندب عادل للموطأ الأولى أو غيرهما وخصه بعضهم بالأولى وأما لغيره فاجيب غسل فرجه ولعل وجهه لتلايدخل فيها نجاسة الغير قاله عب وهذه علة ضعيفة أذغاية ما يلزم عليه نلطح الغير بالنجاسة وهو مكروه ولو بالنسبة للغير إذا رضى بذلك (قوله وكذلك يستحب للأنثى) تبع فيه الزرقاني وفيه نظر فقد قصره على الذكر كما يدل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد الجماع فليتوضأ

ولونها ورومحه الحائض بعدها تقطع دمها وكذا غير الجنب من كل مريد النوم لقوله عليه
الصلاة والسلام من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش ولا يتيمم الجنب اذا لم يجد ماء
أو وجد ماء لا يكفيه للوضوء واختلف في علة استحباب الوضوء للجنب فقيل ليسام على
طهارة وقيل للنشاط أى لعله يحصل له نشاط للغسل وظاهر كلام المؤلف الاول لان ظاهره
ان اللام في النوم للتعليل أى ووضوءه لاجل نوم أى لاجل أن ينام على طهارة ويمكن تمسيته
على الثاني بجعل اللام بمعنى عند أى عند نوم وكون العلة النوم على طهارة أو النشاط
شئ آخر وقوله لا يتيمم مفرع على العلتين جميعا خلافا لمن فرعه على الثانية لان التيمم مبيع
لامظهر (ص) ولم يبطل الاجماع (ش) يعنى ان وضوء الجنب للنوم لا يبطله شئ من
مبطلات الوضوء الا الجماع لانهم بشرع رفع حدث وانما هو عبادة فلا ينتقضها الا ما فعلت
لاجله وبعبارة أخرى ولم يبطل وضوء الجنب الا الجماع دون غيره من مبطلات وضوء
غيره لان هذا الوضوء لم يرفع حدثا حتى يقال بطل حكمه فالضوء في قوله ولم يبطل للاجر
لا للوضوء وأما وضوء النوم لغير الجنب فيبطله كل ما يبطل غيره كما قاله يوسف بن عمرو انظره
مع قول عياض في شرح الحديث السابق قلت وهذا الوضوء ينتقضه الحدث الواقع قبل
الاضطجاع لا الواقع بعده اهـ (ص) وتمنع الجنابة موانع الاصغر والقراءة الا كآية
للعوذ ونحوه (ش) يعنى ان الجنابة تمنع كل ما يمنع الاصغر من صلاة وطواف
ومس محض وترديد أشياء منها القراءة بجرعة اللسان لرجل أو امرأة الا الحائض كما يأتي
ومحصل منع القراءة في غير الآيات والآيتين ونحوهما على وجه التعوذ عند روع أو نوم

أن مفاد الأول أنه ينتقض بكل ناقض في أي وقت ومفاد عياض أنه لا ينتقض بكل ناقض في أي وقت بل ينتقض بكل ناقض فيما
 قبل الاضطجاع لا بعده (قوله ينتقضه الحدث) أراد به مطلق الناقض أو خصوص الخارج المعتاد لانه الغالب حينئذ فلا ينافي أن
 غيره مثله ومافاه عياض ذهب اليه بعض الشراح لانه قال وأما موضوع غير الجنب للنوم ينتقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع ولا ينتقضه
 الحدث الواقع بعد الاضطجاع (قوله لا الواقع بعده) أي بالنسبة للنوم على طهارة لا بالنسبة للصلاة ونحوها ولكن المعتد كما نقله شيخنا
 الشيخ عبد الله عن ابن عب أنه ينتقض بالحدث السابق على الاضطجاع والملاحقه (قوله موانع الاصغر) أي ممنوعات الاصغر
 (قوله بجر كسان) وأولى اذا كان يسمع نفسه فالمصنف نص على المتوهم فالمحترز عنه القلب أي فلا يمنع من القراءة بقلبه (قوله
 ومحل منع القراءة الخ) محل مبتدأ وقوله من غير الخ خبر أي كائن الخ (قوله ونحوهما) أي وهو الآية الواحدة فالجواب أن المراد
 بالآية الثلاث خيمته إذ دخلت الكاف الآيتين (قوله على وجه التعوذ) ولا يجوز له قصه التلاوة أي حالة كون الآية والآيتين
 على وجه التعوذ أي ان الآية والآيتين ونحوهما اذا كان على وجه التعوذ فلا تحرم قراءته هـ ذامفاده (أقول) لا يخفى أن هذا
 يقتضي أنه في حال التعوذ بعد قارئه أنه لا يعد قارئاً لذلك ذكر في ل أن الاستثناء في المصنف منقطع لقوله في توضيحه لا يباح ذلك
 على معنى القراءة بل على معنى التعوذ والاستدلال ونحوه للمشقة (قوله عند روع) أي خوف (قوله أو نوم الخ) أو مانعة خلو تجوز الجمع

(قوله أو على وجه الرقي الخ) قال عجم والظاهر أن من الرقي ما يقال عند ركوب الدابة مما يدفع عنها مشقة الحمل لأن ما يحصل به من جملة ما يقصد بالرقية اهـ وقوله والاستدلال كآية الدين لمن احتاج إلى الكلام في الدين وهي من يأثم إلى علم (قوله لمشقة المنع) أي محل المنع في كذا وكذا المشقة المنع على الإطلاق (قوله ولا بعد قارئاً) ويترب على كونه لا يعد قارئاً لأنه لا يطلب منه أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لاجل القراءة (قوله ولا له ثواب القراءة) علل عجم كونه ليس له ثواب القراءة بأن الثواب منوط بالقصد امتثالاً ليرد عليه أن التعوذ مأثور به فيحصل بقصد الامتثال بقراءته للتعوذ فلو قال لأنه ليس قارئاً لما تقدم لكان أحسن فاذن يكون له ثواب عند قصد التعوذ إذا تعوذ امتثالاً وأما إذا تعوذ مطاقاً فهل له ثوابه من حيث أتى بالمأثور به وهو الظاهر وكذا يفتح على إمام وقف في فاتحة وجوباً فيما يظهر وهل كذا يفتح في سورة سبعة أو لا وهو الظاهر (قوله وفي كلام المؤلف بحث) لا يخفى أن البحث إنما يتوجه عليه إذا كان مبتكراً لذلك المعنى وأما إذا كان تابعاً لغيره من الدواوين فلا الآن يقال توجه البحث عليه من حيث ارتضائه (قوله قراءة المعوذتين) بكسر الواو أي المحصنين أي اللذين هما أحد عشر حرفاً (قوله تعوذاً) أي يقرأ لأجل التعوذ (قوله بل رجائش هل كلامه قراءة قل أوحى) بأن يراد اليسارة النسبية ولما كانت اليسارة تنصرف لليسارة في النفس أتى بلفظ رجاء الظاهر عدم الشمول * (تنبيه) * قال عجم ولا بد فيما يقرأ للتعوذ أن يكون مما يتعوذ به لا نحو آية الدين وكذا يجزئ نحوه فيما يرقى به أو يستدل (قوله الإيسير الـ) يدخل (١٧٤) تحت السكاف أيضاً التبرك فقد قال الباجي تعوذاً أو تبركاً وله أن يكرر عند تكرار الرقوع والخوف أو الرقي أو التبرك (قوله لكان أحسن وأخصر) لا يخلو

أو على وجه الرقي والاستدلال لمشقة المنع على الإطلاق ولا بعد قارئاً ولا له ثواب القراءة وفي كلام المؤلف بحث أن يجوز للجنب قراءة المعوذتين بل ظاهر كلام الباجي أن له أن يقرأ المعوذتين وآية الكرسي معاً لقوله يقرأ اليسير ولا حذفيه تعوذاً بل رجائش هل كلامه قراءة قل أوحى فلو قال المؤلف الإيسير الـ لكان أحسن وأخصر (ص) ودخول مسجد ولو مجتازاً (ش) أي وكذا يمنع الجنب من دخول المسجد ولو مسجد بيته أو مسجداً جازعاً بعد مدة الاجارة حافوا ولو عابراً على المشهور وعابراً السبيل في الآيات المسافر أي لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل فبالتييم وقيل المراد لا تقربوا مواضع الصلاة والاجتازين وهو وجه القول بالجواز (ص) ككافروا أن أذن مسلم (ش) هذا تشبيه في منع دخول المسجد والمعنى أنه يحرم على الكافر أن يدخل أي مسجد كان وان أذن له المسلم فيه خلافاً للشافعية لحق الله تعالى فلا يسقطه أذنه ما لم تدع ضرورة كعباءة واستحب أن يدخل الكافر للعمارة من جهة عملهم (ص) وللمنى تدفق ورائحة طلع أو عجين (ش) هذا شروع منه في ذكر علامات المنى المميزة له عن غيره واعلم أن المنى إذا كان رطباً من صبيح المزاج فرائحته كرائحة الطلع بالعين المهملة وفيه لغة بالحاء المهملة

تكرار الرقوع والخوف أو الرقي أو التبرك (قوله لكان أحسن وأخصر) لا يخلو

يجوز له بدون الغسل (قوله ولا جنباً الخ) منصوب على الحال أي ولا تقربوا الصلاة في حال كونكم جنباً بإيجاز وهو أو أزال يقال رجل جنب ورجل امرأة جنب ولا يجرى المصدر لأن مصدره بل هو اسم مصدر لأنه لم يستوف حروف الفعل لأن فعله أجنب فصدره أجنباً بالاجتماع وأصل الجنابة البعد وهي جنباً لأنه يجنب موضع الصلاة أو يجنب بنته الناس وبعد عنهم حتى يغتسل (قوله إلا عابري سبيل فبالتييم) أي أن المسافر إذا كان جنباً يسوغ له أن يتلبس بالصلاة لكن مع التيمم فالسبيل الطريق والمسافر عابراً أي مجتازاً فيها وفي هذا دليل على أن التيمم لا يرفع الحدث لأنه غياه بقوله حتى تغسلوا (قوله وقيل المراد الخ) وبه قال الشافعي رضي الله عنه ووافق من أئمتنا ابن مسلة * (تنبيه) * ليس للصحيح الحاضر أن يتيمم ويدخل إلا أن لا يجد الماء إلا في جوفه أو يلجئ إلى المبيت به أو يكون بيته داخله وأما المريض والمسافر فلهما دخوله بالتيمم (قوله والمعنى أنه يحرم على الكافر الخ) أي لأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ويحرم على المسلم أن يأذن له في ذلك (قوله كعباءة) بان لم يوجد غير الكافر والظاهر أن من ذلك ما إذا كان الكافر هو الذي يحسن البناء دون المسلم وهل من ذلك إذا كان يأخذ أجرة أقل والظاهر أنه إذا كانت قلة خفيفة لا يباح لأن كثرت والظاهر أن كثرة تعتبر في نفسها (قوله واستحب مالك) هكذا نسخة الشارح استحب بالتاء والحاء أي نذبت أي فليس الدخول من جهة عملهم واجب (قوله تدفق) قرر شيخنا أن التدفق فيه ما وفي بعض الشروح أن منى المرأة يسيل ولا تدفق (قوله أو عجين) قال المواق ويقرب من رائحة الطلع والعجين فأوفي كلام المصنف بمعنى الواو ولا بد فيه ما من تقدير قاله عجم أي قريب رائحة طلع الخ وعبارة أخرى قوله أو عجين أي في حال رطوبته وإذا دبس كان كرائحة البيض (قوله من صبيح المزاج) بكسر الميم أي

الطبيعة (قوله وهو أول حمل النخل) اعلم أنهم قالوا راحة منى الرجل كراحة طلع الذكر والانثى كالانثى ولكن الغبار انما يسقط عن طلع الذكر لا عن طلع الانثى وخلاصته ان طلع الذكر ينشأ عنه غبار أى شئ كالدقيق وذلك الغبار هو الذى يطرح على الانثى حتى يصح ثمرها (قوله أشبهه شئ) أى أشبهه بفصوص البيض من أى شئ وان المعنى أشبهه شئ ميمنا ذلك الشئ بفصوص البيض أى من فصوص البيض ومن يمانية أو ان الباء للتصوير أى انه اذا طار أو ازبل عند يسسه يشبهه فص البيض أى القطعة من البياض لانها تشبهه فص الخاتم (قوله لانه الموجود فى بلادهم) كأنه يقول وانما يشبهه تبعال غيره بذلك لانه الموجود فى بلاد امامهم أى المدينة أى أكثر وجوده اثم أقول ان هذا ظاهر أن لو اقتصر المصنف عليه مع أنه قال تدفق وراحته طلع أو عجين * (فائدة) * منى المرأة ماء أصفر رقيق ومنى الرجل أبيض ثخين وماء الرجل حر وماء المرأة مالح (قوله وقيل غير ذلك) لانه قد قيل ان الانسان يشبه الثمرة لان لها سبع درجات طلع واغريض وبلغ وزهو وبسر ورطب وغمر والانسان كذلك قال الله تعالى ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين الانية (قوله ويجزئ) وان كان خلاف الاولى كما يشعر به قوله يجزئ فى هذه المسئلة كما يستفاد من الشارح أجزأت نية الاكبر عن نية الاصغر عكس الانية ودل قوله تبين أنه معتقد بلبسه بالا كبرفتواه وهو كذلك فان تحقق عدم الاكبر ونواه بدلا عن نية الاصغر الذى لزمه فانظروا أنه لا يجوز به طروجه عن سنن الشرع وافساده الاوضاع الشرعية (قوله على الغسل دون الوضوء) أى الوضوء المتقدم كان يغسل يديه أولا قبل ادخالهما فى الاناء ثم يربل الاذى ثم يغسل ذكره بنية ثم يتمضمض ثم يستنشق ويستنثر ثم مسح صمغ اذنيه ثم يفيض الماء الخ ولم يحس ذكره بعد ان شرع فى أعضاء الوضوء ولا فى آخر غسله فهذا يجزئه عن الوضوء فلو انتمقض بعد فراغ غسله لطلب بالوضوء قطعا بنية فلو انتمقض فى أثناء (١٧٥) وضوئه أو بعد تمام وضوئه وقبل فراغ غسله

فاتفق القابسي وابن أبى زيد على أنه لا يصلح به الا بعد ان يمر على أعضاء الوضوء بالماء الا أن بينهما فارقا من جهة أخرى وهى ان ابن أبى زيد يقول لا بد من نية الوضوء وهو المعتمد بناء على أن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده والقابسي يقول لا يحتاج لنية بناء على أن الحدث لا يرتفع الا بعد تمام الوضوء (قوله وانما لم يقل الخ) فيه اشارة الى أن المراد بالوضوء الذى وصف

وهو أول حمل النخل ويسقط عنه غباره وتقييد ناربطبا احتراز من اليأس فانه أشبهه شئ بفصوص البيض ويصح المزاج احتراز اهما اذا كان مريضا فانه يتغير منيسته وتختلف راحته وفائدة ذلك لو انتمقض بنية فوجد بالاكراحة الطلع علم أنه منى وانما يشبهه بذلك وان كان يشبهه غيره لانه الموجود فى بلادهم وقيل غير ذلك (ص) ويجزئ عن الوضوء وان تبين عدم جنابته (ش) أى ويجزئ نية الغسل الاكبر من جنابة أو حيض أو نفاس عن نية الاصغر ان كان جنبا فى نفس الامر بل وان تبين بعد اغتساله عدم جنابته قال فى الرسالة فان اقتصر المتطهر على الغسل دون الوضوء اجزأ وهذا فى الغسل الواجب اما غيره فلا يجزئ عن الوضوء ولا بد من الوضوء اذا أراد الصلاة وانما لم يقل المؤلف ويغنى عن الوضوء للاشارة الى ان الافضل الوضوء وتقدم هذا فى قوله ثم أعضاء وضوئه كاملة (ص) وغسل الوضوء عن غسل محله ولوناسيا بجنابته (ش) أى ويجزئ الغسل بنية الوضوء عن الغسل بنية الجنابة ومعنى ذلك انه اذا غسل

الغسل بكونه يغنى عنه الوضوء المتقدم على الغسل لانه بعد ان اغتسل الغسل الذى يصلح به يطلب ان يأتي بعد ذلك بوضوء اذا علمت هذا لك أن تقول لا يخفى انه صورة وضوء حدث بعد نية الجنابة وتقدم أنه ليس له نية مخصوصة هى نية الحدث الاصغر فهو اذن قطعة من الغسل فلا يظهر معنى لقول المصنف ويجزئ عن الوضوء المتقدم فالاظهر أن معنى قول المصنف ويجزئ عن الوضوء ان الانسان اذا اغتسل لا يطلب بعد بالوضوء بل يصلح به دفعا لما يتوهم أنه ما رفع الا الجنابة فقط أعم من أن يكون ترضا قبل ذلك أولا نعم ما كان يتم ذلك الا لو فرض أنه وضوء حقيقة بنية مخصوصة لا بد منها وليس الامر كذلك فتدبر (قوله وغسل الوضوء) أى وغسل محل الوضوء الخ فى الاصغر أى بنية عن غسل محله فى الاكبر أى الغسل الاصلى احتراز عن غسل الرأس فى الوضوء فلا يجزئ عن غسل الرأس فى الغسل لان غسله فى الوضوء ليس بواجب بل اما حرام أو مكروه أو خلاف الاولى فلم ينب واجب عن واجب (قوله ولوناسيا بجنابته) أى اذا كان عالما بجنابته بل وان كان ومبالغة على النسيان تفيد أنه عند العلم الاولى وذلك لانه فى حالة العلم بحدث الجنابة كأنه ناولها معنى وان لم يكن ناولها حقيقة بخلاف صورة النسيان فانه ليس قاصدا فيها غسل أعضاءه للجنابة (قوله ومعنى ذلك الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف وغسل الوضوء السابق على الغسل ويكون حينئذ ساكنا عن الوضوء المتأخر عن الغسل مع كونه يكفي أيضا فالاولى أن يراد به ما هو أعم وحينئذ فيستغنى عن قوله كلمة منها وان عن جبرية فان قلت ما المحوج لجعله عاما مع الاستغناء عن قوله كلمة الخ قلت لو قصر المصنف على ما قاله الشارح رحمه الله لا وهم قوله كلمة من حيث اقتصراره عليهم أنه لا يجزئ الوضوء المتأخر مع أنه يجزئ لكن لا يخفى انك خبير بان المبالغة صالحة للصورتين وأما ما قيل المبالغة لا يظهر الا فى الوضوء المتقدم ولا يظهر فى المتأخر لانه فى حالة التأخر كان قد سبق له نية رفع الجنابة فكيف يعقل هذا اذا كان متعمدا الجنابة

(قوله بخلاف تيمم الخ) هذا أحد محترقات المصنف اذ بقي من محترقاته ثلاث صور بحسب القسمة العقلية لا بحسب القسمة الشرعية اذ هو صورتان فقط الاولى مسح الوجه عن مسح محله كمن به نزلة في رأسه ولا يقدر على غسله في الغسل فانه يمسحه فان مسح في الوجه فيجزى ذلك عن مسح محله في الغسل عند ابن عبد السلام دون أشياخه قلت وكلامه هو انظار الثانية مسح الوجه عن غسل محله فلا يجزى قطعا كمن توضأ ومسح رأسه فلا يجزى عن غسل الرأس في الغسل وهاتان ممكنتان شرعا الثالثة العقلية فقط غسل الوجه عن مسح محله أى بأن يكون المسح متأصلا في الغسل دون الوجه هذه لا وجود لها في الشرع (قوله وان عن جبهة) المناسب أن يقول كلمة وان في صحيح لانه لا شأن أن المبالغ عليه هو المتوهم ولا شأن أن يبا به غسل الوجه عن غسل الجنبه في عضو صحيح يتوهم فيه عدم ذلك أكثر مما يتوهم (١٧٦) عدم ذلك في عضو مريض فتدبر (قوله لان الفعل فيه ما واحد) وهو الغسل الخ

أى مع كونهما فرضين أصليين فالجوع علة واحدة بخلاف ما اذا لم يتحد الفعل أو يتحد لم يكونا فرضين بان كان أحدهما فرضا والآخر سنة أو مستحبا ثم ان ذلك يقتضى أن هذا لم يكن موجودا في التيمم مع أنه موجود في التيمم فلذلك أعرض عن ذلك والتفت لقوله لان التيمم الخ فلم يكن عجز العبارة على نسق صدرها ولا يخفى أن التعليل المتقدم أحسن (قوله ويؤخذ من كلامه) أى من المسح على الخفين في كتابه الفقهي (قوله وفيه نظر) أقول لا يخفى أن النظر متوجه عليه حيث أتى بقوله وانما قيدنا الخ أى ان المراد بطهر الوجه الطهر الناشئ عن وضوء لا عن غسل والافساق والمرادى بطهر الوجه الطهر الذى يحكم الصلاة سواء كان عن وضوء أو غسل لما ورد في فصل المسح على الخفين (قوله رخص الخ) الرخصة في اللغة التيسير والسهولة وشرحا حكم شرعى سهل انتقل اليه من حكم شرعى صعب لعذر مع قيام السبب للحكم الاصلى فالحكم الصعب هنا وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والحكم السهل جواز المسح لعذره وهو مشقة التزع واللبس مباحا والسبب للحكم الاصلى كون المحل قابلا للغسل وممكنه احترازهما اذا سقط (قوله أبيع) أى لا واجب ولا غيره وذلك لان الرخصة نارة تكون وجوبا كوجوب أكل الميتة للمضطر وتارة تكون ندبا كندب القصر في السفر وتارة تكون خلاف الاولى بخلاف أولوية فطر مسافر في رمضان وتارة تكون اباحة كإباحة السلم والرخصة هنا من ذلك القبيل (قوله فالرخصة هنا مباحة) لا يخفى ان المخبر عنه بالرخصة نفس المسح وليس هنا الرخصة بالمعنى المعروف لانها باعتبارها الحكم فالاولى أن يقول فالرخصة هنا اباحة ويحجب بان العبارة على حذف مضاف أى فتعلق الرخصة (قوله والغسل أفضل الخ) لا يخفى أن الإباحة اذا ذكرت في شأن الرخصة فالمراد بها الاستواء الطرفين مع أن قوله أفضل يؤذن بان المسح خلاف الاولى كقوله المسافر فالأفضل أن يقول فالمسح خلاف الاولى (قوله عند الجمهور) ومقابله المسح أفضل (قوله ينوى به الفرض) أى ينوى بالمسح الفرض أى ينوى الواجب أى أداء الواجب (قوله وذلك يقتضى)

أعضاء الوجه بنية الوضوء ثم أراد أن يقتصر على ذلك ولا يغسلها بنية الجنابة فان ذلك يجزئه لان نية الوضوء تجزئ عن الغسل قاله اللخمي بخلاف تيمم الوجه ولا يجزئ عن تيمم الغسل والفرق ان الغسل فيه نية باه أصل والتميم فيه نية باه بدل عن بدل واطلاق الوضوء على غسل أعضائه في الطهارة الكبرى مجاز لا شأن فيه اذ هو صورة وضوء وهو في الحقيقة جزء من الغسل الاكبر وانظر شرحنا الكبير (ص) كلمة منها وان عن جبهة (ش) يعنى ان من ترك لمعة من الجنابة في أعضاء الوضوء ثم غسلت في الوضوء بنية ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء التي في أعضاء الوضوء عن جبهة مسح عليها في غسله ثم سقطت أو برئت فغسلت في الوضوء بنية وانما جاز غسل الوضوء عن غسل الجنابة لان الفعل فيهما واحد وهما فرضان فاجزأ أحدهما عن الآخر بخلاف من تيمم للوضوء ناسيا الجنابة فانه لا يجزئه لان التيمم للوضوء نائب عن غسل أعضاء الوضوء وتيمم الجنابة نائب عن غسل جميع الجسد فلا يجزئ ما ناب عن غسل بعض الجسد عما ينوب عن جميعه * ولما فرغ من الكلام على الطهارة الاصلية صغرى وكبرى شرع في الكلام على نائب الصغرى وهو خاص ببعض الأعضاء وهو مسح الخف ولم يحذره ابن عرفة قال شارح الحدود ويؤخذ من كلامه ان حده امر ارايد المبالغة في الوضوء على خفين ملبوسين على طهر وضوء بدلا عن غسل الرجلين قال وانما قيدنا بطهر الوضوء مع ان طهر الغسل يحكم المسح احترازاً عما لو اغتسل للجنابة ثم أحدث الحدث الا صغرفانه لا يصح له المسح مع ان هذه الصورة تدخل لو أسقط لفظ وضوء اذ يصح على الحدث حدثاً أصغرانه لبسهما على طهر وهو الطهر الاكبر فاخرجت هذه الصورة بقولى على طهر وضوء انتهى وفيه نظر لانه اذا قصد اخراج هذه خرجت صورة أخرى وهى من تطهر للاكبر ولم يحدث فلبسهما مع صحة المسح فيها أى فخرج أيضاً ان قيدنا بالوضوء مع انه يصح فيه المسح كما ذكره الحد مانعا يصير غير جامع فلو قال ملبوسين على غير حدث كان جامعاً مانعاً

فصل ص رخص (ش) هذا بيان لحكم المسح فغنى رخص أبيع وجوز فالرخصة هنا مباحة فالمسح مباح والغسل أفضل منه عند الجمهور فان قيل كيف يكون مباحا مع ان ابن ناجي صرح بانه ينوى به الفرض بخلاف ذلك يقتضى الوجوب وهل يكون الشئ واجبا مباحا

أى لانه اذا كان ينوى به أداء الواجب عليه يلزم أن يكون واجبا عليه الا انك خبر به انه يقضى أنه لو مسح الخفين ولم يقصد
 الامحرد المسح ان ذلك لا يكفي والظاهر أنه يكفي ولا يشترط أن يقصدنية الفرضية (قوله كفى الوضوء الخ) فنقول هذا المسح مباح
 من حيث ان له فعلا وله ترك والغسل وواجب من حيث انه أدبت به عبادة كفى الوضوء قبل الوقت (قوله وما يقال الخ) جواب عما
 يقال لا حاجة لذلك لان محل الاباحة غير محل الوجوب وحاصل الجواب ان ذلك لا يصح لان الذى يتصف بالاباحة وغيرها من الاحكام
 انما هو المفعول هكذا قاله شارحنا تبعه الشيخ أحمد الزرقاني ثم ان الاشياخ قد عبا يسترضون تلك العبارة ويقولون الصواب أن يقول
 انما هو الفعل لقول ابن السبكي لا تكليف الا بفعل أى والا يقال ليس بفعل للمكلف (وأقول) تقرر عندهم أن الفعل تارة
 يطلق بالمعنى المصدرى وتارة بالمعنى الحاصل بالمصدر ومراجع الاول الى تعلق القدرة بالحادثة بالمقدور وان شئت قلت الى مقارنة
 القدرة بالحادثة بالمقدور كالحركة ومراجع الثانى الى الحركة فالحركة هى الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وهى المكلف به على ما قرر فى
 محله وهذا ليس بمحل تحقيق لذلك والفعل بذلك المعنى مفعول العبد حقيقة لانه متعلق قدرته وادائه وكل ما كان كذلك فهو مفعول
 فصدق الشارح رحمه الله فى قوله انما هو المفعول ولا ينافى ما قاله ابن السبكي لما قلنا فافهم فالتعبير بتلك العبارة يدل على دقة الشارح
 ودقة من تبعه (قوله أسبابه) أى من الحر والبرد ونحوهما أى (١٧٧) يضطر الى أسبابه وفى عبارة تبيين الاسباب بقوله

من شغل وخوف وفوات رفقته (قوله
 نص هنا على التعميم) أى لدفع ذلك
 التوهم وتوطئة فقوله وتوطئة
 معطوف على ذلك المحذوف (قوله
 فيشمل المكلف وغيره) لا يخفى
 ان الشمول للمكلف ظاهر وأما غيره
 فبناء على ان الامر بالامر بالشئ
 أمر بذلك الشئ (قوله ملازمة الدم)
 ممتد او قوله أكثر خبره والجملة حالية
 (قوله لئلا يتوهم) علة للمعلل وهو
 التخصيص على التعميم مع علته
 وهى التوطئة أى علة المعطوفة
 (قوله لانه طاهرة) علة للجمع الخ
 توضيحه ان المستحاضة فى تلك
 الاحوال الثلاثة لا يكون دم
 الاستحاضة ناقضا لوضوئها فهى
 طاهرة بذلك الاعتبار من ذلك الدم

مباحا فالجواب ان المسح هنا مباح وواجب ولا مانع من ذلك اذا شئ الواحد قد يكون له جهتان
 يتصف بالاباحة من جهة وبالوجوب من جهة كفى الوضوء قبل الوقت فانه يتصف بالاباحة
 لفعله قبل الوجوب وبالوجوب لكونه يؤدى به العبادة المخصوصة فقد وقع واجبا وما يقال من
 ان المباح انما هو الانتقال فقد يقال عليه الذى يتصف بالاباحة وغيرها انما هو المفعول كما
 قررناه ولما كان يتوهم قصر رخصة المسح على الرجل لانه الذى يضطر الى أسبابه غالباً نص
 هنا على التعميم فقال (ص) لرجل وامرأة (ش) أى لذكر وانثى فيشمل المكلف وغيره وتوطئة
 لقوله (وان مستحاضة) ملازمة الدم لها أكثر أو مستوية أو دامة لئلا يتوهم عدم الجمع بين
 الرخصتين لانه طاهرة حكما والمعروف جواز المسح بحضور أو سفر كما أشار اليه بقوله (بمحضر أو
 سفر) وقيل بالسفر خاصة وانما تقدم المؤلف الحضر على السفر المتفق عليه اهتماما بشأنه لانه
 اختلف فيه قول مالك دون السفر وكأنه اقتضى بقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أودين
 فقدم الله الوصية على الدين وان كان آكد منها اهتماما بأمرها لانها لم تكن معهودة فى الشرع
 بخلاف الدين لانه معلوم عند كل أحد وهنالم يختلف قول مالك فى السفر كالدين المعلوم عند
 كل أحد وقوله بحضور الخ متعلق برخص أو يمنع وهذا أولى (ص) مسح جورب جلد طاهرة
 وباطنه (ش) هذا نائب فاعل رخص بتضمينه أبيع أو أجزى ولا فرخص انما يتعدى اليه بى
 وبعبارة أخرى لان المرخص فيه يتعدى اليه بى والمرخص له يتعدى باللام كقوله رخصت
 لزيدنى كذا عن كذا أى رخص فى مسح جورب وهو ما كان على شكل الخلف من قطن أو نحوه

(٢٣ - خرشى اول) الانها طاهرة غير حقيقية بل حكمية فاذن تكون صلاحها بالدم رخصة ولو كانت طاهرة حقيقة لانتفت
 الرخصة فلو أجمنا لها مسح الخفين وهو رخصة لا اجتماع لها الرخصتان فيتوهم عدم الجمع فبالدفع ذلك التوهم وانه يسوغ لها الجمع هذا
 والمعتمد انما طاهرة حقيقة فاعلم والرخصة متحققة عليه كما هو ظاهر لمن تأمل قال الشيخ فيما كتبه على ك وأما لو كان ملازمة لها أقل
 فينقض الوضوء ولا رخصة وتكون كغيرها لم يجتمع فيها رخصتان انتهى (أقول) بحمد الله ويعقل وجود الرخصتين باعتبار طلب
 الصلاة منها مع وجود الدم الذى من شأنه لو كان حيا ان يمنع الصلاة وغيرها (قوله لانها لم تكن معهودة فى الشرع) لم يرد بالشرع
 شرع نبينا صلى الله عليه وسلم بل أراد به مطلق الشرع وكأنه يقول لم تكن معهودة فى الشرائع المتقدمة لانها من خصائص هذه الامة
 أى فلم تكن بهذا الاعتبار معلومة عند كل أحد أى من الامم بخلاف الدين فانه معهود فى الشرائع المتقدمة فهو معلوم عند كل أحد
 قطهران فى العبارة احتيا كافتدير (قوله وهذا أولى) انما كان أولى لان الترخيص الصادر منه صلى الله عليه وسلم أى تجوز ذلك لم
 يكن فى الامر من معا بل كان فى أحدهما فالظاهر الحصر فان قلت فضيعة ذلك أن يكون ذلك متعينا لا أولى قلت يصح تعلقه برخص
 باعتبار ما هو المقصود منه وذلك لان المقصود ان الشارع سهل للانسان سواء كان فى الحضر أو فى السفر أن يمسح (قوله وبعبارة
 أخرى الخ) لما كانت العبارة الثانية أتم فائدة من الاولى ذكرها

(قوله وهو الجرموق) أي ان الجرموق هو الجورب بقية كونه جلد ظاهره وباطنه فاذن كان الافضل للمصنف ان يذكره ليكون
أخصر (قوله لاساقين لهما) قال شب مثل المسمى عند الناس بالجزمة وهذا القول ضعيف انتهى وتأمله (قوله فيه تجوز) أي تسمع
(قوله المتم الفائدة) أي ونائب الفاعل من أفراد (قوله أو بما ذكره البيضاوي) خلاصته ان يراد بالخبر الاصطلاح فيكون رخص
مبتدأ باعتبار ارادة الحدث منه ولا يتوقف على وجود سائب وكانه قال الترخيص الا انك خبر بان لا يصح الاخبار اذن لان الترخيص
ليس هو المصحح فيجاب بانه بعد ذلك يؤول بجعله بمعنى اسم المفعول وانظروا ان يقال مبتدأ في محل رفع لانه وان كان اسما بهذا الاعتبار
الا انه مشابه للمبني صورة فتدبر (قوله والآخر ثان) حاصل ما فيه ان الصور ثمان صورتان فرادى وهى الخف فقط والجورب فقط وست
جمعوا وهى ما أشار له بقوله بل ولوالخ جورب على جورب أو خف أو خف أو خف أو جورب أو لقا نف وقوله والآخر ثان وهى
خف على خف أو جورب على خف (أقول) لا يخفى ان قوله والآخر ثان يشعر بان بقية الست ليس فيها خلاف وقوله بل ولوالخ يقتضى
تساوى الست في الخلاف ويقتضى ان الجورب وحده متفق عليه وليس كذلك فقد قال في ك لما اختلف قول مالك في جواز المصحح
على الجورب وكان المذهب الذى يرجع عنه مالك (١٧٨) واختاره ابن القاسم جوازه اهتم به فقد مه وعطف عليه بالجورب قوله

وخف ولا يخفى انه حينئذ يكون
الجورب باقسامه الثلاثة فيه
الخلاف لانه اذا كان وحده فيه
الخلاف فالولى اذا انضم غيره له
مع انه يمكن ان يجعل الاربع من
هذه الست داخلة فيما قبل المبالغة
فيكون ما قبل المبالغة ست صور
فائدة المصحح على الخفين
والمصحح على الجميرة كل منهما لا يرفع
الحدث على المذهب كما قاله عجب
(قوله بلا حائل) أي على الخف وأما
الحائل الذى على الرجل تحت
الخف من طين أو غيره فلا يضر
لان المقصود المصحح على الخف
بطريق المباشرة وذلك حاصل
(قوله كطين) مشل به لانه محل
قوهم المسامحة فيسهل وهل يدل
تحت الكاف شعر الجلد وظاهر
قوله بشرط جلد الخ يشمل ما به شعر

جلد ظاهره وهو ما يلى السماء وباطنه وهو ما يلى الارض وهو الجرموق على نفسه مالكا من
رواية ابن القاسم الجرموق بالجورب وقيل الجرموق نعلان غليظان لاساقين لهما والجرموق
بضم الجيم والميم يلبسهما راء ساكنة وقوله مسح الخ نائب فاعل رخص وقول الشارح خبر عن
رخص فيه تجوز ويحجب عن الشارح بانه اراد بالخبر المتم الفائدة لا الخبر الاصطلاحى
أو بما ذكره البيضاوي في أول سورة البقرة أن الفعل اذا اريد به الحدث صح وقوعه خبرا
وهبتدأ ومفعولا (ص) وخف ولوعلى خف (ش) يعنى انه رخص في المصحح على الخف ان كان
منفردا بل ولو كان جوربا على جورب أو خفا أو جوربا على لفائف أو خفا
أو جوربا على خف في الرجلين أو احداهما في الجميع والآخر ثان في المدونة وفيها الخلاف المشار
اليه بل وشروط مسحه على الاعلين ان يكون لبسهما وهو على الظهر الذى لبس بعده الاسفلين
أو بعد أن أحدث ومسح على الاسفلين أما لو لبس الاسفلين على ظهر ثم أحدث ثم لبس
الاعلين قبل أن يتوضأ ويمسح على الاسفلين لم يمسح على الاعلين (ص) بلا حائل كطين الا
المهماز (ش) هذا حال من قوله خف أى حالة كون الخف كائنا بلا حائل عليه في أسفل
أو أعلاه كطين وزفت ونحوه الا أن يكون الحائل مهماز فلا يطلب بنزعه كان يحضر أو سافر
أى لا راكب وبعبارة أخرى وقوله بلا حائل متعلق بمسح والباءاء المصاحبة أى أن يمسح مسحا
مصاحبا لعدم الحائل لا حال (ص) ولا حد (ش) أى ولا حد واجب لمقدار زمن مسح الخف
بحيث لا يجوز أن يتعدى ونفى الحد الواجب لا يستلزم نفي الحد مطلقا فلا ينافي ما أتى من
التحديد المنسوب المشار اليه بقوله ونذب نزعه كل جمعة (ص) بشرط جلد ظاهر خروستر محل

وغيره ولكنه بعد فيما كثر شعره كالغتم والمعرقان مسح فوق الطين فكمن ترك مسح أسفله ان كان الطين أسفل وأعلاه الفرض
ان كان الطين أعلى (قوله حال من خف) فيه ان خف نكرة فائدة الخف يقال للفردتين فهو مثنى في المعنى مفرد في اللفظ ولا يقال
خفان الا باعتبار الفردتين (قوله الا المهماز) هذا في مهماز له اتساع بحيث يكون سائر البعض الخف لا شوكه فلا أثر لها ولا بد أن يكون
مأذونا في التحاذي لا ذهب أو فضة أو مغشى بهما ووقع في بعض التقايد انه لا بد أن يكون محتاجا له وهو ظاهر وفي شرح عب ثم من كان
زمن ركوبه غالبا يمسح عليه ركب بالفعل أولا ومن زمن ركوبه نادرا يمسح عليه ان ركب لا ان لم يركب ويبقى ما اذا استوى الامر ان فلم
يتعرضوا له والحاصل ان الشروط أربعة السفر وكونه مباحا وراكب ومحتاج له (قوله كان يحضر) فيه نظر بل هو قاصر على السفر
(قوله أن يمسح مسحا مصاحبا الخ) لا يخفى أن في عبارته تنافيا وذلك لانه قال أولا متعلق بمسح ثم قال بعد أي ان يمسح مسحا مصاحبا
فيقتضى ان الباء بمعنى مع وعليه فيكون متعلقا بكائن وعند التأمل تجد الثاني هو التحقيق (قوله لا حال) أى كما هو في الحل الاول لانه
يلزم على الاول اتيان الحال من النكرة فائدة عن مالك لا بأس بنخس الدابة حتى يد منها أى لاجل سرعة السير ونقل ابن فرحون
في التبصرة ان من استأجر دابة لا بأس ان ينخسها ان حرت عند السير ولولم يستأذن ربه (قوله بشرط الخ) الباء بمعنى مع أى مع شرط
المشارع جلدا و يصح أن تكون الاضافة للبيان وشرط على الاول بمعنى اشتراط وعلى الثاني بشرط (قوله طاهر) اعترضه

محمشي نت بما حاصله ان مفاد النقل انه لا ينبغي عد ذلك شرطا لانه لا يعد شرط الاماكان خاصا بالباب وذلك لان الطهارة شرط في كل ملبوس مع الذكرو القدرة فها هنا يجري على ذلك فيما يفيد الاشتراط من ان المسح على غير الطاهر باطل ولو مع النسيان لا يعول عليه (قوله ولودبغ) أي الا لكي سمعت على القول بطهارته (قوله ولا متنجسا) يستثنى منه ما كان معفو عنه كما تقدم في قوله وخف ونعل الخ (قوله للسنة) ذكر تلك العلة هنا دون بقية الشروط لظهور العلة في تلك الشروط ولما لم تظهر العلة في ذلك لجواز ان يقال أي مانع من لصق الخف برس اس ونحوه فقال للسنة (أقول) ان العلة قد يقال انها طهارة لان اللصق برس اس بصدد الزوال فظهور الرجل مترقب فيزيل ذلك الخف حينئذ بنزلة العدم (قوله لا مانع عنه) أي لا مانع عنه بذاته فيدخل ما ينزل عن محل الفرض لثقل خياطته بسر وال يمكن تتابع المشي به مع ستره اصاله لمحل فبرفعه حال المسح عليه ويصح أفتى به عجم (قوله بحيث لا يتمكن من لبسه) أي لا عسقة شديدة نقل في ل ما لم يخصه ان الشرط انما هو عدم وسعه وأما انتفاء ضيقه فليس بشرط فتي أمكن لبسه مسح والا فلا وارتضاء شيخنا رحمه الله تعالى تنبيهه والمراد بتتابع المشي به عادة بالنسبة (١٧٩) لذوى المروآت فان لم يتمكن تتابع المشي به عادة لذوى

المروآت فلا يصح عليه ذو المروأة ولا غيره (قوله متعلق برخص) عليه نقول ان شرط معناه اشتراط أي رخص ترخيصا مصاحبا لاشتراط الخ (قوله وفي محضر للظرفية) فلا يلزم عليه تعلق حرفي بحر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد أي بناء على انه متعلق برخص (قوله حال من قوله جلد الخ) أي حال من مضمون قوله جلد ظاهره وباطنه أي حالة كون التجليد المذكور لطهارة ماء الخ (قوله حال أيضا) أي من هذه الامور لا يخفى انه ليس الا واحد وهو التجليد والاحسن أن يقول حال من قوله بشرط جلد الخ ثم الاولى للمصنف أن يقول وطهارة ماء معطوف على ما تقدم لانها شرط في المسح لان المصنف لم يقل الارخص مسح الخ فلا يقال

الفرض وأمكن تتابع المشي به (ش) يعني انه يشترط في الخف الذي يصح عليه خمسة شروط منها أن يكون جلد الا ماصنع على هيئته من قطن ونحوه ومنها أن يكون طاهرا لا نجسا كجلد ميتة ولودبغ على المشهور ولا متنجسا ومنها أن يكون خزالا ماصقا على هيئته بخور سراس السنة ومنها أن يكون ساترا لمحل الفرض وهو الكعبان لا مانع عنه لانه ان اقتصر عليه في المسح نقص البدل عن مبدله والاصل المساواة وان جمع معه الغسل جمع بين البدل والمبدل منه وهو لا يجوز ومنها أن يتمكن من المشي به بحيث لا يكون واسعا ولا ضيقا جدا بحيث لا يتمكن من لبسه فلا يصح حينئذ ثم ان قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للمعية وفي محضر للظرفية وقوله بطهارة حال من قوله جلد ظاهره وباطنه أي حال كون هذه الامور مصاحبة لطهارة ماء كملت وقوله بالترفة حال أيضا (ص) بطهارة ماء كملت بالترفة وعصيان بلبسه أو سفره (ش) لما قدم شروط المسح أخذ يستكمل على شروط المسح وهي خمسة أيضا منها أن يلبسه على طهارة فلا يصح لاسبه على حدث ومنها ان تكون طهارة مائية ولو غسلا فلا يصح لاسبه على طهارة ترابية ومنها أن يكون لاسبه بعد كمال الطهارة حسابا أن تم أعضاء وضوئه قبل لبسه احترازا عما اذا غسل رجله فلبسه ثم كمل أو رجلا فادخلها كما يأتي ومعنى بان كان يستباح بها الصلاة احترازا عما لو قصد دخول السوق ونحوه ومنها ان يكون لاسبه لا بقصد ترفه ويأتي مفهومه ومنها أن يكون لاسبه خاليا عن عصيان اما ان وجد العصيان فلا يصح سواء كان العصيان بلبسه كرجل محرم أو سفره كما بق حتى يتوب ثم ان قوله بطهارة ماء متعلق برخص ان علق بشرط جلد الخ به والباء بمعنى مع أو بمسح ان علق بشرط جلد الخ به والباء للسببية ولا يصح تعلقها برخص أو بمسح مع اتحاد معنى الباء

انما غاب لان ما تقدم شروط المسح وهذا شروط المسح (قوله قصد دخول السوق الخ) أي لان دخول السوق بظنه أن يصاب بشئ من الحوادث المضرة في الوضوء يحصل صون من ذلك وقوله ونحوه أي كدخول على سلطان أو ارادة القراءة طاهرا أو زيادة صالح أو دخول مسجد (قوله أو سفره) الصحيح ان العاصي بسفره يصح على خفه واقتصر عليه المواق وصاحب الذخيرة لان هذه الرخصة لا تنقيد بالسفر بل تكون في الحضر وخلاصته ان العصيان بالسفر والمراد به السفر الذي هو معصية أغا يورث في رخصة تختص بالسفر كقصر الصلاة أو اما الرخصة التي تكون فيه وفي الحضر ككل الميتة للمضطر والمسح على الخفين فلا أثر للعصيان بالسفر فيها وأما المعصية بغير السفر كلبس خف محرم فتعبر رخصته التي تكون في السفر والحضر كذا كرهه وغيره (قوله والباء بمعنى مع) أي الباء في قوله بشرط لانه السابق وان صح أن المراد الباء في طهارة ويوافق ما سبق له من قوله سابق ثم ان قوله بشرط الخ متعلق برخص والباء هنا للمعية الا انك اذا علق الباء في بشرط برخص مع كون الباء بمعنى مع تؤول شرط باشتراط أي رخص مع اشتراط جلد أي والباء في قوله بطهارة سببية ولا يصح أن تكون الباء في بشرط للسببية مع تأويل شرط باشتراط وصحة الباء في طهارة للسببية طهارة وأما اذا جعلت شرط بمعنى مشروط وتكون الاضافة للبيان فيصح العكس (قوله أو بمسح ان علق الخ) أي والباء في باشتراط للسببية لانها سابقة كما تقدم أي والباء في طهارة للمعية أي رخص المسح بسبب شرط أي مشروط هو طهارة وهذا أقرب ما يقال الا انك خبير بانه

على تقدير تعلقهما بمسح يصح العكس يجعل الباء في بشرط للمعية وفي تطهارة للسببية والمدار على التغير **تنبيه** هذا مخالف لما تقدم له من ان تطهارة حال من قوله جلد ظاهره الخ (قوله فلا يمسح واسع) أي لا يستقر جميع القدم أو جلها في محله من الخف قاله عجم (قوله ومخرق قدر ثلث القدم) المراد ثلث محل المسح فما فوق الكعبين من الخرق لا يمنع المسح ولو كثر (قوله كثيرا) كذا في ك بالكتاب والثناء والياء قدر ثلث القدم المناسب لقوله قدر ثلث القدم أن يقول كبير الان من جمعه للكيفية والكثرة ترجع للكيفية **تنبيه** ما ذكره المصنف من قوله قدر ثلث القدم نحوه (١٨٠) لابن بشير وهو مخالف لما في المدونة وابن الحاجب وابن عسكرو وغيرهم من

أن الكثير هو ما يظهر منه جل القدم وعبر عنه ابن الحاجب بالمنصوص (قوله كان من أعلاه أو أسفله) ولا يجري على قوله وبطلت ان ترك أعلاه أو أسفله لأنه جعل من شروط المسح ستر محل الفرض وما فيه الخرق الكثير قد انتهى فيه هذا الشرط والشرط يسأل من عدمه العدم (قوله وان بشك الخ) قال عجم وانظر هل المراد بالشك هنا مطلق التردد لأنه شك في محل الرخصة أو ان الوهم يلغى ولو في محل الرخصة على ان هذا شك في المانع وهو لا يؤثر مطلقا واستظهر بعض الشراح انه التردد على حد سواء فيلغى الوهم قال في ك وجد هندی مانصه لا يقال قد تقدم في فواقض الوضوء ان الشك في المانع لا يؤثر فاغياؤه هنا في قوله وان بشك مناف لما تقدم لانا نقول لما كان المسح رخصة ضعيفة يقتصر فيها على ما ورد سابقا لها الشك ولو تعدد الخرق في الخف لفق (قوله ان التصق الخ) أي بعضه ببعض عند المشي به وعدمه فلو علم انه لا ينفق وانفق انفتاحه بعد ما مسح عليه ثم التصق فكما لجبيرة اذا دارت لا يبطل مسحه (قوله وعلى كل الخ) وذلك لان قوله وان بشك ان التصق أصله لا دونه ان التصق ومسحه بل دونه أي بل يمسح دونه ان التصق فانه فقوله فهو أي الشرط ولعل بل أولى لان العطف بلا بعد النفي يمتنع الا ان يحجب بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله ويحمل الصغر الخ) قال بعض الشراح وظاهر كلامه انه يمسح على المنفخ ان صغر ولو تعدد بحيث لو جمع وضعم بعضه لبعض لكان ثلثا انتهى لكن قد علمت ما تقدم في ك (قوله فلبسهما) نفي باعتبار فرد في الخف ولو أفرد لكان أخصرا لان الخف اسم للفردتين معا (قوله حتى يخلع الملبوس) هذا راجع للصورتين غسل الرجلين أو رجل واحدة لا يقال في الاخيرة فاتته فضيلة البدء باليمنى في اللبس اذا كانت هي المدخلة قبل السكال لانه قد حصل أولا البدء بها والترغ للضرورة فاشبهه زرع اليمنى لاجل عود في خفه ونحوه (قوله قبل السكال)

لانه لا يصح تعلق حرفي بجز متعدي للفظ والمعنى بعامل واحد (ص) فلا يمسح واسع (ش) لما أكمل الشروط ترك الكلام على مفهوم الواضح منها وتكلم على ما سواه فذكر ان بسبب اشتراط اتباع المشي لا يمسح خف واسع لعدم امكانه فيه بسهولة غالبا وكان الاولى أن يذكر المحترزات على الترتيب السابق لكن عطفها من غير ترتيب السكال على ذهن السامع اللبيب (ص) ومخرق قدر ثلث القدم (ش) أي وبسبب اشتراط ستره محل الفرض لا يمسح مخرق كثيرا قدر ثلث القدم لا ثلث جميع الخف سواء ظهر منه القدم أم لا سواء كان من أعلاه أو أسفله ثم بالغ على ان الثلث يمنع المسح بقوله (وان بشك) هل بلغ الثلث أم لا لان الغسل أصل والشك في الرخصة يبطلها ثم يوجد في بعض النسخ وان بشك ان التصق وفي بعضها بل دونه ان التصق أي الثابت وفي بعضها لا دونه ان التصق وفي بعضها لا أقل ان التصق ومعنى الاربعه واحد وعلى كل فهو راجع للمفهوم أي مفهوم قوله قدر ثلث القدم أي انه يمسح على الخرق الذي يكون أقل من الثلث ان كان ملتصقا ببعضه ببعض كاشق وقوله (كمنفخ صغر) يحتمل أن يكون مشبها بقوله بل دونه ان التصق فيكون التشبيه بالجواز وهو الذي حل عليه الشارح ويحمل الصغر على ما اذا كان لا يصل بل اليه في المسح اليه ويحتمل أن يكون مشبها بمفهوم الشرط في قوله ان التصق أي فان لم يلتصق فلا يمسح كمنفخ فيكون التشبيه في عدم جواز المسح وهو الذي حل عليه البساطي وعليه يحمل ما اذا كان يصل بل اليه في المسح اليه وما حل عليه الشارح مثله في كلام ابن رشد (ص) أو غسل رجله فلبسهما ثم كمل أو رجلا فادخلها حتى يخلع الملبوس قبل السكال (ش) أفاد مفهوم قوله سابقا كليات بهاتين الصورتين والمعنى ان من تكس وضوءه فغسل رجله أولا ولبسهما ثم كمل وضوءه أو لم يتكس الا انه لما غسل رجلا من رجله أدخل فيها الخف قبل غسل الاخرى فلا يمسح اذا أحدث لانه صدق انه لبس الخفين قبل تطهارة ماء غير كاملة ومثلها ما اذا لبس الخفين بعد كمال الطهارة ثم ذكر لمعة فاقى بها فلو لم يحدث وخلع الملبوس قبل السكال وهو الرجلان أو احداهما لم يلبس ما خلعه فان له حينئذ اذا أحدث أن يمسح على خفيه لانه صدق عليه أنه لبسهما بعد السكال فقوله أو غسل الخضة لمخدوف فاعل لمخدوف وهذه الجملة معطوفة على جملة فلا يمسح واسع أي ولا يمسح من غسل رجله فلبسهما الخ ثم ان لبس بكسر الموحدة من لبس يلبس لبسا وعكسه من لبس الامر اذا اخطأ مثل قوله تعالى وللبسنا عليهم ما يلبسون (ص) ولا محرم لم يضطر (ش) أفادهم هذا مفهوم قوله فيما سبق وعصيان والمعنى أن الرجل المحرم اذا لبس خفا من غير ضرورة لا يباح له المسح عليه لعصيانه بلبسه فان لبسه لضرورة

وعلى كل الخ) وذلك لان قوله وان بشك ان التصق أصله لا دونه ان التصق ومسحه بل دونه أي بل يمسح دونه ان التصق فانه فقوله فهو أي الشرط ولعل بل أولى لان العطف بلا بعد النفي يمتنع الا ان يحجب بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله ويحمل الصغر الخ) قال بعض الشراح وظاهر كلامه انه يمسح على المنفخ ان صغر ولو تعدد بحيث لو جمع وضعم بعضه لبعض لكان ثلثا انتهى لكن قد علمت ما تقدم في ك (قوله فلبسهما) نفي باعتبار فرد في الخف ولو أفرد لكان أخصرا لان الخف اسم للفردتين معا (قوله حتى يخلع الملبوس) هذا راجع للصورتين غسل الرجلين أو رجل واحدة لا يقال في الاخيرة فاتته فضيلة البدء باليمنى في اللبس اذا كانت هي المدخلة قبل السكال لانه قد حصل أولا البدء بها والترغ للضرورة فاشبهه زرع اليمنى لاجل عود في خفه ونحوه (قوله قبل السكال)

متعلق بالمبوس لا يخلع لفساد المعنى (قوله وفي خف غصب تردد) أي تردد في الحكم لعدم نص المتقدمين (قوله فهل يجوز مسحه أو يمنع) وهو الظاهر وعلى القول بالمنع لو صلى بعد ما مسح عليه هل تصح صلاته أو لا استظهر بعض الشراح الصحة إلا أن حل تن وفي اجزائه وعدمه وعلى هذا الحل فالظاهر أيضاً الأول وهو الاجزاء قياساً على الماء المغصوب فإن قلت ما الظاهر من الحلين قلت حل شارحنا ووجه الاجزاء على حل تن أن الغاصب ما ذون في المسح في الجملة والمنع عارض أدركه من جهة الغصب فاشبهه غاصب ماء الوضوء ومدة الذبح وكب الصيد فيأثمون ويصح فعلهم وحينئذ فلا يقاس على المحرم لأنه لم يشرع له المسح البتة كما أشار له القرافي في قواعد ورد ابن عرفة بما حاصله أن المسح رخصة ضعیفة لا تنبى مع المعصية وتلك المسائل عزائم تجامع المعصية ووجه الثاني القياس على المحرم ورد ابن عرفة أيضاً بأن حق الله آكد وجد عندى على قوله بأن حق الله آكد ما نصه فيه نظر لأن الغصب فيه حق لله ولا دعى أيضاً فهو أولى بالقياس صحيح قاله في ك قال البدر تنبيهه انظر الخلف المسروق هل يجري فيه الخلاف أو يتفق على عدم الاجزاء ليكون الغاصب له شبهة في الجملة بالنسبة للسارق من حيث أن الغاصب يملك المغصوب بالقيمة في الجملة لضمائه له بالاستيلاء كذا في بعض الحواشي (قوله أو لخوف العقارب) فيه نظر لأنه يصح لأنه أولى من الحر والبرد (قوله أولينام) ظاهر العبارة أنه مغاير لقوله لمجرد المسح وليس كذلك وذلك أنه ان لبسه لينام فيه وإذا قام نزع (١٨١) وغسل رجله فهذا ليس الكلام فيه وان كان لبسه لينام فيه خوفاً من شيء

فانه يصح عليه كالمرأة وان لم تضطر لان احرامها في وجهها وكفيها فقط (ص) وفي خف غصب تردد (ش) يعني ان الشخص اذا غصب خفاً ولبسه فهل يجوز مسحه عليه أو يمنع الاول للقرافي والثاني لابن عطاء الله ثم ان التردد في جواز المسح وعدمه لا ينافي الاتفاق على منع لبسه ومحل التردد حيث وقع المسح على الخف المغصوب اما ان وقع على خف أعلى مـ ملوك للماسح فيجوز حينئذ قولاً واحداً (ص) ولا لبس لمجرد المسح أو لينام وفيها يكره (ش) أفاد مـ هذا مفهوم قوله سابقاً وترفعه والمعنى ان من لبس خفاً لمجرد المسح كراهة مشقة الغسل فقط والخفاء في رجله أو لخوف عقارب أو لبسه لينام فانه لا يصح عليه لوجود الترفع فان فعل لم يجزه على المشهور ويعيد أبداً وجل ابن رشد المدونة على ظاهرها على الكراهة في الصورتين وفهم من قوله لمجرد المسح انه لو لبسه لدفع ضرورة حر أو برد وقارنه قصد المسح وغيره لا يضر وانظر الاسئلة والاجوبة فيما يتعلق بكلام المؤلف في شرحنا الكبير (ص) وكره غسله (ش) هذا شروع في الكلام على مكروهات المسح على الخفين ومبطلاته بعد ان أنهى الكلام على شروطه وبعض مقاهيها والمعنى انه يكره لللبس الخف غسله لئلا يفسده ولان المسح أول مراتب الغسل فيقع المأمور به تبعاً والاصل كونه مقصوداً ويجزئه ان غسله بنية الوضوء ويستحب له المسح لما يستقبل لئلا يأتى بالاصل مقصوداً بخلاف لو غسله أو مسحه لطين به ناوياً مسحه في الوضوء فبشيء صلى فانه لا يجزئه ويمسحه ويعيد ولو نوى بغسله ازالة النجاسة أو الطين ورفع الحدث جميعاً اجزأه (ص) وتكراره وتبضع غرضه (ش) أي ومما يكره لللبس الخف تكرار المسح

يؤذيه فهذا هو الذي يباح له المسح المحدث عنه في الباب وإذا كان لبسه وإذا قام مسحه فهذا لا لبس لمجرد المسح أفاده في ك وأجيب بانه معطوف على محذوف أي الخناء أولينام أو تقول من عطف الخاص على العام مع أنه لا ضرورة تدعو الى ذلك قال ابن عرفة لا لبسه للمسح كالمرأة للحناء والرجل لينام والذي يظهر ان قول المصنف لمجرد المسح أي خوفاً من مشقة الغسل وقوله أولينام أي لبسه لينام أي لاجل تحصيل النوم خوفاً من أكل براغيث والعطف مغاير (قوله وجل ابن رشد الكراهة الخ) وظاهر المصنف اعتماد الاول (قوله على

ظاهرها) لأنها قالت لا يجزئى فقول شارح على الكراهة بدل من قوله على ظاهرها فقوله المصنف وفيها يكره أي على ما هو المتبادر من اللفظ (قوله وقارنه قصد المسح) أفاد بذلك ان قول المصنف ولا لبس لمجرد المسح معناه ولا لبس للمسح المجرد فهو من اضافة الصفة للموصوف والصفة تخصصة احتراز به عن لبسه لضرورة بان لبسه لدفع ضرورة الحر والبرد وقارنه قصد المسح ثم عطف أيضاً من اعتماد لبسه أو لبسه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانظر الاسئلة الخ) قد تقدم ما يتعلق بشئ مما ذكر (قوله فيقع المأمور تبعاً) كأنه يقول ولان المسح أول جزء يقع من الغسل أي فن حيث كونه جزءاً من الغسل فقد وقع المأمور به تبعاً أي في القصد لا في الوجود فلا ينافي ان المسح سابق في الوجود (قوله ويجزئه ان غسله بنية الوضوء) أي أو بنية رفع الحدث أو قصد بغسله مسحه وأما ان غسله لاشئ أصلاً فظاهر كلامه المواق انه لا يجزئه هكذا قاله بعض الشراح ولا نسلم له أنه ظاهر كلامه المواق والظاهر انه اذا غسله واقتصصر عليه فهو ناو للمسح ضمناً وأما ان مسحه فان مسحه بنية الوضوء أو بنية رفع الحدث أجزأه سواء انضم لذلك بنية ازالة النجاسة أم لا وإذا مسحه بنية ازالة الطين فقط أو النجاسة التي يعني عنها اذا ذكرت لم يجز وإذا مسحه بلا نية أصلاً فظاهر كلامه مهم أنه يجزئه لانه الاصل (قوله تكرار المسح) وهو بكسر التاء أي فالضهير عائد على المسح لا على الخف لئلا ينافي قوله وخف ولو على خف في وقت واحد لافي أوقات لئلا يعارض ونذب نزع كل جمعة وبطل بغسل وجب وهو ظاهر

(قوله بقاء جديد) وأما بدونه فلا فلو حفت يد الماسح أثناء المسح لم يجد ودوكل العضو الذي حصل فيه الخفاف سواء كان الأول أو الثاني ثم إن كان الثاني فظاهر وإن كان للأول بلها الثاني والفرق بين التجديد في مسح الرأس القرض إذا جفت فيعيدوه وبين عدم التجديد هنا للرجل الواحدة إن المظهر الرجل والخف ليس المظهر وصاله ولا يشترط نقل الماء إليه (قوله ولكن ليس هذا حقيقة البطلان) يجب أن بان صار حقيقة عريضة في ذلك (قوله ولو أتى بالي) الأفضل أن يأتي بقاء التفرع أي فلو أتى ويحذف قوله وبطل (قوله أي وبطل بموجب الخ) ثمرة ذلك تظهر في وضوء الجنب للنوم (قوله وتقدم حده) وهو الثلث ومثل ذلك ما في حكمه كالأقل منه المنفقع الذي لم يصغر جذا فان خيط الخف ورد الرجل (١٨٢) مكانها فوراً أعاد المسح (قوله لمحل ساق الخف) بالإضافة لليمان أي لمحل هو

ساق الخف (قوله تحت القدم) المناسب تحت أكثر القدم (قوله وكلام الجلاب تفسير) أي مبين للمقصود أي بان تقول ومثل السلك الأكثر ثم أنت خبر بان هذا مبني على ما شهده صاحب المعتقد الآن المعتمدان مفهوم المدونة مقدم على شهير صاحب المعتقد (قوله وأولى انتزاع) غير مناسب بل هما متساويان في القصد قال في الصحاح نزعت قلعته وحولته وانتزعت مثله على أنه لو لم ينظر لكلام الصحاح لكان الذي يفهم أن الانتزاع مطاوع نزع فلا تظهر تلك الأولوية الأعلى فرض أن المصنف يعبر بان انتزاع فيقال وأولى نزع (قوله لأنه فاسد) لأنه يصير التقدير وينزع أكثر رجل لساق خفه لأكثر العقب فيقتضي أنه إذا خرج العقب فانه يبطل وليس كذلك الآن في جعله فاسداً تسجيلاً لا ناقول لأنه محتمل أن يكون مفهوم موافقة (قوله وان نزعهما) أي الخفين المنفردين ولو قال نزعه بالافراد أي الخف

بماء جديد لمخالفة السنة ومما يكرهه أيضاً أن يتبضع غصون خفه بالمسح أي بتجديداته لمناقضاته التحفيف فالضمير في تكراره للمسح وكلام المؤلف يوههم عوده للغسل فكان ينبغي تقديمه على قوله وغسله ليكون الضمير عائداً على المسح (ص) وبطل بغسل وجب (ش) أي انتهى حكمه كذا قيل ولكن ليس هذا حقيقة البطلان ولو أتى بالي ليكون غاية للمسح كان أحسن أي غاية المسح إلى غسل واجب وظاهر كلامه أن المسح لا يبطله إلا الغسل بالفعل وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول وبطل بموجب غسل أي سواء اغتسل أم لا (ص) وبخرقه كثيراً (ش) يعني أنه إذا طرأ على الخف خرق كثير وتقدم حده فانه ينزع خفيه معاً يغسل رجله ولا يعيد الوضوء وإن كان في صلاة قطعها فلا يقال يغني عن هذا ما سبق في قوله وبخرق قدر الثلث لأن ذلك في الابتداء وهذا في الدوام (ص) وينزع أكثر رجل لساق خفه لا العقب (ش) أي وبطل المسح ينزع أكثر قدم رجله كافي الجلاب لمحل ساق خفه بان صار ساق الخف تحت القدم وأخرى كلها كافي المدونة وكلام الجلاب تفسير لها لأن شرط المسح كون الرجل في الخف وأما نزع العقب والقدم كما هي في الخف فلا يضرب لأن الأقل تسع للذ أكثر سواء نزع العقب بقصد أن ينزع الخف ثم بدله فردة أو من حركة المشي وقوله وينزع وأولى انتزاع وحكم نزع النصف من القدم حكم العقب اعتباراً بمفهوم قوله أكثر رجل ثم أنه أطلق الرجل هنا على القدم وقوله لا العقب معطوف على أكثر على رجل لأنه فاسد (ص) وإذا نزعهما أو أعليه أو أحدهما بادر للأسفل كلوا الالة (ش) يعني أن اللابس للخفين إذا مسح عليهما منفردين ثم نزعهما أو على فردتين ثم نزعهما جميعاً أو نزع أحدهما منفرداً أو أحدهما المزدوجين وأبقى الآخر وجب عليه في المسائل الأربع المبادرة إلى غسل الرجلين في الأولى والثالثة ويجب نزع الفردة الأخرى عند ابن القاسم لأنه لا يجمع بين الغسل والمسح وإلى مسح الأسفلين في الثانية واحداً ما فقط في الرابعة ولا يجب فيه نزاع الأعلى إلا آخره فلا يلزم حبيب وسحنون والفرق بينهما وبين الثالثة بقاء البدلية هنا وبطلانها هناك ولو أعاد لبس الأعلى بعد المسح على الأسفل جازله إذا أحدث أن يمسح عليه ومفهوم قوله بادر لو أخر الغسل أو المسح بنى أو استأنف كالتفصيل السابق في الموازنة من نسيان وعجز وعمد وتجدد بخفاف وعدمه ويقدر بمن لو كان هذا الممسوح مغسولاً (ص) وإن نزع رجلاً وعسرت الأخرى وضاق الوقت في تيممه أو مسحه عليه أو أن كثرت قيمته والآخر أقوال (ش) يعني أن

كفاه (قوله أو أعليه) أي أعلى الشخص أو أعلى جنس الخف (قوله عند ابن القاسم) وعند غيره لا ينزع الأخرى وهو خلاف المشهور (قوله والفرق بينهما) كذا في بعض النسخ والمناسب بينهما بالافراد أي الرابعة (قوله وإن نزع رجلاً) أي جميعاً أو الجبل (قوله وعسرت الأخرى) أي عسر عليه نزعه بنفسه أو غيره ولا بد من هذا (قوله أو مسحه عليه) ثم إذا قلنا به واحتاج لطهارة أخرى أي قبل نقض الطهارة الأخرى هل يلبس المنزوعة ويمسح عليها أو ينزع التي عسرت وظاهر كلام ابن القاسم الأول قاله اللخمي (قوله أو أن كثرت قيمته) راجع للقول الثاني ولكنه خلاف قاعدة وقاعدة ابن الحاجب وابن عرفة ومن وافقهم من أن الثالث هو الأول بزيادة قبده ولو جرى على القاعدة المذكورة لقال في مسحه عليه أو تيممه أو أن كثرت واستظهره المصنف في توضيحه وهي قاعدة غالبة والافسح في اختلاف المتبايعين أن المصنف يقول والأفضل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولاً أقوال (قوله فزق)

ولو كان لغيره وغرم قيمته (قوله خروج الوقت المختار) المعتمد أن يقول الذي هو فيه اختياريا أو ضروريا (قوله إذا التقدير ثلاثة أقوال)
فإن قلت إن ظاهر المصنف أن كل واحد من هذه الأمور فيه ثلاثة أقوال لكونه عطف باو وليس الأمر كذلك فالجواب أن أو بمعنى
الواو (قوله وينبغي) هذا كلام الشيخ سالم والذي ارتضاه عجم أن القلة والكثرة بالنظر لحال الخف (قوله لأجل غسلها) يطالب به من
يطلب بالجمعة ولو ندبا كما قاله الجيزي ثم ظاهر التعليل قصر النذب على من أراد الغسل بالفعل ويحتمل نذب نزع مطلقا فلا أقل من أن
يكون الوضوء عريا عن الرخصة قاله زروق (فإن قلت) لم يسن نزع كل جمعة (١٨٣) لمن يسن له غسلها لأن الوسيلة تعطى حكم

مقصدها (قلت) سنية الغسل لمن
لم يكن لا بساخفا والاندب لكن هذا
يتوقف على نقل (قوله) ويستحب
نزع كل أسبوع) أي ولو لم يكن
يوم الجمعة أي على فرض أنه لم يكن
نزع يوم الجمعة وأما نزع يوم
الجمعة فلا يطالب بنزعه تمام
الأسبوع من لبسه (قوله ووضع
عنايه الخ) أشعر ندب ما ذكر أجزاء
المسح باصبع واحدة أن عم كراهه
(قوله ويمرهما) من أمر فهو يضم
الياء وكسر الميم (قوله وهل اليسرى
كذلك) هذا تأويل ابن شميلون
وقوله أو اليسرى فوقها قاله ابن أبي
زيد وغيره قال الشيخ الفيلشي
واختار سند تأويل ابن أبي زيد
ورحمه بأنه مروي عن مالك وروى
ابن شميلون في تأويله فعلم أن التأويل
الثاني أرجح (قوله من العقب) أي
من جهة العقب (قوله ومسح أعلاه
وأسفله) والظاهر أن أجناب
الرجلين كالأعلى لأن الأبواب التي
يختلف فيها الظاهر وهو المعبر عنه
هنا بالأعلى يلحق فيها الأجناب
بالأعلى كاجناب اللحية وكاجناب
الاصابع من ذلك أن ما قارب
الأسفل يعطى حكمه وما عداه
يعطى حكم الأعلى ولا فرق في

الملابس للتخفيف إذا نزع إحدى رجله من فردة الخف وعسر نزع الأخرى وخشى خروج
الوقت المختار فهل يقيم إعطاء لسائر الأعضاء حكم ما تحت الخف وتعذر بعض الأعضاء كتعذر
جميعها نقله عبد الحق عن بعض البغداديين أو يغسل التي خرج منها الخف ويمسح الأخرى
قياسا على الجبيرة بجامع تعذر ما تحت الحائل من غير عرق حفظ للمالية قلت قيمته أو كثرت أو
عززه احتياطا للعبادة إن قلت قيمته ويمسح عليه إن كثرت ثلاثة أقوال فالضمير المحرور على
راجع إلى الخف الذي تعذر خلعه من إحدى الرجلين ولا اشكال في غسل المنزوعة ولذلك
سكت عنها فاقوله أقوال هو مفسر أقوله في كذا وحذف المضاف وهو ثلاثة دلالة السياق
إذا التقدير ثلاثة أقوال ومفهوم ضاق الوقت أنه إذا اتسع الوقت فلا بد من النزاع كما مر وينبغي
أن قلة القيمة وكثرتها بحسب الشخص ويحتمل تحديدها بما يلزم شراء الماء به في التيمم وقيل
القلة والكثرة بالنظر لحال الخف (ص) ونذب نزع كل جمعة (ش) أي ونذب للباس الخف
نزع كل يوم جمعة لأجل غسلها ويستحب نزع كل أسبوع أيضا مراعاة لأحد كان يوم جمعة
أم لا (ص) ووضع عنايه على أطراف أصابعه ويسراهما تحتها ويمرهما بالكعبين (ش) أي ونذب
أيضا وضع عنايه على طرف أصابعه من ظاهر قدمه اليمنى ووضع اليسرى تحت أصابعه من باطن
خفيه فيمرهما إلى حد الوضوء واختلف في مسح رجله اليسرى هل يضع يده اليسرى تحت
أصابعها أو فوقها لأنه أمكن وإلى ذلك أشار بقوله (ص) وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها
تأويلان (ش) وقيل يبدأ في الرجلين من الكعبين وقيل اليد اليمنى من الأصابع واليسرى
من العقب ويمرهما مختلفين وهل يأتي فيهما الخلاف في وضع اليسرى فعلى اتيناه يتحصل
ست صفات وهو معنى قول ابن عرفة وفي صفته بعد زوال طينته ست الكافي وكيفما مسح
أجزاء (ص) ومسح أعلاه وأسفله (ش) أي ونذب مسح أعلاه مع أسفله يعني أن الجمع
بينهما مندوب كما في الجلاب والتلقين والمعونة قال الشيباني وهو المشهور ووجوب مسح الأعلى
يؤخذ من قوله (و بطلت إن ترك أعلاه لأسفله في الوقت) أي وبطلت صلاة الماسح إن
اقتصصر على مسح أسفل خفه وصلى لأن اقتصصر على مسح أعلاه وترك مسح أسفله فلا بطل
صلاته ولكنه يستحب أعادتها مادام الوقت المختار ويستحب أن يعيد الوضوء والصلاة وترك
بعض الأعلى أو الأسفل أكثر ككله وإنما استحب إعادة الصلاة لقوة الخلاف في مسح الأسفل
بالوجوب وعدمه وإنما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف وتجديد وضوءه أن صلى بهو بعضهم
علل إعادة الوضوء بأنه لما ترك مسح الأسفل جاهلا حتى طال كان فيه خرم الموالاة المسترطة
وهو مشكل ولما ذكر الظاهرة المائية بقسميها صغرى وكبرى وما ينوب عن بعض الأعضاء في

البطلان أي عند ترك مسح الأعلى تركه عمدا أو سهوا أو جهلا أو عجزا نفي البناء في النسيان مطلقا وفي العمدة والعجز والجهل إذا لم يطل
وأما إذا طال فيبتدئ الوضوء من أوله (قوله أن يعيد الوضوء) أي حيث ترك مسح الأسفل جهلا أو عمدا أو عجزا أو طال فإن لم يطل مسح
الأسفل فقط وكذا إن كان الترك سهوا أو طال أم لا (قوله والصلاة) أي مادام الوقت (قوله وإنما استحب إعادة الوضوء لقول المؤلف
وتجديد الخ) لا يخفى أن التجديد لا يختص بذلك الباب فذكره غير ضروري الذكر (قوله وهو مشكل) وجهه أن الموالاة المسترطة
وجوبها إنما يكون في فرائض ومسح الأسفل ليس بفرض وقد يقال أراد بالمشرط ما يتوقف صحة العبادة عليه فلا يتقيد بالواجب
أو أن مراده كان فيه خرم الموالاة المسترطة أي مراعى فيه القول بالوجوب

(قوله ومسح الجباير) معطوف على التيميم وأراد بالجميع الكل أو الاكثر فالشكل بالنظر للتيميم والاكثر بالنسبة للجباير لقول المصنف فيما يأتي ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله وقولنا الاكثر بالنظر للجباير أي باعتبار بعض الصور وعطفه على ما ينوب بعيد لان الحديث في النائب **فصل التيميم** (قوله لما كان جليالم أحده) ان أراد الهيئته المشاهدة فسلم وان أراد الحقيقة فلا (قوله وقال في توضيحه) أي المصنف قال في توضيحه كإسناده من الخطاب (قوله طهارة) لم يرد بالطهارة الصفة الحكمية بل أراد بها الهيئته المحتوية على مسح ونية وهو من قبيل اشتمال الكل على بعض أجزائه وهذا الإطلاق مجازي يفيد بعض حواشي التحرير (قوله زاد ابن ناجي الخ) اعلم ان ابن ناجي لم يعرف بهذا التعريف الذي ذكره المصنف في التوضيح بل قال في تعريفه طهارة تستعمل عند عدم الماء وعدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قولنا طهارة ترابية ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقولهما ترابية الخ فقوله اه أي كلام ابن ناجي فاذا علمت كلام ابن ناجي ظهرت لك هذه العبارة فمضير شيخنا الابن ناجي لان الشيباني شيخ ابن ناجي والضمير في قولنا أي معشر أهل المذهب لان التعريف مسبوق به ابن ناجي والحاصل ان قوله زاد التادلي في فعل ماض مفعوله لفظتين ترابية وضرورة وقوله ولا حاجة لقولهما أي التادلي والشيباني (١٨٤) وكذا قوله بعد ولا يحتاج لقولهما الخ ويتبادر من الشارح أن المزيد عليه

كلام التوضيح مع أنه ليس كذلك بل المزيد عليه التعريف القديم وهو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وأما زاد الاول فالمزيد عليه لفظ طهارة فقط وهو ليس التعريف القديم بل هو طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة فالاولى أن يقول وقال ابن ناجي عن المتقدمين طهارة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعمال الماء (قوله والمراد بالتراب جنس الارض) شروع في جواب الاعتراض الاول (قوله على هذه الهيئته) هذا يقتضي ان لهم صلاة على الجنائز لكن لا على هذه الهيئته وكلام غير واحد كالتوضيح ينافيه فقد قال وهو أي التيميم من خصائص

الصغرى شرع في الكلام على ما ينوب عن جميعها فهو التيميم ومسح الجباير فقال **فصل في متعلقات التيميم** من اعدارنا قلة اليه وتيميم عليه وغير ذلك وهو لغة القصد ولم يحدده ابن عرفة شرعا ونقل بعض تلامذته عنه انه قال لما كان جليالم أحده اه وقال في توضيحه طهارة ترابية تشتمل على مسح الوجه واليدين زاد ابن ناجي تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله وزاد التادلي بعد قوله طهارة ترابية ضرورة وتبعه شيخنا الشيباني ولا حاجة لقولهما ترابية لان المشهور انه يتيمم على الجير وغيره مع وجود التراب ولا يحتاج لقولهما كابن بشير وابن محرز ضرورة لان ما بعده يغني عنه اه وقوله على الجير يريد قبل طبعه كما يأتي والمراد بالتراب جنس الارض وذلك أعم لا خصوص التراب فلا اعتراض عليهم والتيميم من خصائص هذه الامة كالصلاة على الجنائز على هذه الهيئته وقسم الغنائم والوصية بالثلث والوضوء على مامر والسواك لقوله عليه الصلاة والسلام هذا سواك وسواك الانبياء من قبلي والصحور وتجهيل الفطر والاكل والشرب والوطء اي لا الى طلوع الفجر وكان يحرم ذلك على من كان قبلنا بعد النوم وكذا في صدر الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر وبد المؤلف بار باب الاعذار المبيحة للتيميم معبرا بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب فقال (ص) يتيمم ذو مرض وسفر ابيع لفرض ونفل (ش) والمعنى انه يباح التيميم للمريض والمسافر سفر اجازة ولو قصر للفرضه والنافلة استقلاله وتبعه ويتيمم مائد البحر الذي لا يمسك نفسه للوضوء ولا يجحد من بوضئه وكذا من خشى المرض من صحيح مقيم وكذا من عظمت بطنه حتى لا يستطيع تناول الماء ولا يجحد

هذه الامة كالغرة والتجهيل في الوضوء وكذا الغسل والصلاة على الميت والغنائم وفي كونه من خصائص هذه الامة كالصلاة على الجنائز وقسم الخ فهذا ينافيه فالظاهر اسقاط قوله على هذه الهيئته لايها ما وان كان يمكن تصحيحها بانصاف القاعدة على المقيّد بقيد لا على القيد فقط كما هو الغالب (قوله وقسم الغنائم) قد كانت الغنائم لا يحل لمن قبلنا تناولها ولا الانتفاع بها بل ان قبلت نزلت نار فأحرقتها والابقيت الى أن تذهب وتبلى (وقوله الوصية بالثلث) لما فيه من استدراك الطاعة (قوله والوضوء على مامر) أي من الخلاف فان الشارح رحمه الله ذكر الخلاف في باب الوضوء في شرحه الكبير قائلا والصحيح اختصاص هذه الامة بالغرة والتجهيل بالوضوء الى آخر ما قال في كونه (قوله وسواك الانبياء) أي لا امامهم (قوله والصحور الخ) أي ونادى الصحور وتجهيل الفطر (قوله والاكل) أي وجواز الاكل ومن خصائص هذه الامة الغسل فانه كان للانبياء السابقين لا امامها (قوله والمعنى انه يباح) اي يجب وجوب اعزمية أو وجوب ترخيصها بالتيميم واجب والخلاف هل هو واجب وجوب العزائم أو وجوب الرخص اه والراجح أنه يجب وجوب ترخيصها هذا مما اقتضاه قول الشارح معبرا بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب والحق ان مراده بالاباحة الاذن الشامل للوجوب وغيره كإيتين من الشارح في ما سياتي (قوله ولو قصر) أي ولو كان السفر قصيرا لم تقصر فيه الصلاة (قوله وكذا من خشى المرض الخ) يمكن دخول هذه في قول المصنف فقد قال بعض وعدول المؤلف عن مريض الاخصر الى قوله ذو مرض ليسجل

مانص عليه ابن فرحون من جواز تيمم الحاضر الواجد للماء الصحيح الخائف المرض للفرض والنفل فقوله ذو مرض حاصل أو يتوقع
والإضافة تأتي لادنى ملاسمة والحاصل ان ما إذا الجرح ومن عظم بطنه ومن خشى المرض داخلته في قوله ذو مرض (قوله ويخرج
المحرم الخ) أى من السفر وأما المرض فيقيم له ولو كان غير مباح باعتبار تشاغله ولعل الفرق بينهما تعسر زوال المرض دون السفر (قوله
ويستتاب الخ) ظاهره ان الاستمابة لا تكون الا اذا بقي مقدار ركعة ولا يستتاب قبل ذلك ولا ظهور له والا حسن ما ذكره الشيخ أحمد
بقوله فيؤمر بالتوبة فان لم يتب فالظاهر أنه يؤخر لبقاء ركعة بسجدة منها من الضروري ويقبل حينئذ اهـ (قوله على المشهور) هذا
ضعيف والرابع تيممه كما نص عليه سند القرطبي وابن مرزوق (قوله كراهة التيمم) لا يخفى انه اذا كان العاصي تيمم كما قلنا فاولى
المكروه (قوله بمعنى ان الله لا يشبهه) أى لا بمعنى ان تيممه مكروه بل بمعنى ان الله لا يشبهه وان كان التيمم واجبا عليه لعدمه الماء
الا انك خير بأنه اذا كان المراد افاقة الحكم بالوجوب أو الاذن على ما تقدم فالاولى ان يراد بالاباحة ما قابل التحريم فيصدق بالمكروه
وبعد كتبى هذا معتمدا على بعض النقول رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال (١٨٥) وينبغي أن يكون المراد بالاباحة هنا الجواز

ليدخل المكروه والمطلوب أيضا
(قوله وخاف فوات الوقت) الواو
بمعنى أو (قوله وحاضر صرح الجنازة
الخ) كلام المؤلف مبنى على القول
بان الصلاة على الجنائز فرض
كفاية أما على القول بانها سنة
فكفاية فلا تيمم لها عند عدم غيره
لانها تصير سنة عين اصالته وهو قد
قال لاسنة وتدفن بغير صلاة فان
وجد الماء صلى على القبر (قوله
يقدر على استعمال الماء) اما اذا
كان يخاف من استعمال الضرر
فانه بمنزلة المريض تيمم لها (قوله
فوات وقت) بان خشى الاسفار
أو الاصفار (قوله بان لا يوجد
موضوع الخ) الصواب ما في الشارح
وتت بان لم يوجد مصل غيره وقد
تبين في ذلك الخطأ وفيه نظر
لاقتضائه انه اذا وجد حاضر صحيح
فاقد للماء ومريض أو مسافر فيقيم
لها الحاضر الصحيح وليس كذلك

موضوعا والمراد بالمباح ما قابل المحرم والمكروه فيدخل فيه المباح كسفر التجرى ما هو مستغن
عن تحصيله والواجب كالسفر لمصلحة الفريضة ويخرج المحرم كالسفر لعصية والمكروه كسفر
اللهو والحكم في العاصي بالسفر انه يؤخر لبقاء ركعة بسجدة منها من الضروري ويستتاب فان
تاب والا قتل فان تيمم قبل التوبة وصلى فيعيد صلاته أبدا على المشهور وفي السفر المكروه
كراهة التيمم بمعنى أن الله لا يشبهه على هذا التيمم فان قيل الحاضر الصحيح مثلا اذا عدم الماء
وخاف فوات الوقت يباح له التيمم ولو كان عاقلا لالديه فلم ينجح للمسافر في هذه الحالة فالجواب
أن السفر لما كان له دخل في عدم الماء أو خوف الفوات وهو عاص به لم ينجح له التيمم لذلك
وهو اد المؤلف بالنفل ما لم يكن فرضا فيشمل السنة وشمل الفرض الجمعة فيقيم لها المريض
والمسافر اذا حضرها (ص) وحاضر صرح الجنازة ان تيممت (ش) يعنى ان الحاضر الذى ليس
بمسافر وهو صحيح يقدر على استعمال الماء وعدم الماء أو خشى تشاغله فوات وقت تيمم
للجنازة ان تيممت بأن لا يوجد متوضئ يصلى عليها ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء أو يعصى
اليسه (ص) وفرض غير جمعة (ش) يعنى ان الحاضر الصحيح اغما تيمم للجنازة المتعينة كالمريض
وللفرائض الخمس غير الجمعة أما هي فلا تيمم لها اذا خشى فواتها على ظاهر المذهب وان
فعل لم يجز بناء على بدليتها عن الظهور وهى لا تفوت بفواتها وقيل تيمم لها بناء على انها فرض
يومها وهو نقل ابن القصار عن بعض اصحاب وهو القياس (ص) ولا يعيد (ش) أى اذا تيمم
الحاضر الصحيح وصلى ثم وجد الماء لا يعيد وان تبين خلاف ظنه على المشهور وبعبارة أخرى
أى يحرم على الصحيح إعادة ما صلاه بالتيمم بماله ان يصليه به (ص) لاسنة (ش) معطوف على
جنازة وصرح بمفهوم الصفة لانه لا يتيمم بمفهومها والمعنى ان الحاضر الصحيح لا تيمم لاسنة
عينية كالزوال العيدين أو كفاية كالصلاة على الجنازة على القول بسنيتها أو اراد بالاسنة ما
يشمل الفضيلة كالرواتب وما يشمل الرغبة كالفجر (ص) ان عدم ما ماء كافيا (ش) الضمير

(٢٤ - خرشى اول)

وانتصر محشى تت لما في الشارح بانه الذى في عبارة سند وعبد الحق وغيرهما (قوله وفرض
غير جمعة) ويفعل بدلها بالتيمم ولو في أول الوقت لان فرضه حينئذ الظهور (قوله يعنى ان الحاضر الصحيح) أى الذى عدم الماء أما اذا كان
يخاف من استعماله المرض فانه بمنزلة المريض تيمم للجمعة والسنة (قوله على ظاهر المذهب) وهو المشهور (قوله وهو نفل) يعنى
وأما هو فقوله كما يقول المشهور وعلى نقله فيعيد الظهور (قوله وهو القياس) وأما الاول وان كان مشهورا الا انه خلاف القياس لان
مقتضى البدلية ان تيمم لها كما تيمم للظهور والحاصل ان قوله وهو القياس أى بالنظر للاول أى قياسا على ما هي بدل عنه وأما على أنها
فرض يومها فلا يقال قياس (قوله على المشهور) ومقابل المشهور ما قاله ابن عبد الحكم يعيد أبدا ابن حبيب واليه رجوع مالك (قوله
إعادة ما صلاه) أى بوقت أو غيره (قوله بمفهوم الصفة) التى هي فرض لان قوله فرض فى معنى صلاة مفروضة (قوله ان عدموا) من
أفراد عدم الماء الحقيقي ما اذا وجدوا ماء غير مطلق أو مملو كالغدير أو مسبل للشرب خاصة ومثله ما اذا التمس المسبل للشرب غيره
وتنبه قوله ان عدموا قال عجم جزمنا أو شكا أو وهما كما يفيد كلام المصنف الاتى اهـ المراد منه والصواب أن المراد

ان عدمواجزما أو ظنا في ثمة المراد بالكفاية ما يكفي للعرض القرآنية ولا نظر للسنة فاذا وجد ما يكفي للفرائض القرآنية وجب عليه أن يتوضأ ولا يتيم واذا وجد ما يكفي الوجه واذا جمعه كفي اليدين والرأس والرجلين وجب ذلك (قوله من زلة) بفتح النون كما هو مضبوط في نسخة صحيحة من اللغة (قوله أو خبر صادق بالطب) وظاهره ولو كافرا أو يوافق قول المصنف وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين والظاهر انه اذا فقد ذلك كهذه الازمنة يعول على غلبة ظنه (قوله في حق المريض الخ) لا يخفى انه اذا اجل على ذلك يكون مكورا مع قوله أو خاف زيادته أو تأخره وذلك لان عدم القدرة على الاستعمال ترجع لذلك وان حمل على انه عادم الماء وله قدرة على استعمال الماء فهذا بمثابة الصحيح (قوله أو عطش) اعتقد أو ظن العطش والمتعلق اما موت أو مرض ينشأ عنه أذى شديد أو خفيف في الأولين يجب وفي الأخير يجوز فالاقسام (١٨٦) ستة وأما اذا كان لا ينشأ عن العطش المتيقن أو المظنون واحد من الثلاثة فلا

يجوز التيمم وأما اذا شك في العطش أو توهم فلا يجوز التيمم في واحد من الاقسام والحاصل ان الاقسام ستة عشر وذلك لان ادراكها مجزم أو ظن أو شك أو توهم ومتعلقه اما هلاك أو مرض معه أذى شديد أو خفيف أو مجرد مشقة خفيفة بدون مرض وأما اذا كان متلبسا بالعطش بالفعل فالخوف المتعلق به مطلق التردد وان متعلقه المرض أو التلف أفاده عجم حاصله اثنا عشر وذلك ان ادراكها مجزم أو ظن أو شك أو توهم والمتعلق اما هلاك أو شديد اذى أو مرض خفيف فهي اثنا عشر من ضرب أربعة في ثلاثة باثني عشر وأما اذا لم يترتب واحد من الثلاثة فلا يتيم بهذه أربعة تضم فالجملة ستة عشر تنبيهه إذا تلبس بالعطش فلا يحتاج الى أن يستند في خوفه الى قول حكيم أو تجربه بخلافه اذا لم يتلبس فلا بد من ذلك عجم (قوله السكب غير المأذون) ومثله الخنزير اذا كان يقدر على قتلها والترك

في عدم مواعائد الى المسافرين والمريض والحاضر الصحيح ويصرف في بقية المسائل في كل مسألة الى ما يليق به ويعني ان شرط جواز التيمم لهم أمور الاول منها عدم الماء السكاني لما يجب تطهيره بان لم يجده أصلا أو وجد المحدث حدثا أصغرا لا يكفي أعضاء وضوءه الواجبة أو أكبرها لا يكفي جميع بدنه ولو كفي وضوءه ولا يجب استعمال دون السكاني مع التيمم وفاقا لابي حنيفة وخلافا للشافعي (ص) أو خافوا باستعماله مرضا أو زيادته أو تأخره (ش) يعني ان الحاضر الصحيح أو المسافر اذا خاف كل من استعمال الماء مرضا من زلة أو حمى واستند في خوفه الى سبب كتحربة في نفسه أو غيره من مقارب له في المزاج أو خبر صادق بالطب يتيم للفرض والنفل وكذا يتيم المريض اذا خاف من استعمال الماء زيادة مرض أو تأخر برئه ودوام علقته والحاصل ان الضمير في عدم مواعائد على الثلاثة لكن العدم مختلف في حق المريض عدم القدرة على استعمال الماء وفي خافوا على المسافرين والحاضر الصحيح وجمعه باعتبار الافراد وقوله أو زيادته مفعول لفعل محذوف وبقدر مفرد أو الجملة معطوفة على الجملة وليس معطوفا على مرضا أي أو خاف المريض زيادته أو تأخره فالضمير الاول عائد على ثلاثة والثاني على اثنين والثالث على واحد والمراد بالخوف هنا العلم والظن ولا عبرة بالشك والوهم خلافا لما حمله عليه بعض الشراح (ص) أو عطش محترم معه (ش) يعني ان من قدر على استعمال الماء اذا خاف باستعماله عطش نفسه أو حيوان محترم معه في رفقته من آدمي أو بهيمة ماله أو ملك غيره بحيث يهلك الخوف عليه أو يضر مرضا يشبه الموت يجب عليه التيمم أو يحشى مرضه فيجوز وعطش خفيف لا تخشى عاقبته لغو وخرج بالمحترم السكب غير المأذون في اتخاذه وأما القرد والدب فلا يخرج وان كان في القرد قول بحرمة آكله (ص) أو بطلبه تلف مال (ش) أي وبما ينقل للتيمم أن يخاف القادر على استعماله للماء بطلبه تلف مال أو نفس والمال كثير وهو ما زاد على ما يلزمه بذله في شراء الماء وهذا اذا تحقق وجوده أو غلب على ظنه امان شكه فانه يتيم سواء كان المال قليلا أو كثيرا (ص) أو خروج وقت (ش) معطوف على قوله تلف مال يعني انه اذا خاف خروج الوقت الذي هو فيه اختياريا أو ضروريا ان تشاغل بطلب الماء فانه يسأله التيمم وهذا ليس خاصا بذلك بل كل من أبيع له التيمم فلا بد وان يخشى فوات الوقت قبل صحتة

الماء لهما ولا يعذبان بالعطش والحاصل ان غير المحترم يقدم عليه استعمال الماء في الوضوء الآن ان يكون في الوضوء بالماء تعذيب له بالعطش آدميا أو غيره حيث تعذر قبله عاجلا ام المانع شرعي كالاتقيات على الامام في نحو المرتد والزاني المحصن ويقوم مقام الامام نائبه وجاعة المسلمين يقومون مقامهما عند عدمهما أو عاوى كعدم القدرة على قتل السكب والخنزير (قوله وان كان في القرد قول) بان على ذلك دفع ما يتوهم من أنه لا يعد محترما باعتبار ذلك القول لانه صار حينئذ لا انتفاع به رأسا وأما على القول بكراهه آكله ففيه منفعة من حيث آكله لانه لا حرمة فيه (قوله ان يخاف القادر على استعماله تلف مال) والخوف الاعتقاد أو الظن فيما يظهر كما تقدم (قوله وجوده) أي الماء (قوله امان شكه) سكنت عن الظن الغير القوي وحكمه كالغالب فيما يظهر ولا فرق في ذلك بين أن يكون المال له أو غيره مما يجب حفظه (قوله وهذا ليس الخ) سيأتى نسبة هذا للطائفة في العبارة الثانية ويرده (قوله ليس خاصا بذلك) أي الذي تشاغل بطلب الماء الخ لا يخفى انه قصد بذلك دفع ما يتبادر من ظاهر المصنف من أن

خوف فوات الوقت انما هو في الذي يشاغل بطلب الماء وما قبله وما بعده مما يطلب فيه التيم لا يشترط فيه خوف فوات الوقت فافاد ان خوف فوات الوقت لا بد منه في كل متيم ومن ذلك من لا يقدر على استعماله بارد الماء وخاف من تسخينه خروج الوقت (قوله وآلة) أي عدم آلة ويشمل ما لو عدت حقيقة وهو واضح أو حكما كما اذا كانت من ذهب أو فضة أو كانت للغير وعلم منه عدم رضاه باستعمالها والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله لضيقه) أي خاف فوات الوقت لاجل ضيق الوقت وقوله أولتاخر المحجي به أي أولم يكن خوف الفوات لضيقه بل لتأخر المحجي به وهكذا ثم لا يخفى ان خوف فوات الوقت لتأخر المحجي به الخ ليس للتشاغل بالاستعمال بل للاستعمال بالانتظار فيقدر معطوف وكأنه قال متى خاف بالاستعمال بالاستعمال للماء أو بانتظار الماء فوات الوقت وقوله لضيقه ناظر للاول وقوله أولتاخر المحجي به ناظر لما بعده (قوله والرشاء) أي الجبل (قوله واعلم ان عدم الماء الخ) شروع في تخرج ظاهر المصنف ودفع ما عترض به الخطاب كما تقدم (أقول) لا يخفى ان هذا مناسبا لنسخة الكفاف في قوله كعدم مناوول أو آلة وأما على نسخة لعدم فلا يظهر ذلك من المصنف بل لا يظهر منه الا كون عدم المناوول أو آلة انما يتيم اذا خاف فوات الوقت (قوله وان لم يخف خروج الوقت) لا يخفى انك اذا نظرت لهذا اللفظ الذي تقدم له الذي هو كلام الخطاب الذي رده به هذا نجده صوابا وذلك لان كل متيم هو في نفس الامر انما يقدم على التيم لكونه يخاف خروج الوقت أي قبل قدرته (١٨٧) على الماء ألا ترى أن الآيس يتيم أوله ويصدق عليه انه ما شاغل له التيم أوله الا لكونه يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء والحاصل ان الذي يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء يتشاغل باستعمال الماء

ان كان مريضا وقبل وجود الماء ان كان صحيحا او المراد بخروج الوقت ان لا يدرك فيه من الصلاة ركعة (ص) كعدم مناوول أو آلة (ش) قال في الرسالة وقد يجب التيم مع وجود الماء اذا لم يجد من يناله اياه اه وقال في التلقين يجوز التيم اذا خاف متى تشاغل باستعمال الماء فوات الوقت لضيقه أولتاخر المحجي به أول بعد المسافة في الوصول اليه أول عدم الآلة التي توصله اليه كاللولو والرشاء واعلم ان عدم الآلة أو المناوول يتيم وان لم يخف خروج الوقت بمنزلة عدم الماء في فصل فيه فالراجح يتيم آخره والآيس أوله والمتروك وسطه وما في الخطاب من انه فيما اذا خاف خروج الوقت يتيم خلاف النقل (ص) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف (ش) أي وهل يتيم المحدث ولو أكبر الواجد للماء بين يديه القادر على استعماله اذا خاف فوات الوقت الذي هو فيه باستعماله وان تيم ادركه وهو الذي رواه الابهرى واختاره التونسي وصوبه ابن يونس وشهره ابن الحاجب وأقامه اللحى وعياض من المدونة أو بتوضاؤلوفاته الوقت وحكى عبدا الحق عن بعض الشيوخ الاتفاق عليه فلا أقل من أن يكون مشهورا فلذا قال خلاف (ص) وجاز جنازة وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف وركعتاه يتيم فرض أو نقل ان تأخرت (ش) يعني ان الشخص اذا تيم لفرض أو نقل وأخرى لسنة جاز ان يستتبع به صلاة الجنازة غير المتعينة ولو تعددت والسنة كالوتر ونحوه وأخرى غير السنة ومس المصحف وقراءة القرآن والطواف غير الواجب وركعتيه ويشترط في صحة الفرض المتيم له ان تتأخر هذه الاشياء عنه فلو تقدم منها شيء عليه صح في نفسه وأعاد تيمه للفرض ولو كان المقدم

عليه انه ما شاغل له التيم أوله الا لكونه يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء والحاصل ان الذي يخاف خروج الوقت قبل قدرته على الماء يتشاغل باستعمال الماء

(قوله الوقت الذي هو فيه) أي سواء كان اختياريا أو ضروريا (قوله وهو الذي رواه الخ) وهو الراجح والخلاف جار في المحدث حدثا أكبر تنبيهه إذا تبين له بقاء الوقت أو خروجه بعد ان شرع في الصلاة ولو لم يعقد ركعة فانه لا يقطع ويتم صلاته ولا إعادة عليه لدخوله بوجه جائز وأولى اذا تبين بعد الفراغ أول تنبيهين شيء وأما ان تبين قبل الدخول في الصلاة فيتم وضأطعا (قوله فلا أقل) أي أقل الأقل والاستفهام للانكار أي أيتنقى الأقل من الاتفاق وذلك الأقل هو كونه مشهورا فتبين ان المفضل عليه محذوف وان من كلامه بيان للاول من المتفق عليه (قوله وأخرى لسنة) قد يقال مقابلة النقل بالفرض تؤذن بانه أراد بالنقل ما عدا الفرض فيصدق بالسنة (قوله غير معينة) فيه نظر بل الجنازة على القول بانها سنة يصليها سواء كانت معينة أم لا وعلى القول بانها فرض فلا سواء كانت معينة أم لا (قوله قراءة القرآن) أي فيما يتوقف على طهارة كقراءة جنب تنبيهه قال عجب والحاصل انه اذا تيم لواحد من مس المصحف أو الجنازة أو القراءة أو الطواف هل يفعل به باقيها والنقل أم لا والظاهر الاول وأما تيمه لركعتي الطواف فهو مما يشمله قول المصنف يتيم فرض أو نقل وانظر اذا تيم للفرض وصلى به النقل فهل يفعل باقيها والنقل أم لا والظاهر الاول اه وانظر اذا تيم لواحد منها وأخرج غيره هل يجري فيه أو أخرجه بعض المستباح أم لا اه والظاهر الجريان (قوله فلو تقدم الخ) ظاهره ولو كان الفاضل من مصحف أو قراءة جنب ولو كآية وانظر ما حكم اقدامه على فعلها قبل الفرض يتيمه هل يكره أو يجوز والظاهر أنه خلاف

الاولى والله أعلم (قوله فهنا قيدان) أى مقيدان أى حكمان مقيدان الا انك خير بان المقيدان هما العجمة فقط ولو عبر بحكمكان كان أحسن (قوله الذى استلزمه الجواز) فيه أن هذا ظاهر لو اتحد المحل وأما هنا فلم يتحد المحل لان الجواز محل النفل والعجمة محلها الفرض كما هو ظاهر (قوله ومفهومه بالنسبة للنفل مفهوم موافقه) لا يخفى ان هذا لا يتم الا لو كان تقدير المصنف وصح الفرض والنفل ان تأخرت ولم يكن ذلك (قوله الاتصال) هل المراد أن تكون متتابعة بعضها ببعض أو لو حصل تفرق يسير وهو الظاهر والمراد بالاتصال اتصالها بالفرض ولا مانع من أن يكون مراده الامرين معا والحاصل أنه اذا فصله بطول أو خروج من مسجد أعاد تيممه ويسير الفصل مغتفر ومنه آية الكسرى والمعتبات (قوله ولزم موالاته) أى بالنظر لقوله أى مع ما فعله (قوله وهذا الشرط) أى شرط نية النافلة عند الفريضة (قوله ١٨٨) فالعذر للحطاب الخ) حاصله ان الحطاب ذكر عن ابن غازى انه قال ان

ابن رشد نص على المسئلة فقال ما حاصله انى سبرت كتب ابن رشد فلم أجده ذكر القيد مع انه فى الواقع ذكره فاجاب الشارح عن الحطاب بان مقصوده فتشت فى مظنة ذلك فلم أجده وهو قد صدق بهذا الاعتبار لان ابن رشد انما ذكره فى المسح على الخفين والحطاب لم يقل فى مظنة ذلك بل المراد ان هذا امراده وكأنه قال والعذر للحطاب فى قوله أى باعتبار المظنة (قوله وبطل الثانى) ذكره باعتبار كونه فرضا وقال مشتركة نظر الكونهما صلاة وهو بكسر الراء لان الصلاتين اشتركا فى الوقت وأراد الثانى فى الفعل فى الفوائت وفى المشروعية فى الحاضرة الا أن يكون صلى الثانية ناسيا للاولى وقد تيمم بقصد هما وهو ناس للاولى عند فعل الثانية ثم فعل الاولى بعد الثانية فبطل الثانية فى الفعل وهى الظاهر والمغرب أما لو تيمم بقصد صلاة فقد كان عليه ما قبلها فانه يعيد التيمم قال فى

ركعتى الفجر فلا بد من اعادته للصحيح وتقييد الطواف والجنابة بغير الواجب مستفاد من قوله لا فرض آخر ولا يشترط تأخر النفل عن النفل المنوى بخصوصه وبصلى السنة بتيمم النفل وعكسه من غير ترتيب قال فى المجموعة من تيمم للوتر بعد الفجر فله ان يركع به ركعتى الفجر وان تيمم لنافلة فله ان يوتر به فقوله ان تأخرت أى وجازت هذه الامور بتيمم فرض وصح الفرض ان تأخرت فى الفعل لان تقدمت فلا يصح الفرض وصحت فى نفسها فهنا قيدان أحدهما مصرح به وهو الجواز والاخر ضمنى وهو صحة الفرض الذى استلزمه الجواز لانه يستلزم العجمة فقوله ان تأخرت شرط فى القيد الضمنى فمفهومه بالنسبة لتيمم الفرض مفهوم مخالفه أى بالنسبة للفرض فى نفسه فهو شرط فى صحة ايقاع الفرض بتيممه ومفهومه بالنسبة للنفل مفهوم موافقه وأما شرط نية النافلة عند تيمم الفريضة فضعيف وفى شرط الاتصال قولان والمأخوذ من قول المؤلف ولزم موالاته اشتراطه وهذا الشرط مذكور فى كلام ابن رشد فى البيان والتحصيل مثل ما هو مذكور فى ابن غازى والتوضيح لكنه لم يذكره فى باب التيمم وانما ذكره فى باب المسح على الخفين فالعذر للحطاب فى قوله فى مظنة ذلك لان مظنته التيمم وأما شرط أن لا يكثر جدا فيؤخذ من قولهم جدا ان مجرد الكثرة لا تضر والكثرة بالعرف وما حذبه الشافعية الكثرة بان لا يدخل وقت الفريضة الثانية لايجزى على مذهبننا (ص) لا فرض آخر وان قصدا وبطل الثانى ولو مشتركة (ش) يعنى انه لا يجوز فرضان تيمم واحد وان قصدا معا عند التيمم واذا وقع بطل الثانى ولو لم يرض لا يقدر على مس الماء أو احدهما مندورة أو فائتة أو مشتركة مع الاخرى فى الوقت كظهيرين وعشاءين وأعادها أبدا على المشهور وقال أصبح بعيد فى الوقت ثانية المشتركة تيمم وغيرها أبدا وصح الاول (ص) لا بتيمم المستحب (ش) هذا معطوف على فرض آخر من عطف الجمل واللام مقعمة أى لا يفعل فرض آخر بتيمم فرض ولا يفعل شئ مما تقدم أو غيره بتيمم مستحب كالتيمم لقراءة القرآن أو لنوم الجنب على القول الضعيف بانه يتيمم أو نحو ذلك ولنا ان يجعل اللام أصلية وتزيد بالمستحب ما لا يتوقف حكمه على الطهارة كقراءة القرآن ظاهرا وبالنفل السابق فى قوله بتيمم فرض أو نفل ما يتوقف حكمه على الطهارة فلا منافاة (ص) ولزم موالاته (ش) أى ما فعل له ويستلزم الموالاته بين أفعاله

المقدمات ولا يصح صلاة بتيمم نواه لغيرها اه (قوله أو مشتركة مع الاخرى) هذا يفيد قراءة فلاجل المصنف مشتركة بكسر الراء ويصح الفتح لان كل واحدة شاركت الاخرى (قوله هذا معطوف على فرض) أى على معنى فرض أى لان معناه لا يفعل فرض آخر (قوله فلا منافاة) حاصله انه يتوهم المنافاة على الحل الثانى وبيانه ان المستحب على الحل الثانى نفس النافلة مع انه تقدم ان الجنابة والسنة ومس المحض وغير ذلك تفعل بتيمم النافلة والحل الاول أولى من الثانى وذلك لان الاول يدخل فيه تيمم الجنب (قوله ولزم موالاته) لم يقل واجبه كفى الغسل ولا فرائضه كالوضوء لادخاله هنا ما ليس بدخل فى ماهيته كاخذه بمن اعتيد (قوله ويستلزم الموالاته بين أفعاله) أى ان الموالاته بينه وبين ما فعل له تستلزم الموالاته بين أفعاله بخلاف العكس وذلك لانه لو لم يوال بين أفعاله لم تكن الموالاته بين التيمم وما فعل له بل الموالاته بين الجزء الاخير مثلا وما فعل له فتدبر ويجوز أن تكون تلك الصورة داخلية فى المصنف أيضا

(قوله فلاجل ذلك) أي فلاجل لزوم موالاته مع ما فعل له (قوله ولا بعده) أي بعد دخول الوقت وقوله متراخيا أي بين أجزائه أي أو بينه وبين ما فعل له فالتفرع صحيح (قوله ولما كان اتصاله بما فعل له شرطاً) أي اتصاله بما فعل له واتصال أجزائه بعضها ببعض وقوله شرطاً كان ذا كرافادراً أم لا (قوله فلذا لم يشبهه بالوضوء) أجيب بأن التشبيه بالنظر لحالة العامد والعاجز لا الناسي (قوله ما لم يتحقق المنية) أي يجزئها كذا ذكره الخطاب عن المقرئ والظاهر أن مثل ذلك الظن لأن الظن في تلك الأبواب يعطى حكم التحقق أي ما لم يظن المنية أو يجزئها بقريته قامت عنده كأن يكون مثلاً (١٨٩) بمحل له قيمة وحرر (قوله أماراجع للماء) لا يخفى

أنه إذا رجع للماء يكون صورة مفهومه بالأولى من قوله هبة ماء لأن القرض لامتنة فيه كالهبة وبعد كتيبي هذا رأيت الخطاب ذكر ما نصه لانه إذا ألزمه قبوله أي الماء على وجه الهبة فاحرى على وجه القرض ولا يقال إن فيه تعميم الذمة لأن هذا أمر قريب اه (قوله لم يحتاج له) انظر ما المراد بالاحتياج هل ما يحتاج لقيام بنيته أولنفقته المعتادة غير سرف ولو كانت أكثر مما يقوم بنيته لشمول النفقة الكسوة أو ما يحتاج له ولو كان سرفاً وانما هو الوسط وقول الشارح لنفقة سفره تنع فيه مرام وهي مطلقة ثم ظاهره أن النفقة تنعبر حالاً أي في حالة السفر أي لا بعد ولو كان محتاجاً له (قوله بان زاد على ثلث الثمن) لا يخفى أن مراده بالثمن ما اعتيد أن تباع القرية به كما هو ظاهره وبعد فلا يظهر كون هذا نصيب الغير المعتاد لأن غير المعتاد يصدق ولو بدرهم واحد والمأخوذ من كلام أشهب أنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه ولو بدرهم واحد وهو المعتاد وشارحننا تبع الجلاب وعبد الحق

فلاجل ذلك اشترط اتصال النافلة بالقرضة وفعله في الوقت لا قبله ولا بعده متراخيا ولما كان اتصاله بما فعل له شرطاً كان تفرقه ولو ناسياً مبطلًا لأن جهة الموالاته كالوضوء بل من جهة عدم الاتصال المختص به التيمم كما قاله في توضيحه فلذا لم يشبهه بالوضوء كما فعل ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما (ص) وقبول هبة ماء لا ثمن (ش) أي ولزم أيضاً فاقد الماء قبول هبة الماء بخلاف عن الماء فلا يلزم قبوله لقوة المنية هنادون الأول ولو عبر المؤلف باتهاب فقال ولزم موالاته واتهاب ماء كان أحسن ويكون قبول الهبة من باب أولى لأن الاتهاب طلب الهبة وهذا ما لم يتحقق المنية والا فلا يلزمه قبوله وإن لم يكن بمن به وهذا إذا كانت المنية يظهر لها أثر وأما التافه فيلزمه قبوله (ص) أو قرضه (ش) الضمير في قرضه أماراجع للماء أو الثمن وفي كل أمار فوج عطفاً على قبول أو مجرور عطفاً على هبة ويصح عطفه على عن أي لا يلزمه قبول الثمن ولا قرضه وهو صحيح حيث لم يكن ملياً ببلده والالزمية قرضه وقبول قرضه ولا يخفى أن هذا فيما إذا رجع ضمير قرضه للثمن إذ رجوعه للماء لا يصح لانه يلزمه قرضه وقبول قرضه من غير اعتبار القيد المذكور (ص) وأخذ ثمن اعتيد لم يحتاج له (ش) معطوف على موالاته أي ولزم من فقد الماء ورجده يباع أخذه أن يبيع ثمن اعتيد في موضعه ومافار به حيث لم يحتاج للثمن لنفقة سفره ونحوه ولما جرت العادة بانقسام البيع إلى مجمل وموَجَّل فلا معنى لاختصاصه في أحدهما قال (وان بذمته) لانه مع القدرة على الوفاء أشبهه واجداً للثمن وهو آخرى من لزوم القرض لما فيه من المشاحة وفي القرض من المنية فلو يبيع بغير المعتاد بان زاد على ثلث الثمن لم يلزمه ولو كثرت دراهمه كما وضهناه في شرحنا الكبير وبعبارة أخرى واستشكك كون قوله وان بذمته مبالغه في قوله لم يحتاج له لان عدم الاحتياج فرع الوجود وما في ذمته غير موجود واجيب بان قوله وان بذمته مبالغه في قوله اعتيد أي وأخذ ثمن اعتيد وان بذمته لم يحتاج له حيث كان معه وانما لم يقدم قوله وان بذمته على لم يحتاج له لانه صفة ثمن (ص) وطلبه لكل صلاة وان توهمه لا يتحقق عدمه (ش) هذا معطوف على قوله ولزم موالاته أي ولزم مريد التيمم طلب الماء لكل صلاة بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن يستأجره باجرة تساوى الثمن الذي يلزمه الشراء به وان توهم وجود الماء وأولى إذا ظنه أو شك في الوجود لانه إذا ألزمه الطلب مع التوهم الذي هو أضعف المراتب الثلاث فلان يلزمه الطلب في غيره من باب أولى أما مع تحقق العدم فلا يلزمه الطلب إذا فائدة في الطلب (ص) طلبه لا يشق به (ش) هو مفعول مطلق عام له المصدر أي طلبه طلبه لا يشق به فليس الرجل والضعيف كالمراة والقوى ولا يدخل في كلام المؤلف إذا كان على ميلين فإنه لا يلزمه وان كان لا يشق عليه لانه مظنة

والحاصل أن المصنف موافق للمدونة وأنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه فاقاله الشارح ضعيف كما أفاده بعض شيوخنا وكذا يلزمه شراء التراب ثمن اعتيد * (مسئلة) * الماء إذا كان ملك عبده استظهر بعضهم أنه لا يجب انتزاعه ويتم قياساً على الزكاة (قوله لان عدم الاحتياج فرع الوجود) لا يظهر لانه يكون الشخص ليس عنده الشئ ولا يحتاج له كما هو معلوم عادة (قوله وان توهمه) هذا إذا كان التوهم قبل الطلب بالكلمة وأما لو تحقق وطلب ثم توهم بعد ذلك فظاهر أنه لا يطلب (قوله لا يتحقق عدمه) المراد بالتحقق الاعتقاد الجازم لا التحقق في نفس الامر (قوله بعد دخول الوقت) لكن محمل الطلب حيث كان بموضع غير الأول أو فيه وحدث ما يقتضي الطلب (قوله وان توهم وجود الماء) هذا على خلاف ما عليه ابن رشد فذكر أن المتوهم لا يلزمه الطلب قال ابن مزيون

وهو الصواب وينبغي أن يختلف حكم الطلب فطلب الظان ليس كطلب الشاك والمتوهم وكذلك طالب الشاك ليس كطالب المتوهم (قوله وقالوا في الميئين كثير) خلاصته انه اذا كان على مسافة ميئين لا يلزمه راكبا أو راجلا شق أم لا وأما اذا كان على أقل من ميئين لا يلزمه حيث شق راكبا أو راجلا ويلزمه حيث لا يشق راكبا أو راجلا فقدر (قوله كرفقه) مثلث الراء (قوله أو حوله من كثرة) أي أو حوله من رفقته كثيرة كالاربعين بحيث يكون من حوله منها كالقابلة كذا في بعض التقارير شب (قوله وشبههما) أي كالثلاثة وحاصله أنهم اذا كانوا ثلاثة فاقبل وترك السؤال فليعد أبدا وإذا كانوا أربعة فاكثروا الفرض أنهم قليلون فإنه يعيد في الوقت ولا يخفى أن كون الاربعين مما يضاعف الرجاء في الطلب منهم دون الثلاثة فلذلك افترق الحكم بعيد وقوله فقد أساء أي حرم عليه ولا إعادة لان كثرة الرقعة مظنة الاحتياج الى ما عندهم من الماء وبعد فهد التخصيص الذي ذكره الشارح ضعيف والمعتمد انه اذا ترك الطلب في الرقعة القليلة أو الرقعة الكثيرة فان اعتقد الاعطاء أو ظنه فليعد أبدا وان شك أعاد في الوقت وان توهم فلا إعادة أصلا وهذا كله اذا تبين وجود الماء ألم بتبين شيء فان تبين عدم وجوده فلا إعادة أصلا (قوله كالاربعين) لا يخفى أن بين الاربعين ونحو الخمسة عدد كثير فلم يعلم حكمه هل يعد من الرقعة القليلة أو الرقعة الكثيرة والظاهر أن ما زاد على الخمسة للعشرة من القليلة وما زاد على العشرة من الكثيرة فتحق بالاربعين وقال عجب ولو قيل بالحق الخمسة عشر لالاربعين وما زاد عليه بالاربعين ما بعد (قوله أو يشك) أي أو يتوهم كما أفاده نت (١٩٠) وأيضا هو مفهوم قول المصنف أمان علم الخ وهذا على طريقة المصنف فيما

تقدم وأما على طريقة ابن رشد فلا عبرة بالتوهم فظاهر شارحنا حيث لم يذكر صورة التوهم الميئل لابن رشد (قوله ونية استباحة الصلاة) أي أو مس المصحف أو غيره مما الظاهرة شرطيته قاله البدر (قوله أو فرضها) معطوف على الصلاة أي استباحة فرض الصلاة أي مفروض هو الصلاة فالإضافة للبيان ولا يلزم أن ينوي استباحة الصلاة من الحدث الأصغر فلو لم يتعرض له أو نسي لم يضر نعم يستحب له نية استباحة الصلاة من الحدث الأصغر (قوله

المشقة كما جزم به في المقدمات وفي البيان فقال في المقدمات ويلزمه العدول الى الماء عن طريقه ان كان مسافرا على قدر ما يمكنه من غير مشقة تلحقه مع الامن على نفسه ولا حد في ذلك يقتصر عليه لاختلاف أحوال الناس وقالوا في الميئين كثير وفي الميئل ونصف مع الامن انه يسير وذلك للراكب وللراجل القوى القادر انتهى (ص) كرفقه قليلة أو حوله من كثرة (ش) أي كما يلزمه طلبه من رقعة قليلة كالاربعين والخمسة كانت حوله أم لا فان لم يطلب أعاد في الوقت الا أن يكون الرجلان وشبههما فليعد ابدا لكثرة الرجاء وكذلك يلزمه أن يطلب من رفقته حوله كثيرة كالاربعين فان لم يفعل فقد أساء ولا يعيد وتحمل لزوم الطلب ممن ذكر أن يعلم الاعطاء أو يظن أو يشك فيه واليه أشار بقوله ان جهل بخلافه به فيشمل ما ذكر أمان علم لمجملهم فلا (ص) ونية استباحة الصلاة ونية أكبر ان كان ولو تكررت (ش) أي ولزم المتيمم نية استباحة الصلاة أو فرضها ان كان محدثا أو مع نية الحدث الا كبر ان كان جنبا ولا بد في تيمم الحدث الا كبر من نيته ولو تكررت الصلاة لان بفراغ كل صلاة يعود جنبا وبعبارة أخرى ولزمه عند الضرورة الاولى نية استباحة الصلاة ومثله افرض التيمم ويستحب نية الصلاة التي يريد فعلها بعينها من فرض أو نفل أوهما على العموم لاستباحة مطلق الصلاة

أو مع نية الحدث الا كبر) فلو تركها قتميمه باطل كان الترك حامدا أو ناسيا فان نوى الا كبر ثم تبين أنه ليس عليه الصالحة وانما عليه الأصغر فانه يجزئيه تيممه وأما لو تعمده ذلك فلا يجزئيه فلو نوى رفع الحدث قتميمه باطل لانه لا يرفع الحدث كما يأتي وظاهر ما قاله ولو نوى رفعه مقيدا * (تنبيهه) * هذا كله مالم يفرض التيمم فيجزئيه ولو لم يتعرض لنية الا كبر (قوله ولو تكررت الصلاة) يعيد والاقرب ترجيح الضمير للظاهرة الترابية أو انه عائد على النية أي ولو تكررت نية التيمم (قوله عند الضرورة الاولى) هذا ظاهر كلام صاحب اللمع وقال زروق تحل النية الوجه بالاخلاف أي والضرورة الاولى بمنزلة نقل الماء للعضو كما أن الصعيد الطاهر بمثابة الماء في الوضوء واستظهره البدر بقوله وهذا هو الظاهر لان التيمم يدل عن الوضوء والوضوء كذلك ولا يصح تقديم النية في التيمم يسير لضعفه عن الوضوء والغسل الجائر ذلك فيهما كما قاله شارح اللمع (قوله من فرض أو نفل) أي كان بقصد به صلاة الظهر مثلا أو صلاة الوتر مثلا فالمتعين شخصي لانه نوى كان ينوي مطلق صلاة فرض أو مطلق صلاة نفل فانه وان كان اللفظ محتملا له الا أن التعمين اذا أطلق ينصرف للشخصي وأيضا فان عباراتهم تدل عليه (قوله أوهما على العموم) أي الشمول أي أن ينوي الظهر والنوافل التابعة له مثلا فنوى به استباحة صلاة بعينها من الفرائض لم يصل به غيرهما من الفرائض وأما لو نوى استباحة صلاة الفرض من غير تعيين له بكونه ظهرا أم لا صلى به ما عليه من ظهر أو عصر ولا يصلي به ما خرج وقتيه (قوله لا استباحة مطلق الصلاة) عبر بمطلق إشارة الى انه لو نوى استباحة الصلاة بدون أن يلاحظ مطلق فانه يصلي به الفرض قاله الشيخ أحمد فان قيل الصلاة تشمل الفريضة والنافلة فكان الظاهر أن هذه النية لا تنكفي مع الاطلاق فالجواب أن الفريضة أقوى من النافلة مع أنها المتبادرة فلذلك انصرفت النية اليها

(قوله لان الفرض يحتاج لنية تخصه) أراد بالخصوص الاضافي أي ما عدا نية الصلاة بملاحظة العموم البدلي فلا ينافي انه يصح الفرض عند نية الصلاة بدون ملاحظة المطلق المتحقق في الفرض والنفل خلاصته أن المنفي ملاحظة العموم البدلي لا غير (قوله وعليه الخ) اقتصر الشارح في العبارة والاحسن ما ذكره الخطاب فقال وفائدة رفع الحدث عند الاحتكاك أربعة أحكام وطه الحائض اذا ظهرت به وبلس الخفين به وعدم وجوب الوضوء اذا وجد الماء بعده وامامة التيمم للمتوضئين من غير كراهة زاد ابن شاس والتيمم قبل الوقت فيكون خمسة (قوله فيهما) تبين لاجمال لا (قوله قال القرافي) شروع في الجمع بين القولين (قوله ونحوه للمازري) لا يخفى ان ما تقدم من قوله وقيل يرفعه الخ مبنى على أن الخلاف حقيقي ولذلك رتب عليه الثمرة واقتصاره هنا على المازري ولم يذكر ابن العربي اشارة الى ان ابن العربي لا يقول بذلك بل يقول ان الخلاف حقيقي وهو كذلك كما يعلم من نت واعلم أن هذا أهل المذهب على ما قاله القرافي والحاصل ان من الشيوخ من قال الخلاف فيه لفظي ومنهم من قال حقيقي وهو الاقرب لانهم أجمعوا على ذلك مسائل انتهى ذلك كله المذكور وكذلك ذكر شيخنا عبد الله عن (١٩١) شيخه ابن عبا ان التحقيق ان الخلاف معنوي وحينئذ فالجواب اللائق أن يقال فلا منافاة

بين وجود المانع والاباحة لان التيمم رخصة كما حكمت الصلاة لمن استجمر بالجمرة مع المانع وهو وجود حكم النجاسة لاجل الرخصة انتهى (أقول) بحمد الله التحقيق ان المنافاة موجودة لان الحدث بمعنى المنع وهو الحرمة وهي تنافي الاباحة (قوله فالجواب ان عليا) في العبارة حذف والتقدير لا يلزم من كونه يرفعه أن يصلي به أكثر من فرض لان مولانا عليا كان يرى الخ لا انك خير بان قضية كونه يرفعه وفهاما مطلقا عند ابن العربي أن يصلي به أكثر من فرض (قوله وتعميم وجهه) لم يقيد المصنف بتعميم وجهه بمسحه يديه جميعا فلو مسح يده واحدة اجزأه بل ولو باصبع قاله سند ثم ذكر ان من ربطت يده ولم يجده من يمينه

الصالحه للفرض والنفل لان الفرض يحتاج الى نية تخصه فيكون كمن نوى النفل فلا يصلي بذلك التيمم الفرض قاله ابن فرحون ويفهم منه أن نيمه صحيح ويفعل بذلك التيمم غير الفرض (ص) ولا يرفع الحدث (ش) يعني أن التيمم لا يرفع الحدث بل يبيح العبادة وقيل يرفعه وعليه عدم كراهة امامة التيمم للمتوضئين وفعله قبل الوقت وعلى المشهور لا فيهما واختار ابن العربي والمازري والقرافي أنه رافع للحدث قال القرافي وقولهم لا يرفع الحدث أي لا يرفعه مطلقا بل الى غاية تسليح الجمع التقيض ان اذا حدث المنع والاباحة حاصلة متحققة اجماعا فالخلاف لفظي ونحوه للمازري فان قيل لو كان يرفعه لكان يصلي به أكثر من فرض فالجواب ان عليا رضى الله عنه كان يرى الوضوء كذلك وهو يرفع الحدث اجماعا (ص) وتعميم وجهه وكفيه ككوعيه (ش) أي ولزم التيمم تعميم ما ذكر ابن شعبان ولا يتبع غضون الوجه ويراعى الوتره وحجاج العين والغنفة ما لم يكن عليها شعور ويريد به على شعور لحيمته الطويلة ويبلغ بهم ما حيث يبلغ بهم في غسل الوجه وما لا يجزيه في الوضوء لا يجزيه في التيمم (ص) وزرع خاتمه (ش) أي ولزم التيمم نزع خاتمه ولو لمأذونافي لبسه أو منسعالان التراب لا يدخل تحته فان لم ينزعه فلا يجزيه تيممه (ص) وصعيد طهر كتراب (ش) أي ومن لوازم التيمم الصعيد وهو ما صعد على وجه الارض من اجزائها وقد اختلف في الطيب من قوله تعالى قيمه واصعيدا طيبا فقيس المراد به المنبت وهو التراب لا ما لا ينبت نباتا كالرمل والسباح وقيل المراد به الطاهر وهو الصحيح فيتميم بكل ما يذكره المؤلف مع وجود التراب وعدمه خلافا لابن شعبان في تخصيص التراب كالشافعي وابن حبيب في اشتراط عدم التراب وان كان ظاهر المدونة وشمل التراب تراب ثود وهو الذي صححه القرطبي في تفسير سورة الحجر واستثناها ابن العربي من قوله عليه الصلاة والسلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وتبعه ابن فرحون في العازة انتهى وعمى البساطى هذه الكفاي المستقصية لاستقصائها جميع أنواع الصعيد من حجر ورمل ونحوهما

يكفيه تمر يغ وجهه وذراعيه وان لم يستوعب محل الفرض (قوله وكفيه) الافضل أن يقول يديه (قوله ويراعى الوتره) مثبت كما هو صريح كلام البدر فهو معطوف على لا يتبع غضون (قوله وحجاج العين) بفتح الحاء وكسر هاء العضو المستدير بالعين مصباح (قوله وما لا يجزيه) أي من جهة التعميم لا من حيث تحليل اللحية ولا من حيث تتبع الاساري اذ لا يطلبان في التيمم بخلاف الوضوء لا بد منهما فيه أفاده شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى (قوله فان التراب لا يدخل تحته) هذه العلة ضعيفة فيرد عليه ان الماء لا يدخل تحت الخاتم الضيق مع ان الوضوء يصح (قوله فان لم ينزعه) أراد بالنزع ما يشمل ما لو نقله عن موضعه ومسح ما تحته ثم رده ومسح غيره (قوله واستثناها ابن العربي الخ) كلام نت يقيد بضعف كلام ابن العربي فانه قال ويدخل في كلامه تراب ديار ثود وان كان ابن العربي قال لا يقيم عليه واستثناها من الخبر السابق كما حكاه عنه القرطبي في سورة الحجر وصحح خلافه وينبغي تقييد كلام ابن العربي بما اذا لم يخف خروج الوقت وكان لا يجده غيره قال الخطاب وانظر التيمم على تراب المسجد هل يجوز أم لا لم أر نصا صريحا أو أجمع العلماء على أن التيمم على مقبرة المشركين اذا كان الموضع طيبا طاهرا نظيفا جائزا (قوله لاستقصائها جميع أنواع الصعيد) هذا خلاف ما هو المتعارف ان الكفاي الاستقصائية

لا تدخل شيئاً وقد أدخلت هنا غير التراب من الجبر ويحجب بانه لاحظ الاستقصاء لغة ولم ينظر لاصطلاحهم (قوله لانه حجر) أي غاية الامر انه حجر ثم ما قاله غير مسلم بل ليس بحجر لانه لو وضع في الماء لذاب (قوله لانه طعام) فيه نظر لان الطعام ما غلب اتخاذه لا كل آدمي أو شربه والماء ليس بطعام لانه يكون لغير آدمي وقوله وتر بان يكسر التواء وسكون الراء على ما رأيت مضبوطاً بالقلم من نسخة يظن بها الصحة من القاموس (قوله وخضخاض) هو الطين اللين جدا قاله ت (قوله أو جبل) هو الحجر كافي محشى ت (قوله وهو ظاهر المدونة) فقد قال فيها اذا وجد الطين وعدم التراب وضع يديه عليه وخفف ما استطاع وتيم به (قوله مبني على ان ما ذكر ليس من أجزاء الارض) يقال عليه اذا لم يكن من أجزاء الارض كيف (١٩٣) يصح التيمم عليه الا ان هذه العلة انما تظهر في الثلج ولا تظهر في الخضخاض

ولانه من أجزاء الارض قطعاً فان يقال ما وجه كون الذي من أجزاء الارض لا يتيمم عليه الا اذا فقد غيره وهو الخضخاض والذي ليس من أجزاء الارض يتيمم عليه قطعاً ثم بعد ذلك وجدت شيخنا أفاد ان الثلج يشابه التراب بجموده بخلاف الخضخاض وبعبارة أخرى ولا يقال هو ليس من أجزاء الارض لانا نقول لما جدد عليها التحق باجزائها (قوله روى بجيم وخاء) الظاهر ان كلا من يدوب ولذلك قال عب وعلى رواية الخاء لا بد من التجفيف بالجم وكان الفصل بعده لا تبطل الموالاة للضرورة انتهى وقوله روى بالجم انظر كيف يصح ذلك ويحجب بان قوله وضع يديه من اضافة الصفة للموصوف أي يجفف يديه الموضوعتين (قوله وجص) يكسر الجيم فتحهاوا الكسر أكثر واطلاق الجص عليه قبل الشيء مجاز الاول كذا في بعض الشروح وعبارة الشيخ أحد والجلس هي الحجارة التي اذا شويت صارت حبر انتهى وعلى كلامه ان اطلاق الجص عليه بعد الشيء مجاز فهو بخلاف ما قبله وذهب الجيزي لما أفاده الشيخ أحد

وقوله وضع يديه من اضافة الصفة للموصوف أي يجفف يديه الموضوعتين (قوله وجص) يكسر الجيم فتحهاوا الكسر أكثر واطلاق الجص عليه قبل الشيء مجاز الاول كذا في بعض الشروح وعبارة الشيخ أحد والجلس هي الحجارة التي اذا شويت صارت حبر انتهى وعلى كلامه ان اطلاق الجص عليه بعد الشيء مجاز فهو بخلاف ما قبله وذهب الجيزي لما أفاده الشيخ أحد

(قوله ونحوه) قال الشيخ أحد وانما أفرد الجص بالذكرة عن غيره من أنواع الحجارة لانه الذي يخرج الطين عن ماهية الصعيد انتهى (قوله وان تكون معطوفة) الاصل العطف (قوله أو معطوفة على تراب عطف الجبل أيضا) فيه شيء وذلك أن تقديره المذكور يظهر أنه ليس من عطف الجبل بل من عطف المفردات (قوله باوصاف ثلاث) لا يخفى انها صفة واحدة لان غير مسطرة على الثلاثة فهي صفة واحدة وحاصل الجواب ان الشارح لاحظ تسلط غير على كل واحدة فحصل تعدد في الصفة (قوله مما لا يقع) الاولى أن يقول وغير جوهر ونحوه مما لا يقع به بوضع وجه ذلك التفصيل ان الذي لم يتصف بتلك الاوصاف لم يباين اجزاء الارض فساغ التيمم عليه وما انصف بتلك الصفات باين اجزاء الارض فلم يجز التيمم عليه (قوله لانها معدة لمنافع الناس) أي

الناس

فخرجت بذلك عن كونها من أجزاء الأرض والذهب والجواهر خرجا بسبب كونهما في غاية الشرف (قوله يلحق بهما ما شابههما) لا يخفى
 انه لم يذكر الا ما شابه الاول فقط وهو الذي لم يخرج عن جنس الأرض وهو الشب وقد ذكر الشارح ما شابهه بقوله ونحاس أى وأما
 الثاني وهو الملح فلم يذكره مشابهه ومثل الملح النطرون فلا وجه للتوقف فيه لانه كالمخ والشب فليتيهم عليه في محله شيخنا (قوله على اللغ
 والنشر) أى المرتب أى فى كلام المصنف مع كلام الشارح فقوله كشب مثال لمالم يخرج عن جنس الأرض وقوله وملح مثال لما خرج
 (قوله ومصنوع) أى من غير حلفاء بل من تراب أو ماء وجد كذا فى عب وهو استظهار من عند نفسه وهو بعيد فالأولى ابقاء اللفظ على
 عمومته وذلك لان ابن عرفة ذكر أحوال الأربعة أشار لها بقوله فى الملح ثالثها المعدنى ورابعها ان كان بارضه وضاق الوقت عن غيره
 انتهى اذا علمت ذلك فقول الشارح وهو ظاهر نقل ابن عرفة أى على أحد الأقوال وهو القول الاول منها والقول بالترقية بين المعدنى
 والمصنوع ظاهر (قوله وجعله كالجواهر) أى فخرج بذلك عن كونه من أجزاء الأرض وصوبه بعض أى وأما الاول فلم يجعله كالجواهر
 النفسية (قوله يفصل بين مادخلته صنعة الخ) أى كالنشر والصقل أى لا الطبخ ورجح ذلك القول لاتفاق قولين على المنع فى المصنوع
 واتفاق قولين على الجواز فيه كذا ذكرنا ولم يظهر لى وجه المنع فى المصنوع لم يخرج منه عن كونه من أجزاء الأرض كالطبخ
 ولذلك قال الشارح فى تعليقه لاتفاق قولين على المنع ولم يقل لكون الصنعة أخرجه (١٩٣) عن أجزاء الأرض لان الصنعة التى فى

الرخام ليست الطبخ فى تنبيهه بظاهر
 المصنف أنه لا يتيهم على معدن
 النقد واللؤلؤ والجواهر ولو ضاق
 الوقت ولم يجد سواها وهو ما يفيد
 كلام ابن يونس والمأزى وذكر
 اللخمى وسند أنه يتيهم عليها بعد
 اذا ضاق الوقت ولم يجد غيرها وقال
 ابن عرفة يتيهم على النقد والجواهر
 حيث لم يجد غيره وضاق الوقت ولم
 يقد ذلك بكونه معدنه (قوله
 ولمريض حائط لبن أو حجر) خلاصة
 كلامه شب أنه اذا خلط بطين فيض
 اذا كان أغلب لان كان مساويا
 أو أقل وأما ان خلط بنجس فيض
 كان كشيء ولم يبين حد الكثرة
 واطاهاها الثلث فاكثر وعبرة

الناس ثم مثل المؤلف بما لم يخرج عن جنس الأرض وبما خرج عنها الى الطعمية ليلحق بهما
 ما شابههما فقال على اللغ والنشر (كشب) ونحاس وحديد ورصاص وزئبق وكبريت وكل
 (وملح) معدنى ومصنوع وجد غيره أم لا وهو ظاهر نقل ابن عرفة وأما الرخام فيجوز التيمم
 عليه مطلقا وقال ابن يونس يمنع مطلقا وجعله كالجواهر النفسية وبعضهم يفصل بين مادخلته
 صنعة وغير مادخلته صنعة والمراد بنقل الشب والملح ونحوهما أن تبين عن الأرض وتصير فى
 أيدى الناس كالعقاقير فيجوز التيمم على ما ذكر حيث لم ينقل ولو منع وجود غيرها أو ما اذا نقلت
 فلا يجوز التيمم عليها (ص) ولمريض حائط لبن أو حجر (ش) يعنى ان للمريض وكذلك الصحيح اذا
 فقد الماء أن يتيهم على حائط لبن أو حجر لم يغيره الحرق فيصير حيرا أو جسا أو آجرا أو يكون به
 حائل يمنع من مباشرته فتقديم الجار والمجور وللإهتمام لا للاختصاص (ص) لا بخصيص وخشب
 (ش) أى ويجوز التيمم بما ذكرنا لا بخصيصه ولابد وبسط إلا أن يكثر ما عليه من التراب فيتناوله
 الصعيد وخشب وحشيش على المشهور أم يمكن قلعه أم لا وجد غيره أم لا ويعيد أبدا
 (ص) وفعله فى الوقت (ش) أى ولزم فعله فى الوقت ومنه يفهم اتصاله بما فعل له وقت الفاتحة
 ذكرها وصلاته الجنائز الفراغ من غسله أو تيممه فلا يتيهم لها قبل ذلك (ص) فالأيسر أول
 المختار والمتروك فى الحوق أو وجوده وسطه والراجح آخره (ش) يعنى أن الوقت يختلف
 باختلاف التيممين فالأيسر من وجود الماء أو لحوقه أو زوال مانع استعمله ولو بغلبة الظن

(٢٥ - خرشى أول)

عب ولم يخط بنجس أو ظاهر كتب والالم يتيهم عليه انتهى وعبرة عجب تفيد التجسس بالكثير
 (قوله فتقديم الجار والمجور الخ) مرتب على قوله وكذلك الصحيح أى فتقديم الجار والمجور على حائط وذلك لان الأصل وحائط لبن أو حجر
 لمريض فقدم والتقديم لا بدله من نكتة فيتموهم أن التقديم للحصر فلا يصح ذلك للصحيح فاجاب بقوله التقديم للاهتمام بالحصر (قوله
 على المشهور أم لا) ومقابله أنه يجوز التيمم عليه اذا لم يمكن قلعه ولم يجد غيره وضاق الوقت والحاصل ان عب جعل
 المشهور عدم التيمم مطلقا كشارحنا وان كلام المقابل ضعيف ولكن الذى اعتمد عجب التيمم اذا ضاق الوقت ولم يجد غيره (قوله
 ومنه يفهم اتصاله بما فعل له) وجه ذلك ان اشتراط ذلك انما هو علاخطة عدم الفصل بينه وبين ما فعل له فيتقبل منه الى أنه اذا فعل بعد
 الوقت لا يفصل عما فعل له (قوله فلا يتيهم لها قبل ذلك) أى ويكون القصد الصلاة فى الحال وهذا كله فى الفرائض وأما النوافل
 فيتيهم لها ولو قبل وقتها لانه يصلى الفجر والوتر يتيهم الوتر قبل الفجر قال شيخنا واهله اذا طلع الفجر عقب سلامه من الوتر ثم ان ما تقدم
 ذكره عجب وفى الشيخ سالم عند قوله وجازت جنازة ان محل ذلك اذا صلى الوتر بعد الفجر وذكره عن نص فانظر سند عجب فيما قاله ونص
 الشيخ سالم هالك قال فى المجموع من تيمم للوتر بعد الفجر انه ان ركع ركعتي الفجر (قوله ولو بغلبة الظن) هذا يفيد أن الأيسر صورتان
 من يجزى بعدم الوجود أو بظن طناق أو يفسر الراجح بانه الذى يجزى بالوجود أو بغلب على ظنه الوجود فيكون أيضا صورتين الجزم
 بالوجود أو بظن طناق أو بالوجود فيكون المتردد على هذين ترد فى الوجود وعدمه على حد سواء ومن ظن بالوجود طناق غير قوى أو
 ظن عدمه طناق غير قوى فيكون صورة ثلاثا جملة الصور سبعة فى الوجود وفى مثلها فى اللجوق والظاهر أن الظن وان لم يقو يعطى

حكم القوى فيكون جملة الصور أربعة عشر ويكون المتردد من تردد بين الحقوق وعدمه أو الوجود وعدمه على حد سواء فصوره اثنان وصوره الآيس ستة بينها جازم بعدم الوجود أو بالحقوق غالب على ظنه ذلك مع الغلبة غالب على ظنه ذلك بدون غلبة وقل مثلها في الراجي وبعد كتبى هذا رأيت الشيخ أحمد الزرقاني قال قوله والراجي الخ عبارة التهذيب وان كان على يقين قال المصنف في شرحه عليها عبر باليقين وكذلك اختصرها للخمى واختصرها جديس وهو يطعم وفي المبسوط فان كان يظن ابن محرز وهو أصوب مما في المدونة للاعادة في الوقت فان مع العلم بعيد أبدأ انتهى فلهذا الحمد (قوله الخائف الخ) ظاهر العبارة ان ما ذكره هو الخائف من لصوص والمريض الذي لا يجد الخ يقيم ان وسطه ولو مع اليأس قال شيخنا الصغير ان كان الفقه هكذا فسلم والا فلا يظهر الجريان بين اليأس وغيره وحاصل مراد الشارح ان المتردد ومن الحق به يقيم ان وسط الوقت أي ندبا فاذا قدم مواعين وسطه أعاد وفي الوقت (قوله ان التأخير مستحب) أي تأخير المتردد لوسط الوقت مستحب (قوله في الراجي الآتي) أي المشار له بقول المصنف والراجي آخره وكان آتيا باعتبار ما قبلها في لفظ المصنف أي فيندب له ان يقيم آخره فان صلى قبله أعاد في الوقت ان وجد ماء عند ابن القاسم ولا فرق بين مسافر وحاضر (قوله وهو خلاف ما ذكره المؤلف الخ) نقول له (١٩٤) لا يخالف ما يأتي لان هناك مسائل وجدنا الاعادة في الوقت فيها مع مخالفة

النسب (قوله كالتنقض) قال كالتنقض ولم يقل نقض كما تقدم لما سيأتي للشارح ان هذا مبني على ضعف وهو ان وقت المغرب المختار ممتد لمغيب الشفق وخلاصته ان الاول مبني على ما يأتي للمصنف وما هنا مبني على خلافه فهو نقض بحسب الظاهر وهو كالتنقض في الحقيقة (قوله وهذه المسئلة) تعليل لحذف والتقدير وهذا كالتنقض أي وليس بنقض لان هذه المسئلة مبنية الخ وعبارة شب بعد لفظ المصنف وهو وان كان خلاف المشهور الا ان له قوة في باب التيمم وكذا في الجمع الصوري وقوله وفيها ضعيف (قوله وسن ترتيبه) فان نكس أعاد المنكس وحده مع القرب ولا يتصور هنا بعد لانه مبني على التخفيف وتقدم ان عدم الموالاة

يقيم استحبابا أول المختار ليحوز فضيلة أوله اذا فاتته فضيلة الماء والمتردد في حقوقه مع يقين وجوده أو في وجوده للجهل به وسطه بحيث يوقعان الصلاة في آخر ما يقع عليه اسم أول الوقت لئلا يفوتهم ما الفضيلتان ومثلهما الخائف من لصوص ونحوها والمريض الذي لا يجد مناو لا والمسجون وظاهر كلام المازري أن التأخير مستحب ونص عليه صاحب السكاني في الراجي الآتي قال بعضهم وهو خلاف ما ذكره المؤلف من اعادة المخالف في الوقت فان ظاهره الوجوب (ص) وفيها تأخير المغرب للشفق (ش) أي وفي المدونة تأخير الراجي المغرب للشفق وذكر مسألة المدونة لان ظاهرها كالتنقض لما تقدم من أن التأخير انما يكون الى آخر الوقت المختار لا الضروري ووقت المغرب مقدر بالفراغ منها بعد تحصيل شروطها وما بعد ذلك ضروري فتأخير الصلاة اليه لاجل ادراك الماء يوجب أن يؤخر الظهور والعصر مثلا الى المغرب وهذه المسئلة مبنية على أن الوقت الاختياري ممتد الى مغيب الشفق وهو الظاهر وسيأتي في بابها وهذا التفصيل بين الآيس وغيره انما هو في الوقت المختار اأما لو ذكر ذلك في الوقت الضروري يقيم حينئذ من غير تفصيل بين آيس وغيره وهو ظاهر (ص) وسن ترتيبه الى المرفقين وتجديد ضربة ليدية (ش) لما فرغ من واجبات التيمم شرع في سنه وذكر منها ثلاثا بالترتيب بان يبدأ بالوجه قبل اليدين كالوضوء وكونه الى المرفقين وتجديد الضربة الثانية ليدية وقد صرح في المقدمات بترجيح القول بسنتين ما واقتصر عليه القاضي عياض في قواعده فسقط اعتراض البساطي وبقى على المؤلف سنة رابعة وهي نقل ما يتعلق بهم من الغبار فان مسح بهم ما على شيء قبل أن يمسح بهم ما على وجهه ويديه صح تيممه على الاظهر قاله في توضيحه أي ولم يأت بالسنة فالمراد بقوله نقل ما يتعلق بهم من الغبار ترك مسح ما يتعلق بهم من الغبار

مبطله له ثم محلى اعادته ان لم يكن صلى به والا أخره وأعاده استحبابا بتمامه لما يستقبل من النوافل (قوله فلا والى المرفقين) هو نائب الفاعل الا أنه على حذف باعتبار المعنى والتقدير وسن مسح الزائد على الكوعين الى المرفقين (قوله وتجديد ضربة ليدية) جنباً أم لا تيمم على تراب أو حجر كان التراب كثيراً قليلاً (قوله فسقط اعتراض البساطي) أي بقولنا صرح في المقدمات بكذا الخ حاصله أن البساطي تعقب كلام المصنف في اقتصاره على الكوعين بأن مشهور المذهب وجوب المسح للمرفقين وانما الخلاف اذا اقتصر على الكوعين وصلى فالمشهور بعيد في الوقت وحاصل الجواب ان ما قاله المصنف قد صرح به في المقدمات الخ اذا علمت ذلك فقول الشارح بترجيح القول بسنتين ما أي سنية المسح للكوعين والضربة الثانية غير ظاهر لان قضيته ان اعتراض البساطي متوجه في الامر وليس كذلك بل انما هو متوجه في واحدة وهي مسألة المسح الى الكوعين فقط (قوله وقد بقي على المؤلف سنة رابعة الخ) هذا نكتة تعبیر اشارح بقوله وذكر منها (قوله صح تيممه) أي ولو كان المسح قويا فيما يظهر ركذا هو ظاهر اطلاقهم ويستأنس له بحجة المسح على الحجر فاني عب من أنه ما لم يكن المسح قويا فيبطل تيممه كافي الفيشى على العزبة ضعيف (قوله فالمراد بقوله نقل ترك) تفسير بالالزام وذلك لان تفسيره المطابق رفعه الى الوجه ويلزم من نقله الى الوجه عدم مسحه اذ لو مسحه لم ينقله الى الوجه

(قوله نقضه) أي ندبا (قوله والمراد بالضرب الوضع) وهو عجزا من اطلاق اسم الملزوم على اللازم وهل لابد منه ولا يكفي القاء الريح فيه - ماتر ابسترهما ناويا التيم أو يكفي ذلك والظاهر الاول والحاصل أن الذي استظهره عجز أنه لابد من وضع اليدين على الارض (قوله وندب تسمية) لما تقدم أن غير مبنية الحكم في باب الوضوء فلذا أعادها هنا ويجري فيها الخلاف فيه من الاقتصار على بسم الله وعدمه (قوله ففتح له أبواب الجنة الخ) في حاشية أبي الحسن ما يتعلق بذلك فراجع (قوله لجوب الموا لا الخ) أي الاما استثنى من المعقبات بين الفروض والتفصيل فلو وقع ذكره فالظاهر الصحة (قوله وبدء) أي يجعل أصابعه فقط دون باطن كفه على ظاهر يمينه ثم في عوده على باطن الذراع يمسح بباطن الكف كذا في خط بعض شيوخنا وانظره (قوله الى المرفق) أي منتهيا الى المرفق (قوله ثم مسح الباطن) معطوف على قوله بدء أو معطوف على بظاهروا البدء باعتبار ما راضا في أو معطوف على المرفقين لكن الاول فيه شيء لأنه يلزم عليه أن يكون ذلك مستجابا مستقلا مع ان الاستحباب منصب على المجموع والحاصل أن المحفوظ فيه الجرك كما قاله البدر (قوله والباء الثانية للالة) ويكون التقدير حينئذ وبدء بظاهروا يمينه ما سماها يمينه (١٩٥) فيجعل باطن أصابع يده اليسرى فوق ظاهر

أصابع يده اليمنى وعمرهما منتهيا الى المرفق ويجوز كون الاولى للالصاف (قوله بالقدم) بالانقاف المفتوحة والدال المضمومة المخففة (قوله فلا اعتراض) أي بأن فيه تعلق حرفي جزمتهدى اللفظ والمعنى بعامل واحد الذي هو بدء أي حيث قلنا ان الباء الاولى بمعنى من والباء الثانية للالة (قوله وكون المندوب الهيئة الاجتماعية الخ) لا يخفى ان الهيئة الاجتماعية ماتر كب من أفراد هي اجزاء تلك الهيئة الاجتماعية ولو عبر بالاجزاء بدل الافراد لكان أظهر لان الافراد للكل والكل وقوله فروض أي بعضها فروض وبعضها سنة وبعضها مستحب اذا لمسح للمرفقين سنة والى الكوعين فرض وتقديم ظاهر اليمنى على الباطن مندوب فالاستحباب قد توجه لتمام

فلا ينافي قول صاحب الرسالة وان تعلق بها شيء نقضه نقضا خفيفا والمراد بالضرب الوضع وقال بسببه رد على القائل بأنه مسح بالثانية الوجه أيضا مع اليدين وعلى المشهور يمسح بالضربة الثانية يديه فقط لا يقال كيف يمسح الواجب عما هو سنة لا نأقول أثر الواجب باق من الضربة الاولى مضافا اليه الضربة الثانية بدليل أنه لو تركها وفعل الوجه واليدين معا بالاولى أجزاء (ص) وندب تسمية (ش) زاد في المدخل في فضائل السواك والصمت وذكر الله تعالى والاستقبال للقبلة ولا يأتي ما تقدم من أنه يرفع المتوضئ رأسه الى السماء بعد الفراغ من الوضوء فيقول أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء لجوب الموا لا بينه وبين ما يفعل به دون الوضوء ولا يستحب أن يكون في موضع طاهر لفقد العلة المتقدمة في الوضوء وهي انتطاب (ص) وبدء بظاهروا يمينه يسراه الى المرفق ثم مسح الباطن لا خرا الاصابع ثم يسراه كذلك (ش) الباء الاولى بمعنى من التي لا تبدأ الغاية على حد قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أي منها وفي الكلام مضاف مقدر أي وندب بدء من مقدم ظاهر يمينه والباء الثانية بآلة كقولهم كتب بالقلم ونجرت بالقدم وقطعت بالسكين لان اليسرى آلة المصح وبمعكس معنى الباء في قوله ثم يسراه كذلك فتصير بآلة اليمنى بآلة الوضوء اليسرى بمعنى من التي لا تبدأ الغاية فلا اعتراض وكون المندوب الهيئة الاجتماعية لا يقدح فيه كون الافراد فروضا (ص) وبطل مبطل الوضوء بوجود الماء قبل الصلاة لا فيها الاناسية (ش) يعني أن التيم يبطله ما يبطل الوضوء السابق في نواقضه وسواء كان ذلك التيم للحديث الاصغر أو للحديث الاكبر ويعود حنبا على المشهور ويبطل التيم أيضا بوجود الماء قبل الدخول في الصلاة اذا اتسع الوقت المختار لادراك ركعة بعد استعماله على ما يدل عليه الاثار من خفة وضوءه عليه الصلاة

الهيئة الاجتماعية مع أن بعضها فرض كما تقدم فقوله والافراد فروض أي بعض الافراد فروض وأنت خبير بأنه لم ينصب الندب على الهيئة الاجتماعية المذكورة انما تعلق بالترتيب من كونه يبدأ من مقدم ظاهر اليمنى منتهيا الى المرفق ثم من المرفق منتهيا الى الاصابع وكذا في اليسرى فلم يتعلق الندب بذات المسح بل ذات المسح تقدم حكمها من وجوب وسنة وفهم * (تنبيهه) * لعل المؤلف ترك التعرض للزوم التحليل لانه لا يرى ذلك ولذلك تبرأ منه ابن الحاجب بقوله ولو اويحى أصابعه (قوله الاناسية) غير منصوب لان الاستثناء مفرغ لعدم ذكر المستثنى منه والاصل لا عالم فيها الاناسية (قوله ويعود حنبا على المشهور) وغرته أنه ينوي التيم بعد ذلك من الحدث الاكبر ولو قلنا انه لا يعود حنبا ينوي التيم من الحدث الاصغر ويترب على ذلك أيضا أنه اذا عاد حنبا لا يقرأ القرآن طاهرا وان قلنا لا يعود بقرؤه طاهرا (قوله اتسع الوقت المختار) كذا قال الخطاب وعليه لا يبطل تيمه في الضرورى مع وجود الماء قبل الصلاة ويستفاد منه أن من انتبه في الوقت الضرورى وكان متسعا لا يجوز تأخيرها بل يجب عليه المبادرة بفعلها (قوله من خفة الخ) أي ان خفة وضوءه صلى الله عليه وسلم مرغبة في الاعتماد عليها من حيث هي اعاد ترك الوضوء لانه يعتبر من اقله لا جدا مشاهير المساكين صلى الله عليه وسلم وتضافه

(قوله تغليباً للمأخى الخ) هذا إذا مرع آيسام من الماء فان تيمم وهو يرجوه فلا يبعد أن يقال يقطع لان صلاته بنيت على تخمين نيين فسادة قوله سند بجملة الاياض في كلامه سند على ما عدا الرجاء في شمل الشك الذي هو ان ترد على حد سواء واظهارها بقاء النقل على ظاهره ولودخل راجياً فلا يقطع لتلبسه بالمقصد يعلم ذلك مما تقدم من أن الرأى يندب له التأخير ولا يجب (قوله كما هو ظاهر اطلاقهم) وينبغي الجزم بهذا القول (قوله فلا تبطله الردة) أى ومن المعلوم أنها تبطل الوضوء فاذن يحتاج لتيمم يصلى به ويكفى فيه نية الحدث الأصغر ويسوغ أن يقرأ القرآن ظاهر أو أما على الأول فلا والحاصل انه لا يصلى بهذا التيمم قطعاً ولو على القول بعدم البطالان لانه اذا اغتسل ثم ارتد فوضوءه يبطل وغسله لا (قوله ومثل وجود الماء الخ) ومثله أيضاً وجود رفقة معهم ما قال الشيخ سالم ولو تيمم فقطع عليه ركب قبل شروعه في الصلاة ظن معهم الماء فسألهم فان لم يجد معه أعاد تيممه لان الطلب لما وجب كان مبطلاً للتيمم ولا اشتراط اتصاله بالصلاة فن فرق بينهما تقر بقاء متفاحش لم يجزه (قوله ولو وجد الماء بعد تيممه فرأى ما عالج الخ) كذا في نسخة الشارح وليس فيها مقصده وهى ملحقة في بعض النسخ وموجودة (١٩٦) في الحطاب فقد قال وكذا لو رأى ماء فقصدته فقال دونه مانع نقله سند عن الشافعى قال وهو موافق لمذهب مالك فان الطلب اذا وجب كان شرطاً في صحة التيمم ولا يصح التيمم الا بعد الطلب انتهى (أقول) يؤخذ من علمه ان المقصد ليس شرطاً (قوله ويعيد المقصر في الوقت) أى المقصر عن الطلب المأمور به في قوله المتقدم طلباً لا يشق به (قوله ان لم يعد) سهواً كعامد فيما يظهر (قوله يعيد أبداً) أى وجوباً (قوله انه صار كالحائض) (أقول) ويكون العامد أولوياً (أقول) مفاده أن ابن حبيب يحكم بالصحة على تقدير الاعادة في الوقت فان لم يعد في طلب بالاعادة وجوباً ولزم من ذلك بطلان الاولى ولا يخفى بعده غاية وبعد كتبى هذا وجدت الطنجي ذكر أن التوضيح قال في قول ابن حبيب نظر اذا فرض أن الصلاة مستوفاة الشر وطوالركان وانما الخلل في بعض كالهافر

والسلام لا على ما يكون من تراخ ووسوسة وان ضاق صلى به وأما لو وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فان ذلك لا يبطل تيممه ولو اتسع الوقت كما صرح به للخمى وغير واحد ويحرم عليه القطع تغليباً للمأخى منها ولو قل وحكمه حكم من وجد الماء بعدها لا يستحب له الاعادة الا أن يكون الماء في رحله فيتيمم ويدخل في الصلاة ثم يذكره فيها فانه يقطع ان اتسع الوقت بمنزلة وجوده قبل الدخول فيها ثم ان قوله بمبطل الوضوء شامل للشك في الحدث ويجرى فيه ولو شك في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد وانظر لو تيمم بنية الا كبره ل يبطل بالردة كما هو ظاهر اطلاقهم من أنه يبطل بمبطل الوضوء أو يعطى حكم ما ناب عنه فلا تبطله الردة كما أنها لا تبطل الغسل ووجود رفقة معهم الماء كوجود الماء ومثل وجود الماء القدرة على استعماله بعد التيمم للعاجز عنه ولو وجد الماء بعد تيممه فرأى مانعاً من سبغ ونحوه بطل تيممه ولو كان المانع قبل رؤيته للماء فلا يبطل تيممه (ص) ويعيد المقصر في الوقت (ش) هذه ترجمة وكأنه قال باب اعادة المقصر في الوقت وأل في المقصر للاستغراق أى كل مقصر وقوله (وصحت ان لم يعد) أى ولو عامداً تصريح بما علم التزاماً لان من طلبت منه الاعادة في الوقت تصح صلاته ان لم يعد وللرد صريحاً على ابن حبيب القائل بان ناسى الاعادة في الوقت يعيد أبداً انتهى ولعل وجهه انه صار كالحائض لما أمر به فعقب بطلب الاعادة أبداً ولو لم ير النسيان عذراً يسقط عنه التفریط والمراد بالوقت المتقدم في قوله فالأيسر أو المختار فلذلك عرفه ما عدا المعيد لتيممه على مصاب بول والمتيمم لاعادة الحاضرة المتقدمة على سير المنسيات ولو عدا ومن قدم احدى الحاضرتين على الاخرى ناسياً والمعيد لصلاته لنجاسة فان الوقت في حق هؤلاء الضرورى وكل من أمر بالاعادة فانه يعيد بالوضوء الا المقصر على كوعيه أو على مصاب بول فانه يعيد بتيمم وفي مسائل أخرى انظرها في شرحنا الكبير (ص) كواجده بقر به أو رحله (ش) هذا تمثيل للمقصر لا تشبيهه والمعنى أن من تيمم فصلى بعد ان طلب الماء طلباً لا يشق به فلم يجده ثم وجده

الشافعى قال وهو موافق لمذهب مالك فان الطلب اذا وجب كان شرطاً في صحة التيمم ولا يصح التيمم الا بعد الطلب انتهى (أقول) يؤخذ من علمه ان المقصد ليس شرطاً (قوله ويعيد المقصر في الوقت) أى المقصر عن الطلب المأمور به في قوله المتقدم طلباً لا يشق به (قوله ان لم يعد) سهواً كعامد فيما يظهر (قوله يعيد أبداً) أى وجوباً (قوله انه صار كالحائض) (أقول) ويكون العامد أولوياً (أقول) مفاده أن ابن حبيب يحكم بالصحة على تقدير الاعادة في الوقت فان لم يعد في طلب بالاعادة وجوباً ولزم من ذلك بطلان الاولى ولا يخفى بعده غاية وبعد كتبى هذا وجدت الطنجي ذكر أن التوضيح قال في قول ابن حبيب نظر اذا فرض أن الصلاة مستوفاة الشر وطوالركان وانما الخلل في بعض كالهافر

بقريه

باب الاستدراك في الوقت فلو أمر بالاعادة أبداً لزم انقلاب النقل وفرضاً وكأنه يراه

باب الاستدراك في الوقت فلو أمر بالاعادة أبداً لزم انقلاب النقل وفرضاً وكأنه يراه لما أمر به بالاعادة وترك صار كالحائض لما أمر به انتهى (أقول) بجملة الله الاشكال قوى (قوله والمتيمم لاعادة الخ) الظاهر اسقاط قوله والمتيمم بل ولو كان متوضئاً (قوله المقدمة على سير المنسيات) أى ولو عدا (قوله احدى الحاضرتين) أى سهواً (قوله وفي مسائل أخرى) تلك المسائل الاخرى هى بقية الاربعة المقدمة واثنتان أخريان من يعيد في جماعة ومن نكس تيممه فالخاصل أنها مسائل سبعة (قوله أو رحله الخ) قال عجم شامل لمن نسيه ولمن جهله كما اذا وضعت زوجته في رحله ولم يعلم بذلك وقد جعل الشارح كلامه هذا شامل لهما وأشار الى أنها في المدونة (وأقول) وليس هذا بتكرار مع قوله وناس ذكره بالانسيبة بصورة النسيان لان هذا في طلب وقصر في الطلب فلم يقف على عين الموضع الذى وضع فيه وما سياتى لي يحصل منه الطلب أبداً اغنا ذلك بعد الفراغ (قوله بعد ان طلب الماء) فان لم يطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً والحاصل أن في كل من مسئلة قر به ورحله ثلاث صور وهى ان لم يطلب المأمور بطلبه وتيمم وصلى أعاد أبداً وان طلبه فلم يجده فلم يجده ثم وجده أعاد في الوقت فان وجد غيره فلا اعادة وقول الشارح طلباً لا يشق

به يقتضي أنه قيد فيفيد أنه إذا طلبه طلبا يشق فلا إعادة رأسا فالصور أن عجز قد قال والمراد بوجوده بقر به أن يجده بالمثل الذي يطلبه فيه. بالمشقة على ما تقدم في قوله وطالبه لكل صلاة طلبا لا يشق به انتهى فقاده أنه موضوع المسئلة فلا يكون قيد فلا تكون الصورة أو بعوا الذي يظهر أن لها مفهوما فمتكون أو بعابل يتعين ويفسر قوله لا يشق به أي طلبه طلبا ما هو أقل من الطلب المطلوب منه المشاركة بقول المصنف طلبا لا يشق به لأن كلا منافي أفراد المقصر (قوله وهذا لا تنكر) لا يخفى أنه لم يتكلم فيما حل على أنه متعمد فاذن لا يظهر قوله لأن النسيان لا يتكرر مع العمد وجوابه أنه يؤخذ من قوله وجد الماء الذي طلبه أنه عالم به نعم هو ظاهر على ما قررته للفتاى فقد قال كواجده بقر به أي وهو عالم به وقد طلبه فلم يجده ثم وجده بعد الصلاة فلا تنكر بمسئلة النسيان الآية مع هذه لأن النسيان لا يتكرر مع العمد (قوله يعني أن من يتقن الماء الخ) أي وجوده أو لحوقه هذا قيد ثالث (قوله بأن زال المانع) الأفضل أن يقول ظن وينبغي أن يكون الظن مثله كما تقدم قيد ثان وقوله وجد الماء الذي كان الخ قيد ثالث (قوله بأن زال المانع) الأفضل أن يقول وتبين عدم ما خافه قيد رابع وقوله فلولم يتقن مفهوم الأول وقوله أو وجد مفهوم (١٩٧) قوله وجد الماء وسكت عن مفهوم اثنين

ونبينه فتقول ومفهوم قوله وتبين عدم المانع وأما إذا تبين وجود المانع أولم يتبين شيء فلا إعادة أصلا أو كان خوفه شكا أو وهما فيعيد أبدا ولا يخفى أن قوله فلولم يتقن صادق بغلبة الظن أو باطن وبالشك ومفاده أن غلبة الظن هنالا تعطى هنا حكم اليقين والظاهر أنها تعطى حكم اليقين والمراد به الاعتقاد الجازم واستشكل كون الخائف مما ذكره مقصرا مع أنه لا يجوز التغيرير بنفسه وأجيب بأنه لما تبين عدم ما خافه وكان خوفه كالا خوف فعنده تقصير في عدم ثبته وإن شك هل كان تيممه لحوف لص أو سبع أو لقصره ككسسل أعاد أبدا كما قال ابن فرحون (قوله يريد) أي بقوله وكذلك المريض أي مالك أو ابن القاسم (قوله والخائف الذي يعرف الماء) معطوف على المريض

بقر به أي وجد الماء الذي طلبه فإنه يعيد في الوقت فلو وجد غيره لم يعيد والمراد بوجوده بقر به أن يجده بالمثل الذي يطلبه فيه. بالمشقة وهذا التقرير لا تنكر بمسئلة النسيان الآية مع هذه لأن النسيان لا يتكرر مع العمد (ص) لأن ذهب رحله (ش) يعني أن من ضل رحله في الحال وبالغ في طلبه حتى خاف فوات الوقت فإنه يتيم ولا إعادة عليه في وقت ولا في غيره لعدم تقصيره (ص) وخائف لص أو سبع (ش) يعني أن من يتقن الماء الممنوع من الوصول إليه يخاف تساح أن يدخل النهر وخائف لص أو سبع إذا تيم وصل إلى ووجد الماء الذي كان ممنوعا عنه بأن زال المانع فإنه يعيد في الوقت استحبابا فلولم يتقن الماء أو وجد غير الماء الممنوع منه فلا إعادة عليه (ص) ومريض عدم مناو لا (ش) فيها الخائف من لصوص أو سبعاء على الماء يتيم في وسطه لكل صلاة وكذلك المريض ابن يونس يريد الذي يجده الماء ولا يجده من يناوله إياه والخائف الذي يعرف موضع الماء ويخاف أن لا يبلغه ثم أن وجد يعنى هؤلاء الثلاثة الماء في الوقت أعادوا ابن يونس والأصوب أنه الوقت المختار وكلام المؤلف مقيد بمريض لا يتكرر عليه الداخلون عدم في وقت الصلاة مناو لا اذلو تكرر عليه الداخل فليس بمقصر (ص) وراج قدم ومتردد في لحوقه (ش) يعني أن الراجي للماء إذا تيم أول المختار ثم وجد الماء الذي كان يرجوه فإنه يعيد استحبابا وأما لو وجد غيره فلا إعادة عليه وأما المتردد في لحوقه مع القطع بوجوده وتيم في الوقت المقدر له وهو الوسط ثم وجد الماء فيعيد في الوقت وأخرى إذا قدم عن وقته المقدر له بخلاف المتردد في وجوده فلا إعادة عليه مطلقا أي سواء تيم في وقته أو قدم لأنه استند إلى الأصل وهو العدم (ص) وناس ذكر بعدها (ش) تقدم أن الناسي للماء إذا علم به في الصلاة قطع فإن علم به بعدها أعاد في الوقت ومثل ناسية لو طلبه من رفقة فنسوه فتيم وصل ثم نذروه وظن أنهم لو علموه لم يمنعهوه ولو ظن أنهم لو علموه ممنوعه لم يعيد ومثل الناسي الجاهل لكونه في ملكه كما لو جعلته زوجته أو رفقة

لفظ المدونة وتيم المريض الذي يجده الماء ولا يجده من يناوله إياه والخائف الذي يعلم موضعه ويخاف أن لا يبلغه وكذلك الخائف من سبع أو لصوص في وسط كل صلاة ثم أن وجد الماء في الوقت أعاداه نقول أراد بالخائف الذي يعلم موضع الماء المتردد في اللحق وقوله ويخاف أن لا يبلغه بيان لجهة الخوف (قوله ثم أن وجد) هذا اللفظ الشارح في شرحه فاذن الأفضل أن يقول يعني ما ذكر من هذه الثلاثة (قوله وكلام المؤلف مقيد الخ) ولا حاجة لبيان أنه لا كلام المصنف في المقصر (قوله وراج قدم) فيه أنه ترك مندوبا ولا إعادة فيه وأجيب بأن الإعادة مرعاة لمن يقول بوجوب تأخر الراجي (قوله بخلاف المتردد في وجوده) والفرق بين المتردد في اللحق وبين المتردد في الوجود أن ذلك عنده نوع تقصير فلذا طلب بالإعادة ولو صلى في الوقت المطلوب بالأن الأخير فيه بخلاف المتردد في الوجود فإنه استند إلى الأصل وهو العدم وفي عب أن المتردد في الوجود إذا قدم يعيد ومقاله الشارح من كون المتردد في الوجود لا إعادة عليه مطلقا تتبع فيه التوضيح والشامل وارتضى كلامهما الخطاب ومقاله عب تبس فيه ابن فرحون ورأيت تضعيف كلام ابن فرحون (قوله ومثل الناسي الجاهل) قد يقال هو معدور وقد يجاب بأن وضع زوجته كوضع من جهة أن شأن المرأة أن تقوم بشأنه (قوله لكونه في ملكه)

أى لم يعلم بكونه في ملكه والواقع أنه في ملكه وقد صرح في المدونة بالمستثنين واقتصر المصنف على الناسى لا يقتضى ان الجاهل كذا لان الناسى عنده نوع تقصير بخلاف الجاهل المذكور (قوله على كوعيه) أى على مسبح كوعيه (قوله مصاب بول) اسم مكان أى على موضع أصابه بول قاله اللقاني (قوله ببول أو غيره) أى فلا مفهوم لقوله بول ولم يقل لارض متنجسة للاختصار وانما خص البول بالذكر لاستهلاك عينه (قوله الى اثنين منها الخ) مفاده ان هناك غير هذين التأويلين وهو كذلك فقد اعتذر بان المتوضئ ينتقل لما هو ظاهر حقيقة لانه يدرك معرفته بالمشاهدة والمتيم انما ينتقل لتراب آخر انما يعرف بالاجتهاد ظنا فنجس الماء ينتقل منه لظهور يقينا والصعيد ينتقل منه لظاهر ظنا قاله أبو بكر القفال وبان الارض تسبى عليها الرياح التراب فيختلط الطاهر بالنجس وغير ذلك (قوله بالمشكوك في اصابته) أى والاصل العدم لا يخفى ان هذا بعيد غاية البعد (قوله لا عاد أبدا كالوضوء) لا يخفى ان تنجس الماء في الوضوء ليس بمجرد الاصابة كما هو ظاهر اللفظ (قوله وأولها عياض بحقق الاصابة) أى فلا إعادة مع الشك كما في الشيخ أحمد الزرقاني (قوله وهو الحسن) أى البصري وقوله محمد بن الحنفية هو ابن سبيد ناعلى وأمه من سبي بن حنيفة فلذا قيل محمد بن الحنفية وهما مجتهدان ووافقهما محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة وقد أخذ عن مالك الموطأ وأقام عنده ثلاث سنين وكان في اليوم الذى يقرأ فيه حديث مالك تزعم الناس عليه دون غيره قال نت وقد يقال في هذه المسئلة اشكال وذلك ان القائلين بطهارة الارض بالحفاف اختلفوا فمنهم من قال يجوز التيمم عليها (١٩٨) كالصلاة ومنهم من قال تجوز الصلاة عليهم دون التيمم لان طهارتها ثبتت بطريق ظنى

في رحله (ص) كقتصر على كوعيه لاعلى ضربة (ش) يعنى ان من تيمم واقتصر فيه على كوعيه وصلى أعاد مادام في الوقت لقوة القائل بوجوب المسح الى المرفقين بخلاف لو اقتصر على ضربة واحدة عم بها وجهه ويديه الى مرفقيه فلا إعادة عليه لافي وقت ولا غيره لضعف القول بوجوب الثانية (ص) وكتميم على مصاب بول وأقول بالمشكوك وبالحقق واقتصر على الوقت للقائل بطهارة الارض بالحفاف (ش) يعنى ان من تيمم على صعيد متنجس ببول أو غيره وصلى فانه يعيد في الوقت واستشكل بتفسير الطيب بالطاهر وبان من نوى أن يمسح بالطين لا يعيد أبدا واعتذر واعنه بأمر أشار المؤلف الى اثنين منها بان ابن حبيب وأصبغ وأولاً قولها تيمم على موضع نجس فليعد ما كان في الوقت بالمشكوك في اصابته ولو تحققت فلا إعادة أبدا كالوضوء وأولها عياض بحقق الاصابة كما هو ظاهرها وانما فارق بين التيمم والوضوء واقتصر في التيمم على الوقت دون الوضوء مراعاة للقائل من الأئمة وهو الحسن ومحمد بن الحنفية بطهارة الارض بالحفاف قال بعضهم ومعنى ذلك ان اليقين حصل له بعد التيمم أما لو تيمم متيقن الاصابة لا عاد أبدا اهـ (ص) ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض وجماع مغتسل الاطول (ش) يعنى انه يمنع الرجل المتوضئ أن يقبل زوجته وتمنع المرأة أن تقبل زوجها وهى متوضئة وكذا غير

وطهارة التراب المتيمم عليه ثبتت بطريق قطعي ومثبت بطريق ظنى لا يقوم مع ما ثبت بدليل قطعي والجواب ان كلام المصنف مبنى على أحد القولين ولذلك قال للقائل (قوله ومعناه انه حصل الخ) أقول لا وجه لذلك لان اليقين الحاصل بعد التيمم وقبل الدخول بمثابة الذى قبل التيمم فالصواب ما ذهب اليه غير الشارح من انه فم ينعن الاصابة ولو قبل الدخول وفي كلام عجم ما يفيد ذلك ولذا قال ابن عطاء الله ظاهر الكتاب جواز الاقدام على ذلك وشارحنا تبع الطحطاوى وضعف

التقويل

* (تنبيه) * محل كلام المصنف ان وجد طاهر اخر غير واسع الوقت فان لم يجد غيره وضاق الوقت

وجب تيممه به ولا إعادة عليه فيه * (تنبيه) * ما قاله الشارح من ان التأويل الاول لأصبغ وابن حبيب ليس كذلك فليس لهما تأويل انما هما طريفة خارجة عن التأويلين فقد قال في اختصار الواضحة ومن تيمم بصعيد نجس عالما بنجاسته أعاد أبدا وهو كمن لم يتيمم ومن تيمم به وهو لا يعلم انه نجس فان علم في الوقت أعاد وان لم يعلم حتى خرج الوقت فلا إعادة عليه وانما التأويل الاول لابي الفرج فقد قال ان المدونة محمولة على ان النجاسة لم تكن ظاهرة ولو كانت ظاهرة كانت كالماء المتغير بنجاسة تعاد منه أبدا وأما عياض فيجعل مقابل أبي الفرج ما اذا كانت النجاسة ظاهرة فتخلص انه ليس لابن حبيب وأصبغ تأويل وانما هما قول مقابل لما فيها وان التأويل الاول والثاني متفقان على تحقيق الاصابة غير أن الاول يقول ليست بظاهرة وهو معنى المشكوك والثاني يقول انها ظاهرة فابو الفرج يقول علمت بنجاستها لكنها لم تظهر فليكون كالماء الواقع فيه بنجاسة ولم تغيره وقد عبروا عن الماء المذكور بانه مشكوك فكذلك التراب قال محشى نت حين افاد ما قلنا فان قلت هل يقيد قوله بالاعادة في الوقت بما اذا كان غير عالما بالنجاسة حال التيمم كما قال بعضهم أم لا قلت بل يبقى على اطلاقه كما أطلقه عياض وغيره وجعلوا قول ابن حبيب وأصبغ مخافة للكتاب (قوله وجماع مغتسل) المراد من هو بحال المغتسل اغتسل بالفعل أم لا كصبي بلغ ولم يلزمه غسل (قوله الاطول) راجع لقوله وجماع مغتسل لا لما قبله لانه لا يتضرر بترك التقويل وايضا الجماع يحصل به انكسار شهوته ويسكن ما عنده بخلاف التقويل ونحوه فانه يريد به انه يتضرر بترك الشهوة ولو لم يتضرر بترك طول فقال لا يتضرر كان أولى

(قوله لا تفسد الصلاة بها) أي بان لم يلزم عليها الاختلال ركن من أركان الصلاة حقيقة أو حكماً وأما لو لم يخف بان لزم عليها عدم تكميل أركان الصلاة أو تكميلها مع مشقة كان صار يضم وركبه ونحو ذلك فإنه يجب عليه إخراج الحدث (قوله فهو عاص) هذا على أن المنع على التحريم والمعتد أن المنع على الكراهة (قوله أو يخشى العنت) ولو بدون طول ولذا قلنا لوقال لا تنصرك ركان أولى (قوله أي يمنع الرجل الخ) هذا بيان لإضافته إلى الفاعل وكان المصنف يقول ومنع تقبيل شخص متوض غير مذكراً كان أو أنثى ولم يبين إضافته إلى المفعول ونبيها فنقول ومنع تقبيل إنسان غير متوض متوض متوضاً أو إن لم يكن متوضاً والمقبول أن يمكنه من التقبيل (قوله لأنه صار للأكبر) فإن قلت المصنف واحدة قلت نعم إلا أن التيمم لا يصغر ناب عن البعض والتيمم لا يصغر ناب عن الكل ففقهه زيادة طهارة (قوله والباجي) معطوف على أبو عمر والباجي هو الإمام صاحب التصانيف أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب أصله من مدينة بطليوس وانتقل جده إلى مدينة باجة التي بقرب أشبيلية (١٩٩) ونسب إليها وقبل هو من باجة القيروان التي

ينسب إليها أبو محمد الباجي الحافظ مات سنة أربع وسبعين وأربع مائة ذكره الشنقي في حاشية الشفاء (قوله ترك مقدور عليه قيل حصوله) وهو الطهارة المائية في المستقبل التي كان يمكنه أن يحصلها أي بسفره في طريق فيها الماء أو بعدم سفره وأساس وقوله والمنع منه بعده أي بعد الحصول وهي الطهارة القائمة بالشخص التي منعه من وطء زوجته والحاصل أن في كل خلو أو طهارة إلا أنه يسامح في الخلو عنها قبل حصولها كمسئلة السفر ولا يسامح في الخلو عنها بعد حصولها كمسئلة التي نحن بصدد هاوله نظير كمن ترك السبب المحصل للدرهم فلا يلزم بخلاف من تعاطى السبب وحصله ورماه في البحر فبلا من فالحلو عن الدرهم موجود في الأمرين إلا أنه في الأول خلو قبل الحصول فلا يلزم وفي الثاني خلو بعد الحصول فيلام (قوله المنع على الندب) الأفضل أن يقول على الكراهة وهذا القول أعنى

التقبيل بماله قدرة على تركه كالبول إذا خفت حقنته خفة لا تفسد الصلاة بها ولا خلاف أنه إذا فعل ذلك يتيمم وكذلك إذا كان معه ماء فدخل الوقت وأهراقه فهو عاص ويجوز له التيمم وكذلك يمنع كل من الزوجين مع عدم الماء إذا كان طاهراً من الجماع فلا يجوز للزوج ذلك ولا يجوز للمرأة حينئذ أن تمكن من نفسها إلا طول يضرب به في بدنه أو يخشى العنت فيجوز حينئذ أن يطأها ولو لم يمكنه ويتقلان للتيمم لا بمجرد شهوة النفس وقوله تقبيل متوض مصدر مضاف لفاعله أو لمفعوله أي ويمنع الرجل المتوضئ أن يقبل زوجته وتنع هي أن تقبل زوجها وهي متوضئة وكذا قوله وجاع مغتسل وظاهره ولو كان يصلي في الأصل بالتيمم لأنه صار للأكبر بعد أن كان للاصغر ولا منافاة بين منع ما ذكره جواز السفر في طريق يتيقن فيه عدم الماء طلباً للمال ورعى المواشي كما قال أبو عمر والباجي لوجود الفرق بين تجوز ترك مقدور عليه قبل حصوله والمنع منه بعده ثم إن المنع على الندب وقيل على التحريم (ص) وإن نسي إحدى الخمس تيمم خمسا (ش) يعني أنه إذا نسي صلاة من الخمس لا يدري ما هي فإنه يصلي خمس صلوات يتيمم لهن خمس مرات أكل صلاة تيمم (ص) وقدم ذوماً مات ومعه جنب الانخوف عطش ككونه لهما وضمن قيمته (ش) يعني إذا مات صاحب الماء ومعه شخص خي محدث جنب أو غيره فإن الميت يقدم على المحدث الحى الحقيقة الملائكة إلا أن يخاف على الحى العطش فإنه يكون حينئذ أحق من صاحبه ويقيم الميت حفظاً للنفس ويضمن قيمته للورثة أما لو كان الماء مشتركاً بين الميت والحى يقدم الحى ولو لم يخف عطشا لترجع جانبه بالشركة ويضمن قيمة نصيب الميت فقوله وقدم أي في مائه ولا مفهوم لقوله ومعه جنب فلو قال وقدم ذوماً مات ومعه ذوماً منع لكان أخصر وأشمل وقوله ككونه لهما أشبهه في تقديم الحى لا بقيد خوف العطش وقوله وضمن قيمته راجع لهما أي وضمن المقدم في الأولى بقيده قيمة كل الماء وفي الثانية قيمة نصيب الميت لورثته مراعياً فيها الزمان والمكان والحال من كثرة النفقة وقلتها وكثرة الطلاب وانما ضمن قيمة الماء وإن كان من المثلثات التي يراعى فيها ضمان المثل لا بالوضمنه مثله لضمينه

كون التقبيل ونحوه مكروهاً والمعتد والثاني ضعيف فتدبره (قوله وإن نسي إحدى الخمس) أي وإن نسي إحدى النوايات صلى ثلاثاً وإن نسي إحدى الليلتين صلى اثنتين وذكر هذه وإن استفيد من قوله لا يفرض آخر لأنه يتوهم أن المراد القرض بدائه لا لاحتياط (قوله ذوماً مات) أي في مائه لا في مائه وغيره بقرينة قوله ككونه لهما (قوله الانخوف عطش) استثناء منقطع وينبغي أن يكون مطلق الحاجة من عجن وطبخ مثل العطش (قوله وضمن قيمته) ولا يرد على هذا قول المصنف في مسألة المضطرو له الثمن أن وجد لسان ذلك مضطرو وهذا أخف منه (قوله إلا أن يخاف على الحى العطش) أي أدى أو غيره محترم فيقدم من خيف عليه العطش (قوله لكان أخصر وأشمل) أي لشموله الحاض والنفساء والمحدث حدثاً أصغراً ولما إذا كان المانع واحداً أو أكثر وسواء اتحد المانع أو تعدد بهما أو بأحدهما وأما الاختصارية فلم تظهر ويمكن الجواب بان المعنى لكان أخصر أي على فرض أن لو قال ومعه جنب أو غيره (قوله والحال من كثرة النفقة) لا يخفى أننا إذا نظرنا إلى القيمة في ذلك المكان لا يلتفت إلى كثرة النفقة ولا إلى قلتها ويلزم من ذلك مراعاة كثرة الطلاب وقلتها (قوله لا بالوضمنه الخ) حاصله أنه يقول إنما ضمناه القيمة ولم نضمه المثل الذي هو الأصل لأنه لو ضمن المثل أمّا أن يضمه

في محله وذلك مشقة عليه باصالة الى ذلك المحل واماني موضع التحاكم أي عند القدوم لبلد فيهما قاض يحكم وذلك عين على الورثة لانه قد لا يكون له قيمة هناك هذا امر اده والا فالضمان ليس في موضع التحاكم بل في الموضوع الذي أخذ فيه ولكن محل غرم القيمة ان طلب بها بعد الرجوع أو في المحل المذكور وتغير الحال وأما لو لم يتغير فيغرم المثل ومحل غرم القيمة أيضا اذا كان له في محل الاخذ قيمة والا غرم المثل اذا تقرر ذلك فالاولى حذف قوله وأيضا لانه يشعر بانهم افرقوا مع انه فرق واحد قوله أو فوق شجرة الخ قال محشي نت تعقب بان المعتمد التيمم على الحشيش أو الخشب عند عدم غيره كاذ كروه في قوله لا بصير وخشب حتى قيد بعضهم الشجرة بعدم امكان التيمم عليها اه قوله وكذا بعدم القدرة يمكن دخولها في كلام المصنف بان يقال قول المصنف بعدم ماء وصعيد أي حقيقة أو حكما بان كان عاجزا عن استعماله (قوله وظاهره) رد على ما نقل عن القابسي قول لا خامسا وهو أن المربوط يوي للتيمم للارض بوجهه ويديه كما يمانية اليها لل سجود (قوله لان الظاهرة شرط) لتعليل لقوله وسقط عنه أيضا قضاؤها ثم اذا علمت ما قاله مالك فتقول قال ابن القاسم يؤدي ويقضى احتياطاً وهو مذهب الشافعي وقال أشهب يؤدي ولا يقضى وأصنع يقضى ولا يؤدي وتظم بعضهم الاربعة الاقوال فقال ومن لم يجد ماء ولا متيمماً فأربعة الاقوال يحكي مذهباً (٢٠٠) يصلي ويقضى عكس ما قال مالك * وأصنع يقضى والاداء لا شهما

وذيل التتائي هذا الخامس بقوله وللقابسي ذوالربط يوي لارضه بأيد ووجه للتيمم مطبعا وما ذهب اليه مالك هو المعتمد تنبيهه * اختلف أهل الاصول هل من شرط القضاء تعلق الاداء بالقاضي أو تعلقه في الجملة والمشهور مبني على الاول وقول أصـ صـ بـ على الثاني وقول ابن القاسم على الاحتياط في جانب الاداء وقول البساطي أضعفها قول أشهب فيه نظر لانه الذي عليه الاكثر ولعل وجهه قول أشهب ان الماء موره يفعل الممكن منه والمكلف مأور بالصلاة والظاهرة وتعددت الطهارة فيفعل الصلاة وعلى كلام أشهب لا تبطل بسبق الحدث ونسيانه (قوله ولما كانت النظائر التي لا ترفع الخ) أي ان كل واحدة

موضع التحاكم وقد لا يكون له قيمة هناك أو قيمة قليلة فيكون ذلك غنبا لورثة الميت وأيضا لو أخذ منه المثل ليتمكن في موضع السلف وذلك غاية الخرج والمشقة لان الاحتياج الى الماء انما يكون في موضع يتعذر الوصول اليه غالباً في كل وقت (ص) وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ما وصعيد (ش) يعني ان من عدم الماء والصعيد كراكب سفينة أو مصلوب لا يصل الى الماء أو فوق شجرة تحتها مانع من الماء أو مريض لا يجده منا ولا فان الصلاة تسقط عنه في الوقت ويسقط عنه أيضا قضاؤها بعدده عند مالك وكذا بعدم القدرة على استعمالهما وظاهره أمكنه ان يوي الى الارض أم لا لان الطهارة شرط أداء وقد عدم شرط القضاء تعلق الاداء بالقاضي ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وترجع الى ما ينوب عن الكل وهو التيمم وعن البعض وهو مسح الخف والجباير ورفرغ من الكلام على الاولين ختم بالثالث وفصله عن الخف مع اشتراكهما فيما ذكر بالتيمم ليجمعه معه في العذر المبيح لهما وهو قوله فيما يأتي ان خيف غسل جرح كالتييم فيصير حواله على معلوم بخلاف لو قدمه على التيمم فيصير حواله على مجهول وجعه ابن الحاجب مع الخف نظرا الى الاشتراك المذكور فقال

فصل (ص) ان خيف غسل جرح كالتييم مسح ثم جبيره ثم عصا به (ش) يعني ان من كان في أعضاء وضوءه ان كان محدثاً محدثاً أصغراً وفي جسده ان كان محدثاً محدثاً كبير موضع مألوم من جرح وغيره فان قدر على غسل ذلك الموضوع من غير ضرر وجب غسله في الوضوء والغسل وان خاف من غسله بالماء خوفاً كالخوف المتقدم ذكره في التيمم في قوله ان خافوا باستعماله مرضاً أو زيادته أو تأخر برءه ان يمسح على ذلك الموضوع المألوم مباشرة فان خاف من وصول الببل اليه في المسح ضرراً كما مر فانه يجعل عليه جبيرة ثم يمسح عليها

منها نظيرة الاخرى وغرة عدم رفع الحدث انها لو أزيلت لطلب الشخص بطهارة ما تحتها كما هو بين (قوله ويستوعبها وجعه ابن الحاجب مع الخف) ولم يقدم الخف بل أخر الخف عن التيمم وذكر بعد الخف الجباير ولو يقع منه حالة كالمصنف لك أن تقول لو قدم المصنف التيمم على الخف ثم ذكر بعد الخف الجباير لاحت الحاجة مع الجمع في فصل الجبيرة (قوله بجرح) بالضم الاسم وبالفتح المصدر والمراد هنا الاول لان المصدر لا يمسح (قوله ثم عصا به) بفتح العين كضبطه محشي نت ووجهه بما يعلم بالوقوف عليه (قوله من جرح أو غيره) كالشجة والحاصل ان التفريق الحاصل في البدن ان كان في الرأس قبل شجة وفي الجلد خدش أي وبحش وفيه وفي اللحم جرح والقريب العهد لم يقع خراج بوزن غراب وما وقع قرح وفي العظم كسر وفي العصب عوصاً بقروط ولا شق وما يتعدد كثيراً شدخ وفي الاوراد والشرابين أي العروق الضواري انفجار (قوله كالخوف الذي في التيمم) المشقة هنا لا تكفي ولا يكفي مجرد الخوف بل لا بد من اخبار طبيب حاذق أو تجربة ان سبقت له بنفسه أو اخبار من هو قريب له في المزاج (قوله فله ان يمسح) أي فعليه ان يمسح وجوباً ان خاف هلاكاً أو شديداً أو ندباً ان خاف اذى غير شديد (قوله يمسح) أي مرة واحدة وان كان في محل يغسل ثلاثاً ولا بد ان يعمم والام يحجزه بخلاف الخف (قوله فانه يجعل عليه جبيرة) قال اللقاني الجبيرة ما يطيب به الجرح كان ذروراً أو عواذاً أو غير ذلك

(قوله أوخاف من حل العصابة) المناسب أن يقول فان خاف من المسح على الجبيرة مسح على العصابة فان خاف من حل العصابة مسح على عصابة أخرى الخ (قوله ما يسمى في العرف جرحا) الاولى أن يقول على ما يسمى في العرف فصدا أى ان الفصد يشبه الجرح في المسح بقيوده المتقدمة وانظرا هرا نه تشبيه لان المتبادر من الجرح عادة غير الفصادة (قوله لان فصد مصدر الخ) يرد عليه أن المحل الذي للفصد ذات الفاعل فللمناسب أن يقول اثر فصد (قوله ومرة) وعبارة غيره ومرة من مباح ومكروه مكروه وتعذر قلعها وانما نص على المرة وان كانت داخلة تحت الجبيرة لانه يتوهم انه لا يمسح عليها لان بعض الأئمة يرى انها من المباح نجسه (قوله وقرطاس) يضم القاف وكسرها (قوله عمامة خيف بنزعها الخ) الظاهر أن الخوف هنا كالتيهم أى من خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء وحاصله انه اذا قدر على مسح بعض الرأس مسح ويكفيه فان تعذر مسح على (٣٠١) العرقية والافعلى المزوجة والافعلى العمامة

كذا ينبغي فربما العمامة متأخرة هذا ان لم يشق عليه نقض العمامة وعودها لما كانت عليه فان شق وكان لبسه لها على هذه الحالة تضرر فهل له المسح عليها وهو ما للعزى أم لا وهو ما لغيره وهذا حيث لا يتضرر بنقضها وعودها والامسح قطعاً (قوله هذا معطوف على جبيرة) لا يخفى انه يفيد أن المرة ليست من الجبيرة مع انها منها (قوله ظاهره ولو من غير مباح) ظاهره وان وجد المباح (قوله ولا يستحب له المسح على العمامة) أى ولا يستحب له التكميل على نقل الطخني عن الطراز (قوله ونقل بعض الاستحباب) أى استحباب التكميل على العمامة وهو صاحب الطراز على نقل الشاذلى ونقل الطخني عنه أى عن الطراز عدم الاستحباب واعتراض عليه بانه قد عكس النقل وقال بعض ينبغي أن يقال ان معنى كلام الطخني لا يمسح على عمامته لا يمسح على موضع عمامته المقابل

ويستوعبها بالمسح والالم يجزء فان خاف من المسح على الجبيرة ما خاف من حل العصابة المربوطة على الجبيرة افساد الدواء أو تعذر حلها فله ان يمسح على العصابة المربوطة على الجبيرة وهكذا لو كثرت العصاب فانه يمسح عليها اذا لم يمكن المسح على ما تحتها عباد الحق من كثرت عصابه وأمكنه مسح أسفلها لم يجزءه على ما فوقه (ص) كفصد (ش) يحتمل انه تمثيل ويحتمل انه تشبيه أى وكذلك يمسح على ما يسمى في العرف جرحا أى يشبهه في المسح بقيده السابق والمراد محل الفصد لان فصد مصدر وهو لا يمسح (ص) ومرة وقرطاس صدغ وعمامة خيف بنزعها (ش) هذا معطوف على جبيرة أى ويمسح على المرة تجعل على الظفر وظاهره ولو من غير مباح لانه محل ضرورة وكذلك يمسح على القرطاس يلمصق على الصدغ اصداغ وكذلك يمسح على عمامته اذا خاف بنزعها ضررا ويدخل في عصابته الارم يمسح على عينيه فان لم يقدر فعلى القطنة أو على العصابة ولا يتيم فلوا أمكنه مسح بعض رأسه فعل ولا يستحب له المسح على العمامة ونقل بعض الاستحباب (ص) وان بغسل أو بلا طهر وانتشرت (ش) يريد أن المسح وترتيبه السابق جار بغسل وجب من خلال أو حرام لان المعصية قد انقطعت فوقع الغسل المرخص فيه وهو غير متلبس بالمعصية ولا داخل فيها فلا تقاس على مسئلة العاصي بسفوره فلا يقصر ولا يفطر وكذلك يجوز المسح وان وضعت الجبائر بلا طهر وان انتشرت العصاب وجاوزت محل الالم لان ذلك من ضروريات الشد بخلاف الخف المشروط لبسه على طهارة لا ضراره لشد بخلاف الخف (ص) ان صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله والافقرضه التيم كان قل جدا كيد (ش) أشار بهذا الى ان ما خاف من جواز المسح على المألوم وغسل ماسواه مشروط بأن يكون جل جسده صحيحا والمراد بالجسد جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء والمعتبر من الأعضاء الفرض أو يكون أقل الجسد صحيحا أى وهو أكثر من يد أو رجل بدليل ما بعده والحال ان غسل الصحيح في صورتين لا يضر الجرح المألوم عمت الجراح وتعذر الغسل أو ضرر غسل الصحيح الجرح فقرضه التيم أى الفرض له لا الفرض عليه بدليل قوله وان غسل أجزأ كما انه يتيم اذا قل الصحيح جدا كيد أو رجل ولو لم يضر غسله الجرح وترك المؤلف الواسطة وهو ما لم يكن جلا ولا أقل كالتصف وينبغي أن يكون حكمه حكم ما اذا صح

(٢٦ - خرشي اول)

لما مسح من رأسه واما بقية العمامة فينبغي مسحه وفي كلام القرطبي ما يفيد أن التكميل على العمامة واجب فالاقوال ثلاثة وكلام القرطبي موافق للقواعد فهو التحقيق (قوله فوقع الغسل المرخص فيه) أى من حيث احتوائه على المسح (قوله وجاوزت) معطوف على ما قبله تفسير (قوله لا ضراره لشد ها) أى بلا طهارة ولو تأخر تحصيلها لالحصل ضرر قال بعض الشراح وظاهره ولو لم يكن في حلها مشقة لكن بشرط أن يحصل له بفكها الضرر (قوله كيد) أى بالنظر للغالب فلو خلق لشخص وجه ورأس ويد واحدة وكانت هي الصحيحة لكان حكمه التيم قاله الشيخ أحمد والمراد باليد في الوضوء ما يجب غسله وأما في الغسل فانظر هل من طرف الاصابع الى الابط أو الى المرفقين والظاهر الاول وكذا انظر ما المراد بالرجل هل ما يجب غسله في الوضوء وهو الظاهر هذا في الوضوء وهل الغسل كذلك أو الى الركبتين وهو الظاهر (قوله وينبغي الخ) هذا الاحتياج اليه الاعلى جعل القيد راجعا للثانية فقط كما قاله البعض كبراهم ويكون الحكم مختلفا وأما على جعله قيداً فيه ما فغير محتاج اليه والمعتمد أنه قيد فيها هذا ما قد

ماذكروا (وأقول) لعزل كلام بهرام ان الشأن الضرر وعدمه انما ينظر له فيما اذا كان الاقل صحيحا وما اذا كان الاكثر صحيحا فالشأن عدم الضرر فكلما به بالنظر للشأن فقط لا لافادة ان الحكم مختلف في تنبيهه في محل كونه فرضه التيمم عند الضرر اذا كان غسل كل جزء من أجزاء الصحيح بضر بالجريح وما اذا كان بعض الصحيح اذا غسل لا يضر فانه يمسح ما يضر ويغسل ما لا يضر بقوله وان غسل أجزاء) أى في غير القليل جدا وأما لو خالف فرضه في القليل جدا بان غسل القليل جدا ومسح الجريح فانه لا يجوز له ان يمسح بالاصل ولا بالبدل كما في الارشاد وأما لو غسل الجميع في هذه فانه يجوز له كما افاده الشارح (قوله تركها وتوضأ) أى ان أمكن الوضوء وأما ان لم يمكن لفقد الماء أو لعدم القدرة على استعماله فهل تسقط عنه الصلاة أو يأتي بتيمم ناقص قال ابن فرحون يأتي بتيمم ناقص ولا تسقط عنه الصلاة (قوله اذا لم يستطع الخ) أى أو استطاع بمسقة (قوله ليعم ما فرضه الغسل) أى كالرجلين وما فرضه المسح كالرأس (قوله والمرفقان) تبع فيه الخطأ وضعفه عجم واعتمدها للكوعين تابع لبعض الشارحين مستدلا على ذلك بانه ذكر ان المسح للتيمم عدم الماء الكافي للفرائض ولا يعتبر السن فان (٢٠٣) وجد كافيا للفرائض فلا يتيمم وكذا ينبغي في المسح هنا انتهى (أقول) وفيه شيء بل المتعين كلام الخطأ وذلك لان

جل جسده لانه لما قابل الجبل بالاقبل علم ان النصف داخل فيه (ص) وان غسل أجزاء (ش) أى وأن تكلف من فرضه الجمع بين المسح والغسل في الاولين أو التيمم فيما عداها وغسل الجميع المألوم وغيره أجزاء لا تباينه بالاصل كصلاة من أبيع له الجلوس قائما (ص) وان تعذر مسحها وهي باعضاء تيمم تركها وتوضأ (ش) التيمم في مسحها عند على الجراح يعني ان الجراح اذا لم يستطع ان يمسح بوجهه وهي باعضاء تيمم كالوجه واليدين فانه يتركها بلا غسل ولا مسح كعضو قطع وغسل ماسواها لانه لو تيمم تركها أيضا ولا شك ان الوضوء الناقص أولى من التيمم الناقص ولو قال وغسل ماسواها كابن الحاجب لشمل الظهريين الاصغر والا كبر وقد يقال انما عدل عن كلام ابن الحاجب ليعم ما فرضه الغسل وما فرضه المسح وأما مسألة الغسل فعمل بالمقايضة ومن قوله وان بغسل والمراد باعضاء التيمم الوجه والمرفقان لانه المطلوب ولانه اذا ترك من الكوعين الى المرفقين يعيد في الوقت كما قاله الجيزي ومفهوم تعذر ان لو أمكن مسحها بالتراب فانه يتيمم عليها ولو من فوق حائل (ص) والا فثالثها يتيمم ان كثرت رابعها بجميعها (ش) أى وان كان الجراح المتعذر مسحها في غير أعضاء التيمم بان كانت باعضاء الوضوء فأقول أربعة الاول يتيمم كثرت الجراح أو قلت ليأتى بطهارة كاملة والثاني يغسل ما صح ويسقط محل الجراح لان التيمم انما يكون مع عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله والثالث يتيمم ان كثرت الجراح بناء على ان الاقل تابع للاكثر وان قل غسل ما عداه والرابع يجمع بين الماء والتيمم بأن يغسل الصحيح ويتيمم للجريح وهو أحوط وعزا ابن عرفة الاول لعبس الدواب والثاني لغيره والثالث لتقل ابن بشير والرابع لبعض شيوخ عبد الحق ومفهوم ان كثرة ان قل غسل ما عداه وهو القول الثاني فصدر الثالث هو الاول ومفهوم بحجته هو الثاني (ص) وان نزعها لدواء أو سقطت وان بصلاة قطع ورد لها ومسح (ش) يعني ان من نزع الامور الحائلة بعد المسح عليها في وضوء أو غسل من جبيرة ومراة وفرط اس وعمامة اختيارا أو لدواء أو سقطت بنفسها ورد لها ومسح

سنتين الوضوء المتفق على سنتينها وأما المسح للمرفقين في التيمم فالقول بانه فرض قوى كما تقدم (قوله ومفهوم تعذر) انظر لم جزموا هنا بانه اذا أمكن مسحها بالتراب يتيمم وعملوه بان الطهارة الترابية الكاملة أولى من المائية الناقصة وحكموا فيما اذا لم تكن الجراح في أعضاء التيمم أربعة أقوال وكان القياس ان يتيمم فقط لان العلة مستوية وهي ترابية كاملة أولى من مائية ناقصة (قوله بناء على ان الاقل تبع للاكثر) فيه اشارة الى أن المراد بكثرة الجرح ان يكون أكثر من الصحيح لا كثيرا في نفسه وان لم يكن أكثر من الصحيح وسكت عن صورة التساوي ومقتضى ابن عرفة ان حكمه حكم ما اذا كان الجرح أكثر ويمكن ان يكون هذا من المصنف بأن

يكون أراد كثيرا في نفسه وتفسير بالنصف فاكثر (قوله للجريح) أى لاجل الجريح وتقدم المائية على الترابية وان ثلثا ينزى الفصل بين الترابية وبين ما يفعل بها وانظر على القول الرابع لو كان يحشى من الوضوء المرض ونحوه هل تسقط عنه الصلاة كعدم الماء والصعيد أو يكتب في التيمم ويجرى هذا في القول الثاني لكن في ابن فرحون ما يفيد ان هذا يتيمم ويصلي قطعاً وانظر أيضا على هذا قول هل يجمعها لكل صلاة أو للصلاة الاولى فقط فاذا أراد أن يصلي أخرى تيمم فقط حيث كان الوضوء باقيا وانظروا الاول لان الطهارة عنده مجموعها فكل واحد منها جزء لها قاله عجم (قوله فصدر الثالث) أى الذي هو قوله تيمم في ذاته بقطع النظر عن القيد ولا شك انه الاول لان الاول التيمم مطلقا (قوله ومفهوم بحجته هو الثاني) لان مفهوم ان كثرة اذا كان أقل فالواجب الغسل خذ الغسل بقطع النظر عن قيده تجده الثاني (قوله وان نزعها لدواء) شرط جوابه محذوف تقديره رد لها ومسح وأما قوله قطع الخ جواب ان في قوله وان بصلاة ويحتمل أن يكون قوله قطع جواب ان الاولى باعتبار قوله وان بصلاة يجمعها للمباغة وقوله ورد لها ومسح جواب له باعتبار ما قبل المباغة وما بعدها في تنبيهه في يفهم من المصنف ان الجبيرة لو دارت لا يكون حكمها كذلك والحكم انما باق على طهارته قاله عجم

(قوله وان صبح غسل) وكذا ينبغي أن يقال ان صار يستطيع المسح على نفس الجرح مباشرة بعد أن كان يمسح على الجبيرة يجب ان ينقل لمسح نفس الجرح أو كان يمسح على عصا أو صار يستطيع المسح على الجبيرة ينقل (قوله كما إذا كان عن جنباً) تمثيل لقوله رأساً (قوله ومسح الرأس) أي كما إذا كان اغتسل ومسح على العرقية ثم قدر على مسح الرأس دون الغسل فانه يمسح الرأس فهذه صورة لم يكن الماسح متوضئاً بل مغتسلان نعم هذا ليس بظاهر قول المصنف وان صح لان المتبادر من كلام المصنف انه صح صحة تامة ويراد الاصل ولو نسبنا (قوله الذي لا يقدر على غسلها) الصواب غسله لان الرأس مذكور لا غير الا أن يقال أنت باعتبار الهامة أو البضعة (قوله من مدة) لا يخفى انه لم يذ كر للاستحاضة مدة ولم يذ كر للنفاس والاستحاضة علامة في الانتهاء انما ذكر العلامة في الانتهاء في الحيض (قوله علامة وجود) لا يخفى انه لم يذ كر العلامة من حيث الوجود (٢٠٣) نعم ذكر العلامة من حيث الانتهاء (قوله وغير ذلك) ما قيل انه مأخوذ من الاجتماع لان الحيض والمحيض مجتمع الدم

فصل في الحيض (قوله طهر) فصل في الحيض (قوله طهر) فاصل (أي بينها وبين حيض فلو فرض ان المرأة حاضت مثلاً في عمرها ثلاث حيضات فكل منها يقال له حيض واما حيضة فلا يقال الا لله متوسط (قوله والطبيعة) عطف مرادف (قوله كصفرة أو كدرة الخ) وبقي الترية بتشديد الفوقية وكسر الراء وتشديد التحتية وهي الماء المتغير دون الصفرة والظاهر انه ما سكنت عن الترية مع ان مذهب ابن القاسم انها حيض الا لدخولها في قوله كصفرة أو كدرة لان الترية دم فيه غيرة تشبه لون التراب فان اصفر دخل في قوله كصفرة وان لم يصفر ونكد دخل في قوله أو كدرة (قوله قال ابن القاسم الخ) هو المشهور ومقابلته قولان قيل انها لغو وقيل ان كانت في أيام الحيض خفيض والافهسي استحاضة والمراد بأيام الحيض زمن اتيان الحيض

وان كان السقوط في صلاة بطلت وردها ومسح وان أخر المسح جرى على الموالاة المتقدمة في الموضوع من قوله وبني بنسبه ان نسي مطلقاً وان غجز ما لم يطل بجفاف أعضاء على تقدير أن لو كان مغسولاً وانما بطلت الصلاة لان بسقوطها تعلق الحدث بذلك المحل فلم يبق شرط الصلاة بالنسبة لما بقي منها وانما عبر بقطع تبعاً للرواية والافتعير به بالطلان اليق ولا مفهوم لقوله وان نزعه الدواء بل لو نزعه عمداً كذلك فانه يردها ويمسح (ص) وان صح غسل ومسح متوضئاً رأسه (ش) يعني ان من أبيع له المسح اذا صح جرحه غسله اذا كان في الاصل مغسولاً رأساً كان أو غيره كما اذا كان عن جنباً أو مسحه اذا كان في الاصل بمسوحاً رأساً أو غيره كالأذن كما اذا كان عن وضوء وانما اقتصر على ذكر الرأس لكونه فرضاً ولو قال وان صح فعل الاصل لكان أخصر وشمل الأذن ومسح الرأس للمغتسل الذي لا يقدر على غسلها ولو صح في الصلاة قطع ومسح ولما أنهى الكلام على الطهارة الكبرى والصغرى ونائبهما كما لا و بعضاً وتقدم له أن الحيض والنفاس من موجبات الكبري دون الاستحاضة تسرع في الكلام على حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة وعلامة وجود وانتهاء وغير ذلك وبدأ بالحيض لكثرة تكررره دون الأخير بن فقال

فصل في الحيض دم (ش) الحيض أعم من الحيضة لانها انما تطلق على ما اذا تقدم لها طهر فاصل وتأخرها طهر فاصل وهو لغة السيلان من قولهم حاض الوادي اذا سال وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات ثم ان في الحيض للحقيقة والطبيعة أي حقيقة الحيض وطبيعته وأشار بقوله (كصفرة أو كدرة) الى انها حيض كالدم قال ابن القاسم واذا رأت صفرة أو كدرة في أيام حيضها أو في غيرهما فهو حيض وان لم ترعه دم قال امام الحرمين الصفرة شئ كالصديد تعلوه صفرة وليس على شئ من ألوان الدماء القوية والضعيفة والكدرة بضم الكاف شئ قد زل ليس على ألوان الدماء لا يقال كان الاولى للؤلؤ أن يقول الحيض صفرة أو كدرة كدم فيشبه المختلف فيه بالمتفق عليه لانا نقول انه سلك مسلك المبالغة في التشبيه للرد على من يقول ان الصفرة والكدرة ليسا حيضاً (ص) خرج بنفسه من قبل من تحمل عادة (ش) يعني ان من شرط الدم وماءه ان يخرج بنفسه لا بسبب ولادة ولا علاج وأن

المعتاد والمراد بغير أيامه زمن انقطاع الحيض المعتاد فاذن لو كانت عاداتها أربعة أيام من أول الشهر ثم جاءت الصفرة أو الكدرة في تلك الايام الاربعه تبدل الحيض فهو حيض فلو أتت بعد الاربعه من أول الشهر فهو حيض أيضاً وعرته انها تستظهر بثلاثة أيام وما بعد يكون استحاضة وكذا لو أتت الصفرة أو الكدرة بعد نصف شهر من الايام الاربعه فهي حيض مع انها في غير زمن حيضها (قوله شئ قد زل الخ) ليس بأبيض خالص ولا أسود خالص (قوله لانا نقول سلك الخ) لاجابة لذلك لان الكاف عند الفقهاء داخله على المشبه (قوله خرج بنفسه) الباء اما للتعدية أو متعلقة بمحذوف أي خرجوا ملتبساً بنفسه أي من غير سبب خروج النفاس والاستحاضة لان النفاس سببه الولادة والاستحاضة سببها انقطاع عرق هناك (قوله ولا علاج) أي قبل أو انه وما لو استعملت دواء للآتيان به في زمانه أو استعملت دواء لآتي به بعد أن تأخر فالخارج فيها حيض واما الاولى وهي ما اذا كان قبل أو انه سئل عنها المنوفى فقد سئل عن امرأة عالجت دم الحيض قبل أو انه هل تبرا من العدة أولاً فأجاب بان الظاهر انها لا تحل وتوقف عن ترك الصلاة والصوم قال المصنف

والظاهر على بحثه أنها لا تترك الصلاة والصوم قال الخطاب قلت لا يلزم من الغائبة في باب العدة الغائبة في باب العبادات والفرق بين البابين أن المقصود في العدة براءة الرحم وإذا جعل له دواء لم يدل على البراءة لاحتمال أنه لم يأت إلا بالدواء وأما في باب العبادات فيحتمل أن لا يلغى لأن استجماله لا يخرج عنه كونه دم حيض كاسهال البطن ويحتمل أن يلغى لأنه لم يخرج بنفسه وقال عجم والظاهر أنها تترك الصلاة والصوم لاحتمال كونه حيضا ونقصه ما لاحتمال عدمه واستظهر أن الطلاق اذن ليس كالطلاق في الحيض وما قلناه عن المنوفى صحيح لا غبار عليه خلافا لعجم وتليذه عجب فانهم ما قدر داء على المنوفى وجعلوا المسئلة منصوصة وان توقف المنوفى في قصور وأنا أقول الحق مع المنوفى والنص الذي رداه به على المنوفى إنما هو في موضوع آخر وهو ما إذا فعلت دواء لرفعها فأنها تصير طاهرا فالرد به على المنوفى في ذلك المقام وهو ما إذا فعلت دواء لجلبه لا يظهر وبقي ما إذا استعملت ما يرفعها بالكيفية أو يقبله والحكم الكراهة أن لم يستلزم قطع النسل أو قلته والاحرم (قوله أو ثقبه) ظاهره ولو كانت تحت المعدة وانسد المخرجان ولعل الفرق بينه وبين الحدث أمكان عدم الحيض رأسا بخلاف الحدث خروجه كثير (قوله لا صغيرة الخ) الذي يتلخص أن دم بنت أقل من تسع ليس بحيض قطعا رأيا من كانت بنت تسع أن حزم النساء به (٢٠٤) حيض أو شككن فهو حيض والأفليس بحيض وهل العبرة بأول التسع أو وسطها أو

يكون من قبل لا من دبر أو ثقبه وأن يكون خروجه ممن تحمل عادة لا صغيرة ولا آيسة كسبعين سنة ويستل النساء في خمسين (ص) وإن دفعة (ش) لما كان المذهب لاحدا لقل الحيض بالزمان بين أقله بالمقدار وهي دفعة بضم الدال وهي من المطر وغيره والدفعة بفتح الدال المرة وكلاهما هنا صحيح فهي حيض تحرم به الصلاة وبقية العبادات ويجب بانقطاعها الغسل وليست حيضة يحسب بها في العدة والاستبراء وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام والشافعي يوم وليلة (ص) وأكثره لمبتدأة نصف شهر (ش) لما كانت النساء مستوين في أقله ومفترقين في أكثره من مبتدأة وحامل بين ما ليكل واحدة فبدأ بالمبتدأة وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك فإن تمادى بها الدم فالمشهور أنها تمكث خمسة عشر يوما وهو مراده بنصف شهر أخذنا بالأحوط وكلام المؤلف حيث لم تكن حاملا بل ليسل ما بعده وليس المراد بتأديه استغراقه النهار وليلة بل لورات من الدم في يوم أو ليلة قطرة حسبت ذلك اليوم أو صبيحة تلك الليلة يوم دم (ص) كأقل الظهر (ش) يريد أن أقل الظهر خمسة عشر يوما على المشهور وقيل عشرة أيام وقيل خمسة أيام وتظهر فائدة التحديد لأقل الظهر فيما لو حاضت بمبتدأة وانقطع عنها دون خمسة عشر يوما ثم عاودها قبل تمام طهر فتضم هذا الثاني للأول لتمام منه خمسة عشر يوما بمثابة ما إذا لم ينقطع ثم هودم علة وان عاودها بعد تمام الطهر فهو حيض مؤتلف (ص) ولمعتادة ثلاثة استظهرنا على أكثر عاداتها لم تجاوزه ثم هي طاهر (ش)

آخرها أقوال وكذا بنت سبعين ليس بحيض وبنت خمسين يستل النساء فإن حزم من بانه حيض أو شككن فهو حيض والأفلا والمرأهقة وما بعدها للخمسين يحزم بانه حيض ولا سؤال والمرجع في ذلك العرف والعادة وأقول المصنف من تحمّل عادة والحمل عادة يختلف باختلاف البلدان فلذا قال الشافعي أحمل النساء حيضا نساء نساء فانهن يحضن لتسع سنين هكذا سمعت ورأيت جدها لها إحدى وعشرون سنة قالوا يجب أن يرجع في ذلك إلى معرفة النساء فهن على الخروج مؤتلفات فإن شككن أخذنا بالأحوط انتهى (قوله لاحد لأقل الحيض بالزمان) ولا أكثره

حدا باعتبار الزمان فإن قلت الدفعة تستلزم زمانا قريبا أقل زمن الحيض والجواب أنهم لم يلفظوا بذلك للاستعناء عنه بالدفعة التي هي أقل باعتبار المقدار وأعلم أن الدفعة بمعنى المرة تصدق بالاستمرار فقله وكلاهما هنا صحيح لا يظهر ويحجب بان الأصل عدم أي الأصل عدم الاستمرار (قوله بين أقله بالمقدار) ولا حدا أكثره باعتبار ما وأما الطهر فله أقل وهو خمسة عشر يوما ولا حد له باعتبار أكثره لجواز أن لا تحيض في عمرها (قوله وبفتح الدال) أي من المطر وغيره المرة (قوله وأكثره لمبتدأة) لفظ لمبتدأة حال أمان المبتدأة على مذهب سيبويه وأمن الخبر على مذهب الجمهور (قوله فالمشهور الخ) حاصل ذلك أن المبتدأة إذا انقطع دمها العادة لداتها وهن أترابها وذوات أسنانها أو دون ذلك طهرت وان تمادى بها فالمشهور أنها تمكث خمسة عشر يوما ومقابله قولان قيل تغتسل مكانها وقيل تستظهر بثلاثة أيام ما لم تجاوز خمسة عشر يوما (قوله حسبت الخ) أي وإن كانت الصلاة لم تنقطع عنها وأما إذا كان يأتيها كل يوم نقطة دم في وقت الظهر مثلا وانقطع الدم وأما فأنها تتطهر وتصلّي الظهر وغيره من بقية الصلوات وتحسب بذلك اليوم يوم حيض وثمرة أن ما زاد على خمسة عشر يوما يكون دم علة وفساد ومثل ذلك ما لو نزل عليها قطرة دم قبل طلوع الفجر فتحسب صبيحة ذلك يوم حيض وان صامته (قوله فيما لو حاضت بمبتدأة) أي مثلا فقد قال الشيخ سالم من فوائد تحديد أقل الطهر في العادة لغو الدم العائد قبله ممن بلغت أكثر حيضها من مبتدأة وغيرها وحكم بطهرها فلا تترك له العادة واعتباره بعده فتمت كها وفي العدة والاستبراء عدم الاعتماد بدونه طهر فلا تحل لزوجه ولا مشترعا وعاودها عنده قبل مضى أقله من طهرها عند البائع لإضافته الثاني للأول فالجميع حيضة واحدة وكذا يجبر على الرجعة مطلقا تحللها مطلقا (قوله ولمعتادة) معطوف على ولمبتدأة وثلاثة معطوف

على نصف ففيه العطف على معمولي عاملين مختلفين فاعمل المصنف ما شى على القول بالجواز مطلقا واستظهارا تميز غير محمول على حد
امثلا الا اناء ماء وحال عند من يجوز مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ الا ان يحجب بان يقدر مبتدأ تقديره وأكثره المعتادة (قوله
ثلاثة استظهارا) ولو علمت عقب حيصها انه دم استحاضة بان ميزت بخلاف المستحاضة (قوله على أكثر عاداتها) فاذا كان لها عادة واحدة
استظهرت عليها وصار الاستظهار عادة لها ومحمل الاستظهار على الأكثر ما لم يبدل ذلك الا أكثر (قوله ما لم تجاوز) أى مدة الاستظهار
نصف شهر فيسقط الزائد وكذا اذا زاد جميع مدة الاستظهار (قوله ثم هي طاهر) (٢٠٥) أى المعتادة التي استظهرت فيما بين

الاستظهار وتقام الخمسة عشر وقوله
طاهر أى حقيقة وهو مذهب
المدونة (قوله وتكون المرأة بعد
أيام الخ) أى طاهر حقيقة (قوله
بل يستحبان) أى مراعاة لمن يقول
انها طاهر حكما وعلى ذلك القول
يمنع وطؤها وطلاقتها ويجبر مطلقها
على الرجعة وتصوم وتصل وتغتسل
بعد الخمسة عشر وتقضى الصوم
وجوبا وتبتدى العدة ولا تقضى
الصلاة لا وجوبا ولا ندبا لانها ان
كانت طاهرا فقد صلتهما أوحاضا
فلم تحاطب بها (قوله وقياسه انه
يستحب) أى بعد أيام الاستظهار
وقبل تمام الخمسة عشر يوما (قوله
بعد ثلاثة أشهر) أى بعد دخول
ثالث ثلاثة أشهر والدخول
يتحقق بالجزء الاول (قوله وهل
ما قبل الثلاثة) أى ما قبل دخول
ثالث الثلاثة (قوله كما بعدها) أى
ما بعد الثلاثة أى ما بعد دخول
ثالث الثلاثة (قوله أو كالمعتادة)
الاولى أن يقول أو كالحائض أى
ليست بحامل قال بعض الشيوخ
ينبغي ترجيح الاول وفى كلام ابن
عرفه ما يشعر بترجيح الثانى (قوله
أوستة) تسع الشارح عجب كغيره
لجعلوا الستة حكم الثلاثة وفيه
نظر لان هذا تأويل ابن شبلون

أى وأكثره المعتادة غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلاثة استظهارا على أكثر عاداتها
أيامالا وقوعا فان اختلفت بان كانت تارة ثلاثة تارة أربعاً وتارة خمسة والثلاثة والأربعة
أكثر وقوعا استظهرت على الخمسة لانها أكثرها أياما ومحمل الاستظهار ما لم تجاوز نصف شهر
فان تجاوزت طهرت حينئذ فتستظهر بثلاثة أيام اذا كانت عاداتها اثني عشر يوما ويومين
اذا كانت عاداتها ثلاثة عشر يوما ويوم ان كانت عاداتها أربعة عشر يوما فان كانت عاداتها
خمس عشر يوما فلا استظهار وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوما
طاهرا فتصوم وتطوف فيما بينهما وتصلى وقوطأ ولا يجبر مطلقها على الرجعة وتبتدى
العدة من الآن ولا يجب عليها غسل بعد الخمسة عشر يوما ولا قضاء الصوم بل يستحبان
وقياسه انه يستحب لزوجهما عدم آتيانها (ص) والحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه وفى ستة
فاكثر عشر ون يوما ونحوها وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة قولان (ش) لما كان
الحامل عندنا حيض خلافا للحنفية ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية اكتفى بها الشارع
رفقا بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره ولذلك كثرت الدماء بكثرة أشهر الحمل لانه كلما
عظم الحمل كثرت الدم والمعنى ان الحامل فى ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة أو ستة تمكث عشرين
يوما وفى سبعة أشهر الى غاية حملها تمكث ثلاثين يوما ثم هى مستحاضة واختلف اذا رأت الدم
فى شهر أو شهرين من حملها وتمادى بها هل تمكث النصف ونحوه كما اذا كانت حاملا فى ثلاثة
الى ستة وهو قول اليبانى أو كغير الحامل لعدم ظهور الحمل فى الشهر والشهرين فتمكث
المعتادة عاداتها والاستظهار والمبتدأة التى حملت من غير تقدم حيض نصف شهر فقط وهو
اختيار ابن يونس فان قيل اذا كان الحمل لا يظهر الا فى ثلاثة أشهر فكيف يقال على القول
الاول انها تمكث خمسة عشر يوما ونحوها مع أنه غير ظاهر فالجواب أن فائدة هذا تظهر فيما
اذا صامت بعد الخمسة عشر يوما حيث كانت مبدأة أو قبل ذلك حيث مكثت عاداتها
واستظهرت فانه اذا ظهر الحمل تقضى الصوم لانه وقع فى أيام الحيض فهو كالعدم أو القول
الاول مبنى على انه يلزمها ما يلزم الحامل بعلمها بالحمل بقرينة كالوحم المعلوم عند النساء لظهور
الحمل والثانى مبنى على انه انما يلزمها ما يلزم الحامل اذا ظهر الحمل وهو انما يظهر فى الثالث
وما بعده وعلى هذا الجواب فبنى القولين مختلف (ص) وان تقطع طهر لوقت أيام الدم فقط
على تفصيلها (ش) يعنى ان المرأة اذا أتتها الحيض فى وقته وانقطع بعد يوم أو يومين أو ساعة
وأأتها بعد ذلك قبل طهر تام فانها تلحق أيام الدم بعضها الى بعض على تفصيلها السابق فان
كانت معتادة فتتلفق عاداتها واستظهارها وان كانت مبدأة لفقت نصف شهر وان كانت

ورجع الى ما عليه جماعة شيوخ افر بقاء الستة كما بعدها لان الحامل اذا بلغت ستة أشهر صارت فى أحكامها كالمريضة
وقوى محشى نت ذلك واعترض على عجب (قوله تمكث ثلاثين يوما) أى فقو العشرين الثلاثون وقبل الخمسة والعشرون (قوله
والاستظهار) هذا نص ابن يونس الذى ذهب للقول الثانى فامشى عليه عجب وتبعه عب وراد على نت غير مرضى بل المعتد
ما قاله شارحنا كما أفاده محشى نت (قوله أو القول الاول) لا يخفى ان الجواب الاول انما هو على القول الاول وربما توهم العبارة انه
لم يكن على القول الاول فالاولى أن يقول أو يقال الخ (قوله مبنى القولين مختلف) أى من أول الامر فلا يعترض ان مبنى القولين
مختلف حتى على الاول فتدبر ~~بترجيحه~~ العادة تثبت عند بكرة كالشافعى وراجع عب (قوله فان كانت معتادة الخ) فلو كانت
لها عادة واستمرت بها مدة عاداتها أو كثرت ثم انقطع وعادها هل تكون مستحاضة كالمبتدأة اذا تمادى بها الحيض نصف شهر ثم

انقطع ثم أتاه قبل طهر تام أو يقال تحتاج لاستظهار بمثابة ما إذا لم ينقطع والظاهر الثاني وحرر (قوله على المشهور) ومقابلته أن أيام الطهر إذا ساوت أو كانت أكثر تكون حائضاً يوم الحيض وطاهر يوم الطهر حقيقة ولو أقامت على ذلك بقية عمرها (قوله قلت لاشك الخ) هذا يشكك على قوله حسن إضافة التقطيع الخ (قوله وتغتسل كلما انقطع) أى في أيام التلقيح (قوله وتبرأ) أى من الصوم كما في الشيخ سالم (قوله على المعروف) أى خلافاً لصاحب الارشاد القائل بأنها لا توطأ (قوله ولو علمت أن الدم يعود إليها) مفاده أنها إذا جازمت بعدم أتبانة أو ظنت أو شككت عدم أتبانة فإنها تصلى وتصوم وتوتر بالآغتسال وقوله لم تؤمر بالآغتسال حاصله أن كانت في الاختيارى وعلمت أى أو ظنت أنه يعود فيه (٣٠٦) لا تطالب وكذا أن كانت في الضرورى وعلمت أنه يعود فيه لا تطالب أو أن كانت

في الوقت الاختيارى وعلمت أنه يعود في الضرورى فتطالب فإن اغتسلت في هذه الحالة أى حالة العلم بالعود جهلاً أو عمداً وصلت ولم يأتها في وقت الصلاة فهل تعتد بهذه الصلاة لكشف الغيب أنها وصلت وهى مطلوبة بها أم لا نظر إلى أنها وصلت وهى لم تكن مطالبة بها باعتبار الظاهر وهذا إذا جازمت بالنية فان ترددت لم يعتد بها (قوله في وقت الصلاة) بيان للقرب (قوله ثم) لاجابة له الآن يقال أتى به دفعا لما يتوهم أن المراد الطهر اللغوى (قوله فالمميز من الدم) احتراز بذلك من المميز من الصفرة والكدرة فلا يخرج بهما عن كونها مستحاضة إذا أثر لهما كما قال الشيخ أحمد وظاهره ولو ميزت أنهما حيض أى فقول المصنف والمميز معناه والدم المميز كما ينبى عليه الشارح (قوله وفي العدة على المشهور) ومقابلته ما لا شهب وابن الماجشون من أنه لا يعتبر في باب العدة (قوله ولا تستظهر الخ) لأن الاستظهار لا فائدة فيه لأن الاستظهار في غيرها رجاء أن ينقطع الدم وقد

حامل في ثلاثة أشهر فكثر لفت نصف شهر ونحوه وبعد ستة أشهر لفت عشرين يوماً ونحوها وفي الشهر الأول والثاني لفت ما يلزمها على الخلاف المتقدم وأنت في الجميع أيام الطهر أن نقصت عن أيام الدم اتفاقاً لا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلاً وكذا أن ساوت أو زادت على المشهور وقد علمت مما مر أن المراد بإيام الدم ما حصل فيه الدم أو في ليلة ولو قطرة لا استيعاب جميعه ولما كان الحيض لا حدة لا قبل ولا أقل الطهر حد حسن إضافة التقطيع إليه دون الدم فان قيل ماذا كره هنا من نسبة التقطيع للطهر بما في قوله فيما يأتي وتقطعه ومنعه كالحيض فإنه يفيد نسبة التقطيع للحيض قلت لاشك أن كلا من الطهر والحيض تقطع بالآخر فأشار المؤلف الى ذلك (ص) ثم هى مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ (ش) أى ثم أن حصل من ضم أيام الدم بعضها الى بعض ما يحكم بأنه أكثر الحيض على ما مر تفصيله صارت بعد ذلك مستحاضة وتغتسل كلما انقطع لأنها لا تدرى هل يعاودها دم أم لا وتصوم وتبرأ وتصلى وتوطأ على المعروف ولو علمت أن الدم يعود إليها لم تؤمر بالآغتسال حيث يعود إليها بالقرب في وقت الصلاة فلو قال المؤلف عقب قوله كلما انقطع إلا أن تعلم أتبانة قبل انقضاء وقت الصلاة التى هى به لا فاد ذلك (ص) والمميز بعد طهر ثم حيض (ش) المستحاضة أن لم تميز بين الدمين فلا اشكال أنها على حكم الطاهر ولو أقامت طول عمرها وتعد عدة المرتابة وان كانت غيرة فالمميز من الدم إما أن يكون قبل طهر تام ولا حكم له وإما بعد طهر تام من يوم حكم لها بالآستحاضة فالمميز حيض في العبادة اتفاقاً وفي العدة على المشهور فقوله والمميز بفتح الياء صفة لموصوف محذوف أى والدم المميز برائحة أولون أو رقة أو ثخن لا بكثرة أو قلة لأنهما تابعان للاكل والشرب والحرارة والبرودة ومفهوم قوله مميز لولم يميز فهو استحاضة ومفهوم بعد طهر أن المميز قبل طهر ثم استحاضة (ص) ولا تستظهر على الأصح (ش) أى إذا ثبت أن الدم المميز بعد طهر ثم حيض واستمر بها فإنها تمسك أكثر عاداتها فقط وترجع مستحاضة كما كانت قبل التمييز ولا تحتاج لاستظهار لانه قد ثبت لها حكم الاستحاضة وهو قول ابن القاسم ومالك وكلام المؤلف مقيدها إذا دام ما ميزته بعد أيام عادتها لا بصفة الحيض أماناً دام بصفة الحيض المميز فإنها تستظهر بعدمضى عادتها على المعتمد كما في المواق وغيره (ص) والظاهر بجوف أو قصة (ش) هذا شروع من المؤلف في الكلام على علامة انتهاء الحيض بعد أن فرغ من الكلام على ابتدائه والمعنى أن الطهر من الحيض الذى أوله دم ثم صفرة ثم تربة ثم كدرة

غلب على الظن استمراره ومقابلته لابن الماجشون (قوله لا بصفة الحيض الخ) أى بل تغير يعرف بعد أيام عادتها والحاصل أنه أن دام بصفة واحدة من يوم ميزته فإنها تستظهر وأما لو تغير الذى ميزته بعد تمام عادتها فإنها لا تستظهر والحاصل أن المستحاضة لا تستظهر حيث تغير ملققة أم لا معتادة أم لا وغير المستحاضة تستظهر ملققة أم لا كان بصفة الحيض أم لا والفرق بين المستحاضة وغيرها أن المستحاضة لما تقدم لها دم الاستحاضة ثم بعد ما ميزت أنه حيض عاودها بعد تمام عادتها دم يشبه الأول تقوى جانب الاستحاضة بخلاف غيرها بخلافه يستحب لحائض أو نفساء تطيب فرجها ثلاثاً فاقبل هو تعبد أو معقول المعنى لنفن الفرج بالدم أو لولا خاوة الفرج بالدم أقوال بأن تأخذ قطعة صوف أو قطن ممسكة وتضعه في فرجها (قوله ثم صفرة ثم تربة الخ) لعل ذلك باعتبار بعض النساء والافقد تقدم أن هذه أنواع للحيض (قوله تربة) بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء التحمية شئ يشبه غسله

الحم (قوله من القص) أي مشتقة اشتقاقاً أكبر (قوله قال بعضهم) وهو ابن هرون (قوله واسنانهن) الواو بمعنى أو وكذا فيما بعد (قوله إلا أن الذي يذكره الخ) هذا كلام الفقيه سدد (قوله عند ابن القاسم) ومقابله قولان الأول أن الجفوف أبلغ وهو لابن عبيد الحكيم الثاني هما سواء للداودي وثمرة الخلاف انتظار الأقوى انظرت (قوله فتنظر القصه الخ) أي ندبا (قوله إذا لا تنظر المذكور) هذا يقتضي أن الاعتراض على المصنف من جهة أنه ترك معتادة الجفوف (٣٠٧) فقط لافيه ولا في معتادتهما معا وينا فيه صدر

العبارة فإنه يقتضي أن الاعتراض متوجه من جهة أنه يفتد قصر الابلية على معتادة القصه فقط لافي معتادة الجفوف ولا فيمن اعتادتهما معا (قوله وفي المبتدأة تردد) والراجح أنهما على حد سواء إلا أن القول بأنها لا تظهر إلا بالجفوف مشكل مع كون القصه أبلغ مطلقا على المعتمد (قوله عند النوم) لتعلم حكم صلاة الليل والاصل استمرار ما كان عليه عند النوم (قوله أو بعده) أي بحيث يبقى من الوقت ما لا يسع الصبح فلا تجب عليها صلاة الصبح هكذا أولوا العبارة وهو تأويل بعيد إذ كيف يعقل أنها انشئت في ظهرها قبل الفجر أو بعده في آخره وهذا التأويل ما أوجبه الأقول الشارح الصبح والافانص ليس فيه الصبح فالمعنى عليه تسقط عنها صلاة الليل (قوله وهو الظاهر مشكوك فيه) يقتضي أن الحيض مشكوك فيه فينافي قوله وهو حاصل فيجاب بأنه حاصل استحبابا وهو بحاج مع الشك (قوله وأما الصوم فأنما يمنع) فيه نظر لانه يقال والذي حاصل بالاستحباب فلا يطلب منه امساك وقوله وقضاؤه مبتدأ وقوله بالسنة خبر وقوله لعدم تكرره علة لقوله وقضاؤه دون الصلاة والارلى أن يقدمه على الخبر (قوله بامر جديد) بدل من قوله بالسنة الخ وهو

يعرف باحدى علامتين الجفوف أو القصه ومعنى الاولى ان تخرج الخرقه جافه من الدم وما معه ولا يضر بالها بغير ذلك من رطوبات الفرج اذا لا يخلو عنها غالبا ومعنى الثانية ان يخرج من فرج المرأة ماء كالخيط الأبيض وروى ابن القاسم كالبول وعلى كالمنى قال بعضهم يحتمل اختلافها باعتبار النساء وأسنانهن والفصول والبلدان إلا أن الذي يذكره بعض النساء يشبه المني (ص) وهى أبلغ لمعتادتهما فتنظرها لا آخر المختار (ش) يعنى أن القصه أبلغ أى أقطع للشك واحصل لليقين في الظاهر من الجفوف لانه لا يوجد بعد هادم والجفوف قد يوجد بعده وأبلغية القصه لا تنقيد عند ابن القاسم بمعتادتهما فقط بل هى أبلغ من الجفوف لمعتادتهما ولمعتادتهما فقط لكن اذا رأت معتادة القصه فقط أو مع الجفوف الجفوف فتنظر القصه لا آخر الوقت المختار والغاية خارجة فلا تستغرق المختار بالانتظار بل توقع الصلاة في بقيه منه بحيث يطاق فراغها لا آخره ومعنى أبلغية القصه لمعتادة الجفوف فقط أنها تظهر برؤيتها قبله ولا تنظره لأنها تنظر القصه اذا رأتها من اعتادت احداها فقط اذا رأت عادتاً ظهرت اتفاقا ولا تنظر شيئا فلا مفهوم لتقييد المؤلف الابغية للقصه بمعتادتهما لكن انما قيد بذلك ليرتب عليه ثمرته من قوله فتنظرها أى استحبابا لا آخر المختار اذا لا تنظر المذكور انما يتأتى في معتادتهما فقط أو مع الجفوف كما قررنا لافي معتادة الجفوف فقط لا لا حترار عن معتادتهما أو معتادة الجفوف فقط بل الابغية مطلقة كما مر (ع) وفي المبتدأة تردد (ش) أى وفي علامه طهر المبتدأة تردد قليل لا تظهر إلا بالجفوف وقيل هما سواء لافي ابغية علامه طهر المبتدأة تردد فان الباجى نقل عن ابن القاسم أنها لا تظهر إلا بالجفوف ونقل عنه المازرى أنها اذا رأت الجفوف أو القصه ظهرت فعلى نقل الباجى لا تظهر إلا بالجفوف وعلى نقل المازرى الجفوف والقصه سواء (ص) وليس عليها نظر طهرها قبل الفجر بل عند النوم والصبح (ش) أى وليس على الحائض في أيام عادتاً وما بعدها نظر طهرها قبل الفجر لا وجوبا ولا ندبا بل يكره ذلك بل يجب عليها النظر عند النوم وعند كل صلاة من الصلوات لكن وجوبا موسعا الى أن يبقى من الوقت قدر ما تغتسل ونصلى فيجب وجوبا مضيقا ثم اذا شك هل طهرت قبل الفجر أو بعده سقطت عنها الصبح ووجب عليها فى الصوم الامساك والقضاء كما أتى فى قول المؤلف فى باب الصوم ومع القضاء ان شككت والفرق ان الحيض مانع من أداء الصلاة وقضاؤها وهو حاصل وموجب القضاء وهو الظاهر مشكوك فيه وأما الصوم فأنما تمنع من ادائه لا من قضاؤه (ص) ومنع صحة صلاة وصوم وجوبهما (ش) الضمير فى منع عائد على الحيض أى ومنع الحيض صحة صلاة وصوم فرضا أو نفلا أداء وقضاء وجميع أيضا وجوب الصلاة اتفاقا وجوب الصوم على المشهور وقضاؤه دون الصلاة بالسنة لعدم تكرره وخفة مشقته بامر جديد (ص) وطلافا (ش) معطوف على صحة فهو صحيح ان وقع وان لم يجز

جواب عما يقال اذا كان الحيض يسقط وجوب الصوم فواجبه وجوب القضاء وحاصله أننا اذا قلنا ان الحيض يمنع من وجوب الصوم فالقضاء بامر جديد وهو أمر الشارع بالقضاء لان الوجوب الاول المكلف به يسقط بالحيض وان قلنا الوجوب مستمر عليها لم يسقط الا أنه لم يصح منها الفعل بالقضاء به لانه لم يزل متوجها عليها اه محشى تت (قوله معطوف على صحة) أى وحينئذ فيكون استعمال المصنف المنع فى الصحة بمعنى الرفع وفى الطلاق بمعنى التحريم فاستعمل اللفظ فى حقيقة وجبانه وهو جائز عند مالك والشافعى

أى رفع صحة صلاوة وصوم وحرم طلاقا (قوله ولولمعادة الدم لما يضاف فيه للاول) أى فى زمن يضاف الدم فيه للدم الاول أى أن من تقطع طهرها وقلنا تلفق ثم طلقها فى يوم الطهر فانه يمنع لان أيام التلقيق تعد أيام حيض ولو باعتبار يوم الطهر وأما المتوفى عنها وهى حائض فتحسب الاربعه أشهر وعشرا من يوم الوفاة (قوله لان الاقراء هى الاطهار) علة لقوله يكون مبدؤها من الطهر الذى بعد الخ (أقول) لا يخفى أنه اذا كان الاقراء عند ناهى الاطهار فتعلم قطعا من ذلك انها لا تبدى العدة من يوم الطلاق فأى فائدة لقول المصنف ومنع الحيض ابتداء عدة (قوله لمسلمه) أى كان الوطء فى مسلمه أو كتابيه (قوله ويجبرهن) أى المسلمه والكتبايه أى فاذا امتنعت المسلمه والكتبايه والمجنونه يجبرهن ولو باقائهن فى الماء قهرا عليهن ويسوغ له الوطء بذلك (قوله لانه للحلية الخ) حاصله انه استشكل جبرها على الغسل بأنه لا يصح الابنية وهى لا تصح منها وحاصل الجواب أن الغسل من الحيض فيه خطابان خطاب وضع من جهة انه شرط فى اباحه الوطء وخطاب تكليف من حيث انه عبادة وعدم التية يقدح فى الثانى دون الاول وهو ظاهر وهذا الجواب للقرافى وقال ابن رشد لانه تعبد فى الغير لا يحتاج لنية (٢٠٨) ولذلك لا تصلى بذلك الغسل المسلمه ولا الكتبايه اذا أسلمت ولا المجنونه اذا آفاقت

حتى يغتسلن لرفع حدث الحيض بنية حتى يغتسلن لرفع حدث الحيض بنية ويتيق الزوج على استباحه الوطء بذلك الغسل ولا يجبر المسلم الكتبايه على غسل الجنابة لجواز وطئها كذلك ابن رشد ويجبرها على الغسل اذا كان فى جسدها نجاسة اه ووافق ذلك ما فى الطراز فقد قال فاذا أسلمت بتي زوجها على استباحه وطئها بذلك الغسل ولا تستيج به غيره بتي شئ آخر وهو ان الغسل من باب خطاب الوضع والتكليف أما الاول فن حيث ان صحة الصلاة متوقفة على ذلك وأما الثانى فن حيث انه يجب على المكلف فعله ويجرم عليه تركه (قوله أو تحت ازار) أى يحرم التمتع بما تحت الازار أى ما بين السرة والركبة والحاصل ان ما تحت الازار ما بين السرة والركبة فلا يجوز التمتع به فوق الازار وتحت بوطء بغيره فهذه أربعة ويباح التمتع بما فوق الازار أى ما زاد عن السرة والركبة بمافوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيره بما نزل أو غيره فانصو رعمان أى وأما النظر فقط لما تحت الازار فلا يحرم (قوله أعكائها) جمع عككة الطية فى البطن من السمن والجمع عككن كغرفة وغرف ورماعيل اعككن أفاده فى المصباح (قوله أو ماشاء) أى سواء كان عكسه أم لا (قوله ولو حصل النقاء من الحيض) رده على ابن نافع القائل بالجواز بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكرهاة (قوله أو التيمم) رده على ابن شعبان القائل بالجواز بعد التيمم اذا كان يتيمم لعذر وهذا كله ما لم يحصل طول بضره والا فله وطؤها بعد أن يتيمم استحبابا (قوله أما حدث الحيض) أى الذى هو الوضوء وكذا قوله وأما حدث الجنابة أى حدث هو الجنابة فالجنابة اسم للوصف الذى يترتب عليه عدم القراءة والطواف وغير ذلك فتدبر (قوله فكذلك على المشهور الخ) كذا قال بهرام ففاده أن المسئلة ذات خلاف وقال البساطى بالغ على الجنابة ثلاثيه ثم خرجها وثمره الخلاف منع القراءة ان قلنا لا ترتفع والا فلا هكذا قال ت لكن الذى صدر به ابن رشد فى مقدماته وصوبه انها تقرأ وان لم تغسل قائلا لان حكم الجنابة يرتفع مع الحيض وهو الصواب قاله محشى ت (قوله لان حدث الحيض جنابة) أى حدث هو جنابة بمعنى الوصف (قوله بدليل الخ) أى ان الدليل على ان حدث الحيض جنابة انها لو طهرت منه قد يقال مقتضاه انها تمتنع من القراءة ولولم ينقطع لانه قد حكم بأنه جنابة قلنا أبجنا لها القراءة لعذر وهو خوف النسيان مع عدم

ابتداء ولذلك لم يجزه عطفًا على صلاة ثلاثية فتضى عدم الصحة ان وقع وليس كذلك والمعنى ان الطلاق فى الحيض بعد الدخول وهى غير حامل حرام لتطويل العدة على المرأة لعدم اعتدادها بهذا الحيض بل بالطهر بعده وقيل للتعبد ويقع الطلاق ويجبر على الرجعة ان كان رجعا ولو لمعادة الدم لما يضاف فيه للاول كما يأتى بسطه فى طلاق السنة (ص) وبدء عدة (ش) أى ومنع الحيض بدء أى ابتداء عدة فمن تعبد بالاقراء فلا تحسب بايام الحيض منها بل يكون مبدؤها من الطهر الذى بعد الحيض كما يأتى لان الاقراء هى الاطهار (ص) ووطء فرج (ش) أى وكذا يمنع الحيض الوطء اجماعا ونجس منه التوبة لمسلمه أو كتابيه أو مجنونه ويجبرهن الزوج على الغسل لحلية الوطء ويحل وطؤهن بذلك الغسل ولولم تنوه لانه لحلية الوطء من باب خطاب الوضع وللصلاة من باب خطاب التكليف (ص) أو تحت ازار ولو بعد نقاء وتيمم (ش) المعطوف محذوف أى ما تحت ازار أى ومنع الاستمتاع بما تحت ازار وهو ما بين السرة والركبة وهما خارجان ويجوز بما فوقه لقوله عليه الصلاة والسلام الحائض تشد ازارها وشأنه باعلاها قال ابن القاسم شأنه باعلاها أى يحكم معها فى أعكائها وبطنها أو ماشاء مما هو أعلاها اه ويؤخذ من هذا جواز استئناؤه فى يدها ولا شئ فيه ويستمر المنع لما ذكره ولو حصل النقاء من الحيض أو التيمم المحل للصلاة لانه وان حلت به الصلاة لا يرفع الحدث على المشهور لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن أى يرين الطهر فاذا طهرن أى بالماء (ص) ورفع حدثها ولو جنابة (ش) يريد ان الحائض اذا انطهرت فى حال حيضها لرفع حدثها فانه لا يرتفع أما حدث الحيض أو الا صغر فلا خلاف فى عدم الرفع وأما حدث الجنابة سواء تقدمت على الحيض أو تأخرت فكذلك على المشهور لان حدث الحيض جنابة

يجوز التمتع به فوق الازار وتحت بوطء بغيره فهذه أربعة ويباح التمتع بما فوق الازار أى ما زاد عن السرة والركبة بمافوق السرة أو أسفل من الركبة وطأ أو غيره بما نزل أو غيره فانصو رعمان أى وأما النظر فقط لما تحت الازار فلا يحرم (قوله أعكائها) جمع عككة الطية فى البطن من السمن والجمع عككن كغرفة وغرف ورماعيل اعككن أفاده فى المصباح (قوله أو ماشاء) أى سواء كان عكسه أم لا (قوله ولو حصل النقاء من الحيض) رده على ابن نافع القائل بالجواز بعد النقاء وعلى ابن بكير القائل بالكرهاة (قوله أو التيمم) رده على ابن شعبان القائل بالجواز بعد التيمم اذا كان يتيمم لعذر وهذا كله ما لم يحصل طول بضره والا فله وطؤها بعد أن يتيمم استحبابا (قوله أما حدث الحيض) أى الذى هو الوضوء وكذا قوله وأما حدث الجنابة أى حدث هو الجنابة فالجنابة اسم للوصف الذى يترتب عليه عدم القراءة والطواف وغير ذلك فتدبر (قوله فكذلك على المشهور الخ) كذا قال بهرام ففاده أن المسئلة ذات خلاف وقال البساطى بالغ على الجنابة ثلاثيه ثم خرجها وثمره الخلاف منع القراءة ان قلنا لا ترتفع والا فلا هكذا قال ت لكن الذى صدر به ابن رشد فى مقدماته وصوبه انها تقرأ وان لم تغسل قائلا لان حكم الجنابة يرتفع مع الحيض وهو الصواب قاله محشى ت (قوله لان حدث الحيض جنابة) أى حدث هو جنابة بمعنى الوصف (قوله بدليل الخ) أى ان الدليل على ان حدث الحيض جنابة انها لو طهرت منه قد يقال مقتضاه انها تمتنع من القراءة ولولم ينقطع لانه قد حكم بأنه جنابة قلنا أبجنا لها القراءة لعذر وهو خوف النسيان مع عدم

القعدة على الرفع وإذا انقطع صارت قادرة على الرفع وخلصته ان الحيض والجنابة يرجعان لشي واحد ولا يصح نية رفع أحدهما مع وجود الثاني للثنائي (قوله بدليل لو ظهرت منه منعت من القراءة) ارتضى ذلك الخطاب وعليه اقتصر ابن فرحون وغير واحد أى وأبج لها حالة الحيض خوف النسيان وارتضى عجم قول الباجي أنها تقرأ (قوله وإذا كان حدثه جنابة) أى بمعنى الوصف المانع من القراءة وقوله أذهما أى الجنابة وحديث الحيض كالبول والغائط أى كالحديث الناشئ عن البول والغائط وقوله فأذهما أى فوجود أحدهما يمنع رفع الآخر أى فوجود الوصف من أحدهما مع استمرار ذلك الآخر يمنع رفع الآخر أى رفع الوصف المترتب على الآخر وقوله ونية واحدة أى نية متعلقة بالوصف من أحدهما عند عدم استمراره تكفى عن نية متعلقة بالوصفين معا المترتين عليهما (قوله ويندرج فيه الاعتكاف) أى ويندرج في الدخول للمسجد للدخول للاعتكاف والطواف أو يندرج في المكث المكث للاعتكاف والطواف وقوله فلا تعتكف ولا تطوف أى فلا تدخل للاعتكاف (٢٠٩) أو طواف وقوله لا نهما أى الدخول للاعتكاف والطواف (قوله

بدليل لو ظهرت منه منعت من القراءة وإذا كان حدثه جنابة فلا ترفع الجنابة مع قيامه أذهما كالبول والغائط فأذهما يمنع الآخر ونية واحدة تجزئ عنهما (ص) ودخول مسجد (ش) أى ويمنع الحيض دخولها للمسجد لمكث أو مرورو ويندرج فيه الاعتكاف والطواف ولذلك قال (فلا تعتكف ولا تطوف) لا نهما كالمسبب عما قبله اذ لا يوقعان الا في المسجد واغابته عليهما ولم يكتف عنهما بمنع دخول المسجد لانه قد يرخص لهما في دخول المسجد لعذر تكوف سباع فرما يتوهم أنها تعتكف وتطوف مدة قامةها (ص) ومس محفف لا قراءة (ش) أى ان الحيض يمنع مس المحفف ولا يمنع من القراءة ظاهراً أو في المحفف دون مس خافت النسيان أم لا لعدم عكها من الغسل ولذا تمنع من الوضوء للنوم فلو ظهرت منعت من القراءة ولا تنام حين تتوضأ كالجنب (ص) والنفاس دم خرج للولادة (ش) لما أنهى الكلام على الحيض أتبعه بالكلام على النفاس لا اشتراكهما في أكثر الاحكام وهو اغصة ولادة المرأة لانفس الدم ولذا يقال دم النفاس والشي لا يضاف لنفسه وشرعاً دم أو مافي حكمه كالصفرة والكدره خرج للولادة بعد هاتفا قوامها على قول الأكثر وقبلها لاجلها على أحد قولين للشيوخ حكمهما عن عياض في توضيحه فان قيل ما فائدة الخلاف في الدم الخارج عند الولادة لاجلها أو الخارج معها فالجواب ان فائدته تظهر في ابتداء من النفاس فعلى قول الأكثر فانه نفاس يكون أوله من ابتداء خروجه تحسب ستين يوماً من ذلك اليوم وعلى القول الآخر بانه حيض لا يكون ابتداء النفاس الا بعد خروج الولد (ص) ولو بين توأمين (ش) التوأمين هما الولدان في بطن واحد والذنان بين وضعهما أقل من ستة أشهر والمعنى ان الدم الذي بين التوأمين نفاس وقيل حيض والقولان في المدونة وعلى الاول فتجلس أقصى أمد النفاس وعلى أنه حيض فتجلس كما تجلس الحامل في آخرها عشرين يوماً ونحوها على ما هو يصير الجميع نفاساً واحداً وإليه ذهب أبو محمد والبرادعي وبعبارة أخرى وما ذهب إليه أبو محمد والبرادعي موافق لمفهوم قول المؤلف فان تحللها أى الاكثر فنفسان

كالمسبب) المناسب أن يقول لا نهما أى النهى عن الدخول لهما من جزئيات ما قبله بدليل قوله يندرج (قوله اذ لا يوقعان الا في المسجد) أى وإذا كان كذلك فالنهى عن دخوله المسجد نهى عن الدخول لهما أى النهى عن الدخول لهما من جزئيات النهى عن الدخول للمسجد ولوقال الشارح بدل ذلك كله وإذا نهيت عن دخول المسجد فيلزم من ذلك انها لا تعتكف ولا تطوف لان من لوازمها دخول المسجد وإذا انتفى اللازم ينتفى الملزوم فيظهر كون النهى عن الاعتكاف والطواف مسبباً عن النهى عن دخول المسجد (قوله واغابته على هذا) اغابتم لوقال المصنف ولا تعتكف وبعد ان فرغ لا يأتي هذا بل يفيد ضد هذا (قوله منعت من القراءة) اعتمد عجم خلاف هذا وهو ان الحائض تقرأ في حال السيلان

(٢٧ - خرشي أول) مطلقاً خافت النسيان أم لا كانت جنباً أم لا وبعد انقطاعه تقرأ أيضاً الآن تكون جنباً فلا تقرأ والنفاس كالخائض واعتمد بعض الشيوخ (قوله والشي لا يضاف لنفسه) أى لان الشي لا يضاف الخ هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه يجوز اضافة الشي الى نفسه عند اختلاف اللفظ وهو المعتمد كقوله شيخنا الصغير (قوله وقبلها لاجلها) الراجح انه حيض (قوله أو الذنان) هذا تنويع في التعبير والمسال واحد (قوله وبصر الجميع نفاساً واحداً) مرتبط بالقول الاول ان الذي بين التوأمين نفاس فاذا علمت ذلك فنفه قول اذ اوضعت الثاني بعد ان جلست للاول أقصى أمد النفاس فلا خلاف انها تستأنف للثاني نفاساً مستقلاً وأما اذا وضعت قبل ذلك كالموضوعة بعد أربعين من الاول مثلاً فوقع خلاف بين الذين يقولون انه نفاس فذهب أبو محمد والبرادعي الى انها ضم الدم الذي يأتي بعد الولد الثاني للدم الذي بينهما فعند كمال ستين من وضع الاول تحل وهذا ما لم يأت طهر تام بعد الدم الاول وقبل وضع الثاني والا كان للثاني نفاس مستقل وذهب أبو اسحق الى أنها تستأنف للثاني نفاساً قال في التنبيهات وهو الاظهر فاذا كان هو الاقوى خلاف ما يتبادر من عبارة الشارح

(قوله فاعتبر الخ) ينفاده اذ لم يكن مستون فالجميع نفاس واحد ولا استئناف (قوله ولا حد لاقله) أي باعتبار الزمان بدليل قوله خلافا لابي يوسف وقوله وان دفعة معناه هذا ان لم يكن دفعة بل وان دفعة (قوله على المشهور) ومقابلته قيل أربعون وقيل يسئل النساء (قوله خلافا لما في الارشاد) أي يقول تعول على عاداتها (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) قال في كذا ينبغي ان حكم الوضع قبل تمام الستين من ولادة الاول باربعة أيام فاقول كحكم ولادتها بعد تمام الستين فتستأنف للثاني نفاسا بخلاف تنبيهه بخ إذا كان بين الولدين ستة أشهر فاعترفهما جلالا فتتقضى العدة بوضع الاول وان كان أقل من ذلك فهو رجل واحد فلا تنقضى العدة الا بوضع الثاني وفائدة انقضاء العدة بوضع الاول مع ان العقد عليها (٢١٠) مع شغل بظن احرام عدم لحوق الثاني بمن لحق به الاول (قوله فتلقق) محل التلقيق

ما لم يجزوا الدم بعد طهر تام فانه حينئذ يكون حيضا (قوله التونسى) بدل من ابن جماعة (قوله وهو خلاف) أي فالعقدانها تقرأ (فان قلت) ما الفرق بين الحائض والنفساء على القول الضعيف (قلت) تكرار الحيض وندور النفاس (قوله ووجب وضوءه) وهو المعتمد لانه رواية ابن القاسم وأشهب عن مالك وصنيع المصنف يقتضى ذلك (قوله هو الوعاء) أي الوعاء الذي في البطن (قوله سواء كان أول الحمل) كانه يرد عند صيرورته علقه فبا بعده الا ان خير بأن الذي في الاولية أو الوسط لا يكون الاسقطا ولا منافاة بين كلام البساطى وكلام بهرام (قوله وقيل لا ينقض الوضوء الخ) كذا ذكر صاحب الطراز (قوله في حكم السلس) لا يخفى ان السلس مشروط بان لا يلازم أقل الزمن وكانه أشار لذلك بقوله في حكم السلس أي انه في حكمه في الجملة ولم يقل فهو من السلس لانه غير معتاد أي خارج غير معتاد أي لم تجز به العادة المستمرة المتكررة كل وقت

فاعتبر في الاستئناف أن يكون بينهما ستون يوما لا أقل (ص) وأكثره ستون (ش) لا حد لاقل النفاس كالحيض وان دفعة عندنا وعند أكثر الفقهاء خلافا لابي يوسف وأما أكثر زمنه اذا تمادى متصلا أو منقطعا ستون يوما على المشهور ثم هي مستحاضة ولا تستظهر على الستين كبلوغ الحيض خمسة عشر وظاهره انها لا تعول على عاداتها خلافا لما في الارشاد (ص) فان تحملها فنفاسان (ش) الفاعل المستتر للستين والمفعول البارز لثتوأمين أي فان تحمل الستون التوأمين فنفسان فتستأنف للثاني نفاسا مستقلا كما لو ولدت ولدا وبقي في بطنها آخر قلم تضع الا بعد شهرين فللولد الثاني نفاس آخر أما ان تحملها أقل من ستين يوما فنفس واحد فتبنى بعد وضع الثاني على ماضى من الاول وظاهره ولو وضعت الثاني قبل الستين يسير ثم ان هذا ظاهر حيث لم يحصل لها النقاء خمسة عشر يوما فان حصل لها النقاء خمسة عشر يوما ثم أتت بولدا فأنه تستأنف له نفاسا لا انقطاع حكم النفاس بمضى المدة المذكورة (ص) وتقطعه ومنعه كالحيض (ش) يعني ان تقطع أيام دم النفاس قبل طهر تام كتقطع أيام دم الحيض فتلقق من أيام الدم ستين يوما ونأى أيام الانقطاع وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلى وتوطأ ويمنع صحة صلاة وصوم الى آخر ما سبق لا قراءة وقول ابن الحاجب ولا تقرأ أربع فيه ابن جماعة التونسي في كتابه فرض العين وهو خلاف المعروف (ص) ووجب وضوءه (ش) يعني ان الهادى ينقض الوضوء وهو ماء أبيض يخرج من الحامل يجمع في وعاء عند وضع الولد أو اسقط كذا قال الشارح وقال البساطى هو الوعاء الذي يكون فيه الولد وسواء كان أول الحمل أو وسطه أو آخره لا بهرى لانه بمنزلة البول اه المراد منه وقيل لا ينقض الوضوء لانه لا يخرج الا غلبة فهو في حكم السلس وعن مالك في مواضع أخر ليس هو بشئ وأرى ان تصلي به ابن رشد وهو الا حسن لكونه غير معتاد واليه أشار بقوله والظاهر فيه أي نفي الوضوء منه وعلى كل من القولين فهو نجس فان لازم المرأة وخافت خروج الوقت صلت به

* (باب) *

لما أكل الكلام على كتاب الطهارة الذي أوقع الباب موقعه اذ هي آكد شروط الصلاة أتبع ذلك بالكلام على بقية شروطها وأركانها وسننها ومنذوباتها ومبطلاتها وترجم عن هذه الاحكام بباب مكان ترجمة غيره عنها بكتاب وحذف المترجم له المضاف اليه الباب فلم يقل باب الصلاة كقول غيره كتاب الصلاة اختصارا والصلاة لغة الدعاء وبمعنى البركة والاستغفار

كالبول ونحوه فلا ينافى انه معتاد للحوامل (قوله فان لازم المرأة) أي ساعة نزوله * (باب الوقت المختار) * وشرا (قوله لما أكل الكلام على كتاب الخ) فيه إشارة الى ان أصل التعبير بكتاب اما لانه طريقة الاوائل فتتبع واما لانه لما كان كل باب يقصد بالذات بحيث يصح أن يفرد على حدة ناسب التعبير عنه بكتاب (قوله اذ هي آكد شروط الصلاة) عليه لقوله أكل بملاحظة قيد الاولية وكأنه يقول لما أكل الكلام عليها أولا (قوله وأركانها) معطوف على بقية (قوله عن هذه الاحكام) أي عن دال هذه الاحكام وهي القضايا لان مسمى التراجم الالفاظ (قوله والصلاة لغة الدعاء) أي وبمعنى البركة وان شئت قلت أو الرحمة اذ اصدرت من الله تعالى هذا الإشارة الى ما قال بعضهم وتستعمل الصلاة بمعنى الاستغفار ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعثت الى أهل البقيع لا تصلي عليهم فانه فسر في الرواية الاخرى فقال أمرت بالاستغفار لهم قال وتستعمل بمعنى البركة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي

أوفى أي أوفى نفسه قال رائدة ومعنى الدعاء كافي وقوله وصل عليهم أي ادع لهم وقوله أو سجود يجوز أن يكون مر فوعا عطا على ذات وإن يكون مخوضا فاعلى أحرام والاول أظهر وقوله فقط كلمة تدكر لانتها عن الزيادة وهي اسم فعل أي انتسه عن الزيادة على لفظ السجود واقتصر عليه ودخول الفاء عليها ما لا نحتاج جواب شرط مقدروا ما زائدة واما عاطفة (فان قلت) لم يقل وحده (قلت) كلمة فقط أخصر (قوله فدخل سجود التلاوة) أي من قوله أو سجود فقط وقوله وصلاة الجنائز في قوله ذات أحرام وسلام ثم لا يخفى أن أوليست للشأن الممتنع كونه في الحدود بل هي للتشريع وقوله ذات أحرام الخ لا ينافي أنها ذات شيء آخر كاللحظة فلا يقال أنه ليس بشامل لأن صلاة الجنائز ذات دعاء أيضا ثم نقول أراد بعدم الأحرام في سجود التلاوة أنه ليس له تكبيرة الهوى لا بد منها بمعنى أنها مطلوبة (فان قلت) من لا قدرة له على الصلاة الابنية أو العاجز عن النطق فعلمها وقرئها ماصلا ولم توجد خاصية المحذور (قلت) الصواب أن يراود أو ما يقوم مقامهما واعتراض أيضا بأنه غير مانع لصدقه على من أحرم بالحج لاشتماله على ركعتي الطواف وأجيب بأن التعريف بالخواص اللازمة والسلام في الصلاة لازم وفي الحج غير لازم وبأن الركعتين ليستا من حقيقة (قوله وهو الظاهر) وعبر غيره بالتحج أي لصديق حد السبب عليه أي سبب في الوجوب وشرط في العكس والشرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لانه * (فائدة) * الصلاة قال النووي الأشهر الأظهر أنها من الصلواتين بفتح الصاد واللام (٢١١) وهما عرقان في الردف عن عيين الذنب وشماله

يشتميان في الركوع والسجود ولذلك كتبت في المحصف بالواو وقيل أنها مأخوذة من قولهم صليت العود إذا قومته لأن الصلاة تحمل على الاستقامة وترد عن المعصية قال تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر وقيل أنها مأخوذة من الصلة لأنها أصل بين العبد وخالقه بمعنى أنها تدنيه من رحمته وتقر به منها (قوله حتى يتحقق) أي يجزئ بدخوله أي فن قال فرض عين معناه لا يدخل في الصلاة إلا إذا جزم بدخوله ولو من أخبار الغير لا أن خبريان المعتمدان الظن الغالب يكفي في معرفة الوقت ويأتي هذا الكلام (قوله الوقت الشرعي) أي

وشرع قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات أحرام وسلام أو سجود فقط فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائز اهـ وافتتح المؤلف كتاب الصلاة بوقتها لانه ما شرط في صحتها ووجوبها كما قال بعضهم أو سبب يلزم من وجوده وجود خطاب المكلف بالصلاة ويلزم من عدمه عدم خطاب المكلف بها كما قال القرافي وهو الظاهر وهو المأخوذ من كلام المؤلف لتأخير الشرط عنه لانه ذكره ثم ذكر أن الأذان سنة ثم ذكر الشرط بعد ذلك فقال شرط لصلاة طهارة حدث وخبث ومع الأمن استقبال عين المكعبة هل ستر عورتها الخ ولو كان عنده شرط اصرح بشرطه كما صرح به في البواقي ومعرفة فرض كفاية عند القرافي يجوز التقليد فيه وفرض عين عند صاحب المدخل ووفق بينهما بما يحمل كلام صاحب المدخل على أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة حتى يتحقق دخول الوقت (ص) الوقت المختار للظهور من زوال الشمس لا آخر القامة (ش) بد المؤلف ببيان الوقت الشرعي وبدوامنه باختيار به وبدوامنه الصلاة بالظهور لأنها أول صلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم صحيحة ليلة الاسراء والمعنى أن أول وقت الظهر من ميل قرص الشمس عن وسط السماء إلى جهة المغرب بان يقام عود مستقيم فان تنهى الظل في النقصان وشرع في الزيادة فذلك وقت الزوال وينتهي آخر وقت الظهر المختار لا آخر القامة وقامة الانسان سبعة أقدام بقدم نفسه أو أربعة أذرع بذراعه (ص) بغير ظل

المقدر للعبادات لا المقدر لغيرها من أكل أو شرب أو مطالعة فإنها وقت عادي واعلم أن الوقت مأخوذ من التوقيت وهو التحديد وهو أخص من الزمان فكل وقت زمان وليس كل زمن وقتا والزمان لغة المدة من ليل أو نهار واصطلاحا مقارنة متجدد موهوم متجدد معلوم إزالة لاهام وقال المازري إذا اقترن خفي بجلي سمي الجلي زمانا نحو جاء زيد طلوع الشمس وقيل الزمان مقدار حركة الفلك وأما اليوم فهو القدر الذي يقع بين طلوع الشمس وغروبها وأما الليل فهو القدر الذي يقع بين غروب الشمس وطلوعها (قوله لأنها أول صلاة صلاحها جبريل الخ) وبعبارة أخرى لأنها أول صلاة ظهرت قال بعض المحققين يمكن أن يكون من حكمة الأولوية احتياجه عليه السلام إلى تعليم جبريل لتكليفها والتعليم في أظهر الأوقات أظهر وأبلغ اهـ (قوله بان يقام عود الخ) كانه يقول ويصور ذلك (قوله وشرع في الزيادة) ولا بد أن تكون الزيادة بيته وحاصله انه كلما ارتفعت الشمس نقص الظل فاذا وصلت وسط السماء وهي حالة الاستواء كمل نقصانه وبقيت منه بقية وقد لا تبقى وذلك بمكة وزيد من نين في يومين أحدهما أطول أيام السنة والاخر قبله بستة وعشرين يوما وبالمدينة الشريفة يوم في السنة وهو أطول يوم فيها فاذا زالت الشمس بجانب المغرب حدث ان في من جانب المشرق لم يكن وزاد ان كان وتحول الجهة المشرق فحدثه أو زيادته هو الزوال وقوله بغير ظل الزوال سالبه تصديق بشي الموضوع فيدخل الاقيم الذي لا ظل فيه للزوال كالاقيم الذي في خط الاستواء (قوله المختار) أي الذي أوقع الصلاة فيه الى خيرة المكلف أي أن المكلف مخير في ابقاء الصلاة في أي جزء منه مع التوسعة من غير تحجير عليه (قوله سبعة أقدام) هذا هو الجود وقيل ستة أقدام وثلاثا قدم وقيل ستة

أقدام ونصف (قوله مفردا عن الزيادة) الاوضح أن يقول مفردا عما زالت عليه الشمس (قوله حال من الضمير في الخبر) ناظر له بعد حذف المتعلق ونحمل الجار والمجرور الضمير وأما قوله حال من ضمير متعلق الخبر فناظر له قبل حذف المتعلق لأن المتعلق قد حذف فما يكون الا كونه حالا من الضمير في الخبر لا غير ثم ظاهر قول اشرار متعلق بما يتعلق به الخبر يؤذن باتحاد متعلق من زوال ولا آخر القامة وعند البيان تبين منه ان ما يتعلق به لا آخر القامة غير متعلق به من زوال الشمس لانه قال كائن من زوال الشمس ثم قال كائن لا آخر القامة وكأنه لما اتحد اللفظان صار بمثابة لفظ واحد يتعلق به المجروران والحاصل ان الخبر مجموع الكائنين لانه الذي يتم به الفائدة وهناك حل أسهل وهو ان للظهر متعلق بالوقت أو المختار وهو أولى وقوله من زوال الشمس متعلق بمحذوف أي ابتداءه من زوال الشمس ونكره الاقامة قبل الفراغ من الاذان وقوله لا آخر القامة متعلق بمحذوف أي وانتهائه لا آخر القامة وهو على حذف مضاف أي لا آخر ظل القامة فاللام بمعنى الى لان من التي لا ابتداء الغاية يقابلها الى التي لا انتهاء الغاية والغاية داخلية وأل في القامة للجنس أي لا آخر جنس كل قامة تفرض (قوله كما يسمى فيأ الخ) معنى الظل السترو منه قوله أنافي ظلك ومنه ظل الجنة وانما يسمى ما بعد الزوال فيأ لانه ظل فاء من جانب الى جانب أي رجح (٢١٢) والفي الرجوع ومقابلته ما ارتضاه النوى انهما متغايران فما كان قبل الزوال فهو ظل وما بعده فهو في فقط (قوله)

يعني ان آخر القامة لا يخفى ان هذا يدل على ان العصر داخل على الظهر فيكون فيه ايماء الى ترجيح ذلك القول ولذلك أفاد بعض شيوخنا فقال هو الارجح كما يفهم من اقتصار المصنف عليه أولا ومن عبارة المواقي وغيره ثم حكى الخلاف بعد ذلك ولم يعلم من ذلك وقت الاشتراك فلذا بينه بعد بقوله واشتركا (قوله واشتركا بقدر الخ) أي بقدر فصل احدهما ان سقرتين فسقرتين وان حضر يمين فحضر يمين (قوله لكن اختلف الخ) لا يخفى ان هذا اللفظ يدل على ان ما قبله يحتمل القولين مع ان قوله واذا كان آخر القامة نص في احدهما او هو دخول العصر على

الزوال (ش) يعني ان الظل الذي زالت عليه الشمس لا اعتداده في القامة بل يعتبر ظل القامة مفردا عن الزيادة فقوله للظهر حال من الضمير في الخبر ولا آخر متعلق بما يتعلق به الخبر وبغير حال من ضمير متعلق الخبر أي الوقت المختار كائن من زوال الشمس حال كونه كائنا للظهر كائن لا آخر القامة حال كونه كائنا بغير ظل الزوال وافهم قول المؤلف بغير ظل الزوال ان ما بعد الزوال يسمى ظلا وهو مضي النوى وغيره كما يسمى فيأ وما قبله ظل فقط (ص) وهو أول وقت العصر للصفرار (ش) يعني ان آخر القامة بعينه أول وقت العصر المختار الى الاصفرار في الارض والجدر وهو وقت التطفيل أي ميل الشمس للغروب ومنه طفل الليل بالشد يد أي أقبل ظلامه لافي عين الشمس اذ لا تزال نقيصة حتى تغرب (ص) واشتركا بقدر احدهما وهل في آخر القامة الاولى أو أول الثانية خلاف (ش) أي واذا كان آخر القامة هو أول وقت العصر لزم قطع حصول الاشتراك بينهما لكن اختلف بعد ذلك في المشاركة لمن هي منها هل للعصر في آخر القامة الاولى بقدرها واختاره ابن رشد وابن عطاء الله وابن راشد وأول الظهور في أول القامة الثانية بقدرها وشهره سنده وهو مقتضى كلام ابن الحاجب خلاف وفائدة تظهور في الاثم وعدمه فيما لو أوقع الظهور في أول القامة وفي العجة وعدمه فيما لو أوقع العصر في آخر القامة الاولى ثم في قوله واشتركا بقدر احدهما اشعار بان الوقت المختار انما يدرك بايقاع جميع الصلاة فيه وهو ما عليه ابن رشد وابن عبد السلام وتبعهما الشارح كما يفيد ماذكره عند قوله واثم الا لعذر ويأتي عند قوله وللمغرب من غروب الشمس ما يوافقه ومختار المؤلف أنه يدرك بركعة كالضروري (ص) وللمغرب غروب الشمس يقدر بفعلها بعد

الظهر (قوله في المشاركة) بفتح الراء أي الاشتراك أي لكن اختلف بعد ذلك في

شروطها

المشاركة أي لمن هي منها وقوله هل للعصر بدل من قوله لمن هي منها (قوله هل للعصر في آخر القامة الاولى) وعلى هذا فهذا الوقت ضروري للعصر مقدم على اختيارها وهل ثمرة كونه ضروريا انه يحرم ايقاع الصلاة فيه والظاهر لا وانظر على هذا ما مر كونه ضروريا (قوله أول الظهور الخ) وعلى ذلك يكون أول القامة الثانية اختياريا للظهر والى ما قلنا يشير الشارح الى ذلك بقوله وفائدة تظهور الخ (قوله اشعار الخ) لم يقبض ذلك الاشعار لان غايته ان آخر القامة الاولى أو أول الثانية وقت لكل منهما وصادق بان توقع فيه كلها أو بعضها أمر آخر (قوله ماذكره) أي الشارح فقد قال مانصه يعني ان من أوقع الصلاة في الوقت الضروري أو شيئا منها فانه يكون انما (قوله أنه) أي الاختيارى يدرك بركعة تنبيه على هذا الخلاف يجري نحوه في العشاءين على القول بامتداد وقت المغرب للشفق وهو باربع ركعات قبل الشفق ان قلنا ان العشاء تدخل على المغرب وأما اذا قلنا ان المغرب تدخل على العشاء فيكون بمقدار ثلاث ركعات من أول وقت العشاء (قوله وللمغرب) معطوف على قوله للظهر وقوله غروب معطوف على قوله من زوال والمعنى الوقت المختار للمغرب من غروب قرص الشمس الى انتهاء وقت يحصلها وشروطها وقوله يقدر حال انتهاء الوقت اذ غروب الشمس صادق بهذا وبازيد منه

(قوله عن في رؤس الجبال) أي بحيث ان من في رؤس الجبال لا يراها (قوله في العين الخشنة) متعلق بغروب أي غروب جميع القرص في العين الخشنة أي ذات الحاء وهي الطين السوداء أي في رأي العين والافهسي أعظم من الارض فهسي قدرها مائة مرة وستمائة وستين مرة وثلاث (قوله ولا عبرة بمغيبها) أي لا يعول ولا يعتمد من في الارض على مغيبها خلف الجبال بل لا يعتمد الا على اقبال الظلمة من جهة المشرق (قوله من ههنا) وأشار الى جهة المشرق (قوله وأدبر النهار من ههنا) وأشار الى جهة المغرب (قوله فقد أظطر الصائم) أي فقد دخل فطره (قوله حدث كبرى وصغرى) وكذا التصريح بصغرى وكبرى في كلام الخطاب وعجج فاذن الواو بمعنى أو أو صغرى فاذا كانت الكبرى قائمة به بقدره بحسبها وكذلك الصغرى واذا كان من أهل التراب بقدره بحسب التراب الا انه اذا كان متوضعا مغتسلا بقدره بمقدار الكبرى فلو كان مغتسلا غير متوضعا بقدره بمقدار الصغرى كما قررنا فان قلت بقدره بمقدار الكبرى لجواز ان تكون عليه قلنا لو قدر ناله بمقدار الكبرى لاستغنى عن مقدار الصغرى لاندر اجها فيه كيف وقد صرح بقوله صغرى وكبرى فاذا كان المراد صغرى أو كبرى فان قلت بل يقدرهما معالاتاساع الزمن قلنا لا وجه لذلك مع كون الكبرى تغنى عن الصغرى فاذا الوقت يختلف باختلاف المصلين هذا ما يقتضيه النظر في هذه العبارة والمخلص ما يقبضه لفظ ابن عرفة والاي اعتبار الطهارة الكبرى مطلقا كان محدثا حداثا أصغرا أو أكبر كان فرضه الوضوء (٢١٣) أو الغسل أو التيمم فالوقت لا يختلف باختلاف المصلين ولفظ ابن عرفة وفي كون

شروطها (ش) يعني ان ابتداء المختار للمغرب غروب جميع قرص الشمس عن رؤس الجبال في العين الخشنة ويقبل السواد من المشرق ولا عبرة بمغيبها عن في الارض خلف الجبال بل يعتمد عليه لا على غيوبها اقبال الظلمة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أظطر الصائم ولا يضر أثر الحجرة ولا بقاء شعاعها في الجدران وينتهي مختار المغرب بقدر ما يسع ثلاث ركعات ويسع شروطها من طهارتي خبث وحدث كبرى وصغرى مائة وثمانية وستين وعورة واستقبال قبله ويراد على شروطها الاذان والاقامة ويجوز لمحصل الشروط التأخير بقدر تحصيلها ان لو كان غير محصل لها ولو قال وللمغرب قدر ما يسع فعلها وشروطها وأذا نوافاة بعد الغروب لكان أظهر في افادة ان المحصل للشروط له التأخير بقدر تحصيلها لو لم يكن محصلا لها وانه يعتبر قدر الاذان والاقامة (ص) وللعشاء من غروب حجرة الشفق للثلث الاول (ش) يعني ان أول الوقت المختار للعشاء من غروب الحجرة الباقية من بقايا شعاع الشمس ممتدا الى ثلث الليل الاول على المشهور وقيل الى النصف ولا ينظر الى البياض الباقي في ناحية الغروب خلافا لابي حنيفة القائل ان الشفق هو البياض وهو يتأخر عن غروب حجرة الشفق ابن ناجي ونقل ابن هارون عن ابن القاسم نحو ما لابي حنيفة لا أعرفه (ص) وللصبح من الفجر الصادق للاسفار الاعلى (ش) يعني ان أول الوقت المختار للصبح من حين طلوع الفجر الصادق ممتدا الى الاسفار الاعلى وهو الذي يترأى فيه الوجه

يخرج الوقت فان كان لا يقدر على الاتيان باركان الصلاة أو بعضهما مع الحقة فانه يجب عليه ان يقول ويستبرئ وان كان يقدر على الاتيان بالصلاة مع مدافعتها الحدث ولكن لا يأتي مع ذلك بغير فرائضها فانه لا يعتبر قدر الاستبراء مع حرمة بقوله حيثئذ اه ومفاد عج حيث قال احتج له ان الوقت يختلف باختلاف المكلفين والظاهر اسقاطها وانه معتبر ولو لم يحتج له كان الطهارة معتبرة ولو لم يحتج لها تنبيهات الاول قول المصنف غروب الشمس الخ انما هو بالنسبة للمقيمين وأما المسافرين فلا بأس أن يمدوا الميل ونحوه ثم ينزلون ويصلون كما في المدونة * الثاني ما ذكر من وقتها انما هو وقت افتتاحها القول سند ما وقت امتدادها فانفقوا على جواز امتدادها الى مغيب الشفق ولا يجوز تطويل القراءة لما بعد الشفق اجماعا ويجوز مادام الشفق اجماعا ومقتضاه انه لا يجوز التطويل في قراءة غيرهما من الصلوات حتى يخرج الوقت المختار * الثالث بنى بقديم شروط المغرب على وقتها بخلافه * غامضت المغرب مغربا لا يقعها عند الغروب (قوله وللعشاء) اشتقاقها من العشي وهو ضعف البصر لوجود ذلك حيثئذ (قوله حجرة الشفق) قال في الطراز لا يختلف ان مبدء وقت العشاء الاختيارى لا يكون قبل مغيب الشفق الذي هو الحجرة اه فاذا ان اضافة حجرة لما بعده للبيان وفي شب من اضافة الصفة للموصوف (قوله للثلث) أي لانتهائه (قوله وللصبح) سميت بذلك من الصباح وهو أول النهار أو من الحجرة التي فيه كصباحة الوجه لحجرة فيه (قوله للاسفار) أي لدخول الاسفار الاعلى والغاية خارجة (قوله وهو الذي يترأى فيه الوجه) والظاهر انه يعتبر في ذلك البصر المتوسط في محل لا سقف فيه ولا غطاء كما قال عج

(قوله والاسفار الظهور) لا يخفى انه يكون معنى قول المصنف للاسفار الاعلى للظهور والابن الواضح أى للظهور اظاهرو ولا يحمله
 فالاحسن أن يقول والاسفار الضوء فيكون المعنى للضوء البين الواضح أى الذى لا يخفى (قوله لتغيره) تعديل لقوله الكاذب (قوله كبد)
 أى وسط (قوله كهية الطيبسان) أى فى الطول (قوله الذئب والاسد) أى فيكون السرحان مشتركين الذئب والاسد (قوله لظلمة لونه)
 أى الفجر الكاذب ظاهر عبارته أنه جرم مظلم ممدوله ذئب وظاهره أسود وباطنه أبيض وان ذئب السرحان أسود وآخر باطنه أبيض
 وان الاسود والذئب كهما على تلك الحالة أو غالبها والظاهر ليس كذلك وانه نفس البياض الممتدة فى ظلمة الليل الذى ليس له اتساع
 (قوله وتسميه العرب الخلف) أى لانه يبعث الناس على الخلف (قوله الوسطى الخ) تعديل لقوله وهو المشهور (قوله والا فضل) عطف
 تفسير فيكون قوله الوسطى بمعنى الفضلى (قوله وقد تفضل) أى ولا غرابة لانه قد تفضل (قوله وليس المراد) الاولى فليس المراد (قوله
 أو بمعنى) معطوف على قوله بمعنى المختار وانه قال حافظوا على المتوسطة أى لاجل فضلها ونسخة الشارح أو بمعنى المتوسط والمناسب
 أن يقول المتوسط بالميم (قوله وهو صحيح من جهة الاحاديث) وقال ابن حبيب من أحسن بنا به وهو مذهب الشافعى بحسب ما أسس من
 القواعد فقد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي (٢١٤) وقد صح الحديث انها العصر فصار مذهبه انها العصر فذهب الذى نص عليه

والاسفار الظهور والاعلى البين الواضح واحتز بالصادق وهو المستطير بالراء أى المنتشر من
 الفجر الكاذب تغيره من لا يعرفه وهو المستطيل باللام لصعوده فى كبد السماء كهية
 الطيبسان ويشبه ذئب السرحان بكسر السين الذئب والاسد لظلمة لونه وبياض باطن ذئبه
 وتسميه العرب الخلف كأن حالها بخلف طلوع الفجر وآخر أنه لم يطلع (ص) وهى الوسطى
 (ش) يعنى ان الصلاة الوسطى فى قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هى
 الصبح وخصت بالنأ كيدلتضيق الناس لها بنومهم عنها وعجزهم عن القيام بها وهو المشهور
 لان الوسطى تأنيث الاوسط بمعنى المختار والا فضل كفى قوله تعالى أمه وسطا وقال تعالى قال
 أوسطهم وهو معلوم فضل الصبح وقد تفضل مصلحة الاقل على الاكثر كالفصل على الاتمام والوتر
 على الفجر والله يفضل ما يشاء على ما يشاء وليس المراد انها وسط الصلوات أو بمعنى المتوسط بين
 شيئين وهى أولى بذلك لانها بين شئين مشتركين يحتمل ان يكونا وليمتين كذلك وهى مستقلة
 بنفسها لا يشاركها فيه غيرها من الصلوات وقيل هى العصر وهو صحيح من جهة الاحاديث
 ومما من صلاة الاقل انها الوسطى (ص) وان مات وسط الوقت بلا أداء لم يعص الا أن بطن
 الموت (ش) يعنى ان المكلف اذا دخل عليه وقت الصلاة الاختيارى ومات من غير ادائها
 فانه لا يكون آثما سواء ظن الصحة أم لا الا اذا ظن الموت ومات فانه يأثم لان الوقت الموسع صار
 فى حقه مضيقا فكان يجب عليه المبادرة الى الفعل قاله السهورى ويفهم منه انه اذا ظن
 الموت ولم يمت وأوقعها فى وقتها الاختيارى انه لا يكون آثما والنقل انه آثم لخالفه مقتضى
 ظنه لكنها أداء عند الجمهور عملا بما فى نفس الامر لا قضاء عملا بما فى ظنه اذا لا عبرة بالظن البين
 خطؤه فالمراد بالوسط الاثناء ويجوز فيه تحريك سينه وتسكينها على ما صاحب القاموس

انها الصبح الا انك خير بانها اذا صح
 الحديث بانها العصر كيف هذا
 مع قوله ومعلوم فضل الصبح فان
 مفاده ان فضل الصبح الذى تميزت
 به عن غيرها لا شئ فيه ولا يشكره
 ومقتضى صحة الحديث بانها العصر
 انه ليس معلوما بتلك المثابة بل العصر
 أفضل وأعظم وعلى ان العصر
 هى الوسطى فان قلنا بمعنى الفضلى
 فالامر ظاهر وان قلنا المتوسطة
 فلا نمتوسط بين شئين وليمتين
 (قوله ومما من صلاة) أى فرض
 أو نفل أو غيرها كما الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قيل
 انها الظهور وقيل المغرب وقيل العشاء
 وقيل الصلوات الخمس وقيل مهمة
 وقيل الصبح والعصر وقيل الجمعة
 وقيل العشاء والصبح وقيل صلاة
 الجماعة فى جميع الصلاة وقيل صلاة
 الخوف وقيل صلاة عيد الاضحى

وقيل صلاة عيد الفطر وقيل الوتر وقيل صلاة الضحى وقيل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل غير ذلك وظاهر
 (قوله وان مات وسط الوقت الخ) ولا يشترط العزم على الاداء على الراجح (قوله الا أن يظن الموت) يقتضى ان الظن وان لم يغلب بوجوب
 الاثم وهو كذلك كما فى المواقى خلافا للحطاب قاله عجب (قوله فانه يأثم) أى اثم كبيرة لكونه ترك صلاة من الفرائض (قوله قاله
 السهورى) أى الشيخ على أى الذى هو شيخ أبى الحسن شارح الرسالة وشيخ ت وأما الشيخ سالم فيشير اليه بس (قوله ويفهم منه
 الخ) أى لان المصنف قال واذا مات فجعل الموضوع الموت (قوله لكنها أداء عند الجمهور) ويترتب على كونها أداء انه يصح أن يكون
 اما للغيره فممن شارك فى تلك الصلاة ومقابل الجمهور والقاضى فانه قال قضاء نظر الما يقتضى المضيق (قوله فالمراد بالوسط الاثناء)
 تفريع على قوله اذا دخل عليه وقت الصلاة ومات أى ولاس المراد بالوسط حقيقة والاثناء شامل لان المراد به الخلال والظاهر انه
 يتوهم فى الاثناء المتوسط فاعل التعبير بالخلال أولى (قوله على ما صاحب القاموس) أفهم ان غيره خالفه وهو كذلك اذ يتعين التحريك
 على ما فى الصحاح على ما أفاده عجب وفيه نظر لان صاحب الصحاح نص على الامر من السكون والفتح وحاصل ما فى ذلك المقام ان وسط
 بالسكون ظرف وبالتحريك اسم ومعنى الاول انه ظرف ملازم للظرفية لا يتصرف ومعنى الثانى انه ظرف متصرف ويفترقان من

جهة ان الاول وهو الظرف يقال في منفصل الاخراء تجلس بين القوم وأما المتحرك فيكون في متصل الاجزاء كالداء والوقت فاذن يقرأ المقتضى بالتحريك لا غير كما أفاده محشي نت (قوله وظاهر الخ) استظهر عجم ان ظن باقي الموانع التي طروها يسقط كالحيض كذلك ولا يخالف ما يأتي من أن من علمت بمجيء الحيض وأخرت الصلاة عاملة فاتها الحيض بحيث تسقط به الصلاة انها لا تقضى لان عدم القضاء لا ينافي الاثم والمذهب ما قاله شارحنا من ان ظن باقي الموانع ليس كظن الموت كما ذكره بعض الاشياخ عن بعض شيوخه وهو الذي كان ظهري (قوله اني لا تنتظر الخ) وأما التي تنتظر غير هافهم وأشار له المصنف بقوله بعد والجماعة تقديم الخ وعلى هذا التقرير فقول المصنف تقديمها يعني التقديم الحقيقي لا النسبي وقوله ثم ظاهر كلام المصنف هذا ينافي حله الاول وذلك لان هذا الحل قاض بان معنى قول المصنف تقديمها أى تقديمها نسبياً فلا ينافي انه يطلب من المنفرد وغيره التنفل قبل الصلاة وبعد الاذان فالأفضل للشارح ان يأتي به على انه وجه آخر يفيد المغايرة بين هذا وما قبله والحاصل ان عجم ارتضى ان قول المصنف والافضل لتقديمها معناه تقديمها تقديم حقيقياً فلا يتنفل أصلاً قبل الظهر والعصر وما ورد في الحديث من تأكد التنفل قبل الظهر والعصر محمول على من ينتظر الجماعة سواء كان اماماً أم لا والخطاب ارتضى انه تقديم نسبي فلا ينافي ندب تقديم النفل على الظهر والعصر (قوله من غير مبادرة جداً لانه من فعل الخوارج) أى الذين يعتقدون ان تأخير (٢١٥) الصلاة عن أول وقتها لا يجوز كما أفاده الخطاب

(قوله أمر نسبي) أى مع تخصيصه بالظهر والعصر لانهما اللتان يتنفل قبلهما دون المغرب ليكرهه التنفل قبل صلاته ودون الصبح لانه لا يصلى قبلها الا الفجر والورد بشرطه والسفح والوتر ودون العشاء لانه لم يردشئ بخصوصية النفل قبلها وقد تقدم ان هذا مرضى الخطاب (قوله كما نقله) المناسب كما أفاده أبو الحسن على الرسالة فانه لم ينقله (قوله وعلى جماعة آخره) استشكل بان التحفظ على الجماعة مطلوب ألا ترى ان الجمع شرع لفصل الجماعة في جمع العشاء لانه لم يرد

وظاهر كلام أهل مذهبنا ان ظن باقي الموانع من حيض وجنون ونفاس ليس كظن الموت والفرق ان غير الموت قد يزول في الوقت بحيث يدرك وقت الصلاة فيجوز التأخير ولو لمع ظنه ولا ينافي ذلك مع الموت (ص) والافضل لتقديمها مطلقاً (ش) يعنى ان تقديم الصلوات صبحاً أو ظهراً أو غيرهما في صيف أو شتاء في أول الاوقات بعد تحقق دخوله وتمكنه أفضل في حق المنفرد ومن ألحق به من الجماعة التي لا تنتظر غيرها كاهل الربط من غير مبادرة جداً لانه من فعل الخوارج لقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومن المحافظة عليها الا تيان بها أول وقتها ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان الافضل تقديم الصلاة أول وقتها لفضل ولو على التنفل المطلوب وهو خلاف ظاهر الاحاديث الدالة على المبادرة على أربع قبل الظهر وأربع قبل العصر وفعل هذه الصلوات قبل الفرض لا يخرجها عن أول الوقت اذا بادر بفعله من غير قوات فالمراد باول الوقت في حديث أفضل الاعمال الصلاة أول وقتها أمر نسبي لا حقيقي هذا ما ظهر لي كما نقله أبو الحسن على الرسالة (ص) وعلى جماعة آخره (ش) معطوف على مقدر أشعر به الكلام السابق أى والافضل لتقديمها على تأخيرها منفرداً وعلى تأخيرها جماعة يرجوها آخره وفي نسخة وعلى جمعه بلفظ المصدر مضاق الى ضمير المنفرد وعلى تأخيرها انه اذا وجد جماعة آخر الوقت أن يعيدها معها لانه بالتقديم حصل له فضله وبقى عليه تحصيل فضل الجماعة خلافاً للبساطى في مغنيه انظر نصح في الشرح الكبير (ص) وللجماعة تقديم

كان يصلى ما لم يدخل وقته لفضل الجماعة فلا يؤخر ما لم يخرج وقته المحتار لفضلهما أولى وأخرى أيضاً الصلاة اول الوقت فضيلة وفي الجماعة سنة ولذلك قال ابن العربي لو اتفق أهل حصن على ترك الصلاة أول الوقت لم يقا تلوا ولو اتفقوا على ترك الجماعة قوتلوا ولذلك قيل ان كلام المصنف خاص بالصبح وهو ان صلاة الصبح قبل الاسفار للمنفرد أفضل من صلاتها جماعة بعده كافي المواق (أقول) لا يخفى ان معنى قوله بعده أى بعد الاسفار أى بعد دخوله مع ان الاسفار وقت ضرورى للصبح والصلاة فيه حرام فكيف يصح قوله أفضل بل تكون صلاتها قبل الاسفار واجبة والجواب أن يقال هذا مشهور ومبني على ضعيف وهو ان وقتها الاختيارى بعمد لا طوع وإذا قال محشي نت أطلق المؤلف والرواية انما هي في صلاة الصبح كافي ابن عرفة وغيره وقد اعترض ابن مرزوق كلام المؤلف وردده على تسليم كلام المصنف فيعيد بما الذي يعرض مرجح التأخير كرجاء الماء والقصة البيضاء أو موجه كذى نجاسة يرجو ما يزيلها به عن بدنه ونوبه ومن به مانع القيام يرجوزواله في الوقت قاله الشيخ سالم (قوله ولا مانع من انه الخ) أى فصلاة الاولى صحيحة ولا مانع أى فيكون محصلاً للفضيلة بخلاف ما لو أخر ولم يصل فلم يكن محصلاً للفضيلة واحدة ثم ان هذا يقيدها اذا صلى الاولى جاز ما بان فرضه والا فلا تصح (قوله خلافاً للبساطى في مغنيه) أى حيث قال ويتولد من هذا انه اذا صلى وحده لا يعيد في جماعة اه (قوله وللجماعة) معطوف على الفذ والعامل فيه الافضل وتقديم معطوف على تقديم والعامل فيه المهتداف فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين بناء على ان التغاير بالاعتبار بنزل منزلة التغاير بالذات

(قوله لربيع القامة) قال الشيخ أحمد والذي ينبغي ان يعتبر قامة الوسط من الناس (قوله لشدة الحر) أي لاجل دفع شدة الحر (قوله تقديم العصر الخ) لا يخفى ان تقديم المغرب والعشاء والصبح ليس المراد تقديمهما على النقل لانه لا نقل قبلهما لما تقدم بل المراد ان المبادرة بهما أول الوقت أفضل من تأخيرهما عن أوله وأما تقديم العصر فهذا المعنى وبمعنى عدم تقدم النقل عليها بناء على ان الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة كما أفاده عجب هذا كله على غير مفاد أبي الحسن والخطاب وأما على ما أفاده فيراد بالتقديم بالنسبة للعصر لمكونه يتنفل قبلها التقديم النسبي أي بعد النقل المطلوب وهو الأول والحاصل ان التقديم في الفذ الذي مثله الجماعة التي لا تنتظر غيرها والتقديم في الجماعة التي تنتظر غيرها بمعنى الحقيقي على ما أفاده عجب بناء في الثاني على ان الامام لا يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة وما ورد من الحث على النقل فيحمل على منفرد انتظر جماعة بالنسبة لقوله والافضل لفذ وعلى من يرى طلب التنفل مع حضور الجماعة بالنسبة لقوله وللجماعة تقديم غير الظهر وبمعنى النسبي على ما أفاده الخطاب وأبو الحسن وان هذا كله في العصر مطلقا وفي الظهر بالنسبة للفذ وأما بالنظر للجماعة التي تطلب غيرها فيتنفل قبله قطعاً لانهم يؤخرون لربيع القامة باتفاق الخطاب وعجب ثم لا يخفى ان وقت المغرب مضيق فعني أفضلية تقديم المغرب تقديم شروطها على الغروب لتقع في أول وقتها (قوله والعشاء) في شرح شب تقديم غير الظهر مغرباً باتفاقاً أو عشاءاً أو وجهه أو غيرهما شاماً أو صيفاً برضاً أو غيره اه المراد منه اه ونقل عن الدرر لابن فرحون يندب تأخير العشاء الاخيرة في شهر رمضان عن الوقت المعتاد (٢١٦) لا غيره توسعة على الناس في الفطور (قوله للابراء) أي الى غاية وهي الابراء

غير الظهر وتأخيرها لربيع القامة ويزاد شدة الحر (ش) يعني ان الافضل للجماعة المنتظرة غيرها تقديم العصر والمغرب والعشاء والصبح والجمعة لا المنفرد وتأخير الظهر الى ربيع القامة يريد بعد ظل الزوال لاجتماع الناس صيفاً وشتاءً وذراع الانسان ربيع قامته ويزاد على ذلك للابراء شدة الحر لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيج جهنم ومعنى الابراء اي ابقاعها في وقت البرد والمراد بفتح جهنم تنفسها وأما حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة فظاهره عدم الابراء وكذلك حديث خباب شكوا الى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا أي لم يرل شكوانا فقال النووي حديث التجميل منسوخ بحديث الابراء وقيل انه محمول على انهم طلبوا تأخير اذان على قدر الابراء (ص) وفيها يندب تأخير العشاء قليلاً (ش) أي وفي المدونة ما يخالف ما سبق من ان الجماعة لا يؤخرون غير الظهر وهو انه يندب لاهل القبائل تأخير العشاء بعد الشفق قليلاً لاجتماع الناس وأجيب بحمل ما مر على غير مساجد القبائل والحرس وما هنا على مساجد القبائل والحرس كما هو نصها والقبائل هي الارياض والحرس بضم الحاء والراء هم المرابطون وأصحاب المحارس (ص) وان شئت في دخول

أي دخول الابراء وقوله لشدة الحر أي ان تلك الزيادة انما هي لاجل شدة الحر أي لما فيه من ترك الخشوع كذا عمل اللقاني على نقل الفيشي وأقول زيادة ولما فيه من المشقة الحاصلة بالذهاب للمسجد وظاهر المصنف ان شدة البرد ليست كذلك مع ان فيها ترك الخشوع وكأنه لان البرد اذا كان موجوداً اذذاك لا يزول (قوله ويزاد شدة الحر) الباقى نحو الذراعين ابن حبيب فوقهما ليسير ابن عبد الحكم أن لا يخرجها عن وقتها وأفاد الخطاب ان الاولى تأخيرها الى ما أخر اليه

النبي صلى الله عليه وسلم وهو وسط الوقت ولا ينبغي العدول عنه (قوله الدخول في وقت البرد) أي كانتهم وأنجد وأصبح الوقت وأمسى اذا دخل تمامه وتجدد في الصباح والمساء فحصل للظهر تأخير ان أحدهما لاجل الجماعة والآخر للابراء كذا في تنبيه قال في لـ وهذا خاص بالجماعة لان العلة وهي اذهاب الخشوع منتفية في الفذ لانه قد يصلي في بيته ولا يصيبه الحر فلا يذهب خشوعه خلافاً للشارح في ادراجه اياه في عبارة المؤلف وهو مخالف لقوله والافضل لفذ تقديمهما مطلقاً وموجود في الجماعة لانهم لم يعميا تون المسجد في الحر فيذهب خشوعهم انتهى لا يخفى ان ظاهره كانت الجماعة تنتظر غيرها أم لا وعليه قرره شيخنا الصغير ولكن الظاهر بل المتعين حله على الجماعة المنتظرة غيرها لان الجماعة التي لم تنتظر غيرها بما في الفذ كما تقدم التنبيه عليه (قوله الرضاء) الرضاء هي الحارة الحامية من حر الشمس كما أفاده المصباح (قوله فلم يشكنا) بضم الكاف وفتح المشنة من تحت وقيل انهم طلبوا تأخير اذان على قدر الابراء (قوله قليلاً) أي تأخير اقليلاً أو متافليلاً (قوله لاجتماع الناس) هذا التعليل يؤذن بان العلة بقدر اجتماع الناس ولذلك قال عجب والظاهر انه بقدر ما يجتمع الناس فيه غالباً بحسب العادة (قوله وأجيب الخ) وأجيب أيضاً بان التأخير قليلاً بالنسبة للعشاء في حكم التقديم فليس المراد بالتقديم بالنسبة للعشاء حقيقة (قوله هي الارياض) أي الاماكن التي حول البلد خلف السور وقوله والمحارس جمع محرس فييده ما يأتي في الاذان عند قوله وتعدده معنى محل الحراسة وهو عطف تفسير على ما قبله غير ان هذا يناقض قوله سابقاً ان أهل الربط ملحقون بالمنفرد في عدم التأخير الا أن يحمل ما تقدم على ربط ليس أهلها شأنهم التفرق لاجل الحراسة وهما على أهل ربط شأنهم التفرق لاجل ذلك وبعد فقول المصنف وفيها ضعيف كما قاله اللقاني (قوله بضم الحاء الخ)

والاشهر انه بفتح الحاء والراء فما ذهب اليه خلاف الاظهر وان روى بكل (قوله كوجوبها) أي كما هو شرط في وجوبها الا ان المعتمد انه سبب كما تقدم وقوله بان الصلاة أي بحكمه بان الصلاة (قوله وعدم تبين براءة الذمة) بمعنى ما قبله (قوله مع حرمة ذلك) متعلق بقوله لا تجزى (قوله فلا يضر اذا تبين وقوع الاحرام منسه بعد الوقت) كما في قوله وان شئت في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد كما في السوداني هذا بقية كلامه في ك (أقول) وحيث قال كذلك فيعلم منه انه اذا شئت بعد الخروج من الصلاة كحكمه اذا شئت فيها من انه اذا تبين وقوع الاحرام منسه بعد دخول الوقت فلا يضر وقال عجم ما حاصله انه اذا شئت قبل أو في الانشاء يضر مطابقا بقسام الشك الثلاثة الظن والشك والوهم تبين الفعل خارج الوقت أو داخله أو لم يتبين شيء فهذه ثمان عشرة صورة وأما اذا شئت بعد الخروج من الصلاة باقسامه الثلاثة فان تبين انه فعل في الوقت فلا ضرر وان لم يتبين شيء أو تبين خلافه فيضرب هذه تسعة والحاصل ان شارحنا وعجم يتفقان فيما اذا حصل الشك قبل الدخول أو بعد تمام الصلاة ويفترقان فيما اذا حصل الشك في أثناء الصلاة وقد تبين لك الحكم وشارحنا تبع السوداني واعترضه عجم قائلا وليس هذا كمن شك في الوضوء في أثناءها لان الشك في الشرط ليس كالشك في السبب ألا ترى ان المراد بالشك فيه مطلق التردد وانما كان السبب مخالفا للشرط لقوته على الشرط اذ يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والشرط انما يلزم من عدمه العدم فن توهم عدم دخوله وظن دخوله لا يصلي بخلاف الشرط فان من توهم عدم الوضوء وظن الوضوء يصلي وأيضا الشك في الوضوء لا يؤثر عند جمهور العلماء بخلاف السبب ثم قال واذا علمت هذا فقياس الشك في الوقت في أثناءها على مسألة الشك في الشرط في أثناءها المشار اليها بقول المؤلف ولو شك في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد كما فعل السوداني شارحه فيه نظرا انتهى المراد منه واذا علمت هذا كله من كلام عجم وشارحنا فقد رده محشى نت وان العبرة بالظن الغالب بل كلام البساطي يفيد انه يكفي مطلق الظن ونص محشى نت ومقاله البساطي هو اظهر الموافق لكلامهم في (٢١٧) الجواهر من اشتبه عليه الوقت فيجتهدو ويعمل بما

غلب على ظنه دخوله وان خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بالاوراد وأعمال أرباب الصنائع وشبه ذلك ويحتمل ان انتهى وتبعه في الشامل قال ومن شك في دخول الوقت لم تجز ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه من الاوراد وعمل الصنائع وقال في الارشاد من شك في دخول الوقت لم تجزه

الوقت لم تجز ولو وقعت فيه (ش) لما كان دخول الوقت شرطا في صحة الصلاة كوجوبها أشار الى هذا المؤلف بان الصلاة لا تجزى من صلاحها وهو شك في دخول الوقت ولوتبين انها وقعت فيه لتردد النية وعدم تبين براءة الذمة مع حرمة ذلك ابن فرحون مراد الفقهاء بالشك حيث أطلقوه مطلق التردد انتهى فيشمل الظن والوهم على المذهب ولا بد من دخول الوقت بالتحقيق ولا يكفي غلبة الظن خلافا لصاحب الارشاد وكلام المؤلف محمول على ما اذا شك في الوقت عند تكبيرة الاحرام اما لو طرأ له الشك في دخوله وعدم دخوله بعد الاحرام بنية جازمة فلا يضر اذا تبين وقوع الاحرام منه بعد الوقت (ص) والضروري بعد المختار للطولوع في الصبح وللغروب في الظهرين وللغروب في العشاءين (ش) المراد بالبعدي هنا التلو والعقب وفي الكلام حذف

(٢٨ - خرشي أول) ولو وقعت فيه واستدل بما يغلب على ظنه دخوله فان تبين الوقوع قبله أعاد قاله شارحه زروق وما ذكره من العمل على غلبة الظن لم نقف عليه لغيره لكن مساثلهم على اعتبار الظن الذي في معنى القطع وفي الجواهر ما يدل عليه انتهى المراد من كلام محشى نت ولم يكمل كلام زروق وبقيته كلامه بعد قوله وفي الجواهر ما يدل عليه ثم مع التحقيق ومافي معناه فان كشف الغيب على خلافه بطلت كما اذا صلى شاكا ولو صادف انتهى وأفيد ان القول انما يتناول على الاكتفاء بالظن الغالب وكلام البساطي يقتضي كما يعلم من شرحه ان مطلق الظن يكفي كما تقدم فقوله محشى نت ومقاله البساطي هو اظهر الخ ليس بمستقيم وانما ذكرنا لك العبارة بطولها وان كان يمكن الاختصار بشيء قليل لاجل ان نطلع على النصوص فيحصل لك طمأنينة في تنبيهه قد علمت ما اذا شك في دخول الوقت وأما اذا شك في خروجه فينبو الاداء كما في عجم لان الاصل البقاء وقال اللقاني عصره لا ينوي أداء ولا قضاء لانه غير مطلوب مع المبادرة الى الفعل حرصا على الوقت فلو نوى الاداء لظنه بقاء الوقت ثم تبين خروجه صحت صلاته اتفاقا كما صرح به ابن عطاء الله والظاهر ان عكسه مثله (قوله والضروري) مبدأ وقوله بعد المختار خبر والمراد بالضرورة هنا الحاجة وان لم تصل الى الاضطرار (قوله للطولوع) أي أول جزء منه في الافق (قوله للغروب) لا يريد ما يعطيه ظاهره من امتداد وقت الظهر للغروب لانه خلاف المعروف اذا مرر في اختصاص الوقت بالاخيرة اذا ضاق عن ادراكهما ك ويجزى مثله في العشاءين والحاصل ان المسئلة ذات خلاف فقبل العصر لا تختص باربع قبل الغروب وهو رواية عيسى وأصبع عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه تختص ذكره ابن رشد ويجزى ذلك في قوله وللغروب في العشاءين قاله الشيخ سالم وقد علمت المعروف منهما (قوله المراد بالبعدي هنا التلو الخ) لما كانت بعد ظر فامتسعا فاذا قلت آتيك بعد العصر فالمعنى آتيك بعد العصر لكن بجملة فان أردت القرب قلت بعيدا بالصغير كما فاذ ذلك المصباح فاذا علمت ذلك فقول المصنف بعد المختار يؤهم ان بين الضروري والاختباري مدة متسعة مع انه ملاصق له وحاصل جوابه انها

هنالم تستعمل في معناها الحقيقي بل معنى مجازي وهو التلو والعقب (قوله أي وابتداء الضروري) فقوله للطلوع ليس متعلقا بابتداء المحذوف بل هو حال من الضروري أي حالة كون الضروري ممتدا للطلوع أي الى أول جزء منه كما تقدم (قوله تلو المختار) أي في حق كل واحد غير معذور ومسافر يجمع تقديم فهو قبل مختار الثانية لهم ما بعد دخول مختار الاولى لا قبله أيضا فالمعذور هو ما أشار له المصنف بقوله وقدم خائف الانغماء والمسافر هو ما أشار له المصنف بقوله ورخص الخ (قوله من دخول مختار العصر الخ) هذا بناء على ان العصر داخله على الظهر (قوله أو بعد مضى) معطوف على قوله دخول الخ والمعنى من دخول مختار العصر أو من بعد مضى الخ أي على ان الظهر داخله على العصر ولو حذف بعدا كان أوضح ويكون المعنى ويمتد ضروري الظهر من دخول مختار العصر أو من مضى أربع ركعات الاشتراك أي مضى زمن أربع ركعات وقوله منها أي من القامة الثانية وهو متعلق بمضى (قوله الى الاصفرار) متعلق بيمتد أي الى دخول الاصفرار والغاية خارجة وقوله ثم يحصل منه أي من دخول الاصفرار (قوله كذلك) أي امتدادا مشابها لامتداد ضروري الظهر انفرادا واجتماعا وقوله من مضى متعلق بيمتد (قوله الى مضى الثالث الاول) أي الى فراغه وفراغه بفراغ الجزء الاخير وانقضائه فتكون الغاية خارجة (قوله ثم يحصل منه) أي من المضى (قوله بركعة) أي بسجدة تليها مع قراءة فاتحة على الراجح قراءة معتدلة ومع طمأنينة ركوع ورفع منه وسجود بين سجدتين (٢١٨) ومع اعتدال على القول بوجوبه لا على سنيته كالفاتحة بناء على انها لا تجب

مضاف أي وابتداء الضروري تلو المختار سمي بذلك لاختصاص جواز تأخير اليه بآداب الضرورات وأثم غيرهم وان كان الجميع مؤدبين فيمتد الضروري من الاسفار الاعلى للطلوع في الصبح ويمتد ضروري الظهر الخاص ضروريتهما من دخول مختار العصر وهو أول القامة الثانية أو بعد مضى أربع ركعات الاشتراك منها الى الاصفرار منتهى مختار العصر ثم يحصل منه الاشتراك في الضروري للغروب في الظهرين ويمتد ضروري المغرب كذلك من مضى مقدارا ما يسعها بعد تحصيل شروطها الى مضى الثالث الاول منتهى مختار العشاء ثم يحصل منه الاشتراك في الضرورية للفجر في العشاءين (ص) وتذكر فيه الصبح بركعة لا أقل (ش) يعني ان الوقت الضروري يدرك بركعة في آخره بسجدة تليها عند ابن القاسم بعد الظهر كما يأتي وفائدته ان المدرك في الوقت وخارجه أداء لا قضاء كما يأتي وكذلك يدرك الوقت الاختياري بركعة على ما استظهره المصنف وغيره لكن لا يأتي في الاختياري بفضل ركعة عن الاولى كما يأتي في الضروري لانها لا يشتركان في الاختياري وعلى ادراك الاختياري بركعة كاضروري فن أدرك ركعة فيسهو باقية في الضروري بغير عذر لا يأنم وانما صرح المؤلف بقوله لا أقل للمبالغة في الرد على المخالف وهو أشبه القائل بادرالك الصبح للوقت بالركوع فقط وللتنبية على ما يتوهم ولانه لا يعتبر مفهوم غير الشرط وانما خص الصبح بالركوع لان غيرهما يؤخذ مما يأتي من قوله بفضل ركعة عن الاولى ان كانت متعددة والا فبركعة (ص) والكل أداء

الافى الجمل وينبغي على هذا ان تؤخر القراءة لان ما لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب وأما الصورة فيجب تركها على من تحقق أو غلب على ظنه خروج الوقت بقراءتها في ركعة انظر ع (قوله عند ابن القاسم) أي وأما أشبه فيقول يدرك بالركوع وحده وسيأتي (قوله وكذا يدرك الاختياري الخ) قال عجم وينبغي أن يكون هو الراجح لدلالة القول بانه يدرك بالاحرام عليه لاتفاق قولين عليه بخلاف القول بأنه لا يدرك الا بفعل جميع الصلاة فيه وعليه فضمير فيه للوقت لا بقيد كونه ضروريا على انه اذا كان يدرك الضروري بركعة مع ان ما عداها فعله في غير الوقت

فالو الاختياري اذ فعل ما عدا الركعة فيه واقع في وقت الصلاة وان كان ضروريا (قوله لانها لا يشتركان في الاختياري) أي لا يشتركان في الوقت الاختياري بحيث يسعهما أو يسع واحدة وركعة من الاخرى فلا يراد انهما يشتركان في الاختياري بناء على ان الظهر داخله على العصر اذ لا شئ ولا ريب ان وقت الاشتراك المذكور اختياري لهما معا الا انه لا يسع كما لنا (قوله للمبالغة) أي وأما أصل الرد فقد حصل بقوله بركعة (قوله وللتنبية على ما يتوهم) أي من أن المراد بالركعة الركعة التي كوع كما أطلق ذلك في كلامهم كذا ذكرش (أقول) اذا كان أطلق الركعة على الركعة عندهم فلا تنبيه على ما يتوهم لانه لا بدعي ان المعنى لا أقل أي من الركوع (قوله ولانه لا يعتبر الخ) لا يخفى ان المعنى حينئذ وانما صرح بذلك لانه لا يعتبر الخ ولا ظهور له لان عدم الاعتبار لا يصح أن يكون علة للتصريح فيجاب بان المعنى وانما صرح التصريح فيكون استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه بناء على مذهب مالك والشافعي (قوله وانما خص الخ) جواب عما يقال لا مفهوم لقول المصنف وتذكر الصبح بركعة لان غيره مثله في كلام المصنف قصور وحاصل الجواب انما خص الصبح لان غيرها الخ (قوله ان كانت متعددة والا فبركعة) لا يخفى ان المصنف ليس فيه تصريح بذلك اذ غاية ما قال بفضل ركعة عن الاولى وقوله ان كانت متعددة والا فبركعة لا يفهم اذ من الجائز ان يقال اذا كانت متعددة الحكم ما قال وأما اذ لم تكن متعددة فيحتمل أن يقال بها كلها خصوصا مع قصر الركعة على الصبح هنا ~~فلا تنبيه~~ كون الوقت لا يدرك بأقل من ركعة لا ينافي ما قدمه من أن الوقت ممتد للطلوع والغروب والفجر لان وقت الصلاة أمر مغاير لا دركا كها فلا يلزم من وجوده وجوده (قوله والسكل أداء)

أى مؤدى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وهى قضاء فعلا) الاولى حقيقة لا يخفى أنه على هذا القول لو حاضت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها يجب القضاء ويصح الاقتداء به فيها فهو قضاء خلف حقيقة فإن قلت ماثرة كون الاداء حكما قلت رفع الاثم فقط وورد على كلام ابن قداح اشكال وهو انية الامام مخالفة لنية المأموم الذى دخل معه في الركعة الثانية بعد الوقت لان الامام ناو الاداء والمأموم ناو القضاء وأجيب بأن نية القضاء تنوب عن نية الاداء وعكسه على ما قال البرزلى انه المذهب وظاهره فعل ذلك عمدا متلاعبا أو سهوا لا على ما أتى في قوله أو الاداء أو ضده مما يفيد خلافه ثم على كلام ابن قداح يجوز له الدخول ولو شئ له هو في الركعة الاولى أو الثانية وعلى كلام غيره لا يجوز له الدخول حالة الشك وكذا اذا تحقق انها الثانية والحاصل ان الشارح ذكر الطريقتين فالطريقة الاولى تحكم بان الكل أداء حقيقة وهى ظاهر كلام الفقهاء وبنى الشارح عليها ما تقدم له من كونها اذا حاضت في الركعة الثانية أو أغنى عليه فيها سقط ومن انه لا يصح أن يقتدى به فيها (٢١٩) لان الامام مؤد حقيقة والمأموم لكونه دخل معه بعد الوقت قاض حقيقة

(ش) يعنى انه اذا صلى من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت وكل الباقي بعد خروج الوقت فان الكل أداء وعلى هذا لو حاضت امرأة في الركعة الثانية مثلاً سقطت عنها تلك الصلاة لانها حاضت في وقتها وكذلك لو أغنى على شخص فيها وكذلك لو اقتدى شخص به في الركعة التى بعد الوقت فلا يصح الاقتداء لانا نشترط الموافقة في الاداء والقضاء فصلاة الامام كلها أداء عكس المأموم وجرم ابن فرحون في ألغازه بحجة دخول المأموم معه بنية القضاء ونحوه لابي علي بن قداح وهو الراجح لان الركعة الثانية أداء حكما وهى قضاء فعلا (ص) والظهران والعشا آن بفضل ركعة عن الاولى لا الاخيرة (ش) أى وتدرك المشتركة كان وهما الظهران والعشا آن في الوقت الضروري بفضل ركعة عن الصلاة الاولى عند مالك وابن القاسم وأصيبغ لانه لما وجب تقديمها على الاخرى فعلا وجب التقدير بها وعند ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسحنون انه يقدر بالثانية وبفضل عنها الاولى ركعة لانه لما كان الوقت اذا ضاق وجبت عليه الاخيرة اتفاقا وجب التقدير بها وتظهر فائدة الخلاف في شخص حائض حاضر سافر فظهر لثلاث قبل الفجر فعلى المذهب الاول تدرك الاخيرة وعلى الثانى تدركهما بفضل ركعة عن العشاء المقصورة ولا ربع أو اثنين حصل الوفاق وقادم طهر أيضا لاربع قبل الفجر فعلى الاول تدركهما بفضل ركعة عن المغرب للعشاء وعلى الثانى تدرك العشاء فقط وتسقط المغرب اذ لم يفضل لها في التقدير شئ وبخمسة أدركتهما ولثلاث سقطت الاولى اتفاقا فهمها ولو حاضت كل منهما شئ من ذلك سقط مدركة كما أتى فيتمثيل المؤلف لما ذكر بقوله (كحاضر سافر وقادم) مشكلا اذ لا يظهر فيه للتقدير بالاولى أو بالثانية فائدة اذا المسافر لاربع قبل الفجر صلى العشاء سرفرية على كلا القولين وكذا الاقل لاختصاص الوقت بالاخيرة والقادم لاربع قبله صلى العشاء حضريه على كلا القولين وكذا الاقل كما مر هذا في الصلاة الليلية وأما النهارية فلا يظهر للتقدير بالاولى أو بالثانية فائدة لتساوى الصلاتين لانه اذا سافر قبل الغروب ولو ركعة قصر العصر باتفاق أو قدم قبل الغروب ولولر كعه آتتها كذلك فيكون المناسب التمثيل بما نصه من طهرت أو حاضت كما قاله الزرقاني

والطريقة الثانية طريقة ابن قداح ومن وافقه ان الكل أداء حكما لاحقيقة فيصح الاقتداء به في الركعة الثانية لانه قضاء حقيقة وينبى عليه أيضا قضاء الركعة الثانية لمن حاضت أو أغنى عليه فيها وهى طريقة بعض الاصوليين فاذا علمت ذلك فقول الشارح وهو الراجح لان الركعة الثانية أداء حكما يقتضى انه وفاق وانه طريقة فقهية يرد به على الاول الذى يقول بعدم صحة الاقتداء وسقوط القضاء وليس كذلك فاذا يكون الراجح هو الاول لان الفقهية مقدمة على الصولية فان قلت ما ذكرت من القولين في قضاء الحائض هل للقدماء فيه نص أو لا قلت نعم فقعدروى ابن سحنون عن أبيه وجوب القضاء وقال أصيبغ لاقضاء قال فى المنتقى والاول أظهر وذكرا القولين فى مسائل ابن قداح وقال الظاهر

تقضى انتهى (أقول) كلام أصيبغ جار على طريقة الفقهاء وكلام سحنون جار على طريقة بعض الاصوليين ومفاد كلام المنتقى ترجيح ما جاء على طريقة الاصوليين وقد اعتمد الشارح (قوله والظهران) معطوف على الصبح (قوله فى شخص حائض حاضر سافر) هذا جواب عن الاشكال الذى أشار له الشارح بقوله فيتمثيل المؤلف لما ذكر بقوله كحاضر سافر الخ مشكلا وحاصل الجواب أن قول المصنف كحاضر الخ يحتمل على انسان حائض سافر وقادم طهرت من ذلك الحيض الا انك خير بان المدار على الطهر والحيض لا على السفر والقدم فقول الشارح مشكلا أى بدون ذلك الجواب (قوله هذا فى الصلاة الليلية) والحاصل انه لا تظهر ثمرة فى النهاريتين حضرا وسفرا كان عذرا أم لا فهدد أربع وكذا الليلية اذ لم يكن عذرا سفرا أو حضرا فهدد صورتان وأما اذا كان عذرا كحيض فقط ظهر فيه الثمرة حضرا وسفرا فالصورثمان ستة لا تظهر لها ثمرة واثنان تظهر لهما ثمرة (قوله أو حاضت) الاولى اسقاطه لانه سيأتى فى قوله وأسقط عذرا حصل غير نوم الخ ويمكن الجواب بان المعنى يقول كذا ويحدث قوله وأسقط عذرا حصل الخ

(قوله وأثم الاعتذر) قال الشيخ سالم والمختار عند الباجي وغيره جواز التأخير عن أوله لا بشرط العزم خلافا لعبد الوهاب (قوله الاعتذر) أي الإلجل عذر (قوله بكفر) أي بسبب كفر سواء قلنا بخطابهم بالفروع أم لا لان الاسلام يجب ما قبله خلافا لخالو في تخصيص ذلك بخطابهم بها (قوله وصبا) فإذا بلغ في الضرورى ولو بإدراك ركعة صلاها ولا اثم عليه ويجب عليه ولو كان صلاها قبل على المشهور ولو نوى حين صلاها صيبا الفرض بحسب زعمه خلافا للشيخ عبد الكافي إذ لا ينوب تطوع عن واجب في مثل هذا فإذا بلغ في أثناءها بكنائبات وإن كان بعيدا كلها نافلة ثم صلاها فرضا ان اتسع الوقت والاقطع وابتدأها ولا يعيد الوضوء قطعا حيث لم ينتقض لان المبلوغ بكنائبات ليس من فواقضه (قوله ونوم) قال عجم يجوز للانسان ان ينام بالليل وان جوز رأى اعتقدا أو ظنا ان نومه يبقى حتى يخرج وقت صلاة الصبح إذ لا يترك أمر اجازة الشئ لم يجب عليه كما نقله الباجي عن الاصحاب وأما النوم بعد دخول الوقت فان علم أو ظن أنه يبقى حتى يخرج الوقت فانه لا يجوز ان ينام على ما لم يترك الشئ لم يبق عليه من يوقظه ممن يثق به ومفاده انه لو شئت في الخروج فانه يجوز له وهل يجب ايقاظ النائم لانص صريح في المذهب الا ان القرطبي قد قال لا يبعد أن يقال انه واجب في الواجب ومنع في المنع لان النائم وان لم يكن مكلفا لكن مانعه من سماع الزوال (٢٣٠) فهو كالغافل وتنبه الغافل واجب انتهى (قوله لا سكر) ومثله ما يشبهه من

(ص) وأثم الاعتذر بكفر وان ردة وصبا وانما وجبت ونوم وغفلة كبحض لاسكر (ش) يعني ان من أوقع الصلاة كلها في وقت الضرورة من غير عذر من الاعذار التي يمانها فانه يكون آثما وان كان مؤديا عن الاعذار الكفر الاصل أو الطارئ ردة ومنها الصبا ومنها الانعما والجنون والنوم والغفلة أي النسيان ومنها الخيض والنفسا فاذ أسلم الكافر أو بلغ الصبي أو أفاق المغمى أو المجنون أو استيقظ النائم أو التامى أو تطهرت الحائض أو انفساء في الوقت الضرورى أدوا الصلاة فيه من غير اثم لعدم تسبب المكلف في غلبتها وهو ما عدا الكفر وكذا لا يعتذر عما هو من سببه كالسكر ان فانه اذا أفاق في الوقت الضرورى يؤدي الصلاة فيه مع الاثم أما الداخل عليه السكر غلبة كغير العالم فكالمجنون وانما عذر الشارع الكافر ترغيبا في الاسلام في الحقيقة المانع من الاثم ليس الكفر بل الاسلام الذي عقبه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ص) والمعذور غير كافر بقدره الطهر (ش) يعني ان ما يقع به الادراك في حق أرباب الاعذار يقدر بعد حصول الطهارة الا في حق الكافر لا انتفاء عذره بتركه الاسلام مع تمكنه منه فيلزمه ما أدرك وقته من حين يسلم وما به الادراك تقدم في قوله وتذكر الصبح فيه بركعة لا أقل والظهران والعشا أن بفضل ركعة عن الاولى فسكانه قال والركعة التي بها الادراك تعتبر ساعة الوقت لها مع تقدير الطهر لذى عذر غير كفر وأما الكفر فلا يقدر فيه طهر وفائدة التقدير السقوط وعدمه والادراك وعدمه (ص) وان ظن ادراكهما فخرج الوقت قضى الاخيرة (ش) يعني ان صاحب العذر المستقط عذره اذا زال عذره وظن ادراكه صلى الطهر والعصر مثلا بان

كل من يزل للعقل (قوله ومنها الصبا) بفتح الصاد والمدمو بكسر هاء والقصر قاله في الصحاح (قوله أي النسيان) أراد به ما يشعل السهو بل في اللغة غفل عنه أي سهوا والنسيان زوال الشئ من الذاكرة والحافظة والسهو زوال الشئ من الذاكرة لان الحافظة (قوله أو النسيان) وسكت المصنف عنه لتأخيه مع الخيض في الاحكام لان الكافر مدخل له لانها تشبهه (قوله فكالمجنون) كافي البيوع والطلاق فتسقط عنه صلاة ذلك الوقت الذي استغرقه بنومه (قوله في الحقيقة المانع الخ) أتى به إشارة الى أن قول المصنف الاعتذر بكفر المقيدان العلة في الاسقاط الكفر لا يؤخذ بظاهره بحسب الحقيقة لان العلة

في الاسقاط في الحقيقة انما هي الترغيب في الاسلام (قوله يقدره الطهر) أي بالماء حيث لم يكن من أهل التيمم والاقدره الطهر بالتراب سواء تطهر أم لا أي طهر شخص وسطا وانما قدرنا الطهر بالماء مع أنه اذا خشى شخص باستعمال الماء خروجه الوقت تيمم لان هذا لم يتحقق هل يخاطب بشئ من الصلاة أم لا ولذا اذا تحقق له ذلك بان قدر أنه ان تطهر بالماء لم يدرك الصلاة وان تيمم أدركها فانه تيمم قاله عجم (قوله مقدر بعد حصول الطهارة) أي من الحدث الا الصغير والا كبر لا من الحدث عن ثوبه أو بدنه أو مكانه لانها لا تعتبر مع ضيق الوقت ولا يقدر له سرعة ولا استقبال ولا استبراء واجب أن لو كان يحتاج له كذا قاله عجم (قوله والادراك) ناظر لقوله وعدمه أي عدم السقوط أي واذا كان لا يسقط فيطالب بالادراك وقوله وعدمه ناظر لقوله والسقوط أي واذا كان يسقط فلا يطلب بالادراك الا ان المطالبة ليست عين عدم السقوط فالان في الماء بقاء ظاهر بخلاف السقوط فهو عين عدم المطالبة فاذن يكون قولنا فلا يطلب المقصود منه التفسير لا التفرع بخلاف الاول (قوله وان ظن ادراكهما) مفهومه لو ظن ادراك الثانية وشئت في ادراك الاولى أو شئت في ادراكهما معانه لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك والظاهر انه في الاولى يخاطب بالثانية فاذا فعلها وبان انه يخاطب بالاولى أتى بها ولا اثم عليه حيث أتى بها بعد خروج الوقت لانه معذور وانه في الثانية لا يخاطب بشئ بل يصبر حتى يتبين له شئ ولو بعد خروج الوقت فيعمل عليه ولا اثم عليه ان تبين بعد خروجه انه يلزمه شئ لانه معذور وأفاده عجم

(قوله وكذا يخرج الوقت الخ) أي فالمدار على ظن ادراكهما فبان أن المدرك الثانية فيقضيهما فقط فهو مفهوم منه بالاولى لانه اذا قضى الاخيرة بمجرد ركعة من الاولى فأولى مع صلاحها بتمامها أو قدرها ولو علم قبل خروج الوقت انه ان كمل ما هو فيه خرج الوقت وجب القطع وصلى الثانية (قوله وتكون نافلة) فان قلت التمثيل بأربع مكروهة في المذهب قلت اذا كان مدخولا عليه وما هنا ليس مدخولا عليه (قوله أو عمدا) الاولى اسقاطه لان المسئلة ذات خلاف كما يفيد آخر العبارة ومحل الخلاف حيث كان غلبه أو نسيانا وأما اذا كان عمدا فبا اتفاق يلزمه القضاء (قوله بأن تبين كونه مضافا أو نجسا) أراد بالنجس ما يشمل المنتجس ونجس العين كالبول اذ عدم الظهور بصدقه بكل ذلك وبقي ثالث يفصل وهو أنه اذا تبين أنه مضاف (٣٢١) فالقضاء واذا تبين انه نجس أو غير ماء كلب

فانه يقدر له الطهر والفرق ان النجس وكذا النجس اللب لم يقبل أحد يجوز التطهير بهما بخلاف ما سلب الظهورية عندنا كماء الورد فظهر من النقل ان هناك قولين بالتفصيل (قوله وظن فيهما اتساع الوقت) فيه شيء وهو أن العبرة بتقدير الطهارة لا باعتبار حصولها بالفعل (قوله وفاقا لابن القاسم في الطرفين) فاقباله في الاول ما حكاه المازري قولنا بسقوط القضاء ومقابلته في الطرف الثاني لا قضاء عليه (قوله أسقطه) أي أسقط الوقت المدرك هذا معناه فجعل مصدوق المدرك الوقت والاحسن أن يراد به الفرض أي أسقط عذر حصل غير قوم ونسيان الفرض المدرك أي المدرك وقته قال عجم والمذهب أنه يقدر الطهر في جانب الاسقاط والصواب أنه لا يقدر لانه استحسن من اللخمي ان فردبه عن الأئمة راجع محشى نت (قوله بها) أي بصلاة الفرض سيأتى ان سجود التلاوة لا يطالب الامن البالغ والظاهر ان صلاة الجنائز والنافلة كذلك قاله في ك (أقول) الذي سيأتى ان الصبي لا يطالب بسجود التلاوة

قدر خمس ركعات قبل الغروب فصلى ركعة بسجدة بها من الظهر فغرت الشمس فانه يقضى العصر ويضيف الى هذه الركعة أخرى وتكون نافلة وكذا يخرج الوقت بعد أن صلى ثلاث ركعات فانه يأتي برابعة وتكون نافلة لانه قد تبين أنه انما يجب عليه الثانية دون الاولى (ص) وان تطهر فأحدث أو تبين عدم طهورية الماء أو ذكر ما يرتب بالقضاء (ش) لما قدم أن المعذور يقدر له الطهر كان مظنة سؤال وهو هل يقدر ولو تكرر فاجاب انه لا مصور اذ ذلك بصورتين من زال عذره وظن ادراك الصلاتين أو احداهما وتطهر فأحدث غلبه أو نسيانا أو عمدا قبل فعل ما ظنه أو تبين له عدم طهورية الماء بان تبين كونه مضافا ونجسا فظن فيهما اتساع الوقت للصلاة بطهارة ثانية مائة أو ثمانية فلم يتم له ظنه فخرج الوقت بالقضاء واجب عليه على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من طهارة ثانية وجمع معهما بصورة ثالثة تشاركهما في الحكم وهي ما اذا ذكر من الفوائت ما يجب تقديمه على الحاضرة فأتى به فخرج وقت الحاضرة فانه يجب عليه القضاء أيضا على حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الفوائت وفاقا لابن القاسم في الطرفين وخلافه وفاقا للحنون وتصحح ابن الحاجب في الوسطى والمقابل لما صححه ابن الحاجب يقول يعيد الطهارة وينظر لما بقي من الوقت ويعمل عليه وذكر القولين في الشامل بغير ترجيح (ص) وأسقط عذر حصل غير نوم ونسيان المدرك (ش) يعني ان العذر المسقط اذا طرأ في الوقت المدرك لمن زال عذره أسقطه فكما تدرك الحائض مثلا الظهرين والعشاءين بطهرها نجس والثانية فقط لظهورها دون ذلك كذلك يسقط ان اذا حصل الحيض نجس قبل الغروب أو تسقط الثانية فقط وتختلف الاولى عليها ان حاضت لدون ذلك ولو أخرت الصلاة عامدة كما يقصر الصلاة المسافر ولو أخرها عامدا ونحوه لابن عرفة عن ابن بشير ومثل الحيض الاغماء والجنون وأما الصبي فلا يتأتى لانه لا يطرأ وأخرج النائم والناسي فلا يسقطان المدرك لكن يسقطان الاثم كما مر ولما أنهى الكلام على الاوقات وعلى اثم المؤخر عن الاختيارى لغير عذر الى الضرورى وأولى عنهما وكان الاثم فرع التكليف كان مظنة سؤال سائل هذا حكم المكلف فاحكم غيره فاجاب بقوله (ص) وأمر صبي بها سبع وضرب لعشر (ش) يعني ان الصبي ذكر أو أنثى يؤمر ندبا كالولدى على الصحيح بالصلاة اذا دخل في سبع سنين وهو سن الاثغار أى نزع الاسنان لا نباتها مع انه يقال أنغر الصبي اذا سقطت أسنانه واذا انبت والمراد هنا الاول واذا دخل في عشر سنين ولم يتمثل بالقول ضرب ضرب باخف فاما مؤلما حيث علم افادته والصواب اعتبار الضرب بحال الصبيان

سنة فلا ينفى أنه يطالب بها ندبا كما سيأتى التنبيه عليه فاذن يطالب بالنافلة ندبا ويدل عليه ما سيأتى قريبا من أنه يخاطب بالمندوب والمكروه (قوله لسبع) أي للدخول فيها كما قاله الشارح (قوله لعشر) أي للدخول فيها وان كانت العبارة محتملة لغير ذلك (قوله على الصحيح) راجع لقوله يؤمر ندبا (قوله اذا دخل في سبع سنين) أي لا أخرها ولا وسطها (قوله مع انه الخ) تعليل لا نبات أي انما احتجت لقولى لا نباتها لانه يطلق بالمعنيين فلزم ينف هذا الر بما توهم صحته لانه يقال بالمعنيين (قوله خفيفا) أي غير مبرح وهو الذى لا يكسر عظما ولا يشتم لجأ ولا يشين جارحة (قوله حيث علم افادته) فقد في الضرب قال عجم واذا علم ان الضرب لا يفيد فانه لا يفعله اذ الوسيلة اذ لم يترتب عليها مقصدها لا تشريع اه (أقول) مقتضاه أن الامر اذا علم عدم افادته لا يشرع (قوله والصواب اعتبار الضرب) أي لا ما قاله

الجزولي من كونه يضرب على الظهر من فوق الثوب أو تحت القدم عرياناً لا ثياباً أي ثلاثة أسواط فإن زاد عليها كان قصاصاً فإن نشأ عن ذلك شين بوجه جائز فلا شيء عليه والالزيمه (قوله لخبر أبي داود الخ) هذا بناء على أن الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ وهذا قول ابن رشد والقرافي وخلاصته أن الصبي مأثور من الشارع ومقابلته أن الأمر بالأمر بالشئ ليس أمر بذلك الشئ فيكون الصبي مأثوراً من وليه لا من الشارع (قوله مأثوراً) لازم لقوله مندوبان (قوله وانما أمره بالعبادة) أي وانما أمره الولي بالعبادة لاجل الإصلاح فإضافة سبيل لما بعده للبيان (قوله كرياضة الدابة) أي تذييلها وخلاصة ما هنا أن المعنى الحقيقي لرياضة تذييلها أي جعلها سهلة الانقياد وهو عين الإصلاح فلا يظهر أن يقال كرياضة الدابة لاجل إصلاحها كما هو ظاهر اللفظ وانما الذي يظهر كضرب الدابة لاجل إصلاحها الذي هو تذييلها أي كونها سهلة الانقياد (قوله لحديث رفع الخ) تعليل لقوله وقيل المأثور الولي فقط وفيه أن الحديث إنما يدل على رفع الإثم لا على عدم الثواب الذي هو مقتضى الأمر إلا أن يجب أن الأصل نساوهم ما في الكتب وعدمه (قوله وعليه) أي وعلى أن المأثور الولي فقط (قوله فقبل ثوابه) الأولى حذف قيل ويقول وعليه فتوا به لوالديه قيل الخ (قوله والصحيح الخ) رجوع للمعتمد المشار له بقوله والصواب الخ (٢٢٢) فعدم كتب السيئات متفق عليه والزاع في كتب الحسنات فصب الصحة

قوله وتكتب له الحسنات قال في ل و يثاب الصبي على المندوبات وعلى ترك المكروهات ورفع القلم عن الصبي في الواجب والحرام والمراد بالولي ما يشمل الأب والوصي والحاضن والحاضنة (قوله لا على الخ) استثناء منقطع وبفهم ما قبل الاستثناء أنه يكتب في ثوب واحد وهو قول في المذهب فإذا كان أحدهم لا يثابوا بكفي ويفهم ما بعده أنه لا بد لكل واحد من ثوب وهو قول آخر وقوله وعند اللخمي هذا قول ثالث وفي المواق ما يقتضي اعتداده كما أفاده عجب وانظره (قوله يفرش لكل واحد فرش) قال عجب يقتضي أن يكون لكل واحد غطاء والاحسن أن الأقوال بحسب حال ولي الطفل من غنى وفقر فإذا كان متسعاً فقول اللخمي والأقول غيره بحسب

والأمر للصبي بالفعل ولوليّه بالأمر بهما من الشارع لخبر أبي داود مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع والصواب أن الصبي والولي مندوبان مأثوران وقيل المأثور الولي فقط ولا ثواب للصبي على فعله وانما أمره بالعبادة على سبيل الإصلاح كرياضة الدابة لحديث رفع القلم عن ثلاث وعليه فقبل ثوابه لو لديه قيل على السواء وقيل ثلثه للام والصحيح أن الصغير لا تكتب عليه السيئات وتكتب له الحسنات والصواب رواية ابن وهب أن التفرقة في المضاجع لعشر لا عند الثغار خلافاً لابن القاسم ومعنى التفرقة عند ابن حبيب أنه لا يجرد أحد منهم مع أبويه ولا مع غيرهم الأعلى على كل واحد منهم ثوب حائل وعند اللخمي يفرش لكل واحد فرشاً على حدة سواء كانوا ذكراً أو إناثاً أو مختلفين وقد علمت أن حكم التفرقة الاستصحاب فإذا لم تحصل التفرقة وتلاصقا بعورتيهما من غير حائل بينهما فإنه مكروه والمخاطب بذلك الولي وظاهره ولو مع قصد اللذة وجودها وأما ملاصقة البالغين بعورتيهما من غير حائل بينهما ما حرم وأما بغيرهما من جسدٍ ما فمكروه فإن تلاصقا البالغان بعورتيهما مع وجود حائل بينهما فمكروه أي ولم يحصل قصد اللذة أو وجودها والاحرم أن تلاصق بالغ وغيره بعورتيهما من غير حائل أو بجائل فإنه يجري الحكم في البالغ على ما مر والحرمة على غيره وانما يكره ذلك أن كان بمن يؤمر بالتفرقة والمرأتان كالرجلين فيما مر (ص) ومنع نقل عند طلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة (ش) لما كان كل مقدمه من أول الأوقات إلى هنا خاصاً بالفرصة الوقتية وكان يجوز إيقاعها في كل وقت كما يأتي في باب قضائها أخذ الآن يتكلم على الوقت بالنسبة إلى النافلة المقابلة للفرأض الخمسة ليشمل الجنائز وقضاء النفل المفسد والنفل المندور رعيًا لا صلحاً وذلك لأنه يحرم إيقاع

الحال (قوله وتلاصقا بعورتيهما) هذا يرجح الأول وهو الأسعد بسهولة الشرع خصوصاً والفقراء أكثر النفل الناس (قوله والمخاطب بذلك الولي) بل وهما أيضاً على ما تقدم (قوله وأما ملاصقة الخ) يؤخذ منه اجتماع رجلين تحت كساء حيث لا يحصل تماس ولا رؤية (قوله فمكروه) أي لا قصد لذة أو وجدان والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن الصور ست عشرة ثلاث عشرة متنوعة وصورتان مكروهتان وصورتان مباحتان أو وجدانها أو هـ ما مع حرم كان تلاصقهما بعورتيهما أو بغيرهما بجائل وبغيره ثلاثة في أربعة بائني عشر وإذا عدم ما ذكر فإن تلاصقا بعورتيهما بلا حائل حرم وبجائل كره وان تلاصقا بغيرهما أن كان بلا حائل كره وان كان بجائل جاز (قوله على ما مر) أي الحرمة في عورة البالغ عند عدم الحائل وكذا مع وجود الحائل عند قصد لذة أو وجدانها مع فقد هـ الذكر اهـ هذا كله في العورة وغيرهما مع قصد اللذة يحرم مطلقا وبدونها يكره مع عدم الحائل ويجوز مع الحائل (قوله وانما يكره ذلك الخ) لا يخفى أن هذا يقتضي أنه يكره للولي أن يمكن البالغ من أن يلصق ذلك كره بدبر ابنه الغير البالغ الذي تشبه به النفس والظاهر أن يحرم على الولي أن يمكن البالغ أن يفعل هذا بمن في حجره (قوله الوقتية) أي التي لها وقت محدد معين احترازاً عن فريضة غير وقتية كصلاة الجنائز على القول بما فرض كفاية (قوله رعيًا لا صلحاً) راجع لقوله وقضاء النفل

المفسد والنفل المنذور (قوله النفل المدخول عليه) احتراز بذلك عما إذا كان غير مدخول عليه كمن ذكر بعد ركعة من عصره أنه صلاه فانه يشفعها لانه لم يتعمد نقلا بعده (قوله لا تحروا) بفتح الراء (قوله بقرني شيطان الخ) الباء بمعنى على (قوله وقيل معنى القرن القوة) فيكون التنبيه للدلالة على قوة تلك القوة كأنها قوتان واستعمال القرن في القوة من استعمال اسم السبب في المسبب لانه يتسبب عن القرن القوة والراجح الاول لان الاصل ابقاء اللفظ على ظاهره الا لدواعي ههنا (قوله لها) أي عندها (قوله خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب) أي عن سماعها الواجب وأراد به السكوت فلو تفكر بدون كلام حتى لم يسمع ما قال الامام فلا يأمم راجع باب الجمعة واحتراز بخطبة الجمعة عن خطبة غيرها فالصلاة وقتها مكروهة كما استظهره عجم (قوله بل وقت جلوسه) وكذلك عند صعوده أي المعتاد فلو جاز في غير الوقت المعتاد بان يادريه غير الوقت المعتاد فيما ينظر (قوله في جمع النظائر) ظاهره أنه لا يجمع الا نظائر تكون متوافقة على الاتفاق على الحكم فيها ولا يسلم أي فسكونه عن وقت الجلوس والصعود من المختلف فيه مع ان السيوري يقول الركوع للدخول وقت خطبة الجمعة أولى (قوله لعدم اختصاص النفل به) (٢٣٣) أي بالحرمه والباء داخلة على المقصور أي ان

الحرمه ليست مقصورة على النفل بل الفرض كذلك وقد كره كونها بمعنى المنع أي كما يحرم النفل يحرم غيره (قوله ولعدم اختصاصه بوقت) أي ان تحريم النفل وقت الإقامة ليس معينا في زمن مخصوص ككونه عقب الزوال مثلا بحيث يكون تحريمه لذات الوقت وذلك لان الإقامة ليس لها زمن مخصوص (قوله وانما هو لوجوب الاشتغال بالإقامة) أي بذات الإقامة أو أراد بالإقامة المقامة أي الصلاة المقامة ثم بعد ذلك وجدت في الشيخ سالم المقامة (قوله وانما هو) أي التحريم (قوله يطعن) بضم العين (قوله ولا يقال النفل) أي حرمة النفل (قوله لانها لما كانت منضبطة بوقت) أي وهو بعد الزوال وتكرري في كل اسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت أي شابه وقتها الوقت

النفل المدخول عليه عند ثلاثة أوقات اجماعا أحدها عند طلوع الشمس أي ظهور حاجبها من الافق حمراء الى بياضها بارتفاع جميعها وانما فيها عند غروبها أي استتار طرفها الموالى للافق الى ذهاب جميعها الخبر لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بقرني شيطان أو على قرني شيطان فقيل قرناه جانباً رأسه وقيل معنى القرن القوة أي تطلع حين قوة الشيطان والراجح كونه على ظاهره وهو أن المراد جانباً رأسه ومعناه أنه يدنو رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليصير الساجد لها كاسا جادله وثالثها عند خطبة الجمعة خوفا من الاشتغال عن سماعها الواجب وسواء الداخل والجالس ولا مفهوم لقوله عند خطبة الجمعة بل وقت جلوسه وكذلك عند صعوده للمنبه وانما اقتصر على المتفق عليه جري على عادة في جمع النظائر وانكالا على ما يحرمه في باب الجمعة ولم يذكر المؤلف حرمة النفل حين إقامة الصلاة لعدم اختصاص النفل به ولعدم اختصاصه بوقت وانما هو لوجوب الاشتغال بالمقامة ولئلا يطعن في الامام فهو لا امر آخر كنفل من خشى خروج وقت الفريضة ومن عليه فوائت ولا يقال النفل عند الخطبة أيضا ليس لمخصوص الوقت بل لا امر آخر هو السماع لانها لما كانت منضبطة بوقت وتكرري في كل اسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت الوقت المحدود المختص بذلك (ص) وكره بعد فجر وفرض عصر الى أن ترتفع قد ربح وتصل الى المغرب (ش) يعني انه يكره صلاة النفل المقابل للصلاة الخمس بعد طلوع الفجر الصادق وبعد أداء فرض العصر وظاهره ولو قدمت على الوقت كافي جمع التقديم ولا بأس به بعد العصر لمن لم يصليه وقد صلاه غيره لان النهي ليس لذات الوقت بل اماما حاية التطرق الى الصلاة وقت الطلوع والغروب أو حقا للفرضين ليكون ما بعدهما مشغولا بما يتبعهما من دعاء ونحوه على قولين حكاهما المازري وابن رشد وسمع ابن القاسم يشفع من ذكر بعد ركعة من صلاة العصر أنه صلاه لانه لم يتعمد نقلا بعد العصر وهذا محترز تقيدنا وأولا النفل بالمدخول عليه ويمتد كراهة النفل بعد الفجر

المحدد والمختص بذلك أي بتحريم النفل فكان التحريم لذات الوقت ولا ينافي أن يكون لا امر آخر هو السماع (قوله بالنفل) أي دون الفرض فالخبر اضافي فلا يرد أنه يحرم غير النفل والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وكره بعد فجر) ولولا دخل مسجد قوله وفرض عصر لا بعد أدائه وقبل صلاته وهذا حكمه قوله وفرض عصر دون وعصر (قوله قد ربح) أي قدر ربح ومراذه من أرماع العرب وقدره اثنا عشر شبرا أي بالشبر المتوسط (قوله أو حقا للفرضين الخ) فيه أمران الاول انه كالتبعهما دعاء وغيره من تسبيح وتحميد وتكبير يتبع غيرهما الثاني ان النفل بعد الفرض حكمته كونه جابر للفرض وان كان المصلي لا يقصده فهذه تبعه تؤكده طلبه أعظم من الدعاء وغيره الا أن يقال ان تأكد الدعاء وغيره بعدهما أكد وأزيد من نفسه بعدهما (قوله على قولين الخ) أي في العلة وظاهره ان كلام المازري وابن رشد كرهين القولين غير أن الابي كفي الخطاب ذكر عن ابن رشد التعليل الاول فقط (قوله من ذكر بعد ركعة) ولو ذكر قبل ركوعه قال ابن رشد الاظهر قطعه ولو ذكر بعد احرامه فيما يجوز النفل بعده جرى على قول ابن القاسم وأشهب في وجوب اتمام من أصبح صائما القضاء فذكر انه لا شيء عليه

(قوله القنا) جمع قناته وهي الرمح فاضافة الارماح للقنا اضافة للبيان (قوله فتعود الكراهة الخ) استشكل بان وقت المغرب مضيق لانه يقدر بفعلها بعد شروطها واجيب بأنه يتصور فيمن كان محصلا لشروطها أنه يجوز له التأخير بقدر تحصيل الشروط (قوله فلنأثم عنه خاصة) هذا شرط أول وكان من عادته شرط ثان وان لا يخاف فوات جماعة وهذا يؤخذ من الشارح بعد وان لا يخاف دخول اسفار (قوله الناعس) هو غير النائم أي من قام به سنة النوم أي مبدأ النوم (قوله لم يصله على المشهور) أي خلافا للعلا ب في الحاقه بالنائم (قوله قبل اسفار واصفرار) كلام الشارح (٢٣٤) يقتضي رجوع ذلك للجنابة وسجود التلاوة فقط ولكن المعتمد رجوعه للورد

أيضا لانه لا يفعل بعد الاسفار وقال في ك وجد عندى مانصه وحنانة وسجود تلاوة قبل اسفار واصفرار أي بعد العصر قبل الاصفرار كما في نت ومفهومه لولم يصل العصر يصلى على الجنابة ما لم يخش خروج الاصفرار أي وما لم يخش التغير (قوله ما لم تدفن) أي ما لم توضع في القبر ولولم يسو التراب أو بشرط تسوية التراب ولولم تسكمل أو بشرط الكمال والظاهر الوسط (قوله وقال أشهب لا تعاد ولولم تدفن) كانه قال لا تعاد دفنت أولا وابن القاسم يفصل فهذه أربع صور عند عدم الخوف عاها من التغير وحاصلها انها لا تعاد في وقت الكراهة دفنت أم لا وأما وقت المنع فتعاد ما لم تدفن واقتصر في الطراز على قول أشهب قال انه أبين من قول ابن القاسم (قوله وهذا مع عدم الخوف عليها) أي محل المنع والكراهة ما لم يخف عليها ولا فيصلى عليها ولا إعادة دفنت أم لا كان الوقت وقت منع أو كراهة فظهر ان الصور ثمان قال في ك وما ذكره المؤلف من عدم الصلاة على الجنابة بعد الاصفرار أو الاسفار مبني على القول بسنية الصلاة الا انه على ذلك القول

الى أن يطلع حاجب الشمس فيحرم الى ان يتكامل جميع قوصها فتعود الكراهة الى أن ترتفع عن الافق فيسدر مع طويل من ارماع القنا والقيد بكسر القاف القدر وطول الرمح اثنا عشر شهرا من الاشبار المتوسطة وتمتد كراهة النفل بعد اداء العصر الى غروب طرف الشمس فيحرم الى استئثار جميعها فتعود الكراهة الى أن تصلى المغرب وبما قرناه اندفع الاعتراض بدخول وقتي المنع في عموم وقتي الكراهة ولم ينسبه المؤلف على ذلك لقرب العهد بوقت المنع فلا يغفل عنه فقوله الى أن ترتفع قيد رخ راجع لمسئلة الفجر وقوله وتصلى المغرب راجع لقوله وفرض عصر من باب اللف والنشر وظاهر قوله وتصلى المغرب ولو في الرجوع من عرفة للمزدلفة (ص) الار كعتي الفجر والورد قبل الفرض لنأثم عنه (ش) هذا مستثنى من قوله بعد فجر أي الا ركعتي الفجر والورد الليلي فلا بأس بايقاعهما بعد الفجر قبل صلاة الفرض فان صلى الفرض فوات الورد وآخر الفجر الى حل النافلة ومثل الفجر الشفع والوتر من غير شرط وأما جواز الورد فلنأثم عنه خاصة وكان من عادته الانتباه آخر الليل فغلبته عيناه ومثله الناعس والساهي فلو أخره عمد الى طلوع الفجر لم يصله على المشهور وكذا الوحشي بتشاغله به فوات فضل الجماعة وظاهره البداية به للمنفرد على الفرض ولو أدى الى تأخير عن أول وقته المختار خلافا لصاحب الارشاد في أنه يبادر لفرضه ولا يفعله الا من أصبح ينتظر جماعة ولم يستثن الشفع والوتر ذكره لهما في باب النفل ولا صلاة الخسوف لكونها لا تصلى بعد الفجر (ص) وحنانة وسجود تلاوة قبل اسفار واصفرار (ش) هذا مستثنى من وقتي الكراهة أي ان الجنابة التي لم يخش تغيرها وسجود التلاوة يفعل كل منهما قبل الاسفار بعد الفجر وقبل الاصفرار بعد العصر ومفهوم قوله قبل أن فعلهما في الاسفار والاصفرار غير جائز أي جواز امستوى الطريقين اذ فعلهما حيث شئنا كره ولا ممنوع خلافا لما في الشامل وانما يمنع فعلهما عند الطلوع والغروب لان حكمهما فيما ذكر حكم النفل فلو صليت في وقت المنع أعيدت ما لم تدفن قاله ابن القاسم وقال أشهب لا تعاد ولولم تدفن وهذا مع عدم الخوف عليها وأما لو صليت في وقت الكراهة فالظاهر انها لا تعاد بحال (ص) وقطع محرم بوقت نهي (ش) يعني ان من دخل في حرمة صلاة نافلة في وقت من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها قطع وجوبا في وقت المنع وتدباني وقت الكراهة اذ لا يتقرب الى الله بمنهى عنه ولا قضاء عليه لانه مغلوب على القطع وظاهر قوله وقطع ولو بعد ركعته وهو الجاري على تعليمهم السابق وأما بعد تمام الركعتين فلا ينبغي شموله لخفة الامر بالسلام والامر بالقطع مشعرا بانه قد انتهى عن الصلاة في الاوقات المذكورة لالذات الوقت ولا المعنى في ذات العبادة يمنع من انعقاده بل لمعنى خارج عن الذات فلا يمنع الانعقاد كالصلاة في الارض المغصوبة ولذلك قال وقطع ولم يقل بطلت بخلاف لو كان المهي

كان ينبغي أن لا تصلى وقت المنع ولو خيف التغير ولعل ذلك مراعاة للقول بالفرض (قوله وقطع لمعنى محرم بوقت نهي) أحرم عمدا أو سهوا أو جهلا لا من دخل والامام يحط بيوم الجمعة وأحرم سهوا أو جهلا فانه لا يقطع لقوة الخلاف في أمر الداخل والامام يحط بالنفل بخلاف غير الجمعة (قوله وهو الجاري على تعليمهم السابق) وهو أنه لا يتقرب الى الله بمنهى عنه أقول لا يخفى أن هذا مناف لما تقدم له من قوله وسمع ابن القاسم الخ فان قلت ما تقدم دخل ابتداء قاصدا فرضا وما هنا قاصدا انقلا قلت آل الامر الى أنه نفل وأي فرق بين من أحرم بفرض ثم تبين أنه لم يكن عليه ومن يحرم بنفل ساهيا (قوله يشعرا بانه قد انتهى) والشيخ يحيى الشاوي حكم بالبطالان وهو الظاهر المتعين (قوله بل لمعنى خارج) هو الاستغفال عن سماع الخطبة في الجمعة ولدنو الشيطان فزيه

من الشمس (قوله كالنهي عن صوم زمن الحيض) راجع للنهي عن ذات العبادة وقوله والليل راجع للنهي لذات الوقت وقوله وكذا صوم يوم العيد راجع للنهي لذات اليوم وان كان من جملة افراد الوقت ثم رجع لقوله لمعنى في ذات العبادة فنقول من ظرفية العام في الخاص مر اذ ذلك الخاص وضافة ذات لما بعده لليمان وكانه قال بخلاف ما لو كان النهي للعبادة وبعد كتي هذا رأيت شرح جمع الجوامع يفيد ما قلنا من أن النهي لذات العبادة (قوله وهو الاعراض) فيه شيء لان الاعراض أمر لازم لذات الصوم في اليوم فلم يكن النهي لذات اليوم ويمكن الجواب بان المعنى أو كان النهي للزم ذات اليوم وهو الاعراض فهو لازم لذات اليوم أى لصيام ذات اليوم لكن أى فرق بينه وبين النهي عن الصلاة وقت الطلوع والغروب فان النهي عنها للزم لها وهو وقتها وظاهر أنه لا فرق وبعد كتي هذا رأيت كتابة قديمة ان المراد بالقطع البطالان بالنسبة لنهي التحريم ورأيت المحلى سوى بين صوم النحر والاقوات فقال بعد احكم على النهي بانه يقتضى الفساد سواء رجع النهي فيما ذكر الى نفسه كصلاة الحائض وصومها أم لازمه كصوم النحر للاعراض به عن ضيافة الله تعالى كما تقدم وكالصلاة في الاوقات المكروهة لفساد الاوقات اللازمة لفعالها بفعالها فيها ولهذا فرق صحة الصلاة في المكان المنهى عنه لانه ليس بالزم لها بفعالها فيه لجواز ارتفاع النهي عنه قبل فعالها فيه كان جعل الحام مسجدا ولا يضر زوال الاسم لان المكان باق بحاله مع ان الوقت المطلق لازم لصحة الصلاة في الجملة لان الشارع أفتها بخلاف المكان شيخ الاسلام (قوله في حرمت الخ) جمع حرمة بمعنى محترمة أى دخل في الصلاة المحترمة أى الموقرة المعظمة بعدم التلبس بخلافها (قوله يقال لكل ذى حافر) أى موضع برك كل ذى حافر وللسماع أى وللغنم (قوله ودليله في الثاني) أى الذى هو الغنم (٢٢٥) لان المصنف قال وجازت برض بقر أو غنم

(قوله شرعاً ولغة) فيه ان كلام الصحب جار على اسلوب اللغة العربية فيستدل بكلام مهم على أن هذا معنى لغوى وحيث كان يستدل بكلام مهم على أنه معنى لغوى فكيف يقال الدليل اثبات الشرع واللغة (قوله مر اج) بضم الميم وفتحها محل قبوله الغنم ومبيتها وأما بالكسر فهو اسم للسور ووافرح كذا كتب بعضهم وقال عجم وما ذكره في المصباح من ان المر بوض وزان مجلس هو المطابق لما ذكره من انه من باب ضرب يضرب فان اسم الزمان والمكان

لمعنى في ذات العبادة أو لذات الوقت أو اليوم كالنهي عن صوم زمن الحيض والليل وكذا صوم يوم العيد فيمنع من انعقادها فان النهي عن صوم يوم العيد لذات اليوم وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وجمنا قوله محرم بان المراد من دخل في حرمت الصلاة لا من كبر تكبيرة الاحرام ليشمل سجود التسلاوة في وقت نهى (ص) وجازت برض بقر أو غنم (ش) يعنى ان الصلاة براض البقر والغنم جائزة من غير كراهة والمر بوض اسم مكان الر بوض يعنى البروك بوزن مفعول كقعد ووجهه أراض ومر بوض يقال لكل ذى حافر وللسماع وراض البطن ما يلى الارض من البقر والشاة ودليله في الثاني شرعاً ولغة حديث الصحيحين كان عليه الصلاة والسلام يصلى في مر بوض الغنم فقول بعضهم المستعمل للغنم المراح مردود (ص) كقبرة ولو لم يشرك ومزبلة ومجزرة ومحجة ان أمنت من التجسس والافلا إعادة على الاحسن ان لم تحقق (ش) هذا تشبيه في الجواز والمعنى ان الصلاة تجوز في المقبرة عامرة أو دارسة يتقن نبشها أو شق فيه جعل بينه وبينها حائل أم لا كانت مسلم أو مشرك ولو كان القبر بين يديه على المشهور في الجميع لانه عليه الصلاة والسلام أمر بنش مقبرتهم

(٢٩ - خرشي اول) مما مضى رعه على يفعل مكسور العين بوزن مجلس وفي تت ما يخالف ذلك فانه قال استعمل لهما أى البقر والغنم مر بوض كقعد ومجلس ابن دريد ويقال ذلك لكل حافر وللسماع اه (قوله مقبرة) بثلاث الموحدة المحل الذى دفن فيه بالفعل وأما المحل المعدل لدفن ولم يدفن فيه فليس من محل الخلاف (قوله مزبلة) بفتح الميم وتضم باؤها وتفتح موضع طرح الزبل (قوله ومجزرة) بفتح الميم وكسر الزاى موضع الجزر قاله الشاذلى وفي تت أنها بكسر الميم وبفتح زائها وتكسر (قوله ان أمنت) كموضع بها لال يصل له نجاسة أى تحققت طهارتها كفى شب ومثله فيما يظهر الظن والمراد البقعة التى صلى فيها لا جميع المواضع (قوله والافلا إعادة) أى أبدية هذا في غير محجة الطريق اذا صلى فيها الضيق المسجد فان الصلاة فيها حينئذ جائزة ولا إعادة ذكره فى (قوله تجوز في المقبرة) كيف هذا مع أن القبر حبس لا يعيش عليه ولا ينبش والصلاة تستلزم المشى الا ان يقال الكلام هنا في الصلاة مع قطع النظر عن المشى أو كان القبر غير مستعمل والطريق دونه فانه فى ك (قوله ولو كان القبر بين يديه) قال المازرى مشهور المذهب جوازها ولو كان القبر بين يديه أى خلافا لمن يقول يجوز اذا كان على عيئه أو يساره لان كان بين يديه فلا يجوز وكانه لما فيه من الشبه بمن يعبد غير الله وكان القبر معبوده فعلى هذا تجوز الصلاة على القبر عند صاحب هذا القول وحرره (قوله على المشهور في الجميع) أى ومقابل المشهور في التعميم الاول ما قاله ابن حبيب ان صلى في مقابر الكفار فان كانت عامرة أعاد أبداً وأداسة فلا إعادة وفي مقابر المسلمين لا إعادة مطلقا ومقابل التعميم الثاني ما قاله عبد الوهاب تكراه في الجديد من مقابر المسلمين وفي القديمة ان كانت منبوشة لم يجعل بينه وبينها حصير أو تكراه في مقابر المشركين ومقابل التعميم الثالث قول عبد الوهاب حيث قال يجعل بينه وبينها حصير أو مقابل التعميم الرابع

ما قاله الخطاب ونصه وقيل تجوز بمقابر المسلمين وتكره بمقابر المشركين اه فاذا كان كذلك فلو قال كان القبر بين يديه أو لا المكان أحسن لأجل أن يكون النظام واحدا (قوله ترجيح الاصل) هو الظاهرة وقوله على الغالب الذي هو النجاسة لا يخفى أن هذا لا يناسب ذكره هنا إنما يناسب قوله والافلا إعادة لان فرض المصنف هنا في محقق الظهور وأما عند الشك فلا إعادة أبدية ترجيحاً للاصل على الغالب وأما لو نظرنا للغالب فيعيد أبداً والحاصل انه عند الشك يعمد في الوقت على المشهور ومقابلته قول ابن حبيب يعمد العامد والجاهل أبداً والاول راعى الاصل وابن حبيب راعى الغالب (قوله وان تحققت) أى أو ظننت (قوله خلافاً لما يظهر من كلام ابن رشد) لا يخفى أن الذى يظهر من كلام ابن رشد مخالف للقواعد إذ كيف تعقل الكراهة مع وجود الضرورة (قوله فيحمل كلامه على الدراسة مطلقاً) خلاصته ان الدراسة تكراه الصلاة (٢٢٦) فيها أو لا إعادة للصورة التي فيها (قوله وذكر أنه ظاهر المذهب) لانه قال ان علمنا

بالصور لم يؤمر بالاعادة وهو ظاهر المذهب وان علمنا بالنجاسة قال سحنون يعمد في الوقت وعلى قول ابن حبيب يعمد أبداً في العمد والجاهل اه والتعليل بالنجاسة أظهر اه ولا جيل ذلك لم يعمد الشارح ظاهر المذهب (قوله أى موضع مباركها عند الماء) للشرب عللاً وهو الشرب الثاني بعد نزل وهو الشرب الاول اه قاله فت وظاهر الخطاب اعتماده خلاف تقييمه ابن الكاتب فانه قال انما نهى عن المعاطن التي من عادة الابل تغدو وتروح اليها وأما لو باتت في بعض المناهل لجازت الصلاة لانه صلى الله عليه وسلم صلى الى بعيه في السفر اه وقوله وأما لو باتت الخ يشمل ما لو باتت ليلة أو أكثر وعليه فلا يكره في محل النزول في العقبة ونحوها ثم ان تقييمه ابن الكاتب جار في نفسه بغير المعطن بمحل روكها مطلقاً سواء كان بين شربها عللاً ونهلاً أو غير ذلك قاله عجم (قوله ولو لم يجد غيره) انظره مع أن صلاته في تلك الحالة

وجعل مسجده موضعاً وبناه مالك على ترجيح الاصل على الغالب وحمل مالك حديث لا تجلسوا على القبور على جالس قضاء الحاجة وتجوز الصلاة في المزبلة موضع طرح الزبل وتجوز أيضاً في الحجرة موضع الجزر وهو الذبح والنحر أى المحل المعبد للذبح فيعدل عن محل الذبح ويصلى والمؤلف قال ان أمنت من النجس والمحل بقامه قد يؤمن من النجس يتحى عن محل الدم ويصلى لا محل لتعلق اللحم كما قال بعضهم لانه لا نجاسة فيه لانه انما فيه دم غير مسفوح وتجوز أيضاً الصلاة في محجة الطريق وهى وسط الطريق وقارعة الطريق أعلاه أى جانبه والحكم فيها واحد وانما نص على المتوهم ومحل الجواز ان أمنت البقاع الاربعه من النجس وان شئت في النجاسة أعاد في الوقت وان تحققت أعاد العامد والجاهل أبداً والناسى في الوقت فقوله والأى بان لم تؤمن بنجاستها بان شئت فيها فلا إعادة أى أبدية فلا ينشأ في الاعادة في الوقت (ص) وكرهت بكنيسة ولم تعد (ش) أى وكرهت الصلاة بكنيسة أو غيرهما هو متعبد الكفرة سواء كانت عامرة أو دارسة وهذا حيث لم يضطر للنزول بها كبرد ونحوه فان اضطر لذلك فلا كراهة في الدراسة وكذلك في العامرة على ما يفهم من المدونة خلافاً لما يظهر من كلام ابن رشد من ان الكراهة في العامرة ولو اضطر للنزول بها ثم ان حمل قول المؤلف ولم تعد على نفي الاعادة مطلقاً فيحمل كلامه على الدراسة مطلقاً وعلى العامرة حيث اضطر للنزول بها أو زلها اختياراً وصلى على فراش طاهر فان حمل على نفي الاعادة الابدية فقط فلا ينشأ في الاعادة في الوقت ويحمل كلامه على من نزل بالعامرة اختياراً وصلى بارضها أو على فراشها الغير الطاهر وما قررنا به كلام المؤلف هو المستفاد من كلام المواق والزرقاني وابن غازي ويظهر من كلامهم انه المعتمد وهو خلاف ما ذكره سنده من عدم الاعادة مطلقاً وذكر انه ظاهر المذهب (ص) وبعطن ابل ولو آمن وفي الاعادة قولان (ش) أى تكراه الصلاة بمبعطن الابل أى موضع مباركها عند الماء قاله المازري ولو بسط عليه شيئاً طاهراً ولو لم يجد غيره ولو آمن من نجاسته ويفهم منه ان موضع مبيتها ليس بمبعطن ولا تكراه الصلاة فيه وهل الكراهة تعبد وهو المختار أو لشدة نفارها فلا يخرج عليها البقر نعم خرج عليها المازري الجواز بعد انصرافها واذا وقع ونزل وصلى في معاطن الابل فهل يعمد في الوقت سواء كان عامداً أو جاهلاً أو ناسياً أو الاعادة في الوقت خاصة بالناسى وأما العامد والجاهل بالحكم فيعيد أبداً

واجبة فضلاً عن أن تكون مكروهة ولم توجد في غيره (قوله ويفهم منه أن موضع الخ) هكذا قال الخطاب واقتصر فيفيد قولان اعتماده وفي شب ولا خصوصية لذلك بل وكذلك محل مبيتها وقيل لو لم يوحى بشكها المراد به محل بروكها مطلقاً فاعتمد كلام ابن الكاتب (قوله فلا يخرج) أى اذا قلنا بانه معطل بشدة النفرة فلا يخرج فلذلك قال فت وخرج عن التعليل بنفارها البقر (أقول) وأولى الخروج عن التعبد وقيل في العلة غير ذلك فقيل العلة كثرة ترأثها وقيل ومنعها لانها تقصد السهول فتجتمع النجاسة فيها وقيل سوء رائحتها وقيل غير ذلك (قوله فهل يعمد في الوقت) استظهر بعض الشيوخ أن المراد بالوقت الضرورى ان علمنا بالنجاسة وان علمنا انها موى الشياطين أو لسوء رائحتها أو تعبدناظر ما المراد بالوقت (قوله فيعيد أبداً) مقتضى قوله بناء الخ ان الاعادة الابدية وجوباً الا أنه لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط الخ فلما نسب لما تقدم أن تحمل الابدية على وجه الاستحباب كما حملها عليه بعضهم

(قوله بناء على تعارض الأصل) وهو الطهارة وقوله والغالب وهو النجاسة إلا أنه لا يخفى أن هذا لا يناسب ما تقدم من قوله ولو بسط عليها شيئا طاهرا (قوله في حد الاعادة) أي فيما تحديه بالاعادة ونضبط به الاعادة وهو يرجع للكيفية (قوله أو كيفيتها) أي صفتها (قوله أو منتهاهما) أي انتهائهما أي الحالة التي يرجع إليها وتصرفها وهو يرجع للكيفية (قوله هل تحدد) أي تضبط وتعين (قوله ومن ترك فرضا) أي من الخمس وطلب بفعله لسعة وقته ولو ضرر بإطعامه بكره رافا لم يطلب بسعته وانما طلب بضيقه لم يقتل وسكت المصنف عما لو ترك فرضين وقد أشار له ابن عرفة في حاصله ولو ترك فرضين مشتركين الوقت فيقدر لهما بخمس ركعات في النهار يتين والليليتين أما النهاريتان فواضح لأنه لم يبق لأدراك الظهر إلا ركعة فلو أخر لبقاء أقل من ذلك لزم أن لا يقتل بالظاهر لأنها صارت فائتة لكون الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة والفائتة لا يقتل بها وأما العشاء آن فلأنه اذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة فلعشاء أربع وللغروب ركعة لأنه اذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة والفائتة لا يقتل بها وقد صرح ابن بشير بذلك وأنه المشهور ويستفاد منه أنه بقدر الثمانية دون الأولى عكس ما تقدم (قوله آخر) أي أخر وجوبا أي أخره الامام أو نائبه أو جماعة المسلمين اذا كانوا في سفر فافهم بقومون مقام الامام أو نائبه ثم ان ظاهر قوله أخر لبقاء ركعة أنه لا يقدر له الطهارة وهو المناسب لحركة الدماء ويحتمل أن يقدر له الطهارة اذا الصلاة لا تكون بدونها وعلى هذا فهل يقدر له الطهارة الترابية وهو المناسب لحركة الدماء أو المائية لأنها الأصل وعليه فاذا قدرت الطهارة المائية وخاف باستعمالها فوات الركعة فينبغي أن يجري فيها الخلاف السابق في قوله (٢٣٧) وهل ان خاف فواته باستعماله خلاف والراجح

القول بالتميم انتهى وفي تقرير بعض الاشياخ ترجيح الاول وهو أنه لا يلتفت لتقدير الطهارة أصلا الذي هو ظاهر المصنف وهو الطاهر (قوله وقتل بالسيف) أي ان كان ماء أو صعيد والافلالا لا يطالب بها حينئذ (قوله وأقر بمشروعيته) إشارة الى اضمار في المصنف وهو أن قوله فرضا أي أقر بمشروعيته به دليل قوله بعد والجاحد كافر (قوله بل يهدد) أي بالقتل (قوله ولا طمأئنة) أي ولا اعتدال (قوله يضرب عنقه) لأنه يخس خلافا لبعض أصحابنا في أنه يخس بالسيف حتى يصلى

قولان بناء على تعارض الأصل والغالب فقوله وفي الاعادة أي وفي حد الاعادة أو كيفيتها أو منتهاهما قولان هل تحدد بالوقت مطلقا أو تحدد بالوقت في الناسي لا في غيره (ص) ومن ترك فرضا أخر لبقاء ركعة بسجدتيها من الضروري وقتل بالسيف حدا ولو قال أنا أفعل (ش) يعني أن من امتنع من أداء الصلاة فرض واقرب مشروعيته فإنه لا يقر على ذلك بل يهدد ويضرب ولم نزل معه كذلك الى أن يبقى من الوقت الضروري مقدار ركعة كاملة بسجدةتيها من غير اعتبار قراءة فاتحة ولا طمأئنة للخلاف فان قام للفعل لم يقتل والاقتل بالسيف في الحال يضرب عنقه حدا لا كقرا عند مالك خلافا لابن حبيب ولو قال أنا أفعل مع عماده على الترك ولم يشرع لأنه يتهم على التأخير حتى تصير فائتة فلا يقتل بها اذ لا فرق على المذهب بين أن يمتنع قولاً وفعلاً أو يمتنع فعلاً كالأول وعدها ولم يفعلها لان عدم امتناعه بالقول لا أثر له وانما يقتل لاجل الترك والترك محقق منه فيلحق بما قبله وقال ابن حبيب اذا قال أنا أفعل لا يقتل ويبلغ في أدبه (ص) وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره (ش) يعني أنه مما يترتب على قتله حدا لا كقرا الصلاة عليه وعدم اخفاء قبره بل يستنم كغيره من قبور المسلمين فعلى المذهب أنه يصلى عليه غير أهل الفضل والصلاح وترثه وورثته وتوكل ذبحته ويدفن في مقابر المسلمين من غير اخفاء قبره وعلى مقابله عدم الجبيع (ص) لافائتة على الاصح (ش) يصح جرحه عطفاً على

أو يموت (قوله حدا) يراد به لو كان حدا سقطت بوثبة قبل اقامة الحد عليه كبعض الحدود ويمكن الجواب بان عصيانه انما جاء من ترك الفعل فتوبته انما تكون بالشروع في الفعل لان مجرد قوله نبت وهو لم يشرع في الفعل (قوله خلافا لابن حبيب) فإنه يقول يقتل كقرا (قوله لأنه يتهم على التأخير الخ) هذا يقتضي أنه اذا وجب قتله فحصل ثوان حتى خرج الوقت انه لا يقتل وهو ضعيف بل المنصوص أنه يقتل ولا يقال لا يقتل لأنها فائتة لان الفائتة التي لا يقتل بها فائتة لم يحصل بها طلب في وقتها (قوله وصلى عليه غير فاضل) أي بكره للفاضل أن يصلى عليه زحرا لامثاله (قوله ولا يطمس قبره) أي بكره فيما يظهر (قوله فعلى المذهب) أي فينبغي على المذهب أي المعتمد من كونه مسلماً غير كافر (قوله لافائتة) أي فائتة لم يطلب بها في الوقت والأدنى الى أن لا يقتل أحد لأنه يؤخر الى أن يبقى مقدار ركعة ثم يتطهر فيفوت الوقت فتقول لاقتل بالفائتة هكذا أقر بعض الشيوخ وهو ظاهر موافق لظاهر قول المصنف أخر لبقاء ركعة بسجدةتيها من أنه لا يعتبر تقدير الطهر صوابا للدعاء فاذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول عجم ان الركعة الاولى يأتي بها المصلى خاليا من فاتحة وطمأئنة ونحو ذلك لأنه يدرك بها الوقت وخلاصته أنه لما كان لا يعتبر له الطهر ومن المعلوم أنه لا بد من الطهر فاذا طهر بالماء لكونه فرضه مثلاً فات الوقت وحيث فات الوقت فما يصح إلا أن يصلى الصلاة كلها بطمأئنة واعتدال ونحو ذلك (قوله على الاصح) لوقال على المقول يدل على الاصح لكان أولى لان ترجيح هذا القول انما هو للمأزري إلا أن يقال المؤلف انما التزم حيث أشار بالقول للمأزري وبالترجيح لابن يونس وبظاهر لابن رشد وبالاختيار للحمي ولم يلتزم أنه متى وجد قولاً لهؤلاء أن يشير به بمادة من هذه المواد كهناك (قوله يصح جرحه عطفاً الخ) التقدير عليه وقتل في الفرض لا في الفائتة ولا يخفى ما فيه فان الفائتة من افراد الفرض فلا يظهر العطف

ألا ترى إلى قوله في وجه النصب عطفًا على فرض الخ (قوله ونصبه عطفًا على فرض باعتبار وصفه) أي أنه معطوف على فرض باعتبار تقييده بكونه حاضرًا أو الأحسن أن يقول معطوف على صفة فرض أي فرضًا حاضرًا (قوله ورفع عطفًا على المعنى) أي عطفًا على جمل وفيه أن لا لا تعطف الجمل بل المفردات (قوله حديث عهد بالاسلام) أي حديث علم بالاتصاف بالاسلام أو بالاسلامه (قوله كالمرتد) أي ثلاثة أيام وقوله كالمرتد أي غيره فلا ينافي أنه من أفراد المرتد (قوله على أرجح الروايات) أي على الامام ثم يجوز أن يكون على حذف العاطف أي وعلى أرجح الروايات ويجوز أن يكون حال أي حالة كون ذلك آتياً على أرجح الروايات (فصل الاذان) الاذان اسم مصدر أذن يقال أذن المؤذن للصلاة أعلم بها والفعال بالفتح يأتي اسمًا من فعل بالتشديد مثل ودع وداعا وسلم سلاما وكم كلاما وزوج زواجا وجهز جهازا قاله في المصباح (فائدة) الاذان شرع في السنة الأولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل بقوله تعالى إذا نودي للصلاة إلا نية وعليه مشروعيته بالقرآن وقيل في مكة ليلة الإسراء (فائدة أخرى) لا يقال أذن العصر بل أذن بالعصر قاله البدر (قوله وما ينبع) أي من الإقامة (قوله الاعلام الخ) أي فيكون اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله بأي شيء كان) وأما اصطلاحا فهو الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة على وجه مخصوص * (فائدة) * حاصل ما ارتضاه عجم أن الامامة أفضل من الاذان والاقامة وبلي الامامة الاذان ثم الاقامة ولا بد فيه من نية أي نية الفعل ولا يشترط فيه نية التقرب فلو بدأ بذكر الله تعالى ثم بداله أن يؤذن ابتدأ التكبير ولا يبي على التكبير (٢٣٨) الاول لوقوعه بلانية كذا كره الطخيني (قوله مشتق) أراد به الاشتقاق

الاكبر (قوله كأنه أودع) توجيه لاخذه من الاذان ولما كان توجيه اخذه من الاستماع ظاهرالم يتكلم عليه (قوله وأذن بالفتح والتشديد) أي الذي هو فعل الاذان (قوله وأذن بفتح وكسر) قصد استيفاء تصرف تلك المادة (قوله أبا) هذا معنى على حديثه وقوله واستمع معنى آخر على حديثه ويأتي أيضا بمعنى علم ومنه فاذنوا بحرب من الله ورسوله (قوله ومنه) أي ومن كونه بمعنى استمع (قوله ما أذن الله) بكسر الذا لشيء أي ما استمع قال الهروي معناه ما استمع والله لا يشغله سمع عن سمع أراد به لازم من القبول والرضا (قوله كاذنه) بفتح الذا (قوله يتغنى بالقرآن) قال الازهرى أخبرني عبد الملك

الضمير المتقدم مع جاره بعد قوله وقتل أي فيه لافائدة ونصبه عطفًا على فرض باعتبار وصفه أي فرضًا حاضرًا لافائدة والدليل على تقدير حاضر أقوله أخر لقاء ركعة الخ ورفع عطفًا على المعنى أي الفرض الحاضر يقتل تاركه لافائدة فلا يقتل تاركها (ص) والجاحد كافر (ش) أي والتارك الجاحد لمشرعية الفرض أو مشروعيته ركوع أو نحوه أو وضوء وليس حديث عهد بالاسلام كافر اتفاقا بل إجماعا ويستتاب كالمرتد عند الأكثر على أرجح الروايات ولما تكلم على الوقت شرع يتكلم على ما يعلم به دخوله فقال (فصل) في الاذان وما يتبعه * وهو لغة الاعلام بأي شيء كان مشتق من الأذن بفتحتين وهو الاستماع أو من الاذن بالضم كأنه أودع ما علمه اذن صاحبه واذن بالفتح والتشديد اعلم واذن بفتح وبكسر أبا واستمع ومنه حديث ما أذن الله لشيء كاذنه لئلا يتغنى بالقرآن وفي الاذان لغة ثانية الاذن (ص) سن الاذان لجماعة طلبت غيرها في فرض وقتي (ش) يعني ان الاذان في المصر وفي كل مسجد سنة على المشهور للجماعة لا للفرد التي تطلب غيرها في فرض لا غيره وقتي أداني اختياري ولو حكما لا يخشى خروجه فخرج بقيد الاداء الفاتية فيكره الاذان لها بالوقتي اذ هو وقتي لقوله عليه الصلاة والسلام لا وقت لها الا ذلك وبالاختياري الضروري فلا يؤذن فيه وكذا لو خشى به خروج الوقت ودخل بقولنا ولو حكما الصلاة المجموعه

تقدما عن الريبع عن الشافعي أن معناه تحرير القراء وتزويقها وتحقيق ذلك في الحديث الاخر زينوا القرآن بأصواتكم وهذا بناء على أن القراء بالاحمان جائزة وهو مذهب الشافعي وأما عندنا فيكره فعلى مذهبننا يفسر يتغنى بيس يتغنى لانه قد جاء تفسير يتغنى بالاسم تغناء وقوله في الحديث زينوا القرآن بأصواتكم مقلوب أي زينوا أصواتكم بالقرآن (قوله الاذن) بفتح الهمزة وكسر الذا (قوله وفي كل مسجد) لا لصق المسجد ان أو تقاربا أو أحدهما فوق الآخر ومثل ذلك المسجد الذي قسمه أهله ولا يجوز لهم ذلك القسم ابتداء لان ملكهم قد ارتفع عنهم بالتخصيس (قوله سنة على المشهور) راجع للامرين خلافا لمن يقول انه فرض كفاية في البلد وفي كل مسجد والراجح أنه سنة باعتبار كل مسجد أي باعتبار المساجد وأما في المصر فواجب على الكفاية بقا تكون لتركه (قوله لا للفرد) فيكره (قوله التي تطلب غيرها) في حضر أو سفر وأما التي لا تطلب غيرها فيكره لها الاذان (قوله في فرض) احتزبه من السنن والنوافل فالاذن لهما مكرهه (قوله وقتي) خرجت الجنارة فيكره الاذان لها قال عجم والظاهر أن الاذان في الضرورى كالاذن للفوائت لكن يرد عليه الاذان في الجمع كان جمع تقديم أو تأخير فانه أذان في غير اختياري مع أنه مشروع على سبيل السنة وسيأتي الجواب بأنه اختياري حكما (قوله اذ هو وقتي) أي اذا فرض الفات وقتي أي ذو وقت وهو وقت ذكرها (قوله فلا يؤذن) أي يكرهه (قوله وكذا لو خشى خروج الوقت) بان ظن خروج الوقت به فيحرم بقى ما إذا شئتوا ظاهر أنه يكرهه وفي مسائل الشيخ ابن هلال من المتأخرين

لا بأس بالاذان ما لم يخرج الوقت المستحب وأول الوقت أولى انتهى (قوله كما استظهر) راجع للمشبه أي قوله أي يكره أي يكره على
الظاهر (قوله أن المشهور أن الاذان سنة الخ) مقابلة مقال ابن عبد الحكم من وجوب الاذان الثاني فعلا وان كان الاول مشروعية
فظاهر العبارة من أن الخلاف في الاذنين معا غير مسلم (قوله يعني ان الاذان) أي لا بالمعنى المتقدم اذ المراد به أولا الفعل وترجيح
الضمير عليه باعتبار الكلمات (قوله باعتبار جله) أي وأما باعتبار كلماته فهي ثمان وستون كلمة في غير الصبح وست وسبعون في اذان
الصبح وهذا هو الصواب خلافا لمن قال وكلماته اثنتان وستون (قوله لتسابق الخ) فيه نظران الضمير راجع لكل كلمته وكل
واحد منها قد ذكر مرتين فهو وزان قولك جاء الرجال مثني أي اثنين اثنين وانما يقتضي الترتيب لو عاد الضمير على التكبير فقط وليس
كذلك تنبيهه لو أوتر الاذان أو شفع الإقامة ولو غلط لم يجزه واطاهر أن وتر أكثره كوتر جيعه ونظر لو أوتر نصفه هل يكون كذلك
وهو الظاهر أو يغتفر كوتر أقله ويجوز مثل هذا التفصيل في شفع الإقامة (قوله صادر منه صلى الله عليه وسلم) أي حيث قالها بالال
فأمره بجعلها في نداء الصبح لا من عمر (قوله وقول عمر بن الخطاب) جواب عما (٢٩) يقال ان المشروعية من عمر (قوله انكار على

المؤذن) أي لا تشريع له بجعلها
في نداء الصبح بحيث يكون هو
المشروع (قوله مرجع الخ) بفتح
الجيم خبر ثان أي وهو مرجع ويصح
أن يكون منصوبا باسم فاعل على
أنه حال من فاعل الاذان المستفاد
من قوله سن الاذان أي حالة كون
المؤذن مرجع الشهادتين أي الفاعل
للغوى لكن في جعله حالا شيء وذلك
لان الحال قيد في عاملها فيقتضي
أن السنة مقيدة بالترجيح وليس
كذلك قاله بعض الفضلاء قال بعض
ثم ان كلام المصنف ظاهر في أن
الترجيح انما يكون بعد الايمان
بالشهادتين ولا يرجع الاولى قبل
ايمانه بالثانية ثم يرجع الثانية بعد
الايمان بها (قوله بارفع الخ)
صريح في أنه يرفع أولا وهو كذلك
لكنه دون رفعه بالتكبير ومعنى
ارفع أعلى من الارتفاع وهو العلو

تقدما وتأخير افيؤذن لها ولا يؤذن لفرض الكفاية أي يكره كالاذان للسنة كما استظهر
وأشار بقوله (ولو جمعة) الى أن المشهور ان الاذان سنة فيها غيرهما من الصلوات (ص) وهو
مثني (ش) يعني أن الاذان باعتبار جله السبع عشرة أو التسع عشرة في الصبح مثني بضم ففتح
فتشديد من التثنية ماعدا الجملة الأخيرة فانها مفردة لا بفتح فسكون فتخفيف المعدول عن
اثنين اثنين لا يقتضي الزيادة على اثنين ويدل على رجوعه لجميع الكلمات قول المؤلف (ولو
الصلوة خير من النوم) المشروعة في نداء الصبح خاصة في ثنيها على مذهب المدونة وهو المشهور
خلافا لابن وهب في افرادها واقتصر في التوضيح على أن مشروعيتهما في الصبح صادر منه صلى
الله عليه وسلم كما ذكره صاحب الاسنة كرو وغيره وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه
اجعلها في نداء الصبح حين جاء يؤذنه بالصلوة فوجده نائما فقال الصلوة خير من النوم انكار
على المؤذن ان يستعمل شيئا من ألفاظ الاذان في غير محله كما كره مالك التلبية في غير الحج
انتهى وانكل المؤلف على شهرة اختصاصها بندااء الصبح فلم يبنه عليه فقوله ولو الصلوة خير
مبتدأ وخبر والجملة محكية في محل نصب خبر كان المحذوفة أي ولو كان اللفظ الذي يثنى هذا
اللفظ (ص) مرجع الشهادتين بارفع من صوته أولا (ش) يعني أنه ليس للمؤذن ان يرجع
الشهادتين باعلى من صوته بالشهادتين أولا ويكون صوته في الترجيع مساويا لصوته في التكبير
هذا هو المعتمد ويحتمل أنه يرجع الشهادتين باعلى من صوته في التكبير فقوله أولا يحتمل
للشهادتين ويحتمل للتكبير وعلى هذا القول يكون صوته في التكبير مساويا لصوته في الشهادتين
قبل الترجيع ثم لا بد من اسماع الناس لهما اسماعا يحصل به الاعلام والال يمكن آتيا بالسنة
وانما طلب الترجيع لعمل أهل المدينة ولا امر النبي صلى الله عليه وسلم به بأحمد ذرة وحكمة
ذلك اغاظة الكفار أو لان أباحذرة أخفى صوته بهما حياء من قومه لما كان عليه من شدة

لا من الرفعة وهي الرقة لانه يقتضي خفض صوته وليس كذلك (قوله يعني أنه ليس الخ) أي فلا يبطل الاذان بتركه قول الابي مقتضى
مذهبنا كونه ركنا يبطل الاذان بتركه غير ظاهر (قوله ان يرجع الخ) أي أن الترجيع سنة ولو من المؤذن المنفرد وظاهره أن الترجيع
اسم للعود الى الشهادتين وهو صريح ابن الحاجب وكلام الاصحاب ظاهر فيه ويحتمل أنه اسم لما يأتي به أو للمجموع وهو ظاهر قاله
الخطاب (قوله ويكون صوته الخ) أي أو أعلى أي يرفع أولا صوته بالتكبير لئلا ينفذ به الشهادتين دون التكبير بحيث يسمع
الناس ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوى رفعه بالتكبير أو أعلى كافي لـ (قوله ويحتمل أن يرجع الخ) ظاهره أنه يجوز احتمال لا قول
وقوله هذا هو المعتمد يقتضي أنه قول وهو الحق بل هما قولان يحتملهما المصنف ولكن الاول هو المشهور (قوله ثم لا بد من اسماع
الناس) أي بالشهادتين قبل الترجيع (قوله يحصل به الاعلام) المناسب أن يقول يحصل به العلم والال يمكن آتيا بالسنة أي لان الترجيع
يكون من جملة حقيقة الاذان فينبوب عن الذي أخفاه أولا فلا يكون آتيا بسنة الترجيع وفيه أنه كيف يكفي مع أنه ملاحظ أنه ليس
من أصل الاذان بل من كماله وكأنه يقول ان تلك التسمية لا تصرف في كونه جزءا من حقيقة الاذان وانما يشرع على ذلك القول
المأزرى وبعاطل بعض العوام من المؤذنين فيخفي صوته حتى لا يسمع وهذا غلط انتهى (قوله اغاظة الكفار) أي باظهار توجهه الى الله

وانفراده بالعبودية ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ساكنها) تفسير لقوله موقوف الجمل (قوله وعليه سكت) من عطف
 اللازم لان الوقف يقتضي السكوت (قوله اختار شيوخ الخ) قضية ذلك ان الخلاف في جميع جملة وخص ابن رشد الخلاف بالتكبيرتين
 الاوليين قال وأما غيرهما من ألفاظه فلم ينقل عن أحد من السلف والخلف أنه نطق به الاموقف انتهى (قوله والجميع جائز)
 أي وكل من الاعراب وعدمه جائز أي لا يختل بتركها الاذان فلا ينافي ما تقدم من أن الاولى كون الجمل في الاذان ساكنة (قوله
 الواجبة) أي التي يختل الاذان بتركها (قوله مثل الصفات السابقة) أي جنس الصفات لانه لم يتقدم الاصفة واحدة وهي قوله
 مني وقوله واللاحقة كقوله بالفصل (٣٣٠) الخ على ما بين (قوله أي يكره ذلك) ظاهره ولو طال الفصل وبطل الاذان أي

فليس الاذان كالصلاة النافلة في
 حرمة قطعها (قوله أي ويرد بعد
 فراغه) وجوابا وان لم يكن المسلم
 حاضرا واسمعه ان حضر ولا يكتفي
 بإشارة في حالة الاذان والمبني كالمؤذن
 في جميع ما ذكر كما يقول الشارح
 ويبحث فيه بان الفصل في الاذان
 اذا طال يبطل بخلاف التلبية
 وأيضا التلبية استمرارها بعد
 الايمان بها ليس بواجب بخلاف
 رد السلام فانه واجب انتهى وتأمل
 ولارد على قاضي حجة أو مجامع
 ولو بقي المسلم لانهم اوان شارك
 المبني والمؤذن في كراهة السلام
 عليهما لم يجب عليهما الرد بعد
 الفراغ لانهما في حالة تنافي الذكر
 (قوله حيث أبيع الرد) أي أذن
 فلا ينافي أنه مطلوب (قوله ليس
 لها وقع في النفس) أي تأثر في
 النفس ليكون قطعه ليس بجرام
 (قوله والصلاة الخ) كانت فرضا
 أو نفلا (قوله لاعتقاده أنه غير
 أذان) يعلم منه أن الطول ما يحصل
 به للسامع اعتقاده أنه غير أذان
 وأما لو مات فيبطل غيره ولا يبي

بعضه لنتي صلى الله عليه وسلم فدعا عليه الصلاة والسلام وعرك اذنه وأمره بالترجيع ولا
 ينتفي هذا بانتهاء سببه كالمل في الحج (ص) مجزوم (ش) أي موقوف الجمل ساكنها قال
 الجوهرى جزم الحرف أسكنه وعليه سكت المازري اختار شيوخ صقلية جزمه وشيوخ
 القرويين اعرابه والجميع جائز انتهى فليس الجزم من الصفات الواجبة مثل الصفات السابقة
 واللاحقة كاليومهم كلام المؤلف وانما جعل الاذان مبنيا لامداد الصوت فيه واعربت
 الإقامة لانها لا تحتاج لرفع صوت للاجتماع عندها والسلامة من اللحن في الاذان مستحب
 (ص) بالفصل ولو بإشارة لكسلام (ش) يعني أن الفصل بين كلمته يخرج عنه عن نظامه فلا
 يفصل بينها سلام ولا رد ولا بإشارة لرد سلام أو غيره ولا بغير ذلك أي يكره ذلك ولم يأت المؤلف
 بهذا الوصف صريحا بأن يقول مثلا متصلا على وتيرة الاوصاف قبله لمناسبة قوله ولو بإشارة
 لكسلام أو حاجة أي ويرد بعد فراغه كما يرد المسبوق على الامام اذا فرغ من صلاته ولو لم يكن
 الامام حاضرا والفرق بين الاذان والصلاة حيث أبيع الرد إشارة في الصلاة دون الاذان هو
 أن الاذان عبادة ليس لها وقع في النفس فلو أجيز فيه الرد بالإشارة لتطرق الى الكلام لفظا
 والصلاة لعظمها في النفوس لا يتطرق فيها من الإشارة الى الكلام والمبني ملحق بالمؤذن
 (ص) وبني ان لم يطل (ش) أي وان حصل شيء مما سبق أو غيره عمدا أو سهواً وبني ان لم يطل
 فان طال ابتداء الاذان لا دخاله بنظام الاذان وتخليطه على السامع لا اعتقاده أنه غير أذان
 ولا يعلم من كلام المؤلف عين الحكم في فصل كلمات الاذان من كراهة أو حرمة قال سنده
 أما كلامه فيكرهه لا يختلف فيه وانظر الحكم في غير الكلام من أكل أو شرب والظاهر أنه
 كذلك وقوله في العمدة ويمنع الاكل والشرب والكلام ورد السلام ينبغي أن يكون مراده
 بالمنع الكراهة (ص) غير مقدم على الوقت الا الصبح فبسدس الليل (ش) يعني أنه يشترط في
 الاذان أن لا يكون مقدما على الوقت اجماعا لقوات فائده وهو الاعلام بدخوله في عا د بعده
 ليعلم من قد صلى من أهل الدور أن الاذان الاول قبل الوقت الا الصبح يستحب تقديم أذانها
 بسدس الليل الاخير كما قاله الجزولي وقبل ان الاذان المقدم هو السنة وهو ما يفيد كلام
 سنده وأما تقديمه فمستحب ومقتضى كلام سنده أنه لا يؤذن لها أذان ثان عند طلوع الفجر وهو
 مقتضى كلام المؤلف وكلام صاحب المدخل يفيد أنه يطلب لها أذان ثان عند طلوع الفجر
 بل يفيد أنه مساو للاول في المشروعية وانما خرجت الصبح عن أصل المشروعية للاذان

على أذان الاول ولوقرب والاقامة مثل الاذان أو اذ ذلك كله عيج (قوله والظاهر أنه كذلك) بدليل
 أي يكره فحاصله أن الفصل بكل من الكلام أو الاكل أو الشرب يكره ولا حرمة ما لم يخف على صبي أو أعمى أو دابة أن يقع في شر
 وشبهه أو خشى تلف مال له أو غيره فليست حكمه يبي أن قرب ويبتدئ ان بعد (قوله غير مقدم الخ) خبر لمبتدأ محذوف أو حال (قوله
 الا الصبح) يجوز رفعه على البدلية من الضمير المستتر وهو المختار والنصب لانه مستثنى من مني (قوله يعني أنه يشترط في الاذان
 الخ) أي ففعله قبل الوقت حرام كما صرح به عيج (قوله كما قاله الجزولي) حاصل ذلك أنه ليس لها الاذان واحد قدم على موضعه
 (قوله وأما تقديمه فمستحب) في العبارة مضاربة وذلك لان قوله المتقدم يفيد أن سنده يقول بان لها أذانين الاول هو السنة
 والثاني مستحب وقوله وأما تقديمه يؤذن بانه أذان واحد الا أن تقديمه مستحب (قوله أنه مساو للاول في المشروعية) المناسب أن

يقول في السنة لان المشعر وعية تحقق بجعل الاول سنة والثاني مستحب بل أقول كلام صاحب المدخل يفيد تعدد الاذان في سددس الليل الاخير فانه قال والسنة المتقدمة في الاذان ان يؤذن واحد بعد واحد في الصلوات التي أوقاتها تمتد فيؤذنون في الظهر من العشرة الى خمسة عشر وفي العصر من الثلاثة الى خمسة وفي العشاء كذلك والصحيح يؤذن لها على المشهور ومن سددس الليل الاخير الى طلوع الفجر وفي كل ذلك يؤذن واحد بعد واحد ثم ذكر ان المؤذن الاخير يؤذن عند طلوع الفجر انتهى فقول الشارح يطلب لها اذان ثان لا مفهوم له كما علمت وقال عجب الذي ينبغي ان كل واحد من الاذان سنة كافي اذان الجمعة وينبغي ان الثاني اكدم من الاول (أقول) وهو يرجع لكلام صاحب المدخل وان خافه في زيادة ينبغي الخ وقيل ان الاول مستحب والثاني هو السنة والذي يفيد النقل كما أفاده محشى تت أن الاول هو السنة فقط وأما الثاني فهو مستحب لاسنة وذلك لانه لو كان كل منهما سنة لكان اذان الصبح حاصل في وقتها كما أن الاول حاصل في وقته ولم يقولوا اذان الصبح يقدم على وقتها مع أنهم قد قالوا ذلك سنة والثاني مستحب وعكسه وقد علمت ما ارتضاه محشى تت من كون الاول سنة والثاني مستحب وقد عراه بعضهم بسند ويؤخذ من كلام الخطاب قوته وشارحناء عزاله خلافاً حيث قال ومقتضى كلام سددس الخ تبعاً للقائى واعتقه (وأقول) وهو المتبادر من لفظ سددس خلافاً لما أفاده الخطاب بل في شارحناء الاشارة الى الامرين فقوله ان الاذان المتقدم الخ المفيد ان لها اذاناً ثانياً يأتي على فهم الخطاب وقوله ومقتضى الخ يأتي على المتبادر من لفظه وقد تقدم انه فهم (٢٣١) اللقائى وورد ما يفيد مشر وعية الاذانين فاذا علمت هذا كله فالنفس أميل لما قاله محشى تت فتدبر (قوله

بدليل) وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا ينادى بدليل فسكوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم (قوله ولا نهاندرك الخ) معطوف على قوله بدليل (قوله التآهب) أى الاستعداد (قوله وفضيلة التغليس) أى الظلمة أى الصلوة في الظلمة (قوله على صفة الاذان الخ) * أقول هلا أدرجوا ما تقدم في شرطه بان يقول وصحته بعدم تقدم على الوقت وكذا وكذا خصوصاً وقد

بدليل فبقى ما عداها على الاصل ولا نهاندرك الناس وهم ينام فيحتاجون الى التآهب وادراك فضيلة الجماعة وفضيلة التغليس بخلاف غيرهما من الصلوات فانها تدركهم متصرفين في أشغالهم فلا يحتاجون الى أكثر من الاعلام بدخول الوقت ولما فرغ من الكلام على صفة الاذان التي يحل عدمها بالجمعة وقد لا يحل شرع في شرطه التي يلزم من عدمها العدم بقوله (ص) وصحته باسلام وعقل وذكورة وبلوغ (ش) أى وشرط صحة الاذان أن يكون فاعله مسلماً مستمراً عاقلاً ذكراً محققاً بالغاً فلا يصح من كافر أو لا يقصدى بخبره وتشهده لغو لا يكون به مسلماً وقال ابن عطاء الله يكون مسلماً وارتضاه بعضهم وعلى انه يكون مسلماً للورجوع عن الاسلام يكون مرتداً وان وقف على الدعائم والافلا ولا يصح الاذان من مجنون وسكران وصبي لا ميزانهم ولا يصح من امرأة ولا ختنى مشكل وعدم صحته من الصبي المميز ولو لم يوجد غيره وهو مذهب المدونة وقيل يصح مطلقاً وقيل ان كان مع نسائه في موضع لا يوجد غيره فيه وقيل ان كان ضابطاً واذن تبعاً بالغ وهذا الاخير عزاه ابن عرفة للحنفى قال الخطاب قلت لا ينبغي أن يختلف فيه انتهى ويجرى مثله في الإقامة فانه يشترط فيها ما يشترط في الاذان

قال الشارح فيما تقدم يعنى أنه يشترط الخ (قوله مستمراً الخ) فلما ورد بعد الاذان فانه يعاد حيث كان الوقت باقياً وان خرج الوقت فلا اعادة نعم بطل نوابه كذا قال عجب (أقول) لا ينبغي ان تمرته حصلت وهى الاعلام ومقابل ذلك ما نقله الخطاب عن النوادر من أنهم ان أعادوا الاذان لحسن وان اجتزوا بذلك أجزأهم انتهى ووجهه ظاهر ان كان نقل عجب يفيد ضعفه (قوله وقال ابن عطاء الله) هو الراجح ومقتضى عجب قائلاً فلما أذن الكافر كان باذانه مسلماً عند ابن عطاء الله وغيره وكلام الشارح يقتضى ان فيه خلافاً وليس كذلك (قوله ان وقف على الدعائم) أى عرف اركان الاسلام من وجوب صلاة وصوم وزكاة (قوله والافلا) أى وان لم يوقف على الدعائم لا يكون مرتداً نعم ان ادعى عذراً وقام عليه دليل قبل منه والافلا (قوله وهو مذهب) انظار حذف الواو ويكون خبر عدم (قوله وقيل يصح مطلقاً) أى وجد غيره أم لا سواء كان مع نسائه في موضع لا يوجد غيره أم لا كان ضابطاً أم لا اذن تبعاً بالغ أم لا (فان قلت) كيف يصح اذانه مع عدم الضبط ومع عدم تبعيته لاذن غيره كما هو قضية الاطلاق في ذلك القول (قلت) لعل الجملة لكونه وان لم يكن ضابطاً وافق ما في نفس الامر (أقول) لا ينبغي بعده هذا القول ولفظ ابن عرفة وفي صحته من الصبي المميز ثالثاً ان لا يوجد غيره وكان ضابطاً تبعاً لبالغ (قوله وقيل ان كان ضابطاً) أى للاوقات كافي الخطاب (أقول) اتفقوا على تلك العبارة وظاهرها أنه لا بد من الامرين كونه ضابطاً للاوقات ويؤذن تبعاً لاذن بالغ (أقول) هو مشكل لانه اذا أذن تبعاً لغيره وعلم منه ذلك فإظهاره الاكتفاء حيث لم يحل بشئ من اركان الاذان الا ان يقال الواو بمعنى أو أى أو اذن تبعاً لغيره أى تبعاً لاذن بالغ غيره أو تابعاً لما يقاى آخر (فان قلت) الحكم ظاهر في الطرف الثاني وهو من كان تابعاً لبالغ وأما الطرف الاول أعنى كونه ضابطاً فكيف يصح تقلبده مع كونه غير بالغ (قلت)

الفرض أنه ضابط وعلم بالصدق فلا مانع حينئذ من تقليده هكذا ظهر والله أعلم وهو الموفق للصواب (قوله حيث لم يتحقق حصول الاذان) أي تحقق دخول الوقت (قوله وان لم يعتمد الخ) أي بحيث يعرف الوقت بأقامته ثم هذا مشكل وهو ان اقامة الصبي مستحبة واقامة البالغين سنة فكيف يجوز للمستحب عن السنة (قوله ولم يكن ضابطا) أي وان لم يكن ضابطا حيث لم يأت فيه بالجلل (قوله منطهر) أي تظهير منطهر وفيه مجاز الاول (قوله فيكون كالعالم الخ) تفريع على قوله منطهر من الحدث الاصغر الخ (قوله انتفع الناس بعلمه) أي فان تظهر من الحديث وأذن تبادر الناس الى الصلاة (قوله بخلاف الاذان) فلا يكره بل ارتكب خلاف الاولى (قوله في ثياب من شعر) الاولى في ثياب من شعر لانه الذي في الخطاب والتباني بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يسترا العورة المغلظة فقط يكون للفلاحين مختار (قوله أو سراويل) معطوف على ثياب وهو من عطف العام على الخاص بأو (قوله لا ثواب فيه) أي في فعله وقوله ولا عقاب فيه أي في فعله (قوله قلت لعل فائدته) ترجي تخاشيا من الجزم وشدة قورع والاولي جزم بذلك ماضره (قوله لما تقرر) كذا في نسخة فاللام زائدة أي ما تقرر (قوله أي حسن الصوت الخ) جعل الشارح صيغته ماضرا بأمر من الحسن والارتفاع وقصره الخطاب على الارتفاع وجعل الحسن (٣٣٢) زائدا على كلام المصنف ~~في~~ فرع ~~في~~ ويجوز الكلام المؤذن يؤذن وقد كانت العجاجة

تفعله نقله البدر (قوله انه يرجع فيه لاهل المعرفة) حالة على جهالة (قوله تقطيع الصوت) أي تعديده وتقطيعه وقال بعضهم التطريب مد المقصور وقصر غيره (قوله وترعيده) أي بان يحصل فيه اضطراب (قوله أصله) أي أصل التطريب (قوله خفه) أي نشأ من خفه أو ان المعنى الأصلي له خفه قال في المصباح طرب طربا فهو طرب من باب تعب وطروب مبالغة وهو خفه تصييه لشدة حزن أو سرور والعامية تخصه بالسرور وطروب في صوته وجعه ومسه (قوله من الاضطراب) أي أن التطريب مأخوذ أي مشتق الاشتقاق الاكبر من الاضطراب الذي هو بمعنى التطريب (قوله أو الطربة) أي أو مأخوذ من الطربة كأنه مصدر اضطرب مبنيا على التاء لانه واحدة الاضطراب (قوله ويستحب أن لا يكون لحانا)

وهذا حيث لم يتحقق حصول الاذان والا فاقامته صحيحة وان لم يعتمد على اقامته من تعبير اقامته ولم يكن ضابطا (ص) ويندب منطهر صيته من تقع قائم الاعذر مستقبلا للاسماع (ش) أي ويندب أن يؤذن منطهر من الحدث الاكبر والاصغر لانه داع الى الصلاة فيبادر اليه فيكون كالعالم العامل اذا تكلم انتفع الناس بعلمه بخلاف غير المنطهر واستحب ذلك للمقيم أكدها ويكرهه تركها بخلاف الاذان ويكرهه أذان الجنب في غير المسجد والكرهه للمقيم أشد ويستحب للمؤذن والمقيم حسن الهيئة فلا يفعان في ثياب من شعر كما في الخطاب أو سراويل وانظر ما فائدة شدة الكراهة في الاقامة مع ما تقرر أن المكروه لا ثواب فيه ولا عقاب قلت لعل فائدة ما تقرر أن ما شئت كراهته يكون الثواب في تركه أكثر من الثواب في ترك ما لم تشئت كراهة فعله أو ان المعاتبه على ما شئت كراهته أكد من المعاتبه على ما دونه ويندب أن يكون صيتا أي حسن الصوت من تعبه لكن بغير تطريب فانه مكروه لمناقاة الخشوع والوقار بان راشد كاذان مصر والكراهة على ما لم يتفاحش فيحرم التناهي وانظر ما حدد التفاحش والظاهر أنه يرجع فيه لاهل المعرفة والتطريب هو تقطيع الصوت وترعيده أصله خفه تصيب المرء من شدة الفرح والحزن من الاضطراب أو الطربة كما قال سنده ويستحب أن لا يكون لحانا وكونه يقوم بامور المسجد ويرأى الغريب ولا يغضب على من أذن موضعه أو جلس فيه صادق القول حافظ الحلقه من ابتلاع الحرام محتسبا أذانه ويندب أن يكون من رفعه على محمل ان أمكن ويستحب أن يكون قريبا من البيوت ويندب أن يكون قائما الاعذر من مرض ونحوه وانما طلب القيام لمصلحة السلف لانه أقرب الى التواضع وأبلغ في السماع وأجاز في المدونة أذان الراكب لانه في معنى القائم بل أبلغ في السماع وقال الزرقاني وقوله الاعذر أي فيؤذن لنفسه لا لغيره يدل عليه ما في المدونة وصرح به اللخمي فقال قال مالك يكره أذان القاعد الا أن يكون من عذر من مرض أو غيره فيؤذن لنفسه لا للناس اه ويندب أن يكون مستقبلا القبلة فلا يلتفت الا لاسماع الناس فيدور

للحن الخطأ في الاعراب ويقال فلان لحان أي يخطئ قاله في المختار فيظهر منه أن المعنى يستحب ان لا يلحن فليست المبالغة ويؤذن مقصودة حتى يفيد ان الندب منصب على عدم المبالغة فيه فقط (قوله ويرأى الغريب) أصل العبارة ليوسف بن عمر ونقلها الخطاب وهي ويؤانس الغريب من المؤانسة (قوله محتسبا أذانه) أي قاصدا أجره على الله والظاهر ان مثل ذلك أخذ أجره من وقف المسجد أو من بيت المال لكن بشرط أن يكون على تقدير ان لم يعط من بيت المال أو الوقف لا يترك الاذان فيكون المحتزم منه أخذ أجره من المصلين أو من الوقف أو بيت المال وكان اذا لم يعط من ذلك يترك الاذان (قوله ويندب أن يكون قائما) فأذانه جالس الغير عذر مكروه (قوله في السماع) كذا في نسخة فاراد الاسماع (قوله أذان الراكب) هذا يكون في السفر (قوله الا لاسماع الناس فيدور) أي جوازا وظاهر كلام ابن بشير استحبابه لقوله ان قصد به المبالغة في الاسماع فهو مشروع وقد يقال المشروعية تستعمل فيما هو

أعم من المطلوب كالبيع والاجارة نقله بعض الشراح (الذي أقول) انه اذا كان يلتفت للسمع يكون مندوبا ولا يحتاج للتردد (قوله جواز الدوران) المراد به الاذن كما تقدم (قوله وهو كذلك) فيه اشارة الى ترجيح هذا القول وان الذي يأتي بعد ضعيف (قوله وجاز أن يتبدى الخ) الظاهر انه أراد به انه ليس بغيره فلا ينافي أنه خلاف الاولى فقصد بذلك أنه يجوز الاذان لغير القبلة محترز قول المصنف مستقبلا فيكون قصداً خلاف ذلك المستحب خلاف الاولى لا مكروه (قوله لسماعه) أي بلا واسطة أو بواسطة كأن سمع الحاسي للاذان ويفهم منه ان غير السامع لا يندب له الحكاية وان أخبر بالاذان أو رأى المؤذن وعلم انه مؤذن ولو كان عدم سماعه لعارض كصمهم واذا تعدد المؤذنون فانه يحكى الاول ان ترتب الاذان والا حكي اذان واحد ويندب للحاسي متابعة المؤذن فان لم يتابعه أتى بغيره وهو الحكاية وترك آخر وقوله لسماعه يفيد أنه لا يحكى اذان نفسه ويحتمل أنه يحكى لانه سمع نفسه وهل يحكى المؤذن مؤذنا بغيره أو لا قولان وعلى الاول فيحكى بعد فراغه (قوله فقولوا مثل ما يقول) ظاهر في حكاية كل الاذان وأجيب بان المثلية تصدق بالشيعين عند العرب بالمثلية في الكل وفي (٢٣٣) البعض فالمثل المذكور في الاذان ان حمل على أعلى الرتب قال مثل ما يقول الى آخر الاذان أو على أدنى الرتب كفي

التشهد خاصة وهو مشهور مذهب مالك أتاده البدر (قوله الكتب الستة) البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه (قوله والتبليغ والتشهد) أي المشاركة بقوله أشهد الخ فهو تحليل بالنظر لقوله لا اله الا الله وتشهد بالنظر لقوله أشهد (قوله لانه تعبد) أي تعظيم ناظر لقوله الله أكبر (قوله وتوحيد) أي افراد الاله تعالى بالوحدانية ناظر لقوله أشهد أن لا اله الا الله (قوله دعاء الى الصلاة) أي في قوله حي على الصلاة والاولى أن يزيد والفلاح أي ودعاء الى الفلاح أي ودعاء الى الفوز بالمطالب فكان الدعاء الى الصلاة دعاء الى الفوز بجميع المطالب وفعلها على وجهها سبب في الفوز بجميع المآرب بخلافه أقول

ويؤذن كيف تيسر عليه وظاهرها كالمؤلف جواز الدوران حالة الاذان وهو كذلك وقيل بعد الفراغ للكمة وثالثها ان كان لم ينقص من صوته فالاول والا فالثاني ورابعها لا يدور الا عند الحيلة قال التونسي وحاز أن يتبدى الاذان لغير القبلة (ص) وحكاية سماعه لمنتهى الشهادتين (ش) أي ويندب حكاية الاذان لسماعه بان يقول مثل ما يقول المؤذن لخبر اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول خريجه أصحاب الكتب الستة وظاهر الامر الوجوب ونقله ابن بشير وابن زرقون عندنا لكن القرينة الصارفة عنه تبعية القول الحاسي للقول المحكي الذي هو الاذان قاله ابن عبد البر ويتابعه على المشهور لمنتهى لفظ الشهادتين لان التكبير والتبليغ والتشهد لفظ هو في عينه قرينة لانه تعجيد وتوحيد والحيلة دعاء الى الصلاة والسمع ليس بداع اليها ومقابل المشهور طلب حكاية الاذان جميعه وروى عن مالك واختاره المازري واستظهره في توضيحه لوروده في صحيح البخاري وغيره وعليه فيبدل عن الحيلتين الحوقلتين أي يعوض حي على الفلاح بقوله لا حول ولا قوة الا بالله زاد في توضيحه العلي العظيم ويكرر الحوقلة أو يعا على عدد الحيلة ويحكي ما بعد ذلك والحكمة في الابدال ان غير الحيلتين من ألفاظه ذكر يفيد حاكمية الثواب كالمؤذن والحيلة دعاء الى الصلاة والفلاح لا يحصل الا بغيره الا بالسمع وذلك للمؤذن دون الحاسي فامر الحاسي بتعويضها بالحوقلة التي يؤجر فأنها أعلنها أو أخفاها ولمناسبة دعاء المؤذن فان معناها التبري من الحول والقوة على ان بيان الصلاة والفلاح لا حول ولا قوة وهي كافي للصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام انها كنز من كنوز الجنة أي أجرها مدخر لقاتلها كما يدخر السكندر وفي خبر اذا قالها العبد قال الله أسلم عبدي واستسلم والحوقلة مؤلفة منها فالحاء والواو من الحول والقاف من القوة واللام من اسم الله تعالى (ص) مشني (ش) أي حال كون لفظ

(٣ - خشي اول) على هذا القول هل ترك الحكاية في بقيته أولى أو جائزة ذكر في ك ما يفيد الاول (قوله ومقابل المشهور) قال بعضهم لم أفق لاهل المذهب على ما يقوله الحاسي عند قول المؤذن في صلاة الصبح الصلاة خير من النوم على مقابل المشهور وحكي النووي فيه قولين فقال يقول صدقت وبررت بكسر الراء الاولى وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم (قوله زادي في توضيحه العلي العظيم) قال الخطاب قلت ولم أر زيادة قوله العلي العظيم في كلام أحد وظاهر كلامهم انه يحوّل أربع مرات وهو ظاهر وصرح بذلك النووي (قوله الحول والقوة) عن ابن مسعود قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ما نفسي را قلت لا قال لا حول عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بعون الله ثم ضرب بيديه على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام وقيل معنى الحول الحركة أي لا حركة ولا استطاعة العبد شيئا الله وكذا قال ثعلب وآخرون وكلام شارحنا يمكن ان يانه على الوجهين (قوله كنز من كنوز الجنة) قال الخطاب وفي قوله صلى الله عليه وسلم كنز من كنوز الجنة اشارة الى عظم الثواب الذي يحصل بها ونفاسه والا فجميع الثواب مدخر في الآخرة (قلت) وقول الشارح أي أجرها مدخر لقاتلها كما يدخر السكندر في نفسه اشارة الى عظم ذلك الاجر (قوله أسلم عبدي) أي انقاد عبدي وسلم لي الامر وقوله

واستسلم فسر في المختار بانقاد فيكون معنى ما قبله الا ان الاولى ان يفسره بما هو اخص لان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى في الجملة
اولا ان الفائدة فيه اتم أي باعتبار المقام بان يقال وزاد في الانقياد لامي (قوله لحصول المثلية) فيه ان المثلية انما هي ظاهرة في
حكاية الترجيع ايضا (قوله لا مفترضا) معطوف على متنفلا فهو داخل تحت المبالغة اذ الخلاف جار في القسمين فقول الشارح خلافا لخال
الاولى ان يزيد فيقول وخلافا ليقول يحكي في الفرض (فان قلت) جعل لا مفترضا اذ خلا في المبالغة يورث ركة ظاهرة كما يظهر
(قلت) يغفر في التابع ما لا يغفر في المتبوع (قوله ولا يتجاوز الشهادتين) أي وان قلنا ان الحكاية في غير الصلاة الى آخر الاذان قاله
الخطاب وذ كر نقولا تتعلق بذلك وقال في ك وجده عندى مانصه ولو همل أو كبر أو وحد أو شكر في صلاته لا تبطل وهو جائز ولو قال ثبت
الى الله فلا شيء عليه ولو قال ولا حول ولا قوة الا بالله فلا تبطل صلاته وقيل تبطل صلاته اه قال في الطراز وهل يحكيه بعد فراغه من
الصلاة أي الفريضة الظاهر ان يحكيه (٢٣٤) كما يراد المؤذن السلام بعد فراغه اه وخزم به في الذخيرة ناسبا للطراز (قوله السفر

الشهادتين مثني أي لا يمر جمعا فلا يحكي الترجيع فيصير بذلك مرجعا لحصول المثلية في قوله
عليه الصلاة والسلام مثل ما يقول بالتشهد الاول ولان الترجيع انما هو للاسماع والحامى
غير مسمع والظاهر ان من لم يسمع التشهد الاول يحكي في الترجيع وفي كلام اللخمي ما يدل عليه
قوله بعضهم (ص) ولو متنفلا لا مفترضا (ش) يريد ان الحكاية مستحبة لمن يصلي التافلة ويكره
لمن يصلي الفريضة على المشهور خلافا لمن يقول ان المصلي فرضا أو نفلا لا يحكيه ولا يتجاوز
التشهدين فان تجاوزهما فلا بد ان يبدل الخيمتين بالحوقلتين والابطات صلاته ان فعل ذلك
عمدا أو جهلا لا سهوا لانه تكلم فيها بما لم يشرع خارجها فاحرى ان لا يشرع فيها وشمس قوله
لا مفترضا الفرض الاصل والمنذور يحكيه بعد فراغه كرد السلام ومراة بالنفل مقابل
الفرض (ص) وأذان فذان سافر (ش) هذا محترز قوله لجماعة طلبت غيرها والمعنى أنه يندب
الاذان للقدان سافر عن الحاضرة أي ان كان بفلاة من الارض فليس المراد بالسفر السفر
الشرعى بل اللغوى لخبر الموطاعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بارض فلاة صلى عن
عيته ملك وعن شماله ملك فاذا اذن وأقام صلى خلفه من الملائكة أمثال الجبال ولا مفهوم
للفذ وكذا الجماعة التي لم تطلب غيرها فيندب لهم الاذان في السفر وأما ان طلبت غيرها فيسن
في حقهم الاذان (ص) لا جماعة لم تطلب غيرها على المختار (ش) يعني ان الجماعة الحاضرين
التي لم تطلب غيرها كاهل الربط والزوايا لا يندب في حقهم اذان وكذلك الفذ الحاضر على
المختار عند اللخمي لقوله في قول مالك لا أحب الاذان للفذ الحاضر والجماعة المنفردة هو
الصواب ومقابله الاستحياء لقول مالك مرة أخرى ان اذنوا الحسن واختاره ابن بشير قال
لانه ذكر ولا ينهى عن الذكر من أراد به ويحمل قوله الاول على معنى لا يؤمر به كما يؤمر به
الائمة في مساجد الجماعات اه وأما ان كانت الجماعة مسافرة فانه يستحب لها الاذان كما استحب
للفذ كما مر (ص) وجاز أعمى (ش) هذا شروع منه فيما استوى طرفاه بين العجمة والسكك
بعد ان فرغ من شروط العجمة والسكك والمعنى انه يجوز اذان الرجل الاعمى كما تجوز امامته
اذا كان ثقة مأموئا ويكون تابعا لغيره أو لمعرفة ثقة وفضله أشهب في الاذان والامامة على

الشرعى) أي الذي هو مسافة
أربعة برد الذي تقصر فيه الصلاة
(قوله بارض فلاة) وزن حصة
لما فيهما والجمع فلا تخصي وجمع
الجمع أفلا مثل سبب وأسباب (قوله
صلى عن عيته ملك الخ) يحتمل
أنهما الحفاظان وان ذلك مكانهما
من المكلف في الصلاة وغيرها
ويحتمل أن هذا حكم مختص بالملائكة
وحكم الأدميين مخالف لذلك فانه
لوصلى معه رجلا قاما وراءه ويحتمل
أن المراد بقوله صلى عن عيته
ملك الخ أن الملكين وراءه الا أن
أحدهما مائل لجهة اليمين والاخر
لجهة اليسار وفي السيوطي هذا
الحديث مرسل له حكم الرفع وقد ورد
موصولا ومرفوعا فخرج النسائي
من طريق داود بن أبي هند عن
أبي عثمان النهدي عن سلمان
الفارسي قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم اذا كان الرجل في أرض
فأقام الصلاة صلى خلفه ما كان
فاذا اذن وأقام صلى خلفه من
الملائكة ما لآبراه طرفاه ركعون

بركوعه ويسجدون بسجوده ويؤمنون على دعائه ذكره شارح الموطا (قوله لا جماعة لم تطلب غيرها) قال الخطاب هل العبد
مكروه أو مباح ظاهر كلامهم ان الاولى تركه (قوله وكذا الفذ الحاضر الخ) فكلام اللخمي جار في الصورتين كما أفاده الخطاب خلافا لظاهر
المصنف (قوله ويحمل الخ) أي حتى لا يحصل تعارض بين كلامي الامام الموجب للتوقف (قوله لا يؤمر ون الخ) أي على طريق السنة
(قوله وجاز أعمى) وظاهره أنه لا يرجح اذان البصير على الاعمى (قوله بين العجمة والسكك) أي حال كونه أتيابين العجمة والسكك أي
متوسطا بين العجمة والسكك وذلك أن العجمة تتحقق ولومع عدم الجواز فبالاعتبار المذكور والماز المستوى الطرفين مرتبة فوق العجمة
وتحت السكك أي فوق العجمة لا مطلقا بل العجمة للجماعة لا كراهة والحكمة والخلاف الاولى (قوله اذا كان ثقة) أي أن يكون من أهل
العد والقرا الضبط بحيث اذا سمع الاذان من انسان أو أخبره أحد بالوقت يضبطه أي يقيضه في صدره ولا يتشكك (قوله وي يكون تابعا لغيره)
بان يسمع اذان غيره (قوله أو لمعرفة ثقة) أي بالوقت بان يخبره انسان بان الوقت دخل قال ابن ناجي في شرح المدونة بعد ان ذكر قول

ظاهر المصنف أن الترتيب والجمع مستويان (قوله من الخمسة إلى العشرة) قصره العدد على ذلك المقدار في هذه الاوقات نظرا لكونه لا يخل بكونه يؤدي الخروج عن الوقت الافضل وهو أول الوقت (قوله الا المغرب فلا يؤذن لها الا احدى) أي ولا يجوز ترتيبهم ان أدى لخروج وقتها الاختياري ومثل المغرب غيرها اذا خاف خروج وقتها المختار وأما ما ذكره المأثور من ترتيب الوقت المختار فخرج وقت المغرب الوقت المختار لانه يكره وكذلك يكره ترتيب الاذان في غيرهما اذا أدى الى تأخير الصلاة عن وقتها المستحب قاله الخطاط والظاهر ان المراد بآول وقت هو المشار له في الحديث أول الوقت رضوان الله وانظر ما قدره من الوقت قاله عجم رحمته تنبيهه رحمته اذا اختلفوا في الاذان في المغرب أو غيرها فقدم الاورع ثم حسن الصوت فان استموا اقتربوا ذكره في حاشية الفيشي (قوله وهل كذلك اذا كرهه) أقول وهو انظاره ثم بعد كتبني هذا رأيت عب قال مانصه وحكايتسه أي الاذان الواجب أو السنة أو المندوب لا المنكره والحرام فلا يحكي وانظر

ماحكم النهى (قوله وفى المدخل الخ) لا يخفى ان ظاهر المصنف التخيير بين الترتيب والجمع وهو ظاهر النوادر عن ابن حبيب وظاهر كلام صاحب المدخل المخالفة لما ذكره وان الجمع مكروه (قوله ولا يحكى أذانهم من سمعه) لم يقلها صاحب المدخل (قوله وربما يمتنع) أى الاذان (قوله والاتباع) أى اتباع السلف الصالح (قوله مخالفته السنة) هذه مفسدة أولى (قوله ومن كان الخ) مفسدة ثانية (قوله ولا يفهم السامع ما يقولون) مفسدة ثالثة (قوله والغالب على بعضهم) مفسدة رابعة (قوله لكن المطلوب) أى فالمراد بالجواز بالنسبة له خلاف الاولى (قوله وحكايته قبله) أى يجوز لسامع الاذان حكايته بمعنى خلاف الاولى اذا المتابعة مستحبة هذا ما ظهر لى مما تقدم (قوله كان ذلك لحاجة أم لا) كان المؤذن بطيئاً فى أذانه أم لا (قوله والعمل بقويه) أى الجواز أى عمل أهل المدينة فيما يظهر

(قوله فلا بد من نطق المؤذن به الخ) واللام يكن أنما عند دويتهما فيما يظهر كافي عب ^{في تنبيه} لا نفوت الحكاية بفراغ المؤذن فيحكي ولوانتهى المؤذن (قوله من باب اطلاق ما للجزء) أي أو من باب مجاز الاول (قوله أو على الإقامة وحدها) أي أو عليه ما معاقلة جائز (قوله أو على أحدهما مع الصلاة) أي أوهما مع الصلاة أي وكان الاجراء واقع على الاذان والإقامة والقيام بالمسجد لا على الصلاة قاله في المدونة (قوله وهو في المكتوبة عندى أشد كراهة) ووجهه ابن رشد بان الفريضة وإن كانت تلزمه لافي مسجد بعينه فيلزمه من مراعاة أوقاتها وحدودها ما يحشى (٢٣٦) أن يكون لولا الاجرة لقصر في بعضها والنافلة لا تلزمه أصلا وكانت الاجرة

عليها أخف لان الاجرة على فعل ما لا يلزم الاجر جائزة وإن كان في ذلك قربة (قوله ومنعها ابن حبيب) أي منع الاجرة على الصلاة كالاذان قال الخطاب وظاهر كلام ابن حبيب أن المنع على التحريم انتهى (قوله يريد انه يكره السلام على الملبى) أي ان قول المصنف كذاب معناه انه يكره السلام على الملبى ويصح أن يكون المعنى أي كما يكره سلام ملب بالملبى يكره السلام منه وعليه (قوله ذريعة الى رده) أي في الاذان وقوله بخلاف السلام على المصلي فلا يكره ومثله المتطهر والمتوضئ (قوله وعقل دابته الخ) تعليل بالمنظرة فلا يرد من كان عنده خادم (قوله سواء أذن لها أم لا) أي وقع اذان لها منه أو من غيره أولا والاولى ان يزيد فيقول وسواء أراد عاداتها أم لا أي خلافا لظاهر المصنف ويكون هو محط الفائدة ويحجب بان مراد المصنف بالمعيد من يطلب بالاعادة والحاصل ان كل من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يؤذن لها أو يقيم سواء أراد اعادتها أم لا (قوله ويجوز أذانه) أي في مسجد آخر لان هذا المسجد أذن لها فيه وقوله وكذا لو أذن لها أي فيؤذن بوضع

قبل نطق المؤذن بباقيها فلا بد من نطق المؤذن به على كلا الاحتمالين واطلاق الحكاية على ما لم يأت من باب اطلاق ما للجزء للكل وذلك لان الجزء محكي (ص) وأجرة عليه أو مع صلاة (ش) أي يجوز أخذ الاجرة على الاذان وحده أو على الإقامة وحدها أو على أحدهما مع الصلاة فريضة أو نافلة وسواء كانت الاجرة من بيت المال كما فعل عمر أو من آحاد الناس على المشهور ومنعها ابن حبيب من آحاد الناس على الاذان (ص) وكره عليها (ش) يعني انه يكره أخذ الاجرة على الصلاة أي امامتها مفردة فرضا أو نفلا على مذهب المدونة ابن القاسم وهو في المكتوبة عندى أشد كراهية وإن وقعت صحت وحكمها كالأجارة على الحج وأجازها ابن عبد الحكم ومنعها ابن حبيب كالاذان وتجوز الصلاة خلفه من يأخذ الاجرة من غير كراهة قاله في سماع أشهب ومجمل الكراهة إذا كانت الاجرة تؤخذ من المصلين وأما إذا أخذت من بيت المال أو من وقف المسجد فلا كراهة لانه من باب الاعانة لا من باب الاجارة كما قاله ابن عرفة (ص) وسلام عليه كذب (ش) يريد أنه يكره السلام على الملبى والمؤذن لان ذلك ذريعة الى رده بخلاف السلام على المصلي فلا يكره كما مر (ص) وإقامة راكب (ش) قال في المدونة ويؤذن راكبا ولا يقيم الا نازلا وإنما كره لتزوله بعدها وعقل دابته وهو طول والسنة اتصال الإقامة بالصلاة فان فعل وأحرم من غير كبير شغل أجراه (ص) أو معيد الصلاة كاذانه (ش) يعني أنه يكره إقامة المعيد للصلاة وكذلك اذانه والمراد ان من برئت ذمته من صلاة يكره له أن يقيم لها أو يؤذن لها سواء أذن لها أو لا أما لو تبين بطلانها فانه يستأنف لها الإقامة ولو قربت على ظاهرها ويجوز أذانه وكذلك لو أذن لها ولم يصلها (ص) وتسبب إقامة مفردة وثني تكبيرها لفرض وان قضاء (ش) يعني ان الإقامة للفرض ولو قضاء سنة للجماعة والمنفرد وتكون مفردة الا التكبير الاول والاخير فيثنى لكن للجماعة سنة على وجه الكفاية وللمنفرد على وجه العينية فلوشفعها غلط لم تجزه على المشهور ويستحب للامام تأخير الاحرام قليلا بعد الإقامة بقدر تسوية الصفوف وهي إحدى المسائل التي يعرف بها فقه الامام والثانية خطفه الاحرام والسلام أي اسراعه بهما التلايشار كما المأموم فيها أو في احدهما والثالثة تقصير الجاسة الوسطى (ص) وصحت ولو تركت عمدا (ش) أي وصحت صلاة من ترك الإقامة ولو عمدا ولا اعادة عليه في الوقت ولا غيره على المشهور ولا انها سنة منفصلة لا تنفسد الصلاة بفسادها فكذلك تركها ولا ان لا يوجب سهوه سجود الا يوجب عمده اعادة ومقابلها بعيد أبدا وقيل في الوقت ولما قوى القول ببطلان الصلاة تارك الإقامة اعتنى المؤلف برده ولو لم يفعل مثله في الاذان لان القول بالبطلان لتركه غير معروف في المذهب وإن كان مرييا عن مالك (ص) وإن أقامت المرأة سراخسنا (ش) أي وإن أقامت المرأة سراخا لافرادها

حسن

آخر (قوله لفرض) أي عيني لا كفاي ولا السنة ولوراتبه كالوتر

والعبد ين (قوله وللمنفرد) أي المنفرد عن جماعة الرجال فيصدق بالمصلي وحده ومن يؤم النساء فقط ولو كانوا كوراوانا لسنن في حق الرجال (قوله ولو ترك عمدا) أي هذا اذا تركت سهوا اتفاقا بل ولو ترك عمدا (قوله ولا اعادة عليه) أي ولكن يستغفر الله العايد كما قال في المدونة لان العبد يحرم التقرب بالطاعات عقوبة له على ذنوب سلفت منه ويعان عليها بطاعته (قوله ولا انها سنة الاولى حذف الوار

(قوله راجع للمقيد ببقيد) فالاقامة بوصف السرية مندوب واحد وعليه بعض الشراح وفي أبي الحسن على الرسالة ما يفيد ان كلام من
الاقامة والسرية مستحب على حدة وهذا كله اذا صلّت وحدها وأما اذا صلّت مع جماعة فتكتفى باقامتهم (قوله لان صوتها عورة)
ضعيف والمعتد ان صوتها ليس بعورة في المعاملات وغيرهما لم يعرض موجب التحريم شيخنا والحاصل ان بعضهم يقول ان صوتها
عورة وجاز شرؤها والاخذ منها للضرورة وقال بعضهم ان المعنى علو صوتها (٢٣٧) عورة وقد علمت ما قاله شيخنا (قوله بل المستحب

لكل منفرد) فالذكر المنفرد اذا اقام
سرا أتى بسنة ومستحب وأما المرأة
فتأتى بمستحب أو بانئين كما تقدم
(قوله وحضور) عطف على الاعلام
(قوله فليقم) أي ندبا (قوله بقدر
الطاقة) قصد بذلك التنبية على
مخالفته أبي حنيفة فانه يقول يقوم
عند سحر على الفلاح وقول سعيد
يقوم عند قوله أولها الله أكبر
(قوله الظاهر عود الضمير في معها
لقوله قد قامت الصلاة) نقول لم
يتقدم لفظ قد قامت الصلاة (قوله
ومابه الاعلام) وهو الاذان وأراد
بالاعلام العلم والافالاذان هو
الاعلام المخصوص (قوله بل عد
بعضهم الوقت شرطا) فناسب
ذكر الشرط بعد الوقت الا ان قوله
شرع يناسب ما قبل الاضراب

فصل شرط الصلاة (قوله
طهارة حدث وخبث) الاضافة
على معنى اللام أي طهارة منسوبة
لحدث وخبث كقولك غلام زيد
أي غلام منسوب لزيد وأما كونه
على أي جهة منسوبة لشيء آخر
(قوله لكن لا يعلم منه المشروط)
أي المشروط له فقد حذف المتعلق
أو أنه من باب الحذف والايصال
فانك تقول أكرمت لاجل زيد
ويجوز أن يكون المكرم انسان
آخر غير زيد فقوله هنا شرط لاجل

فحسن أي يستحب لها الاقامة عند ابن القاسم وكره لها أشهب الاقامة فالحسن راجع الى المقيد
بقيده لا الى قيده فقط وهو السرية اذ لا يعلم منه حينئذ حكم المقيد في نفسه وليس مراده ان
الجمهور أحسن بل قبيح مكروه أو خلاف الاولى وقيدنا حسن اقامتها بحال انفرادها اذ لا يجوز
أن تكون مقيدة للجماعة ولا تفحص الصلاة باقامتها لهم كالاذان لان صوتها عورة وتقييده
الاسرار بالمرأة غير معتبر بل المستحب لكل منفرد ولورجلا الاسرار وانما لم يطلب المرأة
بترك الاقامة كالاذان لان مشروعيته للاعلام بدخول الوقت وحضور الجماعة ومشرعيته
لاعلام النفس بالتأهب للصلاة فطلب من الجميع ولو صديقا قال ابن القاسم عن مالك في
الجموعة واذا صلى الصبي لنفسه فليقم (ص) وليقم معها أو بعدها بقدر الطاقة (ش) يعني انه
لا تجديد في وقت قيام المصلين للصلاة حال الاقامة كما يقول غيرنا ولكن على قدر طاقة الناس
فهم القوي ومنهم الضعيف وقول البساطي الظاهر عود الضمير في معها لقوله قد قامت
الصلاة بدليل قوله أو بعدها بعيد والقريب قوله ويصح أن يرجع للاقامة الخ * ولما أنهى
الكلام على أوقات الصلاة ومابه الاعلام وكان الدخول فيها كما يتوقف على دخول رقتها
يتوقف على وجود شرطها بل عد بعضهم الوقت شرطا شرع في الكلام عليه والفرق بينه
وبين الفرض المعبر عنه بالركن خروجه عن الماهية ودخول الفرض فيها فقال

فصل في شرط لصلاة طهارة حدث وخبث (ش) اللام بمعنى في وهو على حذف
مضاف أي في صلاة أي في صحة صلاة ويحتمل أن اللام للتعليل أي لاجل صلاة لكن لا يعلم
منه المشروط ولان العلة تغاير المعلول فتجعل اللام بمعنى في أي شرط في صحة صلاة فرض أو
نفل حاضرة أو فائتة ذات ركوع وسجود أم لا اتفاقا طهارة حدث أصغرا أو أكبر عاء أو بدله
من تيمم ومسح ابتداء ودوام في كل حال من الذكر والقدرة وعدمهما فلو صلى محدثا وطرا
حدثه فيها ولو سهوا أو غلبة بطأت بخلاف طهارة الخبث فليست شرطا في الصحة الا في حال
الذكر والقدرة على المشهور ابتداء ودواما فسقوطها في صلاة مبطل كذكرها في اطلاقه
هنا في طهارة الخبث الشرطية مقيد بما سبق في الطهارة من الذكر والقدرة والوجوب
المذكور في الطهارة مقيد بالشرطية المذكورة هنا فليسا قولين كما قيل والفرق بين الواجب
الشرط والواجب غير الشرط ان الواجب الشرط يلزم من عدمه العدم بخلاف الواجب غير
الشرط * ولما ذكر أن من شروط الصلاة طهارة الخبث وكان الرعا مفايا لذلك وله أحكام
تخصه تتعلق بالصلاة شرع يبينها في هذا الفصل فقال (ص) وان رعف قبلها ردام أخر لا آخر
الاختيارى وصلى (ش) قال في التنبهات يقال رعف يعرف بفتح الماضي وضم المستقبل
وهي اللغة الفصحى وقيل بالضم فيهما وصل اشتقاقه من السبق لسبق الدم الى أنفه ومنه
رعف فلان الخيل اذا تقدمها ويقال من الظهور اه فلم يذكرا لاغتين رعف يعرف كنصر

صلاة طهارة حدث وخبث محتمل لان يكون طهارة الحدث والخبث شرطا في شيء آخر غير الصلاة والعلة في الشرطية الصلاة الا ان
الظاهر والمتبادر ان المشروط له الصلاة لا شيء آخر فقدر (قوله ولان العلة تغاير المعلول) مفاده أنها اذا جعلت للتعليل لا تكون العلة
مغايرة للمعلول وليس كذلك بل العلة مغايرة للمعلول بالارباب (قوله على المشهور) وقيل واجبة مطلقا كذهب الشافعي (قوله مبين
بالشرطية) نقول انه قد تبين كونه واجبا شرطا بقوله وسقوطها في صلاة مبطل الخ (قوله واصل اشتقاقه) الضمير عائد على مفهوم معنى
وهو الرعا (قوله من السبق) أي من الرعف بمعنى السبق (قوله ويقال من الظهور) أي من الرعف بمعنى الظهور

(قوله بضم الراء الخ) هو وان كان مبنيًا للمفعول لفظًا لكنه مبني للفاعل حقيقة وإلى ذلك يشير الشارح بقوله بمعنى أي وذلك أي ما ذكر من اللغات بمعنى (قوله ودام بالفعل) أي لا أن المراد ظن الدوام (قوله ان رجا انقطاعه) أي اعتقد أو ظن الخ فقول المصنف لا آخر الاختباري معناه آخره وجوب ان اعتقد أو ظن أنه ينقطع (قوله آخر لا آخر الاختباري) ظاهره ولو جمعه كافي ك (قوله وان لم ينقطع الخ) كأنه يقول فان انقطع في آخر الوقت فالامر ظاهر وان لم ينقطع وخشى خروجه الخ (قوله بحيث يبق) تصوير خشية الخروج (قوله صلى على حالته) أي في آخر الوقت فقول المصنف لا آخر الاختباري أي المقارب آخره بحيث يدرك فيه ركعة فالمراد الا آخر ولو حكى (قوله اذا لم يرج انقطاعه) بان اعتقد عدم الانقطاع أو ظن عدم الانقطاع أو شك فيه كذا ابن بشير وذ كر بعض المشايخ نقلًا عن ابن بشير ان الشاك يؤخر كمن رجا انقطاعه (قوله من غير تأخير) أي عن أول الوقت بل يصلي أول الوقت والحاصل انه ان رجع قبلها ودام فصوره خمس عشرة صورة وذلك أنه اما أن يعتقد انقطاعه أو يظنه أو يشك فيه أو يعتقد عدم انقطاعه أو يظنه والدم في كل اما مسائل أو قاطر أو راسخ فان اعتقد أو ظن انقطاعه آخر الوقت أو رجا انقطاعه آخر الوقت فالامر ظاهر وان لم ينقطع آخر الوقت صلى على حالته وان اعتقد عدم الانقطاع (٢٣٨) أو ظنه أو شك فانه يصلي من غير تأخير أصلا (قوله وحيث صلى على حالته) اما

في آخر الوقت ان كان رجا الانقطاع أو لا ثم لم ينقطع واما في أوله اذا لم يرج الانقطاع على ما تقدم (قوله أو خشي تلطيخ) أي تلطيخ ثوبه الذي يفسده الغسل لاجسده ولا المسجد لانه اذا كان يخشى تلطيخ جسده فيصلي ركوع وسجودا اذا كان يخشى تلطيخ المسجد فانه يقطع ولو ضاق الوقت ولو باقل من درهم (قوله ثم اذا انقطع الخ) هذا اذا ما يأتي فيما اذا كان اعتقد أو ظن عدم الانقطاع اول الوقت أو شك فيه وقلنا يصلي في أول الوقت ~~تنبيه~~ قول المصنف لا آخر الاختباري بغيره ان رجع قبل دخوله لصلاة عيد أو جنازة فانه يتركها وهو كذلك عند ابن المواز خاف فواتها أم لا ويدل على

ينصرف ورع عرف بكرم بكرم وذ كر في الصحاح لغات ثلاثا التي ذكرها القرافي وهي فتح العين في الماضي وضمها وفتحها في المستقبل والشاذ هافيم ما وذ كر هافي القاموس أيضا وزاد رجع عرف كسمع يسمع ورع عرف بضم الراء وكسر العين بمعنى ثم ان المؤلف قسمه الى قسمين مشيرا الى الاول بقوله وان رجع الخ والمعنى ان مر يد الصلاة اذا رجع قبل الدخول فيها ودام بالفعل فان رجا انقطاعه أو رجا انقطاعه بالآخر الاختباري فان لم ينقطع وخشى خروجه بحيث لم يبق منه ما يسع ركعة منها أو كلها على الخلاف المتقدم من أن الوقت الاختباري يدرك بركعة أو بالجميع على ما تقدم ويعتبر له مقدار الطهارة صلى على حالته كما يصلي على حالته اذا لم يرج انقطاعه من غير تأخير اذا لا فائدة فيه وحيث صلى على حالته ولم يقدر على الركوع أو السجود لضرر به أو خشية تلطيخ أو ما ثم ان انقطع دمه في بقيته من الوقت لم تجب الاعادة (ص) أو فيها وان عيّد أو جنازة وطن دوامه له أتمها ان لم يلطيخ فرش مسجد (ش) هذا هو القسم الثاني وهو قسم قوله قبلها يعني انه اذا حصل الرعاف في الصلاة فلا يتحلى ما أن يظن دوامه لا آخر الوقت الاختباري أو لا يظن ذلك فان لم يظن الدوام له فسيأتي وان ظن دوامه له في فرض العين ولخوف فوات غيره من عيّد أو جنازة أتم الصلاة على حالته التي هو عليها الان المحافظة على الاختباري ولو مع التجاسة أولى من المحافظة على الطهارة بعده وصلاة العيّد والجنازة مع الرعاف أولى من تركها بخلاف عدم الماء فلا يتيم لهما لعدم مشروعية لهما في الحضر وكذا الورأى تجاسة في ثوبه وخاف فواتهما با بصرافه لغسله أتمهما بل ويبتدئهما كذلك ومحل الاتمام المذكور أن يكون في بيته أو معه ما يفرشه على فراش المسجد المحصب

اعتماده عدم ذكر المصنف لهما في هذا القسم وقال أشبه يدخل ان خاف فواتهما (قوله لم تجب الاعادة او الخ) ونفيها لا يبنى استحبابها ولكن الظاهر عدمه (قوله أو فيها) محصله ست صور وذلك أن الدم اما مسائل أو قاطر أو راسخ وهو في كل اما أن يعتقد الدوام أو يظنه وسيأتي مقابل ذلك (قوله ان لم يلطيخ فرش مسجد) ولو بدون درهم فان خشى تلطيخه بذلك قطع وخرج منه صيانه لا لان الطهارة شرطي يتقيد بالزيادة عن الدرهم ولو خشى خروج الوقت اذا لباح تلطيخه يضيقه وكفرشه بلاطه أو أنه فرش حكى (قوله ولخوف فوات غيره من عيّد أو جنازة) قال عجم ونص ما في بعض التقارير الظاهر ان المراد بخوف فواتهما مع الامام خوف ان لا يدرك معه ركعة من العيّد وأن لا يدرك معه تكبيرة غير الاولى من الجنازة فن أدرك معه ركعة من العيّد خرج لغسل الدم وكذا من أدرك معه التكبيرة الثانية من الجنازة وأما من لم يدرك ما ذكره وخاف ان يخرج لغسل الدم لا يدرك معه ركعة من العيّد ولا تكبيرة أخرى من الجنازة فانه لا يخرج لغسل الدم ويتأدى مع الامام والحاصل انه يخرج لغسل الدم ان حصل له الرعاف بعد ركعة من العيّد أو بعد تكبيرة ثين على الجنازة وكذا ان حصل له الرعاف قبل ذلك وظن انه بعد غسل الدم يدرك مع الامام ركعة من العيّد وتكبيرة من الجنازة غير الاولى اه (قوله بل ويبتدئهما كذلك) أي فيدخل فيهما ان خاف الفوات هذا على قول أشهب وأما على كلام ابن المواز فلا يدخل خاف الفوات أم لا (قوله ان يكون في بيته) أو في مسجد غير مفروش بان كان محصبا أو متربا ومثلها ما في

الدم عن فرش المسجد بخرقة (قوله فان كان في مسجد مفروش) ويدخل في الفرش البساط (قوله وظن في العيد الخ) أي ويقال في العيد وظن الخ لان كلام المصنف انما هو في الفرض والحاصل انه تارة يحصل له الرعاف قبل الدخول في العيد والجنابة وتارة يحصل له الرعاف فيه ما فاذا حصل له الرعاف قبل الدخول فيه ما فعند ابن المواز لا يدخل فيه ما على حالته من التلبس بالرعاف خاف القوات أم لا وما عند أشهب فيدخل فيه ما على حالته ان خاف القوات لان لم يخف ذلك فلا يدخل على حاله وانما يدخل بعد غسل الدم وأما من حصل له الرعاف فيه ما فانه عند ابن المواز يخرج لغسل الدم خاف القوات أم لا وعند أشهب الاولي له ان يخرج لغسل الدم ان لم يخف القوات فان خاف القوات فالاولى له ان لا يخرج ويصلي على حالته (قوله يعني ان الرعاف الخ) والفرض انه ظن دوام الدم لا يخرج الاختيارى وقوله لا جسده أي فيصلي بالدم ركوع وسجود لان الجسد لا يفسده الغسل ولو زاد على درهم خلا فالعب وشب تبعاً لعج (قوله أو مألهما) الا ان الائمة واجب مع ظن أو جزم أذى شديد واولى هلا كما ومنسوب مع شكه وكذا جزم أو ظن أو شك أذى غير شديد فيما يظهر وذكر بعض الشيوخ استظهار انه يجب عليه الائمة في حالة الشك محافظة على صون النفس وقال في شرح شب والظاهر ان المعتبر هنا مطلق الخوف وان لم يستند التجربة من نفسه أول من يقار به أو لقول عارف وأما مع توهمه فيجتمه الجواز وعدمه ولا اعاده عليه بوقت حيث أو أم ثم ارتفع الدم عنه بعد الصلاة (٢٣٩) (قوله أو مألهما) يناسب الاولي وكذا قوله لكن

للكوع الخ وقوله وان قدر على الركوع الخ ناظر لقوله أو أحدهما (قوله قتله بانامل يسراه) ان كان يذهب القتل قل أو كثر وظاهره ان القتل واجب فلا يجوز له قطع الصلاة فان قطع أقسد عليه وعليهم (قوله فان زاد عن درهم) جعل الدرهم هنا من حيز اليسير وفي المعقولات من حيز الكثير والراجح في البابين ان الدرهم من حيز اليسير كما في شب (قوله أي بطلت) رده محشى تب فقال قوله قطع هكذا عبر ابن الحاجب وابن شاس وابن رشد قال في المقدمات فليقطع ويبتدىء لانه صار بذلك حاملاً نجاسة وكذا الباسجى واللخمى

أو المترب فان كان في مسجد مفروش يحشى ثلوثه قطع ولا يتهايماء كما قيل فقوله دوامه له راجع لما قبل المبالغة وظن في العيد والجنابة دوامه للفراغ منهما وقوله ان لم يطلخ فيد في الاتمام وكلام المشرح في الوسط غير ظاهر فانه قال واحترز بقوله ان لم يطلخ فرش مسجد عما اذا حشى ذلك فانه يوجب للركوع والسجود الخ والصواب ما قاله في الصغير من أنه يخرج حينئذ ولا يتهايماء في الكبير حسن (ص) أو مألهما خوف تأذيه أو يطلخ ثوبه لا جسده (ش) يعني ان الرعاف في الصلاة ان خشى ضرراً يجسده بالركوع والسجود أو بأحدهما أو مألهما لكن للركوع من قيام والسجود من جلوس وان قدر على الركوع أو مألهما على السجود أو مألهما من قيام وكذا يوجب على ما ذكرنا ان خشى بهما أو بأحدهما يطلخ ثوبه التي يفسدها الغسل وان خشى يطلخ جسده بالدم لم يؤم حيث لم يخف ضرراً (ص) وان لم يظن ورشح قتله بانامل يسراه (ش) هذا قسم قوله وظن دوامه فيما تقدم يعني ان الرعاف في الصلاة اذا لم يظن دوام الدم لا يخرج المختار فلا يخلو ما أن يكون الدم راشحاً أي يزول بالقتل أو لا يزول به بأن يكون قاطراً أو سائلاً فان كان راشحاً لا يقطع وليقتله بانامل يده الخمس والاولى أن تكون بانامل يده اليسرى فان تجاوز الا نامل الاول وحصل في الا نامل الوسطى أزيد من درهم بطلت الصلاة ولا يعتبر ما في الا نامل الاول ولو زاد ما فيه عن درهم فقوله (فان زاد عن درهم قطع) أي فان زاد ما في الا نامل الوسطى عن درهم قطع أي بطلت وانما عبر بالقطع لاجل ما بعده لانه مع خوف التلطيخ لا تبطل (ص) كأن لطخه

بل جميع أهل المذهب يعبرون بالقطع اذا تلطيخ بغير المعفو عنه وهو الدرهم أو دونه بعد انتقاله للا نامل الوسطى وكذلك السائل والقاطر وتعتبرهم بالقطع اشارة لاحتها وهذا هو القياس الموافق للمذهب في العلم بالنجاسة في الصلاة وانها محكية وان المدونة وغيرها عبروا في ذلك بالقطع وتقدم هل تحمل على وجوب القطع أو استحبابه فكذلك يقال هنا بل هنا من باب أولى للضرورة وتقدم ان تعبير المؤلف بالبطان مستدرك وأما هنا فصواب وما ذكرناه من أن ما هنا مبني على حكم العلم بالنجاسة في الصلاة بل أولى وهو المتعين وهو الذي يفهم من كلام نصوص أهل المذهب وهو واضح الى آخر ما قال (قوله كأن لطخه) حله شارحنا على ما اذا حشى تلطيخه بما لا يعني عنه أي وكان الوقت متسعاً وبعض الشراح حله على ما اذا تلطيخ بالفعل بما زاد عن درهم ولم يضق الوقت وهذا في السائل والقاطر عند عدم ظن الدوام حينئذ يكون القطع مستعملاً في البطان بالنسبة لهذه حقيقة بالنسبة لقوله أو خشى تلوث مسجد فقول شارحنا وان لم يرشح ظاهره ان قوله كأن لطخه ليس في السائل والقاطر مع انه فيه ما كما أفاده بعض الشراح فالمناسب ان يقول أي وان لم يطلخ بالفعل ولم يخش تلوث المسجد فله القطع الخ والحاصل انه اذا لم يظن الدوام وكان فيها فلا يخلو ما أن يكون معتقداً لا يقطع أو يظنه أو يشك وفي كل امارش أو سائل أو قاطر فهذه تسعة فله اشبع باقسامه هو قول المصنف ورشح والسائل والقاطر باقسامهما الستة هو ما أشار به بقوله كأن لطخه الخ والراشح هو الذي ينبعث من الانف مثل العرق والسائل هو الذي ينزل منه مثل الحيط والقاطر هو

الذي يقطر قطرة بعد قطرة مثل ماء المطر ولا مفهوم لقوله رشح اذا القاطر اذا كان ثخيناً كذلك لانه يتأتى فيه القتل وأما السائل فلا يتأتى فيه ذلك لانه المسترسل وكذا القاطر الرقيق والرائع اذا كثرت بحيث لا يذهبه القتل فلوقال بدل قوله ورشح وأمكنه قتله لكان أولى (قوله أو خشى تلوث مسجد) أي ولو خشى خروج الوقت وكان ذلك المسجد غير محصب ولا مترب وأما المحصب أو المترب غير المفروش فيقتل حتى ينزل المقتول في خلال الحصباء (قوله وهو القطع) أي ندب القطع والحاصل ان ابن القاسم ومالكاً اتفاقاً على جواز القطع غير ان مالكاً يقول يندب البناء وابن القاسم يندب القطع فتدبر (قوله يوجبہ النظر) أي الفكر وقوله والقياس الظاهر انه ليس المراد به جعل مجهول على معلوم في حكمه لعدم موجوده في المقيس بل مراده القاعدة فينتدب يكون عطف القياس على النظر تفسيراً وبين ذلك نت بقوله لان شأن الصلاة اتصال عملها من غير تخللها بشغل ولا انصراف عن القبلة لكن انظر كيف يعدل ابن القاسم عن حمل الحجاب والتابعين (قوله ممسكاً أنفه) ليس ممسكه شريطة البناء انما هو ارشاد لما يعينه على تقليل التجاسه لان كثرتها تمنع من البناء ومن عده شرطاً لا يريد بخصوصه بل الشرط عنده التحفظ من التجاسه ولو لم يمسه (قوله لئلا يحبس الدم) أي فلا يخرج أصلاً أي لانه لو ممسكه من أسفل لاحتبس الدم (٣٤٠) (قوله لصدقه الخ) حاصل هذه المسئلة على التحقيق بعد مراجعة النصوص المفيدة

للوقوف على الحق ان ابن الحاجب عبر بقرب فاعترض عليه لشموله احداهما مرادة والثانية غير مرادة وذلك ان اقرب بحسب العرف يصدق بكانين بعيدين واحدهما اقرب من الاخر ويصدق بكانين قريبين واحدهما اقرب من الاخر وفي الوجه الاول لا يصح البناء لانه لا بد من وجود القرب في نفسه فاحتاج المصنف لقرب اشارة الى انه يشترط مع الاقربية القرب فاذا وجد البعد ولو كان معه اقربية فانه يضر وقتلنا بحسب العرف وأما بحسب اللغة فيقتضي المشاركة في القرب في نفسها فقول الشارح لصدقه أي صدق اقرب والوضح أن يقول الشارح وأتى بقرب مع اقرب لان اقرب يصدق بصورتين

أو خشى تلوث مسجد (ش) تشبيه في القطع يعني ان الراعي في الصلاة اذا خشى بتدنيه تلطخه بما لا يعني عنه من الدم أو خشى تلوث المسجد ولو بما يعني عنه فانه يقطع صلاته ولا يجوز له التمدد (ص) والافله القطع وندب البناء (ش) أي وان لم يرشح بل سال أو قطر ولم يتلخ به فله ان يقطع صلاته ويغسل ولكن يندب له البناء لان عليه عمل الحجاب والتابعين وجهور أصحاب مالك وأخذ ابن القاسم بقوله الاخر وهو القطع ورجح لانه الذي يوجبہ النظر والقياس (ص) فيخرج ممسكاً أنفه ليغسل ان لم يجاوز اقرب مكان ممكن قرب ويستدبر قبله بلا عذر ويأمنجسوا يتكلم ولوسهوا (ش) يعني انه اذا فعل ما هو المندوب وهو البناء فيخرج ممسكاً أنفه من أسفله أو من أعلاه وهو الاول لئلا يحبس الدم فيغسل الدم ويبنى على ما تقدم من صلاته بشرط أربعة الاول أن لا يجد الماء في موضع فيجتاز به لانه متى جاوزه مع الامكان بطلت صلاته وأتى بقرب مع قرب لصدقه على قريب غيره اقرب منه وعلى بعيد وغيره اقرب منه واحتراز بقوله ممكن من غير الممكن فان مجاوزته لا تضر في البناء الشرط الثاني أن لا يستدبر القبلة من غير عذر فان استدبرها من غير عذر بطلت واذا استدبرها لم يطلب الماء لم تبطل الثالث ان لا يأتى نجاسة فان وطئ نجساً رطباً أو يبسا بطلت أي حيث علم بها فيها لا بعد ذلك لكن بعد في الوقت لكن يستثنى أرواث الدواب وأبوالها ولورطبة اذا لم يكن له مندوحة وانما سكنت عنه لتقدمه في المعفوات الرابع ان لا يتكلم جاهلاً أو عامداً فان تكلم بطلت اتفاقاً قاله في المقدمات واختلفوا اذا تكلم ناسياً فهل تبطل أيضاً أم لا والمشهور البطلان ولا فرق بين أن يكون الكلام في ذهابه أو عوده (ص) ان كان بجماعة واستخلف الامام وفي بناء الفخلاف (ش) يعني ان البناء انما يكون لمن صلى مع جماعة اماماً كان أو

احداهما مرادة والثانية غير مرادة فلذا أتى بقرب ليكون نصاً في المرادة (قوله لكن يستثنى الخ) حاصله انه اذا ما موما علم بها فيها فاذا كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فتبطل مطلقاً كان له مندوحة أو لا وأما ان كانت أرواث الدواب وأبوالها فتبطل ان كان له مندوحة والا فلا وأما اذا علم بعد الصلاة فيعيد في الوقت وظاهره مطلقاً فقوله لكن يستثنى الخ راجع لما اذا علم بها فيها قال عجم ما حاصله انه ان وطئ نجاسة فلا يخلو حاله تارة يكون عالماً مختاراً وتارة يكون عالماً غير مختاراً وتارة يكون ناسياً فاما الاول فبطل مطلقاً أرواث دواب أو غيرهما من النجاسات ولو كانت أرواث الدواب يابسة وان كان الثاني لعمومه وانتشاره في الطريق فان صلاته صحيحة حيث كانت أرواث دواب وأبوالها ولورطبا ولا إعادة عليه بحال وان كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فلا تبطل أيضاً وينبغي أن يعيد في الوقت بمنزلة من صلى بالنجاسة عاجزاً وانما فارق روث الدواب وبولها النجس من غيرها لانها ما كانا يعني عنهما في مثل هذا كما نافي حكم الظاهر فان وطئ ناسياً فان كان من أرواث الدواب وأبوالها فلا إعادة عليه مطلقاً وان كان من غيرهما فان ذكر بعد الصلاة أعاد في الوقت وان تذكر فيها وقد تعاق به شيء منها بطلت صلاته وان لم يتعلق به شيء جرى على الخلاف بين ابن عرفة وغيره فبين وأي بعد رفعه من السجود وهو في الصلاة يعمل سجوده نجاسة فقد قال ابن عرفة تبطل صلاته وقال غيره لا تبطل (قوله يعني ان البناء الخ)

احداهما مرادة والثانية غير مرادة فلذا أتى بقرب ليكون نصاً في المرادة (قوله لكن يستثنى الخ) حاصله انه اذا ما موما علم بها فيها فاذا كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فتبطل مطلقاً كان له مندوحة أو لا وأما ان كانت أرواث الدواب وأبوالها فتبطل ان كان له مندوحة والا فلا وأما اذا علم بعد الصلاة فيعيد في الوقت وظاهره مطلقاً فقوله لكن يستثنى الخ راجع لما اذا علم بها فيها قال عجم ما حاصله انه ان وطئ نجاسة فلا يخلو حاله تارة يكون عالماً مختاراً وتارة يكون عالماً غير مختاراً وتارة يكون ناسياً فاما الاول فبطل مطلقاً أرواث دواب أو غيرهما من النجاسات ولو كانت أرواث الدواب يابسة وان كان الثاني لعمومه وانتشاره في الطريق فان صلاته صحيحة حيث كانت أرواث دواب وأبوالها ولورطبا ولا إعادة عليه بحال وان كانت غير أرواث الدواب وأبوالها فلا تبطل أيضاً وينبغي أن يعيد في الوقت بمنزلة من صلى بالنجاسة عاجزاً وانما فارق روث الدواب وبولها النجس من غيرها لانها ما كانا يعني عنهما في مثل هذا كما نافي حكم الظاهر فان وطئ ناسياً فان كان من أرواث الدواب وأبوالها فلا إعادة عليه مطلقاً وان كان من غيرهما فان ذكر بعد الصلاة أعاد في الوقت وان تذكر فيها وقد تعاق به شيء منها بطلت صلاته وان لم يتعلق به شيء جرى على الخلاف بين ابن عرفة وغيره فبين وأي بعد رفعه من السجود وهو في الصلاة يعمل سجوده نجاسة فقد قال ابن عرفة تبطل صلاته وقال غيره لا تبطل (قوله يعني ان البناء الخ)

فيه اشارة الى أنه شرط في البناء من أصله لا في ندب البناء (قوله لكن ان كان اما ما يستخلف استجباً) الا انه اغما يستخلف بغير الكلام فان تكلم بطلت عليه دونهم ان كان سهواً وعليه وعليهم في العمد والجهل كافي التوضيح (قوله والا يستخلفوا ان شأوا) أي ندباً (قوله والواجب الاستخلاف عليهم) أي لا على الامام (قوله قد تمت بسجديها) لا يحفى ان السكال لا يكون بالسجدتين فقط بل تمام الركعة بالجلوس ان كان يقوم منه الجلوس ويكون بالقيام ان كان يقوم منه للقيام فلور كع وسجد السجدة ثنتين ثم قبل الجلوس أو القيام رفق فلا يعتد بتلك الركعة (قوله ولكن يبنى على الاحرام) هذا قاصر على الركعة الاولى وأما لو قدر انه كان شارباً في الركعة الثانية ففعل بعضها فنقول يبنى على الركعة الاولى وهكذا (قوله وأتم مكانه) أي وجوباً (قوله ان ظن فراغ امامه) وأولى اذا اعتقد فراغ امامه أو اراد به ما يشمل الاعتقاد وذلك اما بتقدير واجتهاد او باخبار عدل (قوله والابطال) أي وان لم يتم مكانه أو في الاقرب اليه (قوله ورجع ان ظن) أي يرجع الى أقرب موضع يصح فيه الاقتداء بامامه الخ فان تعدى الموضع الذي يصح الاقتداء به بأن يسمع أقوال المبلغين أو يرى أفعال المأمومين بطلت صلاته وأولى لو اعتقد (٢٤١) (قوله ولو يشهد) متعلق ببقاء أي ولو كان باقياً يشهد بل ولو لم يحصل معه الشاهد وظن انه يحصل معه السلام فقط فانه يرجع أيضاً (قوله أتم في مكان غسل الدم) حمل قول المصنف مكانه على مكان غسل الدم ومثل ذلك لو رجع لظن بقاءه فعلم في أثناء المسافة انه فرغ فانه يتم في مكان عمله فان تعده مع الامكان بطلت (قوله ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام) اعترض بانه قد سلم قبل امامه وأجيب بان هذا مبني على ان الراعي يخرج عن حكم الامام بخروجه للراعي حتى يرجع اليه واذا علم المأموم ان الامام باق ولكنه يفرغ من الصلاة قبل وصول المأموم اليه فانه يتم ولو سبق الامام بالفعل والسلام (قوله مطلقاً) أي سواء ظن بقاء الامام أو ظن فراغه في الاحوال كلها (قوله لاول الجامع) أي لاول جزء من أجزاء الجامع الذي ابتداءه فيه فالائف واللام فيه للعهد أي

مأموماً لكن ان كان اما ما يستخلف استجباً والا يستخلفوا ان شأوا وان شأوا صلوا اذ اذا في غير الجمعة والواجب الاستخلاف عليهم وأما النقد فهل له البناء وهو قول مالك وظاهر المدونة عند جماعة أوليس له البناء فيقطع وهو قول ابن حبيب وشهره الباسي خلاف منشؤه هل رخصة البناء لحركة الصلاة للمنع من ابطال العمل أو لتحصيل فضل الجماعة فيبنى على الاول دون الثاني (ص) واذا بنى لم يعتد بالركعة كملت (ش) يعني انه اذا بنى لم يعتد بالركعة قد تمت بسجديها فاعتد بها ويتبدى من أول التي تليها فيشرع في القراءة ولا يرجع لحمل السجود واذا لم يتم ركعة بسجديها فلا يعتد باجزاء الركعة ولكن يبنى على الاحرام ويتبدى القراءة (ص) وأتم مكانه ان ظن فراغ امامه وأمكن والا فلا يقرب اليه والابطال ورجع ان ظن بقاءه أو شئ ولو يشهد (ش) يعني ان الراعي اذا خرج لغسل الدم في غير الجمعة له حالتان احدهما ان يظن فراغ امامه والاخرى ان يظن بقاءه أو يشك فان ظن فراغه أتم في مكان غسل الدم ان أمكن وان لم يمكن فاقرب المواضع الممكنة اليه يريد وتصح صلاته ولو تبين بعد ذلك بقاء الامام لانه فعل ما هو مطالب به ولا يكلف بغيره وان ظن بقاء الامام أو شئ فيه رجع ولو كان ظنه أو شكه انه في تشهد على المشهور وقال ابن شعبان ان لم يرج ادراك ركعة أتم مكانه وانما لزمه الرجوع مع الشك لان الاصل لزوم متابعتها للامام فلا يخرج عنه الا بعلم أو ظن وهذا التقسيم بالنسبة الى المأموم والامام يستخلف ويصير مأموماً يلزمه من الرجوع ما يلزم المأموم وأما النقد فتم مكانه (ص) وفي الجمعة مطلقاً لاول الجامع والابطال وان لم يتم ركعة في الجمعة ابتداءً أظهر باحرام (ش) ما تقدم من اعتبار فراغ الامام وعدم فراغه في غير صلاة الجمعة وأما هي اذا رجع بعد ان صلى ركعة مع الامام فيلزم بالرجوع الى الجامع الاول ولو ظن فراغه ايضاً ما بق عليه لانه شرط في صحتها فان أتم مكانه في غير الجمعة مع ظنه بقاء الامام أو شكه أو في الجمعة ولو مع ظن الفراغ بطلت فالضمير في بطلتها راجع الى مسئلة الجمعة ومسئلة ما اذا ظن بقاء الامام أو شئ في غير الجمعة هذا كله اذا حصل له الرأف بعد كمال ركعة من الجمعة كما

(٣١ - خرشي اول) ويتعين عليه الصلاة في أول جزء أمكنه الصلاة فيه ولا يتنقل لدخول الا اذا عجز عن الصلاة خارجاً ولا يكتفى رجوعه لرحابه وطرقه المتصلة به ولو ابتداءها بالضيق حيث أمكنه الرجوع للجامع والحاصل انه لا بد من الرجوع للجامع مع الامكان حتى لو حال بينه وبين الجامع حائل أضاف ركعة الى ماعه وابتداءً أظهر باحرام (قوله وان لم يتم ركعة في الجمعة) أي وظن عدم ادراك ركعتها الثانية أو ظن ادراكها وتختلف ظنه قطعاً وابتداءً ولا يبنى على احرامه على المشهور ولو بنى على احرامه وصلى أو رجع قال الخطاب الظاهر العجوة ولم أره منصوصاً (قوله ابتداءً أظهر باحرام) أي في أي مكان بناء على أن نية الجمعة لا تنوب عن نية الظهر (قوله الى الجامع الاول) يفيد ان قول المصنف لاول الجامع من اضافة الصفة الى الموصوف أي الجامع الاول أي الذي صلى فيه الجمعة احترازاً عن الذي لم يصل فيه غير انه يصدق بالصلاة في غير أول الجامع الذي صلى فيه مع انه لا يصح فالاولى أن يجعل الاضافة حقيقة والمعنى كما قلنا (قوله هذا كله اذا حصل الخ) أي أو ظن انه يدرك معه ركعة بعد رجوعه والا فلا يرجع ويقطع ويتبدى ظهراً

باحرام والحاصل انه لا يرجع في الجمعة للجامع الا اذا كان حصل مع الامام ركعة أو يظن ادراك ركعة (قوله وسلم وانصرف) أي خلفه سلامه بالنجاسة على خروجه والاستخفاف فيما ذكر يدل على ان الخروج لغسل الدم هو الاصل وعلى هذا فقوله وسلم ليس على جهة الطلب فان قلت ما فائدة قوله وانصرف قلت الرد على ابن حبيب القائل بأنه يسلم ويذهب لغسل الدم ثم يعود فيشهد ويسلم ثم ينصرف (قوله فيجلس ويتشهد الخ) أي بعيدا تشهد ولو كان فعله قبل ذلك ووجه اعادته ان حقه أن يتصل بالسلام وقد حصل فصل كثير بينهما فاحر باعادته ثانيا ليتصل بالسلام (قوله قبل انصرافه) انظر ما المراد بالانصراف هل هو التحول عن محل جلوسه وتوجهه لغير القبلة أو مجرد قيامه أو ما يحصل منه فعل يبطل الصلاة كاستدبار أو مشي كثير وقضية ذلك انه لو سلم بعد انصرافه لا يسلم إلا أن السوداني يقول لو انصرف لغسله وجاوزا الصفيين والثلاثة فسمع الامام سلم فانه يسلم ويذهب (قوله وحله الشيوخ الخ) أي ان الشيوخ جعلوا كلام ابن يونس على التقييد لكلام ابن القاسم أي لا على الخلاف (قوله بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم) ولو مع الدم فانه أخف من المشي لغسل الدم ثم نقول هذا اللفظ يقتضي أن السنة (٢٤٣) تحصل ببعضه وان هذا البعض له حد محدد ومع انه يخالفه ما في لا عند قول

المصنف وهل لفظ التشهد سنة حيث قال وظاهر كلامه عدم حصول السنة ببعض التشهد خلافا لابن ناجي في كفاية بعضه قياسا على السورة اه (أقول) إلا أن الذي يكفي من السورة أقله آية لا بعضها إلا أن يكون له بال بعض آية الدين فالظاهر أن يقال هنا أن يأتي ببعض له بال على ما قال ابن ناجي قياسا على السورة (قوله ويصير حكمه حكم المأموم) ويأتي فيه قول المصنف ورجع ان ظن بقاء أثر الخ وفيه ان القياس أن لا يستخف الامام ولو رجع قبل أن يأتي بمقدار السنة من تشهد خلفه سلامه بالنجاسة على خروجه لغسل الدم لكثرة المنافي لكن روي القول ببطلان الصلاة بتعمد ترك السنن قاله بعض الفضلاء قال عجم قلت قد علمت ان التشهد كما هو سنة في حق الامام والفد هو سنة في حق المأموم وقد دل ما تقدم

وان لم يتم مع الامام ركعة بسجدتها في الجمعة ابتداء ظهر باحرام جديد بأي مكان شاء (ص) وسلم وانصرف ان رجع بعد سلام امامه (ش) قال فيها وان سلم الامام ثم رجع المأموم وسلم وأجزأته صلاته وأشار بقوله لا قبله الى ما رواه ابن القاسم عن مالك ومن رجع بعد التشهد قبل سلام الامام انصرف فغسل الدم ثم رجع غير تكبير فيجلس ويتشهد ويسلم اه وهذا ما لم يسلم الامام عقب رعايته قبل انصرافه والاسلم من غير انصراف كن رجع بعد سلام امامه قاله ابن يونس وغيره وحله الشيوخ على التفسير بـ **يُنْبِئُهُ** قال الخطاب وهذا حكم المأموم وانظر ما الحكم لو رجع الامام قبل سلامه أو انفذ على القول بينائه ولم أرفيه نصا والظاهر أن يقال انه ان حصل الرعاف بعد أن أتى بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم والامام والفد في ذلك سواء وان رجع قبل ذلك فان الامام يستخف بهم من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفد فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (ص) ولا يني بغيره (ش) يعني ان من حصل له شيء ما ينافي الصلاة من سبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة أو تذكرها أو غير ذلك مما يبطل الصلاة فانه لا يني على ما مضى من صلاته بل يقطعها ويستأنفها خلافا لابن حنيفة في البناء مع الحدث الغائب ولا شبه في بناء من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو اصابه ذلك في الصلاة ومما ادعى المؤلف البناء بعد حصول المنافي فلا يرد عليه المرحوم والناس حتى يسلم الامام فانهما ينيان على ما مضى من صلاتهما (ص) كظنه فخرج فظهر نفيه (ش) يعني انه اذا ظن انه رجع فخرج ثم تبين عدم الرعاف فعند مالك لا يني لانه مفترط ويبطل صلاته وعند سحنون يني لانه فعل ما يجوز له والضمائر الثلاثة راجعة الى الرعاف وفاعل خرج هو المصلي فقوله كظنه مصدر مضاف لمفعوله حذف فاعله أي كظن المصلي الرعاف فخرج فظهر نفيه فان صلاته تبطل ولو كان اماما ويبطل صلاة المأمومين أيضا على الراجح من أقوال الثلاثة (ص) ومن ذرعه في لم تبطل صلاته (ش) ذرعه بـ **بِذَالِ** مجمة أي غلبه والمعنى ان من ذرعه في أو قلس أو بلغم بسير طاهر ولم يرد منه شيئا بعد انفصاله

في قوله وسلم وانصرف الخ انه يسلم ويترك التشهد والفد والامام كذلك قال بعض الشيوخ وقد يفرق بين الى الامام والفد والمأموم بان المأموم يحتمل عنه الامام التشهد بخلاف الامام والفد (قوله فانما بينان الخ) أي لانهم لم يحصل منهما منافي من حدث ونحوه أي وأما النعاس والازدحام فغير منافي لان النعاس خفيف لا ينقض الوضوء والاولى أن يقول الشارح والمراد بالغير ما كان منافيا فلا يرد الخ (قوله والضمائر الثلاثة) ضمير بغيره وضمير ظنه وضمير نفيه (قوله من أقوال الثلاثة الخ) قد عرفت قولنا واقولان الباقيان القول بانها لا تبطل عليهم مطلقا والقول بالتفصيل ان كان معذور بان كان في ليل لم تبطل عليهم والابطال (قوله بسير طاهر) هذان القيدان ظاهران في التي، والقلس فصار حاصله ان عدم البطلان مقيد بقيد ثلاثة القلة والغلبة والظاهرة وأنه متى فقد واحد من هذه الثلاثة بطلت الصلاة وليس بظاهرين في البلغم لان الباغ لا يكون الا طاهرا او اظاهرا ان كثرة بحيث لا يتعمد اخراجه لا تضر (قوله ولم يرد) أي ولم يرجع منه شيئا بعد ما كان طارحه ظاهر في التي، والقلس وأما البلغم

فقد علمت من باب الصوم أنه لا يضره ابتلاعه على المعتد ولو أمكن طرحه والظاهر أن الصلاة كذلك (قوله وهو المشهور) أي لقول ابن رشد المشهور أن من ذرعه الشيء أو ألقاه فلم يردّه فلا شيء عليه في صلاته ولا في صيامه اهـ ومقابلته ما في المدونة ففيها ومن تقياً في الصلاة عامداً أو غير عامداً ابتداء الصلاة (قوله قول ابن القاسم) إلا أن القولين على حد سواء في الغلبة وأما في النسيان فالراجح الصحة هذا في الصلاة وأما الصوم فالراجح من القولين القول بالقضاء فيهما القول المصنف في باب الصوم وقضى في الفرض مطلقاً (قوله إلا أنه يتمادي) المستثنى منه محذوف تقديره لم يستثن قولاً إلا أن يتمادي (قوله إلا إذا شابه أحد أوصاف العذرة) أي والراجح خلافه وأنه ينحس بمجرد التغير وإن لم يشابه أحد أوصاف العذرة أفاده بعض الشيوخ إلا أن خير بان قوله والقلس كالتقيء أي في التفصيل المتقدم من أنه إذا غلبه شيء منه وكان يسير طاهر فإن صلاته لا تبطل وإن كان كثيراً (٢٤٣) أو نجس باطلت وكون النجاسة بصفة معينة

أمر آخر فيمكن جريانه على قول ابن رشد وغيره فاذن لا يظهر قوله وقوله الخ فإنه يفيد بحسب ظاهره أن الأول جار على كلام غيره وقد علمت ما قلنا (قوله عبارة عما فات المسبوق فعلمه مع الامام) لا يخفى أن هذا لا يشمل ما إذا أدرك حاضراً ثانية صلاة مسافر فالتعريف الشامل أن يقال البناء ما يبنى على المدرك والقضاء ما يبنى عليه المدرك ويجاب بأن المعنى لم يجامع فعله فعل الامام (قوله فالبناء للباء) أي فالكلمة التي فيها البناء وهي البناء للباء أي للكلمة التي فيها البناء وهي الفوات بعد الدخول (قوله والقاف للقاف) أي والكلمة التي فيها القاف وهي القضاء للكلمة التي فيها القاف وهي أن يفوته قبل الدخول (قوله وإن المشهور تقديم البناء) ووجه تقديم البناء على القضاء أنه سبب حكم المأمومية عليه فكان أولى بالتقديم منه (قوله وقال سحنون يقدم القضاء)

إلى محل يمكن طرحه لم تبطل صلاته عند ابن القاسم وهو المشهور فإن تعمد التقيء أو القلس أو رده بعد انفصاله طأ بطلت صلاته وصيامه ولم يحل ابن رشد فيه خلافاً وفي فساد صلاته وصيامه لا ابتلاعه سهواً أو غلبة قول ابن القاسم ولم يحل ابن يونس في النسيان إلا أنه يتمادي ويسجد بعد السلام ولو كان بطل ولو كان طاهر أو القلس كالتقيء وقول ابن رشد القلس ما حاض طاهر تفدّفه المعدة ولا يفسد الصلاة مبني على مذهبه في القلس من أنه لا يكون نجساً إلا إذا شابه أحد أوصاف العذرة (ص) وإذا اجتمع بناء وقضاء لرأف أدرك الوسيطين أو أحدهما أو لحاضر أدرك ثانية صلاة مسافر أو خوف بضر قدم البناء وجلس في آخره الإمام ولو لم تكن ثانيته (ش) اعلم أن البناء كما قاله الأشياخ عبارة عما فات المسبوق فعلمه مع الإمام بعد الدخول معه والقضاء عبارة عما يأتي به عوضاً عما فات قبل دخوله مع الإمام فالبناء للباء والقاف للقاف وذكر المؤلف لاجتماع البناء والقضاء خمس صور وإن المشهور تقديم البناء وهو مذهب ابن القاسم وقال سحنون يقدم القضاء الأول أن يدرك الثانية والثالثة معا وهو مراده بالوسطين ويعني به أن الإمام سبق المأموم بركعة من الرباعية وأدرك معه الوسيطين ورعف في الرابعة فلما خرج لغسل الدم فأنته الرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بام القرآن سرا ويجلس على المشهور قبل النهوض ليحكي بها فعل الإمام لأنها رابعة وإن كانت بالنسبة إلى المأموم ثلاثة ولأن القضاء ستمته أن يكون عقب جلوس ثم يأتي بركعة بام القرآن وسورة يجهران كانت جهرية وتلقب بام الجناحين لتقبل طوفيه بام القرآن وسورة وعند سحنون يأتي بركعة بام القرآن وسورة من غير جلوس ثم بركعة البناء بام القرآن فقط الثانية أن تفوته الأولى والثانية ويدرك الثالثة وتفوته الرابعة بالرافع فعند ابن القاسم يأتي بركعة بام القرآن فقط ويجلس انقافاً ثم بركعتي القضاء بام القرآن وسورة ولا يجلس في وسطهما وعند سحنون يأتي بركعة بام القرآن وسورة ويجلس لأنها ثانيته ثم بركعة بام القرآن وسورة ويجلس ثم بركعة بام القرآن فقط وتسمى الجبلي على هذا الثقل وسطها بالقراءة الثالثة أن تفوته الأولى ويدرك الثانية وتفوته الثالثة والرابعة فعند ابن القاسم يأتي بركعة بام القرآن فقط ويجلس لأنها ثانيته تغليباً لحكم نفسه ثم بركعة بام القرآن فقط ويجلس على المشهور لأنها آخره امامه

لأن القضاء فعل أول ركعات الصلاة فهو أولى بالتقديم حاصله أن تقديم البناء هو أن يفعل أولاً مثل ما فعل الإمام من قراءة وجلوس فيحكي الإمام وتقديم القضاء أن يفعل أولاً ما فات قبل الدخول على صفة ما فعل الإمام فما كان من سورة مع القافحة أتى به كذلك وما جلس فيه الإمام يجلس فيه ولو لم يكن محلاً جلوسه وما لم يجلس فيه الإمام لا يجلس فيه المأموم إلا أن يكون محلاً جلوسه له كأن تكون ثانيته له فإنه يجلس ولو لم يكن امامه جلس فيها ترجيحاً لجنب نفسه (قوله ويجلس على المشهور) لا يخفى أنه يقتضي أنه وقع الخلاف على قول ابن القاسم وفيه المشهور وغيره وهو كذلك قال ابن الحاجب وعلى تقديم البناء ففي جلوسه في آخره امامه قولان فأشار المصنف بقوله ولو لم تكن ثانيته لدقول ابن حبيب بعدم الجلوس إذا لم تكن ثانيته (قوله ولأن القضاء) أي الركعة التي فاتته قبل الدخول (قوله ثم بركعة بام القرآن وسورة ويجلس) المناسب أن يقول ولا يجلس (قوله ثم بركعة بام القرآن فقط ويجلس على المشهور) فيه ما تقدم

(قوله لقلة المانية الخ) أفاد ذلك انه لمزمه قبوله ولو تحقق المنية والفرق بينه وبين ما مر في التيمم ان الماء له بدل وانه يقل بالاستعمال ويصير مستعملا وتعافه النفوس بخلاف الثوب (قوله وطلبه) معطوف على قبوله الا انه لم يتقدم ما يتفرع هذا عليه فيجاب بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله كالتييم) أفاد انه يشترطه بثمن معتاد لم يتحج له وان بذمته وانه يطلبه لكل صلاة ومن رفقة قليلة أو حوله من كثيرة والظاهر انه لا يلزمه قبول هبة الذات لوجود المانية القوية في ذلك (قوله وان باعارة) أي وان كان المستر متلبسا باعارة من غير طلب أفاد بذلك دفع ما يرد على المصنف من ان فيه عطف العام على الخاص باو وحاصل جوابه انه من عطف المغاير (قوله حتى يعطف عليه) كما هو المتبادر (قوله محققا في التجسس) من تحقق العام في الخاص والمنظور له ذلك الخاص بدليل قوله وان كان الخ (قوله على ظاهر المذهب) فيه اشارة الى ان ظاهر المذهب جواز الستر بالثوب التجسس الذات لكن انظر نص نت قال في الذخيرة لو وجد جلد كلب أو خنزير أو ميتة فظاهر المذهب الستر به في غير الصلاة الخ مانقوله نت عن الذخيرة فاذا علمت ذلك فلا يس ظاهر المذهب فيما يتعلق بالصلاة (قوله أو حشيشا أو طينا) معطوف على قوله نجسا أي وان كان الكشاف حشيشا أو طينا أي الآن في الظنين قولين أحدهما ما ذكره الشارح والاخر لا يستتر به لانه مظنة يسه ونظيره فيكشف وهما اذا لم يجد غيره كما يفيد الشارح وفي عبارة شب واما الاستتار بالماء لمن فرضه الابعاء ركوعا وسجودا فالظاهر انه كالظنين أي واما لو لم يكن فرضه الابعاء بان كان قادر على الركوع والسجود فانه يصلي عريانا قاعمارا كما ساجدا (٢٤٥) (قوله والمتجسس أولى) أي اذا كان يصلي بالتجسس فاولى المتجسس واما اذا

اجتمعا فيقدم المتجسس فقد قال بعض الشراح وهل يقدم المتجسس على التجسس وهو الظاهر لان تقليل التجاسة مطلوب مع الامكان أوهما سواء وتظهير ذلك ما قالوا فمين أكره على الزنا بمجرمه أو باجنبيه من تقديم الاجنبية لان حرمتها عارضة تزول بعقد صحيح بخلاف المحرم لاصالة حرمة بناء على تعلق الاكره بالزنا (قوله وكذا ان لم يجد الاثوب بالخ) أي فيكون تشديها في الجواز والعصية فهو تشبيه في المقيد بقيدته وكلامه الآتي في قوله وعصى وصحت في العصية فقط فيكون

قال ان الشاف تصح فيه الصلاة به يجمع بين كلام ابن عرفة وكلام ابن الحاجب (ص) وان باعارة أو طلب (ش) يعني ان الستر مطلوب وان كان ما استتر به لغيره واعار له من غير طلب فيجب عليه قبوله كهبة الماء للوضوء لقلة المانية وطلبه باستعارة ممن جهل بخله به أو شراء كما في التيمم فقوله وان باعارة أي من غير طلب والا فهو ما بعده (ص) أو نجس وحده (ش) هذا ليس مغاير الكشاف حتى يعطف عليه وانما هو ما يغتفر فيه أي وان كان الكشاف نجس أي وان كان الكشاف محققا في التجسس أي وان كان الكشاف نجسا في ذاته كالدك أو خنزير على ظاهر المذهب ان لم يجد غيره ولا يصلي عريانا أو حشيشا أو طينا والمتجسس أولى (ص) تكرير وهو مقدم (ش) يعني وكذا ان لم يجد الاثوب باحرا فانه يصلي به وهو المشهور واذا اجتمع مع التجسس أو المتجسس قدم الحرير على المشهور وهو قول ابن القاسم لانه لا منافاة بين الحرير والصلاة بخلاف التجاسة ولان لبسه يجوز للضرورة وقال أصبغ يقدم التجسس لان الحرير يمنع لبسه مطلقا والتجسس انما يمنع في الصلاة والممنوع في حالة أولى من الممنوع مطلقا (ص) شرط ان ذكر وقدروا بخلو للصلاة خلاف (ش) هذا خبر المبتدأ وهو ستر يعني انه يختلف في ستر العورة للصلاة بخلو أو خلوة في ضوء أو ظلام هل هو شرط في سترها ان ذكر وقدروا وهو المعروف من المذهب لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وقيل المراد بالزينة الاردية

تشبهها في المقيد بدون قيده واما الجواز وعدمه فما يأتي (قوله وهو المشهور) ومقابله ما في سماع ابن القاسم انه يصلي عريانا ولا يصلي بالحرير (قوله لانه لا منافاة بين الحرير والصلاة) أي لان الحرير طاهر وشأن الطاهر ان يصلي به دون التجسس (قوله ولان لبسه يجوز للضرورة) يعارض ذلك ان التجسس يلبس في غير أوقات الصلاة من غير حرمة (قوله وقال أصبغ يقدم التجسس) ضعيف اعلم ان حاصل ما قيل ان الثوب التجسس يصلي به اتفاقا وفي الحرير الخلاف وذلك لان الثوب التجسس جائز لبسه في جميع الاوقات الا في حالة الصلاة بخلاف الحرير لانه اذا اجتمعا يقدم الحرير مقتضى ما ذكره العكس والجواب انه اذا صلى بالتجسس مع وجود غيره تبطل واما الحرير فلا بطلان (قوله ان ذكر وقدروا) قال محشي نت ثم ما ذكره المؤلف من قيد الذكروا القدرة تبع فيه ابن عطاء الله كما ذكره عنه في توضيحه من انه شرط في الصلاة مع الذكروا القدرة ولم يقيد به بالذكروا والظاهر فيعيد الناسي أبدأ على القول بالشرطية كما صرح به الجزولي فان الستر فرض من فرائض الصلاة فن عريانا بغير ثوب ولا متزوا هو قادر على سترها ناسيا كان أو جاهلا أو متعمدا اعدا أبدا اه وهو الجاري على قواعد المذهب ولم يعدوا هذه المسائل التي تسقط بالنسيان وذلك يدل على عدم اعتباره والله أعلم اه (قوله خذوا زينتكم عند كل مسجد) لا يخفى ان هذا الدليل انما يدل على الوجوب فقط دون الشرطية الذي هو المدعى الآن يقال الاصل في كل واجب ان يحصل الاختلال بتركه ومعنى الآية على هذا ستر العورة واجب عند كل صلاة (قوله وقيل المراد بالزينة الاردية) فعليه يكون الامر ندبا

(قوله والمساجد الصلوات) من قبيل اسم المحل على الحال راجع للقولين وأما قوله أو الصلاة في المساجد فلا يصح إلا الثاني فقط وعلى هذا فلا يندب الرداء إلا لمن يصلي في المساجد فقط بخلافه على الذي قبله فيفيد الإطلاق (قوله وقيل زات رد الما كانوا يفعلونه من الطواف عراة) أقول وعلى هذا فقوله عند كل مسجد أى عند كل طواف (قوله أو واجب غير شرط) هذا القول غير مقيد بالذكور والقدرة وإن الإعادة في الوقت مطلقا بخلاف القول بالشرطية فيعيد أبا مع الذكور والقدرة لا مع عدمهما في الوقت (قوله السوأتان) سميئتا بالسوأتين لأن كشفهما يسيء بصاحبهما ويدخل عليه كدرا وخزا (قوله ومن الدبر) أى المؤخر (قوله ما بين الاليتين) أى الذى هو فم الدبر (قوله لا يعيد لكشف الفخذ) أى ولو تعمد لا في الوقت ولا في غيره ولا يعيد لكشف إحدى أليتيه أو بعضهما أوهما أو كشف عانة وما فوقها السرة أبدا فيما يظهر بل في الوقت كذا قرر وفيه بحث قاله عجب ولم يبين ذلك البحث وحاصل ذلك التقرير إن من العانة وما حاذى ذلك من المؤخر إلى ما قبل السرة من الخلف يعيد فيه الرجل في الوقت والسرة وما حاذاه من الخلف خارجا وقد علمت أن في السوأتين الإعادة أبدا ولا إعادة في الفخذ ولعل وجه البحث الذى أشار له عجب أن ما فوق العانة ينبغى أن يلحق بالفخذ فلا إعادة فيه (قوله وأما الأمانة الخ) حاصله أن المغلظة من مؤخر الأمانة الاليتان ومن مقدمها فرجها وما والا كذا ينبغى وعلى ما تقدم من التقرير في الرجل (٢٤٦) أن تقول إلى السرة ويكون من خلفها ما قبل ذلك (قوله في كشف صدرها

أو بعضه) ومثل ذلك ما حاذاه من الظهر (قوله وإنما تعيد فيما عدا ذلك أبدا) قال عب والمغلظة حرة بطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك خلفها كما يفيد قول ابن عرفة أن يدا صدرها وأرشعها أو قدما ما أعادت في الوقت والأبدا هو ومثل الصدر الظهر في الإعادة بوقت فيما يظهر لا لتذابه هو قلت نظر عجب في الساق والظاهر أنه لا يزيد على الصدر وما حاذاه من الظهر مع أن الحكم فيهما الإعادة في الوقت وكلام ابن عرفة لا يؤخذ على عمومه فقد قال عجب الظاهر أنها إذا صلت بادية الكشف وغيره مما يقابل الصدر تعيد في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام

والمساجد الصلوات أو الصلاة في المساجد وقيل زلت رد الما كانوا يفعلونه من الطواف عراة أو واجب غير شرط وشهر وهذا مطوى في كلام المؤلف ولا يصح أن يراد به القول بالسنية أو الندب لأنه لم يشهروا بتبني عليهما الوصل مكشوف العورة فعلى الشرطية يعيد أبدا وعلى نفيها يعيد في الوقت أى مع العصيان ^{في تنبيه} الخلاف المذكور في العورة المغلظة وقوله بعد وهى من رجل وأمانة بين سرة وركبة في العورة الشاملة للمغلظة والمخففة ثم إن العورة المغلظة من الرجل هى السوأتان وهما كما قال البرزلى عن ابن عرفة من المقدم الذكر والائتيمان ومن الدبر ما بين الاليتين وهذا في حق الرجل وسيأتى أنه لا يعيد لكشف الفخذ وظاهره ولو تعمد وأما الأمانة فذكر المؤلف أنها تعيد في الوقت لكشف الفخذ وينبغى أن تعيد لكشف الفخذين كذلك في الوقت وإن تعيد أبدا في كشف بعض الاليتين ويأتى ما يعيد الرجل فيه في الوقت وأما الحرة وسيأتى أنها تعيد في الوقت في كشف صدرها أو بعضه أو أطرافها أو بعضها أو في مجموع ذلك في الوقت وإنها تعيد في كشف ما هو فوق المنخر في الوقت كما يفيد قوله ككبيرة أن تركا القناع وإنها تعيد فيما عدا ذلك أبدا كما يفيد كلام المؤلف فيما يأتى ونحوه للتأتى (ص) وهى من رجل وأمانة وبشابة وحرمة مع امرأة ما بين سرة وركبة (ش) يعنى أن عورة الرجل مع مثله أو مع امرأة ولو بشابة من أمومة ولد فنادونها مع رجل أو امرأة بالنسبة للرؤية وللصلاة ما بين السرة والركبة وعورة الحرة مع حرة أو أمانة ولو كافرة بالنسبة للرؤية ما بين السرة والركبة وهما خارجان وبعبارة أخرى وهى أى العورة الشاملة

للمغلظة

ابن عرفة بل نقل الشيخ عن أشهب أنه إن بدا بعض رأسها أو ذراعها أو بطنها أو

خديها أعادت في الوقت إلا أنه خلاف ما فى تت أنها لكشف البطن أبدا * (تنبيه) * النظر للعورة مستورة جائز وجسها من فوق ساترا لا يجوز قاله عجب وقوله لا يجوز أى إذا مدت متصلة وأما لو انفصلت فلا يحرم جسها خلافا للشافعية كما أشار له الشيخ سالم (قوله عورة الرجل الخ) أى الشخص الذى كره على هذا فالجن عورته ما بين السرة والركبة وأما الملائكة فلا تصح إرادتهم ههنا لأنهم لا يوصفون بذكورة ولا أنوثة بل ولا علم لنا بحقيقة تم قاله اللقائى (قوله بالنسبة للرؤية والصلاة) الأحسن قصره على الرؤية لأن الصلاة الحالة فيها واحدة فلا يقال فيها مع مثله ولا يقال فيها مع رجل الخ (قوله ما بين السرة والركبة الخ) أى عورة الرجل مع مثله ما بين السرة والركبة وهو موافق لما قاله ابن انقطاع من حرمة النظر لفخذ الرجل وشعره في المدخل الكراهة والظاهر أن النظر لفخذ الأمانة حرام بالاتزان شب وأمام المرأة فاعدا الوجه والأطراف فاختلف عورة الرجل مع مثله ومع المرأة هذا بالنسبة للرؤية وأما بالنسبة للصلاة فما بين السرة والركبة وعورة الأمانة بالنسبة للصلاة كذلك وإنما قلنا الأولى قصره على الرؤية وإن كان الحكم كذلك في الصلاة لأن المعية ما تظهر إلا في الرؤية (قوله ولو كافرة) أى وإن حرم على حرة مسلمة كشف شئ من بدنها إلا وجهها وأطرافها بين يدي حرة كافرة إذا لا يلزم من حرمة الكشف كون ذلك عورة

(قوله مع غير أجنبية) أي مع غير امرأته الأجنبية كانت الأجنبية حرة أو أمه وهذا أحسن من قوله أول العبارة مع رجل فإنه قاصر والحاصل أن عورة الرجل مع مثله أو مع امرأته محرم ما بين سرورة وركبة وأما مع الأجنبية فماعد الوجه والاطراف فالأجنبية ولو أمه لا ترى منه إلا ما يراه الرجل مع محرمه وهو ينظر منها ماعد ما بين السرة والركبة والفرق قوة داعيتها للرجل وضعف داعيته اليها والحاصل أن عورة الحرة المسلمة مع الكافرة غير أمتها جميع جسدائها الأوجهها وكفيها وأما عورتها مع أمها الكافرة فكعورتها مع امرأته مسلمة جميع ما بين سرتها وركبتها كذا أفاده بعض الشيوخ ولكن الأحسن أن يقال إن عورتها مع الكافرة كعورتها مع المسلمة غير أنه يحرم عليها أن تكشف لها أزيد من الوجه والكفين لأنه لا يلزم من حرمة الكشف كونه عورة (قوله فإن قلت الخ) هذا سؤال وارد على قوله وإنما قلنا الخ كانه يقول لا حاجة له بذلك لأن الكلام في الرؤية بالنسبة للصلاة (قوله قلت يرد الخ) أي ويصح ما قلنا من أنه بالنسبة للرؤية والصلاة هذا مفاد أول كلامه إلا أن قوله في العورة التي لا ترى بقصره على الرؤية (قوله وانه نظر الاعتراض الخ) ونصه واعترض على قول المؤلف بين سرورة وركبة من وجهين أحدهما أنه لا يصح عربية لأن بين لا تقع خبر إلا أنها لا تنصرف لانها من الظروف اللازمة والاخر أن كلامه لا يصدق إلا بالقبول (٢٤٧) والدرلان حقيقة الدينة الوسط تقول دار

زيد بن دار عمر وبن وسطها ويمكن الجواب عن الأول بأن بين فيها لغة انها متصرفه وعليها جاء قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع غايته انها لغة قليلة وعن الثاني بأن هذه صفة أو صلة لموصول أو موصوف محذوف والتقدير ما بين سرورة ولوزا دلقة ما اندفع الاعتراض أن فتجعل خبرا ويشمل ما يشمله بين لأن ما من صيغ العموم وعلى حذفها وما للاختصار يجوز أن يقدر قال ابن مالك

* وما من المذعوت والنعت عقل * يجوز حذفه والقرينة هنا موجودة وهوان المراد جميع ما بين السرة والركبة اه ورد ذلك محشى تبان ابن مالك صرح في تسهيله بان بين من الظروف المتصرفة

للمغلظة والمخففة من رجل مع غير أجنبية ما بين سرورة وركبة وإنما قلنا مع غير أجنبية لما يأتي أن الأجنبية إنما ترى من الأجنبي الوجه والاطراف فإن قلت هذا بيان للعورة التي يجب سترها في الصلاة لالهو والعورة التي لا ترى قلت يرد قوله وحرة مع امرأته فإنه في العورة التي لا ترى أذ عورة الحرة في الصلاة جميع جسدائها ماعد أوجهها وكفيها كياتي وانظر الاعتراض والجواب عما في كلام المؤلف من جهة العربية وغيره في شرحنا الكبير (ص) ومع أجنبي غير الوجه والكفين (ش) معطوف على امرأته والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الأجنبي جميع بدنهما حتى دلاليها وقصتهما ماعد الوجه والكفين ظاهرهما وباطنهما فيجوز النظر لهما بالالذة ولا خشية فتنة من غير عذر ولو شابه وقال مالك تأكل المرأة مع غرضي محرم ومع غلامها وقد تأكل مع زوجها وغيره من يؤاكله ابن القطن فيه اباحة ابداء المرأة وجهها ويديها للأجنبي إذا لا يتصور الاكل الا هكذا اه ولعل هذا لا يعارض منع أكل الزوج مع مطلقة الرجعية لاحتمال كون المنع خاصا بالمطلق لعدم احترامه لها لما بينهما من المودة والالفة سابقا فشد عليه ما لم يشدد على الأجنبي (ص) وأعادت لصدورها واطرافها بوقت (ش) لما كانت عورة الحرة تنقسم كانه قسم عورة الرجل الى مغلظة كالبطن والظهر ومخففة وهو ما أشار اليه مع حكمها بقوله وأعادت لصدورها واطرافها بوقت يعني أن الحرة إذا صلت بأدب الصدر فقط أو الاطراف فقط أو هما فاتها تعيد تلك الصلاة في الوقت الثاني بيانه ومثل الحرة أم الولد في أنها تعيد لصدورها واطرافها في الوقت كما ذكره المواق وسواء حصل منها كشف ذلك عمدا أو جهلا أو نسيانا والمراد باطرافها ظهور قدميها وكوعها وشعرها وظهور بعض هذه كظهور كعها وفي الأبي

ومثل شراحه لذلك بقوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع وقوله تعالى هذا فراق بيني وبينك بالخفض ولم يذكروا خلافا في ذلك ولا جعلوا لغة قليلة على أنه انما يحتاج للجواب الأول إذا أعرب بين بالرفع وهو غير لازم لاحتمال أن يعرب بالنصب على الظرفية على جهة الخبر بالظرف وهو الموجود في النسخ (أقول) يردان جعل بين صلة لمحذوف لا يرفع لأنه يفيد العموم في أجزاء الوسط فتدبر (قوله والمعنى أن عورة الحرة مع الرجل الأجنبي) كان حرا أو عبدا مسلما أو كافرا ولا يلزم من حرمة كشفها للكافر أن تكون عورة خلافا لعب والحاصل أنه لا يجوز للحرة المسلمة أن تبدى شيئا من جسدائها ولو وجهها أو يدا الكافران لم يكن عورة فالأولى التعميم كما قلنا كما قرره شيخنا الصغير رحمه الله تعالى (قوله حتى دلاليها) قال بعض الشراح والظاهر أن المراعى في كون ما ذكر عورة شرط اتصاله لا كما يقول الشافعية من أنه عورة ولو انفصل من شرح شب وينبغي أن يكون عورة المسلمة مع عبدها الكافر كعورتها مع الأجنبي (قوله ولا خشية فتنة) فسر المصباح الفتنة بالمخنة والابتلاء والمراد هنا ابتلاء خاص وهو الابتلاء بالذمة (قوله وأعادت لصدورها واطرافها) الصدر ليس من الاطراف بدليل تغير المصنف بينهما (قوله بوقت) هو في الظهورين للأصغار وفي العشاء من الليل كله والصبح للطلوع (قوله ظهور قدميها) يستفاد منه أن باطن قدميها لا تعيد له وان كان من عورتها (قوله وكوعها) الأولى وكوعها بالرفع عطف على ظهورها وكذا تعيد في الوقت إذا صلت بأدب الكتف وغيره مما يقابل الصدر في الوقت خلافا لما يقتضيه كلام ابن عرفة

(قوله اذ كفها لئلا يكتشفها) يفيد ذلك ان الكوعين ليسا من عورة المرأة (قوله ككشف أمه) ظاهره ان كشفه من حرة تعبد أبا والام يكن لتخصيصه باعادة الامه في الوقت معني (قوله فلا اعاده عليه على المشهور) ومقابلته يعيد في الوقت (قوله والقدمان) عطف على ما فوق المنخر أي ظهر او بطن بخلاف الاطراف هنا الاطراف المتقدمه (قوله والذراعان) من المنكب الى طرف الاصبع الوسطى يخالفه ما قاله في جامع الكفاي ونصه ولا بأس أن ينظر الى وجهه أم امرأته وشعرها وكفها وكذا زوجة أبيه وزوجة ابنه ولا ينظر منهن الى معصم ولا ساق ولا جسد ^{في تنبيهه} لا يجوز تردد النظر وادامته الى امرأة شابة من محارمه أو غيرها من الاعند الحاجة اليه والضرورة في الشهادة ونحوها وعليه فيقيد كلام المصنف بغير تردد النظر وادامته ومفهوم الشابة أنه يجوز ذلك في المجالفة ذكره الخطاب (قوله ومن المحرم) ظاهره انه شامل للنسب والرضاع والصهر وظاهره ولو كافر قاله في ك (قوله قوة داعيتها) أي غير أن الحياء يمنع من التسلط على ذلك الفعل فالذكر أكثر تسلطاً منها وان لم يكن مثلها في الداعية لانه ليس عنده حياء مثلها (قوله غير أم الولد) أنت خير بان أم الولد لا في ذكرها (٣٣٨) انما هو بالنسبة لخصوص الصلاة فيتمتد يكون قوله ولا تطلب أمه مقصورا على

خصوص الصلاة ولذلك قال تت ولا تطلب أمه بتغطية رأس في صلاتها ندباً فيجوز لها أن لا تغطيها كالرجل واذا صلت بغيره لم تعد الخ (قوله فطلب لها) أي ندباً فيما عدا ما بين السرة والركبة وحاصل ما في المقام ان أم الولد وغيرها اشتركتا في وجوب ستر ما بين السرة والركبة وفي ندب ما زاد على ذلك الا الرأس واختلقتا في الرأس فام الولد يندب لها وغيرها أقوال ثلاثة بالجواز وندب التغطية وندب عدمها أفاده عجب رحمه الله والحاصل ان المعتمد ما قلنا كما أفاده شيخنا قال عيباض الصواب ندب تغطيتها في الصلاة لانها أولى من الرجال ولا ينبغي اليوم الكشف مطلقاً للعموم الفساد في أكثر الناس فلو خرجت جارية مكشوفة الرأس في الاسواق والازقة لوجب على الامام ان

ذراعيها بدل كوعها وهو الظاهر اذ كفها لئلا يكتشفها ليسا من عورتها (ص) ككشف أمه فخذ الرجل (ش) تشبيهه في الاعادة في الوقت والمعني أن الامه ولو بشائبة اذا صلت بادية الفخذ فانها تعيد في الوقت استحباباً بخلاف الرجل فلا اعادة عليه على المشهور لانه منها أغلظ وسواء كان الكشف فيها عمداً أو جهلاً أو نسياناً والظاهر ان الفخذين كالفخذين هما (ص) ومع محرم غير الوجه والاطراف (ش) يعني ان عورة الحرة مع الرجل المحرم من نسب أو رضاع أو صهر جميع بدن الا الوجه والاطراف وهي ما فوق المنخر وهو شامل لشعر الرأس والقدمان والذراعان فليس له أن يرى ثديها وصدرها وساقها والعبد الوغد مع سيده كالمحرم يرى منها الوجه والاطراف المتقدمه وترى منه مآثره من محرمها كسيانتي (ص) وترى من الاجنبي ما يراه من محرمه ومن المحرم كرجل مع مثله (ش) يعني ان الحرة يجوز لها أن تنظر من الاجنبي الوجه والاطراف المتقدمه التي يراها المحرم من محرمه اذ ما ذكر ليس بعورة بالنسبة اليه وترى من محرمها ما يراه الرجل من مثله وهو جميع البدن ما عدا ما بين السرة والركبة ثم ان قوله وترى من الاجنبي أي وترى المرأة ولو أمة كما هو ظاهر نقل الخطاب والمواق خلافاً لما في تت من قصره على الحرة وعلى ما قاله المواق والخطاب فالامه ترى من الاجنبي الوجه والاطراف ولا ترى منه غير ذلك ويرى منها ما عدا ما بين السرة والركبة ولعل الفرق وان كان القياس العكس قوة داعيتها للرجل وضعف داعيتها لها (ص) ولا تطلب امه بتغطية رأس (ش) لما قدم فحيد عورة الامه الواجب سترها أشار لحكم ما عداها والمعني أن الامه ومن فيها ببقية رق من مكاتبه ومبعضه غير أم الولد دليل ما يأتي لا تطلب لا وجوباً ولا ندباً بتغطية رأس بخلاف ستر جميع الجسد فطلب لها (ص) وندب سترها بخلو (ش) يعني انه يستحب ستر العورة المغلظة في الخلو لغير الصلاة عن الملائكة ويكره التجرد لغير حاجة

يمنع من ذلك ويلزم الاماء بهيئة تميزهن من الحرائر وبعض الشراح جعل كلام المصنف عاماً فقال ولا تطلب أمه لا وجوباً ولا ندباً بل تشدد بعدم التغطية كما صرح به ابن ناجي وقد كان عمر رضي الله عنه يضرب من تغطي رأسها من الاماء ثلاثين سوطاً بالحرائر وصوصب سند الجواز كما نقله أبو سعيد لان غايتها أن تكون كالرجل فاذا لم يستحب له كشف رأسه بل يجوز في الامه أولى (قوله المغلظة) قال عجب الذي عليه معظم أشياخي ان المراد بها العورة المغلظة وهي ما عدا الصلاة لكشفه أبا على تفصيلها المتقدم ولم أرفيه مستنداً وفسرها اللخمي بالسواطين خاصة وظاهره شموله للحرة وغيرها وفي ابن عبد السلام العورة في هذا الفرع والله أعلم السواطين وما والاها خاصة ولا يدخل في ذلك الفخذ من الرجل والمرأة وكذلك البطن من المرأة خارج من هذا اللخمي ما والى السواطين وهو ظاهر ثم ان كلام اللخمي يدل على ان الفخذ من الرجل والمرأة وكذلك البطن من المرأة خارج من هذا الحكم بخلاف ابن عبد السلام ولعله لم يقصد الحصر فيما ذكره من الفخذ للرجل أفاده الشيخ أحمد الزرقاني قال عجب وقد اقتصر أبو الحسن على كلام اللخمي ولم يرد عليه شيئاً (قلت) مقتضى قوله ولا يدخل أن ذلك من الامه يدخل وعلى هذا فالعورة هنا ليس المراد بها العورة المغلظة فقط ولا ما يشملها ويشمل الخففة وانما المراد بها عورة خاصة انتهت بالمقالات أربع والذي رحمه شيخنا الصغير كلام ابن عبد

(ص)

السلام ان المراد بها السوءاتان وما قار بهما في مطلق شخص (قوله وصغيرة ستر واجب) ومثل الصغيرة الصغيرة في أنه يندب له الستر الواجب على الرجل (قوله وان لم تراهق الخ) حاصل المصنف على هذا ان الصغيرة التي تؤمر بالصلاة يستحب لها الستر الواجب على الحرة وان لم تراهق وأما الاعادة فعند ترك القناع فشرطه أن تكون مراقة هذه اقرار المصنف بحسب ما اقتضاه كلامه الا أنه في نفسه شيء وذلك لان أشهب يقول بأن من يؤمر بالصلاة تعيد فلا وجه للتنقييد بالمراقة قال أشهب واذا صلت الصبيبة التي لم تبلغ الحيض بغير قناع وهي ممن يؤمر بالصلاة فتعيد في الوقت وأما المدونة فلم تذكر الاعادة وانما قالت والحرة المراقة ومن يؤمر منهن بالصلاة في الستر كالباغية انتهى فان أخذ الاعادة من التشبيه بالباغية فلا فرق بين المراقة وغيرها في ابن يونس قال ابن القاسم في الجارية التي لم تبلغ الحيض ومثلها قد أمرت بالصلاة وقد بلغت اثنتي عشرة سنة أو إحدى (٢٤٩) عشرة سنة تؤمر بان تستر من نفسها في الصلاة

ما تسترته الحرة البالغة فلم يذكر أيضا الاعادة الا ما يؤخذ من التشبيه فان كان هذا معتاده كما يظهر من توضيحه فيعيد أيضا قوله وصغيرة بالمراقة فيكون مخالفا للمدونة ويكون حزمه بالاعادة لا دليل فيه الا ما يؤخذ من التشبيه والظاهر من توضيحه أنه اعتمد قول أشهب الا أنه لم ينقله على وجهه بل نقله على أنه في المراقة بخبري على ذلك في مختصره وليس كذلك كما علمت وقد نقله الشارح والمؤلفين لم يورد له وجهه وبالله التوفيق قاله محشي ترجمته الله (قوله يستر ظهور القدمين) هذا يخالف ما تقدم له من ان عورتها ماعدا الوجه والكفين فيدخل بطون القدمين فالعبارة التي بعدها تخالفها وهي الموافقة لما تقدم الا أن في عب نسبة العبارة الاولى هنا للمدونة فانه قال كذا في المدونة غير ان شيخنا السيد افاد ان بطون القدمين من الواجب ستره غير انه لا اعادة فيه ونقله عن بعض العلماء وهو الموافق لما تقدم (قوله فستر عورتها) أي عورة الحرة الصغيرة

(ص) ولا ثم ولد وصغيرة ستر واجب على الحرة (ش) هذا عطف على سترها أي وندب الحرة صغيرة تؤمر بالصلاة وان لم تراهق ولا ثم ولد دون غيرها ممن فيه شائبة حرة الستر الواجب على الحرة البالغة من قناع ودرع يستر ظهور القدمين وبعبارة أخرى أي ستر الزائد على القدر المشترك بينهما في الوجوب وهو ما عدا ما بين السرة والركبة وهذا هو المراد والافستر عورتها ما واجب وقوله الواجب على الحرة أي في الصلاة وهو جميع بدنها (ص) واعادت ان راهقت للاصفرار ككبيرة ان تركا القناع (ش) يعني ان الصغيرة اذا راهقت كبنت احدى عشرة سنة والكبيرة الحرة وأم الولد اذا تركت كل القناع وصلت بادية الشعر فلتعد ككلام من العشاءين للفرج والصبح للشمس والظهرين للاصفرار اللخمي وان كانت الحرة بنت ثمان كان أمرها أخف وتقدم توجيهه ابن رشد وابن يونس لاعادة الظهريين للاصفرار لا للغروب بأن الاعادة مستحبة فهي كالنافلة ولا تصلي نافلة عند الاصفرار ولو قال كام ولد لكان أنسب للاختصار ولانه نص المدونة لانه قدم حكم الكبيرة انها تعيد لصدورها وأطرافها بوقت (ص) كصل بحرير وان انفرد (ش) تشبيه في الاعادة في الوقت يعني ان من صلى بحرير أو يذهب لابس لكل فانه يعيد في الوقت وان انفرد باللبس مع وجود غيره خلافا لابن حبيب القائل باعاده أبدا ويحتمل وان انفرد في الوجود أي لم يوجد غيره حتى صلى به خلافا لاصبح القائل بعدم الاعادة وأما من صلى حامله في كفه أو في جيبه أو في فمه فلا اعادة عليه ولا اثم عليه (ص) أو بنجس بغير (ش) أي وكذلك يعيد الى الاصفرار اذا صلى بثوب نجس ذاتا أو عارضا لابس له أو حاملا ويعيد في شيء طاهر غير بحرير اذا فائدة في الاعادة بشئ نجس أو حرير وكذلك لا يعيد في الاخر اذا صلى بأحد هما والباقي بحرير بنجس وبغير لظرفية وحذف المضاف مع غير اختصار وذلك جائز أي يعيد في غير النجس وفي غير الحرير وقوله بغير متعلق باعاد المدلول عليه بما تقدم (ص) أو بوجود مطهر (ش) أي وكذلك يعيد في الوقت حيث وجد ما يظهر به الثوب الذي صلى فيه فقوله بغير راجع للحرير والنجس وقوله أو بوجود مطهر راجع للنجس أي الممتنع (ص) وان ظن عدم صلاته صلى بطاهر (ش) يريد ان من صلى بثوب نجس أو حرير ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر ثم ذكر انه صلى بثوب نجس أو حرير فانه يعيدها ثالث مرة لان الصلاة الثانية لم تقع جارية الاولى فيأتي بثالثة للبحر فقوله وان ظن الخ مباغية في الاعادة في الوقت

(٣٢ - خرشي اول)

وعورة أم الولد التي هي بين السرة والركبة والوجوب بالنسبة للصغيرة باعتبار ولها (قوله ان ترك القناع) ذكر باعتبار كونها شخصين (قوله والكبيرة الحرة وأم الولد) الا أن الاولى ان يحمل المصنف على أم الولد لان الحرة الكبيرة تقدم الكلام عليها (قوله للاختصار) لا اختصار ان كان يذكرا الشرط (قوله ولانه نص المدونة) أي ان المدونة صرحت بأم الولد (قوله ويعيد في شيء طاهر) الا أن في الحرير ملقا وفي النجس اذا كان عاجزا أو ناسيا وهذا كلام مستأنف متعلق بالطرفين (قوله والباقي الخ) أي وأما الباقي في قوله أو بوجود مطهر فهي للسببية (قوله فصلى بثوب طاهر ثم ذكر انه صلى بثوب نجس أو حرير) أشار الى أن المصنف حذفوا التقدير وصلى بطاهر أو غير بحرير لاجل أن يرجع للمسئلتين أو أشار الى ان مثل مسألة النجس مسألة الحر غير ان الاولى أن يقول الشارح ثم ظن أنه لم يصل فصلى بثوب طاهر أو غير بحرير

(قوله وهو الجارى الخ) وهو المذهب وعلى عدم الاعادة فيقال في الفرق بينه وبين من صلى ثوب نجس أو حرير أنه بعيد في الوقت ان المصلي مكلف معهما بالستر في الجلة بخلافه مع التعرى فليس مكلفا به (قوله أو حرير) لا تنقيد الصلاة في الحرير بالنسيان خلافا لما يظهر من ظاهر السباق (قوله وكره محمد) أي ليس محدد (قوله أي يصف جرمها) أي لرقته أو احاطتها بها (قوله كالحزام) أي على ثوب رقيق وأما الحزام على القفطان فلا تحديد للعبورة أي المغنظة فلا كراهة ويحتمل ان مراده بالعبورة ما يشمل المغنظة والمحففة كالايتين فيكون الحزام على القفطان مكروها (قوله لا يرجح) أي بضر به (قوله لانه ليس من زى العرب والسلف) لا يخفى ان السلف يقتدى بهم وأما العرب فلا يقتدى بهم (٢٥٠) وكان ذلك ليكون السلف وافقت العرب (قوله وأما لو صلى بمنزرا الخ) خلاصته ان

التحديد بهذا المنزرا لا كراهة فيه بالتعدي بل الكراهة انما تحقق باعتبار كشف الكف في غير موضعين أن يراد بالمنزرا ما هو أعم قدبر (قوله لصلاة) راجع للثلاثة لا للمحدد أيضا خلافا لما في الشيخ أحمد الزقاني ولو أخر قوله لصلاة عن قوله وسلم يرجع له أيضا المكان أولى ليخرج من عادته ذلك كالمرابطين ومن عمله لشغل (قوله تغطية الوجه) ظاهره كله فيكون مخافة القولين الاتيين ويمكن أن يقال انه على حذف مضاف أي بعض الوجه فيأتي على القولين الاتيين فتسكون المسئلة ذات قولين لاذات أقوال أو نقول تغطية متعلقة بالوجه (قوله واللائم تغطية) الاولى أن يقول وكذا يكره التسام وهو تغطية الشفة السفلى باللائم (قوله لانه من الغلو) أي الزيادة في الدين الذي لم ترد به السنة السمحاء أي لان ما ذكر من الامرين (قوله الانتقاب تغطية) أي ذو تغطية (قوله وضحه) عطف تفسير (قوله وأولى ذيله) أي تسمير ذيله في حال نزوله للعبود مكروه كما يفعله بعض (قوله

(ص) لا عاجز صلى عريانا (ش) بالرفع عطف على الضمير المستتر في وأعاد لصدرها وبالجر عطف على مصل والمعنى ان العاجز عن الستر بكل شئ اذا صلى عريانا ثم وجد ما يستتر به في الوقت فلا اعادة عليه ولم يحل ابن رشد خلافه وجعل المازري المذهب الاعادة في الوقت قول بعضهم وهو الجارى على تقديم النجس والحرير على التعرى لانه اذ لم يزل الاعادة من صلى فيها مع تقديمهما على التعرى فتلزم مع التعرى الاضعف منهما أخرى وأما على تقديم التعرى عليهما فلا اشكال (ص) كفاية (ش) تشبيه في عدم الاعادة يعني ان من صلى فائتة ثم تبين له انه صلاها بنجس أو حرير فلا يعيدها عند وجود غيره لا نقضاء وقتها بفرغها (ص) وكره محمد (ش) أي وكره ما يحدد العبورة أي يصف جرمها كالحزام والسهم اويل والثوب الرقيق الصفيق ما لم يكن الوصف بسبب يرجح فان كان بسببه فلا كراهة كما أشار الى ذلك بقوله (لا يرجح) ومثله البطل ثم ان كراهة ما يحدد في غير المنزرا كافي الجلاب وابن الحاجب أي لانه من زى السلف بخلاف السراويل لانه ليس من زى العرب والسلف والمراد باننزرا المحففة أي ما يتحف به ويسترجع جسده وان كان محدد أو مألوصلى بمنزرا وليس على أكفائه شئ مع القدرة على الثياب فيكره وظاهر قوله وكره محدد ولو خارج الصلاة وهو واضح كافي الخطاب (ص) وانتقاب مرأه ككف كم وشعر الصلاة وثام (ش) يعني وكذلك يكره للمرأة وأولى الرجل الانتقاب في الصلاة وهو تغطية الوجه بالثياب واللائم تغطية الشفة السفلى لانه من الغلو في الدين ولا اعادة على فاعله وفي النهاية اللهم سدد اللئام والانتقاب ما يصل الى العميون انتهى وقال بعضهم الانتقاب تغطية الانف وكذلك يكره للمصلي تشريكه وضحه لان في ذلك صريحا من ترك الخشوع وأولى ذيله عن الساق ومثله ذاتي محترما أرجع شعره وهذا اذا فعله لاجل الصلاة أما لو كان ذلك لباسه أو كان لاجل شغل فحضر الصلاة فصلى بدفلا كراهة فيه قال ابن يونس لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أكف شعرا ولا نوفا فاجبر ان انتهى عن ذلك انما هو اذا قصد به الصلاة والكف معناه الضم وروى اذا سجد الانسان فسجد معه شعره كتب له بكل شعرة حسنة (ص) ككشف مشترضا أو ساقا (ش) هذا تشبيهه لافادة الحكم وهو الكراهة والمعنى انه يكره لمريد شراء أمه أن يكشف صدرها أو ساقها أو معصمها نص عليه في الواضحة عن مالك وزاد في البيان عن ابن القاسم بل ينظر الوجه وانكشف ونحوهما كزواج الحرة فان قلت انظر لهذين بلاشهوة جاز فلم كره كشفهما قلت لما كان

أما لو كان ذلك لباسه أي ما ذكر من الانتقاب وما بعده (قوله فلا كراهة فيه) أي سواء عاد لما كان الكشف له كشفهما من الشغل أم لا لكن الافضل ارساله وظاهر كلام المواق كراهة الانتقاب في الصلاة وان لم يفعله لها (قوله ولا أكف) بكسر الفاء من باب ضرب (قوله انما هو اذا قصد به الصلاة) لان ذكر الكف مقترا بالسجود يؤيد بان ذلك لاجل الصلاة (قوله وروى الخ) أتى به لبيان حكمة النهي عما تقدم ولكنه لا يفيد الكراهة اذ يحتمل خلاف الاولى (قوله والمعنى انه يكره لمريد الخ) أي رجل وأما المرأة فلا الا ان تشترى عبدا فيحرم عليها ان ترى صدره (قوله لمريد شراء) أي وأما من اشترى بالفعل فلا كراهة (قوله ان يكشف الخ) أما لو كانت مكشوفة من أول الامر فلا كراهة وأما جسده باليد فخرام (قوله ونحوهما) أي كظهور القدمين ولا يراد بانحو بقية الاطراف لانه يشكك عليه قوله أو معصمها وهو الاقرب لظاهر اللفظ (قوله كزواج الحرة) ليس التشبيه تاما لان زواج الحرة يقتصر على الوجه

والكفين (قوله والغالب انما يقصد ههنا التلذذ) أى بحسب المظنة والا فهو حرام (فان قلت) هو عين ما بعده على هذا (قلت) الذى بعده لم تراعه فيه غلبة ثم قد يقال ان الغالب معرفة الاطلاع على الحالة لا اللذة (قوله في حال سدل رداؤه) أى انه انما تصف بكشف الصدر والساق في حال سدل الرداء مع انك خبير بان الكشف المذكور مكروه وان لم يسدل الرداء (قوله ككشف مسترد الخ) أى ان الانسان اذا كان مستترا بشئ على جسده الشامل لصدرة وساقه يكره ان يكشفه صدرا أو ساقا الا أنه يردانه لم يسمع مسترا أيضا فيما يظهر (قوله وصماء) بفتح الصاد المهملة وشد الميم وبالدال الكسر مافى وابن حجر وقال شمس الدين تلميذ البساطى انه مرفوع بضمة مقصورة (قوله ستر) يحتمل قراءته بكسر السين وضمها وفتحها لقول المصباح الستر بالكسر والضم ما يستر به وبالفتح المصدر كقتل أى فعل الساتر (قوله ان كانت مع ستر تحتها من منزرا أو ثوب) أى فالثوب الذى اشتمل به من اشتمال الصماء محتمل على البدن فوق المنزرا والثوب وقوله في معنى المربوط أى لانه لما لب الثوب الذى فيه طول على جميع أكفاه وجعله محيطا به صار كالمربوط (قوله أولانه لا يباشر الارض الخ) أى يسهده معا فيكون الثوب محيطا به من الجانبين وتكون يده مستورتين تحت الثوب المحيط به وقوله انكشفت عورته فيه نظر اذ لا انكشاف مع وجود الساتر وقوله وان عدم الساتر يتبادر من العبارة ان الثوب المحتجب به على الاعلى فقط وأما السافل فالأزار سائر فعلى تقدير لو عدم الأزار تكون العورة مكشوفة بالفعل فيرد أن يقال فلا (٢٥١) تكون الحرمة من جهة الصماء ل من حصول

الكشف ابتداء الا أنه يقال وان كان بعيدا فيفرض الكلام في ساتر لجميع البدن محيط بالبدن وليس هناك ساتر ومنع لانه لو باشر كما هو موطوب لوجب لحصول الكشف وحلاصته أنه اذا لم يكن هناك ساتر يحصل الانكشاف عند حصول مباشرة الارض الذى هو المطلوب فلذلك منع خفيته يكون المنع عند حصول الامر المطلوب لا مطاقا (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تخالف الاولى وذلك لان الاولى تفيد أن الثوب محيط به من كل جانب ساتر ليد معار هذه العبارة صريحة في عدم اشتمال الثوب على البدن معا بل على احدهما فعلى تقدير اذا عدم الساتر

كشفه ما فعله وأفعال انعقلاء تصان عن العيب والغالب انما يقصد ههنا التلذذ جل الكشف على قصه ذلك أو ان الكشف مظنة اللذة بخلاف النظر لهما من غير كشف وأما جسه باليد فخرا وم يقع في بعض النسخ كما قال ابن غاري ككشف مسدل بدل مشد ووصوابه سادل من سدل ثلاثيا لانه لم يسمع أسدل أى ككرامة صلاة شخص كشف صدره أو ساقه في حال سدل رداؤه وفي بعض النسخ ككشف مستر بضم الميم وسكون المهملة وكسر انا أى يكره لمن كان مستترا أن يكشف في الصلاة صدرا أو ساقا (ص) وصماء بستر والامتنع (ش) أى وكراهية في الصلاة لاشتمال بالصماء ان كانت مع ستر تحتها من منزرا أو ثوب لانه في معنى المربوط فلا يتمكن من انعام الركوع والسجود أولانه لا يباشر الارض يسهده وان باشرهما انكشفت عورته فان عدم الساتر منعت حصول الكشف حينئذ وبعبارة أخرى أى وكراهية في الصلاة لاشتمال الصماء وهي عند الفقهاء أن يشتمل بثوب يليقه على منكبيه مخرجا يده اليسرى من تحتها أو مخرجا إحدى يديه من تحتها وهذا الثاني ظاهر الرسالة وانما كره لانه يسهده ومعه جنبه فهو مكن صلى بثوب ليس على أكفاه منه شئ لا كشف البعض ككشف الكل والاول هو ما ذكره الشارح عن ابن يونس وفسر أول كلامه الصماء بالاضطباع فانه قال في قوله وصماء بستر أى ويكره اشتمال الصماء اذا كان مع ساتر غيرهما ومعنى ذلك ان يرتدى الرجل فيبدي كتفه الايمن ويسدل الطرف الايسر وفي البخاري النهى عن ذلك وانما كان مكروها لانه في معنى المربوط

يكون مكشوفاً تحقيقاً (قوله عند الفقهاء) أى وأما في اللغة ففسر هافى الصحاح والقاموس بان يرد انكساء من قبل عيونه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد ثانياً من خلقه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيعطيها معا انتهى (أقول) هذا التفسير مفاد العبارة الاولى (قوله يليقه الخ) لا يخفى أنه على هذين الوجهين لا يكون لرداء محيطا به من الجانبين بل من جانب اليمنى فقط على الاول أو من أحد الجانبين على الثاني بخلاف الاول فالرداء محيط به من الجانبين ويمكن حل العبارة الاولى على هذه ويكون معنى قوله لا يباشر الارض يسهده أى معا فلا ينفى أنه مباشر فواحدة فتدبر (قوله وانما كره الخ) أى عند الساتر وقوله لانه يسهده والخ هذا اذا كان الساتر منزرا أو سروالا وأما لو كان ثوبا فلا تتم ثلث العلة نعم تأتي العلة المتقدمة وهو أنه في معنى المربوط ثم يأتي ما تقدم من انه اذا لم يكن ساترا لحرمة ظاهرة (قوله لان كشف البعض) وهو الجانب ككشف الكل هذا يقتضى أن الجانب من المكشف ليس كذلك فالاولى أن يقول ان كشف الجانب ككشف الكتف (قوله فسر أول كلامه الصماء بالاضطباع) أى فلم يصب في أول كلامه لانه فسر الشئ بغير حقيقته (قوله ويسدل الطرف) أى على الطرف الايسر حاصل الاضطباع على ما أفاده في أن يرتدى برداء أى صغير ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه الايسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء أى لان الصماء اشتمال في جميع بدنه بخلاف الاضطباع كالفوطه مثلا (قوله لانه في معنى المربوط) يفرض هذا فيما اذا كان غطى الشق الايسر بطرف الرداء الصغير ثم غرزه تحت الرداء بحيث صار الطرف مشدودا على الايسر بل والمكره من حيث بدو الكشف الايمن وهذا ظاهر اذا كان الساتر منزرا أو سروالا وأما لو كان

ثوباً فلا بد وتلك كف الايمن ويحمل ذلك على ما اذا كان المضطجع به في الاعلى فقط وأما لو كان على جميع البدن كرداء كبير يستتر العورة فلا حرمه عند عدم الساتر تحته ثم نقول ان الكراهة حاصلة بدون الالتفات لذلك لان كتفه الايمن مكشوف (قوله ثم قال قال ابن يونس الخ) هذا هو التفسير بالحقيقة (قوله أن يشتمل بالثوب على منكبيه) أي بحيث يكون محيطاً به من كل جانب (قوله وليس عليه منزر) لا يخفى أنه حينئذ عورته وهي ما بين السرة والركبة مكشوفة فالمنع لا يخفى وقوله منزر أي ولا ثوب ولا لباس (قوله ثم كرهه) أي فهو المعتمد فلذا ذهب اليه المصنف (قوله قال ابن القاسم) مراده بالاحسية الوجوب (قوله وليس بضيق) أي ليس بحرام وعدم الحرمة صادق بالجواز والكراهة فيأتي على قول مالك الاول والثاني أو ليس بمنهى عنه أصلاً فيكون موافقاً لقول مالك الاول (قوله أن يرتدى) أي برداء صغير كافي لـ (قوله انكشف جنبه) لا يخفى عايناً أنه لم يعمل هنا بالربط كما عمل به سابقا ان الكراهة انما جاءت من كشف الجنب (قوله فهو جائز) أي لان كلام المكلفين مستور والجنب مستور (قوله جاز كانتوشع) ظاهر عبارته مستوى الطرفين وفي تن أنه محتمل للجواز والكراهة (قوله ادارة الجالس) من اضافة المصدر للفاعل وقوله ثوبه مفعول به أي يجعل الجالس ثوبه محيطاً بظهره وقوله وركبناه مبتدأ (٢٥٢) وقوله الى صدره خبر أي والحال ان ركبتيه مضمومتان لصدره وهذا لا يكون في ثوب مسلول في العنق بل في مثل ملحفة مثلاً وحاصل تقرير بهرام أنه اذا كان هناك ساتر تحت ذلك كلباس جاز والا منعت لعدم الساتر للعورة (أقول) فالحرمة اذن لا يتوهم خلافها والبساطي يقول لا حرمه بل الكراهة أي حيث لم يكن ساتر كلباس أي ويجعل الحبوّة ساترة بنفسها وهذا أقرب فان قلت هـ لا جعلت كلام بهرام حرمة وجوازاً فيما اذا كانت الحبوّة ساترة وتكون الحرمة عند عدم الساتر لحوف سقوط الحبوّة قلت منع من ذلك ظاهر تقرير تنبيهه * هذا الاحتباء بكره في غير صلاة أي بحضور جماعة وفي صلاة في بعض أفعالها كالشهاد والظاهر تقرير البساطي قال بعض

ولا يمكن من الركوع والسجود المنسوب ثم قال قال ابن يونس قال في العتبية واشتمال الصماء المنهى عنه ان يشتمل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه منزر وأجاز مالك ان كان معه ساتر ثم كرهه قال ابن القاسم وتر كذا أحب الى الحديث وليس بضيق اذا كان مؤتراً قال مالك الاضطباع ان يرتدى ويخرج ثوبه من تحت يده اليمنى قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء انتهى أي لانه اذا أخرج يده المستتره بالازار انكشف جنبه وأما التوشع وهو أخذ أحد طرفيه من تحت يده اليمنى ليضعه على كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر من تحت اليسرى ليضعه على كتفه اليمنى فهو جائز (ص) كاحتباء لاسترمعه (ش) جواز الشارح ان التشبييه فيما بعد والا وهو المنع حيث لا يستر معه والا جاز كانتوشع كما مر والاحتباء كما قال ابن عرفة هو ادارة الجالس بظهره وركبناه الى صدره ثوبه معتمداً عليه وأجاز البساطي وجهاً آخر وهو انه راجع الى ما قبل والاو يكون المعنى ان الاحتباء الذي لا يستر معه مكروه اذا كان الثوب المحتبى به ساتراً للعورة خوفاً من سقوط حبوته فيؤدي الى انكشاف فرجه وظاهره انه لا كراهة مع وجود السترو والفرق على هذا بينهما ظاهر (ص) وعصى وصحت ان لبس حرير (ش) يعني ان المصلي الذي كراذ البس حريراً خالصاً مع وجود غيره فان صلاته تصح مع عصيانته لاجتماع اعل العلم كما قال ابن رشد على حرمة لبس خالصه على الرجال انتهى والمشهور المنع لحكمة أو جهاد خلافاً لابن الماجشون وكذا الافتراض والارتفاق به خلافاً له وأجاز ابن القاسم وابن حبيب تعليمه ستراً كالشحنات حيث لا يستند اليها الرجال لانها انما هي لباس لما ستر به من الحيطان قال ابن رشد واعتضت حكاية صاحب المدخل منع ذلك ابن عرفة أجاز الكل خط العلم

الشارح وكون الاحتباء بالثوب هو الغالب والافيداه كانتوب (قوله بينهما) أي بين الصماء والحبوة وقد والخطاية يقال ان الفرق بينهما ظاهر حتى على الاول الذي هو كلام بهرام لان مع الساتر في الحبوة على الاول الجواز لا الكراهة كما يفيد قوله كانتوشع (قوله والمشهور المنع لحكمة) ما لم يتعين طريقاً للدواء والا جاز (قوله خلافاً لابن الماجشون) معللاً له بان فيه المباهاة والارهاب في الحرب وبانه يبق عند القتال من النبيل (قوله والارتفاق) أي كالاتناد اليه (قوله كالشحنات) بضم الباء البشحنة هي الناموسية في عرف مصر وقول الشارح لانها انما هي ستر لما ستر به من الحيطان لا يظهر (قوله قال ابن رشد) الاولى أن يقول قاله ابن رشد بالضمير العائد على ما تقدم لان الاعتراض من الخطاب واعتضت مبنى للمفعول (قوله خط العلم) الاضافة للبيان أي خط هو العلم قال ابن حبيب ولا بأس بالعلم الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وقيل أربعة أصابع وقيل ثلاثة وقيل اصبعين وقيل اصبع وأما السجاف فيعوز القليل والمراد بالقليل ما دون الثلث والكثير الثلث فأكثر لان الثلث من حيز الكثير في غالب المسائل تقرير شيخنا الزرقاني والفرق بينهما أن العلم أشد انصافاً بالثوب وبعضهم قاس السجاف على خط العلم فلذلك حرم الشيخ أحمد انفرادي بحرمة ما زاد على أربعة أصابع ونظر بعض الاشياخ في خيط السجوة ورأيت تقريراً بجوازه وأما الذهب فلم يجوزوا منه شيئاً ولو قل وأما ما يجعل في أرياف مصر من جعل الحرير ونحوه على الجمل خصوصاً الحاج هل يجوز أم لا

الظاهر المنع كذا فقرر وانظره ويصور خط العلم في الحبكة التي تجعل في القوطة مثلا (قوله والخياطة به) أي بالحري (قوله والرأية) أي رأية الحرب وأما التي للمشايع فلا يجوز لأنهم يقصدون به الفخر كذا نقل عن بعض الشيوخ (قوله واللبنة) بكسر اللام وسكون الباء وقمع النون في القاموس لبنة القميص وهي المعروفة الآن بالنسيق (قوله وأما الخرز الخ) قال في ك وأما ما لحته حرير وسدها وبر ونحوه فحرام وقرره شيخنا الصغير وفي بعض شراح الرسالة الكبراهة (قوله أظهر الأقوال) اعلم أن الخرز عبارة عما كان سدها من حرير واللحمة من البر فقط وأما إذا ألحم بغيره من قطن أو كان فلا يقال فيه خرز وفي الجميع أربعة أقوال أولها لبسها جائز من قبيل المباح من لبسها لم يأثم بلبسها ومن تركها لم يؤجر على تركها الثاني أن لبسها غير جائز فمن لبسها أثم ومن تركها لم ينجأ الثالث أن لبسها مكروه فمن لبسها لم يأثم ومن تركها أجرو هذا هو أظهر الأقوال وأولها بالصواب الرابع الفرق بين ثياب الخرز وسائر الثياب فيجوز لبس الخرز ولا يجوز لبس سواه واليه ذهب ابن حبيب وهو أضعف الأقوال كذا في المقدمات بخذف بعض إذا علمت ذلك فقول الشارح وما في معناه أي وما في معنى الخرز أي فالخرز فاصر على نوع مخصوص وهو ما كان (٢٥٣) سدها من حرير ولحمة من وبر (قوله كساء ابريسم) يجوز فتح السين وضهها الا بريسم

ما كان سدها من حرير ولحمة من قطن * (فائدة) * ذكره لأنه ينبغي للإنسان أن يلبس أحسن الملبوس خصوصا في حال صلته وأفضله البياض غير الخلق فيكره كما كره مالك لبس الصوف خوف الشهرة لأن في غيره من القطن ونحوه ما يغني عنه وقالوا ينبغي للعالم أن يلبس ما يعيزه عن غيره وأجاز مالك والشافعي لبس الاجر والمعصر فرار من الزنى وقال النووي في شرح مسلم مذهب مالك جواز لبس المعصر والاولى تركه (قوله) مالم يحزه الغصاب ببناء الخ) حاصله ان الارض المغصوبة الخالية من البناء تجوز الصلاة فيها مالم ينها الغاصب فإذا بناها حرم الصلاة فيها ثم يؤخذ منه ان الصلاة في الدور المغصوبة لا تجوز وهو كذلك وان وقع وزل تحت قال بعضهم

والخياطة به ابن رشد والرأية وبعض أصحاب المازري والطوق واللبنة ومنع ابن حبيب الجيب والزرق قال ابن عرفة لا أعرف اباحه تبعية الزوج لزوجته وحزم تليذه ابن ناجي بالمنع هذا حكم خالصه وأما الخرز وهو ما سدها حرير ولحمة وبر وما في معناه من الثياب التي طعمها قطن أو كان فقال ابن رشد أظهر الأقوال وأولها بالصواب ان لبسها مكروه يؤجر على تركه ولا يأثم في فعله لأنه من المشتبهات المتكافئة أدلة حملها وحرمتها التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتقها فقد استبرأ دينه وعرضه وعليه يأتي ما حكى عن لباس مالك كساء ابريسم كساء اياه هرون الرشيد انتهى وأول لبس المسلمين الحرير في زمن علي وأول من لبس الخرز عبد الله بن عامر بن كريز (ص) أو ذهباً أو سرق أو نظر محرماً فيها (ش) يعني ان المصلي اذا لبس ذهباً خاتماً أو غيره أو سرق في صلته أو نظره في المحرم فلا تبطل صلته وان كان عاصياً وتنازع الافعال الثلاثة قوله فيها ويعيد في الحرير والذهب في الوقت كما مر والمعروف خلاف قول من قال يعيد من صلى بشوب مغصوب أو في دار مغصوبة قاله المازري وقال أبو بكر بن عبد الرحمن الصلاة في أراضي المسلمين بغير اذنهم جائزة بالاختلاف مالم يحزه الغصاب ببناء وحوز انتهى ويستثنى من قوله نظر محرماً فيها من نظر عورة نفسه أو عورة امامه فان صلته تبطل وان نظر عورة غيره لم تبطل مالم يشغله ذلك أو يملأ ذكركه ابن عرفة وغيره ولعل المراد بالاشتغال الاشتغال الذي يتضمن خللاً بركن من أركان الصلاة لكن محل بطلان صلاة من نظر عورة نفسه أو عورة امامه حيث كان النظر عمداً وان نسي كونه في صلاة بالنظر لعورة امامه وأما بالنظر لعورة نفسه فلا بد من العمد مع علمه انه في صلاة (ص) وان لم يجد الاستراحة فربحه فتأمله يا تحسير (ش) يعني انه اذا وجد العريان سائراً لا يكفي الا أحد الفرجين القبيل أو الدبر فهل يستر القبيل لشدة خشفه أو الدبر لانه أشد عوراً خصوصاً عند الركوع والسجود أو يوارى أي ما شاء ولمالم يكن في ذلك مشهور ولا قول مرجح

ومنه يؤخذ منع البيع والشراء في الاسواق المغصوبة بطل ولا يجوز الدخول في الدور المغصوبة (قوله من نظر عورة نفسه) فان قلت أي فرق بين هذين وغيرهما من المحرم قلت المحرم المتعلقة بذات الصلاة يبطلها كما ذكره مثله في قصد الكبير بالعلو فيها أو بالامامة ك (قوله أو يملأ ذكركه) قال في ك وهل يقيس البطلان بتعمد النظر وهو الظاهر أو ولو كان ناسياً (قوله حيث كان النظر عمداً وان نسي كونه في صلاة الخ) فان قلت أي فرق بين النظر لعورة امامه والنظر لعورته هو قلت الفرق ان نظره لعورة غيره لا يجوز بخلاف عورة نفسه مع ملاحظة شدة ارتباطه بصلاة امامه وأورد على الفرق ما لو كان الزوج اماماً زوجته فتبطل صلاته ان تعمدت نظر عورته مع انه لا يحرم عليها نظر عورة زوجها وأجيب بأنه لما كان نظرها لعورته مظنة تلذذها واشتغالها بزل منزلة امام غير زوج وأما النظر لعورة نفسه خارج الصلاة فليس من المروءة ونقل عن الترمذي الحكيم رضي الله عنه ان من داوم عليه ابتلى بالزنا (قوله لشدة خشفه) لا يخفى ان المعنى على التفضيل أي لكونه أشد خفشا (قوله لانه أشد عوراً) أي أشد خفشا فكأن القائل بكل منهما لا يسلم لصاحبه علته (قوله خصوصاً الخ) قد يقال في غير الحائضين مستور باللبتين فاعلم الاظهر القول بستر القبيل لان الدبر انما يظهر في حالتين فقط (قوله أو يوارى أي ما شاء) كأنه استوى عنده الامر ان يتيهه محل الأقوال اذا ساءى كشف كل كشف الآخر

وأما لو لم يتساو كشفهما كما وصلي الى حائط ستر الدبر أو خلفه حائط ستر القبل (قوله أو على شرطية) أي مع الذكر والقدرة (قوله فلا يشك الخ) أي لأنه يقال أي فرق كما ان الطهارة شرط كذلك ستر العورة شرط وقد قالوا ان سقط الصلاة عند فقد الطهارة ولم يقولوا هنا سقط مع فقد السائر بل قالوا بطالبها عرياناً وحاصل الجواب ان هذا الفرع مبني على ان الستر غير شرط أصلاً بل سنة أو مستحب وهذا قولان؛ وشرط في الحجة وأما الطهارة فشرط في الوجوب أي والحجة أي فروع طرف الوجوب (قوله فان اجتمعوا بظلام الخ) أي ويجب عليهم تحصيله بطفء السراج (قوله صلوا فيما) أي بركوع وسجود كما قاله الشارح (قوله غاضين) أي وجوباً أي مغضين أبصارهم قال ابن عبد السلام وكراهة غض البصر في غير هذا انتهى (قوله امامهم وسطهم) بسكون السين لأنه مما يصح فيه بين كوسط القوم (قوله ثم النساء) أي فرادى أي فأنتم راكعات ساجدات (قوله ومثله لوتر كواغض البصر) أي على هذا الظاهر (قوله لا بذلك مع الستر ٢٥٤) وهذا مع فقده أي فجعل الغض بمثابة سائر أي فاذا تركوا الغض صاروا بمثابة

عنده أطاق الاقوال (ص) ومن عجز صلى عرياناً (ش) يعني ان من عجز عن كل ما تقدم من وجوب الستر به فإنه يصلي عرياناً قائماً ويركع ويسجد وهذا بناء على عدم شرطية الستر أو على شرطية له للحجة لا للوجوب فلا يشك بعدم الماء والصعيد لان الطهارة شرط في الوجوب على ما مشى عليه المؤلف في قوله وتسقط صلاة وقصاؤها بعدم ماء وصعيد (ص) فان اجتمعوا بظلام فكالمستورين ولا تفرقوا فان لم يمكن صلوا فيما غاضين امامهم وسطهم (ش) يعني ان العورة اذا اجتمعوا في ظلام الليل أو لظلمة مكان فاتهم يصلوا الصلاة على هيئةها من قيام وركوع وسجود ويتقدمهم امامهم فان كان الاجتماع في ضوء كهذا أو ليل مغمور فاتهم يتفرقون ان أمكن ويصلون أفذاذاً فان لم يمكن تفرقهم لحوف على مال أو نفس من عدو أو سبع أو لضيق مكان صلوا فيما غاضين أبصارهم ركعوا وسجدوا وامامهم وسطهم فان كان معهم في هذه الحالة نساء نبغي ان يصلي لرجال ثم النساء وتصرف كل طائفة وجهها عن الأخرى ولوتر كواغض البصر ولا يقال هذا بمنزلة من صلى عرياناً مع القدرة على الستر فيعيد أبداً ومثله لوتر كواغض البصر ولا يقال هذا بمنزلة من نظر عورة امامه أو غيره فيجزي فيه ما تقدم لان ذلك مع الستر وهذا مع فقده كما في شرح الاجهوري (ص) وان علمت في صلاة بعثت مكشوفة رأس أو وجد عرياناً فاستتر ان قرب والأعاد ابوقت (ش) يعني ان الامه اذا أحرمت بصلاة فرض مكشوفة الرأس أو الساق أو نحوه بما يجوز لها كشفه فعند ذلك أخبرت انها أعتقت سواء كان العتق متقدماً على احرامها أو متأخراً فانها تستتران وجدت عند هاشياً قريباً تستتر به بحيث لا يكون في تناوله فعل كثير كالصفيين ولا تبطل ما سبق لها فان لم تجد شيئاً أو وجدت شيئاً بعيداً فانها تكمل صلاتها على ما هي عليه وتعيد هادام الوقت ومثل الامه من صلى عرياناً بعدم ما يستتر به ثم وجد ما يستتر به وهو في الصلاة فان كان قريباً منه أخذه واستتر به وكل صلاته والا كملها وأعاد هادام الوقت وامان لم يجد ما يستتر به الا بعد فراغه من الصلاة فلا إعادة عليه كما مر في قوله لا عاجز صلى عرياناً بقوله مكشوفة رأس الخ فاعلمت وقوله استتر اجواب الشرط وأتى به مذكراً تعليماً وبعبارة أخرى قوله والا أي بأن لم يستترا

الذي لم يستتر مع القدرة على الستر والظاهر ان الغض والتفرق انما هو لعدم الرؤية المستترت عليها الحرمة فيجزي على ما تقدم لا ليكون ذلك بمنزلة السائر وعبارة شب وتبطل انظار الاعادة في الوقت ويدل لذلك قوله لان ذلك مع ستر العورة وهنا مع فقده انتهى وتأمل (قوله مكشوفة رأس) أي مثلاً كما نبه عليه الشارح (قوله أو وجد عرياناً) سواء كان ما رجده قد نسيه أو لا بخلاف المتيمم يجد الماء في الصلاة (قوله استترا أي وجوباً (قوله والا أعاداً) أي ندباً ولا مماناة بين كون الاستتار واجباً ابتداءً وبعد ذلك تندب الاعادة فقط لان استحباب الاعادة لا يتضمن نفي وجوب الفعل ابتداءً كما في ترتيب الفوائت فإنه واجب ابتداءً وكافي مسئلة كشف صدرها الخ (قوله فعند ذلك أخبرت انها أعتقت) أي أعلمت انها أعتقت (قوله كالصفيين) ولا تحسب الذي

خرج منه ولا الذي أخذ السائر منه (قوله فان لم تجد شيئاً الخ) حاصل تقرير الشارح مع مفهوم قول المصنف ان قرب صادق بصورتين أن يكون السائر بعيداً أو لم تجد سائر أصلاً يصدق على صورتين قول المصنف والا لان المعنى وان لم يكن السائر قريباً بان لم يكن موجوداً أصلاً أو موجوداً مع البعد لان انسابه تصدق بنفي الموضوع هذا بالنسبة للامه وأما بالنسبة للريان فجعل الشارح مفهومه صورة واحدة وهو ما اذا كان بعيداً وأما اذا لم يجد سائر أصلاً فلا إعادة ففرق بين المسئلتين وشارحنا تبع الخطاب (قوله وبعبارة أخرى قوله والا الخ) هذا الحل مخالف لمقاد الحل الاول وذلك لان ظاهراً ان الاعادة انما هي في القرب ولم نأخذ السائر فقط ونص ابن القاسم بواقفه فقد قال في الامه تعتق بعد ركعة من الفريضة ورأسها منه كشف فان لم تجد من يشاؤها اختاراً ولا وصلت اليه لم تعد وان قدرت على أخذه ولم تأخذه أعادت في الوقت وكذلك العريان يجد ثوباً بن يونس وجهه يقول ابن القاسم انها دخلت في الصلاة بما يجوز لها فلم تجب عليها إعادة فان وصلت الى الخمار فلم تستتر به أعادت لانها قدرت على استتار

من غير بطلان ما تقدم لها مخالفت واحد الماء في هذا ثم بعد كسبي هذا رأيت محشئ نت قوي كلام ابن القاسم فاذن يكون المعول عليه العبارة الثانية دون الاولى والخطاب اعتمد الحل الاول وهو الاعداد مع البعد والحاصل ان مفاد العبارة الثانية انه لا اعادة الا اذا كان الساتر قريبا ولم تستر به واما اذا كان بعيدا ولم يكن ساترا فلا تطالب بالاعداد أي في الوقت (قوله ورجحه بعض) وهو عجم وانظر لو وجد مصلى نجس أو متنجس لفقد طاهر ثوب طاهر في صلاة ويظهر انه ان اتسع الوقت بطلت كذا كرجاسة فيها أو سقوطها فيها والاعتدادي اه من عب وفيه شيء فأي فرق بينه وبين المصلي عريانا المتمد كرا الثوب (قوله فالظاهر القرعة) ظاهره وان لم يحصل تنازع قوله كقولنا زعوا في التقدم أي بدون ضيق (قوله وانظر اذا ضاق الخ) انظروا ان يقال انه عند عدم التشاح لا ينظر كما يؤخذ من عبارة الطراز اذ يؤخذ منه انه يجوز التسليم لغيره وان كان يصلي (٢٥٥) عريانا لانه على كل حال لا بد من صلاة بدون ستر

وعنده يتركون ويصلون لانه عناية فقدده كما تقدم قيل (قوله اذ لا يجب كشف عورته لغيره) انظر لو انتفت علة عدم الوجوب كما اذا كان مع زوجته هل تجب الاعداد حينئذ لا وهو الظاهر لان العمل لا يلزم اطرادها وهو الظاهر يلزم المعارف قبول لقلة المانية في ذلك (قوله صلى من لم يصل اليه) أي بضرب القرعة ولم تأن له هذا على الظاهر المتقدم ولكن اثنوب تناوله غير مبالا اختيارا على عدم انظر لظاهر المذكور (قوله فلو أعاره لجماعة الخ) هذا عند عدم التنازع والا فالقرعة (قوله وأعاد اذا وصل اليه) أي بان كان اعتقد الضيق وصلى ثم تبين عدم الضيق (قوله أما لو كان فيه فضل) بان كان حراما فافقتين أو حراما طويلا يمكن أن يستر عورته ببعضه ويعطيه البعض الآخر يستتر به وهو ساتر لعورته (قوله ففي جبره على اعادة الفضل) وهو الراجح وهو قول ابن رشد وقوله واستحبابه وهو قول

مع اقرب اعداد الوقت لوجوب الستر عايم ما حينئذ ولم يعيد ابد الدخولها ما بوجه حائر وظاهر كلام التتائي ان نسخة اعداد باب الف التنية ومقتضى كلام المشرح انه بالافراد كان قوله استترا كذلك ومفهوم ان قرب انه ان بعد تداوي ويعيد وعليه قصر الخطاب ورجحه بعض وقيل يقطع وهما قولان حكاهما في التوضيح والمراد بالوقت المتقدم في قوله وأعاد ان راهقت للاصفرار ومفهوم قوله في صلاة لو علمت قبل الدخول فيها يجري فيها ما تقدم من قوله وأعاد لصدرها الخ والباق في بوقت للظرفية وهذا بخلاف واحد الماء بعد دخوله وتيممه فانه يتمادي ولا اعادة عليه والفرق أنه لا يمكنه تحصيل اشروط الا بابطال ما هو فيه بخلافه هنا (ص) وان كان لعراة ثوب صلوا اذ اذا (ش) يعني انه اذا كان لعراة ثوب على كون ذاته أو منفعة أو بعض تلك ذاته وبعض تلك منفعة وليس عندهم ما يورى ان عورة غيره فاهم يصلون اذ اذا واحد بعد واحد ان اتسع الوقت لانهم قادرين على الستر ولا يجوز للقادر ان يصلي عريانا فان ضاق الوقت فانظروا الظاهر القرعة كقولنا زعوا في التقدم وانظر لو ضاق الوقت عن القرعة في هذا وفي غيره مما تطلب فيه (ص) أولا حدهم ندب له اعارتهم (ش) يعني ان الثوب اذا كان لاحد لعراة ولم يكن فيه فضل عن ستر عورته فانه يندب له بعد صلاته ان يعيره لغيره تعاونا على البر ولا يجب اذ لا يجب كشف عورته لغيره زاذ في الطراز فلو أعاره لجماعة وضاق الوقت صلى من لم يصل اليه عريانا وأعاد اذا وصل اليه في الوقت الموسع أما لو كان فيه فضل عن ستر عورته ففي جبره على اعادة الفضل واستحبابه قول ابن رشد والخصم * ولما تم الكلام على الشروط الثلاثة على ما أراد شرح في الرابع فقال

فصل في الكلام على الاستقبال وما يتعلق به * والاصل فيه قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء الى قوله فول وجهك شطر المسجد الحرام أي جهته زالت بعد وقعة بدر شهرين أو ثلاثة وقد صلى عليه الصلاة والسلام بعد مقدمه المدينة الى بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهرا فكانت ناسخة لذلك وحولت الى بيت الله الحرام في الركعة الثالثة من الظهر فجمع فيها بين القبليتين ولا ينافي هذا اقوالهم ان أول صلاة صليت الى بيت الله العصر لان المراد أول صلاة تامة ووقع في البخاري فحوت في ركوع العصر وسميت القبلة قبلة لان المصلي

الخصم * فصل في الكلام على الاستقبال * عرف بعض الاشياخ الاستقبال بأنه ايقاع لشخص صلاته الى جهة مخصوصة مع الامن والاختيار وعرف القبلة بانها جهة مخصوصة توقع مر يد الصلاة اليها دون غير ما مع الامن والاختيار فدخل في الجهة المخصوصة صوب السفر لراكب الدابة في صلاة النفل وبقولنا مع الامن خرجت صلاة الاتحام وقولنا والاختيار خرجت صلاة العاجز عن الاستقبال * فائدة * قال بعض الشيوخ الجلوس مستقبل القبلة فيه فائدة ان طيبة وشرعية فالاولى أن الجلوس للقبلة بنور البصر ومن جهة الشرع فلقوله خير المجلس ما مستقبل القبلة (قوله زالت بعد وقعة بدر) أي الاولى الصواب أن التحويل انما وقع في رجب وبدر بعده في رمضان هذا ما عليه أهل السير في الموطأ حولت القبلة قبل بدر شهرين (قوله شهرين أو ثلاثة) انظر هل هذا شأن أو حكاية خلاف وكذا قوله بعد ستة عشر أو سبعة عشر (قوله فكانت ناسخة لذلك) هذا نسخ فعل بقول وكان قبل صلاته الى بيت المقدس يصلي الى السكعة (قوله ووقع في البخاري الخ) قضية كلامه ترجع الاول

(قوله ولم يكن مسافرا) احتراز به مما إذا كان مسافرا فإنه يصلي بجهة سفره أي في النافلة (قوله وليس المراد أنهم الخ) فان ذلك من تكليف ما لا يطاق حاصل كلامه انه يقول كل واحد من الصف الطويل بقدر أنه مسامت ومقابل وان لم يكن كذلك في الحقيقة لانه يستحيل أن يكون الكل مسامتين (أقول) قضية ذلك انه على المشهور لا بقدر المسامته بل يقول يكفي ان القبلة في تلك الجهة وان فرض على تقدير رجوع الارض لا يكون مسامتا ولذا قال شيخنا عبد الله وأما على المشهور فالواجب على المصلي اعتقاد ان القبلة هي الجهة التي هي امامه ولو لم يقدر أنها مقابلة بدليل صحة الصف الطويل جدا فإنه يستحيل ان كل واحد مقابلها الا انه يرد على ذلك ما قالوه من ان الجسم الصغير اذا بعد تحصل له مسامته بالجملة الكثيرة ولو أزيد من ألف (قوله طولها خمسة وعشرون) المعتقد أن طولها سبعة وعشرون والمراد طولها من الارض الى السماء (قوله فانه يستدل بحجابه) أي ولا يجوز الاجتهاد بقول بل وكذا في قبلة مصر لا يجوز الاجتهاد نعم الفرق يظهر في الانحراف اليسير والصلاة ناسيا (قوله اما لانه باجتهاده) هذا التردد ينافي ما تقدم الا انك خير بان هذا يقتضي انه صلى الله عليه وسلم يخطئ الا أنه لا يقر عليه والتحقيق (٢٥٧) أنه لا يقع في اجتهاده خطأ ما فضلا عن وقوعه ولا يقر عليه شيخنا سيد (قوله هذا

استظهار) أي استعلاء من ابن رشد أي ذواستعلاء أي دليل يفيد استعلاء وقوة على من يقول لا بد من مسامته العين (قوله ولهذا قال ش في شرحه الخ) لا يخفى ان هذا خارج عن قاعدة الفقهاء من أن الكاف داخلة على المشبه ويوجب أن يكون هذا الحكم معلوما وليس القصد الافادة بضمونه واغما القصد الا لحاق به وهذا بعيد (قوله وأما ان بقى منها شيء الخ) هذا يدل على أنه اذا كان في مكة عند النقض يجتهد في الجهة ولذلك كتب شيخنا على قوله فانه يصلي الى جهتها اجتهادا أي من كان بمكة وأولى غيرها الا أنه يخالفه ما في شرح عب من أنه اذا كان بمكة يستقبل السميت باجتهاد واذا كان خارجا عنها يستقبل الجهة اجتهادا في الخارج عن مكة الذي قبلته اجتهاد (قوله التي أدى اجتهاده اليها) أشار الى أن كلام

توجه نحو البيت اه ولا يحتاج الى هذا التقدير اذا سمر الشطر بالجهة كما مر والمراد سميت عندها بن القصار أن يقدر انها عبر أي لهم لو كانت بحيث ترى وان الرائي يتوهم المقابلة والمجازاة وان لم يكن كذلك في الحقيقة وليس المراد أنهم وان كثروا فكلهم يحاذي بناء الكعبة فان ذلك تكليف ما لا يطاق وأيضا فانه يلزم على ذلك عدم صحة صلاة الصف الطويل فان الكعبة طولها خمسة وعشرون ذراعا وعرضها عشرة ذراعا والاجماع على خلافه وقولنا ولا بالمدينة احترازا من في المدينة فانه يستدل بحجابه عليه الصلاة والسلام لانه قطعي أي ثبت بالتواتر ان هذا محجابه الذي كان يصلي اليه وهو مسامت قطعا اما لانه باجتهاده وهو لا يقر على خطأ ولا نه يوحى أو باقامة جبريل (ص) كأن نقضت (ش) هذا استظهار من ابن رشد على من قال الواجب يتقن استقبال العين أي كما يجب استقبال الجهة اذا نقضت اتفاقا فهذه المسئلة دليل للتي قبلها ولهذا قال ش في شرحه ثم شبه بمقتضى عليه فقال كأن نقضت الكعبة والعياذ بالله ولم يبق لها أثر فانه يصلي الى جهتها اجتهادا وأما ان بقى منها شيء أو عرف البقعة بما رة فانه يستقبلها أي على وجه المسامته (ص) وبطلت ان خالفها (ش) يريد أن من انحراف عن الجهة التي اداه اجتهاده اليها وصل الى غير هاتمتعدا فان صلاته تبطل (وان صادف) القبلة في الجهة المخالف اليها ويعيد أبدأ أما لو صلى الى جهة اجتهاده ثم تبين خطؤه فان كان تحريره مع ظهور العلامات أعاد في الوقت ان استدبر أي أو شرق أو غرب وان كان مع عدم ظهورها فلا إعادة الباسي وما ذكرناه من حمل كلام المؤلف على العمدة نحو للتتائي والزقاني وزاد وأما لو خالفها نسيانا أو صادفها فانظر هل هو كذلك أم لا وما يأتي في النسيان حيث أخطأ اه أي فلا يقال انه يجزى فيه ما جرى في الناسي من الخلاف (ص) وصوب سفر قصر لراكب دابة فقط وان يحمل بدل في نفل وان وترا (ش) يعني ان جهة السفر للمسافر عوض له عن توجهه الى الكعبة في النوافل وان وترا الفعل عليه الصلاة والسلام ذلك وأجرى ركعتا الفجر وسجود التسلاوة بشرط أن يكون سفره سفر قصر وأن يكون لراكب دابة فلا

(٣٣ - خرشي اول) المصنف في قبلة الاجتهاد في قبلة القطع ولا الاجماع والافيق قطع من غير تفصيل ويعيد أبدأ (قوله أي أو شرق أو غرب) هذا يفيد أن التوجه للشرق والغرب من الانحراف الكثير وهو ما في المدونة واقتصرت عليه وفي بعض الشروح ما يفيد أنه من الانحراف اليسير الا أنك قد علمت أنه مخالف للمدونة فاعله ضعيف (قوله وان كان مع عدم ظهورها الخ) أي وهو المختير (قوله حيث أخطأ) أي وهذا نسي وصادف والظاهر الاجزاء للمصادفة (قوله وصوب) ويعمل في صلاته عليها ما لا يستغنى عنه من مسك عنان وضرب بسوط وتحريل رجل ولا يتكلم ولا يلتفت (قوله دابة) عرفا كذا بما عتاد اخرج بقولنا عرفا لا آدمي لكن مقتضى جعلهم السفينة والماشي محتراز الدابة شمول دابة للجمل والادمي وهو الظاهر لان العلة كما استفاد من قوله لا سفينة عدم تسهيل الركوع والسجود وخرج الركوب مقلوبا أو يجنب (قوله يعني أن) فيه اشارة الى أن صوب مبتدأ وقوله بدل بمعنى عوض خبر عن صوب وقدم متعلقه عليه وهو قوله لراكب ليجمع القيود بعضها مع بعض (قوله وان وترا) ولكن الافضل ان يصلي وتره بالارض ولو كانت نيته أن يتنفل على دابته قاله في المدونة (قوله بشرط أن يكون سفره الخ) وهل يعتبر ذلك من محل ابتداء القصر أو من حين خروجه من منزله

ويشفي على ذلك صلاة النافلة فيما بين خروجه من منزله وابتدائه محل القصر حيثما توجهت به الدابة هل يجوز أو لا انظر في ذلك (قوله) والمحمل كالدابة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه وسكون المهملة هكذا قال ت و اعترضه محشمه فقال قطاهاه أن العكس جائز في المحمل الذي يركب عليه وليس كذلك بل العكس خاص بعلاقة السيف كافي القاموس (قوله ونحوه) كشقه أو موهية أو مقب و هل يدخل فيه المحفة أو هي كالسفينه والظاهر الاول لان المحمل ما يحمل ولو كان على أكثر من دابة إلا أن بعض الاشياخ قرر أنها تكون كالسفينه اذا قدر على الصلاة فيها بجميع فروضها من غير نقص ^{في تنبيهه} بقول المصنف و صوب الخ أي والفرض أنه يومئ ولا يسجد على الدابة ويومئ أي لناحية الأرض واذا قلنا (٢٥٨) يومئ لناحية الأرض في السجود فلا يشترط أن تكون الأرض طاهرة لا نجاسة

فيها لانه لا يشترط طهارة النعقة اذا كانت الاغضاء تماسها وما قلنا من كون الائمة للأرض هو الصواب ولو صلى على الدابة قائما وراكعا وساجدا من غير نقص أجزاءه على المذهب قاله صاحب الطراز وقال سحنون لا يجوز له لدخوله على الغرر وقول صاحب الطراز هو الرابع (قوله وان سهل الابتداء لها) أي بعد الوقوع والنزول فلا ينافي أنه يستحب التوجه للقبلة ابتداء (قوله راكما وساجدا) أي ومستقبلا (قوله للصحيح) أي الحاضري (قوله ليسارته) أصل العبارة لانه لازم على السيرة وهو التعليل المشار له بقوله وبه يشعر التعليل (أقول) التعليل المذكور لا يشعر بما قال بل يشعر بان المراد بالاقامة اقامة تقطع حكم السفر وذلك لان الذي نوى اقامة تقطع حكم السفر تجب عليه الجمعة ويعطى حكم المقيمين ولا يتصف حينئذ بكونه عازما على السفر لان الذي يتصف حينئذ بكونه عازما على السفر أن ينزل مثلا زمنا قليلا ويشمر في السير

يرخص في ذلك في حضر ولا فيمادون مسافة القصر أو سفر غير مباح ولو إلى القبلة ولا الماش ولا راكب سفينة والمحمل كالدابة وهو ما يركب فيه من شقذ وغيره واذا استوفى هذه الشروط له ان يشتد تنقله إلى جهة سفره ولا يجب عليه أن يبتدئ إلى جهة القبلة (وان سهل الابتداء لها) بان كانت الدابة مقطورة أو واقفة خلافا لابن حبيب في ايجابه الابتداء مستقبلا حينئذ ولو انخرق بعد احرامه إلى غير جهة سفره عامد الغير ضرورة بطلت إلا أن يكون إلى القبلة فلا شيء عليه لأنها الأصل وان كان ضرورة كظنه أنها طريقه أو غلبته دابته فلا شيء عليه ولو وصل منزل اقامته وهو في الصلاة نزل عنها وأتم بالارض راكعا وساجدا الأعلى من يجوز الائمة في النقل للصحيح فيتم عليها وان لم يكن منزل اقامة خفف القراءة وأتم عليها ليسارته و هل المراد بمنزل الاقامة ما يقيم به اقامة تقطع حكم السفر أو محل سكنه وبه يشعر التعليل (ص) لا سفينة فيسدر ومعها ان أمكن (ش) هذا نص صحيح يفهم القيد الرابع لمافيته من الخلاف أي ان راكب السفينة يمنع تنقله له صوب سفره كالفرس ليسر استقباله بدورانه لجهة القبلة اذا دارت عنهما امكانه والأصل فيهما حيث توجهت كالدابة بجامع المشقة لكن لا يصلي ايماء والفرض والنقل في هذا سواء والضمير في معها للقبلة كما قال البساطي ولا اشكال أول السفينة كما قال الشارح أي يدور مع دورانها أي بصاحب دورانه دورانها إلا ان السفينة تدور لغير القبلة وهو لا يدور إلا إلى القبلة وفيه تكلف فالأولى عود الضمير على القبلة أي فيسدر لجهة القبلة اذا دارت عنها على نسخة اسقاط معها (ص) وهل ان أو ما أو مطلقا أو بيلان (ش) أي وهل يمنع النقل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له كأن يصلي ايماء لعذر اقتضى صلاته ايماء لارض ونحوه وأما ان كان يركع ويسجد فيصلي حيث توجهت به ولو أمكنه الدوران أو منع النقل في السفينة حيث توجهت به مع ترك الدوران الممكن له مطلقا أو بيلان في سبب منع النقل في السفينة حيث توجهت مع امكان الدوران هل كونه يصلي ايماء أو كونه يصلي حيث توجهت به ولا يريد المؤلف ان الائمة جائز في السفينة لغير مرض أو عذر يبيحه كما قد يتبادر من كلامه وقرره عليه بعضهم ولا قائل به (ص) ولا يقلد مجتهد غيره ولا محرابا للمصر (ش) يعني ان المجتهد وهو من يعرف الأدلة لا يسوغ له أن يقلد غيره مع اتساع الوقت وظهور الأدلة لان قدرته على الاجتهاد مانعة من تقليده اذ التقليد فرع عن

(قوله أي فيدور) هكذا في نسخة الشارح والمناسب أو فيسدر (قوله هل كونه يصلي ايماء) أي لما الاجتهاد فيه من زيادة الرخصة ^{في تنبيهه} قد علمت حال النقل وأما الفرض فيصلي به بالسفينة ويدوران أمكن مطلقا أي أو ما لعذر أو لم يومئ فان لم يمكن صلاحا حيث توجهت به وان اتسع الوقت كما هو ظاهر المدونة وقيدت بالضيق ولعله للندب (قوله ان الائمة جائز) المناسب أن يقول ولا يريد المؤلف بقوله وهل الخ أن محل المنع ان أو ما لغير مرض أو عذر رأي بل يحمل على ان المراد وهل محل المنع ان أو ما لعذر هذا حاصله والصواب مع ذلك القائل قاله محشمي ت فانه أفاد ان كلام المصنف في الصحيح الذي يقدر على الركوع والسجود وان التأويل الاول يقول علة المنع حيث توجهت به الائمة فاذا كان يركع ويسجد فتجوز له الصلاة فيها حيث توجهت به والثاني يقول علة المنع كونه لغير القبلة فلو كان يصلي للقبلة ايماء فيجوز ولو كان صحيحا والثاني لابن أبي زيد والاول لابن التبان (قوله اذ التقليد الخ) علة لقوله مانعة الخ أي ولا يعدل للفرع الا اذا لم يمكن الأصل وانما كان التقليد فرعاً عن الاجتهاد لانه لا يوجد الا اذا كان هناك مجتهد

فالمجتهد أصل والمقلد فرع (قوله بان كان في كل وقت بمحل) أي متباعد لا ان كان قريبا فلا يلزم منه اختلاف الادلة (قوله وان خفيت عليه الادلة سأل غيره من المجتهدين) أي عن كيفية الاجتهاد (فان قلت) اذا خفيت عليه الادلة بان كان غيب مثلا فتخير وسيأتي أن المجتهد اذا تخير يتخير ولا يقيد وأجيب بمحمل ماسيأتي على ما اذا لم يجتهد او هنا وجد وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله يريد اذا كان البلد الذي فيه خرابا) أي مع جهل ناصب محرابه وأولى اذا علم خطؤه وأمالو كان الناصب له امام المسلمين أو اجتمع أهل البلد على نصبه وتكررت فيه الصلاة فهو كالعامرة والحاصل ان العامرة والخاربة الحكم فيها مستو كما علمت ما لم يقطع بخطا كل فلا يقبل ولا فرق في البلد بين أن تكون مصر أو لا تقول الشارح أمالو كان البلد عامرا الخ اشارة الى انه المراد من قوله لا لمصر كما قاله الشارح وانه ليس المراد خصوص مصر كادل على ذلك ان نص وكلام الائمة ونص ذلك ما نقل عن ابن القصار وهو يجوز تقليد محرابي البلد اذا تكرر صلواتها ونصبها بالائمة اه فهو كما ترى مطابق صادق بكون البلد عامرة أو خرابة مصر أو غيرها (قوله يتكرر فيها الصلاة) وأما اذا لم تتكرر فيها الصلاة فلا تقلد لان عدم التكرير يؤذن باختلال فيها (٢٥٩) (قوله امام المسلمين) أي الذي شأنه الاعتناء بالدين

(قوله أو اجتمع أهل البلد) أي الذي يظن بهم المعرفة وانهم لا يضعون قبلة الا عن معرفة (قوله وهو معنى قوله لا لمصر) أي فليس المراد خصوص مصر وبالله التوفيق (قوله وهو العاجز عنه بالفعل والقوة) لواقصر على القوة لكفاه لانه يلزم من كونه عاجزا بالقوة أن يكون عاجزا بالفعل ولا العكس كالأعمى الذي خفيت عليه الادلة فانه عاجز بالفعل لا بالقوة فاذا لم يكن جاهلا بالقوة فلا يقبل قال في الجواهر البصير الجاهل بالادلة فان كان بحيث لو اطلع على وجه الاجتهاد لا هتدى لزمه السؤال ولا يقبل وان لم يكن بحيث يهتدى لزمه التقليد اه (قوله وان لم يكن من محراب مصر) قال البساطي وظاهر

الاجتهاد ويستأنف الاجتهاد لكل صلاة ان كان الوقتان مختلفين فيه ما الادلة بان كان في كل وقت بمحل والا فلا فان ظهرت له الادلة وضاق الوقت عن الاستدلال بها قلده مجتهدا غيره وان خفيت عليه الادلة سأل غيره من المجتهدين فان بان له صواب اجتهاده اتبعه والا انتظر ظهور الادلة ما لم يخف خروج الوقت فانه يقبله ولا يقبله أيضا محرابا يريد ان كان البلد الذي هو فيه خرابا أمالو كان البلد عامرا يتكرر فيه الصلاة ويعلم أن امام المسلمين قد نصب محرابه أو اجتمع أهل البلد على نصبه فانه يجب أن يقبله وهو معنى قوله لا لمصر ولا يجوز له الاجتهاد حينئذ (ص) وان أعمى وسأل عن الادلة (ش) يعني ان المجتهد لا يقبله غيره وان كان أعمى ولكن يسأل المكلف العارف العدل الرواية عن الادلة كسؤاله عن القطب في أي جهة أو عن الكوكب القلاني (ص) وقوله غيره مكلفا عارفا أو محرابا (ش) يعني ان غير المتأهل للاجتهاد وهو العاجز عنه بالفعل والقوة بصيرا أو أعمى يقبله محرابا وان لم يكن من محراب مصر أو مكلفا بالغاء فلا عار فاطر بقية القبلة لاجاهل زاذابن الحاجب مسلما قال في توضيحه وينبغي ان يراى عدلا اه أي عدل رواية فكان على المؤلف ان يعبر بعدم مكلف بعدل رواية لان العدالة تستلزم التكليف وتستلزم الاسلام أيضا ولا تستلزم الحرية وآو في أو محرابا مانعة خلولا مانعة جميع فلو اجتمع ما ذكر وقوله مكلفا معمول لقوله قلده وحذف مثله من قوله وسأل عن الادلة لدلالة هذا علمه على ما عليه في توضيحه ولم يرض قول ابن عبد السلام بالتعميم (ص) فان لم يجز له أو تخير مجتهدا تخير (ش) يعني ان العاجز اذا لم يجز له من يسأله ولم يجز له من يقبله ولا محرابا فانه يتخير له جهة من الجهات الاربع ويصلي اليها مرة واحدة قاله ابن عبد الحكم وعزاه سند للكافة ومثله اذا تخير المجتهد بان خفيت عليه الادلة لسجين أو ظلمة أو حجاب منعه

المصنف التخيير والظاهر انه يقدم المجتهد على محراب القرية الصغيرة ومحراب مصر على المجتهد اه (قوله زاذابن الحاجب مسلما) يجعل كلام المصنف موصوفه مسلما (قوله ينبغي أن يراى عدلا) اعترضه اللقاني بما حاصله أنه لا حاجة لتلك الزيادة لان من المعلوم انه لا يقبل الا عدل الرواية (قوله بالتعميم) أي فان ابن عبد السلام قال في قول ابن الحاجب وسأل عن الادلة قال ولا يحتاج هنا أن يسأل مكلفا (قوله يعني ان العاجز اذا لم يجز له من يسأله) هو الا اعمى المتقدم في قوله وان أعمى وقوله ولم يجز له من يقبله هو البصير الذي لم يجز له مقلده ولا محرابا أي الذي لم يكن مجتهدا اولذا قال بهرام يريد فان لم يجز له الا اعمى العاجز والبصير الجاهل من يقبله أو التثبت الامارة على المجتهد فتخير فانه يختار جهة ويصلي اليها فاذا علمت ذلك فالاولى للشارح أن يقول أو البصير الجاهل الذي لم يجز له (قوله فانه يتخير له جهة الخ) ويندب تأخيرها لا آخر الوقت وجاز والمانع وظاهر المصنف أنه يصلي لاي جهة شاء من غير ركون نفسه لجهة وفي الذخيرة يخبر جهة تركز اليها نفسه ويصلي اليها واحدة (قوله وعزاه سند للكافة) وهو المعتمد (قوله بان خفيت عليه الادلة) حمل البساطي كلام المصنف على من التثبت عليه الادلة مع ظهورها وقال قبله ولا يؤخذ من كلام المصنف حكم المجتهد تخفى عنه الادلة ونقل في توضيحه عن ابن القصار أنه يقبل أي محراب كان بل تقدم للشارح أن من خفيت عليه الادلة يقبله غيره من المجتهدين والحاصل ان كلام الشارح هنا يفيد أن من خفيت عليه الادلة يتخير ولا يقبله لان جعل القول بالتقليد مقابلا

وهو مناف لما تقدم له من أنه يسأل غيره من المجتهدين فإن بان له صواب اجتهاده الخ وحمل ما هنا على ما إذا لم يجد مجتهدا آخر يعنده مقابله للقول بالتخير بقوله وقيل يقلد الخ (قوله أو لجهله بأعيانها الخ) أي ويعلم كيفية الاستدلال حتى يتصف بكونه مجتهدا وأما لو كان يعلم عين الأدلة ويجهل كيفية الاستدلال فهو مقلد كما يفهمه ما يأتي (قوله ولو صلى أربعا الخ) أي المتخير بالخاء المعجمة الشامل للمقلد الذي لم يجد من يقلده والمجتهد المتخير بالخاء المهملة قاله عجم فقول الشارح وقيل يصلي أربعا الخ يوهم أنه راجع للمجتهد المتخير فقط وليس كذلك بل راجع له وللمقلد الذي لم يجد محررا أو لا يعنى الذي لم يجد من يسأله (قوله والمعنى أن المقلد الخ) وسكت عن المجتهد المتخير والمقلد الذي لم يجد من يقلده ولا محررا أو لا يحكم أنه إذا تبين الخطأ بعد الفراغ وأما في الإثناء فهل كالا يعنى فلا يقطع ولو انخرق كثيرا أو كالبصير كذا نظر الشيخ سالم وجعل عب كلام المصنف شاملا لهاتين الصورتين أيضا فيكون حاصله أنه إذا تبين الخطأ في إثناء الصلاة ففي (٢٦٠) الصور الأربع يقطع غير الأعمى والمنحرف يسيرا وأما إذا تبين بعد الفراغ فلا

يعيد المنحرف كثيرا في الوقت إلا في قبلة الاجتهاد والتقليد وأما الذي في قبلة التخير بقسميها فلا إعادة عليه أصلا كذا قال عجم تبعاً للشيخ سالم واعترضه محشى تبان الحكم فيهما كذلك أي الإعادة في الوقت (قوله فانهما يستقبلان القبلة) فإن لم يحصل استقبال منهما فالصلاة صحيحة في الأعمى مطلقا وفي البصير المنحرف يسيرا كذا في عب والمناسب في الانحراف اليسير فيهما إلا أن الانحراف الكثير يبطل مع الأعمى بعد العلم وحكم الأقدام على الانحراف اليسير الحرمه فلا تظر (قوله مادام الوقت) فإلحاشا آن للفجر والصبح للطلوع والظهران للأصفر أخلافا لظاهر المصنف (قوله كظهور الخطأ في الدليل) هذا يظهر في المجتهد القاضى بحكم بشئ بمقتضى ما ظهر له من الأدلة ثم تبين الخطأ بعد الحكم فقد انقضى الأمر وأما إذا تبين الخطأ قبل الحكم فلا يحكم ويأتى ذلك في المقلد الذي أعطى ابن

ملكه الترجيح في تنبيهه يندرك لك نص المدونة لتعلم منه أن من شرق أو غرب فقد انخرق كثيرا ونصه من استدبر أو شرق أو غرب وبن أنهما القبلة وعلم في الصلاة قطع وابتداء الصلاة باقاة وان علم بذلك بعد الصلاة أعاد في الوقت وعبرة بهرام قال في المدونة من علم وهو في الصلاة أنه استدبر القبلة أو شرق أو غرب قطع وان علم في الصلاة أنه انخرق يسيرا فليخرف للقبلة ويبنى اه (قوله وهل يعيد الناسى أبدا) أي الناسى الذي تبين بعد الفراغ من الصلاة أنه أخطأ خطأ لو تبين فيها البطلان وهو الانحراف الكثير (قوله نسي مطلوبية الاستقبال) أي سها بان زال من مدرسته وكان باقيا في حافظته لانه زال من الحافظة والا كان جاهلا حكم الاستقبال فبطل ومثله يقال في قوله أو نسي وخلاصته أنه عالم بالحكم وسها عليه إلا أنه غفل فاعتقد أنه ليس بواجب وصلى لغير القبلة وهذا هو المراد خلافا لما يوهم منها أنه صلى للقبلة وليس كذلك (قوله لا يشترط فيها علم المكلف) أي أن الشأن فيه إذا لم يأتى أن الوضوء شرط في صحة الصلاة فالصلاة بدونه فاسدة مع النسيان وظاهر أن هذا في شروط لم يشترط فيها العلم والقدرة كالألة النجاسة

(قوله ابن رشد وهو المشهور في المذهب) لا يخفى أنه اغماش هذا القول ولم يشهر الاول فجعله مشهور الاول والثاني غير مناسب (قوله من غير تعين) كذا في نسخة تعين بالتاء والعين والصواب يقين بياء وقاف أي أنه اداه اجتهاده الى أن هذه الجهة جهة القبلة فليس ذلك يقيما بل غلبة ظن (قوله ومحله في صلاة الفرض) ومحله أيضا اذا تبين ذلك بعد الفراغ وأما لو تبين له ذلك فيها فاتها بطل ويعيد أبدا كفاي شب وانظره مع قول المصنف قطع غير أعمى الخ (قوله وفي قبلة الاجتهاد والتحير) كذا في نسخة وشرح شب والمناسب أن يقول والتقليد لانه تقدم للشارح أنه حمل قوله قطع غير أعمى على قبلة الاجتهاد والتقليد أي وأما قبلة التحير فلا إعادة بعدها وأما شب فقد تقدم له في حل قول المصنف قطع غير أعمى أنه قال وأما لو تبين له الخطأ بعدها في قبلة التحير فانه لا إعادة لانه دخل مجوز لذلك اه (قوله ومثل الناسي الجاهل) لا يخفى انك قد علمت أن الناسي على قسمين وبقي قسمان منه الاول ناسي عين الادلة ويعلم كيفية الاستدلال فان قدر على معرفتها بسؤال أو غيره وتركه بطلت لانه مجتهد صلى لغير القبلة متعمدا وان لم يقدر فمجتهد تحير وتقدم انه لا إعادة عليه بعدها الثاني عالم بالادلة الا أنه ناسي كيفية الاستدلال فهو مقلد وتقدم التفصيل فيه بين أن يظهر في الصلاة فيقطع أو بعدها فيعيد في الوقت (قوله أي جهتها) لا يخفى أنه يقال اذا كان مع وجود من يقلده أو محروبا فقد ترك (٢٦١) الواجب عليه فهو بمثابة من صلى لغير القبلة متعمدا فالقياس البطلان جزما

ابن رشد وهو المشهور في المذهب من أجل أنه يرجع الى اجتهاد من غير تعين خلاف في التشهير ومحله في صلاة الفرض وأما النفل فلا إعادة وفي قبلة الاجتهاد والتحير ومثل الناسي الجاهل للقبلة أي جهتها وأما الجاهل وجوب الاستقبال فيعيد أبدا قول واحد (ص) وجازت سنة فيها وفي الجحرا لا جهة لا فرض فيعادي الوقت وأول النسيان وبالأطلاق (ش) اعلم ان المشهور منع النفل المؤكد فيها ابتداء واذا وقع صح كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب والسنة وما عدا ذلك من النفل غير المؤكد فلا بأس به فيها بل يندب لصلاة عليه الصلاة والسلام فيها بين العمودين اليمانيين كالنفل غير المؤكد في الجواز فيها ركوع الطواف غير الواجب نص عليه في المدونة وأجاز جميع ذلك أشهب وابن عبد الحكم ويجوز لمن صلى في الكعبة أن يصلي لاى جهة ولو لجهة بابها مفتوحا وأما حكم الصلاة المفروضة في الكعبة فلا يجوز باقاعها فيها ولا في الجحرا وتعادي الوقت سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكرها على الإقامة هناك فقول المؤلف وجازت سنة فيها اما أن يحمل على حقيقة السنة وأخرى غيرها ويكون ما شاع على ما لا شهب وابن عبد الحكم لكنه خلاف المشهور واما أن يريد بالجواز الكعبة بعد الوقوع والنزول ولو عبر بها السلم من الاعتراض فان قلت لو عبر بها لم يصح قوله لا فرض فيعادي الوقت ويبيانه انه عطف على فاعل صحت المقضى لعدم الكعبة في قوله لا فرض وهو مناف لقوله فيعادي الوقت قلت لا نسلم المناقاة وذلك لان المراد بالكعبة المدلول عليها بصحح الكعبة التامة التي لا إعادة معها ونفي الكعبة المذكورة صادق بعدم الكعبة بالكعبة وبالكعبة التي معها الإعادة وهذا الثاني هو المراد بدليل قوله فيعادي الوقت واما أن يحمل قوله وجازت على معنى نفذت وقوله لاى جهة راجع للكعبة دون الجحرا لانه لو رجع له أيضا لا وهم جواز الصلاة فيه ولو استدبر الكعبة أو شرف أو غرب

تظير المجتهد وان لم يكن مع وجود من يقلده فهو متمحيز تحير وتقدم انه لا إعادة بعدها أو إعادة في الوقت لا الخلاف المذكور وان كان جاهلا مقلدا فيعيد في الوقت حيث تبين له الخطأ بعدها وأما الجاهل بالحكم فقد علمت من كلامه أنه يعيد أبدا الا أن يحمل على الاول وتجعل هذه المسئلة مما اختلف فيها احكم الجاهل والعامد وبقي من أقسام الجاهل قسمان الاول جاهل عين الادلة ويعلم كيفية الاستدلال الثاني عكسه والحكم فيها كما في الناسي وقد تقدم وان شاء الله نبين الكلام في هذه الاقسام في حاشية عب (قوله اعلم أن المشهور منع النفل الخ) المتبادر من المنع الحرمة وبدل عليه كلامه في لا وقد ذكر بعض الشراح قولين بالحرمة

والكراهة وان المذهب الكراهة فاذا كان المذهب الكراهة في الفرض فالنفل المؤكد من باب أولى في عدم الحرمة فليكن الحكم الكراهة أيضا (قوله بل يندب لصلاة الخ) قد يقال ان صلاته صلى الله عليه وسلم النافلة غير المؤكدة اذن في مطلق صلاة لانه لما صلى فيها علم ان استقبال حائط منها يكفي لاجلته واذا كفي استقبال حائط في صلاة من الصلوات فليكن الباقي كذلك (قوله وأجاز جميع ذلك أشهب) قلت وهو ظاهر (قوله وأما صلاة الفرض فلا يجوز باقاعها الخ) المتبادر بالحرمة وقد تقدم أن فيها القولين والراجح الكراهة فيعيد في الوقت مطلقا أي في الصلاة التي هي فرض عين وأما الكفائي كالحنافة فعلى الفرضية يعاد وعلى السنية لا يعاد وعلى كل حال لا يجوز فعله فيهما (قوله واما أن يريد بالجواز الكعبة) أي من باب اطلاق المزموم وإرادة اللازم (قوله والنزول) عطف تفسير (قوله ولو عبر بها السلم من الاعتراض) أي قبل الجواب بانه أراد بالجواز الكعبة وأما بعد الجواب فلا اعتراض أي بانه ما ش على الضعيف وهذا بناء على أن المراد يدفع اليراد (قوله التي لا إعادة معها) تفسير لقوله التامة أي ان المراد بالتامة انه لا إعادة معها فلا ينافي أن ذلك مكروه أو حرام (قوله واما أن يحمل قوله وجازت على معنى نفذت) عطف على قوله واما ان يريد بالجواز الكعبة لا يخفى انه يرجع للكعبة (قوله أو شرف أو غرب) ظاهر عبارته انه اذا شرف أو غرب أي استقبال الشرف أو الغرب لا يكون مستدبرا للكعبة بل اما على جهة تبينه

أو يساره وهو كذلك (قوله قال ح ولم أره منصوصا الخ) رده محشى نت بقوله وقد يقال لا وجه لعدم ظهوره وعدم صحته وجوازه لنص المالكية كابن عمر وغيره على أن حكم الصلاة فيه كالبيت وقد نصوا على الجواز في البيت ولو لم ياب به مفتوحا وهو في هذه الحالة غير مستقبل شيئا فكذا يقال في الحجر على ما يقتضيه التشبيه اه (قوله أد الله) أى أن دين به أى أتعبده بالله وقوله واعتقده عطف تفسير قال الخطاب رداعلى بعض المالكية في زمنه صلى مستقبل الحجر مستدير البيت كما أفاده البساطي من أن قوله لاى جهة متعلق بالحجر (قوله أو يستقل الشرق أو الغرب) ظاهر عبارته أنه في حالة استقباله الشرق أو الغرب لا يكون مستدير الكعبة ولا عن يمينه ولا عن شماله كما هو مقتضى العطف مع أن الذي عن يمينه أو عن شماله لا يخرج عن كونه مستقبل الشرق أو الغرب فليس على أو بمعنى الواو وهى لعطف التفسير (قوله على المشهور الخ) ومقابلته ما نقله ابن الحاجب وابن شماس في نقلهم ما أن قطعة من سطحها يجوفها ثم أن ابن عرفة رد ما ذكره ابن الحاجب وابن شماس بأن ذلك انما هو عن أبي حنيفة (قوله في اعتبار الهواء الخ) هذا يشعر بالمتنافاة فإن القول باعتبار الهواء مطلق ولو لم يكن هناك قطعة من سطحها والقول بأنه يكفي قطعة من سطحها لا يلتفت للهواء وكان عبارة الشارح ملفقة من قولين فإن بعض الشراح نقل عن أبي حنيفة أنه يقول باكتفائه بقطعة من سطحها وظاهر ذلك أن مجرد الهواء لا يكفيهم وبعضهم ينقل أن أبا حنيفة يقول باكتفائه (٢٦٢) بالهواء أى فلا يلتفت لقطعة من سطحها (قوله صحة ما عداه) أى بناء على اعتبار الهواء أو اكتفائه بقطعة

عنه قال الخطاب ولم أر ذلك منصوصا وظاهره أنه لا يصح ولا يجوز والذي أدب الله به واعتقده أنه لا يجوز لأحد أن يستدير الكعبة ويستقبل الشام أو يجعلها عن يمينه أو شماله أو يستقبل الشرق أو الغرب ويحرم عليه ذلك وينهى عنه من فعله فإن عاد أدب (ص) و بطل فرض على ظهرها (ش) يعنى أن من صلى فرضا على ظهرها فإنه يبطل ويعيده أبدأ على المشهور ولو كان بين يديه قطعة من سطحها بناء على ما مر من أن المأمور به جلة البناء لا بعضه ولا الهواء خلافا لأبي حنيفة في اعتبار الهواء واكتفائه بقطعة من سطحها ومن لازم البطلان على ظهرها المنع ويفهم من تخصيص الفرض بالبطلان صحة ما عداه وهو كذلك وفاقا للجلاب قائل لا بأس بتنقله عليها اه لكن نص القاضي تقي الدين الفاسي في تاريخه شفاء الغرام على عدم صحة السنن والنسافة المتأكدة كركعتي الفجر وركعتي الطواف الواجب على سطح الكعبة قائل على المشهور اه فانظر هل هو مقابل لاطلاق الجلاب أو مخصص له وأما الصلاة تحت الكعبة كالحفر حفرة تحتها فإنها تبطل ولو نفلا كما هو مقتضى كلام سند (ص) كالراكب (ش) يعنى أن الموقع للفرض على الدابة بعيد أبدأ حيث كان صحيحا آمنا بدليل قوله (ص) الا لالتحام أو خوف من كسبوع وانغيرها (ش) أى الا لاجل الالتحام في قتال عدو كافر وغيره من كل قتال جائز الذب به عن نفس أو مال أو حريم أو هزيمة جائزة أو لاجل خوف من افتراس سبع أو لصوص أن نزل عن الدابة فيصلبان عليها ايماء للقبلة أن قدرا وان تعذر التوجه إليها صلما لغيرها واحترز بقوله الا لالتحام من صلاة القسمة فإن الاستقبال فيها شرط (ص) وان أمن أعاد الخائف بوقت

من سطحها (قوله وفاقا للجلاب الخ) قد يقال المتبادر من قوله لا بأس الخ أن المراد به ما كان غير مؤكدا و انما ظهر القول بصحة ما عدا الفرض مؤكدا وغيره لان للفرض قوة ليست لغيره فتدبر (قوله لكن نص الخ) لكن رجمانيوهم أن مقابل ذلك ضعيف لا التقات له بوجه فافاد أنه قول قوى بقوله على المشهور (قوله هل هو مقابل لاطلاق الجلاب) وهو الظاهر وبعد كتنبي هذا وجدت في شرح عب وحاصله أن المعتمد منع ما عدا الفرض لانه الذي اقتصر عليه في توضيحه وصدر به ابن عرفة فقال والفرض على ظهرها ممنوع

ابن حبيب والنفيل الجلاب لا بأس بفعله عليه (قوله أو مخصص له) بأن نقول ما أفاده اطلاق الجلاب من الصحة فيما (ش) عدا الفرض يخرج منه السنن والنوافل المؤكدة فيبقى النوافل الغير المؤكدة فهى التي تصح فقط (قوله وأما الصلاة الخ) لما فرغ من الكلام على الصلاة في الكعبة وعلى الكعبة وإلى جهة الكعبة طفق يتكلم على الصلاة تحت الكعبة وأفاد أنها باطلة ولا تصح بحال فيجوز للجنب أن يدخل تحت الكعبة والحاصل أن المسجد يعطى أعلاه حكمه في التشريف والتعظيم وأما ما كان من تحت فلا يعطى حكمه بحال (قوله كالراكب الخ) أى أن الفرض على الدابة باطل اذا كان يؤدى إلى الصلاة بالاعاء أو بركوع وسجود جالس أو اذا كان يؤدى الصلاة على الدابة كاملة بسجودتيها فهى صحيحة على ما أفاده سند وهو الراجح فقول الشارح بعيد أبدأ أى بالقياس المذكور (قوله حيث كان صحيحا) أى لقوله فيما أتى والمرض لا يطبق النزول به وقوله آمنا لقوله الا لالتحام فقول الشارح بدليل قوله الا لالتحام أى لآخر العبارة (قوله من كل قتال) بيان للغير (قوله جائز الذب) بالذال المحجمة لا بالذال المهملة يقال ذب عن حريمه ذاب من باب قتل حتى ودفع (قوله أو هزيمة جائزة) معطوف على قوله كل قتال أو من هزيمة جائزة كما اذا كانت تعرف لقتال أو تحيز إلى فئة أى فيصلى على الدابة ايماء في حال تحرفه وتحيزه (قوله فيصلبان عليها ايماء) أى إلى الأرض أى ايماء إلى الأرض لا إلى قبربوسها (قوله فان الاستقبال فيها شرط) كذا في نت وظاهره أنه لو أمكنهم القسم بدون الاستقبال أنهم لا يقسمون

(قوله فانه يسدب له الاعادة مادام الخ) ظاهره سواء تبين عدم ماخافه أولا وليس كذلك بل محل الاعادة اذا تبين عدم ماخافه فان تبين ماخافه أولم يتبين شيء فلا شيء عليه (قوله على ما مر الخ) وقد تقدم أن ظاهر اللفظ ليس بمراد لانه يعيد في الظهرين للاصفرار وفي العشاءين للفجر وفي الصبح للطلوع (قوله وقته للغروب) أي ينتهي للغروب فالغروب خارج للمعنى أنه يفعل في الاصفرار خلاف القول الذي قبله فانه لا يفعل عليه في الاصفرار (قوله لقوله تعالى فان خفتم الخ) قال المفسرون فان خفتم من العدو وغيره فربما لا أي صلوا واجلبن جمع راجل وقوله أو ركبنا وحدثنا باباءنا فاذا أمنتم زال خوفكم فاذا كروا الله صلوا صلاة الامن حاصل الاستدلال بذلك أنه لما ورد النص الصريح بالامر بالصلاة على تلك الحالة ولم يذكر معه اعادة دل على أنه لا اعادة بخلاف ما لم يرد فيه النص وهو الخائف من سبع أولص فلم يرد نص صريح بصلاتهم على الدابة ايماء الا أن الامام آداه اجتهاده بالصلاة فيهم ايماء فاحتيط بالاعادة على تقدير الامن لاحتمال أن يكون الثابت في نفس الامر عدم طلب الصلاة فيهم في تلك الحالة (قوله ولواستويا) أي الخوف في العدو والخوف فيما عداه (قوله لان العدو مراده الخ) علة لعدم الاعادة في الخوف دون غيره (٢٦٣) ولواستويا (قوله ومراد اللص الخ) زاد بعض

الشراح والسباع وربما تفرقت وذهبت عنه وربما قدر على الانحراف عن موضعها ولا تتبعه والعدو ليس كذلك غالباً فكان حكمه أشد (قوله والاخفضاخص) هو الطين المحتلط بما لا يغمره من الماء ومثل الخفضاخص الماء وحده في النزول وعدمه ك (قوله وخاف خروج الوقت المختار) هذا فيما كان في آخر الوقت وأما لو كان في أوله لجري عليه حكم الآيس والمتردد والراجي المتقدم في التيمم وكذلك الخائف من سبع أولصوص كما قاله الشيخ أبو الحسن (قوله يوجب للسجود أخفض من الركوع) أي اذا كان لا يقدر على الركوع والاربع ولذلك قال بهرام عن ابن حبيب ركع من قيام ويؤم للسجود انتهى (قوله انظر النص في شرحنا الكبير) أي النص المصرح بكون الخوف من

(ش) يعني ان الخائف من السبع أو اللص اذا حصل له الامن بعد ان صلى فانه يسدب له الاعادة مادام الوقت المختار على ما مر في قوله وبعدها أعاد في الوقت المختار ونقل عبد الحق في التهذيب وقته الغروب لا وقت الصلاة المفروضة وليس ذلك كالوقت في مسائل التيمم نقله أبو الحسن وأما الخائف من العدو فلا اعادة عليه بدليل ما يأتي في صلاة الخوف وبعدها لا اعادة لقوله تعالى فان خفتم فرجالاً أو ركباً فاصبروا واصبروا وقته الغروب لا وقت الصلاة المفروضة وليس ذلك كالوقت في مسائل التيمم نقله أبو الحسن واستويا في ثبوت الخوف وأوطنه لان العدو ومراده النفس ومراد اللص المال غالباً فيهما وحرمة النفس أعلى من حرمة المال فأمر العدو أشد (ص) والاخفضاخص لا يطبق النزول به (ش) يعني ان الحاضر أو المسافر اذا أخذ الوقت في طين خفضا ولا يجزئ أن يصلي وخاف خروج الوقت المختار فلا ينزل عن دابته ويصلي فيه قائماً يوجب للسجود أخفض من الركوع وان لم يقدر ان ينزل فيه صلى على دابته ايماء الى القبلة وعدم القدرة على النزول بكونه يخاف الغرق وأما خشية تلوث الثياب فلا توجب صحة الصلاة على الدابة وانما هي مبيحة للصلاة ايماء في الارض وفي كلام الخطاب والشيخ سالم في شرحه نظر حيث جعل أن خشية تلوث الثياب مبيحة للصلاة على الدابة وانظر النص في شرحنا الكبير وفرض الرسالة المسئلة في المسافر خرج مخرج الغالب فلا يتقيد به كما أشرنا له في التقرير (ص) أو لمرض ويؤديها عليها كالارض فلها (ش) يعني ان المريض الذي يطبق النزول عن الدابة يجوز له ان يصلي على الدابة الى جهة القبلة بعد ان توقف له اذا كانت حالته مستوية بان كان اذا نزل للارض يؤم كما اذا صلى على الدابة ويؤم للارض بالسجود لا الى كور الراحلة ومفهوم التسوية منعها على الدابة ان كانت بالارض أتم وهو كذلك وأما لو كان لا يطبق النزول به فانه يصليها عليها ولا يتعين في هذه الحالة كونه يؤديها عليها كالارض بل لا يتصور فيها ذلك عادة ويكون حكمه حكم ما قبله من مسألة

حيث الغرق ونصه وعدم القدرة على النزول لكونه يخاف الغرق كما فسر به ابن عمر قول الرسالة وان لم يقدر ان ينزل فيه أي الخفضاخص صلى على دابته ايماء الى القبلة وقد فسر الناصر اللقاني قول المؤتمن لا يطبق النزول به بما فسر به ابن عمر انتهى (ثم أقول) لا يخفى ان الذي قاله الخطاب نقله عن ابن ناجي وادعى فيه أنه المشهور ونصه قال ابن ناجي في شرح قول الرسالة والمسافر يأخذ الوقت المختار وان كان غنياً يخشى على ثيابه فقط وهو قول مالك وهو المشهور وقال ابن عبيد الحكم ورواه أشهب وابن نافع يسجد وان تلطخت ثيابه انتهى فكيف يعدل عما قاله الخطاب انه المشهور فالصواب ما قاله الخطاب وبين لك ان الصواب معه أنه في المسئلة الآية لما استوى ايماء بالارض مع ايماء على الدابة يجوز ايماء على الدابة فأى فرق وعلى ذلك هل تقيد الثياب بفسادها بالغسل أولاً الثاني نقله ابن عرفة نصاً والأول نقله تحريماً وهو يفيده ضعفه انتهى عج (قوله ويؤديها عليها كالارض) التشبيه مقلوب والاصل ويؤديها على الارض كعليها أي وهو يؤديها (قوله فلها) أي القبلة راجع لاصورتي الخفضاخص والمريض ك (قوله اذا كانت حالته مستوية) ليس بشرط بل ولو كان يقدر على الركوع والسجود على الدابة قائماً أو جالساً فانه يجوز له ان يصلي ايماء على الدابة حيث كان اذا نزل على الارض لا يصلي الا ايماء انظر عب وتحقق ذلك في حاشية عب ان شاء الله تعالى

(قوله وانظر الاعتراض على المؤلف) لفظ المدونة والشديد المرض الذي لا يقدر ان يجلس لا يجعني أن يصلي المكتوبة في المحل لكن في الارض فحملها للجمي والمأزى على الكراهة كما صنع المؤلف وابن رشد والتونسي على المنع وتأولها ابن يونس على من صلى على الدابة حيثما توجهت ولو استقبل القبلة جاز وعزاه لابن أبي زيد فالحلاف في حال انتهى فيرد على المؤلف أن لفظ المدونة لا يجعني واختلاف في حملها على الكراهة والمنع ولم يرجح واحد منهما بل مقضى عز والمنع لابن رشد والتونسي قوته على تأويل الكراهة فلو قال المؤلف وفيها في الاخير لا يجعني سلم من ذلك انتهى لـ ﴿فصل قرائن الصلاة﴾ (قوله تكبيرة الاحرام) ﴿فروع﴾ من صلى وحده ثم شئ في تكبيرة الاحرام فان كان شكه قبل أن يركع كبر بغير سلام ثم استأنف القراءة وان كان بعد ان ركع فقال ابن القاسم يقطع ويبتدئ اذا تذكر بعد شكه أنه كان أحرم جرى على من شئ في صلاته ثم بان الطهروان كان الشاك اماما فقال سحنون يمضي في صلاته واذا سلم سألهم فان قالوا أحرمت (٢٦٤) رجع الى قولهم وان شكوا أعاد جميعهم ذكره اللقاني انتهى (قوله وفاقا) أي

الخصاض فقول التتائي تبعا للشارح أو لمرض لا يطيق النزول به غير ظاهر (ص) وفيها كراهة الاخير (ش) يعني في المدونة كراهة صلاة المريض على الدابة وهو المراد بالاخير أي من الفروع الاربعة المذكورة هنا وانظر الاعتراض على المؤلف في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على ما أراد من شروط الصلاة الخارجة عن ماهيتها شرع في الكلام على فرائضها المعبر عنها بالاركان الداخلية في ماهيتها متبعا لذلك كرسنها ومنذوباتها وما يتعلق بذلك فقال ﴿فصل﴾ (ص) فرائض الصلاة تكبيرة الاحرام (ش) يعني ان فرائض الصلاة وفاقا وخلافا خمسة عشر أولها تكبيرة الاحرام متفق عليها لكل مصل ولو ما موافقا ليجملها عنه امامه كما يحمل الفاتحة والمراد بالصلاة ولو نفلا وأما ما يختص بالفرض فسيأتي في قوله يجب بفرض قيام وفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مفروضات الصلاة لاجمع فرض لان جمع فعل على فعال غير مسموع وازا فافرض للصلاة من اضافة البعض للكل لان الفرائض بعض الصلاة وازا فافرض للتكبير للاحرام من اضافة الجز للكل كيد زيد ان قلنا ان الاحرام مركب من التكبير والنية والاستقبال لانه عبارة عن الدخول في الحرمات ولا يحصل الدخول في الحرمات الا بالثلاثة أو من اضافة المصاحب للمصاحب مثل طيلسان البردان قلنا ان الاحرام النية والتوجه الى الصلاة وليست ببيانته خلافا لبعضهم (ص) وقيامها (ش) ثانياً القيام لتكبيرة الاحرام في الفرض للقادر غير المسبوق فلا يجوز ايقاعها جالسا أو منحنيا اتباعا للعمل وقيدنا بالفرض بدليل قوله يجب بفرض قيام وبغير المسبوق بدليل قوله (ص) الا المسبوق فتأويلان (ش) يعني ان القيام لتكبيرة الاحرام هل هو واجب مطلقا أو واجب في حق غير المسبوق وأما القيام في حقه فلا يجب عليه فاذا فعل بعض تكبيرة الاحرام في حال قيامه وأتمه في حال انخطاطه أو بعده من غير فصل بين أجزاءه فهل يعتد بتلك الركعة بناء على القول الثاني أو لا يعتد بها بناء على القول الاول وصلاته صحيحة على كل حال والتأويلان جاريان فمن نوى بتكبيره العدة أو نواه والركوع أو لم ينوهما

كتكبيرة الاحرام وقوله وخلافا أي كالطهانية والاعتدال (قوله والمراد بالصلاة ولو نفلا) وبصرف كل فرض الى ما يليق به فالقيام للفاتحة وتكبيرة الاحرام واجب في الفرض غير واجب في النفل (قوله وفرائض جمع فريضة) والمراد بالفريضة ما يتوقف صحة العبادة عليه لاجل أن يشمل صلاة الصبي لما يشاء على فعله ويعاقب على تركه والاخلوحت صلاة الصبي (قوله ان قلنا ان الاحرام الخ) جعله زروق هو التحقيق (قوله والاستقبال) في عده الاستقبال بحث اذا الاستقبال شرط من شروط الصلاة (قوله لانه عبارة الخ) هذا لا يتج الدعوى لانه انما يتج توقف الاحرام عليها لانه عبارة عن الدخول في الحرمات أي التلبس بالحرمات أي الدخول في ذي الحرمات التي هي الصلاة والحرمات جمع حرمة ومن المعلوم

ان الصلاة ذات حرمة لانها يحرم فيها التكلم ونحوه (قوله طيلسان البرد) لان الطيلسان (ص) يصاحب البرد أي لبسه والطيلسان اسم للشال الذي يغطي به الرأس (قوله والتوجه) عطف مرادف (قوله وليست ببيانته) أي للبيان خلافا لبعضهم وانما قلنا للبيان لان الاضافة للبيان أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه نحو خاتم حديد (قوله من غير فصل) وأمامه فتبطل (قوله العقد) أي عقد الصلاة أي الدخول فيها (قوله أو نواه والركوع) أي قصد بتكبيره الامرين معا (قوله أو لم ينوهما) أي لانه اذا لم ينوهما ينصرف للاصل وهو العقد وترك ثلاث صور الصلاة صحيحة في اثنتين وباطلة في واحدة وهي أي الثلاث اذا كبر في حال الانخطاط وأتمه في حال الانخطاط أو بعده بلا فصل أو مع فصل أي طويل فهي صحيحة في الاولين باطلة في الثالثة فتلخص أن الصور ستة باطلة في اثنتين وصحيحة في اثنتين مع القطع بعد أجزاء الركعة وصحيحة في اثنتين مع الخلاف في الاعتدال بتلك الركعة وعدمه (فان قلت) كيف نصح الصلاة دون الركعة اما اتفاقا أو على أحد القولين مع أن عدم الاعتدال بها انما هو للخلل الواقع في الاحرام وكان الواجب عدم صحة الصلاة للخلل الواقع في احرامها بترك القيام فالجواب انه لما حصل القيام في الركعة

اتالية لهذه الركعة فكان الاحرام حصل فيه فيكون أول صلاته لكونه مأموماً ولا يقدح فيه بما إذا كان دخول المصلي مع الامام في الركعة الاخيرة لانه لا بد من حصول قيام بتكبير بعد سلام الامام من أدرك الشاهد حيث الغيت تلك الركعة (قوله وانما يجوزى الله أكبر) بشرط انى عشر الاول أن يكون بالعربية لانه صلى الله عليه وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي ولم ير وأنه صلى الله عليه وسلم افتتح صلاته بغير هذه الكلمة ولا بغير العربية مع معرفته بجميع اللغات كما ذكره شيخنا عن ابن عب واليه أشار الشارح بقوله ان المصلي لا يجوز به الخ الا أن هذا الشرط انما يكون في حق القادر عليه الثاني أن يكون مستقبلاً الثالث أن يكون قائماً الرابع تقديم الجلالة الخامس مداهمداً طبيعياً السادس عدم مد بين المهزوة وبين لام الله لايم الام الاستفهام السابع عدم مبداء أكبر الثامن عدم تشديد وانما التاسع عدم واول قبل الجلالة العاشر عدم وقفة طويلة بين كتيبه فلا تضر بسيرة الحادى عشر دخول وقت الفرض في الفرائض ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف واستسقاء وخبر الثاني عشر تأخيرها عن تكبيرة امام في حق مأموماً فهذه اثنا عشر شرطاً ان اختل واحد منها لم تنعقد صلاته ولا يضر عدم جزم الرأى من أكبر كذا في شرح عب بزيادة قولى العاشر الثامن الخ (قوله للعمل) أى عمل أهل المدينة وقوله والمحل الخ وجه ثان ومعنى توقيف تعليم (قوله خلافاً لابي (٢٦٥) حنيفه والشافعي) اعلم ان الخلاف بينهما ليس واحداً فالشافعي لا بد من لفظ

التكبير الا أنه يجوز الله الا أكبر وأبو حنيفة يجوز الله العظيم (قوله تكداى أكبر) هذا من لغة (قوله له مدخل) أى له دخول في الجواز (قوله لجواز قلب الخ) قد منع بأنه لا يلزم من جواز الشئ في اللغة جوازه في الشرع لجواز وجه في العربية لم يقرأه أحد فانه لا يجوز ارتكابه في القراءة على أن قوله له مدخل في الجواز اخبار عن ثبوت المدخلة ولا يلزم منه جواز الارتكاب لان معناه له وجه ولا يلزم من ثبوت الوجه ثبوته (قوله جزي) بتشديد الزاى (قوله اكبار بالمد لم يجزه) قال في الطراز فان اكبار جمع كبير والكبير الطبل الكبير قال شيخنا الصغير وسمعت من الاشياخ انه

(ص) وانما يجوزى الله أكبر (ش) لما كان معنى التكبير التعظيم فيتوهم اجزاء كل ما دل على ذلك بين انحصار المجزى منه والمعنى أن المصلي لا يجوز به من كل لفظ يدل على التعظيم الا لفظ الله أكبر لا غيره من الله أجل أو أعظم أو الكبير أو لا كبير للعمل والمحل محل توقيف خلافاً لابي حنيفة والشافعي ولو أسقط حرفاً أو أشبع الباء أو أتى بمرادف ذلك من لغة أو لغتين تكداى أكبر لم يجزه قال في الذخيرة وقول العامة الله وكبر له مدخل في الجواز لجواز قلب المهزوة واو اذا اوليت ضمة انتهى ونقل ابن جزي في قوانينه لا بقيد العامة فقال من قال الله أكبر بالمد لم يجزه وان قال الله أكبر بابدال المهزوة واو اجاز انتهى وكذلك لا تبطل لوجع بين المهزوة والواو فقال الله أكبر (ص) فان عجز سقط (ش) يعنى ان المصلي اذا عجز عن النطق بالتكبيرة كاملة لحرم أو عجمه ولو قدر على بعضها أو مرادفها من غير العربية فانه يسقط عنه النطق ويكتفى عنه بالنية ولا يلزمه الاتيان بالمرادف ولا ببعض القادر عليه كقطع اللسان المستطيع النطق بالباء كفى شرح الشيخ سالم وفي كلام غيره انه يسقط عنه النطق ولا يلزمه الاتيان بما قدر عليه حيث كانت قدرته على نحو الباء من الحروف المفردة فان قدر على النطق بأكثر من حرف فان كان ما يقدر على الاتيان به بعد تكبيره عند العرب لزمه النطق به وان كان ليس كذلك فهل يلزمه ان ينطق به ان دل على معنى لا يبطل الصلاة كان يدل على ذات الله وصفته لقوله عليه الصلاة والسلام اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أم لا وان دل على معنى يبطل الصلاة لم ينطق به (ص) ونية الصلاة المعينة (ش) ثالثاً نية الصلاة المعينة بكونها ظهراً أو عصر أو وتر أو جراً أو كسوفاً فلا يكفي فيه مطلق

(٣٤ - خرشى اول) اذا قال الله أكبر فالصلاة صحيحة وقال أيضاً اظاهر أنه لا يضر التشديد لانه سمع الوقف مع التضعيف في لغة العرب (قوله بين المهزوة والواو الخ) كذا قال الفيثى على العشاء و به لانه قال لوجع بين المهزوة والواو فصلاته صحيحة ونظر بعض الاشياخ في ذلك بانه لم يره وتعاليلهم يقتضى البطلان اظاهر أنه بحث له ولم يره في سراج المختصر ويقال أيضاً أى فرق بينه وبين أكبر بالمد فان أكبر كما يوهى أنه جمع كبير فنقول وأكبر يوهى أن للمولى شريكاً عطف عليه والخبر محذوف تقديره مثلاً موجودان وأيضاً قد تقدم عدم صحة الاتيان بواو قبل الجلالة مع أنه لا يحل بالمعنى فاولى في عدم الصحة زيادة الواو متوسطة (قوله فان عجز سقط) وسقط القيام له على ما استظهره ابن ناجي وفي شرح الشيخ عبد الباقي فان عجز سقط طلبه ودخل بالنية لا بمرادفه عربية ولا بمرادفه من لغة فان أتى بمرادفه من لغة بطلت صلاته انتهى قال بعض شيوخنا رحمه الله رحمة واسعة والذي يظهر عدم البطلان قياساً على الدعاء بجعية وكذا قال شيخ بعض شيوخنا رحمه الله تعالى ثم لا يخفى ان قول الشارح ولا يلزمه الاتيان بالمرادف ما قد يقتضى الصحة والافكان بقول ويبطل الاتيان بالمرادف (قوله وفي كلام غيره) وهو الذى ينبغي اعتقاده (قوله بعد تكبيره عند العرب) أى كما اذا أسقط الرأى (قوله فهل يلزمه أن ينطق به) أى وهو اظاهر أو المتعين للحدث (قوله على ذات الله وصفته) أى أكبر (قوله وان دل على معنى يبطل الصلاة) أى ككبر مثلاً (قوله بكونها ظهراً أو عصر الخ) أشار الى أن قول المصنف ونية الصلاة المعينة خاص بالفرائض

والنوافل المتقدمة بأسبابها فقولهُ أو كسوف أي مثلاً يسدّ دخل الاستسقاء أو ازمانها كالوتر والفجر أي مثلاً ليدخل العيد في افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد ردها لهؤلاء لم تجز وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكتفي فيه الصلاة المطلقة فإذا صلى مثلاً قبل الظهر مثلاً أو بعد حل النافلة أو بعد العشاء أو بعد دخول المسجد انصرف ذلك إلى نافلة الظهر والعصر والصبح وقيام الليل وتحيمة المسجد ولو لم ينوشياً ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب نعم نية الفعل بقصد الامتثال تتضمن الثواب (قوله ويستثنى من ذلك نية الجمعة) أي عند الالتباس لا عند التعمد فلا تجزى لقول ابن الحاجب ومن دخل الخ كما أفاده بعض الشيوخ وكان المطلوب حقاً (٢) الدخول على ما أحرم به الإمام وتكون صلاته صحيحة اتفاقاً (قوله وعكسها) المناسب وعكسه أي عكس الظن (قوله ونية الاخص) أي ما شرطه أخص وقوله نية الاعم أي ما شرطه أعم (قوله هذا من إضافة المصدر) أي فالمراد باللفظ التلفظ أي تلفظ النساوي أو المصلي أي ان الضمير يصح رجوعه للناسي المأخوذ من نية والمصلي المأخوذ من الصلاة والباعث على كونه أراد باللفظ التلفظ لان الاحكام من جواز وغيره انما هي أوصاف للفعل (قوله واسع) أي جائز وأنت خير بان الجائز يطلق بمعنى المستوى الطرفين وبمعنى مقابل المكروه فيصدق بخلاف الاولى فاذن كان الاولى أن يقول قوله فواسع أي جائز بمعنى أنه ليس بمكروه فلا ينافي أنه خلاف الاولى إلا أن يكون موسوساً وهذا التقرير (٢٦٦) الذي قرر به الشارح هو المرضي وخلاف ذلك تقرير ان أولهما ان

معنى واسع غير ضيق فيما يعبر به كان يقول أصلي فرض الظهر أو نويت أصلي الظهر أو نحو ذلك ثانيهما التلفظ وعدمه على حد سواء (قوله فالعقد) أي فالعبرة بما عقده أي نواه يدل على ذلك قول الشارح فالعبرة بالنية الخ (قوله للخلاف في الشبهة) كذا في نسخة من الاشتباه والاولى أن يقول للخلاف والشبهة كذا في زروق على الارشاد أي أن بعضهم حكم بعدم الحجة مع النسيان أيضاً (قوله وهذا التعديل يقتضي الخ) لا يخفى ان هذا التعديل لا يقتضي هذا التفصيل (قوله واعادة النية الخ) ظاهره مع اعتداده بمافعل من الركعات ور بما يدل عليه قول

الفرض ويستثنى من ذلك نية الجمعة عن الظهر فتجزي على المشهور بخلاف العكس ابن الحاجب وفيمن ظن الظهر جمعة وعكسها ثلاثة أقوال مشهورها تجزي في الاولى قال المؤلف وجه المشهور ان شروط الجمعة أخص من شروط الظهر ونية الاخص تستلزم نية الاعم بخلاف الاعم (ص) ولفظه واسع (ش) هذا من إضافة المصدر إلى فاعله أي لفظ النساوي أو المصلي واسع فينبغي أن لا يتلفظ بقصد به ان يقول قد نويت فرض الوقت مثلاً لان النية محلها القلب فلا مدخل للسان فيها فان تلفظ فواسع وقد خالف الاولى (ص) وان تخالفاً فالعقد (ش) أي وان خالفت نية لفظه فالعبرة بالنية دون اللفظ كناسي ظهر تلفظ بعصر مثلاً وهذا اذا تخالفاً سهواً وأما ان فعله متعمد فهو متلاعب قال في الارشاد والاحوط الاعادة أي فيها اذا فعل ذلك سهواً قال الشيخ زروق في شرحه للخلاف في الشبهة اذ يحتمل تعلق النية بما سبق اليه لسانه انتهى وهذا التعديل يقتضي ان مراده بالاعادة الصلاة ان تذكر ذلك بعد ما فرغ منها واعادة النية ان تذكر ذلك قبل الفراغ منها انتهى (ص) والرفض مبطل (ش) يعني ان الرفض للصلاة يبطلها كالصوم بخلاف الوضوء والحج لان فيه ما ضايع مال وظاهر كلامه هنا ان الرفض مبطل لها كان في اثنائها أو بعد الفراغ منها وظاهر كلامه في باب الصوم أنه اذا رفضه بعد الفطر لا يرض لانه قال هناك أو رفع نية نهارة والحاصل ان الصوم والصلاة اذا رفضا قبل تمامهما يبطلان وأما بعد تمامهما فقولان وهو ظاهر كلام الشارح هنا وفي الشامل انهما اذا رفضا بعد تمامهما فلا يرضان وهو الذي رجحه سند وابن جماعة وابن راشد

المصنف والعقد ويحتمل اعادة النية مع عدم اعتداده بمافعل من الركعات قيل وهو الظاهر بل واللمحى

المتعين في كلام الارشاد لانه كالاضراب عن قول المصنف والعقد يجعله هو الاحوط ولعل المراد اعادة اللفظ موافقاً للنية والا فالفرض ان نية موافقة لما عليه والمخالفة في اللفظ فقط كذا في عب (أقول) لا يخفى اننا قد نجيناها عن ذلك فالاحسن ان المراد اعادة النية خالية عن مخالفة قصدك بالنية وحدها بدون تلفظ وحاصله أن معنى الاحتمال الثاني أنه يتبدى الصلاة من أولها (فان قلت) انه اذا ابتدأ الصلاة من أولها فقد أعاد الصلاة فلا تصح مقابلة لقوله أعاد الصلاة الخ (قلت) لا لان التعبير بقوله أعاد الصلاة يفيد أن الصلاة قد تمت وأما في مسئلتنا فلم تتم فلذلك قال اعادة النية كناية عن كونه يتبدى الصلاة (قلت) وسكت عن الجاهل لانه انما تكلم على المتعمد والناسي واظهاره أنه ملحق بالعام دون لم يلحق به في بعض المسائل والاحسن لماسياً في ترك الفاتحة ان المراد يتم الصلاة ويعيدها بعد وانتهى الاول معناها انتهى كلام زروق وانتهى الثاني انتهى كلام من تكلم على كلام زروق واطنه عجم (قوله وهو الذي رجحه سند) وهو المعتقد قال بعض شيوخنا حاصله أن الوضوء يرض في الانشاء على الراجح ومثله الغسل والاعتكاف والتيمم وأما الحج والعمرة فلا يرضان لافي الانشاء ولا بعد الفراغ وأما الصلاة والصوم فيرضان في الانشاء وبعد الفراغ قولان من جحان ٢ (قوله المحشى وكان المطلوب حقاً لعله حينئذ كذا بهامش نسخة)

(قوله كسلام) أي تحقق السلام بدليل قوله أو ظنه أي كتحقق سلام مع سهوه عن عدم اكمال صلاته فهو ساه غير ساه أي ساه عن عدم اكمال الصلاة غير ساه باعتبار صدور السلام بقول الشارح سلم ساهيا أي عن الانعام فلا ينافي انه متحقق السلام (قوله فأنتم بنقل) ينبغي تقييده بما اذا كان يتنفل قبل الفريضة التي بطلت فان لم يتنفل قبلها كمغرب لم يتم كما اذا كان يصلي العصر بعد دخول وقت المغرب ولا مفهوم لقوله بنقل بل وكذا الوأتم بفرض (قوله بان خرج من الفاتحة) أي فرغ منها فوافق قول اللقاني والطول بتمام الفاتحة وجعل عجب قراءة الفاتحة ليست بطول ولذا قال تليذه (٢٦٧) عب أي طالت قراءته فيما شرع فيه مما زاد على

الفاتحة أذهى ليست طولاً كما يفهم من أبي الحسن ويحتمل خراج منها إلى غيرها فيخالف كلام اللقاني وعجب والظن أنه لا يخالفهما إلا أن كلامه قريب لمعاد اللقاني والظاهر أن المدار على الدخول في غيرها (قوله ولا يقال الركوع يستلزم الطول) أي فلا حاجة لقول

المصنف أن طالت (قوله أتم النفل الخ) لا يخفى أنه يتم النفل في ثلاث صور و يشفع في الفرض في واحدة والفرق بين الفرض والنفل أن الفرض يقضى والتأفلة لا تقضى (قوله بناء على أن الخ) وهو الراجح كما أفاده بعض شيوخنا (قوله أو عزبت) معطوف على لم يظنه الخ أي وكان عزبت (قوله أو لم ينو الركعات) أي لم ينص على ذلك والافتقار قوي ماذ كرضنا في قوله ونية الصلاة المعينة لكن الأكمل نية ذلك (قوله ويجزى ما فعله في هذه بنية التأفلة) هذا على أحد القولين فترج عند الشارح هذا القول ونظير ذلك من ظن أنه في العصر فأنتم ذلك ثم تبين أنه في الظهر فقال أشهب تجزى به صلاته وقال يحيى بن عمر لا تجزى به نقله اللخمي (قوله أداء أو قضاء) لف ونشر ولكن الأفضل تعيين الأداء والقضاء

واللخمي وظاهر كلام القرافي ترجيح القول بتأثيره (ص) كسلام أو ظنه فأنتم بنقل أن طالت أو ركع أو الأفلان (ش) هذا تشبيه في البطلان والمعنى أن من سلم ساهيا من اثنتين من رابعة مثلاً طانا لا انعام ولا انعام في نفس الامر أو ظن السلام لظنه الانعام ولم يكن منه ما شئ في نفس الامر ثم قام كل منهما إلى نافلة أحرم بها أو فرض فان صلاته التي خرج منها يقينا أو ظناً تبطل عند ابن القاسم أن طالت قراءته في الصلاة المشروع فيها بأن خرج من الفاتحة أو ركع فيها بالانحناء ولو لم يطل ولا يقال الركوع يستلزم الطول لانا نقول لا نسلم ذلك إذ قد تكون القراءة ساقطة عنه لجزء عنها وانما يندب الفصل بين تكبيره وركوعه وإذا حكم ببطلان الصلاة التي خرج منها أتم النفل الذي هو فيه وقطع غيره وهو الفرض وندب الاشفاق أن عقد ركعة كما يأتي في قوله في باب السهو وفرض أن أقال القراءة أو ركع بطلت وأتم النفل وقطع غيره الخ ثم إن انعام النفل مقيد بما اذا اتسع الوقت أو عقد ركعة بسجدة بها وان ضاق الوقت وقوله فيما يأتي وأتم بنفل مقيد بما اذا اتسع الوقت فان ضاق قطعها وهذا ما لم يعقد ركعة فان عقدها أتى وان ضاق الوقت وأما الفرض فانه لا يشفعه أن عقد ركعة الا اذا اتسع الوقت وقوله فيما يأتي وندب الاشفاق الخ خاص بالفرض وان لم يحصل طول ولا انحناء فلا بطلان لما خرج منه ولكن يلغى ما عمله بنية التأفلة ويرجع للحالة التي فارق الصلاة فيها فيجلس ثم يقوم بناء على أن الحركة للركن مقصودة كما هو وظاهر اطلاقهم هنا ويسجد بعد السلام وقوله فأنتم بنقل أي شرع في نفل لكن لما كان احرامه بالتأفلة وشرعه فيها انما بالصلاته في في الصورة عبر عنه بالانعام ولو عبر بشرع لكان أظهر (ص) كأن لم يظنه أو عزبت أو لم ينو الركعات أو الأداء أو ضده (ش) هذا التشبيه في عدم البطلان والمعنى أن من لم يظن السلام بل ظن أنه في نافلة وتحول نيته إليها فان صلاته صحيحة كافي التي قبلها ويجزى به في هذه ما فعل بنية التأفلة والفرق بين هذه والمسئلتين قبلها أنه فيها قصد الخروج من الفرض حين علم السلام أو ظنه وفي هذه لم يوجد منه قصد ذلك وكذلك تصح صلاة من عزبت نيته بان غفل عنها بعد الايمان بها في محلها الذي استحبها مشقة وسواء كان الشاغل عنها دنيا أو آخروا متقدما على الصلاة أو طارئا مع كراهة التفكر بدنيوى وكذا تصح صلاة من لم ينو عدد الركعات اتفاقا عند ابن رشد وعلى الأصح عند غيره لان كل صلاة تستلزم عدد ركعاتها وعلى هذا يتفرع قوله فيما بعد وجازله دخول على ما أحرم به الامام وكذلك تصح صلاة من لم ينو في الحاضرة أو الفاتمة أداء أو قضاء لاستلزام الوقت الاداء وعدمه القضاء لكن لا ينوب نية القضاء عن الاداء ولا عكسه لقوله في الصوم لو بقي الاسير سنين يتعزى في صوم رمضان شهرا أو يصوم ثم تبين له انه صام قبله لم يجزه ولا يكون رمضان عام قضاء عن رمضان

كذا رأيت بخط بعض الفضلاء (قوله لكن لا ينوب الخ) ومثله اللخمي فيمن بقي يصلي الظهر قبل الزوال أياما فانه يعيد ظهر جميع الايام ولا يحسب بظهر اليوم الثاني عن الاول انتهى لانه فعلها في وقتها بحسب اعتقاده ولم يكن هو في الواقع نعم لو نوى القضاء لظنه خروج الوقت فظهر أنه فيه فحجج وكذا عكسه بخلاف لو نوى أحدهما عمدا أو جهلا وهو في غيره فلا يصح وبطل صلاته (فان قلت) أي فرق بين المسئلتين (قلت) ان مسئلتى الاجزاء المتحدة الموصوف بالاداء والقضاء فالصلاة التي تعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء عنده وبالعكس بخلاف مسئلتى عدم الاجزاء فليست الصلاة التي اعتقد أنها أداء عين الصلاة التي تبين أنها قضاء بل هي غيرها

(قوله بالنسبة للاقتداء) أى تبعية المأموم لأمامه في جزء من صلاته في شرح عب بعد قوله وهذا جلي من كلامهم وفيه شيء ناقلا له عن
نت ثم قال ولعل وجه الشيء ان الجهة والحبيبية واحدة اذ هي نية الاقتداء والشيء الواحد انما يختلف الاعتبار فيه باعتبار الحبيبية
ولا اختلاف هنا مع مراعاة المضاف والمضاف اليه انتهى كلام عب واعترضه بعض شيوخنا بأن ما هنا كذلك فانها ركن بالنسبة للصلاة
فلا تصح دونها وشرط بالنظر للاقتداء فلا يصح أيضا دونها انتهى (وأقول) اذا تأملت لا تجد للسؤال ورودا لانه قال وشرط الاقتداء
بفعله شرط في الاقتداء لا في الصلاة وأجيب بجواب آخر بأنه أشار الى قولين بالركنية والشرطية (قوله خصصه بهذا) التخصيص
ليس بظاهر في الاولى لان المأموم داخل على الصلاة المعينة من ظهر أو عصر والمجهول له انما هو صفة الصلاة التي تلبس بها الامام
(قوله ولا يدري أى هو مسافر أو مقيم) أى ولا يدري جواب أهو لا يخفى حاله أنه داخل هنا على انها صلاة الظهر أو العصر غير أنه لا يدري
أنها حضرية أو سفرية فهو ناو الصلاة المعينة بكونها ظهرا أو عصراف كيف يكون ذلك مستثنى (قوله وكذلك الخ) أى مما يحل به
المصنف (قوله ويجزى كلا الخ) الاجزاء ظاهر بالنسبة للمأموم المسافر اذا تبين كونها حضرية أو سفرية وكذا بالنسبة للمقيم اذا
تبين أنها حضرية وأما باعتبار تبين انها (٢٦٨) سفرية فمن حيث الاعتماد بما فعل مع امامه (قوله على أنها احدها بعينها) أى

دخل على أنها جمعة فتبين أنها ظهري
(قوله في الوجهين) أراد بها ما اذا
ظن أنها جمعة وعكسه لان كلام
أشهب في ذلك لا ما يتبادر من العبارة
أن الوجهين أنها مسألة ما اذا ظن
الظهر جمعة وعكسه ومسئلة
ما اذا ظن ان الامام مسافر وعكسه
وتبين خلاف ما ظن في المسئلتين
(قوله لكن تقدم) استدراك على
قوله فلا تجزيه عند أشهب في
الوجهين بأنه قد تقدم أن المعتمد
أنه اذا ظن الظهر رجعة ونوى
الجمعة فانها تصح لان شروط الجمعة
أخص من شروط الظهر (قوله
ويأتى في كلام المؤلف) معطوف
على قوله تقدم فهو من جملة
الاستدراك لأن المستدرك عليه
باعتبار هذا المعطوف لم يتقدم فلو
قال فيما تقدم فلا تجزيه في الاولى
وكذا الثانية في الوجهين عند أشهب

قبله على المشهور وكما لا يلزم نية أداء ولا قضاء لا يلزم نية الايام اتفاقا وسيأتى في قضاء الفوائت
عند قوله أى المؤلف وان علمه اذ دون يومها صلاها ناو اليه ما يتخرج منه خلاف في ذلك (ص)
ونية اقتداء المأموم (ش) رابعها نية اقتداء المأموم بصلاة امامه فان لم ينو ذلك بطلت صلته
قاله في الجواهر وأما الامام فلا يجب عليه أن ينو الامامة الا في مسائل تأتي وقال التتائي
قال بعض مشايخي قد استشكل على بعض مشايخنا الجمع بين هذا وذاك أى قوله الا نوى وشرط
الاقتداء نيته لما قيل له كيف يجعلون نية الاقتداء تارة وكنوا تارة شرطا والركن داخل
الماهية والشرط خارجها وأجاب بأنه لا اشكال لاختلاف الجهة وذلك لان ركنيتها مأخوذة
بالنسبة للصلاة وشرطيتها بالنسبة للاقتداء وهذا جلي من كلامهم انتهى (ص) وجازله دخول
على ما أحرم به الامام (ش) لما كان قوله ونية الصلاة المعينة عاما خصصه بهذا والمعنى أن
المأموم المسافر أو المقيم اذا وجد اماما لا يدري أهو مسافر أو مقيم فانه يجوز له أن يدخل معه
ويحرم على ما أحرم به ويجزيه ما صادف من ذلك من حضريه أو سفرية وكذلك من دخل جامعا
وجد امامه محرما ولا يدري احرم بجمعة أو بظهر يوم الخميس فانه يجوز له ان يدخل على ما أحرم
به الامام ويجزيه ما صادف من ظهر أو جمعة ويجزى كلا من المسافر والمقيم ما تبين من سفرية
أو حضريه وان خالف حاله حال الامام لكن يتم المقيم بعد الامام المسافر ويتم المسافر مع
الامام المقيم انتهى بخلاف لو دخل على أنها احدها بعينها فصادف الاخرى فلا تجزيه عنده
أشهب في الوجهين قاله في النوادر لكن تقدم ما لابن الحاجب فيمن ظن الظهر جمعة وعكسها
ويأتى في كلام المؤلف من ظن القوم سفرافظهر خلافه وعكسه والفرق بين من نوى ما أحرم
به الامام ومن عين شيئا فظهر خلافه ان الاول غير مخالف لامامه في نيته بخلاف الثاني
وجعلنا كلام المؤلف على خصوص هاتين المسئلتين تبعاً للمنفقول خلافا لمن عمم (ص) وبطلت

لكن أحسن فالاولى هي ما أشار لها الشارح بقوله والمعنى أن المأموم المسافر أو المقيم الخ والثانية هي المشار لها بسبقها
بقوله وكذلك من دخل جامعا الخ والشاهد في مفهوم قوله ان كان مسافرا وذلك أن المصنف قال وان ظنهم سفرافظهر خلافه أعاد أبدا
ان كان مسافرا كعكسه اذ مفهوم مسافر الوكان حاضر لا تبطل فالشاهد في هذا المفهوم (قوله خلافا لمن عمم) وهو عجم فزاد ثالثة
وهي ان شك هل هو في الظهر أو في العصر فان تبين أن الذي كان يصلي فيه هو الذي على المأموم من ظهر أو عصر فظاهر وان تبين
مخالفته له فصلاة المأموم نافله له ان كان قد صلى الظهر مفردا أو جمعا حيث الامام في الظهر ولو صلاها بعد اذان العصر ولا يتوهم
سقوط العصر عن المأموم حينئذ لما ياتي من اشتراط مسافة المأموم للامام في الصلاة وما هنا كله على جواز الاقدام على الدخول وأما
الاجزاء وعدمه فقد رآه ان كان الامام يصلي العصر ولم يصل المأموم الظهر فاحرم بما أحرم به الامام فاذا هو في العصر فصلاة المأموم
صحيحة ولو تبين له ذلك في أثناءها فمأدى عليها ويعيد في الوقت فقط بعد صلاة الظهر التي عليه ويستثنى هذه من كون ترتيب الحاضرين
المشتركن في الوقت واجبا شرطا ابتداء ودواما فليست باطله بخلاف من صلى العصر وتذكر هو فيها ان عليه الظهر فان العصر تبطل

ولو كان خلف الامام (قوله بسبقها) يجوز أن يكون قول المؤلف بسبقها من اضافة المصدر لفاعل محذوف والضمير عائذ على النية أي بسبقها ايها أي سبق النية الصلاة وان يكون من اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف والضمير عائذ على الصلاة أي بسبق الصلاة النية وكلاهما فصيح شائع هذا اذا ذكر أحد همدون الآخر وأما ان ذكرهما فاشائع الفصح اضافة الى الفاعل وأما ان اضافة الى المفعول ثم جئت بالفاعل فضعيف عند أهل اللسان وقال بعضهم انه ضرورة (قوله والاختلاف) والارجح الاجزاء كما يفيد به رامي في وسطه (قوله وكذا ان تأخرت) أي بكثير أو قاييل خلاصته ان النية أحوالا المقارنة والتقدم يسير أو بكثير والتأخر كذلك فتبطل في ثلاثة اتفاقا وهي التأخر سواء كان يسيرا أو كثيرا والسبق اذا كان بكثير والمصنف تكلم عليه بالمنطوق ومفهوما وأما المقارنة فهي حال الصحة والكمال اتفاقا قال في توضيحه والذي يظهر لي ان قول المتأخرين تشترط المقارنة معناه أنه لا يجوز الفصل بين النية والتكبير لانه يشترط أن تكون مصاحبة له (قوله ثم تذهب عنه) (٢٦٩) النية حين تلبسه بالتكبير) أي فقط أي ونأني بعد التلبس وقوله أو بعد ذلك أي

وبسبقها ان كثروا الاختلاف (ش) يعني ان النية اذا سبقت أي تقدمت على تكبيرة الاحرام فان الصلاة تبطل ان بعد السبق اتفاقا وكذا ان تأخرت النية عن تكبيرة الاحرام مطلقا فان لم يبعد سبق النية لتكبيرة الاحرام بل تقدمت عنها ليسير فخلاف البطلان لابن الحجاب وتليذه عبد الوهاب فيشترط المقارنة وعدمه لابن رشد حيث قال تقدم النية قبل الاحرام ليسير جائز كالوضوء والغسل عندنا والصوم عند الجميع ~~في تنبيهه~~ اليسير ان ينوي في بيته ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد أو بعد ذلك الصادق بعد الفراغ منها وهذا يفيد قول ابن عبد البر حاصل مذهب مالك لا يضر عزو بها بعد قصده المسجد لها لم يصرفها لغيره (ص) وفاتحه بحركة لسان على امام وفذوان لم يسمع نفسه (ش) خامسها قراءة أم القرآن ولو بحركة لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمنفرد في الفرض والنفل لا على المأموم بخبر قراءة الامام قراءة المأموم وسواء السرية والجرية كان الامام يسكت بين القراءة والتكبير أم لا الا أنه يستحب له القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع على الشافعية لكن الاولى أن يسمع أذنيه خروجا من الخلاف فقوله وفاتحه أي وقراءة فاتحه بدليل قوله بحركة لسان لان فاتحه جامد فلا يتعلق به الجار والمجرور وهل تجب قراءة أم القرآن ولو على من يلحن فيها أم لا وينبغي أن يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة تجب اذهي حينئذ بمنزلة ما لا يلحن فيه او على مقابله لا يقرأوها وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فانه يجب أن يقرأ ما لا يلحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متواليا ولا فيظهر انه يترك الكل كما في شرح الاجهوري (ص) وقيام لها (ش) سادسها القيام لقراءة الفاتحة لانه في حق الامام والفذ فان عجز عن ساقط القيام ولو قدر في اثنائها وجب القيام وقيل القيام واجب مستقل فلا يسقط القيام عن عجز عن قراءتها أو اما المأموم فلا يجب عليه القيام لها ابن يونس لما جاوز والترك القراءة خلف الامام جازله ترك القيام اه أي جازله ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلاته من حيث المخالفة لامامه وقوله وقيام لها أي للفاتحة في صلاة الفرض (ص) فيجب تعلمها ان أمكن والا اتم (ش) الفاء للسببية أي فيجب

بسبقها ان كثروا الاختلاف (ش) يعني ان النية اذا سبقت أي تقدمت على تكبيرة الاحرام فان الصلاة تبطل ان بعد السبق اتفاقا وكذا ان تأخرت النية عن تكبيرة الاحرام مطلقا فان لم يبعد سبق النية لتكبيرة الاحرام بل تقدمت عنها ليسير فخلاف البطلان لابن الحجاب وتليذه عبد الوهاب فيشترط المقارنة وعدمه لابن رشد حيث قال تقدم النية قبل الاحرام ليسير جائز كالوضوء والغسل عندنا والصوم عند الجميع ~~في تنبيهه~~ اليسير ان ينوي في بيته ثم تذهب عنه النية حين يتلبس بالتكبير لها في المسجد أو بعد ذلك الصادق بعد الفراغ منها وهذا يفيد قول ابن عبد البر حاصل مذهب مالك لا يضر عزو بها بعد قصده المسجد لها لم يصرفها لغيره (ص) وفاتحه بحركة لسان على امام وفذوان لم يسمع نفسه (ش) خامسها قراءة أم القرآن ولو بحركة لسانه وان لم يسمع نفسه على الامام والمنفرد في الفرض والنفل لا على المأموم بخبر قراءة الامام قراءة المأموم وسواء السرية والجرية كان الامام يسكت بين القراءة والتكبير أم لا الا أنه يستحب له القراءة خلف الامام في السرية ورد بقوله وان لم يسمع على الشافعية لكن الاولى أن يسمع أذنيه خروجا من الخلاف فقوله وفاتحه أي وقراءة فاتحه بدليل قوله بحركة لسان لان فاتحه جامد فلا يتعلق به الجار والمجرور وهل تجب قراءة أم القرآن ولو على من يلحن فيها أم لا وينبغي أن يقال ان قلنا ان اللحن لا يبطل الصلاة تجب اذهي حينئذ بمنزلة ما لا يلحن فيه او على مقابله لا يقرأوها وعليه فان كان يلحن في بعض دون بعض فانه يجب أن يقرأ ما لا يلحن فيه ويترك ما يلحن فيه وهذا اذا كان ما يلحن فيه متواليا ولا فيظهر انه يترك الكل كما في شرح الاجهوري (ص) وقيام لها (ش) سادسها القيام لقراءة الفاتحة لانه في حق الامام والفذ فان عجز عن ساقط القيام ولو قدر في اثنائها وجب القيام وقيل القيام واجب مستقل فلا يسقط القيام عن عجز عن قراءتها أو اما المأموم فلا يجب عليه القيام لها ابن يونس لما جاوز والترك القراءة خلف الامام جازله ترك القيام اه أي جازله ترك القيام من حيث عدم وجوب القراءة عليه وان بطلت عليه صلاته من حيث المخالفة لامامه وقوله وقيام لها أي للفاتحة في صلاة الفرض (ص) فيجب تعلمها ان أمكن والا اتم (ش) الفاء للسببية أي فيجب

له بالسرية (قوله كان الامام يسكت الخ) أي خلافا لرواية ابن نافع يقرأها ان كان ممن يسكت (قوله على الشافعية) هذا يقتضي ان الخلاف ليس مذهبيا مع أن الخلاف فيها مذهبي أيضا فان كان الاولى الايمان بلو (قوله بدليل الخ) فيه انه يمكن أن يجعل متعلقا بمحذوف أي كائنا بحركة لسان فالاحسن أن يقال انه انما يقدر قراءة لان الحكم انما يتعلق بالافعال (قوله ولو قدر في اثنائها الخ) فان عجز عن القيام لبعضها فهل يسقط عنه القيام بما يقدر عليه ويأتي بها كلها من جلوس أو يأتي بما يقدر عليه قائما ويجلس في غيره قولان المشهور منهما الثاني كما نبه عليه الخطاب فيما سيأتي (قوله من حيث عدم وجوب القراءة) ظاهر عبارته انه لا يظهر لذلك ثمة خارجية وليس كذلك بل تظهر ثمرته في صورة وهي ما اذا استند في حال قراءته الى عمود بحيث لو أزيل البناء لسقط فان صلاة المأموم لو استند ذلك الاستناد صحيحة لا باطلة كما تبوهم من الشارح (قوله فيجب تعلمها) ولو بأجرة وانظر ما قدر الواجب منها وسأني للشارح أن يقول ولم يتعرض الخ * (فائدة) * لا يجب من العالم التعليم الا بعد الطلب وهو الصحيح عند ابن العربي وغيره خلافا

للطروشي ومن وافقه زروق (قوله ان اتسع الوقت الخ) قصده بيان امكان التعليم فهو يقتضي ان العاجز لخمس ونحوه لا يجب عليه ان ياتم وهو كذلك وذلك لان امكان شيء ونفيه انما يكونان فيما يقبل ذلك وأما الاخرس فلا يقبل ذلك فاذا لم يكن الاتمام في حقه واجبا (قوله والا فواجب موسع) الاولى ان يقول والا فواجب موسع أو كفاي لف ونشر مرتب (قوله الاب) أي الابا بالاتمام وان قراءة الفاتحة اما باعتبار الصدور عن (٢٧٠) المصلي أو الحمل عنه كما هنا وهذا التعليل يجري في قوله وجب أن يعلمه (قوله يجب

بسبب وجوبها تعلمها ان اتسع الوقت الذي هو فيه وقبل التعليم ووجد من يعلمه فان فرط في التعليم قضى من الصلوات ما صلى فإذا بعد مضى قدر ما يتعلم فيه قاله اللخمي قال بعض ولم يتعرض لوجوب التعليم فانظر هل يستلزمه وجوب التعلم أم لا اهـ وينبغي أن يفصل فان ضاق الوقت ولم يجد غيره وجب أن يعلمه والا فواجب موسع فان لم يمكن التعلم لعدم ما تقدم انتم عن يحسنها ان وجده وجوبه بالان قراءتها واجبة ولا يتوصل للواجب حينئذ الاب فان صلى فإذا بطلت (ص) فان لم يمكنها فالحتم سقوطهما (ش) يعني انه اذا لم يمكن التعلم بما تقدم ولم يمكن الاتمام لعدم مقمدي به فاختر اللخمي قول عبد الوهاب بسقوط القيام وبطل الفاتحة من ذكر ونحوه ومقابله قول سحنون يجب قيامه بقدر ما يسر من الذكر ولو طرأ على الاصحى فارئ أو طرأ عليه العلم بها في الصلاة بأن سمع من قراءها فاعتقت بحفظه من مجرد السماع لم يقطع ويقيمها كعاجز عن القيام قدر عليه اثناءها فالضمير المتني في قوله فان لم يمكنها للتعلم والاتمام ولو أسقط ضمير التثنية لم يكن به بأس بل قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الصواب التعبير بالافراد وذلك لان الضمير المستتر حينئذ يكون عائدا على الاتمام المترتب على عدم امكان التعلم فقد استفيد عدم امكان الشئيين ورجعنا ضمير سقوطهما للقيام ولبدل الفاتحة لا للفاتحة لان مقابل القول المختار لا يقول بعدم سقوطها اذا قائل به لان الموضوع انه لم يمكن تعلمها (ص) ونذب فصل بين تكبيره وركوعه (ش) أي وعلى القول بسقوط وجوب بدل الفاتحة على من لا يمكنه الاتيان بها يندب له أن يفصل بين تكبيره وركوعه بوقوف ما وأما على القول بوجوب بدلها فالفصل موجود قطعاً فلا يتصور ندبه وقوله فصل صادق بالسكوت وبالتسبيح ولكن ينبغي حمله على التسبيح ولما وقع الخلاف في المذهب في وجوب الفاتحة وعدمه فقل لا تجب في شيء من الركعات لجل الامام لها وهو لا يحمل فرضا قاله ابن شبلون وروى الواقدي عن مالك نحوه فقال عنه من لم يقرأ في صلاة لا إعادة عليه وعلى وجوبها فاختلف في مقدار ما تجب فيه من الركعات على أقوال حكى ابن الحاجب منها ثلاثة أشار المؤلف الى المشهور ومنها بقوله (ص) وهل تجب الفاتحة في كل ركعة أو لجل خلاف (ش) الاول لما لك في المدونة وشهره ابن شاس وابن الحاجب وعبد الوهاب وابن عبد البر لخبر من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج خداج خداج أي غير تمام بناء على ان المراد بالصلاة كل ركعة لانه الظاهر من السياق ان محل القراءة من الصلاة كل قيام فهو كما قبل كل صلاة لم يركع فيها أو لم يسجد وقيل تجب في الجبل وتسب في الاقل واليه رجع مالك وشهره صاحب الارشاد وهو ابن عسكر القرافي وهو ظاهر المذهب وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه وقيل يكتب في ركعة وهو قول المغيرة لا يقال كيف يقول المؤلف خلاف مع أنه ضعف القول الثاني لا نأقول هو متقيد بالتشهير الموجود لاهل المذهب ولا يقول على ما يظهر له وعلى القولين ان تركها سهواً ولم يمكن تلافيها

قيامه بقدر ما يسر من الذكر) أي مع وجوب الذكر لا كما يعطيه ظاهرة العبارة (قوله ويتبها) أي بقراءة (قوله عبد الرحمن بن قاسم) أي المالكي (قوله ونذب فصل الخ) لئلا يلتبس تكبير القيام بتكبير الركوع قاله في * (فائدة) * الاجمعي لا يقرأ بالاجمعية والظاهر بطلان الصلاة قاله الجيزي نقله عن البدر القرافي (قوله ولكن ينبغي حمله على التسبيح) الاولى أن يقول وينبغي أن يسبح ليفيد أن الفصل مستحب والتسبيح مستحب وعبارة تفيد أنها مستحب واحد (قوله حكى ابن الحاجب فيها ثلاثة) وهي الوجوب في الكل والوجوب في الجبل والوجوب في ركعة وقول الشارح منها يقتضي ان هناك شيئاً غير ذلك وهو كذلك فقل إنها تجب في النصف وعلى القول بأنها تجب في الجبل تكون في الزائد سنة كما ذكره الشارح (قوله أي غير تمام) أي فهي فاسدة وكرره لتأكيده الفساد دفعاً لثبوتهم ارادة عدم الكمال مع العحة (قوله لانه الظاهر من السياق) أي من ظاهر سياق الحديث وقوله اذ محمل القراءة الخ لا ينبغي أن مقتضى هذه العلة أن يقول لانه الظاهر من

المعنى (قوله اذ محمل القراءة من الصلاة كل قيام) أي فالمنظور له كل قيام وهو الركعة (قوله فهو كما قبل بطلت كل صلاة) فيه إشارة الى كون المراد بالصلاة الركعة أمر متفق عليه لا اتفاق على أن المراد بكل صلاة كل ركعة (قوله وان ضعفه في توضيحه بما يعلم بالوقوف عليه) ونصه وهو ضعيف أي من جهة الدليل لان قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج يحتمل أن المراد بها كل ركعة ويحتمل كما هو ظاهر اللفظ الصلاة بتمامها فيكتفي بها في ركعة كقول المغيرة والقول بالوجوب في الاكثر لم يأخذ بأحد الاحتمالين ووجهه على ضعفه ان الحكم لا كثرة في الغالب (قوله وعلى القولين) أي وعلى أحد

أو كلها في ركعة أو ركعتين في
الرابعة كما شهرة في التوضيح أو
ثلاث كما في الفسakahاني وهاتان
صورتان الثالثة تركها كلها عمدا في
ركعة على القول بوجوبها في الجل
هل تبطل وعليه اقتصر بعض
شراح الرسالة أولا وهو الموافق
لما هو ويسجد قبل السلام ونقله
اللقمي وعلى القول بوجوبها في
كل ركعة تبطل قطعا الرابعة ترك
بعضها عمدا فالقولان على الجل
والبطلان على السكك هكذا ينبغي
فقتصل من هذا ان ترك بعضها
عمدا كترك كلها عمدا يجري فيه
القولان على الجل ويتفق البطلان
على الوجوب في السكك أفاده بعض
شيوخنا رحمه الله تعالى فاذا علمت
هذا كله فتفيدك ان عجم فهم
ن المراد بالاعادة احتياطا استحباب
الاعادة في الوقت فرد عليه محشي

تت بأنه غير صحيح بل المراد أنه يكمل صلاته ويعيد أبدأ أو جوا بأفأمر بالسجود قبل السلام لاحتمال انها وجبت في الصلاة في الجملة لافى كل ركعة ويعيد لاحتمال انها وجبت في كل ركعة ويبقى النظر فيما اذا ترك الآية المذكورة في كل ركعات الصلاة فالظاهر أنه يجزى على مسئلة من ترك ركعاً سهواً وهذا كله في ترك الفاتحة سهواً كما أفاده الشارح (قوله مفرع على القولين) أى مراعاة للقول بأنها واجبة في ركعة وذوهاب الى ذلك الاحتمال تت (قوله فأقله الذى لا يسمى ركوعاً لابه الخ) هذا يفيد ان وضع اليدين واجب وأنه لو سدلها من غير وضع لبطلت وهو قول أبى يوسف الرغبى وذكر البرزلى وابن ناجى استحباب وضع اليدين فلو سدلها لم يضر كما قال ابن فرحون وأبو الحسن وهو الراجح كما أفاده شيخنا عبد الله وكلام المصنف ظاهر فى الاول ويمكن حمله على الثانى بأن يراد بقوله تقرب أى أن لو وضعنا (قوله بحيث تقرب الخ) انظر هل مقدار التقرب أن يكون اطراف الاصابع على الركبتين أم لا * وهما مسئلة وهى ما اذا أحرم المسبوق خلف الامام ولم يتبين الا بعد رفع الامام فاعلم ان المأموم لا يعتد بتلك الركعة ولكن يخرساجداً ولا يرفع فان رفع مع الامام فان صلاته لا تبطل ولا يقال هو قاض فى صاب الامام لا نأقول انما يعتد قاضيا اذا كان ما يفعله يعتد به وهذه الركعة ليست كذلك كذا أفاده (قوله تسوية ظهره) نظر المأهوالاكمل وهو التسوية قال أشهب لا يرفع رأسه ولا ينكسه وأحسنه اعتماد ظهره

(قوله والجمع) أي جمع المفرد وهو راحته لاجتماع المثني كما قد يتوهم (قوله محمولة على السكال) أي فقد ورد في كيفية ركوعه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ركع وطأ ظهره حتى لو وضع على ظهره كوز من ماء لم يهرق منه شيء تأمل (قوله معتدلتين) حال من المضاف إليه في قوله استواءهما مؤكدة (قوله فلا يبرزهما) أعلم أن ابن فرحون قد قال بقيهما معتدلتين أي بدون ابراز وقال البساطي يبرزهما قليلا مستويبتين ليتمكن وضع كفيه عليهما وضعف كلام البساطي فإذا علمت ذلك فلا يناسب تفريع أحد القولين على الآخر (قوله والذبح المناسب التدبج في المختار دمج الرجل تدبجا إذا بسط ظهره وطأ رأسه فيكون رأسه أشد انخفاضا من يتيه اه فيقرأ بالبدال المهمة لا غير فانظر كلام الشارح مع هذا (قوله تنكيس الرأس ورفع العجزة) أي فجمعوع الأمرين هو الذبح (قوله بزال مجمعة أو مهمة) الصواب أن قراءته بالمهمة لا غير (قوله أعاد صلاته) أي حيث كان عمدا أو لا التي تلك الركعة قاله في ك (قوله من سطوح غرفة الخ) والمراد بسطوح الغرفة الجواهر الفردة (٢٧٢) المضمومة بعضها بالصدق بعض وقوله أو سري رأى سطوح سري رثم أقول ومفاده أن يكون

ماتعاسه الجبهة من سطح محل المصلي الخ فهو بمعنى قول ابن عرفة مس الأرض أو ما اتصل بهما من سطح محل المصلي كالسري بالجبهة فاذن لا يصح السجود على كروسي أو حجر حفرة في الأرض حفرة ووضعها فيها بحيث صار مساويا للأرض وأولى لو كان مرتفعا ولا على مفتاح ونحو ذلك والستزم بعضهم ذلك كما قاله شارح تعاريف ابن عرفة إلا أن ذلك الشارح قال وفي ذلك بحث وذكر عب في شرحه أن تعريف ابن عرفة يجعل تعريفه للماهية السكاملة وذكر شب أنه لو حذف سطح المكان أولى ففقد ذلك أنه يصح السجود على ما ذكره وحاصله أن تعريف شارحنا حيث قال فيه وأقله الواجب يقتضي بطلان الصلاة فيما ذكره وتعريف ابن عرفة كذلك أن لا يجعل تعريفه للماهية السكاملة فإذا جعل تعريفه

والجمع راح بلا تاء فيه فإن لم تقرب راحته من ركبتيه لم يكن ركوعا وانما هو إيماء وهذه الكيفية خلاف الأولى وأكمله فكيفهما منهما وبينهما كيفية فوق الأولى ودون الثانية وهي وضع يديه على ركبتيه وكيفية ركوعه عليه الصلاة والسلام محمولة عندنا على السكال ورفع العجزة سنة (ص) وتنبه فكيفهما منهما ونصهما (ش) أي وتنبه فكيف راحته من ركبتيه ونصب ركبتيه أي استواءهما معتدلتين فلا يبرزهما إلا قدر ما يمكن وضع كفيه عليهما ولا يذبح برأسه ولا يرفعه والذبح بزال مجمعة أو مهمة تنكيس الرأس ورفع العجزة بل يجعل الظهر مستويا (ص) ورفع منه (ش) تأمنا الزفع من الركوع على المشهور ابن عرفة فتبطل بتعمد تركه ويرجع محدودا في السهو ويسجد بعد السلام إلا المأموم فيحمله الامام فان لم يرجع محدودا ويرجع قائما أعاد صلاته قاله ابن المواز (ص) وسجد على جبهته (ش) تأسعا السجود وهو لغة الانخفاض إلى الأرض سجدت الخلة مالت وأما شرحا فقله الواجب لصوق بالارض أو ما اتصل بهما من سطوح غرفة أو سري خشب أو شريط للهربط للعاجز عن النزول إلى الأرض كائنا ذلك للصوص على أدنى جزء جبهته وهي مستدير ما بين الحاجبين إلى الناصية ويستحب الصاقها على أبلغ ما يمكنه بحيث تستقر منبسطة وكروها لك شدا الجبهة بالارض وأنكره أبو سعيد الخدرى على من ظهر أثره فيها (ص) وأعاد لترك أنفه بوقت (ش) يعني أن المصلي لو ترك السجود على الأنف واقتصصر على الجبهة فإنه يستحب له الإعادة مادام الوقت الضموري لأن السجود على الأنف واجب خفيف فإن قلت لا شيء لم يطلب من يجبهته قروح بالسجود على الأنف بل طلب بالإيماء وحري في صلاته نزاع حيث سجد على الأنف كما يأتي مع أن السجود عليه واجب قلت لأن السجود على الأنف انما هو مطلوب بطريق التبعية للجبهة لا بطريق الاستقلال كما يدل على ذلك مسألة الإيماء ورجح بعضهم أن السجود على الأنف مستحب والإعادة مراعاة لمن يقول بوجوبه لأن المستحب لا يطلب الإعادة تركه وظاهر كلام المؤلف أن عليه الإعادة ولو ترك السجود عليه في سجدة واحدة من رباعية (ص) وسن على أطراف قدميه وركبتيه كيديه

للماهية السكاملة كما ذكرنا فيفيد الحكمة خصوصا وقد قال شب لو حذف سطح الخ (قوله أو شريط للمريض) أي لا للصح (ش) يفيد ما نقله الخطاب أي ويحمل على أن ذلك المريض لا يقدر أن ينزل على الأرض وحيثما تكون صلاة الصحيح أو المريض الذي يقدر أن ينزل على الأرض على الشريط باطلة وانظر هل ذلك مسلم وحرر (قوله على أدنى جزء جبهته) أي فلا يشترط تمكين جميعها فبعضها يكفي (قوله مستدير ما بين الحاجبين) فلو سجد على ما فوق الحاجب فلا يكفي (قوله إلى الناصية) هي شعر مقدم الرأس (قوله وأعاد لترك أنفه بوقت) ظاهره عمدا أو سهوا وهو واضح في الثاني وأما الأول فقد جرى خلاف في تارك السنة عمدا فلا أقل أن يكون كتارك السنة لكن قد علمت أن الاشكال لا يدفع الانتقال أي وظاهر النقل أن فيه السجود مطلقا (قوله ورجح بعض) وهو عجم أي وإن المراد بالوقت الاختياري (وأقول) الظاهر أن المراد به الاختياري في العصر وإلى الأصفرار في الظهر والفجر في العشاءين والطلوع في الصبح (قوله وسن على أطراف قدميه) انظر هل ما ذكره المصنف سنة في جميع الصلاة أو في كل ركعة أو في كل سجدة كما انظر عجم وقال الشيخ أحمد بن يحيى إن يكون كل ما ذكر سنة في كل ركعة وإن يكون من السن غير الخفيفة وينبغي ترك أحد أطراف القدمين أو أحده

الركبتين أو اليدين عدم السجود لان المتروك بعض سنة (قوله وأشار بقوله على الأصح في الأولين الخ) صريح في رجوع على الأصح
لثلاث مسائل إلا أنه خلاف قاعدته رحمه الله تعالى فالأحسن رجوعه لما بعد الكاف كما هو القاعدة (قوله لقول ابن القصار) لا
يجزئ أن كلام ابن القصار يدل على أن مجموع السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة لا كل واحد سنة وهو خلاف ما يقع في
الذهن من أن كل واحد سنة ويمكن حمل كلام ابن القصار عليه ويكون قوله سنة أي كل واحد سنة على أنه إذا كان سند المصنف قول
ابن القصار فيعترض على المتن بأن ابن القصار عراقي وعندهم السنة والمستحب شيء واحد والمغاربة يفرقون بين السنة والمستحب
والمصنف قد سلك طريقهم (قوله أي لأن الأصل الخ) حاصله أنه يقول أن السجود على اليدين ليس يفرض مطلقاً وقد حكم بأن ترك
السجود عليه الإعادة أي في الوقت ولا إعادة في المستحب فليكن السجود على ذلك سنة على الأصح فإذا علمت ذلك فنقول أن عبارة
سند الأصح عدم الإعادة أي فلا تكون الإعادة واجبة بل سنة لأن الأقرب للفرض السنة (ثم أقول) سيما أن من ترك سنة من
سنة الصلاة عمداً أو جهلاً ففعل تبطل صلاته وقيل تصح ويستغفر الله تعالى ولم يقولوا بالإعادة أصلاً فذكر الإعادة في ذلك المقام
مشكلاً (قوله ورفع منه) قال عب وفي أجزاء صلاة من لم يرفع يديه بين (٢٧٣) السجدين مع الرفع الفرض قولان المشهور الأجزاء

أه أي أن المسئلة ذات قولين
والمشهور الأجزاء إلا أن شيخنا رحمه
الله رد ذلك وقال المشهور عدم
الأجزاء (قوله وما قبله سنة الخ)
هذا بناء على أنه سلم عقب التشهد
أو عقب الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم أن قلنا بأنها سنة وأما
لو قدر أنه سلم بعد أن صلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ودعا فاقبل
السلام من الجلوس مندوب لأن
الطرف تابع للظروف (قوله ولا
بد من السلام عليكم) فلا يجزئ
ما نون سواء مع التعريف أو بدونه
وبعضهم يحكم بالصحة وعمل
الفاكهاني البطلان بخنه قال تت
ويذهب إلى إجماعه على اللسان أه
ومثل آل أم في لغة حمير ولو قدم
عليكم لم يجزه كما إذا أسقط الميم من
أحد اللفظين (قوله ولا تنكفي النية

(ش) يعني أنه يسن السجود على أطراف القدمين بأن يباشر بأصابعهما الأرض ويجعل
كعبيه أعلى واحترزه من السجود على ظهورهما وعلى الركبتين كما يسن السجود على اليدين
على الأرض وأشار بقوله (على الأصح) في الأولين لقول ابن القصار الذي يقوى في نفسه أن
السجود على الركبتين وأطراف القدمين سنة أه وفي الثالث لقول سند الأصح إعادة من
ترك السجود على يديه أه أي لأن الأصل ما يعادل تركه من غير الفرائض إلا السن كما يأتي
في قوله وعن سنة يعيد في الوقت (ص) ورفع منه (ش) عاشرها الرفع من السجود لان السجدة
وإن طالت لا تتصور سجدين فلا بد من فصل السجدين حتى يكونا اثنتين ولم يذكر المؤلف
فرضية الجلوس بين السجدين ولعل المؤلف رأى أن الجلوس بينهما هو الاعتدال من رفع
السجود فاستغنى المؤلف عنه بذكر الاعتدال في جميع الأركان (ص) وجلوس لسلام (ش)
حادي عشرهما الجلوس لأجل إيقاع السلام فالجزء الأخير من الجلوس الذي يقع فيه السلام
فرض وما قبله سنة فلا يلزم إيقاع فرض في سنة بل في فرض فلورفع رأسه من السجود واعتدل
جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس ثم تشهد كان آتيا بالفرض
والسنة (ص) وسلام عرف بال (ش) ثاني عشرهما السلام المعروف بالآب لا إضافة كسلاحي
أو سلام الله ولا بد من قول السلام عليكم ولا تنكفي النية للقادر ولا يقوم مقامه شيء من
الاضداد وسواء كان المصلي اماماً أو مأموماً أو فذاً لا يخلو من محبوب أقلهم الحفظة ولا يضر
زيادة ورحمة الله وبركاته لأنها خارجة من الصلاة وظاهر كلام أهل المذهب أنها ليست بسنة
وان ثبت بها الحديث لأنه لم يحجمها على أهل المدينة كالسليمانية الثانية للامام والفظولاً بد في
السلام أن يكون بالعربية فان قدر على الاتيان به بغير العربية فلا يأتي به وان قدر على الاتيان

(٣٥ - خرشي أول) للقادر أي بخلاف العاجز فيجب عليه الخروج بالنية قطعاً فيما يظهر ولا يجزئ فيه الخلاف الآتي للمصنف
لأنه قيده بقوله به (قوله ولا يقوم مقامه شيء من الاضداد) أي خلافاً لما حكى البايعي عن ابن القاسم أن من سبقه الحدث في آخر صلاته
أجزأته صلاته وأنكر نسبته لابن القاسم على هذا الوجه انظر بهرام (قوله لا يخلو من محبوب) توجيهه للاتيان بالجمع في قوله عليكم
وأراد جنس المحبوب المتحقق في اثنين أو أكثر بناء على أن أقل الجمع اثنان والمراد محبوب من الملائكة كما أفصح به تت حيث قال إذ
لا يخلو الانسان من محبوب من الملائكة أقلهم الحفظة الذين لا يفارقونه وبعبارة أخرى ويدخل في خطابه الملائكة أي الحفظة ومن
صلى معه كما قال صلى الله عليه وسلم فإذا أذن وأقام صلى معه من الملائكة أمثال الجبال (ثم أقول) الظاهر أن النية المشترطة انما هي
من حيث الخروج من الصلاة فقط لا من حيث السلام على الملائكة ولا على المأمومين وحكي الزاني قولاً أنه بحسب المسلم عليه من
افراد وتنسبه وجمع وتذكير وأن ثبت (قوله ولا يضر الخ) وانظر هل هو مكروه أو خلاف الأولى ولا يظهر أنه خلاف الأولى (قوله لم تضره)
أي لم تضره صلاته ولم يحرم وبعده هو محتمل للكرهاه وخلاف الأولى كما أفاده بعض الشراح (قوله فان قدر على الاتيان به بغير العربية فلا
يأتي به) فلو أتى به بالجمية فد كرعج في تقريره البطلان وتقدم عنه نظيره في تكبيرة الاحرام والذي ظهر لبعض شيوخنا الصحة

قياساً على الدعاء بالعجيسة للقادر على العربية (قوله وكان له معنى ليس بأجنبي الخ) كالسلام أو سلام (قوله عن جنسه) أي عن غيره من أفراد جنسه كالسلام الواقع تحية (قوله لا نسحب النية الأولى) فيه أن النية الأولى نية مدخلة ولا يناسب السلام الذي به الخروج إلى نية مخرجة (قوله المشهور وعدم الاشتراط) أي بل يستحب فقط (قوله والسلام على الملائكة) ظاهره ولو كانوا على يساره أو خلفه ولم يقل وعلى المؤمنين الذين على يمينه مع أن ذلك مطلوب كما يظهر من كلامه فيما يأتي (قوله وبالثانية الرد) أي على الإمام أي وبالثالثة الرد على من على يساره (أقول) (٢٧٤) الظاهر أن نيته السلام على الملائكة والمؤمنين لا يتقيد بالقول بالاشتراط

كما هو قضية اللفظ والظاهر أيضاً أن ذلك على سبيل الاستحباب (قوله والملائكة) الحفظه وغيرهم ممن صلى معه منهم (قوله يعني ان الأولى الخ) أخذه من تعبير المصنف بإجزاء (قوله على الأصح عند ابن الحاجب) مقابله قولان قيل سنة وقيل فضيلة (قوله وترتيب أداء) أي مؤدى ويلزم منه ترتيب الأداء (قوله لا تبطل صلاته غاية الأمر الخ) ثم هو محتمل للأجزاء وعدمه (قوله أعاد) أي السورة (قوله ولو فات محل التلافي) أي بأن انخى (قوله على القول بلزوم الترتيب) أي لا تصح سنة السورة إذا كانت بعد الفاتحة راجع لقوله لا أعاد مع بعده (قوله في فصل الأركان) أي الفصل بين الأركان كما يدل عليه فت فهي فاصلة مثلاً بين الركوع والسجود (قوله قائماً أو ساجداً) المناسب جالساً بدل قوله ساجداً (قوله والأكثر على نفسه) هو الراجح كما يستفاد من الخطاب إلا أن في شرح شب أنه ضعيف وهو ظاهر صنيع المصنف (قوله سورة) لا اثنتين أو سورة وبعض أخرى فانه مكرره والسنة حصلت بالأولى والكراهة تعلقت بالثانية وجوز الباجي والمازري

بعضه وكان له معنى ليس بأجنبي من الصلاة أتى به على نحو ما تقدم في تكبيرة الأحرام (ص) وفي اشتراط نية الخروج به خلاف (ش) أي وهل يشترط تجديد نية الخروج من الصلاة بالسلام لتمييزه عن جنسه كافتقار تكبيرة الأحرام إليها لتمييزها عن غيرها قال سند وهو ظاهر المذهب فلو سلم بغير نية لم يجزه وعدم اشتراط ذلك لا نسحب النية الأولى قال ابن الفاكهي المشهور وعدم الاشتراط وكلام ابن عرفة يفيد أنه المعتمد وعلى الاشتراط ينوي الإمام بسلامه الخروج من الصلاة والسلام على المؤمنين والملائكة والمؤمنين ينوي به الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة وبالثانية الرد والذين ينوي به التحليل والملائكة وعلى عدم الاشتراط ما الفرق بينه وبين تكبيرة الأحرام فانه لا بد معها من نية الصلاة بلا نزاع قيل الفرق بينهما أن التكبير لما وجد في الصلاة بغير الأحرام لم يكن بذاته كافياً بخلاف السلام فانه لم يوجد في الصلاة إلا في هذا المحل صارد الإذاته على التحليل (ص) وأجراً في تسليمة الرد سلام عليكم وعليك السلام (ش) يعني أن الأولى أن يكون تسليمة غير التحليل كالتحليل فلورفعت تسليمة الرد على الإمام أو على من باليسار بقوله سلام عليكم أو عليكم أو عليكم السلام فيجزي (ص) وطماً نية (ش) ثالث عشرتها الطمأنينة في جميع الأركان على الأصح عند ابن الحاجب وهي استقرار الأعضاء زمنها ما زيادة على ما يحصل به الواجب من اعتدال وانحناء وأما الاعتدال فبأن لا يكون منحنياً فينهم ما مجموع وخصوص من وجه (ص) وترتيب أداء (ش) رابع عشرتها ترتيب الأداء لأقوالها وأفعالها بأن يقدم الأحرام على القراءة والقراءة على الركوع وهو على السجود والمراد ترتيب الفرائض في أنفسها وأما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب لانه لو قدم السورة على الفاتحة لا تبطل صلاته غايته أنه مكرره وقال الزرقاني فرع في لزوم ترتيب الفاتحة مع السورة قولان فلورقرأ السورة قبل الفاتحة أعاد ولو فات محل التلافي فكاسقاطهما على القول بلزوم الترتيب اه من شرح الوغليسية (ص) واعتدال على الأصح والأكثر على نفيه (ش) خامس عشرتها الاعتدال في فصل الأركان وقال ابن رشد الأكثر على نفي فرضية الاعتدال وهو سنة ودل عليه قول ابن القاسم من رفع رأسه من الركوع أو السجود فلم يعتدل قائماً أو ساجداً حتى سجداً استغفر الله ولا يعيد ولم يجمع الاعتدال مع الطمأنينة ليرجع الأصح لهما خشية رجوع قوله والأكثر على نفيه لهما أيضاً وعلى أنه سنة فان سها عنه سجد لسموه انظر أبا الحسن (ص) وستهم سورة بعد الفاتحة في الأولى والثانية (ش) لما انقضى كلامه على الفرائض وكان منها ما يعامى فرض وغيره وما يخصه دون غيره كالقيام وكانت السنن كذلك شرع فيها الآن والمعنى أن قراءة شيء ما ولو آية بعد أم القرآن في كل ركعة من الأولى والثانية في صلاة الفرض الوقتي المتسع وقته سنة وإكمال السورة مستحب بدليل أنه لا يسجد لتركا لانه سنة

قرأ

في النافلة خاصة من غير كراهة وكره مالك نكرير قل هو الله أحد في ركعة أنظر ع (قوله بعد الفاتحة)

أي أن كان يحفظ الفاتحة والأقراءها بدون فاتحة وظاهره أن كونها بعد الفاتحة شرطاً لسنة مستقلة (قوله ولو آية) أي ولو قصيرة كداهمتان وأفاد أن ما كان أقل من آية لا يكفي إلا أن تكون الآية طويلة كآية الدين فيكفي بعضها الذي له بال ولو أعاد الفاتحة فلا تحصل السنة وذكر ابن عرفة كراهة تكرار السورة في الركعة الثانية وقيل خلاف الأولى وتحزى وانظر هل يجري مثل ذلك في النافلة أم لا (قوله وإكمال السورة مستحب) أي وترك إكمالها مكرره (قوله بدليل الخ) فيه شيء وذلك لانه يقال اغالم يسجد لتركا لانه سنة

خفيفه وكره قراءة السورة في ثالثة ثلاثية وأخيرة رباعية (قوله فلا سورة فيه) أي فلا يجوز قراءة سورة فيه ولا يكره تخصيص صلاته بسورة فيما يظهر وفي كلام بعض ما يفيد قوله إلا أنهم لم يسلموا ابن عرفة) يحجب عنه بان المراد أنه لا يجوز له أن يجلس في قراءتها لأنه لو فعل ذلك بطلت صلاته لأنه فعل كثير فيم أوقوله فلو استند تفرع على كلام ابن عرفة لأنه منه (قوله أقله أن يسمع نفسه) وظاهر المصنف أن الجهر جميعه في محله سنة واحدة وكذا السر وعليه حل المواق ومن وافقه لأن كل واحد منهما في كل ركعة سنة ولا يرد على الأول أنه يسجد لترك الجهر أو السر في ركعة مع أنه لا يسجد لترك بعض سنة وأجيب بأن ترك البعض الذي له بالترك الكل (قوله أقله حركة لسان) هذا اصطلاح الفقهاء والافتا تحقيق أن أعلى السر هو أقواه (٢٧٥) أي غاية وهو أن يباليغ فيه جدا وادناه عدم

المبالغة فيه (قوله فان لم يحرك لسانه) أي بان قرأ بقلبه (قوله أي مع سر الرجل) حاصله إفادة التسوية بين أمرين الأول سرها أي أعلى سرها وجهها الثاني سر الرجل إذا أعلاه فقوله مع سر الرجل معناه إذا أعلاه بديل التعليل وانظر ما الحامل على هذا فكان يكتفي بملاحظة المساواة بين أعلى سرها وجهها فتدبر (قوله لان صوتها عورة) المعتمد كما أفاده الناصر اللقاني في فتاويه وشيخنا الصغير أنه ليس بعورة ونص الناصر رفع صوت المرأة التي يحشى التلذذ بسماعه لا يجوز من هذه الحيثية لاني الحنزة ولا في الاعراس سواء كان زغايت أم لا ورؤية من يحشى منها الفتنة حرام وأما القواعد من النساء فلا يحرم سماع أصواتهن وأما مصاحفة المرأة لغير المحرم فلا يجوز والله أعلم (قوله فحمله على قول ابن القاسم متعين) قال المؤلف في شرح المدونة والذي ينقطع به أن مذهب المدونة أن كل تكبيرة سنة ولذا أمر بالسجود في الافتتين ولو كان مجموع التكبير هو السنة

قرأ ولأية وخرج بالفرض ما عده فان قراءة ما زاد على أم القرآن مستحب وبالوقت ملا وقت له كالحنزة فلا فتحه فيها فضلا عن السورة وبالتسعة وقته ملا يتسع وقته فلا سورة فيه خشية خروج الوقت وله سورة فيه تجوز لما علمت ان السنة ما زاد على الفاتحة ولأية (ص) وقيام لها (ش) يعني ان القيام للسورة في كل ركعة سنة لنفسه لأنه وسيلة لقراءة السورة وهي سنة فهو كذلك فيركع من عجز عن السورة اثر الفاتحة ولا يقوم قدرها وبعبارة أخرى وفائدة كون القيام للسورة سنة أنه لو استند في حال قراءتها بحيث لو أزيل العماد اسقط صحت صلاته على كلام المؤلف وظاهر كلام ابن عرفة ان القيام لها واجب فلو استند في حال قراءتها بطلت صلاته إلا أنهم لم يسلموا ابن عرفة في هذا (ص) وجهه أقله أن يسمع نفسه ومن يليه وسر بمعلمهما (ش) يعني ان من سنن الصلاة الجهر فيما يجهر فيه كأتى المغرب والعشاء والصبح والسر فيما يسر فيه كاظهروا العصر وأخير في العشاء وأعلم أن أدنى السر أن يحرك لسانه بالقراءة فان لم يحرك لسانه لم يجزه لأنه لا يعد قراءة بدليل جوازها للجنب وأعلاه أن يسمع نفسه فقط وأدنى الجهر أن يسمع نفسه ومن يليه وأعلاه لاحد له والمرأة دون الرجل في الجهر بان يسمع نفسها فقط فيكون أعلى جهرها وادناه واحد أو على هذا يستوى في حقها السر الجهر وأي مع سر الرجل إذا أعلاه كسر أن يسمع نفسه فقط لان صوتها عورة وربما كان فتنة ولذلك لا تؤذن انفاقا ومحل مطلوبية الجهر ان كان وحده أو ملو كان قريبا منه مصل آخر فحكمه في جهره حكم المرأة وهذا في حق غير الامام وأما هو فيبالغ في رفع صوته بقدر ما يسمع من خلفه (ص) وكل تكبيرة إلا الاحرام (ش) يعني ان كل تكبيرة من تكبير الصلاة سنة سوى تكبيرة الاحرام فانها فرض كما مر ثم يحتمل أن المراد الكل الجمعي أي كل فرد من أفراد التكبير فيكون ماشيا على قول ابن القاسم ويحتمل أن المراد الكل المجموعي فيكون ماشيا على قول الأبهري واختاره الشارح إلا أنه يرد على الكل المجموعي قوله إلا الاحرام لان الاستثناء انما يكون من الجميع لا من المجموع فحمله على قول ابن القاسم متعين (ص) وسمع الله لمن حمده لا مام وفذ (ش) أي وكل لفظ سمع الله لمن حمده عند رفع الركوع لا مام ويقتصر عليها وفذ يزيد استحبابا بناولك الحمد لان المراد بها الحث على التمجيد بخاب الامام مأمومه ولا مجاب للفتن بخاب نفسه وأما قول المأموم بناولك الحمد فتستحب كما يأتي والاصل في مشروعية سماع الله لمن حمده أن الصديق رضي الله عنه لم تقه صلاة خلف الرسول صلى الله عليه وسلم فجاء يوما

لم تأمره بالسجود وقوله متعين قد يقال كلام المصنف على الاستثناء المنقطع (قوله وكل سمع الله لمن حمده) فيه إشارة الى ان سمع الله لمن حمده معطوف على تكبيرة فهو ماش على ان كل تسمية سنة مستقلة ويمكن حمله على المقابل وهو ان المجموع سنة (قوله لان المراد بها الحث على التمجيد) أي ان المراد به الترغيب في التمجيد والحث عليه وكأنه يحض نفسه على الحمد ان كان منفردا أو ومن خلفه من المأمومين ان كان اماما واليه مال الحذاق كذا نقل عن بعض الاشياخ اذا علمت ذلك فأقول ان حقيقة اللفظ سمع الله من حمده فتكون اللام زائدة وهذا المعنى ليس بمراد قطعا فيمكن المراد من السماع الاستجابة من استعمال اسم السبب في المسبب أي ان الله استجاب دعاء من حمده لان الحمد طالب بحمده المزيد من ربه ثم يحتمل أن يكون هذا المعنى مقصودا للاخبار به فتكون الجملة خبرية لفظا ومعنى ويحتمل أن يكون المقصود طلب التمجيد لأنه يتسبب عن استجابة الدعاء فهو مجاز على مجاز ويحتمل ان المعنى اللهم اسمع لمن

جحدك أي استجب له (قوله وهو رول) أي بلا خيب (قوله مكبر في الركوع) وانظر هل أدرك ركوع الأولى أو غيرها فان قلت الرفع بالتكبير ذكر أيضا قلت لانها ذكر وحث على التعميد وشكره يقتضي الزيادة كذا في عب أي بخلاف الله أكبر فانها ذكر وليس فيها حث على التعميد وقوله وشكر الخ لا يخفى ان كل ذكر شكر فتكون من به التسميع بكونه حثا على التعميد فقط (قوله وكل تشهد سنة) قال في ك وجد عندى مانصه ويكره الجهر بالشهد ويدخل في قوله وكل تشهد سجود السهو ك (قوله على ماشهره ابن بزيه) ومقابلته وجوب الاخير وذكرا للخمى قول ابو جوب الاول ولا فرق بين كون المصلى فذا أو اماما أو مأموما الا أنه قد يسقط طلبه في حق المأموم في بعض الاحوال كنسيانها له حتى قام الامام فليقم (٢٧٦) ولا يشهد وكنسيانها حتى سلم الامام وانفصل عن محله بخلاف ما اذا لم ينفصل

عنه ولو تحول فيه يسيرا (قوله والجلوس الاول) سنة تاسعة والزائد سنة فاشهره (قوله ان الجلوس جميعه) أي كل واحد من الجلوس الاخير وغيره سنة وهو من أوله الخ سنة فاستعمل اللفظ في الامرين معا والاستثناء ناظر للثاني غير أنه لا يخفى أنه شامل للجلوس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وللدعاء قبل سلام الامام وبعده ولرد على الامام وعلى من على يساره مع انه قال في التوضيح ان حكم الظرف حكم المظروف وهو يفيد ان الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه بالسنة والفضيلة والجلوس للدعاء قبل سلام الامام مستحب وله بعده مكروه ولرد على الامام وعلى من على يساره سنة اعطاء للظرف حكم المظروف (قوله من الاخير) فيه اشارة الى أنه أراد بالثاني الاخير فيشمل ما فيه تشهدان وأكثر (قوله وليس محله الا الجلوس) أي بحسب ما ثبت في الشرع (قوله وما لا يستم الفرض المطلق الخ) احتراز به عن الفرض المقيد وجوبه بما يتوقف عليه كالزكاة وجوبها متوقف على ملك النصاب فلا يخاطب

وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه عليه الصلاة والسلام فاغتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم مكبر في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف الرسول فنزل جبريل والنبي في الركوع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده فقال لها عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك ركع بالتكبير ويرفع به فصار سنة من ذلك الوقت ببركة أبي بكر (ص) وكل تشهد (ش) يعني ان كل تشهد سنة على ماشهره ابن بزيه وسواء كان بهذه الالفاظ التي وردت عن عمر أم غيرهما دليل ما يأتي في قوله وهل لفظ التشهد سنة أو فضيلة خلاف وسواء التشهد الاول والثالث والرابع كما يتصور في مسائل اجتماع القضاء والبناء فهو أتم فائدة من قول غيره والتشهد الاول والثاني لقصوره (ص) والجلوس الاول والزائد على قدر السلام من الثاني (ش) والمعنى ان الجلوس جميعه سنة الا قدر ما يقع فيه السلام من الاخير فانه فرض اذا السلام فرض لا بد له من محل وليس محله الا الجلوس اجاعا وما لا يتم الفرض المطلق الا به من مقدار المسكف فهو واجب (ص) وعلى الطحاينة (ش) أي والزائد على مقدار الطحاينة سنة وانظر ما قدره هذا الزائد في حق الفذ والمأموم والامام وهل هو مستوفى فيما يطلب فيه التطويل وفي غيره أم لا كما الرفع من الركوع ومن السجدة الاولى وكلام المؤلف يقتضي استواءه في جميع ما ذكر (ص) ورد مقتضى امامه ثم يساره وبه أحد (ش) يعني ان رد المأموم بعد تسليمه التحليل على امامه الذي أدرك معه ركعة فأكثرتخصه بها مشير بها اليه بقلبه لا برأسه ولو كان امامه ثم من على يساره ان كان به أحد سنة وفهم من تقييدنا بمكروه ركعة عدم رد من أدرك دونها على أحد من امام ولا غيره بل يسلم سلام الفذ قاله محضون لان من لم يدرك معه ركعة ليس اماما له ولذا لا يسجد بسهوه وانما يسمى تسليم المقتدى على امامه ردا لان الامام يقصد بسلامه الخروج من الصلاة والملائكة ومن معه من المأمومين فسلامهم عليه رد لسلامه عليهم والفذ يقصد الخروج والملائكة وانما لم يكن الرد على الامام فرضا كالرد في غير الصلاة لان المقصود من سلام المصلى الخروج من الصلاة والتحية تسبع ولذا يطلب الرد من المأمومين على امامهم وعلى من على يسارهم ولو لم يقصدوا أحد منهما السلام عليهم وقوله على امامه سواء بقي في مكانه أو انصرف منه عند قيام المأموم المسبوق لقضاء ما عليه وقوله ثم يساره فيه مسامحة لان اليسار لا يسلم عليه أي ثم رده على من في يساره أو على من على يساره والواو في قوله وبه أحد واو الحال أي والحال كونه به أي في يساره أحد من المأمومين في الجزء الذي أدركه هذا المأموم مع الامام ولو لم يشاركه في صفة صلاته كالصبي وسواء بقي ذلك

بمحصوله (قوله كالرفع) تمثيل لقوله وفي غيره (قوله وكلام المصنف يقتضي الخ) فلو أطال فيه جدا وفرط بحيث لا يحتمل بعد النظر انه ليس في صلاة فانه يكره كقال ابن عمر لكن ما قاله في الامام والفذ أو المأموم فهو في حقه محدود بان لا يتلبس الامام بفعل بعد الفعل الذي هو فيه كما يفيد ما يأتي عند قوله لكن سبعة ممنوع والظاهر البطلان كذا في عجم (قوله ورد مقتضى امامه) سنة (قوله ثم يساره الخ) أي ثم رده على من على يساره كما أشار له الشارح (قوله والحال كونه به) أي في يساره أحد من المأمومين وظاهره مسامحته له لا تقدمه أو تأخره عنه وظاهره أيضا قرب منه أو بعد وظاهره أيضا حال بينهما حائل كرجل يصلي أو كرمي أولا (قوله في الجزء الذي الخ) محترزه ما اذا أدرك مع الامام في الرابعة الركعة الثانية في صلاة الخوف فهل يسلم على من على يساره نظر الا اشتراكهما

في الصلاة أولا نظر الى أن كل طائفة بمنزلة من صلى بامام مستقل أو يقال ان المسلم من الطائفة الثانية اذا سلم وعلى يساره أحد من الطائفة الاولى سلم عليه بخلاف من سلم من الطائفة الاولى فانه لا يسلم على من كان من الطائفة الثانية لان السهو المترتب مع الاولى يترتب على الثانية بخلاف العكس كذا تردد عجم (أقول) بل قول الشارح المذكور يقتضي أنه لو أدرك الامام في الركعة الاخيرة من الظهر مثلا وكانت تلك الركعة فانت انسانا لرأى انك خير بان المناسب حذف في ورده ويقول ان ينتظر بتسليمه رده) هكذا في نسخة باضافة تسليم الى الضمير وقوله رده مفعول ينتظر الا انك خير بان المناسب حذف في ورده ويقول ان ينتظر بتسليمه سلامه الا ان يقال ان الشارح تساهل بعدم كتب النقطتين فتكون تسليمة مضافة لرده وقوله في سلامه لفظ في را ندوسلامه مفعول ينتظر (قوله فليس المراد الخ) مفرع على قوله والحال كونه به أي في يساره أحد من المؤمنين (قوله وليس المراد) عطف على قوله فليس الخ والمعطوف على المفرع مفرع فاما المعطوف عليه فقد علمت فيه المفرع عليه وأما هذا المعطوف فالمفرع عليه قوله ولا يطلب من على عيینه (قوله التأكد والاهتمام) لان تسليمة الرد ليست بواجبة بل سنة (قوله بتسليمة التحليل) وأما الجهر بتكبيره الاحرام فهو مندوب وأما غيرهما من التكبير فيندب للامام دون المأموم فالفضل له السر والقد مثله (٣٧٧) كما يشعر به كلام زررق ولعل الفرق بين تكبيرة الاحرام حيث ندب الجهر وتسليمة التحليل حيث سن الجهر ان الاولى صاحبها النية الواجبة جزما بخلاف الثانية ففي وجوب النية معها خلاف وأيضا انضم الى تكبيرة الاحرام رفع اليدين والتوجه للقبلة بما يدل على الدخول في الصلاة (قوله يعلم الخ) ظاهر في الامام وقوله ولا يستدعي بها الرد ظاهر في الامام والمأموم (قوله فلا يسن الجهر به) والافضل استمراره (قوله فاني لم أراه منقولا) أقول الظاهر انه كالامام لانه قابل ان يقتدى به آخر فالعلة الاولى ظاهرة فيه (قوله في حق الرجل الذي لم يحصل بجهره التخليط عليه) هذا يتصور في حق الرجل يكون مسبوقا فيقوم ليقتضى ما عليه (قوله

الاحد أو انصرف كان مسبوقا أو الراد أولا سبق على واحد منهما وسواء سبق من على اليسار بالسلام أو تأخر اذ لا بد من سلامه ولا يطلب من على عيینه ان ينتظر بتسليمه رده في سلامه فليس المراد من قوله به أحد مطلق أحد على يساره ولو لم يكن مأموما وليس المراد من كونه بقاءه الى حين الرد عليه كما هو المرجوح عنه بل لو كان مسبوقا وقام لقضاء ما عليه فلم يفرغ منه حتى ذهب من على يساره فانه يرد عليه على ما رجع اليه مالك واختاره ابن القاسم قال اللخمي لان السلام يتضمن دعاء وهو تحية تعدت منهم بحجب ردها انتهى ومراده بالوجوب التأكد والاهتمام (ص) وجهر بتسليمة التحليل فقط (ش) أي ومن السنن جهر المصلي اماما كان أو مأموما بتسليمة التحليل يعلم بخروجه من الصلاة لئلا يقتدى به ولا يستدعي بها الرد بخلاف السلام الثاني لانه رد فلا يستدعيه فلا يسن الجهر به وانظر ما حكم الفذ قال الخطاب فاني لم أراه الا ان منقولا فاحترز بقوله فقط عن الجهر في تسليم غيرها وانما يتصور ذلك في المأموم ثم ما ذكره المؤلف في حق الرجل الذي ليس معه من يحصل بجهره التخليط عليه وأما المرأة فجهرها ان تسمع نفسها فقول التثاني ظاهره تسوية الرجال والنساء انتهى أي في العود أي عود السلام لافي الجهرية (ص) وان سلم على اليسار ثم تكلم لم تبطل (ش) يعني ان من سلم من امام أو فذ على اليسار عمدا قاصدا التحليل ثم تكلم لم تبطل صلاته لانه اغتارك التيامن وهو فضيلة وكذا لو سلم المأموم عن الاولى وهو يعتقد الخروج بالثانية وأما ان سلم المأموم عن اليسار للفضل عامدا ونيته العود للاولى أو ساهيا يظن انه سلم الاولى وهو مع ذلك يرى ان تسليمة اليسار فضيلة لا تخرج من الصلاة فطال الامر قبل عوده لتسليمة التحليل بطلت قاله اللخمي ومقتضى

أي عود السلام) أي الاسرار في عود السلام هذا هو الذي يقتضيه كلام نت وخلاصته ان التسوية في كون الرد تكون سرا لافي نفس العود (قوله ثم تكلم لم تبطل صلاته) لا يخفى انه اذا قصد التحليل فقد خرج من الصلاة فسواء تكلم أولا فلا يتوهم بطلان حتى ينص عليه قال عب وأولى ان لم يتكلم لم تبطل والاولوية لا ظهور لها هنا (قوله وهو يعتقد الخروج) الاولى أن يقول وهو ناو الخروج بالثانية لان الاعتقاد هو العلم باصلاح الفقهاء وليس مرادا (قوله ونيته العود للاولى) فان لم ينو العود بطلت صلاته بمجرد السلام (قوله يظن انه سلم) أي يعتقد انه سلم وقوله وهو مع ذلك يرى أي يعتقد وأما لو ظن انه سلم الاولى أي اعتقد انه سلم الاولى وكان يرى أن تسليمة اليسار واجبة تخرج من الصلاة فان صلاته صحيحة وان لم يرجع للاولى وحاصل ما في ذلك المقام ان المصنف قال وان سلم الخ قصد به الرد على ابن شعبان القائل بالبطلان وفصل اللخمي ذلك التفصيل فقال ابن بشر انه جمع بين القولين أي فن قال بعدم البطلان فمحمول على وجهه ومن قال بالبطلان فمحمول على وجهه وقد ارتضى كلام اللخمي التوضيح والشارح والتثاني وحل الخطاب كلام المصنف بوجه آخر فقال وان سلم على اليسار الخ يريد انه سلم قاصدا التحليل وأما ان قصد به الفضيلة فبطل كما صرح به ابن عرفة اه أي ولم يرتض ابن عرفة كلام اللخمي (قوله فطال الامر) فان لم يطل الامر بان قرب لم تبطل وليس التسليم الثاني للفضيلة على اليسار كالسلام الاجنبي قبل تسليمة التحليل لانه لما فعله مع قصد الايمان بتسليمة التحليل عقبه صار كمن قدم فضيلة على فرض وان كان قد بحث

عج بان القواعد تقتضي بطلان صلاته بقصده به الفضيلة (قوله ثم ان تفصيل اللغمي الخ) لا يخفى ان هذا لا يظهر فيما ذكره من
 الصورتين الاخيرتين نعم لا يأتي الا اذا كان خالي الذهن في حال سلامه على يساره ويمكن ان يحجب بان قوله وهو يرى الخ أى يعتقد في
 نفس الامر وهو الا ان خالي الذهن قال عج وان لم يقصد بسلامه تحليسا ولا ردافا قلنا باشتراط نسبة الخروج به فانه يصير
 بمنزلة من سلم للفضيلة فيجرب فيه ما جرى فيه على ما قدمناه وان قلنا بعدم اشتراط ذلك فهو بمنزلة من سلم للتخيل (قوله أى الاستئثار)
 اغناؤا أول السيرة بالاستئثار لانه لا تنكيف الا بفعل واشاره الى ان قوله بطاهر متعلق به لا أنه متعلق بمحذوف أى كائنه لانه يأتي على
 كون سيرة بمعنى الذات المستتر بها (قوله ولو في النفل) أى أوفى بمجود سهو أو تلاوة لان كلا صلاه (قوله نسن للامام والفن) هذا
 ضعيف والمعتمد ان السيرة مستحبة وفائدتها قبض الخواطر عن الانتشار وكف النفس عن الاسترسال حتى يكون العبد مجتهدا بالمناجاة
 ربه (قوله ان خشى كل المرور) أى ظنا أو شكالا وهما فلا يطلب كما انها لا تطلب حيث لم يحس كل المرور بان كان يعجزا لا يعجزها أحد
 أو يمكن من رفع المرور في أسفله نت (قوله ٢٧٨) لان الامام سيرة لمن خلفه كما قاله مالك وهذا القول هو الراجح (قوله بين الصف

الذى خلفه) أى خلف الامام (قوله
 و بين ما قبله) المناسب ان يقول
 و بين ما بعده لان الصفوف يعتبر
 مبندوها من الصف الذي يلي الامام
 (فان قلت) المشى بين الصف
 الثاني مثلا وبين سترته سواء قلنا
 انها الامام أو سيرة الامام مشى بين
 المصلي وسترته وقد قلتم يجوز
 فالجواب ان السيرة لمن يليه سيرة
 له حسا وحكما ومن بينه وبينها حاجز
 سيرة حكما لاحسا والذي يمتنع فيه
 المرور هو الاول دون الثاني وفي
 الخطاب ما يفيد هذا (قوله هذا
 متعلق بسيرة) أى لما تقدم ان
 سيرة بمعنى الاستئثار (قوله في غلط
 ربح الخ) أى ان أقل ما تكون ان
 تكون في غلط ربح الخ وأولى اذا
 كان أغلط فان كان أدنى من غلط
 ربح فلا يحصل به المطلوب وقوله
 وطول ذراع وأولى أطول من
 ذلك فان كان أدنى من ذلك فلا

كلام التوضيح والشارح والتتائي اعتماد كلام اللغمي ثم ان تفصيل اللغمي خاص بالمأموم
 الذى على يساره غيره كما قاله الخطاب وهو ظاهر لانه اذا لم يكن على يساره أحد فاصلا صحبة
 لان الغالب انه لا يقصد به الا الخروج من الصلاة (ص) وسيرة الامام وفدان خشيا مورا (ش)
 والمعنى ان السيرة أى الاستئثار ولو في النفل نسن للامام والفدان خشى كل المرور بين أيديهما
 وان لم يحشيا فلا يطلب بالسيرة ومفهوم لامام وفدان المأموم لا يطلب بالسيرة لان الامام سيرة
 لمن خلفه كما قاله مالك في المدونة أولان سيرة الامام سيرة لمن خلفه كما قاله عبد الوهاب واختلف
 هل معناها واحد في كلام مالك محذوف مضاف والتقدير ان سيرة الامام سيرة لمن خلفه أو
 مختلف فيبقى كلام مالك على ظاهره وعليه فيمتنع على قول مالك المرور بين الامام وبين الصف
 الذى خلفه كما يمتنع المرور بينه وبين سترته لانه يمرور بين المصلي وبين سترته فيهما ويجوز
 المرور بين الصف الذى خلفه وبين ما قبله لانه ليس يمرور بين السيرة والمصلي وان كانت
 السيرة سيرة للصفوف كلهم لانه قد حال بينهما حائل وأما على قول عبد الوهاب من ان سيرة
 الامام سيرة لهم فيجوز المرور بين الصف الاول وبين الامام لان سيرة الصف الاول اغناهى
 سيرة الامام لا الامام نفسه وقد حال بين الصف الاول وبين سترته الامام (ص) بطاهر ثابت
 غير مشغل (ش) هذا متعلق بسيرة وأشار به الى صفته وأشار الى قدرها بقوله (في غلط
 ربح وطول ذراع) واحترز بطاهر من التجسس كفناة البول ونحوها ومثله ما أشار اليه المؤلف
 بقوله (لادابه) بناء على ان المراد بها البغل ونحوه مما بوله نجس ويحتمل أنه محترز ثابت
 ويحتمل أنه محترزهما معا ويكره الاستئثار بالجر الواحدان وجد غيره لانه يشبه عبدة الاوثان
 واليه أشار بقوله (وحجر واحد) وأما الاشارة لجر واحد لم يجد غير الجرا الواحد جعله عن يمينه
 أو عن يساره ولا يصده صدها وكذا كل سيرة كفى الارشاد واحترز بثابت من السوط الجلد
 ونحوه فانه يسقط على الارض كالخط في الارض طولاً أو عرضاً واليه أشار بقوله (وخط)

ومثله

يحصل الندب (قوله كفناة البول) أى جعل سترته كفناة بول مر تفعلة قدر طول

ذراع فسر عياض بانه ما بين طرف المرقق الى طرف الاصبع الوسطى اه واطر هذا مع ما تقدم في فصل قضاء الحاجة من أن السيرة قدر
 مؤخره الرجل وهى ثلثا ذراع (قوله ونحوه) وهو الفرس والجار خلاصته انه أراد بالدابة الدابة عرفا وهى الفرس والبغل والجار لالغة
 لما سبأنى انه يجوز الاستئثار بظهر الرجل ويلحق بالدابة عرفا كل ما رجميعه نجس كالكلب ونحوه وفي العتية لا يستتر بالخيل والبغال
 والحيوان أبوالها نجسة بخلاف الابل والغنم الخ ما قال (قوله ويحتمل انه محترز ثابت) هذا على فرض ان لا تربط الدابة (قوله لانه أشبه
 بعبدة الاوثان) أى لان المستتر به يشبه عبدة الاوثان أى لانهم انما كانوا يجعلون وثنهم حجرا واحدا واليه أشار بقوله وحجر الخ الا
 انك خبير بان الذى جعل محترز دابة مذ كور فقتضاه أن يكون ما بعده مثله ولم تقدم ما يكون الجرا الواحد محترزه الا أن يجعل من
 افراد المشغل من حيث كونه أشبه بعبدة الاوثان أى ان المستتر به أشد شبها بعبدة الاوثان (قوله ولا يصده) من باب نصر أى ولا
 يجعله فجاءه وقوله ونحوه أى تكثرة (قوله كالخط في الارض طولاً أو عرضاً) كانه أراد بطولاً ما اذا جعله من القبلة الى دبرها وأراد

بالعرض ما كان من المشرق للمغرب وعبارته في كذا وخط بان يخط الانسان من المشرق للمغرب أو من القبلة الى دبر القبلة وهو محتر زنايت (قوله ومثله) أى في عدم الاستئثار لافي عدم الثبات والحقها به مع ان لها ثباتا نظرا للمشابهة في اللفظ من حيث انها الارتفاع لها (قوله الوادى) الموضع المنخفض من الارض كالبركة (قوله كنانم) أى فهو مشغل باعتبار ما يعرض له من خروج شئ منه يشوش على المصلى أو كشف عورته كما نقل عن الامام (قوله وحلق المحدثين) قال في المختار الحلقة بالنسكين حلقة الباب وحلقة القوم والجمع الحلق بفحتمين على غير قياس قال الاصمعي حلقة كبدره وبدر وقصة وقصع اه المراد منه أى حلق المحدثين في فقه وغيره لاشتغال باله مفهومه لو كانوا ساكنين يستتر بهم ولذلك كرا البساطى انه يجوز الاستئثار بالخلق اذا كان أهلهما ساكنوا أى اذا لم يكن وجوه بعضهم اليه والافهو مشغل وقال ابن شعبان ولا بأس بالستره بالمحدثين ما لم يكونوا متحلقين (قوله ومأبون) أى في دبره كفى نت أى يفعل به في دبره ومثله الكافر (قوله وكذا زوجته وأمته) يدل على انه أراد بالاجنبية ماعدا الزوجة والامة وقوله وأرادهم الخ ينافيه الا أن تجعل الواو بمعنى أو (قوله والصبي الذي يثبت مثله) أى اذا لم يكن جيلالا والافهو أشد من المرأة لما ورد ان مع المرأة شيطان واحد ومع الجليل شيطانان (قوله وان كان لا يتحفظ من الوضوء) كذا في كذا والا حسن (٢٧٩) ماقاله عجب ونصه والصبي الذي يثبت مثله وان كان لا يتحفظ من التمس أى وان كان شأنه عدم التحفظ أى فينبذ الجزم لا يشترط أو انظر بطهارة بدنه فلو تحققت نجاسة بدنه أو غلبت على انظر فهل يغتفر ذلك وعلى هذا فقول المصنف بطاهر أى حقيقة أو حكما أو لا يغتفر وحرر وخفف مالك الصلاة الى الطائفتين وراهم في معنى المصلين وانظر هل صلاة الجنابة تنفع قرالى ستره والاطهر انها لا تنفع قرالميت ولو كان بالارض هو الستره لان سر وضع الستره موجود فيه فيمتنع المرور بين الامام وبينه نقله عجب عن الابي ثم قال اما اذا كان الميت على سرير فالامر واضح واما اذا كان بالارض فلم نجعله كالخطلان هذا أقوى منه ولا بآبى يكون الميت صار نجسا بالموت أى على

ومثله الوادى والحفرة والماء والنار ولا يصلى لمشغل كنانم وحلق المحدثين ومأبون ولا الى من يواجهه ولا الى ظهر امرأة اجنبية وكذا زوجته وأمته واليه أشار بقوله (واجنبية) أراد بها ماعدا المحرم ولا بأس بالاستئثار بظهر الرجل اذا رضى ان يثبت له والصبي الذي يثبت مثله وان كان لا يتحفظ من الوضوء واختار أبو مهدي ان الرداء الذي جرت العادة بكونه يعمل ستر للباب يكفي في الستره وكذلك الزرع ان كان بعضه مترا كما على بعض وقيدنا عدم الاستئثار بالاجنبية بالاطهر لان الاستئثار بالوجه لا خصوصية لها به بل الرجل لا يستتر بوجهه لانه من المشغل واختلف هل يجوز الاستئثار بظهر المحرم أو يكره واليه أشار بقوله (وفي المحرم قولان) أى بالجواز والكرهه وأما بوجهها فلا خصوصية لها في منع الاستئثار به وأيضا هو قد دخل في المشغل وظاهره يشمل المحرم بنسب أو صهر أو رضاع (ص) وأثم مارله مندوحة ومصل تعرض (ش) يعنى أن المار اذا كان له سعة في ترك المرور بين يدي المصلى ومرفاهه بأثم كان بين يدي المصلى ستره أم لا تعرض المصلى أم لا فان كان لا مندوحة له والمصلى هو الذي تعرض للمرور بان صلى لغير ستره بمحل يخشى به المرور وهو قادر عليها أو على الانحياز الى شئ فلا اثم على المار وبأثم المصلى فقط حيث حصل المرور له في المحل المذكور كالالاتم على واحد منهم ما مرور من لا مندوحة له ولا تعرض فالصور أربع بأثم وعكسه بأثم المار لا المصلى وعكسه ولا منافاة بين كون الستره مندوبة وبين الاتم تركها اذا التذنب متعلق بفعلها والاتم بالمرور وهما متغايران قوله وأثم مارأى غير مصل وطائف لان مرور الطائفتين وحركة مصل آخر ومروره لا تضر بين يدي المصلى والحاصل أنه يجوز المرور بين يدي المصلى لستره وتغيرها ان كان المار مصليا ولو كان له مندوحة ويكره ان كان المار طائفا وله مندوحة وأمان ان كان المار غير مصل ولا طائف

أحد القولين ولا يكون طولها ذراعا للاختلاف في ذلك وعليه فيقيد به عموم قوله بطاهر وقوله وطول ذراع قاله شيخنا اه عجب (قوله وكذلك الزرع الخ) هذا كله من كلام أبي مهدي قال ابن ناجي وما قاله في الزرع ظاهره وأما الرداء وشبهه فظاهره كلامهم خلافا لرقته اه (قوله اذا كان مترا كما) بالميم كفى نسخة الخطاب (قوله وفي المحرم) أى الاتي خاصة وأما المحرم من الرجال فيستتر به ان كان بظهره وكذا يقال في المرأة هل تستتر بغيرها كايها وأخيها وابنها أى بظهره (أقول) والظاهر من القولين الجواز والظاهر انها لا تستتر بالاجنبى كما ان الاجنبى لا يستتر بها وانظره (قوله وأثم مار الخ) وكذا تناول آخر شيئا ومكالم آخر بين يدي مصل (قوله صلى لستره) أى بان كان بموضع يظن فيه المرور وصلى لستره وقوله ولا أى أولم يصل لستره أى بان كان لم يطالب بها أو قصر فيها (قوله تعرض المصلى الخ) بان صلى بموضع يخشى فيه المرور بدون ستره وقوله أم لا أى لم يتعرض أى بان صلى بموضع لا يخشى فيه المرور أو بموضع يخشى فيه المرور وصلى لستره ولا يخفى ان أحد التعميمات يكفي فلو يقتصر على أحدهما الكفاه بل ربما أوهم ان التعرض يتحقق ولو مع الستره فينافي ما بعده من قوله صلى لغير ستره تفسيره للتعرض (قوله وبين الاتم تركها) أى مع تركها فليست بالبالسبيية لان الترك ليس سببا في الاتم بل السبب في الاتم المرور مصاحبا لتركها (قوله انه يجوز المرور بين يدي المصلى الخ) هذه صور أربع (قوله ويكره ان كان المار طائفا)

أى والحال ان المصلى صلى لسترته أى وأما بغير ستره فيجوز ولو كان للطائفة مندوحة ولا حرمة على ذلك المصلى وصوره أربع وحاصلها انه اذا لم تكن له مندوحة فيجوز مطالقاً صلى لسترته أم لا وأما اذا كان له مندوحة فيكره اذا صلى لسترته وأما اذا صلى بغير ستره فيجوز (قوله لم يحرم المرور) بل يجوز المرور وذلك لانه لا يلزم من نفي الحرمة الجواز مع انه المقصود ولا يجوز ذلك للمصلى لانه صلى بغير ستره وخلاصته ان المصلى اذا صلى بغير ستره في المسجد الحرام فلا يحرم المرور بين يديه بل يجوز كان المارطائفاً وغيره وليس للمصلى الدرع فلم يحرم على المصلى ان كان المار غير طائف لان كان طائفاً وهذا كله حيث كان بغير ستره والفرق بين الطائفين وغيرهم من المارين بين يديه في اجازة الصلاة اليهم ان الطائفين مصطلون لان الطواف بالبيت صلاة وان جاز فيه الكلام الا ترى انه لا يكون الا على طهارة وأما اذا صلى لسترته أى في المسجد الحرام فيحرم على غير الطائفين وعلى غير المصلين المرور ويكره للطائفة ان كان له مندوحة ويجوز للمصلى فان قلت في صورة كراهة مرور الطائفة هل للمصلى ان يدركه أولاً قلت المفهوم من كلام ابن رشد انه يدركه والحاصل ان الصور اثنا عشر أربع في المار الطائفة وأربع في المار المصلى وأربع في المار غير المصلى والطائفة وأنه متى كان لا مندوحة له فيجوز مطالقاً وكذا له مندوحة (٢٨٠) وكان في المسجد الحرام صلى بغير ستره والا بان لم يكن بالمسجد الحرام صلى فيحرم

مطلقاً كما اذا كان بالمسجد الحرام فيحرم مروره ان كان له مندوحة بين يدي المصلى بغير المسجد الحرام مطالقاً به ان صلى لسترته فان صلى بغير ستره لم يحرم المرور بين يديه وان كان للمار مندوحة فقول المؤلف واثم مار الخ أى مار غير مصل ولا طائفة وهذا ما لم يمكن المرور بين يدي مصل في المسجد الحرام من غير ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه ولو كان للمار مندوحة (ص) وانصات مقتد (ش) يريد ان الانصات للامام فيما يجهر فيه سنة في الفاتحة وغيره او يكره قراءته سمع قراءة الامام أم لا على المشهور من وجوب انصات من لا يسمع الخطبة قاله البرزلى واليه أشار بقوله (ولو سكنت امامه) بين التكبير والانصات أو بعدهما القول سند المعروف اذا سكنت امامه لا يقرأ وقبل يقرأ (ص) وندبت ان أسر (ش) أى وندبت القراءة من الفاتحة أو السورة في محلها المفهوم منه من قوله وانصات مقتد ان أسر الامام أى ان كانت صلاته سرية ولو قال وندبت في السر كان اقلد لانه قد يجهر في السرية عمداً أو نسياناً مثلاً (ص) كرفع يديه مع احرامه حين شروعه (ش) تشبيهه في الندب والمعنى انه يندب للمصلى رفع يديه عند احرامه حين يشرع في التكبير يحاذى بهما منسكبيه قائمتين رؤس أصابعهما مما يلي السماء على صورة النابذ لشيء على صورة الراهب بأن يجعل ظهورهما مما يلي السماء وبطنهما مما يلي الارض ولا الراغب بأن تكون اليدين قائمتين يحاذى كفاه منسكبيه وأصابعه أذنيه وجعل الاجهوري في شرحه كون الرفع على صورة الراهب هو المذهب وانما كان الرفع حين الشروع في تكبيرة الاحرام لا قبله ولا بعده لئلا تفوت فائدة الرفع وحكمته وهو ان التكبير شرع في الصلاة مقر ونابذ ركعات أركانها والمالم يكن مع تكبيرة الاحرام ركوع شرع معها حركة اليدين وقيل لان المنافقين كانت تحمل الاصنام تحت أباطها فأمر المصلى بالرفع لليدين فهو مما زال سببه وبقي حكمه كالرمل في طواف القدوم

مطلقاً كما اذا كان بالمسجد الحرام وصلى لسترته (قوله وهذا) الاحسن أن يقول فقول المصنف واثم مار الخ مقيس بما اذا يكن المرور بين يدي مصل بالمسجد الحرام وأما اذا كان المرور بين يدي مصل بالمسجد الحرام والحال انه صلى بغير ستره فانه لا يحرم المرور بين يديه كان المار مصلياً أو طائفاً أولاً فتدبر بتنبه يندب التذوق من الستره قبل شبر وقيل ذراع وقيل قدر ممر الشاة وفي كون حريم المصلى بغيرها قدر رمية حجر أو سهم أو رمح أو قدر مضاربة السيف أو قدر ركوعه وسجوده وهو الاوفق بيسر الدين أقوال ويدفع المصلى المار دفعاً خفيفاً لا يشغله فان كثراً بطل ولو دفعه فسقط منه دينار أو انخرق ثوبه ضمن ولو دفعاً مأذوناً فيه قاله

ابن عرفة ولومات كانت دينته على العاقلة عند أهل المذهب قاله الاقفهي وذلك لانه لما كان مأذوناً فيه في الجلة كان كالحطاف لذلك لم يقتل فيه وكانت الديعة على العاقلة (قوله انصات مقتد) ليس المراد بالانصات السكوت مع الاستماع لان في المبالغة حينئذ شيئاً اذا استماع مع سكوت الامام بل المراد به السكوت وحينئذ فالمبالغة ظاهرة ويندرج من لم يسمع قاله الشيخ أحمد (قوله على المشهور) أى بناء على المشهور من وجوب انصات الخ أى واماعلى مقابله فيقرأ أفقد قال ابن فرحون في اغاذه يقرأ اذا كان في موضع لا يسمع الامام (قوله القراءة من الفاتحة) أى القراءة للفاتحة أو ان من بيانية لمحدوف والتقدير القراءة لشيء من الفاتحة (قوله يحاذى بهما منسكبيه قائمتين) أى بحيث يكون بطونهما خلف وظهورهما الامام كذا قرر شيخنا الصغير رحمه الله تعالى أى وهو المناسب لقضية العقل لان الشخص اذا ابتدأ شيئاً شأنه ان يكون هكذا (قوله يحاذى كفاه) المتبادر بطون كفيه فيرجع لصورة النابذ المتقدمة وان كانت العبارة تحتل للبطن والظهر كما هو ظاهر والاحسن ما في عبارة شب ونصه وقيل برفعهما مبسوطتين وبطنهما مما يلي السماء وظهورهما مما يلي الارض وهذه صفة الراغب وقد فسرهما قوله تعالى يدعون ناراً غياورهما ومثله في عب (قوله وحكمته) عطف تفسير (قوله مع تكبيرة الاحرام ركوع) المناسب أن يقول حركة ركعتين (قوله كالرمل في الحج) فان حكمته قول المشركين ان المؤمنين قد وهنتهم حتى يثرب فأمر وبالرمل تكذيباً لهم

(قوله للإشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا) هذا يكون على صورة النابذ (قوله وتطويل قراءة صبح الخ) فإن ابتدأ بسورة قصيرة قطعها وشرع في طويلة الاضرورة سفر أو خوف خروج وقت ونحوه (قوله قيل من الحجرات) وهو الراجح (قوله إلى عبس) الغاية خارجة (قوله لكثرة فصل سورة) أي أن الفصل بين السور كثير بكثر السور (قوله أولقالة منسوخه) أي لقالة المنسوخ فيه وظاهره أن فيه منسوخا إلا أنه قليل ولعل المراد بالقالة العدم وقوله والظهر تليها أي فيقرأ في الصبح من طوال المفصل وفي الظهر من قصار طواله اه شب (قوله إذا طلبت منه الجماعة التطويل) أي وكافوا بمحصورين وعلم قدرتهم فإن علم عذرهم أو جهله أو كانوا غير معينين بالتخفيف أحسن كذا مفاد عب والظاهر أنك تقول إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهمه منهم وكافوا بمحصورين ولم يعلم عذرهم فهم عند الجهل مع الطلب أو الفهم يحملون على القدرة خلافا لمفاد عب (٢٨١) (قوله في المغرب والعصر) لا يعلم منه أن المغرب أطول أو العصر أطول أو هما سواء والمشهور

كما قال زروق أنهم سواء وهو قول مالك وقيل العصر أطول من المغرب وهو ظاهر في نفسه وقيل العصر دون المغرب (قوله انتهى) كذا في ك أي انتهى ما نقلته من بعض الشروح ولم يعين قائله لكونه ظاهرا لا يتوهم في قبوله (قوله تقصير قراءة ركعة) أفاد أن المراد بقوله وتقصيرها أي تقصير نفس القراءة لا تقصير الزمن فعلى ما قرر به الشارح لو قرأ في الثانية قراءة أكثر من الأولى ولكنه تدبر في قراءة الركعة الأولى فأطال القيام الأولى أكثر من الثانية لم يكن آتيا بالمستحب وفي التوضيح أن المراد تقصير الثانية عن الأولى في الزمن أي وإن كانت القراءة في الثانية أكثر من القراءة في الأولى بان رتل في الأولى وهو الظاهر وكلام المصنف هنا يمكن حمله عليه كافي عب (قوله وانظر المساواة) أي انظر هل هي مكروهة أو خلاف الأولى هذا معناه تحقيقا (قوله وجلوس أول) وأما تقصير السجدة الثانية

أول للإشارة إلى أن المصلي رفض الدنيا وما فيها وأقبل على الله عز وجل (ص) وتطويل قراءة صبح والظهر تليها (ش) يعني أنه يستحب للفض أن يقرأ في صلاة الصبح بسورة من طوال المفصل والظهر تليها في الطول عند مالك وعند أشهب مثلها وطوال المفصل قيل من الحجرات وقيل من شوري إلى عبس وسمى بالمفصل لكثرة فصل سورة أولقالة منسوخه ومثل القذف في استحباب تطويل ما ذكره الإمام إذا طلبت منه الجماعة التطويل أو فهم منهم ذلك والا فالمطلوب منه التقصير (ص) وتقصيرها بمغرب وعصر كتوسط بعشاء (ش) أي وكذلك يستحب تقصير القراءة في المغرب والعصر وأولها من الضحى إلى الآخر كما يستحب أن يقرأ في العشاء بما بين الطول والقصر وأوله من عبس إلى الضحى وهذا مع الاختيار وأما مع الضرورة كسفر أو اضطرار فالتخفيف على حسب الامكان انتهى (ص) وثانية عن أولى (ش) معطوف على الصبر المحرور بالمضاف وهو الهاء من تقصيرها من غير إعادة الجار كما عند ابن مالك حيث قال وليس عندى لازما أي ونادى في الفرض تقصير قراءة ركعة ثانية عن أولى وتكره المبالغة في تقصيرها عنها فالأقلية بنقص الربع أو أقل منه قاله الفقيه راشد ويكره كون الثانية أطول من الأولى قاله يوسف بن عمر وانظر المساواة قاله الأقفهسي وله أن يطول قراءة الثانية في النافلة إذا وجد الحلاوة (ص) وجلوس أول (ش) أي ويندب تقصير الجلوس الأول عن الثاني فهو عطف على ثانية والمراد بالأول ما عدا الجلوس الأخير (ص) وقول مقتد وفذر بنا أولك الحمد (ش) أي ويندب في الصلاة قول الفذ والمأموم بنا أولك الحمد وتقدم أن المؤلف قال في سنن الصلاة وسمع الله من جده لا مام وفذر كذا الفذ هنا وهناك يعلم منه أنه مخاطب بقوله سمع الله من جده على سبيل السنية ومخاطب بقوله بنا أولك الحمد على سبيل الاستحباب فحقه أن يقولها مع عالاني بالسنة والمندوب وانظر حكم الترتيب والظاهر أنه مستحب فقول بعضهم أنه لا يعلم من كلام المؤلف أن الفذ يجمع بينهما فيه نظر والأولى أن يأتي بالواو في ذلك الحمد لأن الكلام بدونها جملتان جملة النداء لأن المنادى مفعول به لفعل محذوف وجلة لك الحمد ومع الواو ثلاث جل جملة النداء وجلة لك الحمد وجلة محذوفة هي جواب النداء والواو منبهة عليها أي بنا استجب ولك الحمد وانظر الاعتراض على الشارح والجواب عنه في شرحنا الكبير (ص) وتسبيح ركوع وسجود (ش) أي ويندب تسبيح ركوع نحو سبحان رب العظم

(٣٦ - خرشي أول) عن الأولى فقال الأقفهسي نقلنا عن الجزولي لا أعرف فيه نصا (قوله جملة جواب النداء) لأن قوله بنا في قوة أقبل بنا استجب وقوله والواو منبهة عليها أي لكون الواو عاطفة فتؤذن بأن هناك شيئا معطوفا عليه والحاصل أن الروايات مختلفة في إثبات الواو وحذفها أو أكثر الروايات على إثباتها وعليه فتكون جملة سمع الله من جده معناها الدعاء وعلى حذفها فتكون جملة سمع الله من جده أما خبرية أو معناها الحث على التعميد (قوله وانظر الخ) ونصه وجد عندى ماضيه وقول الشارح وإثبات الواو أولى لأن الكلام عليه جملتان فيه نظر بل الكلام مع الواو ثلاث جل وهي المنادى وجوابه المحذوف الذي دلت عليه الواو والمبتدأ وخبره الذي هو قولك ولك الحمد ويمكن التماس وجه لكلام الشارح وهو أن تجعل في الكلام تقدير أو يصير قوله جملتان أي ملفوظ بهما والآخرى محذوفة دل عليها الوار (قوله وتسبيح ركوع الخ) وظاهر كلامه أنه غير محدود بدواحدة أو ثلاث ولا مخصوص بلفظ معين

خلافاً لمن يقول أقله ثلاث (قوله وبجمعه) خبر لمبتدأ محذوف وتقديره وذلك بجمعه أي بسبب توقيفه وإعانتة على التسبيح من اطلاق اسم المسبب على السبب وقيل الباء بمعنى الالف واللام وتقدير الكلام سبحان ربى العظيم والحمد لله وهو قول لا نظير له كما ذكره شب (قوله فاغفرلى) هذا دعاء ولا ضرر فيه لانه يندب فى السجود والحاصل ان الدعاء فى السجود مستحب فاقصاره على أحدهما يقوت المندوب الآخر (قوله ولادعاء مخصوصاً) عطف خاص على عام وذلك لان قوله حداثاً للتسبيح والدعاء (فان قلت) كلامنا فى التسبيح فلا وجه لقوله ولادعاء (قلت) المقول فى السجود كما تبين لك تضمن التسبيح والدعاء (قوله وأنكره) هنا تم الكلام أى ان الامام أنكر ذلك وقوله ابن رشد كلام مستأنف وخلاصته ان ابن رشد قال معنى انكار الامام ذلك انكار تعينه وانه قد لا يتعدى فلا ينافى ان الاولى ذلك أى فالافضل أن يقول فى السجود سبحان ربى الاعلى وفى الركوع سبحان ربى العظيم وجه ذلك ان السجود أشرف من الركوع وسبحان ربى الاعلى أشرف من سبحان ربى العظيم فأعطى الاشرف للاشرف وغيره لغيره (قوله لانه من السنن) أراد بها الطريقة لان ذلك مستحب (قوله يندب على (٦٨٣) المذهب) مقابله انه سنة (قوله فلا يندب للامام) أى بل يكره وهو لابن القاسم

أو يجوز وهو لعبد الملك أو بخير وهو لابن بكير (قوله فان لم يسمعه فلا على الاظهر) أى فلا يؤمن على الاظهر رفيه اشارة الى ان قول المصنف على الاظهر ليس راجعاً للمنطوق لانه اذا سمعه يؤمر بالتأمين اتفاقاً كما قاله ابن يونس فيتمعين رجوعه للمفهوم أى لان لم يسمعه على الاظهر لكن فيه نظر من جهة أخرى وذلك لان ظاهره انه اذا لم يسمعه لا يؤمر بالتأمين مع انه مأثور بعدمه كما أفاده الشيخ أحمد والظاهر استحباباً وانه يكره التأمين (قوله وربما صدف آية عذاب أى متعلقة بالمؤمنين أى أو بالكافرين من حيث ترجى ايمانهم (قوله أى ان سمع جهر الامام بآخر الفاتحة أى الذى هو ولا الضالين ويصح رجوعه للامام أى ان سمع الامام فى آخر الفاتحة قال عب ولعل الفرق

وبجمعه وسجود نحو سبحان ربى ظلمت نفسى وعملت سوءاً فاغفرلى ولم يحكم مالك فى ذلك حدا ولادعاء مخصوصاً وهذا معنى قوله فى المدونة لا أعرف قول الناس فى الركوع سبحان ربى العظيم وفى السجود سبحان ربى الاعلى وأنكره ابن رشد أى أنكر وجوبه وتعينه لأن تركه أحسن من فعله لانه من السنن التى يستحب العمل بها عند الجميع (ص) وتأمين فذم مطلقاً وامام يسر ومأموم يسر وأوجهر ان سمعه على الاظهر واسرارهم به (ش) أى انه يندب على المذهب تأمين الفرد أى قوله تأمين عقب ولا الضالين فى قراءته سواء كانت قراءة الصلاة سرا أو جهرًا كما يندب للامام التأمين على قراءته فى السرية وكذا مأمومه وامام فى الجهرية فلا يندب للامام ويندب لله مأموم ان سمع قراءة الامام لانه مؤمن حينئذ على دعائه فان لم يسمعه فلا على الاظهر عند ابن رشد لانه ليس معه دعاء يؤمن عليه لان نفسه لانه لا يقرأ ولا لامامه لعدم سماعه والتأمين اجابة وهى فرع السماع فلو تحرى كما قاله ابن عبدوس لربما وقع فى غير موضعه وربما صدف آية عذاب وكل من طلب منه التأمين اماماً كان أو غيره يستحب له الاسرار به لانه دعاء والاصل فيه الاخفاء فالضهير ان سمعه للجهر أى ان سمع جهر الامام بآخر الفاتحة ولا يصح عود الضهير على التأمين لان الامام لا يؤمن (ص) وقنوت سرا يصبح فقط وقبل الركوع (ش) هو أيضاً معطوف على المجرور أى وندب القنوت على المشهور وهو لغة الطاعة والعبادة ان ابراهيم كان أمة قانتاً لله والسكرات وقوموا لله قانتين والقيام فى الصلاة قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والدعاء بخير وهو المراد هنا ويندب أيضاً ان يكون سرا ويندب أيضاً ان يكون فى الصبح لافى وز ولا فى سائر الصلوات عند الحاجة له خلاف لمن ذهب الى ذلك لكن لو وقع لا تبطل الصلاة قاله سنده والظاهر ان حكم القنوت فى غير الصبح الكراهة ويندب أيضاً ان يكون قبل الركوع لما فيه من الرفق بالمسبوق وعدم الفصل به بين ركنى الصلاة ولونسى القنوت حتى انحنى

بينه وبين قوله فى تكبير العيد وتحراه مؤتم لم يسمع لسنته فان سمع تأمين مأموم فهل لا يؤمن وقوفاً مع ظاهر الخبر لم وبليل ابن عرفة التحرى مقابلاً أو يؤمن لانهم نواب الامام قولان (قوله وقنوت) هو مجرور معطوف على المجرور السابق (قوله على المشهور) وقيل سنة (قوله لغة الطاعة والعبادة) هما معنى وهو الانقياد والخضوع أى واما اصطلاحاً فقال بعضهم ان العبادة اخص وذلك لان الطاعة امثال الامر مطاقاً والعبادة ما توقف على النية ومعرفة المعبود فتنفرد الطاعة فى النظر الموصول لمعرفة الله تعالى وظاهر كلامه انه ليس له معان لغوية الا ما ذكره وليس كذلك اذ من معانيه اللغوية الاقرار بالعبودية والصمت والخشوع (قوله والسكرات وقوموا لله قانتين) حديث زيد بن ارقم كانت سكراتى فى الصلاة حتى نزلت فأمر نأب السكوت ونهين عن الكلام رواه الشيخان (قوله والدعاء بخير) فيه شئ وذلك لانه يقال للدعاء بخير أو شمر يقال قنت له وعليه الا أن المراد هنا الدعاء بخير (قوله بين ركنى الصلاة الخ) أفاد بعض شيوخنا ان المراد بهما الركوع والسجود ولم ينظر للرفع لانه ليس مجمعا على ركنيته (قوله حتى انحنى) أى شرع فى الانحناء أو انحنى ولم يطمئن فى الصورتين البطلان وأمالوا انحنى واطمأن فكأن من باب الانبان به بعد الركوع فالصلاة صحيحة ان لم

يركع ثانياً فان ركع بطلت صلاته (قوله فلورجع له بطلت) حاصله انه اذا نسي القنوت قبل الركوع فانه يقنت له بعده ولا يرجع له من الركوع اذا تذكره فان رجع فسدت صلاته لانه يرجع من فرض المستحب (قوله بطلت صلاته) أي لانه يلزم من ترك الجلوس ترك ثلاث سنن ومن ترك السجود المترتب على ثلاث سنن بطلت (قوله حذر من الرياء) لا يخفى انه اذا طاب من كل مصل في تلك الصلاة لم يعد خوف الرياء لان الرياء انما يظهر عند الانفراد بشئ لا يشاركه فيه كل الناس (قوله صفة ذاتية) فيه شئ فان كونه سراً صفة اعتبارية وكذا كونه قبل الركوع وكذا كونه بصح وجعل سراً صفة وجودية يؤدي لقيام المعنى بالمعنى (قوله واقام الحالية الخ) في الحالية شئ لان الحال قيد لعاملها وصف لصاحبها فيفيد ان القنوت بقيد كونه سراً مندوب أو ان الندب منصب على السرية فلا يعلم حكم القنوت في حد ذاته مع انه مندوب مطلقاً (قوله لا في عندوب) أي من حيث انه أتى بطلق قنوت في ضمن الفرد الذي أتى به فلا ينافي انه يأتي بأكثر بالنظر لصفاته سراً مثلاً (قوله هذا هو المستحب الرابع) بل المستحب الخامس لان القنوت في ذاته مستحب وكونه سراً مستحب ثان وكونه بصح مستحب ثالث وكونه قبل الركوع مستحب رابع وكونه بهذا اللفظ مستحب خامس ولعل صاحب هذه العبارة يرى ان مجموع القنوت وكونه سراً مستحب واحد وهو غير مناسب (قوله واه مالك) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحب أو التابعين وظاهره أنه لم يرو غيره وهو بعيد ولعل الاولى ان يقال انما اختاره (٢٨٣) لما قاله بعضهم ان أصله سورتان في مصحف ابن

مسعود رضى الله تعالى عنه فن قوله اللهم انا نستعينك الى قوله ونترك من يكفرك سورة وباقية سورة راجع لك (قوله مبني على ضمة مقصورة على الميم) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الادغام وكانت فتحة التخفيف ووجه تقديرها على الميم ان الميم لما زيدت كاهن اللفظ من لفظ الجلالة ولما كان حرف النداء في صورة حرفين عوض عنه حرف مشدد بحرفين (قوله نطلب منك العون) اسم مصدر لا عان أي نطلب منك الاعانة وفيه اشارة الى أن السنين والتاء للطلب (قوله وترك مؤاخذتك الخ) عطف بنفسه على قوله ستر أي ان المراد بالاستتر ترك المؤاخذة وان كانت موجودة في العطف وفيه

لم يرجع له ويقنت بعده رفعه فلورجع له بطلت لا يقال بعدم البطلان قياساً على الرابع للجلوس لان الجلوس أشد منه ألا ترى انه لو ترك السجود للجلوس بطلت صلاته بخلاف القنوت فقوله سراً أي ونذب كونه سراً لانه دعاء وهو يندب الاسرار به حذر من الرياء وقوله وقبل الركوع لما كان السر صفة ذاتية للقنوت لم يعطفه بالواو واقام الحالية مقامه ولما كان كونه قبل الركوع ليس صفة ذاتية له عطفه بالواو (ص) ولفظه اللهم انا نستعينك الى آخره (ش) أي ومن المندوب كون القنوت بهذا اللفظ فلودعا بغيره مثل اللهم اهدنا الى آخره لا في عندوب وأصل بالآخر وبعبارة أخرى هذا هو المستحب الرابع ولفظه الوارد فيه الذي رواه مالك تقدماً لرواية صاحب المذهب ووثوقاً به وان لم يكن هناك دليل على خصوصه لان القنوت ورد فيه نحو عشرين رواية لكن قدم ما رواه مالك لما وصل اللهم يا الله حذفت الياء وعوض عنها الميم وهو مبني على ضمة مقصورة على الميم انا نستعينك أي نطلب منك العون وحذف متعلقه ليتم ولما كان مشهوراً شهرة تغني عن ذكره قال المؤلف لا آخره ونسبته غفر لك أي نطلب مغفرتك أي سترتك على معاصينا وترك مؤاخذتك والمتعلق محذوف للتعميم ونؤمن بك أي نصدق بما ظهر من آياتك ونتموكل عليك أي نفوض أمورنا اليك ونخضع أي نخضع ونذل لك ونخلع أي الاديان كلها لولحدانيتك ونترك من يكفرك أي نترك موالاته من يجحد نعمتك اللهم اياك نعبد أي لا نعبد الا اياك فقدم المفعول للتخصيص وكذا في قوله ولك نصلي ونسجد واليك نسبح ونحمد أي لا نصلي ولا نسجد ولا نسبح أي نبادر في طاعتك وعبادتك الا لك

اظهار فضل الله تعالى والاحسن أن يراد به المحو (قوله والمتعلق محذوف) لا يخفى ان الستر انما هو متعلق بالمعصية وقد بينه الشارح سواء حذف أو ذكر فهو غير متفاوت والجواب انه لو ذكر وقال على معاصينا لوقع في الوهم ان المراد معاص معهودة وعندا الحذف فلا يأتي ذلك فانه يقرر عندهم من احتمال العهد وغيره انما هو عند الذكر وأما عند الحذف فلا احتمال كما نص عليه الا كابر (قوله نصدق بما ظهر من آياتك) يجوز ان المراد بها الآيات القرآنية والمعنى عليها ظاهر ومن للبيان ويجوز أن يراد بها العلامات الدالة على وجوده وصفاته ويحتاج لتقدير مضاف أي نصدق ببدلول ما ظهر والمراد نصدق بها من حيث انها دالة على وجوده وصفاته فلا يحتاج لتقدير المضاف (قوله نفوض أمورنا اليك) أي ومن شأن الكريم القوي اذا فوض الامور اليه أن تأتي على أحسن وجه (قوله ونذل لك ونخلع أي نخلعها من أعناقنا فقد شبه الاديان بحمل لازم للعنق استعارة بالكناية (قوله لولحدانيتك) أي لكونك واحداً في الألوهية لا مشارك لك فيها (قوله من يجحد نعمتك) أي لا يشكرها ولو مؤمناً صاعياً فليس المراد بال كفر حقيقة بل بحمد النعمة بالمعنى المذكور أو أراد النعمة العظمى وهي بعة تبييناً صلى الله عليه وسلم فان النعمة العظمى فالجحد على حقيقة لقوله تعالى لا تجحدوا ما يؤمنون بالله الآية ولا يرد جواز تكاح الكناية مع ان في تكاحها ميسر الا لان التكاح من باب المعاملات والمراد انما هو بغض الدين (قوله وعبادتك) عطف مرادف (قوله الا لك) أي فلنساقا صدين بطاعتك وعبادتك رياء وسوسة

(قوله وخص السجود) أقول أى وخص الصلاة وان دخلت في العبادة لشرفها (قوله اذ أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أى اذ أقرب أحوال العبد من ربه كائن في حال كونه ساجدا (فان قلت) ان أقرب الاحوال هو السجود واللفظ يقضى بخلافه (قلت) لا وذلك ان المراد بحال السجود زمن السجود والحاصل في زمن السجود هو السجود وكأنه قال أقرب أحوال العبد من ربه سجوده والسر في العدول عن ذلك الى ما ذكرته ذهب النفس كل مذهب ممكن حتى تقع على ذلك المعنى فيتمكن في النفس شدة تمكن (قوله يتخدم وينادى) عطف المبادرة عطف تفسير أى ان المراد بالخدمة المبادرة لطاعتك وظهور من الشارح ان عطف يتخدم على نسعى مرادف (قوله ولما تبارتهم على الخدمة) أى لمدادومتهم على الخدمة وهو من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله ترجو رجوتك) أى احسانك الذي ليس في مقابلة عمل (قوله نعمتك) أى انعامك (قوله لمجأ) أى محل يلجأ اليه (قوله فحين بين الرجاء والخوف) أى مترددون بينهما أى تارة ترجو وتارة تخاف فنتقل من هذا الى هذا بالعكس فلا نلزم واحدا منهما وفيه اشارة لما قال بعضهم انه ينبغي أن يكون المكلف مترددا بينهما على السواء وقال بعضهم ينبغي تقديم الخوف في حال الصحة والآخر في حال المرض وهو الاولى (قوله على المشهور) وقيل بالكسر والفتح وعبر بعضهم بقوله والكسر أشهر اه فلعل مراد الشارح بقوله على المشهور انه أشهر فلا ينافي صحة الفتح (قوله ضد الهزل) فيكون معنى الحق المتحقق أى الثابت في الواقع ونفس الامر يقول الشارح أو الثابت هو بمعناه (قوله أى لاحق بهم) فيكون ملحق من الحق بمعنى لحق اللازم (٣٨٤) أى ان العقاب يطلب الكفار بنفسه لا بواسطة توصله اليهم فهو مبالغة في ارتباط

وخص السجود وان كان داخل في عموم الصلاة لشرفه اذ أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومعنى يتخدم بكسر الفاء وفتحها أى يتخدم وينادى الى طاعتك وعبادتك ومنه سمي الخدم حفدة لمسا رعتهم ولما تبارتهم على الخدمة ترجو رجوتك لان أعمالنا لا تفي بشكر نعمتك فالتناجى بالرجاء والخوف لان شأن المقادير أن يرجي فضله ويخاف عذابه الجذب بكسر الجيم على المشهور والحق ضد الهزل أو الثابت أو الدائم ان عذابك بالكافرين ملحق بكسر الحاء أى لاحق بهم أو ملحق بهم الهوان و بفتحها اسم مفعول والفاعل هو الله أو الملائكة وزاد في التلقين بعد تحفد اللهم اهدنا فحين هديت وعافنا فحين عافيت وقنا شمر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت (ص) وتكبيره في الشروع الا في قيامه من اثنتين فلاستقلاله (ش) لما مر ان كل تكبيرة وتحميدة سنة بين محل التكبير الاولى به وقيس عليه التحميد والمعنى انه يستحب لكل مصل أن يكون تكبيره وتحميده واقعا في حال الشروع في الاركان من ركوع وسجود وقيام معجرا به الركن من أوله لا آخره الا أن يكون قيامه لثالثة اماما أو غيره فيستحب أن لا يكبر حتى يستقل قائما للعمل أولا انه كمفتتح صلاة ولذا قيل بفرض الصلاة ركعتين

العذاب بهم وقوله أو ملحق بهم الهوان فيكون من الحق المتعدى وكذا جعله اسم مفعول (قوله وزاد في التلقين) كتاب في الفقه صغير لعبد الوهاب بعد تحفد ظاهره انه لا يقول ترجو رجوتك الخ (قوله اهدنا الخ) أى وصلنا اللهم مطلوب مع من هديت في معنى مع وكذا ما بعد وآثر التعبير بنى اشارة الى قوة ارتباط هدايته بهما ايتم التي تقيدده الظرفية أو ان المراد اهدنا حالة كوننا داخلين في جملة من هديت وهو أبلغ وكذا يقال في قوله وعافنا وحاصل ذلك طلب

العافية في الآخرة وفي الدنيا وقدم الاول لانه أهم (قوله وقنا شمر ما قضيت) معناه ان الله يقدر المكروه بعدم دعاء وحمل العبد المستجاب فاذا استجاب دعاءهم لم يقع القضاء لفوات شرطه وليس هو رد القضاء المبرم أو يراد به ما يشمل القضاء المبرم والمقصود من الدعاء التخفيف فيه ومنه صلة الرحم تزيد في العمر والرزق في قول المصنف الخ اشارة الى أن بعضه غير كاف في الخروج عن الطلب كما ذكره في ك (قوله انك تقضى الخ) الظاهر ان التعجيل ليس مقصودا بل القصد وصف المولى تبارك وتعالى بذلك على طريق التأكيد والتحقيق لاجل أن ينقطع العبد عما سواه ويلتجئ اليه التجاء غير مشوب بغيره (قوله تقضى) أى تحكم على من تريده من عبادك بما تريده (قوله ولا يقضى عليك) أى غيرك لا يمكن أن يقضى عليك بأمر لانه عاجز والعجز لازم له (قوله لا يذل من واليت) أى لا يهان من قمت بأمره وتديره (قوله ولا يعز) أى لا يحصل له العز أى القوة والغلبة (قوله عاديت) أى لم تقم بأمره وتديره (قوله من عاديت) أى بجذلائك (قوله تباركت) أى تعاضمت بالصفات النبوتية والسلبية (قوله وتعاليت) أى تنزهت عن كل ما لا يليق بك فهو من عطف الخاص على العام ثم لوصلي مالى خلف شافعي يجهر بالقنوت قنت معه سرا في نفسه (قوله فلاستقلاله) فلو كبر قبل استقلاله ففي اعادة بعده قولان والافضل للمأموم تأخير قيامه الى انتصاب امامه وقوله من اثنتين ولو بالنسبة للإمام فيشمل ما لو حصل للمأموم الركعة الثانية ثم نسيه لو كان الامام شافعيًا يكبر حال القيام فالظاهر صبر المأموم لتكبيره حتى يستقل بعده قائما (قوله وتحميده) أى سمع الله لمن حمده (قوله لمعجرا به الركن) لان أصل الصلاة كعظام والذكرياتها ولا عبرة بعظم ليس فيه مخ (قوله اماما أو غيره) فيه نظر لانه يصدق بما اذا أدرك مأموم الركعة الثانية فيقتضى انه اذا قام لثالثة يكبر بعد أن يستقل وليس كذلك فالمراد لثالثة بالنسبة للإمام كانت للمأموم ثالثة أو ثالثة فتأمل وقد أشيرنا اليه (قوله للعمل) أى عمل أهل المدينة

(قوله وحل قيام الثلاثية على الرباعية) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله أولانه كمتنع صلاة مع أنه لا يظهر في المغرب مع أن الحكم فيها كذلك واعلم أن المأموم إذا أدرك ركعتين فإنه يؤخر إلى أن يستقل (قوله والجلوس كله) معطوف على نائب فاعل ندب وقوله وهيئة إشارة إلى أن في العبارة حذفاً وعلى هذا قالوا في قول المصنف بافضاء للتصوير أي مصورة تلك الهيئة بكذا وكذا ويحتمل أن لا يقدر وتكون الباء بمعنى مع أي حال كون الجلوس مقداراً لهذه الهيئة فإن لم يكن مقداراً حصل السنة وفات الاستحباب وانما طلب منه هذه الهيئة حتى يكون مستقبلاً لجميع أعضائه للقبلة ومن هنا يكره أن القرد أنه أو ثابته في حال الصلاة حتى تكون مصلية فيحصل لها بركة الصلاة (قوله وفي التشهدين) أي خلافاً لابن العربي في اختياره في تشهد غير الأخير كون البتية على رجله اليسرى (قوله ورك الرجل اليسرى) فيه إشارة إلى حذف في العبارة (قوله والبتية) أي إحدى البتية وهذا إشارة إلى أن الأولى للمصنف ذكر هذه والأفقولة بافضاء اليسرى للارض يحتمل وأليناها عليها أو على الارض والثاني هو المراد كذا في عب ويبحث فيه لأنه متى كان ساق اليمنى فوق قدم اليسرى لا تكون أليتها الأعلى الارض (قوله جانب) (٢٨٥) الأولى حذف جانب وقدم ويقول ويجعل ساق اليمنى عليها وفيه إشارة إلى

أن قوله واليمنى مفعول لفاعل محذوف وليس ذلك بال لازم اذ يحتمل عطفه على افضاء والتقدير ويجعل اليمنى عليها ويجوز أن تكون للحال (قوله عليها) أي على الرجل اليسرى بدون تقدير ورك والمراد جعل ساق اليمنى على قدم اليسرى فيكون قدم اليسرى تحت ساقه الايمن وهو ما نقله الاقفهسي عن عبد الوهاب وقيل يجعله تحت فخذه الايمن وقيل بين فخذه (أقول) والاول أقرب واعلم ان التفرش وهو كون البتية على رجله اليسرى خلاف الأولى وقوله ويقضى هذا يفيد ان قوله وابهامها معطوف على اليسرى أي ويقضى بابهامها إلى الارض لكن فيه شيء من حيث الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه على حل الشارح والحاصل

وحل قيام الثلاثية على قيام الرباعية (ص) والجلوس كله بافضاء اليسرى للارض واليمنى عليها وابهامها للارض (ش) هذا إشارة إيمان ما يستحب في صفة الجلوس ان قدم يمين حكمه أي وهيئة الجلوس كله بين السجدين وفي التشهدين بان يقضى أي يوصل ورك الرجل اليسرى وأليته للارض وينصب جانب قدم الرجل اليمنى عليها بحيث يصير الورك الايمن من نفعاعن الارض ويقضى بباطن ابهام اليمنى وبعض أصابعها للارض فيصير رجلاه إلى الجانب الايمن وقعوده على طرف الورك الايسر (ص) ووضع يديه على ركبتيه بركوعه (ش) أي وندب وضع يديه على ركبتيه بركوعه مجافياً ضبعيه عن جنبيه ولا يضمهما ولا يفتش ذراعيه وهذا تكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما وفي بعض النسخ اسقاط لفظ ركوع وجرف لفظ وضع عطفاً على قوله بافضاء اليسرى فهو من اتمام صفة الجلوس كما أشار له ابن غازي وفي عبارة وليس قوله ووضع يديه على ركبتيه بركوعه تكرار مع قوله وندب تمكينهما منهما لان ذلك مستحب آخر أعلى من هذا والحاصل أن الكيفيات ثلاثة واحدة خلاف الأولى وهي قوله تقرب راحته فيه من ركبتيه واثنان مستحبتان وهما قوله وندب تمكينهما منهما وقوله ووضع يديه الخ لكن الأولى أعلى من الثانية وقوله على ركبتيه أي فوق ركبتيه أي على العضو الذي فوق ركبتيه والعضو الذي فوق ركبتيه هماراً ساخذه فعلى هنا جعنى فوق فلا يلزم أن المؤلف يقول أعلى ركبتيه (ص) ووضعهما ما حذواً ذنيه أو قربهما بسجود (ش) فيها مالاً يتوجه بيديه إلى القبلة ولم يحد أين يضعهما الرسالة تجعل يديك حذواً ذنيتك أو دون ذلك اه وظاهر كلام المؤلف كالمسألة تساوى الحالتين ولم يعلم من كلامهما مقدار القرب الذي يقوم مقام المحاذاة في الندب فإنه يحتمل أن يكون بحيث تكون أطراف أصابعه محاذية لهما ويحتمل غير ذلك (ص) ومجافاة رجل فيه بطنه فخذه وهو فقيه ركبتيه (ش) يريد أن الرجل يستحب له أن

ان العبارة فيها ثلاثة اضافات مقصورة وهي هيئة وورك وباطن وموصوف وهو الرجل ومعطوف وهو البتية ويقدر معطوف آخر وهو تفرج فخذه وتقدير عامل على مقتضى كلامه وانظر ما قدر التفرج (قوله مجافياً) هذا مستحب آخر وقوله ولا يضمهما بيان لما قبله (قوله ولا يفتش ذراعيه) لا يخفى ان هذا انما يناسب حال الجلوس (قوله وهذا تكرار) سيأتي الجواب عنه بعد (قوله عطفاً على قوله بافضاء) أي على افضاء من قوله بافضاء (قوله فهو من اتمام) أي فذكره من اتمام الخ (قوله وقوله ووضع يديه الخ) هذا متعلق بما في بعض النسخ (قوله فلا يلزم الخ) حاصله انه حيث كان ذلك جارياً على بعض النسخ من اسقاط قوله بركوعه فلا يلزم المصنف أن يقول أعلى ركبتيه أي يضع يديه في أعلى الركبتين أي في المكان المرتفع على ركبتيه هذا مراده الا أن اللفظ لا يؤيد لان أعلى الركبتين هو الجزء العالى منهما الذي ليس فوقه جزء أعلى الركبتين أي فذكره في الخبر وفي ك وشب ان المقصد خلاف ذلك كما تبين (ثم أقول) وهذا التأويل بعيد عن اللفظ (قوله تساوى الحالتين) أي فتكون أول التخيير وفي ك وشب ان أو تنويعاً إشارة لقول آخر (قوله ويحتمل غير ذلك) بان تكون أطراف الاصابع أنزل منها (قوله وهو فقيه ركبتيه) مر فقيه معطوف على بطنه وركبتيه معطوف على فخذه وهو من باب العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والمجافاة المباحة

(قوله يفرق بين بطنه ونخذه) هذا معنى قول المصنف ومجافاة رجل فيه بطنه (قوله وبين مرقبيه وجنبه) صورة خارجه وكذا بين ركبته الا أن المجافاة بين المرفقين والجنبين تؤخذ لزوما من مجافاة المرفقين للركبتين إذا جعل المرفقين في حال المجافاة للركبتين محاذين للركبتين فتدبر الصورة الثانية من المصنف هي ما أشار لها بقوله بمجافاة مرقبيه الخ فالاولى ان يبينها كما فعل في الاولى ثم يقول ومجافاة كذا تستلزم كذا (قوله تفيد) كذا في كذا وهذا اذا كانت المباعدة بينهما بحيث يكون المرفقان محاذين للركبتين (قوله وبطنه بالجر بدل) هذا الاعراب للسطحي جعله التقافي فاسد الا ان بطنه يصير فاعلاما مع انه مفعول ونخذه تشبيه تخذيذ بال معجزة ما بين الركبة والورك وهي مؤنثة وفيها أربع (٢٨٦) لغات فتح الفاء وكسر الفاء مع سكون الخاء وفتح الفاء وكسر الخاء والفاء (قوله يجعل

بطنه الخ) فقيهه حذف عاملين (أقول) ويصح أن يكون بطنه معمول مجافاة وقوله نخذه على نزع الخافض أي يحاذي الرجل بطنه عن نخذه وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا يضعهما) أي المرفقين الخ هذا لازم لمجافاة المرفقين للركبتين حيث تكون المجافاة المذكورة مع المسامحة (قوله في حق كل مصل) أي الا المسافر (قوله أكدها) أي أكثرها ثوبا (قوله قاله ابن رشد الخ) سكت عن صلاة المأموم في صلاة الجماعة والقبائل وفي الدار والقضاء والظاهر انه فوق الفذودون الامام ويحتمل ان يقال انه كالفذ قاله عجم (قوله وأفاد فيماني الخ) لا يخفى ان ماسيأتي قاصر على الامام فيعلم منه انه خلاف الاولى في حق غيره (قوله هو الثوب أو البرد الخ) قال في المختار البرد من الثياب جمعه برود وبارد كساء اسود مربع اه فعليه يكون من عطف الخاص على العام باو (قوله عاتقيه) يقال لما بين المنكب والعنق عاتق وهو موضع الرداء والمنكب كالمجلس مجمع عظم العضد والمنكب فعلى هذا فقولوه وبين

يفرق بين بطنه ونخذه وبين مرقبيه وجنبه وبين ركبته ومجافاة مرقبيه لركبته تفيد مجافاة ذراعيه لنخذه ثم ان هذا في الفريضة والنافلة التي لم يطول فيها وله أن يضع ذراعيه على نخذه اطول السجود في النوافل وبطنه بالجر بدل من رجل أي مجافاة بطن رجل ونخذه مفعول مجافاة وبالنصب مفعول المحذوف كأنه لما قال مجافاة رجل فيه قيل له ما معنى مجافاته فقال يجعل بطنه مجافيا لنخذه فنصب نخذه بمجافاة المقدّر المدلول عليه بمجافاة والوجهان في قوله ومرقبيه أي ويندب أيضا بمجافاة مرقبيه وركبته ولا يضعهما ولا ذراعيه على نخذه واحترز بذلك الرجل عن المرأة فانه تكون في صلاحها منضمة منزوية وقيل هي كالرجل في ذلك (ص) والرداء (ش) أي يستحب الرداء في حق كل مصل كما هو ظاهر كلامه كغيره وظاهره نافلة أرفق بوضعه قال أبو الحسن الاستحباب في الرداء على مرتب أربعة أكدها صلاة الأئمة في مساجد الجماعات بالاردية أو ما في معناها من اغفار وانبارس ويلها في الاستحباب صلاة المنفرد في مساجد الجماعات ومساجد القبائل بالرداء أو ما في معناها ويلى ذلك في الاستحباب صلاة الامام في داره أو فناءه بالرداء أو ما في معناها ويلى ذلك صلاة المنفرد في داره أو فناءه بالرداء أو ما يقوم مقامه وهو أدنى مرتبة الاستحباب قاله ابن رشد اه وقد أفاد المؤلف هنا طلبه ابتداء وأفاد فيماني من قوله وامامة بمسجد بالرداء حكم ما أترك والرداء في النهاية في غريب الحديث هو الثوب أو البرد يضعه على عاتقيه وبين كتفيه فوق ثيابه ونحوه في المدخل وزاد وهو أربعة أذرع ونصف ونحوه هادون أن يغطي به رأسه فان غطاها به ورد طرفه على أحد كتفيه صار قناعا وهو مكروه للرجل لانه من سنة النساء الا من ضرورة حر أو برد (ص) وسدل يديه (ش) أي يندب لكل مصل على المشهور وسدل أي ارسال يديه اني جنبه من حين يكبر للاحرام ظاهره في الفرض والنفل ويكره القبض في الفرض (ص) وهل يجوز القبض في النفل أو ان طول وهل كراهته في الفرض للاعتقاد أو خيفه اعتقاد وجوبه أو اظهار خشوع أو بيلات (ش) يعني انه وقع خلاف هل يجوز القبض لكونه يده اليسرى يسده اليمنى واضعها تحت الصدر وفوق السرة في النفل من غير قيد طول كما هو مذهب المدونة عند غير ابن رشد لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة أو ان طول فيه ويكره ان قصر كما عند ابن رشد وهما تأويلان وأما سبب كراهة القبض بأي صفة كانت في الفرض فقيه ثلاث تأويلات قيل للاعتقاد اذ هو شبهة بالمستند وهو للقاضي عبد الوهاب فلو فعله لالذات بل تستنالم يكره وأخذ منه جوازه في النفل لجواز الاعتماد فيه من غير ضرورة وقيل خيفة

كتفيه الاولى أن يقول وعلى كتفيه وتبين محاذ كره أن العاتق والمنكب واحد (قوله وهو أربعة أذرع ان ونصف) أي طوله الا أن المنقول من أئمتنا ان طوله ستة أذرع وهكذا قال عجم أي فكلام صاحب المدخل ليس هو المنقول عن أئمتنا (قوله وهو مكروه للرجل) أي في الصلاة (قوله ظاهره في الفرض والنفل) أي وهو كذلك كما أفاده السطحي (قوله ويكره القبض في الفرض) وأما النفل فلا يكره بل هو خلاف الاولى (قوله هل يجوز القبض) يعني خلاف الاولى (قوله بل تستنالم يكره الخ) هذا يفيد ان له أصلا في السنة ونفي الكراهة صادق بالجواز والاستحباب وحيث كان له أصل في السنة فهو مستحب في اذالم بقصد شيئا لا اعتمادا ولا تستنالم والظاهر حله على التسنن لانه حيث ورد في السنة فيجمل خالي الذهن عليه فالاحوال ثلاثة قصد الاعتماد

مكروه قصد التسنين أولم يقصد شيئا مندوب وهذا هو التحقيق والتأويلان بعده خلافة (قوله بتفرقة) أي الامام وقوله فيها أي في المدونة بين الفرض والنفل فجوز في النفل (قوله مع تأديته إلى كراهة كل الخ) لأن خيفة اعتقاد الوجوب تمكن في جميع المندوبات فهو ضعيف من وجهين (قوله خيفة الخ) أي وهو من قبيل النفاق وهذا التعليل ضعيف لانه اذا ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في معالج الشخص نفسه في الترك (قوله وعليه فلا يختص الكراهة بالفرض) بل النفل كذلك مع أنه يجوز القبض في النفل أي فهذا التعليل ضعيف فظهر من ذلك التقرير كراهة ان التعليل الاول هو الرابع (قوله وعليه) أي وعلى قول بعض الشراح (قوله لا يكره) بل يندب على ما تقدم (قوله فهل المراد انه مظنة اعتقاد الوجوب) أي مظنة اعتقاد الفاعل الوجوب أو مظنة غيره فممن يعرف الحكم أي في فاعل يعرف الحكم أي محل للاعتقاد ففيه تجريد (قوله أو مظنة خوف الخ) أي مظنة أن يكون الناس يخافون أي يظنون ان الفاعل يعتقد الوجوب فينبعونه على ذلك أو يذمونه وكلاهما لا يصح أو مظنة أن يكون الفاعل يظن من أجل فعله ان الناس يعتقدون الوجوب فينبعونه والحاصل اننا اذا قلنا مظنة الاعتقاد أي فيكون المترقب نفس الاعتقاد اما من الفاعل أو من غيره وأما على انه مظنة الخوف والمترقب الخوف لا الاعتقاد والخوف اما من الفاعل على (٢٨٧) غيره أي يخاف على غيره الاعتقاد والخوف من

الغير على الفاعل أن يكون الفاعل معتقدا الوجوب فالمعنى مختلف وكلاهما صحيح والحاصل ان المعنى محل لخوف الاعتقاد أي محل لظن الاعتقاد فتفسر المظنة بموضع الظن غاية الامر انه عبر عن الظن بالخوف لكون الخوف أعم من الظن لانه يشمل الشك وليس في العبارة على هذا تجريد (قوله أي اذا هوى له) أي لان قوله في سجوده محتمل لان يكون في رفعه من سجوده (قوله وتأخيرهما عند القيام) عكس ركبتى البعير في نزوله وقيامه أي عكس ركبتى البعير اللتين في يديه فانه يقوم عليهما ولا يمكن يقدم زخرفته بمؤخر رجله عند القيام قبل أن يمد يديه للقيام فركبته مؤخرتان في القيام والانسان ركبتاه مقدمتان وفي

أن يعتقد وجوب به الجهال وهو اللباجي وابن رشد وضعف هذا التأويل بتفرقة فيما بين الفرض والنفل مع تأديته إلى كراهة كل المندوبات وقيل خيفة اظهار خشوع ليس في الباطن وقد تعود النبي صلى الله عليه وسلم منه وهو لعاياض وعليه فلا يختص الكراهة بالفرض قاله بعض الشراح ونحوه في التناهي وعليه فالتعليل الاول ليس تعليلًا بالمظنة فاذا انتفى الاعتقاد عند القائل به لا يكره وأما التعليل الثالث فبالمظنة أي أنه مظنة اظهار الخشوع وأما التعليل الثاني فيحتمل أن يكون بالمظنة ويحتمل أن يكون كالاول وعلى انه تعليل بالمظنة فهل المراد أنه مظنة اعتقاد الوجوب أو مظنة خوف اعتقاد الوجوب وفهم مما قررنا ان القبض في الفرض مكروه بأي صفة كانت وان الذي فيه الخلاف في النفل القبض بصفة خاصة كأمروا ما على غير ذلك في حكمه الجواز مطلقا وليس فيه الخلاف المتقدم (ص) وتقديم يديه في سجوده (ش) يعني انه يستحب في الصلاة تقديم اليدين في السجود أي اذا هوى له يدل عليه قوله (وتأخيرهما عند القيام) أي ويندب تأخيرهما عند القيام (ص) وعقد يمينه الثلاث في تشهديه ماد السبابة والاهتمام (ش) أي ويندب للمصلي أن يعقد في شهادته واحدا أو أكثر الوسطى والبنصر والخنصر من اليد اليمنى ماد السبابة والاهتمام تحت السبابة ولا يقبض شيئا من أصابع اليسرى ولو قطعت اليمنى ثم فيه اجمال بعد ذلك لان مد السبابة والاهتمام هو صورة عشرين ثم يحتمل أن يقبض الثلاث صفة تسعة وهو جعلها على طرف الكف فيصير تسعة وعشرين كما قال ابن الحاجب ويحتمل جعلها وسط الكف وهو صفة ثلاث وعشرين ويحتمل جعلها وسط الكف مع وضع الابهام على أغلة الوسطى وهي صفة ثلاث وخمسين وبعبارة أخرى ليس في كلام المؤلف كيفية وضع الثلاث ولا كيفية حال الابهام مع السبابة وقول لاكثر انه على هيئة عدد التسع

حالة النزول ركبتا الانسان مؤخرتان وركبتا البعير مقدمتان وهذا أحسن مما في عب ونصه عكس البعير في نزوله وقيامه فانه غير واحد أما نزوله فظاهر وأما قيامه فمعناه عكس ركبتى البعير في يديه اقيامه بهما وان كان بعد تحرير يدي رجله (قوله الثلاث) بدل بعض من يمينه مقدمه الضمير بربط البعض بكلمة أي أصابعه الثلاث والاولى جعله بدل كل من كل أي عقده بعض يمينه الثلاث فالثلاث بدل من بعض وبدل الكل من الكل لا يشترط فيه ضمير (قوله ماد السبابة) سميت بذلك لان العرب كانت تشير بها للسب (قوله والاهتمام تحت السبابة) أي إلى جانبها ولا شأن له بخفض عن السبابة كذا قال الخطاب رحمه الله تعالى ولا يخفى انه اذا كان كذلك فيكون ممدودة على الوسطى فيوافق العبارة الثانية لان مد السبابة والاهتمام أي بالمعنى المتقدم (قوله وهو صفة ثلاث) الأفضل وهو صفة ثلاث فتكون ثلاثة وعشرين (قوله وهي صفة ثلاث وخمسين) لا يخفى ان وضع الثلاثة الاصابع بثلاثة ويكون وضع الابهام على أغلة الوسطى مع مد السبابة بخمسين هذا مفاده الا أنه منافي لما يفيد العبارة الثانية التي جعلتها موافقة للاولى لان مفاد العبارة الثانية ان ذلك للعشرين وللخمسين والجواب ان قوله مع وضع الابهام أي رأس الابهام على أغلة الوسطى بحيث تكون الابهام مخنبة هذا حاصل ما ذكره العلماء العارفون وحينئذ فقوله ماد السبابة والاهتمام صفة عشرين أي بدون انحناء

(قوله والموافق لما ذكره في علة تحريكها) العلة أنها ذكر أحوال الصلاة فلا يوقعه الشيطان في سهو وانما اختصت بالإشارة دون غيرها لان عروقها متصلة بنباط القلب واذا حركت انزعج القلب فينتبه لذلك والحاصل ان الراجح انه يحركها الى السلام جهة اليمن واليسار لافوق وتحت كما قيل به أفاده بعض شيوخنا (قوله ولو طال التشهد) المناسب ولو طال الجلوس (قوله ولكن الاول الخ ٢) لاجابة لذلك (قوله وظاهر المدونة) هذا هو المعتد (قوله ودعاء تشهد ثان) يراد به تشهد السلام وان كان ثانيا أو اربعاً ويدخل في الدعاء الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خلافاً لما في عب (قوله يعني ان التشهد) الموافق للنقل كما أفاده محشي نت ان اختلافهم بالسنية والفضيلة انما هو في أصل التشهد وأما كونه باللفظ الوارد فهو مستحب لا غير وذكروا النقل المؤيد لذلك وراجعه (قوله والجهر به بدعه) أي فهو مكروه (قوله ولكن الافضل ما في الخبر كما يأتي) (٢٨٨) وعده ولم يذكره وهو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على ابراهيم انك حميد مجيد كذا في عب تبعا للشيخ سالم قال ابن عب وفيه نظر بل في البخاري ذكر الال في المحمدين في بعض الروايات وفي بعضها ساقطة قال ابن حجر هذا تقصير من الرواة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بالال في المحامين لانه لما نزلت الآية قالت له صلى الله عليه وسلم العجابه نحن امرنا الله بالصلاة والسلام أما السلام فقد عرفناه وما الصلاة فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما بركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد اه (قوله يتم بذلك) أي بكونها في التشهد الاخير (قوله الالفاظ الدالة على الملك) كقوله له ملك السموات والارض (قوله مستحقة) بالبناء للمفعول أي يستحق المولى أن يتصف بملوكها (قوله وهي الاعمال الصالحة) أي نام ثوابها (قوله لله) أي لا ينبغي

والعشر من فيكون الخنصر والنصر والوسطى اطرافهن على اللحمة التي تحت الابهام وبسط المسبحة ويجعل جنبها الى السماء وبعد الابهام يجانبها على الوسطى (ص) وتحريكها دعاء (ش) أي ونذب تحريك السبابة يميناً وشمالاً ناصباً حرقها الى وجهه كالمدينة دعاء من أول التشهد لاخره وهو أشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله والموافق لما ذكره في علة تحريكها أن ينتهي الى السلام ولو طال التشهد (ص) وتبائن بالسلام (ش) أي وما يستحب في الصلاة التيامن بالسلام ابن عرفة سلام غير المأموم قبالة متبائناً قليلاً عياض وتأول بعضهم ان المأموم كذلك وظاهر المدونة أنه يسلم عن يمينه وقاله الباجي وعبد الحق اه وحاصله أن الفذ والامام يسلم قبالة متبائناً قليلاً وأما المأموم فقليل كذلك وقيل بداءته بالسلام عن يمينه قال أبو محمد صالح ويكون التيامن عند النطق بالكاف والميم من عليكم (ص) ودعاء تشهد ثان (ش) يعني ان الدعاء يستحب في التشهد الثاني ومجمله بعد التشهد ويلزم منه طول الجلوس الثاني على الاول اذ لا يزيد فيه على التشهد (ص) وهل لفظ التشهد والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام سنة أو فضيلة خلاف (ش) يعني ان التشهد بأي لفظ كان سنة كما مر وذكروا الخلاف في أن التشهد باللفظ الوارد عن عمر رضي الله عنه الا في بيانه الذي علمه الناس على المنبر بمحضر العجابه سنة فيصير الا في به آيما سنيين أو فضيلة والسنة مطلق لفظ تيسر وعلى كل يستحب اسراره والجهر به بدعه وجهل بالخلاف واختلاف أيضا هل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بأي لفظ سنة في التشهد الاخير ولكن الافضل ما في الخبر كما يأتي أو فضيلة كما شهروه ابن عطاء الله خلاف ومجملها بعد التشهد وقبل الدعاء ويدل على ان الصلاة على النبي انما هي في التشهد الاخير ما يأتي التصريح به من كراهة الدعاء في التشهد الاول والصلاة على النبي دعاء وبه يعلم ان كلام المؤلف غير محتاج لان يتم بذلك ولفظ التشهد المختار لما لك هو التحيات أي الالفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى الزاكيات النمايات وهي الاعمال الصالحة لله الطيبات أي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها الصلوات الخمس وقيل كل الصلوات وقيل الادعية وقيل العبادات كلها السلام اسم من اسمائه تعالى أي الله عليك حفيظ وراض أي النبي ورحمة الله المراد بها ما تجدد من نفعات احسانه وزاد في بعض روايات الموطا وبركانه أي خيراته المتزايدة السلام أي الله شهيد

علينا

(قوله وما والاها) ناسبه كما مر يعرف ونهى عن منكر (قوله وقيل كل الصلوات)

فرضاً أو نفلاً (قوله وقيل العبادات كلها) قيد دخل الزكاة والصوم فيكون من اطلاق اسم البعض على الكل (قوله عليك) متعلق بحفيظ وراض أما تعلقه براض فظاهر لان على تأتي بمعنى عن كقول الشاعر * اذا رضيت على بنو فشير * وأما تعلقه بحفيظ فلا يظهر الا يجعل على بمعنى اللام وحفيظ مبالغه حافظ أي حافظك من الشيطان وسوسسته أو من المضاررة الحسية والمعنوية (قوله أيها النبي) يلاحظ كأنه يحاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاذن يلاحظ الروضة الشريفة (قوله نفعات احسانه) قال في المصباح النفعه العطية وقال في المختار يقال نفعته الریح هبت وكأن النفعه اسم للعطية التي بها ارتياح القلوب كارتياحها بالريح الطيبة وازدافه نفعات الاحسان من اضافة المتعلق بفتح اللام للمتعلق بكسر اللام (قوله المتزايدة) أي الاخذة في الزيادة في كل وقت ويظهر (قول المحشي قوله ولكن الاول الخ ليس ذلك موجوداً في نسخ الشارح اه

أن يكون عطف وركانه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله علينا الخ) يرد أن المولى إذا شهد بالآيمان فهي شهادة لنا
 لا علينا لأن الشهادة علينا مضرة والجواب أن وجهه الاتيان على اشارة الى أن الله قريب علينا في جميع الاحوال (قوله أى أمان
 الله علينا) أى تأمينه مسبل علينا فلا يتطرق اليه اختلال حال (قوله المراد بهم هنا المؤمنون الخ) احتراز عن الصالحين في غير
 هذا المحل فليس شاملا للملائكة كقوله تعالى ولقد اصطفينا في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين قال المفسر أى الذين لهم الدرجات
 (قوله من الانس والجن) من للتبعيض بالنسبة للانس والجن والليمان بالنسبة للملائكة (قوله معبود بحق) تفسير لاله لانه الخبر بل
 الخبر محذوف أى موجود والتقدير لا معبود بحق موجد الاله (قوله فى أفعاله) ليست من جملة المقول بل من التفسير أى فى أفعاله
 وتفسير الشهادة بالتحقق قصور فانه لا يكون الا بالقلب فالأفضل أن يقول أى أقرب لى وأتصدق بقلبي الخ (قوله لا مطلقا) أى فى
 الفرض والنفل أى لانها تجوز فى النفل وحينئذ فالمعنى انه تكراهه بسملة فى الفرض فهو عين قوله وكرها بفرض (قوله ورجعه البساطى
 للصلاة المعهودة) أى المعهودة خارجا ذكر فى قوله فرائض الصلاة الخ وقد تقدم أن المراد بها ما شمل الفرض والنفل وحينئذ فقوله
 فالنفي الخ ظاهر وذلك لان نفي هذا يجماع الجواز الذى فى النفل والكرهاه التى فى الفرض ثم بعد كتي هذا وجدت البساطى يفيد فله
 الحمد والمنة جعل الله ذلك خالصا لوجهه الكريم وفوزا لديه بجنت النعيم (٢٨٩) (قوله وعلى هذا) أى وأما على فيه العائد على التشهد

فليس المعنى هكذا بل المراد بكره
 فظهر اختلاف المعنى على النسختين
 فتدبر حق التدبر (قوله وجازت)
 أى البسملة جوازاً مستوى الطرفين
 فى الفاتحة وغيرها (قوله وهو
 ظاهر المدونة) أى ان هذا التعميم
 فى الجهر ظاهر المدونة ومقابله
 مافى العتية من كراهة الجهر به
 أى بالتعويذ ومقاد شب ترجمه
 (قوله فى الفاتحة وغيرها) كذا
 فى الشيخ أحمد فافا لقال زروق
 المشهور ان السورة كالفاتحة
 فى الكراهة اه (قوله وتحصيل
 مذهبه) معطوف على المشهور
 أى وهو تحصيل مذهب أى
 ذو تحصيل مذهب أو أراد بالتحصيل
 أثره كأنه قال حاصل مذهب (قوله
 يسرها) أى مع كونه يسمع نفسه فانه
 اذ لم يسمع نفسه لا يسمع كفى عند

علينا انا قد آمننا بالآيات وبعناك وقيل المراد به هنا الايمان أى ايمان الله علينا وعلى عباد الله
 الصالحين والمراد بهم هنا المؤمنون من الانس والجن والملائكة أشهد أى أتصدق أن لاله
 معبود بحق الا الله وزاد فى بعض الروايات وحده لا شريك له فى أفعاله وأشهد أى أتصدق أن
 محمد عبده ورسوله (ص) ولا بسملة فيه (ش) أى ولا بسملة فى التشهد أى بكره ولو تشهد بنفل
 وأما حكم البسملة فى الصلاة فهو ما ذكره بعد بقوله وجازت كتعويذ بنفل وكرها بفرض ويجوز فى
 بعض النسخ لا بسملة فيها بضمير المؤنث العائد على الفاتحة كما قرره الشارح أى فى صلاة
 الفرض لا مطلقا ورجعه البساطى للصلاة المعهودة قال وعلى هذا فالنفي للجوب والسنة
 والاستحباب اه ويشمل الفاتحة والسورة التى بعدها كفى الرسالة على كلام البساطى وهو
 حسن (ص) وجازت كتعويذ بنفل (ش) أى وجازت البسملة فى النفل كما يجوز فيه التعويذ
 وظاهره قبل الفاتحة أو بعدها وقبل السورة جهرا أو سرا وهو ظاهر المدونة (ص) وكرها
 بفرض (ش) أى وكرهت البسملة والتعويذ فى الفرض للإمام وغيره سرا وجهرا فى الفاتحة
 وغيرها ابن عبد البر وهو المشهور عند مالك وتحصيل مذهبه عند أصحابه وقيل بالإباحة
 والندب والوجوب لكن من الورع الخروج من الخلاف بالبسملة أول الفاتحة ويسرها ويكره
 الجهر بها ولا يقال قولهم بكره الاتيان بها فى الفريضة ينافى قولهم يستحب الاتيان بها
 للخروج من الخلاف لانا نقول متعلق الكراهة الاتيان بها على وجه أنها فرض أو على ان
 صحة الصلاة تنوقف عليها ومتعلق الاستحباب الاتيان بها دون نية الفريضة والنفلية فلا
 تنافى بينهما (ص) كدعاء قبل قراءة وبعد فاتحة وأثناءها وأثناء سورة وكوع وقبل تشهد

(٣٧ - خرشي اول) الشافعى قال الخطاب هذه المسئلة تتعلق بثلاثة أطراف الاول ان البسملة ليست عندنا من الجدول من سائر
 القرآن الا من سورة النمل الثانى ان قراءتها فى الصلاة غير مستحبة والاولى أن يستفتح بالحمد الثالث انه اذا قرأها لم يجهر بها فان جهر
 بها فذلك مكروه اه (قوله الاتيان بها على أنها فرض) أى سواء قصد الخروج من الخلاف أولا (قوله أو على ان صحة الخ) يرجع للذى
 قبله فى المعنى (قوله ومتعلق الاستحباب الاتيان بها الخ) أى ملاحظا بنية الخروج من الخلاف وخلاصته ان نية الخروج من الخلاف
 التى ليست معها كراهة ان يأتى بها ولا يقصد فرضية ولا غيرها لانه لو قصد الفرضية لكان آتيا بكمرة ولو قصد النفلية لم يصح عند
 الشافعى فلا يقال له انه مراعاة للخلاف والظاهر أن الكراهة حادثة بنية النفلية فلا يفهم لقوله على أنها فرض أو على ان
 الصلاة الخ وكذا يكره فيما يظهر اذا لم ينو فرضا ولا نفلا لم يقصد الخروج من الخلاف (قوله وبعد فاتحة) هكذا نقل المصنف الكراهة
 فى ذلك عن بعضهم وعمل ذلك بانه يشغل عن قراءة السورة وهى سنة بما ليس بسنة ويخالفه مافى الطراز فقد قال فيه ويدعو بعد
 الفراغ من الفاتحة ان أحب قبل السورة وقد دعا الصالحون اه قال الخطاب وهو الظاهر ويوافق مافى الطراز ما ذكره التمساني فى
 شرح الجلاب فانه ذكر ان الدعاء بعد الفاتحة وقبل السورة مباح وليس بكمروه وكذلك فى أثناء السورة فى النافلة وكذا بعد السورة

وقبل الركوع وبعد الرفع من الركوع وله أخذه من كلام صاحب الطراز (قوله وبعد سلام امام) ولو بقي في مكانه بخلاف الشاهد فإنه يفعل بعد سلام امامه ان بقي في مكانه أو تحوّل نحو لا يسبر (قوله فلا يكره بعد القراءة وقبل الركوع) أي وقول المصنف وبعد فاتحة أي وقبل سورة بدليل ما هنا وقد علمت ما فيه (قوله وفي الرفع من السجدة الثانية) لم تكن موجودة في الخطاب ولعل عدم ذكرها يكون المحل مشغولاً بالتكبير مع الشاهد إذا كان يعقب السجدة الثانية تشهد وبالتكبير إذا كان يعقبها قياماً معمر به الركن من أوله إلى آخره إلا ان كلام الخطاب ربما يفيد أنه قال ولا بأس بالدعاء في أركان الصلاة كلها سوى الركوع فإنه يكره الدعاء فيه (قوله لكن منه ما هو جائز) وهو ما قبل الركوع ومنه ما هو مندوب بخصوص كالرفع من الركوع فإنه خاص برناو لك الحمد أي لان الحامد له طالب منه المزيد وبأي شيء كان كالسجود بين السجدين كذا في عب (أقول) كون الدعاء جائزاً مستوي الطرفين بعيد وذلك لان الدعاء مع العبادة فالظاهر أن ما وقع في كلامهم من كونه مباحاً وجائزاً انما المقصد انه مأذون فيه فلا ينافي النذب لانه مستوي الطرفين كما هو ظاهر الشارح أو يقال ان الإباحة من (٣٩٠) حيث كونه في هذا الموضع فلا ينافي انه في ذاته مندوب وقول عب مندوب بخصوص

أي وهو برناو لك الحمد كذا في عبج
ذا كراما يفيد وفي شارح الجلاب
ما ظاهره العموم (قوله مما هو
ممكن) أي عادة وشراً بدليل ما بعد
(قوله فإنه يحرم الدعاء بذلك) أي
بالممتنع شرعاً أو عادة الأولى فيما
إذا كان متمتعاً عادة وفي عب وانظر
هل تبطل الصلاة به مطلقاً أو
بالممتنع شرعاً لا عادة اهـ (أقول)
والظاهر صحة الصلاة مطلقاً سواء
كان متمتعاً عقلاً كالجمع بين الصدين
أو عادة أو شرعاً (قوله غفار) قبيلة
وكذا أسلم وقوله سالمها الله المسالمة
المتاركة أي لم يلحق الله بهم مكرها
(قوله عصية) بضم العين قبيلة
(قوله لحيان) بفتح اللام قبيلة (قوله
ورعلان) بكسر الراء والصواب
ورعلا بحدف النون وفي رواية
ذكرها مسلم عن أنس بن مالك قال
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم

على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين صباحاً يدعوه على رعل ولحيان وعصية عصمت الله ورسوله ففي تلك الروايتين فلا
تصريح بدعائه على عصية وعبارة الشارح ليس فيها تصريح بدعائه على عصية إلا انه قد يقال ان الاخبار عنها بالاصحاح يتضمن
الدعاء عليهم وفيه بعد تنبيه يحجز الدعاء على الظالم بعزله كان ظالمه أو لغيره والاولى عدم الدعاء على من لم يعم ظلمه فان عمه فالاولى
الدعاء وينهى عن الدعاء عليه بذهاب أولاده وأهله أو بالوقوع في معصية لان ارادة المعصية معصية أو بعمومات تحصل له فوق
ما يستحقه وفي حواز الدعاء بسوء الخاتمة قولان الراجح كما قاله ابن ناجي وغيره المنع خلاف للبرزلي (قوله وتركه أحسن) أي ان الاولى
خلافه أي لما في تركه من التواضع ومن هنا يعلم ان المسالمة يفرضون بين المكره وخلافه الاولى (قوله والكفان تبع لها) أفرد لانه
مصدر فلا يقال ان الاولى تابعان لها ومقتضى التبعية انه لا يتعلق بالبدن كراهة استقلالاً فقط لانه لو سجد على الارض بيمينته
دون يديه لا كراهة وظاهر النقل الكراهة وأما إذا كان متصلاً فسيأتي في قوله وطرف كم (قوله مما تنبته الارض) قصور بل كل ما فيه
رفاهية أي تنعم من كتمان أو صوف أو نحو ذلك كذلك (قوله كحصر السامان) كذا في نسخة أي السمر المعروف (قوله أو الاديم) كذا في
نسخته يعني الجلد والذي في شب الدوم وقيد شيخنا عبد الله فقال لعلمها أولى لان الاديم أولى في الكراهة من غيره وتأمل (قوله ونحوها)

أى كسباط لم يعد لفرش بسجدة في صف أول والالم يكره كان من الواقف أو من ريع وقفه أو من أجنبي وقفه لفرش بصف أول للزوم وقفه ان جاز أو كرهه لان التراحم على الصف الأول مطلوب ويفهم منه ان ما فرش في غير الصف الأول يكره السجود عليه وأشعر قوله سجود بأنه لو وقف وجلس عليه وسجد على غيره فلا كراهة (قوله ورفع أو نصب الخ) لا يخفى ان الرفع ليس فيه اتصال بالارض بخلاف النصب ففيه اتصال فحيث كان فيه اتصال فيكون سجوداً حقيقة فلا يرجع حينئذ قوله وهذا اذا نوى الخ له بل لا يرجع الا اذا رفع حجر ابدون اتصال خلاف ما في عب ولا يشترط في السجود ارتفاع أسافله على أعاليه خلاف الشافعية ثم يقال أيضاً انه اذا كان رفعه بقصد السجود فلا يظهر قوله وهذا اذا نوى بإيمانه الارض ولفظ المدونة وان رفع شيئاً أى بقصد السجود كما هو سياق كلامها وجهل فلا إعادة عليه وهذا التقييد انما هو للغمي وقد ظهر عدم التثامه (قوله لم يجزه عن السجود) أو كان عامداً أو جاهلاً والذي حكاه الشيخ أحمد عن بعض شيوخه الكراهة مع العجمة ولم يفصل بين جاهل وغيره والذي ارتضاه الشيخ سالم وغيره ونسبها للمدونة صحة صلاته ان كان عامداً بالجاهل والذي ارتضاه عجم بطلان صلاة الصحيح بفعل ذلك مطلقاً جاهلاً كان ذلك أو عامداً (قوله أى طاقات عمامة) القصد الجنس بدليل قوله بعد وهذا اذا كان قد رآه والطاقة التعصية للجمعة من طيات كما هو معروف (قوله وان كان) أى المذكور كشيء لم يقل وان كان كثير المطابق لقوله قدر الطاقين لشبوله لما (٢٩١) اذا كان الطاقان كشيئتين ففيه الاعادة ثم ظاهره الاعادة أبداً وليس كذلك

فلا يكره لكن ترك السجود على ذلك أحسن (ص) ورفع موم يسجد عليه (ش) هذا معطوف على سجود أى وكره سجود على ثوب ورفع أو نصب مصل موم لم يجزه عن السجود شيئاً إلى جبهته يسجد عليه فان فعل لم يعد وهذا اذا نوى بإيمانه الارض فان نوى به ما رفعه دون الارض لم يجزه كما قاله للغمي (ص) وسجد على كور عمامة أو طرف كم ونقل حصباء من ظل له بسجد وقراءة ركوع أو سجود (ش) أى وكره لغير حر أو برد أيضاً السجود على كور أى طاقات عمامة ولا إعادة عليه ابن حبيب هذا اذا كان قدر الطاقين وان كان كشيئاً أعاد التوسى هو نفسه وكره لغيره السجود على طرف كم أو غيره من ملبوسه فالمراد بالكم شئ متصل بالمصلى وكذا يكره للمصلى في المسجد ان ينقل حصباء أو تراباً من موضع ظل في المسجد لاجل السجود عليه في موضع شمس لتحفيره واذا به الماشى والمصلى فيه ولا كراهة في فعل ذلك في غير المسجد وكذا نكره القراءة في الركوع أو التشهد أو السجود لخبر نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً فاما الركوع فعظم موافقه الرب وأما السجود فاجتهدوافيه بالدعاء فقم ان يستجاب لكم لانهم حالتا ذل فخصنا بالذكرك فذكره الجمع بين كلام الخالق والمخلوق في موضع واحد فالضمير في له راجع للسجود أى وكره نقل الحصباء من موضع الظل لاجل السجود فاللام للتعليل لكن ما أدى للتحفير مكرهه سواء كان للسجود أو غيره وكلام المؤلف يوهم الخصوص الا أن يقال ان كراهة نقله لغير الصلاة مفهوم من كلامه بالاولى (ص) ودعاء خاص (ش) أى وكره أن يدعو المصلى بدعاء لا يدعو بغيره في ركوع أو سجود لان أسماءه تعالى كثيرة ومسماتها واحد سمي

تدعو الى ذلك ضرورة حر أو برد اه (قوله لتحفيره) أى ان الكراهة للتحفير فان لم يؤد للتحفير فلا كراهة (قوله فاما الركوع فعظم موافقه الرب) أى بالتسبيح نحو سبحان ربى العظيم وأما السجود فظاهر الحديث انه لا يسجد في السجود مع انه يندب التسبيح فيه أيضاً والحاصل انه يندب في السجود التسبيح والدعاء (قوله فقم) أى تحقيق (قوله لانهم) تعليل لمحذوف أى وانما طلب التعظيم والدعاء لانهم حالتا ذل وقوله فخصنا بالذكرك أى والدعاء في العبارة حذف الواو ومعطفت (قوله فخصنا بالذكرك) تفرع على قوله حالتا ذل أى والقرآن ينبغي ترفعه حساً ومعنى وليس في الركوع والسجود ترفع له حساً والباء اذلة على المقصور عليه أى انهم اخصت بالذكرك لا يتجاوزانه الى القرآن لانهم حالتا ذل والقرآن ينبغي ترفعه والحاصل ان الذكر يناسب الذل بانخفاض الحال والقرآن بالعكس (قوله فذكره) أى وحيث خصنا بالذكرك حكم بكراهة الجمع بين كلام الخالق والمخلوق وكأنه قال نكره قراءة القرآن نصلاً لما هو المطلوب الا انك خبر بان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بعلمه مأخذ الاشتقاق وكأنه قال حكم بكراهة الجمع بين كلام الخالق والمخلوق للقيمة والمخلوقية وهو يخالف ما قاله من ان العلة كون الركوع والسجود حالتا ذل وكان الشارح لم يلتفت لذلك لانه خفي في الجملة (قوله لكن ما أدى للتحفير مكرهه) فان لم يؤد للتحفير فلا كراهة كما هو موضح به (قوله لغير الصلاة) الاحسن ان يقول لغير السجود (قوله المصلى) بل ويكره لغير المصلى (قوله في ركوع أو سجود) الاولى حذف ركوع لانه ليس محل دعاء (قوله لان أسماءه كثيرة ومسماتها واحد) حاصله انه يكره ان يدعو بشئ

تدعو الى ذلك ضرورة حر أو برد اه (قوله لتحفيره) أى ان الكراهة للتحفير فان لم يؤد للتحفير فلا كراهة (قوله فاما الركوع فعظم موافقه الرب) أى بالتسبيح نحو سبحان ربى العظيم وأما السجود فظاهر الحديث انه لا يسجد في السجود مع انه يندب التسبيح فيه أيضاً والحاصل انه يندب في السجود التسبيح والدعاء (قوله فقم) أى تحقيق (قوله لانهم) تعليل لمحذوف أى وانما طلب التعظيم والدعاء لانهم حالتا ذل وقوله فخصنا بالذكرك أى والدعاء في العبارة حذف الواو ومعطفت (قوله فخصنا بالذكرك) تفرع على قوله حالتا ذل أى والقرآن ينبغي ترفعه حساً ومعنى وليس في الركوع والسجود ترفع له حساً والباء اذلة على المقصور عليه أى انهم اخصت بالذكرك لا يتجاوزانه الى القرآن لانهم حالتا ذل والقرآن ينبغي ترفعه والحاصل ان الذكر يناسب الذل بانخفاض الحال والقرآن بالعكس (قوله فذكره) أى وحيث خصنا بالذكرك حكم بكراهة الجمع بين كلام الخالق والمخلوق وكأنه قال نكره قراءة القرآن نصلاً لما هو المطلوب الا انك خبر بان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بعلمه مأخذ الاشتقاق وكأنه قال حكم بكراهة الجمع بين كلام الخالق والمخلوق للقيمة والمخلوقية وهو يخالف ما قاله من ان العلة كون الركوع والسجود حالتا ذل وكان الشارح لم يلتفت لذلك لانه خفي في الجملة (قوله لكن ما أدى للتحفير مكرهه) فان لم يؤد للتحفير فلا كراهة كما هو موضح به (قوله لغير الصلاة) الاحسن ان يقول لغير السجود (قوله المصلى) بل ويكره لغير المصلى (قوله في ركوع أو سجود) الاولى حذف ركوع لانه ليس محل دعاء (قوله لان أسماءه كثيرة ومسماتها واحد) حاصله انه يكره ان يدعو بشئ

خاص كزاق فيما يتعلق بالرزق وعالم فيمن يتعلق بعلم وهكذا (أقول) ان كان المسمى شيئاً واحداً فقد ضاق مجال الداعين لان الاتساع انما يكون اذا تعدد مسميها وأيضاً في الواقع ان مسميها مختلف لان عالم ذات ثبت لها العلم ووهاب ذات ثبت لها كثرة الهبة وهكذا والجواب ان المعنى أن مرجع مسميها الى ذات واحدة تتصف بصفات متعددة فالإتساع من حيث الصفات المتعددة قد دبر (قوله ليتسع) علة لكونه يسمى نفسه بتلك الاسماء الكثيرة (قوله مجال الداعين) أي محل جولا لهم أي محل دعائهم أي ما يدعون به من أسمائه تعالى (قوله كالأبواب) أي فهي للداعين كالأبواب والطرق الموصلة للمقصود أي الأبواب الحسية (قوله اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض) علة للعلة أي انما يسمى نفسه بتلك الاسماء الكثيرة لاجل الاتساع اذ قد يكون الخ فلولم يكن كثرة لا دى للضيق والاطهر أن يقول وقد يكون بعضها أقرب الخ (قوله جاذ في خاصيته) وان لم يكن يحس بذلك أو يعلمه أحد بذلك وخلاصته ان خصوص المدعو به بخصوص الاسم المتعلق بذلك المعنى والمنظورة خصوص ذلك المعنى فحينئذ يدخل في المكروه ما لو كان يدعو بشئ معين ولو بالاسم الجامع للصفات كلفظة الجلالة فلولم يقف على الدعاء بشئ معين فلا كراهة ولو بالاسم الجامع كان دعاء فقال يا الله ارزقني يا الله نور قلبي بالعلم وهكذا وحاصله انه لا كراهة بدعوات متعددة باسم الجلالة فقط أو بأسماء مناسبة وان لم يكن لعامة الناس نعم التعميم أفضل كما افاده عب قائلوا لعل كراهة الخاص الذي لا يدعو بغيره مالم يكن متعلقه عاماً كسعادة الدارين مع كفاية همهما فلا كراهة في ملازمة ذلك كما شاهدت عجب يدعو به اه (قوله لفاتر في شأنه) أي شأن ذلك الاسم أي حاله أي خاصيته وقوله ضعيف في أحواله أي ذلك الاسم (قوله ويحتمل ان يكون المعنى الخ) وتنبأ كد كراهته في حق الامام أي بكره للامام أن يخص نفسه وقد ورد في الحديث ان (٢٩٢) ذلك خيانة للما مومنين قاله في المدخل ويحتمل الصورتين معا (قوله دعاء في

الصلاة الخ) مفهومه الجواز خارجها وهو كذلك (قوله واحرام) ظاهره احرام الصلاة مع انه تقدم انه يشترط أن تكون تكبيرة الاحرام بالعربية وانها تبطل بالعجمية قلعل المسئلة ذات قولين فما هنا على قول وماتقدم على قول ولذلك قال بعض الشراح وانظر هذا أي قول المصنف أو بعجمية لقادر مع ما في الذخيرة

بها نفسه ليتسع مجال الداعين بها وتنفتح لهم أبواب الخيرات كالأبواب اذ قد يكون بعضها أقرب من بعض لاختلافها باختلاف أحوال الداعين فربما صلح الدعاء ببعضها لشخص دون آخر لكونه جاذ في خاصيته لا يصلح الدعاء به لفاتر في شأنه ضعيف في أحواله ويحتمل أن يكون المعنى أنه يكره أن يخص نفسه دون عموم المسلمين فان الدعاء بكلامهم نفع (ص) أو بعجمية لقادر (ش) أي وكره كافي المدونة دعاء في الصلاة واحرام وحلف بعجمية لقادر على العربية ولا بأس أن يدعو بها في غير الصلاة ومفهومه الجواز للعاجز (ص) والفتات (ش) أي وكره للمصلي الفتات بلا حاجة لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كافي الحديث (ص) وتشبيك أصابع وفرقتها (ش) أي وكره في الصلاة خاصة ولو في غير المسجد تشبيك أصابع ولا بأس به في غيرها ولو في المسجد ومثل التشبيك الفرقة للأصابع ووقع في الخطاب ما يفيد ان مالكاً وابن القاسم

انفقا

ذكره

عن الطراز من بطلان صلاة من دعا أو سجد أو كبر بالعجمية ولو غير قادر ولم يحل فيه خلافاً اه ذكره الخطاب فهذا مما يفيد وجود الخلاف وحمل احرام في عبارة المدونة على الحج وان أمكن بعيد (قوله وحلف بعجمية) رأيت في بعض التقايد انه لا ينعقد الجمين اذ لم يكن بالعربية (أقول) وهو ظاهر ما في باب اليمين والفرق بين ما هنا وبين عدم دخوله في تكبيرة الاحرام بعجمية انه متفق عليها بالصيغة العربية الواردة من عب (قوله ولا بأس ان يدعو بها في غير الصلاة) ظاهره ولو في المساجد وليس كذلك فليقيد بغير المساجد فيكره الكلام أيضاً بالعجمية في المساجد لمن كان قادراً على العربية انتهى عمر عن رطانه الاعاجم وقال انها خب أي مكروه خديعة ابن يونس نهى عمر انما هو في المساجد وقيل انما هو بحضرة من لا يفهم لانه من تنجاس اثنين دون ثالث قال القرافي وتكره محالطتهم لانها وسيلة الى ذلك اه (قوله الفتات) ولو يجمع جسده حيث بقيت رجلاه الى القبلة بلا حاجة كما قال الشارح وأما التصفيح عينا وشمالاً لاجده في الجلاب لا بأس به وكذا ظاهر كلام صاحب الطراز الا ان الخطاب قال والظاهر ان ذلك انما هو للضرورة وأما بغير ضرورة فهو من الالتفات الخ وإذا كان من الالتفات فهو بالخاء خف من لى العنق ولى العنق أخف من الصدر والصدر أخف من لى البدن كله (قوله لانه اختلاس) أي استلاب كافي المختار أي ان الالتفات سلب قوى فالسين والتاء لئلا يكيد ولا يد من تقدير مضاف أي ذواسنلاب (قوله من صلاة العبد) أي خشوعاً أو كلاً أو ثوباً من صلاة العبد والضمير في قوله لانه واقع موقع المصدر والتقدير لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كلاً أو خشوعاً ذلك الاختلاس فهو مصدر مؤكد (قوله ولا بأس به في غيرها) الظاهر انه أراد به انه ليس ب مكروه بل هو خلاف الاولى لما رأيت مما يفيد ذلك لما فيه من التفاؤل باستبالك الامور الا انه صح في حديث ذى اليمين تشبيكه صلى الله عليه وسلم بين أصابعه في المسجد كما ذكره ابن رشد الا ان يقال ان هذا بيان للجواز فلا ينافي انه خلاف الاولى (قوله وكذلك الفرقة) التشبيه تام أي في الكراهة في الصلاة وخلاف الاولى في غيرها (قوله ووقع في الخطاب ما يفسد)

ونصه وأما فرقة الأصابع فذكره عند مالك رحمه الله تعالى في المسجد وغيره وخص ابن القاسم الكراهة بالمسجد نقله ابن عرفة وصاحب التوضيح وغيرهما والله أعلم اه (قوله ولا يقول عليه) حاصله انه لا كراهة في الفرقة والتشبيك في غير الصلاة ولو في المسجد (قوله ولا يقول عليه) انظر كيف هذا مع نقل ابن عرفة وغيره مما ذكر (قوله وهو ان يرجع على صدور قدميه) قال شيخنا رحمه الله تعالى المراد بالصدر ما والى أصابع الرجلين من فوق بقدر خمس قرار يط فبقى الاصابع والية للارض ويفضى باليتيه على عقبه (قوله الخاصرة) ارادها بسط الانسان (قوله لان هيئته تنافي هيئة الصلاة) وقيل بالتشبيه لليهود لانهم يفعلونه في صلاتهم (قوله ومن ذلك) أي ومن الذي يشوشه خوف والاولى حذف خوف ولاشئ ان نظره الى ما يحرم يشوشه أي يضربه أخرى والحاصل ان المراد بالتشويش الضمردنيوى أو أخرى (قوله وكذلك يكره رفعه الى السماء) لانه اعراض عن الجهة التي أمر بها بخوضه لا كثر رفع البصر الى السماء في الدعاء وكرهه الطبري والقاضي شريح وجه الاول ان السماء قبلة الدعاء ووجه الثاني اهم الجهة (قوله ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط) خلافا لمن يقول يضع بصره موضع سجوده فقط قال مالك ينظر امامه فانه اذا أخى رأسه ذهب بعض القيام المفروض عليه في الرأس وهو أشرف الاعضاء وان أقام رأسه وتكلف النظر ببعض بصره الى الارض فتلك مشقة عظيمة وخرج وانما أمرنا ان نستقبل جهة الكعبة وخالف في ذلك ابن العربي فقال قال (٣٩٣) العلماء ان المصلى يجعل بصره الى موضع سجوده وبه

قال الشافعي والصوفية بأسرهم فانه أحضر للقلب واجمع للفكر اه (قوله وانما المعنى) أي الكراهة (قوله لان البصر اسم للرؤية) أي الرؤية بالعين أي فاطلق اسم الحال على المحل مجازا مر سلا (قوله ورفعته رجلا او وضع قدم على الأخرى) أي الا طول قيام أو شبهه فلا يكره (قوله وهو الصنف) بالدال المهملة لا بالنون وهو بفتح الصاد وسكون الفاء المنهى عنه (أقول) عبارة الخطاب وكره مالك في المدونة أن يقرن رجليه يعتمد عليهما وهو الصنف المنهى عنه اه المراد منه فالشارح أسقط يعتمد عليهما مع ان المعنى لا يتم الا به (قوله هو)

اتفقا على كراهة فرقة الأصابع في المسجد في غير الصلاة ولا يقول عليه (ص) واقعاء (ش) أي وكره واقعاء في التشهد وبين السجدين ولمن صلى جالسا وهو أن يرجع على صدور قدميه (ص) وتخصر وتغميض بصره ورفع رجلا أو وضع قدم على أخرى واقراءهما (ش) يعني ان التخصر وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام مكره لان هيئته تنافي هيئة الصلاة وكذلك يكره تغميض البصر خوف اعتقاد وجوبه الا أن يكون فتحه يشوشه ومن ذلك خوف نظره الى ما يحرم وكذلك يكره رفعه الى السماء وتقدم انه يضع بصره امامه ويكره أن يضع بصره في موضع سجوده فقط قال الابي وكان الشيخ يقول انما المعنى اذا رفع بصره لغير الاعتبار فاما للاعتبار فلا بأس به ثم الاول أن يقول وتغميض عينيه لان البصر اسم للرؤية وكذلك يكره رفعه رجلا ويعتمد على الأخرى وكذلك وضع قدم على الأخرى لانه من العبث وكذلك اقران رجليه وهو الصنف المنهى عنه عياض هو ضم القدمين كالسكبل أو محمد بن يجعل حظهما من القيام سواء راتباء أو غيرا انه لا بد من ذلك في جميع الصلاة ولو كان متى شاء روح واحدة وقام على الأخرى لجاز انظر المواق وهذا يفيد انه يعتبر في الكراهة أنه يرى أنه لا بد من ذلك في جميعها ابن يونس انما كره ذلك لئلا يشتغل به عن الصلاة (ص) وتفكر بدنيوى (ش) يعني انه يكره التفكير بدنيوى لانه يؤدي الى عدم الضبط وقلة الخشوع وما كان مشغلا بحيث لا يدرى ماصلى فظاهر المذهب انه يعيد أبدأ ذكره الخطاب وأما تفكره باخروى غير متعلق بالصلاة

أي الاقران كما هو السياق أو الصنف والحاصل على ما يفيد عب وشبان الكراهة مقيدة بثلاثة قيود ضمها كالسكبل والاعتماد عليهما دائما واعتقاد انه لا بد من ذلك في الصلاة أي اعتقاد انه السنة كما صرح بذلك اللقاني وانما كره لئلا يشتغل بذلك فان لم يعتقد ذلك لم يكره كما اذا روح بان اعتماد على واحدة تارة وعلى أخرى أخرى أو عليهما لا ادعاء فيجوز وقال عجب ثم ان الظاهر أن توسعهما على خلاف المعتاد كآخر انهما فيكره (قوله كالسكبل) أي المقيد لا يخفى ان كلام عياض عين الذي قبله الا انك بعد ان علمت الاسقاط يكون هذا أعم من الذي قبله (قوله أبو محمد) كلام أبي محمد هذا تفسير للاعتقاد المحذوف في كلام الشارح (قوله دائما) تفسير لارتبا (قوله يرى الخ) يشير الى انه لو اتفق ذلك ولم يعتقد لا يكره (قوله وتفكر بدنيوى) أي بسبب بدنيوى أو في بدنيوى (قوله بحيث لا يدرى ماصلى) أثلاثا أم أربع أم أكثر فلا يبنى على النية لان تفكره كذلك بمنزلة الأفعال الكثيرة وأما شغله به زاندا على المعتاد ويدرى ماصلى فتندب له الاعادة في الوقت وأما ان شغل هل صلى ثلاثا أم أربع فاعتقد فانه يبنى على اليقين ويأتى بما شغل فيه (قوله وأما تفكره باخروى غير متعلق بالصلاة) أي بدليل ما في أثران عمر جهنم جيسا وينبغي ان يجري فيه قيد التفكير بدنيوى الذي فيه الاعادة وأما التفكير المتعلق بالصلاة فلا يكره أيضا ولا يجري فيه القيد فبنى على النية في الصورة المتقدمة المحكوم فيها بالطلان والحاصل كما ظهر لى ان التفكير في الأخرى لا يكره سواء كان متعلقا بالصلاة أم لا غير انه اذا كان يتعلق بالصلاة بحيث صار لا يدرى أصلى واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو أربع فانه يبنى على واحدة فان تردد في واحدة أو أقل يبنى على الأحرار وان التفكير بدنيوى مكره

مالم يظن انه يجزئ الى انه لا يدري فانه يحرم عليه وان كان يعتقد انه لا يجزئ لذلك لكن وقع وزل وجرحه فالبطلان ولا حرمه وان ظاهر أيضاً انه يحرم عليه اذا ظن ان الاخرى مطلقاً يجزئ الى انه صار لا يدري كم صلى فالتعلق بغير الصلاة كأن يفكر في تجهيز جيش والمتعلق بالصلاة كالتفكير في أركانها مثلاً هذا كله ظهري والله أعلم (قوله وكه محشو بخبر أو غيره) أي والفرض انه لا يمنع ركناً من أركان الصلاة (قوله كره مالك ان يصلي وفيه درهم) أي حيث لا يمنع اخراج حروف قراءة (قوله من ينعجه) أي جزماً (قوله ومنهم من لا ينعجه) أي تحقيق عدم المنع فن خشى تجنبه أي شئت تجنبه أي ندبوا كره له فعله وأمالوا فن فيجب (قوله في حمله المدونة) أي الحاكمة بالكره (قوله على من يشوش عليه) أي بحيث يشك في ذلك وأمالوا كان ينعجه تحقيقاً لما كره بل يحرم هذا هو المطلق لسياق الكلام والافلا فيمكن ان يفسر التشويش بحيث يمنع التكامل (٢٩٤) (قوله بغير النجس) أقول بل وبالنجس لما تقدم ان النار تطهر (قوله موضع الفاء)

أي قرب موضع الفاء وهو ما كان قبل الفاء بصلح الفاء (قوله وترزق قبلة) بذهب أو غيره وكذا كتابة بالقبلة وترزق المسجد بذهب أو غيره لا تحسين بانه وتخصيصه فلا يكره بل يستحبان (قوله اذا ساء الخ) ساء لفظ موضوع للذم ولا ذم في المكروه بل لوم فكأنه تجوزبه عن اللوم الشديد (قوله لعدد الركعات) أي ليعلم كم صلى ومن ذلك القليل عدد تكبير صلاة الجنابة باصابعه كأن يعقد اصبعاً عند تكبيرة الاحرام ثم يعقد غيره عند التكبيرة الثانية لاجل معرفة العدد وهكذا (قوله زواياه) أي أركانه فائدة الصلاة في المساجد المبنية بالمال الحرام مكروهه وكذلك الخوانيت المبنية بالحرام مكروهه قاله في الذخيرة وقوله قولان أي بغير ترجيح (قوله لم يعلم مما سبق) المتبادر لم يعلم البديل مما سبق والمناسب أن يقول ولم يعلم ذلك أي الذي هو المخصوص بصلاة الفرض وكون القيام له هو انب وكونه بديل وأطلق الجمع

فظاهر كلام المؤلف انه غير مكروه (ص) وحمل ثبتي بكم أو فم (ش) الباء للظرفية أي ويكره ان يجعل في فيه شيئاً وهو في صلاته فيها كره مالك أن يصلي وكه محشو بخبر أو غيره وفيها كره مالك أن يصلي وفيه درهم أو دينار أو شيء من الاشياء ابن القاسم فان فعل فلا إعادة قال سنن من الناس من ينعجه الدرهم مخارج الحروف ومنهم من لا ينعجه فن خشى تجنبه ومثله للشيبي في حمله المدونة على من يشوش عليه دون غيره اهـ ويحمل قول المدونة في الخبر على المخبر بغير نجس وأصل أشياء أشياء على وزن فعلاء كهمرا كرهوا اجتماعهم تزيين بينهم ألف فقلوا اللام وهي الهزة الاولى الى موضع الفاء فقلوا أشياء على وزن لفعاء فهو غير منصرف لالف التانيث وان كان اسم جمع لاجتماع الشيء (ص) وترزق قبلة (ش) أي ومما يكره ترزق قبلة المصلي لئلا يشغله وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام قال اذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم (ص) وتعمد محصف فيه ليصلي له (ش) الضمير في فيه راجع للمحراب أو للمسجد المفهوم من السياق والضمير في له راجع للمحصف واللام بمعنى الى أي وكره جعل المصلي في المحراب محصفاً ليصلي اليه أي الى جهته وان كان ذلك موضعه فلا بأس به وأما حكم القراءة في المحصف في الصلاة فهو ما أشار له المؤلف في فصل ندب نفل بقوله ونظر بمحصف في فرض أو أثناء نفل لا أوله (ص) وعبت بحمته أو غيرها (ش) أي يكره ذلك وليس من العبت تحويل خاتمه من اصبع لا آخر لعدد الركعات خوف السهو لان فعل ذلك لا صلاح الصلاة (ص) كبناء مسجد غير محصفاً (ش) أي كما يكره بناء مسجد غير محصفاً لعدم تسوية الصفوف فيه ولهذا اختلف في الصلاة فيه بالكره والجواز ولذا قال وفي كره الصلاة به قولان ومثل غير المر بعب ما اذا كان محصفاً لكن قبلته في بعض زواياه فلو قال كبناء مسجد لم تسوية الصفوف لكان أشمل ولما قدم أن بعض فرائض الصلاة يجب فيه القيام وكان ذلك خاصاً بصلاة الفرض دون غيرها وكان لذلك القيام محصفاً لم يعلم مما سبق عقد لذلك ترجمة فقال

فصل في بيان حكم القيام وبذله وهو انبها (ص) يجب بفرض قيام المشقة أو خوفه به فيها أو قبل ضرراً كالتميم (ش) يعني انه يجب القيام للفرض كالفتحة وقيام الهوى للركوع ولولمأموم وتكبيرة الاحرام غير المسبوق في صلاة الفرض المشقة

وأراد به ما فوق الواحد كما تبين ذلك مما يأتي (قوله ترجمة) أي فصلا فصل يجب بفرض في المراد به ما يتوقف صحة فائدة العبادة عليه فيدخل في ذلك صلاة الصبي والباء للسببية (قوله قيام) أي مستقل بدليل ما يأتي والنعت اذا علم يجوز حذفه ولولم يكن معه طمأنينة واعتدال لان القيام فرض مستقل ولولم يكن معه طمأنينة واعتدال فان عجز عنهما وقد ر عليه وجب عليه أن يأتي به وان قدر عليه ما وجب ان يأتي بهما (قوله وقيام الهوى للركوع) فيه إشارة الى أن الفرض في كلام المصنف أعم مما سبق لانه فيما سبق خاص بفرضين وهما القيام لتكبيرة الاحرام والقيام للفتحة وهذا أعم منهما فيشملهما ويشمل القيام لغيرهما كالركوع فلا تكرار سبحانه فنقول ذكره نوطه لقوله المشقة بقي ان الاولى حذف قيام وهوى لان الهوى الانحدار الى أسفل وهو الركون لانه الانحناء (قوله في صلاة الفرض) إشارة الى أن قول المصنف يجب بفرض ليس المراد به في أي صلاة كانت فرضاً أو نفلاً بل المراد به يجب بفرض في صلاة فرض وهذا اذا حملت الفرض في كلام المصنف على الاجزاء الفرضية أي التي تتوقف عليها صحة العبادة كالفتحة

ولو كانت الصلاة نافلة كما هو المستفاد من شرح شب وهو الذي أراد الشارح كاتبين ويحتمل أن يكون المصنف أراد بقوله بفرض العبادة المفروضة كالصلوات الخمس والفرض المنذور أن نذرفه القيام والكفائي كالجنازة على القول بفرضيتها لا على سنيته فيمنع بدم القيام ولكن يحتاج للتقييد بقولنا في الفرض أي كالفاتحة لا السورة وهو الذي ذهب إليه عب (قوله فادحة) كذا قيد هانن فرحون لكن محله إذا كان مريضاً وأما الصحيح فلا يسقط عنه القيام بالمشقة كما قاله ابن عبد السلام وهو الراجح وهي غير خوف المرض أو زيادته لذكروا له بعد وليس حصول الدوخة أو السقوط أو الانغماء من المشقة الفادحة بل من المرض (قوله أو اكراه الخ) انظر الاكراه هنا يكون بماذا وانما ظاهر أنه بخوف القتل قاله عب والذي أقول الظاهر أنه بخوف القتل أو الضرب المؤلم فإنه مثل المرض (قوله فلو عبر بالقدرة) أي بان يقول يجب بفرض قيام مع القدرة (قوله كما في التيمم) فيه إشارة إلى أن قول المصنف كالتييمم معناه كالضرب الموجب للتييمم وهو خوف المرض أو زيادته أو تأخر البرء وإليه ذهب نت وقال عجم يرجع لقوله أو خوفه ولقوله ضرراً فلا بد أن يكون الخوف مستنداً لاخبار عارف إلى آخر ما تقدم (قوله بما ذكر) الأولى أن يقول لماذا ذكر باللام التي للتقوية أي سواء حصل الخوف للمرض أو زيادته أو الانغماء على أن الانغماء من أفراد المرض (٢٩٥) وظاهر الشارح خلافه وقوله بسبب القيام إشارة إلى

أن الباء في قول المصنف به للسببية وقوله في الصلاة متعلق بقوله حصل الخ (قوله بتجربة العادة) أي في نفسه أو في مقارب له في المزاج ومثل ذلك اخبار الطبيب العارف وقد يقال اعتبار الخوف على هذا الوجه يشق في الصلاة فيعتبر مطلق الخوف الحاصل كذا في عب (قوله وللعلم به) اللام زائدة وهو معطوف على تقدم وقوله فيقيد الخ أي يقيد قوله بفرض أي بصلاة فرض أي ما عدا السورة (قوله يرجع قائماً) أي ليأتي بالكوع من قيام (قوله في كل الصلوات) فرضاً أو نفلاً (قوله في الجملة) أي كالقيام لأنه انما يكون واجباً في صلاة الفرض (قوله وبهذا) أي بقولنا

فادحة أو اكراه فيسقط حينئذ فلو عبر بالقدرة لكان أشمل وكذا يسقط القيام لو خاف المصلي بالقيام ضرراً كالانغماء أو مرضاً أو زيادته أو تأخر البرء كما في التيمم سواء بسواء وسواء حصل الخوف بما ذكر بسبب القيام في الصلاة أو قبل دخوله فيها بتجربة العادة وحملنا الفرض في كلامه على الفاتحة وما معها أي في صلاة الفرض ولم نجعله على صلاة الفرض لئلا يشمل غير المراد فان القيام لصلاة الفرض يشمل القيام للسورة مع ان القيام لها سنة وقد يقال يمنع الشمول تقدم الحكم بالسنية لقيام السورة وللعلم به من قوله فان عجز عن فاتحة قائماً جلس فيقيد ما هنا به وحينئذ فيفيد كلامه وجوب القيام للركوع الذي لم يعلم حكمه في فرائض الصلاة ويدل على وجوبه وقوله من ترك الركوع يرجع قائماً (ص) تكروج ريج (ش) هو راجع إلى المستثنى والمعنى أنه يجب بفرض قيام المشقة أو خوف ضرر أو خروج ريج بالقيام والامن من ذلك بالعود فيصلي قاعداً قاله ابن عبد الحكم اذا المحافظة على الشرط الواجب في كل العبادة أولى من المحافظة على الركن الواجب في الجملة وبهذا يسقط قول سند لم لا يصلي قائماً ويغفر له خروج الرج ويصير كالسالم فلا يترك الركن لاجله كالعريان يصلي قائماً بادي العورة (ص) ثم استناد لا جنب وحائض ولهما أعاد بوقت (ش) هذه هي المرتبة الثانية وهي القيام مستنداً عند الجز عن قيامه مستقلاً بمحافظته على صورة الاصل ما أمكن ويستند لكل شيء من جاد وحيوان والزوجة وأمة وأجنبية ولا جنب من محرم أو رجل أو حائض واذا خالف واستند لهما أعاد الصلاة في الوقت ان وجد من يستند عليه غيرهما أو الافلا عاده لان الاستناد

اذا المحافظة الخ (قوله لم يصلي قائماً) ظاهر العبارة أنه مجرد بحث من سند وفي ك وشب وذهب سند إلى أنه لا يجلس تقديم الركن على الشرط (قوله لا يترك الركن لاجله) نقول له انه بمثابة سمس يقدر على رفعه واستند أن يقول انه لا يقدر على رفعه لانه لا يقدر على رفعه الا بالجلوس وهو ممنوع منه شرعاً والممنوع شرعاً كالمعدوم حساً (قوله كالعريان) الأولى أن يجعل تنظيراً ثانياً فيقول ولانه كالعريان يجامع المحافظة على الركن وترك الشرط والجواب الفرق بين الشرطين فستر العورة قبل غير شرط الطهارة شرط قطعاً (قوله استناد) عطف على قيام مع مراعاة محذوف ومضاف دل عليها الكلام أي قيام مستقلاً وهذا هو المحذوف ثم ذاستناد وهذا هو المضاف (قوله لكل شيء الخ) يشير إلى أن المعطوف عليه وهو كل شيء أي يستند لكل شيء من جاد لا جنب الخ وفيه أن المعطوف عليه بلا يجب أن يكون مخالفاً لما قبله لادخاله فيه ويحجب بانه يقدر صفة أي ويستند لكل شيء يجوز الاستناد اليه ولا يقدر لا يصح فينا فيه قوله ولهما أعاد بوقت (قوله لا لزوجة وأمة الخ) هذا اذا تحقق حصول اللذة أو الاشتغال الذي تفسد به الصلاة سواء وجد غيرهن أم لا وان لم يتحقق ذلك بل تحقق خلافه أو تردد في ذلك فانه يستند اليهن ويصلي ولا إعادة عليه وجد غيرهن أم لا والسرية مثل الزوجة فاذا علمت ذلك فالأولى حذف ذكر الزوجة والأمة ويذكره على حدته بتفصيله المذكور (قوله أو حائض) أي محرم اعلم ان كلام الشارح فاصر على ما اذا كان المصلي رجلاً أو أما اذا كان المصلي امرأة فنقول لا جنب من ذكر من محارمها أو امرأة مطلقاً أي من محارمها أم لا أو حائض كذلك (قوله أعاد الخ) أي لبعدهما عن الصلاة أي مع الكراهة

(قوله بوقت) هو في العشاءين للفجر وللطلوع في الصبح وللأصفر في الظهرين (قوله وتربع) الواللاستئناف وسعى المتربع متربعاً لأنه جعل نفسه أرباعاً الفخذان والساقان أي جعل نفسه أرباعاً على الأرض (قوله تحت ركبته اليسرى) أي أوتحت وركه اليسرى أوتحت ساقه أو بين ساقه ووركه وكذا يقال في طرف الآخر كذا في بعض الشراح وما ذكره الشارح هو الأصل (قوله لأن حكمه يعلم من خارج) يقال وكذا حكم المتربع يعلم من خارج فلا حسن أن السكاف داخلته على المشبهة كما هو قاعدة الفقهاء (قوله ويرفع كذلك) أي متربعاً (قوله بكسر الجيم) لأن المراد الهيئة لا المرة حتى يكون يفتح الجيم (قوله استحباباً) فيه نظران التغير في حال السجود سنة لقول المصنف وسن على أطراف قدميه (٢٩٦) (قوله بان يثنى رجلاه) تفسيره ليغير إلا أن هذا إنما هو فيما بين السجدين لا في حال

السجود (قوله في سجوده) متعلق بمنى لأنه تفسيره ليغير إذا أراد أن يسجد (قوله وبين سجديته) معطوف على قوله إذا أراد أن يسجد (قوله في الرفع منها الخ) لم يتقدم ما يتعلق بالرفع من السجدة حتى يقول كذلك (قوله لا مفهوم لما بين السجدين الخ) أي بل يغير في حال التشهد وفي حال السجود والحاصل أنه يغير جلسته بين سجديته وفي حال سجوده وتشهده لكن الاستحباب في جلوسه بين السجدين والتشهد والسنة في حال السجود (قوله وإنما قصر الخ) يقال عليه أنه قد علم حكم الجلوس بين السجدين والتشهد من قوله والجلوس كله فتدبر (قوله لجواز الاعتقاد) أراد به خلاف الأولى (قوله في الوقت الضرورى الخ) لا يؤخذ على إطلاقه بل الضرورى في العشاءين والفجر وبعض الضرورى في الظهرين والاختيارى فقط في العصر لأنه يعيد في الظهرين للأصفر (قوله ثم ندب على أيمن) قال اللقاني كان ينبغي أن يقول كذلك أي مستقلاً ثم مستند الجانب وحائض ولهما

عليهما حينئذ واجب (ص) ثم جلوس كذلك (ش) أي ثم بعد العجز عن الاستناد يجب جلوس كذلك أي كالقيام بحالتيه وبقية أحكامه مستقلة ثم مستند الجانب وحائض ولهما أعاد بوقت وظاهر كلام المؤلف كإن شاس وابن الحاجب وجوب الترتيب بين الاستناد قائماً والجلوس مستقلاً والذي ذكره غيره أن ترتيبهما مستحب كذا كره ابن ناجي والشيخ زروق وهو الراجح انظر المواقي (ص) وتربع كالمستقل وغير جلسته بين سجديته (ش) أي حيث قلنا يصلى الفرض جالساً على أي حال فيستحب الترتيب بجلوس المستقل فيخالف بين رجليه فيجعل رجلاه اليمنى تحت ركبته اليسرى ورجلاه اليسرى تحت ركبته اليمنى ولما كان تعبيره بالفعل يؤهم وجوب الترتيب قال كالمستقل لأن المستقل لا يجب عليه الترتيب لأن حكمه يعلم من المذهب والأماؤلف لم يذكروا فيقرأ متربعاً ويركع كذلك واضعاً يديه على ركبتيه ويرفع كذلك ثم يغير جلسته بكسر الجيم استحباباً أي هيئته إذا أرد أن يسجد بان يثنى رجلاه اليسرى في سجوده وبين سجديته ويفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك ثم يرجع متربعاً للقراءة ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل في الأولى ويجلس للتشهد بجلوس القادر فإذا أكمل تشهد رجوع متربعاً قبل التكبير الذي ينوي به القيام للثالثة كما أنه لو صلى قائماً لا يكبر حتى يستوى قائماً فتربعه بدل قيامه فقد ظهر لك أنه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير الجلوسة وإنما اقتصر على التغيير بين السجدين لثلاثتهم أنه يجلس بينهم ما متربعاً وأما تغييره في السجود فقد تقدم ما يفهم منه وهو سنة السجود على أطراف قدميه (ص) ولو سقط قادر بزوال عماد بطلت والأكره (ش) يعني أن القادر على القيام أو الجلوس مستقلاً إذا استند إلى شيء عمداً أو جهلاً بحيث لو أزيل ما استند إليه سقط فإن صلاته تبطل ويجب عليه أعادته ومن باب أولى لو سقط بالفعل وان استند سهواً فإن تلك الركعة تبطل وتجزئه صلاته هذا في قيام الفاتحة وأما قيام السورة فلا شيء عليه لأن قيامها سنة لا شيء عليه في تركه كما قاله ابن ناجي ولو كان المفعول فيه الاستناد نافلة فلا شيء عليه لجواز الاعتماد فيها من غير عذر ولو كان الاستناد خفيفاً بحيث لو أزيل المستند إليه لا يسقط صاحبه لم تبطل صلاته لكن يكره له ذلك ويعيد في الوقت الضرورى (ص) ثم ندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (ش) هذا عطف على قوله جلوس من قوله ثم جلوس أي أن من عجز عن الحالات الأربع وقدر على حالات الاستلقاء الثلاث ينسحب له البداءة بالصلاة على شقه الأيمن ووجهه إلى القبلة كما يفعل به في حله ثم على شقه الأيسر فإن لم يفعل المندوبين المذكورين جازله الصلاة على ظهره ورجلاه إلى القبلة وانظر الكلام على عطف

أعاد بوقت والندب منصب على التقديم والافاد الحالات الثلاث واجب لا بعينه (قوله عطف على قوله

جلوس) فيه مسامحة بل المعطوف محذوف والتقدير ثم اضطجاع وندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر (قوله ثم على شقه الأيسر) أي ووجهه للقبلة والأبطلت (قوله جازله الصلاة على ظهره) لأن الترتيب بين البطن وحالات الاضطجاع الثلاث واجب فظهر أن قول المصنف ثم ظهر من عطف الجمل أي ثم جازله الصلاة على ظهره أو ثم صلى على ظهره ولو جعل من عطف المفردات لا يقتضي أن يقدم الظهر على البطن مندوب مع أنه واجب وإذا صلى على البطن فإنه يصلى ورأسه للقبلة كالمساجد عكس الظهر إذا عجز عن صلاته على ظهره والأبطلت (قوله نفسه) قال عجم والحاصل أن صور الترتيب بين هذه الأمور عشر صور فصور الترتيب بين

القيام مستقلا وبين كل واحد من الاربعه بعده أربعة والترتيب بين القيام مستندا وبين كل واحد من الثلاثة بعده صورة ثلاث والترتيب بين الجلوس مستقلا والاثنين بعده صورة اثنتين والترتيب بين الجلوس مستندا وبين الاضطجاع صورة واحدة وكلها ماعدا الترتيب بين القيام مستندا والجلوس مستقلا واجب وأما بينهما فمستحب (قوله الاعن القيام) أى استقلا ولا استنادا (قوله أو ما للجلوس) أى وجوبا فان لم يفعل بطلت صلاته (قوله ويؤى للجلوس) أى السجدة وهل يشترط فيه أن هذا الایماء للجلوس أو للركوع مثلا أولا يشترط ذلك بل نية الصلاة المعينة أولا كافية هكذا انظر عجم خلافا لما في عب وسكت عن حال اليدين هل يؤى بهما للارض اذا كان لا يقدر على الوضع للارض ويضعهما على الارض اذا كان يقدر مع انه مطلوب منه ذلك على أحد القولين الايتين وهو الموافق لما تقدم في حالة الایماء للركوع (قوله معطوف على لفظ وحده) أى مع كون الواو بمعنى أو والمعطوف محذوف لان التقدير أو هو مع الجلوس (قوله مسلط على المعطوف) فيكون المعنى والعاجز (٢٩٧) عن كل شئ الاعن القيام مع الجلوس يؤى للجلوس مع الجلوس وهذا بالنسبة

للمعطوف (قوله انتفى) أى الاشكال (قوله ايها ان يؤى من قيام مطلقا) أى سواء عجز عن كل شئ الاعن القيام أو عجز عن كل شئ الاعن القيام والجلوس ثم انظر كيف يصح ذلك مع قوله للجلوس منه وتسليط أو ما الاول عليه ويكون المعنى والعاجز عن كل شئ الاعن القيام وحده أى القيام استقلا لا أو استنادا أو هو مع الجلوس يؤى لكن الاول يؤى من قيام مطلقا والثاني يؤى للركوع من قيام وللجلوس من جلوس (قوله وحل الشارح غير معقول) أى لانه قال يريد ان العاجز يباح له الایماء في كل حال الا عند العجز عن القيام فقط فانه لا يباح له ذلك بل يصلى الصلاة جالسا بركوعها وسجودها اه (قوله ويجزى) أى بناء على الوفاق أى ولا يجوز بناء على الخلاف اعتبارا بكلام ابن القاسم طارح الكلام أشهب وجعله بعضهم المعقد (قوله

قوله ثم ظهر في الشرح الكبير (ص) أو ما عجز الاعن القيام مع الجلوس أو ما للجلوس منه (ش) يعنى ان العاجز عن جميع الاركان الاعن القيام فقادر عليه بفعل صلاته كلها من قيام ويؤى للجلوس أخفض من الركوع فان قدر على القيام مع الجلوس أيضا أو ما للركوع من قيام ويمسك يديه لر كبتيه في ايمائه ويجلس ويؤى للسجدة الاولى والثانية من جلوس ثم ان الاستثناء من متعلق عاجز اذا المعنى أو ما عاجز عن كل شئ الاعن القيام وحده فليس عاجز عنه وقوله ومع الجلوس معطوف على لفظ وحده المقدر لكن يلزم على هذا الاستغناء عن قوله أو ما الثاني لان أو ما الاول مسلط على المعطوف وان قدر شرط انتفى أى وان قدر عليه مع الجلوس أو ما للجلوس منه وأجاب بعض شيوخنا عن الاشكال المذكور بأن نكتة التصريح بقوله أو ما ثانيا لرفع ايها ان يؤى من قيام مطلقا كما أشار له الزرقاني وحل الشارح غير معقول (ص) وهل يجب فيه الوسع ويجزى ان سجد على أنفه أو يلا (ش) ذكر المؤلف مسئلتين في كل منهما تأويلان الاول هل يجب على من صلى ايماء من قيام أو جلوس أن يأتي منه بوسعه بحيث لا يطيق زائد اعليه حتى لو قصر عن طاقته فسدت صلاته وهو ظاهر ما في رواية ابن شعبان في مختصره واستظهر لانه أقرب للاصل أو يكفي ما يسمى ايماء مع القدرة على أكثر منه ولا يشترط أن يأتي بنهاية وسعه وأخذه البخمي والمازري من المدونة المسئلة الثانية من يجبهته قروح غنعه من السجود فلا يسجد على أنفه وانما يؤى كما قاله ابن القاسم في المدونة فان وقع وزل وسجد على أنفه فقال أشهب يجزيه لانه زائد على الایماء واختلاف المتأخرين في مقتضى قول ابن القاسم هل هو الاجزاء كما قاله أشهب أم لا فقال بعضهم وحكاة عن ابن القصار وهو خلاف قول أشهب وقال غيره من الاشياخ هو موافق لأشهب لان الایماء لا يختص بسجد ينتمى اليه ولو قارب الموى الارض أجزاء انفاق فزيادة امساس الارض بالانف لا تؤثر مع ان الایماء رخصة وتخفيف ومن ترك الرخصة وركب المشقة فانه يعتد بفعل كتيمة أبيع له التيم بعدد رقبته المشقة واغتسل بالماء فانه يجزئه الى هذا الخلاف وما قبله أشار بالتأويلين (ص) وهل يؤى يديه أو يضعهما على الارض وهو المختار كسر عما منه بسجود تأويلان

(٣٨ - خرئى اول) بحيث لا يطيق زائدا) أى ولا يبالى مساواة الایماء للركوع للايماء في السجود وعدم تمييز أحدهما عن الآخر حتى لو قصر عنه بطلت صلاته اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا لاسهوا هكذا ينبغي كما أفاده بعض الفضلاء (قوله أو يكفي ما يسمى ايماء) ولا يجب أن يبذل وسعه وعليه فلا بد من تمييز الركوع عن السجود أى يبق في وسعه ما يحصل به تمييز أحدهما عن الآخر (قوله وسعه) أى طاقته (قوله كما قال ابن القاسم) فين يجبهته قروح غنعه السجود عليها أى فانه ما مور بالایماء ولا يسجد على الانف (قوله ومن ترك الرخصة وركب المشقة) أى تركها ولو في الجملة لتدخل تلك الصورة لانه هنا لم يسجد بجبهته الى الارض واعلم ان المصنف لوقال ولا يسجد على أنفه عند ابن القاسم وقال أشهب بالاجزاء وهل وفاق تأويلان لكن أظهر (قوله وهل يؤى يديه الخ) لا يخفى كما أفاده الشارح ان ذلك انما هو في حالة الایماء للجلوس أو ما للركوع من قيام أو جلوس فانه في حالة الانحناء يشير يديه لر كبتيه وفي حالة الجلوس يضعهما على ركبتيه وهل ذلك واجب قال عجم وفي كلام الشارح اشارة له (قوله أو يضعهما) المناسب الواو (قوله كسر عما منه الخ) اشترط

الحسنى ولم يشترط طهارة البقعة التي يوءى اليها لان السجود فرض قطعاً وطهارة البقعة قبل سنة وقيل واجبة على ما تقدم (قوله كما يفعل الساجد غير الموءى) أفاد المماثلة في الفعل ولم تنزل للحكم وقد أشار لذلك عجم بقوله وقوله أو يضعهما على الأرض وحكمه حكم وضعهما في السجود لمن يقدر عليه كذا في بعض التقارير وفيه نظر فان المستفاد من كلام تـ والشارح لزوم ذلك له (قوله إلا أن يكون خفيفاً) أى الذى على جهته المفهوم من سياق الكلام (قوله أولاً يوءى بهما في حال قيامه) أى بل يرسلهما الى جانبه كما رأته بخط الشيخ العارفين على عجم (قوله بل يضعهما على ركبتيه) انظره هل هو واجب عند ذلك القائل كما هو ظاهر اللفظ وقد تقدم الكلام في ذلك (قوله العوامل الثلاث) أى (٢٩٨) التي هي يوءى ويضعهما وحسرو قول الشارح للسجود متعلق بقوله يوءى (قوله

أولاً يفعل بالتأويل شيئاً) حاصله ان التأويل الثاني محذوف وأما قوله وهل يوءى بيديه فيما إذا أومأ للسجود من قيام وقوله أو يضعهما فيما إذا أومأ من جلوس وظهر من ذلك أن أوفى قوله أو يضعهما بمعنى الواو لانه لا معنى لآوى ذلك الموضع ورد ذلك محشى تب بأن التأويلين مفروضان فيمن صلى جالساً أحدهما مذكور وهو انه ان كان يقدر أن يسجد عليه سجد والأومأ والثاني تأويل محذوف وهو انه لا يفعل بهما شيئاً وكلامه ظاهر كما يعلم من النقل (قوله وان سجد) أى وان جلس وسجد لا ينهض (قوله ثم جلس) أى استمر جالساً (قوله الا انه اذا جلس) زاد شب وسجد فهو يشير الى ان في العبارة اضمماراً والتقدير وان جلس وسجد لا ينهض واقتصر شارحنا على ذكر وجلس ولم يذكر وسجد كما فعل شب واجل السمر في تفسير سجد يجلس ان ظاهر المصنف من كونه اذا سجد لا ينهض من السجود بل يستمر ساجداً غير مراد بل المراد بالسجود

(ش) ما ذكره المؤلف ببيان لاحد التأويلين فيمن يوءى للسجود وهو أن الموءى للسجود اذا أومأ له من قيام أو ما بيديه وان أومأ له من جلوس وضعهما على الأرض كما يفعل الساجد غير الموءى وهذا هو المختار عند اللخمي وبعض القرويين كما يجب عليه أن يرفع عمامته عن جهته اتفاقاً كما يفعل الساجد غير الموءى والابطال صلاته إلا أن يكون خفيفاً كالطاقة والطاقيين فيكره فقط والتأويل الثاني مطوى تقديره أولاً يوءى بهما في حال قيامه ولا يضعهما على الأرض في حال جلوسه بل يضعهما على ركبتيه حيث أومأ للسجود من جلوس لانهما تابعا للجهة في السجود وهي لم تسجد وهذا قول ابن نافع وتأويل أبى عمران مع بعض القرويين وإلى ما ذكره وطواه أشار بقوله تأويلان اذا تقرر هذا علم ان محل التأويلين مسئلة الائمة للسجود فقوله بسجود يتنازعه العوامل الثلاثة أى وهل يوءى مع ايمائه بظهره ورأسه للسجود بيديه أيضاً ان صلى قائماً ويضعهما ان صلى جالساً على الأرض في ايماء السجود ان قدر كما يحس عمامته عن جهته في ايمائه له أى أولاً يفعل باليدين شيئاً مذكور من ايماء قائماً ووضع لهما جالساً بل يجعلهما على ركبتيه وقوله تأويلان راجع لما قبل التشبيه (ص) وان قدر على النكل وان سجد لا ينهض أتم ركعة ثم جلس (ش) يعنى ان المصلى اذا كان يقدر على جميع أركان الصلاة من قيام وقراءة وركوع وسجود والرفع منها ما والجلوس الا انه اذا جلس لا يقدر على النهوض للقيام فانه يصلى الى الاولى قائماً بكلها ويتم بقية صلاته جالساً واليه مال اللخمي والتونسي وابن يونس وقيل يصلى بجملة صلاته قائماً ايماء الا الاخرة فانه يركع ويسجد فيها (ص) وان خف معدوراً انتقل للدلى (ش) أى وان خف في الصلاة معذور عن حالة عجز من اضطجاع أو جلوس أو ايماء انتقل وجوباً عن حالته تلك للدلى على منها من جلوس وقيام واتمام ولا يجوز له اتمامها على الحالة الاولى وقيل نابقولنا في الصلاة يخرج من خف بعدها فلا يعيد كما في سماع عيسى (ص) وان عجز عن فاتحة قائماً جلس (ش) يعنى اذا عجز المصلى عن قراءة الفاتحة كلاً أو بعضاً في حال القيام ولا يعجز عن ذلك جالساً فانه يجلس ويقرأ الفاتحة بعد قيامه لتكبيره الاحرام وقد ما يطبق من الفاتحة ويأتى بما عجز عنه منها جالساً على القول بوجوبها في كل ركعة وعلى القول الشاذ القائل بوجوبها في ركعة يقوم بقدر ما يمكنه ويسقط عنه مجوزة الا في الاخرة فيجلس ويأتى بأمر القرآن أو بعضها واحترز بقوله فاتحة عما لو عجز عن السورة وحدها فانه يتركها ويصلى قائماً ويركع اثم قراءة الفاتحة

وأخرى

الجلوس الشامل له وبغيره من أحوال الجلوس (قوله انتقل وجوباً الخ) أى أوند بافيا الترتيب فيه

من أدوب فالمناسب للشارح أن يزيد (قوله من جلوس) أى اذا كان يصلى مضطجعا وقوله أو قيام اذا كان يصلى من جلوس وقوله أو اتمام أى اذا كان يصلى قائماً بالائمة ثم قدر على الركوع والسجود فيأتى بهما هذا معنى الاعام (قوله وان عجز عن فاتحة قائماً جلس) وأما تكبيره الاحرام فن قيام أى عجز لدوخة أو غيرها سواء قدر على القيام من غير قراءة أو لم يقدر عليه أيضاً ومثل المصنف من عجز عنها جالساً وقدر عليها مضطجعا فانه يضطجع ويدخل في كلام المصنف من لم يكن حافظاً لها ويقدر على قراءتها في محض جالساً (قوله ويأتى بأمر القرآن أو بعضها الخ) المناسب لقوله يقوم بقدر ما يمكنه أن يقول فيجلس ويأتى ببعضها وذلك لان الايمان بالملك لا يكون الا اذا لم يقدر على شئ منها وهو قائم

(قوله بطرف) الطرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا وجعا قال الله تعالى لا يرد اليهم طرفهم قاله في المختار (قوله أو غيرهما) أي كرجل أو رأس (أقول) في هذا التعميم نظرا لهذا ليس محل توقف وذلك لان المسئلة الثانية انما هي للمازري وقد قصرها على الطرف والحاجب ونصه في شرح التلقين اذ لم يستطع المريض أن يوثى برأسه للركوع والسجود فقطتضي المذهب فيما يظهر لي انه يوثى بطرفه وحاجبه ويكون مصليا به مع النية اه (قوله وذلك) أي قوله وهو أحوط يتضمن ان الخ لا يسلم ان قوله وهو أحوط يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب بل سيأتي ان ابن بشير أقر بالجزع عن دليل يقتضيه وحيث أقرب ذلك فلا مقتضى في المذهب له (قوله وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي) أي قاطعا بالحكم بها في المذهب موافقا للشافعي (قوله وبه يسقط الخ) حاصله انه يقول ان المازري تكلم على الذي يقدر على الائمة بطرف أو حاجب مع النية ولم يصرح بنفي وجوده في المذهب جملة بل مقتضى المذهب الوجوب وابن بشير صرح بأن القادر على الائمة بطرف أو حاجب أو غيره لا خلاف أي في المذهب انه يصلي ويوثى وانما نفي النص عن العاجز عن جميع ذلك سوى النية بالقلب ولم يقل مقتضى المذهب الوجوب بل أقر بالجزع عن (٢٩٩) دليل يقتضي ذلك فحيث كان كل منهما تكلم على مسئلة وجوابها مختلف

على مسئلة وجوابها مختلف فكيف ينسب كلا من المسئلتين لكل من الشيخين هذا ما اعترض به ابن غازي والجواب عنه من وجهين الاول اننا ندعي ان كلام المازري وابن بشير قال لا نص ومقتضى المذهب الوجوب ونعم في القول فنقول هو أعم من الصراحة والضمنية واعتراضه يا ابن غازي ناظر الى القول صراحة الثاني ان في الكلام لفظا ونشرا مشوشا الا ان الجواب الاول أولى ممن الجواب الثاني لما فيه من زيادة الفائدة فاذا علمت ذلك فقله وبه أي بما ذكر من الجوابين (قوله بالنظر للقاتل والمقول) القاتل هو المازري وغيره والمقول الذي هو لا نص الخ فلا نص راجع لقوله وغيره ومقتضى المذهب الوجوب راجع لقوله فقال (قوله ومريبا) أي ومريبا بالنظر للتصوير

وأخرى ما لو عجز عن طول السورة (ص) وان لم يقدر الا على نية أو مع ائمة بطرف فقال وغيره لانص ومقتضى المذهب الوجوب (ش) يعني ان المصلي اذ لم يقدر على شيء من الاقوال والافعال الا على نية أو قد راعى في الصلاة مع الائمة بطرف أو يد أو غيرهما من سائر الاعضاء فقال ابن بشير في الاولى لانص وأوجب الشافعي القصد الى الصلاة وهو أحوط وذلك يتضمن ان مقتضى المذهب الوجوب عنده وقال المازري في الثانية مقتضى المذهب الوجوب وذلك يتضمن لانص وقطع ابن بشير في الثانية بمذهب الشافعي كما عدم الخلاف فيه وللمازري أن لا يسلم له ذلك فقوله فقال وغيره لانص راجع للمسئلتين أي فقال كل واحد منهما في مسئلته لانص ومقتضى المذهب الوجوب لكن ابن بشير قال في مسئلته لانص صريحا ومقتضى المذهب الوجوب ضمنا والمازري قال في مسئلته لانص ضمنا ومقتضى المذهب الوجوب صريحا وهذا أولى من جعله لفظا ونشرا مشوشا وبه يسقط اعتراض ابن غازي وغيره على المؤلف أي لفظا ونشرا مشوشا بالنظر للقاتل والمقول ومريبا بالنظر للتصوير والمقول والمراد بغيره هو ابن بشير (ص) وجاز قدح عين أدى للجلس لا استلقاء فيعيد أبا (ش) يريد ان اخراج الماء من العين لوجع صداع ونحوه ان علم انه يؤدي الى الجلوس جائز بلا خلاف وفي جوازه لعود ابصاره فقط وصلاته كذلك ومنعه وجوب قيامه وان ذهبت عيناه روايتا ابن وهب وابن القاسم وأما ان علم انه يؤدي الى الاستلقاء امتنع وان فعل وصلى أعاد أبا وظاهره طال زمنه أو قل وعلاه بعضهم يتردد النجس وأجيب بأن المشاهد حصوله وجوزه أشبه التنوي وهو الاشبه بجواز التدوير فيجوز الانتقال الى الاضطجاع كما يجوز بالقصد الانتقال من الغسل الى مسح موضع الفرض وما يليه مما لا بد من رباطه ابن ناجي وبه الفتوى بافرقية وصححه ابن الحاجب والبيهة أشار بقوله (وصحح عذره أيضا) كعذر الجالس وفرق في رواية ابن حبيب بين اضطجاعه يوما ونحوه فيجوز أو أربعين يوما ونحوه فلا (ص) ولمريض

الذي هو قوله وان لم يقدر الا على نية أو مع ائمة بطرف وقد عرفت المقول (قوله وجاز قدح عين) أي اخراج ماء من العين لعود البصر ولا خصوصية للعين بل مداواة سائر الجسد كذلك (قوله وفي جوازه لعود ابصاره) الاولى حمل المصنف على هذه الصورة وهي القدح للابصار لان القدح لذهاب الوجع جائز بلا خلاف ولو أدى للاستلقاء هذا ما يفيد الخطاب رحمه الله تعالى والباطي والبرزلي (قوله وصلاته كذلك) أي جالسا (قوله روايتا ابن وهب الخ) لف ونشرا مريبا فنص راجع لقوله وفي جوازه وابن القاسم راجع لقوله ومنعه (قوله يتردد النجس) أي النفع أي لم يقطع بحصول النفع (قوله وأجيب) جواب بالمنع (قوله كعذر الجالس) في العبارة حذف لفظة أي والتقدير أي كعذر الجالس فهو بيان لمعنى أيضا (قوله وفرق الخ) كالجمع بين القولين (قوله ونحوها) لا يخفى انه اذا كان المراد بالتحويلات فلا فائدة فيه وان أراد بها ما كان أقل فقطظهره فائدة ولا يخفى ما في الاتساع بين اليوم ونحوه والثلاثين فلم يعلم حكمه ويمكن أن يقال أراد بنحو اليوم الاثنى عشر فاقول وأراد بنحو الاربعين ما زاد على ذلك وحرر (قوله ولمريض) متعلق بمحذوف دل عليه ما تقدم والتقدير ويجوز لمريض ولا يصلي لام العلة لكن يشترط في المفروش على النجس أن لا يكون قطعة من ثوب المصلي وأن

الاشغال الحاجية أى انه مع الاشغال الحاجية أقل ما ينقض كل يوم يومان وأما عند عدمها فيجب قضاء الممكن وحرر ولا تجوز نافذة لمن عليه الفوائت الاخر يومه والشفع والوتر لا غيره كالتراويح فان فعل أجز من حيث كونه طاعة واثم من حيث التأخير (قوله سواء تركها) فيه اشارة الى أن قول المصنف مطلقا راجع لقوله فائتة ويصح رجوعه أيضا لقضاء أى قضاء غير مقيد بوقت لكن يستثنى المشكوك (قوله ومع ذكر) أى وقدره ولا يأتى العجز الا بالاكراه ولا يأتى فى النهار يتبين بل فى الليلتين فان زال الاكراه قبل خروج الوقت أعاد استحبابا مادام الوقت فان خرج الوقت فلا إعادة وان زال فى الصلاة بطلت لان زوال الاكراه كالذكر (قوله شرطا) صفة لموصوف محذوف أى وجوب بشرطيا وأمر به بهرام حالا من ترتيب ولا يخفى انه يشمل ما اذا ضاق الوقت عن فعلها بما بحيث صار ما يسهل منه فعل الاولى فقط وينبغى أن يقال الترتيب واجب غير شرط (٣٠١) (قوله على المعروف) راجع لقوله أو فى الاثناء

للالاول فقد اتفق على وجوب ترتيب الحاضرتين وانه ان خاف أعاد الثانية بخلاف ومقابل المعروف ماقاله الشيخ أحمد الزرقاني انه لو ذكر الظهر فى عصر يومه فان فيه التفصيل الا فى فيما لو ذكر يسير الفوائت فى حاضرة (قوله) وجوب مع ذكر لا شرطا) لا يخفى ان هذا من تعارض وقتين وقت الفائتة الذى هو زمن تذكرها وقت الحاضرة فلما تعارض الوقتان قدم وقت المتقدمة على وقت الحاضرة (قوله أعاد الحاضرة استحبابا بعد اتيانه الخ) ولو مغربا أو عشاء بعد وتر لان الاعادة المذكورة ليست لفضل الجماعة (قوله بناء على ان كل خلل الخ) وقد حصل الخلل فى صلاة الامام فليكن فى صلاة المأموم (قوله وهنا لا خلل فى صلاة المأموم) أصل العبارة للبساطى ونصه وانما ذلك بالنظر الى الخلل فى الصلاة نفسها وهنا الصلاة نفسها لا خلل فيها اهـ فزاد الشارح ما ترى وهو

تسلك على أربع مسائل قضاء الفوائت وترتيب الحواضر والفوائت فى أنفسهما وترتيب الفوائت مع الحواضر فأشار الى الاخير بقوله ويسيرها مع حاضرة والى ما قبله بقوله والفوائت فى أنفسهما والى ما قبله بقوله ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا والى ما قبله بقوله هنا وجب قضاء الخ (ص) ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا (ش) أى وجب مع الذكر ابتداء وفى الاثناء على المعروف ترتيب الحاضرتين كالظهر والعصر أو المغرب والعشاء فيقدم الظهر على العصر والمغرب على العشاء فلو بدأ بالاخيرة ناسيا للادولى أعاد الاخيرة مادام الوقت بعد أن يصلى الادولى فلو بدأ بالاخيرة وهو منذ كر للادولى أو جاهل بالحكم أعاد الاخيرة أبدا بعد أن يصلى الادولى (ص) والفوائت فى أنفسها (ش) عطف على حاضرتين فمقد الذكر مسلط عليه أى وجب مع الذكر ترتيب الفوائت كثر أو قلت متماثلة أو مختلفة فى أنفسها لكن ليس بشرط فلا يلزم من عدمه العدم فلا يعيدها أصلا لو خالف ونكس ولو عامدا اذا باق فراغ منها خرج وقتها (ص) ويسيرها مع حاضرة وان خرج وقتها وهل أربع أو خمس خلاف (ش) هو أيضا مجرور وعطفا على ما عطف عليه ما قبله أى وجب مع ذكر لا شرطا أيضا ترتيب يسير الفوائت أصلا أو بقاء اذا اجتمع مع الحاضرة فيقدم عليها وان خرج وقتها على مذهب المدونة واختلف فى أكثر اليسير هل أربع صلوات وهو مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة أو خمس صلوات وهو قول مالك وقدمه ابن الحاجب وشهره جماعة منهم المازرى وتندب البداءة بالحاضرة مع الفوائت الكثيرة ان ليخفف فوات الوقت والواجب (ص) فان خالف ولو عمدا أعاد بوقت الضرورة وفى اعادة مأومه خلاف (ش) هذا راجع لقوله ويسيرها مع حاضرة الخ أى فان خالف ولو عمدا وقدم الحاضرة على يسير الفوائت أعاد الحاضرة استحبابا بعد اتيانه يسير الفوائت بالوقت الضرورى المدرك فيه ركعة بسجدة فيها أكثر وهو الغروب فى الظهرين والفجر فى العشاءين والطلوع فى الصبح كالو خالف ناسيا فى الحاضرتين وهل يعيد مأموم الامام المعيد وشهره ابن بركة بناء على ان كل خلل فى صلاة الامام خلل فى صلاة المأموم أو لا إعادة على مأومه وهو الذى رجى إليه مالك وقاله ابن القاسم واختاره اللخمي وطائفة بناء على ان الاعادة للخلل فى الصلاة نفسها وهنا لا خلل فى صلاة المأموم وانما هو فى صلاة الامام لانه هو الذى عليه اليسير المقدم عليه الحاضرة والراجح منهما الاعادة (ص) وان ذكر اليسير فى صلاة ولو جمعة قطع فذ

مضر وحاصل كلام البساطى ان الاعادة للخلل فى الصلاة نفسها أى لكونه اختل منها شرط وهنا لم يحتل منها شيئ لانها مستوفية الشروط والاركان فقول الشارح وانما هو فى صلاة الامام لا يصح (قوله والارجح منهما الاعادة) ضعيف بل الأرجح كما قرره الاشياخ واعتمدوه عدم الاعادة بتنبههم انما جرى خلاف فى اعادة المأموم وجزموا باعادة مأموم المصلى بالنجاسة حيث يعيد لان الخلل الذى يحصل بالصلاة بالنجاسة أشد من الخلل الحاصل بترك الترتيب (قوله فى صلاة) أى فرض أو نفل ماعدا الجنابة فانه يتبها ولا يلحق بها عيىد ولا كسوف ولا استسقاء كما هو ظاهر كلامهم (قوله ولو جمعة) كان الاولى حذفها لان الفذ لا يتصور منه جمعة أو يأتى بها بعد قوله ومأمومه والاولى أولى للاستغناء عنها بذكرها ناسيا (قوله قطع فذ) وجوباً وهو ظاهر المذهب قاله فى التوضيح وذكر ان القول بالاستحباب مشكل

(قوله وشفع ان ركع) أى استحبابا كما يفيد أبو الحسن أو وجوبا كما هو مقتضى كلام بعض الشراح وهذا الحكم عام في الضيق والجمعة وصلاة العصر كالمغرب على قول ضعيف ومقابلته قولان الاتمام ورجحه ابن عرفة والقطع وهو ما اعتمدته الشيخ عبد الرحمن بن تميمية محل كونه يشفع ان ركع مقيدا بما اذا لم يخش خروج وقت المذكورة فيحرم الشفع ويتعين القطع كان الوقت ضروريا كما اذا ذكر الظهر في العصر وقد بقي للغروب ركعة أو اختياريا ويتصور في جمع التقديم كما اذا حصل العصر في وقت الظهر المختار ثم تذكر الظهر فانه يقطع العصر ويصلى الظهر خشية خروج (٣٠٢) الوقت (قوله لا مؤتم) أى فلا يقطع الا أنه يعيدها ظهر اماما دام الوقت (قوله

ولوجعة) قال بهرام يريد انه يتبادى مع امامه ويعيدها ظهر او هو المذهب وقال أشهب ان علم انه اذا قطع وصلى المنسية أدرك ركعة من الجمعة قطع والتمتادى ولا يعيد ظهرها اه وفي شب خلافه ونصه وان لم يوقن ذلك تمادى مع الامام وأعاد ظهرها أربعاء على ما نقله ابن يونس عنه أى عن أشهب ومقاد هذا كله ان قوله ولوجعة راجع للمأموم وفي بعض الشراح انه مبالغه في جميع ما تقدم من قطع الامام ومأمومه وتمادى المأموم (قوله ولا يستخلف الامام على المشهور) ومقابلته انه يستخلف وهو رواية أشهب (قوله وأما المأموم فيتمادى) وهو مسلم فقد ذكره الموافق انه يتمادى أيضا اذا ذكر حاضرة في حاضرة وان كان يعيدها بعد ذلك أبدا (قوله فانه لو كمل أربعاء الخ) كذا في نسخة والمناصب لو كمل اثنتين وبعد ذلك ففيه وقفة مع ما يأتي في قول المصنف في سجود السهو وأتم النفل وقطع غيره (قوله ولو أراد ذلك) أى الموافقة التي شرح بها كلام المصنف (قوله وعليه حل حلوله) أى على المخالفة وهو نص ابن فرحون وهو ضعيف

وشفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولوجعة (ش) يعنى أن المصلى فذا أو اماما أو مأموما اذا ذكر صلاة يجب ترتيبها مع ما هو فيه كما لو تذكر ركعتين أو أربعاء على الخلاف الى واحدة وهو في صلاة فان كمل من النفل والامام يؤمر بقطع ما هو فيه ان لم يركع فان ركع ركعة بسجدة يشفعها أى كملها ركعتين نافلة وسلم وسواء ذكر فيها ما خرج وقته أم لا كما لو ذكر ظهر يومه في عصره لكان ان تمادى بعد ذلك ركعة صحت في غير مشتر كتي الوقت لما تقدم من أن الترتيب ليس شرطاً في غير المشتركين وعلى رواية ابن المساجشون من الشرطية تبطل قاله في توضيحه واذ قلنا بقطع الامام ولوجعة فتبطل صلاة المأمومين ولا يستخلف الامام على المشهور وأما المأموم فيتمادى مع امامه ويعيدها غير المشاركة في الوقت استحبابا بعد اتيانه بما ذكر من الصلوات اليسيرة وأبدا في المشاركة بعد اتيانه بمشاركتها لشرطية ترتيبها مع الذي ذكر ولذا قال ابن عبد السلام ان التمدادى مشكل اذ فيه مراعاة حق الامام بالتمادى على صلاة فاسدة يجب على المأموم اعادتها ولا حق للامام في ذلك ولا فرق في تمادى المأموم واعادة ما هو به في الوقت بين الجمعة وغيرها ويعيدها الجمعة ان أمكنه والا ظهر اذ هي بدلها فيرجع اليه عند تعذر الاصل ومقتضى قوله وشفع ان ركع في الفرض وأما النفل فيقطعه ركع أم لا فيظهر تأثير الذي ذكر فيه فانه لو كمل أربعاء لم يظهر لذكر تأثيره بخلاف الفرض فانه يظهر فيه اثره وشفعه نقله بعضهم ثم ظاهر كلامه مخالفة الامام والمأموم للفرد في التفصيل السابق ولو أراد ذلك لاخر قوله وشفع ان ركع الخ عن قوله وامام ومأمومه وعليه حل حلوله وهو نص ابن فرحون والذي يظهر من كلام التهذيب ان الامام ومأمومه كالفرد في التفصيل وعليه فيكون في كلامه الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه أو يأتي بالكاف فيقول كامام ومأمومه ليؤذن بالتفصيل (ص) وكل فذ بعد شفع من المغرب (ش) يعنى أن الفذ اذا ذكر السير من الفوائت بعد ما أتم من المغرب ركعتين فانه يكملها بنية الفرض ولا يخرج عن نفل لثلاث لم يزل النفل قبلها ولان مقارب الشيء يعطى حكمه وهذا هو العلة في قوله (كثلاث من غيرها) أى كما يكمل غير المغرب اذا ذكر السير بعدما كمل ثلاث ركعات وظاهر كلام أهل المذهب ولو في مشتر كتي الوقت ثم بعد التكميل بفعل ما تقدم من الاعادة الواجبة والمستحبة وعلى هذا التعميم درج الشيخ سالم في شرحه ونظر فيه الاجهوري في شرحه بقوله وفيه نظر لما تقدم من ان من ذكر حاضرة في حاضرة ان صلاته تبطل بمجرد الذكر وأيضا لا معنى لوجوب تكميل صلاة تجب اعادتها أبدا وليس من مساجين الامام وأيضا كلام المؤلف في التكميل بنية الفريضة وهذا لا يتأتى فيمن ذكر حاضرة في حاضرة (ص) وان جهل عين منسية مطلقا صلى خمساً وان علمها دون يومها صلاها نوايله (ش) يعنى ان من تذكر فائتة من الصلوات الخمس سواء فاتته ناسيا أو عامدا

(قوله وكل فذ بعد شفع) ويعيد كإيد عليه قوله فان خالف ولو عمدا الخ والامام أولى

لا

من الفذ بهذا الحكم (قوله ركعتين) أى تامتين (قوله ثلاث من غيرها) أى أتم ثلاث ركعات بسجدة تليها أى لفعله المعظم فان ذكره قبل عقد الثانية رجع وتشهد وسلم (قوله وظاهر كلام أهل المذهب) أى من التكميل بعد الثلاث من غير المغرب وبعد ركعتين من المغرب الذي أشار اليه المؤلف بقوله وكل الخ (قوله الاعادة الواجبة) أى باعتبار مشتر كتي الوقت (قوله سواء فاتته ناسيا أو عامدا) إشارة الى تفسير الاطلاق فقول المصنف منسية أى طرأ لها النسيان فلا يتأتى انها تركت في الاول عمدا أو سهواً ويجوز أن يرجع قوله

هذا اذا كان الجهل الخ اشارة الى أن قوله مطلقا راجع لقوله وان جهل ويصح ان يرجع لقوله منسية أى جهل جهلا مطلقا ونسى نسيانا مطلقا يحترز به عن النسيان أو الجهل المقيد بذلك وان شئت قلت في تفسيره علم يومها أو جهله في يومين أو ثلاثة أو في الاسبوع (قوله لا يدري ماهي) تفسير للجهل أى ان المراد بالجهل عدم العلم بالشيء الشامل (٣. ٣) للشك والظن والوهم (قوله فانه يصلي الصلوات

النجس) الا انه يبدأ بالليبتين اذا علم أن المقدم في تلك الحالة الليل وتقدم النهاريات اذا علم تقدمها وان شك خيرا (قوله اذ لا يطلب منه) الاولى التفريع والا كان مصادرة (قوله فاذا نوى بها يومها) أى على جهة السكال لان المذهب لا يشترط تعيين اليوم (قوله أم لا) أى أم لا تعرف من نسبة احدهما من الاخرى هذه لم يشككم عليها المصنف ولا الشارح وحاصلها انه اذا ترك صلاتين لا يدري ماهما ولا يدري نسبة احدهما من الاخرى فلا يحلوم ان يعلم انها من يوم واحد والليلة التي تليها أو التي تليها أو من يومين أو لا يعلم ذلك فان كان يعلم انها من يوم واحد لكن لا يعلم انها صبح وظهر أو صبح وعصر أو صبح ومغرب أو صبح وعشاء أو ظهر وعصر أو ظهر ومغرب أو ظهر وعشاء أو عصر ومغرب أو عصر وعشاء أو مغرب وعشاء فإنه يصلي خمسا يبدأ بالصبح ويختم بالعشاء هذا فيما اذا كان الليل متأخرا أو اذا كان متقدما كما اذا كان لا يدري هل هي المغرب والعشاء أو المغرب والصبح أو المغرب والظهر أو المغرب والعصر أو الظهر أو الصبح والعصر أو الظهر والعصر فإنه يصلي سنا يبدأ بالمغرب وان كان يعلم انها

لا يدري ماهي فانه يصلي الصلوات الخمس اذ لا تبرأ ذمته الا بها اذ هو مطلوب ببراءة الذمة لان كل صلاة من الخمس يمكن أن تكون هي المنسية أو المتروكة فصار عدد حالات الشك خمسا فوجب استيفاءها ويجزأ النية في كل واحدة من الخمس بأنها فلا يقال النية مترددة هذا اذا كان الجهل للفائنة غير مقيد بليل ولا نهار وهو معنى الاطلاق فلو علم انها نارية صلى ثلاثا أو ليلية صلى اثنتين فان علم الفائنة بكونها ظهر أم لا الا انه جهل يومها فلم يعلم أهو السبت أو الاحد أو غيره فانه يصلي الصلاة المعينة ولا عبرة بكون يومها مجهولا اذ لا يطلب منه تكرار الصلاة بحسب عدد أيام الاسبوع اذ لا تختلف الصلاة المعينة باختلاف الايام فاذا نوى بها يومها الذي تركت فيه فقد برئت ذمته اذ لو كررها لا يحيل في نيته الاعلى يوم مجهول فاذا كان لا بد من الاحالة على مجهول فلا فائدة في التكرار وهذا معنى قوله صلاها ناوله أى صلاها ناولها اليوم الذي يعلمه الله أنها له والا فليوم المجهول لا ينوي (ص) وان نسي صلاة وثانيتها صلى ستا ونسب تقديم ظهر (ش) هذا شروع فيما اذا كانت المنسية أكثر من واحدة وليعلم ان المنسي اذا زاد على الواحدة فلا يخولما أن يكون صلاتين أو أكثر والصلتان امام معيتان أو لا وغير المعيتين اما ان تعرف من نسبة احدهما من الاخرى أم لا فان عرفت من نسبة ما فاما من يوم أو أكثر فان كانا من يوم فهي اما ثانيتها أو ثالثتها أو رابعتها أو خامستها وان لم يكنا من يوم فالثانية امام ثالثتها وهي سادستها وحادية عشرتها وسادسة عشرتها واثانيتها أو رابعتها أو خامستها فاشار المؤلف لما اذا كانا من يوم وعرف من نسبة الثانية من الاولى بقوله وان نسي الخ والمعنى ان من نسي صلاة وثانيتها من خمس صلوات منها اثنتان ليلتان ومنها ثلاث نهاريات ولا يدري أهما من صلاة النهار أو هما من صلاة الليل أو احدهما من صلاة النهار والاخرى من صلاة الليل ولا يدري هل الليل سابق النهار أو النهار سابق الليل فيحتمل كونهما ظهر أو عصر أو عصر أو مغرب أو مغرب أو عشاء أو عشاء أو صبحا أو صبحا وظهر فانه يصلي ست صلوات متوالية يختم بماء به لا احتمال كونه المتروك مع ما قبله فيأتى بأعداد تحيط بحالات الشك وكو يستحب له في جميع مسائل الباب كلها أن يبدأ بالظهر ويختم بها الا نها أول صلاة جابر بل بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم ان من نسكس الفوائت عمدا أو جهلا لا اعادة عليه اذ بالافراغ منها خرج وقتها وترتيب المفصولات انما هو مع بقاء الوقت فبراءة ذمته تحصل بخمس صلوات فصلاته السادسة انما هي لحصول الترتيب وقد علمت سقوط طلبه حينئذ على الراجح وأما على مقابله من ان من ترك الترتيب في الفوائت يعيد أبدأ فلا اشكال فهو مشهور مبنى على ضعف وهذا لا يختص بهذا الفرع بل يجري في غيره مما يأتي ومنه قوله وأعاد المبتدأة الخ (ص) وفي ثالثتها أو رابعتها أو خامستها كذلك يأتى بالمنسي (ش) يريد انه اذا نسي صلاة وثانيتها ولا يدري ماهما أو صلاة ورابعتها أو خامستها فانه يصلي ست صلوات كما اذا نسي صلاة وثانيتها الا أن صفة القضاء مختلفة في الاولى يبدأ بالظهر ويتلى ثلثتها وهي المغرب ويثنت ثلثتها وهي الصبح ويربع ثلثتها

من يومين أو لا يعلم هل هما من يوم واحد أو من يومين فانه يصلي الخمس مرتين (قوله والا فلهي سمية) أى وان لم تكن مماثلتها الخ (قوله في جميع مسائل الباب كلها) هذه السمية غير مسلمة الا أن يراد الكل المجوعى لما يتبين لك (قوله وقد علمت سقوط طلبه على الراجح) أى فيكون مشكلا (قوله فهو مشهور) هذا هو الجواب أى فالحكم بكونه يصلي سنا مشهور مبنى على ضعف وهو ان الترتيب شرط

(قوله أى بالثاني من المنسى) لما كان قوله بشأنى المنسى رعايتهم منه ان الثانى خارج عن المنسى لان المضاف غير المضاف اليه وانه ليس منسباً يدفع ذلك بقوله أى بالثاني من المنسى مفيد ان المغايرة بالكيفية والحزنية (قوله اذا الفرض) بيان لارشاد المعنى وبه أى بقولنا لعل التثنية الخ (قوله فليس المراد الخ) بل المراد به ضد ثلث الخ وضح لان التثنية باعتبار ما انفصل عنه والافلام مفهوم لقوله يثنى لانه يثنى ويثلاث ويربع وهكذا (قوله وبه يندفع الاعتراض الخ) لا يخفى ان الاعتراض كما أفاده من وجهين الا ان الاول يندفع بما قال دون الثانى (قوله عين المنسى) أى جنس المنسى وذلك لان المنسى اثنان لا واحد (قوله ليست لتمام المنسى بل ببعضه) كذا فى نسخة الشارح فاذا علمت ذلك فاللام فى لتمام بمعنى الباء بديل قوله بل ببعضه أى ان التثنية اغماهى ببعض المنسى أى يجزئه (قوله هو مجموع المعطوف والمعطوف الخ) أى المشار له (م. ٤) بقوله وفى ثالثها لان المعنى وفى صلاة وثالثها فالمعطوف عليه صلاة والمعطوف هو قوله وثالثها وكذا يقال فيما بعد

وهى العصر ويخمس بثالثتها وهى العشاء ويسدس بثالثتها وهى الظهر وفى الثانية يبدأ بالظهر ثم يثنى بعشاء الآخرة ثم بالعصر ثم بالصبح ثم بالمغرب ثم بالظهر وفى الثالثة يبدأ بالظهر ثم يثنى بالصبح ثم بعشاء الآخرة ثم بالمغرب ثم بالعصر ثم بالظهر فقوله يثنى بالمنسى أى يثنى بشأنى المنسى أى بالثاني من المنسى كما يرشد اليه المعنى اذا الفرض ان الاولى وثالثتها أو رابعتها أو خامستها كل منهما منسى وبعبارة أخرى لعل التثنية بالنظر الى فعل كل صلاة والصلاة التى قبلها فقط أى يوقع المنسى فى المرتبة الثانية بالنسبة لما انفصل عن فعله فليس المراد يثنى ضد ثلث ولا ضد ربيع ولا ضد خمس ولا ضد يسدس بل المراد انه يوقعه فى المرتبة الثانية وبه يندفع الاعتراض عليه بانه لا مفهوم لىثنى بل يثلاث ويربع ويخمس ويسدس وبأن عين المنسى مجهولة فكيف يقول يثنى بالمنسى ثم التثنية ليست لتمام المنسى بل ببعضه لان المنسية هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه فاعل فى الكلام مضافاً مقدراً أى بباقي المنسى (ص) وصلى الخمس مرتين فى سادستها وحادية عشرتها (ش) يعنى انه اذا نسي صلاة وسادستها ولم يدرك ما هما أو صلاة وحادية عشرتها فانه يصلى الخمس مرتين بان يصليها ثم يعيدها متواليه ونذب تقديم ظهر لانهما مائة اثنان من يومين لان سادستها هى مماثلة للمنسية من يوم ثان وحادية عشرتها هى مماثلة للمنسية من يوم ثالث وكذا الحكم فى كل مماثلتين كسادسة عشرتها وحادية عشرتها وما أشبهه واغماض الخمس مرتين لان من نسي صلاة من يوم لا يدري عينها فيصلى لكل منسية خمساً لانها ان كانت الاولى ظهر اخذ حادية عشرتها ظهر اليوم الثالث وسادسة عشرتها ظهر اليوم الرابع وحادية عشرتها ظهر الخامس وهو لا يدري أى ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح أو حادية عشرتها أو سادسة عشرتها الخ صلى ظهرين فقط أو عصرين أو مغربين أو عشاءين أو صبحين وسكت المؤلف عن حكم ما بين المماثلتين كصلاة وسابعها الى عاشرتها وكصلاة وثانية عشرتها الى خامسة عشرتها وهكذا والظاهر بل الصواب ان حكمه كذلك من وجوب صلاة الخمس مرتين للعبة السابقة وهو انهما مجهولتان من يومين فيصلى لكل مجهولة خمساً كما قاله العلامة البساطى وقال الخطاب يصلى ستاً يثنى بالمنسى انظر وجهه فى الشرح الكبير (ص) وفى صلاتين من يومين معينين لا يدري السابقة صلاهما أو أعاد المبتدأة

ولا يقال انه لا يحتاج لهذا بعد قوله سابقاً بالثاني من المنسى لاننا نقول هذه عبارة أخرى غير الاولى ولا يعترض الا اذا كانت العبارة واحدة (قوله وصلى الخمس مرتين) محتمل لمرتين أحدهما ان يصلى صلاة كل يوم متواليه وهو مختار ابن عرفة والثاني انه يصلى كل صلاة من الخمس مرتين فيصلى الصبح مرتين ثم الظهر كذلك وهكذا للعشاء وهو قول المازرى فان قصر على الاول لاختيار ابن عرفة له برادى الخمس مرتين صلاة يومين والى هذا القول ذهب شارحنا حيث قال بأن يصليها ثم يعيدها (قوله انظر وجهه فى شرحنا الكبير) ووجه ما ذكره الخطاب ان البراءة يقينا بست صلوات فيثنى فيها بالمنسى فلا يكلف عشر اربعين سابعها بمنزلة ثابتهما وثامنهما بمنزلة ثالثتهما وتاسعها بمنزلة رابعتهما وعاشرهما بمنزلة خامستهما وهكذا يقال فى ثابته عشرتها وسائر ما هو ومن يوم آخر وهو غير مماثل لهما فن نسي صلاة

ومماثلة ثابتهما وهى سابعها يصلى ست صلوات متتابعة مرتبة بمنزلة من نسي صلاة وثابتهما ومن نسي صلاة ومماثل ثالثتهما وهى ثامنهما يصلى ست صلوات مكن نسي صلاة وثالثتهما فيصلى صلاة ثم يترك ثابتهما ثم يصلى ثالثة ثابتهما وهكذا الى أن يصلى ست صلوات ومن نسي صلاة ومماثلة ثابتهما وهى تاسعها مكن نسي صلاة ورابعها يصلى صلاة ويترك ثابتهما وتالفة ثابتهما ثم يصلى صلاة ويترك اثنتين ثم يصلى صلاة ويترك اثنتين وهكذا الى ان يتم ست صلوات (قوله وفى صلاتين) أى وفى نسيان صلاتين من باب الاشتغال لانه قد تقدم اسم وهو قوله فى صلاتين وتأخر عنه فعل عامل فى ضميره وهو قوله صلاهما فجملة صلاهما مفسرة للعامل المقدر فى قوله وفى صلاتين الخ تقديره وصلى فى نسيان صلاتين (قوله واعاد المبتدأة) وجوباً واغترق بين اعادة المفعول هنا وجوباً وبين اعادتها استحباباً فى قوله فان خالف ولو عمداً أعاد بوقت

(ش)

الضرورة أن الترتيب هنا لا يتصور حصوله بكل وجه إلا بإعادة المفعول فكان مما لا يتصل إلى الواجب إلا به فهو واجب بخلاف الأول
هــذا ما ظهر في الجواب اهـ (قوله لا يدري السابقة من الصلاة) هكذا في نسخة بالافراد والمناسب من الصلاتين إلا أن يراد
الجنس المتحقق في أكثر من واحد (قوله بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر) أي بأن عرف بأن الظهر للسبت والعصر للاحد
ولا يعلم السابق منهما على الآخر وقوله أو يعلمه أي يعلم السابق أي بأن عرف أن السبت سابق على الاحد لكن لا يدري الظهر للسبت
أو الاحد (قلت) وخلاصة هذا أن اليومين معينان فتبقى ثلاثة اليومين غير معينين كأن يعلم أن عليه الظهر والعصر وأنهما من يومين
لكن لا يدري أي اليومين فقوله أن لم يتعين اليومان اتفاقا لا يظهر ذلك الشرط الا اذا كان ما قبله يدخل فيه تلك الصورة وقد علمت مما
قررنا عدم الدخول (قوله كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما) أي وعرف ما لكل يوم ولا يخفى أن تعيينهما ليس قاصرا على تلك الصورة
كما هو ظاهره بل هو شامل لصورة أخرى وهي ما اذا علم السابق منهما ولا يدري أي الصلاتين له ثم لا يخفى أن كلامه هذا يشعر بأن
موضوع الخلاف ما ذكره وليس كذلك بل موضوع الخلاف الصورة الثانية التي ذكرناها (قوله وقيل ان عرف اليومين الخ) قصره على
صورة وهو ما اذا عرف أنها السبت والاحد ولا يدري أي الصلاة لهذا وأول هذا (٣٠٥) ولوعلم أن السبت سابق على الاحد وأما لو عرف

ان للسبت الظهر وللحد العصر
ولا يدري ما هو السابق فلا يأتي
فيه ما ذكره من كونه يصلي لكل
منهما ظهرا وعصرا (قوله وبهذا
يندفع اعتراض المواق) حاصل
اعتراضه انه يقول ان ابن يونس
صوب أنه يصلي ظهرا بين عصرين
أو عصرين بين ظهريين لا فرق بين
كون اليومين معينين أو غير
معينين ومقابله انه اذا كان اليومان
معينين يصلي لكل يوم صلاتين
فالمصنف حيث قيد بقوله معينين
قد جاء على غير مختار ابن يونس
فيكون ذاهبا للقول الضعيف
وحاصل الجواب ان قوله معينين
ليس صفة ليومين حتى يأتي
الاعتراض بل صفة لصلاتين بمعنى
فرضين (وأقول) حامدا لله تعالى
انه لا اعتراض على جعله صفة ليومين

(ش) أي وفي نسيان صلاتين معينتين كظهر وعصر مثلا من يومين لا يدري السابقة من
الصلاتين بأن لا يعلم السابق من اليومين على الآخر أو يعلمه ولا يدري أي الصلاتين له
صلاهما وأعاد المبتدأة حتى يصير ظهرا بين عصرين أو عصرين بين ظهريين ان لم يتعين اليومان
اتفاقا وكذا ان تعيينا كسبت واحد ولم يعلم السابق منهما معينتين بالتأ صفة لصلاتين حقه ان
يتصل بموصوفه لا مد كصفة ليومين لا لافرق بين كون اليومين معينين كسبت واحد أو غير
معينين على المشهور وقيل ان عرف اليومين كسبت واحد فيصلي ظهرا وعصر للسبت وظهرا
وعصر للاحد ويصح ان يكون معينين بالتأ كصفة لصلاتين أيضا وذكر الصفة باعتبار
أن الصلاتين بمعنى الفرضين وبفهم الاطلاق في اليومين صريح على هذا الضبط أيضا وبهذا
يندفع اعتراض المواق (ص) ومع الشك في القصر أعاد اثر كل حضرة سفوية (ش) يعني
فان شك مع ما تقدم في القصر أي نسي ظهرا وعصر معينتين من يومين لا يدري السابقة
منهما وشك مع ذلك هل كان الترتيب لهما في السفر أو في الحضر فالجواب انه يصلي ظهرا حضرة ثم
هي سفوية ثم عصر حضرة ثم هي سفوية ثم ظهر حضرة ثم هي سفوية وليست المبتدأة
بالحضرة متباعدة كما يشعر به كلام المؤلف كابن الحاجب بل يصح العكس لكن المبتدأة
بالحضرة أولى لانها مجزئة سواء كان ترتبها في الذمة حضرة أو سفوية بخلاف العكس ولا
مفهوم لقوله أثر بل المراد بعد لان حقيقة الاثر ما كان من غير انفصال وهو لا يشترط ولو أبدل
أثر بعد لكان أولى لانه لا يتقدم بالقورية والبعدية تصديق بالتراخي والمأخوذ من المتن انه
لا يعيد المغرب والصبح لانهما لا يقصران خلافا لمن يقول باعادتهما كما هو قول حكا ابن عرفة
ولا فائدة فيه (ص) وثلاثا كذلك سبعا وأربعا ثلاث عشرة وخمسا احدى وعشرين (ش) هذا

(٣٩ - خرشي اول) لانه اذا كان الحكم ما ذكره المصنف في اليومين المعينين الذي هو محل الخلاف فاولي محل الاتفاق فتدبر (قوله
فالعكس) ومقابل العكس يصلي ظهرا وعصر تامتين ثم مقصورتين ثم تامتين وهذا القول منقول عن ابن القاسم (قوله بخلاف العكس)
بل وإعادة الحضرة سفوية ليس بواجب بل مستحب كما قال في لـ ان القصر سنة لا يقال قياس ذلك أن تكون الاعادة سنة كالقصر
لانا نقول لا بدع من أن يكون ذلك الفعل أولا سنة والاعادة مستحبة ألا ترى انه اذا اشتغل في صلاة عن فعل سنة يعيد في الوقت وحيث
حكموا بالاعادة في الوقت فهي مستحبة وهو واضح بل تكون الاعادة في الوقت ناشئة عن ترك واجب كما قالوا اذا ترك مسج أسفل الخف
بناء على ان مسج الأسفل واجب قال في التوضيح وفي الاعادة لها سفوية اشكال لان اعادة من أتم في السفر مستحبة في الوقت ولا وقت
هنا والذي يأتي هنا على أصل المذهب ان يصلي حضرات ليس الا وانظر هل يقال المسئلة التي أمر بالاعادة فيها في الوقت واذا خرج
الوقت لا اعادة انما هي اذا أمر فيها بالقصر بخلاف وأتمها وهذه انما أمر باتمامها بناء على انها عليه كذلك وأمر بالانتيان بها سفوية
لاحتمال ان تكون كذلك فيكون قد حصل له سنة القصر فلا راعي في ذلك بقاء الوقت (قوله وثلاثا كذلك الخ) معمول لمقدر أي وان
ذكر ثلاثا حالة كونها كذلك أي معينات ولا يدري السابقة يصلي سبعا وقوله أو ربعا فيه حذف أي كذلك أي وان ذكر أربعين في حال

كونها كذلك صلى ثلاثة عشر وهكذا يقال فيما بعد **تنبيه** كان حقه أن يؤخر قوله ومع الشك في العصر عن قوله وخمسائهما فيذكرها آخر الباب بل ربما في جميع مسائل الباب قاله عجم (قوله لأنها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به الخ) حاصله ان كلام من الصلوات الثلاثة فيه ست احتمالات اثنتان مع التقدم واثنتان مع التأخر واثنتان مع التوسط وذلك لانه على تقدير تقدم الصبح فيحتمل أن يكون الذي بعده الظهر ثم العصر ويحتمل العكس أي ان يكون بعدها العصر ثم الظهر وعلى تقدير توسطها فيحتمل ان يكون الذي قبلها الظهر والذي بعدها العصر ويحتمل العكس وعلى تقدير تأخرها فيحتمل أن يكون الاول الظهر ثم العصر ويحتمل العكس وكذا يقال في كل من الظهر والعصر فهي احتمالات ثمانية عشر ولا يجمع تلك الاحتمالات الا اذا صلاها سبعا فبينه فنقول انه اذا صلاها سبعا صلاها أولا مرتبة ثم صلاها ثانيا كذلك ثم صلى الصبح فقد حصل للصبح في الترتيب الاول التقدم على الظهر ثم العصر وعند حصول الترتيب الثاني حصل لها التقدم على العصر فكان في الترتيب الاول ولا ينظر للتوسط ثم الظهر الحاصل في الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين الظهر والكائن في الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين العصر والكائن في الترتيب الاول والظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين العصر والكائن في الترتيب الاول والظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها التوسط بين العصر والكائن في الترتيب الاول والتأخر عن الظهر ثم العصر أي والذي قبلها بالصلق العصر وقبل العصر الظهر وحصل لها باعتبار كونها آخر التأخر عن العصر الكائن في الترتيب الاول ثم الظهر الكائن في الترتيب الثاني وحصل للظهر باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على الصبح الكائن في أول الترتيب الثاني ثم العصر الكائن في الترتيب الثاني وحصل لها باعتبار كونها في الترتيب الاول التقدم على العصر

من تمة قوله وفي صلاتين من يومين معينتين الخ أي ان من نسي ثلاث صلوات معينات كصبح وظهر وعصر من ثلاثة أيام ولا يدري السابقة منها فانه يصلي سبعا الثلاثة مرتبة ويعيدها ثم يعيدها مبتدأة ثالثة ليجب بحالات الشكوك لأنها ان فاتته على الترتيب الاول فقد برئ به ويحتمل ان الصبح آخرها وأولها الظهر وأوسطها العصر فيعيد الصبح ويحتمل أن الظهر آخرها فيعيدها ويحتمل أن العصر بعد الظهر وقبل الصبح فيعيد العصر بعد الظهر ويحتمل ان الصبح متوسطة بعد الظهر وقبل العصر فيعيد الصبح ثلاثة وان نسي أربع صلوات معينات كصبح وظهر وعصر ومغرب من أربعة أيام صلى ثلاث عشرة صلاة الاربعه مرتبة ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها مبتدأ به ليجب بحالات الشكوك وان نسي خمس صلوات معينات كظهر وعصر ومغرب وعشاء وصبح من خمسة أيام صلى احدى وعشرين صلاة الخمسة مرتبة ويعيدها ويعيدها ويعيدها ثم يعيدها مبتدأ به ليجب بحالات الشكوك فمعنى قوله كذلك أي معينات كانت الايام معينة أم غير معينة مع الشك في التقدم والتأخر فقول التتائي في قوله كذلك أي معينات من ثلاثة أيام معينة غير ظاهري (ص) وصلى في ثلاث مرتبة من يوم

الكائن في الترتيب الاول ثم الصبح الكائن في أول الترتيب الثاني هذان التقدمان للظهر وحصل أي للظهر التوسط بين الصبح والعصر في الترتيب الاول لها والتوسط باعتبار كونها في الترتيب الثاني بين العصر الكائن في الترتيب الاول والصبح الاخيرة وحصل لها أي للظهر باعتبار كونها في الترتيب الثاني التأخر عن العصر الكائن في الترتيب الاول ثم الصبح الكائن في أول الترتيب الثاني وحصل لها في حال كونها في

الترتيب الثاني التأخر عن الصبح الكائن في أول الترتيب الاول ثم العصر كذلك أي الكائن في الترتيب الاول وقس على ذلك حال العصر وقد أعطيناك الضابط (ويحتمل ان الصبح آخرها) هذا أحد التأخيرين اللذين قد علمناك بهما (قوله ويحتمل ان الظهر آخرها) وقبلها بلصقها الصبح وقبلها أي الصبح بلصقها العصر فهذا أحد التأخيرين والتأخر الثاني هو التأخر عن العصر وقبل العصر الصبح أي الصبح الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الاول (قوله ويحتمل ان العصر بعد الظهر وقبل الصبح) لا يخفى ان هذا التوسط الذي للعصر محقق بالصبح التي فعلت في أول الترتيب الثاني فالمناسب اسقاطه (قوله ويحتمل ان الصبح متوسطة بعد الظهر وقبل العصر الخ) لا يخفى ان هذا التوسط قد تحقق لها بفعل العصر في الدور الثاني لأنها صارت متوسطة بين الظهر الكائن في الترتيب الاول والعصر الكائن في الترتيب الثاني والضابط على ما مشى عليه أن تضرب عدد المنسيات في أقل منها بواحد وتزيد عليها واحدا أو تضرب بها في مثلها ثم تنقص عدد المنسيات الا واحدا أو تضرب عددها الا واحدا في مثله وتزيد على المجتمع عددها أو تضرب عدد المنسيات في أقل منها باثنين وتزيد على الخارج عدد المنسيات واحدا وهذه الضوابط تأتي فيما لا نهاية له من الصلوات كما اذ أنزلت ست صلوات معينات من ستة أيام ولا يدري السابقة أو ترك سبعا كذلك وهكذا وهذا لا يفهم من قول المؤلف (قوله وصلى في ثلاث الخ) مؤخر من تقديم وحقه ان يصله بقوله وان نسي صلاة وثانيتها لانه من تمة ولعل ناسخ المبيضة خرجها في غير موضعه ويمكن الجواب انه انما ارتكب ذلك لاجل أن يشبهه في قوله صلى سبعا قوله فيما تقدم وفي ثالثها أو رابعها أو خامستها كذلك طلبا للاختصار

(قوله وأربعاً ثمانياً الخ) قال هرام أربعاً وخمسة مائة لقوله نسي والتقصير وان نسي أربعاً أي حال كونها كذلك أي مرتبة من يوم لا يعلم الاولى صلى ثمانياً وان نسي خمساً أي في حال كونها كذلك أي مرتبة من يوم لا يعلم الاولى صلى تسعاً ويحتمل أن يكون أربعاً وخمسة مائة بين علي اسقاط الخافض أي وفي أربع يصلي ثمانياً وفي خمس يصلي تسعاً قال المرادى وشذ صرف ثمان تشبهاً به بجوار والمعروف عدم الصرف وقيل هما الغتان (قوله من يوم وليلة) فيه إشارة الى حذف عاطف ومعطوف على قوله من يوم فيكون أراد باليوم النهار فقط وليس هذا بمتعين كما أفاده في كذا اذ قد يطلق اليوم ويراد به الفرد الكامل منه وهو النهار مع الليل وهو دورة الفلك ليلاً ونهاراً (قوله وهذا) أي الخروج من العهدة بما ذكر (قوله فانه يبرأ) (٣٠٧) بأربع صلوات) فاذا علم تقدم النهار بدأ بالظهر

ويختتم بالعشاء وأما اذا علم تقدم الليل فيبدأ بالمغرب ويختتم بالظهر (قوله وأما اذا كان لا يدري هل كلها الخ) أي والافترض انه علم تقدم أحدهما يعني فانه اذا علم تقدم النهار فيبدأ بالصبح ويختتم بالعشاء واذا علم تقدم الليل فيبدأ بالمغرب ويختتم بالعصر (قوله ثم انه يصليها الخ) لما كان قوله يصلي خمساً صادفاً بالبداية بالظهر الذي عهد في الباب انه يتدبى به بين ان ذلك ليس مراد ابل المراد هنا انه يصليها مرتبة فيبدأ بالصبح فيما اذا علم تقدم النهار ويبدأ بالمغرب اذا علم تقدم الليل (قوله وهو الصحيح) لعل مقابل الصحيح انه يبدأ بالظهر ويختتم بالصبح وحرر

فصل سجود السهو (قوله حكم السهو) أي سجود السهو وأوان الاضافة تأتي لادنى ملائمة (قوله وأما النسيان الخ) أي فيتمه - ر بينهما العموم والخصوص المطابق وهذا مخالف لما قرر واما ان السهو زوال المعلوم عن المدركة فقط والنسيان زوال المعلوم عن المدركة والمحافظة معا (قوله عما لا يكون)

لا يعلم الاولى سبعاً وأربعاً ثمانياً وخمسة مائة (ش) لما قدم ان من جهل عين منسية يصلي خمساً ومنسية وثانيتها يصلي ستاً وكان الضابط لذلك انه كلما زاد واحدة زادها على الخمس الثابتة للواحدة فاذا نسي ثلاث صلوات مرتبة أي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الاولى منها فانه يصلي سبع صلوات مرتبة لان الواحدة المجهولة من الثلاث خمساً فيبدأ بالظهر ويختتم بالعصر واذا نسي أربع صلوات مرتبة أي متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الاولى منها فانه يصلي ثمان صلوات مرتبة لان الواحدة المجهولة من الأربع خمساً واذا نسي خمس صلوات متوالية من يوم وليلة ولا يعلم الاولى منها فانه يصلي تسع صلوات لان الواحدة المجهولة من الخمس خمساً فقوله ههنا من يوم أي وليلة ولا بد أن لا يعلم سبق الليل لليوم وعكسه وفهم من قوله لا يعلم الاولى انه لا يعلم أعيان الصلوات وبعبارة أخرى وما ذكرناه في تقريره صلى في ثلاث مرتبة الخ من أنه لا يدري هل الثلاث من النهار أو بعضهما من النهار وبعضهما من الليل ولا يدري هل الليل سابق أو النهار إشارة الى أنه لو علم ان بعضهما من النهار وبعضهما من الليل لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذ تحصل البراءة حيث ثبتت صلوات فيبدأ بالظهر ويختتم به لاحتمال أن تكون واحدة من النهار واثنين من الليل وعكسه فيخرج من عهدة هذه بصلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهذا على احتمال كون النهار سابقاً على الليل وأما على احتمال تأخره فلا بد من صلاة الصبح والظهر بعد الصلوات المذكورة وهذا حيث لم يعلم تقدم الليل على النهار ولا عكسه وأما ان علم تقدم أحدهما بعينه على الآخر فانه يبرأ بأربع صلوات في الموضوع المذكور وهو ما اذا علم ان بعضهما من النهار وبعضهما من الليل وأما ان كان لا يدري هل كلها من النهار أو بعضها من النهار وبعضهما من الليل فانه يصلي خمساً فقط انتهى ثم انه يصليها مرتبة وهو الصحيح ولما فرغ من الكلام على ما قصده من أحكام السهو عن الصلاة كلها شرع في الكلام على السهو عن بعضها فقال

فصل في ذكر فيه حكم السهو وما يتعلق به والسهو والذهول عن الشيء تقدمه ذكر أولاً وأما النسيان فلا بد أن يتقدمه ذكره والفرق بين السهو والغفلة ان الغفلة تكون عما لا يكون والسهو يكون عما يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لانك اذا سهوت عن الشيء لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون وقرئ آخر وهو ان الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلاً عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن

الاولى حذف لا (قوله والسهو يكون عما يكون) الاولى اثباتها بدليل ما بعده (قوله تقول غفلت الخ) من باب دخل فهو بفتح الفاء (قوله عن هذا الشيء) أي عن فساد أمر حتى كان أي حتى حصل فلم أنهي لعدم حصوله أي بالغفلة في الحقيقة عن سبب عدم ذلك الشيء (قوله لانك اذا سهوت عن الشيء لم يكن) أي لانك اذا سهوت عن أمر لم يتقرر خارجاً يحمل هذا على فعل اختياري سهواً عن فعله لانه لا شك ولا ريب انه اذا سهوا عن فعل اختياري له لا كون أي بوصف بكونه فعلاً اختياريّاً فلا ينافي انه يكون لا بهذا الاعتبار (قوله وهو ان الغفلة تكون عن فعل الغير) أي والسهو عن فعل النفس بذلك يعلم ان هذا الفرق ملازم للفرق الأول بل هو موضعه كما تبين من تقريرنا و يظهر بذلك التباين بين الغفلة والسهو وأما بين النسيان والغفلة فلم يتعرض له ويظهر ان يكون بينهما التباين لان النسيان يكون عن فعل النفس تقول نسيت ان أفعل نسيت ان أكل ونحو ذلك ويظهر أيضاً ان هذا التعريف للغفلة لا يظهر يرده ما ذكر

في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغفل عن ذكره الغافلون وفي القاموس ما يفيد ترادف الغفلة والسهو فانه قال غفل عنه سها (قوله سها عن الشيء) أي الذي هو من فعله (قوله مطلقا) أي سواء كان عن ثلاث سنن أو أقل (قوله لا امام ومنفرد الخ) لعله أي اصالته والافالما وموم يخاطب بالسجود مع الامام (قوله الكبير) وهو الشيخ أحمد الفيشي احتراز عن الشيخ محمد الفيشي شارح العزية ودايمهم ان شهاب الدين لقب لمن اسمه أحمد وشمس الدين لقب لمن اسمه محمد (قوله أشار الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا يقول وهل أشار فأجاب بقوله أشار أو معطوف على جواب لما هو آخر وحذف العاطف (قوله بمعنى موجب السجود الخ) أي في العبارة استخدام ثم لا يخفى ما فيه وذلك لانه لا يكون حيث ينفذ فيه تناف وذلك لانه أولا يفيد ان علة السجود السهو حيث قال لسهو وقوله وان تكرر يفيد ان العلة ما هو أعم فالاحسن أن يرجع التعمير للسهو ويكون في المفهوم تفصيل أي وأما اذ لم يكن سهو فتارة يسجد كما اذ اطول الخ ويمكن أن يقال ان قوله بمعنى (٣٠٨) موجب السجود نفسه لسهو أي المشار له بقوله سن لسهو (قوله من نوع واحد)

أي نقص أو زيادة (قوله اجماعا) هكذا حكى البساطي الاجماع على عدم التعدد (قوله أو أكثر كنقص وزيادة) أي جمهور العلماء على انه لا يتكرر ومقابلته ما قاله ابن أبي حازم وعبد العزيز من انه يتعدد بأن يسجد قبل وبعد (قوله فانه يسجد له) أي لكن بشرط أن يستلزم ترك سنة كاطول بعد الرفع من الركوع لان استلزام ترك مستحب كتدويل الجلسة الوسطى (قوله كما اذا سجد الخ) لا يخفى انه لا حاجة لذلك بناء على ما تقدم له من قوله لا امام ومنفرد فتأمل (قوله أو تكلم المصلي الخ) لا يخفى ان السبب مقدم على المسبب والمصنف جعل السهو المتكرر سببا في سجدتين فقط فتكون السجدتان بعد السهو المتكرر فاذا طرأ سهو آخر بعد السجود فله حكم آخر فلا يقال حينئذ ان المصنف يقدم هكذا لان التقييم بهذا انما يكون لو كان المصنف محتملا لغير التقييم ومثل ذلك من سجد لنقص قبل سلامه

فعل الغير وقد سها عن الشيء فهو ساه ولما وقع في المذهب اختلاف في حكمه قبلها أو بعديا بالوجوب والسنية ووجوب القبلي عن ثلاث سنن وسنيته عماد ونها وكان الراجح سنيته بعديا أو قبلها مطلقا عينه بقوله (ص) سن لسهو الخ (ش) أي سن لسهو لا امام ومنفرد سجدتان والمراد بالمتفرد ولو حكى ليشمل المسبوق اذا قام للقضاء بعد سلام امامه وكلام المؤلف في غير المستنكح بدليل قوله فيما يأتي لان استنكحه السهو وفي غير ناشئ عن شأن مستنكح والا فالسجود له مستحب كما يأتي عند قوله أو استنكحه الشك وقول الشارح وأما السجود البعدي فلا خلاف في عدم وجوبه الخ فيه نظر فانه تبع في هذه العبارة التوضيح لكنه معترض فان شهاب الدين الفيشي الكبير نقل عن الطراز وأجوبة ابن رشد الوجوب في السجود البعدي ولما كان السهو قد يتكرر من المصلي آخر الشارع سجوده الى تمام الصلاة وان كان الاصل ان يؤتى بالجابر عند مجبوره لكن لو أتى لكل سهو بسجوده عنده لم يمانع تكرره سهو وشق عليه خفف عنه لظفاه أشار الى ذلك بقوله وان تكرر رأى السهو بمعنى موجب السجود من نوع واحد اجماعا أو أكثر كنقص وزيادة وقلنا بمعنى موجب السجود ليشمل الطول بالحل الذي لم يشترع الطول به فانه يسجد له ولا سهو هنا بل هو عمد على ما يأتي وهذا اذا كان التكرار قبل السجود للسهو اما ان كان بعد السجود فان السجود يتكرر كما اذا سجد المسبوق مع امامه القبلي ثم سها في قضائه بنقص أو زيادة فانه يسجد لسهو ولا يجوز بسجوده السابق مع الامام أو تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا كما في النواذر عن ابن حبيب واللام في قوله لسهو وللتعليم مع ملاحظة سجدتان لانه في نية التقديم أي سن الايتان بسجدتين أو طلب على وجه السنية الايتان بسجدتين لاجل جبر أو دفع خلل سهو أو جبر أو دفع خلل شك فتغلب هنا في السهو فجعله شاملا للشك بقرينة قوله كنتم لشل فقوله وان تكرر مباغته في سجدتان الا في كلامه لا في سن لان السهو المبكر لا يتوهم في أصل السجود له حتى يبلغ عليه وانما المتوهم السهو المنفرد لانه بما يتوهم انه لا يسجد له لانه خفيف فكان يقول وان انفرد لكن لما كان قوله سجدتان في نية التقديم بالغ عليه (ص) بنقص سنة

مؤكدة

ثم تذكر انه بقي عليه منها فأتع وسها فيه فانه يسجد ثانيا (قوله للتعليم) أي التعليل لقوله سن (قوله مع مؤكدة ملاحظة) أي فالمعلل ليس السنية فقط بل سن السجدتين (قوله أو طلب) هذا في المعنى تفسير الما قبله فالأفضل أن يقول أي طلب الخ (قوله وجه السنية) الاضافة للبيان وفائدتها الاجمال ثم التفصيل لانه أوقع في النفس (قوله أو دفع) لا يخفى ان دفع خلل السهو جبر فهو تنويع في التعمير والمراد واحد (قوله فتغلب الخ) لا يخفى ان المفرع عليه لا ينتج ذلك انما ينتج ان في المصنف حذف العاطف والمعطوف ثم أقول لا يخفى انه لا حاجة لذلك بل الاولى ان يبقى المتن على ظاهره وقوله كنتم لشل تشبيه فيما تقدم من الحكم وغيره (قوله في أصل السجود له) أي من حيث عدمه وكأنه يقول لا يتوهم عدم السجود له والاحسن أن يقال يحمل قول المصنف وان تكرر الخ من نوعين ويكون فيه إشارة الى الخلاف خارج المذهب من انه يتكرر بأن يسجد قبل وبعد كما هو عادته (قوله بنقص سنة) أي سهو ملتبس بنقص سنة وتلبسه بنقص السنة لكونه سببا له وهو مسبب عنه كما أفاده اللقاني واضافة نقص الى سنة من اضافة المصدر

للمفعول أى نقص المصلى سنة أو إضافة المصدر للفاعل لانه يأتى لازماً ومتعبداً (قوله سجدتان) فلا تجزئ الواحدة ولو سجدوا واحدة وتذكر قبل السلام أضاف إليها أخرى فان كان سلم سجد الاخرى وتشهد وسلم ولا يسجد عليه وتنع من الزيادة على اثنتين ولو سجد ثلاثاً فلا يسجد عليه قبلها أو بعد يا وخالف اللخمي في القبلي فقال ان سجد ثلاثاً يسجد بعد السلام (قوله قبل سلامه) أى وبعد تشهد ودعائه والظاهر أنه لو سجد قبل التشهد يكنى وبكفيه له وللصلاة تشهد واحد (قوله مؤ كدة) يدخل في السنة المؤ كدة الفاتحة في الاقل اذا سها عنهما في أقل الصلاة وأتى بها في جلها فانه يسجد لها واذا لم يسجد لها كان بمنزلة من ترك السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنن (قوله ولو خفيفة) على هذا يكون قول المصنف أومع زيادة معطوفاً على مؤ كدة أى أو سنة مطلقة مع زيادة (قوله قبل سلامه) هذا حيث لم يصل خلف من يرى السجود بعد السلام والا فلا مخالفة فان الخلاف شر اهـ (قوله تغليباً لجانب النقص على المشهور) مقابله ما نقل عن علي بن بركات من تغليب الزيادة وانه يسجد بعد السلام (قوله أو متردداً بينه) أى والنقص متردد بين نفسه وبين الزيادة هذا معناه ولا يظهر له وجه فليرجع الضمير للنقص لا بمعناه الحقيقي بل بمعنى الخلط (٣٠٩) والمعنى أو تردد الخلط بين كونه نقصاً أو زيادة أى يتقن حصول خلط وشك في كونه

نقصاً أو زيادة (قوله كالموشل هل صلى ثلاثاً أو أربعاً) أى والفرض انه لم يتحقق سلامة الركعتين الاولتين فال الامر الى أنه شاك هل زاد أم لا وهل نقص أم لا فقول شارح لانه شك في الزيادة والنقص أى شك في كل من الزيادة والنقص أى بالمعنى الذى قلنا أى هل زاد أم لا وهل نقص أم لا وقوله فليست زائدة أى بل هى داخلية في قول المصنف بنقص سنة أو مع زيادة لان المصنف شامل لما اذا كان ذلك متيقناً ومشكوكاً فيه الا أنك خبير بأن هذا التمثيل لا يطابق الممثل له لان الممثل يتيقن موجب السجود أى يتيقن حصول خلط ولم يذكر كيفية ذلك الخلط هل هو نقص أو زيادة ولا شك ان ذلك غير التصوير المذكور

مؤ كدة أو مع زيادة سجدتان قبل سلامه (ش) يعنى ان المصلى اذا نقص سنة مؤ كدة داخلية الصلاة سها كان كالزائد على أم القرآن أو نقص سنة ولو خفيفة كتكبيرة مع زيادة كقيامه مع ذلك لخامسة فانه يسجد قبل سلامه سجدتين تغليباً لجانب النقص على الزيادة على المشهور ولا فرق بين كون النقص محققاً ومشكوكاً فيه أو متردداً بينه وبين الزيادة كما قال القرافى في الذخيرة اذا يتقن موجب السجود وتردد فيه هل هو قبلي أو بعدى كالموشل هل صلى أربعاً أو ثلاثاً انتهى لانه شك في الزيادة والنقص فيغلب جانب النقص فليست زائدة على كلام المؤلف خلافاً للثقات ومن تبعه ولا فرق بين كون النقص مع الزيادة محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والاخر مشكوكاً فيه ففي صور الشك يسجد قبل السلام وان تحققت الزيادة أو شك فيها فبعد كى يأتى بالصورتين بصورة القرافى يسجد بعد السلام في صورتين الاخيرتين منها واحترز بالسنة من الفرض وبالمؤ كدة من الخفيفة كتكبيرة وتسمية وبداخل الصلاة مما هو خارجها كالاذان والاقامة وبالسهو عما اذا كان الترتيب عمداً فلا يسجد لشي من ذلك بل لا بد من الايمان بالفرض المترتب ان أمكن التدارك بان لم يعقد ركوع الركعة التى تلي ركعة النقص كى يأتى في قوله وتدارك ان لم يسلم ولم يعقد ركوعاً يأتى ان الصلاة تبطل اذا سجد لسنة خفيفة أو مستحب ومثله ما لو سجد لترك ما هو خارج عنها وعلم مما قررنا ان النقص مع الزيادة لا يتقيد بكونه عن سنة مؤ كدة على المشهور (ص) وبالجامع في الجمعة (ش) أى ويسجد السجود القبلي في الجامع الاول اذا ترتب عن نقص في الجمعة كالموشل أدرك مع الامام ركعة وقام للقضاء فسها عن السورة مثلاً ولا يسجد في غيره ومقتضى سياق هذا هنا ان السجود قبلي وهذا مبنى على ان الخروج من الجامع لا يعد طولاً وافتعالاً بالعرف كما هو مذهب ابن القاسم وأما السجود البعدي من الجمعة فيسجد في أى جامع كان

فتأمل (قوله في صور الشك) أى الشك في النقص أو هو مع الزيادة (قوله عما اذا كان الترتيب عمداً) سبأنى ان فيه الخلاف (قوله ويأتى ان الصلاة تبطل اذا سجد الخ) أى اذا سجد قبل السلام متعمداً لا بعد (قوله على المشهور) مقابله بتقيد بكونه عن سنة مؤ كدة (قوله وبالجامع الخ) معطوف على مقدار أى في الجامع وغيره في غير الجمعة وبالجامع وحده في الجمعة (قوله اذا ترتب عن نقص في الجمعة) أى وأما اذا لم يكن في الجمعة فيسجد عند طلوع شمس وغروبها وخطبة الجمعة لانه داخل الصلاة بل ولو أخره وكذلك البعدي ان ترتب عن صلاة فرض واختلف ان ترتب عن نفل فقيل كذلك وهو ظاهر المدونة وقيل لا واختلف في كونه تفسيراً للمدونة (قوله ولا يسجد في غيره) أى غير الجامع الاول والمراد بكونه أولاً انه صلى فيه الجمعة وقضيته انه لا يصح السجود في الرحبة ولا في الطرق المتصلة الا أنه قد ذكر عجم انه على القول بجمعة الجمعة في رحاب المسجد والطرق المتصلة به وان لم يكن ثم ضيق ولا اتصال صفوف كما هو المعتد بصح السجود فيها لانه اذا صحت الجمعة فيها فأولى السجود بتبنيه كما قال عجم لو سجد سجد الجمعة في غير الجامع فيكون بمنزلة تاركه في فصل فيه اذا طال بين أن يكون عن ثلاث أم لا (قوله في أى جامع كان) فقد نص الشيخ أبو الحسن بقوله فلا بد من المسجد الجامع وان لم يكن الذى صلى فيه اهـ وحينئذ فلا يكن فعله في الزوايا التى تقام فيها الصلوات الخمس دون الجمعة

(قوله أي وأعاد على المشهور) ومقابله عدم إعادة الشاهد وهو لما لك أيضاً واختاره عبد الملك (قوله أي والصلاة والدعاء) لما لم يكن ذلك مفهوماً من المصنف زاده (قوله ومن قوله أعاد تشهده الخ) يوهم أنه غير كلام المؤلف وليس كذلك لأنه عينه (قوله ولا يطيله) بمعنى الذي قبله (قوله ومن أقيمت الخ) أي وكذا من أقيمت الخ الذي هو بقية المواضع (قوله ولا يخفاء أن التشهد الخ) الأولى أن يقدمه عند قوله ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعوف فيه ولا يطيله فتدبر الآن في شرح شب خلاف ما قاله الشارح المتابع فيه للحطاب ونص شرح التحيات اهـ والظاهر عدم صحة ذلك لقول المصنف وهل التشهد والصلاة الخ ما تقدم (قوله حتى انحنى) ظاهره وان لم يضع يديه على ركبتيه وهو الموافق لقول المصنف فيما سيأتي ألا تترك ركوعاً في الانحناء كسر الخ (قوله وأبدله بأقل السر) أي بحركة لسان (قوله بأعلى السر) وهو سماع نفسه فانه لا يسجد لقرب أعلى السر من الجهر أولان من أتى بأعلى السر تكون قراءته جهر إلا أن الغالب أن من أسمع نفسه يسمع غيره أولان ما قارب الشيء يعطى حكمه وقرره بعض الشيوخ واشتهر البحث في ذلك بأن أعلى الشيء هو الوجه إلا كمل منه فأعلى السر حركة اللسان لا سماع النفس (٣١٠) غير أن ذلك مصطلح لهم ولا مشاحة فيه (قوله كما سيأتي الخ) لا يخفى أن ذلك لا يأتي لأن

الذي يأتي له أن يسير الجهر والسر حالة وسطى كإتيان (قوله أي وأتى بأعلى الجهر) وهو أن يسمع نفسه ويزيد على سماع من يليه أي وأما لو أبدله بأدنى الجهر فانه لا شيء عليه أي كما يأتي في قوله ويسير جهر أو سر (قوله وسورة بفرض الخ) الأولى أن يقول وظاهر قوله كترك جهر أو سورة بفرض ولو من ركعة لأجل إفادة أن ترك الجهر من ركعة موجب للسجود فانه وإن لم يترك سنة مؤكدة إلا أنه ترك بعض سنة مؤكدة له بالفيطلب بالسجود له وذلك لما تقدم أن الجهر جميعه في الصلاة سنة مؤكدة قال عجم فالحق أن السجود لبعض السنة أي لتركه قد يكون مطلوباً كترك الجهر في الفاتحة من الفريضة وقد يكون مبطلاً كالسجود لترك

(ص) وأعاد تشهده (ش) أي وأعاد على المشهور الساجد للسجود قبل السلام تشهده استحباباً يقع سلامه عقب تشهده وفهم من كلام المؤلف أن السجود القبلي يكون بعد الفراغ من التشهد أي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن قوله أعاد تشهده أنه لا يدعوف فيه ولا يطيله قاله ابن حبيب وهذا أحد مواضع لا يطلب في تشهدها الدعاء ومن أقيمت عليه الصلاة أخرج عليه الخطيب وهو في تشهده نافله ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام وما ذكرنا من أن إعادة التشهد للسجود القبلي مستحب تبيننا فيه الشيخ سالم في شرحه ولكنه الذي يظهر من كلام المؤلف ومن ضيع حلوله أن أعادته على سبيل السنة فانه جعل قول ابن وهب بالاستحباب مقابلاً وأما الثاني فقد قرر كلام المؤلف بالاستحباب قال واختاره ابن رشد فانظر فيه وبكبر لكل خفض ورفع فهي أربع تكبيرات ولا يخفاء في أن التشهد اسم للتحيات لله أي قوله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله (ص) كترك جهر وسورة بفرض وتشهدين (ش) هذا مثال لنقص السنة الموجبة للسجود والمعنى أن من ترك الجهر فيما يجهر فيه في صلاة الفرض من الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأدنى السر أو ترك السورة في صلاة الفرض ولم يذكر ما ترك حتى انحنى أو ترك لفظ التشهدين ولو في نفل فانه يسجد فيما ذكر قبل السلام وقولنا من الفاتحة أو مع السورة احترازاً عما لو ترك الجهر وأبدله بأقل السر في السورة فقط فانه لا يسجد عليه لانه سنة واحدة غير مؤكدة اللهم إلا أن يترك ذلك في ركعتين وقولنا وأبدله بأقل السر احترازاً عما إذا أتى بأعلى السر فانه لا يسجد كما يأتي في قوله ويسير جهر أو سر الخ وقوله بعد أو ترك سر أي وأتى بأعلى الجهر وظاهر قوله وسورة بفرض ولو من ركعة كذا ذكره في المدونة وظاهر قوله وتشهدين أي وأتى بالجلوس يشمل النفل لا ينافيه به بعد القيد (ص) والافعه (ش) أي

تكبيرة وانظر ما الفرق ويمكن الفرق بأن الشيء يعظم ويتأكد بتأكيده كدخوله فالجهر في الفاتحة في ركعة فقط كان بعض سنة وان مؤكدة إلا أنه شرف بشرف الفاتحة فتقوى على تكبيرة واحدة قد تدبر وحاصل ما يقال أنه لو أبدل السر بأعلى الجهر فانه يسجد بعد السلام لانه زيادة محضة حيث فعل ذلك في الفاتحة ولو من ركعة أو في السورة لكن من ركعتين وكذا عكسه لو أسرف في محل الجهر فانه يسجد قبل السلام وأما لو كان ما وقعت فيه المخالفة كالآية والآيتين من الفاتحة أو من السورة فقط من ركعة فلا يسجد ذكره في شرح الرسالة (قوله وتشهدين) يتصور ذلك حيث يجلس ثلاثاً في مسائل اجتماع البناء والقضاء كمن أدرك الثانية وفاته الثالثة والرابعة فانه يأتي بركعة ويجلس للتشهد ثم بركعة ويجلس للتشهد أيضاً ثم بثالثة ويجلس للتشهد فإذا انتهى تشهد من هذه سجدة يصوراً أيضاً يأتي في النفل وظاهر قوله وتشهدين أن التشهد الواحد لا يسجد له والمعتد بالسجود له (قوله أي وأتى بالجلوس) وأولى أن ترك الجلوس (قوله يشمل النفل) لا يخفى أنه لا يعقل في النفل ترك تشهدين بحيث يطالب بالسجود لأن غاية ما يصلي النفل أربعاً عند من يريده على اثنتين فانه وإن سن في حقه مؤكدة تشهد به بعد اثنتين إلا أن التشهد الأخير يتضمن ذكره قبل فوات محله فيفعل واجب بأنه أطلق الترك على الترك حقيقة والترك حكماً وذلك إذا أتم الثاني عن أول جلوسه وقد ترك الأول حقيقة نعم رأيت

ما يفيد ان هناك من يقول بأنه يكون سنا ويكون ثمانيا قال عجم وأشار له بعض حذاق اشياخي بقوله ان تأخير الثاني عن محله ينزل منزلة تركه وهو مشكل فان السجود في الحقيقة انما هو للنقص والزيادة وهي تأخيرها عن محله وأجيب بأنه لم يذكر حتى سلم وقد قال في المدونة اذ ذكر ذلك بقرب السلام رجع وتشهد وسلم وسجد بناء على ان السلام ليس بمنع من الاستدراك كما قال وروى عنه ان السلام بقوت بناء على انه مانع فحاصله انه سلم عقب رفعه من السجدة الاخيرة من الصلاة ثم أتى بالشهد عقب السلام أو بقر به ولا بد في هذا الجواب من دعوى ان ما أتى به من التشهد منزل منزلة العدم حتى يكون السجود لترك تشهدين والاف يمكن ان يكون السجود لترك التشهد الاول وزيادة السلام والتشهد بعده (قوله بل تمحضت الزيادة الخ) لا يخفى ان هذا التفسير بحسب المعنى المراد والا فالمصنف صادق على ما اذا كان السهو بنقص سنة غير مؤكدة أو فرض فتدبر (قوله فيأكل ويشرب) أي جمع بينهما أي فتي جمع بينهما ما سهوا باطلت صلاته ولا ينفعه سجوده وامالو فعل أحدهما ناسيا (٣١١) فيجبر بالسجود وسيأتي ما يتعلق بقوله وفيها ان أكل أو شرب انجبر الخ (قوله فانه لا يسجد

عليه على المشهور) ومقابلته يسجد خلاصته ان الزيادة القولية اذا وقعت سهوا لا تجب سجودا على المعتمد (قوله كتم لشك) هذا اذا شك قبل السلام واما اذا شك بعد ان سلم على يقين فقال الهواري اختلف فيه فقيل يبنى على يقينه الاول ولا يؤثر والشك بعد السلام وقيل يؤثر وهو الراجح (قوله من ترك قراءتهما) قصور لان المواد تبين سلامتهما من ترك قراءة ومن ترك ركوع أو سجود واما لو تبين السلامة كما اذا شك في كونه سهوا عن سجود الاولى مثلا أو لافان الثانية ترجع أولى والثالثة ترجع ثانية واما لو تبين سلامتهما من ترك الفرض الا أنه شك في ترك السجدة فانه مخاطب بالسجود قبل السلام الا انه لا انقلاب (قوله لا انقلاب الركعات) ظهر مما قررنا وجه الانقلاب نعم الاولى ان يحذف الجلوس لانه

وان انتفى النقص بجميع صوره من يقين أو شك انفرادا أو اجتماعا بل تمحضت الزيادة اليسيرة وتحققت أو شك فيها فيسجد بعد السلام الواجب أو السني فيشمل تسليم الرد على الامام والمأموم وانما قصدنا الزيادة باليسيرة احترازا من الكثيرة فانها مبطله سواء كانت من أقوال غير الصلاة كالسلام نسيانا أو طول أو كانت من غير جنس أفعال الصلاة مثل ان ينسى أنه في صلاة فيأكل ويشرب أو كانت من جنس أفعال الصلاة والكثيرة منه في الرابعة والثلاثية أربع ركعات وقولنا في الزيادة الكثيرة من غير أقوال الصلاة احترازا مما اذا كانت من أقوالها كالسجدة مع أم القرآن في الاخيرتين والسجدة مع السورة التي مع أم القرآن في الاولين فانه لا يسجد عليه على المشهور (ص) كتم لشك (ش) هذا انتميل للزيادة المشكوكه فاحرى الحقيقة يعني ان الشخص المصلي اذا شك هل صلى ثلاثا أم أربعاً ولم يكن موسوسا فانه يبنى على الأقل المحقق ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادة المأني به وسيأتي ما اذا كان مستسكحا وموضوع كلام المؤلف انه قد تحقق سلامة الركعتين الاوليين من ترك قراءتهما والجلوس بعدهما ولا يسجد قبل السلام لاحتمال الزيادة والنقصان أي نقص السورة لانقلاب الركعات وعلى هذا يحمل ما في أكثر الروايات من التصريح بالسجود قبل السلام خلافا لابن لبابة ثم المراد بالشك مطلق التردد وكذا يقال في قوله ومقتصر على شفع شك اهو به أو بوتر فيشمل الوهم فانه يوجب ذلك لان لوهم معتبر في الفرائض دون غيرها فاذا ظن انه صلى ثلاثا وتوهم انه صلى ركعتين عمل على الوهم واذا توهم انه ترك تكبيرتين لم يسجد فقول المؤلف لشك ليس ظرفا لغوا متعلقا بتم لانه يقتضي انه يتم شكه أي يزيد فيه وليس كذلك فاللام للتعليل وهي متعلقة بتم أو بمحذوف أي وانما له لاجل دفع شك أو يؤول شك بمشكوك أي كتم لفعل مشكوك فيه على نظريه كما قاله البساطي ووجه تنظيره ان المشكوك فيه انما هو الركعة التي حصل فيها الشك والانعام انما هو واقع في الصلاة وعلى انه ظرف لغو متعلق بتم تكون اللام صلة متعديّة لتم والاولى ان اللام بمعنى مع ومما يدل على ذلك تحت المكاف في قوله كتم لشك من قدم السورة على الفاتحة ثم أعادها بعد قراءة الفاتحة كما هو المطلوب

لا انقلاب مع ترك الجلوس (قوله وعلى هذا يحمل الخ) أي واما السجود بعد السلام فلا يكون الا عند تحقق الزيادة هذا معناه (قوله خلافا لابن لبابة) أي فلا يقول بذلك الحمل وحاصله ان ابن لبابة يقول يسجد للزيادة بعد السلام الا اذا صلى وشك هل صلى ثلاثا أم أربعاً فانه يسجد قبل السلام لخبر الموطأ اذا شك في صلاته فلم يذكر ثلاثا أم أربعاً فيصل ركعة ثم يسجد سجدتين قبل السلام اه أي والفرض انه تحقق سلامة الركعتين الاولتين عنده فيكون الامر بالسجود قبل السلام مع هذه الحالة محض تعبد (قوله في الفرائض) أي في الاجزاء الفرائض (قوله أي يزيد فيه) أي وليس المراد بانعامه ان له حدا مخصوصا وقد كان نقص عنه فيطالب بانعامه (قوله أو بمحذوف) أي المشار له بقوله وانما له وتفسر بدفع لا بد منه علقته بتم أو بانعام (قوله وعلى أنه ظرف لغو الخ) أي المحكوم بعخته بتأويل شك بمشكوك فيه (قوله والاولى ان اللام بمعنى مع) أي ان الاعتراض وان اندفع بالتأويل يندفع بكون اللام بمعنى مع ولعل وجه الاوليه ما ذكره من البحث على انه يمكن صحة التعليل بدون حذف المضاف أي ان وجود الشك وتحققه موجب للانعام

وهو ظاهر (قوله فان مذهب المدونة انه يسجد قبل السلام) هذه العبارة التي قالها الشارح هي عبارة الشيخ أحمد بالحرف الى قوله انظر أبا الحسن بادخال الغاية (أقول) انظر كيف يأتي هذا وقد تقدم لشارحن ان الزيادة القولية لا توجب سجوداً أي الزيادة القولية في السنن لانه سيأتي ان تكرير الفاتحة سهو وانوجب السجود على انه لا فرق بينه وبين ما بعده من قوله وأما من قرأ السورة الخ بل قد يقال ان السجود عند الشك في الفاتحة أولى لان الفاتحة تكرر احتمالاً هذا هو الظاهر وان كان بعض الاشياخ على عدم السجود فقال لاحتمال عدم نسيان الفاتحة فتكون قراءة السورة في محله بخلاف الصورة الاولى فانه قدم السورة على الفاتحة ناسياً للفاتحة الخ والشيخ سالم سوى بين المستثنين في عدم السجود فقال ولو قدم السورة على أم القرآن ثم رجع لام القرآن وأعاد السورة أو شك في قراءة أم القرآن بعد قراءة السورة فقرأها وأعاد السورة فلا يسجد اهـ وذكر عب الحكم عند تقديم السورة بالسجود كما قال الشارح مستشكلاً على كون الزيادة القولية لا يسجد فيها فاعل مذهب المدونة الذي هو الحكم بالسجود ضعيف وان اعتمده عب (قوله أشرع في الوتر) أي جواب أشرع في الوز الخ هذا قاصر على ما اذا كان شك في حال القيام مع ان الحكم عام في حال قيامه أو جلوسه أو سجوده فتدبر (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما نقل عن مالك من رواية على انه يسجد قبل لاحتمال ان يكون في وتره فيشفعه بسجدتين للنهي الوارد لا وتران (٣١٢) في ليلة (قوله بيان للحكم والسجود جميعاً) أي بيان لكونه يطلب بالاقتصار

فان مذهب المدونة انه يسجد بعد السلام وأما من قرأ السورة ثم شك في الفاتحة فانه يقرأها ويعيد السورة ولا يسجد عليه انظر أبا الحسن (ص) ومقتصر على شفع شك أهو به أو وتر (ش) يريد ان من لم يدرك أشرع في الوتر أو هو في ثانية الشفع فانه يجعلها ثانية الشفع ويسجد بعد السلام لاحتمال ان يكون أضاف ركعة الوتر الى الشفع من غير ان يفصل بينهما بما اسلام فيكون قد صلى الشفع ثلاثاً هذا هو المشهور فقوله ومقتصر على شفع بيان للحكم والسجود جميعاً وقوله شك أهو به الخ تفسير لمضاف مقدراً قبل مقتصر تقديره وكشك مقتصر على شفع وسورة شك أهو به أو وتر وقوله ومقتصر الخ يغني عنه قوله كتم لشك اذ فهم منه ان الشك يبنى على الأقل والتافلة في ذلك كالفریضة ولما كان هذا يقتصر على الركعتين المتيمنتين فيسلم منه ما على انه ما شفعه وما قبله لا يقتصر على المتيقن بل يأتي بما شك فيه عبر في كل منه ما بما يناسب حكمه فحصل التقابل بين اللفظين بأوجز عبارة (ص) أو ترك سر بفرض (ش) يعني انه اذا ترك السر في الفرض والمقروء فرض وهو الفاتحة أو مع السورة وأبدله بأعلى الجهر فانه يسجد بعد السلام أما لو أبدله بأدنى الجهر فلا يسجد وانما عدل عن أن يقول أوجهر فيما سرقه بفرض قصدا للاختصار (ص) أو استسكبه الشك وله في عنده (ش) يعني وكذا يسجد بعد السلام لكن استحباً اذا استسكبه الشك أي داخله وكثر منه بأن يقرأ عليه في كل وضوء وفي كل صلاة أو في اليوم مرة أو مرتين

على الشفع أي يجعل تلك الركعة التي هو فيها ثانية الشفع وقوله والسجود جميعاً أي من حيث عطفه على قوله متم لشك الذي قد جعل تمثيلاً لما يسجد به بعد تدبر (قوله تفسير لمضاف مقدراً) الظاهر لاجابة لهذا المضاف المقدر وذلك لان المعنى ان المتم لشك يسجد بعد السلام كذلك هنا أي المقتصر فيقول بالتقدير المذكور والتناسب بين المتعاطفين (قوله والتافلة) أي المشار لها بقوله ومقتصر الخ أي والحال ان التافلة كالفریضة (قوله ولما كان هذا يقتصر الخ) يمكن ان يجعل هذا جواباً عن قوله ان قوله كتم لشك يغني عن

قوله مقتصر الخ (قوله عبر في كل منه ما بما يناسب) أي بلفظ يناسب حكمه فعبر في الثاني بلفظ مقتصر المناسب لحكمه وهو كونه يقتصر من مناسبة اللفظ لمعناه وعبر في الاول بلفظ متم المناسب لحكمه وهو كونه يتم على الوجه المذكور (قوله بأوجز عبارة) أراد الجنس اذ هنا عبارتان تتم لشك ومقتصر على شفع أو المعنى أوجز عبارة في كل وهذا أوضح فتدبر (قوله وأما لو أبدله بأدنى الجهر) بأن يسمع نفسه ومن يليه هذا ما حل به بعض الشراح الا انه لا يناسب ما سيأتي للشارح من انه أبدله بحال وسطى (قوله وله في عنده) أي عن مقتضاه (قوله لكن استحباً) كذا قال القاضي عبد الوهاب قال شب وهو خلاف ظاهر المصنف الا ان البغداديين ومنهم عبد الوهاب يطبقون المستحب على ما يشمل السنة فليس هذا جارياً على طريقة المصنف من التفرقة بين السنة والمستحب (قوله بأن يقرأ عليه في كل وضوء الخ) لا يخفى ان هذا يفيد انضمام الشك في الوسائل للشك في المقاصد وليس كذلك (قوله أو في اليوم مرة أو مرتين) لم يتم كلام عبد الوهاب وتامه فان لم يقرأ له الا بعد يوم أو يومين أو ثلاثة فليس بمستسكح من ابن عرفة قال عجب فقوله في كل وضوء أي سواء اختلفت صفة آتيانه فيه كأن يأتيه مرة في نيتة ومرة في مسح رأسه ونحو ذلك أم لا وكذا يقال في قوله أو صلاة وقوله فان لم يقرأ له الا بعد يوم أو يومين يفيد ان ما أتاه في اليوم التالي يوم انقطاعه أو أيام انقطاعه غير مستسكح وأما ما أتاه في اليوم التالي ليوم آتيانه فهل يكون مستسكحاً لشبهه في اليوم الذي قبله أو انما يكون مستسكحاً في اليوم التالي ليوم آتيانه أو غير ذلك يحذر قلت والذي يظهر أن يقال انه اذا أتاه في يومين متواليين فانه يكون في اليوم الثاني منهما

وأضرب

مستسكحان علم من عاده انه يأتي في اليوم الثالث أيضا وأوطن ذلك وأما لو علم أوطن أو شئ انه لا ياتيه في اليوم الثالث فانه يكون في اليوم الثاني غير مستسكح والظاهر انه في اليوم الاول غير مستسكح ولو علم انه يستمر اتيانه في اليوم الثاني والثالث وقد يقال هو في هذه الحالة مستسكح كاليوم الثاني فتأمل ثم ظهر لي ان الذي ينبغي ان يجرى في مسئلة الشك ما جرى في مسئلة السلس فاذا زاد زمن اتيانه على زمن عدم اتيانه أو تساوى فانه مستسكح وان قل زمن اتيانه فليس بمستسكح وليس المراد بزمن اتيانه الوقت الذي يحصل فيه بل جميع اليوم الذي يحصل في بعض أوقاته بعد يوم ما فيوم انقطاعه هو الذي لا يحصل شئ من ذلك بجزء من أجزاءه فاذا أتاه يوما أو أتاه يومين ولم يأت يوما فهو مستسكح فاذا أتاه يوما وانقطع عنه يومين فليس بمستسكح بل الذي تقتضيه الحنفية السمجة ان المراد بالمستسكح ما يشق منه الوضوء في الشك في الوضوء وفي الصلاة ما شق معه الصلاة (قوله وأضرب) تفسير للهـ بكسر الهمزة وفتح الياء هذا لغة جميع العرب ما عدا طي فانها بالفتح (قوله وجوبا) فلو خالف وعمل بمقتضاه ولو عمدا أو جهلا لم تبطل صلاته ذكره الحطاب (قوله ترجيا للشيطان) جواب عما يقال السجود مشكل لبنائه على الاكثر فلا موجب (٣١٣) للسجود وحاصل الجواب ان السجود انما هو اترغيم الشيطان (قوله لان

الاشتغال به) تعليل لقوله أضرب (قوله مخصوص بهذه) أي بسبب هذه أي قصر على ما عدا هذه بسبب اخراج هذه (قوله كثيرا) أي اتيانا كثيرا (قوله هل زاد أو نقص) مسئلتان أي هل زاد أولا أو هل نقص أولا (قوله كطول) أي عمدا لان ابن رشد انما استظهر ذلك في العمد وهذا هو الذي يصح حمل كلام المصنف عليه واما سهوا فهو على القاعدة أي انه يسجد أي اذا طول سهوا والاختلاف فيه بين ابن رشد وغيره حتى يستظهره ومهراد المصنف انه طول طولاً زائدا على طمأنينة واجبة وسنة ومحل السجود في كلامه حيث ترتب على الطول ترك سنة كما تقدم في الرفع من الركوع فانه يسن تركه بعد الرفع من الركوع وبين السجدين

وأضرب عنه وجوبا أي لا يصلح ويبنى على الاكثر فاذا شك فيما صلاه هل اثنتان أم ثلاث أم أربع بنى على ثلاث وأتى بركعة وسلم وعلى أربعة وسلم وسجد بعد السلام فيهما ترجيا للشيطان لان الاشتغال به يؤدي إلى الشك في الايمان والعياذ بالله واستسكاح الوضوء كالصلاة سواء ابن ناجي وقول أهل المذهب الشك في النقصان كتحقيقه مخصوص بهذه انتهى فقوله ولها عنه مستأنف والحاصل ان الشك مستسكح وغير مستسكح والسهو كذلك فالشك المستسكح هو ان يعتري المصلي كثيرا أن يشك بل زاد أو نقص ولا يتيقن شيئا يبني عليه وحكمه انه يلهو عنه ولا اصطلاح عليه ولكن يسجد بعد السلام استحبابا كما في عبارة عبد الوهاب وإلى هذا أشار بقوله أو استسكحه الشك ولها عنه والشك غير المستسكح كن شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً وحكمه واضح واليه أشار بقوله كنتم لشك ومقتصر على شفع الخ والسهو والمستسكح هو الذي يعتري المصلي كثيرا وهو انه يسهو ويتيقن انه سهوا وحكمه انه يصلح ولا يسجد عليه واليه أشار بقوله لان استسكحه السهو ويصلح والسهو غير المستسكح هو الذي لا يعتري المصلي كثيرا وحكمه انه يصلح ويسجد حسب أسهوا من زيادة أو نقص واليه أشار بقوله سن أسهوا والفرق بين السهو والشك ان الاول يضبط ما تركه بخلاف الثاني (ص) كطول بمحل لم يشرع به على الاظهر (ش) أي اذا طول متفكر الشك حصل عنه فيما يتعلق بصلاته فانه ان طول بمحل لم يشرع فيه التطويل كالرفع من الركوع والجلوس بين السجدين ومن استوفى للقيام على يديه وركبته فانه يسجد بعد السلام وان طول بمحل يشرع فيه التطويل أي يكون التطويل فيه قربة كالقيام والركوع والسجود والجلوس فلا يسجد عليه الا أن يخرج عن حده فليسجد ومقتضى كلام المؤلف انه اذا طول في الجلسة الوسطى لما ذكرنا يسجد لان التطويل فيها غير مشرورع بل يكره مع ابن رشد قال الصواب لا يسجد على من فعل ذلك وهو قول ابن القاسم

(٤٠ - خرشي اول) فان ترتب عليه ترك مستحب فقط كتطويل بجملة وسطى فتركه مستحب فان قلت حينئذ كان يسجد قبل السلام وقد يقال ان مناطه الطول بمحل لم يشرع به بشرط أن يتضمن ترك سنة فتضمن ترك سنة شرط في كون الطول في المحل الذي لم يشرع به مقتضيا للسجود أفاده عب (قوله اذا طول) فلو لم يطول فلا يسجد عليه يوضح ذلك قول المنتقي من شك في صلاته لزمه أن يتهم ليتأكد كراهي ما سهوا عنه فان تذكر والاعمال على ما سبق من ان المستسكح يبني على التكامل وغيره يبني على اليقين ما لم يطل فان طال فابن القاسم لا يرى عليه السجود مطلقا وسحنون يرى عليه السجود مطلقا ورفق أشهب فرأى عليه السجود حيث طول بمحل لا يشرع فيه التطويل وعدمه حيث طول بمحل يشرع فيه التطويل ابن رشد وقوله أصح الاقوال (قوله فيما يتعلق بصلاته) أي تفكر فيما يربطه وما لو طول فيه عبثا أو لتذكر في شئ من غير صلاته فانظر ما حكمه ومن العبث التفكر في ذلك المحل بقصد التقرب إلى الله تعالى والظاهر لا بطلان بل السجود بالطريق الاولى ما لم يخرج عن الحد وحرر (قوله والجلوس) أي الثاني (قوله الا أن يخرج عن حده) قال عجم وانظر ما حده والمراد انه طول بمحل يشرع به للتقرب إلى الله تعالى فلو طول فيه عبثا أو لتذكر في شئ من غير صلاته فانظر ما الحكم أفاده عجم (قلت) والظاهر أيضا لا بطلان بل يسجد وحرر (قوله وهو قول ابن القاسم) ومقابله قول سحنون يسجد

والحاصل ان ترك التطويل في الرفع من الركوع سنة وكذا بين السجدين وهذا لا يفيد كلامه في سنن الصلاة وهنا أمر ان الاول تقدم ان الزائد على الطمأنينة سنة فتسكون السنة ترك التطويل الزائد على ما هو سنة ولم يبينوا حد الزائد على الطمأنينة ولا حد التطويل عليه الذي يوجب السجود وفي بعض التقارير ان هذا اقدر الشهد بينهما ان ترك التطويل الذي هو سنة هل هو سنة مؤكدة أو سنة خفيفة لم أرف ذلك نصا ولا يعلم ذلك من كون السجود له ولا التطويل لان النقص المنضم للزيادة بحرى خلاف في انه هل يشترط أن يكون في مؤكدة أم لا كذا قال عجم (وأقول) النقص هنالم يؤخذ جزء بل أخذ شرط بل قد يقال التطويل في ذاته هو ترك السنة (قوله وان بعد شهر) انظر ما حكم تأخير مدة تأعن الصلاة هل هو مكروه أم لا والحاصل انه يفعل متى ما ذكره الا في صلاة ولتو ترتب في صلاة جمعة قال مالك في المدونة ومن ذكر سجودا بعد ما من صلاة قد مضت وهو في فريضة أو نافلة لم يفسد واحدة منهما قال ابن القاسم فاذا فرغ مما هو فيه سجد (قوله وهو كناية) المناسب أن يقول الا أن يقال هو كناية الخ (قوله ولو عبر به) أي بالطول وقوله لكان أحسن أي لما فيه من التصريح بالمطالع (قوله لان النافلة صارت فرضا الخ) مفاده انه يأتي به متى ما ذكره ولو وقت نهي ولو مر تباع نافلة وهو كذلك عند صاحب (١٤٢) الطراز وظاهر كلام ابن عبد السلام انه لا يسجد هما في وقت نهي ولو كان مرتبا

عن فريضة ونقله ابن ناجي عنه وعن غير واحد فانظره في شرحه للرسالة وقال عبد الحق عن بعض شيوخه ان ترتب عن فرض أتى به حيثما ذكر وعن نفل في الوقت المباح (قوله لانه لترغيم) وكونه فيه ترغيم الشيطان لا ينافي كونه جارا والحاصل ان في البعدى شئين كونه جارا أو مر غم الشيطان فراعى أهل المذهب الامرين (قوله والقبلي جابر) والجابر يكون متصلا بالمجبور أو متاخرا عنه (قوله بخلاف الجابر) أي المحض الذي ليس فيه ترغيم وهو القبلي فلا يرد ما يقال أول الكلام يقتضي أن الجبر يصح ولو مع البعد والآخر يقتضي انه لا يصح الا مع القرب (قوله ولذا) أي وليكونها أكد (قوله قيل بعدم السجود في بعض

لان تقصيرها مستحب ولا يسجد في ترك مستحب فكان على المؤلف استثناء هذه من كلامه فيقول لم يشرع به الا الجلوس الوسطى على الاظهر (ص) وان بعد شهر (ش) راجع لقوله فبعده أي والاسجد بعده وان كان سجوده بعد شهر ونسخة حلولة ولو بعد شهر وعلى كل حال لا يتقيد به لكنه تبع المدونة في التعبير بالشهر وهو كناية عن الطول ولو عبر به لكان أحسن فان قلت لم أمر بالسجود بعد شهر وليس هو بفرض والقاعدة ان النافلة لا تقتضي الجواب انه لما كان جابر للفرض أمر به للتبعية لانفسه فان قلت هذا الجواب فيه قصور لان هذا فيما اذا كانت الصلاة المجبورة فريضة مع ان هذا الحكم جار فيما اذا كانت نافلة والجواب ان قوله لما كان جابر للفرض الخ شامل لان النافلة صارت فرضا بالشرع وفيها فلا اشكال وانما كان السجود القبلي المرتب عن سنتين أو سنة مؤكدة لا يوثق به مع الطول والبعدى يأتي به مطنقا لانه لترغيم الشيطان والقبلي جابر والترغيم لا يتقيد بزمان بخلاف الجابر ولان السجود البعدى أكد من القبلي المذكور ولذا قيل بعدم السجود في بعض افراده كقصر تكبيرتين (ص) باحرام وتشهد وسلام جهرا (ش) يعني ان السجود البعدى أو القبلي اذا أخر فانه يحتاج الى احرام بمعنى انه ينوى بتكبيره الهوى الاحرام وليس للاحرام تكبيرة زائدة على تكبيرة الهوى وهل يرفع يديه بهذا الاحرام أم لا لم أرفقه نصا كما قاله الخطاب والى تشهد والى سلام يجهر به كسلام الصلاة وأما السجود القبلي اذا أتى بد في محله فلا يحتاج الى نية احرام لانه في الصلاة ثم ان السلام في السجود البعدى واجب غير شرط فلا تبطل الصلاة بتركه وأخرى أن لا تبطل بترك الاحرام بمعنى التكبير وأما النية فلا بد منها وفي الطراز لا خلاف ان الشهد لهما ليس شرطا أي فلا تبطل بترك الثلاث وهي الاحرام أي التكبير والتشهد والسلام وأتى بنية

أفراده أي القبلي يعارض هذا بان الصلاة تبطل ببعض ترك القبلي وهو ما اذا كان على ثلاث سنين وطال فانظروا فذلك يقتضي ان القبلي أكد (قوله وتشهد) أي تشهد الجلوس الاول فقط (قوله بمعنى الخ) لا يخفى ان هذا التفسير للاحرام لا مناسبة له الاذلا معنى لكون المراد بالاحرام أن ينوى بتكبيره الهوى الاحرام فالاحسن عبارة عجم حيث قال والمراد بالاحرام المعبر في البعدى النية مع تكبيرة السجود والظاهر ان تكبيرة السجود سنة وأما النية فلا بد منها (قوله لم أرفقه نصا كما قاله الخطاب) وانظروا انه لا يرفع كافي بعض الشراح (قوله والى تشهد) أي على طريق السنة (قوله يجهر به) أي سنة وخلاصته ان الجهر به سنة كسلام الفريضة (قوله فلا يحتاج الى نية احرام) اضافة للبيان ان أريد بالاحرام مجرد النية فان أريد به النية مع التكبير كما هو مفاد عبارة عجم المتقدمة فهو من اضافة الجزاء للكل وما ذكره شارحنا من عدم الاحتياج منقول عن الهواري (قوله لانه في الصلاة) أي فنية الصلاة المعينة منسجمة عليه أي فلو اتفق انه أتى بالسجدين ذاهلا عن كونه ساجدا للسهو ولحتم اذا علمت ذلك فقول عب وأما القبلي فالسلام للصلاة ولا يحتاج لتكبيره هوى مع نية اه لا يظهر لانه مخالف للثقل (قوله فلا تبطل الصلاة بتركه) المناسب السجود كما يستفاد من عبارة ابن رشد ويحاج بان أراد بالصلاة السجود لا الصلاة التابع لهما السجود (قوله فلا بد منها) أي في صحة السجود لا في صحة الصلاة

التابع لها السجود) قوله وضح سجود السهو وان قدم بعده) ولو كان المقدم له المأموم دون امامه والفرض انه مأموم لا مسبوق) قوله
 أو آخر قبله) ولو المأموم بان سجد الامام القبلي في محله وأخره المأموم وصحت صلاته ولو أخر الامام القبلي قبل يقدم المأموم وقيل يؤخر
 (قوله لان فعل الساهي لا يتصف بحجة الخ) ظاهر ذلك انه لا يكفيه ما وقع من سجود سهو ويطالب باعادته (أقول) لا يخفى انه ساء عن
 كونه مقدما ومؤخرا مع كونه فاصدا فعلة وحيث ان الامر كذلك فالظاهر الحجة لان السهو يتعلق بتقدمه لا بذاته لانه مقصود بحسبها
 (قوله لان استنكحه السهو الخ) سيأتي بين الشارح وجه عطفه ويجوز وجه آخر وهو ان يكون معطوفا على معنى ما تقدم أي وسجد
 قبل السلام أو بعده ان حصل ما تقدم لان استنكحه السهو فلا سجود عليه وأما عطفه على قوله لان استنكحه السهو ففيه شيء
 وذلك لان اخرجه مما فيه السجود بعد السلام لا يدل على انتفاء السجود بالكلية الذي هو المراد لاحتمال السجود قبل السلام وان كان
 هذا بعيدا لان نقص هنا والحاصل انه لا يسجد عليه لما حصل من نقص أو زيادة أو نقص وزيادة عند انقلاب الركعات للحرج اللاحق
 (قوله مثل أن يكون عادته أبدأ السهو عن الجلوس الاول الخ) الظاهر ان ذلك يكتفي منه في كل يوم ولو مرة صلاة (قوله ثم شئت في ترك
 ذلك) كذا في الشيخ أحمد والظاهر بل المتعين حذفه لان هذا المستنكح يضبط ما فعله (قوله فانه يصلح صلاته) أما اصلاح الاول فانه
 يأتي به اذ لم يفارق أو يفارق على ما يأتي من الخلاف وأما اصلاح الثاني بان يتذكر ترك السجود قبل ان يعقد الركعة الثانية فانه يرجع
 ويسجد (قوله ولا يسجد عليه) وانظر ما حكم سجوده هل هو حرام أو مكروه أو الاول ان كان قبلها والثاني ان كان بعدا كذا في بعض
 الشراح قال عجب فلو سجد للسهو في هذه الحالة وكان قبل السلام فهل تبطل صلاته حيث كان متعمدا أو جاهلا لانه غير مخاطب بالسجود
 فهو بمثابة من سجد للسهو ولم يسه أم لا لان هناك من يقول بسجوده وهذا (٣١٥) واضح اذا أصلح ما ساء عنه وأما ان لم يصلح فانه

يكون بمنزلة التارك له وهو كمن لم
 يستنكحه السهو فيجزي عليه
 حكمه اه أي وهو السجود فقواهم
 الساهي المستنكح لا يسجد عليه
 مقيد بحالة الاصلاح هذا ما يفهم
 من كلام عجب لكن كلامه بعد في
 التنبيه الرابع فيفسدانه لا يسجد
 عليه حيث تعذر الاصلاح وهو
 المناسب للفظ المصنف والحاصل
 انه لا يسجد عليه مطلقا أمكنه
 اصلاح أم لا فتدبروا ظاهر الحجة

فالظاهر انه صحيح (ص) وضح ان قدم أو آخر (ش) الضمير موزع اذ المعنى وضح سجود السهو وان
 قدم بعده ولو عمد ا رعي المذهب الشافعي ولا يجوز ابتداء أو آخر قبله رعي المذهب أبي حنيفة
 ويكره ابتداء وبعبارة أخرى قوله وضح ان قدم الخ أي عمد لان فعل الساهي لا يتصف بحجة
 ولا فساد لانه غير مكلف (ص) لان استنكحه السهو ويصلح (ش) يعني ان من استنكحه السهو
 أي كثر ذلك عليه مثل أن يكون عادته أبدأ السهو عن الجلوس الاول أو يكون عادته نسيان
 السجود ثم شئت في ترك ذلك فانه يصلح صلاته ولا يسجد عليه ثم ان قوله لان الخ عطف على معنى
 قوله بنقص لانه في معنى بنقص والتقدير بنسب لنقص لا لاستنكاح السهو ولا لفريضة الخ وبعبارة
 أخرى ويصلح أي يأتي بما ساء عنه أي يصلح ما يمكنه اصلاحه من الفرائض والسنن والمستحبات
 كما اذا ترك السورة مثلا ثم ركع ولم يمكن يديه من ركبته وأما الفرض فلا بد من الايمان به ويسجد
 بعد السلام كما اذا ترك الفاتحة مثلا ولم يمكن الايمان بها فانه يأتي بركعة ويسجد بعد السلام

فما نظرفيه عجب (قوله كما اذا ترك السورة) مثال لترك السنة وترك مثال ما اذا ترك المستحب وأمكنه اصلاحه ونقول مثله ما اذا ترك
 القنوت حتى انحنى فانه يمكنه اصلاحه بان يقنت بعد الركوع (قوله ولم يمكن يديه من ركبته) هذا يقتضي توقف الركوع على تمكن
 اليدين من الركبتين وليس كذلك اذا المعتمد انه اذا سدل يديه يصح ركوعه ثم كلامه رحمه الله تعالى صادق بصورتيه الاولى ما اذا
 انحنى ولم يضع الثانية ان يكون وضع ولم يمكن يديه من ركبته ولا يخفى انه منافي لما تقدم له من ان السورة تقوت بالانحناء ومخالف
 لقول شب كما اذا ترك السورة مثلا ثم ركع قبل تمام الانحناء فانه يرجع ويأتي بها والظاهر ان المعول عليه ما تقدم من الفوات
 بالانحناء الا أن كلام شب بحسب ظاهره مخالف لقول المصنف فيما سيأتي الا ترك ركوع فبالانحناء ومخالف لما تقدم لشارحنا
 والتحقيق ما سيأتي من ان الفوات يتحقق بمجرد الانحناء وان لم يكمل يدل على ذلك بعضهم (قوله كما اذا ترك الفاتحة) مثال لما اذا ترك
 الفرض وقلنا يأتي به مع انه هناك يأتي به بل أتى بالركعة بتمامها والحاصل ان المناسب للمقام ان يمثل بما اذا أمكنه الايمان بالفاتحة وأما
 تمثيله فلا يتأتى فيه ذلك بل المطلوب منه حينئذ الايمان بالركعة بتمامها (قوله ولم يمكن الايمان بها) أي فاذا أمكنه الايمان بها فيأتي بها
 ظاهره ولو فعل فعلا ولا يسجد عليه وهو كذلك لان الفرض انه ساء مثلا (قوله ويسجد بعد السلام) كيف هذا مع انه مخرج لقول المصنف
 لان استنكحه السهو من انه يصلح ولا يسجد عليه ويحجب وان كان بعيدا بان يحمل هذا على ما اذا لم يكن مستنكحا أو ما اذا كان
 مستنكحا فلا يسجد عليه ووجه كونه يسجد بعد السلام ان معه زيادة وهي الركعة التي قاتته ولم يمكنه الايمان بها أو أتى ببطلها ويحمل
 على ما اذا كانت الفاتحة من اثلاثه أو الاربعة حتى لا يترتب على ذلك ترك السورة وأما لو كانت من غيرهما كأن تكون من الاولى
 أو الثانية لكان السجود قبلها لان انقلاب الركعات في حقه فيؤدي ذلك الى ان يصلي هذه الركعة بفاتحة فقط لانه يجعل ما صبح أول

صلاته وقد يقال لا يلزم أن يأتي بالبدل إذا كانت الفاتحة من الثالثة أو الرابعة لما تقدم من أنه إذا تركها سهواً من ركعة أو اثنتين من رباعية تجبر بسجود السهو (قوله وبعبارة أخرى) التعويل على هذه العبارة وأنه إذا لم يمكنه الإصلاح فلا سجود عليه كذا كره شيخنا عبد الله عن بعض شيوخه (قوله بان كان باقياً) يراد به ما يشمل ما إذا فارق الأرض بيديه دون ركبته أو بالعكس لأجل أن يناسب قوله وتذكره قبل مفارقة الخ (قوله والافلاشي عليه) أي لا إصلاح عليه لفوات محل الإصلاح بفارقة يديه (قوله أنه يصلح ولا يفوت) أي ولا سجود عليه (قوله فليس هو كمن لم يستسبح يفوت بذلك) هذا أخص من قول المصنف ولا تبطل إن رجع ولو استقل وعليه فيقيد قوله الآتي والافلا (٣١٦) بما إذا لم يكن مستسبحاً في السهو والارجع للإصلاح (قوله أو شئ الخ)

والمراد به حيث يتعلق بالفرائض مطلق التردد الشامل للوهم (قوله فتفكر قليلاً) بل وكذا لو طال التفكير لأن الشك بانفراده لا يوجب سجود سهو وتطويل التفكير في ذلك إنما هو على وجه العمدة فلا يتعلق به سجود وعلى ذلك تدل أصول المذهب ذكره أبو الحسن الصغير لكن يحمل ذلك على محل شرع فيه التطويل وأما يحمل لم يشرع فيه ذلك فيسجد كما تقدم (قوله أو يسجد واحدة) معطوف على قوله استسبحه السهو أي أتى بسجدة واحدة بسبب شك فيه هل سجدة اثنتين والمعطوف محذوف أي سجدة اثنتين أو واحدة وقوله هل الخ نفسير لشكه أي صورة شكه فقوله أو يسجد واحدة بيان الحكم المسئلة لا صورة شكه فليست الواحدة هي المشكوك فيها أي أن الحكم إذا شك هل يسجد واحدة أو اثنتين أنه يسجد واحدة (قوله فيتمسلس) أي فتحصل المشقة التكبري ولا تقبل وهو مستحيل لأن التسلسل باعتبار المستقبل لا استحالة فيه (قوله ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك) أي يكره فقد قال التلمساني ويكره تعمد ذلك لتغيير

وبعبارة أخرى يصلح إذا أمكنه بان كان باقياً كالسها عن الجلوس والتكبير له وتذكر قبل مفارقة الأرض بيديه وركبته والافلاشي عليه ولا يسجد لعدم خطابه وظاهر كلام أبي الحسن على الرسالة أنه يصلح ولا يفوت بفارقة الأرض بيديه وركبته ولو استقل فليس هو كمن لم يستسبح يفوت بذلك (ص) أو شئ هل سها أو سلم (ش) يعني أنه إذا شك هل سها عن شئ أم لا فتفكر قليلاً ثم تبين أنه لم يسه فلا شئ عليه وكذلك إذا تفكر هل سلم أم لا فإنه يسلم ولا يسجد عليه إن كان قريباً ولم يخف عن القبلة ولم يفارق مكانه فإن انخرف عنها يسجد أو طال جدابطلت وإن توسط أو فارق مكانه بنى باحرام وتشهد وسلم ويسجد بعد السلام كما يأتي في ناسي السلام وحذف المؤلف معادلها تقديره هل سها أو لم يسه أو سلم أو لم يسلم (ص) أو يسجد واحدة في شكه فيه هل سجدة اثنتين (ش) يريد إذا شك في سجدة في السهو هل سجدها أو أنما يسجد واحدة منها ما فإنه يسجد أخرى على المحقق ولا سهو عليه فالضهير في قوله فيه راجع إلى سجود السهو وإنما لم يكن عليه سجود سهو ولا نه لو أمر بذلك لا يمكن أن يشك أيضاً فيلزمه أن يسجد وقد يشك أيضاً فيلزمه أن يسجد أيضاً فيتمسلس ذلك ولو سجده القبلي ثلاثاً يسجد بعد السلام فإن كان بعد يافلاشي عليه (ص) أو زاد سورة في أخرى به أو خرج من سورة لغيرها (ش) يعني أنه إذا زاد سورة في الثالثة والرابعة مع أم القرآن فلا سجود عليه على المشهور خلافاً للشهاب ودل كلامه بطريق الأخرى أنه لو زادها في إحدى الآخرين لا يسجد عليه اتفاقاً ولا يسجد عليه أيضاً إذا خرج من سورة إلى غيرها ولا ينبغي له أن يتعمد ذلك كما في الشارح ما لم يكن اقتنع بسورة قصيرة في صلاة يشرع فيها التطويل فله أن يتركها إلى سورة طويلة كما في الجلاب (ص) أو غلبه أو قل (ش) أي فلا يسجد عليه ولا تبطل صلاته بذلك وهذا إذا كان كل منهما طاهراً يسيراً ولم يزد منه شيئاً والموضوع أن كلا منهما خرج غلبه ومثل الصلاة الصيام فإن ازدرد منه شيئاً فإن كان عمداً وهو قادر على طرحه فلا ينبغي أن يختلف في فساد صلاته وصيامه وإن كان نسيماً تأمداً في الصلاة ويسجد بعد السلام وإن كان غلبه ففي بطلان صلاته قولان على حد سواء ولا يسجد عليه على القول بعدم البطلان (ص) ولا لفريضة (ش) معطوف على معنى قوله أن استسبحه ولائناً كيد النفي أي ولا يسجد لاستسبح السهو ولا لفريضة ويجوز العطف على بنقص الخ وما روى عن مالك في الفاتحة تجبر بالسجود فبني على عدم الوجوب وهذا ما بعده مفهوم ما تقدم من أناطة السجود لترك السنن المؤكدة (ص) أو غير مؤكدة كتشهد (ش) أي ولا يسجد لغير سنة مؤكدة كلفظ تشهد واحد جلس له قال في توضيحه كالمطراز أنه المذهب خلاف ما صرح به ابن رشد والنخعي

تظم القرآن والتخليط على المستمع إن كان وكلام الشارح هذا يفيد أن المصنف محمول على السهو كما يفيد شرح وغيرهما عب وكذا يكره في الصلاة تعمد الخروج من رواية إلى رواية كان في آية أو آيتين (قوله فله) أي يؤذن له بمعنى يشدب (قوله طاهراً يسيراً الخ) فإن كان كثيراً أو نجسا بطلت صلاته أفاده بعض الشيوخ (قوله ويجوز العطف الخ) إذا تأملت تجده معطوفاً على قوله أول الباب سن السهو وسجدتان بنقص فرض ولا يسجد لفريضة والمناسب الأول (قوله على عدم الوجوب) وعدم الوجوب في الكل صادق بالوجوب في الجل والوجوب في ركعة وتقدم ما يوضح ذلك في قول المصنف وإن ترك آية منها يسجد (قوله جلس له الخ) قال الشيخ أحمد وأما لورفع من السجود مكبراً ويجرد أن اطمأن بالرفع منه سلم لكان عليه السجود لانه نقص لفظ التشهد والجلوس له

تظم القرآن والتخليط على المستمع إن كان وكلام الشارح هذا يفيد أن المصنف محمول على السهو كما يفيد شرح وغيرهما عب وكذا يكره في الصلاة تعمد الخروج من رواية إلى رواية كان في آية أو آيتين (قوله فله) أي يؤذن له بمعنى يشدب (قوله طاهراً يسيراً الخ) فإن كان كثيراً أو نجسا بطلت صلاته أفاده بعض الشيوخ (قوله ويجوز العطف الخ) إذا تأملت تجده معطوفاً على قوله أول الباب سن السهو وسجدتان بنقص فرض ولا يسجد لفريضة والمناسب الأول (قوله على عدم الوجوب) وعدم الوجوب في الكل صادق بالوجوب في الجل والوجوب في ركعة وتقدم ما يوضح ذلك في قول المصنف وإن ترك آية منها يسجد (قوله جلس له الخ) قال الشيخ أحمد وأما لورفع من السجود مكبراً ويجرد أن اطمأن بالرفع منه سلم لكان عليه السجود لانه نقص لفظ التشهد والجلوس له

(قوله من ايجاب السجود) اما لانه محتو على ستين نفسا وكونه بالالفاظ المخصوصة او انه في حد ذاته سنة مؤكدة على ما تقدم من المعتمد (قوله وجعله ابن جزى وغيره المشهور) أى وهو المعتمد (قوله عليه) متعلق بقوله دلالة وقوله فوق ذلك أى ان قوله بنقص سنة مؤكدة فوق قوله وغير مؤكدة أى متقدم عليه ويحتمل أنه حذف العاطف أى أو فوق ذلك أى ولو أكثر من سنة مؤكدة بتنبهه تبطل صلاته ان سجد للسنة الغير المؤكدة قبل أى عمدا ويلزم من البطالان الحرمه (قوله ويرفع عن أعلى السراخ) الذى هو سماع نفسه فقط حاصله انها حالة وسطى بين أعلى السرو وهو سماع نفسه وأدنى الجهر وهو سماع نفسه ومن يليه فتكون تلك الحالة وسطى يسمع نفسه ويزيد فوق ذلك فليس إلا أى لكن لا يسمعها من يليه (قوله بأن لا يبلغ فيه) أى السر (قوله بأن يرتفع عن أعلى السر) الذى هو سماع النفس فقط وقوله وينزل عن أدنى الجهر الذى هو سماع نفسه ومن يليه فخلاصته انه يزيد على سماع النفس ولكن لا يصل لسماع من يليه فهى حالة وسطى فرجع يسير الجهر ويسير السر لشي واحد وانما قال فى جميع الصلاة الجهرية وجميع الصلاة السرية لاجل ان يفترق الحال من التى بعدها وهى (٣١٧) قوله واعلان بكآية على ان الحال مفترق بنفس هذا

التصور ورحل عب المصنف بحمل آخر فقال يسير جهر بأن يسمع نفسه ومن يليه وترك المبالغة فيه بأكثر من ذلك واقصر فى السرية على يسير سر بأن حرك لسانه فقط ولم أرفيه فيسمع نفسه وهو مخالف لتقرير شارحنا ومخالف لحل عجم أيضا فانه قال ويسير جهر أى فى محل السراى لا يسجد على من أتى بأقل الجهر فى الصلاة السرية وقوله يسير سر أى أى أعلى السر فى محل الجهر وهو الموافق للمنفقول فقد قال المصنف فى شرح المدونة ويلحق بالجهر بالآية ونحوها اذا جهر فيما يسر فيه جهر اليس بالقوى جدا أو أسر فيما يجهر فيه سر اليس بالشديد جدا نص عليه ابن أبى زيد فى المختصر فاذا علمت ذلك فقول المصنف فيما تقدم أو ترك سر

وغيرهما من ايجاب السجود وجعله ابن جزى وغيره المشهور وحذف المؤلف الموصوف وهو سنة كما قررنا دلالة قوله بنقص سنة مؤكدة فوق ذلك عليه وقوله وغير مؤكدة أى بانفرادها وأما مع زيادة فيسجد (ص) ويسير جهر أو سر (ش) أى ولا يسجد على من اقتصر فى الصلاة الجهرية على يسير جهر بأن لا يبلغ فيه بأن ينزل عن أقل الجهر بأن يسمع نفسه لا من يليه ويرفع عن أعلى السر فى جميع الصلاة الجهرية أو اقتصر فى الصلاة السرية على يسير سر بأن لا يبلغ فيه بأن يرتفع عن أعلى السر وينزل عن أدنى الجهر فى جميع الصلاة السرية وقوله (واعلان بكآية) معطوف على تشهد أو ان الكاف داخل على اعلان فهى مؤخره من تقديم فيدخل بالكاف الاسرار بكآية فلا يكون ساكتا عنه أى وكاعلان بكآية فى الصلاة السرية وكاسرار فى الصلاة الجهرية وحينئذ فلا يسر الاعلان والاسرار بكآية تكرار مع يسير جهر وسر لان ذلك فى جميع الصلاة وهذا فى بعضها وبه يعلم رد ما قيل ان المؤلف ساكت عن الاسرار بنحو الآية (ص) واعادة سورة فقط لهما (ش) أى ولا يسجد فى اعادة السورة لاجل الجهر أو السر حيث قرأها على خلاف سنتها وتذكر ذلك قبل الانحناء فرجع وأتى بها على سنتها لخفة ذلك واحترز بقوله فقط مما لو أعاد أم القرآن والسورة أو أم القرآن فقط للسري حيث قرأها جهر أو ليجهر حيث قرأها سرا وتذكر ذلك قبل الانحناء فانه يسجد ولو كرر أم القرآن سهوا وسجد بخلاف السورة ويظهر من كلام المقدمات خلاف فى بطلان صلاة من كرر أم القرآن القرآن عمدا (ص) وتكبيرة (ش) أى ولا يسجد فى ترك تكبيرة لانها سنة خفيفة مالم تسكن من تكبير العبد والاسجد لترك واحدة فأكثر لان كل واحدة سنة مؤكدة (ص) وفى ابداله اسمع الله لمن حمده وعكسه تأويلان (ش) يعنى أن المصلى اذا أبطل التكبير يسمع الله لمن حمده عند الخفض للركوع وفات التدارك بأن تلبس بالركن الذى يليه أو بديل يسمع الله لمن حمده عند الرفع بالتكبير وفات التدارك فى سجوده قبل السلام لانه نقص ذكره و زاد آخر أو

أى وأتى بأعلى الجهر لا بأقله الذى هو سماع النفس ومن يليه (قوله معطوف على تشهد) هذا غير مناسب وذلك لان عطفه على تشهد يقتضى انه تمثيل للسنة الغير المؤكدة وليس كذلك بل هو معطوف على معنى لان استنكحه السهو (قوله أو ان الكاف) المناسب حذف أو ويقول والكاف الا انك خير بان الكاف اذا كانت داخل على اعلان يقتضى ان الاعلان بايتين ليس كالاعلان بالآية مع ان الظاهر ان مثل الاعلان بالآية الايتان وانظر هل الثلاثة كذلك (قوله تكرارا) أقول لا يتوهم تكرار بدون ذلك بل التصوير بين المسئلتين بين فى نفسه محقق للمغايرة (قوله وبهذا تعلم) أى بقولنا مؤخره من تقديم (قوله أى ولا يسجد فى اعادة السورة) أى مع طلبه بالاعادة لاجل ان يأتى بها على سنتها (قوله وتذكر ذلك قبل الانحناء) قيد بذلك لانه انما يعيد القراءة لتحصيل السر أو الجهر الا اذا كان قبل الانحناء فان انحنى فات كما سيأتى فى قوله كترك سر أو جهر فيما يفوت بالانحناء (قوله فانه يسجد) أى بعد السلام (قوله ويظهر خلاف الخ) والمعتمد عدم البطالان (قوله ولا يسجد لترك تكبيرة) فلو سجد لها قبل السلام عمدا أو جهلا بطلت

(قوله أو عدمه لأنه لم ينقص الخ) هذا التعليل وجيه فينبغي أن يكون هو المعتمد (قوله ولو وقع الإبدال في الموضوعين) وإن أبدل إحدى تكسب يرقى السجود خفضاً أو رفعاً بسمع الله من جمده لم يسجد فإن أبدلها ما معها سجد كذا ينبغي (قوله وكأن العذر له اتباع الأم لأنها الغالب) أي لأن الواو إلا أكثر في رواية المدونة أي أن المدونة رويت بالواو ورويت بالواو والغالب رواية الواو أعلم أولاً نذكر لك نص المدونة لتطلع به على حقيقة الحال ونصها وإذا جعل الإمام أو الفسند موضع سجد فسمع الله من جمده الله أكبر أو موضع الله أكبر سجد فسمع الله من جمده فليرجع ويقول كما وجب عليه فإن لم يرجع ومضى سجد قبل السلام كالواو أسقطها ابن عرفة ورواها ابن أبي زمنين بأو ورواها إلا أكثر بالواو ثم قال المواق واختلاف المذهب فبين بدل أحد هذين الموضوعين خاصة ففعل لا يسجد عليه لأن قصارى ما فيه أنه أدخل بتسكيرة أو ما في معناها ولا يسجد لذلك وقيل يسجد قبل السلام لأنه نقص ما كان مأثوراً بأن يقول فلم يفعل وزاد القول الذي وضعه في غير موضعه اهـ (أقول) لا يخفى أن تلك الزيادة زيادة قولية غير ركن وليس فيها سجد فيظهر من ذلك ترجيح القول بعدم السجود وعلمت من هذا النص أن ما أشار له المصنف بتأويل أن ما هو خلاف لا تأويل أن المدونة عبرت بالواو في غالب رواياتها وعلمت صحة ما قلناه (قوله ولا لإدارة مؤتم) اعلم أن عجم قد قال ذكر المصنف ما لا يسجد لسهو منه ما هو مطلوب ومنه ما هو جائز ومنه ما هو مكروه وأشار إلى الأول بقوله ولا لإدارة مؤتم إلى (٣١٨) قوله ولا لجائز إلى الثاني بقوله ولا لتبسم وإلى الثالث بقوله ولا

لتبسم (قوله فأداره) عن يساره أي بيمينه كما صرح به في بعض روايات البخاري (قوله أو عضدي) للثلاث في الرواية (قوله وكلها في البخاري) لعسل الواقعة تعددت أو أنها واقعة واحدة وانفق فيها الأخذ بالكل وظهر أنها ثلاث روايات (قوله وإصلاح رداء) أي سهواً لأن عمده مطلوب وما يطلب عمده لا يسجد لسهو به ويقال مثل ذلك في إدارة المؤتم وسد الفرجة أي ما يطلب على غيره وجه الفريضة حتى لا ترد الفاتحة فإن عمدها مطلوب ويتصور في سهوها السجود كما إذا أعادها سهواً وإصلاح الرداء مستحب أن خفف إصلاحه ولم ينحط

عدمه لأنه لم ينقص سنة مؤكدة ولم يرد ما يوجب زيادته السجود كمن زاد سورة في آخر يمينه تأويل أن ولو وقع الإبدال في الموضوعين مع السجود فلا واحد أو أن لم يفت التدارك وأتى بالذكر المشروع فيه فلا يسجد عليه وهذا ظاهر لك أن الصواب في قول المؤلف وعكسه أن يكون بالواو والواو كأن العذر له اتباع الأم لأنها الغالب في الرواية (ص) ولا لإدارة مؤتم (ش) معطوف على لأن استنكحه السهو وكذا ما بعده أي ولا يسجد لإدارة مؤتم إلى يمينه أو خلقه لقضية ابن عباس حيث قام عن يساره صلى الله عليه وسلم فأداره عن يمينه لكن وقع في رواية فاخذ يميني أو عضدي وفي رواية برأسي وفي رواية بأذني وكلها في البخاري (ص) وإصلاح رداء أو ستره سقطت (ش) أي ولا يسجد لإصلاح رداء سقط عن ظهره لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك أو لإصلاح ستره سقطت سند هذا إذا كان جالساً عيده فيقيمها ما كان قائماً ينحط لذلك فتقبل الآية بغفر مثله للضرورة وهو بمثابة الخطاطبة لأجل جري رمي به العقرب (ص) أو كشى صفتين لستره أو فرجة أو دفع مار (ش) أي ولا يسجد في مشي المصلي الصفتين والثلاثة لأجل ستره يستتر بها أو لأجل فرجة يسدها أو لأجل دفع مار بين يديه وإن بعد أشار إليه فالكاف الداخلة على المضاف وهو مشي هي في الحقيقة داخلة على المضاف إليه فقد دخل الثلاثة كما ذكرنا ويحتمل إبقاء الكاف على المضاف ويدخل ما أشبهه من الفعل اليسير أي كشى أو غمز أو حرك أو نحو ذلك ابن يونس الشأن في الصلاة سد الفرج فإذا رأى وهو يصلي

لهو إلا فلا يستحب بل ينهى عنه ولكن لا تبطل الصلاة به اهـ (قوله أو لإصلاح ستره سقطت) أي ويستحب فرجة إصلاحها إن خف ولم ينحط لها من قيام والافلا (قوله فتقبل) أي مكروه كراهة شديدة (قوله إلا أنه يغفر مثله) هذا إذا كان مرة فإن انحط مرتين بطلت صلاته لأنه فعل كثير وانظر هل تكرار الإدارة كذلك أم لا وكذا انظر فيما بعده في تنبيه حيث كانت تلك الأشياء يطلب عمدها تكونها طاعة فلا يتوهم سجودها حالة السهو حتى ينص على نفيه (قوله وهو بمثابة الخطاطبة لجر) سيأتي أنه يجوز قتل العقرب التي ترده وظاهره ولو انحط فيكون هذا اعتباراً به من حيث عدم السجود وإن لم يكن مثله في الحكم لأنه هنا يكره بشدة ومسئلة العقرب يجوز ذلك فيها حيث أرادته بناء على ظاهر المصنف من الإطلاق (قوله لستره) أي كسبوق سلم أمامه فقام لقضاء ما عليه فيحتاج إلى أقرب منه من السوارى يستتر به لا يخفى أن المصنف قد جعل المشي لكسبوق في الكل وهو إنما هو وارد في الفرجة فقط على الخلاف أما الستره فقد حدد القرب فيها بما نقوله أهل المعرفة أي فلا يحجب بالصفين ولا بالثلاثة إلا أن يكون المصنف فسر العرف بالثلاثة والمراد كصفوف الجمعة وأما دفع المار فإما قيد أشهب فيها كاتبين بالقرب وكذا المدونة نصت في الدابة بالقرب الذي فسرهم الشارح فيما سيأتي باليسارة إلا أن يكون المصنف فسر القرب في الموضوعين بالصفين والثلاثة (قوله أو لأجل فرجة) بضم الفاء للفرجة الخطا وأما للنقص من الأمر فثلاثها ثم إن تقييد المشي للفرجة بالصفين والثلاثة غير الصف الذي خرج منه وغير الصف الذي فيه الفرجة وفي عب وانظر هل يجري ذلك فيما قبل الفرجة من المسائل وما بعدها (قوله وإن بعد أشار إليه) كذا في نسخة

شيخنا وفي بعض النسخ: شهب ان كان قريبا مشى اليه وان كان بعيدا أشار اليه (قوله صفوفا) هذا جمع كثرة فيجعل على أقل افراد القلة ثلاثا وأولى أقل (وله وروى ابن نافع) هذا قول آخر خلاف ما مشى عليه المصنف وغاية ما حدد فيه بالقرب والبعد ولم يحدد بالصف ولا بأكثر فيمكن ان يكون عول في ذلك على ما يقول أهل المعرفة كالأولى الا ان تفسير القرب بالصف والبعد بالاثنتين والثلاثة فلا يكون محالاً للمصنف والظاهر كما قال عجم اغتفارا ما اذا حصل مشى لكل من السترة والفرجة كمسبوق مشى لفرجة ثم السترة بعد سلام امامه وكذا يقال في اصلاح الرداء مع اصلاح السترة اه وظاهره عدم اغتفارا زيدا من اثنتين والظاهر انه اذا كان ذلك مطلوباً لا يضر (قوله وسمع ابن القاسم الخ) يرجع هذا القول ابن يونس ويكون ابن يونس جعل الثلاثة مثل الاثنين وان قول ابن القاسم صفان معناه أى أو ثلاثة (قوله وأذهب دابته) ومثل دابته دابة غيره (قوله يريد اذا كان يسيرا) نص المسدونة ان انفلتت دابته وهو يصلى مشى اليها فيما قرب ان كانت عن يمينه أو يساره أو بين يديه وقطع ان بعدت وطلبها اه فانت تراها فيدت بالقرب ولا مفهوم لدابته بل كذلك دابة غيره ومثل الدابة أول غيره المال له أو غيره فيجربى فيه تفصيل الدابة (قوله هذا اذا كان في سعة من الوقت الخ) هذا اذا كان المال كثيراً أى يضربه كما يفيد ابن عرفة وأما ان قل غمها فلا يقطع اتسع الوقت أو ضاق والحاصل انه اذا كان كثيراً فيقطع اذا اتسع الوقت وأما اذا ضاق فلا يقطع وأما اذا كان قليلاً فلا يقطع (٣١٩) مطلقاً (قوله يخاف على نفسه) أى هلا كأو مشقة شديدة لا فرق حينئذ بين ان

يكون الثمن كثيراً أو قليلاً لا ضاق الوقت أو اتسع فالصور ثمان والمال كالدابة في هذه الصور الثمانية (قوله والظاهر ان المراد بالوقت الضمورى) الظاهر ما هو فيه سواء كان اختيارياً أو ضرورياً (قوله وان يجنب أوقهقرة) راجع للاربعة قبله وظاهره كابن عرفة ان الاستدبار بضر ولو اعذر وفي الرعاف لا يضر معه والظاهر ان ما هنا أولى قاله عجم قال عب هو ظاهر في ذهاب الدابة للضرورة فيستدبر لها فقط دون السترة والفرجة ودفع المار انظره وقوله وان يجنب أى يميناً أو شمالاً وقوله أوقهقرة وهى الرجوع الى خلف ووجهه مستقبل

فرجة امامه أو عن يمينه أو يساره حيث يجرد السبيل الى سد ها قليلاً تقدم اليها يسدها ولا بأس ان يحرق اليها صفوفاً وفقاً وروى ابن نافع من رفع من ركوع فرأى فرجة مشى اليها السد ها ان قربت ابن حبيب ان بعدت صبر حتى يسجد ويقوم وسمع ابن القاسم يشق اليها اذا كان بينها وبينه صفان ابن رشد في الحديث من سد فرجة في الصف رفعه الله بها الى الجنة درجة وبني الله له في الجنة بيتاً (ص) وأذهب دابته (ش) معطوف على قوله لسترة أى ولا يسجد عليه في مشى لدابة يريد اذا كان يسيراً قال فيهما ان تباعدت الدابة قطع الصلاة وطلبها قال في البيان هذا اذا كان في سعة من الوقت والاعتمادى وان ذهب ما لم يكن في مقارضة يخاف على نفسه ان تركها والظاهر ان المراد بالوقت الضمورى (ص) وان يجنب أوقهقرة (ش) راجع للمسائل الاربع قبله كما ان التحديد بالصفين فيها جميعاً والصواب قهقرى بألف التأنيث لا بتاء كما عبر به في باب الحج في طواف الوداع حيث قال ولا يرجع القهقرى وكثيراً ما يقع للمؤلف تدارك ما يقع منه من خلل ذكره في موضع قبله أو بعده في اللفظ أو في الحكم نفعنا الله به وسمع بعض ان ذلك لغة (ص) وفتح على امامه ان وقف (ش) أى ولا يسجد على مصلى في فتح على امامه أو غيره ممن هو معه في تلك الصلاة وهو جائز ان وقف واستطعم وأما ان خرج من سورة الى أخرى فيكره الفتح عليه ولا تفسد قاله الجزولى وبعبارة أخرى قوله ان وقف أى واستطعم أو تردد في طلب منه الفتح عليه حينئذ ولا فيكره الفتح عليه وهذا في غير الفاتحة وأما هي فيجب ان يفتح عليه مطلقاً وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه في شرحنا الكبير (ص) وسد فيه لتساؤب ونفت

امامه (قوله تدارك) أراد به الاتيان بالصواب فلا يرد ان التدارك اغما يكون اذا كان الصواب بعد (قوله أو غيره) أى فلا مفهوم لقوله امامه وهذا ناظر لمفهوم ما سبأنى والمعتمد مفهوم ما هنا وانه ان فزع على غير امامه تبطل صلاته فاعتبار مفهوم ما هنا ارتضاء عجم وارتضى الشيخ سالم مفهوم ما يأتى (قوله وهو جائز) أى مأذون فيه فلا ينافى النسيب أو السنة وهذا في السورة لما يأتى في العبارة الآتية (قوله واستطعم) أى طلب الفتح عليه وحينئذ فلا بد من علم كونه استطعم بقريته فلو جهل الامر فلا يفتح عليه اذ لعله في فكره فيما يقرأ (قوله أو تردد) معطوف على قوله ان وقف أى أو لم يقف بل تردد بأن قال مثلاً أولئك هم المفطحون ان الذين كفروا ختم الله على قلوبهم أى فتحير فلم يدرك ما هو الذى بعد المفطحون ومثل ذلك اذا كرر آية (قوله فيطلب منه الفتح الخ) لما لم يعلم طاب الفتح من كلام المصنف نبه عليه بقوله فيطلب الخ (قوله فيطلب) اما سنة ان ترتب على الفتح حصول سنة أو ندب ان توقف عليه حصول مندوب كما كمال السورة (قوله ولا فيكره) أى بان اتنى الوقف والتردد بان خرج من سورة الى غيرها أو وقف ولم تظهر قريته على أن قصده الاستطعام (قوله مطلقاً) أى وقف أولاً بان خرج من سورة الى غيرها (قوله وانظر ما الحكم اذا ترك الفتح عليه) اعلم انه اذا ترك الفتح عليه في الفاتحة فصلاة الامام صحيحة بمنزلة من طرأ له الحجر عن ركن من أركان الصلاة وانظر هل تبطل صلاة من ترك الفتح عليه بمنزلة من اتم بعبارة عن ركن أولاً أو يفصل فعلى القول بوجودها في الكل تبطل والا فلا (قوله وسد فيه لتساؤب) قال عجم السد مطلوب

للتثاؤب وأما غيره فغير مطلوب وانظر هل يكره نعمة أم لا ولا سجود في سهوه اه والظاهر الكراهة وسد بني مطلقا ظاهرها وباطنها وبظاهر اليسرى لا يباطنها الملاقاة الانحاس قاله أبو الحسن ولعل حكم السد بالباطن الكراهة (قوله أو نفث) بفتح النون وسكون الفاء (قوله بغير بصاق) راجع لقوله والنفث الخ والتقدير والنفث ريج بغير بصاق هذا التعريف للشيخ أبي الحسن فقال النفث بغير بصاق كنافث بعم الزبيب والتفيل بالبصاق اه (قوله البصاق بالاصوت) أي وأما بصوت فان كان عمدا أو جهلا فانه تبطل صلاته وان كان سهوا فيسجدان كان فذا أو اماما لا مأموما وكلام أبي محمد هو المعتد كما يفاد من عب ومما كتبه بعض شيوخنا (قوله وهذا هو المناسب) أي لانه لا يفعل بالتبوت الا بالبصاق أي ما ذكر في العبارة الثانية الصادق بالقوانين فظهر ان الاقوال ثلاثة ثم انه وفق بين الاخيرين بأن يحمل قول أبي محمد (٣٢) في الفرض وقول ابن شبلون في النفث (قوله وأما قول بعضهم) هذا قول رابع محتمو على قولين فالاقوال خمسة ولا تقل

لثوب لحاجة (ش) يريد انه لا يسجد عليه في سديقه لاحل ثاؤب أو نفث بثوب لحاجة والنفث ريج كالنفخ بغير بصاق كنافث بعم الزبيب والتفيل بالبصاق وفي عبارة النفث هو البصاق بالاصوت كما قاله أبو محمد أو به كما قاله ابن شبلون وهذا هو المناسب لقول المؤلف ونفث بثوب وأما قول بعضهم النفث نفخ لطيف بالريق وقيل معه ريق والعجيج الاول انتهى فلا يناسب ما هنا اذ النفخ بالفهم مبطل سواء لطف به أم لا وحكم النفث الجواز كما يفهم من كلام الابي فانه قال في حديث البصاق فان لم يجد فليفعل هكذا ونقل في ثوبه فيه دليل على جواز البصاق في الصلاة لمن احتاج اليه والنفخ اليسير اذ لم يصنع عبثا اذ لا يسلم منه البصاق وكذلك يجب أن يكون التنفخ والتخم ان احتاج اليه ما انتهى وقال الزرقاني ومفهوم قوله لتثاؤب انه لو سده لغيره لكان عليه السجود مع ان هذا فعل خفيف فلا يسجد فيه مع السهوه ولا بطلان مع العمدة ومفهوم الحاجة ان النفث بغير حاجة فيه السجود مع السهوه وهو ظاهر فانه يشبه النفخ فيسجد بسببه ان كان سهوا وتبطل الصلاة ان كان عمدا انتهى بتنبية التثاؤب هو النفث الذي يشفخ منه الفم لدفع البخارات المحتقنة في عضلات الفم وهو انما يكون من امتلاء المعدة وهو يورث الكسل ونقل البدن وسوء الفهم والغفلة قاله الكرماني (ص) كتبخخ والمختار عدم البطلان بغيرها (ش) يريد ان التنفخ لحاجة لا يبطل الصلاة ولا يسجد فيه ابن بشير ولا خلاف فيه واختلاف اذا تنفخ لغير حاجة هل يكون كالسكلام فيفترق فيه بين العمدة والسهوه وهو قول مالك في المختصر ولا تبطل الصلاة به مطلقا وهو قول مالك أيضا وأخذ به ابن القاسم واختاره الايمري والخمى ولا يسجد في سهوه والضمير المجرور بالباء عائد على التنفخ والضمير المجرور بغير راجع الى قوله لحاجة وظاهر قوله لغيرها أي لغير حاجة ولو فعله عبثا وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللخمي ولا مانع من ذلك اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة وهو قليل لا يبطلها وبعضهم حمل قوله لغيرها أي لغير حاجة تتعلق بالصلاة ولا بد أن يكون على غير وجه العبث كان يفعله ليعلم الناس انه في صلاة فان فعله عبثا فلا وجه لسكونه لا يفسد وعلى هذا جملة الشيخ سالم في شرحه ونحوه في الزرقاني (ص) وتسبيح رجل أو امرأة لضرورة (ش) يعني ان التسبيح من رجل أو امرأة لضرورة عرضت في الصلاة لا يسجد فيه

قول بعضهم هذا هو الاول لا نا نقول الاول لم يفسره بالنفخ بل قال ريج كالنفخ بخلاف هذا (قوله وحكم النفث الجواز) أي في حالة العمدة أي حكم البصاق اذا صدر عمدا الجواز (قوله في حديث البصاق) وهو فاذا تنفخ أحدكم أي في صلاته فليتنفخ عن يساره تحت قدمه فان لم يجد فليفعل هكذا ووصف ابن القاسم قفيل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض (قوله والنفخ الخ) عطف على البصاق ثم لا يخفى ان هذا ما يقوى قول البعض ان النفث نفخ لطيف والمصنف قد قال لحاجة (قوله فيسجد بسببه ان كان سهوا) أي ان كان اماما أو فذا وان كان مأموما فالامام يحمله عنه وقوله وتبطل صلاته اذا كان عمدا أي أوجها وهذا اذا كان بصوت فان كان بلا صوت بغير حاجة سهوا لا يسجد فيه ولا تبطل الصلاة بفعله متعمدا وينبغي كراهته (قوله النفث) أي

كانت

الريج (قوله البخارات الخ) أي الاشياء التي كالدخان (قوله المحتقنة) أي المجمعة في عضلات الفم جمع عضلة والعضلة كل لحمة مجمعة مكثرة في عصبه كما في المختار (قوله الفم) اللحي (قوله وهو انما يكون الخ) أي التثاؤب (قوله وهو يورث الكسل) أي امتلاء المعدة (قوله الكرماني) في اللب الكرماني بالكسر والسكون نسبة الى كرمان محلة بنسابةور اه ونقل عن ابن سميان تصحيح فقها قال العيني وقد ضبط بالوجهين (قوله كتبخخ) والاولى تركوان كان لشئ نابه في صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شئ في صلاته فليسج فان كان التنفخ لاجل الاثيان بالقراءة فانه يطاب وجوبا حيث توقفت القراءة الواجبة عليه ونذا أو استئنا حيث توقفت القراءة الغير الواجبة عليه (قوله وهو مقتضى نقل الخطاب عن اللخمي) فقد قال عن اللخمي فان فعل أي التنفخ لامر عرض له يحتاج اليه فلا شئ عليه في صلاته وان تنفخ غير محتاج اليه فليل تبطل صلاته وقيل لاشئ عليه وبه أخذنا ليس هذا كلاما منبها عنه اه فاذا علمت ذلك فالراجح هو ما حل به الخطاب (قوله وهو قليل لا يبطلها) أي فقوله ولو فعله عبثا فمعد بما قل

والا بطل اذ فعل ما ليس من جنس الصلاة يبطلها كثيره (قوله كانت مما يتعلق باصلاحها) كقوله سبحان الله لينبه امامه على سهوة (قوله أولا) أى ولا يتعلق باصلاحها كذا نذره اعمى خشية ان يقع في حفرة (قوله وان تجرد للتهفيم) أى بان يقول سبحان الله لما ذكر في غير محل سبحان الله (قوله فيحمل الخ) فيقال قوله والابطات أى ما لم يكن تسبيح (قوله وضعف أمر التصفيق) أى المشار له بقوله عليه الصلاة والسلام من نابه شئ في صلاته فليصيح الرجل وليصفيق النساء (قوله لان من الخ) علة لقوله وضعف وفيه ان تلك العلة لا تقتضى التضعيف وبعبارة فان قلت القاعدة تخصيص العام بالخاص فالقياس اخراج النساء من التسبيح ويضعفن جمعاً بين الحدين شين أجيب بأن ما لك ضعف العمل بالتصفيق لانه رأى ان التسبيح لكونه ذكراً أولى في الصلاة من غيره وانه لم يصح عنده حديث هيئة التصفيق وان كان صحيحه بعض الأئمة اذ لا يلزمه تصحيح غيره لجواز ان يكون عنده فيه قاذح لم يره المصحح (قوله وقوله انما التصفيق) هذا من تمة الحديث الذى يبلصقه الذى فصل بينه وبينه بقوله لان من من ألفاظ العموم ولذلك ذكر عب فقال وفى أبى الحسن في قولها وضعف مالك أمر التصفيق للنساء بحديث التسبيح الخ هو من نابه شئ في صلاته فليصيح وانما التصفيق للنساء ومن من ألفاظ العموم (قوله يحمل على وجه الذم) أى ذم النساء بارتكابهن التصفيق وترك التسبيح ثم ان في هذا شيئاً وهو ان الروايات يفسر بعضها بقوله في الرواية الاخرى وليصفيق النساء دال على انه ليس المراد الذم (قوله والمراد بالضرورة الحاجة الخ) أى ومفهومه انه اذا كان لغير حاجة ايس حكمه كذلك وفيه تفصيل وهو انه ان قصد التهفيم به عبثاً لا الحاجة له بطلت الصلاة وان لم يقصد ذلك وكان لغير حاجة أصلاً لم يضر والظاهر كراهته (قوله ثم ان المراد بالرجل والمرأة الجنس) أى (٣٢١) فالمراد بالرجل الجنس المتحقق في واحد أو أكثر والمراد بالمرأة الجنس كذلك أى المتحقق في

كانت مما يتعلق باصلاحها أولاً وان تجرد للتهفيم فيحمل قول المؤلف الا ترى وقد قصد التهفيم به فعمله والابطات ما عدا التسبيح قال مالك ولا بأس بالتسبيح في الصلاة للحاجة للرجال والنساء وضعف أمر التصفيق بحديث التسبيح وهو قوله من نابه شئ في صلاته فليصيح لان من من ألفاظ العموم وقوله انما التصفيق للنساء يحتمل أن يكون على وجه الذم ويحتمل أن يكون أراد على وجه التخصيص أى اللفظ العام فقدم الظاهر على المحتمل انتهى أى قدم ظاهر من نابه الخ على ما يحتمل أن يكون مخصوصاً وما يحتمل أن يكون ذموا والمراد بالضرورة الحاجة التى هى أعم من الضرورة ثم المراد بالرجل والمرأة الجنس ولذا قال (ولا يصفقن) بضمير جمع النسوة والمراد المصلى مطلقاً (ص) وكلام لاصلاحها بعد سلام (ش) أى ولا يسجد في كلام قليل عمدا لاصلاح الصلاة من مأموم لا امامه بعد السلام وقبله ابن عرفة كامام سلم من اثنتين ولم يفقهه التسبيح فكأجه بعضهم فسأل بقتيم فصدقه أو زاد أو جالس في غير محله ولم يفقهه فكأجه بعضهم ابن حبيب كن رأى في ثوب امامه نجاسة فليدن منه ويخبره كلاماً ابن رشد يجوز لمن استخف ساعة دخوله ولا علم له بمصلى الامام السؤال اذ لم يفهم بالاشارة ومن امام بعد سلام

(٤١ - خرشى اول) صوته عورة على ما فيه وما الفرق بينه وبين عدم جهرها بالصلاة الجهرية بالاقامة وعلته للضرورة هنا المختار في لفظ التسبيح سبحان الله كما رواه البخارى عنه صلى الله عليه وسلم من نابه شئ في صلاته فليقل سبحان الله وصفه التصفيق على القول به ان تضرب بظهر اصبعين من يمينها على باطن كفها اليسرى واعلم ان التسبيح مستحب وغيره من لا اله الا الله جائز عجب (قوله وكلام الخ) أى من امام أو مأموم أو منهما (قوله ولا يسجد في كلام قليل عمدا) لا يخفى ان الشأن في العمدة عدم السجود فلا يتوهم فيه السجود نعم لو قال ولا خلل في كلام قليل عمدا غير ان الباعث له رحمه الله على ما قال ان الكلام في نفي السجود (قوله وقبله) أى وقبل السلام فلا مفهوم لقوله المصنف بعد سلام امام (قوله ابن عرفة) تمثيل لما اذا وقع الكلام من المأموم مع ان هذا محتوم على ما اذا وقع من كل (قوله ولم يفقهه التسبيح) أى بالتسبيح (قوله فكأجه بعضهم) أى ولم يصدقه فلذلك قال فسأل بعضهم وقوله ولم يفقهه أى فسألوا ولم يفقهه به (قوله فليدن منه) ظاهر العبارة انه لا يسجد مع انه شرط في عدم السجود بشرط منها ان لا يفهم الا به ولم يحصل طول بتراجعه ويمكن الجواب بأن هذا مبني على عدم اشتراط الشرط الاول وظاهره انه لا يكتفى براءة النجاسة لاحتمال ان تخفى ويحتمل ما لم يخف بما خفى (فان قلت) هلا كتفى بالاخبار بدون الدنو (قلت) انه عند الدنو لا يحتاج لرفع صوت والحاصل انه يشترط في عدم السجود بشرط ان لا يفهم الا به ولم يحصل طول بتراجعه وسلم معتقدا السكالم ونشأ شكه من كلام المأموين أو بعضهم لان من نفسه فان اخلت شرط من الاربعه بطلت صلاته وصلاتهم (قوله يجوز لمن استخف الخ) لا يخفى انه مأموم بحسب الاصاله (قوله فيكأجههم) بان يقول لهم كم صلى ولم يقل اذ لم يفهم بالتسبيح لان هذا الموضع ليس بمحل تسبيح (قوله اذ لم يفهم بالاشارة) أى اذا أشار لهم فأشاروا اليه ولم يفهم

بالإشارة هذا إذا قرئ يفهم من فهم ويحتمل أن يقرأ إذا لم يفهم من أفهم أي إذا لم يمكنه أفهامهم السؤال عن عدد ماصلي (قوله ولم يحصل له شك بعده) أي من نفسه (قوله ولو شك بعد أن سلم على يقين) من نفسه بدليل العبارة الثانية وقوله بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أي فيسأل غيرهم وانظر هذا مع قوله فيما سيأتي من مأموميه وقوله أو بعضهم أي يسأل بقية منهم وانظر هذا مع قوله ورجع امام الخ (قوله للرد الخ) لا يخفى أن الرد على من ذكر لا يكون بنفي السجود انما يكون بإثبات الجواز تأمل (قوله وان حديث الخ) معطوف على قوله أن الكلام والحديث هو أقصر الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن (قوله من فذومأموم) فالفذل والمأموم يعملان على ما قام عندهما كان المأموم وحده أو مع الإمام ولا ينظران لقول غيرهما ما لم يبلغ عدد التواتر فيرجع له ويترك يقينه (قوله من مأموميه) لأن المشاركة في الصلاة أضبط من غيره هذا مقتضى المدونة وارتضاه س في شرحه وكتب بعض شيوخنا أنه المعتمد وظاهره ضيع ابن الحاجب أنه لا فرق بين كونهم مأموميه أم لا وكلام التوضيح يقتضي أنه الراجح قال في ك وعليه (٣٢٣) ينظر ما للفرق بين الفذل والإمام اه (قوله على السكال الذي أخبر به الخ) أي

وهو غير مستسكح وكذا يرجع لهما أن أخبر به بنقص وهو مستسكح يبنى على الأكثر (قوله) أن لم يتيقن كذبهما أي بأن غاب على ظنه صدقهما أو تردد فيه والمراد بالتيقن هنا الجزم لا العلم المطابق للواقع فالأوضح أن يجعل قوله وغاب على ظنه الخ بياناً لقوله أن لم يتيقن كذبهما (قوله) ورجع ليقينه) فإن عمل على كلامهما وكلام نحوهما بطلت عليه وعليهم ثم إذا عمل على يقينه ولم يرجع لقولهما فإن كانا أخبرا بالنقص فعلا معه ما بقي من صلته فإذا سلم أتبع ما بقي عليهم فإذا أو بإمام وإن كانا أخبرا بالتمام فكاملهما قام الخامسة فيأتي فيها تفصيله (قوله) من نقص أو كمال) هذا التعميم محقق لقوله فيما سيأتي أن الاستثناء منقطع وحاصله أنهم إذا أكثروا إذا فإنه يعتبر قولهم أخبر وبالتمام أو

أو وقع معتقداً التمام ولم يحصل له شك بعده كان سلامه من اثنتين أو غيرهما أم لو سلم على شك بطلت صلاته ولو شك بعد أن سلم على يقين فالمشهور ومنع السؤال لأنه مع الشك مخاطب باليقين وبعبارة أخرى ولا يجوز للإمام السؤال حيث حصل له الشك قبل سلامه ويجب عليه فعل ما تقرر به بزمته وكذلك من حصل له الشك بعد سلامه من نفسه وإن سأل بالكلام بطلت صلاته بخلاف من حصل له الشك من كلام المأمومين أو بعضهم واعلم أن المؤلف اغتنص على عدم السجود في الكلام لا صلاحها بعد السلام مع أن الكلام لا صلاحها قبله كذلك لأنه من العمدة الذي لا يبطل الصلاة للرد على من ذكر أن الكلام بعد السلام لا صلاحها لا يجوز وبطل الصلاة به على الراجح وأن حديث ذي اليمين منسوخ (ص) ورجع إمام فقط لعدلين أن لم يتيقن إلا أكثرتهم جداً (ش) يعني أن الإمام لا غيره من فذل ومأموم إذا أخبره عدلان من مأموميه بالتمام وغلب على ظنه صدقهما أو تردد فيه فإنه يبنى على السكال الذي أخبر به ويعتمد على قولهما أن لم يتيقن كذبهما فيما أخبر به من التمام فإن ييقن كذبهما فيه رجع ليقينه ولم يرجع لهما ولا أكثر إلا أكثرتهم جداً بحيث يفيد خبرهم العلم الضمري ويترك يقينه ويرجع لهم فيما أخبر به من نقص أو كمال وتقريرنا صدر المسئلة عما إذا أخبره العدلان بالتمام هو الذي يتعين ولا يصح حله على ما إذا أخبرا بالنقص لأنه يقتضي أنه عند عدم تيقنه خلاف ما أخبر به من النقص لا يرجع إلا إذا أخبره عدلان وإيس كذلك أنه في هذه الحالة صار شاكفي النقص بسبب الأخبار ولو من واحد وان كان معتقداً السكال أو لا فيجب عليه العمل باليقين بل ولو حصل له الشك من نفسه بلا أخبار أحد أصلاً فإنه يبنى على اليقين ثم أن الاستثناء منقطع إذا لا يشترط في خبر من بلغ هذا المقدار عدالة ولا أن يكون مأمومين حينئذ (ص) ولا الحمد عاطس أو مبشر ونذب تركه (ش) يعني أن المصلي إذا حمد عاطسه أو بشارة بشرياً أو استرجع من مصيبة أخبر بها لا يجوز عليه

أخبروا بالنقص مستسكحاً أم لا كان قبل السلام أو بعده ييقن خلاف ما أخبر أو شك (قوله بل ولو حصل له الشك الخ) فلا تدخل هذه الصورة في كلام المصنف إلا من حيث تعدد الصور الثمانية وهي أنك تقول إذا لم يتيقن خلاف خبرهما بل شك أو غلب على ظنه صدقهما فيرجع لقولهما أخبر بالتمام أو بالنقص مستسكحاً أم لا وسواء في هذه الأربع أخبرا قبل السلام أو بعده معتقداً السكال فيرجع لقولهما في هذه الصور الثمانية فإن لم يرجع بطلت صلاته (قوله منقطع) ويصح أن يكون متصلاً والتقدير فإن ييقن لم يرجع لعدلين ولا أكثر إلا أكثرتهم جداً (قوله لعطاسه) بضم العين فهو مصدر كإهو مفاده فهو أحد المصدرين لعطس والثاني عطس بفتح العين وسكون الطاء لأنه سيأتي يقول والعطاس بخلافه فيأتي ذلك ويمكن أن يحجب بأن قوله بخار أي ذو بخار (قوله أو بشارة) معطوف على عطاسه لا يخفى أن هذا صريح في كون الحمد واقعاً من المبشر بفتح الشين وبشارة بكسر الباء وضعها والفعل مبشر والمصدر التبشير وقوله بشرياً أي بتعلقها أو أن في العبارة استخداً ما أطلق البشارة أو لا بمعنى التبشير ثم يرجع الضمير لها بمعنى المبشر به ثم أن في كلام الشارح إشارة إلى قاعدة أصولية وهي أن تعلق الحكم بمشقة يؤذن بالعلية أي بعلية المأخذ الذي هو

المصدر الا ان ذلك ظاهر في عطاس وأما بشارته فليس بمصدر لان مصدر بشر التبشير ويحجب بأن اسم المصدر بمعنى المصدر (قوله) لكن يندب له ترك الحمد) وكذا ترك الاسترجاع لقول ابن القاسم اذا أخبر في الصلاة بما يسمه فحمد الله أو بمصيبة فاسترجع أو بشئ فيقول الحمد لله على كل حال أو الذي بنعمته تم الصالحات فلا يجنبني وصلاته بحجزة (قوله) ويحتمل ان يقرأ أمبشر) كذا في نسخة ويحتمل الخ لا يحتمل ان هذا يقتضي ان هذا حل آخر غير ما أشار به بقوله أو بشارته بشئ بها وليس كذلك بل هو عينه فالأوضح لقوله ويحتمل ان يقول أو لا يدل قوله بشارته الخ ان يقول أو بشارته مبشر بكسر الشين كانت البشارة للعامة أو غيره (قوله) والظاهر الاول لقول ابن القاسم لا يجنبني قوله) لخبر سمعه الحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات أو على كل حال وجهه ان نفي العجب يحتمل الكراهة والحرمه وهي لا تنوهم فاقول ما هناك الكراهة (فان قلت) ما المانع من حمله على خلاف الاولى (قلت) ان ألفاظ الامام أو تابعه بمنزلة ألفاظ الشارع والنفي بمنزلة النهي وخلاف الاولى لم يصرح فيه بالنهي بل انما أخذ من لفظ الاراء بالمنسوبة (قوله) الخيشوم) أقصى الانف (قوله) وإشارة لرد السلام) أي وأما الرد باللفظ فيبطل عمدا وجهه لا سهوا (٣٢٣) فيسجد (قوله) لا لا صلاحها) محترز قوله لنفسه

وكانه يقول جائز فعله لاجل حاجة نفسه (قوله) وان طال الانصات جدا أبطل صلاته) أي عمدا أو جهلا أو سهوا (قوله) وان كان بين ذلك سجد بعد السلام) أي ان كان سهوا وأما عمدا فبطل (قوله) وفسره بعضهم بأنه الاعتماد الخ) أي ولا يحتاج لتقييده بأطول لانه جائز مطلقا (قوله) من حية أو عقرب) الحية تكون للذكر والانثى والهامة للأفراد كبغلة ودجاجة على انه قد روى عن العرب رأيت حية على حية أي ذكر على أنثى قاله في المختار والعقرب يقال للذكر والانثى والغالب عليها التأنيث والانثى عقربة وعقرباء مفتوح ممدود غير مصروف والذكر عقربان بضم العين والراء (قوله) وفي سجوده قولان) معناه اذا كان ساهيا عن كونه في صلاة كما يفيد عجم وتبعه

لكن يندب له ترك الحمد سرا وجهه ان ما هو فيه أهم بالاستغفال به ويحتمل ان يقرأ أمبشر بفتح المجهمة فيكون فيما اذا كانت البشارة للعامة فقط ولا يعلم من كلام المؤلف هل الحمد مكروه أو خلاف الاولى والظاهر الاول لقول ابن القاسم لا يجنبني والعطاس بخيار يطمع بسرعة من الخيشوم يندفع به مضرة (ص) ولا جائز كانصات قل مخبر وترويح رجله وقيل عقرب تريده وإشارة لسلام أو حاجة (ش) يعني ولا يسجد في ارتكاب جائز فعله في الصلاة لنفسه لا لصلاحها فمن ذلك الانصات اليسير لسماع مخبر قاله في المسدونة ابن بشير وان طال الانصات جدا أبطل صلاته لانه اشتغل عن الصلاة وان كان بين ذلك سجد بعد السلام أي ان كان سهوا وأطول والقلة والتوسط بالعرف كذا ينبغي ومن ذلك ترويح الرجلين ولما فسر الشارح بأنه الاعتماد على رجل ورفع الاخرى احتاج لما قيد به ابن عبد السلام من انه طول اذ هو مع انتفاء ذلك مكروه وفسره بعضهم بأنه الاعتماد على احدي الرجلين مع عدم رفع الاخرى ومن ذلك قتل ما يحاذر من حية أو عقرب تريده فان لم ترده كره قتله لها وفي سجوده قولان ويكره قتل ما عدا الحية والعقرب من طير أو صيد أو ذرة أو نخلة أو بعوضة ولا تبطل الصلاة بشئ من ذلك الا بما فيه شغل كثير ثم المراد بآية العقرب له ان تأتي من جهته لانها عجماء لا تقصد أحدا ولان الارادة من صفات العقلاء ومن ذلك الإشارة بيد أو رأس لسلام ردا أو ابتداء قاله سنده وصرح ابن رشد بوجوبه وهو ظاهر قوله في المسدونة وليرد اه وبعبارة أخرى وإشارة لسلام أي لرد سلام لا ابتداء فانه مكروه خلافا لابن الحاجب القائل بجوازه قال ابن هرون ولم أر ذلك لغيره وتركه عندى صواب وكلام المؤلف في الجائز اه ولا فرق في جواز الإشارة للعاجزة ردا وطلبها ثم الاولى ان يقرأ قول المؤلف مخبر بالكسر اسم فاعل ليشمل ما اذا كان الانصات من المخبر بالفتح أو من غيره وأما ان قرئ بالفتح فلا يشمل الثاني وقيدنا الجائز في هذه المسائل بقولنا في

عب وهو كلام ظاهر من حيث السجود الا أنه ليس بظاهر من حيث انه لم يكن الكلام على سنن واحدا لان الكراهة مع العلم بكونه في الصلاة والخلاف مع السهو ولكن انظروا بقاء اللفظ على ظاهره كما هو الموافق لنص ابن عرفة ابن رشد ووجب فعله بقتل حية أرادته لم يسجد واذا كره قتله ولم يرد في سجوده قولان اه فهذا ظاهر ظهورا قويا في ان الخلاف في السجود في حالة الكراهة ولا توجد الكراهة الا مع العلم بكونه في الصلاة الا أنه يشك بان السهو هو الموجب للسجود الا أن يحجب بانه مشل الطول في محله لا يطلب فيه التطويل فهو مع كونه عمدا فيه السجود (قوله) أو ذرة) قال في المختار الذر جمع ذرة وهي أصغر النمل (قوله) أو نخلة) الواحدة من النخل (قوله) أو بعوضة) قال في المختار والبعوض البق الواحدة بعوضة (قوله) لان الارادة من صفة العقلاء) رده محشى ان بان العقلاء مطبقون على وصف الحيوان بانه المتحرك بالارادة لا فرق بين كونه انسانا أو غيره (قوله) بوجوبه) أي الرد وقوله وهو ظاهر لان صيغة الامر تقتضي الوجوب (قوله) ولا فرق في جواز الإشارة للعاجزة ردا وطلبها) الا أن ابن القاسم قيد ذلك بالخفيف (قوله) ليشمل ما اذا كان الانصات الخ) أي وتجب على اللام للتعليل (قوله) وأما ان قرئ بالفتح الخ) واللام حينئذ بمعنى من أي وانصات واقع من مخبر أو نائب لمخبر

من حيث وقوعه منه (قوله مع ان بعضه جائز) أي الذي هو الاصلاح وحاصله انه جائز أي بعض الذي تقدم جائز الا أنه مقيسد بكونه
للاصلاح لا يخفى ان كل ما تقدم جائز بمعنى المأذون فيه لا بعضه (قوله أولان المراد بالجائز ما استوى طرفاه) يرد على ذلك الجواب
أمر ان الأول انه يقتضي انه على الجواب الأول لا يكون المراد بالجائز ما استوى طرفاه مع انه على كل حال مراد به ما استوى طرفاه الا
أن يقال على الجواب الأول حيثية الاستواء ليست مرادة الثاني انه صرح ابن رشد كما تقدم بانه يجب قتل العقر بذا ارادته (قوله
هذا مخرج الخ) لا يخفى ما في هذا من التسامح لان اخراج شيء من أمر يقتضي دخول الشيء في ذلك الأمر مع ان الرد على المشتم لم يدخل
فيما تقدم من قوله كانصات قل لمخبر الا ان يقال انه داخل تحت الكاف احتمالاً منظوراً فيه للظاهر بقي انه لا بد من تقدير مضاف
أي مخرج من ذى الجواز (قوله وبعبارة أخرى الخ) هذه العبارة ظاهرة (قوله وكذا بعض المعطوف عليه) لا يخفى ما في هذا من
التسامح فان المعطوف عليه هو الإشارة (٣٢٤) (قوله في تصوير) المراد به التصديق الصحيح (قوله على المشهور) مقابله الحمد قبل

أول حلها بنفسه لا لاصلاحها احتراماً عما سبق من الجائز فانه جائز وهو للاصلاح كالفتح على
الامام والتسبيح فهو إشارة لجواب اعتراض على المؤلف بان يقال قوله ولا جائز يقتضي ان
ما قبله ليس من الجائز مع ان بعضه جائز أولان المراد بالجائز ما استوى طرفاه وما ذكره قبل هذا
مطلوب كما ان ما ذكره في قوله ولا للتبسم الخ مكره (ص) لا على مشتم (ش) هذا مخرج من
الجواز أي لا الرد على مشتم فلا يجوز أي يكره وبعبارة أخرى المعطوف محذوف وكذلك بعض
المعطوف عليه أي وإشارة لرد السلام لا إشارة لرد على مشتم أي فليس من الجائز بل هو منتهى
عنه لقوله في المدونة ولا يرد على من شتمه إشارة كان في فرض أو نافلة اه الوافعي وفي تصوير
التشيمت على المشهور عسر لانه فرع سماع الحمد والفرض انه لا يحمده فكيف يرد قلت يمكن
فرضه اذا عطف وحده جهر اقبل الاحرام ثم أحرم فشتمه صدق حينئذ ان لا يرد اه فان قيل
كيف كرهتم الإشارة لرد على المشتم في النافلة وأجزتم حكاية الاذان فيها قيل لان الرد هنا في
معنى المحادثة والتشيمت قول من سمع حمد العاطس له يرحم الله بالمهمة من السمت وهو الهدى
أي جعلك الله على هدى وسمت حسن وبالمهمة معناه أبعده الله عنك الشماتة بخ فائدة في أول من
عطس آدم وهو من الله والتأوب من الشيطان بمشأتين من فوق والمد والهمز مخففاً على وزن
تفاعيل ولا يقال تتأوب بالواو قال الجوهرى وقال عياض يقال تتأوب بالواو تتأوبا وقال ابن
العربي تتأوب بالمد والهمز يقال تتأوب تتأوبا اذا فتح فاه وأصل هذه الكلمة من قولهم تتوب اذا
أصابه الكسل وهو شئ يعتري الانسان من شئ يأكله أو يشربه فيصيبه منه فترة كفترة النعاس
وقال سيدي زروق قيل ان العطاس من الله ومعناه انه من حيز الخير قالوا لانه يخفف الدماغ
ويسهل بعض العبادات وفي الحديث انه يقطع عرق الفالج والسعال يقطع عرق البرص والزكام
يقطع عرق الجدام والرمم يقطع عرق العمى ويروى ان من سمع عطاساً فسبقه بالحمد كان آمناً
من الشوص ورأيت في جدار زمزم مكتوباً من قرأ الفاتحة عند عطاسه أمن من قلع أضراسه
وفي الحديث ان الدعاء عند العطاس مستجاب وقد شرد عني محل نقله فابحث عنه اه قلت

سرا قيل جهر (قوله عسر) أراد
به التعذر بدليل التعليل (قوله
قلت يمكن فرضه الخ) جواب
بالسليم وان عدم التبسم بالنسبة
لحالة أخرى (قوله قلت يمكن فرضه)
فان قلت يمكن فرضه اذا ارتكب
المكره وحده قلنا ان حمد العاطس
منتهى عنه فهو معدوم شرعاً وهو
كالمعدوم حساً فشمته عدم فلا
يستحق رداً وبهذا يظهر الفرق بين
رد السلام والرد (قوله في معنى
المحادثة) الاضافة لليمان أي من
قيل المحادثة (قوله وسمت) عطف
تفسير وسمت هو الهيئة (فان
قلت) أي مناسبة في الدعاء بذلك
قلنا ان العطاس حين عطاسه يتغير
هيئته (قوله الشماتة) أي فرح
الاعداء ببقاء تغير هيئته الحاصلة
عند العطاس في تنبيهه قال
أبو عبيد الشين المجهمة أعلى في
كلامهم وأكثر (قوله أول من عطس
آدم) بفتح الطاء في الماضي وكسرها

وضمها في المستقبل (قوله والتأوب من الشيطان) أي انه من حيز الشر وأصل سببه من الشيطان لانه حمله
على كثرة الاكل (قوله بمشأتين من فوق) الذي في القاموس بالياء المثناة (قوله وأصل هذه) أي وأخذ هذه الكلمة (قوله فترة) هي
الانكسار والضعف مختار (قوله ومعناه انه من حيز الخ) جواب عما يقال كل شئ من الله تعالى (قوله وسهل) عطف مسبب على
سبب (قوله بعض العبادات) مصدوق ببعض العبادات التي تتوقف على فكرة كقراءة القرآن لا نحو الصوم (قوله عرق الفالج) كأنه
أراد بعرق الفالج ممددة في العرق ينشأ منها هذا الفالج قال في المصباح والفالج مرض يحدث في أحد شقي البدن طولاً فيبطل احساسه
وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغتة اه (قوله والرمم يقطع عرق العمى) وكان العمى الذي يحصل عند حصول الرمم
لامور تعرض اذ ذاك والا فالرمم سبب في جلاء البصر على حسب ما قال (قوله وقد شرد عني محل نقله) شرد من باب دخل قاله في
المختار (قوله قلت الخ) أراد أن يبين أصل ما ذكر من الاحاديث والمسند كورثا أولها ويروى ان من سمع الخ الثاني ورأيت في جدار
زمزم الثالث قوله وفي الحديث ان الدعاء عند العطاس مستجاب الخ

(قوله حديث اللوص) المناسب أن يقول حديث الشوص لان الذي تقدم كان آمناً من الشوص (قوله في البطن) أي وإذا كان الوجع في البطن فالبطن موجوعة (قوله من التخممة) مرض ينشأ عن كثرة الاكل (قوله وحديث العطاس الخ) لا يخفى ان هذا الحديث لم يذ كر فيما تقدم ما يفيد الاشارة اليه الا أن يقال ان شأن ما كان الحديث الذي يتحدث به عنده حقاً أن يستجاب عنده الدعاء (قوله الافراد) بفتح الهمزة جمع فرد (قوله أصيل) تأكيد لاصل أي أصل بلغ الغاية في القوة (قوله وله شواهد) جمع شاهد وهو الحديث الموافق في المعنى دون اللفظ ثم لا يخفى ان شواهد جمع وهذا حديث واحد الا أن يراد الجنس (قوله عطس عنده) بالبناء للمفعول كذا ضبطه بعض شيوخنا (قوله وفي معرفة العجاية) اسم كتاب (قوله كائين) ظاهره عدم البطان بالانين بقية ولو كان من الاصوات الملحقة بالكلام لانه محل ضرورة (قوله في كلام ابن غازي نظر) عبارته صوابه وكائين بالواو عطف على كائنات اذ هو مما اندرج تحت قوله ولا الجائز اه وحاصل رد الشارح انه ليس من أفراد الجائز والذي أقول ان هذا الانين الذي يقع من المريض تارة يصل الى حد الغلبة بحيث يصير كالمجلج لما يصدر منه وتارة يكون له اختيار (٣٢٥) فيه أي بحيث يمكنه تركه كما هو مشاهد وظاهر

المصنف الاطلاق (قوله اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع) أي لا يتعلق بالخشوع في الصلاة بدليل قوله بعد وان كان من باب الخشوع لا يخفى ان المنطوق يصدق بصورتين بان كان لمصيبة أو وجع (قوله فلا شيء فيه اذا كان غلبة) وأما اذا كان اختياراً فيبطل وسكت عن السهو فهل كالغلبة لا يسجد فيه أو فيه السجود وهو الظاهر (قوله وهذا معنى قوله وبكاء تخشع) أي فيحمل قول المصنف على ما اذا كان غلبة وظاهره ولو كثر (قوله والا فكالسكلام) أي بان كان لمصيبة أو وجع فكالسكلام كان اختياراً أو غلبة أو كان لتخشع وكان اختياراً (قوله وقيدته ابن عطاء الله بالغلبة) هو معنى قوله وهذا معنى قوله وبكاء تخشع (قوله يفرق بين عمده وسهوه) أي فاذا كان عمداً فبطل وكذا ان كان غلبة (قوله وكثيره وقليله)

حديث اللوص رواه ابن الاثير في النهاية بلفظ من سبق العطاس بالحديث آمناً من الشوص واللوص والعلوص وهو ضعيف والاول بفتح الشين المعجمة وجع الضرس وقيل وجع في البطن والثاني وجع الاذن وقيل وجع المخ والثالث بكسر العين المهملة وفتح اللام الثقيلة وسكون الواو وآخره مهملة وجع في البطن من التخممة وحديث العطاس أخرجه الطبراني والدارقطني في الافراد وأبو علي ولفظه من حدث حديثاً فعطس عنده فهو حق وخبره البيهقي وقال انه منكرو عن أبي الزناد وقال النووي له أصل أصيل وله شواهد عند الطبراني مرفوعاً أصدق الحديث ما عطس عنده وفي معرفة العجاية ومسند الطيالسي من سعادة المرء العطاس عند الدعاء قاله الحافظ السخاوي (ص) كائين لوجع (ش) تشبيهه في عدم السجود لا في الجواز لان هذا وقع منه غلبة فلا يتصف بجواز ولا غيره فلذا احسن التشبيه من المؤلف دون العطف في كلام ابن غازي نظر وأما البكاء المسموع اذا كان لا يتعلق بالصلاة والخشوع يلحق بالسكلام فيبطل عمده ويسجد لسهوه وان كان من باب الخشوع فلا شيء فيه اذا كان غلبة وهذا معنى قوله (وبكاء تخشع والا فكالسكلام) والمراد بالتخشع الخشوع فليس التفعّل على بابه لانه يكره اظهار التخشع في الصلاة وقيدته ابن عطاء الله بالغلبة وقوله والاراجع لمسئتي الانين والبكاء أي والابان أن لغير وجع أو بكى لغير الخشوع لمصيبة أو وجع فكالسكلام بفرق بين عمده وسهوه وكثيره وقليله (ص) كسكلام على مفترض (ش) أي ولا يكره السلام على المصلي في فرض ولا نافلة كما هو نص المدونة فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا في الجواز المنفي عنه السجود اذ الفرض ان المسلم ليس بمصل فلا يتوهم انه يسجد ولذا كان المناسب ما سلكه المؤلف من ترك العاطف ولو قال على مصل بدل مفترض لكان أشمل وأخصر (ص) ولا التبسم (ش) أي لا يسجد فيه سواء كان عمداً أو سهواً وغير ان العمد مكره لان التبسم حركة الشفتين فهو مكره الاجفان والقدمين وعرفه بعضهم بأنه انبساط الوجه واتساعه مع ظهور البشري من غير

أي وكثير السهو وقليله فاذا كان كثير السهو فيبطل وان كان قليله لا يبطل بخبره في هذا كله اذا كان البكاء بصوت وما اذا كان لاصوت فيه لا يبطل اختياراً أو غلبة تخشعاً أم لا وينبغي الا أن يكثر الاختيارى والحاصل ان البكاء ان حصل بلا صوت لا يبطل مطلقاً اختيارياً أو غلبة تخشعاً أم لا لم يكثر ذلك في الاختيارى وأما بصوت فان كان اختيارياً يبطل مطلقاً كان لتخشع أم لا بان كان لمصيبة وان كان غلبة ان كان لتخشع لم تبطل ظاهره وان كثر وان كان لغيره أبطل شرح عب وسكت عن السهو وقد علمت حكمه (قوله ولا يكره السلام الخ) صادق بالسنة والجواز والظاهر ان المراد الجواز المستوى الطرفين ولا يقال ان السلام عليه سنة كغيره لان فيه اشغالا (قوله غير ان العمد مكره) وينبغي الا انه مقيد بالسير على ما ينبغي فان كثر أ بطل الصلاة ولو كان سهواً لانه من الأفعال الكثيرة حيث كان لغير ضرورة وان كان لها فلا كما ذكره في فان توسط سجدة في سهوه كما ينبغي وانظر اذا كان عمداً كافي له والشأن ان ما كان السجود في سهوه فالبطالان في عمده وبعد كتبى هذا رأيت شيخنا عبد الله كتب عن بعض سيوخته ان الظاهر البطلان معللاً بتلك العلة (قوله بانه انبساط الخ) ليس هو عين ما قبله بل لازم له (قوله مع ظهور البشري) كأنه لبيان الواقع

(قوله وقيل هو أول الضحك) أي قبل الضحك (فان قلت) ما المانع لك من أن تقول قوله أول الضحك أول جزء من أجزاء الضحك (قلت) المانع له قوله ومعنى الخ وسيأتي ما يتعلق بذلك (قوله فلا سجود في فعل شيء من هذين) أقول لا يتوهم السجود واعلم ان الفرقة والاتفات ان كثيرا بطل مطلقا واذا توسط بطل عمده وسجدا سهوه وكلام المصنف في اليسير (قوله وتعمد بلع) ومثل بلع ما بينا بلع نيفة كاملة أولفمه كان كل منهما بقمه قبل الدخول في الصلاة وقال شيخنا وأما مضغ التينة فانه يبطلها لان المضغ لا يغفر الا اذا كان يسيرا كما بين الاسنان (قوله ولا سجود في ذلك) أي في تعمد بلع ما بين الاسنان فيه أن العمد لا يتوهم فيه السجود حتى ينفي ويمكن أن يجاب بان المراد تعمده في ذاته مع كونه (٣٢٦) ناسيا انه في صلاة وان كان بعيدا من اللفظ أو يقال انه لما كان يتوهم ان عمده

مثل الطول في المحل الذي لم يشرع فيه التطويل انه يسجد لعمده نص عليه أو يحمل المصنف على السهو واذا تغير ما بين الاسنان من دم اللثة فلا يجوز بلعه (قوله ولذلك طوب الخ) لا يخفى ان تعمد بلع ما بين الاسنان لما كان يتوهم انه كالا كل يتوهم البطلان في عمده والسجود في سهوه نص على انه لا سجود وطلب السؤال انما هو من حيثية أخرى وهي خشية التشويش على المصلي بما يتيقن بين الاسنان من حيث عدم القوة على القراءة ومن حيث الملك الذي يضع فاه على فم قارئ القرآن (قوله يسيرا جدا) الاولى حذف جدا (قوله وفوقه يبطل عمده) أي ويسجد سهوه (قوله والكثير جدا يبطل مطلقا) ظاهره ولو كان لضرورة كافي عب (قوله والابطال الخ) لا يدخل تحت والامام يقصد التفهيم به أصلا لانها لا تبطل ولا شيء عليه تسبيحا أو غيره (قوله ماعدا التسبيح) أي لان التسبيح لا يتقيد بعمل مخصوص بل محله جميع الصلاة ومثل التسبيح ابداله بحقيقة أو تيسيل كالأبن

صوت وقيل هو أول الضحك ومعنى قوله تعالى فقبس ضاحكاً من قولها فقبس سليمان ابتداء ضاحكا انتهاء من قولها أي الغلبة يأبى الغل الخ (ص) وفرقة أصابع والنفقات بلا حجة (ش) أي فلا سجود في فعل شيء من هذين سهوا وتقدم كراهة ذلك ومفهوم بلا حجة الجواز معها (ص) وتعمد بلع ما بين أسنانه (ش) أي ولا سجود في ذلك قال فيها ان ابتلع حبة بين أسنانه لم تبطل صلاته ويحتمل الاباحة والكراهة وهو أقرب ولذلك طوب بالسؤال عند كل صلاة خشية التشويش على المصلي بما يتيقن بين أسنانه من الطعام ومثل الصلاة الصوم وفي كلام أبي الحسن ما يفيد ان مضغ ما بين أسنانه كبلعه بلام مضغ وأما لو ابتلع حبة من الارض في الصلاة فلا يضر على ما صوبه ابن ناجي وكذا في الصوم على ما بحث ابن يونس لكن مقتضى كلام ابن ناجي ان الرجحان عليه القضاة في الصوم في فعل ذلك سهوا وهو والكفارة في فعله عمدا (ص) وحذف جدا (ش) أي لا سجود عليه ويكره لغير حاجة وهذا اذا كان يسيرا جدا وفوقه يبطل عمده والكثير جدا يبطل مطلقا (ص) وذ كر قصد التفهيم به محله والابطال (ش) يعني ان المصلي اذا قصد بالذكر من قرآن أو غيره التفهيم به جعله كاستئذان عليه وهو يقرأ ادخلوها بسلام آمنين فرفعهم اصوته لقصد الاذن له أو رفعه بتكبير أو تحميدا أو غيره ماعدا التسبيح للعلام انه في الصلاة أو لوقوف المستأذن أو قصد أمر غيره كاخذه كتابا وهو يقرأ يا يحيى خذ الكتاب بقوة فرفعهم اصوته لينبه على مراده فان صلاته لا تبطل ولا سجود عليه فان تجرد للتفهم بطلت عند ابن القاسم لانه في معنى المحادثة وهذا في غير التسبيح وقد تقدم قال في التوضيح معنى تجرده للتفهم انه لم يكن يقرأ في هذه المواضع اه زاد الاجهورى في شرحه قلت هذا يقتضى انه لو وافق استئذان المستأذن على المصلي فراغه من الفاتحة فشرع يقرأ ادخلوها بسلام آمنين قاصدا به التفهيم ان صلاته تبطل وانظرا انه ليس كذلك وان صلاته لا تبطل سواء كان ذلك منه بعد ان قصد قراءة هذه الآية أم لا فالماضي لهذا ان يفسر قوله بعمله بان لا يكون متلبسا بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة أو يكون متلبسا بقراءته وغير محله أن يكون متلبسا بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة وبتثقل اليه الخ ثم ان الباء في به لا سببية وفي محله للظرفية والضمير فيها مرجع للذكر (ص) كفتح على من ليس معه في صلاة على الاصح (ش) هذا تشبيه في البطلان والذي يظهر انه مثال لقوله والابطال لانه من الذكر الذي قصد التفهيم به بغير محله وليس تشبيها ومعنى كلامه ان من معه في صلاة ان كان هو الامام فقد تقدم انه يفتح عليه وقد يجب ومن ليس معه في صلاة هو غير الامام كان ذلك ان غير مصليا أو تابعا

حبيب فلا يضر قصد تفهيم الحاجة واصلاة كلها محله فان قصد التفهيم به لا حاجة بل عبثا بطلت في الجميع ولا (قوله فان تجرد للتفهم بطلت عند ابن القاسم) مقابل ذلك المحجة مع كراهة ذلك (قوله أو يكون متلبسا بقراءته) أي بقراءة المحل ولا يخفى ان هذه الصورة داخلة في المعطوف عليه فالأفضل أن يقول بان لا يكون متلبسا بقراءة غيره مما هو غير الفاتحة بان لا يكون متلبسا بشئ أصلا أو متلبسا بقراءة المحل أو متلبسا بقراءة الفاتحة يكملها ثم يقول ادخلوها بسلام واعلم ان من المحل قوله بسم الله الرحمن الرحيم اطرد الهرة عند الشروع في قراءة الفاتحة والظاهر ان من المحل اعاد ادخلوها الخ اذا كان قراها ثم طرق الباب طارق فبطل أن يشرع فيما بعده فلو شرع فيما بعده فافت محلهما (قوله بقراءة غيره) أي غير المحل (قوله على الاصح) ومقابله ما لا شهب من

الحكمة كما ذكره بهرام (قوله لما ورد فيه كإمر) لم ير إلا أنه ذكره تت فقال عند قول المصنف وقع على إمامه أن وقف الخوفي حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فلبس عليه فقال لا بي أصليت معنا قال نعم قال فما منعك (قوله أبطوا فيه) هذا في نسخة بني الظرفية وهي بمعنى باء السببية أي أن الوجه الذي أبطوا بسببه وهو أن ذلك في معنى المسكامة والمحادثة (قوله وهو ظاهر قول المدونة) أي ظاهر قوله ولا مصل على مصل آخر فهو شامل لما ذكره فمأموم على مأموم معه في صلاة (قوله وبطلان بقهقهة) ولو كانت سرورا بما أعده الله لا وليا له في الجنة على ما أفنى به غير واحد (قوله وتنادى المأموم) مراعاة لمن يقول بحكمة الصلاة وهو سحنون (قوله تقصص) أي تباعد (قوله مع التكسر) أي بدو الاستئذان وهو لازم لمسا قبله واعلم أن من غلبت عليه القهقهة كلما صلى فأنما يصلي على حالته ولا يؤخر ولا يقدم وأما أن كانت تلازم في إحدى المشتركين فإنه يقدم أو يؤخر أشار له عجم وهذا بخلاف الصوم فإنه يسقط عن كل من صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على (٣٢٧) عدم الأكل أو الشرب (قوله والافهو الضحك) قضيته الصوم فإنه يسقط عن كل من صام عطش أو جاع بحيث لا يصبر على (٣٢٧) عدم الأكل أو الشرب (قوله والافهو الضحك) قضيته

أن الضحك ليس معه صوت فيكون التبسم عين الضحك وهو ما ذهب إليه الجزولي فقد قال الجزولي في شرح الرسالة التبسم هو الضحك وانشراح الوجه واطهار الفرج اه وقال الاقفهسي في شرحها الضحك على وجهين بغير صوت وهو التبسم وبصوت وهو المراد بقول الرسالة ومن ضحك في الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء اه وما تقدم له يفيد المباعدة بين التبسم والضحك فالأقوال ثلاثة (قوله قطع مطلقا) أي عمدا أو سهوا أو غلبة أو نسيانا (قوله ويرجع مأموما) وأعاد أبدا وهل يعيد مأمومه أي في الوقت أو لا واستظهره ابن رشد (قوله ويرجع مأموما) رعا لمن يقول بالحكمة في الغلبة والنسيان (قوله هذا أن لم يقدر الخ) أي في المدة التي ضحك فيها لا في جميع الصلاة كان ضحك في ركعة فقط وانقطع الضحك فالمعنى وتنادى المأموم

ولا اشكال في البطلان لأن ذلك في معنى المسكامة وإنما اعتقر قبحه على الإمام لما ورد فيه كما مر فلو كان المفتوح عليه معه في الصلاة إلا أنه مأموم فالظاهر البطلان لأن الوجه الذي أبطوا فيه صلته إذا فتح على من هو في صلاة أخرى موجود هنا كما أشار لهذا البرموني فاعتبر مفهوم ما سبق من قوله وقع على إمامه أن وقف وهو ظاهر قول المدونة لا يفتح أحد على من ليس معه في الصلاة ولا مصل على مصل آخر اه وارتضاء الأجهوري في شرحه وتقدم أنا شرحنا أولا على اعتبار مفهوم ما هنا تبعنا لس في شرحه (ص) وبطلت بقهقهة وتنادى المأموم أن لم يقدر على الترك (ش) يعني أن الصلاة تبطل بسبب القهقهة وهي تقصص الشفتين مع التكسر عن الاستئذان عند الإعجاب مع الصوت والافهو الضحك سواء وقعت عمدا أو نسيانا لكونه في صلاة أو غلبة فإذا كان المصلي أو إماما أو مأموما لم يكن أن كان فذا قطع مطلقا وإن كان إماما قطع أيضا ويقطع من خلفه أيضا ولا يستخلف ووقع لابن القاسم في العتبة ونحوه في الموازية أن الإمام يستخلف في النسيان والغلبة ويرجع مأموما اقتصر عليه في شرحه وإن كان مأموما قطع أن تعمداه أن نسي أو غلبة تنمادى مع الإمام مراعاة لمن يقول بالحكمة ويعيد أبدا هذا أن لم يقدر على الترك ابتداء ودواما لأن الدوام كالاتي بدءا وأما الذي يضحك مختارا ولو شاء أن يعد عنه أمسك فلا خلاف أنه بطل على نفسه صلته وصلاة من خلفه إن كان إماما وظاهره ولو كان حصل له الضحك أو لا غلبة ثم تنمادى عليه وأمكنه تركه بعد وهو ظاهر لأن الدوام كالاتي بدءا وظاهر قوله تنمادى المأموم الوجوب وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم للتمادى وقيل مستحب ومحل التنادى في غير الجمعة والأقطع ودخل مع الإمام لتلافتوته كما هو منقول في التي بعده ما هذه ينبغي قياسها على تلك بجماع العلة كما أشار إليه البرموني (ص) كتكبيره للركوع بلانية إجماع وذكر فرائضة (ش) لما كان للمأموم المفهومة حكما بطلان وجوب التنادى شبهه في الثاني من الحكمين وهو التنادى مسهلين الأولى المأموم إذا كبر للركوع في أي ركعة أدرك

أن لم يقدر على الترك في تلك المدة إن كان الضحك فيها غلبة من أولها إلى آخرها وكذا فاعله نسيانا فإن قدر على الترك أول المدة أو آخرها قطع وابتداء (قوله وهو الذي يظهر من التعليل المتقدم) أي الذي هو قوله مراعاة لمن يقول بالحكمة ثم نقول أنه اعتمد في الوجوب للظاهر لأن النص مع أنه مبني على الزنا في تنمادى وجوبا وأعاد استحبابا وقال عبد الوهاب تنمادى استحبابا وأعاد وجوبا قال محشي تت وقول الزنا في تعيد اه على أن مراعاة القول بالحكمة لا يقتضي كونه تنمادى وجوبا إلا بصيغة أنه من مساجين الإمام (قوله ومحل التنادى في غير الجمعة) ويقيد أيضا بما إذا لم يحف بتماديه خروج الوقت والأقطع وبما إذا لم يلزم على بقائه ضحك المأمومين أو بعضهم والأقطع ولو بظن ذلك فجموع القيود أربعة ذكر المصنف منها واحدا والشارح واحدا ذكرنا بالبقيسة والفرق بين القهقهة ناسيا أو الكلام ناسيا أن القهقهة لم يشرع جنسها في الصلاة فنفاها أشد والكلام مشروع جنسه فيها كاللحلام لإصلاحها (قوله بجماع العلة) أي التي هي قوله لتلافتوته (قوله في الثاني من الحكمين) وهو التنادى أي وجوب التنادى أي بالنظر لجموع المسهلين أعني قوله كتكبيره للركوع بلانية إجماع وذكر فرائضة فلا ينافي أنه بالنسبة للأولى تشبيه

في الحكمين مع البطلان ووجوب التماذي فلا ينافي آخر العبارة ثم ما ذكرناه من كون الحكم في قوله كتكبيره الخ ووجوب التماذي هو ظاهر المدونة ومقابلته الاستحباب وهو قوله في الجلاب وقول ابن الماجشون (قوله ناسيا للاحرام) حاصل ما أشار إليه ان في عبارة المصنف احتمالين أولهما اذا كبر بقصد الركوع ذاهلا عن نية الصلاة المعينة ولم تقع منه أصلا فانه يتماذى مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة أى وان الامام يحتمل عنه نية الصلاة المعينة هذا معنى عبارته على ما يفهم من الاحتمال الثاني الذي أشار إليه بصحة الصلاة وذلك أن الاحتمال الثاني الذي أشار إليه بصحة الصلاة انه نوى الصلاة المعينة ثم كبر قاصدا الركوع غافلا عن النية فقد حصل منه التكبير للركوع ونية الصلاة المعينة قبله يسير فاذا علمت ذلك فقول المصنف بلانية احرام معناه أى ناسيا للاحرام واذا حكم بالصحة في الثاني لهذا المعنى فليكن الاحتمال الاول ذاهلا عن النية رأسا خلاصة ما يفهم من شارحنا هنا وفي ك ومعتقد عجم الاحتمال الثاني ولكن المأخوذ (٣٢٨) من النقول ان معنى قول المصنف كتكبيره الخ انه نوى الصلاة المعينة الا انه

كبر قاصدا الركوع غافلا عن النية الذي هو عين الاحتمال الثاني في كلام شارحنا الذي حكم فيه بالصحة فان الصلاة باطلة ويتماذى مع امامه على صلاة باطلة مراعاة لمن يقول بالصحة فاتبع الحق واطلع تعلم صحة ما قلنا ولذلك أفاد شيخنا عبد الله ناقلنا عن بعض شيوخه ما نصه ولا يقال هذا الاحتمال الثاني عين الذي قبله لانه صدر بان التماذى لا يفيد البطلان فقطناه ان الصلاة صحيحة لا ناقل قول الشيخ حفظه الله في الشرح انما قصد النص على ان المصلي في هذا الفرع يجب عليه التماذى بقطع النظر عن كون الصلاة صحيحة أو باطلة اذ معرفة هذا يأتي في كلام المصنف في فصل الجماعة تفصيلا اه واعلم ان جميع الشراح فرضوا كلام المصنف في المأموم مع انه يتصور أيضا في المنفرد فيما اذا كان ممن سقطت عنه القراءة

فيها الامام أولا أو غيرها ناسيا للاحرام فانه يتماذى مع امامه الثانية من ذكر في صلاته صلاة فائتة أو حاضرة مشاركتها هو فيها فانه يتماذى لكن التماذى في ذكر الفائتة في الحاضرة على صلاة صحيحة وأما في ذكر الحاضرة في الحاضرة فعلى صلاة باطلة والدليل على ان قصد المؤلف التشبيه في التماذى لافي البطلان كونه لم يعطفهما على قوله بقهقهة بل قرن الاولى بكاف التشبيه وجر الثانية من الباء فلما رجع للعطف على القهقهة كرر الباء فقال ويحدث الخ وأما البطلان وعدمه فيهما فقد اتقن كلا في محله بكلام شاف فقال في الاولى في فصل الجماعة وان كبر للركوع ونوى به العقد أو فواهما أول ينوهما الجزاء وان لم ينوه ناسيا له يتماذى المأموم فقط وفي الثانية في فصل الفوائت ومع ذكر ترتيب حاضرته شرطا الى قوله وان ذكر السير في صلاة قطع فذو شفع ان ركع وامام ومأمومه لا مؤتم فيعيد في الوقت ولو جعته ويحتمل أن يقرر كلام المؤلف على وجه يكون التماذى فيه مع الامام على صلاة صحيحة انظر شرحنا الكبير (ص) ويحدث (ش) هو معطوف على بقهقهة أى وبطلت الصلاة باتصاف المصلي بالحدث فيها أعم من حصوله فيها أو قبل الصلاة وتذكر فيها (ص) وبسجوده لفضيلة (ش) يريد ان من سجد قبل السلام ترك فضيلة ولو كثرت كفوت وتسبج ركوع وسجود أعاد أبدا أى اذا فعل ذلك عمدا أو جهلا ولم يقتد بمن يسجد لذلك وكذا يقال فيما بعده ويسجد معه (ص) أو لتكبيره (ش) يريد ان من سجد قبل السلام لترك سنة واحدة غير مؤكدة أو لترك سنة مؤكدة خارجة عن الصلاة كالإقامة أعاد أبدا وفي بعض النسخ أول كتكبيره لكنه يوهم أنه اذا سجد قبل السلام لترك سنتين تبطل وليس الحكم كذلك والرافع لهذا قوله قبل وتشهدين اذ هو من أمثلة السجود القبلي اذ المعنى كشهدين وانما يريد غسل التكبيرية التيميدة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام والتشهد فلا اشكال ولو اقتصر على هذا الفرع لا غناه عن ذكر البطلان بسجود الفضيلة لفهم ذلك منه بالاولى لكن فيه خلاف فنص عليه لذلك (ص) وبغسل عن فرض وعن سنة يعيد في الوقت (ش) هذا معطوف على

بقهقهة

لكونه لا يجحد من علمه أو ضاق عليه الوقت أو على القول بعدم الوجوب للفاقة في كل ركعة

أفاده شيخنا (قوله أى وبطلت الصلاة) لما كان ربما يوهم من قول المصنف ويحدث أن المراد بوجود حدث مع أن المراد ما هو أعم أول الشارح العبارة فقال أى وبطلت الصلاة باتصاف المصلي بالحدث ونص على هذا مع عدم توهم الصحة ردا على من يقول انه يبنى على ما فعل من صلاته كالرعا (قوله ولم يقتد الخ) أى والواجب اتباعه في السجود ولا تبطل صلاته فان خالفه فالظاهر عدم البطلان أفاده بعض الشيوخ قال بهرام في وسطه ولا خلاف ان الصلاة تبطل بذكر الحدث أو حصوله (قوله اذ المعنى كشهدين) أى ويحتمل على انه جلس له سما وذهبا الى القول بان اللفظ المخصوص مستحب والا فيلزم انه ترك أربع سنن على تقدير أن يكون لفظ تشهد مستحبا أو ست سنن ان قلنا ان لفظ التشهد سنة أى اللفظ المخصوص (قوله لكن فيه خلاف) أى في السجود للفضيلة خلاف انظر هذا مع قول ابن عبد السلام نص أهل المذهب على ان من سجد قبل السلام لترك فضيلة أعاد أبدا وكذلك قالوا في المشهور اذا سجد للتكبير الواحدة أى لترك التكبير

(قوله بلاسنة الخ) أفاد ان المبطل انما هو ملاسنة المشغل عن الفرض لاذاته والباء للسببية ولا تفهم انه أشار بذلك الى ان الباء في
 بمشغل للملاسنة لا للسببية (قوله مشغل عن فرض) أي بحيث لم يأت به أصلاً أو أتى به على حالة غير مرضية بان يضم وركبه أو تخذيه
 ولا يأتي بالصلاة الا بصعوبة شديدة واعلم ان محل بطلانها بالمشغل اذا دام وأما ان حصل ثم زال فلا إعادة كما يفهم من البرزلي (قوله
 أي محصور) كذا في نسخته والاولى أي حصر وأما محصور فهو تفسير للحاقن والحاصل ان الحاقن هو المحصور بالبطل والحاقب هو
 المحصور بالغائط والمحصور به ما يقال له حاقم وأما المحصور بالرجح فيقال له حازق كذا في الخطيب على أبي شجاع واعترض عليه بان
 الحازق هو الذي ضاق خفه فخرج فقدمه وانما يقال لما يتعلق بالرجح حافز بالحاء المهملة والقاء والزاي (قوله أو غثيان) هو ثوران
 النفس وان دفاع الامعاء الى خارج فيصير مشرفاً على التقابض ولا يتقيا (قوله الذي هو فيه) ضروري كان أو اختيارياً (قوله وظاهره
 ولو كانت غير مؤكدة) كذا في كلام غيره بخلاف ترك السنة عمداً المختلف فيه والفرق انه هناك اخل على اتيانه بالسنة قاله البدر
 وقال البدر أيضاً بمشغل عن سنة أي بعد الوقوع والافهو مخاطب كافي من بالقطع وخرجت الفضيلة (قوله ويجوز أن بقدر لفظ
 بمشغل متعلقاً ببعيد) أي يقدر لفظ بمشغل وذلك المقدر متعلق ببعيد (قوله وهي لغة (٣٢٩) رديئة الخ) أي مشغل لغته رديئة بدليل

قوله والفصح شاعل وقوله فيه أي
 في مشغل كما يدل عليه سياق
 كلامه وقد يقال ان مشغل كونه
 من أشغل اسم فاعل قياساً فكيف
 يقول انه لغة رديئة وبعد كتي
 هذا رأيت القاموس جعل اللغات
 ثلاثاً في أشغل ونصه وأشغله لغة
 جيدة أو قليلة أو رديئة وهي
 ظاهرة (أقول) ذكر بعضهم ان
 أو في كلام القاموس إشارة للخلاف
 (قوله كالثلاثية على المشهور)
 ومقابلها انها تبطل بزيادة اثنتين
 قال في لُ وانما تبطل المغرب
 بزيادة مثلها بل بزيادة أربع كالباعية
 لانها وتر النهار ويكونها لا تعداد
 لفضيلة الجماعة فقوى أمرها
 بهذا الموجب قال عب والظاهر
 ان عقد الركعة هنا رفع الرأس
 فاذا رفع رأسه في ثامنه في رباعية

بقهقهة أي وبطلت الصلاة بلاسنة مشغل عن فرض كحقن أي محصور ببطل أو قفرة
 أو غثيان منه من ركوع أو سجود أو نحوه مما هو فرض وان أشغله عن سنة بعيد في الوقت
 الذي هو فيه على ما ظهر وظاهره ولو كانت غير مؤكدة وهذا في الفرض والظاهر ان النفل
 المحدود الذي له وقت معين كذلك وأما لا وقت له معين فلا يتأتى فيه هذا وان أشغله عن
 فضيلة فلا شيء عليه فقوله وعن سنة يجوز أن يكون في الكلام حذف تقديره وان أشغله عن
 سنة يعيد في الوقت ويجوز أن يقدر لفظ بمشغل متعلقاً ببعيد وقوله وعن سنة متعلق بمشغل
 المقدر والتقدير ويعيد في الوقت بمشغل عن سنة وعلى كل فهو من عطف الجمل وكل هذا
 هروب من عطف عن سنة على عن فرض المتسلط عليه البطلان فيتناقض الكلام وم مشغل
 اسم فاعل من أشغل رباعياً وهي لغة رديئة والفصح شاعل لكن نقل صاحب القاموس
 فيه ثلاثة أقوال وصدر بأنه لغة جيدة وثني بالقول بأنها لغة قليلة وثالث بأنها لغة رديئة (ص)
 وبزيادة أربع ركعتين في الثنائية (ش) يعني ان الرباعية لا يبطلها الا زيادة أربع ركعات
 متيقنة سهواً كالثلاثية على المشهور لا أقل فيسجد بعد السلام وأما الثنائية الاصلية كالصحيح
 والجمعة فانه يبطلها زيادة ركعتين فأكثر بخلاف المقصورة رباعياً الاصلها فلا يبطلها الا زيادة
 أربع بناء على ان الرباعية هي الاصل وهو الصحيح وما تقدم من أن الجمعة يبطلها ركعتان مبني
 على انها فرض يومها وعلى مقابله فلا يبطلها الا زيادة أربع والقولان مشهوران وخرج بقيد
 اليقين ما لو شئت في الزيادة الكثيرة فانه يجبر بالسجود اتفاقاً قاله ابن رشد وأما النافلة المحدودة
 كالفجر والعيد والكسوف والاستسقاء فالظاهر بطلانها بركعتين وأما الوتر فلا يبطل
 بزيادة مثله كافي المواق (ص) وبتعمد كسجدة (ش) يريد ان من زاد في صلاة سجدة عمداً

(٤٣ - خرشي اول) أو سابعة في ثلاثية أو في رابعة في ثنائية بطلت (قوله وعلى مقابله) أي مقابل فرض يومها وهو انها بطل عن الظهر
 (قوله والقولان مشهوران) أي كونها فرض يومها ومقابلها قوله ما لو شئت في الزيادة الكثيرة فانه يجري الخ قال في المقدمات لا يفارق
 الشك اليقين الا في موضعين اذا شك في الزيادة الكثيرة اجزأه سجود السهو اتفاقاً بخلاف يتيقنها واذا كثر الشك للهوى عنه (قوله
 فالظاهر بطلانها بركعتين) ولو على غير صفة الكسوف فيما يظهر وأما النافلة غير المحدودة فلا يبطل عقده بركعتين بزيادة مثلها سهواً كما
 هو مقتضى قول المصنف وفي الخامسة مطلقاً وكذا قول الذخيرة ولو قام لخامسة في نافله ترجع ولا يكمله سادسة وسجد بعد السلام لان
 الذي عليه الجادة من العلماء في النافلة عدم الزيادة على أربع فان لم يرجع من الخامسة بطلت صلاته اه من عب وهو مأخوذ
 من عجم وسنن ان شاء الله تعالى ما يتبعه المراد في حاشية عب (قوله فلا يبطل بزيادة مثله) انظر هذا مع ما ذكر من أن النفل
 المحدود يبطل بزيادة مثله وقد يفرق بان كون الصلاة ركعة واحدة أمر غير غالب والكثير اماركعتان أو أكثر فلما زاد في الوتر واحدة
 رجح لما هو الغالب والركعتان هما من الغالب فيبطلهما من الزيادة ما يبطل غيرهما من الغالب حيثئذ واذا لم يبطل بزيادة مثله مسجد
 بعد السلام أفاده شيخنا عبد الله (قوله يريد ان من زاد في صلاته سجدة عمداً) أي أوجهها وهذا في الفرض والنفل المحدود كالشفع وانظر

غيره هذا المخلص عجم (قوله مدخول الكاف) أي ما دخل تحت الكاف (قوله وتقدم فيه خلاف) ظاهره تقدم في مطلق الذكر خلاف ولم يتقدم ذلك إنما تقدم ذلك في خصوص الفاتحة (قوله عدم البطلان أيضا) لفظاً بظاهره ببط بفاعل أعتمد أي واعتمد أيضاً كما أعتمدنا في قولنا والظاهر لا تبطل (قوله على المشهور) ومقابلته عدم البطلان لأن النسخ ليس فيه حروف هي كالإسلام (قوله لا من الانف) لأنه لا حروف فيه (فان قلت) ما يخرج من الانف قد يشتمل على ألف وفاء (قلت) ما يخرج من الانف ليس بحرف وان كان على صورة الحرف لأن المخارج التي للحروف ليس هي ولا شيء منها في الانف (فان قلت) الصوت المجرد عن الحرف يبطل كما يأتي عند قوله أو كلام (قلت) الصوت خارج من محل الكلام بحروف بخلاف ما يخرج من الانف وينبغي تقييد عدم البطلان في الانف بغير العبث فان عبث جرى على الأفعال الكثيرة لأنه فعل من غير جنس الصلاة اه قاله عجم (قوله والمخالف) أي خارج المذهب (قوله أو شرب) وظاهره ولو من انف ما لم يكن غلبة قاله عجم وتبطل إذا وجب أكله أو شربه لا نقاذ نفسه ووجب عليه القطع ولو خشى خروج الوقت (قوله أي الصوت) فيه إشارة (٣٣٠) إلى ان المصنف لم يرد بالكلام حقيقة بل مطلق الصوت سواء اشتمل على

فانها تبطل فقوله كسجدة أي من كل ركن فعلي وانما قدرنا مدخول الكاف ركناً فعلياً لا مطلق فعل حتى لا يتكرر قوله أو نفخ الخ معه وخروج تبيينه بالركن الفعلي القول كسكرر الفاتحة والظاهر لا تبطل لأنه من الذكر وتقدم فيه خلاف واعتمده في شرحه عدم البطلان أيضاً (ص) أو نفخ (ش) أي وكذا تبطل الصلاة بتعمد النفخ من القم على المشهور لأن الانف قال السنهوري ولا يشترط في الإبطال بالنفخ أن يظهر منه حرف كما يقوله بعض علمائنا والمخالف اه وكان مراده ببعض علمائنا بنقداح لأن الإتيان نقل عنه ان النفخ الذي هو كالكلام مناطق فيه بألف وفاء اه (ص) وأكل أو شرب أو قى (ش) أي وكذا تبطل الصلاة بتعمد الأكل والشرب أو اخراج القيء أو القلس لتلاعبه (ص) أو كلام وان بكره أو وجب لا نقاذ أعمى (ش) يعني ان الكلام أي الصوت سواء اشتمل على حرف فأكثر أم لا مبطل للصلاة إذا وقع عمداً وان قل أو وقع منه كرها اتسع الوقت أم لا أو وجب عليه لتخليص أعمى ونحوه من مهواة أو لأجابه عليه الصلاة والسلام على أحد القولين (ص) إلا لأصلاها فبكثيره (ش) هذا مستثنى من قوله أو كلام لأن خصوص قوله أو وجب لا نقاذ أعمى أي إلا أن يكون تعمداً الكلام قبل السلام أو بعده لأصلاها عند تعذر التسبيح فلا يبطل ذلك الصلاة إلا أن يكثر لأنه حينئذ معرض عن الصلاة والمراد بالكثرة في نفسه وان تعلق بالأصلاح وتوقف عليه (ص) وبسلام وأكل وشرب وفيها أن أكل أو شرب الخبر وهل اختلاف أولاً للسلام في الأولى أو للجمع أو بالان (ش) يعني ان الصلاة تبطل بوقوع السلام والأكل والشرب سهواً ورويت المدونة أو الشرب لكثرة المنافي هكذا وقع مالك في كتاب الصلاة الأولى ووقع مالك أيضاً في كتاب الصلاة الثانی اه لا تبطل بالأكل أو الشرب بل تجبر بالسجود البعدي فهل مافي أحد الكتابين من المدونة مناقض لمافي الآخر منها اذ المنافي في الموضوعين حاصل مع قطع النظر عن تعدده واتحاده فالحكم بالبطلان في أحد الموضوعين دون الآخر

حرف فأكثر أم لا فإذا نهق كالجمار أو نهق كالغراب بطلت صلاته وفي الحاق إشارة الآخر سه به ثالثها ان قصد الكلام (قوله أو وقع منه مكرها) والفرق بين الإكراه عليه والإكراه على ترك الركن الفعلي ان ما يترك منه صار بمنزلة ما عجز عنه ويؤتى ببدله بخلاف الإكراه على الكلام والفرق بين الإكراه عليه ونسيانه ان الناسي لا شعور عنده (قوله ونحوه) أي نحو الأعمى أي من صغير ومحمف ومال ودابة كافي كذا فلو أدخل المصنف الكاف على قوله لا نقاذ أعمى لشمل ذلك والحاصل انه يجب الكلام لتسلف المال مطلقاً حيث خشى بلفه على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة وأما ان لم يحش ذلك فان كثر واتسع الوقت فانه لا يجب عليه التماذي فان ضاق الوقت

وجب عليه التماذي وان كان يسيراً فلا يجوز له الكلام ولو اتسع الوقت (قوله من مهواة) بفتح الميم أي اختلاف حفرة قاله في المصباح فان خالف ضمن دية خطأ كذا وجدت وانظره (قوله أولاً لأجابه عليه الصلاة والسلام على أحد القولين) أي كما كان يقع للمروسي من اجتماعه به في اليقظة والراجح من القولين لا تبطل أفاده عجم (قوله لا من خصوص قوله أو وجب لا نقاذ أعمى) لعل عطفه على ذلك يفيد ان الكلام لأصلاها واجب وأما جعله مستثنى من قوله وكلام فلا يفيد ذلك (قوله إلا أن يكثر) وأولى بكثير لا يتعلق بأصلاها (وأقول) بل ولو قيل لا لأنه متعمد وكذا كثير فعل جوارح عمداً أو سهواً كفعل قلب حيث لا يدري معه قدر ماصلي من عب (قوله وبسلام) أي من صلاته ساهياً عن كونه فيها وان قصد النطق به (قوله ورويت المدونة أو الشرب) أي مع السلام (قوله لكثرة المنافي) أي تعدده ثلاثة أو اثنين لا جل ان يأتي على الرويتين (قوله بالأكل أو الشرب) أي أو السلام (قوله مع قطع النظر عن تعدده واتحاده) أي فقوله في الرواية الثانية لا تبطل بالأكل أو الشرب أي ولا بالأكل مع الشرب والسلام وأولى وجود أمرين بل يجبر بسجود السهو وقوله في الرواية الأولى وتبطل بالأكل والشرب والسلام أي وبالأكل وحده وبالشرب وحده

وبالسلام لان المنافي موجود (قوله مع أحد الفعلين) مفهوماً لقب فلا ينافي انه على رواية الواو موجود مع الفعلين (قوله المنافي للصلاة) صفة لأحد الفعلين (قوله فلو لم يوجد سلام) وذلك لان السلام أشد منافاة من الاكل والشرب وذلك لانه جعلت ذاته علامة على الخروج من الصلاة فعلى هذا التأويل لو وجد أكل وشرب معاً فلا بطلان (أقول) هذا التأويل غفلة عن تعليل المدونة الذي هو قوله لكثرة المنافي والحاصل ان تعليل المدونة يدل على ضعف الخلاف وترجيح الوفاق بالجمع (قوله وهذا على رواية الواو فقط) وسكت عن رواية أو على هذا أقول الاولى أن يقول أو اغناكم بالبطلان في الاولى لمطلق الجمع أي بين اثنين فيصدق بجمع أكل وشرب أو أكل وسلام أو شرب مع سلام وأولى اجتماع الثلاثة وهذا التأويل هو الموافق لتعليل المدونة الاولى (قوله واعلم الخ) هذا كالحاصل لما تقدم (قوله في محل قال) أي في الكتاب الاول أي على رواية الواو أو (قوله أي (٣٣١) بجمع الاكل مع الشرب الخ) كذا في نسخة

(أقول) لا يخفى انه ليس في الكتاب الاول جمع بين الاكل والشرب فقط فالاحسن أن يقول وأما من وفق بالجمع بين الاثنين فيكأن ذلك موجود في السلام مع كل من الاكل والشرب موجود مع الاكل والشرب فقط فيبطل الجمع بين الاكل والشرب كما يبطل الجمع بين السلام والاكل أو الشرب (قوله لان السلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب) ووجه كونه أشد منافاة انه جعل علماً على الخروج من الصلاة (قوله فاذا حصل الثلاثة اتفق الموقفان على البطلان) أي لان السلام وجد مع الواحد ومع الاثنين ولو وجد الجمع بين اثنين (قوله فن أناط البطلان بالسلام) أي مع غيره لا وحده (قوله فالامام يحمله عنه) أي فيما لا تبطل الصلاة بفعله وأما ما تبطل الصلاة بفعله كالأكل وشرب مثلاً فالامام لا يحمله عنه (قوله وبانصراف لحدث الخ) قال عجب وهذه تفهم من مسئلة الرعايا بالاولى فلو تركها المصنف لفهمها

اختلاف أو لا اختلاف بين السكاكين وانما جاء البطلان في الكتاب الاول لوجود السلام مع أحد الفعلين المنافي للصلاة وهذا على رواية الواو أو فلو لم يوجد سلام لاستوى الجواب بعدم البطلان أو انما جاء البطلان في الاول للجمع بين ثلاثة أشياء وليس في الكتاب الثاني ذلك وهذا على رواية الواو فقط واعلم ان من جعل بين المحلين خلافاً نظر الى حصول المنافي بقطع النظر عن تعدده واتحاده في محل قال ان حصول المنافي المخصوص سواء كان سلاماً أو أكل أو شرباً أو أحدهما فقط أو اثنين منها مبطل وعلى هذا فالخلاف جار في حصول الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده أو السلام مع الاكل أو الشرب أو في الثلاثة وأما من وفق بان الاول فيه سلام فعنده ان البطلان حيث حصل السلام مع الاكل والشرب أو مع أحدهما ولا يحصل بالسلام وحده ولا يحصل الاكل مع الشرب ومن وفق بالجمع أي بجمع الاكل مع الشرب فيقول يبطلانها بالسلام مع أحدهما بالاولى كما هو ظاهر لان السلام أشد منافاة من الاكل وحده أو الشرب فاذا حصل الثلاثة اتفق الموقفان على البطلان وكذا اذا حصل السلام مع الاكل أو الشرب واذا حصل الاكل وحده أو الشرب وحده أو السلام وحده اتفقا على الصحة واذا حصل الاكل والشرب بالسلام اختلاف الموقفان فن أناط البطلان بالسلام يقول بعدم البطلان ومن أناطه بالجمع قال بالبطلان وكلام المؤلف في هذا في الامام والفرد وأما المأموم فالامام يحمله عنه (ص) وبانصراف لحدث ثم تبين نفيه (ش) يعني ان المصلي اذا ظن انه أحدث فانصرف من صلاته ثم تبين له انه لم يحدث فانها تبطل عليه لتفريظه والمراد بالانصراف الاعراض بالنسيئة ولو لم يرل عن مكانه (ص) كسلم شك في الاتمام ثم ظهر السكال على الاظهر (ش) يعني ان من سلم وهو غير متيقن الاتمام ثم ظهر له بعد السلام السكال فان صلاته تبطل على اظهر القولين عند ابن رشد لمخالفته ماوجب عليه من البناء على اليقين وأولى لو ظهر التقصان أو لم يظهر شيء أصلاً لانه شك في السبب المبيح للسلام وهو يضرم مقابله صحة الصلاة وهو قول ابن حبيب لانه شك في المانع وهو لا يضرم (ص) ويسجد الممسبوق مع الامام بعدياً أو قبلية ان لم يلحق ركعة (ش) يعني ان الممسبوق اذا لم يلحق مع الامام من الصلاة ركعة وسجد معه عمداً أو جهلاً لم يترتب عليه فان صلاته تبطل سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور لانه غير مأوم حقيقة ولذا لا يسجد بعد تمام صلاته أيضاً قاله في المدونة وقوله ويسجد الخ هو

من مسئلة الرعايا ماضره (قوله تبين نفيه) وأولى ان لم تبين شيء (قوله كسلم) من صلاته عمداً أو جهلاً وأما سهواً فان تذكر عن قرب أصلح بان يعيد السلام لانه بمنزلة من لم يأت به وان تذكر عن بعد بطلت صلاته (قوله وهو غير متيقن) فيه اشارة الى أن المراد بالشك عدم اليقين وأولى لو سلم معتقداً عدم التمام (قوله لانه شك في المانع الخ) أقول لا يخفى ان السبب المبيح هو الاتمام والمانع هنا عدم الاتمام مع ان عدم السبب لا يعد مانعاً فالمانع هو الوصف الوجودي فالاحسن ما قاله غيره من أن ابن حبيب يقول انها جائزة كتنزوح باهراً لا يدرى أزوجهما حي أم ميت ثم انكشف موته وانقضاء عدته قبل العقد عليها وقرق بان فسخ النكاح فيه اضاعه مال وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعه المال ولا كذلك الصلاة (قوله سواء كان السجود قبل السلام أو بعده على المشهور) ومقابله ما سكنون يتبع الامام في سجوده القبلي لا البعدي وقال سفيان يتبعه فيهما اه

(قوله هو قوله وبتعمد الخ) أي من أفراد هذه وأغناص الخ أقول لم يقصد المصنف المعية على حقيقتها بل المراد أنه وافقه في السجود أما قبل أو بعده لا خصوص المقارنة (قوله قيد في القبلي) الأولى رجوع الشرط للمسلمين وقوله وآخر البعدي يفيد أنه إذا قدمه تبطل صلاته لأن المتبادر من قوله وآخر البعدي الوجوب والأصل في مخالفة الواجب البطالان فاستفيد منه بطلان صلاة من سجد البعدي مع الإمام وقد أدرك معه ركعة وأولى إذا لم يدرك ركعة وأما ترجيع الشرط للثانية كما قال الشارح فيفيد أنه يخاطب بالسجود البعدي أن لم يلحق ركعة لأن قوله وآخر البعدي أي البعدي المتقدم وهو شامل لما إذا لحق ركعة أو لا (قوله ولو ترك إمامه) أي السجود عمدا أو رأيا أو سهوا (قوله سجده قبل قضاء ما عليه) فإن أخره تمام صلاة نفسه عمدا أو جهلا بطلت لمخالفة للإمام في الأفعال لا سهوا فلا تبطل قدمه حينئذ قبل سلامه أو أخره كذا ذكره عب وفي شرح شب ولو خالف في القبلي وأخره إلى تمام صلاته فسجده صحته فهو مخالف عب (قوله ولو ترك إمامه السجود له) وكان عن ثلاث سنين وطال بطلت صلاته وصحت صلاة المسبوق الفاعل وتراد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه ^{بالتنبيه} كلام المصنف فيما إذا سجد الإمام في محله قبل سلامه ولو كان على رأي الإمام (٣٣٢) فقط كشافي يسجد قبل السلام لترك قنوت فينبهه المالك في ذلك وليس له ترك

قوله وبتعمد كسجدة لكن أعادها ما لان هذا التصویر لا يفهم مما سبق وأما الجدل أن يرتب عليه قوله والاسجد وقوله مع الإمام أي أو قبله أو بعده وأغناص على المتوهم لأنه ربما يتوهم صحة صلاته بالتبع وقوله أن لم يلحق ركعة قيد في القبلي وأما البعدي فتبطل بسجوده ولو لحق ركعة كما قاله الطخيزي وهو الصواب (ص) والاسجد ولو ترك إمامه أو لم يدرك موجهه وآخر البعدي (ش) أي وإن لحق ركعة فأكثر فإن كان السجود المترتب على إمامه قبلها سجده قبل قضاء ما عليه ولو ترك إمامه السجود له ولو لم يدرك سهوا وإمامه بان كان سهوا في الركعة القائمة أو الركعات القائمة وإن كان السجود المترتب على الإمام بعديا فلا يسجد قبل قضاء ما عليه بل بعده أي بانه بما عليه وسلامه فإن دخل عليه فيما يقضى سهوا بنقص سجدة زيادة الإمام ونقص نفسه قبل السلام وإن سهل زيادة سجدة لهما بعد السلام ولو قدم البعدي عمدا بطلت وجهه لم تبطل عند ابن القاسم كالناسي وقال عيسى تبطل ابن رشد وهو القياس على المذهب لأنه أدخل في صلاته ما ليس منها وعذره ابن القاسم بالجهل فحكم له بحكم الناسي مرة أخرى للقائل بوجوب سجوده مع الإمام وهو قول سفيان ولو أخر الإمام القبلي وسجده بعد السلام هل يفعله المأموم المسبوق بعد تمام صلاة نفسه وهو ما يفيد كلام البرزلي ومصدر به الشيخ كريم الدين أو قبل قيامه لاتمام صلاته وهو ما يفيد تحريمه على مسألة المستخلف وعجز كلام الشيخ كريم الدين وإن كان عن ثلاث سنين فالثاني والأول وهو ما ذكره ابن ناجي وارتضاه وهو بعض من لقيه وشيخه أبو مهدي وانظر تحقيق ذلك في الشرح الكبير (ص) ولا سهو على مؤتم حالة القدوة (ش) يعني أنه لا يسجد سهوا على مأموم ولو عن سنين كثيرة حيث وقع منه السهو في حال اقتدائه

السجود معه (قوله وإذا كان السجود المترتب على الإمام بعديا فلا يسجد به قبل قيامه لقضاء ما عليه) والمراد بعدي ولو في مذهب الإمام وانظر لو كان بعديا أصالة وقدمه الإمام وهو ممن يرى السجود تارة قبل السلام وتارة بعده فهل يسجد معه المأموم نظرا لفعله أو لا يسجد معه نظرا لأصله وعلى كل حال لا تبطل صلاة المأموم بسجوده مع الإمام مراعاة للخلاف في ذلك وأما إن كان الإمام ممن يرى السجود دائما قبل السلام كالشافعي فينبغي أن يفعله معه ولا يجوز تأخير (قوله وعذره ابن القاسم بالجهل) وحل عب يقتضي ترجيحه ولكن الذي رجحه بعض الشياخ قول عيسى

من أنه لا يعذر بالجهل وهو الظاهر (قوله هل يفعله المأموم المسبوق بعد تمام صلاة نفسه) أي قبل بالسلام نفسه أو بعده لا نقطع قدوته بسلام الإمام ولأن أخر السجود عن محله أضعف تأكده وألحقه بالبعدي وعلى هذا القول لو قدمه هل تبطل صلاته لذلك أم لا كذا نظر عجم وأقول والظاهر الصحة (قوله ما يفيد كلام البرزلي) وفيه أنه اختاره فلا يناسب التعبير بإفادة قدبر (قوله أو قبل قيامه) أي سواء فعله مع الإمام أو بعده فلو أخره على هذا فالظاهر الصحة (قوله وهو ما يفيد تحريمه على مسألة المستخلف) أي ولأنه عن نقص ولا يضره تأخير الإمام له إذ هو منها حقيقة ومراعاة المستخلف الذي ترتب على أصله سجود قبل السلام فإنه يسجد بعد اكمال صلاة أصله وقبل اكمال صلاة نفسه وبحث فيه بأنه لما ناب عن الإمام كان بمنزلة فيما يفعله ولا كذلك مسألة انتهى (قوله فالثاني) أي لأن الذي تبطل الصلاة بتركه كجزء من الصلاة فهو بمنزلة سجدة منها فعملها الإمام فينبهه فيها بخلاف ما لا تبطل الصلاة بتركه (أقول) وهذا الثالث هو الظاهر لأنه كالجمع بين القولين (قوله ولا سهوا الخ) ظاهره أن الإمام لا يحمل عنه نقص السنن عمدا وليس كذلك (قوله حالة القدوة) بفتح القاف فقط وذلك أن مثلث القاف هو الشخص المقتدي به والمصنف أراد المصدر بمعنى الاقتداء ولا يصح أن يراد الشخص الابتكاف أي حالة كونه خلف القدوة (قوله حيث وقع الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف حالة القدوة منصوب بعامل مقدر أشعر به الكلام تقديره إذا عرض له سبب وموجب حالة القدوة وليس راجعا لقوله ولا

سجوداً لأنه يقتضي أنه يسجد بعد حالة القدوة وليس كذلك (قوله للقراءة والسجود) أي يسجد سهواً والمأموم (قوله لا بالذمة) أراد بالذمة أي بحيث يحمل الخلل الواقع في الأركان ولو قال لا للركان لكان أولى (قوله وبترك قبلي) فهم من قوله قبلي أن البعدي لا تبطل بتركه وهو كذلك ويسجد متى ذكره (قوله وطال) أن تركه سهواً أو أعمداً فبطل وان لم يطل قطعاً فعمل أن قوله بترك قبلي شامل للترك سهواً أو عمداً لكن الترك سهواً مقيد بقوله وطال دون العمد وقال الشيخ سالم لا فرق في الترك بين كونه عمداً أو سهواً (قوله فإن الجلوس قولي) وهو التشهد والمراد أن ترك الجلوس محتمل على قولي وهو التشهد وفعل هو ذاته فذاته سنة والتشهد في ذاته سنة وكونه باللفظ مخصوص سنة على أحد القولين (قوله على خلاف بين شراح الرسالة في هذه) (٣٣٣) أي فقد قال بعضهم إن القيام لها وسرها

أو جهرها من صفتها فإذا تركها مع القيام لها فلم يترك السنة واحدة فلا تبطل الصلاة بترك السجود لها ولو كانت مؤكدة وبعضهم يقول القيام لها سنة زائدة على السورة والسر أو الجهر كذلك فتبطل الصلاة بترك السجود حيث ترك الجميع وكلام شراح خليل ربما يؤذن بترجيحه (قوله ولا سجود) لم يقل فلا يسجد كما قال المصنف إشارة إلى البحث معه إذ لا ملاحظة بين عدم البطلان وترك السجود فلو عبر المصنف بالواو كان أحسن أي لا أقل فلا بطلان ولا سجود ولا تبطل بترك البعدي ولو طال وسجده متى ذكره (قوله ولا يسجد حينئذ عند ابن القاسم) وذلك لأنه سنة مترتبة بالصلاة وتابعة ومن حكمه التابع أن يعطى حكم المتبوع بالقرب فإذا بعد لم يلحق به ومقابله لابن عبد الحكم يسجد وإن طال (قوله عند ابن القاسم) وهو المعتمد (قوله ما لم يجاوز من الصفوف ما لا ينبغي) أي صفوف ما لا ينبغي أي لا يصح أن يصلي بمكان يلي مكان صلاتهم أي الصفوف جمع صف عبارة عن الجماعة المصطفة لكونه لا يمكنه الاقتداء بالامام

بالامام وظاهره ولو نفى الامام أنه لا يحمله عنه لأنه عليه بطريق الإصالة والخبر الامام ضامن أي للقراءة والسجود لا بالذمة لأن صلاة زيد لا تجزى عن عمر واجماعاً أما بعد مفارقة الامام فلا يحمل سهوه لا نقطاع القدوة وصيرورته منفرداً فالمعنى في كلام المؤلف السجود لا السهو لأنه ساه (ص) وبترك قبلي عن ثلاث سنين وطال لا أقل فلا يسجد (ش) يعني أن الصلاة تبطل بترك سجود السهو الذي قبل السلام إذا كان عن نقص ثلاث سنين وطال قولية كثلاث تكبيرات أو اثنتين مع تسمية أو فعلية كترك الجلوس غير الأخير كما قيل وفيه نظر فإن الجلوس قولي وفعل أو قولية وفعلية كترك السورة لاشتمالها على نفسها والقيام لها وصفها من سر أو جهر على خلاف بين شراح الرسالة في هذا لأن كان عن نقص أقل من ثلاث سنين فلا تبطل في هذه الحالة ولا يسجد حينئذ عند ابن القاسم والطول معتبر بالعرف عند ابن القاسم وبالحجج من المسجد عند أشهب فإن صلى عنده في الصحراء يسجد ما لم يجاوز من الصفوف ما لا ينبغي أن يصلي بصلاتهم ومثل الطول ما إذا حصل مانع كالأحداث قال ابن هرون أو تكلم أو لا بسنجاسة أو استدبار القبلة عامداً انتهى (ص) وإن ذكره في صلاة وبطلت فكذلك أكرها (ش) اعلم أن كل سجود سهو قبل أو بعد لا تبطل الصلاة بتركه لا يقطع ذكره في صلاة دخل فيها من فرض أو نفل بل يتأدى ثم يأتي بالبعدي ويسقط القبلي ولا يقصد ذكره في صلاة أخرى واحدة منهما كما قاله ابن يونس وأما ذكره القبلي المبطل تركه وهو مرجع الضمير في قوله وإن ذكره الخ والمعنى أنه إذا لم يسجد سجود السهو القبلي المترتب عن ثلاث سنين حتى أحرم الصلاة أخرى فذكره فيها وقد حكم ببطلان الأولى بأن طال ما بين الخروج منها والذي كره فكذلك صلاة في أخرى وتقدم حكمه في الفوائت عند قوله وإن ذكر السيرة في صلاة قطع فذو شفع أن ركع وامام ومأمومه لا مؤتم الخ ويدل على أن الضمير عائداً على السجود القبلي المترتب عن ثلاث سنين لأن أقل تفريعه البطلان على الطول أو الركوع وعدمه على عدم ذلك وما كان عن أقل منتفياً فيه البطلان مطلقاً والواو في وبطلت أو الخال أن الأولى بطلت أي حكم ببطلانها الطول والطول في هذه خارج الصلاة وفي الآية في نفس الصلاة والضمير المؤنث في قوله فكذلك أكرها عائداً على الصلاة مطلقاً لا بقيد كونها هي المذكور فيها فهو راجع للمقيد دون قيده (ص) والأفك بعض (ش) أي وإن لم يحكم ببطلان الأولى سهواً وانتفاء طول وحدث فهو كذا كركعة أو ركوع أو ركعة ونحوهما في صلاة أخرى وله أربعة أحوال وذلك أن الأولى لا تخلو إما أن تكون في بضعة أو نافلة والثانية كذلك فأشار إلى كون الأولى

والمراد الصفوف ولو مقدرة ولو قال ما لم يأت مكاناً لا يمكنه الاقتداء فيه بالامام لكان أحسن (قوله عامداً) قال الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه في كذا الظاهر أن قيد العمل راجع للثلاثة أي التي هي التسليم وملازمة النجاسة واستدبار القبلة (قوله لا تبطل الصلاة بتركه) صفة مخصوصة بالنظر للقبلي وكاشفة بالنظر للبعدي (قوله واحدة منهما) أي لا من المذكور منها ولا من المذكور فيها (قوله وقد حكم ببطلان الأولى) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وبطلت حال إلا أن ظاهراً المصنف وبطلت أي المذكور وفيها مع أن الضمير راجع للمذكور منها فالأولى أن يبرز ويقول وبطلت هي (قوله تفريعه الخ) لا حاجة لذلك بل ذلك يؤخذ من قول المصنف وبطلت (قوله لا بقيد كونها هي المذكور فيها) فيه أن الضمير في قوله وبطلت أي الصلاة المتروكة منها السجود فليس مرجع الضمير في قوله فكذلك أكرها

للصلاة المذكور فيها راجح حتى يدفعه (قوله فن فرض الخ) الفاء داخلة على شرط مقدم جوابه بطلت وقوله ان أطال القراءة أو ركع شرط في الجواب والتقدير وان ذكره في فرض بطلت ان أطال القراءة أو ركع (قوله بطلت) هذا اذا كان قد سلم منها وطن السلام والالم تبطل ويرجع لانعامها ويعتد بما فعله في المذكور فيها ويجعله لا صلاح الا في هذا في المشبهة به وهو قوله فكيف بعض ولا يجري مثله في المشبهة وهو نقص قبلي عن ثلاث سنين ولم يحصل (٤٣٤) طول قبل الدخول في الثانية وانما حصل بعده ولم يسلم من الاولى

فريضة وتحتته وجهان بقوله (ص) فن فرض ان أطال القراءة أو ركع بطلت وانما النفل وقطع غيره وندب الاشفاق ان عقد ركعة (ش) والمعنى ان الاولى اذا كانت فريضة وترك سجود السهو القبلي منها فذكره في صلاة أخرى كانت فرضاً أو نفلاً بعد الفراغ من الفاتحة وهو المراد بالطول أو بعد الانحناء من غير قراءة كما موم أو أحمى فان الصلاة المذكور منها هي الاولى تبطل ولا منافاة بين قوله ان أطال القراءة الخ مع كون فرض المسئلة ان لا طول لان الطول المنتفي في فرض المسئلة كما هو السابق الخارج عن الصلاة والطول المذكور هو الحاصل بعد التلبس بها ثم حيث بطلت الاولى لوجود الطول أو الانحناء في الشروع فيها لا تخلو الثانية اما ان تكون فرضاً أو نفلاً فان كانت نفلاً أتمها ان كان في سبعة من الوقت ركع أم لا فان ضاق الوقت قطع ان لم يركع والمراد بالوقت الذي هو فيه وان كانت فرضاً قطع بسلام لكن يشدب ان عقد ركعة بسجودتها أن يخرج عن شفع وهذا في حق الامام والنفذ لا المأموم فلا يقطع كما تقدم في باب الفوائت لا يقال يستغنى عن قوله هنا وندب الاشفاق الخ بقوله في الفوائت وشفع ان ركع لا نناقول بين هنا انه يشدب فيبين الحكم هنا الذي لا يفهم من هناك وهذا بناء على ان قوله فيما تقدم وشفع ان ركع معناه انه يشدب الاشفاق وأما على ما يفيد كلام بعضهم من انه محمول على الوجوب كاذ كره في التوضيح فالحلان مفترقان ولا اشكال وعقد الركعة هنا بانعامها بسجودتها ومحل الاشفاق حيث اتسع الوقت قاله حاولو (ص) والارجع بلاسلام (ش) أي وان لم يحصل منه في الثانية طول ولا انحناء رجع لا صلاح الاولى ولو ماموماً ويجب عليه ترك السلام مما هو فيه ثلاثاً يدخل على نفسه بالسلام زيادة ولا استحباب حكم الصلاة الاولى عليه ولهذا رجع هنا ولو ماموماً بخلاف ما قبله واذا أصلى الاولى سجد بعد السلام واذا علمت هذا ظهر لك ان قول البساطي في قول المؤلف بلاسلام مامعناه انه لا يحتاج الى سلام فيه نظر لا يهاهم انه لو رجع بالسلام انها لا تبطل مع ان الحكم البطلان ومحل البطلان فيما اذا رجع بالسلام حيث كان المتروك غير السجود القبلي والا فلا تبطل لان السلام لا يمنع من سجوده لقول المؤلف وضح ان قدم أو آخر (ص) ومن نقل في فرض تمادى كفي نقل ان أطالها أو ركع (ش) أشار الى الوجهين الآخرين وهو ما اذا كانت الاولى نفلاً والثانية المشروع فيها فرضاً أو نفلاً والمعنى انه اذا ذكر القبلي المبطل تركه أو البعض كركوع ونحوه من نفل وقد دخل في فرض تمادى فيه طال أو عقد ركعة أو لا ماموماً أو غيره لحرمه الفرض على النفل ثم لا قضاء عليه لذلك النفل لانه لم يستعمل ابطاله كما يتبادر أيضاً اذا ذكره في نفل مثله الاول لكن محل التبادر هنا ان أطال القراءة أو ركع والارجع لا صلاح النفل الاول وتشهد وسلم وسجد بعد السلام وابتدأ النافلة التي كان فيها ان شاء ومحل كلام المؤلف اذا سلم أو ظن السلام وأما ان لم يسلم ولا ظن السلام فانه يعتد بما فعله ولا يتبادر في الثاني ولو أطال القراءة أو ركع كما تقدم في الفرض كما أشار له في شرحه (ص) وهل يستعمل ترك سنة أو لا وسجد خلاف (ش) أي وهل تبطل الصلاة بترك سنة

ولا ظنه (قوله وانما النفل) أي المقابل للفرض فيشمل السنة والمنسوبة (قوله وقطع غيره) أي بسلام أو غيره (قوله وندب الاشفاق) يستغنى منه المغرب فلا يشفعها والصبح والجمعة بناء على انه اذا كمل من كل ركعة أتمه بنية الفرض واما على القول بأنه يشفعه بنية النفل وهو المذهب فلا يستغنى وانظر هل النفل المندور كالفرض أو كالفصل (قوله لا المأموم فلا يقطع) وهذا بخلاف ما اذا حصل التذكر قبل البطلان في الاولى فان المأموم يساوي الفذل والامام في الرجوع لانه تبين أنه في صلاة فليس من مساجينه (قوله فالحلان مفترقان) فيه نظربل صار المحل واحداً كما أفاده عجم فالحق انه ذكره هنا للتصريح بالحكم (قوله بخلاف ما قبله) أي المشار له بقوله فن فرض الخ وذلك انه لما طال في الثانية أو انحنى بطلت الاولى ويصير بمنزلة من ذكر صلاة في صلاة المشار له بقوله وان ذكر اليسير في صلاة ولو جمعة قطع الى ان قال المصنف لا مؤتم وتقدم في الشارح ان المؤتم يكون على قسمين ان ذكر فائتة من يسير الفوائت يتبادر مع امامه على صلاة صحيحة وان ذكر حاضرة في حاضرة تمادى على

صلاة باطلة ولما كان المصلي هنا مأموماً بالتلفي أمر بالرجوع مطلقاً (قوله ومن نفل) ولو مؤكداً وقوله كفي نفل أي ولو دون المذكور ومنه (قوله اذا سلم أو ظن السلام) أي من النفل الاول (قوله ويعتد بما فعله) أي اذا كان الذي شرع فيه من جنس المتروك وأما في مسألة المؤلف هذه وهو ما اذا كان المتروك سجوداً وهو قبلي فلا يعتد بما فعله من ركعة وغيرها (قوله ولو أطال القراءة أو ركع) أي في النفل الثاني لا يخفى ان ظاهر هذا ولو كان الاول نفلاً والثاني فرضاً لم يسلم من

مؤكدة

الاول ولاظنه فيكمل النفس بالفرض (قوله أولا تبطل بذلك) كلام غير واحد يفيد انه المعتمد (قوله واقتصر على هذا) أي على الاحتمال الثاني ويرد عليه أن يقال اذا كانت تبطل بترك سجود السهو والقبلي عن ثلاث سنن فأحرى ان تبطل بترك الثلاث سنن عمدا وأجيب بأن ابن القاسم ينزل السجود القبلي عن ثلاث سنن بمنزلة الفرض وقال البدران في ترك السجود عن ثلاث سنن ترك أمرين السجود وموجبه بخلاف العمدا وعلم ان الشارح ذكر أربع قيود وهو ان المتروك سنة مؤكدة عمدا أو جهلا ولم يشهر فرضيتها والمصلي فذا أو امام وهناك قيد خامس وهو أن تكون السنة داخلية في الصلاة (قوله وأما المأموم فلا شيء عليه) أي لا تبطل صلاته ولا فهو آثم كذا قيل ويفيده الخطاب (قوله و بترك ركن) أي بعد تحقق المساهية وكلام (٣٣٥) المؤلف يفيد ذلك لان الكلام فحين دخل الصلاة وطرا عليه نقص (قوله

على التفصيل السابق) أي ان قولنا لا بقيد الطول لا يؤخذ على إطلاقه بل على التفصيل السابق (قوله وتداركه) فيه إشارة الى أنه ركن يمكن تداركه كالركوع والسجود وأما ما لا يمكن تداركه كالنية وتكبيرة الاحرام فلا لانه غير مصل (قوله ان لم يسلم) أي أصلا أو سلم ساهيا عن كونه في الصلاة أو غلطا فيأتي به كسجدة الاخيرة ويعيد التشهد (قوله فلو كان الركن المتروك من الركعة الاخيرة أتى به) أي أخيرة ولو بحسب اعتقاده فقول الشارح من الرابعة أي مثلا لا جمل أن يشمل ما اذا كان سلم في الرابعة من ركعتين معتقدا الاعمام وقد فاتته سجدة من الركعة الثانية فانه يفوت تداركه لذلك بتسليمه معتقدا الاعمام (قوله وقيل سلام الامام حائل) ضعيف (قوله وهو معتقد الاعمام) تقدم محترزه (قوله فانه تداركه) يستثنى منه الجلوس بقدر السلام بان يسلم سهوا وهو رافع رأسه من السجود قبل أن يجلس فلا يفوته السلام كما في المدونة فيجلس

مؤكدة عمدا أو جهلا وهو قول ابن كاتبة وشهره في البيان لتلاعبه أولا تبطل بذلك ويستغفر الله لكون العبادة قد حوفظ على أركانها وشروطها وهو قول مالك وابن القاسم وشهره ابن عطاء الله ولا يسجد عليه لان السجود انما هو لله وخلاف في التشهير وكلام المؤلف يحتمل وحدة السنة كما عند ابن رشد في المقدمات وأما ان كثرت بطلت ويحتمل الجنس فيتناول السنة ولو كثرت كما ذكره سنن المدونة من ترك السورة في الركعتين الاولتين عمدا يستغفر الله ولا شيء عليه انتهى واقتصر على هذا وزاد وهذا حيث لم تشهر فرضيتها أو لا تبطل الصلاة بتعمد تركها اتفاقا كالفاتحة على القول بأنها واجبة في الجمل أي وسنة في الأقل ومحمل الخلاف في الفسوخ والامام وأما المأموم فلا شيء عليه ولو ترك جميع السنن عمدا قاله في الارشاد انتهى وانما صرح المؤلف بقوله ولا يسجد مع انه لا نسيان هنا رد القول بالسجود الذي صححه الجلاب والخلاف خاص بسنن الصلاة وأما سنن الوضوء فلا تبطل الصلاة ولو تركها كلها والفرق ان سنن الوضوء وسيلة وسنن الصلاة مقصد وهو أقوى من الوسيلة (ص) و بترك ركن وطال (ش) يعني ان المصلي اذا ترك ركن من الصلاة سهوا وطال بحيث لا يتداركه اما بالعرف أو بالخروج من المسجد كما يأتي فانه تبطل وأما مع العمدا فلا يقيد بالطول (ص) كشرط (ش) تشبيه في البطلان لا بقيد الطول أي وكذا تبطل الصلاة بترك شرط من شروطها على التفصيل السابق في أبواب الشروط من تركها عمدا أو سهوا مع القدرة أو العجز ومن كون الشرط المتروك طهارة حدث أو خبث أو ستر أو استقبالا فراجع (ص) وتداركه ان لم يسلم ولم يعقد ركوعا (ش) هذا بيان لمفهوم قوله فيما تقدم وطال وكان قال فان لم يطل فانه يتداركه وسبأ في كيفية التدارك في قوله وتارك ركوع الخ يعني تداركه ان يأتي به فقط من غير استئناف ركعة فان كان الركن المتروك من الركعة الاخيرة أتى به ان لم يسلم التارك نفسه ولو ترك المأموم سجدة من الرابعة وسلم الامام فانه يسجد عند ابن القاسم ومطرف وأشهب وابن الماجشون وقيل سلام الامام حائل فلا يسجد ويأتي بركعة تنقله في التوضيح ومفهوم ان لم يسلم أنه ان سلم وهو معتقد الاعمام فاتته تداركه ويستأنف ركعة ان كان قريبا والا استأنف الصلاة كما يأتي في قوله وبني ان قرب ولم يخرج من المسجد فهو مفهوم الشرط هنا وان كان الركن المتروك من غير الاخيرة أتى به ان لم يعقد ركوعا من ركعة أصلية تلي ركعة النقص فان عقده ألغى ركعة النقص وقامت المعقودة مقامها كما يأتي في قوله ورجعت الثانية أولى ببطلانها وعقد الامام يفوت ثلاثا في مأموه وفي البرموني ولم يعقد التارك للركن

بعد التذكرو يشهد ويسلم ويسجد بعد سهوه ان قرب تداركه فان طال بطلت (قوله ركعة أصلية) خرج بقيد الاصلية عقده لخامسة سهوا تلي الركعة التي نقص منها فلا يمنع عقده ركوعها تداركه ما تركه من الركعة الرابعة لانها ليست لها حرمة فيرجع يكمل ركعة النقص وقيل عقدها يمنع كالاصلية قبطل الرابعة وهل يقضيها أو تكون الخامسة قضاء قولان (قوله وفي البرموني ولم يعقد التارك للركن) هذا خلاف ما قبله الى هذا ذهب الشيخ أحمد الزرقاني فقال أي ولم يعقد التارك ركوعا احترازا عما اذا عقده الامام فانه لا يفوته التدارك الى أن قال ونص اللخمي في التبصرة ومن نكس خلف الامام حتى ركع الامام وانقضت صلاته جازله أن يصلح التي نفس فيها لان الذي فعله الامام وهو نكس لا يحول بينه وبين اصلاحها وذهب عب وشب الى كلام البرموني (قوله وعقد الامام يفوت الخ) كذا قال

الشيخ سالم وكذا في نقل الموافق عن عبد الملك فيفيد اعتماده ونصه قال عبد الملك وكذلك المأموم اذا كان قائما في الثانية فذكر سجدة من الاولى أو شئت فيها فليرجع جالس ثم يسجد لها الآن يخاف أن يرفع الامام من ركوع الثانية فيتبعه فيها ويقضى ركعة اه (قوله ان كان لغير عذر) بأن ترك المأموم الركوع وقال لا أفعل أى لا أركع حتى يرفع الامام رأسه من الركوع فان عقد الامام يفيت تدارك ذلك الركن والصلاة صحيحة مع العمد هكذا مراده أى والركعة باطلة وهذا خلاف ما عليه عجم والذي عليه عجم انها تبطل الصلاة وهو الظاهر (قوله والافوت الخ) أى وأما اذا كان لعذر فانه يفوت الاولى كما اذا زوحم عن ركوع الاولى حتى يرفع الامام رأسه فانه يفيت تداركه وأما اذا لم يكن أولى فلا يكون عقد الركوع وهو الرفع من الركوع مفقودا بل لا يفوت الا الرفع من سجودها (قوله اتبعه في غير الاولى) أى فعل كفعله وقوله في غير الاولى أى وأما الاولى فلا يتبعه أى فلا يفعل شيئا وبطلت تلك الركعة **تنبيه** لا يخفى ان هذا الكلام أى كلام البرموني في غير محله وذلك ان كلام المصنف ولم يعقد ركوعا من الركعة التي تلي ركعة النقص وأما هذا الذي ذكره من قوله وأما عقد الامام فيفوت ان كان لغير عذر والا الى آخره انما هو في ركعة النقص لا في الركعة التالية لركعة النقص فتدبر (قوله وهو رفع رأس) أى مطمئنا معتدلا فاذا رفع دوغما يكون كمن لم يرفع لا مجرد الانحناء خلافا لاشهب (قوله لا الترك ركوع) وترك الركوع يستلزم ترك الرفع منه وأما لو ترك الرفع فقط فيدخل فيما قبل الاستثناء فلا يفيت له الانحناء وانما يفيت له رفع رأسه من التي تلي (٣٣٦) ما تركه منه (قوله فبالانحناء) عبارة عجم فبالانحناء ظاهره وان لم

يطمئن وتبعه عجم وانما كان تركه يفيت له الانحناء لانه ان رجع للاول فقد ابطال هذا وان اعتد به اذا بطل الاول فلا بد من ابطال أحد الركوعين وبقاء هذا أولى لانه متمسك به انتهى الا ان ذلك ينافيه قول الشارح وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين فانه يفيد ان الوضع لا بد منه وعبارته في كظاهره انه يفوت التدارك في هذه المسائل بمجرد الانحناء وان لم يمكن يديه من ركبتيه والانصب حله بكلام التوضيح واقف ابن القاسم أشهب في انعقاد الركعة بوضع

وأما عقد الامام فيفوت ان كان لغير عذر والافوت الاولى فقط كما يأتي في قوله وان زوحم مؤتم عن ركوع أو نعتس اتبعه في غير الاولى اه (ص) وهو رفع رأس الاسترك ركوع فبالانحناء كسر وتكبير عيّد وسجدة تلاوة وذكر بعض واقامة مغرب عليه وهو بها (ش) يعنى ان العقد المقيت لتدارك الركن الموجب لبطلان ركعته رفع الرأس من الركعة التالية لركعة النقص وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بوضع اليدين على الركبتين الا في عشر مسائل يقول ابن القاسم فيها بقول أشهب منها اذا نسي الركوع فلم يذكركه الا في ركوعه من التي تليها ومنها من ترك السر أو الجهر أو السورة أو التشكيس بأن يقدم السورة على أم القرآن فلم يذكرك ذلك حتى وضع يديه على ركبتيه ومنها اذا نسي تكبير العيد أو سجدة التسلاوة حتى وضع يديه على ركبتيه لكن سجدة التسلاوة تفوت بالانحناء في الركعة التي قرأها فيها كانت الصلاة فرضا أو نافلة **لا يمكن** يأتي بها في النافلة فقط في الركعة التي تليها كما يأتي في باب سجود التسلاوة من قوله ومجاوزها بيسير يسجدو بكثير يعيدها بالفرض ما لم يخن وبالشفل في ثابته ففي فعلها قبل الفاتحة قولان ولا فرق بين ترك جملة تكبير العيد أو بعضه لان كل تكبيرة سنة مؤكدة كما يأتي في صلاة العيد ومنها اذا ذكر بعضا من صلاة أخرى

ركعة

اليدين في مسائل بل في عبارته في التوضيح فائدة وهي ان المعتبر وضع اليدين لا على خصوص

الركبتين حيث قال وضع اليدين ولم يقل على الركبتين فأفاد انه ان طلع الى فوق الركبتين سيرا أو نزل عنها كما كذلك كفي في الاعتداد به وكان مفوتا للندب فقط اه وعبارة تت بعد قول المصنف فبالانحناء وهو وضع اليدين على الركبتين وعبارة البساطي ابن يونس جعل مالك عقد الركعة امكان اليدين من الركبتين في أربعة مواضع في الذي نسي تكبير العيد في صلاة العيد والذي نسي سجود التلاوة والذي ذكر سجود سهو قبل السلام من فريضة في فريضة أو نافلة والذي نسي السورة مع أم القرآن فذكر ذلك وهو راع فانه يتمادى في ذلك كله وقال في ك ولورجع لهذه الامور المذكورة بعد أن ركع بطلت صلاته لانه رجع بعد أن تلبس بالفرض الى السنة ولا يعارضه صحة صلاة من رجع وترك الجلوس بعد ان استقل قائما لان حاله التلبس بالركن انما يكون بتمام القراءة للفاتحة (أقول) الظاهر ان المصنف فهم من نقولهم المصراحة بالوضع ان المدار على الانحناء وظاهر التعليل المذكور وان لم يتم الانحناء وظاهر شب فيما تقدم لا بد من تمام الانحناء (قوله كسر) السكاف للتشبيه ولا يلزم استيهاب جميع المسائل وأما جعلها التتميل للترك المطلق والمضاف اليه كاللغنى الذي هو ركوع فهو في غاية التكلف (قوله عشر مسائل) أى فالترك للسرورة وللجهرورة وللصورة والصوره والتشكيس كذلك ويكون عدد كرا البعض صورتين حقيقة أو حكما كسجود السهو (قوله أو التشكيس) لا يخفى ان فيه ترك السورة فهو يرجع لما قبله (قوله حتى وضع يديه على ركبتيه) فيه ما تقدم (قوله ومنها اذا ذكر بعضا من صلاة أخرى) أى بعد ان ركع بالانحناء ان كان لا يقرأ لكونه أميا أو مأموما أو طال بأن كان فرغ من القراءة ان كان يقرأ لان طول القراءة منزل منزلة الركوع في

فوات التلافي كما تقدم ويأتي هنا جميع ما تقدم في قوله من فرض **تنبية** يدخل تحت قوله وذكر بعض صور وهي من فرض في فرض أو نفل أو من نفل في نفل فهذه ثلاث وفي السجود القبلي المترتب عن ثلاث (٣٣٧) سن ثلاث أيضا (قوله ومنها إذا أقيمت المغرب) إشارة لقول المصنف وإقامة مغرب

أي ومقتضى إقامة مغرب عليه وهو بها من القطع والدخول مع الإمام فلا يقطع فهو عطف على مدخول الكاف فسقط تحير بعضهم في عطفه على ماذا أو أيا ما لم يكن فلا يفوت ما يقتضيه إقامتها عليه وهو بها فيقطع ويدخل معه (قوله ولذلك ضبط الخ) وعليه فيدعي أن الواو الداخلة على قوله وإقامة مغرب زائدة أو أنها ليست في نسخته (قوله ولم يخرج من المسجد) المراد بالخروج ما بعد خروجه فافا الخارج بأحد رجليه لا بعد خروجه فافا هذا إذا كان يخرج من المسجد وأما أن كان لا يخرج منه فسيأتي الشارح ينه عليه آخر العبارة (قوله فبان ينتهي الخ) وذلك بأن لا يرى أفعال الإمام ولا المأمومين ولا يسمع قوله ولا قولهم لأن الاقتداء يحصل برؤية فعل الإمام أو سماع قوله أو برؤية فعل المأمومين أو سماع قولهم (قوله أو صلى بأزاء الباب) كذا في نسخته أو صلى بأواو الأولى حذف الهمزة بأن يقول وإن كان المسجد صغيرا صلى بأزاء الباب وغير ذلك يفهم بالأولى (قوله فلوترك الأحرار بمعنى التكبير) إشارة إلى أن قول المصنف بتركه فيه استخدام حيث ذكر الأحرار وألا بمعنى وهو التسمية والتكبير ورجع الضمير عليه بمعنى آخر وهو التكبير وحكم التكبير وحده أما الوجه أو السنة

كر كعتة ونحوها ويشمل السجود القبلي المترتب عن ثلاث سن ومنها إذا أقيمت المغرب عليه وهو في المسجد وقد يمكن يديه من ركبتيه من ركوع الثالثة هذا هو النقل عن ابن القاسم فإن الانحناء المذكور بفتح القطع والدخول مع الإمام وما في الشارح تبعاً للتوضيح من أن المراد وقد يمكن يديه من ركبتيه من ركوع الثانية ليس بمخرج وصوابه الثالثة وقولنا وهو في المسجد احتراز عما إذا أقيمت عليه وهو في غيره فإنه يتبادر لأن النهي عن الصلاتين معا إنما كان في المسجد ثم مامشى عليه المؤلف في مسألة إقامة المغرب عليه وهو بها وهو على قول أشهب والمجموعة لأعلى مذهب المدونة لأن مذهبها أنه يقطع ويدخل مع الإمام الراتب إلا أن يتم ركعتين بسجدة بينهما فلا يصح جعلها حينئذ من المسائل التي تقوت بالانحناء لأن تمام الركعتين مفقود للقطع وإن لم يعم الثالثة وإنما مشى المؤلف في هذه على غير المشهور قصدًا لجمع النظائر وهو لا جله يعتق ذلك ولذلك ضبط بعضهم قوله وإقامة مغرب عليه وذكر بعض إقامة مغرب على أن ذكر فعل ماضٍ وبعض فاعله وإقامة مفعوله وهو تكلف متقص لفرد من النظائر من غير فائدة وأما غير المغرب فقد ذكر المؤلف حكمه فيما يأتي في فصل الجماعة في قوله وإن أقيمت عليه وهو في صلاة قطع أن خشى فوات ركعة والأتم النافلة أو فريضة غيرها والأناصرف في الثالثة عن شفع كالأولى أن عقدتها (ص) وبني أن قرب ولم يخرج من المسجد (ش) هذا مفهوماً قوله أن لم يسلم كأنه قال فإن سلم بني أن قرب كما أن قوله فيما يأتي ورجعت الثانية أولى الخراجع لمفهوماً قوله ولم يعقد ركوعاً أو عبارة أخرى لما ذكرناه بتسديد ما فاتة بمعنى أنه يأتي به حيث لم يحصل سلام أن كان النقص من الأخيرة ذكرهنا أنه لو حصل سلام فات التسديد للابعض وبني على مأمعه من الركعات والغى ركعة النقص أن قربت مقارفته للصلاة ولم يخرج من المسجد على ما يأتي فإن انضم إلى سلامه بعد أو خروج من المسجد ابتداء الصلاة لحصول الأعراض عنها بالكيفية ثم إن الواو في قوله ولم يخرج من المسجد ما للطف التفسيرى وضابطه أن يكون ما بعد حرف التفسير عين ما قبله أي القرب لم يخرج من المسجد فيكون ما شياً على مذهب أشهب تار كالمذهب ابن القاسم أو أن الواو بمعنى أو أو لتتويع الخلاف أي وبني أن قرب على قول ابن القاسم صلى في المسجد أم لا والقرب محدود بالعرف ولم يخرج من المسجد على قول أشهب وكأنه قال وفي حشد البناء قولان وقول ابن القاسم هو المذهب والمراد بالمسجد عند أشهب المحل المحصور فإن صلى في غير محل محصور كالخمر أو مثلاً فبان ينتهي إلى المحل لا يمكنه فيه الاقتداء وظاهره أن الخروج من المسجد طول وإن كان المسجد صغيراً أو صلى بأزاء الباب وعلى قول أشهب ما لم يحصل في المسجد طول جداً بالعرف فإنه يضمر (ص) بأحرار ولم تبطل بتركه (ش) هذا بيان لكيفية البناء يعني إذا بنى مع القرب ولو جداً فإنه يرجع بأحرار أي بتكبير ونية ويندب لرفع اليدين حين شروعه فلوترك الأحرار بمعنى التكبير لم تبطل الصلاة ولا بد من النية أي نية أتمام ما بقي ولو قرب جداً اتفاقاً وإذا قيل بالأحرار فهل يجاس ثم يقوم لتحصل له النهضة بعد أحرامه وهو قول ابن القاسم عند الباجي وعبد الحق وصاحب الباب وغيرهم أو لا يجلس ويتبادر على حاله وهو قول ابن نافع بناء على أن الحركة للركن مقصودة أم لا وإلى الأول أشار بقوله (وجلس له على الأظهر) أي

(٣٤ - خرشي أول) كذا يفيد شرح شب والظاهر السنة وأما النية فواجبة (قوله النهضة) أي القيام نهض قام وبابه قطع مختار (قوله بناء على أن الحركة) أي التحرك للركن وهو القيام مقصود أي التحرك للقيام من حيث كونه ركناً للصلاة مقصود والمراد أنه لا بد أن يكون ذلك القيام مقصوداً للصلاة ابتداء (قوله وجلس) أي وجوباً على الأظهر لأنه وسيلة لواجب والوسيلة تعطى حكم

المقصود فلو خالف وأحرم من قيام فالظاهر عدم البطلان من إعادة لمن يقول يحرم قائما ^{في تنبيهه} لا يكبر بالجلوسه للأحرام وإنما يجلس
بغير تكبير فإذا جلس كبر للأحرام ثم يقوم (٣٣٨) بالتكبير الذي يفعله من فارق الصلاة من اثنتين (قوله على ظاهر قول ابن يونس)

وجلس من تذكرا للأحرام أي ليأتي به من جلوس لانه الحالة التي فارق منها الصلاة لان
نهيته قبل لم تكن لها قاله ابن شبلون ابن رشد وهو الصواب ولا فرق بين أن يكون سلامه من
اثنتين أو أقل أو أكثر على ظاهر قول ابن يونس من قال يرجع بأحرام يلزمه ان يعود يجلس لان
نهيته لم تكن للصلاة انتهى وهذا فيمن تذكر بعد ان سلم وقام وأما من تذكر وهو جالس فانه
يحرم كذلك ولا يطلب منه القيام اتفاقا كما قاله ابن عبد السلام قوله وجلس له أي ليأتي به
من جلوس لا جلس له بعد أن يأتي بالأحرام من قيام خلافا للشارح (ص) وأعاد تارك السلام
التشهد وسجدان المخرف عن القبلة (ش) لما قدم ان من ترك ركعتين من الأخيرة يتداركه ما لم
يسلم وان السلام بقيت التدارك على المشهور لانه ركن حصل بعد ركعة السهو فاشبهه عقد
ما بعدها كان مظنة سؤال وهو ان يقال فلو كان المتروك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده
فما الذي يفوت تداركه فأجاب مشير الى ان ذلك على خمسة أقسام بقوله وأعاد الخ والمعنى ان
من ترك السلام سهوا واطال طولا متوسطا أو فارق موضعه فانه يعيد التشهد بعد أن يرجع
بأحرام من جلوس ليقيم سلامه عقب التشهد ثم يسلم ويسجد بعد السلام وان طال جدا بطلت
وان قرب جدا لكن المخرف عن القبلة فقط من غير طول ولا مفارقة موضعه فانه يعتدل الى
القبلة ويسجد ولا يحتاج هذا الى تكبير ولا إعادة تشهد وأما ان لم يخرف في هذا القسم عن
القبلة سلم فقط ولا يسجد ولا انتفاء موجب فقله وأعاد الخ هذا اذا طال طولا متوسطا أو فارق
موضعه وسكت عن ذكر عوده بأحرام في هذين القسمين اتكالا على العموم السابق في قوله
بأحرام وسكت عن سجوده لوضوح الزيادة ودليل ان مراده هذان القسمان دون قسم الطول
جدا المبطل للصلاة قوله فيما سبق وبترك ركن وطال ودون قسم القرب جدا الذي لا أحرام فيه
ولا تشهد قوله وسجدان المخرف الخ (ص) ورجع تارك الجلوس الاول ان لم يفارق الارض
بيديه وركبتيه ولا يسجد ولا افلا (ش) لما ذكرنا السنن التي يفوت تاركها بالركوع لانه ركن
عقد بعدها وكان من السنن الجلوس الاول والركن بعده القيام شرع في بيان ما يفوته من ذلك
فقال ورجع الخ والمعنى ان من ترك الجلوس الاول سهوا فذكره بعد ان فارق الارض بيديه
دون ركبتيه أو بركبتيه دون يديه أو فارق بيديه وركبته واحدة أو بركبتيه ويد واحدة أو بيد
واحدة وركبته واحدة وأبقى في الارض احدى اليدين فقط أو احدى الركبتين فقط فان الحكم
فيما ذكر الرجوع ليأتي به مع التشهد ولا يسجد عليه في تركه ذلك لان الترخيح المذكور
لا يبطل عمده ومالا يبطل عمده لا يسجد في سهوه قاله في توضيحه فان عمدا ولم يرجع لم تبطل
في السهو ويسجد قبل السلام ويجزى العام على ترك السنن معتمدا والمشهور الخاق
الجاهل بالعام اذا انتهى فان فارق الارض بيديه وركبتيه معا ثم تذكر فلا يرجع ان استقل اتفاقا
وكذا ان لم يستقل على المشهور ويسجد قبل السلام والظاهر ان حكم الرجوع المشار اليه
بقوله ورجع تارك الجلوس الخ السنن على القول بان تعمد ترك الجلوس لا يبطل الصلاة
وعلى مقابله الوجوب وقوله الجلوس الاول أو التشهد منه والمراد بالاول غير جلوس السلام
المشتمل الاول وغيره ما عدا جلوس السلام وقوله الارض أو السرير واقصر على الارض
لانها الغالب وقوله والا فلا نصريح بمفهوم الشرط ليرتب عليه قوله (ولا تبطل ان يرجع

هذا الظاهر غير مسلم بل مقيد بما
اذا كان مسلما من اثنتين وأما ان
سلم من واحدة أو من ثلاث فانه
يرجع الى حال رفعه من السجود
ويحرم حينئذ لانها الحالة التي فارقها
فيها ولا يجلس قاله ابن رشد ولا
فرق بين كونه تذكر وهو قائم أو
تذكر وهو جالس (قوله وأما من
تذكر وهو جالس) لا يخفى أنه على
ما قررنا من المعتمد يراد بالجلوس
ما عدا القيام فيشمل حالة الرفع من
السجود في الواحدة والثالثة
والأشكل حكاية الاتفاق (قوله
وأعاد تارك السلام التشهد) أي على
طريق السنة (قوله الى أن ذلك)
أي المقول في مقام ذلك الخ (قوله
يرجع بأحرام) بناء على مذهب
أبي حنيفة القائل بالخروج بكل
مناف ومن جلسته الطول المتوسط
ومفارقة الوضع (قوله لكن المخرف
عن القبلة) أي كثير الذي يبطل
عمده لان ما يبطل عمده يسجد سهوه
وأما سيرا فلا كن لم يخرف فلا
يبطل عمده ولا يسجد سهوه (قوله
اتكالا على العموم السابق) فيه
شيء وذلك لانه ذكر الأحرام فيما اذا
ترك ركعتين يعقبه سلام وحمله على
ما هو أهم من ذلك فيه بعد (قوله
والا فلا) وهل يحرم وربما يقتضيه
نقل المواق أو يكره (قوله وأبقى في
الارض احدى اليدين فقط) هذا
فيما اذا فارق بركبته ويد واحدة
(قوله أو احدى الركبتين) هذا
فيما اذا فارق بيديه وركبتيه

وأما قوله أو بيد واحدة وركبته واحدة فقد ترك فيه يد واحدة وركبته واحدة معا (قوله والظاهر الخ) بل الظاهر ولو
السنن مطلقا وبعد ذلك يجوز على قاعدة الباب هل ترك السنن عمدا مبطل أم لا خلاف والوسيلة تعطى حكم مقصدها ^{في تنبيهه} انما
لم يرجع السورة ونحوها من الركوع للاتفاق على فرضيته بخلاف قيامه قبل التشهد للافتقار فانها غير متفق على فرضيتها بكل ركعة

بل فيه خلاف (قوله ولو لو استقل) بل ولو قرأ الأنا يتبها كافي طخ وانظر ما المراد بتما ماهر للفتحة فقط أو هي والسورة ويتصور ذلك في مسائل البناء والقضاء فقد يكون قراءة الركعة التي تلي الشهد بقا تحته وسورة كذا في عب ولكن الظاهر الفتحة فقط لأنها اللازمة (قوله وكذا ان رجع بعد استقلاله سهوا) هذا بعيد لأنه انما يرجع حينئذ كرو قلنا بعيد لأنه يمكن أنه قد يتد كرويتادى ثم ينسى فيرجع ثم اذا رجع فنتى الشهد فقام فالظاهر بطلانها ان رجع ثانيا لعدم اعتقارهم النسيان الثاني كذا في عب وتأمله (قوله هي اعاد لمن يرى أن عليه الرجوع) مناف لقوله فيما تقدم فلا يرجع ان استقل اتفاقا إلا أن يقال انه اتفاق طريفة (قوله وظاهره ولو كان عالما) أى الجاهل هذا مدلول اللفظ إلا أنه غير مناسب لأن الذى يكون عالما بخطأ فعله هو المتعمد والعامد فيه الخلاف بالبطلان وعدمه وسند ممن يقول بالبطلان ونص سنده وان رجع غير متأول بان كان عالما بأنه خطأ ويفعله فهذا تفسد صلاته بل لا ريب اه (قوله فلا ينقض حتى يشهد) فان قام عمدا قبل الشهد بطلت صلاته عند ابن القاسم ولعله بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة خلاف قول أشهب (قوله أى وتبعه مأموه) أى وجوبها فان لم يتبعه سهوا أو تأويا لا صح صلاته لا عمدا أو جهلا (قوله كان رجوعه) أى الامام مشروعا كما اذا كان لم يفارق الأرض بيديه وركبته (قوله أم لا) بان فارق الأرض بيديه (٣٣٩) وركبته (قوله وسواء انتصب المأموم) لا يخفى أن الرجوع عند الانتصاب غير مشروع وأما دونه فقد يكون كذلك كما اذا فارق الأرض بيديه وركبته وقد يكون مشروعا كما اذا لم يفارق الأرض بيديه وركبته فاذا علمت ذلك تعلم ان هذا التعميم اغما قصد به توضيح أن المأموم يتبع امامه ولو خالف فعله فعل امامه وان أمكن أن يستغنى عنه بالذى قبله (قوله وهي قيامه سهوا) سكنت عن رجوعه مع أنه يمكن أن يكون سهوا كما يكون عمدا ولعله لما كان وسيلة لفعل السنة لم يتعلق به سجود (قوله رجوعه غير معتد به) لا يخفى أنه اذا كان رجوعه غير معتد به لا يكون مطالبا بالشهد فيكون زيادة عبثا غير مبطله كما هو قضية كلامه فيترتب عليها السجود

ولو استقل) تقدم انه قال والافلا أى فان خالف ما أمر به من التمدادى ورجع فان صلاته لا تبطل ان لم يستقل ولو عمدا اتفاقا وكذا ان رجع بعد استقلاله سهوا أو أعمدا فالشهور الصحة خلاف اللفظ كها في مرعاة لمن يرى ان عليه الرجوع والجاهل كالعامد وظاهره ولو كان عالما بخطأ فعله خلاف السند واذا رجع فلا ينقض حتى يشهد لان رجوعه معتد به عند ابن القاسم ولهذا ينقلب السجود القبلى بعدى كما أشار اليه بقوله (ص) وتبعه مأموه وسجد بعده (ش) أى وتبعه مأموه في قيامه ورجوعه كان رجوعه مشروعا أم لا وسواء انتصب المأموم دون الامام أو العكس واذا اعتد برجوعه فليس معه الا زيادة محضة وهي قيامه سهوا فلذا سجد بعد السلام وقال أشهب رجوعه غير معتد به فهو لم يأت بما طاب منه من الجلوس والشهد اذا ما فعله منه ما غير معتد به فغنى نقص الشهد وزيادة وهو القيام ابن حبيب يستحب للمأمومين أن يسجدوا قبل اتباعه ما لم يستوفائهما والافلا يفعلوا قاله المواق والمراد بالاستواء قائما مفارقة الأرض بيديه وركبته (ص) كنهل لم يعقد ثالثة والاكمل أربعا في الخامسة مطلقا وسجد قبله فيهما (ش) هذا التشبيه في الرجوع والسجود بعده والمعنى أن من صلى ركعتين نافلة ثم قام ساهيا الى ثالثة فانه يرجع ويسجد بعد السلام ان فارق الأرض بيديه وركبته والافلا يسجد عليه لرجوعه لأنه اغما حصل منه الترخي وهو لا يسجد له كما مر هذا ان لم يعقد الثالثة فان عقد هارفع رأسه من ركوعها فانه يكمل ما هو فيه أربعا في غير الفجر فان صلى النافلة أربعا وقام خامسة ساهيا فانه يرجع مطلقا أى سواء عقد هاء أم لا ويسجد قبل السلام سجدتين في الصورتين لنقصه السلام والزيادة واضحة وانظر الرد والجواب على هذا التعليق

ويكون من افراد العمد الذى فيه السجود كما يفيد بعض التقارير على تكبيره يقول الشارح وزيادة وهو القيام لا مفهوم له لانه وجذب زيادة غير القيام وهو الرجوع (قوله والمراد بالاستواء قائما) جواب عما يقال قوله ما لم يستوفائهما صادق بما اذا فارق الأرض بيديه وركبته وان لم يستقل قائما مع أنه في تلك الحالة لا يسجدون له فاجاب بما ذكره قائما حال مؤسسه لان الاستواء يتحقق في حالة الجلوس وحالة القيام فاذا كان المراد بالاستواء في حالة كونه قائما (قوله والاكمل أربعا) ظاهر المنقول عن مالك الوجوب (قوله وفي الخامسة مطلقا) فان لم يرجع بطلت صلاته والفرضة كالنافلة (قوله فانه يكمل ما هو فيه) هذا ان قام للثالثة ساهيا أو ما لو قام عامدا في ثالثة النفل فان صلاته تبطل لدخوله في قول المصنف وبتعمد كسجدة (قوله في غير الفجر) اعلم أن العبد والكسوف والاستسقاء كالفجر وانما استثنى ما ذكر لان زيادة مثلهما يبطئها بل في الطراز اذ صلى الفجر ثلاثا اختلف في بطلانه ولان الشارع حده بافتتين ففعله أربعا يحالقه (قوله لنقصه السلام) أى في الصورتين والزيادة واضحة أى في الاخيرة (قوله على هذا التعليق) أى الرد على هذا التعليق حاصله ان ابن القاسم يقول في المسئلة الاولى انما يسجد قبل لنقصه السلام عن محله الاصل ونقصه الخمى بلزومه فيمن صلى الظهر خمساً فقد نقصه في محله وفعله بعد الخامسة فكان التأخير نقص مع أنه يسجد في هذه بعد ورده ابن عرفة باستقلال الركعتين في النفل أى بالسلام ونقصه في خامسة الظهر لان خامسة الظهر متفق على نفيها فهي محض زيادة وأما الثالثة والرابعة في

(قوله ولا يجزى ركوع أولاه بسجود ثانيته) أي الزكوع الحاصل منه أولاً لا يضم إليه سجود ثانيته بحيث يصير المجموع كله ركعة فاراد بالجبر الضم (قوله لا المواق) ونص المواق فيها لابن القاسم أن نسي سجدة من الأولى والر كوع من الثانية وسجد لها فيلأت بسجدة يصلح بها الأولى ويبنى عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئاً لأن نسيه في هذا السجود انما كان ركعة ثانية فلا يجزى به ركعة الأولى اهـ ودأبه يحمل المصنف بالنقول (قوله وسجد بعد السلام) فان قلت لم ترتب السجود هنا مع أن الزيادة عمداً فالجواب أنه لما كانت الزيادة غير مشروعة أشبهت السهو فعلى هذا أقول لهم من سهو أي حقيقة أو حكماً كما هنا كذا في ك (قوله ولم يذكروا في الام) كذا أو الجمع في نسيته والمناسب اسقاط الواو أي ولم يذكروا في الام التي هي المدونة الآن يقال ان سجدنا لعظم شأنه نزل منزلة جماعة وأما التهذيب فهو للبرادعي وهو مختصرها (قوله فسجد كما هو الخ) أي كما هو جالس لنقص النهوض أي فيسجد قبل السلام ان ترك ذلك سهواً وان تركه عمداً يكره له ذلك على ما تقدم قريبا (٣٤١) (قوله وان ذكر وهو قائم) أي من الثانية وقوله أوفام أي أؤذ كرو وهو جالس ثم قام ليأتي

بالسجدتين من قيام وقوله سجد بعد أي لما معه من الزيادة وهي السجدتان الواقعتان في الركعة الثانية (قوله ولهذا يتعقب على أبي سعيد) أي الذي هو صاحب التهذيب ^{في تنبيهه} اذ اذ كرو وهو جالس أو سجد أنه ترك من الأولى السجود ومن الثانية الركوع وقتنا بعدم الجبر قال عبد الحق ينسب أن يرجع للقيام ليأتي بالسجدتين وهو منقطع لهما من قيام فان لم يرجع وسجد هما فقد نقص الخطا فيسجد قبل السلام اهـ (قوله بأربع سجرات) وكذا لو ترك الثمان سجرات أصح ركوع الرابعة بسجدتين وبني عليها ولا مفهوم لسجرات وانما قيد بها لأجل قوله الأول والآخر كوعات والقيامات كذلك وان اختلف

بناء على أن الحركة للركن غير مقصودة (ص) ولا يجزى ركوع أولاه بسجود ثانيته (ش) ظاهره أنه ترك من الأولى سجودها كله فالانسب به حل حلولا للمواق ولم يتعرض المؤلف هنا للسجود السهو هل هو قبلي أو بعدي أو التفصيل قال حلول في المدونة اذ نسي السجود من الأولى والر كوع من الثانية وسجد فيسجد للأولى وبني عليها ولا يضيف اليها من سجود الثانية شيئاً وسجد بعد السلام هذا نص التهذيب ولم يذكروا في الام السجود بعد السلام قال أبو ابراهيم وفائدة أنه اذ كرو وهو جالس فسجد كما هو فقد نقص النهوض فيسجد قبل السلام وان ذكر وهو قائم أوفام ليأتي بالسجود من القيام كما كان عليه سجد بعد ولهذا يتعقب على أبي سعيد انتهى فالملوك ماش على ما في الام أي فيجوز على هذا التفصيل وانما أمر بان يأتي بالسجود ليصلح الأولى لان التساوي لم يفت الا بركوع ولا ركوع هنا وفي عكس صورة المؤلف وهو أن نسي من الأولى الركوع ومن الثانية السجود لا يجزى لسجود الأولى بركوع الثانية اتفاقاً لوجوب ترتيب الاداء اجاباً فالملوك انما نص على الصورة المتوهمه لان السجود المقبول بعد ركوع فرما يتوهم انه يجزى (ص) وبطل بأربع سجرات من أربع ركعات الأول (ش) يعني أن من ترك أربع سجرات من أربع ركعات أي من كل ركعة سجدة من الرباعية فان الثلاث ركعات الأول تبطل عليه لفوات تدارك اصلاح كل ركعة بعدد ما بعد ها فتصير الاربعة أولى ثم يأتي بثانيته بام القرآن وسورة ويجلس ثم بركعتين بام القرآن فقط ويسجد قبل السلام لان معه زيادة وهي الغاء الأولى ونقصا وهي السورة من الرباعية التي صارت أولى وكذا لو ترك الثمان سجرات أصح ركوع الرابعة بسجدتين وبني عليها وان تذكر بعد ان سلم بطلت صلاته فيها على المشهور لان بالسلام فوات تدارك الاخيرة (ص) ورجعت الثانية أولى بطلانها لفظاً وامام (ش) هذا راجع لمفهوم قوله سابقاً ولم يعقد ركوعاً أي فان عقد ركوع الركعة التي تلي ركعة النقص بطلت الأولى ورجعت هذه الثانية أولى وتمقلب الركعات بالنسبة للفظ والامام على المشهور ومأمومه تبطل له وقيل لا انقلاب فعلى

البناء وقوله بأربع أي ترك أربع ولا مفهوم للأربع وللأول (قوله لان بالسلام فوات التدارك) قال الخطاب ويصير بمنزلة من زاد أو بعاسه وهو جواب عما يقال قد تقدم أن السلام ليس مانعاً من البناء فقضيته أنه يبنى هنا ولو سلم وحاصل الجواب أنه انما لم يبن هنا لانه بمنزلة من زاد أو بعاسه (قوله ورجعت الثانية أولى) وكذا لو بطلت الثانية بعد الثالثة ورجعت الثالثة ثانية ثم محل انقلاب ركعات الامام ان وافقه بعض مأمومية على السهو والام تمقلب بطلان الأولى من صلاته ويجب عليه أن يتم لأجل يقينه وعدم انقلاب ركعاته في هذه الحالة ظاهراً لانهم بأنون بالسجدة لما يأتي عند قوله وان سجد امام سجدة وحاصله أنهم اذا لم يوافقوه لم تنقلب بل يصير قاضياً وعند الانقلاب يصير بانها فهو على كل حال أت بركعة زائدة لكن هل هي بناء أو قضاء هذا كله اذا لم يكن واحداً ولا فلان بناء ولا قضاء (قوله بطلانها) الباء للسببية وقوله لفظاً وامام يحتمل أن يتنازع قوله ورجعت وقوله بطلانها وأعمال الثاني وحذف من الأول الجار والمجرور أي ورجعت لفظاً وامام (قوله وتمقلب الركعات بالنسبة للفظ والامام) أي واذا انقلبت ركعات الامام واللفظ سجد قبل السلام ان حصل منه نقص أو مع زيادة والافعه ^{في تنبيهه} انما أخر المصنف قوله ورجعت عن قوله ولم يعقد

وكو عامع أنه مفرع على مفهومه كما أفاده بقوله هذا راجع لمفهوم الخ لينا سبب بينه وبين قوله هنا وبطلان أربع سجعات من أربع ركعات
الاول كان فائلا قال له وما وراء ذلك فقال ترجع الرابعة أولى كما أنه اذا بطلت الاولى ترجع الثانية أولى أي فهو راجع لما قبله من حيث
الانقلاب وليس متعلقا بما قبله بلصقه من كل وجه لانه حكم في التي قبلها يبطلان الثلاث الاول فيكيف يقال رجعت الثانية أولى (قوله
وان شئت) الى قوله سجد ها هنا تم الكلام (٣٤٢) وهو بيان لقاعدة على مذهب ابن القاسم وقوله وفي الاخرة تفصيل لهذه

القاعدة فالجمله مستأنفة استئنافا
بياناً قصد به ايضاح الجملة التي قبلها
لاحال وقوله سجد ها هنا ترك
الانبان بها بطلت صلاته لانه تعمد
ابطال ركعة أمكنه تلافيها وان
تحقق تمامها لم يسجد (قوله على
أي حال عند ابن القاسم) يتبين لك
المقابل بما يأتي عند تبين ما ذكره
المصنف (قوله فان حصل له) فيه
اشارة الى أن الاولى للمصنف أن
يقول في الاخرة بالفاء التفصيلية
(قوله في الجلسة الاخرة) فيه
اشارة الى أن معنى قول المصنف
وفي الاخرة أي وفي الجلسة الاخرة
(قوله فانه اذا سجد السجدة التي
يجبر بها الرابعة) أي الذي هو
مذهب ابن القاسم الذي أشار
اليه الشارح بقوله عند ابن القاسم
ومخالفه أصبغ وأشهب فقالا يأتي
بركعة فقط لان المطلوب انما هو
رفع الشك باقل ما يمكن وكل ما زاد
على ما يرتفع به الشك فهو خارج
عن الصلاة يجب اطراحه (قوله
قاله ابن القاسم) ومقابل له ابن
الماجشون فانه وافقه على كل
ما قاله الا أنه خالفه في ذلك فزاد
التشهد قبل الانبان بالركعة لان
سجوده انما هو صحيح للرابعة
والتشهد من تمامها ورأي ابن
القاسم ان المحقق له ثلاث ركعات

المشهور الركعة التي يأتي بها في آخر صلاته بناءً يقرأ فيها بأم القرآن فقط كما يأتي بما قبلها أيضا
بأم القرآن فقط وعلى الشاذل ركعة الاخرة قضاء عن الاولى يقرأ فيها بأم القرآن وسورة
ومفهوم لفظ واما ان ركعات المأموم لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على حالها
فيأتي ببطل ما بطل على صفته فان كانت الثانية هي التي حصل فيها الخلل يأتي ببطلها بأم
القرآن وسورة جهر ان كانت جهرية وسرا ان كانت سرية (ص) وان شئت في سجدة ولم يدرك
محلها سجد ها وفي الاخرة يأتي بركعة وقيام ثالثة بثلاث ورابعة بركتين وتشهد (ش) لما
كانت القاعدة أن الشك في النقصان كتحققه فرع على هذه القاعدة ما ذكره والمعنى أن المصلي
اذا شك في سجدة لم يدرك هل أتى بها أم لا وعلى تقدير تركها لم يدركين محلها المتركة منه أيضا أي
ركعة من الركعات فانه يجب عليه الانبان بالسجدة الا أن على أي حال عند ابن القاسم
وأخرى لو تبين تركها وشك في محلها فقط وانما وجب الانبان بها الا أن لاحتمال أن يكون
ذلك المحل الذي هو فيه محلها ومتى أمكن وضع الركعة في محله تعين فبالانبان بها في محل ذكرها
تبين سلامتها فصار الشك فيما قبله فلا بد من ازالة الشك عنه أيضا كما أشار اليه المؤلف فان
حصل له الشك في الجلسة الاخرة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الرابعة التي لم يفت
نداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بركعة بأم القرآن فقط لاحتمال أن تكون السجدة
من احدى الثلاث الاولى ولا يتشهد قبل انبانها بالركعة لان المحقق له ثلاث قاله ابن القاسم
وليس محلا للتشهد ويسجد قبل السلام لنقص السورة لانقلاب الركعات وهذا بالنسبة للفظ
والامام كما يأتي وان حصل الشك في قيام الثالثة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية التي
لم يفت نداركها المحتمل كون السجدة منها يأتي بثلاث ركعات ويدين على ركعة فقط لاحتمال
كون السجدة من الاولى وقد بطلت بعد الثانية فيقرأ في التي قام لها بأم القرآن وسورة
ويتشهد بعد هاتم بركتين بأم القرآن فقط ويسجد بعد السلام ومثل هذه الصورة سواء
لو تدرك في تشهد الثانية وان حصل له الشك في قيام رابعة فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها
الثالثة المحتمل كون السجدة منها يتشهد عند ابن القاسم لانه بتمامها ثبت لركعتان لانه ليس
معه محقق الا أن سوى ركعتين ويأتي بعد ذلك بركتين لاحتمال أن تكون السجدة
من احدى الاولين يقرأ فيها بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام فقوله لم يدرك محلها محتمل أن
يكون بدلا من قوله شك في محلها مع كون الترتيب محققا ويحتمل أن يكون صفة للسجدة أي شك
في سجدة مجهولة المحل فهو شك في السجدة وفي محلها وحكم المسئلةين واحد كما أثرنا له وقال
ز قوله وفي الاخرة يأتي بركعة أي بالفاتحة فقط ان كان فذا أو اما لا انقلاب الركعات
في حقها ويسجد قبل السلام لنقص السورة وان كان مأموما يأتي بها بالفاتحة وسورة
لاحتمال أن تكون السجدة من الاولى أو من الثانية مع كون الركعات لا تنقلب في حقها

وليس محلا للتشهد واختاره محمد (قوله لا انقلاب الركعات) هذا ما قاله سحنون وقال أشهب يأتي بأم القرآن وسورة بعد
ويسجد بعد السلام وهو ضعيف (قوله فاذا سجد السجدة التي يجبر بها الثانية) أي عند ابن القاسم ومخالف له أشهب وأصبغ فقالا لانه
ينبغي على ركعة فقط (قوله فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة) أي عند ابن القاسم ومقابل له ما لأشهب وأصبغ من كونه ينبغي على
ركعتين ويأتي بما بقي عليه فاذا علمت ذلك فالاولي للشارح ان يقول فانه اذا سجد السجدة التي يجبر بها الثالثة عند ابن القاسم وقد
عرفت مقابلها هذا ما فهمته تت و بهرام (قوله يحتمل أن يكون بدلا من قوله شك في محلها) بدل كل لا بدل اشتمال والاولي أن

يقول بدل من قوله شئ في سجدة (قوله ويحتمل عطفه) هذا غير مناسب لما تقدم أن قوله وفي الاخرة الخ تفصيل لما قبله (قوله ولو شئ
بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة الخ) الحاصل أنه اذا شئ بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة تعذر تلافى الثانية تشهد عقب الثالثة وتصير
له ثانية مع أنها بالقائمة فقط فيسجد قبل السلام فظهر أن قول الشارح لنقص السورة مع الزيادة ظاهر وأما قوله والجلوس في محله
فهو مبتدأ وخبر إلا أنه لا فائدة فيه - لان الفرض انما قد أمرناه بطايعه بعد الثالثة التي صارت ثانية فتدبر (قوله وانظر في ذلك) أقول
ينبغي الجزم بعدم التشهد (قوله وان سجد امام سجدة الخ) فرض المصنف الكلام فيما اذا تركها من الاولى في ال باعية ليتأتى له هذا
العمل ولا مفهوم لذلك بل اذا سجد سجدة وترك الاخرى من أى ركعة كانت الاولى وقام للثانية أو من الثانية وقام للثالثة أو من الثالثة
وقام للرابعة لم يتبع وسجد له (قوله سجد به) المراد التسبيح الذي يحصل به التنبية غالباً أو شأنه ذلك وانما سجد لاجل أن يرجع فان رجع
فالامر واضح فان ترك التسبيح بطلت ويكتفى به ولو من بعضهم لانه (٣٤٣) فرض كفاية (قوله به) أى له لان التسبيح له لا به ولعله

انما عدل عن له الى به لئلا يتوهم
تزييه يقال سجد له اذا تركه أى
تزييه الامام مما لا يليق من النقص
وليس مراداً (قوله وجب عليهم
عنده سجودها) أى ولا يعتدون
بسجودهم لها قبله (قوله ولا
يساعدوه على جلوس خاطئه)
زاد في ك لكن انظر هل يسجدون
له كاملاً جلس في اولاه وترك جلوس
ثانيته قال بعد ذلك وظاهر كلام
المؤلف أنهم لا يكلمونه وهو
واضح لان هذه المسئلة على الوجه
الذي ذكره المؤلف لم يحسنوه وهو
يرى أن الكلام لاصلاح الصلاة
مفسد وقال عب وظاهر المصنف
انهم لا يعتدون التسبيح مرة أخرى
وهو ظاهر المنقول عن سحنون
ولعله اذا لم يتنبه بالتسبيح الحاصل
عقب الترك فلا يتنبه بالواقع بعد
طول اه وانظروا عاد والتسبيح
هل تبطل وانظروا لا تبطل (قوله
واليه أشار بقوله كعوده الخ)
وسكت عما اذا ترك القعود في

بعد السلام لاحتمال أن يكون المأتى بها بعد السلام زائدة ثم ان قوله وفي الاخرة يحتمل
أن يكون متعلقاً بما أتى ويحتمل عطفه على في سجدة وقوله وقيام ثالثه بثلاث أى فيأتى بركعة
بالقائمة وسورة ويجلس ثم بالركعتين وهذا اذا كان فذا أو اماماً وان كان ماموماً في ركعتين
مع الامام ثم بعد سلامه أتى بركعة بالقائمة وسورة بمثابة من سبق بركعة ويسجد بعد
السلام كما مر ولو شئ بعد رفع رأسه من ركوع الثالثة فلا يسجد لفوات التدارك ثم يأتي
بركعتين ويسجد قبل السلام لنقص السورة والجلوس في محله مع الزيادة وقوله وفي قيام
رابعتيه بركعتين ويشهد عقب السجدة التي يأتي بها ويسجد قبل السلام وهذا أيضاً في
حق الفذوالامام وأما المأموم فانه يأتي بركعة مع الامام ثم بعد سلامه يأتي بركعة بالقائمة
وسورة ويسجد بعد السلام والظاهر انه لا يشهد عقب الايمان بالسجدة وانظر في ذلك
انتهى (ص) وان سجد امام سجدة لم يتبع وسجد به فاذا خيف عقده قاموا فاذا جلس قاموا
كعوده بثالثة فاذا سلم أتوا بركعة وامهم أحدهم وسجدوا قبله (ش) يعنى ان الامام اذا سجد
سجدة واحدة من الركعة الاولى وترك الاخرى وقام سهواً أو انفرط بالسهو وأشار كفيه
بعض فلا يتبعه المأموم العالم بسهوه في قيامه وترك السجدة وسجد به فاذا رجع فلا كلام وان لم
يرجع وخافوا أن يعقد الركعة التي تلي ركعة النقص قاموا معه وكانت أولى لهم ولا يسجدوا
لا أنفسهم السجدة وان سجدوها لم تجزهم نص عليه سحنون لكن لا تبطل صلاتهم ولعله
لاجل الاختلاف في ذلك وان رجع اليها الامام وجب عليهم عنده سجودها معه فاذا جلس
بعد هذه الركعة التي يظنها ثانيته كان كاملاً جلس بعد الاولى فلا يتبع ويقومون ولا يساعدوه
على جلوس خاطئه وكما أنهم لا يتبعونه في هذا الجلوس الاول لخطئه فيه لا يتبعونه في الاخير
أيضاً لانها ثالثة في نفس الامر واليه أشار بقوله كعوده بثالثة في نفس الامر لظنهارابعة
فاذا ترك الامام قبل سلامه أتى بركعة يتابعه فيها القوم فان لم يتدكروا سلم بطلت صلاته ان
طال وأتوا بركعة فوراً لانفسهم فاذا ان شاؤوا وصحت لهم وان شاؤا أمهم فيها أحدهم لان

ثانيته والحكم أنهم يتبعونه في قيامه ك (قوله بطلت صلاته ان طال) فيه نظر لان السلام في هذه عند سحنون بمنزلة الحدث فتبطل
صلاته بمجرد سلامه ومذهب ابن القاسم أنها لا تبطل الا اذا طال الامر بعد السلام وأما بالقرب فيأتى فيه قوله وبني ان قرب الخ (قوله
واتوا بركعة الخ) أى ولا ينتظرونه بمقدار ما يرجع ويبنى لما تقدم ان سلامه عند سحنون بمنزلة الحدث وتحصيل المسئلة كفاً
الخطاب أنه اذا سجد امام عن السجدة الثانية وقام وسجدوا به فلم يرجع قبل يسجدون لانفسهم وتجزيهم تلك الركعة ولا يتبعون الامام
فيها اذا رجع فسجدوا وهو قول ابن الموارز وهو الصحيح على ما نقل اللخمي والمازري وقول ابن القاسم أيضاً الا أنه قال يستحب له الاعادة
أى اعادة الصلاة ومذهب سحنون أنهم لا يسجدون ولو سجدوها لم يعتدوا بها واذا سجدها الامام اتبعوه فيها وعلم منه ان عدم مدهم
لسجودها لا يضرهم وكانه للاختلاف في ذلك ثم اختلف هل الاختلاف مطلقاً سواء سجدوا اماماً عنها وحده أو هو وبعض من خلفه وهو
ظاهر كلام اللخمي والمازري وعليه فهمه المصنف وانما الخلاف اذا سجد عنها الامام وبعض من خلفه واما اذا سجدوا وحده فلا يتبعونه
فيها ويسجدونها وتجزيهم وان اتبعوا الامام في تركها بطلت صلاتهم بانفاقهم وهذه طريقة ابن رشد وظاهر المصنف انه مشى على

قول سحنون وانه فهم ان الخلاف جار في صورتين فتأمل والله اعلم والراجح ما قاله ابن رشد فيحمل كلام المصنف على ما اذا سها مع الامام غيره وأما لو انفرد بالسجدة فانه يجب عليهم ان يسجدوا والسجدة التي تركها الامام ويجلسون معه حيث جلس ولا يقومون لحكايته ابن رشد الاتفاق عليه فاقول مراتبه ان يكون مشهورا وبعد هذا كله فالمعتمد كما قال عجي خلافاً لمذهب سحنون وانهم اذا خافوا عقد الامام فانهم يسجدون السجدة التي سها الامام ويعتدون بها وانه اذا تركها وعاد لسجودها فلا يعيدونها معه ولا فرق بين ان يوافقه بعض المأمومين في السجدة أم لا ولكن تنقلب ركعة الامام ولا تنقلب ركعاتهم قال عجي ولا يضر ذلك انما تضر المخالفة بالاداء والقضاء ثم قال أيضاً انما يسجدون السجدة على المعتمد بعد تسبيحهم وخوف عقد الامام كافي ابن عبد السلام اه (أقول) ظاهر هذا الذي ذكره عجي انهم لا يكلمونه على هذا المعتمد الذي هو مقابل سحنون فانظره وقال عجي واذا ترك المأموم التسبيح بطلت صلاة جميعهم وظاهره ولو تركوه سهواً لكن العلة تقتضي ان الصلاة لا تبطل بتركه نسياناً كما سيذكر عند قول المصنف ولمقابله ان سجدوا والتعليل الذي أشار اليه هو انه لما أمكنه (٤٤٣) رد امامه عنه ولم يفعل كان متسبباً فيه (قوله اتبعه في غير الاولى) لا ينسحب

حكم المأمومية عليه بادراكه الاولى فتولم يتبعه تبطل صلاته (قوله المالم يرفع من سجودها) ظاهره سجودها كله وهو كذلك والحاصل ان قوله سجودها مفرد مضاف الى معرفة فيعم السجدة تين معاً موشهوليا فكان انه قال المالم يرفع من كل سجودها وأعاد الضمير مؤثماً مع انه عائد على الغير وهو مذ كر لكون الغير واقفاً على ان ركعة قراعى المعنى أو اكتسب لفظ غير التانيث من المضاف اليه والمراد مدة غلبه ظنه أنه لم يرفع من تمام سجودها بقى شئ وهو ان قوله المالم يرفع ان جعل ظرفاً لابتداء الاتباع أشكل من حيث انه يقتضى انه لو شرع في الرفع من الركوع فرفع الامام رأسه من السجدة الثانية أنه يأتي بالسجدة تين لكونه في ابتداء الاتباع لم يكن رافعا رأسه من السجدة تين مع ان

سلامه كحدثه أى في جواز الاستخلاف لان الركعة المأني بها بناء لان الاولى حين بطلت رجعت الثانية عوضاً عنها ولذا يسجدوا قبل السلام لتحقيق التقصان في السورة من الركعة والجلسة الوسطى لان الاولى لما بطلت رجعت الثانية عوضاً عنها فكان الامام أسقط الجلوس الوسط ناسياً عقب الثالثة التي صارت ثانية في نفس الامر والسورة من التي رجعت ثانية والنقص الحاصل من الامام بوجوب السجود سواء وافقه المأموم على ذلك أم لا (ص) وان زوجه مؤتم عن ركوع أو نعس أو نحوه اتبعه في غير الاولى المالم يرفع من سجودها (ش) يعنى أن المأموم اذا زوجه عن الركوع مع امامه أو نعس أو غفل أو اشتغل بجمل أزراره وشبهه وهو امر اده بنحوه فانه يفعل ما فات به بسبب ما ذكره وقضاه في صلب الامام ان وقع له هذا في ركوع ثابته أو ثابته أو رابعته مدة كون الامام لم يرفع رأسه من السجدة الثانية فقه قوله اتبعه أى فعل ماسبق به الامام في غير الاولى أى أولى المأموم لا الامام وأما ان فوته ما ذكره ركوع أولاه فلا يسباح له الاتيان به بعد رفع الامام بل يخبر فيها ساجداً ولا يركع ويلبغى هذه الركعة فقوله وان زوجه أى بوعد فعلاه بعن لان زوجه يتعدى يعلى يقال ازدجوا على الماء وقوله مؤتم بيان للواقع وقوله أو نحوه فاعل بفعل محذوف تقديره أو حصل نحوه لانه لا يعطف الاسم على الفعل الا اذا أشبهه وهنالك ليس كذلك فهو من عطف الجمل ويجوز نصبه على انه مفعول فعل محذوف أى أو فعل نحوه وهو من عطف الجمل وقوله اتبعه أى فعل مافعل وليس المراد اتبعه وترك ما فعله كما هو ظاهر بخلاف لو زوجه عن ركوع الركعة الاولى له فانه يتابعه في السجود ويصير كسبوق أدرك الامام في السجود ولا يفعل ما زوجه عنه ولا يتقيد بما ذكره المؤلف بذى العذر بل لا فرق بين ذى العذر وغيره الا ان ذا العذر لا يأثم وبأثم غيره على قياس قول المؤلف لكن سبقه ممنوع وانظر الشرح الكبير فان فيه فوائد نفيسة (ص) أو سجدة فان لم يطمع فيها قبل عقد امامه تبارى

البرموني قال فلوا اتبعه بان ركع ورفع من الركعة وأراد ان يخبر ساجداً فرفع الامام رأسه من السجدة الثانية فانظر ما الحكم هل يخبر ساجداً أو يسجد السجدة تين ثم يلحق الامام أو يلحق الامام من أول وهلة ويترك السجدة تين لا يحفظ فيها نصاباً وان جعل ظرفاً لانتهاء الاتباع أشكل من حيث انه اذا كان يدركه في الثانية من السجدة تين ويفعل الثانية بعده انه لا يتبعه مع ان الموافق للنقل أنه يتبعه فاذا ظن انه لا يدركه في شئ من السجدة تين لم يفعل ما زوجه عنه وقضى ركعة وان خالف وأدرك صحت صلاته ولم يلزمه شئ محملاً بآيتين فان لم يدرك بطلت صلاته اذا فعل ذلك عمداً أو جهلاً اذا فعل مع ظن الادراك وتختلف ظنه ألغى ما فعله من التكميل وقضى ركعة فان قلت ندركه لما ذكره قضاء وهو لا يكون الا بعد سلام الامام قلت خفف ذلك فعل الامام له بعد احرام المأموم معه والقضاء الذي لا يقضيه الا بعد سلام الامام هو ماسبقه به الامام قبل أن يحرم معه ك (قوله ولا يتقيد بما ذكره المؤلف بذى العذر) أى ولذلك قال فيما تقدم أو اشتغل بجمل أزراره فان مثل ذلك لا يعذر اذا كان عمداً كما قال بعض ونازعه عجي بان كلمة أهل المذهب اتفقت كالمصنف على أن التفصيل المذكور هنافى ذى العذر وهو يقتضى بطلان صلاة غيره (قوله فان لم يطمع فيها قبل عقد امامه) قدم النبي مع انه لو قال فان طمع فيها قبل عقد امامه مسجد ها والاعتبارى وقضى ركعة ولا يسجد عليه ان تنقن لكان مساوياً

وقضى الثانية فانظر ما الحكم هل يخبر ساجداً أو يسجد السجدة تين ثم يلحق الامام أو يلحق الامام من أول وهلة ويترك السجدة تين لا يحفظ فيها نصاباً وان جعل ظرفاً لانتهاء الاتباع أشكل من حيث انه اذا كان يدركه في الثانية من السجدة تين ويفعل الثانية بعده انه لا يتبعه مع ان الموافق للنقل أنه يتبعه فاذا ظن انه لا يدركه في شئ من السجدة تين لم يفعل ما زوجه عنه وقضى ركعة وان خالف وأدرك صحت صلاته ولم يلزمه شئ محملاً بآيتين فان لم يدرك بطلت صلاته اذا فعل ذلك عمداً أو جهلاً اذا فعل مع ظن الادراك وتختلف ظنه ألغى ما فعله من التكميل وقضى ركعة فان قلت ندركه لما ذكره قضاء وهو لا يكون الا بعد سلام الامام قلت خفف ذلك فعل الامام له بعد احرام المأموم معه والقضاء الذي لا يقضيه الا بعد سلام الامام هو ماسبقه به الامام قبل أن يحرم معه ك (قوله ولا يتقيد بما ذكره المؤلف بذى العذر) أى ولذلك قال فيما تقدم أو اشتغل بجمل أزراره فان مثل ذلك لا يعذر اذا كان عمداً كما قال بعض ونازعه عجي بان كلمة أهل المذهب اتفقت كالمصنف على أن التفصيل المذكور هنافى ذى العذر وهو يقتضى بطلان صلاة غيره (قوله فان لم يطمع فيها قبل عقد امامه) قدم النبي مع انه لو قال فان طمع فيها قبل عقد امامه مسجد ها والاعتبارى وقضى ركعة ولا يسجد عليه ان تنقن لكان مساوياً

لما فعله مع الترتيب لان النبي هو الاصل (قوله ولا يسجد وعليه ان يتقن) هذا أهم من فرض المسئلة اذ موضوع المسئلة انه متيقن لتترك
السجدة والدليل على الاعمية تقييده هنا بقوله ان يتقن لانه لو لم يرد ما هو أهم من فرض المسئلة كأن يقول ولا يسجد وعليه اذا اتيقن
موضوع المسئلة والطمع هو الرجاء فهو من قبيل الظن كذا في ك (قوله بغلبة الظن) تفسير لقوة الرجاء فحينئذ تصدق بما اذا يتقن
عدم الايمان أو ظنه أو شك أو ظن الايمان فاذا يكون مخالفا لما في ك المتقدم ولعل ما في ك أحسن الا أن يحاج بأن اضافة غلبة
الى الظن اضافة للبيان ويراد بالرجاء ما يشمل الشك ووجد في نص المواق التعبير تارة بالعلم وتارة بالظن وفي بعض التفاريح المنسوبة الى
عج تفسير الطمع بالظن وأولى العلم وينبغي الجزم بذلك وذلك لان الطمع هو الرجاء وهو الطرف الرابع (قوله سواء كانت أولى الخ)
والفرق بين المزاحمة عن السجدة وعن الركوع ان السجدة حصلت له احكام المأمومية بمجرد رفع الرأس من الركوع والمزاحمة عنها
بعد ذلك بخلاف الركوع (قوله وقيل يفصل) فيقال اتبعه في غير الاولى مالم (٣٤٥) يعقد ركوعها وأما الاولى فلا يتبعه حيث زوحم
عن السجود معه (قوله وفيه العطف

وقضى ركعة والاسجد ها ولا يسجد عليه ان يتقن (ش) يعني ان من زوحم أو نكس أو نحوه عن
سجدة مع الامام يريد وكذلك سجدين من باب أولى حتى قام الامام لما يليها فان لم يقو رجاءه
بغلبة الظن في الايمان بها أو بهما قبل عقد امامه برفع رأسه من ركوع ما يليها تبادى مع
الامام فيما هو فيه وترك السجدة أو الاثنين لانه لو اشتغل بها أو بهما لم يحصل له سوى ركعة
مع وقوعه في مخالفة الامام فأمر بالتبادى ليسلم من المخالفة مع حصول ركعة الامام له
ويقضى بعد سلام الامام ركعة بدل ركعة انقص يقرأ فيها بأتم القرآن وسورة الماعن أن
الاولى اذا بطلت على المأموم لم تنقلب الثانية أولى كالا امام والفذل تبسقى على حالها أولى
ويجهر فيها ان كانت احدى الاولين من صلاة جهرية ولا يسجد عليه لزيادة ركعة انقص
ان يتقن ترك السجدة منها لانها زيادة في حكم الامام يحملها عنه وان لم يكن على يقين من تركها
يسجد بعد السلام لاحتمال تمام صلاته في الركعة المأني بها بعد الامام زيادة ليست في حكمه
ولا يقال انها عمدة ولا يسجد في العمدة لاننا نقول هو كمن لم يدرك أصلي ثلاثاً ثم أربعا فان قوى
رجاءه بغلبة الظن في الايمان بالسجدة أو السجدين قبل عقد امامه وهو رفع رأسه سجدها
أو سجدها سواء كانت أولى صلاته أم لا على المشهور وقيل يفصل بين الاولى وغيرها كتراجته
عن الركوع وقوله أو سجدة الخ معطوف على ركوع وفيه العطف على الجملة قبل كمالها وانظر
وجهه في الشرح الكبير (ص) وان قام امام خامسة فتيقن انتفاء موجبها يجلس ولا اتبعه
فان خالف عمداً بطلت فيهما (ش) يعني ان الامام اذا قام لزيادة تكبيرة في رابعة أو رابعة
في ثلاثة أو ثالثة في ثنائية رجع متى علم وان تبادى بعد علمه أبطل عليه وعلى من خلفه وان لم
يعلم فأوممه على ما يفهم من توضيحه على خمسة أقسام متيقن انتفاء تلك الركعة ومتيقن
موجبها علمه بطلان احدى الاربع بوجه من وجوه البطلان وظان الموجب وظان عدمه
وشاك في الموجب فتيقن انتفاء الموجب بالاعتقاد الجازم لكمال صلاته وامامه يجلس
وجوابا ويسجد فان لم يفقه كلمة بعضهم وأما من يتقن ثبوت الموجب أو ظنه أو توهمه أو شك

على الجملة قبل كمالها) أى فانه
عطف أو نكس على زوحم قبل
الايمان بقوله أو سجدة لانه أعنى
سجدة معطوف على ركوع
والركوع معمول لزوحم والمعطوف
على المعمول معمول فلزم العطف
على الجملة قبل كمالها فانه لو
زوحم أو حصل له نكس عن الرفع
من الركوع فهل هو كمن زوحم عن
الركوع أو كمن زوحم عن السجدة
والاول هو البين كما قال ابن يونس
(قوله فتيقن انتفاء موجبها) أى
عن نفسه وعن امامه أى جازم
بانتفاء موجبها وهذا على طريقة
محققون المتقدمه واما على مذهب
ابن القاسم المتقدم الموافق لقول
ابن رشد كل سهو لا يحمله الامام
عمن خلفه فلا يكون سهو وعنه
سهو والهم اذا هم فعلوه فيكون قوله
فتيقن انتفاء موجبها يجلس أى
عن نفسه وكذا يقال في نظيره في

(٤٤ - خرشي اول) الاقسام الداخلة تحت قوله والا اتبعه والحاصل انه اختلف في سهو الامام في الاركان هل يسرى للمأموم
فلا يخلص من عهده به علمه أم لا وعلى هذا الخلاف يتفرع كل سهو لا يحمله الامام الخ (قوله اتبعه) وجوابا ثم ان ظهر له قيام امامه
لموجب فواضح وان ظهر له بعد فراغه من الخامسة سواء كان قبل سلامه أو بعده انه لم يقم لموجب وانما قام سهواً وسجد بعد السلام
وسجد معه المتبوع (قوله فان خالف عمداً) أى ولو حكما كجهل غير متأول (قوله بالاعتقاد الجازم) تصوريه فتيقن انتفاء الموجب (قوله
يجلس وجوابا ويسجد) لا يخفى ان صحة صلاته مشروطة بأمرين أن يسجد ولم يظهر له خلل في صلاته ويدل على الاول قوله ان يسجد وعلى
الثاني قوله لا لمن لزمه الخ فان لم يسجد بطلت (قوله كلمة بعضهم) أى واذا كلمه بعضهم فيرجع لقولهم ان يتقن صحته أو شك فيها فان لم
يرجع بطلت عليه وعليهم في التيقن وكذا في الشك ان أجمع مأمومه على نفي الموجب فان تيقن خلاف خبرهم فلا يجب عليه الرجوع الا
أن يكثر واجدا بحيث يفيد خبرهم العلم الضروري فيجب رجوعه لان تيقنه حينئذ بمنزلة الشك فان لم يرجع بطلت عليه وعليهم وأما ان
لم يكثر واجدا فهل يسلمون قبله أو ينتظرونه حتى يسلم ويسجد سهواً وقولان في تنبيهه ما تقدم من انه اذا لم يفهم بالتسبيح بكلمة بعضهم

اعترضه شيخنا الصغير رحمه الله تعالى بأنه إذا لم يفهم بالتسبيح يشير ون له فان لم يفهم به كونه فربما الكلام إذا لم يفهم بالاشارة (قوله) بطلت صلاة كل ان لم يتبين) بهذا يفهم ان قوله بطلت أى تهيات للبطالان (قوله فيأتى الجالس بركعة) قال الامام قت لموجب أم لا أى لم يعرف ما عنده أما إذا قال الامام بعد ذلك (٣٤٦) قت لا غير موجب أى علم عدم الموجب لتلك الركعة فلا يجب عليه ذلك (قوله) ويعيدها

المتبع) أى إذا علم ان الاتيان لموجب ومثله الشك لان علم عدم الموجب (قوله فان خالف عمدا) المناسب أن يقول فان خالف عمدا أى أوجه لا غير متأول لان التأويل في الجاهل الخ (قوله) وان قال قت لموجب الخ قال عجم اعلم أن كلام المؤلف هذا يجب فيه تأخير الواو عن محلها وأدخالها على صحت فيكون حينئذ كلامه هكذا ويعيدها المتبع ان قال قت لموجب أى وتغير اعتقاده عما كان أولا وصحت لمن لزمه اتباعه وتبعه وأما بقاء الكلام على ما هو ففيه خلل من وجهين الاول انه يقتضى انه انما تصح صلاة من لزمه اتباعه وتبعه حيث قال قت لموجب وهذا وان وافق ما لابن عبيد السلام لكنه مخالف للكلام ابن هرون وهو المرتضى الثانى أنه يفيد أو يوهوم ان قوله ولمقابلة ان سجد فيما إذا قال الامام قت لموجب اذا المتبادر عطفه على معمول جواب الشرط مع ان قوله ان سجد هذا اعدام من أن يقول الامام قت لموجب أم لا لا ويفيده عجم وانظر هل يكفي ان يسجد البعض كذا فى كذا الا أن فى عب في غير ذلك الموضع أنه يكفي تسبيح البعض لانه فرض كفاية (قوله والالم تصح صلاته ويعيد أبدا) أى اذا تركه عمدا (قوله) ولم يتغير يقينه) أى بقوله قت لموجب أم لا لما تقدم

فيه فانه يجب عليه في هذه الاحوال الاربعة ان يتبعه في قيامه وجوب بالان الشخص انما يعتد من صلاته بما يتقن أدائه فان خالف من أمر بالجلوس وتبعه عمدا أو جلس من أمر بالقيام عمدا بطلت صلاة كل ان لم يتبين ان ما فعله من المخالفة موافق لما فى نفس الامر اما ان تبين لمن حكمه القيام فجلس موافقة ففعله لما فى نفس الامر بأن تبين له وللإمام عدم الموجب وزيادة تلك الركعة فقال ح الظاهر صحة صلاته ولا تضره المخالفة ولم أره منصوصا انتهى وأما من حكمه الجلوس فقام عمدا ثم تبين ان الامام قام لموجب فان صلاته تصح عند ابن المواز كما يأتى وهو الموافق لمفهوم قول المؤلف ولم يتبع من قوله لان من لزمه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع فانه يفيد ان من لزمه اتباعه في نفس الامر واتبع ان صلاته صحيحة واختار النخعي البطالان وعلى كلام ابن المواز فهل تنوب له تلك الركعة عن ركعة الخلل وهو ظاهر عبارة ابن المواز الاتية أو يقضى بها قولان وثانيهما هو الموافق لقول المؤلف وتارك سجدة من كآوله لا تجزئه الخامسة ان تعيدها (ص) لاسهوا فيأتى الجالس بركعة ويعيدها المتبع (ش) أى فلا تبطل صلاة من حكمه الجلوس فقام سهوا ولا صلاة من حكمه القيام فجلس سهوا لكن يأتى الجالس سهوا وعمدا أمر به من اتباع الامام بركعة اذا استمر على اعتقاده ذلك ويعيد الركعة المتبع للإمام فيها سهوا وعمدا أمر به من الجلوس لتيقنه انتفاء الموجب اذا تبين له خطأ يقينه ولا تجزئه ركعة السهو على أصل المشهور وقيل تجزئه وهو الجارى مع مفهوم قول المؤلف الا ترى لا تجزئه الخامسة ان تعيدها قوله فان خالف عمدا أى ان لم يكن متأولا بدليل قوله كتبت تأول وجوبه على المختار فان كلام النخعي هو المسند وقوله فان خالف أى أحدهما لا بعينه وقوله عمدا حقيقة أو حكما كمن خالف جهلا فانه ملحق بالعماد ثم الافصح ان يقول فان خالف لان العطف بالواو فالافصح المطابقة وتقدم تقييد البطالان فيها بما إذا لم يتبين ان ما فعله كل من المخالفة موافق لما فى نفس الامر فقوله بطلت أى تهيات للبطالان لا بطلت بالفعل والالورد عليه صورة الجملة (ص) وان قال قت لموجب صحت لمن لزمه اتباعه وتبعه ولمقابلة ان سجد (ش) لما فرغ من بيان اللزوم للمؤمنين قبل سلام الامام من جلوس واتباع وما يترتب على من خالف شيئا مما أمر به عمدا أو سهوا وشرع في بيان أحكامهم بعد السلام فقال وان قال الخ والمعنى ان الامام اذا قال بعد السلام لمن اتبعه في الخامسة ولمن جلس ولم يتبعه انما قت لموجب وذلك لاني أسقطت الفاتحة ونحوها ولم أفعل ذلك سهوا فان الحكم ينقسم باعتبار المؤمنين خمسة أقسام من يلزمه اتباعه بان يكون من أحد الاقسام الاربعة وتبعه كما امر يريد أو جلس سهوا لكن يأتى بركعة كما مر ومقابلته وهو من يتقن انتفاء الموجب وجلس فتصح صلاته ما لم يكن صحة صلاة من جلس لتيقن انتفاء الموجب مشروطة بأن يسجد للإمام والالم تصح صلاته ويعيد أبدا ويزاد شرط على التسبيح ولم يتغير يقينه بدليل قوله لان من لزمه اتباعه في نفس الامر الخ بان استمر على يقينه وتكذيب الامام والقييد الاول لسجنون والثاني لابن المواز فان تغير يقينه فهو قوله لان من لزمه الخ فقوله ان سجد في مقابلة فقط خلافا لت (ص) كتبت تأول وجوبه على المختار (ش) لما قدم ان من خالف

ان قوله ولمقابلة ان سجد سواء قال الامام قت لموجب أم لا وبعض من كتب يقول المراد بقوله قت لموجب أن ما أمر يأتى بما يؤثر وجود الموجب ولو هو ما كان بهذا اللفظ أو بغيره فان أتى بهذا اللفظ ولم يؤثر عند المؤمن ما ذكر لم يعتبر في حق متيقن انتفائه اه (قوله) كتبت تأول وجوبه على المختار) لافرق بين أن يقول الامام قت لموجب أم لا كما عليه الخطاب وهو الراجح وقيل

خاص بما اذا قال الامام قتل لموجب فان لم يقل بطلت على المأموم وعليه شيخ عجم واذا لم تبطل صلاته فان استمر على تبين انتفاء الموجب ولم يؤثر عنده قول الامام قتل لموجب أى لسبب فلا شيء عليه والا بأن أثر قول الامام ظنا أو شكافى أن الساهى يعيد فالتعمد أولى وعلى أنه لا يعيد فيجوز في المتأول القولان هل تلك الركعة تنوب عن ركعة الخلل أو يقضيها ^{بالتبعية} يفهم من كلام حلولان المراد بالتأويل أن يكون جاهل لا يظن أن عليه اتباعه وان لم يخطر بباله حديث انما جعل الامام ليؤتم به ونحوه (قوله كحجة صلاة) لا حاجة لتقدير صحة لان الحجة هي مفاد التشبيه (قوله ولم يتبع) أى ابتداء (قوله هذا يخرج من قوله صحت الخ) فيه شيء لان الاخراج فرع الدخول بل هو في الحقيقة معطوف على محذوف هو محترزه والتقدير وصحت لمقابله ان سجد ولم يتغير اعتقاده لانه لم يزل مع الخ لان معناه لان تغير اعتقاده (قوله أى معتقد الخ) أشار الى أنه ليس المراد باليقين (٣٤٧) الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل بل المراد الاعتقاد الجازم فقط

ما أمر به من الجلوس وقام عمدا بطلت صلاته وكان بظاهاه يشمل العامد والجاهل وهو الجاري على المشهور ومن الخاق الجاهل بالعامد أو ان اللغوى اختار فيه الحجة فشببه بقوله صحت الخ قوله كتبع الخ والمعنى ان من تبين انتفاء الموجب وتبعه جهلا متأولا وجوب الاتباع فان صلاته صحيحة على ما اختاره اللغوى فقوله كتبع أى كحجة صلاة متبع فقوله على المختار متعلق بالمضاف الأول (ص) لانه لم يزل عليه اتباعه في نفس الامر ولم يتبع (ش) هذا يخرج من قوله صحت ومعنى ذلك ان من جلس متيقنا أى معتقدا انتفاء الموجب ثم لم يصدق ظنه وتبين له خطأ نفسه فان صلاته تبطل فهذا يفارق قوله ولم يزل عليه ان سجد أى ولم يتغير يقينه وهذا تغير عما كان أولا لا يعتقده وانما لم تصح صلاته لانه تبين انه كان يلزمه اتباعه في نفس الامر فهو مواخذا بظاهاه تارة وبما في نفس الامر أخرى (ص) ولم تجز مسبقا علم بخامسيتها (ش) يريد أن المسبوق بركعة فأكثر اذا تبع الامام في الركعة التي قام لها ساهيا وهو عالم بأنها خامسة لا امامه لم تنب له عن الركعة التي سبقه بها وهذا قول مالك وقال ابن المواز تجزئه لان الغيب كشف انها رابعة وقال زهير تجزئ عائد على الركعة لا الصلاة أى ولم تجز الركعة مسبقا علم بكونها خامسة لا اعتقاده الكمال بحضوره الامام أول صلاته وسماعه قراءة السرية والحال ان الامام قال قتل لموجب والفرق بين هذا وما تقدم من ان من وجب عليه الجلوس وقام عمدا تبطل صلاته ان المسبوق لما كانت عليه ركعة قطعاً وقام عالما بها فكانت له قام لها فلذلك اغتفر في حقه القيام بخلاف من قام وليس عليه شيء قطعاً فانه بمثابة من تعمد الزيادة في الصلاة اذا تقرر هذا علم أن الكلام السابق مقيد بغير المسبوق فيقيد أول كلامه بآخره وعلم أيضا ان هذه المسئلة غير مقيدة بما اذا اتبع متأولا كما جعله على ذلك السهوى ومن تبعه لان مقتضى كلامهم الاطلاق والمجئى للعمل المذكور المعارضة لما تقدم وقد علم الجواب عنها (ص) وهل كذا ان لم يعلم أو تجزئ الا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان (ش) اعلم ان المسبوق اذا تبع الامام في الخامسة وهو غير عالم بذلك فهل لا تجزئه تلك الركعة عما سبق به سواء أجمع المأموم على نفي الموجب أم لا أو تجزئه الا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب في ذلك قولان ففعل الخلاف في اجرائها وعدمه حيث أجمع

المصنف كما قال بعضهم الا أن يجمع كل من خلف الامام على أنه لم يسقط شيئا (قوله والفرق بين هذا الخ) لا حاجة لهذا الفرق لان الفرض انه قال قتل لموجب والبطلان فيما سبق لم يقل الامام فيه قتل لموجب أى فتم بتغير اعتقاد المأموم المذكور فلا حاجة لهذا الكلام الا أني حينئذ (قوله والمجئى للعمل المذكور) وهو حمل السهوى (قوله وقد علمت الجواب عنها) أى بأن ما تقدم في غير المسبوق (قوله فهل لا تجزئه الخ) كذا في نسخة المؤلف رحمه الله بزيادة لا (قوله ففعل الخلاف الخ) هذا لا يناسب المقعر عليه الذي هو في نسخة الشارح ولا يأتى الا لو كان الاصل فهل تجزئه تلك الركعة عما سبق به الا أن يقال قصده بذلك الاشارة الى أن كلام المصنف لا يستقيم والاولى للمصنف أن يقول وهل عند عدم العلم تجزئ مطلقا أو تجزئ الا أن يجمع الخ وانظر لم جرى خلاف في هذه الصورة وأطلق القول فيها والقياس خلافه لما سبق في الخامسة من أن المأمومين اذا كثروا جدا فيقيد خبرهم العلم الضروري فان الامام يلغى نفسه ويرجع لقولهم وقياس هذا لا تجزئه الركعة حيث كثروا جدا وسبق أيضا أنهم اذا كثروا جدا مع تبينه خلاف قولهم وعدم شكه منه فلا يرجع وقياس

المصنف كما قال بعضهم الا أن يجمع كل من خلف الامام على أنه لم يسقط شيئا (قوله والفرق بين هذا الخ) لا حاجة لهذا الفرق لان الفرض انه قال قتل لموجب والبطلان فيما سبق لم يقل الامام فيه قتل لموجب أى فتم بتغير اعتقاد المأموم المذكور فلا حاجة لهذا الكلام الا أني حينئذ (قوله والمجئى للعمل المذكور) وهو حمل السهوى (قوله وقد علمت الجواب عنها) أى بأن ما تقدم في غير المسبوق (قوله فهل لا تجزئه الخ) كذا في نسخة المؤلف رحمه الله بزيادة لا (قوله ففعل الخلاف الخ) هذا لا يناسب المقعر عليه الذي هو في نسخة الشارح ولا يأتى الا لو كان الاصل فهل تجزئه تلك الركعة عما سبق به الا أن يقال قصده بذلك الاشارة الى أن كلام المصنف لا يستقيم والاولى للمصنف أن يقول وهل عند عدم العلم تجزئ مطلقا أو تجزئ الا أن يجمع الخ وانظر لم جرى خلاف في هذه الصورة وأطلق القول فيها والقياس خلافه لما سبق في الخامسة من أن المأمومين اذا كثروا جدا فيقيد خبرهم العلم الضروري فان الامام يلغى نفسه ويرجع لقولهم وقياس هذا لا تجزئه الركعة حيث كثروا جدا وسبق أيضا أنهم اذا كثروا جدا مع تبينه خلاف قولهم وعدم شكه منه فلا يرجع وقياس

هذا أن تكون الركعة صحيحة لقول الامام وقت لموجب (قوله هذا اذا قال الامام وقت لموجب) أي ان محل الخلاف في الصورة الاولى والاتفاق في الثانية ان قال وقت لموجب والا فلا تجزئ الركعة اتفاقا في صورتين (قوله يظهر ازايدة) أي بعقد ازايدة على حد قوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم الخ (قوله قال ابن غلاب وهو المشهور) أي مع صحة الصلاة الا أن مقتضى التعليل البطلان الا انه يرد عليه قول المصنف فيما سبق وبتعمد كسجدة أي من البطلان فيها والجواب ان ما تقدم لم تكن عليه في نفس الامر وما هنا عليه في نفس الامر وقد علمت انهم في هذا المبحث يراعون ما في نفس الامر وفي الخطاب عن الهواري المشهور بطلان الصلاة حينئذ ويمكن حمله على الامام والقدر وما لابن (٣٤٨) غلاب على المأموم لان له عذرا في الجملة (قوله فالمشهور انها تجزئه) ومقابلته لابن

القاسم لا تجزئ الساهي ولعله لفقد قصد الحركة للركن وعليه فلا مفهوم لقول المصنف ان تعمدها (قوله فلا يكون ما يأتي به زائدا) فان قلت لا نسلم انه اذا ذكر الخلل قبل عقدها لا تكون خامسة وانما تكون رابعة اذ قد يفعلها بنية انها خامسة قلت لا نسلم لانه لا يتصور ان يفعلها بنية انها خامسة مع علمه بالخلل قبل عقدها وان سلم ذلك فلا تضر هذه النية كنية الامام أن لا يحتمل عن المأموم ما يحتمل عنه (قوله وكلام المؤلف في غير المسبوق) أقول بل يتصور في المسبوق أيضا والموضوع مختلف في فصل في سجود التلاوة (قوله وان تفارقا في بعض الاحكام) وذلك ان سجود التلاوة لا تبطل الصلاة بتركه وبعض افراد سجود السهو تبطل بتركه وغير ذلك (قوله سجد بشرط الصلاة) أي الصلاة النافلة اذ يجوز أن تفعل على الدابة أي لغير القبلة في سفر القصر كصلاة النافلة وفي السفينة لغير القبلة ان لم يمكن الدوران (قوله أو للسببية) الاحسن أن تكون

المأمومون على نفي الموجب وأما ان لم يجمعوا على ذلك فتجزئ من غير خلاف وهذا اذا قال الامام وقت لموجب والافصلاته صحيحة ولا تجزئه تلك الركعة اتفاقا وكلام المؤلف مشكل اذ ليس ثم قول بعدم الاجزاء سواء أجمع مأمومه على نفي الموجب أم لا كما هو ظاهره فلو قال وهل تجزئه ان لم يعلم أو الا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب قولان لطابق المنقول والمراد بقوله الا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب أن يجمعوا على نفي الموجب عن أنفسهم فقط وان لم يجمعوا على نفيه عن امامهم وهذا على ما عليه ابن القاسم وابن المواز وعليه حمل ابن غازي كلام المؤلف وهو الموافق لقاعدة كل سهو لا يحمله الامام عن خلفه لا يكون سهوه عنه سهوا لهم اذا هم فعلوه واما على ما تقدم للمؤلف في مسئلة وان سجد امام سجدة المخالف لهذه القاعدة ولقول ابن القاسم وابن المواز فراد المؤلف يجمعهم على نفي الموجب عن أنفسهم وعن امامهم (ص) وتارك سجدة من كآ ولا تجزئه الخامسة ان تعمدها (ش) يريدان من ترك ركنها سهوا نحو سجدة من الاولى أو الثانية مثلاً وفات التدارك ولم يشبهه لذلك واعتقد كمال صلاته وأتى ركعة يظهر ازايدة فاذا عليه مثلها لا تجزئه تلك الركعة الخامسة في رابعة أو الرابعة في ثلثية ان تعمدها عند سكونه وصوبه ابن المواز قال ابن غلاب وهو المشهور لانه لا لعب أمالوصلي خامسة أو رابعة ساهيا وذكرا سجدة من الاولى فالمشهور انها تجزئه انتهى وعلم من تقريرنا للمسئلة انه ذكر السجدة ونحوها من كآ ولا بعد ما عقد الركعة الزائدة عمدا أو سهوا وأما ان تذكر ما ذكر قبل ذلك فلا يكون ما يأتي به زائدا لانها عوض عما حصل فيه الخلل كما أشار الى ذلك الشارح وكلام المؤلف في غير المسبوق سواء كان فذا أو اماما أو ماموما أو اذ هو الفرع الذي قبله ولا مفهوم لخامسة ولما كان سجود التلاوة له شبهة بسجود السهو لا شراكهما في الزيادة على أركان الصلاة المحدودة وان تفارقا في بعض الاحكام أتبعه به معبرا بجملة لفظها الخبر ومعناها الطلب فقال

فصل سجد بشرط الصلاة (ش) فاعل سجد في كلامه هو قارئ أو بائع في قوله بشرط وبلا احرام متعلقة بسجد والاولى منهما ما تحتمل أن تكون للمعية أو للسببية والثانية للتعدية والمعنى سجد القارئ مع حصول شرط الصلاة لها أو بسبب حصول شرطها من طهارة واستقبال واسترورة ونحوها وهذا شابهت الصلاة ولما كانت من نواحي القراءة كان لها بها أيضا شبهة وهو عدم الاحرام والسلام فلذا قال (بلا احرام وسلام قارئ) أي وبلا رفع يدين للاحرام زائد على تكبير الهوى اتفاقا بخلاف سجود السهو الذي هو من نواحي الصلاة فاعطى حكمها

فقوله

للمعية ولا تظهر السببية لان وجود الشرط ليس سببا للسجود انما سبب السجود

القراءة أو السماع وحاصله ان جعلها للسببية ينافي ان مدخولها شروط (قوله والثانية للتعدية) لا يظهر بل الذي يظهر انها للملابسة حال من فاعل سجد (قوله بخلاف سجود السهو) أي فيحتاج الى احرام وسلام ورفع يدين وهو غير مسلم في الكل وذلك لانه كما لا يرفع يديه في سجود التلاوة لا يرفعهما في سجود السهو وكلاهما يحتاج هنا لتكبير زائد على تكبير الهوى لا يحتاج في سجود السهو الى تكبير زائد على تكبير الهوى نعم سجود السهو يحتاج لسلام بخلاف سجود التلاوة فان قلت يجوز أن يريد بالاحرام النية أي فيحتاج لها في سجود السهو أي البعدي ولا يحتاج لها هنا لان عجم قد قال لا تطلب منه النية في سجوده لانية الفعل ولا نية التقرب لكونها تابعة لما لا نية فيه

قلت بعد ذلك غاية البعد كيف بعد التحصيل فضيلة أو سنة بدون بنية خصوصاً وقد ذكر عجب في حاشية الرسالة أنه لا بد من النية لأن الأعمال بالنيات وهذا مما لا شك فيه فالصواب الرجوع إليه كما قرر بعض الاشياخ (أقول) ولعل التعبير بالفعل الماضي للإشارة إلى أنه ينبغي المحافظة على ذلك في تنبيهه بـ قوله بلا احرام وسلام أي اللفظ قد خرج من خلاف على أن ابن وهب يقول أنه يسلم منها كالصلاة (قوله اذ لا معنى له) أي معنى صحيح فالمنقح الحكمة (قوله في أقل افرادها) (٩٤٣) أي لأنه المحقق (قوله إشارة إلى أن الفعل الخ)

الانساب أن يقول إشارة إلى أنه يكفي سجدة واحدة لأن الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد فيسوقه مساق التعليل (قوله في كلامه تعرض لقيد الوحدة) لا يخفى أن هذا كله اذ لم ينظر لمجموع كلام المصنف والافقيه المعرض لقيد الوحدة فقد قال فيما يأتي وجهرها وتكريرها وغير ذلك (قوله اذا تبعه) قال في المصباح تلوت الرجل أتألوه تلوا اذا تبعته اه (قوله فاذا لم تكن الخ) ولذلك سمأى بقول واقتصار عليها الخ (قوله لأنه) أي ما ذكر من مشروعيتهما (قوله لا يخاطب بالسجود الا البالغ) أي بحسب المنقول فلا يقال انه تعليل الشيء بنفسه أي وأما الصبي فلا يخاطب ندبا ولا سنة بسجود التلاوة هذا معناه (أقول) لا يخفى أنه سيأتي يذكر أنه يخاطب بها على طريق التندب وهو الصواب لموافقة لما تقدم من أن المعتد ان المصبيان مكافون بالمندوب (قوله ان صلح ليوم) أي في القرية فلهذا لا يسجد من سمع قراءة غيره بالغ (قوله القرآن) يشمل أوجه القراءة كقراءة ورش (قوله وأحكامه) بل وما كان جائزا كمدنستعين وقصره عند الوقف (قوله عند الأكثر) عبارة تن كذا في التوضيح على نقل الأكثر في فهم ان المراد

فقوله سجدة خبرية لفظا انشائية معنى بدليل قوله وهل سنة أو فضيلة خلاف أي طلب سجود قارئ ومستمع لو سجد على وجه المطلوبية وليس المراد الاخبار عن سجود قارئ ومستمع فيما مضى اذ لا معنى له وسيأتي ان هذه المطلوبية على وجه السنة أو الفضيلة وقوله سجدة أي طلب منه السجود أي طلب منه ايجاد هذه الماهية في أقل افرادها وهو واحد فاندفع ما ورد على المؤلف من أنه ليس فيه التعرض لقيد الوحدة على أنه قد يقال انه عبر بالفعل ولم يقل سجود التلاوة مشروط بشرط الصلاة مثلاً إشارة إلى أن الفعل يكفي في تحقق مدلوله واحد من أفراد الحقيقة اذ هو عنددهم له حكم السكرات في كلامه تعرض لقيد الوحدة * (قاعدة) * انما قالوا بسجود التلاوة ولم يقولوا بسجود القراءة لأن التلاوة أخص من القراءة لأن التلاوة لا تكون في كلمة واحدة والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه لأن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء تلاه اذا تبعه فاذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم يستعمل فيها التلاوة ويستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم جلس هذا الفعل والذي يظهر عدم كفر من أنكسر مشروعيته بسجود التلاوة لأنه ليس معلوماً من الدين بالضرورة أي يعرفه الخاص والعام وان كان مجمعا عليه وظاهر قوله قارئ أنه يطلب بها ولو ما شيا وهو كذلك وينحط من قيام ولا يجلس لها من قيامه وارتضى بعض أن شرط سجود التالي بلوغه وكذا شرط سجود المستمع اذ لا يخاطب بالسجود الا البالغ (ص) ومستمع فقط ان جلس ليتعلم ولو ترك القارئ ان صلح ليوم ولم يجلس ليسمع (ش) مستمع بالرفع عطف على قارئ المهـموز وفي بعض النسخ فار منقوصا عومل معاملة قاض بعد قلب هـ زنه ياء فهو رفوع بضمة مقـدرة على الباء المحذوفة لا لتقاء الساكنين والمعنى أن المستمع يخاطب بسجدة التلاوة كما يخاطب بها القارئ لكن بشرط لسجود المستمع شرط منها أن يكون جلس ليتعلم من القارئ القرآن أو أحكامه من ادغام واظهار ونحوه مما يليصون قراءته عن اللحن فلا يسجد جالس مجردا بشغف الثواب عند الاكثر وخرج بمستمع وهو قاصد السماع الذي طرق أذنه السماع من غير قصد فلا يسجد عليه ومختار ابن القاسم يسجد المستمع ولو ترك القارئ السجود لأن تركه لا يسقط مطلوبية الآخر منه وهذا في غير الصلاة وأما فيما بينه على تركه بخلاف وتبطل صلاته بفعلها دون امامه دون العكس كما يفيد ما يأتي ومنها أن يكون القارئ الذي يسمع المستمع قراءته صالحا للامامة أي في الجملة بأن يكون ذكرا بالغاً محققاً عاقلاً غير فاسق فلا يسجد مستمع قراءة أضدادهم وقولنا في الجملة لا يدخل ما اذا كان القارئ غير متوضئ فان المشهور بسجود مستمعه كما ذكره الناصر اللقاني لكن المذهب انه لا يسجد على مستمع غير متوضئ وهو ما حرم به النخعي واقتصر عليه أبو الحسن في شرح المسدونة والشاذلي ومنها أن لا يكون القارئ جلس ليسمع الناس حسن قراءته والا فلا يسجد المستمع منه لما دخل قراءته من الرياء فلم يكن أهلاً للاقتداء به وما ذكرناه من اختصاص هذا الشرط بسجود المستمع هو ظاهر كلام المؤلف وعليه قرر

أكثر أهل المذهب (قوله وخرج بمستمع الخ) أقول اذا الحاجة لقوله فقط والمخلص أن يقول انما أتى بقوله فقط دفعاً لما يتوهم ان في العبارة حذفاً والتقدير ومستمع وسامع (قوله ومختار ابن القاسم) مقابله ما قاله مطرف وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبع من أنه لا يسجد (قوله لكن المذهب) فهو المعقول عليه وقال عب في الجملة لا دخل بسجود مستمع غير عاجز من متوضئ عاجز عن ركن ومستمع مكروه الامامة وكذا من فاسق يجارحه على المعتد فقوله الشارح غير فاسق أي بنا، على القول الضعيف (قوله من الرياء) أي بحسب

المظنة (قوله وفيه بعد) أي من العبارة (قوله لكان أخضر) جواب ذلك ما بعده (قوله اختلاف المتعلق) أي الفاعل (قوله ان كان الله الخ) أي فلم يعطف ان كان الله على ان أردت لاختلاف الفاعل (قوله اما الثاني قطاهر) وذلك لانه يقول وصلح ليوم فيحذف ان (أقول) فاذا انقوت النسكته المتقدمة (قوله لا ثانية الحج الخ) ولو سجد في ثانية الحج وما بعدها بطلت صلاته الا ان يكون مقتديا بمن يسجد هاوتبعه فلا بطلان فلو سجد هادون (٣٥٠) امامه بطلت صلاته وان ترك اتباعه أساء وصحت صلاته وقال عجي لا ثانية الحج

أي يكره وقول اللخمي يمنع معناه يكره وقوله والتجيم معطوف على ثانية أي ولا سجدة النجم كذا في ك (قوله اذ هو مفعول سجد) يبعده قوله لا ثانية الحج لان المعنى لا يسجد بسبب قراءته ثانية الحج فالمناسب كون في السببية أي سجد بسبب قراءته آيات احدى عشرة سجدة (قوله يعزم) أي يأمر الناس بالسجود فيها (قوله وقيل هي) أي العزائم ماثبت الخ الحاصل ان الاحدى عشرة سجدة تسمى عزائم فقد قال عجي وسميت الاحدى عشرة عزائم مبالغة في فعل السجود مخافة ان ترك اه واختلف في العزائم ف قيل هي المأمورات وقيل ماثبت بدليل شرعي الخ كانه يشير الى أن ما عدا الاحدى عشرة لم يخل عن معارض راجح وهو عمل أهل المدينة (قوله والمشركون) أي لزعمهم انه مدح آلهتهم بقوله أفرايتم اللات والعزى ومناة الثالثة الاخرى وألقى الشيطان صوتا مثل صوته سمعوه تلك الغرائيق العلى وان شفاعتهن لترجي الأئبل خير بأن القاضي عياض ارجح هذا بعدم ثبوته وفي ك وجسد عندي مانصه وسبب سجود المشركين معه عليه الصلاة والسلام مدح آلهتهم عند قراءته أفرايتم اللات والعزى

الشارح وغير واحد وهو خلاف ما عليه السهري من جعله شرطاً في سجود القاري أيضاً وقد نقله أبو الحسن عنه في شرح الرسالة وعليه فيكون قوله ولم يجلس ليسمع شرطاً فيهما وما قبله في المستمع فقط وفيه بعد والظاهر من العبارة اختصاصه بالمستمع ثم لوقال وصلح ليوم لكان أخضر وقال السهري فان قلت لم يعطف صلح على جلس ليتعلم مع ان كليهما شرط فيه قلت يظهر والله أعلم انه رأى لما اختلف المتعلق صار لذلك كالذين لا اشتراك بينهم فترك العطف لذلك انتهى وتظيره قوله تعالى ولا ينفعكم نحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ثم لو قدم المؤلف قوله ان صلح ليوم وما بعده على المبالغة لكان أحسن وأخصر أما الثاني قطاهر وأما الاول فلانه يوجبهم أن اشتراط الصلاة لا حجية وما بعدها حيث ترك القاري وصلح بفتح اللام وضحاها ثم ان قوله ليسمع مبنى للمفعول وللفاعل وقصره تت على الاول وهو قصور (ص) في احدى عشرة لا ثانية الحج والنجم والانشقاق والقلم (ش) هذا متعلق بقوله سجد أي سجد قاري ومستمع في احدى عشرة سجدة ولو حذف لفظة في ماضيه اذ هو مفعول سجد المتعدي ولعل في هنا السببية على حد قوله عليه الصلاة والسلام دخلت امرأة النار في هرة الحديث والا فالظرفية فيه مجازية وهي العزائم أي المأمورات التي يعزم الناس بالسجود فيها وقيل هي ماثبت بدليل شرعي خال عن معارض راجح وليس في المفصل منها شيء على المشهور والاحدى عشرة هي آخر الاعراف والآصال في الرد ويؤمنون في النحل وخشوعا في سبحان وبكافي مريم وما يشاء في الحج ونزواني الفرقان والعظيم في الفل ولا يستكبرون في السجدة وأتاب في ص وتعيدون في حم السجدة وما يروى زيادة على ما هنا محمول على النسخ عند مالك وان الذي استقر من أمره عليه الصلاة والسلام احدى عشرة وزاد ابن وهب وابن حبيب أربعا ردها المؤلف صريحاً وهو انه لا يسجد في ثانية الحج عند قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ركعوا واسجدوا لانها في مقابلة الركوع الذي هو أحد أركان الصلاة ولا في النجم عند قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وان صح انه صلى الله عليه وسلم سجد عندها وهي أول سورة أعلن بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحرم وسجد معه المؤمنون والجن والمشركون غير أبي لهب رفع حفنة من تراب الى جبهته وقال يكفي هذا الان اجماع فقهاء المدينة وقراءها على ترك السجود فيها مع تكرار القراءة ليس لا يرايدل على النسخ اذ لا يجتمعون على ترك سنة قاله في الذخيرة غير ان قوله غير أبي لهب فيه نظر انظر وجهه في الشرح الكبير ولا في الانشقاق عند قوله تعالى واذا قرأ القرآن لا يسجدون ولا في القلم عند قوله واسجدوا اقترب تقديم العمل على الحديث (ص) وهل سنة أو فضيلة خلاف (ش) هذه جملة استثنائية قصديها تفصيل الحكم الذي أجله في قوله سجد أي طلب منه السجود وهل هذا الطلب على وجه السنية وظاهر كلامهم انها غير مؤكدة وشهره ابن عطاء الله وابن الفاكهاني وعليه الاكثر والفضيلة وهو قول الباجي وابن السكاتب وصدره ابن الحجاب ومن قاعدته شهير

ما صدر

ومناة الثالثة الاخرى السك الذي ذكره الان في تلك اذا قسمه ضيزي (قوله انظر وجهه الخ) قال في ك

مكن قال ه في شرحه ان الصواب غير الوليد بن المغيرة بدل غير أبي لهب كذا قال بعضهم قلت وفيه نظرفان الذي في رواية الشيخين ان الفاعل لذلك أمية بن خلف (قوله تفصيل) أي تبين لاذ كرتفاصيل (قوله وهل سنة) ومقتضى ابن عرفة انه الراجح وكان ينبغي للمصنف الاقتصار عليه فان القول بالفضيلة لم يشهر

(قوله لا تنافي الفضية الخ) بل تنافي لان طريقة المصنف انها ترادف المستحب (قوله لان الواجب يجامع الجائز) لا يخفى ان الجائز يطلق بمعنى المأذون وبمعنى مستوى الطرفين وبمعنى خلاف الاولى فالجامعة انما هي على المعنى الاول لا مطلقا كما يوهمه لفظه (قوله الا كثرة الثواب وقتته) أي لا ماقاله البعض المشار له بقوله فقول بعضهم الخ (قوله على القولين) تفسير لقوله مطلقا (قوله وبطل ما قيل المتبادر للذهن قلبها) وجه ذلك انه يقع في الذهن انها اذا كانت في صلاة فلا تنقصر للتكبير الذي يقر بها من الصلاة فيسجد لها بخلاف ما اذا كانت بغير صلاة فنقتصر الى التكبير الذي يقر بها حتى يسجد (٣٥١) لها هداية ما يفهم فبين الشارح بالنقل ان

ما مشى عليه المصنف هو الصواب (قوله لا نأقول قد وهم الخ) لك أن تقول ان التوهم من حيث انه اعتمده ورجحه لا من حيث كونه منقول في المذهب (قوله وكرهه على المشهور سجد شكرا الخ) أي ومقابله الجواز كما أفاده بهرام (قوله كره سجد شكر) أي وكذا صلاته (قوله بمسرة) أي ما سر به (قوله يوم اليمامة) أي يوم وقعة اليمامة وهي بلاد ونقل النووي الاجماع على الظاهرة في الصلاة والجنابة وسجود التلاوة والشكر (قوله شديدة) راجع للريح والظلمة (قوله ودل كلامه ان الصلاة الخ) أي للزلزلة ونحوها أي ويدخل في ذلك الصلاة لدفع الوباء والطاعون لانه عقوبة من أجل الزنا وان كان شهادة غيرهم كما أفاده البدر فلا يكره فيصطلحون اذ اذا أوجاعه اذا لم يحجمهم الامام أو يحجمهم على ذلك وهل يصلون ركعتين أو أكثر ذكر بعضهم عن اللخمي أنه يستحب ركعتان ولم أره اه والذي يظهر الوجوب اذا جمعه -م الامام على ذلك وانما شرعت الصلاة لذلك لانه أمر يخاف منه (قوله ودل كلامه الخ) لادلالة لانه مفهوم لقب لا يعتبر (قوله اشهارها والمداومة عليها) لا يخفى ان

ما صدر به خلاف وكان الاولى أن يقول أو مستحبة لان السنة لا تنافي الفضية والشيء انما يقابل بما فيه فلا يقال في الشيء انه واجب أو جائز لان الواجب يجامع الجائز وهذا الخلاف في حق المكلف وأما الصبي فيخاطب بما ندبوا وما ينبت على الخلاف الا كثرة الثواب وقتته وأما السجود في الصلاة فهو مطلوب مطابقا على القولين فقول بعضهم ينبت على القول بالسنة انه يسجد في الفرض وعلى القول الآخر لا يسجد هافيه فيه نظر (ص) وكبر لخفض ورفع ولو بغير صلاة (ش) قال فيها ويكبر اذا سجد ها واذ رفع رأسه منها وهذان في الصلاة اتفاقا وفي غيرها اختلاف والذي يرجع اليه مالك التكبير أيضا ابن يونس وهو أحسن والظاهر ان حكم التكبير السنة كتكبير الصلوات واذا علمت ما قررنا من ان التكبير للسجدة وفيها وخفضها متفق عليه في الصلاة والخلاف في ذلك خارجها كما هو صريح المواقظ هو لك صواب المبالغة وبطل ما قيل من ان المتبادر للذهن قلبها (ص) وص وأتاب وفصلت تعبدون (ش) أي ومحل سجدة ص هذا الموضع فالمبتدأ محذوف وأتاب هو الخبر ولما كانت مواضع السجود على قسمين قسم متفق عليه وقسم مختلف فيه لم يتعرض للقسم الذي اتفق على محل السجود فيه وذكر ما هو مختلف فيه وذلك في موضعين الاول سجدة ص والمشهور انما عند وأتاب من قوله تعالى فاستغفر به وخر كما وأتاب وقيل عند قوله تعالى لئن لم أتبع ما أبى والثاني سجدة حم فصلت والمشهور كما قاله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون لا عند قوله تعالى وهم لا يسأمون وان قيل انه آيئ لا يقال قد وقع خلاف في سجدة النمل فقل عند قوله العظيم وهو الراجح وقيل عند قوله وما يعلنون فكان على المؤلف أن يبين محلها على المعتمد لا نأقول قد وهم ابن عرفة ابن عبد السلام في الثاني فقال والعظيم في النمل ونقل ابن عبد السلام محلها منه وما يعلنون وهم (ص) وكره سجد شكر اوزلزلة (ش) أي وكرهه على المشهور سجد شكر عند بشارة بمسرة أو دفع مضرة للعمل ولذلك أنكر مالك قولهم سجد أبو بكر يوم اليمامة حين بشر بقتل مسيلة بكسر اللام قالنا ما سمعته قط وأراهم كذبوا عليه وقد دفع الله على نبيه وعلى المسلمين فما سمعت ان أحدا منهم سجد وكذا يكره سجد للزلزلة وظلمة أو ريح شديدة ودل كلامه ان الصلاة لا تذكره بل تطلب (ص) وجهر بها يسجد (ش) يعني انه يكره اظهار سجدة التلاوة لا تمة المساجد بمعنى اشهارها والمداومة عليها خوف اعتقاد وجوبها وان الصلاة تبطل بتركها كما هو مشاهد الا ان عند كثير من العوام فيؤول جهر باظهار واشهار ومداومة كما أشار له ت وقال ابن غازي وظاهر كلام المؤلف انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد ولم أقف على هذا منصوصا لغيره ولو كان هذا الكلام مؤخر عن قوله وقراءة التحنن لا يمكن أن يكون الضمير في قوله بها عائد على القراءة الخ وفي حل كلامه عليه بعد من وجوه لا تخفى وهو التكرار مع قوله هنا وأقيم القاري في المسجد الخ ومع ما يأتي له في باب احياء الموات

ذلك يؤخذ من قوله وتعمدها بفضة بالطريق الاولى (قوله انه يكره الجهر بالسجدة في المسجد) أي فعلها بحضور الناس في المسجد (قوله عليه) أي على ترجيح الضمير للقراءة (قوله لا تخفى) الى هنا انتهى كلام ابن غازي (قوله وهو) أي ما ذكر من الوجوه التكرار ولا يخفى ان ما ذكره وجه واحد وهو التكرار الا أنه متعدد فيجب بانه أراد بالوجوه من حيث تعدد التكرار أو اذ بالجمع ما فوق الواحد ويظهر وجه التعدد أيضا من جهة ان الاصل في الضمير أن يكون عائدا على متقدم وترجيحه لما أخر خلاف الاصل ثم لا يخفى

ان الذي يوصف بأنه تكبر مع غيره اغناه الثاني لا الاول الا أن يحجب بأن المراد لازمه وهو أنه يمكن الاستغناء عن ذلك بما يأتي (قوله فيه تجوز) أي مجاز استعارة شبه الاشهار والمداممة بالظهر بالقراءة بجماع اطلاع الغير على ذلك واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله وعلى كلام ابن غازي) فيه ان ابن غازي لم يقل ذلك ولو كان هذا الكلام مؤخرًا لا يمكن وعلى تقدير لو حمل على ذلك لكان فيه بعد من وجوه (قوله وقراءة بتلحين) ما ذكره المصنف هو المشهور من مذهب الجمهور وذهب الشافعي الى جوازه واخاره ابن العربي بل قال انه سنة وان كثيرًا من فقهاء الامصار استحسنه وسماعه يزيد غبطة بالقراءة وإيمانًا ويكسب القلوب خشية (قوله ومن المكروه قراءة السبع) أي ومن افراد ما حكم بكراهته الذي هو قراءة الجماعة لا من مطلق المكروه قراءة السبع ويحتمل كلام المصنف صورة أخرى فانها مكروهة عند مالك وهو أن يقرأ أحد ربع حزب ثم الثاني كذلك وهي المسماة بالمداينة ونقل النووي عن مالك جوازها ومحل الكراهة ما لم يشترط ذلك واقف (٣٥٣) بغير مسجد أو به ولو من غير واقفه والا فلا كراهة ومحل الكراهة في تلك الصورة

الزائدة ما لم يقرأ كل واحد سورة مستقلة والا فلا كراهة للفصل بالسور كما لا تكروه المداينة بالمعنى الذي كان يدرس به جبريل النبي صلى الله عليه وسلم رمضان من قراءته واعادة النبي عين ما قرأه جبريل (قوله لا لتعليم) أطلقه على حقيقة تسميته وهو افادة الغير ومجازه وهو التعلم الذي هو الافادة من الغير (قوله يريد ولا ثواب) وهذا على خلاف قول الاكثر (قوله بتمام ندبا) هذا اذا قرأ على الوجه المشروع والا وجبت اقامته (قوله وظاهره ولو لم يرفع صوته في كلام غيره ان محل الاقامة اذا رفع صوته وظاهره والحاصل انه يقام بشرط ثلاثة مع الكراهة أن يرفع صوته وأن لا يكون بشرط من الواقف وأن يقصد دوام ذلك ويعلم ذلك بقوله أو قرئته وفعل ذلك لا على الدوام مكروه أيضا لئلا يقيم مقامه البساطي ويؤمر بالسكوت

من كراهة رفع الصوت في المسجد ولو بالقرآن فعلى جواب تن فيه تجوز لان المراد بالظهر الاظهار وعلى كلام ابن غازي مقدم من تأخير (ص) وقراءة بتلحين (ش) أي وكراهة قراءة بتلحين أي تطريب الصوت أي ترجيعه ترجيعا لا يخرج به عن حد القرآن والاحرم كمد المقصور وفك المدغم وعكسهما (ص) بجماعة (ش) تشبيهه في الحكم وهو الكراهة ابن يونس وكراهة مالك اجتماع القراء يقرؤون في سورة واحدة وقال لم يكن من عمل الناس ورأها بدعة ومحل كراهة قراءة الجماعة ما لم يشترط ذلك الواقف والواجب فعله وظاهر كلامه الكراهة ولو بني كل واحد على قراءة نفسه وهو كذلك لكنه خلاف ما تقدم في الاذان ومن المكروه قراءة السبع بضم أوله (ص) وجلس لاله لتعليم (ش) أي وكراهة جلوس للسجدة فقط أي ليس الحامل له على الجلوس الا السجدة أي لا جليل أن يسجد ها فقط لتعليم يريد ولا ثواب كما قاله أبو الحسن (ص) وأقيم القارئ في المسجد يوم خميس أو غيره (ش) أي ان القارئ في المسجد يوم خميس وغيره يقام ندبا وظاهره ولو لم يرفع صوته بها وهذا اذا كان على سبيل الدوام لان الغالب قصد الدنيا بذلك وهذا ما لم يشترط الواقف ذلك فيجب فعله (ص) وفي كراهة الجماعة على الواحد روايتان (ش) أي وفي كراهة الجماعة أي ما زاد على الواحد دفعة على الواحد اذا بدأ بقوته ما يقرأ بعضهم بالاصغاء الى غيره فقد يخطئ في ذلك الحين ويظن انه قد سمعه فيحمل عنه الخطأ ويظنه مذهبا له وعدم كراهتها للمشقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد اذ قد يكثر من فلا يعلمهم فجمعهم أحسن من القطع ببعضهم روايتان كان مالك يكرهه ولا يراه صوابا ثم رجوع وخففه (ص) واجتماع لدعاء يوم عرفة (ش) أي ويكره الاجتماع يوم عرفة لدعاء أي بأي دعاء كان في المسجد ومقام الرجل في منزله أحب اليه لان ذلك من البدع المحدثه التي لم ترد عن السلف فقوله لدعاء بالتنوين لا بالاضافة لانها تقتضي ان له دعاء خاصا وأنه لا يكره الاجتماع يوم عرفة الا للدعاء به وليس كذلك وينبغي أن يخص كراهة الاجتماع المذكور بمن يفعله على انه من سنة ذلك اليوم وأما من فعله لا على هذا الوجه فلا يكره كما ذكره ابن رشد

أو القراءة مرة (قوله لان الغالب قصد الدنيا) هذا التعليل ينتج الاقامة ولو لم يقصد

الدوام (قوله وعدم كراهتها للمشقة الداخلة على القراء بانفراد كل واحد اذ قد يكثر من فلا يعلمهم الخ) لا يخفى ان قوله اذ قد يكثر من يفيد ان قوله للمشقة أي لمظنة المشقة فيكون الخلاف مطلقا وفي كلام بعض الشراح ان محل الروايتين اذا كان يحصل بقراءة كل واحد بانفراده مشقة والا فالكراهة باتفاق اه (قوله ثم رجوع وخففه) أي تخفيفا وصل الى درجة الرابحية بدليل قوله أحسن (فان قلت) حيث رجوع وخففه كان الواجب عدم ذكر الرواية الاولى لان رجوعه بمثابة النسخ قلت المرجوع عنه لما كان غير خارج عن قواعده لم يبلغ أصلا كما ذكرنا (قوله واجتماع لدعاء يوم عرفة) ويقاس عليه الذكر (قوله ومقام) بمعنى واقامة (قوله وليس كذلك) أي ليس له دعاء خاص والكراهة لا تنقيد به على تقدير وجوده هذا ظاهر اللفظ مع انه ورد عن ابن عباس انه كان من دعائه صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي الى آخرها وفي حاشية عب ويمكن أن يكون النبي منصبا على المجموع ويحجب بأن المراد ليس له دعاء خاص أي متختم فلا ينافي ان له دعاء خاصا أولويا وهو ما في الحديث (قوله كما ذكره ابن رشد) أي فانه يكره اذا فعله على انه من

سنة التضحية وأما على غير ذلك فلا كراهة (قوله من أن) أي من أحسانك وقوله واليك أي ومتقرب به اليك (قوله وتقدم عن المواق) أي في قول المصلي في السجود سبحان ربي الأعلى وفي الركوع سبحان ربي العظيم تقدم أنه مكروه وإن محل ذلك إذا جعل ذلك أمرا لازما لا بد منه والافهم مستحب (قوله في غير المسجد لا يكره) لا يخفى أن تقييد الكراهة بكونه إذا فعله على أنه من سنة ذلك اليوم يفيد الكراهة ولو لم يكن في المسجد إلا أن يريد أنه وإن كان لا يكره إلا أنه خلاف الأولى (قوله على أنها ليست كالساجد) لعل ذلك أن ذلك الموضع معدل دفن الأموات وأعلم أن أشهب كان يقول يجوز ذلك والظاهر أنه لا يعتقد أنه من سنة ذلك اليوم فكان يفعله بجماع مصر قال سحنون فخصرته وكان يصلي النافلة جالسا وفي جانبه صرة يعطى منها السؤال فإذا به أعطى سائلا دينا راقد كرتله فقال أو ما كنا نفعل ذلك من أول النهار وكان يده مخرج مصر ومصر يومها على بغلة فقال ابن القاسم وجعلنا بعضكم لبعض فتنة ثم رضى بالحال قاله عياض (قوله وقت جواز) أي وقت جواز السجدة لأنها قد تجوز ولا تجوز إلا بغيرها (قوله بعد العصر إلى الاصفرار) (قوله تاويلان) محل التأويلين ما لم يقرأ الصلاة الفرض وقت نهى والسجدة (قوله عدم توالي آيات القرآن) أي فعدم توالي آيات القرآن مكروه وعدم توالي الكلمات حرام (قوله أو يجاوز الآية كلها) ابن رشد (٣٥٣) هو الصواب للتأويل المعنى اه ظاهره أنه على الأول يلزم تغيير المعنى لكنه

ليس ظاهرا في مثل ترك آخر الاعراف وغيرهما يعرف بالتأمل في تنبيهه إذا قلنا بالتأويلين فلا يرجع لقراءتها إذا ظهر أوزال وقت الكراهة لنص أهل المذهب على أن القضاء من شعار الفرائض وهذا هو المذهب خلافا للجلاب وكذا القولان فيما إذا لم يتجاوزها وقت نهى وفعلها فيه انظر عب (قوله أي محل ذكرها أي السجدة) ويأتي بمحل فعلها أي فيسقط واسجدوا لله ويأتي بقوله ان كنتم اياه تعبدون (قوله انظر شرحنا الكبير) عبارته في ك وفيه بحث اذ يقتضى انه يجاوز محل ذكرها ويأتي بمحل فعلها وليس كذلك اذ مفاده أنه إذا كان موضع

في نحو قول المصلي اللهم منك واليك وتقدم عن المواق عند قول المؤلف وتسيج بر كوع وسجدوا يفيد ذلك ثم يفهم من كلام الشارح أن الاجتماع على الوجه المذكور في غير المسجد لا يكره ومنه ما يفعل بمساجد القرافة بناء على أنها ليست كالساجد (ص) ويجاوز محلها وقت جوازها والافهل يجاوز محلها أو الآية تأويلان (ش) أي انه يكره مجاوزتها أي تعبدى سجدة التلاوة لمن قرأ محلها في وقت جوازها وهو متطهر وأما من تركه فليس بمجاوز لها وقد تتعلق به الكراهة من جهة أخرى وهي عدم توالي آيات القرآن فان لم يكن متطهرا أو كان الوقت ليس وقت جواز أو لم يكن متطهرا أو لا الوقت وقت جوازها فلهل يجاوز محلها فقط فيجوز ما يشاء في الحج وأب في ص وهكذا أو يجاوز الآية كلها تأويلان وحل بعضهم كلام المؤلف على خلاف ظاهره فجعل فيه حذف مضاف أي محل ذكرها أي السجدة ويأتي بمحل فعلها وفيه بحث انظر شرحنا الكبير فان فيه كلاما نفيسا (ص) واقتصار عليها أو أول بالكلمة والآية قال وهو الاشبه (ش) يعني انه يكره الاقتصار على قراءة السجدة حيث كان يفعل ذلك لاجل أن يسجدوا فلا كراهة وانما كره الاقتصار عليها لان قصده السجدة لا التلاوة وهو خلاف العمل قاله أشهب انتهى وعليه فلا يسجد حيث فعل ما لا يجوز قال في المدونة ويكره له قراءتها خاصة لا قبلها شي ولا بعدها شي ثم يسجد في صلاة أو غيرها واختلف الاشياخ في ذلك فذكر عبد الحق في نكتته عن بعضهم ان الكراهة مخصوصة بما إذا قرأ موضع السجدة مثل واسجدوا والآية بجملة فلا كراهة فيها لانه صار تأليا لذلك وحكى في تهذيب الطالب عن بعض الشيوخ أنه يكره له قراءة جملة الآية مثل واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون لان حكم التلاوة لم يحصل له وانما هي لمن يستمر على قراءة الآيات الكثيرة قال المازري

(٤٥ - خرشي اول) ذكر السجدة غير موضع فعلها كما في قوله واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون أنه يتجاوز على التأويل الاول لفظ واسجدوا لله ويقرأ ان كنتم اياه تعبدون وليس كذلك بل يتجاوز محل السجود وهو تعبدون اه وحاصله ان جل البعض مخالف للنقل وزاد غيره في بيان النظر ان ظاهره ولو كان حذف محل ذكرها بغير المعنى وليس كذلك فقد قيده بسند بأن لا يغير المعنى والام يحز كأن يقرأ في الحج ألم تر أن الله يوصله بقوله من في السموات ويحذف يسجد له (قوله وهو الاشبه) أي بالقواعد (قوله والا فلا) أي وان لم يقصد السجدة أي بأن قصد ثواب القراءة فلا كراهة ظاهره على كل من القولين (قوله لان قصده السجدة الخ) هذا التعليل يعود بالتعكير على قوله لاجل أن يسجد لانه يفيد أن هناك حالة واحدة وقوله لاجل أن يسجد يقتضى حالتين (قوله لانه خلاف العمل) أي قصد السجدة لا التلاوة خلاف العمل (قوله حيث فعل ما لا يجوز) أي ما يكره وأما لو لم يكن قصده السجدة فالظاهر أنه يسجد (قوله مثل واسجدوا) فيه ان موضع السجدة هو قوله ان كنتم اياه تعبدون لا قوله واسجدوا ونص المواق يريد موضع السجدة فقط لا آيتها المازري وقيل آيتها اه وكذا في بهرام فلم يقع منه التمثيل كما قاله الشارح وما ذكره شارحنا تبع فيه اللقاني من تقريره الذي كتبه الفيشي (قوله وحكى) أي عبد الحق لان تهذيب الطالب لعبد الحق تحقيقا

(قوله فتعبيره بالفعل جار على اصطلاحه) فيه شيء لأنه ليس جارياً على اصطلاحه لأنه مسبوق به وانما هو أي المازري اختاره فهو قطعاً اختياراً من خلاف وان كان ذلك الخلاف اختلاف في فهم المدونة لا خلافاً خارجياً (قوله دخل في الوعيد) المشار به بقوله تعالى واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (أقول) إلا أنه وعيد بالنظر لترك السجدة وعيد تلوم (قوله زاد في أعدد سجودها) فيه ان تلك العلة موجودة في النافلة ويمكن أن يقال ان السجود لما كان نافلة والصلاة نافلة صار كأنه ليس زائداً بخلاف الفرض ثم ان مقتضى الزيادة في الفرض البطلان فيجاب بأن الشارع لما طلبهم ان كل قارئ كأنها ليست بزيادة محضة خصوصاً وهي جائزة في النفل (قوله لا خلالة بنظامها) أي اختلالاً يؤدي للبطلان (قوله اتفاق) أي لم يقصد تشريعاً ثم أقول هذا لا معنى له وذلك لان ما مورون بالاعتداء بأفعاله وأقواله ما لم يقم دليل على التخصيص (قوله أولييان الجواز) أي لبيان انه ليس بحرام وهذا لا ينافي الكراهة (أقول) لا يخفى بعد هذا التوقفه على دليل (٣٥٤) (قوله وترك لما لم يحجب به عمل الآن)

وهو الاشبه اذا لفرق بين كلمات السجدة أو جملة الآية وزكر التأويلين عبد الحق ولما لم يكن هذا خلافاً وانما هو فهم لشيء منها أي باللفظ الفعل لأنه من قبل نفسه لا من خلاف حقيقى قاله تت أي فتعبيره بالفعل جار على اصطلاحه وهو أولى من قول زوهو مختار من الخلاف فلو قال وهو الاشبه على المقول كان مناسباً لاصطلاحه انتهى واذا اقتصر على الآية فعلى القول بكراهة الاقتصار عليها لا يسجد وعلى القول الآخر يسجد واذا اقتصر على الكلمة لا يسجد باتفاقهما (ص) وتعمدها بفريضة أو خطبة لان نفل مطلقاً (ش) يعني انه يكره تعمد قراءة السجدة في الفريضة لا ما موفداً لأنه ان لم يسجد دخل في الوعيد وان سجد زاد في اعداد سجودها وكذا يكره تعمد هـ في الخطبة لا خلالة بنظامها ولعل نزوله عليه الصلاة والسلام وسجوده اتفاقاً أولييان الجواز وترك لما لم يحجب به عمل ولا يكره تعمد هـ في النفل فذا أوفى جماعة جهراً أو سراً في حضر أو سفر في ليل أو نهار متناً كذا أو غير متناً كدخشي على من خلفه التخليط أم لا (ص) وان قرأها في فرض سجداً لا خطبة وجهر امام السرية والاتباع (ش) لما ذكر ان السجدة تكره قراءتها في الفريضة والخطبة خشى أن يتوهم ان الحكم بالنسبة الى السجود وعدمه مستوفى ذكر ان قارئها في الفريضة يسجد لا خطبة وهو يكره أو يحرم واذا وقع وسجد فهل تبطل الخطبة لزوال نظامها أم لا واستظهره الشيخ كريمة الدين وظاهره قوله مسجد ولو في وقت حرمة كما قال ابن الحاج لانها تتبع للصلاة كسجود السهو القبلي وظاهره ولو تعمد قراءة السجدة في وقت النهي وقال تت ينبغي أن يقم بذلك بما اذا لم يتعمد قراءة السجدة أي في وقت النهي تأمل واذا قلنا يسجد في الفريضة فان كان اماماً والصلاة سرية جهر ندباً يعلم المأمومين ولو نفلاً وان لم يجهر وسجد فقال ابن القاسم يتبع لان الاصل عدم السهو وقال سمنون يمنع أن يتبعوه لاحتمال سهوه وعلى كل من القولين لو لم يتبعوه فصلاتهم صحيحة كما صرح به أبو الحسن على الرسالة (ص) ومجاوزها يسير يسجد وبكثير يعيدها بالفرض ما لم يخن وبالنفل في ثابته في فعلها قبل الفاتحة قولان (ش) يعني ان قارئ السجدة اذا جاوزها يسير كالآية ونحوها يسجد هان غير عود

وترك لما لم يحجب به عمل الآن
يجاب بأن الواو بمعنى أو (قوله ولا يكره تعمد هـ في النفل) قال في كـ وانظر ما المراد بالنفل الذي يجوز عمد هـ فيه هل ما قبل الفريضة فيشمل السنة أو المطلق وأما الخطبة فلا فرق بين أن تكون الخطبة خطبة جمعة أو لا (قوله خشى الخ) فيه أن الخشية تؤدي الى اختلال العبادة فكيف يرتكب أمر غير واجب يزدي الى اختلالها (قوله وان قرأها) أي وان اقتحم النهي وهل سجوده سنة أو فضيلة خلاف وهذا اذا كان الفرض غير جنابة وأما اذا كان جنابة فلا يسجد هـ فيها فان فعل فالظاهر انه يجزى فيها ما جرى في سجدة الخطبة (قوله وهل يكره أو يحرم) الظاهر الكراهة وحينئذ لا بطلان (قوله القبلي) انظر التقييد بالقبلي فانه لا يظهر لانه مخالف لا طلاق ما تقدم في سجود السهو (قوله أي وفي وقت النهي) هذا

تفسير الشارح لا من كلام تت وقوله تأمل هذا آخر كلامه وأمر بالتأمل أي في وجهه ما قاله من انه عند تعمد لقراءتها يعامل بنقيض مقصوده وانه في تلك الحالة بمثابة من زاد وقوله ندباً فيه ان مقتضى الاعلام السنية لان الراجح ان السجود سنة فيكون وسيلتها كذلك (قوله فقال ابن القاسم يتبع) في كـ الظاهر الوجوب فان قيل لو كان الاتباع واجباً لما جازلهم السترك والجواب ان ذلك يجوز ان يكون لرعي الخلاف (قوله يعيدها) أي يعيد محل السجود أي الآية التي فيها السجدة (قوله وبالنفل في ثابته) أي ويعود لقراءتها في ثابته انظر ما حكم اعادته قراءتها في ثابته النفل هل هو مستحب أو يجزى فيه الخلاف ابتداء هكذا انظر بعض الشراح الآن شارحاً حكم بالنسب وقوله في فعلها أي السجدة مع الاتيان بآيتها (قوله في فعلها قبل الفاتحة) وعلى الاول لو أخرها حتى قرأ الفاتحة فعلها بعد هـ بل وكذا بعد القراءة وقبل الانحناء وعلى الثاني لو قدمها قبل ان يحسنها وهو الظاهر أو يعيدها فان لم يذكرها حتى عقد الثانية فانت ولا شيء عليه (قوله اذا جاوزها) أي محلها أي محل السجدة (قوله كالاية ونحوها) نحو الآية الآتين

(قوله فلا يعود لقراءتها) أي يكره فان سجدها في ثمانية الفرض من غير قراءتها لم تبطل فيما يظهر لتقدم سببها ويحتمل البطلان لانقطاع السبب بالانحناء وفيه شيء (قوله هل يسجدها) أي هل يقرأ آيتها في سجدها (قوله متعلق ببعيد) فيه نظر بل متعلق بقوله ومجاوزها الخ (قوله ذهل عنها) ذهل عن الشيء نسبية وغفل عنه من باب قطع وذهل أيضا بالكسر ذهولا محتثا وقوله أو رفع وأتم الركعة الظاهر أنه يسجدها في ذلك عند ابن القاسم ولا تفوت إلا أن قوله الغاها لا يصلح أن يكون جوابا إلا باعتبار قوله أتم الركعة الخ (قوله بخلاف تكريرها) أي تحقيقا أو شكافن شكها هل يسجدها أم لا فانه يسجدها ويسجد (٣٥٥) بعد السلام لان الشك في الزيادة كتحققها

(قوله سهوا) قيد في المستثنين وأما عمدا فبطل واضافة تكرير لما بعده من اضافته المصدر للمفعول أي تكرير بالمكلف اياها والتعبير بالتكرير أخصر ويكون من اضافته المصدر للفاعل لكن لما أسند الفعل فيما تقدم للشخص ناسب أن يسند له فيكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله فليقرأ السجدة في باقي صلاته) ظاهره ولو في الركعة الثانية فظاهره فرضا وأنه لا معان تعمد بها بالفرض مكرره إلا أن يقال لما اتفق أنه قرأ الآية قبلها فليؤمر بقراءة ما يليها ويكون أولى من قراءة غيره وعبارة عجز كلوا سجدها في آية قبلها يظن أنها محملها فانه يسجد للسهو وبعد السلام سواء يسجدها عند قراءة محملها أم لا اه (قوله كالمعلم) أي بسماعه والمتعلم بقراءته على السامع المذكور البالغين اذا قرأ عليه القرآن بتمامه مثلا أو كرر سورة سجدة واحدة كذا قال عب ثم ان بعض الشيوخ كتب موافقا لصدرة عبارة عب فقال والحاصل ان المعلم أو المتعلم اذا كرر سورة واحدة مرارا للتحفظ أو غيره لا يسجدان للتكرار وإنما يسجدان المرة الاولى وكذلك اذا

لقراءتها في صلاة أو غيرها وان جاوزها بكثير رجع إليها فقرأها وسجدها ثم عاد الى حيث انتهى في القراءة وسواء من في صلاة أو غيرها لكن من في صلاة يعود لقراءتها بالفرض والنفل مالم ينحن للركوع فان انحنى فأنه فلا يعود لقراءتها في ثمانية الفرض لانه كابتداء قراءتها فيه وهو مكرره وبالنفل يعود لقراءتها في ثانيته استحيابا واختلاف المتأخرون هل يسجدها قبل قراءة أم القرآن تقدم سببها أو بعد قراءتها لا غير واجبة فشر وعينها بعد الفاتحة ثم يقوم فيقرأ السورة قولان لابي بكر بن عبد الرحمن وابن أبي زيد فقوله بكثير متعلق ببعيد وتم الكلام عنده وقوله بالفرض متعلق بعامل مقدر مماثل للمذكور أي ويعيد بالفرض والجملة مستأنفة استثنافا فيما يجاب عن سؤال مقدر تقديره ماذا يفعل اذا جاوزها بكثير في الفرض والنفل وقوله وبالنفل الخ معطوف على قوله بالفرض فالموضوع واحد وهو مجاوزتها بكثير وانما لم يجعل متعلقا ببعيدها المذكور لاستلزام ذلك عدم الاعادة في مسألة مجاوزتها في غير الصلاة (ص) وان قصدناها فركع سهوا واعتد به ولا سهو (ش) أي اذا الخط بنية السجدة فلما وصل الى حد الركوع ذهل عنها ونوى الركوع فانه يعتد به عند مالك فيرفع له وفانت السجدة في هذه الركعة ولا يسجد سهو عليه عنده ولا يعتد بالركوع عند ابن القاسم بل يخرساجدا فان اطمأن مخميا أو رفع أو أتم الركعة الغاها ويسجد لتلك الزيادة بعد السلام (ص) بخلاف تكريرها أو يسجد قبلها سهوا (ش) قال مالك وان سجدة السجدة ثم يسجد معها ثمانية سهوا فليسجد بعد السلام قال ولو سجدة في آية قبلها يظن انها السجدة فليقرأ السجدة في باقي صلاته ويسجدها ثم يسجد بعد السلام (ص) قال وأصل المذهب تكريرها ان كرر خربا الا المعلم والمتعلم فأول مرة (ش) الضهير في قال عائد على المازري قال في القارئ اذا قرأ آية سجدة بعد ما يسجد فيها انه يسجد عندها وعند الشافعي خلافا لابي حنيفة قال وهذا الذي ذكرته من تكرار السجود هو أصل المذهب عندي إلا أن يكون القارئ ممن يتكرر ذلك عليه غالبا كالمعلم والمتعلم ففيه قولان اذا كانا بالغين قال مالك وابن القاسم يسجدان أول مرة وقال أصبغ وابن عبد الحكم لا يسجد عليهما ولا في أول مرة وأما قارئ القرآن فانه يسجد جميع سجدياته انتهى الشارح ثم ان ظاهر كلام المؤلف ان قوله الا المعلم الخ من جملة مقول المازري فيكون داخلا تحت قوله وأصل المذهب الخ مع ان الشارح قد عزاه لابن القاسم أي فيمكن ينبغي أن يقول على المقول والمراد بالخرب الذي يقرؤه لا الخرب المعلوم الذي من تجزئة ستين (ص) ونذب لساجد الاعراف قراءة قبل ركوعه (ش) يعني انه يسجد لمن قرأ سورة الاعراف أو غيرها ويسجد سجدة ثم ان يقرأ ما يتيسر من القرآن من الانفال أو من غيرها بعد

قرأ المعلم سور متعددة في زمن واحد لا يسجد الا عند سجدة السورة الاولى وكذلك المعلم ايضا مستدلا بكلام عجز (أقول) بل الذي ينعين انه في الثانية يسجد المعلم والمتعلم عند كل سجدة حيث كانا قارئين لتلك السورة من غير تكرارها كما هو نص شارحنا وقوله انتهى الشارح أي من الشارح ثم انه يرد ان المعلم سامع والسامع لا يسجد الا اذا كان متعلما والجواب ان المعلم يسجد مع كونه سامعا وقول المصنف فيما تقدم ان جلس ليتعلم فيه حذف أي أولي علم فلا اعتراض على عب في قوله الا المعلم بسماعه (قوله أي فيمكن ينبغي أن يقول على المقول) أي لكون المازري اختاره من خلاف وخلاصته ان صدر العبارة يقول ليس محتثا من خلاف فناسب التعبير فيه بالفعل وآخرها محتثا من خلاف فالمناسب فيه التعبير بالاسم (قوله أو غيرها) أي ما يليها على نظم المحقق لا ما يشمل قبلها والا كان تنكيسا

مكروها (قوله ولا يكتفى عنهما ركوع) أطلقوا الركوع عليه وعلى الرفع منه لأن سجدة التلاوة خفض وركوع (قوله أى لا يجعل الركوع) أى تلك الهيئة المخصوصة لانه اذا قصد أى تلك الهيئة الركوع فلم يسجد ها وان قصد تلك الهيئة السجدة فقد غير هاعن صفتهما وقوله وذلك غير جائز وهل تبطل الصلاة حينئذ كما هو ظاهر قوله وذلك غير جائز ثم بعد كتبى هذا رأيت أن الشيخ سالم المحكم بالبطان في هذه الصورة فقد قال عقب شرح المصنف هذا كله اذا اشركها في ركوعه لصلاته وأما لو خصها بالركوع فينبغي بطلان صلاته ويدل عليه قول ابن يونس وان قصد السجدة فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز إلا أن مفاد ابن القاسم في الغيبة الاجزاء ولا بطلان انظر عجم (قوله صح وكره) بقوى (٣٥٦) الطرف الاول في كلام أبي الحسن لان جعله على الطرف الثاني غير جائز والمتبادر

منه الحرمة فاذن يقيد البطلان في الطرف الثاني (قوله قصد جعلها) يحتمل وقصد تلك الهيئة ويحتمل جعل الركوع الذى هو الركس نائباً عنها (قوله يوافق ما لك على الاعتدال بالركوع) أى في هذه المسئلة على هذا التقدير لان ابن القاسم يقول ان الحركة للركن مقصودة وهى موجودة هنا فالاولى دعوى التكرار ولا يحتمل على هذه الصورة لاتفاق الامامين على هذه الصورة وحاصل كلام الطخينى ان تارك السجدة له ثلاثة أحوال اما ان يتركها نسياناً ويركع فاقصد الركوع من أول الخطا واما ان يتركها عمداً ويقصد الركوع واما ان يقصدها أولاً ويخطئ بنيتها فلما وصل الى حد الركوع ذهب عنها فوى الركوع في الوجه الاول يعتد بالركوع باتفاق مالك وابن القاسم لان قصد الحركة التى هى للركوع وجد وفي الوجه الثاني يتعد بالركوع أيضاً لكن يكره له ذلك الفعل واليه الاشارة بقوله وان تركها وقصده صح وكره وفي

قيامه منها وقبل ركوعه ليكون الركوع واقعا على سنته وهو كونه بعد قراءة وانما خص الاعراف بالذكرك لئلا يتوهم في الاعراف عدم القراءة لان في القراءة عدم الاقتصار على سورة مع ان الافضل الاقتصار على سورة وعلى هذا يستثنى هذا من ذلك وقد يقال الاستثناء لان هذه ليست قراءة لسنة الصلاة (ص) ولا يكتفى عنهما ركوع (ش) أى ولا يكتفى عن سجدة التلاوة ركوع لقول المدونة ولا يركع بها في صلاة ولا غيرها أى لا يركع بدلها في صلاة قال أبو الحسن أى لا يجعل الركوع عوضاً عنها لانه اذا قصد به الركوع فلم يسجد ها وان قصد به السجود فقد أحالها عن صفتها وذلك غير جائز (ص) وان تركها وقصده صح وكره (ش) أى وان ترك السجدة عمداً وقصد جعل الركوع عوضاً عنها كما يفيد كلام أبي الحسن فهو اشارة لبيان ان الركوع المشار اليه بقوله ولا يكتفى عنهما ركوع صحيح معتد به وفي كلام ز اشارة الى هذا وبفهم منه حكم ما اذا تركها وقصد الركوع ولم يقصد جعله عوضاً عنها أنه صحيح بالطريق الاول فقوله صح أى صح ركوعه وكره فعله المذكور وما ذكرناه في معنى قصده خلاف ما ذكره الطخينى من ان معناه قصد الركوع ويأتى نصه (ص) وسهو اعتد به عند مالك لابن القاسم (ش) أى وان ترك السجدة سهواً وركع بنية الركوع ثم قد كرحين وصل الى حد الركوع اعتد بالركوع ويضى على ركعته ويرفع لركعته عند مالك من رواية أشهب لا عند ابن القاسم فيخرو ساجداً ثم يقوم فيبتدى الركعة فيقرأ أشبه أو يركع ابن حبيب ويسجد بعد السلام ان طال في الخنائه وهو معنى قوله فيسجدان اطمأن به وكذا الورفع منه بل هو أخرى وان لم يذ كر حتى أتم الركعة الغاها وليست هذه مكررة مع قوله وان قصد ها فركع سهواً اعتد به لانه هناك الخط للسجدة وهنا للركوع ساهبا عنها لكن الذى صوبه ابن يونس ان الخلاف يجرى فيها واقتصار المؤلف على قول مالك في تلك وتقديعه له في هذه يشعر برجحانيته والالقال خلاف أو قولان كما اشار له س في شرحه لكن انظر قوله ان ابن يونس صوب جريان الخلاف فيه مامع نقل الطخينى من ان ابن القاسم يوافق ما لك على الاعتدال بالركوع وانظر نصه في شرحنا الكبير

﴿فصل﴾ في بيان صلاة النافلة وحكمها * وأتبع هذا الفصل بسجود التلاوة لما بينه وبين صلاة التطوع من المشابهة في الحكم والنفل لغة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض والسنة والرغبة بدليل ذكرهما بعد واصطلاحاً ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولم يداوم عليه وهذا الحد غير جامع لخروج نحو الركوع قبل الظهر لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان

الوجه الثالث اختلف فيه مالك وابن القاسم فيعتد به عند مالك ولا سهو عليه وعند ابن القاسم لا يعتد به ﴿فصل﴾ صلاة النافلة ﴿قوله﴾ في بيان صلاة النافلة أى في بيان الاحكام المتعلقة بصلاة النافلة من تأكدها قبل الظهر وبعده وقبل العصر وبعده المغرب ومن ندب السمر نهاراً والجهري ليلاً الى غير ذلك وأما قوله وحكمها أى وهو الندب فهو المشار له بقوله ندب نقل (قوله لما بينه وبين صلاة الخ) أى لما بين سجود التلاوة وصلاة التطوع من المشابهة في الحكم أى وهو الندب ولعل الاحسن أن يقول لما بينه وبين صلاة التطوع من الاتحاد في الحكم ويمكن الجواب بأنه لا حظ المغايرة باعتبار الاضافة فالندب باعتبار اضافة لصلاة التطوع مغاير لنفسه باعتبار اضافته لسجود التلاوة الا أنه يرد أنه ذكر في هذا الفصل السنة والرغبة فليس بقاصر على صلاة التطوع ويمكن الجواب بأن صلاة التطوع الكلام فيها أكثر (قوله والمراد به هنا الخ) أى على تقدير ارادة المعنى اللغوى وهو بعيد (قوله ولم يداوم عليه) استشكل باثبات عمله وأجيب بأن المواد ان لا يقطعه رأساً (قوله نحو الركوع قبل الظهر) أدخل نحو الركوع قبل العصر

(قوله على أربع قبل الظهر) أي وقبل العصر وغير ذلك قال في المدخل في آداب طالب العلم ينبغي له أن يشديه على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعاً للفرائض قبله أو بعده فإظهارها في المسجد أفضل من فعلها في بيته كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل عدداً موضعين كان لا يفعلهما إلا في بيته بعد الجمعة وبعد المغرب أما بعد الجمعة فليلاً يكون ذريعة لاهل البدع الذين لا يرون صحة الجمعة الا خلف امام معصوم وأما بعد المغرب فشفقة على الاهل لان الشخص قد يكون صائماً فينتظره أهله وأولاده للعشاء ويتشوقون الى مجيئه فلا يطول عليهم اهـ (قوله وأظهره في جماعة) أي صلاة في جماعة كـ (أقول) قضية ذلك ان يصلى الونز في جماعة كالعبيدين مع أنه لا يجمع فيها (قوله التحضيض) ظاهر العبارة انه انفس الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كذلك بل هي الشئ المرغوب فيه قال في المصباح والرغبة العطاء الكثير ولعله يفسرها بقدر من افرادها وانظره ولعل انظاره ان الرغبة في اللغة ما رغب فيه مطلقاً كان خيراً أو شراً إلا أن يحجب بالخيرية ولو باعتبار المرغب (قوله ما رغب فيه الشارع وحده) فيه أنه يصدق على أربع قبل الظهر مثلاً فانه رغب فيه وحده في حديث الترمذي (٣٥٧) من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع

بعداً حرمه الله على النار ورحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً والجواب أن المراد وحده أي بحيث لو زاد أو نقص فسد والنقل المرغب فيه ليس كذلك فالاحسن أن يفسر الرغبة بالعدد لانه ليس لما منه سوى ركعتي الفجر كـ (قوله كظهر) أي بعد ظهر وقوله وقبلها معطوف على بعد المقدرة أي بشرط اتساع الوقت والا منع (قوله والثناء عليه) عطف تفسير وكانه قال فليبدأ بالثناء عليه لا يخفى ان هذا ليس فيه الامر بخصوص الثناء المعهود من التسبيح والتحميد والتكبير ويمكن أن يقال ان المراد بالثناء عليه أي الثناء المعهود المبين في الرواية الأخرى (قوله وكذلك يتأكد التنفل قبل الظهر) أي بعد دخول وقتها وقبل فعلها ولا يعارض هذا ما سيأتي من انه يكره التنفل عند الاذان وكذا بعده الى أن تقام

يدوم على أربع قبل الظهر والسننة لغة الطريقة واصطلاحاً ما فعله عليه الصلاة والسلام وأظهره في جماعة ودأوم عليه ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكدة من السنن ما كثر ثوابه كالوتر ونحوه والغائب جمع رغبة وهي لغة التحضيض على فعل الخير واصطلاحاً ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة كصلاة الفجر وانظر بسط ذلك في شرحنا الكبير (ص) نذب نفل وتاكد بعد مغرب كظهر وقبلها كعصر (ش) يعني ان التنفل مستحب في كل وقت يجوز ابقاؤه فيه لكن يتأكد بعد صلاة المغرب أي وبعد أن يأتي بالذكر الوارد عقبها لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله تعالى والثناء عليه ثم يصلى على ثم يدعو بما شاء وكذلك يتأكد كالتنفل قبل الظهر وبعده وقبل أداء فرض العصر كما جاء انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده حرمه الله على النار ولخير رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ودعاؤه عليه السلام مستجاب فقول المؤلف وتأكد أي التذب وعوده الى التنفل انما هو باعتبار الحكم وهو التذب فعوده على التذب ابتداءً أولى وفي التوضيح حكمة تقديم النوافل على الصلاة وتأخيرها عنها ان العبد مشتغل بامور الدنيا فبعد النفس بذلك عن حضور القلب فاذا تقدمت انافلة على الفريضة تأنس النفس بالعبادة فكان ذلك أقرب لحضور القلب وأما التأخير فقد ورد ان النوافل جارية لنقصان الفرائض انتهى فهي لتكميل ما عسى أن يكون نقصاً واعلم انه لا يتنفل ونيته ذلك لكرامته التنفل بهذه النية قال في سماع ابن القاسم وليس من عمل الناس أن يتنفل ويقول أخاف أني نقصت من الفرائض وما سمعت أحداً من أهل الفضل يفعله انتهى من ابن عرفة (ص) بلا حد (ش) أي ان المطالب المتأكد من النوافل التابعة للفرائض لا يتوقف على عدد خاص بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه مفوتاً له أو يكون مكروهاً أو خلاف الأولى والاعداد الواردة في الاحاديث ليست للتحديد فقوله بلا حد أي بلا حد لازم

الفريضة سواء كان أذان جماعة أو غيرها لان المكروه بالنسبة لمن كان جالساً عند الاذان وأما من كان داخله ذلك (قوله حرمه الله على النار) ظاهر العبارة انها تكفر البكائر وحقوق العباد مع ان المكائر لا تكفر الا بالتوبة وأعفو الله وحق العباد لا يكفر الا باعطائه أو مسامحته أو ارضاء الله خصمه عنه ويحجب بان المراد من حافظ المحافظة على وجهها من كمال الخشوع واتقان العبادات والمحافظة المذكورة لا تكون من مرنكب البكائر وعلى فرض وقوعها فتكون سبباً في عفوانه عنه فالتكفير بعفو الله ونسبة التحريم لهما من حيث انها سبب في العفو ونبيه كـ مسكت المؤلف عن التنفل بعد العشاء للاستغناء عنه بالشفع والوتر وأما التنفل قبلها فلم يرد عن مالك وأصحابه فيه شئ وقال سيدي زروق ولم يرد شئ معين في التنفل قبل العشاء الا عموم قوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين صلاة والمراد الاذان والاقامة والمغرب مستثناة (قوله مفوتاً له) أي لثوابه أي بحيث لا يكون فيه ثواب أصلاً (قوله أو يكون) أي ما ذكر من الزيادة والنقص (قوله ليست للتحديد) أي بحيث يقال لا ثواب أصلاً في أي زيادة أو نقص أي بل للفضل الخاص المترتب عليها أي ان الخاص المترتب عليها لا يكون على أنقص منها فلا ينافي انه كما يكون عليه يكون على أن يزيد منها بالطريق الأولى الا انك خبير بان النقص عنه

لا يخرج عن كونه مكروها أو خلاف الأولى أقل ما يكون خلاف الأولى (قوله لا يتعداه) أي بحيث لو تعداه أي زاد عليه لا يكون له ثواب أصلا وقوله ولا ينقص عنه أي بحيث لو نقص عنه لا تنفي عنه الثواب أصلا فلا ينافي ما ورد من الأحاديث ثم أقول وبعد ذلك هذا منافي للتفسير الأول أي إلا أن يريد باللزم خلاف ظاهره بأن ينقص عما تقدم من قوله بحيث يكون الخ بـ تنبيه على أنما تطلب الرواتب المقبلة ممن ينتظر جماعه لا من الفضول لا من لا ينتظرها ولا تطلب الامع اتساع الوقت ولا خلاف في منعها أن ضائق (قوله أي وتأكّد هو الضحى) لا يخفى أن مفاده هذا أن كلام الضحى والنفل المذكور قبل الظهر وبعدهما متما كدولم يمين هل هما مستويان أو أحدهما أكّد ونقول أن الضحى أكّد من النفل المذكور (قوله ولا يلتفت لكلام الشارح) حاصله أن الشارح جعله معطوفا على نفل واستشكله بعطفه وهو معرفة على نفل وهو نكرة (قوله وبهذا سقط اعتراض الشارح) لا يخفى أن هذا فيه تسليم امتناع عطف المعرفة على النكرة مع أنه لا يسلم (قوله مع أن كلامه) أي الشارح أي لأنه عطفه على نفل (قوله كافي ببقية الصلوات) أي كان المراد ببقية الصلوات الصلاة ولا يخفى ما في ذلك من الركون والاحسن أن يقول كافي ببقية المعاطيف (قوله عند أهل المذهب ثمان) وفي خارج المذهب اثنا عشر (قوله وأوسطها ست) وانظر ما حكمته مع أن الوسط ما ينقسم بمساويين ويمكن أن يجاب بأن المراد أوسطه في الفضل لا في العدد مثلا بأن يقال إذا صلى ركعتين له عشر حسنات وإذا صلى ستا يحصل له عشرون وإذا صلى ثمانيا يحصل له أربعون إلا أن هذا يتوقف على نص (٣٥٨) (قوله فما زاد على الاكثر يكره) أي أن صلاها بنية الضحى لا بنية نفل مطلق كذا

لا يتعداه ولا ينقص عنه (ص) والضحى (ش) هو معطوف على الضحى المستتر في تأكّد كذا قاله نت أي وتأكّد هو والضحى فهو أرفع من النفل والفضل موجود بأمر كثيرة وعلى أنه معطوف على نفل يكون من عطف الخاص على العام ولا يلتفت إلى كلام الشارح لأنه يجوز عطف المعرفة على النكرة والعكس باجتماع النكاهة وبعبارة أخرى معطوف على فاعل تأكّد وهو هذا سقط اعتراض الشارح مع أن كلامه يفوت إفادة التأكّد وعطفه البساطي على الظرف والتقدير وتأكّد أي النفل في الوقت المذكور وفي وقت الضحى وعليه فالضحى اسم للوقت والاحسن أن يراد به الصلاة التي تقع عنده كافي ببقية الصلوات وكون الضحى من النوافل المتأكّدة نص عليه ابن العربي ومنها ما عند أهل المذهب ثمان وأقلها ركعتان وأوسطها ست فما زاد على الاكثر يكره وسميت ضحى باسم وقتها لأن من طلوع الشمس إلى الزوال له ثلاثة أسماء فأولها ضحوة وذلك عند الشروق وثانيها ضحى مقصور وذلك إذا ارتفعت الشمس وثالثها ضحاء بالمد وذلك إلى الزوال والمراد بالوقت الذي ينسب إليه الصلاة ارتفاع الشمس وهو مقصور (ص) وعبر به نهارا وجهر ليل (ش) أي وما استحب أيضا السير بالنوافل نهارا والجهرب ليل فقولوه وسر الخ معطوف على فاعل ندب بدليل وتأكّد بوزن ولو عبر بالسر أو أجهار لكان أظهر وفي كراهة الجهر نهارا قولان وأما السير ليل فبجائز ابن الحجاج والسر جائز وكذلك الوتر على المشهور

في عب وفيه أن الوقت يصرفه للضحى ويمكن أن يقال أن محمل كونه يصرفه للضحى إذا لم يصل فيه القدر المعلوم الذي هو الثمان (قوله وسميت ضحى باسم وقتها) لا يخفى أن وقتها من ارتفاع الشمس فيدرج إلى الزوال هذا هو الواقع (قوله وذلك عند الشروق) أي شروق الشمس ظاهره لا قبل ولا بعد أي عند طلوعها كما يفيد المختار (قوله وذلك إذا ارتفعت الشمس) أي وقت ارتفاع الشمس عن الأفق أو قيد ربح أي لا قبل ولا بعد هذا ظاهره (قوله وذلك إلى الزوال) أي مبتدأ من ارتفاع الشمس إلى

الزوال هذا ظاهره فيكون الضحى بالقصر بعض الضحاء بالمد ويحتمل وذلك مبتدأ من بعد ارتفاع الشمس قيد انتهى ربح إلى الزوال فيفيد المبانيه وعلى كل فلا يفيد المدي لما تقدم أن وقتها يستمر من ارتفاع الشمس فيدرج إلى الزوال وقد علمت مقصد الضحى بالقصر وفي القاموس الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار المراد منه لا يخفى ما يفيد كلامه من المبانيه بين الثلاثة إلا أن يجاب بأن مراد الشارح بقوله وذلك إذا ارتفعت الشمس يمين للمبتدأ أي ويستمر ذلك للزوال إلا أنه بعيد من كلام القاموس وقوله وذلك إلى الزوال أي مبتدأ مما بعده أي مما يقارب نصف النهار إلى الزوال كما يدل عليه القاموس وأعلم أن هذه العبارة أصلها للفقهاء والاحسن حذف تلك العبارة لأنها لا تناسب المعنى المراد (قوله وسر به نهارا) النهار من طلوع الفجر إلى غروب الشمس والليل من غروب قرص الشمس إلى طلوع الفجر الصادق قاله في ك (قوله كان أظهر) أي لأن النسب وغيره من الأحكام أغما يتعلق بالأفعال (أقول) أما جهر فهو صحيح لا حاجة فيه للتأويل فقد قال في المصباح جهر الشيء يجهر بفتحين جهر أو أجهرب بالالف أظهرته يعدى بنفسه أيضا وبالباء فيقال جهرته وجهرت به وقال الصغاني وأجهرب بقرائه وجهر بها وأما السر فقد قال في المصباح السر ما يكتم وهو خلاف الإعلان اه فأنظر المقابلة فان مقتضى كونه خلاف الإعلان أن يكون سر معنى أسر فيكون المعنى عليه صحيحا ألا ينافية قوله ما يكتم إلا أن تجعل ما مصدرية وفيه بعد (قوله قولان) أي بالكراهة وخلاف الأولى لا الورد بعد طلوع الفجر أي فيجهر به (قوله فجائز بمعنى خلاف الأولى) (قوله وكذلك الوتر على المشهور) أي أن الأسر فيه جائز بمعنى خلاف الأولى ومقابلته ما قاله الأيباني من أنه ليس بجائز فيقول إذا أسر فيه

عامداً أو جاهلاً أعاده وان أمرنا بسجدة قبل السلام ثم أقول وقضية كون الجهر نياً كد بالوتر ان يكون السر مكرهاً لا خلاف
الاولى (قوله ان ههنا جماعة تصلي) أى لا جمل ان لا يعروا بين أيديهم ولا جمل ان يفتدوا بهم أى يفعلوا مثل أفعالهم (قوله ولان
الكفار الخ) هذا لا يفيد المدعى (قوله لحضور الخ) فيه ان اللغو يوجد حيث نذر الجواب لا بل يقل أو بعدم حين يحضر ما ذكر وأن ذلك
علة أقوى (قوله ونأ كد بوتر) أى سواء فعله لئلا أو بعد طلوع الفجر لانه أتى به في وقته الضرورى كذا فى ك (قوله أعاده) أى لكونه
ترك سنة مؤكدة أى بناء على ان الجهر فيه سنة مؤكدة وتر كها عمداً أو جهلاً يبطل وسهواً يسجد قبل السلام (قوله تحية مسجد)
أى تحية رب مسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك انما يحيى الملك لا بيته (٣٥٩) فينبى بترك التحية التقرب الى الله لا المسجد
ونكر مسجد ليشمل مسجداً للجمعة

وغيره وانظر هل المراد ما يطلق عليه
اسم مسجد لانه فيشمل ما يتخذ من
لا مسجد لهم من بيت أو غيره ومن
اتخذ مسجداً له في بيته أو المسجد
المعروف وهو الظاهر وله ان يركعها
حيث أراد من المسجد ولو كان
جلوسه في أقصى المسجد وقبل
ان المستحب ان يركع عند دخوله
ثم يمشى الى حيث شاء واقتصر يوسف
ابن عمر على الثانى (قوله كفاه
ركوعه الاول) أى ان قرب
رجوعه له عرفاً ولا يطلب بها ثانياً
وكلام ابن ناجى الآتى مبين لهذا
(قوله لمكان الخلاف) أى لوجود
الخلاف أى لان منهم من يقول
بطلبها وقت النهى كفى ك (قوله
فان قلت فعل التحية الخ) هذا
السؤال والجواب الاول لا ورود له
بعد قوله ينبى استعماله في وقت
النهى لوجود الخلاف أى انما قلنا
يستحب هذا الذكر في وقت النهى
لاجل أن يكون بدلاً عن الصلاة
لان منهم من يقول يفعل في وقت
النهى صلاة فتدبر (قوله فان كثرت
منع) أى كره فيما يظهر وهو من
أشراط الساعة وهذا كفى تن

انتهى وانما استحب الجهر في الليل قبل لان صلاة الليل في الاوقات المظلمة فينبى بالجهر المارة
أن ههنا جماعة تصلي ولان الكفار اذا سمعوا القرآن لغوا فيه فامر بالجهر وقت اشتغالهم
بالنوم وترك الجهر في حضورهم وانما جهر في الجمعة والعيد من حضور أهل البوادي والقرى
كى يسمعه فيستعلموه ويتعظوا به (ص) وتا كد بوتر (ش) أى ونأ كد الجهر المذكور قبل بوتر
وأما الشفع فقد دخل في قوله وجهر لئلا وانما كد الجهر بالوتر لاجل الخلاف الذى فيه فقد
قال الايبانى اذا أمر فيه سهواً يسجد قبل السلام وعمداً أو جهلاً أعاده وضعفه عبداً لخلق
وظاهر كلامه ان الجهر في غير الوتر من باقى السنين كالعيدين ليس بمنأ كد وان حكمه
حكم الجهر في سائر النوافل وكذا يقال في السر في السنين المؤكدة (ص) وتحية مسجد (ش)
عطف على فاعل نذب أى نذب تحية مسجد لادخل متوضئاً يريد جلوساً فيه وقت جوارقائه في
توضيحه فان كثر دخوله كفاه ركوعه الاول قاله أبو مصعب والمراد بالكثر الزيادة على الواحدة
كما يفيد كلام الجلاب ابن ناجى ولو صلاها ثم خرج لحاجة ورجع بالقرب فلا تكرر عليه كما
قاله ابن فرحون ويكره جلوسه قبل التحية حيث طلبت ولا تسقط به وذكراً سيدي أحمد زروق
عن الغزالي وغيره ان من قال سبحان الله والمجد لله ولا اله الا الله والله أكبر أربع مرات قامت
مقام التحية النووى ينبى استعماله في اوقات النهى لمكان الخلاف انتهى وهو حسن انتهى
قاله ح فان قلت فعل التحية وقت النهى عن التنفل منهى عنه فكيف يطلب ببدلها ويثاب
عليه قلت لا نسلم ان التحية وقت النهى عن التنفل منهى عنها بل هى مطلوبة في وقت
النهى وفي وقت الجواز غير أنها في وقت الجواز يطلب فعلها صلاة وفي وقت النهى يطلب
فعلها ذكر أو ان فعلها ذكر الخروج من خلاف من يقول انها مطلوبة وقت النهى (ص)
وجاز ترك ما (ش) أى وهو الذى لا يريد الجلوس وهو مشعر بجواز المرور به كفى المدونة
وقيدها بعضهم بما اذا لم يكثر فان كثر منع وانما جاز ترك المارة التحية للمشقة ولها نظائر يجامع
المشقة وهى سقوط الاحرام عن المتردين لمكة بالفاكهة ونحوها المارة في السوق لا يلزمه
السلام على كل من لقيه وسقوط إعادة الوضوء عن ماس المحض من معلم أو ناسخ وسقوط
غسل ثوب المرصعة وصاحب القرحة والجزار ويسير الدم انتهى وكلام المؤلف يقتضى ان
المارة مخاطب بالتحية وأنه انما سقط عنه للمشقة وهو ظاهر قوله وجاز ترك ما ولو كان صريح
الشوايح والمؤلف في التوضيح بان المارة غير مخاطب بها وهو الموافق لما تقدم من أنها لا تطلب
الامن الدخول المرید للجلوس وحيث نذر فلو صلاها المارة تكون من النقل المطلق (ص) وتأدت

اذا كان سابقاً على الطريق لانه تغيب للجنس (قوله لا يلزمه السلام) أى لا يطلب لان السلام سنة وليس لازماً فاراد بالضرورة مطلق
الطلب (قوله من معلم) قد تقدم ان المعلم لا يجب عليه ابتداء ولا دوماً على الراجح قوله أو ناسخ ضعيف اذا المعتمد انه يجب عليه تكرار
الوضوء عند ارادة مسه (قوله وصاحب القرحة) في المختار القرحة واحدة القرح بوزن الفليس والقروح أى الجراح (قوله والجزار)
أى والكفاف أى اذا كان كل منهما يجتهد في دره الاذى (قوله تكون من النقل المطلق) أى لا تحية وهل يكره ان ينوى بها التحية
حيث نذر أم لا قال عجب انما يفتقر كون ماصلا المارة هل هو تحية أو نقل مطلق ان قبل ان التحية من النقل المؤكد ولم أر التصريح به
والا فلا يظهر فرق بينهما أو يفرق فيما اذا طرأت له نية الجلوس بعد صلاتهم ما فعلى انه تحية أجزأت لاعلى خلافة

(قوله أو نوى نيابة الخ) أي حيث طلبت لأن صلاها بوقت نهي وأما إذا نوى به الفرض ولم ينو معه التحية ولا نيابة عن التحية فإنه لا يحصل له ثوابها ويجزى مثل هذا في قوله نابت عن التحية فإن قلت إذا فعل الفرض في وقت النهي ونوى معه التحية فهل يحصل بذلك ثوابها كما في سجود السهو أو لا يحصل ثوابها للفرق بينهما وبين سجود السهو لأنه لا صلاح خلل الصلاة بخلافها وفي ذلك له الثواب والظاهر لا ثواب فإن قلت لا فائدة في تأدية التحية بالفرض مع عدم ثوابها إذا لم ينو به التحية قلت لا بل فيه فائدة وهو عدم اللوم على تاركها في تنبيهه في قال النووي ولا يكفي عن التحية صلاة جنازة ولا سجود تلاوة ولا شكر على الصحيح عندنا وقال بعض أصحابنا يكفي واستظهره بعض أشياخ مذهبنا (قوله ولا مفهوم للفرض الخ) وهل يأتي ما تقدم في الفرض من أن الثواب يتوقف على نية السنة والتحية أو نيابة السنة عن التحية وهو الظاهر (قوله لأن التحية حق لله الخ) ومن ذلك إذا دخلت مسجد أو فيه جماعة فلا تسلم عليهم إلا بعد أن تأتي بالتحية كما ذكره (قوله وإيقاع نفل به) الضمير في به لمسجد الرسول وقوله بمصلاها بدل من قوله به ولذا أعاد الجار للمبدل منه والأولى أن يقول وبمصلاها فيأتي بالوالة لأنه مندوب آخر (قوله لكنه أقرب شيء إليه) يصح ترجيح الضمير في قوله لكنه للعمود المخلوق والمعنى لكن العمود المخلوق أقرب شيء إليه أي إلى (٣٦٠) المصلي الذي عند مالك ويحتمل العكس إلا أن عبارة التوضيح عن البيان تفيد

الاول ونصه قال مالك العمود المخلوق بفرض (ش) يعني أن ركعتي التحية ليستامرا أدنين لذهابهما إذا قصد منهما غير المساجد عن سائر البيوت فلذا إذا صلى صلاة أجزأته عن تحية المسجد في القيام مقامها في اشغال البقعة مع حصول ثوابها إذا نوى بالفرض الفرض والتحية أو نوى نيابة الفرض عنها كما في غسل الجنابة والجمعة ولا مفهوم لفرض لأن السنة كذلك وكذا الرغيبية وانما نص على الفرض لأنه المتوهم لأنها إذا تأدت بغير جنسها فإولى بحسنها (ص) وبدء بها بمسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم (ش) أي ونبدء بتحية مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام بأن يصلي ركعتين قبل السلام على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسلم لأن التحية حق لله والسلام حق آدمي والاول آكد من الثاني فقوله وبدء عطف على فاعل ندب لا على فاعل جاز (ص) وإيقاع نفل به بمصلاها عليه الصلاة والسلام (ش) يعني أنه يستحب إيقاع النفل بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم في مصلاها وهو العمود المخلوق عند ابن القاسم لأنه أقرب شيء إليه ويمكن الجمع بأن الاصطوارة المخلقة كانت مصلاها وكان أكابر الصحابة يصلون ويجلسون عندها وصلى لها عليه الصلاة والسلام بعد تحويل القبلة بضعة عشر يوما ثم تقدم لمصلاها المعروف اليوم فإن قلت هذا يخالف ما تقرران صلاة النافلة في البيوت أفضل قلت يحمل هذا على ما صلته في المسجد أولى أو على ما صلته بمسجده بخصوصه أولى كطلاق التنفل للغرباء (ص) والفرض بالصف الاول (ش) الفرض مخفوض عطف على نفل المخفوض بإضافته إلى المصدر أي ويستحب إيقاع الفرض في الصف الاول من مسجده عليه الصلاة والسلام لا في مصلاها عليه الصلاة والسلام بناء على أن ما زيد فيه له حكمه فأولى الصف الاول من غير

ليس هو قبلة النبي صلى الله عليه وسلم لكنه أقرب شيء إلى مصلاها خلاف قول ابن القاسم العمود المخلوق أي بالزعفران هو مصلاها (قوله ويمكن الجمع الخ) حاصل ذلك أنه ثبت أن كلا من الموضعين مصلاها فكل واحد منهما مصيب وقوله بأن الاصطوارة المخلقة أي التي يقول بها مالك وقوله بمصلاها المعروف اليوم أي الذي يقول به ابن القاسم قطه - ومن ذلك أن العمود المخلوق غير الاصطوارة وتسمى تلك الاصطوارة اصطوارة عائشة ثم إن قضية ذلك أن الاصطوارة كانت معروفة للصحابة وعبارة اللقاني تخالفه ونصه وبدء بمصلاها هو مجهول حتى في زمن عائشة ولم تعلم

الناس بالاصطوارة التي كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم عندها خشية الافتتان والنزاع عليها ولذا قالت مسجده لوعرفها الناس لضربوا على الصلاة عندها السهام أي القرعة والقرعة محل النزاع وأيضا المسجد حرق وغيره بدل فعلى هذا الاحتياط الآن استيعاب جميع البقعة التي هي مصلاها بالنفل وقول مالك في العمود المخلوق ولكنه أقرب شيء إلى مصلاها أي بحسب الظن لأنه مما يلي الحجر والنبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس قريبا من حجرته والعمود المخلوق الذي كان في زمن مالك وابن القاسم غير الاصطوارة التي كانت في زمن عائشة وانما عرفتها دون الناس لأن صاحب البيت أدري (قوله بضعة عشر) البضع ما بين الثلاث إلى التسع (قوله على ما صلته في المسجد أولى) أي وهو الرواتب أو النوافل النهارية في بعض الأحوال وهو ما إذا كان لا يمكنه في بيته صلاة النفل ثم أفاقه سمع ابن القاسم استحباب النفل ثم أفاقه في المسجد وليلا في البيت ابن رشد لا يشتغل في النهار بأهله فإن أمن فالبيت أفضل وتنفل الغرب بمسجده عليه الصلاة والسلام أحب إلى لأنه لا يعرف وغيره ببيته وأكره تطويل سجود النفل بالمسجد للشهرة اه (قوله كطلق التنفل) أي رواتب أو غيرها أو نهارية وليلية والكافي للتمثيل استقصائية وكانه قال وهو مطلق التنفل بالنسبة للغرباء بالمدينة ففي تنفل مالك صلاة النافلة في مسجده عليه الصلاة والسلام للغرباء أحب إلى منهم في بيوتهم اه (قوله بإضافته إلى المصدر) الأولى أن يقول بإضافة المصدر إليه أو بناء على أن الثاني هو المضاف (قوله لا في مصلاها) المناسب لا من مصلاها في تنبيهه

وهل النفل اذا صلى جماعة كالتراويح يكون الصف الاول افضل كالفرض نظر الشيخ احمد والظاهر انه كالفرض وانظر هل يدخل في الفرض صلاة الجنائز اولاً كما تقول الشافعية من استواء صفوفها في الفضل (قوله وقد ورد ان الله) بكسر همزة ان لان الظاهر انها من الحديث بخبره المشهور ان التضيق الوارد في الصلاة في مسجده عليه افضل الصلاة والسلام خاص بالفرائض وبصلاة الرجال دون الاناث ووجهه ان فعل النوافل في البيوت افضل ونهى النساء عن حضور جماعتهن في مسجده لكثرته المزاجية فيه (قوله أى للقادم بحج) أى للقادم المتلبس بحج أو المتلبس بعمره أو فاضة معطوف على حج والمعنى القادم المتلبس بارادة طواف افاضة هذا معناه فاذا علمت ذلك فالاحسن حذف أو افاضة لان الطواف بالنسبة للمتلبس بالحج شامل للافاضة كما انه شامل للقدم والوداع ولا فرق في ذلك بين الآتي وغيره وظهر من هذا التقرير ان من طاب بالطواف وجوباً أو ندى بتحيته الطواف سواء كان آفاقياً أم لا (قوله أو المقيم الذي يريد) حاصله ان المقيم اذا لم يكن مطالبًا بالطواف لا وجوباً ولا ندى بالكونه ليس متلبساً بحج ولا عمره يفصل فيه ان أراد الطواف فحيته الطواف وان لم يرد فحيته ركعتان ان كان الوقت وقت جواز الوافلا وما جعل هذا التفصيل في المقيم أفاد ان الآتي ليس كذلك أى وان تحيته الطواف مطلقة أراد أم لا (٣٦١) فالحاصل ان من طاب بالطواف ولوندى أو أراد فحيته الطواف لا فرق بين كونه

مسجده عليه الصلاة والسلام ومن لا يرى مساواة ما زيد فيه له في الحكم يرى تفضيل ما فعل بمسجده عليه الصلاة والسلام ولو با تحريف منه على الصف الاول في الزيادة واليه نحا ابن عرفة وقد ورد ان الله ولا نسكته يصلون ثلاثاً على أهل الصف المقدم واحدة على ما يليه (ص) وتحيته مسجد مكة الطواف (ش) أى للقادم بحج أو عمره أو افاضة أو المقيم الذي يريد الطواف أما من دخله للصلاة أو لهما شهادة فحيته ركعتان ان كان في وقت تحل فيه النافلة والاجلس كغيره من المساجد قاله ابن رشد وعياض (ص) وتراويح وانفراد فيها ان لم تعطل المساجد (ش) أى تراويح قيام رمضان سمى بذلك لانهم كانوا يطيلون القيام فيقرأ القارئ بالمئين يصلون تسليمتين ثم يجلس الامام والمأموم للاستراحة ويقضى من سبقه الامام ووقتها وقت الوتر على المعتد والجماعة فيها مستحبة لاستمرار العمل على الجمع من زمن عمر والانفراد فيها طلباً للسلامة من الرياء افضل والمراد بالانفراد فيها فعلها في البيوت ولو جماعة هذا ان لم تعطل المساجد فان خيف من الانفراد في التراويح التعطيل فالمساجد افضل ولا يلزم من مخالفة الافضل الكراهة فلو قال وفعلها بغير المساجد ان لم تعطل أى المساجد لو في المراد ثم المراد بتعطيل المساجد عن صلاتها فيها في جماعة للانفراد ويحتمل ان يريد عن صلاتها فيها جملة والثاني استقر به ابن عبد السلام واقتصر عليه السهوري وبقي للانفراد شيطان أن لا يكون فاعلها آفاقياً بالمدينة فان كان آفاقياً ففعلها في المسجد افضل وان لم تعطل المساجد وان ينشط لفعلها في بيته وما ذكرناه من تأكد التراويح تبعنا فيه البساطي والسهوري في شرحه وجعله الشارح عطفًا على فاعل ندب وتبعه نت وقول عمر نعمت البسطة هذه يعنى بالبسطة جمعهم على قارئ واحد مواظبة في المسجد بعد ان كانوا يصلون أوزاعاً

آفاقياً أم لا ركذا ان لم يرد وهو آفاقى فهذه خمس وأما اذا كان لم يرد وهو مقيم فحيته ركعتان (قوله تراويح قيام رمضان) أى تراويح هى قيام رمضان فالإضافة من اضافة العام للخاص وشأنها ان تكون للبيان وخلاصته ان التراويح لا تختص بالقيام في رمضان وانما الخاص بمرضان التأكد فقط (قوله فيقرأ القارئ بالمئين) بكسر الميم وقد تفتح والكسر أنسب بالمفرد وهو مائة وكسر الهمزة واسكان التحيمة أى السور التي تلى السبع الطوال التي أولها ما يلي الكهف لزيادة كل منهما على مائة آية أو التي فيها القصص وقيل غير ذلك قاله شارح الموطأ (أقول) وكلام بعضهم يفيد ان المراد في كل ركعة وهل الجماعة ما فوق الواحد

(٤٦ - خرشي اول) أو الثلاث ما فوق (قوله ووقتها وقت الوتر على المعتد) أى بعد العشاء ومقابله ما نقل عن بعض أهل العلم من فعلها قبل العشاء بالصيف كما يفيد الخطاب (قوله والجماعة فيها مستحبة) فهى مستثناة من كراهة صلاة النفل جماعة فهى كصلاة العيد تصلى في جماعة (قوله والانفراد فيها الخ) لا يخفى انه اذا كان الانفراد افضل يلزم أن يكون مقابله خلاف الاولى أو مكرهاً فكيف يصح قوله والجماعة مستحبة قلت لا ورود ذلك لان الاستحباب منوط بالفاعلين لها في المسجد أى ان الفاعلين لها في المسجد يتدب لهم أن يجتمعوا على امام واحد وهذا لا ينافي ان الاولى عدم الذهاب للمسجد وفعلها في بيته (قوله والمراد بالانفراد الخ) فيه اشارة الى أن هذا ليس تفسيراً بالحقيقة فلذا قال ولوقال وفعلها الخ أى لاجل أن يكون ظاهراً في ارادة المقصود من ان فعلها في البيوت جماعة وفردى افضل (قوله ولا يلزم من مخالفة الافضل الكراهة) أى حيث قلنا فالمساجد افضل لا يلزم من ذلك أن يكون فعلها في البيوت مكرهاً لجواز أن يكون خلاف الاولى فخفاً أنه ليس هناك تصريح بالمراد بل هو محتمل للكراهة ومحتمل لخلاف الاولى (قوله جمعهم على قارئ واحد) أى صلاتها جماعة بامام مع المواظبة على ذلك (قوله أوزاعاً) بفتح الهمزة وسكون الواو فاعين مهملة جماعات متفرقون أى فتنهم من يصلى لنفسه ومنهم من يصلى بصلاته الرهط أى ما بين الثلاثة الى العشرة وانما فعل ذلك عمر لانه أنشط لكثير من المصلين ولما

في ذلك من اجتماع الكلمة قال الباجي وابن التين وغيرهما استنبط عهر رضى الله عنه ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه في تلك الليالي وان كان كره ذلك لهم فانما كره خشية ان تفرض عليهم فلما مات صلى الله عليه وسلم آمن من ذلك فاقامها واحياها سنة أربع عشرة من الهجرة ويدل على أنه صلى الله عليه وسلم سن ذلك قوله ان الله فرض عليكم صيام رمضان وسنت لكم قيامه فنصامه وقامه ايماننا واحتسابا غفرله ما تقدم من ذنبه (قوله لا أن الصلاة نفسها) أي باعتبار كونها في جماعة بدليل التعليل (قوله ثم تركها) أي تركها أصلا وأساسا ترك فعلها في جماعة على هذا الوجه الذي صلاها عليه هذا هو المراد كافي لك (قوله خشية ان تفرض عليهم) استشكل الخطيب أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الاسراء ان الله تعالى قال هن خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى فاذا أمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة وأوجب باجوبة الاول انه خاف جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل ويؤى اليه قوله في حديث زيد بن ثابت خشيت ان تكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم ففصلوا أيها الناس في بيوتكم فنعهم من التجميع في المسجد اشفاقا عليهم من اشتراطه وأمن مع اذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم الثاني انه خاف افتراضه كفاية لا عينا فلا يكون زائدا على الخمس بل هو نظير ما ذهب اليه قوم في العيد ونحوها الثالث انه خاف فرض قيام رمضان خاصة وقيل غير ذلك (قوله بدعة) حال أي (٣٦٢) فوقع المواظبة في الجمع بهم حالة كون المواظبة بدعة (قوله والا فليست

في الحقيقة بدعة) أي من حيث الجمع (قوله تكفي عن طلب قراءة الختم) أي تكفي عن جنس طلب قراءة الختم من حيث هو وقوله فيسقط الطلب أي جنسه كذلك لا الجنس من حيث تحققه في طلب قراءة الختم ولا الجزئي الذي هو طلب قراءة الختم (قوله خبر لمبتدأ محذوف) أي وهي ثلاث وعشرون (قوله واذا كان بدلا أو عطف بيان فادخل الخ) أقول بل ذلك يأتي على أنها خبر لمبتدأ محذوف (قوله فيه تجوز) أي من اطلاق اسم البعض الاغلب على الكل (قوله لا فاد المراد بلا كلفة) أي بلا كلفة في فهم المعنى المذكور وهو أنه مندوب آخر (قوله وليس

لا ان الصلاة نفسها بدعة لانه صلى الله عليه وسلم صلاها جميعا بالناس ثم تركها خشية ان تفرض عليهم فلما آمنوا تلك العلة ومن تجد الاحكام بوفاته عليه الصلاة والسلام ففعلوا ما علموا أنه كان مقصوده فوقع المواظبة في الجمع بهم بدعة والا فليست في الحقيقة بدعة لان لها أصلا في الجواز * (فائدة) * تراويح على وزن مفاعيل فهو ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع والراجح أفضلية التراويح على الاشتغال بالعلم غير المتعين (ص) والختم فيها وسورة تجزئ (ش) يعني انه يستحب ختم القرآن كله في التراويح أي في جميع الشهران أمكن لموقف المأمومين على سماع جميعه والسورة في جميع الشهر تكفي عن طلب قراءة الختم فيسقط الطلب بذلك هذا هو المراد بالاجزاء (ص) ثلاث وعشرون (ش) هو خبر لمبتدأ محذوف ويحتمل أن يكون بدلا من تراويح أي بدل مطابق أو عطف بيان واذا كان بدلا أو عطف بيان من تراويح فادخل الشفع والوتر فيها فيه تجوز وبعبارة أخرى المراد انه يندب كونها ثلاثا وعشرين فهو مندوب آخر ولو قال وثلاث وعشرون لا فاد المراد بلا كلفة لكنه يرد عليه انه يقتضي ان الشفع والوتر يجري فيهما مجرى التراويح من التفصيل المشار اليه بقوله أيضا وانفرادها ان لم تعطل المساجد وأن الشفع والوتر يندب فعله في الجماعة كالتراويح وانه من النقل المؤكد وليس كذلك في واحد منها ويأتي مثل ذلك كله في جعل ثلاثا وعشرين بدلا من تراويح وكذا على جعله خبر المبتدأ محذوف فتأمل انتهى قال في النوادر عن ابن حبيب انه عليه الصلاة والسلام رغب في قيام رمضان من غير ان يأمر بعزيمة فقام الناس وحدا ناس منهم

كذلك في واحد) أي ان الشفع والوتر لا يطلب فيهما جماعة بل فرادى كان ذلك عقب تراويح أو لا الا أنه يخالف في ما تقدم في تعريف السنة وأظهره في جماعة وحاصله أنه يقول ليست الجماعة مشروعة في الشفع والوتر وليس الانفراد بعيده مطلوباً فيهما وليس من النقل المؤكد لان الوتر سنة فهو أهلي من النقل المؤكد لان المراد به ما ليس بسنة ولا رغبة وأما الشفع فعلوم انه مندوب وهل هو مؤكد باعتبار كونه شرط كمال أو شرط صحة في الوتر القولين المعروفين أو ليس كذلك بل من النقل الغير المؤكد فعلى الاول فالمعنى ليسا معاً من النقل المؤكد فلا ينافي ان الشفع من النقل المؤكد وعلى الثاني فالمعنى ليس كل واحد منهما من النقل المؤكد بل الوتر من السنن والشفع من النقل الخالي عن التأكيدي نعم ما ورد من كون التراويح تصلى ثلاثا وعشرين فيسقط الشفع والوتر يصليان جماعة (قوله بدلا) أي أو عطف بيان (قوله رغب في قيام رمضان) أي صلاة التراويح قاله النووي وقال غيره بل مطلق الصلاة الحاصل بها قيام الليل كالتهجد أي بقوله من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه اه أي ذنبه المتقدم كله فن للبيان لا للتبعض أي الصغار ولا البكائر كما قطع به امام الحرمين والفقهاء وعزاه عياض لاهل السنة وقال ابن عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم تدخل فيه البكائر وقال آخرون لا تدخل فيه الا أن بقصد التوبة والنسدم وقال بعضهم يجوز أن يخفف من البكائر اذا لم يصادف صغيرة (قوله من غير أن يأمر بعزيمة) أي من غير أن يوجبها أمر ندب وترغب كذا قاله شراح الموطأ (قوله وحدا ناس

جمع واحد قال في المختار الواحد أول العدد والجمع وحدان كشاب وشبان وراع ورعيان اه وأراد بالوحدان معنى الاوزاع وقد تقدم (قوله وفي أيام أبي بكر) أي وكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله وصدر الخ) منصوب على نزع الخافض معطوفا على قوله في أيام أبي بكر والمعنى فكان الامر على ذلك في أيام أبي بكر وفي صدر من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه (قوله فأمر أيابا) أي أبي بن كعب اختار أي بالقوله عليه الصلاة والسلام أقرؤهم أي أمر أيابا أن يصلي بالرجال (قوله وتعيما) هو ابن أويس بن خارجة (قوله الداري) نسبة الى جدّه الأعلى الدارين هاني عند الجهور وقيل الى دارين مكان عند البحرين أي ان يصلي بالنساء وفي رواية أن عمر جمع الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حنيفة وجمع بان ذلك يجوز أن يكون في وقتين (قوله إحدى عشرة ركعة) قال الباجي لعل عمر أخذ ذلك من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة أنها سألت عن صلاته في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة (قوله في ثمان ركعات) لحديث أفضل الصلاة طول القيام (قوله وورع بامام الخ) وجلة القول انه لا حد في مبلغ القراءة (قوله وقيل كان من ثلاثين آية) أي في ركعة واحدة ففي هذا نيبين ما يقرأ في الركعة الواحدة (قوله الى وقعة الحرة) أي في زمن يزيد بن معاوية والحرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود والجمع حرار مثل كلبة وكلاب كما قاله في المصباح وبعبارة أخرى والحرة بفتح الحاء موضع (٣٦٣) بين المدينة والعقيق وقصتها أنه لما

قتل الحسين بن علي رضي الله تعالى عنه ما خلع أهل المدينة بيعة يزيد بن معاوية وأخرجوا عامله ومن معه من بني أمية فجهزهم يزيد جيشا من أهل الشام وأمر عليهم مسلم بن عقبة فلما نزل بالمدينة ناداهم يا أهل المدينة ما تصنعون أتسلمون أم تحاربون قالوا نسل نخاب فوق القتال بالحرة وكانت الهزيمة على أهل المدينة وأباح مسلم المدينة ثلاثين ألفا أخذ البيعة عليهم يزيد على أنهم عبيد له ان شاء أعقب وان شاء قتل انظر تمام القصة (قوله فجعلت ستا وثلاثين) قال العلماء وسبب ذلك ان الركعات العشرين خمس تروى بحات كل تروية أربع ركعات وكان أهل

في بيته ومنهم في المساجد فبات عليه السلام على ذلك وفي أيام أبي بكر وصدر من خلافة عمر ثم رأى عمر أن يجمعهم على امام فأمر أيابا وتعيما الداري أن يصليا بهم إحدى عشرة ركعة بالوتر يقرأون بالثنتين فثقل عليهم تخفف في القيام وزيد في الركوع فكانوا يقومون بثلاث وعشرين ركعة بالوتر وكان يقرأ بالبقرة في ثمان ركعات وورع بامام بها في اثنتي عشرة ركعة وقيل كان من ثلاثين آية الى عشرين الى يوم وقعة الحرة بالمدينة فثقل عليهم طول القيام فنقصوا من القراءة وزيد في الركوع فجعلت ستا وثلاثين ركعة والوتر بثلاث فبقي الامر على ذلك واليه الإشارة بقوله (ثم جعلت تسعا وثلاثين) أي ثم بعد وقعة الحرة جعلت الخ واما أمر عمر أيابا وتعيما الداري بأحدى عشرة ركعة دون غيره من الاعداد لانه عليه الصلاة والسلام لم يزيد في رمضان ولا غيره على هذا العدد وحكمة الاقتصار على ذلك العدد انه الباقي من جلة الفرائض بعد اسقاط العشاء والصبح لاكتنافهما صلاة الليل فناسب أن يحاكي ما عداهما (ص) وخفف مسبوقا ثانياً به ولحق (ش) يعني ان المسبوق بركعة يستحب أن يصلي الثانية بعد سلام الامام مخففة ويلحق الامام في أولى الترويحة الثانية وهو قول سمخون وابن عبد الحكم ولا بن الجلاب انه يخفف بحيث يدرك ركعة من الترويحة التي تلي ما وقع فيه السبق ولو الاخيرة وهو قول ابن القاسم وظاهر الذخيرة انه المذهب وفائدة التخفيف حينئذ ادراك الجماعة (ص) وقراءة شفيع بسج والكافرون وورع باخلاص ومعوذتين الامن له حزب فنه فيهما (ش) يعني أنه يندب قراءة الشفع والوتر بعد الفاتحة في أولى الشفع بسج اسم ربك الأعلى

مكة يطوفون بين كل ترويتين سبعة أشواط ويصلون ركعتي الطواف أفرادا وكافوا لا يفصلون ذلك بين الفريضة والتراويح ولا بين التراويح والوتر فأراد أهل المدينة أن يساووهم في الفضيلة فجعلوا مكان كل أسبوع تروية خمسة فحصل أربع ترويات وهي ست عشرة ركعة تضم الى العشرين تصير ستا وثلاثين ومع ركعات الشفع والوتر الثلاث تصير تسعا وثلاثين ركعة قاله البساطي في شرح البردة والجعل له ستة وثلاثين عمر بن عبد العزيز وقيل عثمان وقيل معاوية أقوال (قوله لاكتنافهما) أي لا لحاظهما بما بصلاة الليل علة للاسقاط أي فلم يعتبر من صلاة النهار (قوله فناسب أن يحاكي ما عداهما) وهو إحدى عشرة ركعة والحاصل أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم يزيد في الليلة على إحدى عشرة ركعة لاجل أن يحاكي بالفرائض وأسقط من ذلك العشاء والصبح لاكتنافهما صلاة الليل أي فلم يكونا بذلك الاعتبار من النهاريات تنبيه على الذي صار عليه عمل الناس واستمر الى زماننا في سائر الامصار هو ما جمع عمر بن الخطاب عليه السلام وهو ثلاث وعشرون بالشفع والوتر (قوله وفائدة التخفيف ادراك الجماعة) هذا مر تضي عجم والاول مر تضي اللقاني وهو الذي ذهب اليه نت فانه قال ولحق الامام في أولى الترويحة الثانية اه أي في الركعة الاولى من الترويحة الثانية فالتروية اسم لمجموع الركعتين (قوله وقراءة شفيع) المراد به هنا ما يصلي بعده الوتر لا مطلق شفيع فلا يندب فيه القراءة (قوله بسج) ادخل حرف الجر على سج وان كان في لفظ التلاوة فعلا لانه الا ن اسم لانه أريد لفظه (قوله والكافرون)

بالرفع على الحكاية (قوله الى بحث المازري) أي الى ما أداه اليه اجتهاده فلم يرد بالبحث المناقشة في بعض الشراح موافقا لنت وتبع المصنف في هذا ابن العربي خلاف مقاله شارحنا وكل منهما صحيح إلا أن الأولى ما ذهب اليه غير شارحنا وذلك لان المازري قد رجع عن هذا البحث ونص المواق المازري وقع في نفسى عدم تعين قراءة اثر تهجد فامرت به امام تراويح رمضان ثم خفت اندراس الشفع عند العوام ان لم يختص بقراءة فرجعت (٣٦٤) للمألف اه (قوله ولم يعده مقدم) ظاهره سواء كان ما حصل منه من التنفل

مكروه أم لا (قوله لان صلاة آخره مشهودة) أي محضورة تحضرها الملائكة (قوله هذا ظاهر كلامه) وجهه أن المتبادر من قوله لمنتهيه أي الغالب عليه الانتباه أي لمن غلب على ظنه الانتباه ولو كان عادته عدم الانتباه كنوم بمحل يكثر فيه المسجون بالصوت الرفيع بحيث ينتبه لذلك النائم ولو نقل نومه غالبا فقتضاه ان من الغالب عليه عدم الانتباه كالأفراط في الشبع أو شرب الماء أو استوى الامر ان فالأفضل التقدم (قوله وكلام الرسالة الخ) كلام الرسالة هو المعتمد (قوله أما من جعل الوتر أثناء تنفله) أي وذلك بان ينوي أن يصلي الشفع والوتر ثم يتنفل بعد ذلك (قوله فخالف للسنة) أي فهو مكروه واعلم ان محشى تنقل نقولا استدلل بها على أن هذا القيد أعني قوله حيث حدثت الخ غير معتبر فراجع (قوله أي وفعله آخر الليل) ببيان لوجه التنازع والاف عند افعال الثاني بقول وفعله فيه واعلم ان كلام المصنف مقيد بما اذا كان يصلي الوتر بالارض وأما المسافر اذا صلى العشاء بالارض ونيته الرحيل والتنفل على دابته فاستحب له في المسدونه أن يصلي وتره بالارض ثم يتنفل على دابته

وفي الثانية بقل يأيم الكافرون وفي الوتر بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ومحل استحباب القراءة بهذه السور ما لم يكن له حزب أي قدر معين من القرآن يقرؤه في نافلة يفعلها ليلًا فان كان له ذلك فالاستحباب حينئذ أن يقرأ من حزبه في شفعه وتره كما قال المؤلف وهو تابع لبحث المازري وما كان ينبغي له العدول عن نقول الأئمة من استحباب قراءة السور المذكورة في الشفع والوتر ولو لم يكن له حزب الى بحث المازري هذا حاصل ما نقل ابن غازي (ص) وفعله لمنتهيه آخر الليل ولم يعده مقدم ثم صلى وجزا (ش) وهذا وقت فضيلة للوتر وسياق وقته الاختياري والضروري والمعنى انه يندب فعل الوتر آخر الليل لمن الغالب عليه بحسب العادة من نفسه الانتباه آخر الليل لان صلاة آخره مشهودة فان غلب على ظنه عدم الانتباه أو استوى الامر ان عنده فان الأفضل له تقديمه هذا ظاهر كلامه وكلام الرسالة يقتضي ان من استوى الامر ان عنده يؤخر فانه قال فيها ومن أخر تنفله وتره الخ فذلك أفضل له الامن الغالب عليه أن لا ينتبه آخر الليل فليقدم وتره ونحو ما في الرسالة لابن يونس كافي المواق واذا قدم الوتر ثم صلى نافلة فانه لا يعيد الوتر لخبر لا وتر ان في ليلة تقديم الخبر انتهى على خبر الاخر من قوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا عند تعارضهما ويجوز له التنفل بعد الوتر حيث حدثت له نيته امام من نوى جعل الوتر أثناء تنفله فخالف للسنة ويستحب لمن بدله نية النقل أن يفصل تنفله عن وتره لقوله في المدونة من أوتر في المسجد ثم أراد أن يتنفل بعده تر بص قليلًا وان انصرف بعد وتره الى بيته تنفل ما أحب انتهى ويكره بلافاصل عادي قاله سيدي زروق في شرح الارشاد واليه يشير عطف المؤلف صلى بتم المفيدة للهلة على مقدم وهو من عطف الفعل على الاسم المشبهة كقوله تعالى فالغيثات صبحا فأتين به نقعا وقوله آخر الليل يتنازع كل من المصدر واسم الفاعل وهو فعله ومنتهيه وأعمل الثاني أي وفعله آخر الليل لمنتهيه آخر الليل فقوله ولم يعده مقدم أي يكره وقوله ثم صلى أي حيث حدثت له نية التنفل بعد الوتر وهذا يشعر به قوله ثم ولما ذكر ان من قدم الوتر ثم أوقع نافلة لا يعيد الوتر ولم يعلم من ذلك هل حكم ايقاع النافلة في هذه الحالة الجواز أم لا أشار الى أن الحكم الجواز بقوله (وجاز) أي هذا الفعل وليس المراد بالجواز المستوى الطرفين بل المراد به الطرف الرابع أي يستحب ومحل اذا طرأت له نية التنفل بعد الوتر أو فيه فان طرأت قبله لم يكن تنفله بعده جائزا بهذا المعنى بل مكروها وما قلناه من انه اذا طرأت له في أثناء الوتر فهى كطروها بعده ذكره المواق وانما استحب جعل الوتر آخر صلاة الليل لان المغرب أول صلواته وهي وتر فناسب أن يكون آخره وترًا أيضا (ص) وعقيب شفع (ش) عطف على قوله آخر الليل أي ندب فعل الوتر عقيب شفع على ما صدر به ابن الحاجب ويستحب اتصاله به فلو طال الفصل استحب إعادة الشفع وشهر الباجي ان كونه عقيب شفع شرط صحة وعليه في شرط اتصاله قولان المشهور ليس بشرط

ثم وبلغزها فيقال رجل صلى العشاء ونيته التنفل ويقدم الوتر قبل تنفله قاله الخطاب فيقدم الوتر ويجوز له التنفل ولو عقب الوتر لان فعله بالارض راكعا وساجدا أفضل من فعله على الدابة ايماء (قوله بعد الوتر) أي أوتر الوتر (قوله ولم يعلم الخ) أقول اذا كان الحال ما ذكر في مقتضى ان قوله ثم صلى اخبار بحسب ما اتفق واذا كان كذلك فلا تقيدهم ان المطالب تأخر صلاة النقل عن الوتر (قوله ندب فعل الوتر عقيب شفع) والظاهر من القولين انه لا يفتقر الشفع لنية خاصة بل يكفي بأي ركعتين كانتا (قوله على ما صدر به ابن الحاجب) متعلق بقوله ندب ومقابله انه شرط صحة (قوله وشهر الباجي الخ) هذا مقابل ما صدر به ابن الحاجب

(قوله الا لاقتداء بواصل) اعلم أنه ان علم حين دخوله معه أنه يوصل وصل معه وليكن ينوي بالاوليين الشفع وبالاخيرة الوتر ولو نوى الامام بالثلاث الوتر ولا تضر هذه المخالفة كنية ظهر خلف جمعة لمن لم يدرك مناركة مع الامام وان لم يعلم حين دخوله أنه يوصل ونوى خلفه الشفع فقط أحدث نية الوتر من غير نطق به عند فعل الامام له قاله الفاكهاني ومن دخل مع الواصل في الركعة الثانية صار وتره بين ركعتي شفع وفي الثالثة صار وتره قبل شفعه (قوله ولعله يريد اذا كان بحضرة ذلك) ولو فرض انه سلم فقد قال الشيخ سالم ولو أوتر بواحدة شفعا ولو سلم ان كان قريبا (قوله ولعله يريد اذا كان بحضرة ذلك) ظاهره ولو كان سلم عامدا ولعل وجهه انه لما لم يأت بالشفع الذي قد طلب به صار سلامه وان كان عمدا بمنزلة العدم فلا يؤثر بطلانها (قوله وقال أشهب (٣٦٥) يعيد وتره) يتبادر منه انه مقابل قوله فان تباعد أجزاءه (قوله فانه لا يطلب منه انفصالة) وحينئذ

ثم ان قوله وعقيب باثبات الباء لغة قليلة والمشهور عقب مجذوها (ص) منفصل بسلام الا لاقتداء بواصل وكره وصله وتر بواحدة (ش) يعني انه يستحب الفصل بين الشفع والوتر بسلام ويكره وصله مع الشفع من غير سلام كما يكره أن يوتر بواحدة لا شفع قبلها الحاضر أو مسافر صحيح أو مريض قال سنده الصحيح انه يشفعه انتهى ولعله يريد اذا كان بحضرة ذلك فان تباعد أجزاءه كما قال في كتاب ابن سحنون وقال أشهب يعيد وتره باثر شفع ما لم يصل الصبح وما تقدم من استحباب الفصل بين الشفع والوتر بسلام انما هو في حق من صلى وحده أو خلف من يفصل بسلام وأما من صلى خلف من لا يفصل بينهما فكذلك الحنفى فانه لا يطلب منه انفصالة بسلام بل يتبعه لما يؤدى فصله الى السلام قبل الامام وقال أشهب يسلم انتهى ولو قال ومن فصل بالواو لكان صريحا في كون الانفصال مستحبا مستقلا واصله مكره وانظر هل يكره ابتداء ان يقتدى بمن يصل الشفع بالوتر لانه لا يلزم من قولهم انه اذا اقتدى بمن يصل يتبعه أن لا يكره ذلك ابتداء لانه حكم بعد الوقوع لانهم يغتفرون في الدوام ما لا يغتفرون في الابتداء واستظهر الشيخ كريم الدين عدم الكراهة وفيه شيء اذ كلام المواقي يفيد كراهته انتهى (ص) وقراءة ثان من غير انتهاء الاول (ش) يعني اذا صلى اثنان واحد بعد واحد في قيام رمضان ونحوه فانه يكره للثاني ان يقرأ من غير المحل الذي انتهت اليه قراءة الاول ان كان يحفظ ذلك لثلاثي غير كل واحد أعشار توافق صوته ولان الغرض سماع المصلين لجميع القرآن فان لم يعلم انتهاء الاول فانه يحتمل حتى يحصل لهم سماع جميع القرآن (ص) ونظر المحقق في فرض (ش) يعني انه يكره قراءة المصلي في المحف في صلاة الفرض ولو دخل على ذلك من أوله لاشتغاله غالباً ويجوز ذلك في النافلة اذا ابتدأ القراءة في المحف لافي الاثناء فيكره وهو معنى قوله (أو اثناء نفل لا أوله) فائدة في جملة ما في القرآن من الآي ستة آلاف وستمائة وست وستون آية ألف منها أمر وألف منها نهي وألف منها وعد وألف منها وعيد وألف منها عيادة الامثال وألف منها قصص وأخبار وخمسمائة حلال وحرام ومائة دعا وتيسير وست وستون ناسخ ومنسوخ أبو الحسن (ص) وجع كثير لنفل أو بمكان مشتهر والافلا (ش) يعني انه يكره اجتماع الجمع الكثير في النافلة خشية الرياء ولو في مسجده عليه الصلاة والسلام وهذا في غير التراويح والعيدين والاستسقاء والكسوف وكذلك يكره اجتماع الجمع القليل كالثلاثة لكن يمكن مشتهراً ما يمكن غير مشتهراً فلا كراهة الا أن يكون من الاوقات التي صرح العلماء

لا يطلب منه ان يفصل بين ركعتي من غير فصل ويجوز أن يكونان شفعا ويلغز فيقال صلى شفعا بعد وتره (قوله بل يتبعه) ظاهره وجوبه بادليل التعليل فلم يتبعه وسلم على هذا فانظر هل تبطل أو تصح مراعاة لقول أشهب وهو الظاهر وحرره

وعبارة المدونة لا بد من شفع قبل الوتر سلم منه في حضر أو سفر ومن صلى خلف من لا يفصل بينهما بسلام يتبعه (قوله اذ كلام المواقي يفيد كراهته) ونصه الجلاب الوتر ركعة بعد شفع منفصل منها بما يتسليمه ويكره أن يوتر بثلاث بسلامية واحدة في آخرها اه فائدة الكراهة من حيث اطلاقه وعدم التقييد (قوله لاشغاله) لا يخفى ان هذه العلة جارية حتى في النفل (قوله وألف منها عيادة الامثال) والمراد الامثال المتكررة والامثال جمع مثل والعبادة بالياء المشاة التسمية فكانه قال وألف مكر ومتماثل وتكراره لحكمة يعلمها الله لا أنه تكرر اخل عن الفائدة كذا كتب شيخنا عبد الله رحمه الله تعالى في تنبيهه في محل الصنف اذ لم تتوقف قراءة الفاتحة على النظر في المحف والاوجب عليه ذلك ولا يكره والظاهر أنه اذ لم يتيسر له قراءة الفاتحة الا بالاختفاء فانه يفعله بل اذ لم يتيسر له قراءة الفاتحة الا جاسا فاعله وأما قراءة القرآن في المحف في المسجد فقال مالك لم يكن من أمر الناس القديم وأول من أحدثه الحاج وأكره أن يقرأ في المسجد في المحف (قوله أو بمكان مشتهر) فيه حذف معطوف على كثير ومكان صفة له أي قليل كائن بمكان مشتهر كذا قاله الشيخ أحمد (قوله يكره الجمع الكثير أي مع الامام (قوله ولو في مسجده) أي لان التضعيف الوارد في ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام خاص بالفرائض (قوله فلا كراهة) وهل خلاف الاولى أو مندوب انظره

(قوله ببدعة الجمع فيها الخ) لعل وجه الكراهة اخذهم ذلك سنة (قوله فلا كراهة فيه) أي لأن الافضل له ترك المكان المشتهر كذا في ل (قوله روى ابن حبيب الخ) هذا الحديث ربما يفيد كراهة صلاة الواحد في المكان المشتهر حيث قال كفضل الخ لأن يقال المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه **فائدة** الجمع في الرغبة كالمجمع في النافلة (قوله في أمور الدنيا) أي الكلام المباح وحاصله انه يجوز الكلام بعد طلوع الفجر وركعتيه الى صلاة الصبح ويكره بعد صلاة الصبح لقرب الطلوع كما قاله المصنف ومحل ذلك في غير المسجد وذلك لانه يكره الكلام بغير ذكر الله وبغير العلم بالمسجد إلا أن الشيخ سأل ما قال وفي المدونة كان مالك يتحدث ويسئل بعد طلوع الفجر حتى تمام الصلاة ثم لا يجيب من يسأله بعد الصلاة بل يقبل على الذكر حتى تطلع الشمس (قوله التماذي في الذكروا الاستغفار الخ) ظاهره ان غير القرآن أولى منه وسئل ابن المسيب عما أفضل في الوقت المذكور القرآن أو الذكر فقال تلاوة القرآن الا ان هدى السلف الذكروا التماذي يقوم منها ان الاستغفار والذكر في هذا الوقت أفضل من قراءة العلم فيه وقال الاشياخ تعلم العلم فيه أولى قال ابن ناجي قلت وهو الصواب وبه كان بعض من لقيناه يفتي لاسيما في زمننا لقلة الحاملين له على الحقيقة كذا قال ابن ناجي (قوله ٢٦٦) الى طلوع الشمس الخ) انظره فانه مخالف للمصنف في قوله لقرب الطلوع في

ببدعة الجمع فيها كطيلة النصف من شعبان وليلة عاشوراء فانه لا يختلف في كراهته وينبغي للائمة المنع من ذلك قاله ابن بشير وأما صلاة المنفرد فلا كراهة فيه في أي مكان كان لكن روى ابن حبيب عنه عليه الصلاة والسلام انه قال فضل صلاة الخلو في التطوع على صلاة العلانية كفضل صلاة الجماعة في الفريضة على صلاة الفذ (ص) وكلام بعد صبح لقرب الطلوع لا بعد فجر (ش) يعني ان الكلام في أمور الدنيا لا يكره بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح وأما بعد صلاة الصبح فيكره الى قرب طلوع الشمس قال في الرسالة ويستحب باثر صلاة الصبح التماذي في الذكروا الاستغفار والدعاء الى طلوع الشمس أو قرب طلوعها الخبر من صلى الصبح في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس كان له كأجر حجة وعمرة تامتين وانما ورد الحديث على الذكروا ونحوه بعد الصبح الى الطلوع لانه أول صحيفة اليوم ويستحب أيضا بعد الاصفرار الى الغروب لقوله عليه الصلاة والسلام من كان أول صحيفة حسان وفي آخرها حسنات محمدا الله ما بينهما (ص) وضبعة بين صبح وركعتي الفجر (ش) أي ومما يكره أيضا الضبعة بين صلاة الصبح وركعتي الفجر حيث فعلها على وجه السنية لا على وجه الاستراحة وهي بالقبح المرة وبالكسر الهيئة وبه يضبط قول الشيخ أبي عمرو والضبعة بعد ما غير مشروعة لان المراد الهيئة لا المرة ولوقال المؤلف بين ركعتي الفجر وصبح لا فاد المراد (ص) والوز سنة أكد ثم عيّد ثم كسوف ثم استسقاء (ش) اغما عطف بتم اشارة منه الى أن مراتب هذه السنن تتفاوت فأكدتها الترتيب بالمنشاء الفوقية وهو الركعة الواحدة الموصوفة بالاوصاف الالمانية وبلي الترتيب صلاة العيدين وهما في مرتبة واحدة ويليهما صلاة كسوف الشمس ثم الاستسقاء. وبأنى ان

بعض الشروح ما يفيد ان المعتد للطلوع قلت والحديث يدل عليه قال بعض الشراح وانظر ما حدد القرب على كلام المصنف (قوله قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس) أي وصلى ركعتي الضحى كافي الرواية (قوله تامتين) بقبضة الحديث قال تامتين ثلاث مرات (قوله لانه أول صحيفة المؤمن) يفيد ان المملكين اللذين ينزلان عند صلاة الصبح أول ما يكتبون ما يحدث بعد صلاة الصبح لكن يردان يكون صحيفة الليل آخرها غير حسنات اذا تكلم قبل صلاة الصبح بكلام الدنيا الآن يقال آخرها ما يذكر في صلاة الصبح لا ما قبله من الكلام المباح (قوله ويستحب أيضا بعد

صلاة

الاصفرار الخ) هذا الاياتي على رواية ملحق الليل ينزلان عند صلاة العصر نعم يأتي

على قول من قال انه ما ينزلان عند الغروب قال في شرح الجوهرية روى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعان في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج الذين باتوا فيكم قال ابن حبان في هذا الخبر بيان واضح بان ملائكة الليل انما تنزل والناس في صلاة العصر وحينئذ تصعد ملائكة النهار صد قول من قال ان ملائكة الليل انما تنزل بعد غروب الشمس (قوله محمدا الله ما بينهما) أي من الذنوب الصغار على ما هو مقرر (قوله الاستراحة) بقي ما ذالم يقصد شيئا وعبرة عجب تفيد عدم الكراهة (قوله أبي عمرو) بواو بعد الراء (قوله لان المراد الهيئة) أي ان المراد الضبعة التي على اليمن فيكون فيه اشارة للمقابل وهو كون الاضطجاع على يمينه وأما على غير يمينه فلم يقل المخالف بنبذه (أقول) وحيث كان المراد الهيئة فالأولى ان يقال وبه يضبط المصنف لانه الأولى بالالتفات لضبطه قال في ل وانظر هل كراهة الضبعة خاصة بالضبعة الواردة عنه عليه الصلاة والسلام وهو على شقه الايمن وأما لو اضطجع على شقه الايسر فلا كراهة في ذلك لانه لا يتصور ان يقصدهما استئنا أو الكراهة لا تنقيد بذلك وانظر الاول (قوله لا فاد المراد) وذلك لان المراد ان ركعتي الفجر من ذلك اليوم وهي لا تكون بعد الصبح بل تكون قبله ثم أقول وكونه يتوهم بين صبح وركعتي الفجر من ثاني يوم بعينه أو كونه يتوهم ان يكون الصبح قبل الفجر في يوم واحد

بعيداً أيضاً (قوله بوجوبه على الاعيان) أي خارج المذهب وقوله بأنه فرض كفاية أي في المذهب فيعلم من هذا ان الفرض على الاعيان ولو في الخارج مقدم على الكفاية ولو في الداخل (قوله بالازعاج في الجملة) أي على بعض الاقوال أي فكونه بالازعاج ليس متفقاً عليه أي فبعضهم حكى انه متفق عليه بل حكى بعضهم انه مجمع عليه وبعضهم ادعى انه مشهور لا متفق عليه فلذا قال في الجملة (قوله ثم ان العمرة آكد من الوتر) أي لانه قيل بوجوبها في المذهب دون الوتر (قوله وانظر ما بينهما وبين العمرة) في عب وآكد من العمرة ركعتا الطواف لحزم المصنف فيما يأتي في العمرة بالسنية وحكاية الخلاف بالسنية والوجوب في ركعتي الطواف (قوله فهي دون الوتر) استظهر عب ان صلاة الجنائز افضل لحكاية الخلاف أيضاً في سفيها ووجوبها بخلاف الوتر (أقول) بل الصواب ان يحزم لانه منصوص (فان قلت) ما وجه مادعاه الشارح (قلت) لان الوتر واجب على الاعيان خارج المذهب وصلاة الجنائز فرض كفاية في المذهب والعينية ولو خارج المذهب تقدم على الكفاية ولو في المذهب والمخالف لهذا لا يسلم ذلك (قوله كايمة الجمع للمطر على المشهور) ومقابله انه يجوز تقديمه ليلة الجمع اذا قدم الفرض فاحرى غيره ورد بأن العشاء (٣٦٧) قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة كما قاله

الشارح (قوله لكون ايقاع الصلاة الخ) أي بخلاف الوتر فلا يكون تقديمه في أول وقته الاختياري افضل (قوله فيه نظر) أي بل يحتاج اليه أي فيكون فعل الوتر أول وقتها الاختياري افضل (قوله بل انما غير تقننا) وتعين المبدأ ظاهر بدون من (قوله لصلاة الصبح) أي لو قد يدرك الصبح في مختارها بعد الفجر لانها عنه أو ناسية مثلاً كاركه اختياراً مع كراهة تأخيرها للفجر كذا في عب والمناسب أن يقول أي لو قد يدرك الصبح في وقتها الضروري كما سيأتي في قوله وان لم يتسع الوقت الخ من ان المراد الوقت الضروري (قوله على احدى الروايتين) اعلم انه سيأتي في الامام روايتان رواية بنديب قطع الصبح ورواية بجواز القطع فاذا علمت ذلك فلا يصح هذا الكلام

صلاة خسوف القمر مندوبة على الراجح وانما كان الوتر آكد لانه قد قيل بوجوبه على الاعيان وانما كان العيد آكد مما بعده لانه قد قيل بأنه فرض كفاية وانما كان الكسوف آكد لانه سنة بالازعاج في الجملة بخلاف الاستسقاء فانه قد قيل انها لا تفعل ثم ان العمرة آكد من الوتر كما ان ركعتي الطواف كذلك وانظر ما بينهما وبين العمرة وأما الصلاة على الجنائز فهي دون الوتر وآكد من العيد (ص) ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق للفجر وضروريه للصبح (ش) أي وقت الوتر الاختياري بعد فعل العشاء الصحيحة والشفق فلا يصح قبل العشاء ولو سهواً ولا بعد عشاء فاسدة أو بعد العشاء وقبل الشفق كايمة الجمع للمطر على المشهور لان العشاء قدمت لفضل الجماعة ورفع المشقة ولا ضرورة في الوتر وانما يقل من بعد كما قال في الاوقات من زوال لان تعيين المبدأ هنا لا يحتاج اليه بخلاف تعيينه هناك فانه يحتاج اليه لكون ايقاع الصلاة في أول وقتها افضل وقد عبر ابن عرفة بمثل ما هنا فقال ووقته من بعد الشفق والعشاء الى الفجر كما قاله ز وفي قوله لان تعيين المبدأ هنا لا يحتاج اليه فيه نظر بل انما غير بينهما تقننا ويمتد اختيار الوتر من صلاة العشاء الصحيحة والشفق الى طلوع الفجر وضروريه من الفجر لصلاة الصبح أي للشرع فيها بالنسبة للامام على احدى الروايتين ولا تقضائها بالنسبة للفرد والمأموم كالامام على الرواية الاخرى وانما قلنا ان المأموم كالامام لانه يباح له القطع فلا يفوت الوقت بالشرع لانه لو فات به للزم انه لا يجوز له القطع تأمل ثم ان تأخير الوتر لوقتها الضروري مكره (ص) وندب قطعها له لقل لا مؤتم وفي الامام روايتان (ش) هذا تقرير على ما ذكره من ان للوتر وقتاً ضرورياً يعني اذا نسي الوتر فلم يذكرها حتى شرع في صلاة الصبح فان كان قد استحب له ان يقطع مالم يسفر الوقت جدا عقد ركعة أم لا على ظاهر قول الاكثر وعزاه عبد الحق لبعض شيوخه خلافاً لابن زرقون ويأتي بالشفع والوتر ويعيد الفجر

لانه قد جعل اباحة القطع لانفوت الوقت بالشرع وهذا على ما في بعض الشراح من حكاية الروايتين على هذا الاسلوب نعم يصح على حمل المواق فانه قال وفي الامام روايتان ابن حبيب و يقطع الامام الا ان أسفر جدا وقال المغيرة لا يقطع فعلى كلام المواق هذا يكون قول الشارح على احدى الروايتين أي القائلة بعدم القطع والحاصل ان في الامام ثلاث روايات استحباب القطع وهي رواية ابن حبيب عن مالك والنهي عن القطع وهي رواية المغيرة قائلاً لا يقطع وظاهره المنع والتخير وهي رواية الباجي وذكر المصنف في توضيحه الثلاث روايات ولم يرجح شيئاً سوى انه قدم الاولين (قوله ولا تقضائها بالنسبة للنفذ) أي لانه يندب له القطع وقوله والمأموم أي على غير ما مر عليه المصنف وذلك لان الامام كان يقول أولاً يندب له القطع ثم يرجع فليل بجواز القطع وقيل يندب عدم القطع ولكن المعتمدان المرجوع اليه جواز التماضي لانه به كانص عليه محشئ وت والراجح جواز التماضي لانه به (قوله وانما قلنا ان المأموم كالنفذ) أي معنى أي بقوله الى الفذ والمأموم (قوله لانه يباح) المراد بها الاذن فتأمل (قوله تأمل) تأملنا فوجدناه قابلاً للبحث كما رأيت (قوله مالم يسفر الوقت جدا) صادق بأن لا يسفر أو يسفر لاجدا (قوله خلافاً لابن زرقون) فانه قال لا يقطع ان عقد ركعة وان اقتصر في كفاية الطالب عليه (قوله ويأتي بالشفع) أي ولو كان قدمه

(قوله فيما يأتي بها ويعيد الفجر) أي ويصلي الصبح ثانيا (قوله لا يعيدها) أي الفجر لا يظهر الاظهر الاول وذلك لان الفجر بمنزلة أخير في رباعية من الصبح فالخلل في الصبح خلل فيها (قوله على ما رجع اليه مالك) وكان يقول أولا يندب له القطع (قوله خلافا للسند) فانه قال محل كون المأموم لا يقطع اذا كان يقطعه ووتره نفوته صلاة الجمع فلو كان يعتقد انه كان يدرك ركعة منها قطع (قوله لم يسفر الوقت جدا) أي بحيث يخشى ان يوقعها أو ركعة منها خارج الوقت الضروري خلافا لع (قوله أولا يندب له القطع) أي بل يجوز له (قوله روايتان) يظهر من كلام الخطاب ترجيح الاولى لانه عزها (٣٦٨) لابن القاسم وابن وهب ومطرف وعز الثانية للبا جي ومقتضى كلام المواق

ذ كره الجزولي كالوذ كرمسية بعد ان صلى الصبح فيما يأتي بها ويعيد الفجر ذكره ابن يونس والمازري عن سمحون وقال التلمساني الظاهر من المذهب لا يعيدها انما الترتيب بين الفرائض وان كان مأموما فلا يندب له قطع الصبح للوتر بل يندب عمدا به على ما رجع اليه مالك وظاهره ولو ايقن انه ان قطع وصلاها أدرك فضل الجماعة خلافا للسند وان كان اماما فهل يندب له القطع لم يسفر الوقت جدا أولا يندب له القطع روايتان ولو ذكر الوتر في الفجر فهل يقطعها له قولان لابن ناجي وشيخه البرزلي وان ذكر الوتر بعد ما صلى الفجر أتى به وأعاد الفجر (ص) وان لم يتسع الوقت الا لركعتين تركه للاثلاث ونخس صلى الشفع ولو قدم ولسبع زاد الفجر (ش) المراد بالوقت الوقت الضروري والمعنى ان من ترك الوتر ونام عنه ثم استيقظ وقد بقي طلوع الشمس مقدار ما يدرك فيه الصبح وهو ركعتان فانه يترك الوتر والشفع ويصلي الصبح على المشهور ويؤخر الفجر الى طلوع الشمس ولا اشكال انه ياتي بالوتر فقط مع الصبح ان اتسع الوقت لثلاث ركعات أي وكذا الاربع على الرابع فان اتسع لنخس صلى الشفع والوتر والصبح ويقضى الفجر بعد حل النافلة ان لم يكن تنفل بعد العشاء وان كان قد تنفل فقال أصبغ يصلي الشفع والوتر والصبح أيضا ويترك الفجر واليه أشار بقوله ولو قدم أي صلى الشفع وترك الفجر ولو قدم نفلا بعد العشاء أي أول الليل لان فصاله والمطلوب اتصاله ولانه من جملة الوتر عند أبي حنيفة ولم يقل أحد بوجوب الفجر وقيل ان قدم اشفا عا فلا يعيد الشفع بل ياتي بركعتي الفجر بدله لان الوقت لهما وما بينهما باعتمان للفرض والشفع من توابع الوتر واذا كان الصبح أولى عند ضيق الوقت كان تابعه أولى وحكي ابن رشد الاتفاق على هذا ولهذا قال بعضهم كان اللائق بالمؤلف الاقتصار عليه لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق انتهى وان اتسع الوقت لسبع صلى الشفع والوتر وركعتي الفجر والصبح ومفهوم لسبع انه لو كان لمست لا يزيد الفجر بل يفعل الشفع والوتر والصبح ويقضى بعد حل النافلة وتبقى ركعة ضائعة وقولنا المراد بالوقت الوقت الضروري يختزبه عن الوقت الاختياري فانه لا يراعى فيه هذا التفصيل فيصلي هذه ولو أدى الى أن يصلي بعد الاسفار مرة اعادة للقول بأن وقتها الاختياري للطلوع هكذا استفاد من كلام الشاذلي في شرح الرسالة (ص) وهي رغبة (ش) الضمير في هي راجع الى صلاة الفجر أي وصلاة الفجر رغبة وهو أحد قول مالك وأخذ به ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصبغ وهو الرابع عند ابن أبي زيد لتصديره به بقوله وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن المؤكدة وهذا القول الثاني قول مالك أيضا وأخذ به أشهب قال ابن عبد البر وهو الصحيح وحكي اللخمي وغيره القولين عن أصبغ وأشهب ولم يرجح شيئا (ص) فتقرر لنية تخصها (ش) يعني ان صلاة الفجر فتقرر الى نية زائدة على نية مطلق الصلاة تميزها عن سائر النوافل كافتقار السنن لذلك قال في

ترجيح الثانية (قوله لابن ناجي وشيخه البرزلي) قال ابن ناجي كنت أقول انه يقطع لانه اذا كان يقطع الصبح في قول فاحري ان يقطع هنا وكان شيخنا يعني البرزلي لا يرتضي ذلك ويعتدل بأنه اذا لم يقطع في الصبح فات الوتر وهما اذا امتد على الفجر لا يفوت بل يعيده (قوله ويصلي الصبح على المشهور) ومقابله لا يصح يأتي بالوتر ويصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس وركعة بعدها وليس بظاهر لانه يفوت بعض الفرض لاجل سنة (قوله وكذا الاربع على الرابع) ومقابله يأتي بالشفع والوتر ولو قامت ركعة من الصبح (قوله وان كان قد تنفل) فيه إشارة الى ان الضمير في ولو قدم ليس عائدا على الشفع المخصوص بل عائدا عليه لانه هذا المعنى بل بمعنى التنفل والحاصل ان الخلاف مفروض في كلام أهل المذهب اذا قدم التنفل بعد العشاء (قوله وكان من جملة الوتر عند أبي حنيفة) في العبارة حذف والتقدير وهو أي أبو حنيفة يقول بوجوب الوتر (قوله لكن نوزع ابن رشد في الاتفاق) أقول أقل ما هناك ان يكون هو الرابع فلا يتم الجواب وبعد كتب هذا رأيت ان الخطاب قد

الطراز

قال كان ينبغي للمصنف الاقتصار على هذا القول أو ذكره مع ذكره (قوله لا يراعى فيه هذا التفصيل) يرد

ان يقال ايقاع الصلاة في وقتها الاختياري واجب فكيف يترك لاجل الشفع مثلا وجوابه ان القول بأنه لا ضروري للصبح قدر رج أو انه أرجح من مقابله (قوله وهي رغبة) بمعنى مفعولة أي مرغب فيها لقوله صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فان قلت قدرغب في غيرها من الصلاة قبل الظهر وغيرها قلت كان الترغيب فيها أشد وبعد ذلك صارت علما بالغلبة عليهم والو رغبة من تبتها دون السنة وفوق الفضيلة وهو اصطلاح (قوله وأخذ به ابن القاسم) وهو الرابع

(قوله كالسنين الخمس) العيدين وهما اثنتان والكسوف والاستسقاء والوتر (قوله من حيث الجملة) أى الاجمال (قوله فان كانت في رمضان) أى في ليل رمضان (قوله وكذا سائر العبادات) فان قلت الضحية مقيدة بوقت قلت يمكن ان تكون الكفافي قوله كالسنين الخمس للتعقيد أى بقيد كونها السنين الخمس والفجر أو ان قيام الليل والضحية وتحيمة المسجد في حد ذاتها عبادات متماثلة ركعتان نافلة وان اختلفت بالصفة بخلاف السنين الخمس والرغبة وقوله المطلقة ما عداها أى ما عدا الخمس والفجر (قوله لا يفترق مطلقها الى التعمين) وأما مقيدها كالخروج للنداء أو القرآن أو التمتع فانه يفترق لرؤية تخصه وانظر ذلك فانه لا يظهر في التمتع لان صدور ربه الحج على الاطلاق بعد حصول العمرة في أشهر الحج يحصل التمتع وان لم ينبو بحج خصوص التمتع كما هو الظاهر وأما يوم عرفه وعاشوراء فلا يفترق لرؤية تخصه أى مع انهما من المقييدات بأزمانها وكانهما ملما (٣٦٩) كان كل منهما يوماً من الايام معيناً صار من قبيل المطلق (قوله فلا بأس) أى ان ظهر أنه

صلاهما بعد الفجر أو لم يتبين شئ (قوله الذى ليس بمجتهد) أى ليس بمجتهد وقوله وهذا في المجتهد أى المجتهد وحاصله ان المجتهد قد علمت ان له أحوالاً ثلاثة تجزئ في صورتين ولا تجزئ في واحدة ومثله المتيقن أى الجازم وأما الشاك فلا تجزئ في الاحوال الثلاثة فالصور تسعة جعل عجم ما قبل المبالغة الجزم ولا يظهر لان ما قبل المبالغة أولى بالحكم مما بعدهما فالاولى جعلها للحال وصوره الجزم تفهم من صور التجزئ أى الظن (قوله وهذا في المجتهد) ظاهر العبارة ان المجتهد يجزئه ذلك في الفرض تبين التأخر عن الوقت أو لم يتبين شئ وقد قرر الخطاب بخلافه فقال وهما بخلاف القرية فانه لا يصلحها حتى يتحقق الوقت وقد تقدم ما فيه (قوله اذا الموضوع مختلف) أى وما كان يتم ماذكراً لو كان الموضوع متفقاً (قوله على المشهور) ومقابله يقرأ الفاتحة وسورة من قصار المفصل (قوله فالمصنف جمع بين القولين) الاولى ان يقال هذا مشهور

الطراز النوافل المقيدة بأزمانها أو بأسبابها كالسنين الخمس والفجر لا بد فيها من نية التعمين فن افتتح الصلاة من حيث الجملة ثم أراد ردّها لهذه لم تجزئه والمطلقة ما عداها يكفي فيها نية الصلاة فان كانت في رمضان سميت قياماً وعند اول النهار سميت ضحى وعند دخول مسجد سميت تحية وكذا سائر العبادات المطلقة من حج أو عمرة أو صوم لا يفترق مطلقها الى التعمين بل يكفي فيها نية العبادة (ص) ولا تجزئ ان تبين تقدم احرامها للفجر (ش) يريد ان من شرط ركعتي الفجر ان يقعا بعد طلوع الفجر فلا تجزئ ان تقدمتا عليه ولو بالاحرام قال فيهما ومن تجزئ الفجر في غيم فركعه فلا بأس به فان ظهر انه ركعهما قبل الفجر عادهما بعده واليه أشار بقوله (ولو تجزئ) وقال ابن حبيب لا يعمدهما بعده ابن يونس وقاله ابن المباحشون والتجزي الاجتهاد وهو بذل الوسع لتحصيل الظن بدخول الوقت ولا يعترض بما تقدم من قوله وان شئت في دخول الوقت لم تجزئ ولو وقعت فيه لان ذلك في الشاك الذى ليس بمجتهد وهذا في المجتهد ولا يقال ركعتا الفجر الا فيهما أخف من القرائن لان الموضوع مختلف اذ فرق بين الشاك والمجتهد (ص) ونذب الاقتصار على الفاتحة وابقاها بسجدة ونابت عن التحية (ش) يعنى انه يستحب الاقتصار في ركعتي الفجر على الفاتحة على المشهور لانها مع الصبح كربعية ركعتان بالحمد وسورة وركعتان بالحمد فقط ولذلك يشترع فيهما الاسرار ويستحب أيضاً ابقاها في المسجد لانها تنوب عن التحية في اشغال البقعة ففعلها في المسجد محصل للتحية بخلاف فعلها في البيت فانه محل بذلك ثم ان استحباب ابقاها في المسجد مبنى على القول بأنها سنة وهو خلاف ما مشى عليه المؤلف والمؤلف جمع بين القولين وتقدم ان معنى نياتها عن التحية في اشغال البقعة لا في الثواب ما لم ينو التحية بها فان قلت التحية غير مطلوبة منه حينئذ والثواب يتبع الطلب قلت هذا مبنى على القول بطلانها في هذا الوقت كاذب اليه بعضهم أو انه فيما اذا صلى الفجر بعد الشمس قضاء (ص) وان فعلها ببيتته لم يركع (ش) يريد ان من خالف المستحب وصلى الفجر ببيتته ثم أتى المسجد لم يركع بل يجلس من غير ركوع أى لم يركع ركعتي الفجر أى لم يعدهما في المسجد ولا يركع غيرهما على المشهور (ص) ولا يقضى غير فرض الاهى فلا زوال (ش) هذا مما لا اشكال فيه لان الفرائض لها رتبة على غيرها والاستثناء مما عدا الفرائض ولا يقضى غير فرض الاهى فيكون استثناء من المستثنى ان وقع

(٤٧ - خرشي اول) مراعى فيه الضعيف وهو انها سنة لان اظهار السنة خير من كتمانها ليقضى الناس بعضهم ببعض كذا لما لك وهو يؤيدان صلاة الرجل في المسجد الفريضة مع الجماعة أفضل من صلاته مع أهل بيته جماعة ولولزم صلاة أهل بيته فرادى لان لم يزد عدم صلاته بالسكينة على انه قد يقال ان قوله لانها تنوب عن التحية الخ يفيد طلبها في المسجد ولو قلنا انها رغبة فتأمل (قوله أو انه الخ) الاولى حذفه لان الكلام انما هو فيما اذا صليت في وقتها المعهود ثم بعد ان كتبت هذا رأيت محشيت فت جعل الصواب حذفه فالحمد لله على الموافقة ونقل النقل الذى يدل لذلك وقوله أو معطوف الخ أى ان قلنا انه معطوف (قوله على المشهور) راجع للطرفين أى لم يعدهما في المسجد على المشهور ولا يركع غيرهما على المشهور والغیر هو التحية وقبل يركع التحية (قوله ولا يقضى غير فرض) أى يحرم كذا كتب والد عب (قوله فيكون استثناء من المستثنى الخ) فيه تسامح بل استثناء من أداة الاستثناء التى هى غير أى من التى

قد تكون أداة استثناء والافهى الآن نائب فاعل (قوله على المشهور) متعلق بقوله حقيقة وقوله من حل النافلة الى الزوال وقوله
 وقيل انها ليست الخ مقابل الاول وسكت عن مقابل الثاني وهوانها نقضى في كل وقت من ليل أو نهار وعلى المشهور فيقدم الصبح وهو
 المعتمد (قوله ان لم يحف فوات ركعة) الخوف كالخشية يشمل الظن والشك والوهم كذا كره في ك (قوله والطرق المتصلة) فيه موافقة
 لعج ومخالفة لعب فانه أخرج الطرق المتصلة واستدل على ما قاله بكلام الباجي والفيشي واستدل في ك على ما قاله هنا بنقل المواق
 مع ان حاصل نقل المواق انه لا فرق بين أن يدخل المسجد أولا في انه ان خاف فوات ركعة دخل مع الامام والا فلا يدخل بل يصليها خارجا
 عن الافنية التي هي الرحاب (قوله حالة الاقامة) أى حالة الصلاة المقامة ولو كانوا يطيلونها وعبارة شب وظاهره ولو كان الامام يطيل
 كلهم المسجد الحرام لا طائفة فيه (قوله بخلاف الوتر) أى فيخرج ليركعها بشرط ان لا يخاف فوات ركعة والفرق ظاهر لان الوتر يفوت
 بالصبح بخلاف الفجر يؤخر ويفعل ولا يفوت (قوله أو طول القيام) استظهره ابن رشد أى لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام أفضل
 الصلاة طول القنوت أى القيام ويشهد له (٣٧٠) خبر الموطأ ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يري في رمضان ولا في غيره على

احدى عشرة ركعة يصلي أربعاً
 فلا تسأل عن حسنهن وطولهن
 ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن
 وطولهن ثم يصلي ثلاثاً واديسل
 الاول عليه السلام بكثرة السجود وخبر
 من ركع ركعة أو سجد سجدة ورفع
 الله به درجة وحط عنه بها خطيئة
 اه وقال في ك قد دل كلام المؤلف
 في توضيحه ان السجود أشرف
 أركانها وربما أشعر بقدومه هنا
 القول بكثرة السجود بذلك اذ التقديم
 في الذكر له فريضة والا فضل هو
 الا كثرت أبا ولها يظهر ان أفضل
 أركان الحج الطواف اه (قوله
 فالأطول زمناً أفضل) أى سواء
 كان فيه القليل من العدد كالصورة
 الاولى أو فيه الكثير منه كالصورة
 الثانية وهى المشار له بقوله
 أو عكسه وهو أربع ركعات في
 خمس درج وعشر ركعات في عشر
 درج (قوله تمهله في المشى) أى
 المعتاد (قوله النقل المنفصل

بغير حرف عطف أو معطوف على المستثنى أى لا يقضى من الصلوات الا الفرائض والفجر
 فيقضى حقيقة من حل النافلة الى الزوال على المشهور وقيل انها ليست قضاء حقيقة بل
 ركعتان تنوبان عنهما وعلى المشهور فيقدم الصبح عليهما لمن لم يصل الصبح والفجر حتى
 طلعت الشمس وقيل يقدم الفجر والقولان للمالك (ص) وان أقيمت الصبح وهو بمسجد تركها
 وخارجة ركعها ان لم يحف فوات ركعة (ش) يريد ان من دخل المسجد وما في حكمه مما تصح
 فيه الجمعة من رحبته والطرق المتصلة به ولم يكن ركع الفجر فأقيمت عليه صلاة الصبح فانه يترك
 ركعتي الفجر ويدخل مع الجماعة ثم يركعها بعد الشمس ولا يصليهما حالة الاقامة ولو كانوا
 يطيلونها ولا يخرج ليركعها بخلاف الوتر ولا يسكت الامام المؤذن ليركعها ما قاله الباجي
 ويسكته ليصلي الوتر وان أقيمت الصلاة عليه وهو خارج المسجد أى وما اتصل به مما تصح فيه
 الجمعة ركعها ما ان لم يحف فوات ركعة من الصبح أى ان لم يحف فوات الركعة الاولى فان خاف
 ذلك دخل مع الامام ثم صلاهما بعد الشمس (ص) وهل الافضل كثرة السجود أو طول القيام
 قولان (ش) يعنى انه اختلف في النقل هل الافضل كثرة السجود والركوع أو طول القيام
 بالقرارة قولان ومحلها مع اتحاد الزمان كعشر ركعات في عشر درج وأربع فيها وأما مع
 اختلاف الزمان كالربع ركعات في عشر درج وعشر في خمس درج أو عكسه فالأطول زمناً
 أفضل سواء كان كثرة السجود أو طول القيام من غير خلاف وفي ح والظاهر ان الطواف
 وغيره من العبادات كذلك انتهى ومعنى ذلك في الطواف بحسب تمهله في المشى وعنده
 وانظر هل يتصور في الصيام وذلك بفعله القليل منه كـ ثلاثة أيام في الزمن الطويل كـ شهر
 بؤنة وفعل ستة أيام في الزمن القصير حيث يكون زمناها كـ من الثلاثة أيام في الطول أم لا
 وظاهر كلام ح الاول * وما فرغ من الكلام على النقل المنفصل عن الفرائض شرع فيما
 هو متصل بها من الجماعة وأركانها وما يتعلق بذلك من شروط الامام والمأموم وآدابهما فقال
 الفصل الجماعة بفرض غير جمعة سنة (ش) يعنى ان اجتماع الجماعة في الفرض

الخ) أى فيريد بالنقل العبادة المستقلة بل الامر المطلوب طلبا غير جازم سواء كان عبادة
 مستقلة أم لا كالجماعة (قوله وأركانها) لم يسلم الشارح على أركانها وهى امام ومأموم أو اثنين في بلد وان كانا أقل الجمع لعدم
 الشهرة بهما فيها ومؤذن أى عارف وقت تتوقف صحة الصلاة عليه ومسجد بنى من بيت المال فان تعذر فعلى الجماعة جبراً عليهم كما ان
 عليهم من أول الامر أجرة امام ومؤذن ان لم يوجد متبرع والفرق بينهما وبين جعل بناء المسجد ابتداء من بيت المال خفصة مؤنة
 أجرتهم دون بناءه (قوله فصل صلاة الجماعة) (قوله يعنى ان اجتماع الجماعة) فيه إشارة الى أن السنية وصف لا اجتماع الجماعة
 لانفسها لانها لا تنصف بها (قوله في الفرض) احتراز به عن غيره فان منه ما الجماعة فيه مستحبة كترابيح وعيد وكسوف واستسقاء
 ومنه ما يكره فيه كإمام من قوله وجع ومشله فيما يظهر رغبة وسنة غير مؤكدة كفجر على القول بسنيته الا أن عباداً قد صرح في
 قواعده بسنية الجماعة في العبدن والكسوف والاستسقاء واستظهره محشى تن لمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك وفعله في

اليعنى

جماعة حقيقة السنية صادقة على ذلك (قوله العيني) احترز به عن الجنازة فان الجماعة فيها مستحبة على المشهور وظاهره ولو على القول
 بوجوب صلاة الجنازة على الميت وللخمس سنة فان صلوا عليه وحدا ناستحب اعادة الجماعة ولا ينشئ شرط الجماعة (قوله سنة) أي
 في الجملة أي بقطع النظر عن كل من جدد عن كل انسان في خاصة نفسه وكأنه قال سنة في البلد على الاجمال أي بقطع النظر عن كل مسجد
 (قوله فيسن في حقه طلب الجماعة) أي المنفرد الذي لم يصل وحده (قوله بدليل الخ) وجه الدلالة أن من لم يصل وحده لم يسقط عنه
 الفرض والذي صلى وحده سقط عنه الفرض وقد عانى به طلب الجمع ندبا فليكن الذي لم يسقط عنه الفرض أقوى والوجوب منتف
 قطعا فبقى السنية (قوله بين الاقوال) حاصله أنها أقوال فقيل فرض وقيل سنة وقيل مندوب فأراد ابن رشد ان لا يجعل الخلاف حقيقيا
 بل لفظيا فلا خلاف في الحقيقة (قوله من كونها فرضا في الجملة) أي في البلد (قوله فضيلة للرجل في خاصته) أي الذي يأتي بعد اقامتها في
 كل مسجد يريد أن يجمع مع غيره فالجماعة لذلك مستحبة وأما على المعتمد فهي سنة (قوله والعلماء والكثير الخ) الواو فيه ما يعني أو (قوله
 لشمول الدعاء) أي عمومها أي كثرته وقوله وسرعة الاجابة من عطف (٣٧١) المسبب على السبب وقوله وقبول الشفاعة أي

الدعاء وقبول الدعاء أتم من سرعة
 الاجابة والحاصل أنه يلزم من
 سرعة الاجابة قبول الشفاعة ولا
 يلزم من قبول الشفاعة سرعة
 الاجابة لجواز أن يتأخر القبول
 (قوله لان الفضيلة التي شرع
 الله لها الاعادة) وهي السبع
 والعشرون أو الخمس والعشرون
 (قوله خلافا لابن حبيب) فانه
 يقول يجعل الفضائل سببا للاعادة
 كما أفاده ح (قوله تفاضلا
 بطالب الاجل الخ) أي لكون
 التفاضل الذي يطلب لتحصيله
 الاعادة زيادة في الكمية والذي
 يتحصل بالصالح وغيره التفاضل
 في الكيفية (قوله تتفاضل من
 حيث وصفها بالكثرة) أي في
 الكيفية (قوله من حيث انها
 جماعة) أي لان الكمية واحدة
 لا تزيد فيها فظهر ان الوجه الاخير
 مبين للوجهين الاولين فهي

العيني الحاضر أو الفائت سنة مؤكدة وليست واجبة الا في الجماعة وظاهر كلام المؤلف كغيره
 أنها سنة في الجملة وفي كل مسجد وفي حق كل مصل حتى في حق المنفرد فيسن في حقه طلب الجماعة
 بدليل انه يستحب لمن صلى وحده طلب الجماعة خلاف ما جمع به ابن رشد بين الاقوال من كونها
 فرضا في الجملة سنة في كل مسجد فضيلة للرجل في خاصته وظاهر كلام ابن عرفه ان طريقة ابن
 رشد هذه خلاف طريقة الاكثر وعلى طريقة ابن رشد يحمل كلام المؤلف على اقامتها بكل
 مسجد لا على اقامتها بالبلد ولا على ايقاع الرجل صلاته في الجماعة (ص) ولا تتفاضل (ش)
 اعلم انه لا نزاع ان الصلاة مع الصالحين والعلماء والكثير من أهل الخير أفضل من غيرهم لشمول
 الدعاء وسرعة الاجابة وكثرة الرحمة وقبول الشفاعة لكن لم يدل دليل على جعل هذه الفضائل
 سببا للاعادة لان الفضيلة التي شرع الله لها الاعادة لا تزيد على المسبب خلافا لابن حبيب
 كما قاله القرافي والعز بن عبد السلام فعنى قول المؤلف ولا تتفاضل أي تفاضلا يطلب
 لاجل تحصيله الاعادة فليس لمن صلى في جماعة ان يعيد في أخرى أفضل أو أكثر منها وهذا
 لا ينافي انها تتفاضل من حيث وصفها بالكثرة أو الصلاح أو نحو ذلك أو معنى قوله ولا تتفاضل
 من حيث انها جماعة لان حيث وصفها بالصالح ونحوه أو لا تتفاضل باعتبار الكمية
 وان تتفاضلت باعتبار الكيفية (ص) وانما يحصل فضلها بركة (ش) أي انما يحصل فضل
 الجماعة الموعود به لخبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بسبع وعشرين
 درجة أي صلاة بادرلك ركعة كاملة لخبر من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة أي
 فضلها وحكمها أيضا فلا يقتدى به ولا يعيد في جماعة ويلزمه السجود القبلي والبعدي المترتب
 على امامه ويسلم على الامام وعلى من على يساره ومن لم يدرك ركعة لا يحصل له حكمها فيعيد
 مع جماعة ولا يسلم على الامام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به ولا فضلها أي الموعود
 به في الخبر السابق والا فلا نزاع ان مدرك الشاهد له أجره وانما أمور بالدخول مع الامام في

أوجه متعارفة فهو ما فقط فظهر ان مرجع الثلاثة واحد (قوله بركة) بأن يمكن يديه من ركبته أو مما قاربها قبل رفع الامام رأسه
 وان لم يطمئن الا بعد رفعه ولا بد من ادراك سجدها قبل سلام الامام فان زوحم أو نغس عنها حتى سلم الامام وفعلها بعد سلامه فهل
 يكون كن فعلها معه فيحصل له فضلها أم لا قولان لابن القاسم وأشهب (قوله لخبر) اللام بمعنى (قوله بسبع وعشرين) وفي رواية
 بخمس وعشرين جزا وقد جمع بين الخبرين بأن الجزء أكبر من الدرجة أو أخبره أولا بالاول ثم تفضل بالزيادة فأخبره بانها والحاصل
 أن المراد بالجزء والدرجة الصلاة فيكون المراد بالجزء جزا ثواب الجماعة لجزء ثواب الفرد فالاعداد الواردة كلها أعداد صلوات
 فصلاة الجماعة ثمانية وعشرون صلاة واحدة الصلاة الفرد وسبعة وعشرون لفضيلة الجماعة على رواية سبع وعشرين ويتخرج على
 ذلك بقية الأعداد الواردة في الروايات (قوله فلا يقتدى به) يترتب على قوله وحكمها الخ فهي في المعنى تعين للحكم (قوله وانه مأمور
 بالدخول مع الامام الخ) قال عجم من لم يدرك ركعة خير بين أن يبنى على احرامه فذا أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان رجاها فان لم يرجها
 فانه يبنى على احرامه فذا انفا وظاهر العبارة أن الصبر عائد على مدرك الشاهد وجهه فلا يظهر قوله بعد وانه مأمور بالدخول الخ

(قوله والافلا يؤمر بالدخول) بل يؤمر بعدمه قال في التوضيح وأما من صلاها ولم يحصل له فضل الجماعة فروى أشهب لا يدخل معه
 قاله في التوضيح وكذا إذا شك فلا يدخل حتى يتحقق ان معه شيئاً فان اقتحم ودخل شفع بعد سلام الامام وان لم يعقد ركعة وقطع بعدها
 سواء أحرم بفرض أو نفل ومحل شفعه ان كان وقت نفل والاقطع واعلم أنه لا يحصل له فضل الجماعة الا إذا فاتته لعدو أو ما لوفاته ولو
 ركعة اختياراً فإنه لا يحصل له فضل الجماعة على المعتمد ولذلك قال اللقاني وقيل الحفيداي بان يفوته اضطراباً خلافاً لظاهر الروايات
 لكن له حظ من النظر وظاهر المؤلف كظاهر الروايات ثم ان التقييد المذكور يجري فيمن أدرك ركعتين أو ثلاثاً من الرباعية وكذا
 فيمن أدرك ركعتين من الثلاثية (قوله لمن لم يحصله) تحقيقاً للاشكال كما يظهر تقدماً للخطر (قوله لمخصوصة بوقت الاداء) ولو الضرورى
 بغير مسجد وأما به بعد صلاته مفرداً فلتزيمه الاعادة (٣٧٢) مع امامه وأما لو كان خارج المسجد وسمع الاقامة فإنه يستحب له اعادة

الركوع أو السجود أو التشهد ما لم يكن معيّد الفضل الجماعة والافلا يؤمر بالدخول (ص) ويندب
 لمن لم يحصله كصل يصبي لا امرأه ان يعيد مفوضاً مأموماً ولو مع واحد (ش) يعني انه يستحب
 لمن لم يحصل فضل الجماعة بأن صلى منفرداً في غير المساجد الثلاثة أو لم يدرك من صلاة الجماعة
 ركعة أو صلى معه صبي ان يطلب جماعة يعيد معها مادام الوقت باقياً بخلاف من صلى معه
 امرأه فليس له الاعادة في جماعة للحصول فضاء له ولا يلزم من مطلوبية الجماعة في حق من
 فاتهم صلاة من يوم واحد مطلوبيتها بعد الوقت في حق من صلى فذا لان الاعادة لتحصيل فضل
 الجماعة لمخصوصة بوقت الاداء كما قاله ابن عرفة وينوي بالمعادة الفريضة ويفوض الامر
 الى الله في جعله أي ما شاء فرضه وليس له ان يعيد اماماً بل انما يعيد مأموماً لان ذمته برئت
 بصلاته أولاً فأشبهت المعادة النفل ولا يؤم متنفّل بمفترض ويندب له الاعادة مع أكثر من
 واحد أو مع امام راتب اتفقاً قبل ولو مع واحد غير راتب على ما استظهره في توضيحه قال لانه
 اذا دخل معه صار اجماعاً ولان الصلاة أعيدت للفضل وهو يحصل مع واحد وصحح ابن
 الحاجب قول القاسبي بعدم الاعادة معه الا أن يكون راتباً للمسجد وأنكر ابن عرفة وجود
 القول الذي مشى عليه المؤلف انظر شرحنا الكبير وقولنا في غير المساجد الثلاثة احترازاً
 مما اذا صلى وحده في أحدها فإنه لا يعيد في غيرها جماعة ومن صلى في غيرها منفرداً يعيد فيها
 ولو منفرداً ومن صلى في غيرها جماعة يعيد فيها جماعة ولا يعيد هاهنا منفرداً (ص) غير مغرب
 كعشاء بعدوتر (ش) يعني ان ما ذكر من استحباب اعادة المنفرد مع غيره انما هو بالنسبة الى
 غير المغرب والعشاء بعد الوتر الصحيح أماهما فلا يجوز أي يحرم كما يفهم من كلام التوضيح حيث
 عبر فيهما بالمنع ونحوه لابن عرفة في اعادة المغرب وصرح أبو اسحق بكرهه اعادة المغرب وانما
 لم تعد المغرب لعله مركبة من وصفين أحدهما انها ان أعيدت صارت شفعا وهي انما شمرت
 لتوتر عدد ركعات اليوم واليلة ويلزم من اعادة وتران في ليلة والثاني أنه يلزم من اعادة
 التنفل ثلاث وهو لا أصل له في الشريعة وأما العشاء بعد الوتر فلا اجتماع وترين في ليلة ان
 قلنا انه يعيد الوتر وهو أحد القولين وان قلنا انه لا يعيده فقد خالف قوله عليه الصلاة والسلام
 اجعلوا آخر صلاتكم من الليل ورا (ص) وان أعاد ولم يعقد قطع والاشفع وان أتم ولو

ويقيد المصنف أيضاً بان يطرأ له
 نية الاعادة بعد الدخول في الاولى
 لحزمه بها حين نية انها الفرض
 احترازاً من نية اعادة الجماعة قبل
 تلبسه بها مفرداً مع حزمه انها غير
 الفرض أو تردد أو عدم نية فتبطل
 وتكون التي يصلها مع الجماعة
 الفرض ان نوى بها الفرض
 لا تفويضا فقط فلا تجزئه كالاولى
 كذا في عب وقوله ان نوى بها
 الفرض غير لازم اذ يكفي نية
 الصلاة المعينة (قوله وينوي
 بالمعادة الفريضة) فيه اشارة الى
 أن نية التفويض متضمنة لنية
 الفريضة ولذلك قال عجب المعتمد
 أنه لا بد في التفويض من نية
 الفرضية اما على أنها شرطية
 أو شرط كما عليه معظم مشايخنا
 وانما لم يكتب بنية الصلاة المعينة
 حيث لم ينو بها التفوية سواء نوى
 الفرضية أو لم ينوها لانه لما سقط
 الفرض بفعلها أو لالم تحمل نية
 هنا على الفريضة (قوله ويفوض
 الامر) فان ترك نية التفويض

وفوى الفرض صححت وان ترك نية الفريضة صححت ان لم يتبين عدم الاولى أو فسادها والالم نصح الثانية أيضاً سلم
 (قوله وأنكر ابن عرفة) حيث قال ابن الحاجب ولا يعيد مع واحد على الاصح قال ابن عرفة مقابل الاصح لا أعرفه (قوله فإنه لا يعيد في
 غيرها جماعة) ويعيد في أحدها جماعة ولو مفضولاً بالسنة لما صلى فيه منفرداً (قوله لعله مركبة من وصفين) فيه شيء بل كل منهما علة
 مستقلة (قوله فلا اجتماع وترين) قال المواق سمع ابن القاسم لا يعيد في جماعة من صلى العشاء وحده أو وتران وشهد هذا الصحيح على
 أصله ان من أعاد في جماعة لا يدري أيتهما أصله لانه ان كانت هذه الثانية هي صلاته بطل وتره فان هو أعادها فقال سمحون يعيد
 الوتر وقال يحيى بن عمر لا يعيده اه (أقول) هذا النص يفيد أن العلة احتمال كون العشاء تصير بالوتر لا ما قاله شارحنا (أقول)
 حاصل ما يقال ان ذكر القولين انما يأتي بعد الوقوع والنزول أي فان وقع وزل وأعاد فقولان لا العلة المرادة والمناسب للملاحظة العلة
 حذف قوله وهو أحد القولين (قوله أعاد) أي شرع في الاعادة (قول المصنف قطع) أي وجوباً وقوله أي أربعة أي وجوباً وظاهر قوله

والاشفع أنه يشفعها مع الامام وهو ما يفهم من كلام النوادر قاله في ك (قوله فإخطأ وأعاد) أي سهوا واحترزا عن اعادته عمدا أو جهلا ولم يرفض الاولى فيقطع عقدر كعة أولا (قوله شفعها) أي ان شاء والقطع أولى كيدل عليه كلام المواق ونص المواق سمع ابن القاسم ان ذكر بعد ان صلى ركعة شفعها فان قطعها كان أحب الى ابن رشد استسجابه القطع فيما اذا ذكر بعد ركعة هو الذي يأتي على مافي المدونة يعني فيمن أقبت عليه المغرب وهو بها اه وفي حمله كلام المؤلف على غير ظاهره اعتمادا على السماع المذكور تركه قول المدونة ومن صلى وحده فله اعادتها في جماعة الا المغرب (٣٧٣) فان أعادها أحب الى أن يشفعها اه غاية القصور والعجب من المواق كيف

غفل عن نصها مع أن الغالب عليه الاستدلال بكلامها وأعجب منه تقليد الزرقاني ورحله اه محشى تت (قوله وسجد بعد السلام) أي حيث أتى بالارابعة بعد سلامه فان تذكر قبله لم يسلم وأتى برابعة ولا سجود عليه (قوله تجب عليه الاعادة فذا) بل وجاعة (قوله وكذا من صلى وحده) هذه هي التي تناسب أن يحصل بها اللفظ المصنف وحملها الشارح أولا على ما علمت لان شأن المعيد أن يعيد مأموما لا اماما (قوله وهو صادق بالقليل والكثير) أي الا انه باعتبار هذه الحال يراد به الجنس من حيث تحقيقه في افراده (قوله وانما أعيدت فذا الخ) الراجح أنها تعاد جماعة لبطان صلاتهم خلف المعيد ثم لا يخفى ان هذا التعليل اغمايأتي على حل المصنف بقوله وكذا من صلى وحده الخ (قوله على سبيل البحث) واذا كان كذلك فينبغي تأخيرها على ما بعده (قوله أو التفويض) لما تقدم أن نية التفويض تتضمن نية الفرض حيث قال وينوي بالمعادة الفرض الخ فانه قصد بذلك تفسير التفويض فاندفع بذلك اعتراض الاشياخ المتقدمين حيث قالوا الصواب

سلم أتى برابعة ان قرب (ش) هذا تفريع على المشهور يعني اذا بنينا على انه لا يعيد المغرب فأخطأ وأعاد من غير نية رفض الاولى فان لم يعقد ركعة برفع رأسه قطع ويخرج ويجعل يده على أنفه مخافة الطعن على الامام بخروجته على غير هذا الوجه وان عقدر كعة شفعها بر كعة أخرى مع الامام وسلم قبله وتصور نافلة وان أتم المغرب مع الامام فانه يأتي برابعة ان لم يسلم بل وان سلم مع الامام ان قرب وسجد بعد السلام ويصير مصليا لم يسؤه فان بعد فلا شيء عليه وخصصنا كلام المؤلف بالمغرب دون العشاء بعد الوتر لقوله في توضيحه عن ابن عبد السلام لم أر هذا التفريع الا في المغرب ولا أذكره الا في العشاء بعد الوتر اه وتعميم بعضهم في كلام المؤلف يحتاج لنقل على انه لا يتأتى له التعميم الا في صدر كلامه كما فعل ابن الحاجب وهو مما انفرد به كإلحاق ابن هرون وعلى عدم التعميم ما حكم العشاء بعد الوتر هل يشفعها مطلقا أو يقطع فيها مطلقا سواء عقدر كعة أم لا وهو الظاهر والفرق على هذا ان العشاء التي أوتر بعدها قد قيل انه لا ينتفل بعد الوتر فيها ولم يقل أحد بمثل ذلك في المغرب (ص) وأعاد مؤتمم عبيد أبا فذا اذا (ش) يعني ان من أعاد لفضل الجماعة مؤتمم غائب امامه مثلا لكونه مسبوقا فاعاد قد شخص انه يصلى منفردا وقتئذ يه وصى فان من صلى خلفه تجب عليه الاعادة فذا وكذا من صلى وحده وصى اماما فان من صلى خلفه يعيد أبا وأما هو فلا يعيد قاله ابن يونس عن ابن حبيب اه وانما لم يطلب بالاعادة لان فضل الجماعة قد حصل له على احتمال كون هذه فرضه قاله الناصر فقوله وأعاد الخ راجع لمفهوم قوله مأموما وكان قائلا قال له وان أعاد اماما فما الحكم فاجاب بقوله وأعاد الخ وبمعنى ظرف لغو متعلق بمؤتمم وأبد اطرف لا عادوا فذا اذا حال من مؤتمم وجعه باعتبار أن مؤتمم أريد به الجنس وهو صادق بالقليل والكثير والتنوين فيه للنوعية أي نوع المؤتمم والافعال واجب مطابقة الحال لصاحبها اه وانما أعيدت فذا اذا لانها قد تكون هذه صلاته فحمت لهم جماعة فلا يعيدونها جماعة ووجب عليهم الاعادة خوفا أن تكون الاولى صلاته وهذه نافلة فاحتيط للوجهين (ص) وان تبين عدم الاولى أو فسادها أخرأت (ش) هذا يرجع لقوله وأعاد مؤتمم عبيد أبا أي اغماي يعيد المؤتممون بالمعيد ما لم تبين للمعيد عدم صلاته الاولى بأن ظن أنه صلاها فبين انه لم يصلها أو تبين فساد الاولى بان تبين أنه صلاها بغير وضوء مثلا والافعال اعادة على المؤتممين لا تنحصر فرضه في الثانية فلم يأتموا بمنفعل كما أشار له الخطاب على سبيل البحث ويحتمل أن يكون منقطعاعما قبله ويرجع لقوله ونذب لمن لم يحصله أن يعيد مفروضا أي وان تبين عدم الصلاة الاولى أو فسادها فين أعاد لفضل الجماعة أخراته صلاته الثانية ان نوى الفرض أو التفويض لان نوى الفضل أو الاكمال وأما ان تبين فساد الثانية فتجزي الاولى بالاولى وفي كلام المؤلف احتمال آخر انظره في شرحنا الكبير (ص)

التعبير بالواو وبعضهم يقول قوله أو التفويض أي مع نية الفرض أيضا وأما نية الفرض بدون نية التفويض فلا تجزى خلافا لما توهمه عبارة الشارح واذا علمت ذلك فهو من عطف الكل على الجزء ولذلك قال في ك ان اعتبار نية الفرضية في التفويض على انها شرط فيه أو جزء من حقيقته لا يمنع كونه قسيما للقول بأنه ينوي الفرضية لان الشيء مع غيره غير الشيء مفردا اه (قوله احتمال آخر الخ) هو انه يرجع لقوله وان أتم لكن حيث سلم أي انه اذا سلم سواء أتى برابعة أم لا ثم تبين عدم اجزاء الاولى فان الثانية تجزئه وكذا ان تذكر قبل ان سلم عدم اجزاء الاولى وسلم وأما ان أتى برابعة ولم يسلم ثم تبين له عدم اجزاء الاولى فلا تجزئه تلك

الصلاة لانه حصل منه زيادة ركن فعلي عمد او ان تبين له ذلك قبل تمام الصلاة أتمها بنية الفرض التي دخل فيها بها وأما لو نذر كفساد الاولى بعد عقد ركعة مثلاً وشفع بنية النفل فلا تجزئه وهذا ظاهر (قوله ربما يفهم من السياق) أي فان الكلام في الجماعة ومن المعلوم ان الذي يطيل الامام (قوله فان كلامه) المناسب بأن كلامه (قوله يشمل الفذ) وليس كذلك لان الفذ يجوز له التطويل فالكراهة خاصة بالامام أي لان من وراءه أعظم حقاً مما يأتي أو لصرف نفوسهم الى انتظار الداخل (قوله يحصل الضرر) وانظر هل الضرر القتل أو ما يحصل به الاكراه على الطلاق وهو الظاهر (قوله المنتصب للامامة) أي ممن له ولاية ذلك من واقف أو سلطان أو نائبه على وجه يجوز أو يكره لان الواقف اذا شرط المكروه مضى وكذا السلطان أو نائبه لان كلا اذا أمر بكمروه تجب طاعته على أحد القولين والاذن يتضمن الامر كذا في عجم وذ كر اللقاني أو اتفق عليه أهل المحلة وهو ظاهر (قوله ونفى الامة) ولو عند اللجمي لانه لا يميز صلاته فذا عن صلاته (٣٧٤) اماماً بالانية (قوله وأذن وأقام) أي اذا حصل اذان واقامة ولو من غيره فالملقود

تحصيل الفعل بدون تعيين الفاعل ومفاد غير شارحنا اعتماد كلام عبد الوهاب من انه لا بد في ذلك من الاذان والاقامة (قوله في الفضيلة) بدل من قوله فيما هو بدل اشتمال ومن المعلوم ان الذي هو راتب فيه نفس الصلوات وأراد بالفضيلة سنة الجماعة وكأنه قال فانه يقوم مقام صلاة الجماعة في أداء السنة وجئنا بفقوله وله ثواب الجماعة مغاير ويحتمل غير ذلك (قوله ويجمع وحده ليلة المطر) والظاهر انه اذا استمر في المسجد للشفق أن يعيد العشاء كالجماعة اذا استمروا به للشفق ثم ان ظاهر ما تقدم من هذه الامور يتوقف عليها كل من حصول فضل الجماعة وحكمها كافي شب ولا يعطى حكم الامام في التخفيف لانتهاء علمته (قوله من أفنيته الخ) قال عجم والمراد بأفنيته رحابه فقط لاهي وطرقه المتصلة به كما هو ظاهر ما يأتي عن ابن عرفة (قوله وذ كر الخطاب الخ) في

ولا يبطال ركوعه لداخل (ش) أي يكره في حق من وراءه مأموم أن يطيل ركوعاً أو غيره لداخل أو غيره رآه أو أحس به وكون ذلك في حق الامام ربما يفهم من السياق لان المؤلف بنى بطلان للمفسر على لم يبين المطبيل من هو فان صح ذلك كان فيه جواب عن المؤلف عن اعتراض الشارح عليه في الكبير فان كلامه يشمل الفذ وليس كذلك ثم ينبغي أن يقيّد كلام المؤلف بما اذا لم يترتب على ترك التطويل مفسدة كعلم الامام انه اذا لم يطول يعتد بالداخل بتلك الركعة وان لم يدركها أو يحصل له الضرر من الداخل (ص) والامام الراتب بجماعة (ش) أي ان الامام المنتصب للامامة الملازم لها في مسجد أو مكان جرت العادة بالجمع فيه سواء كان راتباً في جميع الاوقات أو بعضها اذا صلى وحده في وقته المعتاد ونفى الامة زاد عند الوهاب وأذن وأقام فانه يقوم مقام صلاة الجماعة فيما هو راتب فيه في الفضيلة وله ثواب الجماعة وهو سبع وعشرون درجة ولا يعيد في جماعة ولا يعاد بعده ويجمع وحده ليلة المطر لان المشقة حاصله في حقه ويقول سمع الله من حمده ولا يزيد بناولك الحمد وخالف بعضهم في هذا وقال يجمع بين سمع الله من حمده وبناولك الحمد قال سندوا اذا أقام الامام الصلاة فلم يأت به أحد لم يندب له طلب جماعة في مسجد آخر بل يكره له ذلك وهو مأمور بالصلاة في مسجده (ص) ولا تبدل أصلاً بعد الاقامة (ش) أي يحرم على الشخص منفرداً أو متعدداً أن يتبدل صلاة فرض أو نفل في المسجد وما في حكمه من أفنيته التي تصلي فيها الجمعة بعد الاخذ في الاقامة بالمنع صرح ابن عرفة وصرح ابن الحاجب بالكراهة وحملها سراحه على التعريم لحبر اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أي الحاضرة وفهم من قوله بعد الاقامة ان الصلاة القائمة فرض وان الصلاة التي لا اقامة لها ليس حكمها كذلك فن عليه فريضة يصلي والامام يصلي ما لا اقامة له كالتراويح والعديد وذ كر الخطاب قولين عن المتأخرين في صلاة السنة والامام يصلي النافلة عن الزاني في شرح التهذيب أحكما المنع لقرب الدرجة من المندوبات انظر شرحنا الكبير (ص) وان أقيمت وهو في صلاة قطع ان خشى فوات ركعة (ش) لما ذكر حكم ابتداء الصلاة بعد الاقامة ذكر حكم ما اذا ابتدئت قبله والمعنى أن من أقام عليه

العبارة تقديم وتأخير والتقديروذ كر الخطاب عن الزاني قولين ناقلاً لهما عن المتأخرين أي قولين بالجواز الامام والمنع كما يؤخذ من كلام بعض (قوله في صلاة السنة والامام يصلي النافلة) بان كان يصلي الوتر ونحوه والامام يصلي التراويح وأما صلاته نافلة والامام يصلي نافلة كقيام رمضان ففي الخطاب آخر القول ما يفيد الخلاف في ذلك بالجواز والمنع أي ويكون الاصح المنع في هذه بالطريق الاولى (قوله لقرب الدرجة من المندوبات) أي لقرب درجة السنة من المندوبات وبقي ما اذا كان الامام يصلي سنة وهو يصلي نافلة والظاهر المنع (قوله وهو في صلاة) أي بالمسجد أو رحبته (قوله قطع ان خشى فوات ركعة الخ) هذا كله ظاهر الا من كان يصلي تلك الصلاة في جماعة أو كانت لا تعاد كغروب أو عشاء بعد وتر وقد كان شرع في نفل قبل أن تقام الصلاة فهل يقطع عند اقامة الصلاة أو يكملها وهو معنى ما في عب تبع العجم وفي كلام بعض الشارحين القطع قائلاً الاولى التعميم لانه تعارض أمران حق آدمي وهو الظاهر على الامام وحق الله وهو لزوم النافلة بالشرع وفيها فبرح حق الا دعى لبنائه على المشاحة

(قوله وبعبارة أخرى وقوله في صلاة الخ) رده محشى نت بأن هذا الاطلاق غير مرضى بل يفصل فيقال قطع ان خشى بمادبه على انما هما ان كانت نافلة أو فريضة غير المقامة كظهر فأقيمت عليه عصر وبالخروج عن شفع ان كانت هي المقامة وذلك لان غير المقامة يطلب عماديهما ان لم يخش فوات ركعة والاقطع ولو أمكنه الخروج عن شفع قبل فوات ركعة والمقامة يطلب بشفعيهما ان أمكن وهذا قول مالك الذي درج عليه المؤلف ولذا افرق بين المقامة وغيرها فهذا التفصيل الذي قلنا لا بد منه (قوله وهو انه اذا أتم ركعتين) وسكت عما اذا أتم ثلاث ركعات بسجدة بينهما من غيرهما وانظروا (٣٧٥) الحكم كذلك على هذه العبارة وحرر (قوله كالاولى ان عقدتها) وعقد الركعة هنا

بالفراغ من سجودها وقول الشارح في الكبير قال في الذخيرة وان عقد الركعة هنا يتمكن اليدين من الركعتين عند ابن القاسم ورفع الرأس عند أشهب اه غير ظاهر كذا في شب ان كان ذلك لمخالفته الراجح في المذهب يتم والا فلا (قوله قبل عقدتها) أى الثالثة فان عقد الثالثة بالفراغ من سجودها على المعتمد لا بما قبله بمعنى رفع الرأس من الركوع كلها فريضة بركعة ولا يجعلها نافلة * (تنبيهه) * انما أمر بالقطع ان لم يعقد الاولى ولم يشفعها كالنافلة المتقدمة لان النافلة اذا قطعتها أبطلها بالكلية والفريضة يأتي بها على وجه أكمل وباننية النافلة لم تتغير وفي الفريضة تغيرت الى النفل فضعفت (قوله لانه أحرم بصلاة وهو في صلاة) ولا تكون نية الاقتداء كافية في الرضا للاولى مع انه ذكر في المدونة انه اذا ظن ان الامام كبر فكبر ثم كبر الامام فانه يكبر بعد تكبير الامام بغير سلام فان لم يكبر بعد تكبير الامام وتعدى معه أعاد الصلاة اه فهذا يقتضى أن نية الاقتداء تكفي في المناقاة وبقوله بأن من ظن تكبير الامام فكبر عقد على نفسه

الامام الراتب الصلاة وهو في صلاة لا يخلو اما ان تكون التي فيها نافلة أو فريضة غير التي أقيمت كالواقيمت عليه العصر وهو في الظهر أو هي التي هو فيها نفسها الا انها غير المغرب أو هي المغرب فان خشى من التشاغل بان تمام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة قطع ما هو فيه بجميع صورته عقد ركعة أم لا وظاهره ولو أمكنه اتمام ركعتين مما هو فيه قبل ركوع الامام والخروج عن نفل وبعبارة أخرى وقوله في صلاة صادق بما اذا كانت المقامة عين ما هو فيه أو غيرها فريضة كانت أو نافلة وصادق ايضا بما اذا كانت التي هو فيها مغربا أو غيرها لكن فيما اذا كانت مغربا بنفصيل مستفاد مما تقدم وهو انه اذا أتم ركعتين بسجودهما فانه يتنهما مغربا ولا يقطعها لخوف فوات ركعة من المقامة (ص) والا تم النافلة أو فريضة غيرها (ش) أى وان لم يخش بان تمام ما هو فيه فوات ركعة من المقامة فان كانت التي هو فيها نافلة أو فريضة غير المقامة أتمها سواء عقد ركعة أم لا (ص) والا انصرف في الثالثة عن شفع كالاولى ان عقدتها (ش) أى وان لم تكن الصلاة التي هو فيها نافلة ولا فريضة غير التي أقيمت عليه بل هي هي وليست مغربا والموضوع بحاله ان لم يخش فوات ركعة من المقامة فانه ان كان في الركعة الثالثة قبل عقدتها رجع فجلس وسلم عن شفع ودخل مع الامام كما اذا عقد الركعة الاولى فانه ينصرف عن شفع وان لم يعقدتها قطع وأما المغرب فالمشهور بقطع ولو عقد ركعة ثلاثا بصير متنفلا في وقت نسي فيه عن التنفل ومثل المغرب الصبح فليست هذه المسئلة كمسئلة من ذكر يسير الفوائت في صلاة فانه يشفع ان ركع ولو كان المذكور فيه صلاة صبح وأمان كانت مغربا فلا يشفع كما هنا فان عقد الثالثة فانه يكملها فريضة ولا يجعلها نافلة كما يكمل المغرب بعد اتمام ركعتين منها فلهذه كمسئلة من ذكر فائتة المشار اليها بقوله سابقا وكل فذ بعد شفع من المغرب كثلاث من غيرها (ص) والقطع بسلام أو مناف (ش) أى والقطع حيث قيل به يكون بسلام مما هو محرم فيه أو مناف له من كلام أو أكل أو غيره ويدخل فيه الرضا على المشهور خلافا للشارح (ص) والا أعاد (ش) أى بأن أحرم مع الامام من غير أن يخرج من احرامه الاول بشئ مما ذكر أعاد كلاما من الصلاتين لانه أحرم بصلاة وهو في صلاة (ص) وان أقيمت بمسجد على محصل الفضل وهو به خرج ولم يصلها ولا غيرها (ش) المراد بمحصل الفضل من صلى تلك الصلاة مع واحد فأكثرها اذا أقيمت عليه الصلاة وهو في المسجد أو ما هو بمنزلة خرج وجوبه بالان في جلوسه حينئذ في المسجد طعنا على الامام ولا يصلها ثلاثا بعيد صلاة الجماعة في جماعة ولا غيرها الثلاث يقع في النهي عن صلاتين فالضحية به راجع الى المسجد ما لم يكن في أحد المساجد الثلاثة والادخل معهم وكذا يصلى فيها فذاعلى ما مر (ص) والالزمته كن لم يصلها

احراما مقيدا بتبعية الامام فلما تبين عدم القيد عدم مقبده بخلاف المحرم بصلاة قبل الامام قاله الشيخ سالم (قوله خرج ولم يصلها ولا غيرها) فان أقيمت عصر ولم يكن صلى الظهر خرج ايضا ولم يصل الظهر هذا قول وشم قول آخر يدخل معه بنية التنفل أو بعاد قدمه ابن عرفة (قوله أو ما هو بمنزلة) أى من رجا به لا طرفة المتصلة (قوله خرج وجوبا) أى واضعا يده على نفسه كافي شب (قوله ولا غيرها) أى فريضا اذ لو صلى خلفه فلا جاز كما يدل عليه ما يأتي في قوله الا فلا خلف فرض (قوله وكذا يصلى فيها فذ الخ) هذا المخالف لما تقدم والذي تقدم هو الراجح (قوله والالزمته) فان كانت مغربا أو عشاء أو تر بعد ما خرج

(قوله كافي المسافر ونحوه) أي المرأة والعبد إذا حضرا الجمعة أي فلا يجب عليه الخروج بأقامتها كافي شب وانظره فان حاله يحق على الناس فالظمن حاصل كجنته بعض الاشياخ رحمه الله تعالى ثم بعد كتبى هذا رأيت محشى نت رد كلام الشارح قائلا لم أر من ذكره بل ظاهر كلامهم للزوم بالاقامة للمسافر ونحوه (قوله والمراد بالبيت) أي لا حقيقته والا كان الكلام قاصرا (قوله في شروط الامام) ولا يشترط ان يكون بشرا فيصح الاقتداء بالجن والملائكة وقول المحدث الى لم يرسل الى الملائكة هذا قول والصحيح أنه أرسل اليهم ويدل له قوله تعالى ومن يقل منهم اني اله من دونه الآية لانه صلى الله عليه وسلم مأثور بتبليغ ما نزل عليه وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغهم ذلك فهو مرسل اليهم لكلامه تعلم عين (٣٧٦) ما كفوا به (قوله وهو حسن في الاختصار) لا يخفى أنه لو قال وشرط صحته اسلام

وذكره الخ لكان اختصارا (قوله ولا يكون بصلاة مسليا) وينسكل ويطل سجنه كان آمنا على نفسه أم لا فان قلت ما فائدة كونه بصلاته مسليا قلنا فائدة انه يجري عليه أحكام المرتد حيث أظهر الاسلام (قوله والا فيكون مسليا) أي وتصح صلاته ان أقام لان تحقق منه النطق بالشهادتين فيه التقدم جزء منها حال الكفر (قوله كما اذا أذن) وكذا اذا كثرت منه الصلاة فانه يحكم باسلامه بخلاف الصوم والحج والزكاة وانظر ما حد الكثرة بتنبية بقوله كافرا متفقا على كفره بدليل قوله وأعاد بوقت في تكروري واعرابه انه تميز بمحول عن الفاعل والتقدير بان كفره أو بان كونه امرأة ولا يصح أن يكون مفعولا به لان بان فعل لازم لا ينصب المفعول به ولا أن يكون حالا لانه ليس المعنى بان في حال كفره وانما المراد بان انه كافر (قوله أولى بقوله) البناء للسببية أي أولى بسبب قوله أو مجنوننا وأولى ايضا بمناسبته لقوله بمن بان كافرا (قوله ان يعطف على باقتداء) الاولى العطف على بمن (قوله)

وبنيته يتمها (ش) أي وان أقيمت على من لم يحصل له فضل الجماعة بأن يكون قد صلى وحده أو مع صبي وهو في المسجد أي وهي مما تعاد فانه يلزمه الدخول مع الامام كما يلزم الدخول معه من لم يكن صلاحها أصلا حيث كانت تلزمه بعينها خوف الطعن على الامام بخبر وجهه أو مكانه فلزومه حاله لما ذكر فلا يخالفه أن صلاة الجماعة سنة والاعادة لفضل الجماعة مستحبة فان كانت مغر با أو عشاء أو تر بعد ما خرج ولا يدخل معه وهو مفهوم قولنا وهي مما تعاد وقولنا حيث كانت تلزمه بعينها احترازا عما اذا كانت لا تلزمه بعينها فلا تجب عليه بأقامتها كافي للمسافر ونحوه اذا حضر الجمعة وأما لو أقيمت صلاة في المسجد وهو محرم بصلاة بنيته فانه يتمها وجوبا ولا يقطعها للدخول مع الامام سواء خشى فوات ركعة أم لا كانت المقامة هي التي هو فيها أو غيرها ولو اقتصر على قوله والا لزمته لفهم منه حكم قوله كمن لم يصلها بطريق الاولى لكن قصده الايضاح والتنصيص على أعيان المسائل والمراد بالبيت ما كان خارج المسجد ورحابه التي نصح فيها الجمعة (ص) وبطلت باقتداء بمن بان كافرا (ش) هذا شروع منه في شروط الامام بدكر مقابلهما وهو حسن في الاختصار فذكر أن من اقتدى بشخص فبان كافرا بنوع من أنواع الكفر ان صلاته تبطل ويعيدها أبد الفقد شرط الاسلام ولا يكون بصلاته مسليا ولو كان في مسجد خلافا لابي حنيفة القائل بأنه اذا كان في مسجد حكم باسلامه لانه من شعائر الاسلام وهذا حيث لم يرقم الصلاة أو يتحقق منه النطق فيها بالشهادتين والا فيكون مسليا كما اذا أذن كافر في الاذان (ص) أو امرأة (ش) هو معطوف على المجرور بالباء ويحتمل أن يكون معطوفا على المنصوب وهذا الثاني أولى بقوله أو مجنوننا الخ ثم لما أراد ان يعطف على باقتداء أعاد الباء في قوله وبعاخر والمعنى أنه لا تصح امامة المرأة سواء أمت رجالا أو نساء في فريضة أو نافلة (ص) أو خنثى مشكلا (ش) أي وبطلت صلاة من اقتدى بمن بان خنثى مشكلا لفقد تحقق الذكورة ولو أم مثله وصلاته في نفسه صحيحة (ص) أو مجنوننا (ش) أي وبطلت صلاة من اقتدى بمن بان مجنوننا مطبقا أو يفتق أحيانا ولو أم في حال افاقته كما يفيدته نقل ابن عرفة عن ابن القاسم ولعله لاحتمال طرورا الجنون له في أثناءها أو أنه مظنة ذلك وجل س في شرحه كلام المؤلف على ظاهره ما لا ينسب الى عبيد الحكم فقال في قوله أو مجنوننا حال جنونه (ص) أو فاسقا بجارية (ش) أي ان صلاة من اقتدى بفاسق بجارية باطلة وظاهره سواء كان فسقه بارتكاب كبيرة لم تكفر أو صغيرة لكن ابن بريزة التابع له المؤلف قيد البطالة بما اذا كان الفسق بارتكاب كبيرة فيقيد به كلام المؤلف وسواء كانت الكبيرة لها تعلق بالصلاة

لا تصح امامة المرأة) أي وصلاتها صحيحة ولو نوت الامامة كما هو ظاهره وهل يقال في الخنثى كذلك (قوله أو كالنهنون خنثى مشكلا) ولو انضحت بعد ذلك ذكره واما غير المشكل فله حكم ما انضج به (قوله أو خنثى مشكلا) قال عجم ولو استغنى بقوله خنثى مشكلا لا غنى عن قوله امرأة وقال شيخنا لا يسلم له الا ترى انه يكره ذبح الخنثى ولا يكره ذبح المرأة لان المرأة كاملة في جنسها (قوله أو انه مظنة ذلك) أي موضع ظن فيه وجوده كذا في القاموس فاذا علمت ذلك ففقول المنظمة أقوى من الاحتمال فن جرت العادة بعدم طرورا الجنون له في وقت معين فالجنون فيه محتمل لان ذلك الوقت حينئذ مظنة لذلك (قوله وجل س في شرحه الخ) الحق كلام س وان محمل عدم الاقتداء اذا كان في حال جنونه وذلك لانه في حال افاقته تجري عليه أحكام العقلاء وكلام ابن عرفة الذي أشار اليه

الشارح عاطفا على شروط الاقتداء وعقله روى محمدان من ائمة بسكران أعاد أبدا وسمع ابن القاسم لا يوم المعتوه سحنون ويعيد مأمومه الشيخ روى ابن عبد الحكم لا بأس بامامة المجنون حال افاقته اه وقد بين ابن رشد ان المعتوه الذاهب العقل وكلام ابن عبد الحكم لم يكن مقابلا لما قبله بل فرع آخر (قوله كالتم اونها) أى بحيث يدخل بركن من أركانها وقوله أو بشر وطها كأن يتساهل بالصلاة بدون وضوء أو نحو ذلك (قوله ودفع دراهم الخ) الظاهر ان مثل ذلك ما إذا أقروا على الدخول للحمام ولولم يعطها دراهم (قوله متجردة مع نساء متجردات) أو كانت هي متجردة فقط أو هن متجردات فقط (قوله وامام أو كاتب لظالم) قال عب ولعل المراد كما يفيد النقل وكتابة ما ينظم فيه لا كتابة كتاب بأجرة ولعل المراد ما لم يخالطه كالامام وقوله وامام أو كاتب أى وامامة امام أو كتابة كاتب وهو عطف على زنا (قوله الاقتداء به مكروه) وقال اللقاني يحرم الدخول معه ابتداء ويحرم عليه ان يتقدم للإمامة مع علمه بفسق نفسه (قوله كقصده العلو) أى أو يكون منها وانما يعتوقف عليه صحة الصلاة فان علم انه صلى وبه مانع من موانع الصحة أو ظن ذلك فانه يجب على من صلى خلفه الاعادة أبدا وان شئت في ذلك فقتضى كلام ابن عرفة ومن واقفه ان صلاته صحيحة فانه ذكر القول ببطالن صلاته مقابلا للقول بصحتها (قوله انظر استدلاله الخ) عبارته في ك واما قول من قال انه يمكن ان يقال ان فاسق الجارحة أسوأ حالا من فاسق الاعتقاد كما أشار اليه بعضهم من أن فسق الاعتقاد لا ينفى ظن صدق الفاسق ألا ترى (٣٧٧) اتفاق أصحاب كتب الصحاح في الحديث على جواز

التحديث من المبتدع الذى يحرم الكذب ولم يكن داعيا الى مذهبه ولم يكن مارواه يقوى مذهبه بخلاف فسق الجوارح اه ففيه بحث اذ المعنى المعتبر فى الصلاة من الاسلام ونحوه غير المعنى المعتبر فى قبول الرواية وهو الصدق والاول موجود فى فسق الجارحة أقوى من وجوده من فاسق الاعتقاد والثانى بالعكس لان اعتبار الاسلام من جملة ما يعتبر فى الامامة وكذا ما أشبهه ووجوده فى فاسق الجارحة قطعا واختلاف فى وجوده فى فاسد الاعتقاد وأما الصدق فوجوده فى فاسق الاعتقاد الذى يحرم الكذب ولم يفعل ما يؤيد بدعته مع اتصافه بصفات قبول الرواية

كالتم اونها أو بشر وطها أولا كزنا وغيبه وعقوق ودفع دراهم لزوجه تدخل بها الحرام متجردة مع نساء متجردات وامام أو كاتب لظالم ثم ان المعتد صحة الصلاة خلف الفاسق كفى ابن غازى وغيره وهو الذى يدل عليه ما أتى من صحة الصلاة خلف المبتدع مع أنه قد وجد فيه قول بكفره ممن يعتد بقوله وان كان خلاف الراجح ولم يقع قول ممن يعتد بقوله بكفر الفاسق بجارحة النار ك الصلاة عند الامام أحمد ومن واقفه وعلى المعتد الاقتداء به مكروه حيث كان فسقه غير متعلق بالصلاة كشرب خمر ونحوه وأما ما يتعلق بها كقصده الكبر بعلمه فانه يمتنع الاقتداء به ولا يصح وفى قول من قال ان فاسق الجارحة أسوأ حالا من فاسق الاعتقاد بحث انظر استدلاله ورده فى شرحنا الكبير (ص) أو مأموما (ش) أى وبطل صلاة من اقتدى عن بان مأموما فقد شرط عدمى وهو عدم تبعية الامام لغيره فى تلك الصلاة اذ الامامة ان يتبع فصل آخر فى جزء من صلاته غير تابع غيره فتبعية الامام غيره مبطله لصلاة مأمومه وذلك بأن يكون مسبوقا قام يقضى أو يقتضى مصل بمن يعتقد امامته وهو مأموم (ص) أو محدثا ان تعمد أو علم مؤتمه (ش) يعنى ان الامام اذا صلى بمن خلفه عالما بحديثه أو تذكرة فيها وتعدى جاهلا أو مستحييا فان صلاة من خلفه باطلة كما اذا تعمد الحديث فيها ولولم يعمل عملا أو لم يتعمده بل نسيه لكن علم مؤتمه بحديث امامه حال ائتمامه وتعدى فان تذكرة الامام حديثه ولم يعمل عملا فاستخلف أو استمر ناسيا للحديث ولم يعلم المأموم الا بعد فراغه صحت صلاة القوم دونه على المشهور وسواء قرأ المأموم أم لا

(٤٨ - خرش اول)

أقوى منه فى فاسق الجارحة فتأمل قال فى ك وجد عندى مانصه أو فاسقا بجارحة ولو بالشهرة والظن بذلك يكفى وأما صلاته فصحيحة بخلاف اه (قوله آخر) الاولى حذف آخر وقوله مصل نائب فاعل يتبع ولا يصح قراءة يتبع بالبناء للفاعل ومصل فاعل لانه يكون تعريفا للمأمومية لا الامامية (قوله عالما بحديثه أو تذكرة فيها) يمكن شمول المصنف لذلك بأن يقال أو محدث ان تعمد أى تعمد الصلاة محدثا وقوله كما اذا تعمد الحديث فيها أى اخراجه فيها هذا الظاهر المصنف والحاصل أنه راد بقوله أو تعمد الحديث ما يشمل الصور الثلاث (قوله وتعدى) موافق للمدونة خلافا لعج وتبعه عب فعنده مجرد علم المأموم مبطل ولو أعلمه فوراً إلا أن اللقاني قال أو علم مؤتمه أى قبل الصلاة أو فيها وعمل معه عملا بعد علمه وأما لو لم يعمل معه عملا بعد علمه أو علم بعد الصلاة فلا وهو موافق للمدونة فيكون هو الراجح وكما تبطل مع علمه فى الصلاة وتعدى على ما تقدم تبطل لو علم قبل دخوله فى صلاته بحديث امامه ونسى عند الدخول فيها والحاصل أن صلاة المأموم فى هاتين صورتين باطلة عليه مطلقا تبين حديث الامام أو تبين عدمه أول يقين شئ والمراد بالعلم الاعتقاد الجازم فهذه ست صور ومثل ذلك شكك قبل الدخول فيها تبين حديثه أو تبين عدمه أول يقين شئ مع حرمة الدخول معه وأما بعد الدخول أى ويجب ائتمادى فتبطل ان تبين الحديث أول يقين شئ لان تبين عدم الحديث (قوله على المشهور) ومقابله تبطل عليهم أيضا (قوله وسواء قرأ المأموم أم لا) أى خلافا لمن يقول بالصحة اذا قرأ المأموم

بدون حصولها (قوله ولا يشترط
تعيين الواجبات) فيه إشارة
الى أنه لا بد أن يعلم بأن فيها فرائض
وسننًا وغير ذلك إلا أنه لا يميز بين
الفرض والسنة وأتى بالعبادة
على الوجه الصحيح أى بشرط أن
يأخذ وصفها عن عالم كقَالَ زروق
وحاصل ما في عجب ان علم مانع
به الصلاة على قسمين العلم الحقيقي
ظاهر والعلم الحكمي هو الاتيان
بالصلاة على الوجه الذى يتوقف
صحتهما عليه سواء يميز بين فرائضها
وسننها أم لا فيكتب بعض الشيوخ
عليه فقال أى مع كونه يعلم بأن
فيها فرائض وسننًا ولم يعتبر عجب
ما اعتبره زروق من كونه يأخذ
وصفها عن عالم فلو اعتقد أنها كلها
سنن أو فضائل بطلت فإن اعتقد
أنها كلها فرائض فهل تبطل أولا
إذا سلبت مما يبطلها وهو الظاهر
ويجوز على ذلك الباب من اعتقد

أن السنة أو الفضيلة فرض أو الفرض سنة أو فضيلة (قوله إلا كالقاع بمثله) الاستثناء يصح أن يكون بصفة

متصلاً ان قدرنا الاول عاماً بأن قلت وبعاجز عن ركن سواء وافق المؤتم الامام في المجوز عنه أو خالفه ويصح أن يكون منقطعاً بأن
يقدرنا الاول شئ خاص بأن يقال وبعاجز عن ركن وهو مخالف للامام في المجوز عنه ثم استثنى منه كالتقاعد بمثله (قوله الموحى بمثله)
مكرىض مضطجع صلى بمرىض مضطجع (قوله خلاف ما في سماع موسى) أي ابن معاوية أي سماعه ابن القاسم أي بانه قال بعدم
الامامة أي لعدم انضباط فعل الامام ونص ابن رشد وامامة المضطجع المريض بالمضطجع المريض فن ذلك في الرواية والقياس ان
ذلك جائز اذا استوت حالتهم (قوله وشهر) وعده مشى عب فقال ولكن المشهور وكفى المعتمد أنه لا يؤم مثله في الابعاء كالا يوم من يركع
ويسجد (قوله قد زائد) الاولى أن يقول فيكم زائد (قوله وأفتى أبو عبد الله القوري) أي وأفتى العبدوسي شيخ القوري ببطلان
صلاة المقتدى به لانه راكع ورجحه عجب ومقاد كلام بعض شيوخنا اعتماده

(قوله المراد بالامى من لا يقرأ الخ) وأما قولهم النبي الامى صلى الله عليه وسلم فعنائه من لا يقرأ الخط ولا يكتب لبقائه على حال ولادة أمه (قوله وفيه نظر) وجه النظر أن لا نسلم أنهم صاروا تاركين لها اختيارا لانه لا يوصف الشخص بكونه تاركاً لشيء اختيارا الا اذا كان يمكنه فعله من قبل نفسه وحمل الامام القراءة قدر زائد جار على العموم في القادر والعاجز (قوله خيف فوات الوقت) الظاهر أنه يأتي مافي التيمم فالأيسر أول المحنة وفسكلام سحنون تقييد للام (قوله وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً) أى كقراءة ابن أبي عتبة أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت بضم التاء في الجميع والشاذ عند ابن السبكي ما وراء العشرة وعند ابن الحاجب في أصوله ما وراء السبعة وقول ابن السبكي هو الصحيح في الاصول وقول (٣٧٩) ابن الحاجب قول مرجوح فيها فاهى مسئلة أصولية لا يرجع فيها الى مذهب

(قوله وكلام ابن عرفة الخ) لا يخالف مافيه لان المعتمد الحق في اللعن (قوله وهذا) أى ما قلنا من كونه يجرى على اللعن من الخلاف ومقادير عرفة الحق (قوله موافقاً لما قبله) أى من صحة الصلاة بالقراءة الشاذة والمراد أنه يكون من افراده (قوله لعدم وجوبها عليه) فهو بمثابة ما اذا اتم مفترض بمقتضى (قوله على المشهور) ومقابل مافي المختصر من جواز امامته في النافلة (قوله بجوازها مثله) أى في الفرض (قوله لا يؤمن) تعليل بالمظنة (قوله ولا يتعرض الصبي في صلاته) أى لا ينبغي له أن يتعرض فان تعرض للنفيل لم تبطل وللغرض فكذلك كقوله الشيخ أحمد الزرقاني فانه قال لا مضرة فيه وبعض استظهر البطلان حيث فعل ذلك عمداً أو جهلاً لتلاعبه (قوله ان لم تستو حالهما) قال الخطاب ونقل ابن عرفة عن ابن يونس انه نقل هذا القول عن القاسمي وزاد فيه ان لم تستو حالهما ما قبلت ولم أقف في كلام ابن يونس على هذه الزيادة في هذا القول وانما ذكرها في قول

بحجة امامة شيخ مقوس الظاهر للمسلمين من ذلك قال ق وهو الصحيح (ص) أو بأى ان وجد قارئ (ش) المراد بالامى من لا يقرأ يعنى ان الشخص الامى اذا اتم من هو مثله فان صلاة الامام والمأموم تبطل ان وجد قارئ ابن عبيد السلام لان القراءة يحملها الامام فلما أمكن الائتمام بقارئ صاروا تاركين لها اختياراً وفيه نظرات انتهى فان عدم القارئ صحت على الاصح سحنون اذا خيف فوات الوقت وظاهره ان ذلك في الابتداء فلا يقطع لاتبان قارئ قاله ابن يونس عن بعض القرويين (ص) أو قارئ بكقراءة ابن مسعود (ش) عطف على أى والمراد بكقراءة ابن مسعود كل شاذ يخالف لرسم المصحف كقراءة عمر فامضوا الى ذكر الله وقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعة وأما ما وافق الرسم وقرئ به شاذاً فان صلاة فاعله لا تبطل ولا يبطل الاقتداء به وان حرمت القراءة به وأما ما وافق الرسم ولم يقرأ به في الشاذ ولا غيره فيجوز على اللعن كذا ينبغي وكلام ابن عرفة يفيد صحة صلاة المقتدى به وهذا انما يتم اذا قلنا ان ثم ما يوافق الرسم ولم يقرأ به وأما اذا قلنا ان كل ما يوافق الرسم يقرأ به فيكون كلام ابن عرفة موافقاً لما قبله وظاهر كلام المؤلف بطلان الاقتداء به ولو لم يوجد غيره والفرق بينهما وبين الامى أن الامى لم يأت بكلام أجنبى في الصلاة بخلافه من شرح الاجهوري (ص) أو عبد في جمعة (ش) يعنى ان صلاة من اقتدى بعبد ولو فيه شائبة حربة في الجمعة باطلة لان شرط امامتها الحرية لعدم وجوبها عليه بخصوصها بخلاف الاقتداء به في غير الجمعة وأما صلاة العيد فيصح الاقتداء بالعيد فيها ولا اعادة لكانته تكراه امامته وان لم يكن راتباً فبأى عند قوله وعيد بفرض من أن مثل الفرض العيد فيه بحث اذ في العيد الكراهة حاصلة وان لم يكن راتباً كافي الخطاب (ص) أو صبي في فرض وبغيره تصح وان لم تجز (ش) أى وكذلك تبطل صلاة من اقتدى في فرض بصبي لفقد شرط البلوغ لانه منقفل وأما من صلى خلفه في النفل فصلاته صحيحة وان لم تجز ابتداء على المشهور وسيصرح بجوازها مثله ابن رشد انما لم تجز امامة الصبي للبالغين لانه لا يؤمن ان يصلى بغير طهارة اذا اخرج عليه في ذلك الا ترى ان شهادته اغاردت من أجل انه لا يؤمن من أن يشهد بالزور اذا اخرج عليه في ذلك ولا يتعرض الصبي في صلاته لفرض ولا نفل وانما يوى فعل الصلاة المعينة قاله سند (ص) وهل بلاحن مطلقاً أو في الفاتحة (ش) أى وهل تبطل صلاة المقتدى بلاحن مطلقاً أى في الفاتحة أو غيرها سواء غير المعنى ككسر كاف اياك وضم تاء أنعمت أم لا وجد غيره أم لا ان لم تستو حالهما أو ان كان لحنه في الفاتحة دون غيرهما قولاً وترك المؤلف القول بالحقه مطلقاً مع انه

ابن اللباد أى الذى هو الثاني من المصنف قال ابن يونس قال أبو حمزة مد عن ابن اللباد ومن صلى خلف من يلحن في أم القرآن فليعبد يريد الا أن تستوى حالهما اه (قوله وترك المؤلف القول بالحقه مطلقاً) أى في الفاتحة وغيرهما هذا على تقييده محل الخلاف بقوله ومحل الخلاف والافظا هو النقل الاطلاق وأراد بالقول جنس القول المتحقق في ثلاث وهو القول بالحقه مع الكراهة والحقه مع المنع والجواز نبين الاقوال في ذلك فنقول ان المسئلة ذات أقوال ستة القولين اللذين ذكرهما المصنف وثالثها البطلان ان غير المعنى لان لم يغير ككسر دال الحمد ورابعها ان ذلك مكروه واختاره ابن رشد وخامسها منع ابتداء مع وجود غيره ويصح بعد الوقوع وهو مختار للحنى فابن رشد والحنى متفقان على الحقه بعد الوقوع ومختلفان في الحكم ابتداء وسادسها يجوز ابتداء قال الخطاب

والضعيف منها السادس وبقيتهم امرجة وأرجحها قول من قال بالحكمة مطلقا وهو الرابع الذي اختاره ابن رشد والخامس الذي اختاره اللخمي وكان على المصنف ذكره ثم ان من قال بالحكمة وهو ابن رشد واللخمي عمل ما قال فقال ابن رشد لان القارئ لا يقصد ما يقتضيه اللحن بل يعتقد بقراءته ما يعتقد به من لا يلحن فيها وقال اللخمي ولا يخرجه لحنه عن أن يكون قراؤا ولم يقصد موجب اللحن (قوله فيمن عجز) أي فعمل الخلاف مقيد بقيود أربعة عجز عن تعلم الصواب لضيق وقت أو لعدم معلم وقوله مع قبول التعليم ثان وقوله وانتم به من ليس مثله ثالث وقوله لعدم وجود غيره رابع (قوله وأما من نعتد اللحن) محترز عجز (قوله لانه أتى بكلمة أجنبية في صلاته) هذا موجود في حالة العجز فنقول أتى بكلمة أجنبية متعمدا فكان يعمل بتلاعبه وقوله ومن فعله ساهيا هو محترز عاجز ففهو محترز عاجز فيه تفصيل (قوله بان لا يقبل) أي بسبب عدم قبوله (قوله فان كان مع وجود من يأتي به) محترز قوله لعدم وجود غيره (قوله ان كان مثله) محترز قوله وانتم به من ليس مثله (قوله ٣٨٠) فان عمل الخلاف (هذا الكلام لم يلج) والخلاف المعلوم مطلق غير مقيد بمقيد

وان القول بالحكمة هو المعتمد مالم يعتمد اللحن (قوله الا أن يترك ذلك) أي التمييز المأخوذ من مميز عمدا مع القدرة عليه ولا يخفى ان ترك التمييز عمدا يستلزم القدرة عليه فقوله مع القدرة عليه تصريح بما علم التزاما (قوله ومحل الخلاف) أي فالخلاف مقيد بقيود أربعة الاول هو قوله من لم يجد من يأتي به الثاني هو قوله وهو يقبل التعاليم الثالث هو قوله ولم يجد من يعلمه أو ضاق الوقت الخ والرابع هو قوله وانتم به من ليس مثله فان قلت قوله عجز لعدم من يعلمه مع وجود من يأتي به مشكل اذهب هذا الذي انتم به يعلمه هكذا توقف فيه بعض شيوخنا مع مشايخه (أقول) يفرض فيما اذا كان ذلك الامام يتعذر منه التعليم بوجه من الوجوه (قوله وحكي المواق الاتفاق عليه) فيمكن على المصنف الاقتصار عليه أي فالحكمة مطلقا وجد غيره أم لا

أرجح من القولين اللذين ذكرهما ومحل الخلاف فيمن عجز عن تعلم الصواب لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبول التعليم وانتم به من ليس مثله لعدم وجود غيره وأما من نعتد اللحن فصلاته وصلاة من اقتدى به باطلة بالزراع لانه أتى بكلمة أجنبية في صلاته ومن فعله ساهيا لا تبطل صلاته ولا صلاة من اقتدى به قطعا بمنزلة من سها عن كلمة فاكثرت في الفاتحة أو غيرها وان فعل ذلك عجزا بان لا يقبل التعليم فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة أيضا قطعا لانه بمنزلة الا لکن كما يأتي وسوا وجود من يأتي به أم لا وان كان عجزه لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبوله التعليم فان كان مع وجود من يأتي به فان صلاته وصلاة من اتهم به باطلة سواء كان مثل الامام في اللحن أم لا وان لم يجد من يأتي به فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة ان كان مثله وان لم يكن مثله بان كان ينطق بالصواب في كل قراءته أو صوابه أكثر من صواب امامه فانه محل الخلاف (ص) وبغير مميز بين ضا وطاء (ش) أي وهل تبطل صلاة المقتدى بغير مميز بين ضا وطاء مالم تستوحا لهما وهو قول ابن أبي زيد والقاسبي وصححه ابن يونس وعبد الحق وأما صلاته هو فصحيحة الا أن يترك ذلك عمدا مع القدرة عليه أو يصح الافتداء به وهو الذي حكي ابن رشد الاتفاق عليه (خلاف) ومحل الخلاف فيمن لم يجد من يأتي به وهو يقبل التعليم ولم يجد من يعلمه أو ضاق الوقت عن التعليم وانتم به من ليس مثله أي انتم به من هو أعلى منه في التمييز بين الضاد والطاء لعدم وجود غيره كافي المسئلة السابقة هذا وظاهره جريان هذا الخلاف فيمن لم يميز بين الضاد والطاء في الفاتحة وغيرها وفي المواق تقييده من لم يميز بينهما في الفاتحة وذكر الخطاب والناصر للفتاوى ما يفيد ان الراجح صحة الافتداء بمن لم يميز بين الضاد والطاء وحكي المواق الاتفاق عليه وحكم من لم يميز بين الصاد والسين كمن لا يميز بين الضاد والطاء كما نقله المواق عند قوله ولكن وكذا بين الزاي والسين (ص) وأعاد بوقت في كروري (ش) يريدان من صلى خلف مبتدع كروري أو قدرى فانه يعيد في الوقت الاختياري وكروري راخدا لحرورية وهم قوم خرجوا على علي بنجر ورأى قرية من قرى الكوفة تقسموا عليه في التحكيم وكفروا

بالذن

اتسع الوقت أم لا قبل التعليم أم لا (قوله نعموا عليه في التحكيم) هو بالميم بعد القاف

أي عابوا عليه كقوله تعالى وما نعموا من قرأه بالصاد فقد صحف وذلك لما طال الحرب بصفتين بين علي ومعاوية اتفق الفريقان على التحكيم فرضى جيش علي بابي موسى الاشعري وجيش معاوية بعمر بن العاص وانه يجب عليهم المصير بما حكاه به فعاب الحوارج على علي في التحكيم وكفروه قائلين أنت على الحق فلم تحكيم لا اعتقادهم ان من فعل ذنبا كفر فقولهم كفروا بالذن مبني للفاعل مشدد الفاء وحاصلها كاذكروا انهم اتفقوا على تحكيم أبي موسى الاشعري رضي الله عنه من جهة علي وعمر بن العاص رضي الله عنه من جهة معاوية فقال عمر ولاي موسى قم فاعلم الناس بما اتفقنا عليه فخطب أبو موسى فقال في خطبته أيها الناس ان انا قد نظرنا في هذه فلم نرأمر الاصلح لها ولا ألم شعنا من رأي اتفقت أنا وعمر وعليه وهو اننا نخلع عليا ومعاوية ونترك الامر شورى وتستقبل الامة هذا الامر فيولون عليهم من أحبوه وانى قد خلعت عليا ومعاوية ثم نحي وجاء عمر وفقام مقامه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان هذا قد قال ما سمعتم وانه قد خلع صاحبها وانى قد خلعت كخلعه وأثبت صاحبها معاوية فانه ولي عثمان والمطالب بدمه وهو أحق الناس بفائدة

قال البدر المعتزلة القائلون بالمتزلة والجهمية أصحاب أبي جهنم منكر الرؤية ويقول بخلق القرآن والامامية قدموا امامة علي على غيره والخوارج من خرج على عثمان وعلي والروافض من رفض الصديق وعمر وعثمان وكفر بعض الصحابة اه (قوله يتعاقد فيها الخوارج) أي يتعاقد فيها الخوارج على محاربه سيدنا علي (قوله فهو مما اختلف في تكفيره) والراجح عدم تكفيره وقوله كذى هوى خفيف أي كنهفصيل على علي سائر الصحابة (قوله وكره أقطع) وان حسن حاله قطع من جنابة أولائنا أو شمالاتنا باليد أو الرجل والشلل يمس في اليد (قوله أن يكون اماماً) أي ولولمثلة ^{بنيته} يلزم من كراهة امامة من ذكر كراهة الاقتداء به ومن جوازها جوازها وكذا العكس ولذا عبر ابن شاس بجواز الاثنام به قائلاً بقول ابن وهب لا أرى أن يؤم فقول عجم لا يلزم من كراهة الامامة كراهة الاقتداء غير ظاهر (قوله والمراد بالقطع غير الاور) (أقول) من المعلوم ان الاقطع غير الاور ويحاج بان المصنف كره بالقطع عن محفل عضو فصيح حينئذ قوله أراد به الخ (قوله ويجرى مثله في أقطع اليد) تأمله فانه لا بد له فان أراد به المصنف فبعيد (قوله واعرابي الخ) البدوي عربياً أو عجمياً (قوله أولئك الجماعة) قد يقال ان خوف الطعن انما (٣٨١) هو من أجل ترك الجماعة والجماعة فلا يصح عطفه عليه المؤذن بأنه علة مستقلة (قوله

بالذنب يتعاقد فيها الخوارج بعد هاهنا الكوفة ميلان وأدخلت الكفاف سائر من اختلف في تكفيره ببدعته وخرج المقطوع بكفره كمنكر علم الله أي ان الله لا يعلم الا شيئا مفصلة فان الصلاة خلفه باطلة وأما من ينكر صفة العلم ويقول انه عالم بالذات فهو مما اختلف في تكفيره وخرج به المقطوع بعدم كفره كذى هوى خفيف (ص) وكره أقطع وأشل (ش) يعني انه يكره للقطع أو الاشل أن يكون اماماً والمراد بالقطع غير الاور بدليل قوله الاتي وجازاً أعني فالأور من باب أولى ومحمل ذلك مع وجود غيره والأفلا كراهة والشيخ مشى على قول ابن وهب والمذهب لا يكره الاقتداء بالقطع ولا بالاشل كقوله الشارح عن ابن الحاجب وابن شاس وغيرهما ثم انه على قول ابن وهب لا بد من تقييد كراهة الاشل بما اذا كان لا يضع يده على الأرض كافي نقل المواق والشارح ويجرى مثله في أقطع اليد كما يفيد كلام تت (ص) واعرابي (ش) يعني انه يكره امامة الاعرابي للحضري ولو في سفر وان كان أقرأهم خوف الطعن بأنه ليس فيهم من يصلح للامامة أو ترك الجماعة والجماعة لاجله بالسنة كما قيل والامتنع امامته وقوله (لغيره) راجع للثلاثة كما هو ظاهر الروايات وهو السليم في الأولين والحضري في الثالث وكذا قوله (وان أقرأ من غيره) ثم يحتمل كون ما عنده من القرآن أكثر أو كونه أفصح وأقدر على مخارج الحروف علمانية فاصيها (ص) وذو سلس وقروح للصحيح (ش) يعني انه يكره لصاحب السلس المعفو عنه في طهارة حدث أو خبث وصاحب القروح السائلة ان يؤم الاصحاء بناء على عدم تعدى الرخص عن ذى السلس والقروح محالها أي أن العفو يختص بذى السلس والقروح ولا خصوصية لهما بذلك بل سائر المعفوات كذلك فن تلبس بشئ معفو عنه يكره له ان يؤم غيره ممن هو سالم من ذلك (ص) وامامة من يكره (ش) أي يكره للرجل ان يؤم قوما وهم له كارهون أو أكثرهم أو ذو الفضل

ماشياً على قول ضعيف اذا المعتمد الجواز ورده محشى تت بأنه لا يسلم ضعفه ولا يلزم من تعدى القراني بمقابله ضعفه على انه لا يلزم من ضعفه عند القراني ضعفه عند غيره فالمشهور والكراهة ونقل عن بعض الشيوخ تقرير أن الكراهة ثابتة ولو على القول بالتعدى ^{بنيته} التقييد بالصحيح تبع المصنف فيه ابن الحاجب ووافقه ابن عرفة الا ان المصنف في توضيحه تعقب التقييد المذكور فانه قال بعد ذكر الخلاف في امامته عن عياض وظاهر كلامه وكلام غيره ان هذا الخلاف لا يختص بامامة الصحيح وهو خلاف تقييد المصنف فانظره ^{بنيته} فائدة ^{بنيته} تكرر امامة المتيمم للمتوضي وامامة ماسح الجبيرة لغيره اي اذا كان متوضئاً وضواً كاملاً واقتداء ماسح الخف بماسح الجبيرة وكذلك اقتداء ماسح المتيمم لان الماسح متوضئ وقد كرهوا اقتداء المتوضي بالمتيمم وأما اقتداء ماسح الجبيرة بماسح الخف فلا كراهة ومثله في عدم الكراهة اقتداء المتوضي بماسح الخف والضابط في ذلك ان كل من كان أعلى من غيره يكره ان يقتدى بمن هو دونه والمتيمم دون المتوضي وماسح الجبيرة دون ماسح الخف (قوله وهم له كارهون أو أكثرهم) هذا غير مناسب بل محمل ذلك اذا كرهه النفر اليسير منهم الذين ليسوا من أهل الفضل والنهي وأما ان كرهه جميعهم أو أكثرهم أو ذوو الفضل والنهي منهم وان قلوا حرم تقدمه وأما ان شئ في كراهتهم له وعدمها فيستأذن أهل محلاته دون الطارئين ^{بنيته} الاصل فيما كره لشخص فعله كره لغيره

الاقتداء به فالكرامة المتعلقة بالمقتدى والمقتدى به (قوله والنهي) جمع نهيية وهي العقل لانه ينهى عن القبيح (قوله خصي) فاعيل بمعنى مفعول وأصله خصي بياين الاولى ساكنة فادغمت في الثانية كما هو شأن كل مثلين كذلك وأطلقه هنا على ما يشمل المحبوب فالمدار على النقص في الخلقة كان مقطوع الذكروا لاثنين أو أحدهما لان المدار على النقص (قوله في العبد) بالباء الموحدة أى أحد العبيد كما هو نص المدونة (قوله انه لا كراهة في السفر) أى انه لا كراهة في شئ من ذلك في السفر ونص ابن الحاجب ويكره أن يكون العبد والخصي وولد الزنا والمأثور والاعلاف اماما رتبة في الفرض والعبيد بخلاف السفر وقيام رمضان اه وقد اقتصر عرب على كلام ابن الحاجب فيفيد انه المعتمد هذا وظاهر كلام المصنف ان الاقتداء بهم غير مكروه لكن النص في مجهول الحال خلافه أفاده عجم ثم لا يخفى ان مقتضى الشارح لازمه فهو غير الظاهر (قوله وهو أرذل الفاسقين) فتسكون الصلاة خلفه باطلة على كلام المصنف وتقدم انه ضعيف والراجح كراهة الاقتداء به فتسكون امامة من يؤتى في دبره مكروهة ولو لم يكن راتباً فلا تصح ارادته هنا كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله بل المراد به المتكسر (٣٨٢) في كلامه) وهو صالح الحال في نفسه (قوله أو من كان الخ) معطوف على قوله المتكسر (قوله بحيث يشتهى ذلك) أى

والنهي منهم وان قبلوا (ص) وترتب خصي ومأثور (ش) هذا هو القسم الثاني وهو من تكبره امامته بمحالة دون حالة أى يكره أن يكون الخصي ومن ذكر معه اماما رتبة في الفرائض أى أو السنن كما أتى وظاهره في حضرة أو سفر وهو مقتضى المدونة في العبد وظاهره في غيره والذي عنده ابن الحاجب أنه لا كراهة في السفر وليس المراد بالمأثور الذي يفعل به كما فهم ابن عرفة واعترض بقوله ونقل ابن بشير كراهة امامة المأثور لا عرفه وهو أرذل الفاسقين بل المراد به المتكسر في كلامه كالنساء وهو ظاهر فيمن تكلفه لافين ذلك طبعه أو من كان به علة بحيث يشتهى ذلك أو من به داء ينفعه ذلك أو من كان متصفا بذلك ثم تاب بعد ذلك وبقيت الاسنن تتكلم فيه أو المتهم وهو أبين لمساعدته اللغة العربية في البخاري ما كنا تأنيبه بريقه قال في الصحاح تأنيبه بشئ يأنيه اتهمه به والريقة نوع من الرقي (ص) وأغلف (ش) أى وكره ترتب أغلف بالغة في المعجمة وبالقياس بدلها وهو من لم يحتج لنقص سنة الختان وسواء تركه بعد ذمام لا وهو كذلك نص عليه ابن هرون (ص) وولد زنا (ش) أى وكره ترتب ولد زنا خوفا من ان يعرض نفسه للقول فيه لان الامامة موضع رفعة (ص) ومجهول حال (ش) وهو من لم يعلم هل هو عدل أو فاسق ومثل مجهول الحال مجهول الاب كما قاله سند لئلا يؤذى بالطعن في النسب (ص) وعبد في فرض (ش) أى وكذا يكره ان يتخذ العبد اماما رتبة في الفرض أى غير الجمعة وأما هي فلا تصح ويعبد هو ومن خلفه أبدا كما أتى في باب الجمعة من ان شرط وجوبها الحرية وقوله بفرض راجع للمسائل الست ومشله السنن لا كتر اويج (ص) وصلاة بين الاساطين (ش) يعنى ان الصلاة بين الاساطين وهي السواري مكروهة اذا كان لغير ضرورة وقيد به بعضهم بالمصلي في جماعة اما التقطيع الصفوف وفيه نظر لقول أبي الحسن موضع السواري ليس بفرجة أولانه موضع جمع النعال ورد بانة محدث أولانه

يشتهى الفعل فيه (قوله ينفعه ذلك) أى الفعل فيه ولا ينفعه غيره تحوز عن دفع داء أئنته بخشبة كما كان يفعل اللعين أبو جهل لا يتلانه بها فلا يكون المسلم المنذفع عنه بالخشبة ممن يكره ترتب امامته ولا يخفى ان من به داء مغاير لما قبله لانه مرض يتضرر به بخلاف الشهوة (قوله أو من كان متصفا بذلك) أى بانفعل فيه ثم تاب (قوله أو المتهم) أى بالفعل فيه كما أفصح به عجم (قوله تأنيبه) بضم الباء وكسر هاء وهذا اشارة الى حديث الصحيحين في الذي رقي سيدا حتى الذي لدغ فقال رجل ما كنا تأنيبه بريقة (قوله والريقة نوع من الرقي) الاحسن واحدة لرقى كافي عب (قوله وكره ترتب أغلف) هذا ما قاله ابن الحاجب وهو ضعيف بل الذي في سماع ابن اقسام وأقره ابن رشد

كراهة امامته مطلقاً أى رتبة أم لا (قوله ومجهول حال) أى وكره الاتهام بشخص مجهول حال لان كان رتبة ماوى فلا يكره ان يؤتم به وهل مطلقاً أو يقيد بكون توليته ذلك من السلطان العادل تنبيهه اعلم ان كل من تقدم امامته اماما مطلقاً أو في حال دون حال انما هو مع وجود من هو أولى منه فان لم يوجد سواء أوم يوجد الامثلة جازت قولاً واحداً وقوله هل هو عدل أى جواب هل هو عدل (قوله مثله السنن) قال اللخمي كره ابن القاسم أن يكون اماما رتبة في الفرائض وفي السنن كالعبيدين والاستسقاء اه وقال ابن بونس ان أهمهم في جمعة أو عيداً أعادوا قال محشى تن فظاهر ما قاله ابن بونس اذ هو أعلم بخبايا المدونة ولذا قال ابن ناجي ظاهر الكتاب في العيدياتهم بعيدون ولا عبرة برد الخطاب عليه فتخلص مما تقدم ان امامته في العيديات باطلة أو مكروهة لا بقيد الترتيب اه كلام محشى تن (قوله وهي السواري) أى الاممعة (قوله موضع السواري ليس بفرجة) قال عب ولعل المراد الخفيفة كأممعة الجامع الازهر لا الكثيفة كأممعة البروقية ولا بناء على صورة الاممعة كما في جامع عمرو وطلون والحال كما عاصر فرجة فاصلة قطعاً بين الصف غير الاول لما مر ان الاول ماوراء الامام ولو فصل عنه صورة أو منبر على الصحيح اه (أقول) هذا الترتيب لا يظهر بل الظاهر من كلامهم العموم (قوله أولانه موضع جمع النعال) أى فلا يحل من نجاسة (قوله ورد بانة محدث) أى لم يكن في زمن

السلف لانهم لم يكونوا يدخلون بالنعال (قوله اولاً لأنه مأوى الشياطين) أي فلا يدخلون عندهم أو وسوستهم تأمل (قوله اما الواحد) أي المنفرد الذي ليس بجماعة (قوله وهو ظاهر نقل المواق) وفي هرام ان تقدموا كلهم فلا يجوز لهم اتفاقاً وفي كذا في صغيره وفي كبيره اجاعازا الخطاب عن ابن خزم في شرح الرسالة وتبطل عليه وعليهم ويمكن حمل كلام الشارح على الكراهة والراجح الصحة كما أفاده شيخنا عبد الله (قوله خوف ان يظراً) فان قلت هذا يقتضي الحرمة لا الكراهة بل البطالان لانا نقول هذا حيث خيف بالتقدم ماذ كرم من غير تحقيق كما ذكره في ك (قوله وقد تدور الخ) أي لا بسبب الدوران بل بسبب عدم مراعاة الامام فلا ينتقض ذلك بما اذا كان المأموم في العلو وهذا يفيد تقييد المصنف بما اذا لم تكن في المرساة فيوافق تقييد بعض الاشياخ المصنف بما اذا لم تكن في المرساة (قوله بعد الاسفلون في الوقت) هذا يفيد ان مع الامام في العلو طائفة (قوله وليس كالدكان) أي لان الدكان لم توجد فيه تلك العلة الموجودة في السفينة (قوله يكون فيها مع الامام قوم وأسفل قوم) (٣٨٣) مفهومه لو لم يكن مع الامام أحدهم تجزئ الا ان

التونسي قال لو انتدب يصلي لنفسه على دكان فجاء رجل فصلي أسفل منه لجازت صلاته ما لان الامام لم يقصد الكبر وكذا لو فعلوا ذلك لضيق (قوله فافترقا) أي في الحكم (قوله لان العلو في السفينة) أي فيقيد ما يأتي بما اذا كان العلو مظنة كبر (قوله والاجاز) أي والابان كان لضرورة كما في قول المصنف واقتداء من بأسفل الخ ثم يشكل الكلام بان المصنف صرح بالكراهة في قوله واقتداء الخ لا بالجواز كما هو قضية العبارة (قوله وعبارة الطراز) قال في الطراز فان مع الامام قطع المأموم ولا ينبغي لنفسه مع وجود الامام اه أي الامام الذي في العلو (قوله أي ويكره صلاة رجل بين نساء الخ) قال في ك ظاهر كلام المصنف صلى كل داخل صف الآخر وبين صفوفه الا ان الظاهر الاول والا كان عين كلام المدرنة (قوله على تفصيل عنده) فانه يقول نفسه

مأوى الشياطين وانظر قول بعضهم اما الواحد فلا بأس به مع هذين التعليين (ص) أو امام (ش) يريد ان الصلاة امام امامه أو محاذاته مكروهه لغير ضرورة كضيق ونحوه فقوله (بلا ضرورة) يرجع لهذه وما قبلها وكلام المؤلف يصح بما اذا تقدم كل المأمومين وهو ظاهر نقل المواق ولا اثم وعلة كراهة التقدم خوف ان يظراً على الامام ما لا يعلمونه مما يبطلها وقد يخطئون في ترتيب الركعات اذا تقدموه (ص) واقتداء من بأسفل السفينة بمن باعلاها (ش) يعني انه يكره لمن بأسفل السفينة ان يصلي خلف من يكون في أعلاها لعدم تمكنهم من مراعاة الامام وقد تدور فيحتل عليهم أمر صلاتهم ولذا قال ابن حبيب يعيد الاسفلون في الوقت ابن يونس وليس كالدكان يكون فيها مع الامام قوم وأسفل قوم فافترقا انتهى لا يقال ماذ كره من الكراهة هنا يعارض ما يأتي له من ان علو الامام لا يجوز لان العلو في السفينة ليس بمحل كبر وأيضاً علو الامام اغما عتبع حيث لا ضرورة والاجاز من غير كراهة وأما عكس كلام المؤلف فسيأتي في قوله وعلوماً موم أي فيجوز فلا يحتاج الى جعله مفهوم كلام المؤلف وعبارة الطراز التي نقلها تت هنا محرفة فليراجع الاصل (ص) كأي قبس (ش) أي ككراهة اقتداء من بابي قبس بن بالمسجد الحرام قال أبو عمران للبعد انتهى فالمقتدى كانه ليس معهم وان كان يسمع تكبير الامام الا ان اتصل الصفوف اليه وبالتعليل المذكور يعلم ان هذا لا ينافي ماسياً في من جواز علو المأموم (ص) وصلاة رجل بين نساء وبالعكس (ش) أي ويكره صلاة رجل بين نساء وصلاة امرأة بين رجال ولا تفسد على الرجال صلاتهم ولا على نفسها خلافاً لابي حنيفة على تفصيل عنده وليس في كلام المؤلف تدخل لان قوله وصلاة رجل بين نساء الرجل مفرد والنساء متعددة وقوله وبالعكس المرأة مفردة والرجال متعددة فأحدهما لا يغني عن الآخر بخلاف قول المدونة يكره صلاة الرجل بين صفوف النساء الخ فانه متداخل لانه يلزم من صلاته بين صفوف النساء صلاة المرأة بين صفوف الرجال بخلاف كلام المؤلف فانه سالم من ذلك (ص) وامامة بمسجد بالرداء (ش) يعني انه يكره لآلة المساجد الصلاة بغير رداء وقد تقدم طوله وأقسامه (ص) وتنقله بحجابه (ش) أي

صلاة واحد عن عيها وآخر عن شمالها وعلى من خلفها من يقابلها الى آخر الصفوف وعلى نفسها ان نوى الامام دخولها في امامته وعلى الامام (قوله الى آخره) وهو والمرأة بين صفوف الرجال (قوله لانه يلزم الخ) وجبه اللزوم انه يعد ذلك الرجل صفاً وقوله صلاة المرأة أي جنس المرأة المتحقق في متعدد بين صفوف الرجال المصنف تابع للمدونة وان المصنف فهم ان المراد بالصفوف في كلام المدونة الجنس المتحقق صفاتاً سمياً (أقول) بحمد الله ان الظن ان المصنف تابع للمدونة وان المصنف فهم ان المراد بالصفوف في كلام المدونة الجنس المتحقق في واحد فيكون عين كلام المصنف على ان المصنف يمكن حمله على كلام المدونة وان معناه صلاة رجل بين صفوف نساء والحاصل ان المصنف والمدونة يمكن حمل كل منهما على صورتين بأن يقف الرجل بين صف النساء أو صفوفهن والمرأة يكره لها أن تقف في صف الرجال أو بين صفوف الرجال (قوله يعني انه يكره لأئمة المساجد) وأما المأموم والنفذ فلا يكره بل خلاف الاولى وكذا الأئمة في غير مسجد كسفر أو منزل أو غير ذلك (قوله وتنقله بحجابه) أي محراب الامام أي موضع الصلاة كان في مسجد أو غيره في حصر أو سفر وشب

(قوله أو خوف الرياء) أي كانه يظهرانه في عبادة (قوله أقبل بوجهه) أي ولا يستدبر القبلة فقد قال سعيد بن جبير والمطلوب من الامام أن ينحرف أي يشرق أو يغرب ولا يستقبل والافضل أن يجعل وجهه جهة المغرب ويمينه جهة المصلين ويساره جهة القبلة وما عدا ذلك من الهيئات فهو خلاف الافضل ومحل ذلك فمن يصلي في غير الروضة الشريفة أما المصلي بها فانه يجعل وجهه قبالة القبر الشريف ويساره جهة المصلين ويمينه جهة القبلة من خط الشيخ النفاوي ناقله عن شيخه عب (قوله وهذا هو السنة) أي تغيير الهيئة (قوله خبر) هكذا في خطه بكبيره بنقطة فوق الحرف الاول ونقطة تحت الحرف الثاني فاذا بقدر مضاف أي مدلول خبر وقوله ومخالفة السنة أي ويلزمه مخالفة السنة وفي الخطاب (٣٨٤) خيران ولا يظهر لان مخالفة السنة ليست خيرا الا أن يقدر مضاف أي عدم

مخالفة وفي عجم بخط بعض الشيوخ خير جأء ورياء مشاة تحت وعليه فالأضافة لليسان بتبنيه يندب للمأموم تنقله بغير موضع فريضته قال الخطاب وعلى قياسه يندب تحويله الى مكان آخر كلما صلى ركعتين ويكره القيام للنافلة اثر سلام الامام من غير فصل أي بالمعقبات وآية الكرسي أي يكره للامام والمأموم وكذا ينبغي للمنفرد (قوله بعد الراتب) وكذا قبله وأما معه فحرام (قوله مع مغفور) أي ظنا لا لتحقيق أي والمصلي مسع مغفوره مغفوره (قوله ومن فضله) أي الجمع (قوله لانه قد لا يكون في الجماعة مغفوره) أي ويكون في الجمع في الجمعة (قوله ثم شرع العبد) أي لانه قد لا يكون في الجمعة مغفوره (قوله ثم شرع الموقف) أي لانه قد لا يكون في العبد مغفوره (قوله بالعبد) من العبودية لا العبد بالياء المشناة تحت (قوله ومثله) أي ومثله التأخير كثير الخ تبنيه عجم قال عجم تردد بعض أشياخي في حصول فضل الجماعة لمن صلى بعد الراتب أو قبله ولبعضهم نفيه لان الكراهة

وكره تنفل الامام بمحراب المسجد وكذا جلوسه فيه بعد سلامه على هيئته الاولى اما خوف الالباس على الداخل فيظنه في الفرض فيقتدي به أو خوف الرياء أو انه لا يستحق ذلك المكان الا في وقت الامامة ويخرج من الكراهة بتغيير هيئته لخبر كان عليه الصلاة والسلام اذا صلى صلاة أقبل على الناس بوجهه قال الثعالبي وهذا هو السنة ونحوه لابن أبي جرة وصاحب المدخل لا ما يراه بعض أهل التشديد في الدين من قيامه بمجرد فراغه كأنما ضرب بشئ يؤلمه ويقوته بذلك خبر استغفار الملائكة له مادام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث يقولون اللهم اغفر له اللهم ارحمه ومخالفة السنة انتهى (ص) واعادة جماعة بعد الراتب وان أذن (ش) يعني انه يكره للجماعة أن يجتمعوا في مسجد وما نزل منزلته من كل مكان جرت العادة بالجمع فيه كسفينة أو دار له امام راتب بعد صلاة امامه ولو أذن في ذلك لان للشرع غرض في تجميع الجاعات ليصلي الشخص مع مغفوره فذلك أمر بالجماعات وحض عليها فاذا علموا بانها لا تجمع في المسجد هم زين تأهبوا أول مرة خوفا من فوات فضيلة الجماعة ومن فضله شرع الجمعة لانه قد لا يكون في الجماعة مغفوره ثم شرع العبد لاجتماع أهل البلدان المتقاربة ثم شرع الموقف الاعظم اذ يجتمع فيه أهل الاقطار وفيه اعتناء بالعبد واحترز بالجماعة من الواحد فانه لا يكره له أن يصلي قبل جمع الامام أو بعده ما لم يعلم تعمده مخالفة الامام بتقديم أو تأخير فيمنع قاله اللخمي واحترز بقوله امام راتب من غيره فانه لا يكره أن تجتمع فيه الصلاة مرتين فاكثروا بالاعادة الفاعل أي كره صلاة جماعة لا قبل بعد الراتب ولو قال واقامة كان أولى لانهم ليسوا بمعبدن وبعبارة أخرى واعادة أي باعتبار الامام والافهم ليسوا بمعبدن (ص) وله الجمع ان جمع غيره قبله ان لم يؤخر كثيرا (ش) يعني ان الامام الراتب له أن يجتمع ثانيا في مسجده اذا جمع غيره من مؤذن ونحوه قبله بغير اذنه الا أن يؤخر كثيرا بحيث يضر بهم انتظاره ومثله ما اذا أذن لهم في الجمع فليس له حينئذ ان يجتمع بعدهم أي يكره له ذلك اسقوط امر اعادة حقه وهذا في الحقيقة استدراك على قوله واعادة جماعة بعد الراتب (ص) وخرجوا الا بالمساجد الثلاثة فيصليون بها فذا ان دخلوها (ش) أي اذا اجتمع جماعة في مسجد صلى راتبه خروا ندبانه ليجتمعوا مع راتب آخر أو في مسجد لا راتب له ولا يصليون به فذا اذا الفوات فضل الجماعة الا أن يكون اجتماعهم باحد المساجد الثلاثة فيصليون بها فذا اذا الفضل فذها على جماعة غيرها فذا ان دخلوها فوجدوا امامها صلى والاصول واجتماعه خارجا ولا يؤمرون بدخولها وبحث بعضهم في ذلك قائلان

تنافيه ولبعضهم يحصل الكراهة لالذات الجماعة بل لاهم خارج وهو الاقدام اه والظاهر الثاني ومقتضاه كانت عدم حصولها في الحرام كالصلاة معه (قوله استدراك على قوله واعادة جماعة بعد الراتب) لانه ربما يتوهم ان غير الجماعة المذكورين من الراتب حكمه حكم الجماعة في انه لا يجتمع بعدهم أي لان الفرض تكثير الجمع فقال وله الجمع أو انه استدراك على مفهومه وذلك لانه يفهم أن للراتب الجمع بعدهم وربما يتوهم مطلقا مع انه اذا أخر كثيرا لا يجتمع فقال وله الجمع ويكون الاستدراك بأخر العبارة لا بآواها (قوله وبحث بعضهم في ذلك) الجواب انهم اذا دخلوها تقوى جانبها بايقاع الصلاة فيها فانسب ان توقع فيها بعد حصول الجمع فيها وأما اذا لم يدخلوها فلم يتقوا جانبها بذلك فلذلك لم يطلبوا بالدخول مع ارادة من فاته الجمع بها الجمع بغيرها ولذلك ان في مفهوم دخولها

تفصيلا فان كانوا يصلون بغيرها جماعة فلا يطالبون بالدخول فيها ولا يطلبوا بالدخول وصلاتهم فيها أفذاذ وانأمل في ذلك (قوله ما عدا القملة) أفاد بعض شيء وخنا ان المراد ان القملة اذا كانت في صلاة تكون أشد كراهة اه ولكن الظاهر خلاف ذلك وان مراده بقوله ما عدا القملة أي انها تحرم (قوله للخلاف في نجاستها) أي ما ذكر من برغوث ونحوه وان كان المشهور ان ميتتها طاهرة ما عدا القملة وعبارة نت وكره قتل برغوث وقلة وبق وذباب ونحوه بمسجد للخلاف في نجاسته (قوله وكذا القاؤها) أي القملة لا كل ما ذكر كما يفيد نص المدونة وأما القاء البرغوث في المسجد دحيا بخلافه قال ابن بشير ومثله ما يشبهه من بق ونحوه وذكر المواق ان طرح القملة في المسجد حية لا يجوز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم (قوله ويصرها) أي القملة (قوله وان كان في غير صلاة) مبالغة في قوله ولا يلقيها فيه كما هو مفاد نت لانه قال وفهم من كلام المصنف أنه لا يلقيها فيه حية وان كان في غير صلاة (أقول) ان علة النهي عن القاء القملة في المسجد الايذاء وذلك موجود في الصلاة وغيرها على حد سواء فلا وجه للمبالغة الا ان يقال نظر لكون الالقاء فعلا من الافعال التي ينبغى التنزه عنها في الصلاة فاعلمه مبالغة في (٣٨٥) قوله ولا يقتل القملة (فان قلت) أي فائدة في قوله

ولا يقتل القملة بعد قوله ويكره قتل القملة (قلت) أتى بها للمبالغة تنبيه على طرح القملة في المسجد بعد قتلها المكروه حرام وصرها بعد قتلها فيه ارتكاب مكروه قتلها فيه وأمارة القمير فها حكم على ميتة القملة بالنجاسة قمرها فيه ميتة حرام لذاته ورحى قشر البرغوث ونحوه حرام ان لزم عنه تقدير والا كره (قوله أي لان فيه تعذيبا) قال في ل وجد عندى مانصه ومقتضى التعليل بالتعذيب عدم الخصوصية للقملة بذلك اه وتأمله وقوله لانها تصير عقربا أي ان فرض أنها تمت وقوله قل من لدغته الا الخ أي انتفى عنه كل شيء الاموته فلم ينتف فهو ثابت تحقيقا (قوله بضعة عشر) من ثلاثة عشر الى تسعة عشر (قوله ما يشمل خلاف الاولى) أي والمراد بلفظ الجواز معنى يشمل خلاف

كانت الصلاة فيها أفضل ترجحت الصلاة فيها أفذاذ ادخلوها أم لا وان لم تكن الصلاة فيها أفضل فلا ترجح الصلاة فيها أفذاذ ادخلوها أم لا (ص) وقتل كبرغوث بمسجد (ش) أي وكره قتل برغوث وبق وبعوض وقلة بمسجد ولو في صلاة ما عدا القملة وانما كره قتل ما ذكر في المسجد للخلاف في نجاستها ولا نه محل رحمة وكذا القاؤها فيه ويصرها في طرف ثوب بقولها ويكره قتل البرغوث والقمل في المسجد ولا يقتل القملة ولا يلقيها فيه وان كان في غير صلاة ابن ناجي وتفاوت الكراهة في القملة أشد لان المشهور ان لها نفسا سائلة ثم ان كلام المؤلف فيما اذا قل والاحرم لانه يقدر المسجد وتقديره حرام وان كان بعض ميتة ما دخلته السكاف طاهرا وتعفى المسجد بالظاهر مكروه لكن الاستعداد حرام وفرق بين التعففى والاستعداد لا يقال كلام المؤلف في باب الاحياء حيث قال عاطفا على الممنوع ومكث نجس يقتضى حرمة قتل ما ذكر في المسجد لنجاسة الدم فيكون مخالفا لما صرح به هناك من الكراهة لانا نقول خفف ما ذكر للضرورة أو يقال هذا مبني على ان المكث بالنجس مكروه وكلام الخطاب فيما أتى يقتضى ترجيحه (ص) وفيها يجوز طرحها خارجة واستشكل (ش) أي لان فيه تعذيبا وذكر أبو الحسن حرمة لانه انما يصير عقربا قل من لدغته الامات والضمير في طرحها للقملة التي دخلت تحت السكاف وأما طرحها فيه فلا يجوز لانها تتعلق بالناس فتؤذيهم كما قاله في وفي شرح (ه) وأما طرحها فيه فيكره لقوله فيها ولا يلقيها فيه وليصرها في طرف ثوب به (ص) وجاز اقتداء بأعمى ومخالف في الفروع (ش) يعني ان امامة الاعمى جائزة من غير كراهة لاستنباطه عليه الصلاة والسلام ابن أم مكتوم على المدينة في غزواته بضعة عشر مرة يؤم الناس والمراد بالجواز ما يشمل خلاف الاولى لان امامة البصير أفضل على الراجح وكذا يجوز الاقتداء بالمخالف في الفروع كصلاة المالكي خلف الشافعي وغيره من المذاهب ولو أنه يفعل خلاف مذهب المقتدى على ما قاله ابن ناجي ومثله للقرافي في الفروع وأحسن الطرق طريق سند ونصه وتحقيق ذلك انه متى تحقق فعله للشرائط جاز الاقتداء به وان كان لا يعتد وجوبها كالأولى

(٤٩ - خرشي اول) الاولى أي والمستوى الطرفين والمعنى الذي يشمل خلاف الاولى شيء ليس بمكروه (قوله أفضل على الراجح) أي لتوقيه النجاسة لرؤيته ومقابله قولان أحدهما ان امامة الاعمى أفضل لقلة شواغل فكره الثاني هما سواء (قوله ولوراه يفعل خلاف مذهب المقتدى) أي بان رآه يمسح بعض رأسه لكونه شافعي أو يقبل زوجته لكونه حنفي لا يخفى ان ظاهرا عبارة ابن ناجي والقرافي المذكور في الخطاب موافقة لما قاله العوفي من أن ما يرجع للحكمة الصلاة فالعبرة بمذهب الامام كما صورنا يكون ما كتبنا مما يتعلق بحكمة الاتمام ويحتمل أن يعمم في قوله ولوراه يفعل بشموله لما يتعلق بحكمة الاتمام كان يجعل اماما وهو منتقل لمن يصلي فرضا فعليه يكون طريقة نالسة مغيرة للعوفي وسند وهو الموافق لظاهر قوله وأحسن الطرق حيث عبر بالجمع المتبادر منه الزيادة على اثنين (قوله وأحسن الطرق) سيأتى أنها ضعيفة فذلك الاحسنبة انما هي عند من رجح كلام سند (قوله للشرائط) أراد بها ما يشمل الاركان وهو ما تحتل الصلاة بتركه

(قوله بخلاف لو أم في الفريضة بنية النافلة) أي أم في صلاتنا خلفه الفريضة والحال انه ناو النافلة أي بان يكون معهود أي فيكون موافقا للعوفي في أن ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة بمذهب الامام (قوله أو مسح رجليه) أي فيمن يرى ان مسح الرجلين كاف عن غسلهما ويكون ذلك بمثابة مسح الشافعي بعض رأسه فيكون مخالفاً للعوفي فيما يرجع لصحة صلاة الامام وذلك لان العوفي يقول ما يرجع لصحة الصلاة فالعبرة بمذهب الامام فاذا رآه مسح بعض رأسه فالصلاة خلفه صحيحة بخلاف سندا فان العبرة فيه أيضا بمذهب المأموم من حيث الفعل لا من حيث الاعتقاد أي فالشافعي لو مسح جميع رأسه لصح الاقتداء به وان كان يعتقد ان مسح الكل سنة (قوله العوفي) بفتح العين نسبة لعبد الرحمن بن عوف (قوله مثل المتدلك عن ليراه) أو صلى المالكي خلف الحنفي الذي لا يرفع من الركوع والحاصل ان طريقة العوفي التفصيل وقد علمنا وطريقته سندا ان العبرة بمذهب المأموم مطلقا أي فيما يرجع لصحة الصلاة وما يرجع لصحة صلاة المؤتم الا انه فيما يرجع لصحة الصلاة فالعبرة بالفعل دون الاعتقاد فعنده لا يصح اقتداء المقترض بالمتفعل ولا يصح الاقتداء بالشافعي (٣٨٦) الذي يمسح بعض رأسه بطريقة ابن ناجي والقرافي بناء على ما مر ان العبرة بمذهب الامام

مطلقا أي فيما يرجع لصحة الصلاة وما يرجع لصحة الائتمام (قوله مقابل المذهب) أي الراجح أي بطل هو المذهب أي الراجح قوله التمام) بفتح التاء الاولى كجاءت في القاموس في نسخة يظن صحتها (قوله والارث) رأيت بخطه بنقط ثلاث فوق الحرف الاخير وقوله وهو الذي يجعل اللام تاء وجدت بخطه نقطتين فقط على قوله تاء وكذا فيما رأيت في بعض نسخ كتبت الكبير التي يظن بها الصحة ورأيت في خط بعض الشيوخ والارث بنقطتين فوق الحرف الاخير وكذا في قوله تاء (قوله أو من يدغم حرفا في حرف) اشارة لخلاف وكأنه قال وقيل هو من يدغم حرفا في حرف (قوله أو من حرف الخ) من عطف العام على الخاص (قوله والطمطم من يشبهه) المناسب أن يقول وهو من يشبهه

مسح الشافعي جميع رأسه ولا يصح اعتقاده سنة بخلاف لو أم في الفريضة بنية النافلة أو مسح رجليه انتهى وذكر العوفي ضابطا من عند نفسه وهو كل ما كان من شرائط صحة صلاة المؤتم مطلوبا بها في نفسه فلا ينفعه فيها صحة صلاة من ائتم به مثل أن يكون متنفلا فلا ياتم به مفترضا وان كان الامام يعتقد صحة هذا كالشافعي لان هذا شرط في الاقتداء بخلاف ما اذا كانت الشرائط معتبرة في حق الامام مثل المتدلك عن ليراه أو لا يرى الوضوء من القبلة أو اللامس فان هذه عند المأموم شروط في صحة صلاة المصلي لا في صحة صلاة الائتمام به أي فالعبرة باعتقاد الامام ولا ينبغي أن يجعل كلام العوفي مقابلا للمذهب واحترز بقوله في الفروع من المخالف في الاصول فان الاقتداء به صحيح وتقدم في قوله وأعاد بوقت في كمروري ما لم يكفر ببدعته (ص) وأمكن (ش) يعني أنه يجوز الاقتداء بالآكلين وظاهره ولو كانت لكنته في الفاحشة وهو الصحيح وهو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف البتة أو ينطق به مغيرا فيشمل الائتمام وهو الذي ينطق أول كلامه بثناء مكررة والارث وهو الذي يجعل اللام تاء أو من يدغم حرفا في حرف والانشع بالمثلثة وهو من يحول اللسان من السين الى التاء أو من الراء الى الغين أو اللام أو الباء أو من حرف الى حرف أو من لا يرفع لسانه لثقل فيه والطمطم من يشبهه كلامه كلام الجهم والقمة مقام من لا يكاد صوته ينقطع بالحروف والاخر وهو الذي يشوب صوت خياشيمه شيء من الحلق وغير ذلك (ص) ومحدود (ش) يعني ان المحدود يجوز الاقتداء به اذا تاب وحسنت تقبته بدليل ما تقدم (ص) وعين (ش) لانها ليست بحالة ظاهرة تقرب من الاثنية بخلاف الخصاص ثم ان بعضهم فسره بالمعترض وهو الذي لا يشتد ذكره وبعضهم بمن له ذكر صغير ولا مانع من تفسيره بهما (ص) ومجذم الا أن يشتد فليخ (ش) الجذام داء معروف يأكل اللحم وقال المواق ابن رشد امامة المجذوم جائزة بخلاف الا أن يتفاحش جذامه وعلم من جيرانه انهم يتأذون به في مخالطته لهم فينبغي أن يتأخر عن الامامة انتهى فقوله فينبغي الخ يفيد عدم وجوب تحجيه والظاهر أن

المراد

وكذا يقال فيما بعد يدل على ذلك عبارة كتبت لان المراد ان هذه كلمات

يشملها الا لكن (قوله من يشبهه كلامه كلام الجهم) أي لعدم تبين الحروف والظواهر ان عدم تمام رفع اللسان من لازمه شبه كلامه بكلام الجهم وقوله لا يكاد ينقطع بالحروف اللام في لا يكاد زائدة وكأنه يقول من يقرب صوته من الانقطاع وقوله بالحروف أي بعدم تتابع الحروف وقوله يشوب صوت خياشيمه شيء الخ أي فهو منسوب للخياشيم والحلق الا أن حله من الخياشيم والخياشيم عروق في باطن الانف كما أفاده القاموس (قوله وغير ذلك) وهو الاغن بالغين والنون وهو الذي يشوب صوته شيء من الخياشيم وهو ما بعدها والنافاء وهو الذي يكرر الفاء والاعجمي قال ابن عرفة وهو الذي لا يفرق بين الصاد والظاء قال ابن العربي والسكنة تجمع ذلك كله (قوله ان تاب وحسنت تقبته) أي بناء على ان الحدود للزجر لا للتكفير من الذنب فيجوز مطلقا مع انه المعتمد والحاصل ان ما قاله الشارح ضعيف اذ الراجح أن الحدود جوار فيجوز الاقتداء به أي بالمحدود مطلقا أي سواء تاب مما حذ فيه أولا

(قوله ممن يصلي الخ) للتبعض أي وليس المراد أنه بقربه ولو لم يصل خلفه (قوله تفسر الخ) أي ان ضابط التفاحش كونه يعلم من جيرانه ولم لو يكن كثير في نفسه (قوله وهذا الذي ذكره المواق) المخالفة من جهة أن التخصي على كلام ق على طريق التسدب وأما على كلام الشارح فهو على طريق الوجوب وان كان عبري ينبغي لقوله فان أبي جبر وأقول ويمكن جعل ينبغي في كلام المواق على الوجوب وهو ظاهر (فان قلت) ان المخالفة من جهة أن التفاحش على كلام المواق علم التأذي ولو لم يكن كثيرا في نفسه بخلاف كلام بهرام فانه عبر بالكثرة (قلت) ذلك يمكن وان كان المتبادر من التفاحش الكثرة (٣٨٧) وقد فسر بالعلم المذكور فيمكن تفسير الكثرة بذلك

والله أعلم (قوله وعدم الصاق الخ) صورته خلفه واحد محاذ له وعلى يمينه واحد وعلى يساره واحد وكل منهما في الصف الذي حدوه فأفاد المصنف أنه يجوز لمن على يمينه أو على يساره أن لا يتصق بمن حدوه وقال المصنف في توضيحه يعني اذا وقفت طائفة حدوا امام أي خلفه ثم جاءت طائفة فوقفت عن يمين الامام أو عن يساره ولم يتصق بالطائفة التي خلف الامام فلا بأس بذلك (قوله ومعنى الجوارز هنا المضى) أي بمعنى لا تبطل صلاته الا حسن قول اللقاني قوله وعدم أي وجاز جوازا غير مستوي الطرفين والافضل تركه لان الافضل تسوية الصفوف الا انك خير بان الجواز يراد به ما يشمل خلاف الاولى فقط لا ما يشمل الكراهة وقول الشارح من غير كراهة يفيد أن الحكم الكراهة (قوله يعني أنه يجوز للمنفرد الخ) أي اذا عسر عليه الوقوف في الصف والا كره (قوله وهو خطأ منهما) قال وت ولم يذكر عمن الحكم هل الكراهة أو المنع (أقول) والظاهر الكراهة كما قيد عن بعض الشيوخ (قوله وليست مقبولة) أي وليس جذب مقبول

المراد بجيرانه من يجاوره ممن يصلي خلفه وفي كلام بعضهم ما يشير له ثم ان اظهرا ان قوله وعلم من جيرانه الخ تفسير لقوله الا أن يتفاحش جذامه وهذا الذي ذكره المواق خلاف قول الشارح فان كثر ذلك أي الجذا من أتصر من خلفه ينبغي له أن يتخصي عنهم فان أبي الخ جبر انتهى من شرح (ه) وينبغي ان البرص مثل الجذا (ص) وصبي بمنزله (ش) أي ويجوز للصبي أن يؤم أمثاله من الصبيان (ص) وعدم الصاق من على يمين الامام أو يساره بمن حدوه (ش) أي يجوز لمن على يمين الامام أو على جهة يساره أن يقف مكانه ولا يتصق بمن خلفه وهو مراده بمن حدوه ومعنى الجوارز هنا المضى اذا وقع لأنه يجوز باستدعاء من غير كراهة بخلافه يسار يفتح الياء وكسر ها وهو اوضح وليس في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة الا قوله يسار ليد (ص) وصلاة منفرد خلف صف ولا يجذب أحدا هو خطأ منهما (ش) يعني أنه يجوز للمنفرد أن يصلي خلف الصف ولا يجذب اليه أحدا من المأمومين فان فعل وأطاعه الآخر فهو خطأ مما أي من الجاذب لفعله والمجذب لا طاعته ويقال جسد وجذب لغتان قاله في القاموس وليست مقبولة ووجه الجوهري وفي قوله ولا يجذب الخ دليل على أنه لم يجد موضعا في الصف والا كره وقوله وصلاة منفرد الخ مع حصول فضل الجماعة وفوات فضيلة الصف حيث كره فعله والاحصاء له فضيلة الصف أيضا لانه كان ناويا للدخول فيه (ص) واسرع لها بلا خيب (ش) يعني أنه يجوز الاسراع للصلاة من غير أن يهرول وهو مراده بالخب وبانما جاز الاسراع لها لان المبادرة الى الطاعة والاهتمام بها مطلوب وانما نهى عن الخيب أي نهى كراهة لانه يذهب الخشوع والسكينة وقال في التكميل لا بأس باسراع المصلي للصلاة ما لم يسرع بخيب ولا بأس بغير ذلك بل يدرك الصلاة ابن رشد ما لم يخرج به اسرعه عن السكينة فيهما وسواء خاف أن يفوته الصلاة كلها أو بعضها انتهى (ص) وقتل عقرب أو فأر بمسجد (ش) هكذا قال اللخمي ونصه ويجوز قتل العقرب والفأرة في المسجد لا يذاهما ولا به يجوز للمحرم قتلها في الحرم في المسجد الحرام لا يقال هذا تكرار مع قوله في باب السهو وقتل عقرب تريده لانه ذكره أولا فيما لا يبطل به الصلاة ولا سجود فيه وهناك كراهة الحكم وهو الجواز وقيل بالاستحباب لا يذاهما واعلم ان قتل الفأرة في المسجد جائز سواء كان في الصلاة أم لا كما نص عليه اللخمي وان قتل العقرب في المسجد لمن ليس في الصلاة جائزا أيضا من غير تفصيل وأما لمن في الصلاة فتقدم ما فيه من التفصيل بين أن تريده فيجوز والا كره فان قيل لم جاز قتل الفأرة في الصلاة مطلقا بخلاف العقرب قلت لان فساد عام والعقرب انما يحصل منها شيء خاص ولا يكون حيث لم ترده فان قيل لم جاز قتل العقرب في الصلاة بشرطه وكره قتل البرغوث قلت لان ضررها

جذب (قوله والا كره) أي كره له جلوسه خارج الصف (قوله حيث كره فعله) ظاهر عبارته أن المصنف يحتمل هذه الصورة وليس كذلك لان المصنف حكم بالجواز وهذه مكروهة خارجة عن المصنف لقول الشارح وفي قوله ولا يجذب الخ بقى ان الاولى أن يقول وقوله ولا يجذب ويحجب بان الدليل هو المعنى وهو المظروف في اللفظ (قوله واسرع لها بلا خيب) وأما ان خاف بترك الخيب فوات الوقت فانه يخب (قوله فيهما) أي في اسراع الدابة واسراع الرجل (قوله كلها أو بعضها) ولا فرق أيضا بين الجماعة وغيرها قال اللخمي السكينة أفضل من ادراك الركعة وادراك الصف الاول أفضل من السكينة اه فادراك الصف الاول أفضل من الركعة (قوله بالمسجد) أي في المسجد (قوله فان قيل لم جاز قتل الفأرة وكره قتل البرغوث الخ) هذا علم جوابه من العلم بكون الفأرة أشد من العقرب من حيث

مهموم أذنبه (قوله من الفواسق) فسق يفسق فسوقا من باب قعد خرج عن الطاعة فقبل للحيوانات الخس فواسق استعمارة وامتنعها
 لهن لكثرة خبثهن واذا نهن حتى قيل يقتلن في الحل والحرم مصباح (قوله أي يمثل ما أمر به) الأولى حذفها من تفسير لا يعيب لانه
 مدلول قوله ويكف اذا نهى في المعنى وان كان المصنف عبر بالنهي (قوله وثانيهما الحال) أي من صبي وانما صح محيى الحال من صبي
 لانه وصف بقوله لا يعيب والتقدير واحضار صبي موصوف بعدم العيب في حال كونه ينكف عن العيب بتقدير وجوده اذا نهى أي
 بتقدير وجوده المنتفى عادة (قوله أو عدم الكف عند النهي) أي على تقدير وجود العيب (قوله لا والاعطف) أقول لا مانع من العطف
 على جملة لا يعيب لان المعنى الآتي على الحالية آت مع العطف اذا المعنى على العطف واحضار صبي موصوف بكونه لا يعيب وموصوف
 بكونه ينكف عند وجود العيب بتقدير اذا نهى ويدل عليه قوله بشرطين فذلك الشرطية ظاهرة في العطف وكذا قوله بتقديرين ظاهرة في
 العطف (قوله فان فقدنا) أي بان كان يعيب ولا ينكف اذا نهى وقوله أو أحدهما أي بان كان يعيب وكان اذا نهى ينتهي أو كان لا يعيب
 وبتقدير اذا عيب ونهى لا ينتهي ^{في تنبيهه} قد ضعف ما قاله الشارح وان المعتمد أن الجواز مشروطاً بحد شرطين أي فالمعنى على رأي
 فن شأنه أن يعيب ولا يكف اذا نهى لا يجوز احضاره وأما من شأنه أن يعيب ولكنه علم من عادته أنه يكف اذا نهى ففي ابن ناجي على
 المدونة عن أبي الحسن عليه أنه يكره حضوره ولكن مفاد ابن عبد السلام وابن فرحون وابن عرفة جوازه في ذلك أيضاً (قوله وبصق)
 أي أو يتغم (قوله به) أي في المسجد (قوله ان حصب) أي فرش بالحصبا فيه يصق في خلال الحصبا ويدفنه فيها (قوله أو تحت حصيره)
 سيأتي يقول الشارح انه معطوف على مقدر فوق (٣٨٨) حصبا أنه أو تحت حصيره ففاده أن الضمير في حصيره يرجع للمحصب أي

ففاده اختصاص جواز البصق
 تحت الحصير بالمحصب وهو ما ذكره
 غيره واحداً من الشراح وكلام
 الطيخني يفيد أنه يجري في غير
 المحصب (قوله ثم قدمه) أي ثم تحت
 قدمه ولفظ قدمه مفرد مضاف يع
 فهو شامل لقدم اليمنى وقدام اليسرى
 قال في كـ وتقدير تحت قدمه مع
 كونه من ادا يوجب عطفه على
 حصيره وقوله ثم يمينه ثم امامه
 عطف على تحت فأنبت تراه عطف
 على المضاف اليه ثم عاد العطف
 على المضاف ففيه قلق اه فاذا علمت

أشد فان قيل لم جاز قبل الفأر وكره قتل البرغوث قلت لان الفأر من الفواسق التي يباح قتلها
 في الحل والحرم للمعصوم وغيره بخلاف البرغوث (ص) واحضار صبي به لا يعيب ويكف اذا نهى
 (ش) يريد أنه يجوز احضار الصبي في المسجد بشرطين أحدهما الوصف بقوله لا يعيب لوقوعه
 بعد نكرة أي يمثل ما يؤمر به وشأنه أن لا يلعب و ثانيهما الحال بقوله ويكف اذا نهى أي يعلم
 من حاله أنه على تقدير وقوع العيب منه يمنع اذا نهى عنه بان يعرف ذلك منه قبل دخول
 المسجد فان علم منه العيب أو عدم الكف عند النهي حرم احضاره فقوله به بمعنى في والوار
 في ويكف او الحال لا والاعطف على جهة يعيب أي واجازة احضار صبي في المسجد بتقديرين
 أن يعلم أنه لا يعيب وبتقدير ان يعيب يكف اذا نهى فان فقدنا أو أحدهما حرم لان المقصود تنزيه
 المساجد عن لعب الصبيان (ص) وبصق به ان حصب أو تحت حصيره ثم يمينه ثم امامه
 (ش) يعني أنه يجوز لمن في المسجد المحصب كان في صلاة أو غيرها ان يبصق أو يتغم فيه فوق
 حصبا أنه أو تحت حصيره ثم ان لم يتيسر له دفن في الحصبا فعلى ما ذكر تحت قدمه اليمنى
 واليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم ثم جهة يمينه ثم امامه وأما المخطوط فظاهر كالمضمضة

ذلك في الايمان ثم نظر وذلك لانه يقتضي ان تحت الحصير هي تبة مقدمة على القدم وليس كذلك بل مرتاب القدم كما
 وما بعده انما هي في الذي ليس فيه حصير والحاصل أن المسجد امام مباط أو محصب أو مرتب فالمباط لا يبصق فيه مطلقا كان بحصير أو لا
 وأما المحصب والمترب فان كان بحصير فيبصق تحت حصيره ولا تأتي المراتب فيه وانما تأتي فيما اذا لم يكونا بحصير وحاصله أنه لا يبصق
 في ثوبه فان لم يمكن فحت قدمه اليمنى أو اليسار وجهة اليسار في مرتبة القدم فالثلاثة أي تحت القدم اليمنى وتحت القدم اليسرى وجهة
 اليسار في مرتبة واحدة والظاهر تأخير القدم اليمنى عن القدم اليسرى وجهة اليسار ثم يمينه ثم امامه فاذا كان كذلك فلا وجه للايمان
 بتم لانها تقتضي ان قبل القدم هي تبة أخرى وهي تحت حصيره وليس كذلك وما أفاده ظاهر العبارة من ان هذا الترتيب يكون في الذي
 حصب وغيره غير ظاهر بل هو قاصر على المحصب أو المترب الخالي عن حصير فلو قال المصنف وبصق بمحصب أو تحت حصيره كفي طرف
 ثوبه لمصل وان غيره ثم على يساره وتحت قدمه ثم يمينه ثم امامه في محصب فقط لا حصير به لوفي بالمسئلة (قوله أو يتغم) أي لا مخط
 فيكره (قوله فوق حصبا أنه الخ) أي أو فوق ترابه ويدفنه في الحصبا أو التراب وهذا الذي يأتي فيه المراتب (قوله أو تحت حصيره) أي
 المحصب (قوله ثم ان لم يتيسر له دفن في الحصبا) هذا حصل ظاهر المصنف المقتضى ان قبل القدم هي تبة أخرى وليس كذلك بل قوله
 قدمه ثم يمينه الخ تفصيل في المحصب الخالي من الحصير فلو حذف ثم لمكان أحسن وخلاصته أنه ليس في المحصب المذكور مرتبة متعلقة
 بالبصق في خلال الحصبا قبل القدم بل الذي قبله هي تبة خارجة عن ذلك وهي البصق في الثوب (قوله وأما المخطوط فظاهر الخ) قال
 بعض شيوخنا الذي يظهر حرمة المخطوط في المسجد ولا يصح قياسه على المضمضة أي لمشاهدة ايذاء الغير بالمخط فيه

(قوله وقوله أو تحت حصيره) أي لا فوقها وإن دل ذلك فيها قاله مالك وإذا بصق فوق الحصبة دفنه بها ونكره المضمضة فيه وإن غطاها بالحصبة والفرق بينهما وبين النخامة أنها تكثر وتسكّر فيشق الخروج لها منه بخلاف المضمضة ويؤخذ من ذلك عدم كراهتها به في محل معد للوضوء حيث يكون للماء مهرب بالارض ويؤخذ منه انتهى ببلاغة في سخن الجامع الأزهر ذكره عب (قوله لأن هذه الأقسام الخ) تعليل للعطف على مقدار المفيد أن قوله أو تحت حصيره أي المحصب (قوله مقيد بالمرة والمربعين) قال عب وهل المراد بالمرة والمربعين من واحد وفي يوم فقط وأما مرة من واحد ومثله لغيره ففعل كثير فلا يجوز لتأذي الناس غالباً بذلك أم لا اه (قوله لا أكثر لتأذيه) أي لاسيما أن كان ثمنها من الوقف (قوله لاستجلاب الدواب) أي إنما كان يؤذى لاستعذاره لاستجلاب الدواب وقوله أن أدى إلى شيء من ذلك حرم وكذلك الخط والمضمضة إنما يكرهان فقط مالم يؤدلا لاستعذارهما والاحرم كما إذا كان يتأذى بهما الغير (قوله ومقيد أيضاً بما إذا لم يقصد حائط المسجد) إذا كان فرض المسئلة في البصق في المحصب فوق الحصبة أو تحت الحصير فلا يظهر ذلك القيد وكأنه نظر إلى ظاهر قوله إمامه من أنه يبصق بحائط القبلة فأفاد أن المراد بين يديه لا في حائط القبلة والحاصل أن المصلي يبصق بطرف ثوبه مطلقاً أي في محصب وغيره (قوله لأنه غير متمكن من الالتفات) هذه العلة لا تنج الترتيب وتقيد أن الأصل الخلف مع أنه أي فرق بينه وبين اليسار (قوله فإن لم يفعل) بأن لم يتيسر له ذلك أي لقلة الحصبة وقلة (٣٨٩) التراب فيبصق تحت القدم ليعر كها بقدمه وهذا يفيد أن يقدم البصق بثوبه

على المحصب أو المترتب ولذا قال بعض شيوخنا والحاصل أن الثوب يطلب تقديمه على الجميع ويتعين في غير المحصب وهو المبطل فانه لا يجوز البصق فيه بحال لا على بلاطه ولا في فرشته اه الآن هذا الحديث المروي عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل على الناس فقال ما بال أحدكم يقوم فينتخم أمامه أيحبه أحدكم أن يستقبل فينتخم في وجهه فإذا انتخم أحدكم فليمتخم عن يساره تحت قدمه فإن لم يجد فليمتخم هكذا ووصف القاسم ففعل

كما قاله ح أي فتذكره في المسجد فقوله إن حصب أي فرش بالحصبة وقوله أو تحت حصيره عطف على مقدر أي وبصق به فوق حصبائه أو تحت حصيره لأن هذه الأقسام في المحصب والجواز في البصق والنخامة مقيد بالمرة والمربعين لا أكثر لتأذيه لتقطيع حصره واستعذاره لاستجلاب الدواب فإن أدى إلى شيء من ذلك حرم ومقيد أيضاً بما إذا لم يقصد حائط المسجد والاكره ومقيد أيضاً بأن لا يتأذى به غيره والامنع كذا ينبغي وبعبارة أخرى هذه المراتب مستحبة في الصلاة للضرورة لأنه غير متمكن من الالتفات لخارجها إذا لزم ضرورة والحاصل أن المصلي يبصق بطرف ثوبه فإن لم يفعل به وأراد أن يبصق في المسجد فإن كان غير محصب فليس له ذلك وإن كان محصباً فله ذلك على الترتيب الذي ذكره وأما غير المصلي فإنه يبصق في المحصب أيضاً في خلال الحصبة أو تحت حصيره لكن لا يطلب منه الترتيب الذي في المصلي (ص) وخروج متجالة بعيد واستسقاء وشابة لمسجد ولا يقضى على زوجها به (ش) يعني أنه يجوز ويندب للمتجالة المستسنة التي لا أرب للرجال فيها أن تخرج إلى صلاة العيد والاستسقاء وأخرى للفرض أما متجالة لم ينقطع أرب الرجال منها بالجملة فهذه تخرج للمسجد ولا تسكّر التردد كما في الرواية ويجوز جواز امر جوحا للشابة أن تخرج للمسجد في الفرض وجنابة أهلها وقرباتها لا تذكر ومجالس علم وإن انعزلت كما قاله ابن عرفة وهذا مالم تكن بادية في الشباب والتجاجة والأفلا تخرج أصلاً ولا يقضى على زوج الشابة بالخروج للمسجد لصلاة الجماعة إن

في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض اه يخالفه (قوله فإن كان غير محصب) أي ولا مترتب أي بان كان مبطلاً كان له حصير أم لا (قوله وإن كان محصباً) أي وليس له حصير (قوله ويندب) هذا حكم خارج عن كلام المصنف لأن كلام المصنف في الجائز فينتخم من المصنف أنه جائز غير مندوب مع أنه مندوب (قوله لا أرب) أي لا حاجة (قوله تخرج للمسجد) أي جواز امر جوحا كبدل عليه النص بمعنى خلاف الأولى (قوله ولا تسكّر التردد) الظاهر أن المرأة تخرج للمسجد في الفرض وغيره ولا تسكّر التردد فقارفت الشابة الغير المتجالة والظاهر أن كثرة التردد مكروهة (قوله ويجوز جواز امر جوحا) أي فذلك خلاف الأولى كما صرح به شب (قوله وجنابة أهلها) معطوف على المسجد (قوله وقرباتها) عطف تفسير (قوله لا تذكر ومجالس علم) أي فيمنع كافي شب فقال ويمنع خروجها لمجالس العلم والذكر والوعظ وإن بعدت وإن كانت منعزلة عن الرجال والظاهر أن المراد به الكراهة الشديدة وشرط العلماء في خروجها أن تكون بليل وقال بعضهم لا يكون خروجهن ليلاً وإنما يكون نهاراً ويمكن اختلاف ذلك باختلاف الأزمان وإن يكن غير فريضة ولا مطيمات ولا فرائض الرجال وفي معنى الطيب اظهار الزينة وأن تخرج في خشن ثيابها وأن لا تتحلى بحلى يظهر أثره للرجال بنظر أو صوت والأفلا بأس به وأن لا يلبس بالطريق ما يتق مفسدته عياض وإذا منع من المسجد فغيره أولى وإن وجدت الشرط فينبغي أن يخرجن في غير اللبالي المقصودة بالخروج قال في توضيحه وينبغي في زماننا المنع (قوله بادية) أي ظاهرة (قوله والتجاجة) أي الكرم كما يقصده المصباح والمراد الحسن تقول امرأة كريمة أي حسنة ومنه كرائم الأموال لخيارها وحسنها وعظمتها على ما قبله تفسير

(قوله ثم ظاهر كلام الابي أنه لا فرق) أقول وهو الظاهر (قوله ولو اشترط لها في العقد) أي وهو كذلك إلا أنه ينبغي كما في السماع أن يني به ظهير أحق الشرط أن توفوا بها ما استحلتم به الفروج وأشعر قوله ولا يقضى بأن الأولى كما قال ابن رشد عدم منعها لظهير لا تمنعوا الماء الله مساجد الله وهو مع الشرط أكد (قوله ولو متجالة) هذا ينافي قوله ولا يقضى على زوج الشابة ووجهه أن قوله ولا يقضى على زوج الشابة يقضى بان الضمير في قول المصنف ولا يقضى على زوجها فاقصر على الشابة وقوله ولو متجالة يقضى أنه عائد على المرأة مطلقاً شابة وغيرها والجواب أن مراده بقوله ثم ظاهر كلام المصنف أي على اعتبار أن الضمير عائد على المرأة مطلقاً (قوله ويروا أفعاله) الواو بمعنى أو أي أو يرون أفعاله وحذف النون على لغة (٣٩٠) كقوله وتسلموا على فلان وقوله على المشهور ومقابلته الجواز في المرسى لافي

حال السير (قوله إلا أن يكونوا عمالاً لأنفسهم) أي كركوع لا كفراهة فهم على ما موميتهم فيتعبدون وجواباً أن كان هو قد عمل بعدهم عملاً ويجمع لهم حينئذ البناء والقضاء والحاصل كما كتبه بعض شيوخنا أنهم إذا عملوا عملاً أو استخلفوا وإن لم يعملوا شيئاً لا يرجعون إليه وإن رجعوا بطلت صلاتهم وإن لم يعملوا شيئاً ولم يستخلفوا وجبر رجوعهم إليه وإن لم يرجعوا بطلت صلاتهم اهـ ^{في تنبيهه} ينسب كون الإمام في التي تلي القبلة وانظر لو حصل تفرق الريح لها بعد ما قرأ الإمام هل يعد بذلك لان حكم المأمومية لم يزل منسحباً عليهم الى وقت التفرق بل وبعده أيضاً حيث اجتمع قبل الاستخلاف وحصول عمل أو لا يعتد بها (أقول) الظاهر الأول (قوله بخلاف مسبوق ظن الخ) وفرق بأن تفرق السقف ضروري فلذا اعتدوا بعملوا بخلاف المسبوق فان مفارقة السقف للإمام ناشئة عن نوع تفرق فيه وأيضاً لا يؤمن تفرقه ثانياً (قوله والمراد بالصغير

طلبته بخلاف المتجالة وفي كلام ابن رشد ما يفيد أنه وظاهر ما ذكره الابي أنه لا فرق بين الشابة وغيرها في عدم القضاء على الزوج وكذا هو ظاهر السماع ثم ان ظاهر كلام المؤلف عدم القضاء ولو اشترط لها ذلك في العقد ولو متجالة وبهذا استقر يعلم ان النساء على أربعة أقسام (ص) واقعداء ذوى سفن بامام (ش) يريد أنه يجوز لاهل السفن المتقاربة أن يقتصدوا بامام واحد ان كانوا بحيث يسمعون تكبيره ويروا أفعاله وسواء كانوا في المرسى أو سائر ين على المشهور لان الأصل السلامة من طرق ما يفرقهم من ريح وغيره فلو فرقهم الريح استخلفوا وان شأوا صلوا وحداً فلو اجتمعوا بعد ذلك رجعوا لامامهم إلا أن يكونوا عمالاً لأنفسهم عملاً فلا يرجعوا إليه ولا يلغوا ما عملوا بخلاف مسبوق ظن فراغ امامه فقام للقضاء فتبين خطأ ظنه فانه يرجع ويلغي ما فعله في صلب الامام فلو استخلفوا لم يعملوا عملاً فلا يرجعوا أيضاً وقد خرجوا من امامته لانهم لا يأمنون التفرق ثانياً فانه لعبد الحق (ص) وفصل مأموماً بصغيراً وطريق (ش) يعني ان المأموماً يجوز له الاقتداء بالامام ولو كان بينهما فاصل من مهر صغيراً وطريق والمراد بالصغير ما يأمنون معه عدم سماع قوله أو قول مأموماً أو رؤية فعل أحد هـ ما ومنع أبو حنيفة كل فاصل (ص) وعلو مأموماً ولو بسطح لا عكسه (ش) يريد أنه يجوز للمأموماً أن يصلي في مكان مرتفع ولو كان سطحاً في غير الجمعة ولا يجوز للإمام أن يصلي على مكان مرتفع عن مكان المأموماً وهو مراده بالعكس وبعبارة أخرى وعلو مأموماً أي وكان يضبط أحوال الامام من غير تعذر فلا يشك بكرهه اقتداء من يأمنون بغيره في المسجد الحرام لان ذلك قد يتعذر عليه ضبط أحوال امامه فلو فرض التعذر أو عدمه فيها استوى بظاهر كلام المؤلف أن القول الذي أشار إليه بلو في قوله ولو بسطح هو عدم الجواز ما نقله الشارح ليس فيه الا الكراهة نعم ما نقله تن عن صاحب الاشراف المنع فقصف عليه (ص) وبطلت بقصد امام ومأموماً بالكبر (ش) يعني ان الامام اذا قصد بالارتفاع ولو سير التكبير على المأمومين أو قصد المأموماً به ذلك بطلت صلاتهما وأما مع عدم القصد فلا بطلان لالامام وان حرم عليه كما مر إلا أن يكون يسيراً كما يأتي فيجوز للمأموماً مع جوازه له وان كثروا أحسن النسخ نسخة لقصد باللام ويطيها نسخة الباء لا السببية وأقبحها نسخة اسكاف على جعلها التثنية لانها تقتضي بطلان صلاة الامام بالعلو ولو لم يقصد التكبير وهو قول لكنه ضعيف وتصح على جعلها للتعليل على حد قوله تعالى كما هداكم وقوله به أي بالعلو المطلق لا بالعلو بسطح وقوله (الا

الخ) فحينئذ يكون الفصل بالكبير غير جائز كما صرح به بعض الشراح (قوله فلا يجوز للامام الخ) بكسر

أي يكرهه على المعتد وقيل بالمنع هذا ما لم يقصد التكبير والاحرم قطعاً وبطلت ومحل ذلك بقعود ثلاث أن لا يكون لتعليم وأن يكون دخل الامام على ذلك وأن لا يكون ضرورة فان كان لتعليم كصلاته صلى الله عليه وسلم على المنبر أو لم يدخل على ذلك بان كان ابتداء الصلاة وحده على مكان مرتفع فجاء من صلى أسفل منه أو دخل عليه لضرورة كضيق مكان ونحوه جاز (قوله لان ذلك قد يتعذر الخ) فالتعذر محتمل ولذلك كره ولو تحقق أو غلب على الظن حرم (قوله وان حرم) ضعيف اذا المعتد الكراهة (قوله وأحسن النسخ نسخة لقصد باللام) لانها ظاهرة في التعليل أقول لا يحسن أن الباء للسببية وهي ترجع للتعليل فواجبه الاحسنية إلا أن يقال ان اللام ظاهرة في التعليل ظهوراً قويّاً بخلاف كون الباء للسببية فليست كذلك فتأتي لغيرها كالتعدية (قوله به أي بالعلو) ظاهرة لقصد التكبير

بتقدمه للإمامة أو قصد التكبير لتقدمه على آخر فلا تكون باطلة والتعليل بنقض البطلان واعتمده بعض الشيوخ (قوله والافضل الخ) أي فيكون قوله وجازت بمعنى خلاف الأولى بمعنى أن الاقتداء به خلاف الأولى (قوله الاقتداء بصوت المسمع) هذه مرتبة وقوله وأولى صوت الإمام مرتبة ثانية ورؤية الإمام والمأموم مرتبتان الآن أعلاه رؤيته فعل الإمام فسماع قوله فروية فعل المأمومين فسماع قولهم * (تنبيهه) * لا يخفى أن ظاهر المصنف (١٩١) جواز الاقتداء به ولو صغيراً أو امرأة أو غير

مصل أو غير متوض وهو ما اختاره البرزلي واختاره اللقاني وحكي البرزلي عن بعض شيوخه الصحة في الأربع واستظهر الخطاب الصحة إلا فيمن ليس مصلياً أو غير متوض (قوله فصلاواته لا تقول به) أي فقالوا إن قصد ذلك بطات صلاته وإن قصد الذكر والذكر والإعلان فلا تبه صحته وإن لم يكن له قصد في باطلة قدر (قوله مسامحة) أي لو أريد به ظاهره وأما حيث أريد به المعنى الذي ذكره الشارح فلا مسامحة (قوله أي وشرط صحة الخ) المناسب أن يقول وشرط صحة الاقتداء وقوعه أولاً ومصب الشرطية قوله أولاً (قوله فليس الخ) ظاهره أن المتفرع الصورتان وليس كذلك بل الثانية لا دخل لها في التفرع (قوله لانه) تعليل لتقدير أولاً وحاصله أنه لا يمكن وجود الاقتداء بدون نية فكيف يقول وشرط الاقتداء نيته المفيد إمكان وجود الاقتداء بدون نية وحاصل الجواب أن الشرطية منصبة على الأولية (قوله فهو مأوم) أي مقتدى به وقوله فهو منفرد أي ليس بمقتد وقوله وحصلت له نية الخ الأولى أن يقول وحصل الاقتداء وقوله

بكثير) مستثنى من قوله لا عكسه سواء حمل على المنع أو الكراهة فكان الأولى وصلة به لأن الموضوع مع عدم قصد التكبير وفي كلام الطخيني نظريته جعله مستثنى من قصد التكبير وقد علمت بطلان الصلاة مع قصده ولو بالعلو اليسير ثم إن مثل الشبر عظم الذراع من طوى المرفق إلى مبدأ الكف وينبغي أن يرعى الذراع المتوسط (ص) وهل يجوز أن كان مع الإمام طائفة كغيرهم تردد (ش) أي إن ما ذكره أولاً من عدم الجواز في قوله لا عكسه سواء حمل على الكراهة أو على المنع اختلف هل ذلك مطلقاً سواء كان مع الإمام طائفة من المأمومين أو كان وحده وهو ظاهر المذهب أو محال النهي إذا كان وحده في المكان المرتفع وأما إن كان معه غيره فلا منع حيث كان الغير لا من الإشراف بل من سائر الناس أمالوصلي معه طائفة من أشرف الناس فلا يجوز لأن ذلك مما يزيده فخراً وعظمة وهذا محذور قوله كغيرهم تردد (ص) ومسمع واقتهاء به أو برؤيته وإن بدار (ش) أي وجازت صلاة مسمع والاقتداء به بصوت المسمع والافضل أن يرفع الإمام صوته ويستغنى عن المسمع فانه من وظائف الإمام وكما يجوز الاقتداء بصوت المسمع وأولى صوت الإمام يجوز للاقتداء برؤية الإمام أو المأموم وإن كان المقتدى في الأربع بدار والإمام خارجاً عن مجده أو غيره في غير الجمعة فاشتمل كلامه على أربع مراتب فقوله ومسمع على حذف مضاف أي وجازت صلاة مسمع كما أشرفنا في التقرير بدليل قوله واقتهاء به ومن لازم جواز ما يحتمل لا العكس فلهذا عدل عن قول ابن الحاجب وتصح ظاهره ولو قصد بالتكبير وسمع الله لمن حده بمجرد سماع المأمومين خلافاً للشافعية قائم فصلوا تفصيلاً لا نقول به وفي قوله واقتهاء به مسامحة لأن الاقتداء انما هو بالإمام أي وجاز للمقتدى أن يعتمد في انتقالات الإمام على صوت المسمع ولم يفرغ من شروط الإمام اتباعها بشروط الاقتداء وهي ثلاثة نسبة الاقتداء والمساواة في الصلاة والمتابعة في الأحكام والسلام وبدء بالاول منها بقوله (ص) وشرط الاقتداء نيته (ش) أي وشرط صحة صلاة المأموم نسبة اتباع إمامه أولاً فليس للمنفرد أن ينتقل للجماعة ولا العكس فلا فائدة لهذا الشرط إلا في عدم الانتقال ولذلك فرغ عليها ابن الحاجب فلا ينتقل منفرد للجماعة كالعكس وكان الأولى أن يفرغ قوله ولا ينتقل الخ بالفاء على هذا كما فعل ابن الحاجب لانه لا يتصور وجود الاقتداء بدون نيته فإن من وجد شخصاً يصلي ونوى الاقتداء به فهو مأوم وحصلت له نية الاقتداء وإن نوى أنه يصلي لنفسه ولم ينو الاقتداء به فهو منفرد وصلاته صحيحة إن قرأ أو أخطأ من ترك القراءة لترك نية الاقتداء في أي صورة يحكم بأنه مأوم ولم ينو الاقتداء وبطل صلاته (ص) بخلاف الإمام ولو بجنابة (ش) أي بخلاف الإمام فليست نية الإمامة شرطاً في صحة الاقتداء به ولا في صحة صلاته ولو بجنابة إذا الجماعة ليست شرطاً في صحته بل شرط كمال (ص) الإجماع وجمعاً

فهو منفرد أي ولم يحصل الاقتداء (قوله في أي صورة) استفهام إنكاري أي لا توجد صورة * (تنبيهه) * نية الاقتداء لا يشترط أن تكون حقيقة لأن الحكمية تكفي كأنظار المأموم إمامه بالأحرام ولو سئل حينئذ عن سبب الانتظار لاجاب بأنه مؤتم والأولى أن نية مبتدأ أو شرط الاقتداء خبره لأن القاعدة في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أن يجعل الاعرف مبتدأً ونية أعرف لانه مضاف للضمير وشرط مضاف للمعلى بال والضمير أعرف من المحلى بال وهذا على ما في أكثر النسخ وفي أقلها وشرط للاقتداء نيته يجعل شرط فعلها مبنيًا لمسلم بسم فاعله (قوله بخلاف الإمام) أي بخلاف إمامة الإمام لأن الذي يقابل الاقتداء الإمامة (قوله الإجماع الخ) لا يخفى أن النية الحكمية تكفي فتقدم الإمام في الجمعة والاستخلاف دال عليها فاشترط النية في صحة الصلاة في هذه الأربع وفي حصول

فضل الجماعة لا فائدة فيه و يجب أن المراد أن لا ينوي الانفراد (قوله نية الجمع عند الأولى) فلو تركها فصلاته صحيحة لأنها واجبة غير شرط (قوله فلو ترك نية الإمامة) أي فيها فإن تركها في الثانية فقط بطلت الثانية فقط وظاهره أنه لا يصحها قبل الشفق أي للفصل بأربع ركعات التي بطلت وأما أن تركها في الأولى ونيته الجمع فأنها تبطل أذ صحتها مشروطة بنية الإمامة هذا ما أفاده في (قوله) فإن لم ينو الإمامة) وذكر عجب خلافه فقال ما حصله أنه إذا لم ينو الإمامة بطلت صلاته لتلاعبه لأن رضاه بكونه مستخلفاً يقتضي نيتها فعدمها يناقضه دونهم لجواز اتعابهم (٣٩٣)

والخوف والمستخلفا (ش) يعني أنه لا يشترط نية الإمامة إلا في أربعة مواضع أحدها إذا كان إماماً في الجماعة لأن الجماعة شرط في صحتها فيلزمه أن ينو الإمامة والابطلت عليه لانفراده وعليهم لبطلانها عليه ثانياً الجمع ليلة المطر خاصة لأنه لا بد فيه من الجماعة وإن كان الإمام الراتب يجمع وحده وتحصل له فضيلة الجماعة لأن هذا خصوصية للإمام بخلاف غيره من بقية الجمهور كالجمع بعرفة وغيره فلا يشترط فيها الجماعة أدل أن الإنسان أن يجمع فيها لنفسه ثم أن المؤلف لم يبين هنا هل نية الإمام مشترطة لكل من الصلاتين أو للثانية فقط وذكر في التوضيح أن نية الجمع عند الأولى وأما نية الإمامة ففيل تكون عند الثانية أظهور أثر الجمع فيها وقيل في الصلاتين إذا لم يعقل الجمع إلا بين اثنين انتهى والمشم ورواها في فلو ترك نية الإمامة بطلت الثانية على الأول وبطلت معاً على الثاني ثالثاً الصلاة في الخوف الذي أدت فيه على هيئتها بطائفتين إذا تصح كذلك إلا بجماعة فإن لم ينو الإمامة بطلت على الطائفتين وعلى الإمام رابعاً الإمام المستخلف يلزمه أن ينو الإمامة ليس بين نية الإمامية والمأمومية إذ شرط الاستخلاف أن يكون خلف الإمام جماعة فلو لم يكن خلفه إلا واحد لم يصح له الاستخلاف فإن لم ينو الإمامة فصلاته صحيحة غاية أنه منفرد إلا أن ينو كونه خليفة الإمام مع كونه مأموماً قبطل صلاته لتلاعب وأما صلاة من خلفه فتبطل عليهم أن اقتدوا بالإمام والافلاولما كانت نية الإمامة في الأربع السابقة شرطاً في صحتها بحيث تنعدم بعدهم وفضل الجماعة كذا تنعدم حصول الفضل للإمام بعدهم عند الأكثرين لم يكن شرطاً في صحة الصلاة نفسها والتشبيه يكون في بعض الوجوه صح تشبيههم بها بهذا الاعتبار بقوله كفضل الجماعة أي شرط حصول الفضل للإمام في كل صلاة نية الإمامة ولو في الأنساء سواء كان راتباً أم غيره هذا هو المراد واختار اللخمي من عند نفسه في الفرع الأخير وهو قوله كفضل الجماعة خلاف قول الأكثرين فضل الجماعة يحصل للإمام أيضاً ولا يعيد في جماعة ولو لم ينو الإمامة (ص) ومساواة في الصلاة وإن بادأه وقضاه أو ظهر من يومين (ش) هذا معطوف على نيته أي وشرط الاقتداء نيته ومساواة ومتابعة أي مساواة في عين الصلاة المقترن به فيها إلا ما يستثنى به بعد فلا يصح على فرض خلف نفل وظاهره لا يصح نذر أربع ركعات خلف مفترض لأنه فرض خلف فرض مغاير له وأما المنذورة خلف النافلة فلا تصح وهو ظاهر المازري تردداً صاحبنا في نادر كعتين صلاههما خلف متنفل وأجرهما بعض شيوعنا على إمامة الصبي ورد باتحاد نية الفرض ولا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه فلو ظن المساواة فأحرم قمتين خطوه كظان الإمام في ظهر فأحرم فاذا هو في عصر فقتيل يقطع ويستأنف

الإمامة في هذه المسائل فصلاة المأمومين باطلة وأما صلاة الإمام فصحيحة في الاستخلاف غاية أنه منفرد وتبطل عليه أيضاً في غير الاستخلاف ولم يعز كل لنفسه والقياس بطلانها عليه وعليهم لربط صلاتهم بصلاته حين الاستخلاف (قوله لتلاعبه) أي للتناقض لأن كونه خليفة يناقض كونه مأموماً وملاحظة أنه مأموم تناقض كونه خليفة الإمام نقول كذا رضاه بالاستخلاف نية إمامة فعدم نية الإمامة مناف له فهو تلاعب فقضيته البطلان زائد في كذا فلا بد أن ينو عند قصده الإمامة رفض المأمومية (قوله) أن اقتدوا بالإمام) الأحسن بالمستخلف (قوله للإمام) أي أن الإنسان إذا نوى الانفراد ثم جاء من صلى خلفه حصل للمأموم فضل الجماعة دون الإمام (قوله) في بعض الوجوه) وهو عدم شيء والحاصل أن عدم صحة الصلاة وجه وعدم فضل الجماعة وجه آخر وعدم شيء وجه ثالث وهو المراد * (تنبيه) * الزم ابن عرفة على قول الأكثرين يعيد الإمام في جماعة ونحوه لابن عبد السلام

ولأحد يقول بذلك والارجح ما اختاره اللخمي قال بعضهم وظاهره على قول الأكثرين نية الإمامة لا يشترط أن تكون من أول الصلاة فمن افتتح الصلاة وحده فدخل معه آخر فنوى أن يؤم في بقية صلاته يحصل له فضل الجماعة (قوله على إمامة الصبي) أي وإمامة الصبي البالغين في الفرض فيها قولاً بالجمعة والبطلان والارجح البطلان (قوله ورد باتحاد) أي بأن هذا قياس مع الفارق فإن في إمامة الصبي نية الفرض متحدة ونوقش بأن الصبي لا ينو الفرض ويجب أن المراد نية الصلاة الموصوفة بكونها فرضاً في الجملة أو المراد نية الصلاة المعينة (قوله ويستأنف) أي الصلاتين كفي الخطاب (أقول) ذكر عب فيما تقدم أن من أقيم عليه العصر وعليه الظهر فقبل يخرج ويصلي الظهر وقبل يدخل معه حينئذ بنية النقل أربعاها فإذا علمت ذلك فقول الخطاب ويستأنف

الصلاة أي خارج المسجد على القول الأول (قوله والذي يأتي على ما في المدونة الخ) حاصله أن الذي في المدونة يتمادى إلى تمام الصلاة وما هنا يتمادى إلى تمام ركعتين أن لم يتذكر بعد ثلاث والاشفعها بأخرى فإذا علمت ذلك فقول الشارح والذي يأتي على ما في المدونة من التمداد إلى تمام الصلاة أن يتمادى هذا إلى تمام ركعتين أعماها وتبيان في الجملة لأن كل وجه والاعتداد بتمام الصلاة وانما لم يأت من كل وجه لاختلاف النية في مسئلتنا لأن نية الامام مخالفة لنية المأموم ويظهر من ذلك ترجيح القول الأول الذي هو القول بالقطع فقد قال في كـ وجد عندى مانعه وقد يقال إن الظاهر هو القول الأول ولا يقاس على من يصلي العصر خلف الامام ثم يذكر الظاهر لأن نية موافقة لنية امامه بخلاف تلك وقرق بينهما وقوله في الذي يذكر الظاهر حال من ما في قوله ما في المدونة أي حالة كون الحكم الذي في المدونة واردا في شأن الذي يذكر الخ وقوله يتمادى المقصود منه الحدث وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو التمداد وقوله أن يتمادى خبر الذي (قوله حصلت المخالفة بينهما في الاداء والقضاء) وظاهره ولو كان الاداء والقضاء بالنسبة للامام والمأموم كافتداء مالكي في ظهر بشافعي بعد دخول وقت العصر اهـ وجد عندى مانعه لأن الظاهر عند الشافعي قضاء والظاهر أن العبرة باعتقاد المأموم وان اقتداه صحيح والا فيلزم بطلان صلاة الجمعة خلف الشافعي حيث كانت مسبوبة بغيرها اهـ (قوله أي في عينها) أي كظهور وظهور مثلا وقوله وفي زمنها كيوم أحد مثلا وفي صفته اداء وقضاء فاذا كانت ظهرا من يوم الأحد مثلا وصلى مالكي خلف شافعي بعد العصر مثلا فصلاة المالكي خلف الشافعي باطلة لانهما (٣٩٣) وان اتفقا في عين الصلاة وفي زمنها الا انهما اختلفا

في الصفة لأن الشافعي قاض والمالكي يؤدي ذكره بعض شيوخنا (قوله وفي تقرير الشارح الخ) نصه في الصغير هو عطف على المبالغة أي ويشترط أيضا أن يتحدا في القضاء المقتضى به اهـ وقال في الاوسط أي وبما هو شرط في الاقتداء أن تتحد صلاة الامام والمأموم في الاداء والقضاء فلا يصلي فائنة خلف من يصلي وقتية ولا العكس ويجوز أن يصلي ظهرا فائنة خلف من يصلي ظهرا فائنة ولو كانا من يومين مختلفين وهما متحدا في الفوات غيره وهذا هو الصحيح وهو قول عيسى وقال سنده

والذي يأتي على ما في المدونة في الذي يذكر الظاهر وهو مع الامام في العصر يتمادى أن يتمادى هذا إلى تمام ركعتين عقدر كعه أم لا فان ذكر بعد ثلاث شفعتها بأخرى قاله ابن رشد وكما تبطل صلاة المأموم اذا حصلت المخالفة في عين الصلاة المقتضى فيها الصلاة امامه كما تبطل صلاته أيضا اذا اتحدت الصلاة لكن حصلت المخالفة بينهما في الاداء والقضاء كظهور أمس خلف ظهر اليوم وعكسه او حصلت المخالفة بظهورين مثلا فائنتين من يومين فلا يصلي قاضي ظهر السبب خلف قاضي ظهر الاحد ولا عكسه ويعيد المأموم فقول المؤلف ومساواة أي في الصلاة أي في عينها وفي زمنها وفي صفته اداء وقضاء فقوله وان اداء وقضاء مبالغة في مفهوم قوله ومساواة في الصلاة أي فان حصلت مخالفة في الصلاة بطلت وان كانت المخالفة اداء وقضاء او كانت المخالفة بسبب ظهريين من يومين ولا مفهوم لظهورين ولو عبر بصلاتين كان أعم وفي تقرير الشارح الكبير والوسط لقوله أو بظهورين بالحجة بعد من كلام المؤلف والصواب ما في الصغير (ص) الان فلا خلف فرض (ش) هذا مستثنى من قوله ومساواة في الصلاة أي أنه يشترط أن يتحد فرضهما الا في مثل هذه المسئلة لا ارتفاع رتبة الفرض عن النفل بناء على جواز النفل بأربع أو في سفر كما في ابن عرفة وهو يقتضي أنه لا يصلي ركعتين نفلا خلف أخيرتي الظهور ولا يصلي النافلة أو بعاء خلف من يصلي الظهور أي أنه يكره ذلك لأنه من باب الاقتداء بالواصل

(٥٠ - خرشي اول) لا يجوز الا اذا كانا من يوم واحد اهـ ونحوه في الكبير قال الخطاب رما حل عليه كلام المصنف في هذين الشرحين فيه نظر والصواب ما في الصغير (قوله ان يتحد فرضهما) المناسب صلاتهما (قوله هذا مستثنى من قوله ومساواة) أي من مفهومه وكأنه قال ويشترط اتحاد الفرض فلا تصح الصلاة عند عدمه الا في مثل هذه الصورة (قوله بناء على جواز) كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يعقل نفل خلف فرض اذا الفرض الذي يأتي وقت النافلة لا يكون الا أربعة مع أن عندنا النفل اثنتان فاجاب بقوله بناء على الخ (قوله بناء على جواز النفل بأربع) أي جوازه من غير كراهة والمذهب أنه مكروه بأربع لأن عيبا في قواعده جعل السلام من ركعتين من مستحبات النفل وفي المتن الاختيار في النفل مثني مثني قاله محشي نت وتأمله وقال عيب بناء محتمل عندنا ويحتمل عند أبي حنيفة فهو كقول المصنف اظهار الطهارة الارض بالحناف (قوله وهو يقتضي) أي من حيث اقتضاه على الامر من المذكورين وهما جواز النفل بأربع أو في سفر (قوله أنه لا يصلي ركعتين نفلا الخ) الظاهر ان كراهة ثم هذا حكم الاقدام وأما بعد الوقوع فيصح فاذا نواها أو بعاء وكذا ان نوى اثنتين مع علمه بأنه في أولها فان نوى اثنتين يظن أنه مسافر فتبين أنه مقيم ثم أر بعاء لان الاتمام أر بعاء لا يتوقف على نية كيدل عليه اللخمى أو يحدث نية كما اذا اقتدى بواصل وتر غير عالم وقد نوى الشفع فقط (قوله لا يصلي أر بعاء الخ) فيه شيء بل يقتضي لأنه قد بناه خصوصا وقد قال ثم ان قول ابن غازي الخ (قوله لأنه من باب الاقتداء بالواصل)

أى عن يصلى النفل أر بعاً أى يصل النفل بعضه ببعض فيصل ركعتين ركعتين ولا يسلم بينهما ولا بد من حذف في العبارة أى من تشبيه باب الاقتداء الخ لانه هنا الامام مفترض لا منتفل (قوله على ما يظهر الخ) أى من قوله بناء على كذا فيقتضى ان خلاف كذا هو الاقوى (أقول) لا يخفى صحة هذا الا ان المصنف لما قال الان فلا خلف فرض ثم قال بناء الخ يكون مفاده الان فلا خلف فرض بخائر بناء على جواز النفل أى ان الجواز في مسئلتنا مشهور مبنى على ضعيف ولا غرابة في ذلك فقوله على ما يظهر قد ظهر خلافه (قوله ومن ظاهر نقل المواق) نص المواق بعد قول المصنف الان فلا خلف فرض التلقين للمأموم المنتفل ان يتم بمفترض ابن عرفة بناء على جواز النفل بأربع أو في سفره فكللام ابن عرفة من جملة نقل المواق (قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت من أن ذلك جائز) فيه ان نت نقل كللام ابن عرفة بذاته فيكيف يظهر هذا أو أمأ قوله وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح يسلم ونصه نقلا عن الكافي وجائز للمنتفل ان يتم عن يصلى الغرض (قوله مبنى على ان الاستثناء في كللام المؤلف يفيد الجواز) وكان المصنف قال الان فلا خلف فرض بخائر بناء على جواز النفل بأربع فيكون مشهوراً مبني على ضعيف (قوله وأمأ على انه يفيد الصحة الخ) لا يخفى ان هذا هو الذى يفيد المصنف لان قوله ومساواة (٣٩٤) معطوف على قول المصنف نية أى وشرط الاقتداء بنية ومساواة أى وشرط

صحته (قوله قد ألزم نفسه حكم الاقتداء) أى حكمه هو الاقتداء فالإضافة لليسان (قوله لا ينتقل من في الجماعة عنها) سيأتى ان الجواب اغما هو زيادة أى مع بقاء الجماعة لا بمجرد الانتقال عن الجماعة (قوله لانهم لم ينتقلوا عن الجماعة) فيه أنهم انتقلوا عن الجماعة فلا يتم الجواب الا بزيادة أى مع بقاء الجماعة (قوله ويتم منفرداً) والظاهر انه لا يصح الاقتداء به لانه كالمسبوق اذا قام لاتمام صلاته واعلم ان مفهوم قول المصنف بمثله أن المريض اذا اقتدى بصحيح ثم صح المقتدى وان المريض اذا اقتدى بمثله فصح الامام وان الصحيح اذا اقتدى بمثله ثم مرض المأموم فتصح صلاته في الصور الثلاث وأمأ الصحيح اذا اقتدى بمثله ثم

وهو مكروه على ما يظهر من كللام ابن عرفة هنا ومن ظاهر نقل المواق وهو خلاف ما يظهر من كلام الشارح وت وبعضهم من أن ذلك جائز ثم ان قول ابن غازى ابن عرفة بناء الخ مبني على ان الاستثناء في كللام المؤلف يفيد الجواز وأمأ على انه يفيد الصحة فلا يظهر (ص) ولا ينتقل منفرد للجماعة كالعكس وفي مريض اقتدى بمثله فصح قولان (ش) اغما لم ينتقل المنفرد للجماعة لان نية الاقتداء فات محلها وهو أول الصلاة وأمأ العكس وهو كون من في الجماعة لا ينتقل الى الانفراد عنها فلا يلزم نفسه حكم الاقتداء وبقولنا لا ينتقل من في الجماعة عنها يندفع الاعتراض بما لو طرأ على الامام عذر ولم يستخلف فانه يجوز لما مومئ به ان يتموا اذا لانهم لم ينتقلوا عن الجماعة واختلف في المريض اذا اقتدى بمثله فصح المأموم فقيل يجب عليه الاتمام معه قائماً لدخوله بوجه جائز وقيل يجب عليه الانتقال عنه ويتم منفرداً اذا لا يقتدى قادر بعاجز قولان ليحيى بن عمرو وسحنون وقول نت وجوازه ويتمها فذا خلاف النقل وقوله ولا ينتقل منفرد للجماعة مفرع على قوله وشرط الاقتداء نيته ليس له محترز الا هذا كما تقدم التنبيه عليه وقوله كالعكس لا يدخل له في التفريق والاحتراز وقوله كالعكس أى لا ينتقل عن الجماعة الى الانفراد أى مع بقاء الجماعة فلا ينتقض بمسائل الخوف والاستخلاف والسهو والرعاف وقوله وفي مريض الخ جواب عن سؤال مقدور ارد على قوله كالعكس على أحد القولين (ص) ومتابعة في احرام وسلام (ش) هذا هو الشرط الثالث من شروط الاقتداء وهو متابعة المأموم لامامه في الاحرام والسلام أى بأن يفعل كلأ منهم ما بعد فراغ الامام منه ولما كان عدم المتابعة يصدق بصورة السبق المنفق على البطالان فيها وبصورة التساوى المختلف فيها ذكر مختاره من ذلك الخلاف بقوله (فالمساواة) للامام في واحد منهما وهى

مرض الامام فلا تصح صلاة المأموم الصحيح لان امامه عاجز عن ركن (قوله ولا

انتقل منفرد) أى بان يحول نيته من القذبة الى المأمومية وأما انتقال المنفرد للجماعة بحيث يصير اماماً بخائر واعلم انه اذا انتقل المنفرد للجماعة وعكسه كما قال المصنف فالصلاة باطلة قال عجم ويؤخذ من هذا صحة صلاة منفرد دخل خلفه جماعة لانه لم يلزم عليه انتقال منفرد للجماعة على أن يكون مأموماً على انه قد يقال انه لم ينتقل للجماعة لانه حين نية الانتقال لم يكن من انتقل اليه جماعة لتوقف الجماعة على امام كما أفاده بعض شيوخنا (قوله فلا ينتقض بمسائل الخوف) أى فان الطائفة الاولى انتقلت عن الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله والاستخلاف) تقدم قريباً ان الامام اذا حصل له عذر فلأما موم ان يتم منفرداً فهو لم ينتقل للانفراد مع بقاء الجماعة (قوله والسهو) من افراد ما اذا سهوا حتى صلى الامام الركعتين الاخيرتين فان المأموم يصلى ما عليه منفرداً فهو انتقل من الجماعة للانفراد لكن ليس مع بقاء الجماعة (قوله والرعاف) كما اذا ذهب بغسل الدم وظن انه اذا رجع لا يدرك بقية صلاته فانه يتم في موضع غسل الدم منفرداً فهو لم ينتقل عن الجماعة مع بقاء الجماعة لانهم في تلك الحالة بمنزلة الذين انقضت صلاتهم بالفعل (قوله على أحد القولين) أى ان معنى العكس لا ينتقل من كان في الجماعة فيرد عليه ان هذا انتقال عن الجماعة فاجاب بان المسئلة ذات قولين وهذا

الجواب لا يظهر فلو قال بأن القاعدة ليست كلية بل أغلبية لكان أحسن في تنبيهه ^ب وعلى القول الأول فيخصص قوله وبما عجز عن ركن
بما إذا دخل على ذلك ابتداء (قوله بأن يشترع الخ) لا يخفى أن هذا أنصوب للمصاحبة تفسيرا من الأدلة تفسيرا حقيقة قال في ك ومفسرنا
به المساواة من أن المراد بها أن يشترع المأموم قبل انقضاء تكبيرة الإمام أو سلامه وليس المراد بالمساواة أن يساويه في الابتداء بحيث
لو ابتداء بعده صححت وإن أتم معه أو بعده كافي البيان هو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا فأتى
بالفاء المقترضة للتعقيب فإذا شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام كان مساواة اهـ والحاصل أنه على تفسير المساواة بهذا التفسير
يكون معنى السبق أن يفعله قبل فراغ الإمام منه وإن شرع في أحدهما قبل انقضاء فعل الإمام أي ويتم بعد فراغ الإمام كان مساواة
هذا على غير كلام البيان وأما على كلام البيان الآخر فالسبق أن يسبق نقطة نطق الإمام والمساواة أن يقارن في الزمن نقطة نطق
الإمام والمتابعة أن يسبقه إمامه في الإحرام ولو يحرف وفي السلام كذلك بقيدان يتختم معه أو بعده (قوله وإن يشك في المأمومية)
هذا إذا كان جازما بالمأمومية قال في ك وانظر ما المراد بالشك هل على باب من أنه التردد بين أمرين على السواء كما عليه الأصوليون
أو مطلق التردد كما تقدم أنه اصطلاح الفقهاء حيث أطلقوه قاله البرموني (قوله مبطل) أشعر بأنه لا يحتاج إلى سلام كما قال مالك وفي
الشيخ أحد الزرقاني لا بد من السلام لهذا الإحرام كما قال سحنون واختاره (٣٩٥) بعض المتأخرين انظر عب (قوله في كونه إماما
أو مأموما) أي أو فذا أو مأموما أو
فذا أو إماما أو مأموما وكذا يقال في

قوله وإن يشك في المأمومية مبطل (ش) بأن شك كل منهما في كونه إماما أو مأموما كرجلين
أتم أحدهما بالآخر فشكل كافي تشهدهما في الإمام منهما وسلاما باطلت عليهما وإن تعاقبا
صححت للثاني فقط وإن شك أحدهما في كونه إماما أو مأموما دون الآخر وسلم الشك قبل سلام
الآخر فصلاته باطلة وأما أن سلم بعده فصلاته صحيحة وكلام المؤلف شامل لذلك وانما بالغ على
مسئلة الشك المذكورة لئلا يتوهم متوهم فيها الأجزاء مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس
الأمر إماما وجل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان وهو الذي يتعين المصير إليه وحاصله
أنه إن ابتداء قبله بطلت صلاته وإن أتم بعده وإن ابتداء بعده بان سبقه الإمام ولو يحرف وأتم
بعده أو معه أجزاء قول واحد فيهما وإن ابتداء معه فأتى معه أو بعده ففعل الخلاف والراجح
البطلان والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يسكت الإمام قاله مالك وحكم السلام في ذلك
حكم الإحرام (ص) لا المساواة (ش) هذا الخارج من حكم المساواة أي أن المساواة مبطله في
الإحرام والسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فورا وإن كان خلاف الأولى كما مر (ص)
كغيرهما لكن سبقه ممنوع والأكراه (ش) ضمير التثنية راجع للإحرام والسلام وهو مشبه
في عدم البطلان والمعنى أن غير الإحرام والسلام كالركوع والسجود ونحوهما لا يبطل
الصلاة بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيما ذكر ممنوع ومساواته فيها

ان يجب نطق المأموم إمامه بأن يشترع المأموم قبل تمام الإمام من الإحرام والسلام
(ص) وإن يشك في المأمومية مبطل (ش) بأن شك كل منهما في كونه إماما أو مأموما كرجلين
أتم أحدهما بالآخر فشكل كافي تشهدهما في الإمام منهما وسلاما باطلت عليهما وإن تعاقبا
صححت للثاني فقط وإن شك أحدهما في كونه إماما أو مأموما دون الآخر وسلم الشك قبل سلام
الآخر فصلاته باطلة وأما أن سلم بعده فصلاته صحيحة وكلام المؤلف شامل لذلك وانما بالغ على
مسئلة الشك المذكورة لئلا يتوهم متوهم فيها الأجزاء مع المساواة لاحتمال كون كل في نفس
الأمر إماما وجل الشارح كلام المؤلف على ما في البيان وهو الذي يتعين المصير إليه وحاصله
أنه إن ابتداء قبله بطلت صلاته وإن أتم بعده وإن ابتداء بعده بان سبقه الإمام ولو يحرف وأتم
بعده أو معه أجزاء قول واحد فيهما وإن ابتداء معه فأتى معه أو بعده ففعل الخلاف والراجح
البطلان والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يسكت الإمام قاله مالك وحكم السلام في ذلك
حكم الإحرام (ص) لا المساواة (ش) هذا الخارج من حكم المساواة أي أن المساواة مبطله في
الإحرام والسلام دون المساواة فيهما وهي المتابعة فورا وإن كان خلاف الأولى كما مر (ص)
كغيرهما لكن سبقه ممنوع والأكراه (ش) ضمير التثنية راجع للإحرام والسلام وهو مشبه
في عدم البطلان والمعنى أن غير الإحرام والسلام كالركوع والسجود ونحوهما لا يبطل
الصلاة بعدم المتابعة فيه كالمساواة والمساواة لكن سبقه فيما ذكر ممنوع ومساواته فيها

فيها منافاة للاقتداء فلو أحرم معه وهو مراده بالمساواة أبطل على نفسه قاله مالك في كتاب ابن حبيب وهو أيضا قول محمد وأصبح وقال
ابن القاسم تجزئه وهو قول ابن عبد الحكم قال في البيان والاول أظهر ثم قال وهذا الاختلاف انما هو إذا أتى بتكبيرة الإحرام معه فأتى
معه أو بعده وأما إذا ابتداء قبله فلا تجزئه وإن انتهى بعده قول واحد والاختيار أن لا يحرم المأموم إلا بعد أن يسكت الإمام قاله
مالك إذا علمت هذا اظهر أن ما ادعاه الشارح من قوله وحاصله الخ لم يظهر تأمل (قوله أجزاء قول واحد) لا يخفى أنه على الطريقة الأولى
متى شرع المأموم قبل تمام الإمام بطلت صلاته مطلقا ختم معه أو قبله أو بعده فعلى هذه الطريقة لا تصح الصلاة إلا بعد فراغ الإمام
فقط فالصورتان المحكومتان بحكم الصلاة قول واحد على كلام البيان محكوم ببطلانهما على الطريقة الأولى فكيف يقول صاحب
البيان قول واحد ويمكن أن يقال قول واحد من أهل هذه الطريقة أي التي ذهب إليها صاحب البيان ^ب تنبيهه ^ب تلك الصور التسع
على كلام البيان جارية في كل من الإحرام والسلام عمدا أو جهلا مطلقا وفي السأهي فيما يتعلق بالإحرام فيلغى إحرامه قبله أو معه
سهوا وأما أن سلم قبل سهوا فيسلم بعده ويحمل الإمام السهو عنه فإن لم يسلم بعده إلا مع الطول بطلت ومفهوم قول الشارح أتم معه
أو بعده لو أتم قبله فسدت (قوله وهي المتابعة فورا) أي يأتي المأموم بالإحرام والسلام بعد انتهاء فعل الإمام من غير فصل لطيف فلا
يبطل (قوله كما مر) أي في قوله والاختيار أن لا يحرم أي والمختار والافضل أن لا يحرم (قوله كالمساواة والمساواة) الكافي
استقصائية لا تدخل شيئا (قوله لكن سبقه فيما ذكر ممنوع) ولا يبطل به الصلاة حيث أخذ فرضه مع الإمام وأما إذا لم يأخذ فرضه

فتبطل ووضع ذلك عجم بقوله فبان مما ذكرنا ان من سبق الامام في فعل الركن عمدا كان يفعل الاغتناء للركوع والرفع منه قبل ركوع الامام عمدا أو يفعل ما ذكر من الاغتناء للركوع قبل ركوع الامام أو يفعل الرفع بعد الاغتناء الامام ويرفع قبل رفعه فيهما ولم يأخذ فرضه معه فيهما فان صلاته تبطل لذلك وسواء كان خفضه للركوع فيها عمدا أو سهوا وهذا الاشبهة فيه اه وقوله لم يأخذ فرضه أي بأن لم يطمئن فالاطمئنان هو أخذ الفرض (قوله أي سبق المأموم) هو من اضافة المصدر الى الفاعل وقوله أو الامام هو من اضافة المصدر الى المفعول (قوله لا سهوا أو غفلة) جعل السهو والغفلة متباينين بناء على ما تقدم له مع ان ذلك لا يصح هنا فالاحسن الذهاب الى أنهم مترادفان لانه المناسب للمقام (قوله وقيل يجب عليه وعليه اقتصر المواق) قال عجم وهو يفيد ترجمته (قوله على المشهور) سيأتي مقابله وان مقابله هو المعتمد (قوله وانما المقصود منه الركوع والسجود) أي وحيث كان المقصود الركوع والسجود فلا يرجع حيث انخفض ولاجل ذلك يؤمر الراجع بالعود لاجل حصول المقصود

(٢٩٦)

مكروهة كسبقة في الاقوال كما قاله ابن ناجي في شرحه على الرسالة والاولى أن يفعل ما ذكر بعده ويدركه فيها بقوله كغيرهما تشبيهه في عدم البطلان على حذف مضافين أي كعدم متابعتها غيرهما أي غير الاحرام والسلام كالركوع ونحوه وعدم متابعتها هو المساوفة والمساواة وقوله لكن سبقة ممنوع مصدر مضاف لفاعله أو مفعوله أي سبق المأموم أو الامام في غير الاحرام والسلام ممنوع أي فعله عمدا لا سهوا أو غفلة لانهما لا يتصفا باليمنع (ص) وأمر الراجع بعوده ان علم ادراكه قبل رفعه لا ان خفض (ش) لما ذكر أن السبق في غير الاحرام والسلام لا يبطل ذكر ما يفعل من حصل منه ذلك بقوله وأمر الخ والمعنى ان من رفع رأسه قبل امامه في ركوع أو سجود يظن ان امامه رفع وقد كان أخذ فرضه معه فانه يستأن في حقه وقيل يجب عليه وعليه اقتصر المواق ان يرجع راكعا أو ساجدا ولا يقف ينتظره ان علم ادراك الامام قبل رفعه والا فلا يرجع بخلاف ما لو خفض قبل امامه لركوع أو سجود بعد أخذ فرضه من القيام المخفض منه فانه لا يؤمر بالعود بل يثبت كما هو حتى يأتيه الامام على المشهور لان الخفض غير مقصود في نفسه بخلاف في المذهب وانما المقصود منه الركوع والسجود وقوله وأمر الراجع أي سهوا واما عدا فقد تقدم في قوله لكن سبقة ممنوع والا كره وعلم منه انه يؤمر بالعود وقوله لا ان خفض أي وهو يعلم ادراكه فيما فارقه منه والاستتار المستلزمان وما ذكره المؤلف من التفرقة بين الرفع والخفض هو المشهور كما قاله ابن عمر ونقله الطحيني ولكنه مقتضى ما في ابن غازي والمواق ان الخفض كالرفع وهو المفعول عليه كما يفيد كلام ح والموضوع انه أخذ فرضه مع الامام قبل الرفع فان لم يأخذ فرضه قبل رفعه وجب عليه الرجوع اتفاقا فان تركه عمدا كان ممن تعمدا ترك ركن فتبطل صلاته وسهوا كان ممن زوجم عنه المشار اليه بقوله وان زوجم الخ (ص) وندب تقديم سلطان ثم رب منزل والمستأجر على المالك وان عبدا كاهراة واستخلفت ثم زائد فقه ثم حديث ثم قراءة ثم عبادة ثم بسن اسلام ثم بنسب ثم بخلق ثم بخلق ثم بلباس (ش) أي وندب عند اجتماع جماعة كل يصلح للامامة تقديم

الذي هو الركوع والسجود والحاصل انه انما أمر بتلك التفرقة لانها مفيدة للمقصود الذي هو الركوع والسجود لان الراجع اذا رجع يرجع للركوع والسجود اذا انخفض ينخفض للركوع والسجود (قوله والموضوع انه أخذ فرضه) هذا أمر تبط بقوله قيل يستأن وقيل يجب قال عجم والحاصل ان من رفع من الركوع أو السجود قبل امامه سواء انخفض لهما أو ايضا قبله أم لا فتارة يكون رفعه منهما قبل أخذ فرضه منهما مع الامام وتارة يكون بعده فان كان رفعه بعد أخذ فرضه معه فان صلاته صحيحة ولو فعل كلا من الخفض والرفع عمدا أو يؤمر بالعود بشرطه الذي ذكره المصنف وان كان رفعه قبل أخذه معه فان كان عمدا بطلت صلاته لانه متعمدا ترك ركن حيث اعتد بما فعل ولم يعده فان لم يعتد بما فعله وأعاد فعد تعمدا زيادة

سلطان

ركن وسواء كان خفضه سهوا أو عمدا وان كان سهوا كان بمنزلة من زوجم

عنه سواء انخفض سهوا أو عمدا فان كان ركوعا فيأتي به حيث كان يدرك الامام في سجود تلك الركعة وهذا حيث كان من غير الاولى فان كان منها تركه وفعل مع الامام ما هو فيه ويأتي به ان كان سجودا له ما لم يعقد الامام ركوع التي تليها وانظر ما ذكره ابن رشد من انه ان رفع قبل امامه سهوا في صلاته كلها قبل أخذ فرضه في الجميع انه لا صلاة له هل معناه انها تبطل أو معناه انه لا يعتد بما فعله من الركعات ويبنى على احرامه وهو الظاهر اه والحاصل انه اذا رفع قبل الامام وكان قد أخذ فرضه فلهي صحيحة والركعة صحيحة مطلقا بخني قبل الامام عمدا أو جهلا أو سهوا أو بعد الامام كما هو المطلوب وسواء رفع قبل الامام عمدا أو جهلا أو سهوا فلهي اثنان عشر فان لم يأخذ فرضه فلهي باطلة في ثمانية وهي الخني قبله عمدا أو جهلا أو سهوا أو الخني بعده ورفع قبله عمدا أو جهلا أو سهوا ففيه التفصيل (قوله ثم رب منزل) يجوز رفعه وجره (قوله كل يصلح للامامة) أي لاستحقاقها الدخول المرأة ورب المنزل ونحوها فانها لا تصلح مباشرة

(قوله أو نائبه) فيه حمل السلطان على حقيقةه وقال اللقاني المراد بالسلطان من له سلطنة كان السلطان الاعظم أو نائبه ويدخل في ذلك القاضي والباشا ونحوهما كما أفاده شب فإن اجتماعهما يظهر شيخنا الصغير أن القاضي يقدم لأنه الذي يتولى أمر العبادة بخلاف الباشا (قوله ولو أن غيره أفضله) وسيأتي في القولة الثانية ما يحتاجه فهما طريقان جمع بينهما (قوله ولو كان غيره) فيه ما تقدم في السلطان من أنه سيأتي يحكي خلافه (قوله لأنه أدري بقبلته) نقول والافقه أدري بأحوال الصلاة وكأنه وجه ما سيأتي (قوله لا نافع الخ) المناسب أن يجعله تعديلاً ثانياً (قوله أو المستأجر) قال عب احترازاً عن مالك المنفعة بعارية فإن الظاهر تقديم ربه على المستعير لا واقف مسجد ليس له إمام راتب لأنه لا ملك له فيه بخلاف غير المسجد من بيت مثلاً اه وقال شيخنا الصغير الظاهر تقديم المستعير لوجود العلة وقول عب فإن الظاهر لا يسلم له (قوله عبد الخ) أي فيقدم على من يملكه غير سيده والقديم لأنه المالك حقيقة (قوله ولذا استخلف من شاة) وجوباً كافي تدباً كافي الشيخ أجد ولا تنافي إذ معنى قول الأول أنها لا تتقدم فلا ينافي أنه يشد لها أن تقدم رجلاً (قوله وغيرهما من الذكور) أي ماعدا الكافر وماعدا المجنون وماعدا المغنى عليه ومثل ذلك الممنوع الإمامة الخشبي المشكل (قوله فرائد فقه) صادق بصورتين الأولى أن يشتر كافي معرفة الفقه وغيره وأحدهما أزيد فقها الثانية أن يشتر كافي معرفة الفقه فقط ويريد أحدهما في الفقه (قوله ثم أب وعت) أي فيقدم الأب على ابنه ولو كان ابنه (٣٩٧) أزيد منه فقها ويقدم العم على ابن أخيه ولو كان ابن أخيه أزيد فقها من شرح شب ومعنى هذا كله عند المشاحة وأما عند عدمها فيقدم زائد الفقه من ابن وابن أخ على أب وعت كما يفهمه كلام أبي الحسن أيضاً ولا عقوق في هذا لأنه في حالة الرضا وظاهره تقديم الأب والعم ولو كانا عبيدين وابناهما محرران وأما الأب والعم فهما أخوان فيقدم أحدهما على الآخر بوجوب من الموجبات الثانية اه (قوله أي واسع الرواية) أي النقل عن الثقات وعطف الحفظ من قبيل عطف الخاص على العام لأن واسع الرواية كما يصدق به يصدق بكثير ما كتبه عن الأشياخ وضبطه وإن لم يكن

سلطان أو نائبه ولو أن غيره أفضله وأفضل ثم إن لم يكن سلطان ولا نائبه قرب المنزل المجمع فيه ولو كان غيره أفضله منه وأفضل لأنه أدري بقبلته لا نافع أن يؤم أحد في المسجد عن إمامه الراتب إلا بآذنه في داره أولى وإذا اجتمع المسالك للذات مع مالك المنفعة قدم مالك المنفعة لخبرته بعورة منزله ولو كان رب المنزل أو المستأجر عبداً وأمره لكن العبد يستحق التقديم مباشرة والمرأة استنابة ولذا استخلف من شاة وغيرهما من الذكور الممنوع الإمامة كذلك ثم إن لم يكن رب منزل بأن اجتماعه في غيره فزائد فقه وإن كان المحدث أفضل منه لا علميته بأحكام الصلاة وحق المؤلف أن يقدم الأب والعم على زائد الفقه فيقول ثم أب وعت ثم زائد فقه ثم عند التساوي في الفقه يقدم زائد حديث أي واسع الرواية والحفظ ثم مع تساويهم حديثاً وما قبله فيقدم زائد قراءة أي أدري بالقراءة وأمكن في الحروف ويحتمل أن يكون أكثر قرأنا وأشد اتقاناً لأن القراءة مضمنة بالصلاة بخلاف العبادة ثم مع تساويهم قراءة وما قبلها يقدم زائد عبادة من صوم وصلاة لأن من هذا شأنه أشد خشية وورعاً وتزاهماً مع تساويهم عبادة وما قبلها يقدم بسنن إسلام لزيادة أعماله ثم يشرف نسب لدلالته على صيانة المتصرف به عما ينافي دينه ويوجب له أنفة عن ذلك ثم بكل خلق يفتح المحجة وسكون اللام وهو الصورة لأن العقل والخير يتبعانها غالباً ثم يحسن خلق بضم المحجة واللام لأنه من أعظم صفات الشرف وقدمه بعض على كمال الصورة واستظهره في توضيحه ويحتمل كلامه هنا بعكس الضبط

حافظاً لأن الضبط قسمان ضبط صدر وضبط كتاب (قوله أو أشد اتقاناً) أي حفظاً وانظروا وجد من يحفظ البعض وهو متقن من جهة الخارج والثاني أكثر قرأنا والظاهر تقديم الأول وانظروا كان كل يحفظ البعض الآن أحدهما أكثر معرفته في الخارج والثاني أشد حفظاً والظاهر تقديم الأول ولو كان محفوظ الثاني أكثر وانظروا كان كل منهما يحفظ الآن أحدهما أشد حفظاً والثاني ليس كذلك الآن محفوظه أكثر وانظروا الأول (قوله لأن القراءة مضمنة بالصلاة) علة لكون زائد القراءة يلي ما قبله ويقدم على زائد العبادة أي لأن القراءة جعلت كافية للصلاة أي جعلت من حيث وجودها كفيلاً لصحة الصلاة وكما لها (قوله بخلاف العبادة) فليست مستلزمة لصحة الصلاة (قوله خشية) هي خوف مع عظيم الخوف منه (قوله وتزاهماً) أي وتباعد أعمالها بخلاف دينه (قوله بسنن إسلام لزيادة أعماله) فإذا وجد ابن سبعين سنة إلا أن إسلامه من نحو أربعين سنة وابن خمسين سنة مسلماً أصلياً فيقدم الثاني على الأول لأن الثاني أزيد من حيث الإسلام (قوله أنفة) أي تباعد عن ذلك ثم لا يخفى أن شارحنا جمل قوله ثم بنسب على ما علمت من أن المراد شرف النسب وكذا في نت الآن في عب وشب أن المراد بقوله بنسب أي معروف الأصل كان بشرف أو غيره وإن قصر الدليل وهو خبر قدم وافر يشا ولا تقدموها على الأول لقياس الثاني عليه (قوله لأن العقل) أي العقل الكامل (قوله وقدمه بعض) أي وهو ابن هرون رحمه الله تعالى (قوله ويحتمل كلامه بعكس الضبط) لا يخفى أنه جعله وجهاً مرجوحاً مع أن قضية استظهار المصنف له في توضيحه تجعله وجهاً راجحاً إذ خبر ما فسرته بالوارد وبجواب أن شارحنا اعتمد في قوة الأول على الأخذ من الأشياخ وكذا اتقاه المصنف عن شيخه كذلك

وان كان استظهر خلافه (قوله ثم بجميل لباس) أي الجميل شرعاً لا كحري وجليل شرعاً والابيض فاذا اجتمع شخصان أحدهما لابس ثوباً أبيض والاخر غير أبيض وكلاهما نظيف فيقدم الاول ومقاله عب من أن المراد الجميل شرعاً ولو غير أبيض يتوقف على نقل كما قرره شيخنا (قوله والظاهر من كلامهم) لا يخفى أن ما تقدم من قوله وغيرهما من الذكور الخ قول لبعض الشراح وذكر عب خلافه وهو ما أشار به بقوله والظاهر من كلامهم غير أن الكافر متفق على خروجه بالخلاف انما هو في غير الكافر ولكن الظاهر مقاله بعض الشراح لانه لا فرق بين المرأة وغيرهما من الذكور الممنوع الامامة (قوله ان عدم نقص منع) أي من فسق وعجز وغيره على ما تقدم (قوله أو كره) أي من قطع وشلل وغيرهما (قوله قد تقدم ما يفيد) أي وذلك لانه تقدم ان المرأة تستحق مع أنها قام بها نقص المنع أي والسلطان مثلها وأولى (قوله أي انه يستحب تقديم من ذكر) من زائد الفقه وما بعده ان عدم نقص منع أو كره فاذا قام به واحد منهما فلا حقه مباشرة ولا استنابة وحاصل الفقه ان رب المنزل والسلطان لهما حق ولو قام بهما نقص المنع والكراهة وغيرهما لا حقه أصلاً عند وجوب نقص المنع والكراهة بقي ان يقال النقص المنع من الامامة مانع من الولاية لانه لا نقول شرط الامامة الكبرى قسمين قسم يشترط في ابتداءها وقسم يشترط في استدامتها (٣٩٨) واذا طرأ لا يوجب العزل كاختلاف الاموال (قوله بل الحق له الخ) قد علمت ان هذا لا يناسب لان كلامه في زائد الفقه

وما بعده وهو اذا قام به نقص المنع أو الكراهة سقط حقه أصلاً (قوله مع ان الحق له) من وادى ما قبله الا ان قوله أي ونذب الخ كلام ظاهر في ذاته الا انه لا يناسب ما تقدم له من أن قوله ان عدم نقص منع أو كره في زائد الفقه وما بعده (قوله بأن كان أعلم من السلطان) قد أفدناك ان هذه طريقة أخرى غير ما تقدم ثم لا يخفى ان الموافق لظاهر المصنف انما هو الاول لان المصنف قد قصر الكلام على نقص المنع أو الكراهة فيستفاد منه ان النقص اذا كان بمعنى خلاف الاولى المشار له بقوله بأن كان أعلم من السلطان الخ ليس حكمه حكم نقص المنع أو الكراهة فتأمل (قوله وفيه بعد التكليف ما فيه) الحاصل ان فيه

ثم بجميل لباس لدلالته على شرف النفس والبعده عن المستغذرات ثم ان المبالغة في قوله وان عبد الخ في مقدور لا في استحباب التقديم أي ومستحق أمر الامامة رب المنزل وان عبداً كامراً أو أمراً الامامة يشمل مباشرتها والنيابة فيها ولا يصلح جعله مبالغة في استحباب التقديم والظاهر من كلامهم ان رب المنزل لو كان كافراً أو به مانع من الامامة غير ما ذكر لاحق له فيها مباشرة ولا استنابة (ض) ان عدم نقص منع أو كره (ش) قد تقدم ما يفيد ان هذا راجع لقوله ثم زائد الفقه الخ أي انه يستحب تقديم من ذكر بشرط ان تتفي الاوصاف المناسبة من الامامة والاوصاف المكروهة فان وجد شيئاً مما ذكر فلا يستحب تقديمه بل الحق له فيستحب له ان يستتيب فان قلت كان المناسب ان يعطف بالواو لا بأوفان الشرط انتفاءهما فالجواب ان المراد الاحد الدائر وانتفاء الامر من معاً كقوله تعالى ولا تطع منهم أعماً أو كفوراً فان قلت هلا اقتصر على قوله ان عدم نقص منع أو كره ولم يذكر قوله (واستنابة الناقص) فالجواب انه لو اقتصر على ذلك لاستفيد منه انه لاحق له بالكيفية حيث قام به المانع مع ان الحق له أي ونذب استنابة المستحق للامامة الناقص نقصاً تجوز معه امامته كاملاً بان كان أعلم من السلطان أو من رب المنزل فينذب لهما أن يأذنه فاستنابة مصدر مضاف لفاعله وحذف مفعوله وهو معطوف على نائب فاعل نذب كما أشرنا اليه وجعله بعض معطوفاً على نقص منع نائب فاعل عدم فيصير التقدير ان عدم نقص منع أو كره وعدم استنابة الناقص غيره أما اذا استناب الناقص فنائبه أحق بمرتبة ولو كان نقص المستتيب أو جب منعاً أو كرهاً وفيه بعد التكليف ما فيه ولكن على هذه التسمية ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان ويدل على ذلك قول ابن الحاجب وللسلطان وصاحب

شئين التكليف وأمر آخر اما التكليف فبان تريد بالناقص في قوله استنابة الناقص شخصاً آخر غير هذا الذي المنزل

اشرطت فيه عدم النقص والاشكل ولا شأن ان هذا تكليف وأما الآخر الذي أشار به بقوله فيه ما فيه انه يقوته الاخبار بنذب الاستنابة من الناقص (قوله ولكن على هذه التسمية) وجه الاستدراك انه ربما يتوهم تساوى الحالتين في العموم لان الاصل التساوى فأذا أنه لا تساوى بل ينبغي على هذه التسمية الخ وظاهر العبارة وأما على غير هذه التسمية فلا ينبغي اختصاصه برب المنزل والسلطان مع انه ينبغي اختصاصه بهما على هذه التسمية وعلى غيرها وهو جعله معطوفاً على المنذوبات (أقول) ولعل الاحسن ان يكون قوله ان عدم نقص منع الخ شرطاً في الكل من السلطان ورب المنزل من حيث المباشرة أي انه ينذب تقديم السلطان ورب المنزل وغير ذلك مباشرة ان عدم نقص منع أو كره ويخصص قوله واستنابة الناقص بالسلطان ورب المنزل (قوله ابن الحاجب الخ) لم يشرح المصنف في التوضيح تلك العبارة والظاهر ان يقال ان المعنى انه يجوز للسلطان ورب المنزل بمعنى الاذن الشامل لخلاف الاولى والمستحب فهو بمعنى المستحب في حالة نقص الكراهة والوجوب فيما اذا كان نقص منع وبمعنى خلاف الاولى فيما اذا لم يقم بهما نقص منع أو كره وقد تقدم معنى الوجوب في عبارة من عبر بالوجوب في نقص المنع

(قوله كوقوف ذكر عن يمينه) ويندب تأخره قليلا وتكره المحاذاة فان جاء آخر يندب لمن على اليمين ان يتأخر قليلا حتى يكون خلفه
 فقوله واثنين أى ابتداء أو فى الانتهاء (قوله عقل القرية) أى الطاعة فعلا أو تركا أى عقل أن الطاعة ثاب عليها أى يحصل الثواب
 لفاعلها وان المعصية يعاقب عليها أى يحصل العقاب لفاعلها الا الصبي (قوله ونساء خلف الجميع) فقف خلف امام ليس معه
 غيرها وخلف رجلين أو صديقين فأكثر مع الامام فان كان معه رجل أو صبي بشرطه وقفت خلفهما أى بحيث يكون بعضها خلف
 الامام وبعضها خلف من على يمينه لا خلف أحدهما فقط * (تنبيهه) * قال فى ك و يقف الخنثى المشكلى بين صفوف الرجال والنساء
 (قوله أراكم من وراء ظهري) أى ببصيرتى رؤية كروية البصر أو ببصرى خرق عادة وما قيل كان له صلى الله عليه وسلم عيمان بين
 كتفيه كسم الخياط يرى بهما ولا تحجبهما الثياب لم يثبت ما يدل عليه والا صل عدمه ابن حجر على الهمزة (قوله بأن لا يذهب) الباء
 للسببية وكأنه يقول أى عقل ثوابها بسبب كونه لا يذهب (قوله ويترك) (٣٩٩) من معه) أى كونه لا يذهب سبب فى العلم بكونه
 عقل الثواب وردانه يمكن أن

المنزلة الاستنباطية وان كان ناقصا (ص) كوقوف ذكر عن يمينه (ش) يريد كى يندب استنباطية
 الناقص يندب وقوف ذكر بالغ عن يمين الامام وان وقف عن يساره أداره الى يمينه من خلفه
 (ص) واثنين خلفه وصبي عقل القرية كالبالغ ونساء خلف الجميع (ش) يعنى ان الاثنين من
 الذكور فصاعدا يقومون وراءه وذلك لان التصفيق مطلوب لقوله عليه الصلاة والسلام
 أقيموا صفوفكم فاني أراكم من وراء ظهري والصبي اذا كان يعقل القرية كالبالغ فيقف وحده
 عن يمين الامام ومع رجل خلفه وأما النساء فيقفن خلف الرجال لانهن عورة فقوله وصبي
 مبتدأ وسوغ الابتداء به وصفه بقوله عقل القرية أى ثوابها بان لا يذهب ويترك من معه
 وقوله كالبالغ خبره (ص) ورب الدابة أولى بمقدمها (ش) يعنى انه اذا اكرى شخص من
 رب دابة حمله معه ولم يشترط تقدم أحدهما على الآخر فان رب الدابة أولى بمقدمها بكسر
 الدال مخففة وقحها مشددة لعلمه بطباعها ومواضع الضرب منها كعلم رب الدار بقبلتها ولذا
 يقضى بالدابة عند تنازع الراكبين لمن بمقدمها كما يقضى لكتاب الوثيقة بتقديم شهادته لانه
 اعلم بما احتوت عليه وكل هذا دليل على تقديم الفقه لا علميته بمصالح الصلاة ومقاسمها
 (ص) والاورع والعدل والحر والاب والعم على غيرهم (ش) يعنى ان الاورع يقدم ندبا على
 الورع وهو التارك لبعض المباح خوف الوقوع فى الحرام وان العدل يقدم ندبا على مجتهد
 الحال وان الحر يقدم ندبا على ذى الرق وان الاب والعم يقدمان ندبا على الابن وابن الاخ ولو
 كانا زائدين فى الفضل خلافا للسحنون فى تقديمه ابن الاخ الا فضل على عمه ولا يلزم مثله فى الاب
 لزيادة حرمة قال المازرى خلافا للحنفى ويحتمل ان يريد بالعدل الاعدل أى ويندب تقديم
 الاعدل على العدل لانه لو بقي على ظاهره لا وهم انه يندب تقديمه على الفاسق لانه المقابل له
 مع انه لاحق له فى الامامة كما مر كما اشار له ابن غازى أو ان المراد بالعدل هنا عدل الشهادة ولا
 يلزم ان يكون مقابله فاسقا كما قالوه فى باب الشهادة بالمغفل وهو ليس بفاسق وهذا أولى من
 كلام ابن غازى لان فيه تكلفا ومن كلام نت المقابل له بالمجهول لان العدل لا يقابل بالمجهول
 لان الشئ انما يقابل بنقيضه أو المساوى لنقيضه والمجهول ليس بنقيض للعدل (ص) وان تشاح

يكون عدم ذهابه استحياء من
 الناس الا أن يقال الباء للتصوير
 أى تصوير الشئ بشكرته وما يترتب
 عليه قال عجم ومن لم يعقل القرية
 وهو من يؤمر بالصلاة فيقف حيث
 شاء قاله أبو الحسن الشاذلى (قوله
 ولهذا) أى وليكونه أولى بمقدمها
 الممين بعلمته (قوله كما يقضى لكتاب
 الوثيقة) رد ابن عرفة بأن غيره
 يشاركه فى هذا التعليل وهو علم
 مدلول كلمات الوثيقة نقله عنه
 المشذلى اه ورده فى ك بان
 القارئ ربما غفل عن بعض الامور
 التى فيها بخلاف الكتاب فانه
 ناظر لكل حرف فهو أقوى علما
 ولذا عبر بأعلم (قوله على الورع)
 أى الا أن يزيد فقها (قوله وهو
 التارك) راجع للورع وأما الاراع
 فهو الذى يترك بعض المباحات خوف
 الوقوع فى الشبهات كذا ذكر بعض
 شيوخنا عن بعض شيوخه
 (وأقول) ويمكن أن يكون تفسيره

لاورع أى ان الاورع هو الذى يترك بعض المباح وأولى بتركه المشتبه وأما الورع فهو الذى يترك المشتبه خوف الوقوع فى الحرام ثم
 بعد كنى هذا آيت عن بعضهم ما قلته وهو ان الورع تارك الشبه خوف الوقوع فى الحرام فله الحمد (قوله ندبا على ذى الرق) أى غير
 زائد فى الفقه الامع سيده فيقدم عليه ولو زائد فقه ولا ترتيب بين رقيق ذى شائبة كيعض فلا يقدم مبعض على خالص (قوله ولو كانا
 زائدين فى الفضل) ولذا قال عجم وظاهر كلام غير واحد تقديم الاب على ابنه ولو كان الابن حرا أو زائدا فقه والاب عبدا أو غير زائد
 فقه وكذا العم وفى عجم ان مرتبة الاب والعم بعد رب المنزل وقيل زائد الفقه وهويدل على ان رب المنزل والسلطان مقدم على غيره ولو أبا
 اه * (تنبيهه) * تقديم الاب على ابنه ولو حرا أو زائدا فقه عند المشاحة وأمام التراضى فيندب تقديم الابن الحرا أو زائد الفقه
 ولا عقوق بذلك (قوله أى يندب تقديم الاعدل) أى الا أن يكون العدل زائدا فقه (قوله وهذا أولى من كلام ابن غازى) أى الذى هو
 قوله ويحتمل أن يريد بالعدل الاعدل (قوله لا يقابل بالمجهول) أى لجواز أن يكون المجهول عدلا (قوله ليس بنقيضا) ولا مساويا للنقيض

مثال النقيض كما اذا قلت الموجود اما قديم أو ليس بقديم ومثال المساوى الموجود اما قديم أو حادث (قوله ان كان مطلوبهم حيازة فضل الامامة) وأمالو كان تشايعهم للتقدم في الوظيفة فالظاهر أنه ينظر للفقر ويقدم به ولا أقرع بينهم قاله البرموني (قوله ولا ينتظر الامام حتى يرفع) أي في فكره له ذلك مالم يرد الاعداء لفضل الجماعة والا أنخدخوله فيه كالشاهد لا حتمال كونه الاخير وهل وجوب للنهي عن ايقاع صلاة مرتين أو تدبا (قوله بعد ولا ينتظره) أي يحرم عليه ذلك مالم يشد في الادراك فاستحب مالك ترك احرامه (قوله ظاهره الوجوب) مسلم ان ظاهره الوجوب الا انك قد علمت انه في الركوع مسلم وأما في السجود فلا لما تقدم ان التأخير في السجود مكروه بقده ^{في نفسه} لو حذف المصنف (٤٠٠) قوله أو ركوع لكان أخصرا لانه اذا كان لا يطلب تكبيره للسجود الذي لا يعتمد

به فأولى الركوع ^{في فائدة} تقديم الغير في الطاعات والخير لا ينبغي كما يقع لبعض الناس في الامامة فيرى من هو أكبر منه فيقدمه للامامة على نفسه فهذا لا ينبغي بل يتقدم بنفسه كذا نقل عن بعض الشيوخ وهو ظاهر (قوله وقام بتكبير) أي ويكبر بعد استقلاله (قوله وقد رفع بتكبير) أي من السجود (قوله وان لم يجلس) الواو للحال (قوله وهو مذهب المدونة) ومقابله ماخرجه سند من قول مالك انه اذا جلس في ثانيته يقوم بغير تكبير أنه يقوم هنا أيضا بغير تكبير (قوله ومثله مدرك السجود) المراد لم يدرك ركعة (قوله فيكبر في ثانيته وغيرها) مثال ثانيته مالم أدرك معه الركعة الثانية فان ثانيته الثالثة فيكبر في قيامه منها أي من ثالثة الامام التي هي ثانيته وان لم يجلس حينئذ فقوله فيكبر في ثانيته أي في قيامه من ثانيته (قوله وقضى القول وبني الفعل) اعلم ان ما كانا ذهب الى القضاء في الاقوال دون الافعال والبناء في الافعال دون الاقوال

متساوون لا لكبر اقترعوا (ش) يعني انه اذا اجتمع جماعة واستووا في مراتب الامامة وتنازعوا فيمن يقدم منهم أقرع بينهم ان كان مطلوبهم حيازة فضل الامامة لا لطلب الرئاسة الدنيوية والاسقط حقهم من الامامة لانهم حينئذ فساق (ص) وكبر المسبوق لسجود أو ركوع بلا تأخير لا للجلاس (ش) يعني ان المسبوق اذا وجد الامام ساجدا فانه يكبر للسجود يريد بعد تكبيرة الاحرام ولا ينتظر الامام حتى يرفع وكذلك يكبر فيها اذا وجدته راكعا تكبيرا ثانيا احداهما لا للاحرام والاخرى للركوع ولا ينتظره وأما اذا وجدته جالسا في التشهد فانه يكبر تكبيرة الاحرام فقط ثم يجلس بغير تكبير بلا تأخير أيضا فقوله بلا تأخير ظاهره الوجوب مالك ولا يرفق في مشيه ليقوم الامام لخبر ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأعوا (ص) وقام بتكبير ان جلس في ثانيته لا مدرك التشهد (ش) يريد ان المسبوق يقوم بتكبير ان جلس مع الامام الجالس الذي فارقه منه في ثانيته هو بان أدرك معه اخيره في الثالثة أو الرابعة لان جلوسه وافق محله بخلاف ما اذا أدرك ركعة أو ثلاثا فانه يقوم بلا تكبير لانه جلس في غير محل جلوسه موافقة للامام وقد رفع بتكبير جلس به وهو في الحقيقة للقيام هذا في غير مدرك التشهد الاخير اما هو فيقوم بتكبير وان لم يجلس في ثانية نفسه لانه كفتخ صلاة وهو مذهب المدونة ومثله مدرك السجود الاخير ويقصد مفهوم قوله ان جلس في ثانيته عما اذا قام للقضاء وأما مادام مع الامام فيكبر في ثانيته وغيرهما موافقة للامام وقوله ثانيته أي ثانية نفسه لا امامه وفي بعض النسخ ثانية بدون الضمير والاولى أولى (ص) وقضى القول وبني الفعل (ش) يعني ان المسبوق اذا أدرك بعض صلاة الامام وقام لا كمال ما بقي من صلاته بعد سلام الامام فانه يكون قاضيا في الاقوال بان ياتي في الافعال والقضاء عبارة عن جعل ما فاتته قبل الدخول مع الامام أول صلاته وما أدركه آخر صلاته والبناء عبارة عن جعل ما أدركه معه أول صلاته وما فاتته آخر صلاته قاله الشارح والمراد بالاقوال القراءة خاصة وأما غيرها من الاقوال فهو بان فيه كالافعال فلذا يجمع بين سمع الله من جده وبنائوك الحمد فان أدرك ثانية الصبح قنت في فعل الاولى على المشهور كما قاله كل من الجزولي ويوسف بن عمر كل منهما في شرح الرسالة فقول الشارح انه لا يقنت في ركعة القضاء وهو جار على مذهب المدونة لانه انما يقضى ما تقدم من القول في الاولى ولا قنوت فيها الخ فيه نظر لما علمت ان القول الذي يقضى هو القراءة فقط (ص) وركع من خشى فوات ركعة دون الصف ان ظن ادراكه قبل الرفع يدب كالصفيين لا خرفجة

وذهب أبو حنيفة الى القضاء فيه ما والشافعي الى البناء وفيهما منشأ الخلاف خبر اذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم قائما تسعون وأتوها وعليكم السكينة والوقار فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وروى فاقضوا فآخذوا الشافعي برواية فأتوا أو أبو حنيفة برواية فافضوا ومالك بكسبهم القاعدة الاصوليين والمحدثين وهي انه اذا أمكن الجمع بين الدليلين جع فجعل رواية فأتوا في الافعال ورواية فافضوا في الاقوال وتظهر عثرة الخلاف فيمن أدرك اخيرة المغرب فعلى ما ذهب اليه الشافعي يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة جهرا ويجلس ثم يأتي بركعة بأمر القرآن فقط وعلى ما لا يبي حنيفة يأتي بركعتين بأمر القرآن وسورة جهرا ولا يجلس بينهما لانه قاض فيهما قولا وفعلا وعلى ما مالك يأتي بركعة بأمر القرآن وسورة جهرا لانه قاض القول ويجلس لانه بان في الفعل ثم بركعة بأمر القرآن وسورة أيضا جهرا لانه قاض القول ويشهد ويسلم (قوله فلذا يجمع الخ) فلو قلنا سمع الله من جده وبنائوك الحمد من جملة الاقوال التي تقضى لاقتصار على وبنائوك الحمد قروا شيخنا خلافا لما علمه عب (قوله دون الصف) متعلق بقوله وركع (قوله ان ظن ادراكه) أي الصف

(قوله قائماً أو راكعاً) كان ينبغي للمصنف أن يقول راكعاً قائماً فيما يأتي بالفاء المفيدة للتعقيب أي راكعاً في الأولى فقائماً في الثانية (قوله خشي فوات الركعة) أي غلب على ظنه فيما يظهر (قوله فليركع) أي ندباً (قوله أفضل منها على الصف) فيه أنه يحصل الصف والركعة فالأولى أن يقول المحافظة عليهم أحسن من المحافظة على أحدهما الذي هو الصف (قوله فلا يجوز له) أي يكره له فيما يظهر (قوله وإن فاتت الركعة اتفاقاً) أي اتفاقاً من قول مالك والافالمسئلة ذات خلاف وسيأتي مقابله الذي هو القول الثاني الذي هو قوله وقيل يحرم مكانه فهذا مقابله وأما قوله وقيل لا يحرم هذا فيما يتعلق بما إذا ظن أدراكه لا في ضده فلم يقابل الذي قبله بل كل منهما في موضوع (قوله وقد أساء) أي ارتكب مكرهاً (قوله وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة) فلو شئت أهي الأخيرة أم لا فيحتاج بجمعها الأخيرة (قوله وقيل لا يحرم حتى يأخذ مكانه) هذا قول ابن حبيب وروى أشهب أنه لا يجوز حتى يأخذ مقامه من الصف (قوله يدب الصفين والثلاثة) التكاف في المصنف استقصائية فلم تدخل شيئاً أقوله والثلاثة المناسب حذفه (قوله ولا يدب في قيام ركوعه) وانظر لودب في رفعه المذكور والظاهر عدم البطلان من إعادة لظاهر المدونة ولعل الفرق بين الركوع والرفع أن الدب مظنة الطول وهو غير مشروع في القيام من الركوع (قوله ولا يدب الخ) ظاهر تلك العبارة أنه يدب في ركوعه عند أشهب فينافي ذلك قوله بعد ويدب في ركوع أولاه خلافاً لأشهب في أنه لا يدب راكعاً (قوله ويدب راكعاً) (٤٠١) أولاه خلافاً لأشهب عبارة بهرام وفي سماع أشهب لا يدب راكعاً إلا أن يديه

قائماً أو راكعاً إلا سجداً أو جالساً (ش) يعني أن المسبوق إذا جاء فوجد الإمام راكعاً خشي فوات الركعة برفع رأسه أن تمادى إلى الصف فليركع بقرب الصف حيث يطمع إذا دب راكعاً وصل إلى الصف قبل رفع الإمام من الركوع لأن المحافظة على الركعة حينئذ أفضل منها على الصف أما إن كان إذا ركع دون الصف لا يدرك الوصول إليه راكعاً حتى يرفع الإمام رأسه فلا يجوز له أن يركع دون الصف ويتمادى إليه وإن فاتت الركعة اتفاقاً فإن فعل اجزأه ركعته وقد أساء وهذا إذا لم تكن الركعة الأخيرة والأركان الثلاثة فونه الصلاة وما ذكره المؤلف هو المشهور وهو مذهب مالك في المدونة واختاره ابن رشد وقيل يحرم مكانه ترجيحاً لأدراك الركعة وقيل لا يحرم حتى يأخذ مكانه من الصف أو يقاربه وعلى المشهور يدب الصفين والثلاثة وإذا تعددت الفرج دب لا تخرفه بالنسبة إلى جهة الداخل وهي التي بالنسبة إلى جهة الإمام أولى سواء كانت أمامه أو عن يمينه أو عن يساره وإذا أخطأ ظنه فلم يدرك الصف في دينه راكعاً دب قائماً في الثانية ولا يدب في قيام ركوعه هذا المسبوق فيه كما في سماع أشهب خلافاً لما في الجلاب ويدب راكعاً في أولاه خلافاً لأشهب في أنه لا يدب راكعاً إذا لو فعل تجاف يدها عن ركبته وأما سجداً أو جالساً فلا يدب لقع الهيئة (فان قلت) كيف يتصور فينظر أدراك الصف قبل الرفع أن ينظر فوات الركعة أن تمادى للصف (قلت) أجيب باجوبة منها وعليه تقتصر أن ينظر أدراك الصف قبل الرفع أن خب وينظر عدم أدراك الركعة أن تمادى إلى الصف بالسكينة والوقار فيركع قبل الصف لأن الحبب حينئذ غير منهى عنه أذ هو في الصلاة ولا يجب قبل أن يركع ليدرك الركعة قبل الرفع لأنه خيب للصلاة وهو منهى عنه (ص) وإن شئت

(٥١ - خرشي أول) وحينئذ فلا منافاة بين ظن أدراك الصف قبل الرفع وبين ظن أن تمادى إلى الصف فاتته الركعة وذلك لأنه إذا ركع دون الصف يحصل له الظماً ينسب في حال الدب وإذا تمادى إلى الصف يدرك الركوع من غير ظماً ينسب قبل الرفع ومنها أن خشي بمعنى توهم فهو يتوهم أنه أن تمادى إلى الصف فاتته الركعة وينظر أنه أن ركع دون الصف ودب له أدراك الركعة والصف قبل الرفع فلا إشكال (قوله وإن شئت في الإدراك الغاها) المراد به مطلق التردد الشامل للظن والشك والوهم فهي أحوال ثلاثة تضرب في خمسة حالات الدخول وهي ما إذا تحقق الإدراك أو ظنه أو شك في الإدراك أو تحقق عدم الإدراك أو ظنه ويطلب بالرفع مع الإمام فإن لم يرفع فالظاهر البطلان حيث فعل ذلك عمداً أو جهلاً كما أفاده عجم وبقي ما إذا كان عند الدخول متردداً بصورة الثلاث أجاز ما بالإدراك أجاز ما بعدم الإدراك ثم بعد تحقق الإدراك فتجزئ الركعة قطعاً ويرفعه جزمياً وأما إذا تحقق عدم الإدراك آخر الأمر فيرفع الإمام في الصور الخمس حالة الدخول التي هي تحقق الإدراك تحقق عدمه ظن الإدراك توهمه شك ويطلب بالرفع مع الإمام عند ابن عبد السلام فإن لم يرفع لم تبطل وعدم الرفع عند زروق فإن رفع بطلت وبطلت بالرفع في تحقق الإدراك وظنه فقط عند الهواري فإن لم يرفع لا يبطل لأن تحقق عدمه أو شك فيه فلا يرفع فإن رفع بطلت الرابع أن جزم حال

المختار بالادراك أو شئ رفع أو شئ رفع الامام ولا تبطل بعده وان جزم بعده أو ظن بطلان رفعه على ما استظهره عجم
(قوله وان شئ في الادراك المذكور فالاولى ان لا يحرم) لم يرد بذلك ما قاله المصنف من قوله وان شئ في الادراك ألغاه ابل أراد
أن الشخص اذا حصل له الشئ المذكور في حال قدومه على الامام فاذا علمت ذلك فلا يرد أن يقال ان هذا الكلام لا يناسب لان
الشئ المذكور الذي المصنف بصدده واقع في صلب الصلاة لانه خارج حتى يأتي ما قاله (قوله سواء كان مسبوقاً لا) أي مسبوقاً
بركعة (قوله أي تكبيرة الاحرام) تفسير للعقد فالمعنى فوي بتكبيره في حالة الركوع تكبيرة الاحرام وعبارة غيره أي الاحرام وهي أولى
أي قصد بتكبيره الدخول في الصلاة (قوله أي تكبير العقد) لا يناسب ما قبله والمناسب له أن يقول أي تكبيرة الاحرام (قوله أولم
ينو واحد منهم) لانه اذا لم ينو واحد فينصرف للاحرام (قوله الا هو) أي الركوع (قوله ناسيا تكبيرة الاحرام) أي ناسيا تكبيرة الاحرام
فلا ينافي انه فوي الصلاة المعينة (قوله فان كان اماماً الخ) هذا صريح في ان قول المصنف وان كبر الركوع الخ في الامام والمأموم والفرد
وليس كذلك بل ألغاه في المأموم فقط (٤٠٣) كما أفاده بعض الاشياخ وهو ظاهر (فان قلت) وهل يعقل ذلك في الامام والفرد

(قلت) يعقل نسياناً أو في الذي
تسقط عنه الفاتحة وقوله قطع متى
ذكر يشعر بالانقضاء والظاهر
لا فعله تجوز به عن بطل (قوله
خلاف ما يؤوله كلام تن) عبارة
تت ظاهر قوله تعالى المأموم
وجوبه وهو مذهب المدونة وجعلها
أبو الحسن على الاستحباب
وهو قول الجلاب وربما أشعر
قوله تعالى بعدم وجوب الاعادة
وفي الجلاب وجوبها اه فاذا علمت
ذلك فقوله خلاف ما يؤوله كلام
تن أي من ان التماذي عند
الجلاب مستحب مع ان التماذي
عند الجلاب واجب اذا علمت ذلك
فنقول قوله يؤوله أي يوقع في الوهم
أي الذهن وذلك يصديق بالحزم
لا مجرد الوهم لان كلام تن
صريح في الاستحباب عند الجلاب
(أقول) وينبغي مراجعة الجلاب
فنعلم الحق ولو قال تعالى وجوبا
على الراجح خلافاً لما يؤوله تن

في الادراك ألغاه (ش) لما كان المسبوق مأموراً باتباع الامام على الحالة التي هو فيها
من ركوع أو سجود فاذا اتبعه في الركوع وتيقن ادراكه بأن يمكن يديه من ركبته قبل رفع
رأسه اعتد بتلك الركعة وان شئ في الادراك المذكور فالاولى ان لا يحرم فان فعل ألغاه
وتماذى معه وأتى بركعة بعد سلامه ومجد بعد السلام قال المؤلف كمن شئ أصلي ثلاثاً ثم
أربعاً (ص) وان كبر الركوع وفوي به العقد أو فوها أو لم ينوهما أجزاً (ش) يعني ان المأموم
سواء كان مسبوقاً لا اذا كبر للركوع في حال الخطاطه وهو راكع وفوي بها العقد أي تكبيرة
الاحرام دون الركوع أو فوها أي تكبير العقد والركوع أولم ينو واحد منهما اجزاً في الجميع
واللام في قوله لم ركوع بمعنى في أو بمعنى عند فلا ينافيه قوله وفوي به العقد (ص) وان لم ينو
ناسياله تعالى المأموم فقط (ش) أي وان لم ينو المصلي بتكبيره الركوع الا هو ناسيالا للاحرام
ثم نذكره فان كان اماماً أو فرداً قطع متى ذكر وان كان مأموماً متعدي وجوباً ويعيد ها وجوباً
كافي الجلاب خلافاً لما يؤوله كلام تن ولا فرق بين ان ينوي ذلك في الاولى أو غيرها ولا بين
الجمعة وغيرها على ظاهرها ورواه ابن القاسم ومفهوم ناسيالا قطع العام وهو كذلك لانه ألغاه
تعالى الناسي مرعاة لقول سنده وابن شعبان بالاجزاء (ص) وفي تكبير السجود تردد (ش)
محله حيث كبر للسجود ناسيالا للاحرام وعقد الركعة الثانية فان لم يعفدها فانه يتفق على
القطع أي اذا كبر للسجود ناسيالا للاحرام فهل يتماذى ان عقد الركعة التي بعد هذا السجود
وهو رأى ابن راشد أو يقطع مطلقاً وهو قول سنده فيتفقان على القطع حيث لم يعفد ركوع
ما بعدها وأما اذا كبر للسجود وفوي به العقد أو فوها أو لم ينوهما فانه كتكبيره للركوع على
المعتمد (ص) وان لم يكبر استأنف (ش) أي ان من دخل الصلاة بغير تكبير أصلاً ناسيالا ثم نذكر
فانه يستأنف الصلاة باحرام ولا يحتاج الى سلام لانه لم يدخل فيها * ولما كان الاستخلاف
من جملة مندوبات الامام وكان في الكلام عليه طول أفرد به بفصل لذكر حكمه وأسبابه
المعبر عنها بالشرط وصفه المستخلف وفعله وبدأ بحكمه مضمناً له أسبابه فقال

من عدم الرجح لكان أولى (قوله في الاولى أو غيرها) مثال الغير كالوفات الاولى ودخل في الثانية
فنبى تكبيرة الاحرام وكبر للركوع فيتمادى ويقضى ما فاتة ويعيده كما عند مالك وقال ابن حبيب يقطع بغير سلام وينتدى كبر للركوع
أولاً وتأمل وجهه (قوله ولا بين الجمعة وغيرها) ومقابلته ما نقل عن ابن القاسم وابن حبيب من أنه يقطع في الجمعة بسلام ثم يحرم حرمة
الجمعة بخلاف غيرها تنبيه على قول المصنف وان لم ينو ناسياله هذه هي المذكورة قبل في قوله كتكبيره للركوع بلانية احرام ذكرها
هناك للظن رزق عجم انه يعيد الصلاة على الراجح خلاف ما يؤوله كلام تن وذكر اللقائي ان الراجح العفة (قوله وفي تكبير السجود
تردد) يستفاد من كلام ابن عرفة ان الراجح القول بالتماذى أي بشرطه وان القول بالقطع مردود (قوله ناسيالا للاحرام وعقد الخ) أي
ناسيالا تكبيرة الاحرام فلا ينافي انه نال الصلاة المعينة (قوله اجزاً على المعتمد) وقيل لا يجوز تن (قوله ثم نذكر الخ) أي سواء نذكره قبل ركوعه
أو بعد ركوعه دون تكبيرة الركوع أيضاً أو بعد سجوده دون تكبيره أصلاً أو بعد ما كبره وقبل عقد الركعة التي تليه وفي قوله استأنف

(فصل)

إشارة إلى أن الإمام لا يحمل عن المأموم تكبيرة الاحرام وهو المشهور بل حكى بعضهم الاتفاق عليه خلافاً لما حكى عن مالك في فصل في صلاة الاستخلاف (قوله المعبر عنها بالشرط) أي في كتبهم وقوله وفعله عطف تفسير على صفة من قوله وتقدمه ان قرب وقرأ من انتهاء الاول وغير ذلك وقد قررنا سابقاً خلاف ذلك فظهر ان هذا أحسن (قوله مضغاله أسبابه) أي ضاماله أسبابه (قوله خشى تلف مال) الخشية في عرفهم انظن فادونه كذا قيل فانه يفهم من كلامهم انه استعمال لغوى (قوله وثبتت) تفسير (قوله سواء كان) وينبغي أن يقيد بماله بالأي واتسع الوقت وأما اذا ضاق الوقت فلا يستخلف فظهر انه اذا كان قليلاً لا يقطع ويستخلف ضاق الوقت واتسع وأما اذا كان كثيراً فيفصل هذا كله مالم يخش هلا كاً أو شديداً في والانهين القطع ضاق الوقت أولاً كثيراً وقيل ومثل الامام في القطع وعدمه المأموم والقدواختصاص الامام بنسب الاستخلاف (٤٠٣) (قوله مع كثرة الفصل) عبر بالكثرة

للقائع والا فالمدار على الفصل كما يفيد العبارة حيث قال لكنه لا يفتقر مع الفصل (قوله لانه لا يعلم الخ) فيه نظر بل يعلم منه المستخلف بكسر اللام فقطاً (قوله وأما خروجه الخ) فيه ان الخروج من الصلاة لم يذ كر في العبارة حتى يتوهم أن النذب ينصب عليه إلا أن يقال ان الاستخلاف متضمن للخروج فصح بذلك الاعتبار (قوله وأحرى لو شئت في وضوئه) قال في لـ وانظر هذا مع ظاهر قوله فيما سبق وان شئت في صلاته ثم بان الظاهر لم يعد من صحة صلاته وعدم الاستحباب فينا في جعلهم هنا الشك في الوضوء من أسبابها إلا أن يحمل ما هنا انه شك هل حصل وضوء أم لا وما تقدم انه شك في طرواقتناقص فلا منافاة اهـ ولذلك قال غيره ومن فوائده شكه في الصلاة هل دخل بوضوء أم لا فيستخلف كما تقدم له ابن عرفه عن سخنون وكذلك ان تحقق الحدث والوضوء وشئت في صلاته في السابق منهما اهـ (قوله وفيه مخالفة لكلام

فصل في نذب الامام خشى تلف مال أو نفس (ش) أي يندب لمن تحققت امامته وثبتت الاستخلاف في ثلاثه مواضع الاول اذا خشى تلف مال له أو لغيره كاتصالات دابة أو نفس يتكوف على صبي أو أعمى ان يقع في بئر أو نار فلا يستخلف من ترك النية أو تكبيرة الاحرام أو شئت فيهما لانه لم يتحقق امامته بل ولا دخوله في الصلاة وظاهر قوله مال سواء كان قليلاً أو كثيراً أو لغيره ولو كافراً ولذلك نكر ما لا كان نكر نفساً ليشمل نفسه ونفس غيره ولو كافراً وينبغي ان يقيد بماله بالأي بحسب الاشخاص أي بحسب كل شخص في نفسه وقوله لا امام متعلق بنذب يدل عليه قوله ولهم أي ونذب لهم لا باستخلاف خلافاً لما لا يلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه مع كثرة الفصل ومعمول المصدر اعترف تقديمه عليه اذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكنه لا يفتقر مع الفصل وفيه ايهام لانه لا يعلم منه ان النذب للمستخلف أو المستخلف ومصب النذب قوله استخلاف وأما خروجه من الصلاة فهو واجب (ص) أو منع الامامة للجز (ش) الموضع الثاني اذا طرأ على الامام ما يمنع الامامة للجز عن ركن كجزه عن الركوع أو عن القراءة في بقيه صلاته أو ما يجزعه عن السورة فليس من موجبات الاستخلاف (ص) أو الصلاة برعاف أو سبق حدث أو ذكره (ش) الموضع الثالث اذا طرأ على الامام ما يمنع من تمام الصلاة كرعاف يبيع البناء فيه أو غنعه من جلته بالطلانها كسبق حدث أصغر كرج أو أكبر كني لنعاس خفيف حصل فيها أو ذكر حدث كذلك وأحرى لو شئت في وضوئه وحملنا كلام المؤلف على رعا في بيع البناء تبعاً لس في شرحه وفيه مخالفة لكلام ابن عرفه اذ هو ليس بمانع للصلاة ولا به غسله أو بقتله بل مانع للامامة وانظر الجواب مع أسئلة وأجوبة في شرحنا الكبير وقوله (استخلاف) نائب فاعل نذب وهو متوجه النذب فكانه يقول يندب للامام ان يستخلف عند وجود سبب من هذه الاسباب وله ترك الاستخلاف ويدع القوم ههنا فلا يرده عليه أن كلامه يوهم أن الامام لا يندب له الاستخلاف عند عدم هذه الاسباب بل يجوز له مع أنه لا يجوز وبعبارة أخرى استخلاف نائب فاعل نذب أي يندب الاستخلاف لما ذكر وهذا لا يفيد انه عند عدم ما ذكر من الاسباب يمنع منه مع انه المراد فلو قال صح لا امام ان خشى تلف مال أو نفس الخ استخلاف وهو أولى من تركه سلم من هذا وانما يندب له الاستخلاف لانه أعلم بمن يستحق التقديم فهو من التعاون على البر والتقوى تركه الى التنازع فيمن يتقدم فمبطل صلاتهم وانما يستخلف الامام ندباً اذا تعدد من خلفه فان كان

ابن عرفه) أي لان ابن عرفه جعله من موانع الامامة لا من موانع الصلاة (قوله وانظر الجواب الخ) وحاصل الجواب ان المعنى أو منع اتمام الصلاة اماماً برعاف ولا يمنع عطف سبق عليه اذ تقديره بدلالة المقام أو منع الصلاة نفسها الاجل سبق حدث قال عجم فان قيل لم يستخلف في الرعاف اذا أوجب القطع بمنزلة من سقطت عليه التجاسة قلت لعل أمر الرعاف أشد اذ قد قيل بنقصه الظاهرة فان قيل قد جعلوا من سبقه الحدث الاستخلاف فهلا كان الرعاف مثله قلت لعل منافاته أكثر وفيه شيء وقد يقال ان البناء في الرعاف رخصة فيقتصر فيها على محالها وحمل اللقائي كلام المؤلف على رعا في بيع البناء كما لو تكرر كما عند ابن زرقون أو زاد عن درهم أو طغنه اهـ (قوله وبعبارة أخرى استخلاف الخ) هذا الاعتراض علم جوابه من الذي قبلها (قوله ولئلا يؤدى) ليس هذا التحقيقاً بل مختلفاً فلا يقال قضيته ان ذلك يجب

(قوله ويبنى على قراءة الامام فيها) أى الثانية (قوله بلا تكبير) أى فى السجود أى وبلا تسميع فى الركوع (قوله ولا تبطل ان رفعوا برفعه) وكذا ان خفضوا بخفضه قبله (قوله يحتمل رجوعه للاستخلاف) أى بأن حدث الرعاف فى الركوع ولم يستخلف فى حالة الركوع ورفع (قوله ويحتمل رجوعه لرفع المستخلف) فعلى هذا يكون العذر حصل فى حالة الركوع واستخلف فى تلك الحالة (قوله وظاهره ولو علموا) أى فى الصورتين (قوله بعد دخروجه) أى فاتصاه به ليس ليكون مصليا بل بخروجه من الصلاة (قوله واذا رفعوا برفعه قبل الاستخلاف) أى على الاحتمال (٤٠٤) الاول وقوله أو بعده أى على الاحتمال الثانى (قوله فانهم يعودون الخ) أى

فى الصورتين (فان قلت) هذا ظاهر فى الاحتمال الثانى لوجود الاستخلاف دون الاول لعدمه (قلت) لانه فى الاول وان لم يستخلف فى حالة الركوع استخلف بعد الفراغ (قوله فيركعون) هذا صريح فى ان المستخلف بالفتح فى الصورتين يعيد الركوع ويعيدون معه الركوع ولو كان المستخلف بالفتح مع المأمومين أخذوا فرضهم مع الاول (قوله فان لم يعودوا معه) أى فى الصورتين (قوله عدم الاجزاء فى هذا) أى فيما ذكر من الصورتين (قوله وأما ان رفعوا الخ) شروع فى صورة ثالثة (قوله ولم يحصل استخلاف) أى من الامام أصلا بخلاف ما تقدم من الصورتين فانه قد حصل من المستخلف استخلاف اما بعد ان رفع أو قبل الرفع وقبلنا ولم يحصل استخلاف من الامام أصلا وهل حصل منهم استخلاف وهو ظاهر قوله مع الاول وهو ما فهمه شيخنا عبد الله أولا وهو الموافق لظاهر النقل ويكون هذا وجه الاتفاق (قوله هذا الخ) أى محتمل الصحة فى الصورتين الاوليين بدليل آخر العبارة حيث قال وهذا فى غير من استخلفه الخ (قوله اذا أخذوا فرضهم الخ) أى

من خلفه واحدا فلا اذا لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده قاله ابن القاسم وقبله يقطع ويتبدى قاله أصبغ وقيل بعمل عمل المستخلف بالفتح فاذا أدرك رجل ثانية الصبح فاستخلفه الامام وكان وحده فعلى الاول يصلى ركعتي الصبح كصلاة الفذ ولا يبنى على قراءة الامام وعلى الثانى يقطعهما وعلى الثالث يصلى الثانية ويجلس ثم يقضى الركعة الاولى ويبنى على قراءة الامام فيها واذا استخلف على قراءة نفسه بعد ما صلى معه ركعة من المغرب فعلى الاول يأتى بركعة بأمر القرآن وسورة ثم يجلس ثم بركعة بأمر القرآن فقط لانه بان فى الاقوال والافعال وعلى الثانى فالأمر ظاهر وأما على الثالثة فيمكن بان يأتى فى الاقوال والافعال كالاول الا انه يبنى على قراءة الامام (ص) وان ركوع أو سجود (ش) يريد ان الامام اذا حصل له سبب الاستخلاف فى ركوع أو سجود فانه يستخلف كما يستخلف فى القيام وغيره ويرفعهم الخليفة ويرفع الاول رأسه بالتكبير لئلا يقتدوا به ومثل الركوع الجلوس كما يفيد قوله بعد وتقديمه ان قرب وان يجلسه (ص) ولا تبطل ان رفعوا برفعه قبله (ش) الضمير فى رفعه للمستخلف بالكسر وأما فى قبله فيحتمل رجوعه للاستخلاف وهو الموافق لما فى التوضيح ويحتمل رجوعه لرفع المستخلف بالفتح كما قاله بعضهم وظاهره ولو علموا بحدثة ورفعوا معه تعمدوا وهو ظاهر كلامهم وقيل تبطل صلاتهم بمنزلة من ائتم من علم حديثه وفيه نظر اذ علمهم بحدثة هنا بعد خروجه من الامامة بخلاف ما مر فانه علم بحدثة حال تلبسه بها واذا رفعوا برفعه قبل الاستخلاف أو بعده وقبل رفع المستخلف فانهم يعودون مع المستخلف فيركعون معه ويرفعون برفعه فان لم يعودوا معه لم تبطل صلاتهم كذا كره ابن رشد ونقل النخعي عن ابن المواز عدم الاجزاء فى هذا وأما ان رفعوا برفعه بعد ما حصل له العذر ولم يحصل استخلاف واعتدوا برفعهم مع الاول فان صلاتهم تصح اتفاقا كما هو ظاهر كلامهم وقاله عبد الحق واقتصار الشيخ عبد الرحمن على كلام عبد الحق بوجه الاتفاق على البطلان حيث استخلف وهذا اذا أخذوا فرضهم مع الامام المستخلف بالكسر قبل حصول المانع فان لم يأخذوا فرضهم معه قبل حصوله فانه يجب عليهم العود مع المستخلف بالفتح فإخذون فرضهم معه فان تركوا ذلك عمدا بطلت صلاتهم ولعذر وفات التدارك بطلت تلك الركعة وهذا فى غير من استخلفه وأما من استخلفه فلا بد ان ركع ويرفع ولو أخذ فرضه فى الانحناء مع من استخلفه قبل حصول المانع لانه نزل منزله وركوعه غير معتد به فيكون هو كذلك كذا ينبغى كفى شرح (ص) ولهم ان لم يستخلف (ش) أى ونذب لهم أيضا الاستخلاف ان خرج ولم يستخلف عليهم أى ولهم ان يصلوا اذ اذا وليس مقابلة ان لهم الانتظار حتى يعود لهم فان صلاتهم تبطل حينئذ كما هو مبنى اشكال ابن غازى (ص) ولو أشار لهم بالانتظار (ش) أى ان استخلافهم مندوب ولو أشار لهم الاول بالانتظار الى ان يأتى ويتمهم على ظاهر المذهب خلافا لابن نافع فى ايجاب انتظاره

حيث

بان ركعوا واطمأنوا قبل حصول المانع ولم يحصل المانع الا بعد ذلك (قوله وأما من

استخلفه) حاصله ان الخليفة لا بد ان ركع ولو أخذ فرضه بخلاف من خلفه فانهم يؤمرون بالعود ولو أخذوا فرضهم مع الاول فلو لم يعودوا والفرض انهم أخذوا فرضهم صحت (قوله أى ونذب لهم) فيه إشارة الى ان قول المصنف ولهم معطوف على الجار والمجرور فى قوله لا امام ويدل له كلام المدونة وأبى الحسن أى يدل لذلك المعطف المقضى التدينية (قوله ولهم ان يصلوا اذ اذا) أى مع الكراهة (قوله كما هو مبنى اشكال ابن غازى) ونصه يقتضى هذا الاغواء ان عدم انتظاره مندوب وهو خلاف قوله بعد كعود الامام لانماها

اهـ تنبيه على محل استخلافهم ان لم يفعلوا لانفسهم فعلا بعد حصول المانع الاول فان فعلوا لم يستخلفوا لانه لا اتباع بعد القطع (قوله
أي وندب استخلاف الاقرب) فان لم يستخلف الاقرب خالف الاولى شرح شب (قوله ودخل بالكاف رعا في غير البناء الخ) لا يخفى ان
هذا الذي قاله لا يأتي الا على القول بانه يستخلف واذا فعدزه واضح بالرفاء ولا يأتي على ما قدمه من عدم الاستخلاف وبحاجب بان العذر
واضح في قرب لافي بعد وقد تقدم ان القول بعدم الاستخلاف مع انه يستخلف في سبق الحدث اؤذ كره ليكون الاستخلاف رخصة
يقتصر فيها على ما ورد (قوله ويتأخروا بواجب النية) فان قلت وجوب اتمامه (٤٠٥) ونيتة الاقتداء يتنافى ما يأتي من صحة صلاتهم
وحدانا وجوابه انه هنا وصلي فذا

حيث أشار لهم أن امكثوا وعلى المشهور لو انتظروه حتى عادوا ثم هم بطلت عليهم كما يأتي في
قوله كعود الامام لتمامها فلا منافاة بينه وبين ما هنا لان المقصود من هذا نوب استخلافهم
فلا يلزم منه جواز الانتظار بل جواز عدم الاستخلاف الصادق بجواز اتمامهم اذ اذا وهو
المراد (ص) واستخلاف الاقرب (ش) أي وندب استخلاف الاقرب من الصف الذي يليه لانه
أدري باحوال الامام وليس سهل لهم الاقتداء به (ص) وترك كلام في كحدث (ش) أي وندب له
ان لا يتكلم في استخلافه لعذر مبطل لصلاته كحدث سبقه اؤذ كره ليستتر في خروجه بل بشير
لمن يقدمه ودخل بالكاف رعا في غير البناء وأما هو فترك الكلام واجب (ص) وتأخر مؤتمافي
العجز (ش) يريد ان الامام اذا طرأ عليه ما يمنعه الامامة كالعجز عن بعض الاركان فانه
يستخلف ويتأخروا بواجب النية بان ينوي المأمومية فان لم ينوها بطلت صلاته على ما تقدم
عند قوله بخلاف الامام ولو خنازة الخ واعتبر كون النية في أثناء الصلاة للضرورة وأما تأخره
عن محله فندوب كما يفيد كلامه في الفصل السابق وكلام حلو لويهم وجوب هذا التأخر
(ص) ومسك أنه في خروجه (ش) أي وندب له اذا خرج ان يسكن أنه ليورى أنه قد حصل له
رعا في بعبارة أخرى وظاهر قوله ومسك أنه في خروجه ولو كان العذر عا فان قلت
التعليل المتقدم يقتضي ان العذر اذا كان رعا فالأيتا في فيه هذا ولا يعارضه ما تقدم من قوله
في الرعا فيخرج محسك أنه لان ذلك في رعا في البناء وليس هو لستبرل تخلف التجاسة وهذا في
رعا في غيره قلت لاشك ان من بعده لا يحصل السترنه الا بمسك أنه وكذا من قرب حيث
قطع زيادة الرعا في درهم في الانامل الوسطى (ص) وتقدمه ان قرب (ش) أي وندب
تقدم المستخلف بالفتح الى موضع الامام ان كان قريبيما منه كالصفيين ليحصل له رتبة الفضل
فان بعد اتمهم موضعه لان المشي الكثير يفسدها ويتقدم للقريب على الحالة التي حصل
استخلافه فيها (وان يجلسه) بخلاف المحرم خلف الصف فلا يدب جالسا كما هو لان هناله
عذر بخلافه هناك وايضا هنا لاجل التمييز فلا يحصل لبس على القوم فهو أشد محاسنهم ان
مفهوم ان قرب نفي استحباب التقدم مع عدم القرب ولا يؤخذ منه المنع مع أنه ممنوع (ص)
وان تقدم غيره محت (ش) يعني ان الامام اذا استخلف رجلا فتقدم غيره ممن يصلح للامامة
عمدا واشتباها كقوله يا فلان يريد واحد او في القوم أكثر منه يسمى باسمه فأتمهم الصلاة
محنت وهذا يدل على ان المستخلف لا يحصل له رتبة الامامة بنفس الاستخلاف بل حتى
يقبل ويفعل بعض الفعل (ص) كأن استخلف مجنونا ولم يقتدوا به (ش) التشبيه في الحكمة
يعني ان الامام اذا استخلف على القوم مجنونا أو مجنونه ممن لا يجوز امامته ولم يعمل بهم عملا فان
صلاتهم صحيحة لما تقدم ان المستخلف لا يكون اماما حتى يعمل بالمأمومين عملا في الصلاة

فمسك أنه للستر (قوله وان يجلسه) أي أو سجوده أي في هيئة السجود والاولو كان ساجدا بالفعل لحصلته المشقة العظيمة (قوله
لان له عذرا) وهو ان الامام مأثور بالتقدم على المأمومين كما تقدم من كراهة الصلاة أمام الامام (قوله لا يحصل لبس على
القوم) أي من جهة عدم تعيين المستخلف بفتح اللام (قوله ويفعل بعض الفعل) أي هم مع اتباعهم هكذا قال مجنون أي انه لا بد
من العمل وحكي عبد الحق عن بعض شيوخه انه بنفس الاستخلاف يصير اماما وان لم يعمل عملا حتى انه لو أحدث عالما أطل على
المأمومين (قوله ولم يقتدوا به) قال اللقاني مفهومه انه بمجرد الاقتداء تبطل والمذهب لا تبطل الا اذا عملوا معه عملا بعد الاقتداء
وهذه لا ترد على المصنف لان مفهومه غير شرط (قوله ولم يعمل بهم) هذا الحل غير ظاهر المصنف لان المصنف انما قال ولم يقتدوا به

(قوله ولو كان اماماً مجرداً لا يستخلاف) حاصله ان بعض شيوخ عبد الحق يقول انه بمجرد الاستخلاف يصير خليفة مطلقاً أي في جميع الصور وأما عبد الحق فقد وافق بعض شيوخه فيما عدا المجنون وأما المجنون فقد وافق سجنون على أنه لا بد من العمل فظهر من ذلك طرق ثلاثة طريقة سجنون وطريقة بعض شيوخ عبد الحق وطريقة المصنف طريقة رابعة والله اعلم عجب فقال فان اقتصدوا به بطلت عليهم وان كانوا غير عالمين كما تقدم في قوله أو مجنوناً (قوله لم يطلت عليهم ولولم يقتدوا به) نظر الظاهر لفظ المصنف ولو نظر لعله أولاً لقال ولولم يعمل بهم شيئاً الا ان يقال ان المعنى ولولم يقتدوا به أي فضلاً عن الالفات للعمل حتى يقول ولولم يعمل بهم (قوله وفرق عبد الحق) أي بين مسئلة (٤٠٦) المجنون والتي قبلها كما بينا (قوله وهو الظاهر) رجوع لكلام عجب ورجوع

عما حصل به أولاً (قوله حتى يعمل هم) أي فجرد الاقتداء لا يكفي (قوله البطلان ان اقتصدوا به) معني ما قبله الذي قلنا انه كلام عجب أتى به للمبالغة والحاصل ان اللغافي يقول لا تبطل الا اذا عمل بهم عملاً وعجب يقول مجرد الاقتداء تبطل وهو الظاهر (قوله أو أقوا وحداً) ولو استخلف الاصلى عليهم لانه لا يثبت له حكم الاصل الا اذا اتبع كما يفيد كلام ابن بشير كذا في شرح عب وظاهره عدم اثمهم (قوله أو بعضهم وحداً) لكن يأنم كما افاده شب (قوله وقد أسأت) أي أثمت كما هو مصرح به * (تنبيه) * اذا صلوا وحداً نام كونه استخلف عليهم وصلى المستخلف وحده ولم يدركوا مع الاصلى ركعة فلكل أن يعيد في جماعة ويلغز بذلك فيقال شخص صلى بنية الامامة ويعيد في جماعة ومأموم صلى بنية المأمومية ويعيد في جماعة (قوله ولو بعد ركعة) ومقابلته أنها تصح بعد ركعة لان من أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة (قوله محتملة للعطف) أي على قوله استخلف مجنوناً (قوله والحال)

ولو كان اماماً مجرداً لا يستخلاف كما عند بعض شيوخ عبد الحق لم يطلت عليهم ولم يقتدوا به وفرق عبد الحق بان هذا ليس ممن يؤتم به فلا يضرهم استخلافه حتى يعمل عملاً يأتون به فيه انتهى ومقتضى قوله ولم يقتدوا به بطلانها عليهم بمجرد نيته الاقتداء به وهو الظاهر خلاف مقتضى قول عبد الحق حتى يعمل بهم عملاً يأتون به فيه انتهى ومفهوم ولم يقتدوا به البطلان ان اقتصدوا به وان كانوا غير عالمين كما تقدم في قوله أو مجنوناً (ص) أو أقوا وحداً أو بعضهم أو بامامين (ش) يعني وكذلك لا تبطل صلاتهم اذا أقوا وحداً لان انفسهم وتركوا خليفة الامام وأولى لولم يستخلف عليهم أو بعضهم وحداً وترك الاقتداء بمن أم السابقين الذي استخلفه الامام أو غيره أو أقوا بامامين بان قدمت كل طائفة اماماً وقد أسأت الطائفة الثانية بمنزلة جماعة وجدوا جماعة يصلون في المسجد بامام فقدموا رجالاً منهم وصلوا وهذا كله في غير الجمعة واليه أشار بقوله (الاجمعة) فلا تصح للمؤمنين وحداً نال فقد شرطها من الجماعة والامام ولو بعد ركعة على المشهور وليسوا كالسبوق لانه يقضى ركعة تقدمت بشرطها بخلافهم فان الركعة المأتم بها بناء ولا يصح صلاة شئ من الجمعة معها و بناء فذا ولا تصح للطائفة الثانية اذا يصلى جعتمان في موضع ونصح لاسبقهما ثم انه يجوز في بعض النسخ وأقوا وحداً بالواو وهي محتملة للعطف والحال الا ان الظاهر منها الحال وصاحبها وصاحب الحال التي قبلها وهي التي ولم يقتدوا به مجنوناً وهي حال مترادفة أي متتابعة وفي بعضها باو وهو معطوف على تقدم غيره أو على استخلف مجنوناً وقوله الا الجمعة راجع للفروع الثلاثة وتصح صلاة من صلى مع الامام في الفرع الثاني بشرط توفر الشروط ككون من معه اثني عشر تنعقد بهم الجمعة وأما الفرع الثالث فتصح صلاة من صلى مع من قدمه الامام حيث قدم أحدهما فان لم يقدم أحداً وقد مواتين أو قدم هو اثنين فتصح صلاة من سبق بالسلام بشرطه فان استويا بطلت عليهم ما روي بعددتها جماعة مادام وقتها باقياً وقولنا تصح صلاة من قدمه الامام أو من سبق بالسلام محله حيث وجدت الشروط فان لم توجد فانها تبطل وحيث بطلت فهل تصح الجمعة الثانية حيث وجد شرطها أم تبطل واستظهر (هـ) في شرحه الاول (ص) وقرأ من انتهت الاول (ش) يعني ان المستخلف يكمل على صلاة الاول فيقرأ من حيث انتهى الاول في الجهر وان لم يكن قراً شيئاً افتتح القراءة من أولها فان كانت مسرية ابتدأ المستخلف القراءة من أولها ولو مكث في قيامه قدر قراءة أم القرآن لا مكان أن يكون قد نسيتها أو أبطأ في قراءتها ولم يتها وهذا معنى قوله (وابتدأ مسرية ان لم يعلم) فان علم بان يكون قد أخبره الامام بانه انتهى

فان قامت الحال وصف لصاحبها والتمام وحداً ليس وصفاً للمجنون والجواب ان الوصف في الحقيقة المقارنة لذلك (قوله مجنوناً) خبر صاحبها قصد الحكاية (قوله وفي بعضها باو الخ) لا يخفى ان نسخة أو أولى من نسخة الواو لقصورها على المجنون أي لقصور مسئلة الواو بخلاف نسخة أو لعمومها (قوله وهو معطوف على تقدم غيره الخ) لا يخفى ان عطفه على تقدم غيره يوجب أن في العبارة حذفاً والتقدير وان أقوا وحداً الخ صحت أو ان صحت المتقدم جواب عنها وان تقدم على المعطوف (قوله قدمه الامام) أي امام المسجد المقام من السلطان أو من الواقف (قوله بشرطه الخ) وهو كونه معه اثنا عشر والاولى حذف بشرطه لقوله بعد وحمل الخ (قوله أو أبطأ في قراءتها) فيه ان هذا لا يقتضي البدء وما قاله شارحنا في جهرام بعينه والظاهر انه اذا أبطأ وعلم أنه قارئاً من بعد المحقق ليه أو أكثر (قوله وابتدأ مسرية) خص المسرية بالذكر لان الجهرية شأنها العلم بحقيقة الحال

(قوله قاله بعضهم الخ) وعبر بعضهم بقوله وعليه فيقتضى الوجوب وهو المناسب لحزمة التكرير مطلقاً أي ولو من شخصين (قوله) وذلك بان يدرك الامام في الركوع المراد يدخل قبل التمام فيشمل ما اذا انحنى الامام وحصل للامام العذر بعد احرامه وقبل الرفع وان لم يطمئن الا بعد حصول العذر أو في حال وقفه أو بعد رفعه فاستخلافه صحيح أو يدخل في ابتداء رفعه من الركوع ويحصل للامام العذر بعد دخوله وقبل تمام رفعه ويستخلفه ويأتي بالركوع من أوله لانه لما حصل للامام العذر قبل تمام الرفع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الامام منه وكان استخلفه قبل شروعه فما يأتي به من السجود معتد به فلا يؤدي الى اقتداء مفترض بمنفصل ويدخل في ذلك ما اذا أحرم في حال شروعه الامام في الانحناء وحصل للامام العذر بعد ان انحنى معه سواء حصل له العذر قبل الطمأنينة أو بعدها وقبل الرفع أو في حال الرفع أو بعد تمامه وقوله فما قبله أي أو ما قبله يدخل فيه ما اذا (٤٠٧) أحرم قبل الانحناء الامام ثم انحنى معه وحصل له العذر بعد ذلك قبل الطمأنينة أو بعدها

وفي قراءة الى كذا أو كان قريباً منه فسمع قراءته فانه يقرأ من حيث انتهت الامام كما يفعل في الصلاة الجهرية وقوله وقرأ أي ندباً قاله بعضهم على سبيل البحث وظاهره ان له ان يقرأ الفاتحة حيث قرأها الاول وهو ممنوع لان تكرير الركن القولي لا يجوز وان لم ينطبل به الصلاة ودعوى أنه يغتفر هذا ذلك لان المعيد للفاتحة شخص آخر يحتاج لنقل وقوله وابتداء بسمه أي وجوباً (ص) وصحته بادراك ما قبل الركوع (ش) أي وصحة الاستخلاف بادراك المستخلف قبل العذر من الركعة التي وقع الاستخلاف فيها جازاً يعتد به وهو ما قبل تمام الركوع الذي هو رفع الرأس وذلك بان يدرك الامام في الركوع فما قبله كافي توضيحه وقلنا من الركعة المستخلف فيها يشمل ما فات ركوعه وأدرك سجوده سواء سمر مع الامام حتى قام لمابعدا وحصل له العذر فانه يصح استخلافه لادراك ما قبل تمام ركوع الركعة المستخلف فيها وهو القيام ولا يضره عدم ادراك ما قبلها (ص) والافان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صححت والافلا كعود الامام لا تمامها وان جاء بعد العذر فكما جنبي (ش) أجمع من يعتد به من شراحه على أنه لا يستقيم على هذا المساق ولذا قال ابن غازي حقه أن يفرع قوله والافان صلى لنفسه الخ على قوله وان جاء بعد العذر فكما جنبي كما فعل ابن الحاجب وقرر في التوضيح والافان لم يدرك جزاً يعتد به يستحيل بناؤه بالاولى انتهى وقال بعض لاشك أن فيه نقصاً وقد عاينوا تأخير صدر مثله من مخرج مبينه المؤلف انتهى ونحن نشرح على ما صوب ويكون مساقه وصحته بادراك ما قبل الركوع والابطال صلاتهم دون وان جاء بعد العذر فكما جنبي فان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صححت والافلا كعود الامام لا تمامها فالخلف به عذر الاول والتقديس هو قوله فان صلى لنفسه الى صحته فانه مقدم عن محله ومجمله بعد قوله وان جاء بعد العذر والتأخير هو قوله وان جاء بعد العذر فكما جنبي فانه مؤخر عن محله ومجمله قبل قوله فان صلى لنفسه فقوله والابطال صلاتهم دون أي وان لم يدرك جزاً يعتد به من تلك الركعة بأن فاته ركوعها ما بان أحرم بعد الرفع أو قبله وغفل أو نسي حتى رفع الامام فلا يصح استخلافه وان قدمه الامام فليقدم هو غيره فان لم يتأخر وعادى بالقوم في سجودها بطلت عليهم صلاتهم على المشهور لاعتمادهم بذلك السجود وعدم اعتداده هو به اذ لم يجب عليه الامتباعه الامام فهو كمنفصل أم مفترضاً قبل بطلت عليهم دون أي دون صلاته فلا ينطبل أي بشرط أن يبنى على ما فعل الامام

في قراءته الى كذا أو كان قريباً منه فسمع قراءته فانه يقرأ من حيث انتهت الامام كما يفعل في الصلاة الجهرية وقوله وقرأ أي ندباً قاله بعضهم على سبيل البحث وظاهره ان له ان يقرأ الفاتحة حيث قرأها الاول وهو ممنوع لان تكرير الركن القولي لا يجوز وان لم ينطبل به الصلاة ودعوى أنه يغتفر هذا ذلك لان المعيد للفاتحة شخص آخر يحتاج لنقل وقوله وابتداء بسمه أي وجوباً (ص) وصحته بادراك ما قبل الركوع (ش) أي وصحة الاستخلاف بادراك المستخلف قبل العذر من الركعة التي وقع الاستخلاف فيها جازاً يعتد به وهو ما قبل تمام الركوع الذي هو رفع الرأس وذلك بان يدرك الامام في الركوع فما قبله كافي توضيحه وقلنا من الركعة المستخلف فيها يشمل ما فات ركوعه وأدرك سجوده سواء سمر مع الامام حتى قام لمابعدا وحصل له العذر فانه يصح استخلافه لادراك ما قبل تمام ركوع الركعة المستخلف فيها وهو القيام ولا يضره عدم ادراك ما قبلها (ص) والافان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صححت والافلا كعود الامام لا تمامها وان جاء بعد العذر فكما جنبي (ش) أجمع من يعتد به من شراحه على أنه لا يستقيم على هذا المساق ولذا قال ابن غازي حقه أن يفرع قوله والافان صلى لنفسه الخ على قوله وان جاء بعد العذر فكما جنبي كما فعل ابن الحاجب وقرر في التوضيح والافان لم يدرك جزاً يعتد به يستحيل بناؤه بالاولى انتهى وقال بعض لاشك أن فيه نقصاً وقد عاينوا تأخير صدر مثله من مخرج مبينه المؤلف انتهى ونحن نشرح على ما صوب ويكون مساقه وصحته بادراك ما قبل الركوع والابطال صلاتهم دون وان جاء بعد العذر فكما جنبي فان صلى لنفسه أو بنى بالاولى أو الثالثة صححت والافلا كعود الامام لا تمامها فالخلف به عذر الاول والتقديس هو قوله فان صلى لنفسه الى صحته فانه مقدم عن محله ومجمله بعد قوله وان جاء بعد العذر والتأخير هو قوله وان جاء بعد العذر فكما جنبي فانه مؤخر عن محله ومجمله قبل قوله فان صلى لنفسه فقوله والابطال صلاتهم دون أي وان لم يدرك جزاً يعتد به من تلك الركعة بأن فاته ركوعها ما بان أحرم بعد الرفع أو قبله وغفل أو نسي حتى رفع الامام فلا يصح استخلافه وان قدمه الامام فليقدم هو غيره فان لم يتأخر وعادى بالقوم في سجودها بطلت عليهم صلاتهم على المشهور لاعتمادهم بذلك السجود وعدم اعتداده هو به اذ لم يجب عليه الامتباعه الامام فهو كمنفصل أم مفترضاً قبل بطلت عليهم دون أي دون صلاته فلا ينطبل أي بشرط أن يبنى على ما فعل الامام

هنا تمام الرفع فاما يستخلف من أدركها معه فان لم يدركها معه لم يصح استخلافه في باقيها ولو أدرك معه ما قبلها فن صلى مع الامام ركعة ثم زوحم عن ركوع ما بعدها ولو أمكنه تلافيه وحصل للامام العذر في حال سجودها بعد رفعه منها وقبل قيامه لما يليها فانه لا يستخلف الامام في بقيتها لان ما يفعله المستخلف بالفتح من بقيتها لا يعتد به وهم يعتدون به فاقداً وهم به كاقداة مفترض بمنفصل اه (قوله وأدرك سجودها) بل ولو لم يدرك سجودها وأدرك في الثانية ثم حصل له العذر يصح (قوله ان يفرع قوله والا) ليس للفظه الادخل في التفسير (قوله والا فن الخ) أي ان لم يقل حقه كذا بل أتبع المتن على ظاهره فلا يصح لان من لم يدرك جزاً يعتد به يستحيل الخ (قوله صدر مثله) مثل زائدة (قوله أو قبله) القبالية ظرف متسع أي بان أحرم في حالة قيام تلك الركعة ثم زوحم عن ركوعها أو أحرم قبل قيام تلك الركعة بان كان أدرك الركعة الاولى مثلاً ثم زوحم عن ركوع الثانية (قوله على المشهور) وقيل لانه وان كان لا يعتد به واجب عليه لوجوب متابعتها الامام لولم يحدث وصار باستخلافه كأن الامام لم يذهب قاله ابن شاس وغيره

قوله فيأتي بالرفع لا يخفى أن الاتيان بالرفع فرع عن كونه يركع مع انه لا يركع بل يسجد (قوله فكأجنبي) الكاف زائدة لانه أجنبي حقيقة (قوله لانهم محرمون قبله) هذه العلة لا تنتج البطلان (قوله فان صلى لنفسه صلاة منفردا الخ) بان لا يكمل الركعة في الفرض المذكور وانما ابتدأ القراءة فاعلا لجميع الركعة فصحت صلاته صلاة منفرد (قوله ولم بين الخ) لازم للذي قبله (قوله بالركعة الاولى) قال الشيخ أحمد الباء في قوله بالاولى الخ ظرفية والجار والمجرور حال أي بني حال كونه مستخفا في الاولى أو الثانية (قوله وابتدأ قراءة الفاتحة) تبع الشارح فيه استظهار بعض الشراح وقال الشيخ أحمد ثم مقتضى البناء أنه لو أدرك الامام بعد ان قرأ الفاتحة أنه يبنى على ذلك وقد يقال بناء على وجوب الفاتحة في الجل وترد فيه (٤٠٨) الخطاب (أقول) ولا تردد لان الفرض أنه جاهل فالمتعين الاقتصار على الاول وهو أنه لو قرأ الامام الفاتحة فالمراد أنه يبنى على قراءة الامام كما أفاده بعض المحققين (قوله المأمومية) المناسب الامامية (قوله والا فليس مؤتمعا) المناسب أن يقول والا فليس اماما (قوله ان استخلفه على وتر الخ) أي بان كان الباقي وترأ وشفعا (قوله فلا حاجة لما قاله المازري مع قوله ان استخلفه على وتر) أي بان كان الباقي و ترا (أقول) بل يحتاج له وذلك ان معنى قول المازري وشفع المغرب كوتر غيرهما ان الباقي شفع لأن الماضي شفع وحاصله أن قول سحنون يقتضى أنه لو استخلفه وكان الباقي شفعان تصح الصلاة مع أنها باطلة فقال المازري وشفع المغرب كوتر غيرهما في البطلان (قوله وظاهر كلام المؤلف) هذا لعجج موافقا للقائى وهو تقرير آخر مغاير لما صدر به الذى نهايته فأتى بهم (قوله على ما اذا كان في حدث الخ) أي مطلقا سواء استخلف عليهم أم لا عملا عملا أم لا فانه متى رجع بعد زوال حدثه وأتم بهم فان صلاتهم تبطل فقوله واستخلف الخ راجع لقوله أو في رعا فبناء الخ (قوله وكان في القوم) هذا يدل على أن خلفه مسبوقين وغيرهم وقوله بعد

بأن يأتي بما كان يأتي به مع الامام لو لم يحصل له عذر فيأتي بالرفع والسجود فان تركه بطلت صلاته أيضا (ص) وان جاء بعد العذر فكأجنبي (ش) ما تقدم حكمه من جاء قبل العذر وأما ان جاء المستخلف بالفتح بعد حصول العذر من الامام وخروجه من الامامة فكأجنبي فلا يصح استخلافه على القوم وتبطل صلاة المؤتمين به لانهم محرمون قبله وأما صلاته هو فان صلى لنفسه صلاة منفرد ولم بين على صلاة الامام ولم يقبل الاستخلاف فان صلاته صحيحة وكذا ان قبل الاستخلاف على حسب ظنه والحال أنه يبنى على صلاة الامام بالركعة الاولى وابتدأ قراءة الفاتحة أو الثالثة في الرابعة واقتصر كالامام على الفاتحة وانما صحت صلاته لانه لا مخالفة بينه وبين المنفرد جلوسه في محل جلوسه وقيامه في محل قيامه والى هذا أشار بقوله (فان صلى لنفسه أو بني بالاولى أو الثالثة صحت) أي صلى لنفسه بنية الفسدية أو بني بالاولى بنية المأمومية أي بحسب ظنه وهذا لا يكون الا جهلا والا فليس مؤتمعا (ص) والا فلا (ش) أي وان لم بين بالاولى ولا بالثالثة بل بنى بالثانية في الثانية أو بالثالثة أو بالاربعية أو الثالثة في الثالثة فقط أو الاربعة في الرابعة فلا تصح صلاته جلوسه في غير موضع جلوسه وهذا معنى قول سحنون ان استخلف على وتر بطلت وعلى شفع صحت المازري وشفع المغرب كوتر غيرهما انتهى ومعنى ان شفع المغرب كوتر غيرهما أنه استخلفه بعد ان مضى منها شفع لا بعد ان مضى منهاركة وحينئذ لا حاجة لما قاله المازري مع قوله ان استخلفه على وتر بطلت (ص) كعود الامام لا تمامها (ش) تشبيهه في البطلان أي كاتبطل الصلاة اذا عاد الامام بعد زوال عذره لا تمامها بهم سواء خرج ولم يستخلف ولم يفعلوا لانفسهم شيئا إلى أن عاد أو استخلف عليهم ثم عاد فأخرج المستخلف وأتم بهم وظاهر كلام المؤلف كغيره بطلان الصلاة كان العذر حدثا أو رعا فاستخلف الامام أم لا عملا عملا بعده أم لا وليس كذلك بل البطلان محمول على ما اذا كان في حدث أو في رعا فبناء واستخلف الامام أولم يستخلف وعملوا عملا بعده وأما لو لم يستخلف ولم يعملوا عملا بعده فلا تبطل (ص) وجلس لسلامه المسبوق كأني سبق هو (ش) لما لم يكن من شرط المستخلف ادراك صلاة الامام من أولها بل ادراك جزء يعتد به من ركعة الاستخلاف وهو صادق بمن سبق عاقل تلك الركعة كما مر تقريره بين هنا كيفية فعل المستخلف المسبوق والقوم بعد اتمام صلاة الامام الا صلى سواء شاركه في ذلك بعض من خلفه أم لا والمعنى ان الامام اذا استخلف مسبوقا وكان في القوم أيضا مسبوق فأتم النائب ما بقي من صلاة الاول أشار اليهم جميعا أن اجلسوا وقام لقضاء ما عليه وجلس من خلفه من المسبوقين على المشهور فاذا كمل صلاته وسلم قاموا للقضاء وكذا لو كان المستخلف فقط مسبوقا دون القوم فانهم

أبضا وجلس من خلفه ينافيه الا ان يقال ان في العبارة حدثا أي وغيرهم وقول المصنف وجلس لسلامه المسبوق أي وغيره (قوله وجلس من خلفه من المسبوقين) وذلك لانه يصح الاقتداء بالمستخلف فيما فيه بان سواء كان المستخلف بالكسري يفعله أم لا كما اذا كان الامام المسافر استخلف مقبلا ولا يصح الاقتداء به فيما فيه قاض فن أحرم خلف الامام المستخلف بالفتح فان كان فيما يفعله قضاء عما سبق به المستخلف بالكسري لم يصح اقتداؤه به فيه وأن كان فيما يفعله بناء فانه يصح اقتداؤه به سواء كان المستخلف بالكسري يفعله أم لا (قوله على المشهور) مقابلة اللغمية بخير بين ان يصلى وينصرف قياسا على الطائفة الاولى في صلاة الخوف أو يستخلف من يصلى به أو ينظر الامام فيسلم معه لان كليهما قاض والسلامان واحد أو ينظر فراغ الامام من قضائه ثم يقضى

(قوله وقد سلم قبله الخ) هذا فيما إذا كان المأموم مسبوقاً بقل معاً على المستخلف بالفتح وقوله أو حصل منه أحدهما أي القضاء كالمو كان المأموم مسبوقاً بكثر أو بمساو أو السلام كما إذا كان الذي خلفه غير مسبوق أصلاً (قوله ما وجه ابراز الضمير) أقول كان وجهه إشارة إلى أن السبق اختص به وقد أشار به بقوله كأن سبق هو أي وحده (قوله عطف على الضمير) فيه شيء لأنه يصير المعنى المسبوق يجلس لسلام الامام المسبوق لسلام الامام المقيم فيقتضي تقييد هذه بالمسبوق وليس كذلك فالمناسب عطفه على جملة قوله وجلس لسلامه الخ لانها في قوة قوله أي المستخلف المسبوق ينتظر لا المستخلف المقيم وقرئ بين هذه والسابقة بان هذه لم يدخل فيها على موافقة الامام في السلام فلا يلزم انتظار سلامه بخلاف السابقة (٩٠ ع) (قوله يقومون لانعام ما عليهم افذا) أي وهي بناء فقول المصنف للقضاء تسمي (قوله اذ لم يدخل هذا

المقيم على أن يقتدى بالاول في السلام) أي حتى ينتظره المسافرون يسلمون بسلامه (قوله لكرهه اقتداء المسافر) أي الذين هم المؤمنون بالمقيم يقول وكذا يكره اقتداء المقيمين الذين خلفه بالمسافر (قوله بان يكون موجوداً هناك) وانما لم يحمله على عدم أصالة قول المصنف فيسلم المسافر وقوله ولا يصلح للامامة أي لكونه عاجزاً مثلاً أو جاهلاً فقول الشارح بعد أول كونه جاهلاً لا يظهر لانه يلزم عليه التكرار إلا أن يخص الاول بماءد الجاهل بقي أن يقال ان صحت صلاته صح الاتمام به فكيف يتأتى أن يكون جاهلاً وتصح صلاته ولا يصح الاتمام به إلا أن يفرض ذلك في أي وقوله فهو من اضافة المصدر لمفعوله أو لفاعله أو لفاعله أي في الاولين وقوله أو لفاعله أي في الثالث (قوله كما يفهم منه) أي مما يأتي في باب السفر ولما كان في ذلك خفاء قال تأمل (أقول) تأملنا فلم نجد ما يفهم منه ذلك إلا الكراهة انما تكون عند الامكان لا عند عدمه فتدبر (قوله من أنهم كلهم يجلسون) أي مسافرون ومقيمون ولا يقوم المقيم لآتي بما عليه خلف المستخلف المقيم لانه يلزم عليه الاقتداء

أيضاً يجلسون ينتظرون قضاءه ليسلموا بسلامه على مذهب المدونة لان السلام من بقیة صلاة الاول وقد حل هذا محله في الامامة فيه فلا يخرج عنه غير معنى يقتضيه وانتظار القوم لقراءته من القضاء أخف من الخروج من امامته وقيل يستخلف من يسلمهم قبل قيامه لقضاء ما عليه فقوله وجلس لسلامه المسبوق أي والمستخلف في هذه أيضاً مسبوق وقوله كأن سبق هو أي وحده دون من خلفه فلو لم يجلس المقتدى لسلامه فانما تبطل صلاته لانه صار بالاستخلاف امامه وقد سلم قبله وقضى في صلبه أو حصل منه أحدهما فقط وانظر ما وجه ابراز الضمير في قوله كأن سبق هو (ص) لا المقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر أو وجهه فيسلم المسافر ويقوم غيره للقضاء (ش) المقيم بالخبر عطف على الضمير المضاف اليه سلام من غير اعادة الخافض أي لا الامام المقيم يستخلفه الخ والمعنى ان الامام المسافر اذا استخلف مقيماً على مسافرين ومقيمين وأكمل صلاة الاول فان من خلفه من المقيمين يقومون لانعام ما عليهم افذاً للدخولهم على عدم السلام مع الاول والمسافرون يسلمون لانفسهم عند قيام المستخلف المقيم ما عليه ولا ينتظرونه ليسلموا معه اذ لم يدخل هذا المقيم على أن يقتدى بالاول في السلام وقيل يستخلف من يسلمهم وقيل ينتظرونه ولما كانت السنة أن يستخلف المسافر مثله لكرهه امامة المقيم للمسافر أشار المؤلف الى التعذر بقوله لتعذر استخلاف مسافر بان يكون موجوداً هناك ولا يصلح للامامة وليس من التعذر بعده لا مكان استخلافه مع صلاته في مكانه من غير كراهة لان المحل محل ضرورة أو جهله أي جهل تعيينه من المقيمين أو جهله أنه خلفه أو لكونه جاهلاً فهو محتمل لان يكون قوله أو جهله من اضافة المصدر لمفعوله أو لفاعله وبعبارة أخرى فان قلت كلام المؤلف يقتضي انه اذا استخلفه لغير تعذر مسافر وجهله أن الحكم ليس كذلك مع أنه كذلك قلت مراده بيان الوجه الذي يجوز فيه استخلاف المقيم على المسافرين اذا استخلفه عليهم في غير ذلك مكروه ولكن الاولى حذف قوله لتعذر مسافر أو جهله ليشمل ما اذا استخلفه مع عدم تعذر المسافر وجهله ويفهم حكم ما اذا استخلفه في هذه الحالة وهو الكراهة مما يأتي في باب السفر كما يفهم منه جواز استخلافه لتعذر مسافر أو جهله تأمل ثم ان ما مشى عليه المؤلف من ان المسافر يسلم ويقوم غيره للقضاء عند قيام المستخلف المقيم خلاف المعتد من المذهب من أنهم كلهم يجلسون في هذه المسئلة أيضاً كآتي قبله السلام المقيم المستخلف (ص) وان جهل ماصلى أشار فأشاروا والاسج به (ش) أي اذا جهل المستخلف المسبوق ماصلى الامام الاول أشار اليهم ليعلموه وأشار اليه المأمومون بعدد ماصلى فان فهم فواضح والاسجوا به فان لم يفهمهم بالتسبيح كلوه وكلهم على ما في سماع موسى ابن رشد هو الجاري على المشهور من ان الكلام لاصلاح الصلاة غير مبطل وقوله سجد به أي لاجل افهام

(٥٢ - خري اول) بامامين في صلاة ليس أحدهما نائباً عن الآخر نعم لوجاء شخص فوجد الامام في ركعتي الاتمام فله أن يأتم به (قوله أشار فأشاروا) أي ليعلموه بماصلى لآتيا بقوله وان جهل ماصلى لاتفاق المؤمنين سواء كانوا مقيمين أو مسافرين على ماصلى اخلاف أحوالهم فيما بقي مع أن العلم بأحدهما يستلزم العلم بالآخر (قوله والاسج به) فان قدم التسبيح مع الفهم بالاشارة فقبل بعدم البطالان واستظهر البطالان لان قصد الافهام بالتسبيح في غير محله لغير حاجة يبطل وحيث حصل الفهم بالاشارة صار التسبيح لغير حاجة (قوله كلوه) فلو كلوه مع وجود الفهم بالاشارة والتسبيح لبطلت (قوله لاجل افهام المستخلف) أو بسببه مرجع

التعليل والسببية شيء واحد (قوله من لم يعلم خلافه) قال عب و يعمل المأموم المسبوق العالم مع المستخلف الذي لم يعلم ولكن لا يتبعه فيما زاد عليه ولا يجلس معه اذا اجلس في محله لا يجلس فيه فاذا استخلف في ثانية الظهر وقال له الاصلى بعد ما صلى ذلك المستخلف الثالثة أسقطت ركوعا من الاولى فان من علم من المأمومين خلاف قوله لا يجلس مع المستخلف اذا اجلس بعد فعل الثالثة التي صارت ثانية و يفعل معه الرابعة فاذا اجلس المستخلف بعد ها وسجد للسهو فان العالم خلافه يستمر جالسا حتى يأتي المستخلف بركعة القضاء فيشهد معه ويسلم بعد سلامه كذا في عب (٤١٠) ولم يظهر قوله فاذا اجلس المستخلف بعد ها لان المستخلف لا يجلس بعدها كما يظهر

من تقريره (قوله وفي لزوم اتباع) أي اتباع هذا المأموم الامام المستخلف (قوله بعد) اعلم ان افظ عقب تدل على ان المراد دون بعد لان بعد حقيقة في التراخي قال عب فان آخره وسجد بعد كماله صلاة نفسه فالظاهر أنه لا يضر (قوله سجد الامام) أي البعدي (قوله فان كان سهو بزيادة) أي كان فيما يأتي به قضاء أو كان فيما استخلف عليه وقوله وان كان بنقص أي كذلك (قوله ينقلب لهما قبلها) أي للقاعدة المعلومة أنه اذا اجتمع نقص وزيادة يغلب جانب النقص على جانب الزيادة (قوله أنه لا ينقلب) أي بل يكتفى بالسجود بعد السلام أي الذي هو لزوم الزيادة الامام وهو مخالف للقواعد وانظر لم كان انقص الذي حصل فيما استخلف عليه يبقية الى أن يفرغ من صلاته وهلا فعله عقب كمال صلاة الامام مثل السهو الذي يترتب عليه ويحجب بانه نظريه لفعله هو والحاصل ان ما قاله الشارح من القولين في السجود بعد اكمال صلاة المستخلف بالفتح من كونه يسجد قبل أو بعد اغما هو في محض الزيادة من الامام واما اذا كان المترتب على الاصل سجودا بنقص ثم سها المستخلف بنقص أو زيادة فيما كمله من صلاة امامه

المستخلف أو بسببه واذا جهل وجهه لوفاته يعمل على المحقق ويأخذ غيره (ص) وان قال للمسبوق أسقطت ركوعا يعمل عليه من لم يعلم خلافه (ش) يعني ان الامام اذا قال للمستخلف المسبوق أسقطت ركوعا ونحوه مما يلزمه ابطال الركعة فانه يعمل على قوله المستخلف المسبوق ويعمل عليه أيضا من المأمومين كل من لم يعلم خلافه وهو من علم صحة مقاتله أو ظنها أو شك فيها أو ظن خلافها ولا يعمل على قوله من علم صحة صلاة الامام وصلاة نفسه بل يعمل على ما علم وظاهره ولو المستخلف وفي لزوم اتباع من يتقن صحة صلاة نفسه وشك في صلاة الامام قولان نقلهما ابن رشد وتقدم نقل طريقته ابن رشد وغيره وهذه المسئلة يغني عنها ما تقدم من قوله وان قام امام لخامسة الخ وأعادها لاجل قوله وسجد قبله الخ وانما فرضا في المسبوق مع أن غيره كذلك في أنه يعمل عليه من لم يعلم خلافه لاجل قوله يسجد قبله بعد صلاة امامه اذا لا يتأتى هذا في غير المسبوق ولا مفهوم لركوع ولو قال ركنا لكان أشمل (ص) وسجد قبله ان لم تتمحض زيادة بعد صلاة امامه (ش) والمعنى أن السجود القبلي يسجد به عقب كمال صلاة امامه وقبل تمام صلاته كما اذا أخبره بعد ما عقد الثالثة أنه أسقط ركوعا مثلاً فانه يسجد هنا بعد كمال صلاة امامه الذي استخلفه لان هناك زيادة ونقص السورة لرجوع الثالثة ثانية أو أخبره بذلك في قيام الرابعة أو بعد عقدها ولو في الجلوس الأخيرة لاحتمال أن يكون من الاولى فتقلب الثالثة ثانية وهذا ما لم يعين له انه من الثالثة أو من الرابعة فان عين له ذلك فانه حينئذ تتمحض الزيادة فيسجد بعد سلامه وكذا اذا أخبره وهو في الجلوس الوسطى مثلاً أنه أسقط ركوعا فانه يسجد بعد كمال صلاته لان السجود هنا بعدي تتمحض الزيادة وهذا واضح اذا أدرك مع الامام ركعة والا فلا يسجد كما يفيد ما تقدم في باب السهو وقد يقال انه لنيابته عن الامام بصير مطلوباً بما يطلب به الامام فيطلب حينئذ بسجود السهو وان لم يدرك ركعة وعلى هذا فيتمحض ما تقدم في السهو بغير ما هنا وحيث كان السجود بعدياً تتمحض الزيادة ففعله بعد سلام المستخلف ولو ترتب عليه فيما استخلفه عليه الامام أو فيما يأتي به قضاء بنقص أو زيادة أجزأه لذلك سجود الامام فان كان سهو بزيادة كسهو الامام فواضح وان كان بنقص فقال غير ابن القاسم ينقلب لهما قبلها وظاهر ما في النواذر أنه لا ينقلب عند ابن القاسم فقد تبين أن انظر من قول المؤلف بعد صلاة امامه متعلق بقوله يسجد قال بعض وانما أخره عن قوله ان لم تتمحض زيادة لئلا يتوهم رجوع الشرط لانه يصير التركيب هكذا ويسجد قبله بعد صلاة امامه ان لم تتمحض زيادة فيوهم أنه عند تتمحض الزيادة يسجد قبل صلاة الامام وهو فاسد * ولما كانت الفريضة تقع مرة تامة غير مجموعة مع فرض آخر ومجموعة وحرة مقصورة مجموعة وغير مجموعة وقد تقدم حكم التامة غير المجموعة شرع فيما عداها مبتدئاً ببيان حكم القصر فقال

فان سجوده لا امامه يغنيه عن سجوده هو أي بنقص أو زيادة ويبقى ما اذا حصل للمستخلف سهو فيما يأتي به قضاء فانهم لا يسجدون معه سواء كان بنقص أو زيادة هذا كله مستفاد من الخطاب في فصل صلاة المسافر في (قوله غير عاص به) صفة لمسافر أي حريد السفر فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المسبب على السبب * (تنبيه) * السفر لغة قطع المسافة مأخوذ من الاسفار ومنه أسفرت المرأة عن وجهها أظهرته وأسفر الصبح ظهر لانه لم يشقته يسفر عن أخلاق الرجال وقوله أربعة برء معمول لمسافر ولو قطعها في لحظة واحدة كالمطار مثلاً والمشهور أنه تحديد لا تقرير فلا يجوز القصر فيها دونها (قوله أربعة برء) وهذا باعتبار المكان

وباعتبار الزمان من حملتان أي سير يومين معتدلين سير الحيوانات المنقلة بالاحمال كما في الشيخ أحمد الزرقاني أو سفر يوم وليلة سير
الحيوانات المنقلة بالاحمال على المعتاد كما للشاذي وظاهر بعضهم أنه الراجح قال في لـ وجد عندى مانصه وانظر هل يحسب اليومان
من الفجر أو من طلوع الشمس وهو الظاهر اهـ (قوله كل ميل ثلاثة آلاف الخ) قيل ومقادير بعضهم أن الراجح ان الميل ستة آلاف
ذراع والذراع أربعة وعشرون اصبعاً معترضه معتدلة والمراد به الذراع الهاشمي والاصبع ست شعيرات معتدلة معترضه وكل شعيرة
ست شعيرات من شعر البرذون والذراع الهاشمي ينقص عن الذراع الحديدي المعروف الآن الثمن فتكون الستة آلاف خمسة آلاف
وسبعمائة وخمسين ذراعاً بالحديد (قوله كل شعيرة ست شعيرات) كذا قال (٤١١) القراني واعترض بان الشعيرة بهذا الوصف وهو

كون بطن احدهما انظر الاخرى
لا يصح لان الشعيرة بهذا الوصف
تكون على جنبها وهذا لا يسع الست
شعيرات وانما يسعها ظاهرها أو
بطنها كما هو نقل النووي (قوله
يسن في حقه) أي يسن في حقه
سنة عين مؤكدة وفي آكدتها
على سنة الجماعة وعكسه قول ابن
رشد والنجمي (قوله غير عاص
بسفره) وأما العاصي فيه كالزاني
وشارب الخمر فيقصر انفاً فاولا فرق
في منع العاصي من القصير بين أن
يكون عاصياً به مدخولاً عليه أو
طارفاً فعصى بالسفر في اثنا عشر
(قوله بالكرامة والجواز) وقيل
بالكرامة والحرمة والحاصل أن
الراجح الحرمة في العاصي والكرامة
في اللاهي فان وقع وزل وقصر
فالراجح لا إعادة فيه ما (قوله فلو قصر
الخ) الراجح لا إعادة في العاصي
واللاهي (قوله ولابن المـواز
تفصيل) وهو أنه يعلق تقدمت
مسافة البر أو تأخرت حيث كان
السير فيه بمجرد أف أو به وبالرجح
فان كان يسير فيه بالرجح فقط لم
يقصر في مسافة البر المتقدمة وهي
دون قصر اذ لعله يتعذر عليه الرجح

أربعة برداً أكثر كل بريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال كل ميل ثلاثة آلاف وخمسمائة
ذراع والذراع مابين طرفي المرفق الى طرف الاصبع الوسطي كل ذراع ستة وثلاثون
اصبعاً كل اصبع ست شعيرات بطن احدها الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعيرات من شعر
البرذون يسن في حقه أن يقصر الصلاة الرباعية حيث كان غير عاص بسفره أو لا فيمنع قصر
العاصي كالأبق وقاطع الطريق ما لم يتب فان تاب وقصر وينظر للمسافة من وقت التوبة وفهم
من قوله به أن العاصي فيه يقصر وهو كذلك اتفاقاً في قصر العاصي قولان بالحرمة والكرامة
وفي اللاهي قولان بالكرامة والجواز والراجح الحرمة في العاصي والكرامة في اللاهي
فلو قصر العاصي أعاد أبداً على الراجح وان قصر اللاهي أعاد في الوقت كما قاله ق (ص) ولو
بحر (ش) مباينة في طلب هذه المسافة لا للرد على من يقول انه لا يقصر في البحر لان هذا
لم يقله أحد ولا بد من مسافة أربعة برد ولو كان السفر بحر مع الساحل أو اللجة على المشهور
وقيل يعتبر في البحر سير يوم وليلة دون المسافة وقيل يعتبر في اللجة بالزمان ومع الساحل بالمسافة
ولو اتفق له سفر يومين في بحر فيقصر ويلقى من غير تفصيل ولابن المـواز تفصيل وعليه اقتصر
شارح قواعد عياض كما اقتصر بهرام عليه واعترضه بعضهم بما هم أنه المذهب (ص)
ذهاباً (ش) امام مفعول مطلق لفعل محذوف أي يذهبها ذهاباً فلو كانت ملققة من الذهاب
والاياب لا يقصر أو تميز نسبة أي من جهة الذهاب أو حال من أربعة برد عند من يجوز مجيء
الحال من النكرة من غير مسوغ لكن يؤول ذهاباً بذهاب أي حالة كونها مذهباً فيها (ص)
قصدت (ش) يريد أن مسافة القصر لا بد وان تكون مقصودة اذ لو قطعها من غير قصد
لم يقصر كالهائم كما يأتي ولو جاوز مسافة القصر (ص) دفعة (ش) مفعول مطلق لفعل محذوف
أي يدفعها دفعة ومعنى يدفعها يوقعها واعرابه تمييزاً من عدم التمييز لان دفعة وطورا ومرة
ونحوها ماصدر منصوبة على المفعولية المطلقة كما قاله ابن الحاجب والمراد بكون الاربعه
برد قصدت دفعة أن لا يقيم فيما بينها إقامة توجب الانعام كأربعة أيام صحاح فن قصداً أربعة
برد ونوى ان يسير منها ما لا تقصر فيه الصلاة ثم يقيم أربعة أيام صحاح ثم يسافر باقيها فانه يتم
وليس المراد أن يقطعها على ظهر واحد أي انه يقطعها مرة واحدة أي يسيرها في سيرة واحدة
لان العادة قاضية بخلاف ذلك ودفعه بفتح الدال (ص) ان عدى البلدى البساتين المسكونة
(ش) لما كان الانعام هو الاصل والنية لا تخرج عن الاصل بمجرد اشتراط معها الشرع
واشترط في الشرع الانفصال عن حكم محله ثم قسم المحل المنفصل عنه فان كان بلداً فلا

وقصر ان زله حيث كان فيه مسافة قصر لا أقل وهو الراجح خلافاً لشارحنا ولا يقصر مادام في المرسى انظر عب (قوله شارح قواعد
عياض) أي الذي هو العوفي (قوله امام مفعول مطلق) وهو الاظهر فلذا قدمه (قوله أو تمييز نسبة) ظاهر العبارة ان عندنا نسبة بين
شيئين وفيها إجماع كقولك طاب زيد نفساً وبين التمييز ونقول هنا نسبة السفر أربعة تلك النسبة الا بقاعية فيها إجماع بينت بقوله
ذهاباً لانه يحتمل من جهة الذهاب أو الاياب فاذا أنه من جهة الذهاب فقط (قوله من غير مسوغ) فيه نظر بل المسوغ موجود وهو
التخصيص بالاضافة (قوله يريد الخ) تراهم جعل قوله قصدت شرطاً على حدته وليس كذلك بل هو قوله دفعة شرط واحد وذلك لان
الهائم قد خرج بقوله لمسافر أي لم يسافر أربعة برد والهائم لا يقال في حقه ان كان مريداً سفر أربعة برد (قوله ونحوها) كعادة (قوله
ان عدى البلدى) أي الحضري ويدخل فيه العمودي اذا نوى إقامة أربعة أيام صحاح ثم أراد الارتحال فلا يقصر حتى يجاوز البساتين

(قوله أو مافي حكمه) كارتفاق ساكنيهما بابل البلد بنار وطبخ وخبر وشراء من سوقها وإذا سافر من الجانب الذي لا بساتين به لم يقصر حتى يجاوز قدر ما هي به أي إذا سافر من الجانب الذي لا بساتين به والفرض المحاذة كمن سافر من ناحية باب النصر لجهة الشرقية أما بجانب البساتين أو ليس بجانبها إلا أنه محاذيها وأما لو كانت البساتين من جهة باب النصر وسافر من الجهة الأخرى بان سافر من ناحية الأزبكية وفرض أنه لم يكن بها بساتين فيمكن تعديده البناء بتبسيه كمثل البساتين القريتان التي ترتق أحدهما بابل الأخرى بالفعل والافينظر لكل واحدة بمفردها بان كان عدم الارتفاق لخواصها وفي شرح شب وانظر إذا كان بعض ساكنيهما يرتق بالبلد كالجانب الأيمن دون الآخر والظاهر أن حكمها كلها بحكم المتصلة (٤١٢) اه قوله يحمل هذا على ما إذا كان من جانب واحد

والأفلا (قوله ان كانت قرية جمعة) يقصر حتى يتعدى البنيان والبساتين المتصلة به أو مافي حكمه كانت بلدة جمعة أو غيرها ولا عبرة بالمزارع وهذا هو المشهور وروى مطرف وابن الماحشون عن مالك ان كانت قرية جمعة فلا يقصر حتى يجاوز بيوتها بثلاثة أميال من السور ان كان للبلد سور والأش آخر بنيانها وان لم تكن قرية جمعة فيمكن مجاوزة البساتين فقط واختلف هل هو تفسير وهو اختيار ابن رشد أو خلاف وهو رأي الباجي وغيره وتؤول المدونة على هذه الرواية لان حقيقة السفر في هذا الباب وباب الجمعة سواء فكانان الجمعة لا تسقط عن هودون ثلاثة أميال لانه في معنى الحاضر كذلك لا يقصر حتى يجاوزها وهذا معنى قوله (وتؤول أيضا على مجاوزة ثلاثة أميال بقرية الجمعة) انتهى والظاهر ان هذا الخلاف حيث لا تزيد البساتين المسكونة على ثلاثة أميال فان زادت عنها اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وكذا اذا كانت ثلاثة أميال وأما اذا كانت الثلاثة أميال تزيد على البساتين المسكونة فيجوز فيمأزاد منها على البساتين التأويلان في اعتبار مجاوزتها وعدمها والمراد بالمسكونة المسكونة ولو في بعض الأحيان وهذا أولى من البناء الحرب فانه لا يقصر حتى يجاوز (ص) والعمودي حلت (ش) أي وان جاوز وفارق العمودي ساكن البداية حلت الجحاح هو في حلة صدق أي محلة صدق والمحلة منزل القوم ولو تفرقت البيوت بحيث يجمعهم اسم الحى واسم الدار فلا يقصر حتى يجاوز الجميع ويكون ذلك حكم الفضاء والرحاب وان لم يجمعهم اسم الحى واسم الدار قصر اذا جاوز بيوت حلت هو واذا جمعهم اسم الدار دون اسم الحى فهو كما اذا جمعهم اسم الحى والدار كما هو الظاهر والظاهر أيضا فيما اذا جمعهم اسم الحى ولم يجمعهم اسم الدار بان كان لكل فرقة منهم داران تعتبر كل دار على حدها وهذا ظاهر حيث كان لا يرتق بعضهم ببعض والأفهم كاهل الدار الواحدة كذا ينبغي كفى شرح (هـ) (ص) وان فصل غيرهما (ش) يريدان من كان في قرية لا أبيات بها متصلة ولا بساتين فانه لا يقصر حتى ينفصل عن قريته وكذا من كان في الجبال فانه لا يقصر حتى يجاوز محله (ص) قصر رباعية وقيمية (ش) يعني انه يسكن قصر الصلاة الرباعية الوقتية ولو في الضرورى فيقصر الظهري من سافر قبل الغروب ثلاثاً فأكثر ولو أخره عمداً ولا قل من ثلاث الى ركعة صلى العصر سفرية ورتبت الظهر حضرية ويقصر فائتة السفر والبسة أشار بقوله (أوفائتة) فيه ولو أداها في الحضر وخرج بالرباعية الثلاثية والثمانية فانهم لا يقصر ان اتفقا فقوله قصر رباعية نائب فاعل سن وهو ادا المؤلف بالوقتية الحاضرة بدليل قوله أوفائتة فيسه ولو عبر بحاضرة لكان أولى لان الفائتة وقيمية أيضا

تقام بها ولو في زمن دون زمن فيما يظهر ثم على التأويل الأول وهو المشهور فافعال بحسب الأربعة بر بعد مجاوزة البساتين قطعاً وأما على الثاني فهل يحسب الثلاثة الأميال من الأربعة بر وهو ظاهر كلامهم واختاره البرزلي وغيره أو لا وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم ما للشيخه (قوله تفسير) أي تقييد (قوله وتؤول على هذه الرواية) هو ما أشار له المصنف بقوله وتؤول وهذا التأويل لابن رشد وهو موجود فقوله من قال لم تؤول المدونة عليه مردود كما أفاده محشى نت (قوله وهذا معنى قوله وتؤول الخ) والظاهر أن المراد بقرية الجمعة ما تقام فيه الجمعة بالفعل أو ما يوجد فيه شرط إقامة الجمعة هكذا قال عجم وهو مردود بل ظاهر النقل تقام فيه الجمعة بالفعل (قوله فيجوز فيه التأويلان) أي فهو محل التأويلين (قوله فانه لا يقصر حتى يجاوزه) ومجاوزة مقابلة من الطرف الذي ليس به مثله (قوله والعمودي) سمي بذلك لانه يجعل يتيه على عمد (قوله أي

محلة صدق) أي منزلة صدق أي هي تبة هي صدق ويكون ذلك مباغية في الصدق أو انه جعل منزلة طرفا للصدق وكان الصدق جسم من الاجسام مظروفا في المنزل ويكون أيضا كناية عن اتصافه بأعظم الصدق (قوله ويكون ذلك حكم الفضاء) أي ويكون البيوت المتفرقة بمثابة الفضاء والرحاب التي يلقى الانية فكأنه لا بد من مجاوزة الفضاء كذلك لا بد من مفارقة جميع البيوت المتفرقة (قوله اذا جمعهم اسم الحى) أي يتسبون لآب واحد كبنى ثعلب هذا معناه لغة والشارح تبع عجم في هذا والذي يظهر من كلامهم ان المراد بذلك كونهم مجتمعين في مواضع واحد ولو من قبائل شتى فعلى هذا اسم الحى والدار شئ واحد أفاده محشى نت (قوله والدار) بأن جمعهم الحيزية قريته من قرى مصر (قوله لا أبيات بها متصلة) أي ساكنة أو خربة أي أو منفصلة هي نفقة (قوله أوفائتة فيه) ولو صلاحا نامة أبجراً أو لاعادة لانها خرج وقتها

(قوله لان الوقية الخ) فيه ان الوقت اذا اطلق ينصرف لوقت الاداء (قوله أوقر بها) أى بأن يكون بينه وبينها أقل من ميل قال عب
دخول البساتين المسكونة المنصوبة ولو حكما كدخول البلد والقرب بها بأقل من ميل كالقرب من البلد بأقل منه ثم أورد أنه يلزم من
الدخول القرب وأجيب بأجوبة الاول ان العطف للتفسير أى ان أو بمعنى (٤١٣) الواو والقصد للتفسير الثانى ان الدخول لمن

استمر سائرا وقوله أوقر بها اذا نزل
خارجها أو ان قوله حتى يدخل قول
وقوله أوقر بها قول آخر وتظهر غررة
الخلاف فيمن نزل خارجها بأقل
من الميل وعليه العصر ولم يدخل
البلد حتى غربت الشمس فعلى
الاول يصلى العصر سفرية وعلى
الثانى يصليها حضرية (قوله على
منتهى سفره) أى انتهاء سفره
(قوله اذا بلغ منتهى) أى انتهاء
سفره فانتها فاعل (قوله ولا قصر
بأقل الخ) المذهب ان الاربعة
برد تحديد فلا يجوز الاقدام على
القصر فيما دونها قاله الشيخ سالم
وانما الخلاف اذا وقع (قوله الى
أربعين) الغاية داخله تحقيقا
ثم لا يخفى ان بين تقتضى متعددا
والى اللاتهاء فالمناسب للفظه بين
أن يقول وأربعين بل يقول فيما
بين تسعة وثلاثين وتسعة وأربعين
والذى بين ذلك الاربعون والثمانية
والاربعون وما بينهما وما المناسب
لقوله الى أربعين أن يقول على
من قصر من ثمانية وأربعين الى
أربعين بادخال الغاية وكذا يقال
فيما بعد والثمانية والاربعون
مبلاهى أربعة برد (قوله الى ستة
وثلاثين) الغاية داخله (قوله ولان)
والراجح عدم الاعادة كما هو مفاد
الخطاب وتنت (قوله لا أقل من ذلك
على المشهور) ومقابله أقوال فقيل
انسان وأربعون ميلا وقيل

لان الوقية منسوبة للوقت وكل صلاة لها وقت وقوله أو فائتة أى أو رباعية فائتة فيه (ص) وان
نوتيا بأهله (ش) يريد انه يسكن للمسافر القصر بشرطه المذكورة ولو كان نوتيا معه أهله
خلاف الاجد وأخرى غير النوتى والنوتى بغير أهله فقص على المتوهم اذ يتوهم عدم القصر لان
المركب صارت له كالدار والنوتى خادم السفينة (ص) الى محل البداء (ش) يعنى أن المسافر
اذا رجع الى وطنه لا يزال يقصر حتى يرجع الى المكان الذى قصر منه فى خروجه فاذا أتاه أتم
حينئذ لان منتهى القصر فى الدخول هو مبدأه فى الخروج وهو خلاف قول المدونة واذا
رجع من سفره فليقصر حتى يدخل البيوت أوقر بها دلالتها ان منتهى القصر ليس كمبدئه
ونحوه فى الرسالة ولذا حمل بعضهم كلام المؤلف على منتهى سفره فى الذهاب لا فى الرجوع أى
يقصر اذا بلغ منتهى سفره الى نظير محل البداء أى وهو البساتين فى البلد الذى له ذلك أو الحلة
فى البدوى ومحل الانفصال فى غيرهما ويكون ساكنا عن منتهى رجوعه وهو أولى من جعله
على منتهى رجوعه انما يكون ماشيا على القول الضعيف (ص) لا أقل (ش) معطوف على
أربعة برد على حذف الموصوف أى لا مسافة أقل اى لا يباح القصر فى مسافة أقل من أربعة
بردون كان اللفظ لا يعطى الا عدم سكن القصر ولو قال ولا قصر بأقل لا فاد هذا فان قصر فى
الأقل ففيه تفصيل قال ابن رشد لا اعادة على من قصر فيما بين ثمانية وأربعين الى أربعين
وفيما بين الأربعين الى ستة وثلاثين فى اعادته فى الوقت أى وعدم الاعادة أصلا قولان وفيما
دون ستة وثلاثين يعيد أبدا (ص) الا كمكى فى خروجه لعرفه ورجوعه (ش) يريد ان السفر
المباح للقصر انما هو أربعة برد فصاعدا الأقل من ذلك على المشهور ثم استثنى من ذلك مسألة
المكى والمحصى والمنوى والمزدلفى فانه يباح بل يسكن له أن يقصر فى خروجه من وطنه لعرفه
للسكن ورجوعه منها لمكة وغيرهما من تلك الاوطان للسنة وأفهم قوله فى خروجه ورجوعه
ان كل خارج من وطنه يقصر فى خروجه منه ورجوعه اليه لافيه فلا يقصر مكي ومنوى
وهز دلفى ومحصى بمعالهم ويقصر المكى اذا خرج لمنى ولو أدركته الصلاة قبل أن يصل اليها على
الاحسن والحاصل ان الراجع الى بلده وعليه شئ من أعمال الحج يقصر حيث كان ماعليه من
العمل يعمل به فى غير وطنه فلذا أتم المنوى لان ما بقى عليه من العمل انما يعمل به بوطنه وليس
عليه بعده عمل من أعمال الحج ولا يتم المكى فى رجوعه فانه وان كان رجوعه لوطنه لكنه بقى
عليه شئ يعمل به بغيره وهو النزول بالمحصب ثم ان كلام المؤلف لا يفيد ان العرفى فى ذهابه لمنى
لرمى جرة العقبة ولمكة لطواف الافاضة وفى رجوعه لمنى لرمى يقصر مع انه يقصر وفى كلامه
فى باب الحج ما يفيد حيث قال وجع وقصر الا كاهلها كمنى وعرفة وما ذكره من انه لا يقصر
غير ظاهر (ص) ولا راجع لدونها ولو لشيء نسيه ولا عادل عن قصر بلا عذر ولاها ثم وطالب
رمى الا أن يعلم قطع المسافة قبله (ش) يعنى ان الراجع الى موضعه بعد عزمه على سفر مسافة
القصر وانفصاله عن وطنه لا يقصر اذا كان رجوعه من دون مسافة القصر ولو لشيء نسيه
فيه ويعود لا تمام سفره لان الرجوع معتبر سفره بنفسه وقال ابن المباحثون اذا رجع لشيء
نسيه يقصر لانه لم يرض سفره وهذا ان لم يدخل وطنه والا فلا شك فى اتمامه فلو لم يكن مكان

أربعون ميلا وقيل خمسة وأربعون (قوله ويقصر المكى اذا خرج لمنى) أى قاصد عرفة (قوله على الاحسن) ومقابل له الوقى لمالك
(قوله فلذا أتم المنوى) أى اذا طاف طواف الافاضة ورجع الى بلده فبتم فى رجوعه لان ماعليه من العمل وهو الرمي يعمل به فى بلده
(قوله ولا يتم المكى فى رجوعه) أى من منى بعد رمى الجمرات وتوجهه الى مكة (قوله وهو النزول بالمحصب) أى اذا نواه (قوله ثم ان كلام
المؤلف لا يفيد الخ) وذلك لانه جعل القصر منوطا بالخارج لعرفة والراجع منها من نحو المكى فلا يدخل فى ذلك من كان بعرفة لانه

لا يصدق عليه أنه يخرج لعرفة (قوله جرى قصره على الخلاف الآتي) الخلاف الآتي إنما هو في حالة الدخول في البلد وأما في حالة الذهاب فيقصر بالخلاف لما يتبين (أقول) وبعد ذلك فالأحسن أن يعبر فيقال قوله ولا تراجع لدونها شامل حتى لما إذا نوى إقامة تقطع حكم السفر ولولم ينو الإقامة على التأبيد لانه لا يرجح كإتائي (قوله وتعلمهم) أي بعدم القصر في الطريق القصيرة (قوله مبني على عدم قصر اللاهی الخ) تقدم أن اللاهی إذا قصر الرجاء عدم الاعادة مع أن نقل المواقيت في البلدان العادل عن القصير بالأعذر بطلت صلاته إلا أن يقال إنه مشهور مبني على ضعف (٤١٤) وهو حرمه قصر اللاهی (قوله اللهم إلا أن يعلم الخ) بأن يحزم الفقير المتجرد

بأنه من مبدا سفره إلى الموضع القلاني لا يتيسر فيه طيب العيش (قوله بما له بال) أي بحسب الامتعة (قوله إلا أن يحزم بالسير) أي قبل إقامة أربعة أيام فيقصر بمجرد تعديه محل بدء القصر وكذلك أن تحقق مجيئه إلى قبل إقامة أربعة أيام وأما لو عزم على السفر دونها لكن بعد أربعة أيام أو شئ من بلحقونه قبل أربعة أيام أو لا ثم (قوله والاعتمام هو الأصل) في ذلك ما يفيد ترجيحه (قوله الأعم من وطنه) مفاده أن يراد بالبلد ما هو أعم من أمرين الأول الوطن وهو ما اتخذ فيه الإقامة بنية التأبيد الثاني ما مكث فيه مدة طويلة بنية عدم التأبيد فصح الاستثناء المشار إليه بقوله الامتوطن فالمستثنى منه عام لصدقه بصورتين والمستثنى إحدى صورتين ويدل على ذلك أيضا قوله فيما سياتي من باب ذكر الخاص بعد العام فالأحسن أن يراد بالبلد ما يشمل ثلاث صور بلده الأصلية والتي لم تكن أصلا له إلا أنه نوى الإقامة على التأبيد وما نوى إقامة تقطع حكم السفر دون بنية الإقامة على التأبيد (قوله وإذا كفته ينها) أي المشار لها بقوله ونية دخوله وليس بينه وبينه المسافة (قوله وسواء رجع بعد مسافة القصر

خروجه ووطنه وإنما تقدم له إقامة جرى قصره على الخلاف الآتي في قوله الامتوطن كمكة صرح به اللخمي ولا يقصر من عدل عن طريق قصير ليس فيها مسافة قصر بالأعذر إلى طريق فيها المسافة أمان كان عذر خوف ونحوه فإنه يقصر فقوله قصير صفة لموصوف محذوف أي طريق قصير وانظر لو كان كل من النظر يقين يباغ مسافة القصر واحداهما أطول وسلكه من غير عذر هل يقصر في زائده وتعلمهم بأن ذلك مبني على عدم قصر اللاهی بسفره يقتضي عدم قصره أي في زائده الطويل وأما الهائم وهو الذي لا يعزم على مسافة معلومة فلا يقصر كالفقراء المتجدين فانهم يخرجون ليدوروا في البلدان لا يقصدون مكانا معلوما لكن كيفما طابت لهم بلدة فيكثرون فيها ومثل الهائم طالب الرعي قال مالك في المجموعة في الرعاة يتبعون الكلال بمواشيهم انهم يتقون اللهم إلا أن يعلم كل من الهائم والرعي قطع مسافة القصر قبل البلد الذي يطيب له المقام به وقبل محل الرعي يريد وقد عزم عليه عند خروجه فيقصر حينئذ ثم أنه يصح رفع قوله ولا تراجع الخ على أنه فاعل لمقدرا أي ولا يقصر راجع لدونها أي لدون مسافة القصر وجره على أنه صفة لموصوف محذوف عطف على مسافر المقدور قبل أقل من التقدير لا مسافر أقل منها ولا مسافر راجع لدونها ثم أنه يجري مثل هذا في قوله ولا عادل وما بعده وصرحوا بأن المكس عذروا ينبغي أن يفيد به بال (ص) ولا منفصل ينتظر رفقة إلا أن يحزم بالسير دونها (ش) يريدان من برزغن البلد عازما على السفر إلا أنه ينتظر رفقة ليسافر معهم فان كان جازما بالسفر على كل حال فإنه يقصر وان لم يكن يسير إلا يسيرهم فلا يقصر حتى يسيروا وان كان مترددا فقولان والاعتمام هو الأصل (ص) وقطعه دخول بلده وان رجع (ش) الضمير في وقطعه راجع للقصر وليس راجع له بقاء السنة لأنه يوهم أن السنة تنقطع ويبقى الجواز وليس كذلك وبعبارة أخرى أي وقطع حكم السفر من القصر وغيره كقصر رمضان دخول بلده الأعم من وطنه إذ المراد به الموضع الذي تقدمت فيه إقامة طويلة توجب الاعتمام كانت إقامته فيه على نية الانتقال أو عدمه بدليل الاستثناء وإنما قطع دخوله السفر لأنه مظنة الإقامة وإذا كفت نيتها فاعلمها المظنون أخرى وسواء رجع إليه بعد مسافة القصر أو قبلها فإنه يتم إذا دخله وأما اعتمامه أو قصره في رجوعه فتقدم أنه يعتبر بسفره بنفسه فليس من إرادتها ولا فرق في قطع حكم السفر بين أن يدخل البلد اختيارا أو غلبة كالموردته الرعي اللخمي وان رده غاصب لكان على القصر في رجوعه وإقامته إلا أن ينو إقامة أربعة أيام اه أي لان الغاصب يمكن الخلاص منه بخلاف الرعي ومثل الرعي الدابة إذا جمعت به وردته (ص) إلا امتوطن كمكة رفض سكناها ورجع ناويا السفر (ش) أي ان من طالت إقامته في كمكة من غير اتخاذها وطنا بنية عدم الانتقال ثم خرج منها ورفض سكناها ورجع إليها بعد بلوغ مسافة

أولا) أقول يتعين جملة على ما إذا رجع بعد مسافة القصر لانه إذا رجع قبل مسافة القصر يتم ولا يتوقف على الدخول ويكون من أفراد قوله ولا تراجع لدونها (قوله كالموردته الرعي) وياغ عليه ردا على سحنون القائل بجواز قصر مغلوب الرعي (قوله لان الغالب يمكن الخلاص منه) أي بحيلة كأن يشفع بآخر أو يستعين عليه بأعلى منه فهو بمنزلة عدم إقامة أربعة أيام بخلاف الرعي فإنه لا حيلة تفعل معه إلا إذا كان أمر من الله وادعى شب ان هذا الفرق يفيد عكس المقصود ولم يظهر لي (قوله بنية عدم الانتقال) متعلق بدخول غير الذي هو اتخاذها ووطنا أي ان اتخاذ الوطن يتحقق بنية عدم الانتقال (قوله ثم خرج منها ورفض سكناها) والحال أنه نوى بسفره مسافة القصر (قوله ورجع إليها بعد بلوغ مسافة القصر) لا مفهوما بل ولورجع قبل بلوغ مسافة القصر

ويكون موافقاً لما تقدم له من التعميم هكذا فهم بعض الشراح ورده محشى تب بأنه يتعين جملة على ما إذا كان جالساً في القصر
 إذ لو رجع قبل مسافة القصر كما إذا أحرم من الجمرانة أو التعميم فإنه يتم لقول المصنف ولا راجع لدونها وقصره على ما إذا خرج من
 وطنه لا من محل أقام به إقامة تقطع حكم السفر بخلاف للنقل (قوله ناوياً السفر) ليس بشرط بل المراد لم يكن ناوياً الإقامة فيصديق
 بما إذا نوى السفر أولاً لئلا يسهل له وأما لو رجع ناوياً إقامة تقطع حكم السفر فإنه يتم كما إذا خرج منها محل دون مسافة القصر يحس فيه
 والحاصل أنه يفتقر دخول بلده ووطنه ودخوله محلاً أقام به ما يقطع حكم السفر من وجهين أحدهما أن دخول الأولين يقطع ولودخل
 ناوياً السفر حيث لم يرفض سكناها ومحل اشتراط الرضا حيث مات أهله به حين الرضا أولاً أهله له وأما الرضا مع وجود الأهل أي
 الزوجة فإنه لا عبرة به ويتم ودخوله محل الإقامة لا يقطع إلا إذا نوى الإقامة تقطع ثانيهما أن نية دخول محل الإقامة غير ناوياً لا يقطع
 ولو كان بينه وبينه دون مسافة القصر أي على ما تقدم من البحث بخلاف نية دخول وطنه ومما معه فإنه يقطع حكم السفر إذا لم يكن بينه
 وبين ذلك مسافة القصر (قوله على ما رجع إليه مالك) وجهه قوله الأول بالانتماء أنه لما وطنها وأتم الصلاة بها صار لها حكم الوطن
 فكانت رجع لوطنه ووجه القصر الذي رجع إليه أنها ليست وطنه على الحقيقة (٤١٥) وإنما تم بما نوى الإقامة (قوله أو مافى

القصر كمعتمر من كالحفصة ناوياً السفر بان يقيم بها دون أربعة أيام يقصر في رجوعه بلا
 خلاف وفي إقامته على ما رجع إليه مالك (ص) وقطعه دخول وطنه (ش) وعلى ما قررنا
 من أهمية البلد يصير قوله وقطعه دخول وطنه وهو موضع نية الإقامة فيه على الدوام أو
 مافى حكمه من البساتين المسكونة من باب ذكر الخاص بعد العام فلا فائدة فيه إلا التنبيه على
 على أصالته في قطع السفر ومحل الاستيطان شبيهه في ذلك أو التنصيص على شرطية دخوله
 ولا يكفي مجرد المرور به ولا الاحتياز من غير دخول أو نيته خلاف لما يوجهه قول ابن الحاجب
 ومروءه لوطنه أو مافى حكمه كنية إقامته وقد تعقبه في توضيحه بأنه يوجبهم أن يطلق المرور
 مانع وليس كذلك إنما يمنع بشرط دخوله أو نية دخوله لا أن اجتاز فقط (ص) أو مكان زوجة
 دخل بها (ش) أي وقطعه دخول مكان زوجته التي دخل بها فيه ولو لم يتخذها وطناً ولذلك قال
 (قط) ولا ينبغي أن يرجع للزوجة يخرج السرية وأم الولد كما فعل بعض فان أحدهم
 يخرجهما وإذا علمت أن ابن الحاجب وابن عرفة أحقا السرية بالزوجة علمت مافى الشارح
 الوسط ولوا انتقلت الزوجة لبلد فإنه يصير وطناً أيضاً فلو ماتت وعلم بها فلا يعتبر بموضعها
 حينئذ إذا كان متوطناً غيره والأفعول بلان موتها كالرفض والوطن لا يرفض إلا أن يتوطن
 غيره انظر الطحيني وقوله (وان يريج غالباً) قيد الغلبة مراعى في الريح السابقة ثم ان يريج
 المرور لا يقطع حكم السفر إلا إذا انضم لذلك دخول أو نية دخول وفي كلام ابن غازي نظر (ص)

حكمه) معطوف على وطنه وفيه
 أنه في حالة الرجوع لا يعتبر البساتين
 في القصر إلا أن يحمل كلام المتن
 على دخول المرور كيدل عليه
 ما يأتي فقول الشارح من باب ذكر
 الخاص بعد العام الخ لا حاجة له
 لاختلاف الموضوع لأن قول
 المصنف وقطعه دخول بلده في
 دخول رجوع وقوله وقطعه دخول
 وطنه في دخول مرور (قوله فلا فائدة
 فيه الخ) جواب عن سؤال مقدر
 وهو أن عطف الخاص على العام
 يحتاج لنكتة وما هي (قوله على
 أصالته) أي أصالة ذلك الخاص في
 قطع السفر أي وأما الذي لم يتخذ
 وطناً أي على التأيد فليس متصلاً
 في قطع السفر وهو ما أشار له

بقوله ومحل الاستيطان فلم يرد بالاستيطان ظاهراً بل أراد به الإقامة القاطعة حكم السفر الخالية عن نية الميكث على التأيد (فان
 قلت) أي صورة توجد فيها المشابهة مع قوله لا متوطن كمكة الخ (قلت) توجد فيما إذا رجع متوطن لمكة ناوياً الإقامة (قوله أو
 التنصيص على شرطية دخوله) فيه أن المصنف قد قال وقطعه دخول بلده والوطن من أفراد البلد وجعل عب بلده محل إقامته
 أصالة فقال دخول بلده أي محل إقامته أصالة وان لم ينو إقامة أربعة أيام حيث لم يرفض سكناها والأفلاذ من نية إقامتها وجعل وطنه
 مافوى عدم الانتقال عنه بل نوى إقامته به على التأيد وليس بلده أصالة * (تنبيه) * قال ابن غازي إن الدخول في البلد بالرجوع
 والدخول في الوطن بالمرور (أقول) وهو الذي تفيد به عبارة ابن الحاجب الآية فاختلف الموضوع فلا يكون من عطف الخاص
 والحاصل أن المتعين أن قوله وقطعه دخول بلده دخول رجوع وقوله وقطعه دخول وطنه الخ دخول مرور واختلاف الموضوع فلا يكون
 من عطف الخاص على العام (قوله والاحتياز) هو نفس المرور (قوله علمت مافى الشارح الوسط) من إخراج السرية (قوله والوطن
 لا يرفض) أي لا يعتبر رفضه إلا إذا توطن غيره وأما إذا لم يتوطن غيره ورفضه فلا يعتبر * (تنبيه) * إذا عزم بعد الإقامة القاطعة
 على السفر فقال سكون لا يقصر حتى يظعن كالإهداء وابن حبيب يقصر بالعزم رفعا لنية بالنية ابن ناجي وبالأول أقول شاهدت
 شيخنا يفتي به ولو نوى أن يقيم بموضع ثم يرجع بنيه قبل الدخول إليه فإنه يقصر قاله في المقدمات (قوله وفي كلام ابن غازي نظر) أي لانه
 قال الدخول في البلد الرجوع والدخول في الوطن المرور (أقول) يمكن أن مراده أن الدخول في البلد يكون في حالة الرجوع والدخول
 في الوطن يكون في حالة المرور فلا اعتراض بل هذا متعين

(قوله وليس بين محل النية) هذا تقرير وتقرير آخر ذكره الشيخ أحمد وحاصله ان المراد وليس بينه أى محل بدء سفره لا بين محل النية وتظهر ثمة الخلاف بين التقريرين فيما اذا قصد سفر ازا اذ على بلده وبين ابتداء سفره وبلده مسافة قصر ونوى دخولها بعد سفره بعض المسافة بحيث يبق من وقت نيته الى بلده دون مسافة قصر فعلى ما ذكره الشارح يتم لان ما بين محل نيته وبلده دون مسافة قصر وعلى الثاني يقصر لانه لا يعتبر محل النية والراجح (٤١٦) الثاني كما أفاده محشى نت (قوله فى تلقى يوم الدخول) أى تلقى الباقي من يوم

الدخول وقوله الى مثله أى الى مثل الماضي منه من يوم الخروج مع ما بينهما وفى نسخة أخرى الدخول فى البلد بالرجوع وفى الوطن بالمرور (أقول) مفاد كلامه هنا ان قول المصنف وقطعه دخول وطنه فى مرور لا رجوع ولا يكون من عطف الخاص على العام لاختلاف الموضوع كما تقدم (قوله ولا بد من كون الاربعة الايام الصحاح بلياليها) هذا معتمد عج فقال ونية اقامة اربعة ايام صحاح أى مع وجود عشرين صلاة فى مدة الاقامة التى نواها (قوله هى ما كانت فى غير السفر) أى بان كانت فى البلد قبل الشروع فى السفر (قوله ما بيناه) أى اذ يصير المعنى على ذلك ان الاقامة المذكورة تقطع ان كانت فى منتهاه بل ولو لم يخاله كن خرج سفر طويل ناو يابس ما لا تقصر الصلاة فيه وقيم اربعة ايام ثم يسير ما بقى فقال ابن القاسم لا يلقى ما قبل الاقامة لمابعد ها وتصير هى والاقامة سفرين فلا تقصر وقال سحنون وابن المباحسون يلقى ويقصر وهو وان كان فيه على هذا الاحتمال الاشارة بلوالى خلاف مذهبي لكن يستغنى عنه بقوله فيما مر قصدت دفعه (قوله الا ان يكون العسكر) قال اللخمي الا ان يكون العسكر العظيم (قوله

ونيه دخوله وليس بينه وبينه المسافة (ش) يعنى وبما يبطل حكم السفر اية اية دخول بلده أو وطنه أو مكان زوجته أو سريته أو أم ولده وليس بين محل النية وبين المحل المنوى دخوله مقدار مسافة القصر فانه يتم من محل نيته الى ذلك المحل المنوى دخوله ثم يعتبر باقى سفره فان كان اربعة ايام أو اقل من ذلك لم يقصر ولا يتم أيضا ولو كان بين محل النية والمكان المنوى دخوله مسافة قصر اليه واعتبر باقى سفره أيضا فان صور اربع بقصر قبله وبعد ان وجدت المسافة فيهما لا يقصر فيهما ان عدمت المسافة فيهما يقصر قبله ان وجدت فيه لا بعده ان عدمت فيه يقصر بعده ان وجدت فيه لا قبله ان عدمت فيه (ص) ونية اقامة اربعة ايام (ش) أى وبما يبطل حكم السفر ان ينوى اقامة اربعة ايام فى أى مكان من بر أو بحر أو نفاة نية اقامة ولم يقل اقامة اربعة ايام لان الاقامة المجردة عن النية لا اثر لها كما يأتى ووصف الايام بقوله (صحاح) لقول ابن القاسم يبلغى يوم دخوله المسبوق بالفجر ويوم خروجه خلافا لسخنون القائل باعتبار عشرين صلاة ولا ين نافع فى تلقى يوم الدخول والاعتماد اذ به الى مثله قال فى توضيحه اعلم ان الاربعة الايام تستلزم عشرين صلاة بخلاف العكس فلو دخل قبل العصر ولم يكن صلى الظهر ونوى ان يصلى الصبح فى اليوم الخامس ثم يخرج فقد نوى عشرين صلاة وليس معه الا ثلاثة ايام صحاح انتهى ولا بد من كون الاربعة الايام الصحاح بلياليها كما فى الجلاب والمعونة وغيرهما ولعل ذلك يؤخذ من قوله فى توضيحه ان الاربعة الايام مستلزمة لعشرين صلاة والا فلو دخل قبل الفجر ونيته الخروج بعد غروب الرابع لكانت الاربعة الايام صحاح وليس معه الا تسعة عشرة صلاة فالاقامة القاطعة فى ذلك أن يخرج بعد عشاء الرابع وليس المراد كمال الليلة الرابعة الى الفجر كما يوهمه التعبير بالليالى وقال ق قوله صحاح بان يدخل قبل الفجر ويرتحل بعد غروب الرابع ولا يعتبر عشرين صلاة على المذهب (ص) ولو لم يخاله (ش) يعنى ان نية الاقامة معتبرة فى قطع السفر ولو حدثت بخلال السفر أى فى أثناءه من غير أن تكون مقارنة لاوله وفيه رد لما يتوهم من أن النية المؤثرة هى ما كانت فى غير السفر لا ما كانت فى أثناءه لانها حينئذ كأنها فى غير محلها وارجاع المبالغة الى نية الاقامة الحادثة فى أثناء السفر لدفع التوهم المذكور أمس بلفظه وأولى من ارجاعها الى نفس الاقامة لما بيناه فى الشرح الكبير (ص) الا العسكر بدار الحرب (ش) يعنى ان نية اقامة اربعة ايام فأكثر تبطل حكم سفر غير العسكر بدار الحرب وأما هو بها فأنهم يقصرون وان نوا اقامة المدة الطويلة وأفهم قوله العسكر اتمام الاسير بدارهم ونص عليه فى المدونة وتمام العسكر بدار الاسلام والمراد بدار الحرب محل اقامة العسكر ولو فى دار الاسلام حيث لا أمن (ص) أو العلم بهاعادة (ش) عطف على قوله ونية اقامة اربعة ايام أى وبما يبطل حكم السفر العلم بالاقامة ولو لم ينوها كما علم من عادة الحاج اذا نزل العقبة أو دخل مكة أن يقيم اربعة ايام فالضمير فى بها للاقامة القاطعة لحكم السفر وهنالك احتمال آخر انظره فى شرحنا الكبير وعادة مفعول مطلق

وأفهم قوله العسكر الخ) المراد أفهم قوله العسكر الخ دليل قوله العسكر بدار الاسلام (قوله أو العلم بهاعادة) لفعل احترزه عن الشك فيها فيستمر على قصره لان من خوطب بالقصر لا يتنقل للاتمام بأمر مشكوك فيه (قوله وهنالك احتمال آخر) أشار له بقوله ويمكن عندي أن يرجع الضمير الى الامور المتقدمة من قوله وقطعه دخول بلده وما بعده دليل ما وقع فى بعض نسخ ابن الحاجب والعلم بهما بالعادة مثلاً قال فى توضيحه قال ابن عبد السلام وابن هرون أى والعلم عروره بالوطن أو ما فى حكم الوطن كروره بهما أى ويقيد بأن تكون المسافة أقل من مسافة القصر (قوله وعادة مفعول مطلق) أى واعتيمد العلم عادة

(قوله وان قرئ بأخر سفره بالموحدة) أى وذلك انه يتوهم انه اذا كان فى آخر السفر فقد انفصل عن السفر فيتم (قوله لا اختلاف النية) أى لان نية الاولى نية السفر الموجب للقصر وهذه النية التى حدثت نية الإقامة الموجبة للاتمام (قوله لم يخرج وقتها) أى بخلاف ما لو أحرم بالعصر بعد الغروب ثم نوى الإقامة المذكورة فلا يضر ويتمادى على صلاة سفرية لان الصلاة تقضى على نحو ما فاتته (قوله واختار ق الاحتمال الاول) ضعيف والراجح انه لا بد أن يعقد ركعة كفى المدونة وأما اذا لم يعقد ركعة فيقطع قال ابن رشد فى البيان اختلف فى المسافر بنوى الإقامة فى سفره مذهب المدونة ان ذلك مفسد لصلاته فهو كمن ذكر صلاة فى صلاة يخرج عن نافلة أو يقطع على الاختلاف فى ذلك اهـ وتقدم استحباب الشفع بعد عقد ركعة وعلى تخريج ابن رشد أى فيه جميع ما تقدم من القطع قبل عقد ركعة والتكميل بعد شفع من المغرب كثلاث من غيرهما وقطع الامام والمأموم (٤١٧) قاله محشى نت (قوله الحزم بالنية) النية هى القصد ولا يتعلق به حزم فالاولى

لفعل محذوف أى واعتيد العلم عادة (ص) لا الإقامة وان تأخر سفره (ش) يريد ان الإقامة المجردة لا أثر لها ألا ترى ان من أقام بموضع شهو راوان كثرت حاجته برجوع قضاءها فى كل يوم ونيته السفر من غير نيته إقامة انه يقصر فقوله تأخر سفره بالمشاة الفوقية بصيغة الفعل ورفع سفره فاعل له هو نحو قول الباجي وان كثرت ويصدق باثنا السفر ومشتها وان قرئ وان تأخر سفره بالموحدة كان كقول ابن الحاجب والاقصر أبدا ولو فى منتهى سفره وقرره فى توضيحه فقال أى وان لم يعر بوطنه ولم يعلم بالاقامة قصر أبدا ولو كان فى آخر سفره كما لو سافر الى الاسكندرية ودخلها ولم ينو بها إقامة أربعة أيام فانه يقصر بها انتهى (ص) وان نواها بصلاة شفع ولم تجز حضرية ولا سفرية (ش) يعنى ان المسافر اذا دخل فى صلاة سفرية ثم عرضت له نية الإقامة القاطعة فيها وهى أربعة أيام فانه ينصرف عن ركعتين نافلة يريد ثم يبتدىء صلاته حضرية لا اختلاف النية ولم تجز حضرية ان أتمها أربعة ولا سفرية ان أضاف الى الركعة أخرى ومثل نية الإقامة المذكورة ما اذا دخلته الرجوع وهو فى الصلاة محلا يقطع دخوله حكم السفر من بلده أو وطنه أو محل زوجته التى دخل بها فيه وقوله بصلاة لم يخرج وقتها سواء عقد ركعة أم لا ويحتمل وقد عقد ركعة كفى المدونة بما يشعر به قوله شفع ندبا وخرج عن نافلة واختار ق الاحتمال الاول (ص) وبعدها أعاد فى الوقت (ش) معطوف على بصلاة أى وان نوى الإقامة المذكورة بعد ايقاع الصلاة والفراغ منها سفرية أعادها حضرية فى الوقت المختار استحبابا واستشككت الاعادة لوقوع الصلاة مستجمعة للشرايط قبل طرو النية فيكاد أن لا وجه لها الآن يقال فيها ان الحزم بالنية على جرى العادة لا بد له من ترويقه فلعل مبدأ النية كان فيها فاحيط له بالاعادة ولما كان الافضل ان لا يؤم المسافر مقبلا ولا عاكسه فى غير المغرب والصبح بين الحكم لوقع فقال (ص) وان اقتضى مقبلا فكل على سنته وكره (ش) يعنى ان المقيم اذا اقتدى بالمسافر لا ينتقل عن فرضه ويصير كل منهما على سنته فيصلى المسافر فرضه فاذا سلم أتم المقيم ما بقى عليه من صلاته فذا وكره لمخالفة نية امامه (ص) كعكسه ونأكد وتبعه (ش) أى ككرهه اقتداء المسافر بالمقيم ولو فى المساجد الثلاثة أو مع الامام الا كبر الا ان يكون المقيم ذاسن أو فضل أو رب منزل لكن الكراهة هنا أشد من الاولى لمخالفة سنة القصر ولزوم الانتقال الى الاتمام مع الامام ان أدرك ركعة مع الامام والاقصر وبني على احرامه صلاة سفر وكذا يتم لو دخل معه فأحدث الامام قبل أن يفعل هذا معه شيئا فقد مه أولم يكن وراءه غيره لانه دخل فى حكمه ولو دخل معه فى الجلوس الاخير لم يصل هذا الا

أن يقول اذا النية ويحاج بان لم يرد بالجزم الذى هو من قبيل العلوم حقيقة بل أراد به معنى آخر مجازيا بين بقوله بالنية فالباء للتصوير وقوله لا بد من ترى تردد وقوله فلعل مبدا النية أى مقدمتها لان التردد ليس بمبدأ النية بل مقدمتها (قوله وكره لمخالفة نية) ظاهره ان الكراهة متعلقة بالمقتضى وهل تتعلق الكراهة بالامام تقدم ما يفيد (قوله الا ان يكون المقيم ذاسن الخ) فيه اشكال من وجهين الاول ان السلطان اذا اجتمع مع ذى السن فانه يقدم وهذا يقتضى العكس الثانى انه كيف يترك سنة التحصيل مستحب وهو كونه مع ذى سن أو فضل ثم بعد كنى هذا رأيت محشى نت اعترضه فقال ما نصه قال س أى الشيخ سالم وكره كعكسه أى ولو فى المساجد الثلاثة أو مع الامام الا كبر الا ان يكون المقيم ذاسن أو فضل أو رب منزل اهـ وتبعه ج أى عجب قائلا هكذا يستفاد من كلام الخطاب ويجرى مثل

(٥٣ - خرشى اول)

ذلك فافتضى كلامهم ان هذا هو المعتمد فيقيد به كلام المؤلف وليس كذلك بل الكراهة فى كلام المؤلف على الاطلاق والخطاب لم يذكر ذلك تقييدا الى أن قال وقد أطلق غير واحد الكراهة (قوله ولزوم الانتقال الخ) من عطف اللازم وفيه اشارة الى أن قول المصنف وتبعه مأموه أى وجوبا (قوله ان أدرك ركعة مع الامام) هذا اذا نوى الاتمام أو أحرم بما أحرم به الامام وقوله والاقصر يحمل على ما اذا كان نوى القصر فلم يكن الكلام على وتيرة واحدة (قوله وكذا يتم) أى اذا نوى الاتمام أو أحرم بما أحرم به الامام (قوله قبل أن يفعل هذا شيئا) وأولى لو فعل (قوله أولم يكن الخ) أى أولم يقدمه لكن لم يكن وراءه غيره فنقول بل ولو كان وراءه غيره ولم يقدمه فالحكم

الانعام حيث كان نوى الانعام أو أحرم بما أحرم به الامام لوجود العلة التي هي قوله لانه دخل في حكمه (قوله سندبريد الخ) ذكر ان ما قاله سند قاله من عند نفسه وذكر عن النخعي ما يفيد انه لو نوى الانعام لظنه ادراك ركعة فبين انه لم يدركها يقتصر على ركعتين على الخلاف في ذلك (قوله يريده ان لم يدخل بنية الانعام) أي ولو حكما كما اذا أحرم بما أحرم به الامام أي بان نوى القصر وأما اذا لم ينو شيئا فسيأتي نيته عليه المصنف بقوله وفي ترك نية القصر والانعام تردد والحاصل كما يستفاد من عجم انه ان نوى الانعام حقيقة او حكما لم يمتنع الاتباع في الانعام لحق ركعة ام لا وان نوى القصر خلفه ولم يدرك معه ركعة فانه يصلي صلاة منفردة وتصح له وان ادرك معه ركعة بطلت صلاته ويبتدئها وايضا حان المأموم خلف المسافر تارة بنوى الانعام خلفه ومثله الاحرام بما أحرم به الامام وتارة بنوى صلاة سفر وفي كل امان يدرك معه ركعة ام لا ففي القسم الاول يتبعه مطلقا وفي الثاني ان ادرك معه ركعة بطلت صلاته والا صححت ويصلي ركعتين هذا حاصل ما أفاده عجم فاذا علمت ذلك فنقول لفظ المدونة واذا ادرك مسافر خلف مقيم ركعة اتم وان لم يدركها قصر أي وان فرض انه عالم بان امامه مقيم كما قاله أبو الحسن ثم ان محشى نت ذكر ما حاصله ان ما قاله عجم خلاف النقل وان كلام المدونة ظاهر في كونه نوى القصر لا الانعام وان ابا الحسن (٤١٨) توقف في كونه نوى القصر والانعام وذكر بعد ما يفيد انه نوى القصر كما

بينه وان ما قاله عجم خلاف النقل وعلى هذا فيكون الكلام على وتيرة واحدة ثم تبين بعد ان الشيخ سالماحله على نية القصر كما قاله محشى نت فهو المتعين (قوله ولم يعد) هذا خلاف مذهب المدونة ومذهبها يعيد في الوقت ذكره محشى نت عند قوله واعاد فقط في الوقت (قوله وقد قيل ان فضيلة الجماعة افضل) هذا قول النخعي وطريقه ابن رشد آكدية القصر والمساواة قول ثالث (قوله وفيما يأتي او قعها منفردا) فيه نظر بل فيما يأتي ايضا او قعها جماعة لقول المصنف والاصح اعادته كما مومه بوقت واجاب عجم بأنه ليس له عن الانعام مندوحة حيث قصد تحصيل فضل الجماعة وفيما يأتي له مندوحة اذ تركه القصر ونيته الانعام حصل

ركعتين رواه عيسى عن ابن القاسم سندبريد ان لم يدخل بنية الانعام والاصلي اربع اتم يعيد في الوقت (ص) ولم يعد (ش) متعلق بالفرع الثاني لانه محل التوهم اذ يقال انه مسافر قد اتم وسيأتي في المسافر بنوى الانعام ويتم انه يعيد في الوقت وأما الفرع الاول فلا يتوهم فيه الاعادة لانه مقيم صلى اربع اتم لم يعد هنا وأعاد في الفرع الثاني مع اشتراكهما في كون كل منهما اتم المسافر فيه لان الصلاة هنا قد اوقعها في الجماعة وقد قيل ان فضيلة الجماعة افضل من فضيلة القصر أو مساوية لها وفيما يأتي قد اوقعها منفردا فلذلك لم يطلب بالاعادة هنا وطلب بها هناك (ص) وان اتم مسافر نوى انما ما وان سهوا وسجد والاصح اعادته كما مومه بوقت والارجح الضروري ان تبعه والابطل (ش) الكلام السابق فيما اذا نوى في الصلاة أو بعدها وهذا فيما اذا نوى قبلها ولا ينظر لكثرة الصور وقتها الا يتعلق بذلك غرض والمغنى أن المسافر اذا خالف السنة ونوى الانعام عمدا أو جهلا أو تأويا ولا واعها فانه يعيدها في الوقت اربع اتم ان دخل في الحضر في وقتها ومقصود ان لم يدخل في وقتها ولو شك فيما نوى من قصر أو انما قال سند فليتم ثم يعيد في الوقت وان نوى الانعام سهوا عن سفره أو عن اقصاره فانه يسجد لان انما من معنى الزيادة وسواء اتم سهوا أو عمدا والسجود في الاول ظاهر وفي الثاني مراعاة لحصول السهو في نيته وقيل يعيد في الوقت من نوى الانعام سهوا أو اتم أي ولا يسجد عليه كما يدل عليه كلام ابن الحاجب وابن عرفة وابن عبد السلام وهو الذي رجح اليه ابن القاسم ومومه أيضا يعيد في الوقت كان مقيما أو مسافرا لكن المقيم يعيد اربع اتم وغيره ركعتين الا ان يدخل الحضر في وقتها فيعيد اربع اتم وهل الوقت في هذا الباب الاختياري كما عند الايباني أو الضروري كما عند أبي محمد ووصوه ابن يونس وعليه اقتصر المؤلف لكن المأخوذ من

تشبيهه

منه اختيارا وعن قصده والساهي ملحق به لتفریطه واعادة ما مومه للخلل الحاصل لامامه بخلاف ما هنا

اه (قوله لا ينظر لكثرة الصور الخ) أي لا ينظر لكون الصور قليلة أو كثيرة بل ينظر لتصوير المسئلة وفهمها وقد يقال ان كثرة الصور وقتها لازمة لفهم المعنى على وجهه وهو مطلوب فصار النظر لها لازما والصور ست عشرة صورة وذلك لانه اذا نوى الانعام فتارة بنويه عمدا أو جهلا أو تأويا أو سهوا واذا اتم فتارة يتم عمدا أو جهلا أو تأويا أو سهوا أو اربع اتم أو ثمانية عشر (قوله واتمها) أي في الاحوال الاربعة فهذه اثنا عشر (قوله سهوا أو عمدا) أي أو جهلا أو تأويا ولا فهذه صور اربع اتم أو ثمانية عشر (قوله واتمها) أي في نيته (قوله وهو الذي رجح اليه) أي القول بكون الساهي يعيد في الوقت وهو الراجح (قوله ومومه أيضا يعيد في الوقت) أي تبعا لاعادة امامه فيما تقدم اتفاقا فيما عدا السهو وفيه على القول الثاني قال محشى نت قول المصنف كما مومه سواء كان المأموم مقيما أو مسافرا دخل على القصر وهو كذلك وقول ج أي الاجهوري هذا اذا نوى المسافر الانعام كما نوى الامام وأما ان دخل على ركعتين ظانا أن امامه كذلك فبين خلافه فالظاهر ان صلاته باطلة لقول المؤلف وان ظنهم سفر الخ وفي المقدمات ما يقتضي ذلك خلاف اطلاقاتهم اذ لم يقيد بذلك ابن الحاجب ولا ابن عبد السلام ولا المؤلف في توضيحه ولا ابن عرفة ولا أبو الحسن ولا ابن رشد ولا غيرهم ممن وقف عليهم والمسئلة مختلف فيها في الوقت أو ابد أو بناء على الخلاف في عدد الركعات هل لابد من تعيينه أم لا

في الاعادة في الوقت ولم يصرح بسجود
المأموم ولا يخفى أن جعله شرطاً في
الاكتفاء بذلك انما هو بحسب
المعنى وفي الحقيقة يشترط في صحة
صلاة المومئ قوله والابطال (قوله
ويعيدون الخ) جمع نظر الافراد
المومئ (قوله عمداً وهو ظاهر) أى
أوجهلاً أو تأويلاً (قوله سواء أتم
سهواً أو عمداً) أى أوجهلاً أو تأويلاً
(قوله وعلى اسقاط الخ) أقول يجب
بأنه على نسخة الاسقاط يكون
الجواب محذوفاً وقوله وان سهواً
مبالغة في مقدر (قوله والظاهر
أن حكم الخ) فيكون صورته اني
عشر من ضرب أربعة في ثلاثة
وأما اذا قصر سهواً أى وكان نوى
الاتمام عمداً أوجهلاً أو تأويلاً
أو سهواً (قوله ولما قل هنا هو الخ)
هذا باعتبار القصر بالاعتبارية
الاتمام أولاً (قوله لانه قال به جمع)
وانظر هل يشترط في كونه متأويلاً
ملاحظة ذلك أولاً وهو الظاهر
(قوله بعد نيصة قصر) أى عمداً
أوجهلاً أو تأويلاً أو سهواً فهذه
أربعة تضرب في أحوال الاتمام
الاربعة غير ان البطالان انما هو
فيما اذا كان الاتمام عمداً (قوله
وسهواً أو وجهلاً في الوقت) أى
الضروري شيخنا (قوله والعامل
فيهما أتم) أى بقطع النظر عن القيد
صرح به السعد وحاصله أنه ان أتم
عمداً اطلت وان أتم سهواً في الوقت
فالاول قيد بالطلان والثاني لم يجز
ففيه ذلك القيد شيخنا (قوله وسبح

(به) آى تسبیحاً یحصل به الافهام (قوله وظاهره أنه لا یکامونه) آى عند سحنون وأما عند غیره فأنهم یکامونه وظاهره أنه لا یشیر الیه
والعبرة بما تقدم من کونهم یشیرون له أولاً فان لم یفهم سمیع فان قدم لم یضر شیخنا فان لم یسمع قول تبطل کما تقدم فی الخامسة أم لا وهو
الظاهر لان هذا أخف من شرح عب قال عجب وانظر اذ لم یعلم هل قام عمداً أو سهواً قال بعض الشیوخ والظاهر أنهم یسبحون له

حال قيامه فان رجع فواضح وان لم يرجع يسألونه بعد سلامه ان قال قت عمدا بطلت عليه وعليهم والا فلا (قوله ظنهم سفرا) جمع لسافر
 لا المسافر كحجب وصاحب خلافة لعيب ومفهوم ظنهم أنه ان شككهم مسافر سفرا فان أحرم بما أحرم به امامه صحت ان ظهر أنه مسافر وكذا
 مقيم ان أتم معه والابطلت كأن لم يتبين شيء وبقي ماذا شككهم مسافر سفرا فان أحرم بمحضرة أو سفرية وفي كل امان يتبين أنها حضرة
 أو سفرية أولا يتبين شيء فالصورت انظرها ولو شككهم مقيم سفرا صحت في الاقسام الثلاثة ان نوى حضرة فان أحرم بما أحرم
 به الامام صحت أيضا ان تبين أنه مقيم لان تبين انه مسافر ولم يتبين شيء فبطل (قوله في الوجهين) أي سواء ظهر أنه مسافر أو مقيم
 (قوله وأمان لم يظهر شيء) أي بان ذهبوا حين سلوا من ركعتين ولم يدر هل هي صلاتهم أو أخير تامة بتنبية بخ قال س أي الشيخ
 سالم انظر تعليلهم البطالان في هاتين المخالفة نية المأموم ومخالفة فعله نيته وقولهم ومتى أدرك المسافر ركعة مع المقيم لزمه الاتمام
 والا قصر فظاهره أنه يتم مع كونه نوى القصر بل يفيد ذلك قولهم والا قصر اذ لو دخل بنية الاتمام لا يتم من غير تفصيل بين ادراك
 ركعة أو دونها فينبغي أن يحمل الكلام على من لم ينو قصره والاتمام اه (قلت) لا معارضة لان نية عدد الركعات ومخالفة النية
 أصل مختلف فيه فتارة يبلغونه وتارة يعتبرونه فالمدونة لم تعتبره في المدرك وان اعتبرته في مسائل ومادرج عليه المؤلف رحمه الله تعالى
 هنا قول ابن القاسم في الموازية ولا معارضة (٤٣٠) مع الاختلاف وقوله مع قولهم متى أدرك المسافر يقتضى أنه متفق عليه

وليس كذلك (قوله كعكسه) وانما
 بطلت صلاته ان كان مسافرا لمخالفة
 نيته لنية امامه ومخالفة فعله لنيته
 أي ان صلى بصلاة الامام فان
 صلى صلاة مقيم فلم يخالف فعله
 نيته فكان القياس الصحة كافي
 الناصر قياسا على قوله وان اقتدى
 مقيم به مع أن ظاهر المصنف
 كظاهر كلامهم بطلان صلاته ان
 كان مسافرا كافي هذه ولو صلى
 صلاة مقيم والفرق كافي الشيخ
 أحمد ان قوله وان اقتدى مقيم
 الخ دخل على المخالفة بخلاف هذه
 دخل على الموافقة فتبين المخالفة
 (أقول) لا ينبغي انه اذا اقتدى مقيم
 بانسان يعتقده أنه مقيم فتبين أنه
 مسافر ان صلاة المقتدى صحيحة

وانظر لوتبعوه والظاهر جريها على حكم وان قام امام لخامسة (ص) وان ظنهم سفرا فظهر
 خلافه أعاد أبدأ ان كان مسافرا (ش) يعني ان من مري جماعة يصلون فظنهم مسافرين قد دخل
 معهم على ذلك ثم تبين أنهم مقيمون فانه يعيد أبدأ ان كان الداخل مسافرا لانه حين ظنهم سفرا
 نوى القصر فان انظر الامام الى أن يسلم وسلم معه خالفه نية وفعله وان أتم صلاته خالفه في
 النية وخالف فعله ما أحرم هو به فهو كن نوى القصر فأتم عدا ولو كان مقيما لا أتم صلاته ولم
 يضره ظن المخالفة لان الاتمام واجب عليه في الوجهين وقد وافق الامام في النية في نفس
 الامر فلا مخالفة واحتراز بمفهوم ظهر خلافه عما اذا لم يظهر خلافه بان ظهر ما يوافق ظنه
 وأمان لم يظهر شيء فينبغي فيه البطالان كما هو منقول في مسألة العكس وان كان ظاهر
 المفهوم الصديق بالصورتين (ص) كعكسه (ش) العكس في الظن باعتبار متعلقه لان
 الموضوع ان الظان مسافر ولو آخر قوله ان كان مسافرا عن قوله كعكسه لكان أحسن
 والمعنى أن المسافر اذا ظن القوم مقيمين فنوى الاتمام فتبين له أنهم مسافرون أو لم يتبين له
 شيء فانه يعيد أبدأ وان كان الظان مقيما فلا تبطل صلاته في الصورتين لانه في الاولى كشف
 الغيب أنه موافق لنية وفعله كما حرر ولان غاية ما في الثانية أنه مقيم صلى خلف مسافر ثم
 انه لا إعادة في هاتين الصورتين في الوقت كما يفهم من نقل المقدمات والتشبيه في قول المؤلف
 كعكسه في الاعادة أبدأ وفي قوله ان كان مسافرا (ص) وفي ترك نية القصر والاتمام تردد (ش)
 أي وفي كيفية ما يفعله من ترك نية القصر والاتمام بل دخل بنية الظهر مثلا من غير قيد

مع أنه دخل على الموافقة فتبين المخالفة (قوله في الصورتين) أي اللتين هما قوله وان

باحد

ظنهم سفرا فظهر خلافه وقوله كعكسه وقوله فالتشبيه هذا معارض صدر حله حيث قال العكس في الظن باعتبار الخ لانه اذا كان الموضوع
 هكذا فلا يقال التشبيه في قوله ان كان مسافرا الخ وقوله العكس في الظن باعتبار متعلقه أي باعتبار متعلقه لا باعتبار فاعله (قوله
 أي وفي كيفية ما يفعله من ترك الخ) إشارة الى أن كلام المصنف لا يؤخذ بظاهره بل لابد من تقدير وهو ما أشار اليه بقوله أي وفي
 كيفية وقدر عب أي وفي موجب بفتح الجيم والمعنى واحد وظاهر المصنف كغيره انه لا يلزمه إعادة كما قال عجم والمتبادر من المصنف
 ما قرره به نت من قوله وفي صحة صلاة من دخل على صلاة ظهر مثلا على ترك نية القصر والاتمام معاسها أو عمد او عدم صحتها
 تردد اه وعليه فحل التردد ان صلاها سفرية والا صحت اتفاقا ويحرم ما قاله نت في المأموم أيضا فاذا نوى الصلاة وترك نية القصر
 والاتمام فان كان الامام يصلي صلاة سفر جري في صحة صلاة المأموم الخلاف المذكور وان كان يصلي صلاة حضر صحت صلاته اتفاقا
 كما قاله عجم في حاشيته فاذا علمت هذا كله فتقول قد أشار ابن الحاجب الى هذه المسئلة بقوله الثالثة ان أتم أو قصر في الصحة قولان
 اه ومراوده بالثالثة ان يترك النيتين اما ساهيا أو مضرا بأي عامد او قرره ابن عبيد السلام على ظاهره ولم يتعقبه فتجن في غيبة عن
 تقرير شارحنا التابع للشيخ سالم والمناسب حينئذ هو تقرير نت ولا يقصر على ما اذا صلاها سفرية كما قال عجم لقول ابن الحاجب
 المذكور أفاده محشى نت

(قوله الرجوع الى وطنه) أي بعد قضاء وطره (قوله ان طال سفره) بالعرف فيما يظهر (قوله وابتداء دخوله بالمسجد) أي ولا يفعل في الخروج كافي شرح شب (قوله لانه أبلغ في السرور) هذه العلة تقتضي ذلك ولو في غير ذي الزوجة وقوله ويكره أي فيكون مقابل المستحب الكراهة وقوله هذا أي محل كلام المصنف كافي شرح شب (قوله خوف أن يجد في بيته ما يكره) أي ربما يجد أهله على غير أهبة من التنظف والتزين المطلوبين من المرأة فيكون ذلك سبباً للفرقة بينهما أو يجدها على غير حالة مرضية والستر مطلوب واقتحم المنهي رجلان فوجد كل في بيته رجلاً (قوله وهو وانما يكون ليلاً) قال في المصباح وكل ما أتى ليلاً فقد طرق فاذن يكون قوله ليلاً تأكيداً لقوله الطروق (قوله المراد بالعشي ما قبل الاصفرار) وأول النهار طلوع الفجر وان كانت عبارة المصنف لا تفيد فائدة * يستحب اذا خرج للسفر ان يسلم هو على اخوانه وأما اذا جاء من السفر وقدم منه فان المستحب لاخوانه أن يأقوا اليه ويسلموا عليه وأما ما يقع عند الوداع من قراءة الفاتحة فوقع ذلك للتاجوري وأتذكره بانه لم يرد (٤٢١) في السنة وقد ذكر ذلك عنه الشيخ الشعراوي في ذيل الطبقات وقال عجم عن شيخه

باحد الوصفين ساهياً أو معرضاً عنها متعمداً تردد أي هل يلزمه الاتمام كقوله سنداً ويخير كقوله اللخمي (ص) وندب تجميل الاوبة والدخول صحي (ش) يعني أنه يشدب للمسافر تجميل الاوبة أي الرجوع الى وطنه ويستحب استحباب هدية بقدر حاله ان طال سفره وابتداء دخوله بالمسجد والدخول صحي لانه أبلغ في السرور ويكره الطروق ليلاً خوف أن يجد في بيته ما يكره وهذا في غير معلوم التقديم بوقت وفي حق ذي الزوجة فالمراد بصحي أن لا يدخل ليلاً لان المنهي عنه الطروق وهو وانما يكون ليلاً في كآبة أخرى المراد بالصحي هنا ما قبل العشي أي ما قبل الاصفرار * ولما أنهى الكلام على ما أراد من القصر شرع في أسباب جمع المشركتين وهي ستة السفر والمطر والوحل مع الظلمة والمرض وعرفته وفردقة وتكلم المؤلف على الاربعة الاول وسيد كرا الباقي في محله والخوف ولم يتكلم عليه وفيه قولان ثم اعلم ان المسافر تارة تزول عليه الشمس وهو نازل أو راكب وفي كل اما أن ينوي النزول بعد الغروب أو قبل الاصفرار أو بينهما فان زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والنزول بعد الغروب فيجمع العصر قبل ارتفاعه مع الظهور لانه وقت ضروري للعصر فيغتفر ابقاها فيه مشقة النزول وان نوى النزول قبل الاصفرار فلا يجمع بل يصلي الظهر قبل ارتفاعه ويؤخر العصر وجوباً للنزول فيوقعها في مختارها وان نوى النزول بعد دخول الاصفرار وقبل الغروب فانه يصلي الظهر ويخير في العصر ان شاء جمعها مع الظهر وشهره ابن بشير وان شاء أخرها للنزول واختاره اللخمي قال وهو أخف من تقديمها عند الزوال لان ذلك يخصها ولا يتعلق على المصلي حيثئذ ذنب لان ذلك للضرورة انتهى وان زالت الشمس عليه وهو سائر فان نوى النزول قبل الاصفرار أو فيه أخر الظهر والعصر الى نزوله فيوقعهما في ضروريهما في الثانية لانه معدور بالسفر وفي مختار العصر في الاولى وان نوى النزول بعد انقضاء الاصفرار ودخول الغروب فانه يجمعهما مجامعاً صورياً الاولى في آخر مختارها والثانية في أوله ثم الجمع المذکور حكمه الجواز الغير المستوي الطرفين اذا الاولى تركه من غير كراهة ولا فرق في السفر بين كونه طويلاً يقتصر فيه الصلاة أم لا جد سيره فيه لا ادراك أمر من مال أو رفقة أم لا على ما شهره ابن رشد وفي المدونة ما يخالفه لكن لا بد من كونه غير عاص به ولا لاه وان يكون ببر لا يجرى الى هذا كله أشار المؤلف بقوله (ص)

يتوقع مع تأخير الصلاة جمعها في أول الوقت وان كان خوفاً فمتنع من تكرار الاقبال عليها والانفراد بها جمع بينهما في وقتها المحتار (قوله وشهره ابن بشير الخ) اعلم ان ظاهر تلك العبارة ان ابن بشير شهرها الجمع واللخمي اختار التأخير للنزول أي القول بذلك فاذن تكون المسئلة ذات قولين فأين التأخير الذي أفاده المصنف فالمناسب ان لا يأتي بالكلام على ذلك الوجه وذلك ان ابن بشير يقول انه يجمع ويجمع له المشهور ونصه ان كان ارتفاعه بعد الزوال وكان لا ينزل الا بعد الاصفرار أدى الصلاة حين ارتفاعه هذا هو المشهور ومن المذهب واللخمي يقول بالتخير الا ان تأخير الثانية أولى وهناك قول ثالث بتأخير الثانية والصواب ان المصنف ماش على كلام اللخمي فقط (قوله لان ذلك يخصها) أي على تقدير الضيق لانه اذا ضاق الوقت اختص بالاخيرة (قوله وهو سائر) إشارة الى ان قوله وهو راكب أي سائر وان لم يكن راكباً (قوله لكن لا بد الخ) استدراك على التعميم (قوله لكن لا بد ان يكون غير عاص به ولاه) فلو كان عاصياً أولاً فلا يهل بجرى فيه ماجرى في القصر من ان الرجوع عدم الاعادة وهو الظاهر (قوله ببر) أي لا يجرى لانا لا نبيح الجمع للمسافر

الاعتدال السير خوف فوات أمر وهذا معدوم في سفر الریح اه وانظر هل يلزم من لا يشترط الجسد في سفر البر ان يبلغ الجمع في البحر فيحصل التعارض بين كلاميه قاله بعض الشراح (قوله وفيها شرط الجسد) لرجل أو امرأة لا مجرد قطع المسافة كذا في ك وشب وقال في ك والجسد بكسر الجيم الاجتهاد وفي عب رجل تحرز عن المرأة فتجتمع وان لم يجدها سير ولم تخش فوات أمر وكلام المواق يقويه (قوله ونوى النزول بعد الغروب) وليس عليه تأخير الجمع بقدر ما يعصى من الزوال ما يصلح فيه الظهور (قوله وقبل الاصفرا آخر العصر) وجوبا كما قيل فان قدمها اجزأت وينبغي أن تعاد في الوقت (قوله خير فيها) والاولى تأخيرها اليه لانه ضروريها الاصل (قوله آخرهما الخ) وجوبا كما قيل وفيه شيء والقياس ان تأخيرهما جواز في الصورة الاولى وأما في الثانية فتأخير الصلاة الاولى جائز والثانية واجب لنزوله بوقت الاختياري كذا كتب والد عب وللخمي ان تأخيرهما جائز أي ويجوز ايقاع كل صلاة في وقتها ولو جمع عاصرا ولا يجوز جمعهما مع تقديم لكن ان وقع فانظروا الاجزاء واعادة الثانية في الوقت (٤٢٢) قال شيخنا رحمه الله تعالى ويمكن الجمع بان من قال بالوجوب بمعنى لا يقدم العصر فلا

ينافي انه يجوز ايقاع كل صلاة لوقتها والجواز في كلام اللغوي بالمعنى المتقدم (قوله أي في جوازه) أي الجمع المناسب أي في تجويزه أي تجويزه الجمع ويحجب بانه تفسير الشيء بآثره وقوله وأما كونه أي الجمع (قوله وبمنهل الخ) الاحسن في هذا كله ما سيأتي من أن يبرر متعلق بجمع وبمنهل بدل منه لانه اذا جعل قوله يبرر متعلقا برخص ربما يتوههم ان ترخيص الشارع حين صدر منه كان في البر وليس كذلك كما أفاده البدر (قوله مهم) لم يقيد الامر في المدونة بكونه مهما تقييد من وغيره كلام المؤلف به فيه نظر اه محشى تن (قوله وهو محل النزول) أي في هذا الموضع فلا ينافي انه في الاصل الموضع الذي فيه الماء وعبارة عجب وقال في المصباح والمنهل بفتح الميم والهاء المورد وهو عين ما ترده الابل اه وعبر به عن نزول المسافر مطلقا أي سواء كان فيه ماء أم لا (قوله معطوفان على بعد) فيه ما تقدم من الاعتراض والجواب (قوله فاسدة)

ورخص له جمع الظهرين ببروان قصر ولم يجز بلا كره وفيها شرط الجسد لادراك أمر بمنهل زالت به ونوى النزول بعد الغروب وقبل الاصفرا آخر العصر وبعد خيره فيها وان زالت راكبا آخرهما ان نوى الاصفرا أو قبله والافني وقتيهما (ش) كلام المؤلف في الترخيص أي في جوازه وأما كونه راجحا أو مرجوحا في آخر الجواز لا ينافي المرجوحية وقوله بلا كره أي كراهه لا تنافي المرجوحية أيضا والضمير في له للمسافر السابق لا بقوده وهي أربعة رد قصدت دفعة الخ بل ببعضها وهي غير عاص ولا فالضمير راجع للمقيد بدون بعض قيوده أي رخص للمسافر غير العاصي بالسفر واللاه به وقوله يبرر متعلق برخص وبمنهل متعلق بجمع وقوله ولم يجز معطوف على قصر واسناد الجسد لغير من الاسناد المجازي وهو اسناد المال شي إلى ملائسته والاف المجدد انما هو المسافر قوله بلا كره متعلق برخص لكن تركه أرجح قوله وفيها شرط الجسد أي في السير لا مجرد قطع المسافة بل لادراك أمر مهم من مال أو رفقة أو مبادرة ما يخاف فواته وان جمع على هذا القول من لم يجز به السير فانه بعد الثانية في الوقت قوله بمنهل هو محل النزول وان لم يكن فيه ماء وهو متعلق بجمع وقيل برخص وقال ز قوله بمنهل الخ بدل من قوله يبرر بدل بعض من كل فهو متعلق بجمع المقدر بمرر متعلق بجمع المذكور وانما لم يكن متعلقا بجمع المذكور ولا يكون بدلا للزوم تعلق حرفي جرح محدد المعنى بعامل واحد وذلك لا يجوز انتهى وقوله زالت الخ أي زالت على المسافر حاله كونه به أي بالمنهل وهو محل نزوله لان الشمس انما تنزل في السماء وقوله بعد الغروب متعلق بالنزول لا بنوى لان النية عند الزوال وقبل وبعد معطوفان على بعد قوله خير فيها أي في العصر ونسخة قيمها بتثنية الضمير فاسدة وتقرير تن لها ومحاولته لتصححها غير سديد وقوله وان زالت راكبا الخ أي سائر اولوعبر به لكان أحسن ليشمل المسائي على ما في الطر لا بنات وقوله والافني وقتيهما أي وان لم ينو النزول في الاصفرا ولا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلمة وعند أبي الحسن ان حكم نية النزول في الاصفرا حكمه بعد الغروب (ص) كن لا يضبط نزوله (ش) يعني أن من لا يضبط نزوله من المسافرين حكمه حكم ما قبله في جمع الصلاتين في وقتيهما وقوله (وكالمبطون) ثاني

فيه نظر بل صححه بترجيح الضمير للتأخير وعدمه أو الجمع وعدمه (قوله وتقرير تن) أي لانه قال والثالثة ان نوى النزول اسباب بعده أي بعد دخول الاصفرا وقبل فراغه صورة بين الصورتين السابقتين خير فيها بان يجمع بينهما في المنهل أو بعد الاصفرا ويخو في توضيحه عن الجواهر عند قول ابن الحاجب فان نوى الاصفرا الخ (قوله في وقتيهما) جمعا صوريا أي فهو جمع صورة أي مجازا لا حقيقة لان حقيقة الجمع تأخير إحدى الصلاتين أو تقديمها (قوله على كلام ابن مسلمة) وذلك ان ابن مسلمة يقول ان نوى النزول في الاصفرا يؤخرهما لانه معدور بالسفر ولذا لا يأثم واستشكله في التوضيح ثم قال والقياس ما نقله أبو الحسن عن ابن رشد انه يجزعهما مع عاصريا فقوله والابان لم ينو النزول في الاصفرا ولا قبله بل بعد الغروب على كلام ابن مسلمة (قوله وعند أبي الحسن الخ) فان حمل كلام المصنف عليه فيجعل قوله الاصفرا على تقدير مضاف أي مقارب الاصفرا ويجعل قوله قبله قبليته طويلة وقوله والابان لم ينو النزول مقارب الاصفرا ولا قبله قبليته طويلة أي بان نوى النزول في الاصفرا أو بعده (قوله كن لا يضبط) هذا اذا زالت وهورا كب والاصلي الظاهر قبل أن يرتحل والعصر في وقتها (قوله حكمه ما قبله في الجمع الخ) ويحصل له فضيلة أول الوقت (قوله وكالمبطون)

وتحصل له فضيلة أول الوقت شيخنا (قوله كل من تلحقه المشقة الخ) أي إذا صلى كل صلاة في وقتها ولا تحصل له إذا صلاهما مجتمعين (قوله ربع القامة) أي يحصل من الظل ربع القامة والمعمد الأول وهو الحمل على الجمع الصوري (قوله والعطف يقتضي المغايرة) أي فيقتضي أن المبطلون يضبط أسهال بطنه لك أن تقول أن قوله كن لا يضبط نزوله قرينة على أن قوله وكالمبطلون أي الذي لا يضبط أسهال بطنه والمغايرة حاصلة تحقيقا (قوله بخلاف المسافر) انظره مع قوله بمرجوحية (قوله والمعمد الخ) ويؤخذ ذلك من تصريحه به وحذف مقابله (قوله يستحب أن يقدم على المشهور) الظاهر أن قوله (٤٣٣) على المشهور متعلق بتقديمه بقطع النظر عن قوله

يستحب أي فالتقديم مشهور ثم يحتمل استحبابا ويحتمل جواز أي خلافا لابن نافع القائل بأنه لا يجوز له ذلك ويصلي كل صلاة لوقتها فن أغنى عليه حتى ذهب وقته لم يكن عليه قضاء واستظهر لأنه على تقدير الانعفاء فلا ضرورة تدعو إلى الجمع وكما إذا خافت أن تحيض أو تموت فإنه لا يشترع لها الجمع ذكر ذلك به — رام وفرق بين الحيض والانعفاء بأن الحيض يسقط الصلاة قطعا بخلاف الانعفاء فإن فيه خلافا أو أن الحيض الغالب فيه أن يعم الوقت بخلاف الانعفاء وهذا يقتضي مساواة الجنون له (قوله وارضاءه) أفاد أن المراد الجواز المستوى للطرفين (أقول) والظاهر الأول وهو التقديم استحبابا — في المواضع المالك إذا خاف المريض أن يغلب على عقله جمع بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس لاقبل ذلك وبين العشاءين عند الغروب اه فان صبغة الفعل ان لم تحمل على الوجوب فلا أقل من أن تحمل على الندب وقال مالك في الميذبة عند الزوال أحب إلى من أن يصليها في وقتها قاعدا اه ثم بعد كتيب هذا وجدت محشي نت قال قال نت لم يذكر

أسباب الجمع عطف على ما قبله مشارك له في الحكم وهو الجمع الصوري وليس الحكم مخصوصا بالمبطلون بل شاركه فيه كل من تلحقه المشقة بالوضوء والقيام لكل صلاة لقوله فيها وان كان الجمع للمريض أرفق به أشد مرض أو بطن منخرق من غير مخافة على عقل جمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر وبين العشاءين عند غيبوبة الشفق حمل جماعة قوله واسط الوقت على الجمع الصوري وهو آخر القامة ويؤيده قوله عند غيبوبة الشفق وفسره بعضهم بربع القامة وقيل بجمع جمع تقديم في أول وقت الأولى وقوله كالمبطلون أي الذي لا يضبط أسهال بطنه والا فلا يثبت له هذا الحكم بل أمان يقدم أو يؤخر وكلام المؤلف مشكل لأنه معطوف على كن لا يضبط نزوله والعطف يقتضي المغايرة (ص) وللصحح فعله (ش) يعني وللصحح المقيم ان يجمع بين الظهر والعصر جمعاصور ياف الصمير راجع إلى الجمع الصوري وانما جازله ذلك لأنه لم يخرج أحدي الصلاتين عن وقتها بل أوقع كلا منهما في وقتها إلا أن فضيلة أول الوقت نفوته بخلاف المسافر وذی العذر فلا نفوته فضيلة الوقت (ص) وهل العشاء أن كذلك نأويلان (ش) يعني ان من غربت عليه الشمس وهو نازل هل حكمه حكم من زالت عليه الشمس وهو نازل من تقديم وتأخير وتخير في منزل الفجر منزلة الغروب والثلث الأول منزلة ما قبل الاصفار وما بعده للفجر منزلة الاصفار فاذا غربت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والنزول بعد الفجر جمع العشاء مع المغرب قبل الارتحال وان نوى الرحيل والنزول في الثلث الأول آخر العشاء وجوباً إلى نزوله وان نوى الرحيل والنزول بينهما خيراً في العشاء ان شاء قدمهما مع المغرب وان شاء أخرها إلى نزوله والمعادل له هل محذوف أي أولاً أي ليسا كالمظهرين وانما يصلي كل صلاة في وقتها الاختباري لان وقتهم مالم يس وقت رحيل ورحلنا كلام المؤلف على من غربت عليه الشمس وهو نازل لان من غربت عليه الشمس وهو راكب لا خلاف أن حكمه فيهما كما ظهر من فيؤخرهما ان نوى الثلثين الاخيرين أو قبلهما وان نوى بعد الفجر ففي وقتهم ما جمعاصوريا والمعتمد من التأويلين هو التأويل المصرح به لا المطوى (ص) وقدم خائف الانعفاء والنافض والميد (ش) يعني ان الشخص اذا خاف الانعفاء أو الخصى النافضة أي المرعدة أو الدوخة عند العصر أو العشاء فإنه يستحب له ان يقدم العصر أول وقت الظهر والعشاء عند أول وقت المغرب على المشهور فقوله وقدم أي استحبابا كما قاله ابن يونس وجوازاً كما قاله ابن عبد السلام وارتضاه و انما قيد الخصى بالنافضة لان الخصى غير النافضة يتمكن معهما من الصلاة (ص) وان سلم أو قدم ولم يرتحل أو ارتحل قبل الزوال ونزل عنده فجمع أعاد الثانية بالوقت (ش) يعني ان خائف الانعفاء ومن معه اذا قدم الثانية عند الأولى ثم لم يحصل ما خافه عند الثانية أو قدم المسافر الثانية عند الأولى سواء كان تقديمها واجبا

المؤلف حكم التقديم سبق ان ابن عرفة عبر بالجواز وكذا في التوضيح وعبر س ومن تبعه بالاستحباب وهو خلاف ما تقدم وخلاف قول ابن عبد السلام المشهور بجوازه وقال الزرقاني عن ابن يونس التقديم على جهة الاستحباب نقله بعض مشايخنا واقتصر عليه اه وهو لا يعادل الأول فالصواب حمل كلام المؤلف على الجواز وان كان تعبيره بالفعل ينبوع ذلك اه (أقول) تعبير ابن عبد السلام المشهور بالجواز انما هو في مقابلة من منع وهذا لا ينافي الاستحباب خصوصاً وقد علمت النص الصريح في الميد عند الزوال أحب إلى وقد اقتصر بعض شيوخ البدر على الندب للح (قول المصنف أو قدم) معطوف على مثله محذوف لدلالة هذا عليه والتقدير وان قدم وسلم أو قدم ولم يرتحل (قوله سواء كان تقديمها واجبا) انظر هذا مع ما تقدم من ان من زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الرحيل والنزول

بعد الغروب يرخص له الجمع والاولى له ترك الجمع أى ويؤخر العصر لوقتها ويمكن الجواب بان يراد بقوله تقديمها واجب أى لا يجوز تأخيرها
بعد الغروب وأجاب بعض الشيوخ بحمل ما هنا على من يتعذر عليه النزول في وقتها وما تقدم على ما اذا كان يمكنه مشقة (قوله والاولى
فلا إعادة) أى فان رفض السفر بالمشقة حتى نزل عند الزوال أعاد الثانية (قوله لمطر) ظاهره ولو حصل قبل المحي للمسجد ولا ينافي
هذا ان المطر الشديد المسوغ للجمع مبيح للتخلف عن الجماعة لان اباحة التخلف لا تنافي انهم يجمعون اذا لم يتخلفوا (قوله كانت المدينة
أو غيرها) أى خلافا لمن خصه بمسجد المدينة أى أو خصه به بمسجد مكة ومثل المسجد المحل الذى اتخذته أهل البادية لصلاتهم به جماعة
كما أفتى به البرزلى (قوله يحمل الناس) أى أو اسط الناس كما فى شرح عب (قوله بالمدا) بكسر الميم الا ان هذا ظاهرا اذا كان
الطين فى جميع الطرق وأما اذا كان فى بعض (٤٣٤) الطرق فهل لمن لم يكن فى طريقه الجمع تبعه لمن فى طريقهم انظر فى ذلك والظاهر

الجمع (قوله ولو مع ريح شديد الخ)
لا يحصى ان الظلمة وحدها لا
يجمع لها اتفاقا والطين وحده فيه
خلاف والمشهور عدم الجمع وأما
الظلمة مع شدة الريح فلا يجمع لها
عند مالك خلافا لعمر بن عبد
العزير (قوله معطوف على نائب
فاعل رخص) لا يحصى ان نائب
الفاعل هو جمع الظهر من المتعلق
بالمسافر وهذا متعلق بالخاضر
والعطف يقتضى تعلقه بالمسافر
فيقال هو معطوف عليه بدون
التقييد بقوله له غير ان الاول
عده بنفسه وهلا عده هنا أيضا
كذلك فيقول وجمع العشاءين
والموافق لما فى المصباح ومختار
الصالح والقاموس الثانى فاتفقوا
على التعدية بحرف الجر أى رخص
فى كذا ترخيصا وقال البساطى ان
فى جمع متعلق بمعدوف بعد الواو
أى ورخص والنائب عن الفاعل
بكل مسجد ويحتمل أن يتعلق بأذن
اه أى بأذن فى قوله وأذن للمغرب
(قوله بصوت مرتفع كالعادة) أى
فهو سنة (قوله ندبا على الراجح)

أوجاز الزوال الشمس عليه نازل ونوى النزول بعد الغروب أو فى الاصفرار ولم يرتحل
لامر اقتضى ذلك أو لغير امر أو ارتحل قبل الزوال ثم أدركه الزوال راكبا ونزل عند الزوال
ونيته عدم الارتحال فظن جواز جمع التقديم بجمع جهلا بعد استحباب الصلاة الثانية فى
الفروع الثلاثة فى الوقت المختار والارجح الضرورى وما ذكره فى الفرع الثانى من الاعادة فى
الوقت ليس بظاهر والصواب لا إعادة عليه أصلا وما ذكره من الاعادة فى الوقت فى الفرع
الثالث مقيد بما اذا جمع غير ناو الارتحال والافلا إعادة (ص) وفى جمع العشاءين فقط بكل مسجد
لمطر أو طين مع ظلمة لا طين أو ظلمة (ش) يعنى انه يرخص فى الحضر برحان جمع العشاءين فقط
بان يقدم الثانية عند الاولى بكل مسجد وفى كل بلد كانت المدينة أو غيرها لاجل المطر الغزير
وهو الذى يحمل الناس على تغطية الرأس أو الطين الذى يمنع المشى بالمدا مع ظلمة الشهر
لا الغيم ومثل المطر الثلج والبرد ولا يجوز الجمع المذكور لاجل طين فقط ولا لاجل ظلمة ولو مع
ريح شديد فقوله وفى جمع العشاءين معطوف على نائب فاعل رخص أى ورخص فى جمع الخ
وقوله فقط يعنى ان الجمع للمطر وما معه مخصوص بالمغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر
لعدم المشقة فيه ما عاينا بخلاف العشاءين لانهم لو منعوا من الجمع لادى الى أحد أمرين اما
حصول المشقة ان صبر والدخول الشفق أو فوات فضيلة الجماعة ان ذهبوا الى منازلهم من
غير صلاة بخلافه ينعى بالمطر المتوقع بمنزلة الواقع كما ذكره الشيخ زروق ونقله عنه الشاذلى فان قلت
المطر انما يبيع الجمع اذا كثروا والمتوقع لا يأتى فيه ذلك قلت يمكن علم ذلك انه كذلك بالقرينة ثم انه
اذا جمع فى هذه الحالة لم يحصل فينبغى أن يعيد فى الوقت كما فى مسئلة وان سلم أعاد بوقت وقوله
لا طين معطوف على لمطر وأعاد اللام اشارة الى ذلك ولو حذفتها ماضره لانه لا يتوهم عطفه
على ظلمة (ص) أذن للمغرب كالعادة وأخر قليلا ثم صليا ولألا قدر أذان منخفض بمسجد
واقامة (ش) هذا شروع من المؤلف فى صفة الجمع وهو أنه يؤذن للمغرب على المنار فى أول وقتها
بصوت مرتفع كالعادة ثم يؤخر صلاة المغرب قليلا ندبا على الراجح بقدر ما يدخل وقت الاشتراك
لاختصاص الاولى بثلاث بعد الغروب وقال الغريانى فى حاشية المدونة يؤخر قدر ثلاث
ركعات وقيل قدر ما تحلب فيه الشاة ثم يقيم للمغرب ثم يصليها ثم يؤذن للعشاء اذا نام منخفضا
بعين المسجد ويقسم لها ثم يصليها من غير فصل فقوله ثم صليا أى الفرضان ولذلك ذكر الضمير
ولألا بكسر الواو والمد من غير فصل ولو قال لألا بآذان منخفض الخ بديل قوله قدر أذان الخ لكان

وقيل وجوبا كما ذكره الخطاب (قوله يؤخر قليلا قدر ثلاث ركعات) بمعنى ما قبله قال

احسن

بعض الشراح واطاهر ان قدر ثلاث ركعات مقدارا ميسر تحصيلها لمن كان محصل الشروط وأما من لم يكن محصلا لها فيكون قدر
الثلاث بعد مقدارا ميسر تحصيلها وانظر ما وجه طلب التأخير قليلا فى جمع العشاءين بدون الظهور بنوعه للرفق بالمسافر (قوله
ذا نام منخفضا) قال بعض الشراح الظاهر ان هذا الاذان مستحب لانه ليس فى جماعة تطلب غيرها ولا يسقطه طلب الاذان فى وقتها
فيؤذن لها بوقتها (قوله بعين المسجد) هذا عند ابن حبيب وقيل بحجابه كفى المدونة وارتضاء اللقانى أى بالمنار ولا بخارج المسجد
لألا يلتبس على الناس فيظنون ان وقت العشاء دخل وهذه العلة تشتر بحجامة فيما ذكر (قوله ثم يصليها من غير فصل) هذا
شروط فى كل جمع وليس خاصا بالجمع ليلة المطر

(قوله لان كلامه لا يدل الخ) وكما لا يدل على فعل الاذان لا يدل على فعل الاقامة (قوله اذا اظهر ان الاذان الخ) الظاهر انه يختلف قدر فعله (قوله فيحرم) موافق لظاهر قوله وكذا كل جمع يمنع النفل بينهما الخ (أقول) والظاهر انه الكراهة ولا وجه للحرمه وان كان ابن عرفة عبر بالمنع لانه قال المشهور منع التنفل بين جمعهما الخ (قوله أو الفصل بينهما يحرم ولا يمنع الجمع) الظاهر لاحرمه ولا يمنع الجمع **في تنبيهه** قال الشيخ زروق فلو قعدوا بعد ما جمعوا الى مغيب الشفق أعادوا (٤٣٥) العشاء وقيل لا يعيدون وقيل ان قعدوا لجل

أعادوا الاقل اه وهو يفيد ترجيح الاول ورجح ابن عرفة الثاني (قوله وهذا يرده الخ) أي ان الجواب بالاكتفاء يرده الخ أي لانه ليس فيها امام يكتب في نيته عن نية المأموم مع انه يسوغ له الجمع مع كونه لم ينو عند الاولى (قوله مع انه مستحب التحصيل الخ) أي الاستحباب لاجل التحصيل فلا ينافي انه يجب عليه لكونه في المسجد مع الامام كما قالوا في قول المصنف ولم يتكف بالمسجد فان الشارح رحمه الله قال أي وجاز الجمع قالوا المـ راد بالجواز الاذن فيصديق بالوجوب (قوله وجوبا الخ) قيد عبد الحق بما اذا كان يصلح للامامة غيره والا تقدم ذكره محشى تن (قوله اذا شرعوا) أي ولو لم يعقدوا ركعة وكذا اذا انقطع بعد تمام الاولى وقبل الشروع في الثانية وأما اذا شرع في الثانية فيجب التماذي ولا يجوز القطع (قوله فيجوز لهم التماذي) أي جواز امستوى الطرفين قرره شيخنا (قوله اذا لا تؤمن عودته) عبارة غيره وظاهره ولو آمن عوده وهي أحسن (قوله وظاهره ولو ظهر عدم عودته) في العبارة حذف والتقدير ظاهره لا اعاده ولو ظهر عدم عودته لان تلك المبالغة باعتبار الانتهاء والذي قبلها باعتبار الابتداء (قوله فيؤخر) يجوز الرفع والنصب والجزم لانه عطف على

أحسن لان زيادة لفظه قدر مضرة وذلك لان كلامه لا يدل على فعل الاذان بالفعل كما هو المطلوب وقد يقال ان قوله منخفض مشعر بفعله اذا اظهر ان الاذان لا يختلف قدر فعله سواء كان منخفضا أو مرتفعا (ص) ولا تنفل بينهما ولم يمنعها ولا بعدهما (ش) أي ليس لمن أراد الجمع ان يتنفل بين الفرضين اذ لو شرع تأخير الجمع للتنفل اسكانت العشاء في وقتها أفضل لكن لو وقع وتنفل بينهما لم يمنع الجمع ولا يتنفل بعدهما أيضا في المسجد لان القصد من الجمع ان ينصرفوا في الضوء والنفل يفيت ذلك قال زروق وكذلك كل جمع يمنع التنفل بين الصلاتين فيه انتهى وظاهره جمع تقديم أو تأخير فلا خصوصية لمنع النفل بين الصلاتين لجمع العشاء بين ليلة المطر وانظر لو فصل بينهما غير تنفل فهل يكون كالفصل بينهما به فيحرم ولا يمنع الجمع أو الفصل به يحرم وينع الجمع لان المتنفل أشغل الوقت بما هو من جنسها بخلاف الآخر والظاهر الثاني والظاهر أيضا انه لو كثرت التنفل بينهما بحيث دخل وقت الظلمة الشديدة انه يمنع الجمع ثم ان قوله ولا تنفل بينهما يغني عنه قوله ولا أعاده ليرتب عليه قوله ولم يمنعها أي لم يمنع النفل الجمع وقوله ولا بعدهما عطف على قوله بينهما أي لا يتنفل بعدهما أي تمتنع وهذا في جمع العشاءين وانظر في جمع الظهر والعصر جمع تقديم هل يجوز له التنفل بعدهما أم لا كما اذا فعلهما في وقتهم (ص) وجاز لمنفرد بالمغرب يجدهم بالعشاء (ش) يعني أن من صلى المغرب فذا في جماعة ثم وجد جماعة يجتمعون في العشاء فانه يجوز له أن يدخل معهم في العشاء حيث كان يدرك معهم ركعة فاكتر لفضل الجماعة على مذهب المدونة للاكتفاء بنية الامام عن نيته فلا يقال ان نية الجمع تكون عند الاولى وقد فات محلها بفعلها من غير ان ينوي الجمع وهذا يرده ما يأتي من جمع المنفرد بأحد المساجد الثلاثة وأجيب أيضا بأن كون نية الجمع عند الاولى في حق من أدرك الصلاة الاولى ثم عبر بالجواز في هذا مع أنه مستحب لتحصيل فضل الجماعة لاجل المخرجات الآتية وأما نية الامامة فتكون عند كل منهما فقوله لمنفرد أي عن جماعة الجمع فيصديق عن صلاهما مع غيرهم جماعة وعن صلاهما منفردا كما قررناه وفهم من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب أنه ان لم يكن صلاها ووجدهم في العشاء أنه لا يدخل معهم ويؤخرها لوقت الان الترتيب واجب ولا يصلي الاولى في المسجد لانه لا يجوز أن يصلي فيه صلاة مع صلاة الامام (ص) ولم يتكف بالمسجد (ش) هذا معطوف على قوله لمنفرد أي وجاز الجمع أيضا للمعتكف والغريب يكون في المسجد تبعا للجماعة لئلا يفوته فضل الجماعة ولاجل التبعية يستخلف الامام المعتكف وجوبا من يصلي بهم على ظاهر التهذيب ابن عرفة وقول ابن عبد السلام استحبابا لا أعرفه (ص) كان انقطع المطر بعد الشروع (ش) أي ان الجماعة اذا شرعوا في صلاة المغرب لوجود سبب الجمع وهو المطر فلما صلوها أو بعضها ارتفع السبب فانه يجوز لهم التماذي على الجمع اذا لا تؤمن عودته وظاهره ولو ظهر عدم عودته أمالوا انقطع قبل الشروع فلا جمع الا سبب غيره فالمراد الشروع في الاولى (ص) لان فرغوا فيؤخر للشفق الا بالمساجد الثلاثة (ش) هذا مخرج من قوله وجاز لمنفرد بالمغرب يجدهم بالعشاء أي وان وجدهم فرغوا من العشاء بحيث لا يدرك منها ركعة

(٥٤ - خرشي اول) جواب الشرط بالفاء قال ابن مالك والفعل من بعد الجزا ان يقتصر * بالفاء والواو بثلاثين أي لا يجوز ان فرغوا فيؤخر (قوله بحيث لا يدرك منها ركعة) فلو دخل ولم يدرك معهم ركعة فينبغي أن يشفعها من غير خلاف لانه لم يصل أولا مدخل مع الامام فيه ولا يجري فيه ما جرى في معبد دخل مع امام بدون ركعة من قول القطع والاشفاع واستحسن المواق الثاني والحاصل انه اذا وجدهم فرغوا فلا يجوز له أن يجمع لنفسه ولا مع جماعة بامام لان فيه اعادة جماعة بعد الراتب فلو جمعوا فلا اعادة عليهم كاذكره في ك

(قوله الا ان يكون الخ) هذا ظاهر في كونه دخلها واما ان لم يكن دخلها فلا يطالب به بدليل ما تقدم من قوله فيصلون اذ اذا ان دخلوها فيقيمها هنا بما هنا ذلك ذكره في ك (قوله وفات جمع جماعتها) ظاهر في كون الجماعة اقيمت بها فولم نقيم بها جماعة فالظاهر ان ذلك أولى (قوله وينبغي ان المرأة الخ) أي المشاركة ذلك بقوله ولا المرأة والضعيف الخ (قوله الا ان يكون اما مارا تبا فيجمع) أي اذا كان ينصرف من المسجد ولا يجمع بين التسميع والتحميد بل يقول سمع الله من حمده فقط وصوبه ابن ناجي وصوب بعضهم الجمع بينهما (أقول) والصواب عندى الاول وما تقدم من ان الراتب يستخلف ولا يتقدم ويصلى تسع الا ان ذلك في المعتكف الذي لا يخرج من المسجد وهذا يذهب لمنزله فلا يحتاج للاستخلاف بل يجمع بغيره ويخرج في الضوء (قوله انهم يجمعون تبعا) أي لمن يذهب لبيته وليس منقطعا بالمسجد مثلهم (قوله اذا كافوا في أما كن (٤٣٦) متفرقة) أي وان لم يكثروا كافي عب أي فيجمعون اذا كافوا لهم موضع يجتمعون

للصلاة فيه ويتفرقون الى أما كنهم
فلا يجوز له ان يجمع لنفسه لقوات فضيلة الجماعة التي شرع الجمع لاجلها فيؤخر العشاء حتى يغيب الشفق الا ان يكون بأحد المساجد الثلاثة المدينة ومكة وبيت المقدس فانه يصلى العشاء قبل الشفق بنية الجمع حيث صلى المغرب بغيرها وفات جمع جماعتها فان كان عليه المغرب والعشاء صلاهما أيضا جاععا لعظم فضلها على الصلاة جماعة في غيرها (ص) ولان حدث السبب بعد الاولى (ش) معطوف على قوله لان فرغوا يعني ان السبب وهو وقوع المطر اذا حدث بعد الشروع في المغرب وأولى بعد الفراغ منها فانهم لا يجمعون لان نية الجمع قد فأت بناء على ان محلها أول الاولى فلو جمعوا لاشئ عليهم ابن أبي زمنين وينبغي ان المرأة والضعيف كذلك اذا جعلا تبعا للجماعة التي في المسجد أي مراعاة لمن يقول يجمعهم (ص) ولا المرأة والضعيف بيتهما (ش) يريد أن المرأة والضعيف من مرض أو غيره لا يجوز لهما الجمع بيتهما مع جماعة المسجد المجاورين له قاله أبو عمران وصوبه عبد الحق وقال غيرهما تجمع المرأة وظاهر كلام الشارح أن هذا الخلاف جار في الضعيف أيضا (ص) ولا منفرد بمسجد بجماعة لا حرج عليهم (ش) يعني ان المنفرد بمسجد لا يجمع بين العشاءين اذا كان لا ينصرف منه بل ولو كان ينصرف منه الى منزله فلا مشقة عليه في ايقاع كل لوقته لان شرط الجمع الجماعة الا ان يكون اما مارا تبا فيجمع كما ان الجماعة المنقطعين بغيره أو تربة لا يجوز لهم الجمع اذا حرج ولا مشقة عليهم لعدم احتياجهم الى الانصراف من مكانهم الى غيره لان الجمع انما هو لضرورة الانصراف في الاسفار قبل مغيب الشفق ثم انهم يجمعون تبعا كما يفيد كلام ابن عمر وغيره ومن ذلك أن يكون الامام خارجا عنه فانهم يجمعون تبعا له ثم ان أهل التربة اذا كثروا فيجمعون حينئذ كما هل تربة قايتهاي قاله الشيخ كريم الدين قوله اذا كثروا الى آخره حقه أن يقول بدله اذا كافوا في أما كن متفرقة كما أشار له (ه) في شرحه
فصل في بيان شروط الجمعة وسننها ومنه وباتها ومكروها وتأملها ومحرماتها وموجباتها ومسقطاتها وما يتعلق بذلك وأنها بصلاة العصر لكنونها شبهة فظهر مقصودها والجمعة بدل في المشروعية والظاهر بدل منها في الفعل كما هو الحق ومعنى كونها بدلا في المشروعية أن الظهور شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلا منها ومعنى كونها بدلا منها في الفعل انها اذا تعذر فعلها أجزأت عنها الظهور والاشهر وفيها ضم الميم وبه قرأ الجماعة وحكى اسكانها وقتها وكسرهما وقرئ بهن شاذ (ص) شرط الجمعة وقوع كلها بالخطبة وقت الظهور للغروب وهل ان أدرك ركعة من

فصل الجمعة
لا اجتماع آدم مع حواء بالارض فيه وقيل لما جمع فيه من الخير وقيل لاجتماع الناس للصلاة فيه وقيل غير ذلك فائدة لا شئ
ان العمل فيها له منزلة على العمل في غيرها ولذلك ذهب بعضهم الى انه اذا وقع الوقوف بعرفة يوم الجمعة كان تلك الجمعة فضل على غيرها واما مارواه ابن رزين انه أفضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة ففيه وقفة كما نص على ذلك المناوي ذكره شب في شرحه قوله كما هو الحق اعلم أن القراني قد قال المذهب انها راجب مستقل وقال الفاكهاني المشهور انها بدل من الظهر واستشكل بأن البديل لا يفعل الا عند تعذر المبدل منه وقال ابن عرفة الجمعة ركعتان يمنعان وجوب الظهر - ر على رأى ويسقطانها على آخراه وقوله يمنعان وجوب الظهر - ر على رأى وعليه فهي فرض يومها والظاهر بدل منها هذا هو المعتمد وقوله ويسقطانها على آخره وعليه فهي

بدل من الظهر وهو قول ابن نافع وابن وهب الا انه شاذ اذ لو كانت بدلا من الظهر لم يصح فعلها مع امكان فعله
وحينئذ فن صلى الظهر في وقت سعى الجمعة ثم فاتته الجمعة فان صلاته باطلة ولا بد من الاعادة لانه لم يصل الواجب عليه والقول الشاذ لاعادة عليه لانه أتى بالواجب عليه اذا علمت ذلك فقوله كما هو الحق كأنه جمع بين القوانين (قوله كماها) استعمال كل المضافة للضمير في غير الابتداء والتأكيدي أي بعض وعلى الآخر فالمؤكدا محذوف على قلة أي وقوعها كماها (قوله للغروب) حقيقة على الثاني الا أني أو قبله بركعة على الاول فأطلق الغروب على ما يشمله وما قبله أو يقال حزم بالمشهور وأولاهم ساق الخلاف بعد ذلك ولذلك قال اللقاني ان قول المصنف وهل ان أدرك ركعة من العصر ضعيف وظاهر كلام المصنف انه لا بد من ادراك كل الجمعة قبل الغروب وان من أدرك منها ركعة قبله لا يتهاجمه بل ظهر أو يقطع مع انه يتهاجمه على المشهور وقال عجب ويحجب بأن كلامه في وجوب اقامتها

ابتداء أي أنهم هل لا يطالبون بأقامتها الا اذا كانوا معتقدين أنهم يدركون ركعة من العصر بعد فعلها قبل الغروب أو لا فعلى الاول اذا بقي من الغروب قدر ما يسع خطبتهم وفعلها فقط لا تجب اقامتها لكن ان فعلت أجزأت وعلى الثاني تجب والحاصل ان الوجوب منوط باعتقاد ادراك كل الصلاة امام ركعة من العصر أو بدونها فلو دخل معتقدا ذلك ثم تبين انه لم يدرك الا ركعة قبل الغروب فانه يتبها بجمعة بعد الغروب وأما لو علم ابتداء انه لم يبق للغروب الا ركعة فلا يصلي حينئذ وان من أحرم بها حينئذ لا يعتد باحرامه ولو أدرك ركعة هذا هو الصواب خلافا لما في بعض الشراح والوقت المذكور ليس كله اختياريا بل هي فيه وفي الضرر يرى كالمظهر سواء قلنا بأنها بدل أو فرض يومها (قوله أو اتفق على ذلك) لكن ان كان لغير عذر يأثرون ومع الذهول لا (قوله وأشبهه برواية ابن القاسم) ظاهر العبارة ان هذا ليس برواية ابن القاسم بل أشد شبهة به قال الموافق فيها لابن القاسم ان آخر الامام صلاة الجمعة حتى دخل وقت العصر فله أن يصلي الجمعة بهم مالم تغيب الشمس وان كان لا يدرك بعد العصر الا بعد الغروب فاذا علمت ذلك النص فمعنى كلام الشارح ان ابن القاسم لم يصح بذلك الا ان كلامه ظاهر فيه ثم قال الموافق بعد قوله رويت عليهما ابن (٤٣٧) رشد اختلف في آخر وقت الجمعة فقيل ما بقي للعصر

ركعة الى الغروب وهو ظاهر المدونة وسمعه عيسى و قيل مالم تغرب الشمس وهي رواية مطرف ومافي بعض روايات المدونة من قوله وان كان لا يدرك العصر الا بعد الغروب اه اذ علمت هذا معني رويت باعتبار الاول ان المدونة ظاهرة فيه (قوله وحقيقته) ان أراد المراد منه في نفس الامر فلا يظهر وان أراد معناه الذي يطيه ظاهر اللفظ فهو عين ما قبله (قوله ومحل الخلاف الخ) رده محشى نت بأن ظاهر كلامهم الاطلاق (قوله باستيطان) أي شرط صحته استيطان من تعتقده ببلدها التي تقام فيها وأما استيطان بلد غير هاقرية منها كفرسخ من المنار فشرط في الوجوب ولا تعتقده الا ان محشى نت اعترضه في عدده الاستيطان من شروط الحجة فقال مانصه قوله باستيطان الخ هو شرط وجوب كما في ابن شاس وابن الحاجب وابن

العصر وصحح أول رويت عليهما (ش) لا خلاف عندنا انها فرض عين وقد ذكر ان شرط صحتها ان تقع هي وخطبتها في وقت الظهر فلو خطب قبل وقتها ثم صلى في وقتها أو وقع الخطبة في الوقت والصلاة خارجة لم تصح وقد اختلف في آخر وقتها ولم يختلف ان أوله زوال الشمس والمشهور انه ممتد للغروب كما قاله المؤلف وهو مذهب المدونة وقيل الا صفرار وهذا اذا أخرها الامام والناس لعذر أو اتفق على ذلك وهل امتداد وقت الجمعة للغروب وجوب اقامة الامام لها محله ان خطب وصلاها وأدرك بعدها ركعة من العصر والاصلاها ظهر او سقط وجوب الجمعة عنهم وسمعه عيسى وصحح هذا القول عياض فقال هو أصح وأشبهه برواية ابن القاسم عن مالك وعليه فلا يريد بقوله للغروب حقيقته أو لا يشترط ادراك شيء من العصر قبل الغروب بل حينئذ أدرك خطبتها وفعلها قبله وجبت كما هو ظاهر اللفظ وحقيقته ورواه مطرف عن مالك قولان ورويت المدونة عليهما محل الخلاف حيث كانت العصر عليهما أمالوقد مو العصر ناسين للجمعة فانه يتفق على ان وقتها ينتهي للغروب (ص) باستيطان بلد أو اخصاص لا خيم (ش) البناء للجمعة أي شرط صحة الجمعة وقوع كلها بخطبتها في وقت الظهر الى الغروب مع الاستيطان وهو العزم على الإقامة على نية التأيد ولا تنكفي نية الإقامة ولو طالت ولا فرق بين أن يستوطنوا بلد أو اخصاصا والاخصاص بيوت من قصب لانه يمكن التوى فيها والاستغناء عن غيرهم بخلاف الخيم لانه لا يمكن فيها ما ذكر غالباً ولشبهها بالسفن لانتقالها بخلاف الاخصاص وبعبارة أخرى المراد بالخص هنا العرفي أي ما يسمى في عرف الناس خصا كان من قصب أو خشب أو بناء صغير أو غير ذلك لا خصوص الحص اللغوي فانه ليس شرطاً للمراد بالاخصاص مقابل الخيم والمراد بالخيم هنا الخيم العرفية أي ما يسمى في عرف الناس خيمة كانت من ثياب أو صوف أو وبر أو شعر أو غير ذلك لا خصوص الخيم اللغوية لانها ليست شرطاً فقوله باستيطان البناء للجمعة وهو متعلق بعامل قددر أي وقوعها مع استيطان لا بوقوع المذكور لانه لا يصح تعلق حرفي جرم محدد المعنى بعامل واحد اه واذافة استيطان الى بلد

عرفه وغيرهم وهو نص المؤلف فيما يأتي بقوله المتوطن وليس ذكره هنا على سبيل الشريطة وانما امر اده تجب باستيطان البلد والاخصاص لا الخيم فعدت له من شروط الاداء غير صحيح اه (قلت) وكانهم أرادوا بشرط الحجة هنا شرط الانعقاد (قوله مع الاستيطان) السنين زائدة للتأكيد (قوله وهو العزم على الإقامة على نية التأيد) المناسب أن يقول لا على نية الانتقال فيصدق بالذي لا نية له كما أفاده في ك وقال في التوضيح المتوطن الإقامة بغير نية الانتقال ولا يخرجهم عن حقيقة الاستيطان كونهم يخرجون في أيام المطر نحو الشهرين فقد نقل أبو الحسن عن تعاليق أبي عمران في الجماعة فيقيمون ستة أشهر بموضع وفي آخر ستة أشهر يجمعون فيه لانها صارت كقرتين اذا دخلوا يا احداهما أقاموا بها (قوله بيوت من قصب) هذا هو الحص اللغوي الذي يتكلم عليه (قوله اشوى) هكذا بخطه بغير ميم وهو بالشاء المشته أي الإقامة وأما بالمشاة الفوقية فهو الهلاك كذا في الشيخ سالم بخط الشيخ ابراهيم اللفاني (قوله كان من قصب) وهو الحص اللغوي كما تقدم (قوله لا خصوص الخيم اللغوية) وهي بيت بنسبة العرب من عيدان الشجر قال ابن الاعرابي لا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد ثم يسقف بالثام كذا في المصباح وقال النووي ولا يكون

الامن أربعة أعواد ويسقف بالثمام قال أهل اللغة ولا تكون الحجة من ثياب وصوف وبر وشعر اهـ ^{في تنبيهه} فيجب الجمعة على أهل الخيم إذا كانوا على كفر صريح من منار قرية الجمعة تبعاً (قوله وهو متعلق بعامل مقدر) هذا يعارض مقتضى حله السابق والاولى أن يقول وقوعها (قوله وكلام ز فيه نظر) لانه قال لا باستيطان خيم (قوله تحتل الظرفية والمعية) المناسب الظرفية (قوله وقيل شرط فيهما) أي لتوقف الوجوب عليه والحكمة أيضاً لان الصواب ان شرط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وشرط الحكمة ما يتوقف الحكمة عليه وبهذا المعنى يصح اجتماع الوجوب والحكمة هذا ما كتبه شيخنا عن بعض شيوخه (قوله أنه لا يكون مسجداً) أي تقام فيه الجمعة (قوله الا ما كان له سقف) أي وبناء على وجه مخصوص (قوله لانه قد يعدم) أي المسجد على هذه الصفة صادق بعدم وجوده أصلاً وبوجوده بدون سقف (قوله فيكون من شرائط الوجوب) أي من شرائط التي يتوقف الوجوب عليها وفي العبارة حذف والتقدير لانه يعدم على هذه الصفة فلا تجب الجمعة فيظهر حينئذ كونه شرط وجوب لان الوجوب توقف عليه (قوله وقد يوجد) أي على هذه الصفة في العبارة حذف والتقدير تصح الجمعة فيه فيكون من شرائط الحكمة والحاصل ان معنى كونه شرط وجوب وصحة ان الوجوب يتوقف عليه والحكمة تتوقف عليه وعلى هذا القول فلا يجب على أهل القرية بناء مسجد ليصلوا فيه الجمعة وعلى هذا القول فقول المصنف مبنى الخوصف كاشف (ثم أقول) وظاهر الشارح ان الوجوب والحكمة باعتبارين لا باعتبار واحد فلو وجد الوجوب باعتبار حالة العدم والحكمة باعتبار حالة الوجود مع ان كان من شروطهما الاعتبار فيهما واحد كالعقل فانه شرط وجوب وصحة أي يتوقف الوجوب والحكمة على وجوده (٤٣٨) فيكذلك نقول هنا يتوقف الوجوب والحكمة على وجود الجامع الا أن يقال ان الاعتبار

فيهما وان كان واحد الا أنه ظاهري وأما بالنظر للتحقيق فهما اعتباران (قوله ومنهم من قطع بانه من شروط الصحة) هذا الذي صدر به الشارح أي ان الجامع الموصوف بتلك الصفات من شروط الصحة أي لانصح الجمعة الا فيه (قوله وهذا مبني) أي القول بأنه باصفات المذكورة من شروط الحكمة حاصله ان وجوب الجمعة منوط بوجود الجامع والجامع موجود متحقق بمجرد التعيين والتعيين لا كفاية فيه فصار الوجوب متقرباً بالاصالة وان سكتها ليست منوطة بمجرد

على معنى في وقوله لا خيم بقوله عامل يناسبه أي لا بالاقامة في خيم وكلام ز فيه نظر لان الخيم لا يمكن فيها الاستيطان (ص) وبجامع (ش) هذا ثالث شروط الصحة وبأوه تحتل الظرفية والمعية وقيل شرط وجوب وقيل شرط فيهما بن رشد وهذا بناء على قول من يرى أنه لا يكون مسجد الا ما كان له سقف لانه قد يعدم على هذا الصفة فيكون من شرائط الوجوب وقد يوجد فيكون من شرائط الحكمة ومنهم من قطع بأنه من شروط الحكمة وهذا مبني على قول من يرى ان الفضاء من الارض يكون مسجداً بتعيينه اذ لا يعدم موضع يصح اتخاذ مسجداً على هذا اهـ ولا بد في الخطبة أن تكون في الجامع (ص) مبني (ش) صفة لجامع أي لا يكفي المسجد حتى يكون مبنياً فلا تصح في براح حجر أو خط حوله والمراد بالبناء البناء المعتاد لاهل تلك البلد فيشمل ما لو فعل أهل الاختصاص جامعاً من بوص ونحوه فتصح فيه الجمعة (ص) متعدد (ش) أي لا بد في الجامع الموصوف من أن يكون متعدد افلا يجوز التعدد على المشهور ولو في الامصار وفائدة هذا انه لو تعدد لم تكن الجمعة الا للعتيق كما يقول المؤلف (ص) والجمعة للعتيق (ش) جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا قال له قد شرطت في الجامع أن يكون متعدد فما الحكم اذا تعدد فأجاب بأنها عند التعدد في البلد الواحد أو ما في حكمه صحيحة لاهل الجامع العتيق من تلك الجوامع

تحقق الجامع المتحقق بالتعيين بل بأوصافه المشار لها بقوله مبني الخ (قوله يكون مسجداً) أي جامعاً باطلة

بتعيينه أي والوجوب منوط به أي فما كان جامعاً موصوفاً بالاوصاف المذكورة به لا يكون الا شرط صحة (قوله اذ لا يعدم موضع) علة لقوله وهذا مبني الخ أي وانما صحت ذلك البناء لان كل موضع يصح اتخاذ مسجداً بمجرد التعيين والوجوب منوط به فما يكون بالاوصاف المذكورة لا يكون الا شرط صحة لا شرط وجوب لان الوجوب ثابت بمجرد التعيين (أقول) الا أن ظاهراً انهم اذا عينوا موضعاً يتعلق الوجوب بهم فاذا لم يعينوا موضعاً فلا تجب وعلى هذا القول يكفون ببناؤه لاجل صحة الصلاة وأما على انه شرط وجوب وصحة فلا يكفون ببناؤه نعم اذا بناه واحد وجبت وعلى هذا فقوله مبني مخصوص لا كاشف بقول من يقول انه شرط وجوب فقط (أقول) لا يخفى ان معنى الكلام انه لا تجب الجمعة الا اذا وجد الجامع واذا وجد تصح الصلاة في غيره ولو وقع لما ذكرنا انه انما هو شرط في الوجوب فقط وعبارته في كذا وظاهر كلام المؤلف ان غير المبني يسمى جامعاً كالفضاء من الارض اذا عين وحس وعلى من لا يرى ان الفضاء من الارض لا يكون مسجداً يكون قوله مبني صفة كاشفة وهو الموضع المبني فالفضاء لا يسمى جامعاً اهـ (قوله أو خط حوله) عطف على حجر (قوله فلا يجوز التعدد على المشهور) أي ولو عظم رعايته لما كان عليه السلف طلباً بالاكل وجمعاً للخلاء صد القلوب ومقابله ما قاله يحيى بن عمر من جواز التعدد ان كانت البلدات جانبين ومثله للمؤلف في مثل مصر وبغداد قائلًا لا أنظهم يختلفون فيه قال الثاني وقول المؤلف لا أنظهم الخ فيه نظر فان الخلاف موجود في مثل مصر وبغداد والمعمل عليه عدم التعدد اهـ (أقول) وهذا المشهور الذي حكاه الشارح قد جرى العمل بخلافه

(قوله بل هي صحيحة) خلاصة ما قيل ان الجمعة للعتيق مقيد بقيود ثلاثة الاول ان تقام به وبالجديد فان هجر العتيق وصلوها في الجديد فقط صحت الثاني ان لا يحكم حاكم بجهنم في الجديد تبعاً لنذر بانيه عتيق عبد بعينه ان صحت صلاة الجمعة فيه فان وقع ذلك وحكم مخالف بعتيق العبد بجهنم صحت فيه اذ حكمه الداخل في العبادات تبعاً لنحو عتيق كما أفق به الناصر لا ينقض وصورة ذلك أن يقول باني الجامع ان صحت الجمعة في مسجدى هذا فعبدى فلان حرفتصلى فيه الجمعة فيأتى العبد الى من يقول بالتعدد كالحنفى فيثبت عنده انه صلى في المسجد الجمعة صحيحة فيحكم الحاكم بعقده لوقوع المعلق عليه فيلزم من ذلك الحكم بجمعة الجمعة ضمناً فقه صير حينئذ الصلاة بالجامع المذكور وغيره صحيحة وذلك لان الغورى حين بنى مسجده أرسل للناصر اللقاني وقال له افت بجمعة الصلاة في مسجدى هذا أى صلاة الجمعة قال له الناصر قل ان صحت صلاة الجمعة في مسجدى هذا فعبدى حرف فعل ثم انه رفع الامر للقاضى الذي يرى صحة صلاة الجمعة بالمسجد الذى حصل به التعدد وهو الحنفى فحكم بجمعة العتيق فخالصه ان (٢٩) حكم الحاكم يرفع الخلاف ولو كان الحكم بطريق

الزوم الحكم آخر تبعاً والحاصل ان حكم الحاكم لا يدخل العبادات الاتباعاً وحقيقة القرأى وخالفه تلميذه ابن راشد فجوز دخوله فيها اه وصرح القرأى المذكور بأن حكم الحاكم يرفع الخلاف سواء كان بالمطابقة أو التضمن أو الالتزام تحكمه بجمعة يسع العبد الذى اعتقه من أحاط الدين بماله فانه ملتزم لنقض العتيق الثالث أن لا يحتاجوا للجديد لضيق العتيق عنهم والاصح في الجديد وبحث في ذلك شيخنا بأنه لا يتأتى الاحتياج

لانه يوسع ويجبر من بجانب المسجد على البيع ولو كان وفقاً للتوسعة وبأخذ الثمن من بيت المال فان تعذر فعلى جماعة المسلمين الا ان يقال يأتى من حيث اذا وسع لربما تعدد المسمع فيه فيحصل الخلل في الصلاة (قوله حكم بفسادها) الا انهم في حالة الجهل بعيدونها ظهراً الاحتمال صحة جمعة المعيد والجمعة لا تصلى مرتين (قوله ليس شرط الخ) نقول والزرقانى معترف بأنه ليس شرطاً لقوله كما اذا بنى الخ حيث أتى بالكاف

باطلة لاهل الجديد وهو ما حصل به التعدد وان صلى فيه الامام وأما لو أقيمت في الجديد وحده صحت والمراد بالاقدم ما أقيمت فيه الجمعة أولاً في تلك القرية وان تأخر بناء غيره واذ ثبت كونه عتيقاً بالجمعة الاولى ثم تأخر أداء الصلاة فيه عن غيره في غير الجمعة الاولى فلا يخرج عن كونه عتيقاً واليه أشار بقوله (وان تأخر أداء) أى وان تأخر أداء عن الجديد في غير الجمعة الاولى التى أثبتت له كونه عتيقاً وأخرى ان سبقه أو ساءه وليس المراد ان الجمعة لا تصح الا بالجامع العتيق حتى لو تركت اقامتها به وأقيمت بالجديد وحده لم تصح فان هذا غلط ظاهر بل هي صحيحة ولو أنشئ جامعان في قرية وأقيمت فيهما الجمعة فالجمعة لمن صلى فيه بتولية السلطان أو نائبه والافا السابق بالا حرام ان علم فان أحرم ما حكم بفسادهما أو أعادوا جمعة لبقاء وقتها ولا تجزئهم ظهورهم بقاء وقتها وان لم يعلم السابق حكم بفسادهما أيضاً كذا قال الوليين (ص) لاذى بناء خف (ش) هذا محترز الصفة المقدرة أى مبنى بناء معتاد لاذى بناء خف ولو كان البناء من الجهات الاربع وكلام ز حيث قال لاذى بناء خف أى كما اذا بنى في المسجد حائط مثلاً اه ليس شرطاً (ص) وفي اشتراط سقفه (ش) أى وقع تردد فيما اذا هدم سقف المسجد هل تصح فيه الجمعة أم لا فالمعنى وفي اشتراط دوام سقفه هذا مقضى كلام من أشار اليه بالتردد وعليه فلو بنى من غير سقف لم تصح فيه بالاتزاع انظر السهورى وقد استظهر الخطاب عدم اشتراط السقف ابتداء ودواماً (ص) وقصد تأييدها به (ش) أى هل يشترط في الموضع الذى ابتدئت فيه أو نقلت اليه العزم على ايقاع الجمعة فيه على التأييد أم لا فذهب الباجي الى أن ذلك شرط وانه لو أصابهم ما يمنعهم من الجامع لعذرهم لم تصح لهم جمعة في غيره الا أن يحكم له الامام بحكم الجامع وتنقل الجمعة اليه ووافقه ابن رشد في بعض كتبه وخالفه في المقدمات قال وقد أقيمت الجمعة بقرطبة في مسجد أبى عثمان دون ان تنقل اليه الجمعة على التأييد والعلماء متوافرون على ذلك من غير تكثير قال ولو نقل الامام الجمعة في جمعة من الجامع من المسجد الجامع الى مسجد من المساجد من غير عذر لكانت الصلاة بحجزة ونقل بعض الشراح ان محل التردد حيث نقلت الجمعة من مسجد الى آخر وأما اذا لم تنقل بل أقيمت ابتداء فالشرط ان لا يقصدوا عدم التأييد بأن يقصدوا التأييد أو لم يقصدوا شيئاً أصلاً (ص) واقامة الخمس (ش) أى وفي اشتراط اقامة الصلوات الخمس فلا تصح اقامة الجمعة فيما يتخذ

وبمثلاً (قوله بالاتزاع) أى ان التردد انما هو في الدوام وعدمه وأما سقفه ابتداء فهو متفق على شرطية هذا انظر السهورى والذى قرره الشيخ سالم والتأتى والاجهوى ان التردد في الابتداء والدوام والذى رجحه الخطاب عدم اشتراطه ابتداء ودواماً فاده بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله عدم اشتراط السقف) المراد كفى الشيخ أحمد سقفه المقصود منه غالباً وهي القبلة وما والاها لا يحتمل اذ هو غير مشروط والمعتقد كلام الخطاب (قوله وتنقل الجمعة الخ) بيان لما يحكم به الحاكم وقوله وتنقل الجمعة أى على التأييد (قوله دون ان تنقل) أى انها نقلت من مسجد كان في قرطبة هذا المسجد (قوله متوافرون) أى مجتبعون (قوله قال ولو نقل الامام الخ) أى بدون ان يقصدوا التأييد أى ولا قصدوا عدمه أى كإفعل مسجد قرطبة أى وهذا القول هو الظاهر (قوله ونقل بعض الشراح الخ) هذا الحل هو المعتقد كما أفاده محشى نت وغيره خلاف الحل الاول (قوله واقامة الخمس) ظاهر قوله الخمس ان حل الخمس ليس كالخمس

ولعله مثله وانظر في ذلك قاله في غير ان قول الشارح فيما يتخذ لخصوصها يقتضي أن المراد جنس الجنس المتحقق في واحد وان القول الاول لا يمنع الا فيما اذا اتخذ لخصوص الجمعة ويكون قول الشارح وتعطل الجنس أي كل الجنس فعلى ذلك لو فرض انه يصلي فيه صلاة واحدة من الجنس تكون صحيحة باتفاق فليجوز النقل (قوله منزلة تصريحهم بعدم اشتراطه) وهو المعتمد أي ان القول باشتراط إقامة الجنس ضعيف (قوله وصحت برحبته) أي لمقتد لا امام فلا تصح له ولا لهم والحاصل ان محل صلاة الامام والخطبة ليس الا المسجد ولو مع الضيق أو اتصال الصفوف (قوله متصلة) أي لم يحل بينها وبين أرضه غيره ولو فيها أرواث الدواب وأبوالها ومثله المدارس التي حول الجامع الأزهر بالقاهرة قاله الشيخ سالم وظاهره انه لو فصل بينها وبين الطرق حوائت كالجامع الأزهر بمصر من ناحية بابي المغاربة والمقصورة لا تصح فيها الجمعة وبعض الشراح نظرو فيها نعم اذا صلى في نفس مصاطب الحوائت جاز (قوله ان ضاق الخ) الظاهر ان الضيق يستلزم اتصال الصفوف وبعد كتب (٣٠) هذا رأيت اللقائي قال مانصه وتصور ضيق المسجد مع عدم اتصال الصفوف

لا يعقل ومعنى اتصال الصفوف أن يكون صفاء على صفاء وقال البدر والمراد اتصالها من المشرق الى المغرب لا من جهة الامام وتأمل وقال عجب والمراد اتصالها برحبته (قوله أو اتصلت الصفوف) أي اتصالا معتادا أو كالمعتاد قاله الزرقي (قوله لم تصح الجمعة بواحد منهما) هذا ضعيف في المواق ابن رشد ظاهر مذهبه ما لا في المدونة وسامع ابن القاسم ان صلاته صحيحة في الطرق المتصلة مع انتفاء الضيق والاتصال ولكنه أساء (قوله كبيت اعتدال) وفي معنى ذلك بيت بسطه وسقايتيه لانه محوز وظاهره ولو مع الضيق ونظر فيه صاحب الطراز بان أصله من المسجد وانما قصر على بعض مصالحه (قوله لا تصح على سطح المسجد) سواء ضاق أولا كان المؤذن أو غيره ويفهم منها صحتها بدكة المبلغين والفرق بين السطح والطرق أن الطرق المتصلة متصلة بأرضه (قوله أو عشرة) يقتضي انها تصح في العشرة اذا اتفقت بهم قرية وليس كذلك (قوله وأفهم كلام المؤلف ان الاثني عشر الخ) أي أنهم من كونه جعل الاثني عشر كافية صلاحتهم في غير الاولى فيقتضي أن الاثني عشر لا تكفي في الاولى (أقول) ولا يخفى منافاة هذا القول أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منهما فالمناسب ان يأتي به على طريق الاستدراك كأن يقول لكن كلامه فيما بعد يفهم ان الاثني عشر الخ ثم أقول وظاهره ان الثلاثة عشر تنقري بهم قرية أو أي فرق بين الاثني عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبد السلام قال في قول ابن الحاجب ولا بد من تنقري بهم القرية اثني عشر إشارة الى انه لا بد من جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم الثوى في الامن والخوف اه (قوله ف تجاوز باثني عشر) احرار اذ كورا متوطنين بهما المبكين أو حنفين كشافعين قلدا وواحد منهما فيما ذكر لان لم يقلدوا فلا تصح جماعة المبكين باثني عشر شافعين لم يقلدوا لانه يشترط في صحتهم اربعة يكون يحفظون القاطنة بشدائهم

لخصوصها وتعطل الجنس به وهو قول ابن بشير سمعت انه لا بد من ان يكون الصف دائما فيه الا أن تزيله الا عذرا التي لا بد منها اه قال بعض وسكت غيره عن اشتراط ذلك فلو كان معتبرا لنهوا عليه فنزل المؤلف ذلك منهم منزلة تصريحهم بعدم اشتراطه فصح قوله (تردد) لهؤلاء المتأخرين في الفروع الثلاثة وما ذكره ابن بشير ذكره عن المختصر ما يوافقه فقول ابن غازي لا أعرف ما ذكره ابن بشير لغيره فيه نظر (ص) وصحت برحبته وطرق به متصلة ان ضاق أو اتصلت الصفوف لا انتفيا (ش) أي وصحت صلاة الجمعة للمقدي في رحاب الجامع وطرقه المتصلة به أي التي لم يحل بينها وبين أرضه غيره ومحل الحكمة المذكورة ان ضاق الجامع اتصلت الصفوف أم لا أو اتصلت الصفوف من غير ضيق والمراد بالرحاب ما زيد خارج محيطه لتوسيعته كالسنانية ببولاق ولا رجة للجامع الأزهر لان ما زيد خارج بابه الكبير انما هو لمنع الدواب لا لتوسيعته فهو من الطرق فان انتفى الضيق والاتصال فلا تصح الجمعة بواحد منهما (ص) كبيت القناديل وسطحه ودار وحافوت (ش) أي ان من صلى في بيت القناديل لا تصح له الجمعة وظاهره ولو مع الضيق وكذا لا تصح الجمعة على سطح المسجد وكذا لا تصح في الدار والحافوت بالطرق المتصلة المحجورين ولو اذن أهلها وأما الحوائت والدور التي تدخل من غير اذن فحكمهما حكم رحاب المسجد والطرق المتصلة به هكذا قاله في المدونة (ص) وبجماعة تنقري بهم قرية أولا بالاحد (ش) هذا معطوف على قوله وبجماعة والباء فيه فتحتمل أن تكون للمعية أي وشرط الجمعة وقوعها في الجامع مع جماعة وتحتمل أن تكون للظرفية أي شرطها أن تكون في جامع وجماعة تستغنى ونأمن بهم قرية بأرض يمكنهم الثوى بالملئثة أي الإقامة فيها صيفا وشتاء والدفع عن أنفسهم في الامور الكثيرة لا النادرة وذلك يختلف بحسب الجهات من كثرة الخوف والفتن وقلتها بالاحد محصور من خمسين أو ثلاثين أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منها قال بعضهم وأفهم كلام المؤلف ان اثني عشر لا تنقري بهم قرية اه فعلى هذا فقله بالاحد أي فيما بعد الاثني عشر واشترط حضور الجماعة المذكورة انما هو في الجمعة الاولى وهو المراد بقوله أولا لا في كل جمعة بل تجاوز فيما بعد اثني عشر واليه أشار بقوله (ص) والا ف تجاوز باثني عشر باقين لسلامها (ش) أي وان لم تكن الجمعة الاولى بل كانت غير هافيجوز ابتداءها باثني عشر رجلا أحرارا ذكورا متوطنين غير الامام باقين لسلامها أي مع حكمة

قرية وليس كذلك (قوله وأفهم كلام المؤلف ان الاثني عشر الخ) أي أنهم من كونه جعل الاثني عشر كافية صلاحتهم في غير الاولى فيقتضي أن الاثني عشر لا تكفي في الاولى (أقول) ولا يخفى منافاة هذا القول أو اثني عشر أو عشرة كما قيل بكل منهما فالمناسب ان يأتي به على طريق الاستدراك كأن يقول لكن كلامه فيما بعد يفهم ان الاثني عشر الخ ثم أقول وظاهره ان الثلاثة عشر تنقري بهم قرية أو أي فرق بين الاثني عشر والثلاثة عشر على ان ابن عبد السلام قال في قول ابن الحاجب ولا بد من تنقري بهم القرية اثني عشر إشارة الى انه لا بد من جماعة عظيمة لانهم هم الذين يمكنهم الثوى في الامن والخوف اه (قوله ف تجاوز باثني عشر) احرار اذ كورا متوطنين بهما المبكين أو حنفين كشافعين قلدا وواحد منهما فيما ذكر لان لم يقلدوا فلا تصح جماعة المبكين باثني عشر شافعين لم يقلدوا لانه يشترط في صحتهم اربعة يكون يحفظون القاطنة بشدائهم

(قوله فلو فسدت صلاة الخ) أى ولا يضر عاف بناء لاحدهم لعدم خروجه من الصلاة (قوله على أولية أحرامها والدخول فيها الخ) أى وإن كان فى غير ابتداء أقامتها فى البدل أول الشروع فيها كل جمعة وأنه لا بد عند الأحرار من حضور كل من تتقرب به ولو حصل انقضاء بعضهم بعد الدخول فى الصلاة ولم يبق مع الإمام الاثناعشر فيصح (قوله وقال ح) والذى يظهر الخ) وهو المعتقد (قوله فتى) وجدت الجماعة المذكورة صح بالقولية) لافرق بين الأولى وغيرها فلو كان فى القرية جماعة تتقرب بهم قرية ثم سافروا منهم جماعة حتى لم يبق منهم من تتقرب بهم قرية فإن سافروا بنية الانتقال سقطت الجمعة عن الباقين وإن سافروا بموضع قريب بنية العود فانظروا أن الجماعة تجب على الباقين أى حيث كانوا اثني عشر والإمام وكذلك أن كانوا دون ذلك وجاء من خرج بنية العود ما يكمل به العدة المطلوبة ولو جاء على العود وانظروا أن المراد بالقرية من يحصل لهم بهم الاستعانة حيث استعانوا بهم ويحصل بهم كف لاذى ممن يريد منهم رهبة ممن بالحمل القريب أفاده عجم (قوله ويمكن حمل الخ) فعنى كلام المؤلف على الأول والأبان كانت الجمعة غير الأولى وعلى الثانى بان نفروا بعد الأحرار وأما على الثالث فتحمل الأولية فى كلامه على أولية (٤٣١) أقامتها ووجوبها على أهل البلد وخطابهم بها أى شرط خطابهم بها أول أمرهم

صلاتهم فلو فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد ما سلم الإمام بطلت صلاته وصالته وما قررنا به كلام المؤلف من أن المراد بالأولية أول جمعة تقام مطابق لما فهمه فى توضيحه من كلام ابن عبد السلام وقرر بعض الأولية على أولية أحرامها والدخول فيها أى تشترط الجماعة التى تتقرب بهم القرية أولاً أى عند الدخول فيها لا بد وأما فلو نفروا عنه بعد الأحرار أمعها باثني عشر وقال ح الذى يظهر من كلام ابن عبد السلام خلاف ذلك كله وأنه انما أراد أن الجماعة التى تتقرب بهم القرية شرط فى وجوب إقامة الجمعة وفى صحتها فى كل مسجد فتى وجدت الجماعة المذكورة بالقولية وجبت إقامة الجمعة وصحت وإن لم يحضر منهم الاثناعشر والإمام ولا فرق بين الجمعة الأولى وغيرها فى ذلك ويمكن حمل كلام المؤلف على كل من الاحتمالات الثلاثة انظر شرحنا الكبير (ص) بإمام مقيم (ش) هذا حال من جماعة أو من قوله باثني عشر والمراد بالأقامة المقابلة للسفر فيصح أن يؤمهم غير مستوطن ممن نوى إقامة أربعة أيام أو وجوبها عليه إذا كل من وجبت عليه تصح امامته وبعبارة أخرى بإمام مقيم وإن لم يكن متوطناً فتصح امامته للمسافر فى الجمعة بمحل نوى به إقامة تقطع حكم السفر وكذا الخارج من قرية الجمعة على كفر مخرج وأما الخارج منها على أكثر من كفر مخرج فحكمه حكم المسافر على ما عليه ابن علاق والشيخ يوسف بن عمر وفى حاشية الطرابلسى لا تصح امامة غير المتوطن بقرية الجمعة فى الجمعة (ص) الا الخليفة بقرية جمعة ولا تجب عليه وبغيرها تنفسد عليه وعليهم (ش) هذا مستثنى من مفهوم الوصف أى فلا تصح امامة المسافر إلا أن يكون المسافر خليفة وهو مساو لقول غيره الا الإمام وعبارة الام تقتضى تعيين ذلك فى كل أمير بقرية جمعة من قرى عمله توفرت الشروط فى أهلها فليجمع بهم أموالهم بقرية من قرى عمله لم تتوفر الشروط فى أهلها فصلى بهم الجمعة جهلاً فانه تبطل عليه وعليهم والمراد بالخليفة من له الحكم والصلاة وأما القضاة الا أن قليس لهم نيابة فى الصلاة فيخطب بمحضرتهم (ص) وبكونه الخاطب الالعدر (ش) يعنى انه يشترط أن لا يصلى غير من خطب الا أن حصل للخطاب عذر من مرض

أى شرط خطابهم بها أول أمرهم كونه ممن تتقرب بهم القرية وليس ذلك شرطاً فى حاضرها فتى والا عليه أى وإن لم يكن وقت الوجوب والخطاب بل وقت الحضور فتجوز باثني عشر (قوله بإمام مقيم) وانما اشترط فى الإمام الإقامة ولم يشترط فيه الاستيطان كما اشترط فى جماعة لانها نائب عن الخليفة وهو لا يشترط فيه الإقامة (قوله بمحل نوى الخ) أى نوى للأجل الخطبة فقط فتصح ولو سافر من غير طر وعذر بعدها أى والفرض انه لم ينو لأجل الخطبة (قوله الا الخليفة) أى المسافر بقرية جمعة من قرى عمله قبل صلاتهم احترازاً عما إذا قدم بعدها فى الوقت فلا يقيمها على الأصح فلو حضر ولو بعد الشروع فى الأحرار بل ولو بعد عقد ركعة تبطل ويصلى هو أو غيره بأذنه وقيل تصح بعد عقد ركعة كما ذكره فى ك (قوله

وعبارة الام تقتضى الخ) ثم لا يخفى أن الإمام نص فى المدونة فقال لاجمعة على الإمام المسافر إلا أن يمر بمدينة فى عمله أو بقرية تجمع فيها الجمعة فيجمع بأهلها ومن معه من غيرهم لأن الإمام إذا وافق الجمعة لم ينبغ له أن يصليها خلف عامله اه فهى مساوية لقول المصنف الا الخليفة فإن كان قصده الاعتراض على المصنف فلا يظهر لما علت من المساواة وإن كان قصده غيره فلم يتبين وأيضاً قوله فى كل أمير لا يظهر مع كونها فى الخليفة الذى هو واحد (قوله فليجمع بهم) أى ندبا (قوله والمراد بالخليفة الخ) أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالخليفة السلطان الأعظم بل كل حاكم (قوله وأما الا الخ) أى أن الحاكم الا أن كالفاضى ليس له الحكم والصلاة من السلطان بل ما جعل لهم السلطان الا الحكم فقط والحاصل أن قوله والمراد الخ انما يكون فى نحو القاضى والباشا وأما السلطان فن المعلوم قطعاً أن له الحكم والصلاة بطريق الأصل (قوله وبكونه الخاطب) وصف ثان لإمام أى إمام مقيم موصوف بكونه الخاطب (قوله عذر) أى حصل بعد الشروع فى الخطبة أو بعد الفراغ أحد ترا من عذر حصل قبل الشروع فيها فينتظر الى أن يبقى لدخول وقت العصر قدر ما يدر كونها جمعة أن قدر وأعلى الجمع دونه وإلى ما يبق مقدار ما يصلون به الظهران لم يقدروا على الجمع دونه ويصلون الظهر فإذا

لاهم لما كانوا من أهل الجمعة امتنع عليهم الجمع تشديدا لهم. عن فائده وهو من أهلها انظر عجم (قوله فان لم يستخلف استخلفوا) فان تقدم واحد من غير استخلاف أحد صحت (قوله نفسه) أي تقييد المدونة بأن تحمل المدونة على حالة البعد (قوله والحكم انه يجب الاستخلاف) وما تقدم من ندبه فهو في غير الجمعة (قوله والقرب قدر اوتى الرباعية) انظر هل العصر أو الظهر أو العشاء والظاهر العشاء (قوله وبخطبتين قبل الصلاة) ولا بد أن تكون في المسجد ويندب كونهما على المنبر (قوله وقال ابن الماجشون) مقابل المشهور (قوله هو المشهور) ومقابله أقله حمد الله والصلاة على نبيه عليه الصلاة والسلام وتحذير وتشير وقرآن وعلى المشهور فكل من الحمد والصلاة على نبيه صلى الله عليه وسلم والقرآن مستحب وسيأتي بصرح المصنف باستحباب القراءة وأما الدعاء للصحب فبدعة مستحسنة وأما ذكر السلاطين والدعاء لهم (٤٣٢) فبدعة لكن بعد احداثه واستمراره في الخطب في أقطار الارض بحيث يحشى

أوجن أو نحوه مما فهو وصف ثان للامام فكأنه قال شرط صحتها ان تقع بامام مقسم موصوف بكونه الخاطب فلا يصلي غيره الا العذر (ص) ووجب انتظاره لعذر قرب على الاصح (ش) يعني ان الامام اذا حصل له عذر يزول عن قرب فان الجماعة يجب عليهم انتظاره على الاصح وهو قول ابن كنانة وابن أبي حازم والقول الآخر انه يستخلف من يتمهم فان لم يستخلف استخلفوا من يتمهم ولا ينتظروه وهذا القول هو ظاهر المصدونة وانما اقتصر المؤلف على ما صححه هنا لقوله في توضيحه عند قول ابن الحاجب فان عرض بينهما عذر يزول عن قرب ففي استخلافه قولان أظهرهما عدم الاستخلاف ووجب انتظاره وهو لابن كنانة وابن أبي حازم انتهى وعزاه ابن يونس لسبحون قال بعض وعزاه سند للجلاب ورواه ابن حبيب عن مالك ونحوه في الموازية وقاله أشهر في المجموعة وكان صاحب الطراز جعله تفسير او به جزم ابن السكوف في الوافي فلهذا كصححه المؤلف فلا يعترض عليه بان ظاهر المدونة انه لا ينتظر ويستخلف أو يستخلفون قرب العذر أو بعده اهـ ومفهوم قول المؤلف قرب انه ان لم يقرب لا يجب انتظاره وهو كذلك والحكم انه يجب الاستخلاف كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب قاله البساطي والقرب قدر اوتى الرباعية وقراءتهما (ص) وبخطبتين قبل الصلاة (ش) هو أيضا معطوف على ما قبله من شروط الجمعة أي ومن شرط صحة الجمعة الخطبة الاولى والثانية على المشهور فلو تركهما أو أحدهما لم يصح وهو مذهب ابن القاسم وقال ابن الماجشون بسنيتهم ويشترط على الاصح كافي الشامل أن يكون قبل الصلاة فلو خطب بعدها أعاد الصلاة وحدها وفي أبي داود كانت الخطبة بعد وانما عادت قبل من حين انقضوا (ص) مما تسميه العرب خطبة (ش) أي والمجزئ من الخطبة عند ابن القاسم ان تكون متصفة بما ذكر ابن بزيرو وهو المشهور قال بعض وهو نوع من الكلام مسجع يخالف النظم والنثر يشتمل على نوع من التذكير فان هلك وكبر لم يجزه وفي قوله مما تسميه العرب خطبة اشعار بانها لا بد أن تكون باللغة العربية اذ غيرها لا تسميه العرب خطبة وهذا هو الذي ينبغي (ص) تحضرهما الجماعة (ش) يعني ان الجماعة الذين تنعقد بهم الجمعة يجب عليهم حضور الخطبتين مستمعين لهما كما قال بعضهم من شرطهما اتصالهما بالصلاة واستماعهما فالالف واللام في الجماعة للعهد الذكري ويدل على ذلك قول سند فلو فرغ المؤذن ولم يأت أحد نظر فان كان في المسجد جماعة تنعقد الجمعة بهم خطب والا انتظر الجماعة وعبر هنا بالحضور دون السماع وعبر في باب

على الخطيب غوائله ولا تؤمن عاقبته صار راجحا أو واجبا ما لم يكن مجاوزة في وصفه اذ يستحب الدعاء بصلاح السلاطين (قوله مسجع) فان أتى بكلام مترف ظاهر كلام مالك انه يعيد قبل الصلاة ويجزى بعدها وهل كذا اذا كانت نظما أو يقال ان النظم قريب من المسجع حرر (قوله لا بد أن تكون بالعربية) فوقوعها بغیر العربية لغو فان لم يكن في الجماعة من يعرف العربية والخطيب يعرفها وجبت فان لم يعرف الخطيب عربية لم تجب ولا بد أن تكون جهر افا سرارها كعدمها وتعاد جهر او لا بد من كونها لها بال ولو قدم الخطبة الثانية على الاولى لكن كما افاده في لـ والحاصل ان أركانها ثلاثة كلام مسجع مشتمل على تحذير وتشير وكونها بالعربي وكونها جهر افا سرارها كعدمها (قوله تحضرهما الجماعة) الانسب جعل الجمعة حالا لان التكررة خصصت (قوله الذين تنعقد بهم الجمعة) فال للعهد الذكري وهذا يفيد ان حضور

العيدين

الخطبتين ليس بفرض عين على كل من تجب عليه فهو فرض كفاية ان زادوا

على العدد المذكور وفرض عين ان لم يزيدوا عليه (قوله مستمعين) لا يخفى ان الاستماع هو الاصغاء والذي من شرط الصحة اغما هو الحضور لا الاصغاء فتي حصل الحضور صحت الجمعة ولو لم يحصل اصغاء اذ لو تم ذلك لما كان فرق بين الجمعة والعيد فانه في العيد عبر بالسماع ومن المعلوم ان المراد به الاستماع فالاحسن آخر العبارة المفيد ان الذي هو شرط في الصحة اغما هو الحضور فقط بخلاف العيد فان المطلوب الاستماع وما قلنا من ان شرط الصحة الحضور ولو لم يستمعوا كما افاده بعض لا ينافي أنهم يطلبون بالاستماع بعد الصلاة الجمعة (قوله ويدل على ذلك) أي على كونها للعهد الذكري كما أفصح به شب (قوله تنعقد بهم) هذا محل الشاهد (قوله وعبر هنا بالحضور الخ) الحاصل أنه انما عبر المؤلف بالحضور اشارة الى انه يكفي مجرد الحضور ولو لم يصغ بان اشتغل في قلبه بفكرة حسابية

(قوله بالسمع) أى الاستماع والاصغاء كما يقول حضرة هاشم في أمر فلم يأت بالمستحب بخلاف الجمعة فلا يشترط ذلك بل المدار على الحضور وعدم وجود ما يشغل من كتابة وقراءة (قوله واستقبله غير الصف الاول) أى عند منطقه بالخطبة (قوله من يلى القبلة وغيرها) في عب ان غير الصف الاول يستقبلون ذاته وجهته وأما الصف الاول فيستقبل جهته لاذاته قال شيخنا وهو ضعيف والمعتمد انه لا فرق بين الاول وغيره في استقبال الامام قال شيخنا ولا أعرف بعد ذلك هل تستقبل ذاته أو تكتفى بالجهة (أقول) وفي كلام عجي ما يفيد ان المراد تستقبل ذاته فيغيرون جلساتهم التي كانت للقبلة بل التماسا كما أفاده في لـ صرح بان المراد استقبال الذات وهذا والقول القوي ان الاستقبال ليس بواجب كما يفيد النقول بل سنة كما يفيد الموطأ وغيره وقيل بالاستصحاب كما أفاده محشى نت رحمه الله تعالى (قوله للاكثر) راجع للنقول بالشرطية أى فلا كثر على ان القيام لهما واجب كما قال ابن عرفة وقوله وابن العربي راجع للسنية وقوله وقال عبد الوهاب لا يخفى انه موافق لابن العربي فلما نسب أن يعطفه على ما قبله مع ابن القصار وعبد الوهاب ولعله انما أقدره لتعبيره بقوله اساء والظاهر أنه أراد الكراهة وان كان المتبادر الحرمة وحرر وإذا كان المازرى موافقا للاكثر فإى داع لا نفراده وهو لا اكتفى بذلك الاكثر عنه ويكون مندرجا فيهم ولعله لكونه من أجلة المذهب وقد اشترعنه ذلك القول أو انه قول الأكثر ممن تقدمه لا قول الأقل وكان قد اختاره ورعا يؤخذ هذان بعض الشرح بقي أن يقال (٤٣٣) وابن العربي وابن القصار يعطف ابن القصار على ابن العربي ولعله ليكون القول اشتهر عن ابن القصار ووافقته

العيدين بالسمع حيث قال وسماعهما فأفهم بذلك انه لا يجب سماع خطبتي الجمعة والواجب الحضور في الجامع وأنه يستحب في العيدين السماع ولا يكفي في الاستصحاب الحضور في الجامع (ص) واستقبله غير الصف الاول (ش) المذهب انه يجب على الناس استقبال الامام بوجوههم على أهل الصف الاول وغيرهم ممن يسمعه ومن لا يسمعه ومن يراه ومن لا يراه فقول المؤلف غير الصف الاول وأما هو فلا يجب استقبال من هو فيه لانه لا يتأتى لهم ذلك الا بانتقالهم عن مواضعهم تبع فيه اللحى قال ابن عرفة وجعله بعض من لقيت خلاف المذهب وخلاف نص الموطأ أقوله فيه من يلى القبلة وغيرها اه (ص) وفي وجوب قيامه لهما تردد (ش) أى وفي وجوب قيامه للخطبتين على جهة الشرطية كما عند المازرى وسنيته تردد للاكثر وابن العربي مع ابن القصار وقال عبد الوهاب السنة القيام فان خطب جالسا اساء وصحت (ص) ولزمت المكلف الحر الذكرا بلا عذر (ش) لما أنهى الكلام على شروط الصحة وهي على ما تحصل من كلامه خمسة شريعى في الكلام على شروط الوجوب وهي أيضا خمسة فتى وجدت لزمت ووجب اثم تاركها وعقوبته وهل يفسق بتركها ولو مرة أو ثلاثا تقدم الكلام على ذلك فقال ولزمت الخ أى ولزمت الجمعة عينا المكلف ولو كافرا على المذهب من خطابهم بفروع الشريعة لا الصبي والمجنون وهذا الشرط ليس مخصوصا بالجمعة ولذا لم يذكره غير المؤلف في شروطها بل في شروط الصلاة من حيث هي وانما ذكره المؤلف لتتميم الكلام على شروطها وقوطه لقوله الحر لا الرقيق ولو بشاة ولو اذن سيده على المشهور لوجود بدلها بخلاف غيرها من الصلوات وظاهر هذا الشرط وما بعده نفي الوجوب عن اضدادها عينا وتخيير او انما تجزئ حاضرهما منهم بدلا عن الظهور وللقرا في هنا كلام انظر ورده في شرحنا

اشتهر عن ابن القصار ووافقته عليه ابن العربي (قوله تقدم الكلام على ذلك) لم تقدم له في ذلك الشرح بل تقدم له في نصه ومن يجد وجوبها كفر ومن امتنع من فعلها كفر لا يقتل وليست كالظهور يؤخر بقدر ركعة قال سحنون ولا يجوز الامن تركها ثلاث مرات متواليات بلا عذر خلافا لاصبح القائل بان ترك الفريضة مرة وثلاثا سواء في العصيان وتعدى الحدود يمكن ترك الصلاة لوقتها مرة ابن رشد وقول سحنون باشتراط الثلاث أظهر اذ لا يسلم المسلم من موافقة الذنوب فوجب أن لا يجرح العدل بمادون البكار الا لأن تكرار منه فيعلم ثم اونه اه والحاصل أن

(٥٥ - خرشى اول) المعتمد أن مادون الثلاث من الصغائر ولا يفسق الا بتركها ثلاث مرات متواليات (قوله اتتميم الكلام على شروطها) لا يظهر ذلك لما قاله من أن ذلك الشرط ليس خاصا بالجمعة والقاعدة أنه لا يعد من شروط الشئ الا ما كان خاصا بذلك الشئ (قوله عينا وتخيرا) أى أن الجمعة ليست واجبة على الاضداد وليست واجبة تخيير بان نقول الواجب عليه أحد الأمرين الجمعة وانظر كالنكفارة الواجب أحد الأمور (فان قلت) ان كلامه لا يفهم الا نفي الوجوب عن اضدادها عينا لان المصنف قال ولزمت الحر الخ أى عينا احترازا من العبد فليست واجبة عينا فكيف يقول ذلك ويمكن الجواب بان ذلك منظوره فيه ظاهر اللفظ أى لزمت الحر لا العبد فلا يلزمه فان ظاهر اللفظ الاطلاق وان كان المراد نفي الوجوب العيني (قوله وللقرا في هنا كلام الخ) ونصه وقال القرا في يلزم من ذلك خلاف الاجماع من عدم اجزاء النفل عن الفرض فيجب أن يعتقد أن المراد نفي اللزوم العيني وبقاء الوجوب المخير فالواجب على العبد مثلا احدي الصلاتين والخيرة له في التعيين تنكصا اسكفارة فهو متطوع بالتعيين فقط والحر مفروض عايه فليس من باب اجزاء النفل عن الفرض وما قاله القرا في من التخير فيه نظرا لان التخير انما يكون بين متساويين اه وانظر والجمعة ليس باسواءين اذ الواجب عليهم الظهور لا الجمعة اذ لا اثم عليهم في تركها بخلاف الظهور (أقول) ولا اثم في ترك أحد افراد

الواجب المحير وفعل غيره فتدبر في فائدة **ان أدرك ركعة من الجمعة أتمها الجمعة ودون ركعة أتمها ظهرا** (قوله بلا عذر) فلا تجب على من به العذر وانما يستحب له أن يحضرها (قوله التواء) بالثلثة وأما التواء المشناة فهو الهلاك (قوله وانما أعاد الخ) فيه تناف لان المبالغة تبعد التكرار لان المبالغة يكون هذا أعم من الذي تقدم ودفع التكرار عيب يجعل ما قبل المبالغة النائية باقل من كفر سخ ولذا قرر بعض الاشياخ خلاف شارحنا وان الصواب لا تكرر لان الاستيطان المتقدم في شروط الصحة استيطان بلدا الجمعة ولذا قيل هنالك ان التنوين في قوله باستيطان بلد عوض عن المضاف اليه أي استيطان بلدها وأما الاستيطان الذي ذكرهنا في شروط الوجوب بقوله المتوطن فهو استيطان بلد غير بلدها بل خارج عن بلدها وليكن داخل كفر سخ من المنار فهذا تجب عليه ولا تنعقد به وقال اللقاني المتوطن هو المستوطن السابق وأعادته للإشارة الى أنه من شروط الوجوب والصحة باعتبار جهتين مختلفتين لان الاستيطان العزم على الإقامة والمتوطن المراد به المتوطن (٤٣٤) بالفعل فهناك عزم وهنا فعل (قوله من ربيع ميل أو ثلثة الخ) قال في المدونة

يشهدها من على ثلاثة أميال أو أزيد يسيرا من المدينة ابن ناجي فسر أبو الحسن المغربي الزيادة اليسيرة بربيع ميل وثلثة وانما اعتبرت الزيادة اليسيرة تحقيقا للثلاثة أميال اه (أقول) قضيته ولو كان على طرف ماذ كرو هو مفاد ما نقله عبيد عن عجم في حل قول المصنف كان أدرك الخ إلا أنه خلاف ما قرر به بعض شيوخنا من أن المعنى حال كونها في كفر سخ من المنار فحينئذ لا بد أن تكون تلك القرية داخلية في كفر سخ فان كانت على طرفها لا تجب عليه غير مريض كلام عجم في تنبيهه على مراعى شخصه لا مسكنه فنخرج عن مسكنه الداخل ثلاثة أميال فاخذ الوقت خارجها فلا تجب عليه وتجب على من منزله خارج الثلاثة وأخذه الوقت داخلها وخالف يوسف بن عمر في الثاني فقال لا تجب عليه إلا اذا دخل مقيما لا محتمزا وهو اظاهر (قوله أوالمعتبر المنار الذي في وسط البلد الخ) في شرح شب من المنار

الكبير المذكور فلا تجب على المرأة وان حضرتها أجزأتها اجاما وأشار بقوله بلا عذر الى أن هذه الشروط انما تكون موجبة للجمعة حيث انتفى العذر وأما مع العذر فلا وسنأتي الاعتذار المسقط لها (ص) المتوطن (ش) هو أيضا من شروط الوجوب يعني انه يشترط في وجوب الاستيطان ببلد يتوطن فيه ويكون محلا للإقامة يمكن التواء فيه وان بعدت داره من المنار سمع النداء أولا ولو على خمسة أميال أو ستة باجماع فلا تجب على مسافر ولا مقيم ولو نوى إقامة زمان طويلا لا تبع كما يأتي وانما أعاد قوله المتوطن وان استغنى عنه بقوله سابقا باستيطان ليرتب عليه قوله (ص) وان بقريته نائية بكفر سخ (ش) أي تجب على المستوطن وان كان توطئه بقريته بعيدة عن قرية الجمعة بثلاثة أميال وما قاربها من ربيع ميل أو ثلثة وابتداء الفرسخ (من المنار) وانظر لوتعد المنار هل المعتبر المنار الذي يصلي في جامع من يسمى أوالمعتبر المنار الذي في وسط البلد (ص) كان أدرك المسافر النداء قبله (ش) تشبيهه في لزوم الجمعة للثاني بالفرسخ والمسافر مفعول مقدم والنداء بكسر النون وقد انضم بالسند فاعل مؤخر والمراد به الاذان الثاني وهو اذ المؤلفان من مسافر من بلد الجمعة وهو من أهلها أو مستوطن بها وأدرك النداء قبل مجاوزة فرسخ وكان يدرك منار كعه ان رجوعه فانه يجب عليه الرجوع وما ذكرناه من حمل المسافر على من أنشأ السفر من بلده أو وطنه هو الذي يفيدده النقل وأما من أقام ببلد إقامة تقطع حكم السفر ثم خرج عنها وسمع النداء قبل مجاوزة الفرسخ فانه لا يطلب بالرجوع (ص) أو صلى الظهر ثم قدم (ش) عطف على أدرك يريد أن المسافر اذا صلى الظهر قبل قدومه من السفر في جماعة أو فدا أو صلاها مع العصر كذلك ثم قدم وطنه أو غيره ناولا إقامة تقطع السفر فيجد الناس لم يصلوا الجمعة فانه يلزمه أن يصليها معهم عند مالك لتبين استحالة (ص) أو بلغ (ش) يعني أن من صلى الظهر ثم بلغ قبل تمام فعل الجمعة بحيث يدرك منار كعه مع الامام فانها تلزمه ولا ينبغي أن يختلف فيه كما في توضيحه لان ما أوقعه نفل وبالبوغي خطوب به (ص) أو زال عذره (ش) هذا وما قبله معطوف على أدرك أي وكان بلغ الصبي أو زال عذر المصلي والمعنى أن من صلى الظهر لعذر من سجن أو مرض أو ورق ثم زال

الذي في طرف البلد اه (قوله من بلده أو وطنه) البلد غير الوطن لان الوطن هو ما سكن فيه ونوى الإقامة عذره على التأيد والبلد ما كان منشأه ولا صلته ولولم ينو الإقامة على التأيد لان الاصل المكث فيه على التأيد فلا يتوقف على نية (قوله قبل مجاوزة الفرسخ) أي لا قبل كفر سخ كما هو ظاهر المصنف لصدقه بالرجوع حيث أدركه النداء في مسافة قدر ثلاثة أميال مع أن كلامهم يقتضي عدم الرجوع قاله الشيخ أجد وجعل شب أن كلام الشيخ أجد هو الذي يفيد النقل قال عجم وقد يقال من أدركه النداء بعد الفرسخ قبل مجاوزة ربيع الميل أو ثلثة كالساكن يجعل كذلك أو أولى فيجب عليه الرجوع اه (قوله فانه يلزمه أن يصليها معهم الخ) فاذا كان قد صلى العصر فالظاهر كما قال بعض الشراح أنه يعيد العصر استحبابا بالوجوب بمنزلة من صلى العصر قبل الظهر ناسيا اه فان لم يعدها معهم فهل يعيدها ظهرا قضاء عما لزمه من اعادة الجماعة أو لا لتقديم صلاته لها قبل لزومها للجمعة وظاهر قوله الآتي وغير المعذور ان صلى الخ الثاني لعذره بالسفر الذي أوقعه به (قوله يعني ان من صلى الظهر ثم بلغ) مفهوماه لوصلي الجمعة ثم بلغ ووجد جماعة أخرى فالظاهر وجوبها عليه من غير تردد في ذلك فان لم يجد جماعة أخرى صلاها ظهرا (قوله أو زال عذره) انظر من صلى

الجمعة يجعل إقامة تحجب عليه فيه تبعاً ثم قدم وطنه قبل إقامتها فيه هل تحجب عليه أعادتها (قوله أسفرت) أي أظهرت (قوله مع قطع النظر عن الضمير) أي الذي في قدم أي لأن ضمير قدم للمسافر والضمير في قوله أوزال عذره لمن قام به العذر ولك أن تقول إن الضمير في قوله أو صلى عائد على المصلي المطلق ويصرف في كل مسألة بما يناسب بان تقول ثم قدم أي المسافر وقوله أوزال عذره أي عذر ذي العذر (قوله وجبل ثياب) أي ولبس جميل ثياب وقوله وطيب أي واستعمل طيب (قوله وقراءة الجمعة) أي لمواظبته صلى الله عليه وسلم لم على ذلك غالباً (قوله وجاز بالثانية) أي وجاز في القراءة في الثانية تسجج الباء في نسخة تسجج بدون باء (قوله وسواك) أي مطلقاً وجعله من تحسين الهيئة لأن فيه تنظيف الفم من اللزوجات وقد يجب أن أكل كتوم يومها وتوقفت أزاله تحتها عليه فإن لم يزلها سقط حضوره (قوله أو يكون له شعر عانة) هذا دخل في قوله ونحوها (٤٣٥) (قوله ولبس الثياب الجميلة) فيه إشارة إلى أن قول

عذره قبل الجمعة بحيث يدرك مع الإمام ركعة بأن خلى سبيل المسجون أو صبح المريض أو عتق الرقيق فإنما تحجب عليه لأن العاقبة أسفرت أنه من أهلها وعطفهما البساطي على قدم مع قطع النظر عن الضمير (ص) لا بالأقامة الاتباع (ش) معطوف على المعنى أي لزم بالاستيطان لا بالأقامة أي من نوى إقامة أربع أيام فكثر من المسافرين فإنما لا تحجب عليه إلا بطريق التبعية وفائدة ذلك أنه إذا كان لا يتم العدد إلا به لا يعتبر ولا تقام الجمعة وأما امامته فإنما جائزة وقال ابن علاق وهو البين كما نقله المواق وخزم بذلك الشيخ سليمان البحري في شرحه للارشاد (ص) ونذب تحسين هيئة وجميل ثياب وطيب ومشى وتهجير وإقامة أهل السوق مطلقاً لوقتها وإسلام خطيب لخروجه لأصوده وجلسه أولاً وبينهما وقصيرهما والثانية أقصر ورفع صوته واستخلافه لعذر حاضرها وقراءة فيه ما وختم الثانية بغير الله لنا ولكم وأجزأ اذكروا اللذين كرموا فوكلوا على كقوس وقراءة الجمعة وأن المسبوق وهل أنك وجاز بالثانية سجع أو المنافقون وحضور مكاتب وصبي وعبد ومدبر أذن سيدهما (ش) هذه مستحبات للجمعة منها تحسين الهيئة لمزيد حضورها من قص شارب وظفرونتف ابط وسواك ونحوها لمن كان له أظفار تحتاج إلى القص وشارب يحتاج إلى انقص أو يكون له شعر عانة فإن لم يكن له شيء من ذلك يومها بان كانت هيئته حسنة فلا يتعلق بها التحسين إذ تحصيل الحاصل محال ومنها لبس الثياب الجميلة شرعاً وأفضلها البياض بخلاف العيد فإن المراد بالجميلة فيه الجميلة عند الناس ومنها التطيب بأي رائحة طيبة ولو بالطيب المؤنث وهذا وما قبله خاص بغير النساء ومنها المشي في غدوة للجمعة لما فيه من التواضع لله عز وجل ولقوله عليه الصلاة والسلام من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمه الله على النار ومنها التهجير وهو الراح في الهاجرة وهي شدة الحر ويكره التبركير لأنه لم يفعله عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده وخيفة الرياح والسمعة والمراد بالهاجرة الايمان في الساعة السادسة فالمراد بالساعات المذكورة في قوله عليه الصلاة والسلام من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت المسائكة يستمعون الذكراجزاء الساعة السادسة كما ذهب إليه الباجي وغيره وشهره الجرجاني خلافاً لاختيار ابن العربي من

فيطلب منه التواضع له ليكون سبباً لاقباله عليه بقبوله صلاته ودعاؤه وأما في الرجوع فلا يطلب بالمشي لأن العبادة قد انقضت (قوله من اغبرت) أي في طاعة الله تعالى أي وشأن المشي الاغبرار وإن اتفق عدم الاغبرار فيمن منزله قريب واغبرار قدى الراكب نادراً ومظنة لعدم ذلك غالباً لا يرد نقضاً (قوله حرمه الله على النار) أي كان سبباً بمعنى أن من فعل ذلك قاصداً امتثال أمر الشارع كان سبباً في عفوانه عن ذنوبه فلا ينافي أن الكفار لا يكفروا إلا بالتوبة أو عفوان الله (قوله وخيفة الرياح والسمعة) أي أو السمعة فالاول فيمن يرامو الثاني فيمن يسمعه به (قوله غسل الجنابة) أي كغسل الجنابة (قوله أجزاء الساعة السادسة الخ) خبر المراد لا الساعات المتعارفة المنقسمة إلى أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار (فان قلت) حمل الساعة الواقعة في الحديث على أجزاء ساعة من ساعات النهار مجاز بلا قرينة وحملها على ساعات النهار كاذب البسه الشافعي حمل لها على حقيقة ما فيجب المصير إليه فالجواب أن المجاز لازم

على كلا المذهبين وبين ذلك أن الشافعي حمل الساعات على ساعات النهار الحقيقية والروح على الغد وأول النهار وهو محار وجهه مالك على حقيقة وهو الذهاب بعد الزوال أو قربه والساعات على أجزاء الساعة فتحقق الشافعي في لفظ الساعات وتجوز في الروح وتحقق مالك في الروح وتجوز في الساعات ورجح ما قاله مالك لقوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية والنداء إنما يكون بعد الزوال وبالعمل أيضا وجاء في حديث بعد ذلك بشوط ثم دجاجة ثم بيضة وفي رواية النسائي دجاجة ثم عصفور ثم بيضة واسنادهما صحيح وعليه فيكون الساعات ستا وفي النووي شرح مسلم مانصه اختلف أصحابنا هل تعتبر الساعات من طلوع الفجر أو من طلوع الشمس والاصح عندهم من طلوع الفجر وكذا ذكرهما غير واحد من المالكية والشافعية فلا عبرة بمن أنكروا ذلك فإن لان مذهب الشافعية ان الساعات عندهم من طلوع الشمس فقط وغلط من نسب القولين للشافعية فقط كالقرافي وغيره من كبار المالكية والخلاف في المسئلة مشهور بيننا وبين الشافعية قال النووي في شرح مسلم البدنة والبقرة يقعان على الذكر والآنثى باتفاقهم والهاء فيهما للوحدة كقحمة وشعيرة ونحوهما والدجاجة بكسر الدال وفتحها الغتان مشهورتان ويقع على الذكر والآنثى وقال البساطي الدجاجة بتثنية الدال والفتح أفصح ثم الكسر واطلاقهم في التهجير يشمل الامام وقال السيوطي في حاشية الموطأ استنبط الماوردي من قوله صلى الله عليه وسلم فإذا خرج الامام حضرت (٤٣٦) الملائكة أن التبكير لا يستحب للامام قال ويدخل المسجد من أقرب أبوابه الى المنبر والماوردي شافعي فلذا عبر

أنه تقسيم للساعة السابعة والاول هو الاصح ومنها أنه يشدب للامام أن يقيم من في السوق عند دخول وقت الجمعة من تلزمه ومن لا تلزمه اثلا يشغل من تلزمه أو يستبد بالارباح ثم ان اللام في لوقته لا يحتمل التعجيل والظرفية أي لاجل وقتها أو عنده لاقبل ذلك فالاقامة مستحبة وأما قيام من تلزمه اذا خشى فواتها فهو واجب والنقل كذلك فلا يحتاج الى جعل اقامة بمعنى قيام أو ان الاستحباب منصب على مطلقا أي على المجموع اه ووقتها هو الاذان الثاني ومنها سلام الامام عند خروجه على الناس لرق المنبر وان كان أصل السلام سنة ويكره تأخيرها السلام لانتهاء صعوده على المنبر ولو كان كما دخل المسجد لعدم خبر صحيح به فالاستحباب متعلق بوقوعه عند خروجه لا باصل فعله فاللام في لخروجه بمعنى عند ومنها اجلاس الخطيب باثر صعوده على المنبر لفرغ الاذان وكذلك جلوسه بين الخطبتين للفصل والاستراحة من تعب القيام قدر الجلوس بين السجدين ابن عات قدر قل هو الله أحد امكن النقل عن ابن عرفة ان الجلوس بينهما سنة اتفاقا وان الجلوس في أولهما سنة على الراجح ومنها تقصير الخطبتين بحيث لا يخرجهما عما تسميه العرب خطبة وتقصير الخطبة الثانية عن الاولى ومنها رفع الصوت بالخطبة ولذلك استحب للخطيب أن يكون على منبر لانه أبلغ في الاسماع وهو اده برفع الصوت زيادة على الجهر لقول ابن عرفة اسرارها كعدمها ومنها ان الامام يستحب له اذا حصل له عذر بعد الخطبة وقبل الصلاة أو في أثناءها أن يستخلف من حضر الخطبة كما يستحب له اذا حصل له العذر في أثناء الصلاة أن يستخلف من حضر الخطبة قال فيها وأكره له أن يستخلف من لم يشهد الخطبة وكذا القوم لم يستخلف عليهم الامام يستحب لهم أن يستخلفوا حاضرهم فقله

المنبر والماوردي شافعي فلذا عبر بالتبكير على مذهبه ووزانه على مذهبا لا يستحب له التهجير وقوله صلى الله عليه وسلم حضرت قال النووي يفتح الضاد وكسرها الغتان مشهورتان الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن فقال واذا حضر القسمة اه (قوله والاول اصح) لان الامام يطالب خروجه أول السابعة وبخروجه تحضر الملائكة وحمله على أزمنة من السابعة في غاية الصغر يأباه الحديث والقواعد لان البدنة والبيضة لا بد أن يكون بينهما من التعجيل والتأخير وتحمل المكلف من المشقة ما يقتضي هذا التفصيل والافلامعنى للحديث قاله الشيخ سالم (قوله أو يستبد) أي يستقل (قوله فالاقامة

مستحبة) أي كونه يقيم الناس أي يستحب للامام أو نائبه أن يقيم رجلا نائبا عنه يقيم الناس من السوق وحاضرها وقتها كافي شب (قوله ويكره تأخير السلام الخ) أي ولا يجب رده كما جزم به البرموني على نقل عجم وظاهره ولو شافعي يقول به قال أبو الحسن يسلم الخطيب والمؤذن الذي يناوله العصا اذا دخل قال بعض فيؤخذ منه أن يكون معه مؤذن يناوله العصا (قوله ولو كان كما دخل) أي ولو كان على الحالة التي دخل عليها فالنكاف بمعنى على (قوله لعدم خبر صحيح) قصد بذلك الرد على ابن حبيب حيث قال ان كان كما دخل فليس يسلم اذا جلس للخطبة ويرد عليه من سمعه ولو كان في المسجد يركع مع الناس أو لا يركع لم يسلم اذا جلس للخطبة أي فالصواب انه لا يسلم كان كما دخل أو كان في المسجد لانه لم يرد ذلك في شيء من الروايات النابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو شيء محدث وهو مذهب الشافعي اه وفيه اشارة الى ورود خبر غير صحيح (قوله لا باصل فعله) أي لان أصل فعله السنية (قوله قدر الجلوس) أي الجلوس الشرعي الذي فيه اعتدال وطمأنينة (قوله ابن عات قدر قل هو الله أحد) الظاهر انه قريب مما قبله أو مفسر له ويستأنس لذلك بعدم اتيانه بالعاطف فيه فلم يقل وقال ابن عات (قوله لكن النقل) أي وهو الراجح (قوله وتقصير الخ) أي فهو مندوب آخر وكذا يشدب تقصير صلاته لما مر من أن التخفيف لكل امام مجمع على ندبه (قوله أو في أثناءها) أي الخطبة وخطب الثاني من انتهاء ما وقف عليه الاول ان علم والابتدأها كذا ينبغي كافي عب (قوله أن يستخلفوا حاضرهم) قال شبكها أو بعضها

(قوله ابن يونس الخ) يستفاد من نصه أن المراد بقوله قراءة فهم ما أتى في مجموعهما وعبارة شب واستحب أهل المذهب سورة كاملة في الأولى من قصار المفصل فخصوا استحباب القراءة في الأولى ويكون ما يقرؤه سورة من قصار المفصل ونحوه للمواق وانظر لم عدل أهل المذهب عما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من قراءة آياتها الذين آمنوا الخ ولعله للعمل وإشارة إلى أن فعله ليس الجواز (قوله لكنه دون الأول في الفضل) أي فكل منهما مستحب إلا أن ذلك أقوى في الاستحباب (قوله وليس كذلك) أي بل كلاهما حسن لكن الأول أحسن وحاصله أن ما حليناه به كلام المصنف وان كان معني صحيحا لكن عبارته لا تفيد وقوله وجه جواب عن ذلك وقوله فيسه تكلف وان كان هو المراد ونقول لا تكلف فيه والمعنى وأجزأ في أصل الاستحباب (قوله فظاهر كلامه أنه غير مطلوب) أي ويكون ما ورد عن عمر بن عبد العزيز بخلاف ما عليه عمل أهل المدينة وقوله غير عود المنبر فيه حذف أي وغير ذلك غير عود المنبر (قوله المهدى) بفتح الميم وهو ابن أبي جعفر المنصور (قوله وهو من الأمر القديم) أي قبل الإسلام في الجاهلية أو في الامم السابقة قال البدر وانظر هل اتخذ الخلة مندوب وهل تجعل على يسار المنبر (٤٣٧) أو عيسته (قوله أو غير ذلك) أي قيل ان ذلك تهيب للعارضين وأشعار بان من لم يقبل

تلك الموعظة فله العصافان تمادي قتل بالسيف أو القوس والمراد القوس العربية لظولها واستقامتها بخلاف الرومية فانها قصيرة غير مستقيمة فلولم يتوكل فلا سلة فيها يصنع بسده فان شاء أرسلها أو قبض النبي باليسرى أو عكسه (قوله وانما استحب كون العصاف الخ) أراد بالعصاف الشئ الممسول لخصوص العصاف لان عود المنبر لا يقال له عصافرا (قوله خوف سقوطه) تعليل للنفي لا مدخوله (قوله فالقوس أو السيف) أي فكلها هما على حد سواء (قوله لانه يقضى القول وصفته) هذا التعليل يقتضى أنه لا يقرأها الا اذا قرأها الامام وظاهر المصنف كالمدينة أنه يقرأ الجمعة وان لم يكن الامام قرأها فيؤزل ذلك التعليل

حاضرهما هو محط الاستحباب وأما الاستخلاف من أصله فواجب ولو قالوا استخلاف الخ بخلاف الضمير لكان أولى ليشمل الامام والمأموم عند عدم استخلاف الامام ومنها القراءة في الخطبتين ابن يونس ينبغي قراءة سورة تامة في الأولى من قصار المفصل وكان عليه الصلاة والسلام يقرأ في خطبته يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله فورا عظيما ومنها ختم الخطبة الثانية بيغفر الله لنا ولكم وأجزأ أن يأتي مكان ذلك قوله اذكروا الله الذي كرم لكم لكنه دون الأول في الفضل وتفسير المؤلف بالأجزاء لا يفيد ذلك بل يقتضى انه منهي عنه ابتداء وليس كذلك وجهه على ان المراد وأجزأ في الاستحباب اذكروا الله الذي كرمكم فيه تكلف وأما قوله ان الله يأمر بالعدل والاحسان الآية عمر بن عبد العزيز وأول من قرأ في الخطبة ان الله وملائكته يصلون على النبي المهدى العباسي ومنها أن يتوكل الخطيب في خطبته على عصاف أو قوس غير عود المنبر ولو خطب بالارض ويكون في عيسته وهو من الأمر القديم وفعله النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده خوف العبث بسطحته أو غيرهما وقيل غير ذلك وانما استحب كون العصاف غير عود المنبر لانه لا يمكنه ارساله خوف سقوطه بخلاف عود المنبر فانه يمكنه أن يرسله ولا يسقط وانما أولى فان لم توجد القوس أو السيف ولوذ كرم المؤلف العصاف لكان أولى لانها المذكورة في المدونة فهي الاصل وسوى ابن حبيبها القوس ومنها قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى ولو لم يسبق في لانه يقضى القول وصفته وفي الثانية بهل أتاك حديث الغاشية على ظاهر المذهب وأجاز مالك أن يقرأ فيها أيضا بسج اسم ربك الأعلى أو المنافقون ومنها حضور المكتاب ولا يتوقف ندب حضوره للجمعة على اذن سيده لسقوط تصرفه عنه بالمكاتب وكذلك يستحب حضورها للصبي اذن وليه أم لا ليعتاده ويستحب للمسافر جيمت لا مضرة عليه في الحضور ولا يشغله عن حوائجه وأما العبد والمدر فيستحب لهما الحضور ان

بان يقال لانه قاض للقول وصفته المندوب فيها وان لم يفعله الامام فلو فات الامام قراءتها في الأولى فلا يندب له قراءتها في الثانية على ظاهر المذهب الا أن يكون قرأ في الأولى من فوقها لانه يكره تنكيس القراءة قاله سنده (قوله وأجاز مالك) أي في تخصيص المندوب كذا في عب فيكون حاصله أنه يخير في الثانية بين الثلاثة وقد اعمد التخيير محشى تت فقال التخيير هو المتعين وفي كلام غيره ما يفيد أن المسئلة ذات قولين وأن الاقتصار على سجع قول المدونة والتخيير بين الثلاثة قول الكافي (أقول) هذا ما يفيد شارحنا لان قوله على ظاهر المذهب أفاد أن المسئلة ذات خلاف ويكون قوله وأجاز مالك أي في مقابل ذلك والحاصل أن المسئلة تفاد من المصنف التخيير وان كلا يحصل به أصل الندب لكن هل أتاك أقوى في الندب (قوله حيث لا مضرة عليه) والاخير كذا ينبغي قاله في التوضيح والظاهر انه يختلف الحال باعتبار تلك المضرة فقد يجب التخلف (قوله العبد والمدر) وانظر هل يندب اذن لسيدهما أم لا هكذا نظر بعض الشراح (أقول) والظاهر أنه يندب اذن لانه وسيلة لواجب تنبيهه اذا حضرها المكاتب لزمته فيما يظهر لئلا يطعن على الامام بخلاف المسافر والاثني والعبد فلا يلزمهم اذا حضرها والدخول مع الامام هكذا استظهر عب الزوم في المكتاب وفيه نظر بل الظاهر عدم الزوم أي فرق بينه وبين المسافر فتدبر

(قوله فيذهب الى الجمعة في يومه) أي ندبا (قوله والافله التحجيل) أي على جهة الندب ان كان منفردا وفاقا لقوله فيما سبق والافضل
لقد تقدمها الى آخر ما تقدم وقول الشارح على سبيل الاستحباب أي خلافا لظاهر المصنف والمراد بقوله والافله التحجيل أي بعد
فراغ الامام من صلاة الجمعة (قوله على سبيل الاستحباب) فان خالف المندب وقدم الظهر ثم زال عذره بحيث يدرك ركعة من الجمعة
وجب عليه الجمعة (قوله مدركا) حال منتظرة أي مقسدا ادراكها (قوله على الاصح) مقابله ما لا ينفع ان صلاها وهو لا يريد
الخروج للجمعة لم يعد لها وكيف يعيد أربعا وقد صلى أربعا لانه أتى بالاصل (قوله عمدا أو سهوا) تعميم في قوله أم لا وذلك لان مجعها
معناه عازما على ذلك فيكون عامدا قطعها (قوله من سفر ومرض الخ) ويدخل في المريض الجذبي فانهم يجمعون في موضعهم بلا اذن
حيث لا يمكن حضورهم الجامع من غير (٤٣٨) ضرر على الناس كما سيأتي وقصر الشارح العذر على الثلاثة التي هي المرض والسجن

والسفر يقتضي أن المطر الغالب ليس كذلك وليس كذلك بل أهل المطر الغالب يجمعون كما نص عليه ابن عرفة وذكره محشي نت (قوله لكن يستحب صبرهم) لا يناسب قوله أول العبارة فانهم (قوله ولا يؤذون اذا جمعوا الخ) قال عجب وهل يجوز لهؤلاء الجمع ولو بعد الراتب أو يكره لهم ذلك وهذا هو الظاهر (قوله ومن فاتته الجمعة) أي نسيانا وقوله على الاظهر أي انه اختلف في الاعادة كما في بهرام والظاهر عدم الاعادة (قوله لوصف بها) وهو الجمع (قوله خلافا لابن وهب) فانه لما اختلف خوف بيعة الظالم حين وقع له ذلك مع ابن القاسم بالاسكندرية فلم يحضر والجمعة فلم يجمع ابن القاسم ورأى ان ذلك من فاتتهم الجمعة لقد رتبهم على شهودها وأما ابن وهب فجمع بالقوم ورأى أنهم كالمسافرين وخرج ابن القاسم عنهم ثم قدم على مالك فسأله فقال لا تجمعوا ولا يجمع أهل السجن والمرض والمسافرون فان كان ابن وهب رجع عن قوله فقول الشارح خلافا لابن وهب

أذن سيدهما وأما المبعوض فيذهب الى الجمعة في يومه بلا اذن من سيده وفي يوم سيده باذنه (ص) وآخر الظهر راج زوال عذره والافله التحجيل (ش) يعني أن المعذور اذا كان يرجو زوال عذره قبل صلاة الجمعة فانه يؤخر صلاة الظهر على سبيل الاستحباب لعله أن يدرك الجمعة مع الناس فان لم يرج زوال عذره فله تحجيل الظهر (ص) وغير المعذور ان صلى الظهر مدركا لركعة لم تجزه (ش) يعني ان غير المعذور ممن تلزمه الجمعة اذا أحرم بالظهر وكان بحيث لو سعى الى الجمعة لأدرك منها ركعة فان الظهر لا تجزئه على الاصح وهو قول ابن القاسم وأشهب وعبد الملك لان الواجب عليه جمعة ولم يأت بها ويعيد ظهره ان لم يمكنه جمعة وسواء أحرم بالظهر مجعها على أنه لا يصلي الجمعة أم لا عمدا أو سهوا وان لم يكن وقت احرامه مدركا لركعة من الجمعة لو سعى اليها أجزأته ظهره وظاهر قوله لم تجزه سواء كانت تجب عليه وتنعقد به أو تجب عليه ولا تنعقد به كالمسافر الذي أقام في محل الجمعة اقامة تقطع حكم السفر وأما من لا تجب عليه أصلا فانه من المعذرين أو غير مكلف فتجزئه صلاة الظهر ولو كان يدرك صلاة الجمعة (ص) ولا يجمع الظهر الا ذو عذر (ش) يعني انه لا يصلي الظهر جماعة من غير كراهة من فاتته الجمعة الا ذو عذر لا يمكن معه حضورهما من سفر ومرض وسجن فليطلب منه الجمع ولا يحرم فضل الجماعة لكن يستحب صبرهم الى فراغ صلاة الجمعة واخفاء جماعتهم ثلاثتهم أو اربعتهم عن صلاة الامام ولا يؤذون اذا جمعوا أمان له عذر يبيع التخلف ويمكن الحضور معه يتكف بيعة الامير الظالم أو من تخلف لغير عذر ومن فاتته الجمعة ممن تجب عليه فكل هؤلاء يكره جمعهم وان جمعوا لم يعيدوا على الاظهر ابن رشد لان المنع لا يرجع لاصل الصلاة وانما يرجع لوصف بها فهي مجزئة باصلها مكرهة بوصفها بالتنوين في عذر للنوعية أي نوع من العذر وهو العذر الكثير الوقوع وأما العذر النادر الوقوع مثل بيعة الظالم فلا عند ابن القاسم خلافا لابن وهب (ص) واستؤذن امام ووجبت ان يمنع وأنمو والالم تجز (ش) يعني انه يستحب أن يستأذن الامام في ابتداء اقامة الجمعة ولا يشترط اذنه على الاصح فان استؤذن في اقامتها ومنع من ذلك فتجب على الناس ان أمنوا على أنفسهم منه فان لم يأمنوا منه لم تجزهم سند لانها محل اجتهاد فاذا نهج السلطان فيه منهج فلا يخالف ويجب اتباعه كحكم الحاكم بمختلف فيه بين العلماء فانه ماض غير مردود لان الخروج عن حكم السلطنة سبب الهرج والفتنة

وذلك

أى في أول الامر وان لم يكن رجع عن قوله فقوله خلافا لابن وهب ظاهر (قوله ان

منع) وأخرى من أهمل بان لم يحصل منه منع ولا اذن فيها (قوله والالم تجز) أي بان اتقى الامران المنع والامن أو اتقى الامن ووجد المنع ولا يدخل ما اذا وجد الامن واتقى المنع (قوله على الاصح) ومقابله قول يحيى بن عمر باشرطه فقال الذي أجمع عليه مالك وأصحابه انها لا تقام الا بثلاثة شروط المصرو الجماعة والامام الذي يحاف مخالفته فاذا عدم شيء من ذلك لم تكن جمعة (قوله لم تجزهم) قال في ك ومقتضاه دخول حكم الحاكم في العبادات اه أي قصدا (قوله لانها محل اجتهاد) أي لان اقامتها محل اجتهاد وانظر ذلك فان كان بعض الأئمة يقول ان للسلطان المنع من اقامة الجمعة فالامر واضح وان كانت الأئمة أجمعت على انه لا يجوز له المنع فامعنى ذلك ورأيت بعضهم اعتمد عدم الجواز وجعلها مجزئة وهو الظاهر ثم رأيت بعض شيوخنا قال مانعه هذا يقتضى أن المنع صدر عن اجتهاد لا عن تردد وعندنا مع ان ظاهر النص العموم

(قوله متصل بالروح) في لُ وجد عندى مانعه قال الأزهرى يقال راح الى المسجد أى مضى قال ونوهم كثير من الناس أن الروح لا يكون إلا آخر النهار وليس ذلك بشئ لأن الروح والغد وعند العرب يستعملان في السير أى سواء كان في ليل أو نهار يقال راح في أول النهار وفي آخره لأنه شرع لازالة الاوساخ والاقدار وعدم الاتصال مؤذن بمحصول ذلك (قوله على المشهور) ومقابله القول بالجوب وان ذكره بالمسجد استحب نحوه له وان فاتته الخطبة وان كان يقوته بعض الصلاة فلا يخرج ويصلى بغير غسل قاله في تعاليق ابن هرون وفي الأكمال ما يقتضى عدم الخروج لظاهر انكارهم على عثمان ولان سماع الخطبة واجب ولا يترك لسنة قال بعض وهو الظاهر وما في التعاليق جار على عدم وجوب سماع الخطبة اهـ (قوله وصي) أورد البدران الصبي ومن معه مخاطب بالجمعة على جهة الاستحباب فكيف يكون الغسل سنة لها ومستحب (قوله أى اللعامة) تفسير للقصاب وقوله والسمك راجع لقوله والحوات يقال قصبت الشاة قصبة من باب ضرب قطعها عضواً (٤٣٩) عضواً والقابض قصاب أفاده في المصباح

فمعنى القصاب القطاع للشاة عضواً عضواً (قوله بمن لارائحه له) أى تضر بالناس وقبده ظاهر (قوله وصفته) يحتمل أن يكون مبتدأ وخبراً وأن يكون صفة معطوفاً على الضمير في قوله يكون (قوله وأن يكون متصل بالروح) فيه إشارة إلى أن الاتصال ليس من تمام السنة وإنما هو شرط قال ابن عرفة والمشهور شرط وصله برواحها ولا ينافي ذلك جعله صفة لغسل أى بالروح المطلوب عندنا وهو التهجير فلوراح قبله متصلاً به لم يجزه وفيه خلاف قال أبو الحسن قال ابن القاسم في كتاب محمدان اغتسل عند طلوع الفجر وروح فلا يجزه وقال مالك لا يجزئ وقال ابن وهب يجزئه واستحبه اهـ وبسير الفصل عفو وكفى شرح شب (قوله أعاده) أى استأنانا وكذا يعيده اذا حصل عرق أو صندان أو خروج من المسجد متباعداً (قوله أو تغذى في المسجد) اعلم أن الغذاء بالمهمل

وذلك لا يحل فعله فلا يجزئ عن الواجب اهـ زاد ابن غازي وفي النفس من هذا التعليل شئ وجهه انه جعل علة عدم الاجزاء المخالفة مع انها موجودة فيما اذا أمنوا مع النص وجوب اقامتها ولو قال المؤلف واستئذان امام بالمصداق لكان أولى من التعبير بالفعل المشعر بالجوب والصواب ضبط لم تجز بضم التاء وسكون الجيم من الاجزاء لا بفتح التاء وضم الجيم من الجواز كما ضبطه أبو عبد الله القوري لا يأتى بعد التصريح بالضمير في قول الطراز عن مالك لم تجزهم لانهم حمل اجتهاد الخ والمافرغ من مندوبات الجمعة شرع في مسنوناها وجائزاتها ومكروهاتها وعذر تركها على هذا الترتيب فقال (ص) وسن غسل متصل بالروح ولو لم نلزمه وأعاد ان تغذى أو نام اختياراً لا لا كل خف (ش) والمعنى أن غسل الجمعة سنة مؤكدة على المشهور وعلى كل من حضرها ولو لم نلزمه من مسافر وعبد وامرأة وصبي كان ذارائحة كالقصاب والحوات أى اللعامة أولاً وقيد اللعامة سنة الغسل بمن لارائحه له والا وجب كالقصاب ونحوه وشرط الغسل المذكور أن يكون نهاراً فلا يجزئ قبل الفجر بنية ومطلق وصفته كغسل الجنابة وأن يكون متصلاً بالروح الى الجامع وهو للصلاة لا لليوم فلا يفعل بعد الصلاة فان فصل بين الغسل والروح الى الجامع بالغذاء أو النوم اختياراً أعاده وظاهره سواء كان عاذاً أو ناسياً أمالوا اتصل الغسل بالروح ونام أو تغذى في المسجد فلا يطلب بأعادة الغسل وبعبارة أخرى وظاهر كلام شراحه ان قيد الاختيار راجع للنوم فقط لكن ربما يقال ان من أكل لشدة جوع أو لا كراه أعذر بمن نام غلبته وظاهره سواء فعل ما ذكر في طريقه أو بعد دخوله المسجد وظاهر كلام الامان فعله بعد دخول المسجد لا يضر في الاتصال لقولها وان تغذى أو نام بعد غسله أعاد حتى يكون غسله متصلاً بالروح اهـ وكذا في السنن وروى وأما الاكل الخفيف الذي لا يذهب الغسل فلا يضر فقوله لا لا كل خف معطوف على معنى ان تغذى أى وأعاد للتغذى أو للنوم لا لا كل خف (ص) وجاز تخبط قبل جلوس الخطيب (ش) يعنى انه يجوز للدخول يوم الجمعة الى الجامع تخطى رقاب الجالسين فيه قبل جلوس الخطيب على المنبر لفرجة ويكره لغيرها وأما بعده فيحرم ولولفرجة

والمد هو ما يؤكل قبل الزوال وأما الغذاء بالذال المحجمة هو ما يغذى به سواء كان أول النهار أو آخره فاذا قرأناه بالمهمل يكون قاصراً على ما اذا كان أول النهار واذا قرأناه بالمحجمة يكون شاملاً لما قبل الزوال وما بعده فقراءته بالمحجمة أولى كما أفاده بعض الشيوخ (قوله لكن ربما يقال) قال عب وبنى تقييد الاكل به أيضاً يخرج من أكل لشدة جوع أو كراه (قوله ان فعله بعد دخول المسجد لا يضر بل وظاهرها ان أكله ماشياً لا يضر كشر به ماشياً واستظهره بعض الشيوخ (قوله وأما الاكل الخفيف) قصر الخفة على الاكل وكلام ابن حبيب يفيد أنه لا فرق في الخفة بين الاكل والنوم فالنوم اذا لم يطل لا يضر فانه قال بعد قول المدونة ان تغذى أو نام هذا اذا طال أمره وان كان شيئاً خفيفاً لم بعده وكذا لا يبطل بنقض وضوءه ولو قبل دخوله المسجد واستظهر نقضه بالجنابة وكذا لا ينتقض باصلاح ثيابه وتغييرها ونحو ذلك ولا بشرائه ما رافى طريقه ان خف (قوله أى وأعاد للتغذى أو للنوم الخ) هذا يفيد انه لا يقال له غذاء الا اذا كان كثيراً (قوله وأما بعده فيحرم ولولفرجة) فظاهره ولو في حال اغوة قال عجب وبنى أن يجزئ فيه ما جرى في الصلاة قال عب وقد يفرق بان علة منع التخطى هى أذية الجالسين موجودة حتى حال لغوه وعلة جواز الكلام والصلاة عند لغوه عدم حرمة على سامع به اهـ

(أقول) الظاهر كلام عجب لان ما قاله عب موجود فيما بعد الخطبة وقبل الصلاة مع أن الحكم الجواز حينئذ (قوله وأما بعد الخطبة) ويدخل في بعد وقت الترضي والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك (قوله بين خطبتيه) وكذا أولى فيها ان خطب جالس العذر كغيره بناء على سنة قيامه فيهما (قوله ادارة الخ) أي جعل الجالس ثوبه مديراً أي محيطاً بظهره وركبته ولا مفهوماً لثوبه بل شيء يعتد عليه (قوله ثوبه) ليس المراد به ما يسلك في العنق بل المراد به نحو المحففة (قوله أو هي وان لم يتقدم لها ذكر) أي قرىباً فلا ينافي ان المصنف قال وبخطبتين الخ (قوله لكن دل عليها) فالمرجع تقدم معنى (قوله لان الخطبة بمثابة ركعتين) أي في قول المصنف وكلام بعدها للصلاة رد على من يقول ان الخطبة بدل من ركعتين ووجه الرد ان الخطبة لو كانت بدلاً من ركعتين لم يحز الكلام بعدها للصلاة لانه لا يجوز الكلام في الصلاة وافهم جواز الكلام في حال الترضي على الحب والدعاء للسلطان ونحو ذلك مما يقع بعد الخطبة (قوله بلاذن) قال اللقاني أي بلاذن من الامام الاعظم أو نائبه ان كان لان امام المسجد لا يعتبر اه وانظره وفي شرح عب خلافه لانه قال بلاذن من الخطيب (قوله يعني انه يجوز الاقبال على الذكر) قال عب وهذا ليس مما استوى فعله وتركه كما لو همه المصنف بل هو مندوب اه وهو سبق قلم بل هو خلاف (٤٤٠) الاولى كما أفاده شيخنا رحمه الله تعالى وقرره غيره وعليه تت في كبيره وشب

(قوله أو الجهر باليسير) وأما الجهر بالكثير فيحرم قطعاً (قوله ولعل المراد بالمنع الكراهة) مفاد النقل حرمة الجهر انظر محشى تت (قوله تشبيهه لا تمثيل) الكاف داخله على المشبه كما هو قاعدة الفقهاء اعلم انه اختلف في جواز النطق بالذكر وعدمه واتفق على جواز النطق بالتأمين والتعوذ عند السبب وانما اختلفوا في صفة من سر وهو قول مالك وصحح أوجه وهو قول ابن حبيب قال يؤمن الناس ويجهرون جهر ايسر بالعالى والراجح ان التأمين والتعوذ عند السبب مستحب خلاف ما يفيد الخطاب من انه مستوى الطرفين بخلاف المذكور فهو خلاف الاولى كما تقدم * (تنبيه) مثل التأمين التصلية والاستغفار عند سبب كل من ذكره عليه الصلاة والسلام وأمره باستغفار (قوله ولا يشتمه

وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فغائر ولو غير فرجة ويجوز المشي بين الصفوف ولو في حال الخطبة (ص) واحتباء فيها (ش) أي يجوز للمأموم الاحتباء والامام يحطب من غير كراهة وكذا الاحتباء الامام في جلوسه بين خطبته والاحتباء ادارة الجالس ثوبه بظهره وركبته وقد يكون باليدين عوض الثوب فالصير في قوله فيها للخطبة وهي وان لم يتقدم لها ذكر لكن دل عليها قوله قبل جلوس الخطيب أي في خطبته كقوله تعالى اعدوا له أو اقرب للتقوى أي العدل اقرب للتقوى (ص) وكلام بعدها للصلاة (ش) يعني انه يجوز الكلام بعد الخطبة وقبل الصلاة ولو في حال نزول الخطيب لزوال مانعه وهو الاشتغال عن الاستماع لها وانما نص على جواز ما ذكره لا يتوهم منع الكلام حينئذ كما نقل عن عطاء ومجاهد لان الخطبة بمثابة ركعتين فكانت تكلم في صلب الصلاة وبعبارة أخرى قوله للصلاة أي لا قامتها ويكره من أخذه في الإقامة الى ان يحرم الامام ويحرم اذا حرم ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة (ص) وخروج كحدث بلاذن (ش) يعني ان من طرأ له حدث في الخطبة أو ذكره أو رعاى أو نحو ذلك من الامور التي تبطل الخروج من الجامع فانه يجوز له ان يخرج من غير ان يستأذن الامام فالجواز مصدق له بلاذن فلا ينافي ان الخروج واجب لتحصيل الطهارة (ص) واقبال على ذكر قل سرا (ش) يعني انه يجوز الاقبال على الذكر بحركة اللسان عند السبب وغيره اذا قل والامام يحطب ويمنع الكثير أو الجهر باليسير ولعل المراد بالمنع الكراهة وقوله (كثامين وتعوذ عند السبب) تشبيهه لا تمثيل لانهما غير مقيدين باليسارة (ص) كحدا عاطس (ش) هو كقول المسدونة ومن عطس والامام يحطب حمد الله سرافى نفسه ولا يشتمه غيره وفصله بكاف التشبيه لانه سنة بخلاف ما قبله فان جوازه مستوى الطرفين وقوله سرافيد فيه وفيما قبله ويكره جهره به يعلم رد قول الزرقاني المناسبات هنا والواو مكان الكاف لان الحمد من الذكر فلا ينبغي ان يشبهه بالمثل لان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء والحمد مطلوب هنا (ص) ونحو خطيب أو أمره (ش)

غيره) أي لا سرا ولا جهر الحق الخطبة كما أفاده بعض الشراح قال أبو

الحسن أي نطقاً أي لا يشتم نطقاً بل يرد السلام نطقاً بل يرد مشيراً بقى ان شب قال ولا يشتمه غيره لحق الخطبة أي ففاده ان التشعيت حرام (قوله لانه سنة) أي لان حمد العاطس سنة في عب الراجح انه مندوب وكذا في شب الا ان محشى تت أقر كلام تت الحاكمي بالسانية (قوله فان جوازه مستوى الطرفين الخ) الراجح ان ما قبله من التأمين والتعوذ مستحب وأما الاقبال على الذكر بخلاف الاولى (قوله ويكره جهره) انظر من نص على الكراهة وظاهر كلامهم يأتي فيه ما في الذكر قاله محشى تت (قوله به يعلم) أي بكونه سنة لكن تقدم ان الراجح انه مندوب على ما في عب (قوله رد قول ز الخ) حاصل ما يستفاد من عبارة ز ان الكاف في قوله كثامين للتمثيل والحمد من جملة الذكر فيعطى على مثال الذكر أي الذي هو قول كثامين لانه تمثيل للذكر (قوله فلا ينبغي ان يشبهه) أي مثالا من امثلة الذكر بمثل من أمثله وقوله لان المشبه الخ نقول له والامر هنا كذلك لان الامثلة للشيء متغايرة فالاولى ان يقول لانه يقتضى انه ليس من افراد الذكر مع انه من افراد (قوله والحمد مطلوب) يستفاد من الشيخ أحمد ان هذا دفع لما يتوهم من ان

قال

الانسان مشغول بسماع الخطبة فلا يحمد كالمصلي فاجاب بقوله والحمد مطلوب هنا أي بخلاف الصلاة فإنه ليس مطلوباً فقد قال المصنف في باب سجود السهو يندب له ترك الحمد سرّاً وجهرّاً لأن ما هو فيه أهم بالاشتغال وهذا انتهى كلام ز (قوله وجازان يتكلم الخطيب في خطبته لا أمر أو نهى) أي لقوله صلى الله عليه وسلم للذي يخطي رقاب الناس اجلس فقد أذيت (قوله ولا يكون لاغياً) أي المحجب أي لا يكون متكهماً بكلام ساقط بطل أي لأن اجابته مطلوبة أي يجوز اجابة الامام فيما للامام التكلم فيه أي وجازان كلمة الخطيب في أمر أو نهى اجابته فاجابته مصدر مضاف لمفعوله وإذا وقف الخطيب فلا يرد عليه أحد لأنه اجابة للامام من غير أن يطلب منه الكلام (قوله الذي المعتمد فيه انه مستحب الخ) هذا هو الذي نهىنا عليه سابقاً وقوله أي فيقتضى الخ فيقدان الكاف الداخلة على تأمين للتمثيل وليس كذلك بل هي للتشبيه فتدبر (قوله نزل للغسل) أي وجوباً (قوله وانتظروه ان قرب) انظر هل القرب يحدث ما تقدم من قوله والقرب قدر أو أتى الرابعة وقراءتها وهو (٤٤١) الظاهر (قوله وتنادى) أي حرّكها للحرمة والحاصل انه يتعلق به الكراهة لجهتين مختلفتين (قوله اذا تركه تعظيماً)

أي لليوم (قوله لسببهم) أي اليهود وقوله وأحدهم أي النصارى ثم لا يخفى ان المصنف في ترك العمل وأما العمل فنه ما هو مندوب وهو العمل في وظائف الجمعة واشتغاله بالعلم فيما زاد على ما يعمل فيه وظائف الجمعة ومنه ما هو مكروه وهو العمل الذي يشغله عن وظائف الجمعة ومنه ما هو جائز وهو العمل الذي تركه جائز (قوله ونحوه) أي كتطيب (قوله في وقت الخطبة) ويدخل وقته بالجلوس الامام على المنبر لا قبله ولا بعده الفراغ من الصلاة (قوله فيدخل عليهم الضرر) ولم يكن ذلك مقتضياً للحرمة (قوله والحرمة مع من تلزمه) أي لأنه أشغل من تلزمه قال في المدونة اذا تباع اثنتان ممن تلزمهما الجمعة أو أحدهما ان البيع يفسخ وان كانا ممن لا تلزمهما الجمعة لم يفسخ

قال فيها وجازان يتكلم الامام في خطبته لا أمر أو نهى ولا يكون لاغياً ثم قال ومن كلفه الامام فرد عليه لم يكن لاغياً وهذا معنى قوله واجابته أي ويجوز له اجابة الخطيب فقوله ونهى بالرفع عطف على فاعل جاز لا بالجر لئلا يكون معطوفاً على تأمين الذي المعتمد فيه انه من المستحب أي فيقتضى انه من جملة أمثلة الذكرك وليس كذلك (ص) وكره ترك طهر فيهما (ش) ضمير التثنية عائد على الخطبتين أي وكره للخطيب ان يترك الطهارة الصغرى والكبرى في الخطبتين اذ ليس من شرطهما الطهارة على المشهور لانه ذكر قدم على الصلاة وان حرم عليه في الكبرى من حيث المكث بالجنابة في المسجد ابن يونس عن سحنون ان ذكر في الخطبة انه جنب نزل للغسل وانتظروه ان قرب وبني وقال غيره فان لم يفعل وتنادى في الخطبة واستخلف في الصلاة أجزاءهم (ص) والعمل يومها (ش) أي بكره ترك العمل يوم الجمعة اذا تركه تعظيماً كما يفعله أهل الكتاب لسببهم وأحدهم وأما تركه للاستراحة فيباح وتركه للاستغفار بامر الجمعة من تنظيف ونحوه فحسن ثاب عليه فقوله والعمل مجروراً بالاضافة عطفاً على المضاف اليه وهو طهر رأي وكره ترك العمل يومها أي يوم الجمعة (ص) وبيع كعبد يسوق وقتها (ش) معطوف على المرفوع وهو ترك أي وكره بيع العبد ومن هو مثله في سقوط الجمعة عنه كالصبي والمرأة في وقت الخطبة والصلاة مع مثله وهو ظاهر المدونة لاستبدادهم بالبيع دون الساعين فيدخل عليهم ضرر فنعوا منه اصلاح العامة وهذا اذا تباعوا في الاسواق وأما غير الاسواق فجائز للعبيد والنساء والمسافر من أن يتبايعوا فيما بينهم ومفهوم مع مثله الحرمة مع من تلزمه (ص) وتنفل امام قبلها (ش) هو مرفوع عطف على ما قبله أي وكره تنفل امام اذا جاء وقت حان وقت الخطبة وليرق المنبر كما يدخل الا ان بكر قبل ذلك فلا بأس أن يركع ويجلس مع الناس (ص) أو جالس عند الاذان (ش) هو مجرور عطفاً على امام أي وكره تنفل جالس في المسجد يوم الجمعة عند الاذان الاول لها قبل خروج الخطيب فلا يعارضه قوله في المحرمات وابتداء صلاة بخروجه وكذا يكره للجالس التنفل وقت كل اذان للصلاة غير الجمعة نص عليه في مختصر الوفاة وقال ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ

(٥٦ - خرشي اول) فعدم فسخره دليل على انه غير حرام لـ * (تنبيه) * قال محشي تت انظر ما ذكره المصنف من الكراهة في كالعبد مع قولها واذا قعد الامام على المنبر واذن المؤذن حرم البيع ومنع منه من تلزمه الجمعة ومن لا تلزمه فقال الوافعي قيده ابن رشد في رسم حلف بطلاق امرأته بما اذا كان في الاسواق ويجوز في غير الاسواق لمن لا تجب عليه ويمتنع في الاسواق للعبيد وغيرهم واليه أشار ابن عرفة بقوله سمع ابن القاسم ترفع الاسواق حينئذ ابن رشد يمنع تباع من لا تجب عليهم لها ويجوز لهم بغيرها اه (قوله وقد حان وقت الخطبة) أي والجماعة حاضران (قوله الا ان بكر قبل ذلك) أي أو جاء وقت الخطبة الا ان الجماعة لم تحضر (قوله فلا بأس الخ) لا بأس لما هو خير من غيره لانه يندب له في تلك الحالة التحية (قوله الوقار) بقية فوق القاف بدون تشديد وهو محمد بن زكريا أبو بكر بن أبي يحيى الوقار وله مختصران في الفقه الكبير منهما في سبعة عشر خزانة بآبيه وابن عبد الحكم وأصبغ (قوله ويكره قيام الناس للركوع) قال عجب والظاهر ان الكراهة تنتهي بفعل الصلاة التي أذن لها أو بخروجه من المسجد أو بوضوئه به ولو تجديداً اه

(قوله أن يعتقد) بالبناء للفاعل (قوله وأما من فعله معتقدا أنه من النفل المندوب) أي والفرض أنه لا يقدي به (قوله وهذا مراد الخ) أن من قوله ولو فعله انسان في خاصة نفسه مراده أنه مع ذلك يعلم أنه من النفل المندوب (قوله أن يعتقد فرضيته) بالبناء للفاعل أفاده عجم (قوله ولو فعله انسان في خاصة نفسه) أي انسان يعلم أنه من النفل المطلوب كما أفاده عجم (قوله اذالم يجعل ذلك استنادا) أي لم يفعله على أنه مطلوب بخصوص ذلك الوقت كذا ينبغي كذا قال عجم (أقول) ويمكن أنه أراد باستنادنا أي لم يفعله على أنه أمر أكيد وإنما على التدب وأما النفل لغير الجالس عند الأذان كالدخول للمسجد أو كان متغفلا قبل ذلك فلا يكره ولو فعله على أنه مطلوب بخصوص ذلك الوقت كما هو ظاهر كلامهم ويجرى مثل ذلك كله في التنفل بعد الجمعة كذا قال عجم وقال ابن عبد السلام ويمتد وقت الكراهة بعد الجمعة حتى ينصرف أكثر المصلين لا كلهم أو يجي وقت انصرافهم وان لم ينصرفوا ويحتمل أنه يكره لكل مصل أن يتنفل بعد الجمعة في الجامع حتى ينصرف وهذا هو المنصوص وهو للامام أشد كراهة اهـ (قوله والاكره) وهل يقيد بما إذا كان غيره حاضرا من الجهال الذين يعتقدون به أو مطلقا لأنه مظنة الاقتداء به انظره (قوله وكره حضور شابة الخ) وأما المتجالة التي لأرب الرجال فيها خائز (٤٤٢) وانما كره حضور الشابة للجمعة وجاز حضورها فرض غيرها لكثرته من يحضر

الجمعة وهو مظنة لمزاحمة الرجال وجزاؤها فرض غيرها لعدم المظنة المذكورة والظاهر أن المتجالة التي للرجال فيها أرب كالشابة التي لم تكن مخشية الفتنة (قوله على المشهور) ومقابله مارواه ابن زياد وابن وهب من اباحته اذ لم يتناول الخطاب (قوله على المعروف) ومقابل المعروف الكراهة حكاه اللخمي كما أفاده تب (قوله لقصر سفره) أي فهو عازم ولو حكما على صلاة الجمعة في البلد الذي يسافر لها وهل ولولم ينو إقامة أربعة أيام وهو الظاهر وانظر هل مثله من يعزم على أنه يدخل بلد في طريقه يصلي فيها الجمعة فلا يحرم السفر بعد الزوال والظاهر لا فرق وحرر (قوله لكن أجاب بعض الخ) مرود ذلك الجواب في كلام الخطاب ظاهر

المؤذنين من الأذان يوم الجمعة وغيرها انتهى ومحل الكراهة حيث فعل ذلك من يخشى منه أن يعتقد وجوبه وأما من فعله معتقدا أنه من النفل المندوب فلا يكره له ذلك وهذا مراد الشارح بقوله قال الأصحاب ويكره أي التنفل للجالس عند الأذان خشية أن يعتقد فرضيته ولو فعله انسان في خاصة نفسه فلا بأس به اذالم يجعل ذلك استنادا انتهى وينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن الفاعل من يقدي به والاكره (ص) وحضور شابة (ش) أي وكره حضور شابة يريد غير مخشية الفتنة والامنع حضورها (ص) وسفر بعد الفجر وجزاؤه وحرم الزوال (ش) أي وكره السفر يوم الجمعة لمن نلزمه بعد فخره على المشهور اذ لا ضرر عليه في الصبر لتصصيل هذا الخير العظيم وأما قبله فخائز وحرام الزوال قبل النداء على المعروف لتعلق الخطاب به إلا أن يتحقق عدم ترك الجمعة بسفره لقصر سفره فيجوز ومحل الحرمة ما لم يحصل له ضرورة بعدم السفر عند الزوال من ذهاب ماله ونحوه كذهاب رفقة فانه يباح له السفر حينئذ ابن رشد ويكره السفر بعد فجر يوم العيد وقبل طلوع الشمس ويحرم بعد طلوعها قال ح وفيه نظر انتهى لكن أجاب بعض بان كلام ابن رشد مبني على القول بان العيد فرض عين أو كفاية حيث لم يقم بها غيره ولا غرابية في بناء مشهور على ضعيف (ص) ككلام في خطبته بقيامه وبينهما ولولم يسمع (ش) وهذا أشبه في التحريم والمعنى ان الكلام والامام يحظر محرم لوجوب الانصات ولا خلاف فيه والضمير في خطبته وقيامه عائد على الامام والباء فيه ظرفية واحتترز به عما قبله فانه جائز قبل الشروع فيهما قال بعض والظاهر الاستغناء عن قوله بقيامه بقوله في خطبته لايامه ان القيام يحرم من غير أخذ في الخطبة واختصاص الحكم عن خطب قائما وليس كذلك ولما كان كلام المؤلف يوهم ان التكلم في حال جلوسه على المنبر لا يحرم ولو بين الخطبتين بين ذلك بقوله وبينهما أي ان الكلام يحرم بين الخطبتين كما يحرم في قيامهما ابن عرفة يجب استماعهما والصمت لهما وبينهما وفي غير سامعتهما ولو خارج المسجد طرق الاكثر

فالمعتد أنه لا يحرم السفر يوم العيد بعد طلوع الشمس (قوله واحترز به) أي بما ذكرنا من ذلك كقوله في خطبته وقوله عما قبله أي قبل ما ذكرنا كان كذلك فلا حاجة لقوله قبل الشروع فيها (قوله والظاهر الاستغناء) الاولى أن يقول والظاهر حذفه للعلة التي ذكرناها (قوله لايامه ان القيام يحرم) أي لان قوله بقيامه بدل من قوله في خطبته ومحط القصد البدل وقد يقال ان هذا الایام لا يأتي الا على البدلية أي كما قلنا وأما لو جعل بقيامه صفة لقوله في خطبته وكانه قال ككلام في خطبته السكائتين في قيامه فينتهي الایام الاول (قوله يجب استماعهما) أي الاصغاء لهما وانظر هل أراد به عدم التكلم وعدم الفعل فلو كان غافلا عن سماع الخطبة وفكره لا مخر لا يحرم أو أراد به عدم الفكرة في غيرها والظاهر الاول (قوله طرق) لعلمها ما أشار لها في التوضيح الاولى الحرمية في خارج المسجد رحا بطرقات متصلة ودخله وهو مارواه ابن المواز عن مالك الثانية ما قاله مطرف وابن الماجشون من انه لا يجب الانصات حتى يدخل المسجد الثالثة يجب اذ ادخل رحا المسجد التي يصلي فيها الجمعة فاذا علمت ذلك علمت عدم ظهور قول الشارح ولعل مراد ابن عرفة الخ بل نقول مراده بخارج المسجد ما يشمل الطرق المتصلة لا خصوص الرحا

(قوله ولو لم يسمع) أي وإن كان خارج المسجد تمت (قوله ابن حارث اتفاقاً) هذا مقابل الأكثر وكأنه يقول ابن حارث لا يقول بان
 الأكثر كذلك بل يقول اتفاقاً وهذا تنبيه كلام ابن عرفة ووسط الشارح بين كلام ابن عرفة وقوله واليه أشار الخ (قوله وما في المدونة مقدم
 على غيره) أي أن ما في المدونة من وجوب الانصات مقدم على غيره من عدم وجوب الانصات (قوله ما ذكره ابن رشد في شرح
 السماع) أي سماع ابن القاسم مالكاً في تنبيهه يحرم الكلام على من كان بالمسجد أو رجبته مع من هو باحدهما وظاهره ولو نساء أو
 عبيد أو مع خارج عنهم وبيح خارجين عنهم ولو سماع الخطبة على المعتدل لكن يستحب الانصات عند السماع وكذا يحرم غير
 الكلام من تحريك ماله صوت كجديد وثوب جديد ولا يشرب أحد الماء ولا يدور به والحاصل أن الكلام وما معه يجوز قبل الشروع
 في الخطبة وحال جلوس الإمام قبل الخطبة وآخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للحبب والخليفة ونقل البرزلي عن ابن
 العربي رأيت الزهاد بعد نيته صلى الله عليه وسلم والكوفة إذا بلغ الإمام الدعاء للامراء وأهل الدنيا قاموا فصاروا ويتكلمون مع
 جلسائهم فيما يحتاجون إليه من أمرهم أو في علم ولا يصغون إليهم لأنه لغو وهذا (٤٤٣) صريح في أنه لا يحرم الكلام ولا التنقل

إذا غاب الإمام (قوله المفيد الخ) مسلم
 أنه يفيد إلا أن الخلاف موجود
 في عبارة التوضيح (قوله الآن
 يلغو) ومن جملته الدعاء للسلطان
 وليس من الخطبة وكذا الترضي
 على الحبب كما أمر ناله ومن البدع
 المكروهة التي ابتدعتها أهل
 الشام وهم بنو أمية الترقية وما
 يقوله المرفي من صلوأ عليه
 وآمين ورضي الله عنهم فهو مكروه
 وكذا قوله الحديث عند فراغ
 المؤذن قبل الخطبة اغماض عواقي
 ذلك أهل الشام وخالفوا أهل
 المدينة من عدم فعلهم ذلك وهو
 من أعجب العجائب (قوله بان
 يخرج إلى سب) أي أو يخرج إلى
 غير محرم كقراءته كتاب غير متعلق
 بالخطبة وكتبه عما لا يعني
 وبذلك يعلم أن قوله أو مدح من
 لا يجوز مدحه لا مفهوم له لأن
 مدح من يجوز مدحه خروج عن
 الخطبة لأنها وقت تحذير وتبشير

كذلك واليه أشار بقوله ولو لم يسمع ابن حارث اتفاقاً انتهى قال في المدونة ومن أتى من
 داره والإمام يحط به فانه يجب عليه الانصات في الموضوع الذي يجوز له أن يصلي فيه انتهى قوله
 الذي يجوز أن يصلي فيه أي عند الضيق والمراد رجا به فقط كما يدل عليه ظاهر كلامهم وما في
 المدونة مقدم على غيره ولعل مراد ابن عرفة بخارج المسجد رجا به فقط ليوافق ما ذكره ابن
 رشد في شرح السماع المفيد أنه لا يجب الانصات على من كان خارج الرحاب ولو سماع الخطبة
 اتفاقاً (ص) الآن يلغو على المختار (ش) يعني أن الانصات واجب أن لم يخرج الإمام إلى
 اللغو فأن لغوا فلا يسبوا واجب فهو مستثنى من قوله كلام في خطبته ويلغو أي يتكلم
 بالكلام اللائع أي الساقط من القول أي الخارج عن نظام الخطبة بان يخرج إلى سب من
 لا يجوز سبه أو مدح من لا يجوز مدحه (ص) وكلام ورده (ش) ابن عرفة لا يسلم ولا يرد ولا
 يشرب ولا يشتم والإمام يحط به قال ويحمد العاطس في نفسه (ص) ونهى لاغ وحسبه
 أو إشارة له (ش) يعني أنه لا يجوز لمن حضر الخطبة أن ينهي من لغوا ولا أن يرميه بالحصباء
 زجره عن لغوه ولا أن يشير بمن لغوا لأن الإشارة بمنزلة قوله أصمت وذلك لغو وكذا الإشارة لرد
 السلام (ص) وابتداء صلاة بخروجه وان لدخل (ش) يعني أن الخطيب إذا خرج على
 الناس من دار الخطبة أو من باب المسجد للخطبة فانه يحرم ابتداء صلاة نفل حينئذ ولو لم يجلس
 على المنبر ولو لدخل المسجد حين خرج الإمام وهذا حكم النفل وأما إذا كرام المستمع للخطبة
 منسوبة فانه يصليها قال البرزلي في أول مسئلة من مسائل الصلاة إذا ذكر صلاة الصبح والإمام
 يحط به فانه يصليها أو يضعه ويقول لمن يليه أنا أصلي الصبح إن كان بمن يقتدي به ولا فليس
 عليه ذلك والضمير في خروجه عائد على الإمام والباء بمعنى بعد أي بعد خروجه قاله الشارح
 والمراد به توجهه إلى الخطبة (ص) ولا يقطع أن دخل (ش) يعني أن من أحرم بنفل جاهلاً
 للحكم أو غافلاً عن كون الإمام يحط به أو عن خروجه للخطبة فانه لا يقطع ما هو فيه عقدر كعه
 أم لا على المذهب ولا يعارض هذا أقوله فيما سبق وقطع محرم بوقت نهي لأن ذلك في المتعمد

وجعله من التبشير بعيد تأمل (قوله ولا يسلم ولا يرد) أي لا يجوز لمن كان يسمع الخطبة أن يسلم أو يرد (قوله ونهى لاغ) أي بالنطق
 (قوله يعني أنه لا يجوز لمن حضر الخطبة) أحترز بذلك من نفس الخطيب فانه الذي يأمر من لغا بالترك (قوله وان لدخل) بالغ عليه ردا
 على المخالف ودفعاً لما يتوهم من أن الدخول مطلوب بالتكبة فيأتي بها (قوله من دار الخطبة) جلوس الإمام في دار الخطبة أهيب له من
 جلوسه بين الناس والأهيب يقبل كلامه (قوله ويقول لمن يليه) الظاهر أنه بقوله وجوباً (قوله ان دخل الخ) وأما الجالس قبل فيقطع
 مطلقاً ابتداءها عامداً أو جاهلاً أو ناسياً بخروجه أو الحكم عقدر كعه أم لا فهذا ست هذا غير ما يفيد قول الشارح لأن ذلك في المتعمد
 وذلك لأنه يفيد أن الجالس إذا أحرم جاهلاً أو ناسياً لا يقطع وذلك خلاف ما يفيد آخر العبارة المفيد أنه يقطع الجالس ولو غافلاً أو
 جاهلاً الموافق فيه لعب (قوله أو غافلاً) أي ساهياً عن كون الإمام الخ أي أو ساهياً عن الحكم أو جاهلاً كونه يحط به أو جاهلاً بجمعه
 (قوله عقدر كعه أم لا) هذه أربع صور حاصلها أن الداخل كان جاهلاً أو ناسياً لا يقطع ما هو فيه عقدر كعه أم لا وأما لو كان متعمداً
 فيقطع عقدر كعه أم لا فهذا ست صور (قوله على المذهب) ومقابلها لابن شعبان من أنه يقطع

(قوله وأولى لو أحرّم قبل دخول الامام) سواء أحرّم محمداً أو سهواً وان يخرج عليه أو جهلاً عقداً ركعة أو لا فهذا سهوّه ونبغي ان يخفف بحملة الصور ثمانية عشر (قوله يرجع لصلاة النفل) أي ويحمل على انه كان داخل المسجد فوجده جالساً على المنبر أو متوجهاً له وأحرّم جاهلاً أو غافلاً لا عامداً ولا ان كان جالساً وأحرّم حينئذ فيقطع مطلقاً ويصح حمل كلام المصنف على الست التي لا قطع فيها والمعنى ولا يقطع ان دخل عليه الامام وهو يصلي عقداً ركعة أم لا أحرّم عامداً أو جاهلاً أو ناسياً (قوله وإقالة) في طعام ونحوه لا في غيره اذ هي بيع فتدخل في الاول أو يقال حقيقة الاقالة غير حقيقة البيع وان ترات منزلة (قوله أو شفعة) أي أخذ الاترك (قوله بأذان ثان) أي عند الاذان الثاني أي عند الشروع فيه فالبايع معني عند مجاز وسمائه ثانياً باعتبار الفعل وان كان أولاً في المشروعية وهذا اذا وقع الاذان الثاني بعد جلوس (٤٤٤) الامام على المنبر كما هو سنة والعبرة بأوله فان أذن متعدداً دون اعتبار سماع

وأولى لو أحرّم قبل دخول الامام المسجد ثم دخل عليه قبل اتمامه انه يتبادر قال سندا اتفاقاً ففعل دخول يرجع للصلاة أي لصلاة النفل ويحمل صرف قوله ان دخل للمسجد والمعنى حينئذ ولا يقطع المحرم وقت الخطبة ان دخل المسجد لان كان جالساً فيه فيقطع ولو جاهلاً أو ناسياً (ص) وفسخ بيع واجارة وتولية وشركة وإقالة وشفعة بأذان ثان فان فات القيمة حين القبض كالبيع الفاسد (ش) يعني ان هذه الامور اذا وقعت عند الاذان الثاني الى انقضاء الصلاة لا تجوز وتفسخ ومحل الفسخ لهذه الامور وردها من يد المشتري ان لم تفت يده فان فاتت على ما يأتي في محله فيلزم المشتري القيمة حين القبض على المشهور وقيل بغير العقد وقيل بالقيمة حين البيع ثم ان قوله فان فات الخ كالمستغنى عنه بقوله فسخ واذا ذكره ليبين وقتها بقوله حين القبض وقوله كالبيع الفاسد أي كالبيع الفاسد غير ما ذكرنا الذي موجب فساد غير وقوعه وقت الاذان الثاني فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه أو يقال كالبيع الفاسد المتفق على فساد كقوله الشيخ عبد الرحمن وهذا يقتضي لزوم القيمة في الفاسد المذكور ولو كان مختلفاً في فساده وحينئذ فهو مستثنى من قوله في باب البيع فان مضى المختلف فيه بالثمن مع ان هذا يعضى بالقيمة وهو مختلف فيه كما هو مقتضى كلام الشارح (ص) لانكاح وهبة وصدقة (ش) يعني انه لو وقع عند الاذان الثاني واحداً من ذلك فلا يفسخ وان ابدء والفرق بين ما ذكره وبين البيع ومما عده من انه يفسخ ان وقع وزل ان البيع ونحوه مما فيه العوض يرجع لكل واحد عوضه بالفسخ فلا كبير ضرر بخلاف ما لا عوض فيه فانه يبطل أصلاً لو فسخ انظر أبا الحسن ومقتضى هذا ان هبة اثواب كالبيع وأما الكتابة فالظاهر فيها امرأاة كونها من باب العتق وأما الخلع فينبغي امضاؤه على مقتضى العلة المتقدمة (ص) وعذر تركها والجماعة شدة وحل ومطر وجذام وعرض وقربى واشراف وقرب وشهوة (ش) لما أجل في العذر المسقط لفرض الجماعة المشار اليه سابقاً بقوله ولزمت المسكفة الى قوله بلا عذر أخذ يمينه والاعذار المبيحة لتركها أربعة ما يتعلق بالنفس وبالاهل وبالمال وبالدين فقال وعذر الخ والمعنى ان من الاعذار المبيحة لترك الجماعة ترك الجماعة في الصلوات الخمس شدة الوحل وهو الطين الرقيق وبعبارة أخرى وهو الذي يحمل الناس على ترك المداس ومنها شدة المطر وهو الذي يحمل الناس على تغطية رؤسهم ومنها شدة الجذام بحيث تضمر راحته بالناس

أولهم في وجوب السعي وحرمة المذكورات انظر لك (قوله وتفسخ) أي حيث كان ممن تلزمه الجماعة ولو منع من تلزمه (قوله ان لم تفت) أي وحيث لم ينتقض وضوءه وقت النداء أو لم يجدها بالاشراء فيجوز وهل الفسخ ولو كانا ماضيين للجماع أو لا قولان (قوله وقيل يعضى العقد) أي انه يفسخ ما لم يفت فان فات بتغير سوق مضى بالثمن كذا قال المغيرة وهناك قول آخر يقول لا يفسخ والبيع ماض ويستغفر الله (قوله كالمستغنى عنه بقوله) فيه انه لا يستفاد من قوله فسخ الفوات بالقيمة فأجاب بقوله ذلك ان الفوات بالقيمة (قوله ولو كان الخ) الواو للحال (قوله لانكاح) مبني على ان النكاح من العبادات (قوله ان البيع ونحوه مما فيه العوض يرجع لكل واحد عوضه) أوله أخرى وهي حصول الضرر بفسخه وربما يتعلق أحد الزوجين بصاحبه (قوله بخلاف ما لا عوض فيه) كالهبة فان قلت النكاح فيه العوض

فالجواب لا لانها تنتفع بالتزويج فالوطء لها نفع فليس عوضاً حقيقة (قوله على مقتضى العلة المتقدمة) وهي انه يبطل أصلاً لو فسخ (قوله والجماعة) اما منصوب عطف على المفعول وهو مضاف اليه أو مجرور لتقدير معطوف مضاف بعدوا والعطف من قوله والجماعة أي ترك الجماعة للسلامة من العطف على الضمير المحفوض من غير إعادة الخافض أو أراكبته لمذهب الكوفي للاختصار وانظر لم عطف بعض الاعذار بأو وبعضها بالواو (قوله وهو الطين الرقيق) هكذا فسر أهمل اللغة فغير الرقيق أخرى لانه أشد كذا وقال في المصباح ما حاصله ان الوحل يفتح الحاء يأتي مصدر من باب تعب ويأتي اسماً فيجمع على أحوال مثل سبب وأسباب وبالسكون اسم مثل فليس وفلوس في شرح شب وحل بالتحريك على الافصح (قوله ترك المداس) بكسر الميم أي يحمل أو اسط الناس وكذا يقال في قوله الذي يحمل الناس على تغطية رؤسهم (قوله شدة جذام) لا تشتط الشدة والمدار على تحقيق كونه جذاماً ولو لم يتضرر من راحته ورد ذلك محشى نت فقال كلام الائمة فيمن تضمر راحته ظاهر في اشتراط الشدة فالصواب ما قاله هرام للتضمر راحته

(قوله وتجمع الجذمي) أي يصلون الظهر جماعة جمع أجدنم (قوله إذا كان المكان تجزئ فيه الجمعة) ولو بالطرق لما تقدم ان
المعتقد ان الجمعة تجزئ في الطرق (قوله بحيث يشق عليه الاتيان) تصوير اشد المرض وان لم يشق جدا كما في شرح شب ومن باب
أولى اذا تعذر معه الاتيان (قوله ومثله كبر السن) لكن ينبغي لزومها لقادر على مر كوب لا يخفف كالخج قاله المنوفي * (فائدة) *
المرض قيل نقصان القوة وقيل اختلال الطبيعة (قوله ويخشى عليه الضيعة) الواو بمعنى أو كما أفاده شرح شب والمراد بالضيعة ان
يخاف عليه ان يقع في نار مثلاً أو يخاف عليه العطش بل خوف الضيعة أعم (قوله اشرف قريب) وأولى موت كل قال عجب والحاصل
ان شدة مرض أحد الابوين أو زوجته أو بنته ونحو ذلك يبيع التخلّف وأولى اشرف من ذكر على الموت وأما الصديق فلا يبيع شدة
مرضه التخلّف ويبيحه الاشرف (قوله من صديق) قال ت لا يدخل فيه الصاحب غير الصديق كما هو ظاهر كلام ابن عرفة قال عجب
ولقريب المريض ان يخرج من المسجد والامام يخطف اذا بلغه ما يخشى (٤٤٥) منه الموت وقد استصرخ عمر على سعد بن زيد
بعد تأهبه للجمعة فتركها وذهب

اليه بالعقيق اه قلت وفي المدخل
مانصه وقد وردت السنة ان من
اكرام الميت تجميل الصلاة عليه
ودفنه فقد كان بعض العلماء رجه
الله تعالى ممن كان يحافظ على السنة
اذا جاؤا بالميت الى المسجد صلى
عليه قبل الخطبة ويأمر أهله ان
يخرجوا الى دفنه ويعلمهم ان الجمعة
ساقطة عنهم ان لم يدركوها بعد
دفنه فخره الله خير اعن نفسه على
محافظة على السنة والتنبية على
السدة اه وقوله وقد وردت
السنة الخ فيه تصديق لقول بعض
علماء عصرنا ان من اكرام الميت
دفنه وتكذيب لمن كذبه ممن
يدعي العلم بل أنه لا أعلم منه ثم ان
ظاهر كلام صاحب المدخل ان
السنة ما ذكر وان لم يخش تغير
الميت ولا يخشى عليه الضياع
وهو ظاهر من مسألة الاشرف
وكلامه يقيدهم ان اذ دخلوا وقت
الخطبة يأمرهم بالصلاة عليه
والذهاب لدفنه وحرره قاله في لـ

لـ لا يتأذى بعضهم من بعض وتجمع الجذمي في موضعهم بلا أذان وأوجب ابن حبيب عليهم
السعي اليها قال ولا يمنعون من دخول المسجد فيها خاصة والسلاطون منعهم من غيرها المازري
بعد ذكره الخلاف المذكور وهذا على أنهم لا يجدون موضعاً يتميزون فيه أم لو وجدوه
بحيث لا يلحق ضررهم بالناس وجبت عليهم اذا كان المكان تجزئ فيه الجمعة لا مكان الجمع بين
حق الله وحق الناس ومثل الجذام البرص المضر الرنحة ومنها شدة المرض بحيث يشق عليه
الاتيان ومثله كبر السن ومنها التمرض لمن يخاف عليه الموت ويخشى عليه الضيعة لكن
تمرّض القريب الخاص وان لم يخف عليه الموت ولم يترتب على ترك تمرّضه ضياع وأما
القريب غير الخاص فظاهر كلام ابن الحاجب انه كذلك وكلام ابن عرفة فيقيدان تمرّضه
كتمرّض الاجنبى وظاهر كلام الشامل ان التمرّض المسقط هو ما يحصل بتركه هلاك المريض
ولو قرياً خاصاً وهو خلاف ما يفيد كلام ابن عرفة وابن الحاجب فلا يعول عليه ومنها اشرف
قريب على الموت ونحوه من صديق وشيخ وزوجة ومملوك ولولم يحتج اليه لان تخلّفه ليس لاجل
تمرّضه بل لماعلم مما يدهم القراية بشدة المصيبة ابن القاسم عن مالك ويجوز التخلّف للنظر
في أمر ميت من اخوانه مما يكون من شأن الميت ابن رشد ان خاف ضياعه أو تغيره وهذا
ظاهر ان قوله واشرف قريب غير قوله وتمرّض (ص) وخوف على مال أو حبس أو ضرب (ش)
أي ومن الاعذار المبيحة للتخلّف عن الجمعة والجماعة الخوف من ظالم أو غاصب أو نار على مال
له أو غيره بشرط أن يكون المسال له بال بأن يخاف به وكذلك خوف على عرض أو دين يخوف
الزام قتل رجل أو ضربه أو عين ببيعة ظالم أو خوف حبس أو ضرب فقوله أو حبس وما بعده بالرفع
عطف على خوف بعد حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا بالجر عطف على مال
لفساد المعنى فالتقدير أو خوف حبس أو ضرب قال بعض وكان سبب عطفهما بأو خوف توهم
ان كل واحد لا يكفي منفرداً (ص) والاظهر والاصح أو حبس معسر (ش) يعني ان من الاعذار
المبيحة للتخلّف خوف الغريم المعسر ان يسجنه غراماً أو لئيمت عسره لانه يعلم من باطن حاله مالو
تحقق لم يجب عليه السجن فهو مظلوم الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر كما قاله ابن رشد وقال
سجنون لا عذر له في التخلّف ونظر فيه ابن رشد واللحمى بما تقدم فحق المؤلف ان يقول موضع

(قوله مما يدهم القراية) أي الاقارب قال في المصباح دههم الامر يدهمهم من باب تعب وفي لغة من باب نفع فاجأهم فيقر أبقح الياء
وفتح الهاء وقوله بشدة الباء بمعنى من أي لما يفتجأ الاقارب من شدة المصيبة أو ان الباء للتصوير (قوله ابن رشد الخ) لا يخفى ان كلام ابن
رشد هذا خلاف ما يفيد كلام صاحب المدخل (قوله أو حبس أو ضرب) ظاهره ولو قليلاً (قوله أو غاصب) هو نفس الظالم (قوله أو عين
بيعة ظالم) معطوف على قتل رجل أي يخوف الزام عين ببيعة ظالم بأن يقول الذي يريد التولية احلفوا لي على أنكم لا تخرجون من تحت
يدي ولا من تحت حكمي وهو تمثيل للدين ومثال العرض خوف من سب أو قذف (قوله لفساد المعنى) أي لانه يصير التقدير أو خوف
على حبس الخ (قوله والاظهر والاصح) خبر لمبتدأ المحذوف والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف أي وهو اظهر وأصح (قوله
ليثبت عسره) فلو كان ثابت العسر فلا يجوز له التخلّف لانه لا يجوز حبسه فلو علم انه يحبس لفساد الحال فيجوز له التخلّف فيما يظهر (قوله
ونظر فيه ابن رشد واللحمى بما تقدم) أي قالوا في ذلك نظر لانه يعلم من باطن حاله مالو تحقق لم يجب عليه سجن لقوله تعالى وان

كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فهو مظلوم الباطن محكوم عليه بحق في الظاهر (قوله لابق النفل) من حيث ان هذا ليس الاختيار
 اللخمى لا يختار غيره كما يفيد التعبير بالاصح وقوله وكان أظهر أى من حيث ان قوله والاظهار الخ متعلق بحبس المعسر لا بمن تقدم
 (قوله عدم وجدان ما يستر به عورته) قضية كلام شارحنا انه لو وجد ما يستر به السوء آتين فقط يجب عليه الذهاب للجامع وهو تابع
 في ذلك للمقاني وهو بعيد وقال شيخ عجم أى لا يجد ما يستر به عورته فقط اذ هو الواجب لاجتماع الجسد فان وجدته ولو بكرا أو عارة وجب
 عليه ذلك وحضور الجماعة وظاهر كلامه ولو على القول بأن ستر العورة ليس بشرط للصلاه اهـ (أقول) وحاصله ان المراد ما بين السرة
 والركبة فقط قال عجم قلت وما ذكره شيخنا اذ كراهه من ان العذر عدم ما يستر به العورة فقط لاجتماع الجسد يفيدان من وجدتهما
 يستر جسده ولكنه يرى بمثله يجب عليه حضور الجماعة فلو وجد بخط بعض الفضلاء من أنه لا يجب عليه حضور الجماعة في هذه الحالة
 غير ظاهر اهـ وقال محشى تن كل من وقف عليه من شراره وغيرهم يفسرونه بأنه لا يجد ما يستر به عورته (وأقول) مقتضى المحافظة
 على العرض صحة ما قاله بعض الفضلاء وبعد (٤٤٦) كتمى هذا رأيت ان بعض من شرحه فسر العرى بأنه عدم ما يلبس مثله

وقال بعض انه مع العرى لا يجوز
 له الخروج وهل عليه ان يستعير
 أو يستتر بالنجس كما تقدم في قوله
 وان باعارة أو طلب أو نجس وحده
 أو لا لكونها لها بدل فهو أخف
 مما تقدم واذا أعطى له ما يستر به
 عورته ولو عارة من غير طلب
 فالظاهر وجوب قبوله من غير نظر
 لمنه اهـ (قوله ونحوها) أى كد
 القذف اذا بلغ الامام (قوله وأكل
 كثوم) مالم يكن عنده ما يزيل به
 الرائحة (قوله فهل يجوز أو يكره
 قولان) فرض القولين انه لا يريد
 جماعة من درس ونحوه كما يفيد
 بعض الشراح والاحرم أى اذا
 تأذوا برائحته ولم يقدر على ازالته
 بمنزلة وانظر ولو باستئصال يجوز
 أو لا لمس منه على الرجل على
 الاصح وقيل يكره أو يستألفها
 للجمعة فقط لتعنيها لا غيرها وقال
 ابن عرفة الاظهر كراهة أكل

الاصح المختار بل لو قال بحبس معسر على الاظهر والمختار لابق النفل وكان أظهر (ص)
 وعرى (ش) يعنى ان من الاعذار المبيحة للتحلف عدم وجدان ما يستر به عورته التى تبطل
 الصلاة بتركها (ص) ورجاء عفوقود (ش) يريد انه اذا خشى ان يظهر على نفسه من الالهالك
 بسبب دم ترتب عليه ويرجو تخلفه العفو عنه فانه يجوز له التحلف عن حضور الجماعة والجماعة
 ثم ان القود يشمل النفس وغيرها وكذا سائر ما يفيد فيه العفو من الحدود كد القذف على
 قصده بخلاف ما لا يفيد فيه العفو كد السرقه ونحوها (ص) وأكل كثوم (ش) يعنى ان من
 الاعذار المبيحة للتحلف عن الجماعة والجماعة أكل ما تؤذى رائحته كثوم قبل انضاجه بالنار
 وغسل لاذاء جشائه ونحوهما مما له رائحة خبيثة وأكل ما ذكر في المسجد حرام قولاً واحداً وأما
 اذا أكل شيئاً من ذلك خارج المسجد فهل يجوز لا كاله الدخول فيه أو يكره قولان ثم انه يحرم
 أكل شئ من ذلك خارج المسجد يوم الجمعة قبل الصلاة مالم يكن عنده ما يزيل به رائحة المأكول
 فلا يحرم ومما يزيل رائحة الثوم ونحوه مضغ السعف والسعتر (ص) كريح عاصفة بليل (ش)
 هذا من الاعذار المبيحة للتحلف بالنسبة الى صلاة الجماعة لا بالنسبة الى الجمعة اذ لا تكون
 ليلاً (ص) لا عرس (ش) هو بالكسر اسم امرأة الرجل وبالضم طعام الوليمة يذكرون
 قاله الجوهري وقال الخطيب الشربيني العرس بضم العين والراء وسكونها الابتداء بالزوجة
 فان قرئ بالكسر فالكلام عن حذف مضاف أى لا ابتداء عرس وان قرئ بالضم فلا تقدير على
 ما ذكره الخطيب لا على ما ذكره الجوهري وبعبارة أخرى أى لاحق للزوجة فى إقامة زوجها
 عندها بحيث يبيع ذلك تخلفه عن الجمعة والجماعة اذ لا مشقة فى حضوره ولا مضرة عليه فلا
 وجه للتحلف قاله مالك (ص) أو عصى (ش) يريد ان العصى لا يكون عذراً يبيح التحلف عن
 حضور الجماعة وهذا اذا كان ممن يهتدى الى الجامع أو عنده من يقوده اليه والافساح له
 التحلف ولو وجد قائداً بأجرة وجب عليه حيث كانت الأجرة أجرة المثل (ص) أو شهود عيـد

البصل والثوم يوم الجمعة وفى عب وفى جواز دخول آكله المسجد بغير جمعة وجماعة وكراهته قولان وصرح ابن رشد (ش)
 فى المقدمات والبيان بأنه يحرم على آكله دخول المساجد وهو الظاهر (قوله فلا يحرم الخ) قال بعض الشراح وروا ذلك الكراهة
 والجواز فلو لم يجد ما يزيل به الرائحة فاستسقط عنه تنبيهه (ش) قال بعض الشيوخ يؤخذ من قول المصنف وأكل كثوم اخراج يذى
 اللسان من المسجد كبعض المجاورين بالازهر ونقله عن أهل الابلدلس (قوله عاصفه) أى شديدة وليس منها شدة البرد ولا شدة الريح
 والشمس الا أن تكون ريح حارة بحيث تذهب بقاء القرب والاسقية فيكون عذراً من هو خارج المصر اهـ (قوله يذكرون) راجع
 للطعام فقط كما يفهم من مختار الصحاح ولم يتكلم على ذلك فى حالة الكسر وكانه لانه اذا كان اسماً لامرأة الرجل يكون مؤثلاً لا غير
 وبطلان العرس بالكسر على رجل المرأة على قلة وهو خلاف ما فى المصباح فانه جعله يذكرون فقط اذا أريد منه طعام الوليمة (قوله لا على
 ما ذكره الجوهري) فى أنه يحتاج لتقدير والتقدير لا الدعوة الى طعام وليمة من الولم وهو الاجتماع (ش) تنبيهه (ش) اعنائه المؤلف على ذلك
 لقول بعضهم لا يخرج عنها اذ هو حق لها بالسنة قاله فى الطراز (قوله أو عنده من يقوده) ومن ذلك ما اذا علم انه يرشد الى المساجد اذا
 خرج لسكته (قوله ولو وجد قائداً بأجرة) أى لا يتجفف به

(قوله لمن شهد العيد) أي صلاة العيد (قوله أو خارجه) أي بأن كانت صلاة العيد بالحجرة هذا ظاهره وليس مراد بل مراده كان بيته داخل البلد أو خارجه (قوله وان أذن الامام في التخلف الخ) أي فلم ينفعهم اذ نهى في التخلف ومقابلته مارواه ابن حبيب من أن له ان يأذن وانهم ينتفعون وظاهر الشارح ان الخلاف جار سواه كان في البلد أو خارجه وعبارة تت أو شهود عيدا أضحى أو فطر اذا وافق يومها لا يباح التخلف عنها ولو أذن الامام في التخلف وسواء كان مسكن من شهد العيد داخل المصرا أو خارجه خلافا لاجد وعطاء في الاول ولطرف وابن المباحشون وابن وهب في الثاني أي لما في رجوع أهل القرى الخارجة عن المدينة من المشقة على ما بهم من شغل العيد ٣ (قوله وهو أحد قول مالك الخ) أقول وبه يعلم ان الخلاف عندنا انما هو في الخارج عن المصرا أي وكان على ثلاثة أميال أو داخلها كما أفاده بعض الشيوخ فاذن قول الشارح على المشهور يفيد ان الخلاف داخل البلد وقد علمت انه في داخله وخارجه والتعبير بان يفيد انه خارج المذهب ~~في~~ فصل صلاة الخوف لم يحدد المصنف ولا ابن عرفة صلاة الخوف ولا غيرهما قال بعض الاشياخ ويمكن رسمها بأنها فعل فرض من الخس ولو جمعة مقسوما فيه المأمومون قسمين مع الامكان ومع عدمه لا قسم في قتال جائز (قوله جمعها لا اشتراط) لاشان ذكره عقب الجمعة جمع لهما اذ من المعلوم ان جمعها ذكر أحدهما عقب الآخر وظاهر عبارته خلافه فلو قال اعلم انه قد جمع صلاة الخوف والجمعة ليكون كل منهما من المغيرات وبشرط الجماعة فيهما وآخره عنها الشدة بغيره لكان أحسن (قوله يعني انه يباح الخ) تبع الشيخ أحد فانه جعلها مباحة وقال ليست سنة ولا فرضا وهو ضعيف والراجح انها سنة وقيل انها مندوبة (قوله قسمين) تساويا أو لا كثيرا أو قليلا يصلي اثنان ويحرس الثالث قاله (٤٤٧) في الطراز والذخيرة (قوله كقتال أهل الشرك) أي الكفار (قوله والبغى) أي المسلمون

البغاة أي الخارجون عن طاعة الامام (قوله أو مباح كقتال مريد المال) فان قلت حفظ المال واجب قلت معني وجوبه لا يجوز اتلافه لنحو احراق وأما تمكن غيره منه فلا لما لم يحصل موجب تحريره كان يخاف تلف نفسه ان ممكن غيره منه (قوله أو الهزيمة الممنوعة) هي الفرار من الزحف عند بلوغ المسلمين النصف وهو الفرار المحرم فلا يحل لهم القسم واحتراز المحرم عن الجائز ومثل شيخنا لها بان لم تبلغ المسلمين النصف على ما تقدم

(ش) يعني انه اذا وافق العيد يوم جمعة فلا يباح لمن شهد العيد داخل البلد أو خارجه التخلف عن الجمعة والجماعة (وان أذن له) (الامام) في التخلف على المشهور اذ ليس حقاله ولما كان الخوف من جملة ما يغير صفة الصلاة ذكره عقب الجمعة التي هي من المغيرات أيضا جمعها لا اشتراط الجماعة فيهما وآخره عنها الشدة بغيره وبإباحة ما لم ينج لغيره من مفارقة الامام ونحوه فقال ~~في~~ فصل ١٢ يذكرفيه حكم صلاة الخوف وصفها وما يتعلق بها * وليس المراد بقولهم صلاة الخوف ان له صلاة تخصه كالعيد ونحوه وانما المراد الصفة أي كيفية صلاة الخوف ولما كانت صلاة الخوف نوعين كما قال ابن الحاجب أشار الى الاول بقوله (ص) رخص لقتال جائز امكن تركه لبعض قسمهم (ش) يعني انه يباح قسم المقاتلين قسمين لقتال واجب كقتال أهل الشرك والبغى أو مباح كقتال مريد المال لأحرام كقتال الامام العدل والهزيمة الممنوعة بمحض أو سفر ببر أو بحر والجمعة وغيرها سواء على الشهر بشرط ان يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين بان يكون فيه مقاومة العدو وخاف خروج الوقت على أقسام التيمم من راج ومتروكا يس فان لم يمكن التفرقة وخافوا ان اشتغلوا بالصلاة دههم العدو وانهم مواصلا على ما يمكنهم رجالا وركبا ناكيا أتى ولا فرق بين ان يكون العدو عينه أو يسرة أو خلف أو مقابلة القبلة

فتصلي جماعة وتمكث جماعة تنتظر العدو ولكن على تقدير لوجاء لغزوا واعلم ان الهزيمة الجائرة تابعة للقتال لا قتال حقيقة وظاهره انه لا يدخل فيه المكروه كما أشار له المتن في الباغية بقوله وكره للرجل قتل أبيه وورثه (قوله على الاشهر) يستفاد من شرح شب والشيخ أحمد انه راجع لقوله بمحض أو سفر ومقابلته ما نقل عن مالك من انها لا تصلح في الحضر (قوله بشرط ان يمكن ترك القتال لبعض المقاتلين) اعلم ان قول المصنف لبعض يصح تعلقه بإمكانه وبتركه لكن ان علق بإمكانه كان البعض هنا تاركا أي أمكن لبعض تركه لقيام البعض الآخر به وان علق بتركه كان البعض هنا متروكا الا انه على حذف مضاف أي تركه لقيام بعض به واللام على الاول معدية وعلى الثاني للتعليل (قوله بان يكون فيه مقاومة العدو) أي في البعض التارك مقاومة العدو كما يشترط في الطائفة التي دخلت معه أولا أيضا انها تقاومه (قوله خروج الوقت) أي الذي هو فيه قال عجب ولا تصلي صلاة الخوف على الوجه المذكور الا حيث لم يرج انكشاف العدو قبل ذهاب الوقت فان رجي انكشافه انتظر ما لم يخرج الوقت (قوله وركبا ناكيا) كياأتى لكن في حالة عدم امكان قسمهم يصلون أفذاذا مطلقا ركبانا أو مشاة وأماني حالة امكانه فان لهم ان يصلوا على دوابهم ايماء وبامام اعلم ان صلاتهم على الدواب انما تكون حيث احتاجوا لذلك والحاصل أنه اذا لم يمكن قسمهم وهي الاية في قول المصنف وان لم يمكن الخ يصلون أفذاذ ولو على خيولهم وان أمكن قسمهم فيصلون ولو بامام ركبانا أو مشاة (قوله عينه) أي عينه القبلة ظاهر العبارة عينه القبلة ويسمى القبلة وخلف القبلة ومقابل القبلة ومعنى خلف القبلة أي ان العدو مستدير القبلة ومعنى مقابلة القبلة ان العدو مستقبل القبلة فعليه يكون ٣ قول المحشي قوله وهو أحد قول مالك ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه معصح

قول المصنف وان وجه الخ معناه وان كان العدو ولكن يلزم تشييت الضمير فالمناسب ترجيع الضمير لمن يقسم والمعنى وان كان من يقسم وهو الامام والمسلمون وجه بضم الواو وكسر هاء بمعنى مستقبلين للقبلة قال في المصباح وقد ووجهه وجهه أى مستقبلين له والحاصل أن ظاهر حل الشارح ان قول المصنف وان وجه القبلة معناه وان كان العدو وجه القبلة فيلزم عليه تشييت الضمائر فاذا كان المعنى ولو كان من يقسم مستقبل القبلة لم يلزم تشييت على أن القصد الرد على المخالف القائل بان المسلمين اذا كانوا مستقبلين القبلة والعدو في قبلتهم انهم لا يقسمون ولا يأتى ذلك الرد الا لوجعل قوله وان وجه القبلة أى المسلمون القاسمون وجه القبلة أى مستقبل القبلة ولورجع الضمير للعدو ولكن المعنى وان كان العدو ومستقبلي القبلة وهذه صورة اتفاق على التقسيم فيها (قوله كما كان بعسفان) بضم العين وسكون السين المهملةين قرية بين مكة والمدينة على مائة ميلين من مكة حين كان على المشركين خالد بن الوليد والحاصل أنه في غزوة عسفان كان المسلمون وجه القبلة (قوله أو على دوابهم) قال عجم وامامهم صلى ايماء وهذه مستثناة من قولهم فيما تقدم ان المولى لا يؤم المولى لان المحل محل ضرورة وجاهل ما هنالك انهم هنا يصلون على الدواب ايماء مع القسم لاماكانه بخلاف ما سياتى فانهم يصلون على دوابهم اذ اذا العدم (٤٨) امكان القسم (قوله ومعهم مسافرون) أى كثيرون (قوله الاباحة) تقدم ان

الراجح انها سنة (قوله ولكن يندب) أى يندب له أن يعلمه ان تحقق انهم يعلمون كيفية الاحتمال نسبياتهم في تلك الحالة الفظيعة (قوله وصلى بأذان) في شرح عب وشب باذان استثنائي في حضر كسفر ان كثروا أو طلبوا غيرهم والافندبا اه ثم قال شب واقامة لكل صلاة على طريق السنة اه (أقول) وهذا خلاف ما تقدم في الاذان فان الذى تقدم فيه أن القوم في السفر يندب لهم الاذان اذ لم يطلبوا غيرهم وظاهره ولو كثروا (قوله استثنافا بيانيا) اعترضه اللقاني بان الاستثناف البيانى لا يقتصر بالواو أى فالمناسب أن نكون للاستثناف النحوى (قوله والواو للاستثناف)

كما كان بعسفان وسواء كان المسلمون مشاة أو ركابا على دوابهم ان احتاجوا لذلك وتكون صلاتهم ايماء الى هذا أشار بقوله (وان وجه القبلة أو على دوابهم قسمين) واذا كان الخوف في الحضر ومعهم مسافرون فيستحب أن يكون الامام من أهل السفر لئلا يتغير حكم صلاتهم لانهم يصلون ركعتين ولو كان أهل السفر الاثنين والثلاثة لتقدم الحضرة انتهى وتقدم السفرى يفهم من تأكيد الكراهة كما مر وبما قررنا يعلم أن المراد بالرخصة هنا الاباحة (ص) وعلمهم (ش) أى يجب على الامام أن يعلم القوم كيف يفعلون حيث خاف التخليط كفيح والظاهر أن الخوف يشمل ما اذا شغل ذلك أو توهمه وفهم منه أنه اذا لم يخف التخليط لا يجب ولكن يندب (ص) وصلى بأذان واقامة (ش) الظاهر أنه معطوف على قوله وعلمهم أى والحكم أنه يصلى بأذان واقامة ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة استثنافا بيانيا كأنه قال اذا قسمهم فما كيفية ما يفعل فأجاب بقوله صلى والواو للاستثناف وفاعل صلى هو الامام كما أشار له (ص) بالاولى في الثانية ركعة والاخر ركعتين (ش) وهذا متعلق بصلى كأن قوله بأذان كذلك والباقى بأذان بمعنى مع وفى بالاولى للملازمة فلا يلزم تعلق حرفي بحر متخدى المعنى بعامل واحد والمعنى أن الامام يصلى بالطائفة الاولى ركعة فيما اذا كانت الصلاة ثنائية كالصبح والسفريه اذا كان مسافرا ولو كان المأموم حاضرا أو بعضهم ثم يأتى المسافر من خلفه في السفريه بركعة والحاضر بثلاث كما يأتى وان لم تكن الصلاة ثنائية بل كانت ثلاثية كالغروب أو رباعية بالنسبة الى الامام ولو كان خلفه مسافر ويلزمه الاتمام فانه يصلى بالاولى ركعتين (ص) ثم قام ساكنا أو داعيا أو قارئا في الثانية وفى قيامه بغيرها تردد (ش) هذا شروع في كيفية ما يفعل الامام وهو

ظاهر العبارة أنه للاستثناف البيانى وقد علمت أنه لا يقتصر بالواو وان أراد النحوى

انه

نافى الموضوع (قوله وفى بالاولى للملازمة) انظره فان الملابس للشيء مصاحب له فترجع للمعية (قوله كالصبح) أى ودخل تحت الكاف الجمعة والظاهر أن الطائفة الاولى يصلون الركعة الثانية اذ اذا ولا يستخفون لانهم بمنزلة من حصل له رعا فبناء في الثانية حتى فاتة فعلها مع الامام فانه يأتى بها وحده والظاهر أنه لا بد من حضور كل من الطائفتين الخطبة والظاهر أنه لا بد أن تكون كل طائفة اثني عشر غير الامام من تعقد بهم ولا يكتفى أن يكون في الطائفتين اثنا عشر لان الامام بقيامه للثانية انقطع تعلقه بالاولى بحيث لو تعمد مبطل لم تبطل صلاتهم والظاهر أنه يسرى الخلل في صلاتهم لصلاة الامام لانه امام بكتا الطائفتين (قوله ثم قام) أى بهم مؤتمنين الى أن يستقل ثم يفارقونه فان أحدث قبل استقلاله عمدا بطلت عليهم كوهو وسهوا أو غلبة استخلف هو اوهم من يتم بهم ثم ثبت المستخلف ويتم من خلفه ثم يأتى الطائفة الاخرى فيصلى بهم ركعة ويسلم بخلاف ما اذا أحدث ولو عمدا بعد تمام قيامه فصلاتهم تامة (قوله أو داعيا) الاولى بالنصر والفتح (قوله في الثانية) ان جعل متعلقا بتمام كان ساكنا عن حكم غيرها على القول بالقيام وان جعل متعلقا بقارئا أفاده فالاولى تعلقه به ولو زاد او افعال أو قارئا في الثانية كان اولى (قوله وفى قيامه بغيرها) وهو المشهور فالمناسب الاقتصار عليه

(قوله أو ينتظرها وهو جالس) وعليه ففارقة الاولى بنهاية تشهد الشهادتين كافي نت ويعلم ذلك بأشارة أوجهه بأخره بتبيينه
لم يتبين حكم قيامه في المسئلة الاولى وفي هذه وجاوسه فيها على القول به وعبارة البدر عن بعض مشايخه قوله وفي قيامه أي هل يتعين
الجلوس أو يتعين القيام (قوله وانصرفت) والمعتبر من دخل معه من الطائفة أول صلاته ولا ينتظر بصلاته مع الثانية أتمام صلاة
المسبوق من الاولى وهذا هو المتبادر من النقل (قوله فان أهمهم أحدهم) أي باستخلافهم أم لا أي مع نية الامامة كما يتبادر من
قوله أهمهم أحدهم وكان القياس البطلان وبحجاب بان نية الامامة قد لا تنصرف كذا كروه في المرأة اذا نوت الامامة وما تأتي به الطائفة
الثانية قضاء لابناء كذا كرهه المواق فيقرؤون فيه بالفاتحة وسورة (٤٩) (قوله ولو صلوا بامامين) أي أو بأئمة وكان ينبغي تفرعه

بالقاء كما هو صنيع ابن الموازي فيكون
مفردا على قوله رخص وقال ع
ثم ان المأموم من الطائفة الاولى
لا يسلم على الامام وانما يسلم على من
على عيسته وعلى من على يساره ولا
يسلم على الامام لانه لم يسلم عليه
اه (قوله جاز) أي مضى والا
فيكروه لمخالفة السنة بناء على
ان الرخصة هنا بمعنى السنة وأما
على كلام الشارح سابقا فنعناه
استواء الطرفين (قوله أو صلى الجميع
افذاذا) اشارة الى أنه لا مفهوم
لقول المصنف بامامين أو بعض
فذا (قوله لا آخر الاختياري)
الذي في النص لا آخر الوقت يقال
المصنف والظاهر أنه الاختياري
واستظهر ابن هرون الضروري
فكان ينبغي للمصنف أن يبين
المنصوص ثم يذكر بحثه فيقول
لا آخر الوقت والظاهر أنه
الاختياري (قوله وصلوا ايماء)
فان قيل لم يصلون هنا ايماء فذاذا
وفيما تقدم في قوله أو على دوابهم
يصلون ايماء مقتدين بالامام قلت
لان مشقة الاقتداء هنا أشد من
مشقته في الاولى (قوله ورجوا
الانكشاف) وأما المبرجوا
الانكشاف فيقدمون (قوله آخر

انه في الثانية ينتظر الطائفة الثانية قائما لانه ليس محل جلوس لكن يخير بين ثلاثة السكوت
والدعاء ومثله التسيب والتهيل والقراءة بما يعلم أنه لا يتجمل حتى تأتي الطائفة الثانية وأما في
غير الثانية كالثالثة والرابعة فهل ينتظر الطائفة الثانية أيضا قائما وعليه فيسكت أو
يدعو ولا يقرأ ان قراءته هنا بأمر القرآن فقط فقد يفرغ منها قبل مجيء الطائفة الثانية وهي
لا تتكرر في ركعة أو ينتظرها وهو جالس لانه محل جلوس ساكنا أو داء ايماء ان كان الدعاء في
الجلوس الاول مكروها فقد يتفق هنا على جوازه تردد للمتأخرين في النقل فيسكت صاحب
الاكمال وابن بشير في ذلك قولين الاول لابن القاسم مع مطرف وهو المشهور ومذهب المدونة
والثاني لابن وهب مع ابن كنانة وابن عبد الحكم والاتفاق على قيامه في الثانية وعكس ابن
بريرة فيحكي الاتفاق على استمراره جالسا هنا وفي قيامه في الثانية قولين قال بعضهم
والطريقة الاولى أصح لموافقها المدونة (ص) وأتمت الاولى وانصرفت ثم صلى بالثانية ما بقي
وسلم فاعادوا أنفسهم (ش) هذا بيان لما فعله الطائفة الاولى والثانية يعني ان الطائفة الاولى
اذا صلى بهم الامام الركعتين في غير الثانية والركعة في الثانية فاتها تم ما بقي عليها من الصلاة
أفذاذا وصلت وانصرفت وجاء العدو فان أهمهم أحدهم فصلاته تامة وصلاتهم فاسدة قاله في
الطراز عن ابن حبيب كذا كره المتأني (ص) ولو صلوا بامامين أو بعض فذا جاز (ش) لما كان
ايقاع صلاة الخوف على غير الوجه المذكور جازا اتفاقا أشار الى صفتين أخريين وان كانتا غير
مختصتين بالخوف وهوان القوم اذا صلوا بامامين بان صلت الاولى بامامها الصلاة كاملة
والاخرى وجاء العدو ثم سلمت وقامت وجاء العدو وجاءت الاخرى بامامها وصلت الصلاة كلها
أو صلى بعض فذا والباقى بامام قبله أو بعده أو صلى الجميع فذا اذا جاز (ص) وان لم يمكن
آخر والاخر الاختياري وصلوا ايماء (ش) هذا اشارة الى النوع الثاني من صلاة الخوف
وهو صلاة المسايقة فهو قسم قوله سابقا يمكن تركه لبعض أي وان لم يمكن قسم الجماعة ولا
تفرقتهم لكثرة عدو وخوفه ورجوا انكشافه قبل خروج الوقت المختار بحيث يدركون الصلاة
فيه آخر الاستحبابا فاذ ابقي من الوقت ما يسع الصلاة صلوا ايماء على خيولهم ويؤمنون ويكون
السجود أخفض من الركوع ولو كافوا طالبين لان أمرهم الى الان مع عدوهم لم
ينقض ولا بأمنوار جوعهم أي فهم خائفون فوث العدو وحصول الخوف في المستقبل
وقال ابن عبد الحكم ان كافوا طالبين لا يصلون الا بالارض صلاة أمن قوله وصلوا ايماء أي
منفردين وهذا حيث لم يمكنهم الصلاة اركعتين وساجدين ذكره في الرسالة وشرحها ونظير
بعضهم بقوله وانظر هل بامام أو افذاذا وهو ظاهر كلاهم قصور (ص) كان دهمهم عدوهم

(٥٧ - خرئى اول) استنبأ أي كذا ينبغي قياسا على الراعي للاماء في التميم نقر رابعهم (قلت) وما يأتي من أن هذه المسئلة مشابهة
لمسئلة الراف أي بمن عرف قبل دخوله في الصلاة فيبعد أن التأخير على جهة الوجوب لقول ابن ناجي لا يبعد اجراؤه على الراعي
يتبادر به الدم وخاف خروج الوقت انظر ع (قوله فوت العدو) أي خائفون أن يفوتهم العدو أي خائفون أن لا يمكنهم غلبته وقهره
(قوله لحصول الخوف) أي لاحتمال حصول الخوف أو متعلق الخوف وهو فوت غلبة العدو في المستقبل (قوله أي منفردين) أي لان
الفرض انهم لا يمكنهم الصلاة قسما (قوله وهذا حيث الخ) أي وما قلنا من انهم يصلون ايماء حيث الخ (قوله وتنظير الخ) الاولى التفريق
أي حيث كان في الرسالة وشرحها فنظير الخ وانظر اذا كان لا يمكن القسم ويمكن القوم أن يصلوا طائفتين كل طائفة بامام والظاهر

أنه يصلي كل طائفة بامام (قوله من ايماء أو غيره) لا يتم مع قوله فبادروا الى ركوب دوابهم لان صلاحهم على دوابهم لا تكون الا ايماء وينبغي مراجعة الجوهر أو يقال فبادروا أي جنسهم المتحقق في البعض أي والمراد بمبادرة البعض لاحقية الجنس (قوله وهذا ما لم يشرع في النصف الثاني) هذا ما يتعلق بالقسم الاول أصل هذا الكلام لابن بشير بارض من ذلك فقال لو صلى بهم صلاة آمن فطراً الخوف وهم في الصلاة فالحكم أن تقطع طائفة وتكون وجاء العدو ويصلي الامام بالذي معه ثم يفعل معهم على ترتيب صلاة الخوف وهذا ان لم يشرع في النصف الثاني من الصلاة وأمان شرع فيه حتى ركع أو سجد فلا بد من قطع طائفة ويتم بالاولى وتصلي الثانية لانفسها اما اذا أوبأ امام آخر (قوله كتحذير الخ) اشارة الى أن الكلام لا بد أن يحتاج له فيما يتعلق بذلك كالتحذير ودخل تحت الكاف التجميع والافتقار عند الرمي والزجران ترتب على ذلك توهمين العدو والى لم يكن من المحتاج اليه (قوله كان في غنية عنه أم لا) الا أن ابن شاس قد قال الا أن يكون في غني (٤٥٠) عنه ولا يحشى عليه ومشى عليه وبظاهر محشى تت اعتماده (قوله على

ما رجع اليه ابن القاسم) أي بعد أن قال تصلي بامام ولا يدخل معه ابن رشد ولا وجه له وجهه في الطراز بانه لما عقد الاحرام صلاة خوف وكان اتماها أمنا بحكم الحال صار لمن أحرم جالساً ثم يصح بعد ركعة فقام فانه لا يحرم أحد خلفه قائماً (قوله رجع اليه من لم يفعل) يحمل على ما اذا كان مسبوقاً مع الطائفة الاولى (قوله ومن صلى بعض الصلاة) أي عقد ركعة انتظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدى به فيها بقي ولو السلام فان خالف بان فعل ما بقي عليه أو سلم قبله بطلت صلاته فان خالف وأعاد مع الامام ما فعله حال المفارقة حملة الامام عنه ان كان سهواً لا عمد أو جهلاً كذا في عب وقضيته أنهم اذا فعلوا ما بقي عليهم أو سلموا قبله تبطل مطلقاً عما دين أو جاهلين أو ناسين وانظر الفقه في ذلك فانه يستبعد البطلان مع النسيان ^{في تنبيهه} انظر هذا مع قولهم اذا فرق الرج

(ش) يعني انهم اذا افتتحوا صلاتهم آمنين ثم فخأهم العدو في أنشأهم فبادروا الى ركوب دوابهم فانهم يكملونها على حسب ما يستطيعون من ايماء أو غيره قاله في الجوهر والبناء في بها الظرفية والضمير فيه عائد على الصلاة وقال ق كان دهمهم أي بغتهم والتشبيه تام أي في قوله رخص لقتال جائزاً مكن تركه لبعض وان وجاء القبلة قسمهم قسمين كان دهمهم عدوهم أي في قسمهم قسمين ان أمكن وفي قوله وصلوا ايماء كان دهمهم عدوهم أي في قسمهم قسمين بعضهم ركوع وسجود وبعضهم ايماء خلافاً لما قال انهم لا يثبتون على ما تقدم من صلاتهم فيصير بعضهم ركوع وسجود وبعضهم ايماء خلافاً لما قال انهم لا يثبتون على ما تقدم من صلاتهم وهذا ما لم يشرع في النصف الثاني والواجب القطع على طائفة وطائفة تثبت معه (ص) وحل للضرورة مشى وركض وطعن وعدم توجه وكلام راسالاً ملطخ (ش) هذا راجع لقوله وان لم يمكن أي وحل في صلاة المسابقة ما هو حرام في غيرهما من مشى كثير وركض وهو يحري لرجل وهو أشد من المشى ولذا عطفه عليه وطعن برح ورمي بنبل وعدم توجه للقبلة وكلام لغير اصلاحها ولو كثر كتحذير غيره ممن يريد أو أمره بقتله وراسالاً ملطخ بفتح الطاء وظاهره كان بدم أو غيره كان في غنية عنه أم لا لان المحل محل ضرورة (ص) وان آمنوا بها أتمت صلاة آمن (ش) ضمير بها عائد على صلاة الخوف مطلقاً كانت صلاة مسابقة أو قسم ونائب فاعل أتمت ضمير مستتر أي ان سفريه فسفريه وان حضريه فحضريه وصلاة آمن حال أما صلاة المسابقة فخكمها ظاهراً يتم كل انسان صلاته وأما صلاة القسم فان حصل الامن مع الاولى قبل مفارقتها استمرت معه ولا بأس بدخول الثانية معه على ما رجع اليه ابن القاسم وان حصل الامن مع الثانية وقد فارقت الاولى رجح اليه من لم يفعل لنفسه شيئاً من أتم منهم صلاته أجزأه ومن صلى بعض الصلاة أمهل حتى يصلي الامام ما صلاه المأموم ثم يقتدى به (ص) وبعد هالاً إعادة (ش) معطوف على الجار والمجرور أي وان آمنوا بعدها فلا إعادة عليهم في وقت ولا غيره فكان ينبغي ادخال الفاء على الجملة الاسمية لان حذفها شاذ ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والاستماع بها والجواب ان المبتدأ محذوف مع الفاء وهو غير شاذ أي فالحكم لا إعادة ولا فرق في المبتدأ بين أن يكون ضميراً كافياً الحديث أو ظاهراً كها هنا (ص) كسواد

السفن ثم اجتمعت فلا يرجع الى الامام من عمل لنفسه شيئاً أو استخلف قال عجب ويمكن الفرق بانهم هنالم يمكن ظن الاستخلاف كان ارتباطهم بالامام أشد ممن فرقهم الرجح في السفن واذا حصل للطائفة الاولى سهو بعد مفارقتهم الامام ثم حصل الامن قبل سلامهم ورجعوا له فالظاهر أنه لا يحمله عنهم ويسجدون القبلي قبل سلامهم وبعد سلام الامام والبعدي بعد سلامهم وانظر لوجه الامام وحده بعد مفارقتهم له ثم رجعوا اليه هل يسجدون معه تبعاً أو لا (قوله أمهل) في المصباح أمهله انظره فتقول أمهله أي أنظرته أي أخرت طلبه اه فيكون على هذا استعمال الشارح انظر في معنى انتظر على طريق التجوز أو يقرأ بالبناء للمفعول والمعنى انظر أي أخرى أمره الشارع بالتأخير (قوله ومنه حديث اللقطة) أي ومن الحذف الشاذ من حيث هو وان لم تكن الجملة اسمية حديث اللقطة (قوله ولا فرق في المبتدأ الخ) عبارة لـ ويمكن أن يجاب بان المحذوف هنا الفاء مع المبتدأ وهو غير نادراً في الحكم لا إعادة ويجري مثل ذلك في الحديث أي والافأنت استمع بها ووقع الجملة الظلمية خبراً جائز في كلام الزرقاني ما يفيد هذا ^{في تنبيهه} وعارضها ابن ناجي بالمضطر للصلاة بالنجاسة ثم وجدته باطاهراً فانه يعتمد في الوقت وقرق اللقاني بان صلاة الخوف ورد الاذن فيها بالنص الصريح

قروا بسنة فلذلك لم يعد اذا امنوا بخلاف الصلاة بالنجاسة للمضطر لم يرد فيها الاذن بالصراحة من القرآن والسنة وانما هي باجتهاد الائمة فلذلك كان اذا زال الاضطرار بالوقت تصلي ورفق بينهما (ما قوله فسر الخ) عبارة تت فسر السواد في الصحاح بالشخص ثم بالعدد الكثير ايضا زاد في القاموس ومن الناس عامتهم اه ولعل الثاني هو المراءنا نت وقرر شيخنا رحمه الله تعالى أنه يصح أى معنى من تلك المعاني الثلاثة والعامه خلاف الخاصة والجمع عوام مثل دابة ودواب قاله في المصباح والمعنى حينئذ كسواد أى جماعة من العوام ظنوا عدوا (قوله نفية) أى الظن معناه يتبين أنه لم يكن عدوا والا فان الظن واقع ورفعه محال أى فظهر نفي متعلق الظن أو أراد بان الظن المظنون (قوله بان تبين الخ) راجع لقوله أو نفي ٢ الخوف منه قرره شيخنا أى تبين نفي الخوف منه والا فان الخوف واقع ورفع الواقع محال (قوله فيؤخذ منه الفرق الخ) وفرق آخر بان العدو يطلب النفس واللص (٤٥١) يطلب المال غالبا وحرمة النفس أقوى من حرمة المال ولا يرد السبع لانه وان كان يطلب النفس لكن دفعه عن مطلوبه يحصل بيسر مما يدفع به العدو فان السبع يدفع بصوت الديك ونحوه كنفرة الطست ومن الهرو ويحير عند رؤية النار ولا يدنو من المراءاة الطامث ولو بلغ الجهد وكذلك بغض البصر مع التشنع وباعطائه ما يجزئه من اللحم وجر حبل بين يديه قاله عجم (قوله الخائف من لص) أى المتقدم في باب التيمم اذا خاف سبعاً على الماء فتبين أنه لا سبع (قوله سجدت بعد اكلها) فان لم يسجد واوسجده بطلت صلاته ثم ان ترتب عن نقص ثلاث سنن وطال ثم ان كان موجب السجود مما لا يخفى كالإكلام أو زيادة الركوع والسجود وشبهه فلا يحتاج لاشارته لها وان كان مما يخفى أشار لها فان لم تفهم بالاشارة سجع لها فان لم تفهم به كلمها ان كان النقص مما يوجب البطلان والا فلا كذا ينبغي قرره عجم عب (قوله أى وان كان الخاطب الخ) هذا حبل مجسب انفعه لا بحسب ظاهر لفظ المصنف

ظن عدوا فظهر نفية (ش) أى لا فرق في عدم الاعادة بين كون الخوف محققاً ومظنوناً كسواد فسر بالشخص وبالعدد الكثير وبالعامه من الناس ظن برؤيته أو باخبار ثقة عدوا يخاف فصلاوة الصلاة الاتمام أو صلاة القسم فظهر نفية أى نفي الظن أو نفي الخوف منه بان تبين أن بينهما نفراً أو نحوه فلا إعادة فان قلت لا عبرة بان الظن البين خطؤه قلنا نعم فيما يؤدي لتعطيل حكمه لا فيما غير كيفية قلت فيؤخذ منه الفرق بينه وبين المتيمم الخائف من لص ونحوه ثم يظهر نفية فانه يعيد لانه أدخل بشرط (ص) وان سها مع الاولى سجدت بعد اكلها (ش) يعنى أن الامام اذا سها مع الطائفة الاولى سهوا يترتب عليها به سجود سجدت للسهو بعد كمال صلاتها لنفسها القبلى قبل سلامها والبعدي بعده وجاز سجودها قبل امامها للضرورة واذا ترتب عليها بعد مفارقة الامام سجود قبلى وكان ما ترتب عليها من جهة الامام بعد اكلها فانها تغلب جانب النقص (ص) والاسجدت القبلى معه والبعدي بعد القضاء (ش) أى وان كان الخاطب بالسجود الثانية بان سها معهما أو مع الاولى لما تقدم من لزوم السجود للمسبوق المدرك لركعة ولو لم يدرك موجب سجدة كما يسجد المسبوق القبلى معه قبل اتمام ما عليها والبعدي بعد قضاء ما عليها ولا يلزم الاولى بسجود سهوه مع الثانية لان فصلها عن امامته حتى لو أفسد صلاته لم يفسد عليها والحاصل أن الطائفة الاولى تخاطب بالسجود اذا سها الامام معها وأن الثانية تخاطب به سواء سها مع الاولى أو معها أو بعد مفارقة الاولى وقبل دخول الثانية (ص) وان صلى في ثلاثية أو رباعية بكل ركعة بطلت الاولى والثالثة في الرباعية (ش) هذا مفهوم القسم المسنون وهو قوله فيما سبق قسمين والمعنى أن الامام اذا قسم القوم أقساماً معدداً أو جهلاً وصلى بكل طائفة ركعة في الثلاثية أو الرباعية فان صلاته صحيحة وأما صلاة القوم فتبطل صلاة من فارقه في غير محل المفارقة وهى الطائفة الاولى في الثلاثية والرباعية لان السنة ان يصلى بهاركتين وأيضاً فقد صاروا يصلون الركعة الثانية أفذاذاً وقد كان وجب ان يصلوها مأومين والطائفة الثالثة في الرباعية لما تقدم من التعليل وتصح صلاة الطائفة الثانية في الثلاثية والرباعية اذا صاروا بمن فاته ركعة من الطائفة الاولى وأدرك الثانية فوجب أن يصلى ركعتي البناء ثم ركعة القضاء فذا فقد فعل هؤلاء كذلك وكذلك تصح صلاة الطائفة الثالثة في الثلاثية لما وافقتهم بها سنة صلاة الخوف وكذلك تصح صلاة الطائفة الرابعة في الرباعية لانهم بمن فاته ركعة من الطائفة الثانية فيما أتى بالثلاث ركعات قضاء

ولعل عدول الشارح عن ظاهر المصنف ليكون ظاهر المصنف تفوته ضرورة ما اذا سها مع الاولى فان الثانية تخاطب بالسجود فيها ولو نظر ظاهر المصنف لم يعلم منه مخاطبة الثانية بالسجود فيها (قوله بأن سها معهما أو مع الاولى) أى أو بين الاولى والثانية أى بأن أكل أو شرب سهواً (قوله القبلى معه) وانظروا آخرته وانظروا أنه يجري فيه ما تقدم في المسبوق ثم اسجد القبلى ولو تركه امامهم وتبطل صلاته فقط ان ترتب عن ثلاث سنن وطال كما تقدم (قوله وان صلى الخ) وصلاة الامام صحيحة على القول الاول باطالة على الثاني (قوله هذا مفهوم القسم المسنون) الذى قدمه الاباحه فهو مناف لما قدمه وهذا هو الراجح شيخنا عبد الله (قوله عمداً أو جهلاً) أى لا سهواً لا يخفى ان صدور مثل ذلك سهواً بعيد

وقد فعلوا ذلك هذا قول الاخوين مطرف وابن المباحثون وقول أصبغ وصحبه ابن الحاجب
وقال مهنون تبطل صلاة الجميع الامام وبقيّة الطوائف لمخالفة السنة ابن يونس وهو
المصواب واليه أشار مشبهها في البطلان بقوله (كغيره ما على الاربع) أي كبطلان غير
الطائفة الاولى والثالثة في الرباعية وهي الثانية فيهما والثالثة في الثلاثية والرابعة
في الرباعية وكذا صلاة الامام أيضا على ما عند ابن يونس وأشار بقوله
(وصحح خلافه) الى تصحيح ابن الحاجب لقول الاخوين وهو
فهم البطلان على الطائفة الاولى والثالثة
في الرباعية دون ما عداهما
ودون الامام وهو القول
الاول المصدريه
فهو عنده
المذهب

(قوله لقول الاخوين) مطرف وابن
المباحثون

* (تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله فصل في صلاة العيد) *

893.7H21

S
Q
I

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0055237509

NOV 30 1965

